

الإيمان

شَرْحُ مَعْنَى مُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ

تأليف
الإمام أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي
٦٣٩ - ٦٧٦ هـ

مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث

تحقيق

ياسر حسن

الجزء الثالث

مؤسسة الرسالة ناشرون



٢٠ - [باب سجود التلاوة]

[١٢٩٥] ١٠٣ - (٥٧٥) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، كُلُّهُمْ عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، فَيَقْرَأُ سُورَةً فِيهَا سَجْدَةٌ فَيَسْجُدُ وَتَسْجُدُ مَعَهُ حَتَّى مَا يَجِدُ بَعْضُنَا مَوْضِعًا لِمَكَانٍ جَبَّهَتْهُ. [أحمد: ٤٦٦٩، والبخاري: ١٠٧٥].

[١٢٩٦] ١٠٤ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: رُبَّمَا قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْقُرْآنَ، فَيَمُرُّ بِالسَّجْدَةِ فَيَسْجُدُ بِنَا، حَتَّى أَزْدَحَمْنَا عِنْدَهُ، حَتَّى مَا يَجِدُ أَحَدُنَا مَكَانًا لِيَسْجُدَ فِيهِ، فِي غَيْرِ صَلَاةٍ. [أنظر: ١٢٩٥].

[١٢٩٧] ١٠٥ - (٥٧٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

باب سجود التلاوة

قوله: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، فَيَقْرَأُ سُورَةً لَهَا سَجْدَةٌ فَيَسْجُدُ وَتَسْجُدُ مَعَهُ حَتَّى مَا يَجِدُ بَعْضُنَا مَوْضِعًا لِمَكَانٍ جَبَّهَتْهُ) وفي رواية: (فَيَمُرُّ بِالسَّجْدَةِ فَيَسْجُدُ بِنَا، فِي غَيْرِ صَلَاةٍ).

فيه إثبات سُجُودِ التَّلاوة، وقد أجمع العلماء عليه، وهو عندنا وعند الجمهور سنة ليس بواجب، وعند أبي حنيفة واجب ليس بفرض، على اصطلاحه في الفرق بين الواجب والفرض، وهو سنة للقارئ والمستمع له، ويستحب أيضاً للمستمع الذي لا يسمع، لكن لا يتأكد في حقه تأكده في حق المستمع المصغي.

وقوله: (فَيَسْجُدُ بِنَا) معناه: يسجد وتَسْجُدُ مَعَهُ كما في الرواية الأولى. قال العلماء: إذا سجد المستمع لقراءة غيره وهما في غير صلاة، لم يرتبط به، ولم ينو الاقتداء به^(١)، بل له أن يرفع قبله، وله أن يطول السجود بعده، وله أن يسجد وإن لم يسجد القارئ، سواء كان القارئ متطهراً أو مُحْدِثًا، أو امرأة أو صبيًا أو غيرهم، ولأصحابنا وجه ضعيف أنه لا يسجد لقراءة الضبي والمحدث والكافر، والصحيح الأول.

(١) قوله: ولم ينو الاقتداء به، ليس في (ص) ولا (هـ).

جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْأَسْوَدَ يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَرَأَ: وَالنَّجْمَ، فَسَجَدَ فِيهَا، وَسَجَدَ مَنْ كَانَ مَعَهُ، غَيْرَ أَنَّ شَيْخًا أَخَذَ كَفًّا مِنْ خَصِيٍّ أَوْ تُرَابٍ، فَرَفَعَهُ إِلَى جَبْهَتِهِ وَقَالَ: يَكْفِينِي هَذَا، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَقَدْ رَأَيْتُهُ بَعْدَ قُتْلِ كَافِرًا. [أحمد: ٤١١٥، والبخاري: ٤١٠٦٧].

[١٢٩٨] ١٠٦ - (٥٧٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَبِي يُونُسَ وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ حُجْرٍ، قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ زَيْدِ بْنِ حُصَيْفَةَ، عَنِ ابْنِ قُسَيْطٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَأَلَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ عَنِ الْقِرَاءَةِ مَعَ الْإِمَامِ، فَقَالَ: لَا قِرَاءَةَ مَعَ الْإِمَامِ فِي شَيْءٍ، وَزَعَمَ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: ﴿وَالنَّجْمَ إِذَا هَوَى﴾، فَلَمْ يَسْجُدْ. [أحمد: ٩١٥٩٢، والبخاري: ١٠٧٧].

قوله: (عن عبد الله، يعني ابن مسعود، عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَرَأَ: وَالنَّجْمَ، فَسَجَدَ فِيهَا، وَسَجَدَ مَنْ كَانَ مَعَهُ، غَيْرَ أَنَّ شَيْخًا أَخَذَ كَفًّا مِنْ خَصِيٍّ أَوْ تُرَابٍ، فَرَفَعَهُ إِلَى جَبْهَتِهِ وَقَالَ: يَكْفِينِي هَذَا، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَقَدْ رَأَيْتُهُ بَعْدَ قُتْلِ كَافِرًا).

هذا الشيخ هو أمية بن خلف، وقد قُتل يوم بدر كافرًا، ولم يكن أسلم قط. وأما قوله: (فسجد وسجد من كان معه)، فمعناه: من كان حاضراً فراءته من المسلمين والمشركين والجن والإنس، قاله ابن عباس وغيره، حتى شاع أن أهل مكة أسلموا. قال القاضي عياض: وكان سبب سجودهم فيما قال ابن مسعود أنها أول سجدة نزلت.

قال القاضي: وأما ما يرويه الأخباريون والمفسرون أن سبب ذلك ما جرى على لسان رسول الله ﷺ من الثناء على آلهة المشركين في سورة النجم، فباطل لا يصح فيه شيء، لا من جهة النقل ولا من جهة العقل، لأن مدح إله غير الله تعالى كفر، ولا يصح نسبة ذلك إلى لسان رسول الله ﷺ، ولا أن يقوله الشيطان على لسانه، ولا يصح تسليط الشيطان على ذلك^(١)، والله أعلم.

قوله: (عن ابن قسيط) هو يزيد بن عبد الله بن قسيط، بضم القاف وفتح السين المهملة.

قوله: (سأل زيد بن ثابت عن القراءة مع الإمام، فقال: لا قراءة مع الإمام في شيء، وزعم أنه قرأ على رسول الله ﷺ: ﴿وَالنَّجْمَ إِذَا هَوَى﴾، فلم يسجد).

[١٢٩٩] ١٠٧ - (٥٧٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ مَوْلَى الْأَسْوَدِ بْنِ سَفْيَانَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَرَأَ لَهُمْ: ﴿وَإِذَا التَّائِبُ﴾ فَسَجَدَ فِيهَا، فَلَمَّا انْصَرَفَ أَخْبَرَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَجَدَ فِيهَا. [أحمد: ١١٠٣١٤] [لنظر: ١٣٠٠].

[١٣٠٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا عَيْسَى، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ (ح). قَالَ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ هِشَامٍ، كِلَاهُمَا عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ. [أحمد: ٩٦٠٧، والبخاري: ١١٠٧٤].

أما قوله: (لا قراءة مع الإمام في شيء)، فيستدل به أبو حنيفة وغيره ممن يقول: لا قراءة على المأموم في الصلاة، سواء كانت سرية أو جهرية، ومذهبنا أن قراءة الفاتحة واجبة على المأموم في الصلاة السرية وكذا في الجهرية على أصح القولين، والجواب عن قول زيد هذا من وجهين: أحدهما: أنه قد ثبت قول رسول الله ﷺ: «لَا صَلَاةَ»^(١) لمن لم يقرأ بأَمِّ الْقُرْآنِ^(٢) وقوله ﷺ: «إِذَا كُتِمَ خَلْفِي فَلَا تَقْرَؤُوا إِلَّا بِأَمِّ الْقُرْآنِ»^(٣) وغير ذلك من الأحاديث، وهي مقدمة على قول زيد وغيره.

والثاني: أن قول زيد محمول على قراءة السورة التي بعد الفاتحة في الصلاة الجهرية، فإن المأموم لا يُشرع له قراءتها، وهذا التأويل متعين ليحمل قوله على موافقة الأحاديث الصحيحة، ويؤيد هذا أنه يُستحبُّ عندنا وعند جماعة للإمام أن يسكت في الجهرية بعد الفاتحة فذو ما يقرأ المأموم الفاتحة، وجاء فيه حديث حسن في «سنن أبي داود»^(٤) وغيره، وفي تلك السكتة يقرأ المأموم الفاتحة، فلا تحصل قراءة مع قراءة الإمام، بل في سكته.

وأما قوله: (وزعم أنه قرأ) فالمراد بالزعم هنا القول المحقق، وقد قدمنا بيان هذه المسألة في أوائل هذا الشرح^(٥)، وأن الزعم يُطلق على القول المحقق والكذب وعلى المشكوك فيه، ويُترن في كل موضع على ما يليق به، وذكرنا هناك دلائله.

(١) (ح): لا قراءة، وهو تصحيف.

(٢) أخرجه البخاري: ٧٥٦، ومسلم: ٨٧٥، وأحمد: ٢٢٧٤٣ من حديث عبادة بن الصامت ﷺ.

(٣) أخرجه أبو داود: ٨٢٣، والترمذي: ٣١٦، وأحمد: ٢٢٧٤٥ بنحوه من حديث عبادة بن الصامت ﷺ. وهو صحيح لغيره.

(٤) أبو داود: ٧٧٩ من حديث سمرة ﷺ. وهو في الجامع الترمذي: ٢٤٩، و«سنن ابن ماجه»: ٨٤٤، و«مسند أحمد»: ٢٠٢٤٥.

(٥) انظر (٩٤/١).

[١٣٠١] ١٠٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو النَّاقِدُ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ عَطَاءِ بْنِ مِينَاءَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَجَدْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾، و﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾. [احمد: ٧٣٩٦] (انظر: ١٣٠٠).

وأما قوله: (وزعم أنه قرأ على النبي ﷺ: والنجم، فلم يسجد) فاحتج به مالك ومن وافقه في أنه لا يسجد في المفضل، وأن سجدة النجم وإذا السماء انشقت وأقرأ باسم ربك متسوحات بهذا وبحديث^(١) ابن عباس أن النبي ﷺ لم يسجد في شيء من المفصل منذ تحول إلى المدينة^(٢). وهذا المذهب ضعيف، فقد ثبت حديث أبي هريرة المذكور بعده في مسلم قال: سجدنا مع رسول الله ﷺ في ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ و﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾، وقد أجمع العلماء على أن إسلام أبي هريرة ﷺ كان سنة سبع من الهجرة، فدل على أن السجود في المفصل بعد الهجرة.

وأما حديث ابن عباس فضعيف الإسناد لا يصح الاحتجاج به، والله أعلم. وأما حديث زيد^(٣)، فمحمول على بيان جواز ترك السجود، وأنه سنة ليس بواجب، ويحتاج إلى هذا التأويل للجمع بينه وبين حديث أبي هريرة.

وقد اختلف العلماء في عدد سجّدات التلاوة، فمذهب الشافعي وطائفة أنهم أربع عشرة سجدة، منها سجدتان في الحج، وثلاث^(٤) في المفضل، وليست سجدة صاد منهم، وإنما هي سجدة شكر. وقال مالك وطائفة: هي إحدى عشرة. أسقط سجّدات المفضل. وقال أبو حنيفة: أربع عشرة. أثبت سجّدات المفضل وسجدة صاد، وأسقط السجدة الثانية من الحج. وقال أحمد وابن سريج من أصحابنا وطائفة: هن خمس عشرة، أثبتوا الجميع. ومواضع السجّدات معروفة.

واختلفوا في سجدة حم، فقال مالك وطائفة من السلف وبعض أصحابنا: هي عقب قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ إِكْرَاهًا تَسْأَلُونَ﴾ [نمل: ٣٧]. وقال أبو حنيفة والشافعي والجمهور: هي عقب قوله تعالى: ﴿وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ [نمل: ٣٨] والله أعلم.

قوله: (عن عطاء بن مينا) هو بكسر الميم، ويُمَدُّ ويُقْصَر، وقد سبق بيانه^(٥).

(١) في (ص) و(هـ): أو بحديث.

(٢) أخرجه أبو داود: ١٤٠٣، وإسناده ضعيف.

(٣) في (ص) و(هـ): أبي زيد، بزيادة الألف، وهو خطأ.

(٤) في (خ): وثلاثة.

(٥) انظر (١/٥٩٤).

[١٣٠٢] ١٠٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ مَوْلَى ابْنِي مَخْزُومٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ اللَّهَ قَالَ: سَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي: ﴿وَإِذَا التَّمَائِدُ انشَقَّتْ﴾، ﴿وَأَقْرَأَ بِأَسْمِ رَبِّكَ﴾. [انظر: ١٣٠٠].

[١٣٠٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مِثْلَهُ. [انظر: ١٣٠٠].

[١٣٠٤] ١١٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَا: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَكْرِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ صَلَاةَ الْعِشْمَةِ، فَقَرَأَ: ﴿وَإِذَا التَّمَائِدُ انشَقَّتْ﴾، فَسَجَدَ فِيهَا، فَقُلْتُ لَهُ: مَا هَلَاهِ السَّجْدَةُ؟ فَقَالَ: سَجَدْتُ بِهَا خَلْفَ أَبِي الْقَاسِمِ ﷺ، فَلَا أَرَأَى أَنْسَجُدَ بِهَا حَتَّى الْقَاءُ. وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: فَلَا أَرَأَى أَنْسَجُدَهَا. [أحمد: ٧١٤٠، والبخاري: ٧٦٦].

قوله: (عن صفوان بن سليم، عن عبد الرحمن الأعرج مولى بني مخزوم، عن أبي هريرة رضي الله عنه) وفي الرواية الثانية: (عن عبيد الله^(١) بن أبي جعفر، عن عبد الرحمن الأعرج، عن أبي هريرة، مثله).

قال الحميدي في «الجمع بين الصحيحين» في آخر ترجمة أبي هريرة: الأعرج الأول مولى بني مخزوم، اسمه عبد الرحمن بن سعد الملقب، كنيته أبو حميد^(٢)، وهو قليل الحديث، وأما عبد الرحمن الأعرج الآخر، فهو ابن هُرْمَزٍ، كنيته أبو داود مولى ربيعة بن الحارث، وهو كثير الحديث، روى عنه جماعات من الأئمة، قال: وقد أخرج مسلم عنهما جميعاً في سجود القرآن، وربما أشكل ذلك، فعملي^(٣) بني مخزوم يروي ذلك عنه صفوان بن سليم، وأما ابن هُرْمَزٍ فيروي ذلك عنه عبيد الله بن أبي جعفر. هذا كلام الحميدي، وهو مليح نفيس، وكذا قال الدارقطني أن الأعرج اثنان يرويان عن

(١) في (خ): عبيد الله، وهو خطأ.

(٢) في (خ): وهو مولى.

(٣) في (خ) و(ص) و(هـ): أحمد، وهو خطأ، والمثبت من «الجمع بين الصحيحين»: ٢٧٧٤، وكذا «الجمع

[١٣٠٥] (٠٠٠) حَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ (ح). قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ، يَغْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ (ح). قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمُ بْنُ أَحْصَرَ، كُلُّهُمَ عَنِ التَّيْمِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا: خَلَفَ أَبِي الْقَاسِمِ عليه السلام.

[بخاري: ٧٦٨] [واتفرع: ١٣٠٤].

[١٣٠٦] ١١١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يُسْجُدُ فِي: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾، فَقُلْتُ: تُسْجُدُ فِيهَا؟ فَقَالَ: نَعَمْ، رَأَيْتُ خَلِيلِي عليه السلام يُسْجُدُ فِيهَا، فَلَا أَرَأَى أَنَسْجُدُ فِيهَا حَتَّى أَلْقَاهُ. قَالَ شُعْبَةُ: قُلْتُ: النَّبِيُّ عليه السلام؟ قَالَ: نَعَمْ. [أحمد: ٩٩١٥] [واتفرع: ١٣٠٤].

أبي هريرة: أحدهما وهو المشهور: عبد الرحمن بن هرمز. والثاني: عبد الرحمن بن سعد مولى بني مخزوم^(١)، وهذا هو الضواب. وقال أبو مسعود الدمشقي: هما واحد. وقال أبو علي الغساني الجبائي: الضواب قول الدارقطني^(٢).

واعلم أنه يشترط لجواز سجود التلاوة وصحته شروط صلاة النفل، من الطهارة عن الحدث والنجس وستر العورة واستقبال القبلة، ولا يجوز السجود حتى يُتِمَّ قراءة السجدة، ويجوز عندنا سجود التلاوة في الأوقات التي تُنهي عن الصلاة فيها، لأنها ذات سبب، ولا يكره عندنا ذوات الأسباب، وفي المسألة خلاف مشهور بين العلماء، وفي سجود التلاوة مسائل وتفرعات مشهورة في كتب الفقه، وبالله التوفيق.



(١) «الملل» للدارقطني: (٢٢٤/٨ - ٢٢٥).

(٢) «تفيد السهمل وتميز المشكل»: (٥٢٦/٢ - ٥٢٨).

٢١ - [باب صفة الجلوس في الصلاة، وكيفية وضع اليدين على الفخذين]

[١٣٠٧] ١١٢ - (٥٧٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ بْنُ رَبِيعٍ الْقَيْسِيُّ : حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ الْمَخْزُومِيُّ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ - وَهُوَ ابْنُ زِيَادٍ - : حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ : حَدَّثَنِي عَامِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَعَدَ فِي الصَّلَاةِ، جَعَلَ قَدَمَهُ الْيُسْرَى بَيْنَ فَخْذِهِ وَسَاقِهِ، وَفَرَشَ قَدَمَهُ الْيُمْنَى، وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى رُكْبَتِهِ الْيُسْرَى، وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُمْنَى، وَأَشَارَ بِإِصْبَعِهِ . [النظر: ١٣٠٨].

[١٣٠٨] ١١٣ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ : حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنِ ابْنِ عَجَلَانَ (ح) . قَالَ : وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنِ ابْنِ عَجَلَانَ، عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَعَدَ يَدْعُو، وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُمْنَى، وَيَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُسْرَى، وَأَشَارَ بِإِصْبَعِهِ السَّبَّابَةِ، وَوَضَعَ إِبْهَامَهُ عَلَى إِصْبَعِهِ الْوُسْطَى، وَيُلْقِمُ كَفَّهُ الْيُسْرَى رُكْبَتَهُ . [الحمد: ١٩١٠٠ / ٢ بحواله].

[١٣٠٩] ١١٤ - (٥٨٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ عَبْدُ : أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ : أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ هُرَيْرٍ

باب صفة الجلوس في الصلاة، وكيفية وضع اليدين على الفخذين

قوله: (عن ابن الزبير: كان رسول الله ﷺ إذا قعد في الصلاة، جعل قدمه اليسرى بين فخذه وساقه، وفرش قدمه اليمنى، ووضع يده اليسرى على ركبته اليسرى، ووضع يده اليمنى على فخذه اليمنى، وأشار بإصبعه).
وفي رواية: (أشار بإصبعه السبابة، ووضع إبهامه على إصبعه الوسطى، ويلقّم كفه اليسرى ركبته).

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا جَلَسَ فِي الصَّلَاةِ، وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، وَرَفَعَ إِصْبَعَهُ الْيُمْنَى الَّتِي تَلِي الْإِبْهَامَ قَدْعًا بِهَا، وَيَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى رُكْبَتِهِ الْيُسْرَى، بِأَسْطَافِهَا عَلَيْهَا. [أحمد: ١٧٢٤٩].

[١٣١٠] ١٢٥- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا قَعَدَ فِي الشَّهَادَةِ، وَضَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى رُكْبَتِهِ الْيُسْرَى، وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى رُكْبَتِهِ الْيُمْنَى، وَعَقَدَ ثَلَاثَةً وَخَمْسِينَ، وَأَشَارَ بِالسَّبَّابَةِ. [أحمد: ١٦١٥٣].

وفي رواية ابن عمر رضي الله عنهما: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا جَلَسَ فِي الصَّلَاةِ، وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، وَوَضَعَ إِصْبَعَهُ الْيُمْنَى الَّتِي تَلِي الْإِبْهَامَ قَدْعًا بِهَا، وَيَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى رُكْبَتِهِ، بِأَسْطَافِهَا عَلَيْهَا).

وفي رواية عنه: (وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى رُكْبَتِهِ الْيُمْنَى، وَعَقَدَ ثَلَاثَةً وَخَمْسِينَ، وَأَشَارَ بِالسَّبَّابَةِ).

الشرح:

هذا الذي ذكره من صفة القعود هو التَّوَرُّكُ، لكنَّ قوله: (وفرش قدمه اليمنى) مشكَّلٌ، لأنَّ الشَّعْثَ فِي الْقَدَمِ الْيُمْنَى أَنْ تَكُونَ مَنْصُوبَةً بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ، وَقَدْ تَظَاهَرَتِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ عَلَى ذَلِكَ فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»^(١) وَغَيْرِهِ.

قال القاضي عياض: قال الفقيه أبو محمد الحُشْنِيُّ: صوابه: (وفرش قدمه اليسرى)، ثم أنكر القاضي قوله، لأنه قد ذُكِرَ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ مَا يَقَعْلُ بِالْيُسْرَى، وَأَنَّهُ جَعَلَهَا بَيْنَ قَدَمَيْهِ وَسَاقِهِ، قَالَ: وَلَعَلَّ صَوَابَهُ: (وَنَصَّبَ قَدَمَهُ الْيُمْنَى)، قَالَ: وَقَدْ تَكُونُ الرَّوَايَةُ صَحِيحَةً فِي الْيُمْنَى، وَيَكُونُ مَعْنَى (فَرَشَهَا) أَنَّهُ لَمْ يَنْصِبْهَا عَلَى أَطْرَافِ أَصَابِعِهِ فِي هَذِهِ الْمَرَّةِ، وَلَا فَتَحَ أَصَابِعَهَا كَمَا كَانَ يَفْعَلُ فِي غَالِبِ الْأَحْوَالِ. هَذَا كَلَامُ الْقَاضِي^(٢).

وهذا التأويل الأخير الذي ذكره هو المختار، ويكون فَعَلَ هَذَا لِبَيَانِ الْجَوَازِ، وَأَنَّ وَضْعَ أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ عَلَى الْأَرْضِ وَإِنْ كَانَ مُسْتَحَبًّا يَجُوزُ تَرْكُهُ، وَهَذَا التَّأْوِيلُ لَهُ نَظَائِرُ كَثِيرَةٌ لَا سِيَّمًا فِي بَابِ الصَّلَاةِ، وَهُوَ أَوْلَى مِنْ تَغْلِيظِ رَوَايَةٍ ثَابِتَةٍ فِي الصَّحِيحِ وَاتِّفَاقِ عَلَيْهَا جَمِيعِ نَسَخِ مُسْلِمٍ.

(١) البخاري: ٨٢٨ من حديث أبي حميد الساعدي رضي الله عنه.

(٢) إكمال المعلم: (٥٢٩/٢).

[١٣١١] ١١٦ - (٥٨٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي سَرِيْمٍ، عَنْ عِيْدِيَّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُعَاوِيَّ أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ هُرَيْرَةَ وَأَبَا أَعْبَثَ بِالْحَصَى فِي الصَّلَاةِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ نَهَانِي، فَقَالَ: اصْنَعْ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ، فَقُلْتُ: وَكَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ؟ قَالَ: كَانَ إِذَا جَلَسَ فِي الصَّلَاةِ، وَضَعَ كَفَّهُ الْيُمْنَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُمْنَى، وَقَبِضَ أَصْبَعَهُ كُلَّهَا، وَأَشَارَ بِأَصْبَعِهِ الَّتِي تَلِي الْإِبْهَامَ، وَوَضَعَ كَفَّهُ الْيُسْرَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُسْرَى. [أحمد ٥٣٣١]

وقد سبق اختلاف العلماء في أن لأقصى في الجلوس في التشهدين^(١) التورك أم الافتراش؟ فمذهب مالك وطائفة تفصيل^(٢) التورك فيهما لهذا الحديث، ومذهب أبي حنيفة وطائفة تفصيل الافتراش، ومذهب الشافعي وطائفة يقتصر في الأول ويتورك في الأخير، لحديث أبي حميد الساعدي في «صحيح البخاري»^(٣)، وهو صريح في الفرق بين التشهدين قال: لشافعي: والأحاديث الواردة بتورك أو افتراش مطلق لم يبين فيها أنه في التشهدين أو أحدهما، وقد بينه أبو حميد ورفقته ووصفوا الافتراش في الأول والتورك في الأخير، وهذا مبين، فوجب حمل ذلك المعجم عليه.

وأما قوله: (ووضع يده اليسرى على ركبته) وفي رويته: (ويقيم كفه اليسرى ركبته) فهو دليل على استحباب ذلك، وقد أجمع العلماء على استحباب وضعها عند الركبة أو على الركبة، وبعضهم يقول: يعطف أحداهما على الركبة وهو معنى قوله: (ويقيم كفه اليسرى ركبته) والحكمة في وضعها عند الركبة منعها من العبث.

وأما قوله: (ووضع يده اليمنى على فخذ اليمنى) فمجمع على استحبابه.

وقوله (وأشار بإصبعه السبابة، ووضع إبهامه على أصبعه الوسطى) وفي الرواية لأحري: (وعقد ثلاثة وخمسين) هذان الرويتان محمولتان على حالين، ففقد في وثقت هذا وفي وقت هذا، وقد روى بعضهم الجمع بينهما بأن يكون المراد بقوله: (على أصبعه الوسطى) أي: وضعها قريباً من أسفل الوسطى، وجبئاً يكون بمعنى العقد ثلاثاً وخمسين.

(١) في (بخ): التشهد

(٢) في (بخ): أن من لأقصى تفصيل

(٣) البخاري: ٨٢٨

[١٣١٢] (٠٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُعَاوِيِّ قَالَ: صَلَّيْتُ إِلَى جَنْبِ ابْنِ عُمَرَ، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ مَالِكٍ، وَزَادَ: قَالَ سُفْيَانُ: فَكَانَ يَخْتَصِمُ بِي سَعِيدٌ حَدَّثَنَا بِهِ عَنْ مُسْلِمٍ، ثُمَّ حَدَّثَنِي مُسْلِمٌ [نظر ١٣١١].

وأما الإشارة بالشمسبة فمستحبة عندنا بالأحاديث الصحيحة، قال أصحابنا: يشير عند قوله (إلا لله) من الشهادة، ويشير بمسحة ليمنى لا غير، فلو كانت مقطوعة أو عبدة لم يشر بغيرها، لا من أصابع ليمنى ولا اليسرى^(١)، والسنة ألا يجاوز بعصره بشأوته، ولحقه حديث صريح صحيح في سنن أبي داود^(٢) ويشير بها موجهة إلى القبلة، ويتوي بالإشارة التوحيد والإخلاص. وعلم أن قوله: (عقد ثلاثة^(٣) وخمسين) شرطه عند أهل الحساب أن يضع طرف الجنبصر على اليسر، وليس ذلك مراداً به، بل المراد أنه^(٤) يضع الجنبصر على الراحة، ويكون على الصورة التي يُسميها أهل الحساب تسعة وخمسين، والله أعلم.



(١) في (خ): باليسرى.

(٢) أبو داود ٩٩٠ من حديث عبد الله بن الزبير رضي الله عنه وهو في «سنن نسائي» ١٢٧٥، والمستأخدة ١٦١٠٠/٢.

(٣) في (ص) و(هـ): ثلاثاً.

(٤) في (ص) و(هـ): أن.

٢٢ - [باب السلام للتخليل من الصلاة عند فراغها،

وكيفيته]

[١٣١٣] ١١٧ - (٥٨١) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ الْحَكَمِ وَمَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ أَنَّ أَمِيرًا كَانَ بِمَكَّةَ يُسَلِّمُ تَسْلِيمَتَيْنِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَتَى عَلَيْهَا؟ قَالَ الْحَكَمُ فِي حَدِيثِهِ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ. [نصر ١٣١٤ - ١١٨]

[١٣١٤] ١١٨ - (٥٥٥) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ - قَالَ شُعْبَةُ: رَفَعَهُ مَرَّةً - أَنَّ أَمِيرًا أَوْ رَجُلًا سَلَّمَ تَسْلِيمَتَيْنِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَتَى عَلَيْهَا؟ [احمد ٢١٣٩ - ١١٩]

[١٣١٥] ١١٩ - (٥٨٢) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا أَبُو غَامِرٍ الْعَقَدِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَفْصٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ غَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنْتُ أَرَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ حَتَّى أَرَى يَبَاضَ حَذَاهُ. [احمد ١٢٨٩ - ١٢٠]

باب السلام للتخليل^(١) من الصلاة عند فراغها،

وكيفيته

قوله: (أَنَّ أَمِيرًا كَانَ بِمَكَّةَ يُسَلِّمُ تَسْلِيمَتَيْنِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَتَى عَلَيْهَا؟ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ) وعن سعد قال: (كُنْتُ أَرَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ حَتَّى أَرَى يَبَاضَ حَذَاهُ).

قوله: (أَتَى عَلَيْهَا؟) هو بفتح العين وكسر اللام، أي: من أين حصل هذه السنة وغفر بها؟ فيه دلالة لمذهب الشافعي ولجمهور من السلف ولخلف أنه يُسَلِّمُ تَسْلِيمَتَيْنِ. وقد مالك وطائفة: إنه يُسَلِّمُ تسليمة واحدة، وتعلقوا بأحاديث ضعيفة لا تقوم هذه الأحاديث لصحاحها، ولو ثبت شيء منها خيل على أنه فَعَلَ ذلك لبيان جواز لاقتصار على تسليمة، وأجمع العلماء الذين يُعْتَدُّ بهم على أنه لا يجب إلا تسليمة واحدة، ومن سَمَّ واحدة استُحْتُ له أن يسلمها تلقاء وجهه، وإن سلم تسليمتين جَمَلَ الأولى

(١) في (ن): سجل.

عن يمينه والثنية عن يساره، وينتفت في كل تسبيحة حتى يرى من عسى^(١) جنبه خدّه هذا هو الصحيح. وقار بعض أصحابنا حتى يرى خدّه من على جانبه. ولو سئم التسليمتين عن يمينه أو عن يساره أو تأقلم وجهه، أو الأولى عن يساره والثنية عن يمينه، صحّت صلاته وحصلت التمسيمتان؛ ولكن فائتة الفضيلة في كليتهما.

واعلم أنّ السلام ركن من أركان الصلاة وفرض من فروضها لا تصحّ إلا به، هذا مذهب جمهور العلماء من لصحابة والسبعين فمن بعدهم. وقال أبو حنيفة. هو سنة، ويحصل التحلل من الصلاة بكن شيء ينافيها من سلام أو كلام أو حدث أو قيام أو غير ذلك. وحنّ لجمهور بأنّ أميّي ﷺ كان يُسلم، وثبت في صحيح البخاري أنّه ﷺ قال: «صلُّوا كما رأيتموني أصلي»^(٢) وفي الحديث، لا غرو: «تحريمها التكبير وتحليلها التسليم»^(٣)



(١) في (ج) هذا وفي الموضح لآتي: عن

(٢) البخاري ٢٢١ من حديث عائشة بن الحويرث ؓ.

(٣) أخرجه أبو داود - ٦١، والترمذي - ٣، وابن ماجه - ٢٧٥، وأحمد - ١٠٠٦ من حديث عليّ ؓ.

وأخرجه أيضاً لرمزي - ٢٣٥، وابن ماجه - ٢٧٦ من حديث أبي سعيد الخدري ؓ، وهو صحيح.

٢٣ - [باب الذكر بعد الصلاة]

[١٣١٦] ١٢٠ - (٥٨٣) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عُمَرُو قَالَ: أَخْبَرَنِي بِذَا أَبُو مَعْبُدٍ، ثُمَّ أَنْكَرَهُ بَعْدُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كُنَّا نَعْرِفُ انْقِضَاءَ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالتَّكْبِيرِ. [أحمد ١٩٣٣، وصحري ١٨٤٢].

[١٣١٧] ١٢١ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يُخْبِرُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَا كُنَّا نَعْرِفُ انْقِضَاءَ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا بِالتَّكْبِيرِ. قَالَ عُمَرُو: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَبِي مَعْبُدٍ، فَأَنْكَرَهُ وَقَالَ: لَمْ أَحَدِّثْكَ بِهَذَا، قَالَ عُمَرُو: وَقَدْ أَخْبَرْتَنِي قَبْلَ ذَلِكَ، [مسند ١٣١٦].

باب الذكر بعد الصلاة

فيه حديث ابن عباس قال: (كنّا نعرف انقضاء صلاة رسول الله ﷺ بالتكبير)، وفي روايه: (أَنْ رَفَعَ الصَّوْتُ بِالذِّكْرِ حِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ)، وأنه قال ابن عباس كنت أعلم إذا انصرفوا بذلك إذا سمعته).

هذا دليل لما قلناه بعض لسف أنه يُستحب رفع الصوت بالتكبير والذكر عقب المكتوبة. ومن استحب من المشايخين ابن حزم الظاهري^(١). ونقل ابن بطال وآخرون أن أصحاب الإمام هب المتبوعة وغيرهم متفقون على عدم استحباب رفع الصوت بالذكر والتكبير وحمل الشافعي هذا الحديث على أنه جهر وقت يسيراً حتى يعلمهم صفة الذكر، لا أنهم جهر دائماً. قال: فأخترت للإمام والمأموم أن يذكر^(٢) الله تعالى بعد الفراغ من الصلاة، ويحفيد ذلك، إلا أن يكون إماماً يريد أن يتعلم منه، فيجهر حتى يعلم أنه قد تعلم منه ثم ييسر، وحمل الحديث على هذا.

وقوله: (كنت أعلم إذا انصرفوا) ظاهره أنه لم يكن يحضر الصلاة في الجماعة في بعض الأوقات لصغر.

قوله: (أخبرني بذا أبو معبد، ثم أنكره) في احتجاج بسنن هذا الحديث دليل على ذهبه إلى صحة

(١) المحلى: (٣/ ١٨٠)

(٢) في (مع)، يذكروا، وفي (ص) يذكرون

[١٣١٨] ١٢٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَ ابْنَ جُرَيْجٍ (ح) قَالَ: وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ. أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَنَّ أَمَّا مَعْدِي صَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَفَعَ الصَّوْتَ بِالدُّكْرِ حِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ كَانَ عَلَى يَدَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ. وَأَنَّهُ قَالَ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كُنْتُ أَهْلُمُ إِذَا انْصَرَفُوا بِذَلِكَ إِذَا سَمِعْتُهُ. [حبيب ٣٢٧٨، وحري ٤٨٤١]

الحديث الذي يروى على هذا الوجه مع إنكار المحدث له إذا حدث به عنه ثقة، وهذا مذهب جمهور العلماء من المحدثين ولغهاء والأصوليين، قالوا: يُحتج به إذا كان إنكار الشيخ له لتشكيكه^(١) فيه أو لنسبه، أو قل. لا أحفظه، أو قال: لا أذكر أني حدثت^(٢) به، وهو ذلك. وخالفهم الخرجي من أصحاب أبي حنيفة فقال: لا يُحتج به. فأم إذا أنكره إنكاراً حازماً قطعاً بتكذيب الروي عنه، وأنه لم يُحدثه به قط، فلا يجوز الاحتجاج به عند جميعهم، لأن جزم كل واحد يعارض جزم الآخر، والشيخ هو لأصل، فوجب إسقاط هذا الحديث، ولا يفسخ ذلك في باقي أحاديث الراوي، لأننا سمعنا تحقيق كذبه.



(١) في (ص) و(هـ) التشكيك.

(٢) في (خ): أنك جئتني، وهو خطأ.

٢٤ - [باب استجاب التعوذ من عذاب القبر^(*)]

[١٣١٩] ١٢٣ - (٥٨٤) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ وَحَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ هَارُونُ: حَدَّثَنَا وَقَالَ حَرْمَلَةُ: أَخْبَرَ ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُو بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدِي امْرَأَةٌ مِنَ الْيَهُودِ، وَهِيَ تَقُولُ: هَلْ شَعَرْتَ أَنْكُمْ تُفْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ؟ قَالَتْ: قَدْ رَدَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: «إِنَّمَا تُفْتَنُ يَهُودُ»، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَلَبِثْنَا لَيْلًا، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «هَلْ شَعَرْتَ أَنَّهُ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنْكُمْ تُفْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ؟». قَالَتْ عَائِشَةُ: فَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ يَسْتَعِيدُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ.

[أحمد ٢٧٦١٠٥]

[١٣٢٠] ١٢٤ - (٥٨٥) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ وَحَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى وَعُمَرُو بْنُ سَوَادٍ، قَالَ

باب استجاب التعوذ من عذاب القبر، وعذاب جهنم، وفتنة الحيا والمات،

وفتنة المسيح الدجال، ومن المأثم والمغرم، بين التشهد والتسليم

حاصل الحديث الباب استجاب التعوذ بين التشهد والتسليم من هذه الأمور. وفيه إثبات عذاب لقبر وفتنته، وهو مذهب أهل الحق خلافاً للمعتزلة ومعنى فتنة الحيا والمات: الحيا والموت واختلوا في المرء بفتنة الموت، فقليل: فتنة القبر، وقيل: يتضمن أن يردها^(١) للفتنة عند الاحتضار وأما الجمع بين فتنة الحيا والمات وفتنة المسيح الدجال وعذاب لقبر، فهو من باب ذكر لخاص بعد العام، ونظائره كثيرة.

قوله: (عن عائشة ﷺ أن يهودية قالت هل شعرت أنكم تُفْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ؟ قالت. فارتاع رسول الله ﷺ وقال «بما تُفْتَنُ يَهُودُ»، فَلَبِثْنَا لَيْلًا، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «هل شعرت أنه أُوحِيَ إِلَيَّ أَنْكُمْ تُفْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ؟».

(*) جمع الإمام النووي في شرحه بين هذه الترجمة والي بعدها في تبويبه لأحاديث عائشة وأبي هريرة وابن عباس ﷺ لآية

(١) أي (خ) به.

حَرَمَةً: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ يَسْتَعِيدُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ. (المطهر: ١٣٢٨).

[١٣٢١] ١٢٥ - (٥٨٦) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَاسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، كِلَاهُمَا عَنْ جَرِيرٍ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ - عَنْ مَنْصُورٍ - عَنْ أَبِي رَافٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَتْ عَلَيَّ عَجُوزَانِ مِنْ عَجَزِ يَهُودِ الْمَدِينَةِ فَقَالَتَا: إِنَّ أَهْلَ الْقُبُورِ يُعَذَّبُونَ فِي قُبُورِهِمْ. قَالَتْ: فَكَذِبْتُهُمَا، وَلَمْ أَنْعِمَ أَنْ أَصَدِّقَهُمَا، فَخَرَحَتَا، وَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ عَجُوزَتَيْنِ مِنْ عَجَزِ يَهُودِ الْمَدِينَةِ دَخَلَتْ عَلَيَّ فَرَعَمَتَا أَنَّ أَهْلَ الْقُبُورِ يُعَذَّبُونَ فِي قُبُورِهِمْ، فَقَالَ: «صَدَقَتَا، إِنَّهُنَّ يُعَذَّبُونَ عَذَابًا تَسْمَعُهُ الْبَهَائِمُ»، قَالَتْ: فَمَا رَأَيْتُهُ نَعْدُ فِي صَلَاةٍ إِلَّا يَتَعَوَّذُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ. (المطهر: ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦).

[١٣٢٢] ١٢٦ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ أَشْعَثَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَفِيهِ: قَالَتْ: وَمَا صَلَّيْتُ صَلَاةً بَعْدَ ذَلِكَ إِلَّا سَمِعْتُهُ يَتَعَوَّذُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ. (المطهر: ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧).

وفي الرواية الأخرى (دخلت عليَّ عَجُوزَانِ مِنْ عَجَزِ يَهُودِ الْمَدِينَةِ) وذكرت أَنَّ لَنَبِيِّ ﷺ صَدَقَهُمَا، هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَمْرِهِمَا قَضِيَّتَانِ، فَجَرَتْ لِقِصَّةِ الْأُولَى، ثُمَّ أُعْطِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِذَلِكَ، ثُمَّ جَاءَتْ الْعَجُوزَانِ بَعْدَ لَيْالٍ، فَكَلَّبَتْهُمَا عَائِشَةُ وَلَمْ تَكُنْ عَلِمَتْ نَزُولَ الْوَحْيِ بَائِبَتِ عَذَابِ الْقَبْرِ، فَحَلَّ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ فَأَخْبَرَتْهُ بِقَوْلِ الْعَجُوزَيْنِ، فَقَالَ: «صَدَقَتَا»، وَأَعْلَمَ عَائِشَةَ أَنَّهُ كَانَ قَدْ نَزَلَ الْوَحْيُ ^(١) يَرْبُّتُهُ.

وقوله: (لَمْ أَنْعِمَ أَنْ أَصَدِّقَهُمَا) أي: لَمْ تَطْلُبْ تَسْمِيَّ أَوْ أَصَدِّقَهُمَا، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ فِي التَّصَدِيقِ: نَعَمْ، وَهُوَ بَعْضُ الْهَمِيزِ وَلَا سَكَنَ لِمَوْنَ وَكَسَرَ الْعَيْنِ



٢٥ - [باب ما يستعاض منه في الصلاة]

[١٣٢٣] ١٢٧ - (٥٨٧) حَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَعِذُّ فِي صَلَاتِهِ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ . [أحمد ٢٦٣٢٧ . والبخاري ٧١٢٩]

[١٣٢٤] ١٢٨ - (٥٨٨) وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ وَابْنُ لُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . وَعَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِذَا تَشَهَّدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْ أَرْبَعٍ يَقُولُ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ» وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ . [المكرر ١٣٢٦] [أحمد ١٠١٨٠ و ١٠١٨١] [ابن جرير ١٣٢٨]

[١٣٢٥] ١٢٩ - (٥٨٩) حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ أَخْبَرَنَا أَبُو اليماني أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ رَوَّجَ النَّبِيَّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَدْعُو فِي الصَّلَاةِ : «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْمَأْثَمِ وَالْمَغْرَمِ» قَالَتْ فَقَالَ لَهُ قَائِلٌ مَا أَكْثَرَ مَا تَسْتَعِذُّ مِنَ الْمَغْرَمِ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ : «إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا عَرِمَ حَدَّثَ فَكَذَبَ، وَوَعَدَ فَأَخْلَفَ» . [المكرر ٦٨٧١] [أحمد ٢٤٥٧٨] [البخاري ٨٣٢]

[١٣٢٦] ١٣٠ - (٥٨٨) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنِي الْأَوْزَاعِيُّ حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَطِيَّةٍ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِذَا فَرَغَ أَحَدُكُمْ مِنَ التَّشَهُّدِ الْآخِرِ فَلْيَتَعَوَّذْ بِاللَّهِ مِنْ أَرْبَعٍ مِنْ عَذَابِ

قوله ﷺ «اللهم إني أعوذ بك من المأثم والمغرم» معناه من الإثم والعُرم، وهو الدين

قوله ﷺ «إِذَا فَرَغَ أَحَدُكُمْ مِنَ التَّشَهُّدِ الْآخِرِ فَلْيَتَعَوَّذْ بِاللَّهِ مِنْ أَرْبَعٍ» هذا فيه

جَهَنَّمَ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ شَرِّ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ».

المكرر [١٣٢٤] [احمد: ٧٧٣٧] [وغير: ١٣٢٨].

[١٣٢٧] وَحَدَّثَنِيهِ الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا هُفْلُ بْنُ زَيْدٍ (ح). قَالَ: وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَضْرَمٍ. أَخْبَرَنَا عَيْسَى - يَعْنِي ابْنَ يُونُسَ - جَمِيعًا عَنْ الْأَوْرَاعِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَدِ، وَقَالَ: «إِذَا قَرَأَ أَحَدُكُمْ مِنَ الشَّهَادَةِ، وَلَمْ يَذْكُرْ - «الْآخِرَةَ». [غير: ١٣٢٨].

[١٣٢٨] ١٣١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ عَثَمٍ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَعَذَابِ النَّارِ، وَفِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَشَرِّ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ». [احمد: ١١٧٦٨].
والمعاري: ١٣٧٧.

[١٣٢٩] ١٣٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَادٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ طَاوُسٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عُوذُوا بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ، عُوذُوا بِاللَّهِ مِنَ عَذَابِ الْقَبْرِ، عُوذُوا بِاللَّهِ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، عُوذُوا بِاللَّهِ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ». [غير: ١٣٢٨].

[١٣٣٠] (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَادٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِثْلَهُ. [غير: ١٣٢٨].

[١٣٣١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَادٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَرُحَيْمُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزَّادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِثْلَهُ. [احمد: ٢٣٤٢] [وغير: ١٣٢٨].

[١٣٣٢] ١٣٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ بُدَيْلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَتَعَوَّذُ مِنَ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَعَذَابِ جَهَنَّمَ، وَفِتْنَةِ الدَّجَالِ. [احمد: ٧٩٦٤] [وغير: ١٣٢٨].

الشَّهَدُ الْآخِرَ، وَالْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّهُ لَا يُسْتَحْتَفُ فِي الْأَوَّلِ، وَمِثْلُ الْحَكَمِ، لِأَنَّ الْأَوَّلَ مِمَّنِي عَلَى

التَّحْقِيقِ

[١٣٣٣] ١٣٤ - (٥٩٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ - فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ - عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُعَلِّمُهُمْ هَذَا الدُّعَاءَ كَمَا يُعَلِّمُهُمُ السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، يَقُولُ: «قُولُوا: اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ».

المجلد ٢١٦٨.

قَالَ مُسْلِمٌ بْنُ الْحَجَّاجِ: بَلَغَنِي أَنَّ طَاوُسًا قَالَ لِابْنِهِ: أَدْعَوْتُ بِهَا فِي صَلَاتِكَ؟ فَقَالَ: لَا. قَالَ: أَعِذْ صَلَاتَكَ، لِأَنَّ طَاوُسًا رَوَاهُ عَنْ ثَلَاثَةِ أَوْ أَرْبَعَةٍ، أَوْ كَمَا قَالَ

قوله: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُعَلِّمُهُمْ هَذَا الدُّعَاءَ كَمَا يُعَلِّمُهُمُ السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ) وَأَنَّ طَاوُسًا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَمَرَ ابْنَهُ بِإِعَادَةِ الصَّلَاةِ حِينَ لَمْ يَذْغُ بِهَذَا الدُّعَاءِ فِيهَا) هَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَى تَأْكِيدِ هَذَا الدُّعَاءِ وَالتَّعَوُّذِ وَلِحَثِّ الشَّدِيدِ عَلَيْهِ، وَطَهَرُ كَلَامُ طَاوُسٍ أَنَّهُ حَمَلَ الْأَمْرَ بِهِ عَلَى الْوُجُوبِ، فَأَوْجِبَ إِعَادَةَ الصَّلَاةِ لِفَوَاتِهِ، وَجَمْهُورُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَلَعَلَّ طَاوُسًا أَرَادَ تَأْذِيْبَ ابْنِهِ، وَتَأْكِيدَ هَذَا الدُّعَاءِ عِنْدَهُ، لَا أَنَّهُ يَعْتَقِدُ وَجُوبَهُ.

قَالَ الْقَاضِي: وَدَعَاؤُهُ ﷺ وَاسْتِعَاذَتُهُ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ الَّتِي قَدْ غَوَفِيَ فِيهَا وَعَصِمَ إِنَّمَا فَعَلَهُ لِيَلْتَزِمَ خَوْفَ اللَّهِ تَعَالَى وَعِظَامَتِهِ وَالْإِفْتِقَارَ إِلَيْهِ، وَلِتَقْتَدِيَ بِهِ أُمَّتُهُ، وَلِيُبَيِّنَ لَهُمْ صِفَةَ الدُّعَاءِ وَالْمَوْحِظَ مِنْهُ^(١).



٢٦ - [باب استحباب الذكر بعد الصلاة،

وبيان صفتها]

[١٣٣٤] ١٣٥ - (٥٩١) حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ أَبِي عَمَّارٍ اسْمُهُ شَدَّادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ، عَنْ ثَوْبَانَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا انْصَرَفَ مِنْ صَلَاتِهِ، اسْتَغْفَرَ ثَلَاثًا وَقَالَ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ»، قَالَ الْوَلِيدُ: فَقُنْتُ لِلْأَوْزَاعِيِّ: كَيْفَ الاسْتِغْفَارُ؟ قَالَ: تَقُولُ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ، أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ. [الحمد، ٢٧٣٦٥].

[١٣٣٥] ١٣٦ - (٥٩٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا سَلَّمَ لَمْ يَقْعُدْ إِلَّا مِقْدَارَ مَا يَقُولُ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ». وَفِي رِوَايَةٍ ابْنُ نُمَيْرٍ: «يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ». [الحمد، ٢٧٣٣٨].

[١٣٣٦] (٥٩٣) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو حَالِيذٍ - يَعْنِي الْأَحْمَرُ - عَنْ عَاصِمٍ بِهِذَا لِإِسْنَادٍ، وَقَالَ: «يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ». [بهر، ١٣٣٥].

باب استحباب الذكر بعد الصلاة،

وبيان صفتها

قوله - (إذا انصرف من صلاته، استغفر ثلاثاً) المراد بالانصراف السلام

قوله ﷺ - «ولا يقع ذا الحمد متتابعاً» المشهور الذي عليه الجمهور أنه بفتح الحميم، ومعناه: لا يقع ذا الغنى والعظمت منك عناه، وضبطه جماعة بكسر الحميم، وقد سبق بيانه مبسوطاً في باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع^(١).

(١) انظر (٢/٥١٢).

[١٣٣٧] (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ وَخَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، كِلَاهُمَا عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ، بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ» [أحمد ٢٤٣٨، ٢٥٥٠٧].

[١٣٣٨] ١٣٧ - (٥٩٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ الْمُسَيَّبِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ وَرَادٍ مَوْلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: كَتَبَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ إِلَى مُعَاوِيَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا فَرَّغَ مِنَ الصَّلَاةِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ وَنَكَ الْجَدُّ». [مكرر ٤٤٨٣] [أحمد ١٨١٨٣، والبحري ٦٣٣٠].

[١٣٣٩] (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَأَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ الْمُسَيَّبِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ وَرَادٍ مَوْلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ فِي رَوَيْتِهِمَا: قَالَ: فَأَمْلَاهَا عَلَيَّ الْمُغِيرَةُ، وَكَتَبْتُ بِهَا إِلَى مُعَاوِيَةَ. [بسر ١٣٣٨].

[١٣٤٠] (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُورَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَمِلْدَةُ بْنُ أَبِي لُبَابَةَ أَنَّ وَرَادًا مَوْلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: كَتَبَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ إِلَى مُعَاوِيَةَ - كَتَبَ ذَلِكَ الْكِتَابَ لَهُ وَرَادٌ - . إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ حِينَ سَلَّمَ، بِمِثْلِ حَدِيثِهِمَا، إِلَّا قَوْلَهُ: «وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» فَإِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ. [أحمد ١٨١٣٩، والبحري ٦٦٦٥].

[١٣٤١] (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَكْرَوِيُّ: حَدَّثَنَا بِشْرٌ، يَغْنِي ابْنُ الْمُفَضَّلِ (ح). قَالَ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنِي أَزْهَرُ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ وَرَادٍ كَتَبَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ قَالَ: كَتَبَ مُعَاوِيَةُ إِلَى الْمُغِيرَةِ، بِمِثْلِ حَدِيثِ مَنْصُورٍ وَالْأَعْمَشِ.

[أحمد ١٨١٥٨] [وغير ١٣٣٨]

قوله (عن ابن عور، عن أبي سعيد، عن وراد) يختلفون في أبي سعيد هذا، فالصواب الذي نقله البحري في «الدرر» وغيره من لائمة أنه عبد ربه بن سعيد^(١) وقال بن السكر: هو ابن

(١) التاريخ الكبير ٦/ ٨٥، وفيه ذكر اسم أبي سعيد أنه عبد ربه، دون ذكر اسم أبي

[١٣٤٢] ١٣٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ: حَدَّثَنَا سَفِيْنٌ. حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ أَبِي لُبَيْبَةَ وَعَبْدُ الْمَدِينِ بْنُ عُمَيْرٍ سَمِعَا وَرَادٌ كَاتِبُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ يَقُولُ. كَتَبَ مُعَاوِيَةُ إِلَى الْمُغِيرَةِ: اكْتُبْ إِلَيَّ شَيْءٌ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَكُتِبَ إِلَيْهِ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ إِذَا قَضَى الصَّلَاةَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ». [أحمد: ١٨١٩٩، ولبخاري: ٤٨٤٤].

[١٣٤٣] ١٣٩ - (٥٩٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ قَالَ: كَانَ ابْنُ الرَّبِيعِ يَقُولُ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ حِينَ يَسْلَمُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ، لَهُ النُّعْمَةُ وَلَهُ الْفَضْلُ وَلَهُ الثَّنَاءُ الْحَسَنُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ». وَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَهْتَلُ بِهِنَ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ. [أحمد: ١٦٦١٥].

[١٣٤٤] ١٤٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ - مَوْلَى لَهُمْ - أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الرَّبِيعِ كَانَ يَهْتَلُ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ، وَقَالَ فِي آخِرِهِ: ثُمَّ يَقُولُ ابْنُ الرَّبِيعِ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَهْتَلُ بِهِنَ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ. [بخاري: ٤١٣١٣].

[١٣٤٥] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْبَةَ: حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الرَّبِيعِ يَخْطُبُ عَلَى هَذَا الْمِسرٍ وَهُوَ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ إِذَا سَلَّمَ فِي دُبُرِ الصَّلَاةِ، أَوْ الصَّلَوَاتِ، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ. [أحمد: ١٦٦١٢٢].

[١٣٤٦] ١٤١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَدَمَةَ الْمُرَادِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ أَنَّ أَبَا الرَّبِيعِ الْمَكِّيَّ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ

أَخِي عَائِشَةَ مِنَ الرَّصَدَةِ، وَغَطَّوهُ فِي ذَلِكَ وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ: هُوَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَغَطَّوهُ

أَيْضًا.

الرَّؤْيُ وَهُوَ يَقُولُ فِي إِثْرِ الصَّلَاةِ إِذَا سَلَّمَ، بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ، وَقَالَ فِي آخِرِهِ: وَكَانَ يَذْكُرُ ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. (بخار: ١٣٤٣ و ٢١٣٤٥).

[١٣٤٧] ١٤٢ - (٥٩٥) حَدَّثَنَا عَصِمُ بْنُ النُّضْرِ التَّيْمِيُّ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ: حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ (ح). قَالَ: وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ، كِلَاهُمَا عَنْ سُمَيٍّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - وَهَذَا حَدِيثٌ قُتَيْبَةَ - أَنَّ فُقَرَاءَ الْمَهْجَرِينَ أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ بِالْذَرَاجَاتِ الْعُلَى وَالتَّعِيمِ الْمُقِيمِ، فَقَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟» قَالُوا: يُصَلُّونَ كَمَا نَصَلِّي، وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ، وَيَتَصَدَّقُونَ وَلَا تَصَدَّقُ، وَيَعْتَقُونَ وَلَا نُعْتَقُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفَلَا أَعَلَمُكُمْ شَيْئًا تُذَرِّكُونَ بِهِ مَنْ سَبَقَكُمْ، وَتَسْبِقُونَ بِهِ مَنْ بَعْدَكُمْ، وَلَا يَكُونَ أَحَدٌ أَفْضَلَ مِنْكُمْ إِلَّا مِنْ صَنَعَ مِثْلَ مَا صَنَعْتُمْ؟» قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «تُسَبِّحُونَ وَتُكَبِّرُونَ وَتُحَمِّدُونَ ذِكْرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ مَرَّةً»، قَالَ أَبُو صَالِحٍ: فَرَجَعَ فُقَرَاءُ الْمَهْجَرِينَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: سَمِعَ إِخْوَانُنَا أَهْلُ الْأَمْوَالِ بِمَا فَعَلْنَا فَفَعَلُوا مِثْلَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ»، وَزَادَ غَيْرُ قُتَيْبَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنِ اللَّيْثِ، عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ: قَالَ سُمَيٌّ: فَحَدَّثْتُ بَعْضَ أَهْلِي هَذَا الْحَدِيثَ، فَقَالَ: وَهَمْتُ، إِنَّمَا قَالَ: «تُسَبِّحُ اللهَ ثَلَاثًا وَتُكَبِّرُ اللهَ ثَلَاثًا وَتُحَمِّدُ اللهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ»، وَتُكَبِّرُ اللهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ»، فَرَحَعْتُ إِلَى أَبِي صَالِحٍ فَقُلْتُ لَهُ ذَلِكَ، فَأَخَذَ بِيَدِي، فَقَالَ: «اللهُ أَكْبَرُ، وَسُبْحَانَ اللهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، اللهُ أَكْبَرُ، وَسُبْحَانَ اللهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، حَتَّى تَتْلُغَ مِنْ جَمِيعِهِنَّ ثَلَاثَةَ وَثَلَاثِينَ».

قوله: «ذهب أهل الدُّثُور» بالثاء المثناة، وحدها دُثْرٌ، وهو المال الكثير وفي هذا الحديث دليل لمن فضل الغني لشاكر على الفقير الصابر، وفي المسألة خلاف مشهور بين السلف والخلف من لطوافه والله أعلم.

قوله في كيفية عدد لتسبيحات والتحميدات والتكبيرات (إنَّ أبا صالح رحمه الله تعالى قال يقول الله أكبر وسبحان الله والحمد لله ثلاثاً وثلاثين مرة)، وذكر بعده أحاديث من طرق غير^(١) طريق

(١) في (ج): الأحاديث من طرق من غير

قَالَ ابْنُ عُثْلَانَ: فَحَدَّثْتُ بِهَذَا الْحَدِيثِ زَجَاءَ بْنِ حَيَّوَةَ، فَحَدَّثَنِي بِوَسِيلِهِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [أحمد: ٧٧٤٣، والبخاري: ٨٧٤٣].

[١٣٤٨] ١٤٣- (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي أُمِّيَّةُ بِنْتُ بَسْطَامَ الْعَيْثِيَّةُ: حَدَّثَنَا يَرْبُودُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُمْ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ بِالْذَرَاجَاتِ الْعُلَى وَالنَّجِيمِ الْمُقِيمِ، بِوَسِيلِ حَدِيثِ قُتَيْبَةَ عَنِ اللَّيْثِ، إِلَّا أَنَّهُ أَدْرَجَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَوْلَ أَبِي صَالِحٍ: ثُمَّ رَحَعَ فَقَرَأَ الْمُهَاجِرِينَ، إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ. وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: يَقُولُ سُهَيْلٌ: إِحْدَى عَشْرَةَ، إِحْدَى عَشْرَةَ، فَجَمِيعُ ذَلِكَ كُلُّهُ ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ. [بدر: ١٣٤٧].

[١٣٤٩] ١٤٤- (٥٩٦) وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عِيْسَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ مَعْمُورٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْحَكَمَ بْنَ عُقَيْبَةَ يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مُعَقَّبَاتٌ لَا يَخِيبُ قَاتِلُهُنَّ - أَوْ: فَاعِلُهُنَّ - ذُبُرُ كُلِّ صَلَاةٍ

أَبَى صَالِحٍ، وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ يُسَبِّحُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ مُسْتَقِلَّةً، وَتُكَبِّرُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ مُسْتَقِلَّةً، وَيُحَمِّدُ كَلَامًا، وَهَذَا صَدْرُ الْأَحَادِيثِ، قَبْلَ الْقَاصِي. وَهُوَ أَوَّلَى مِنْ تَأْوِيلِ أَبِي صَالِحٍ^(١).

وَأَمَّا قَوْلُ سُهَيْلٍ: إِحْدَى عَشْرَةَ، إِحْدَى عَشْرَةَ، فَلَا يَدْفِي رَوَايَةَ الْأَكْثَرِينَ. (ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ)، بَلْ مَعَهُمْ زِيَادَةٌ يَجِبُ قَبُولُهَا. وَفِي رَوَايَةٍ: (ثَمَامُ الْمَثَلِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)، وَفِي رَوَايَةٍ: (أَنَّ التَّكْبِيرَاتِ أَرْبَعٌ وَثَلَاثُونَ)، وَكُلُّهُنَّ زِيَادَاتٌ مِنَ الثَّقَاتِ يَجِبُ قَبُولُهَا، فَيَنْبَغِي أَنْ يَحْتَدِثَ الْإِنْسَانُ بِثَلَاثٍ وَثَلَاثِينَ تَسْبِيحَةً، وَمِثْلَهَا تَحْمِيدَاتٌ، وَأَرْبَعٌ وَثَلَاثِينَ تَكْبِيرَةً، وَيَقُولُ مَعَهَا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، إِلَى آخِرِهَا، لِيَجْمَعَ بَيْنَ لِرَوَايَاتٍ.

قَوْلُهُ ﷺ: «مُعَقَّبَاتٌ لَا يَخِيبُ قَاتِلُهُنَّ، أَوْ: فَاعِلُهُنَّ» قَالَ الْهَرَوِيُّ^(٢) قَالَ شَمْرُ: «مَعْنَاهُ: تَسْبِيحَاتٌ تُفْعَلُ أَعْدَابُ الصُّلُواتِ وَفِي أَبُو لَهَيْثِمٍ سُمِّيَتْ مُعَقَّبَاتٍ لِأَنَّهَا تُفْعَلُ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى.

(١) «إِتْمَانُ الْمَعْلُومِ» (٥٤٧/١)

(٢) فِي (ص) وَ(هـ) سَمَرَةٌ، وَهُوَ حَطَا، وَفِي (ج) شَمْرٌ مِنْ عَصِيَّةٍ، وَهِيَ لَصُوبٌ شَمْرٌ مِنْ حُمُودِهِ، وَهُوَ لَهْرَوِيٌّ أَدِيمٌ، لَهُ أَعْرَابٌ أَحَدِيثٌ، وَقَدْ مُتَّفَعَتْ تَرْجُمَتُهُ (٣١٢/١)، وَبِهَذَا فِي «الْعَرَبِيَّةِ» بِهَرَوِيٍّ (عَقَبَ) وَالكَلَامُ مَعَهُ - شَمْرٌ، دُونَ

مَكْتُوبَةٍ: ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ تَسْبِيحَةً. وَثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ تَحْمِيدَةً، وَأَرْبَعٌ وَثَلَاثُونَ تَكْبِيرَةً».

[١٣٥٠] ١٤٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا نَضْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ، حَدَّثَنَا حَمْرَةُ الزَّيْتُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مُعَقَّبَاتٌ لَا يَخِيبُ قَائِلُهُنَّ - أَوْ: فَأَجِلُهُنَّ -: ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ تَسْبِيحَةً، وَثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ تَحْمِيدَةً، وَأَرْبَعٌ وَثَلَاثُونَ تَكْبِيرَةً فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ».

[١٣٥١] (٠٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا أَشْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ قَيْسٍ الْمَلَانِيُّ، عَنِ الْحَكَمِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، بِثَلَاثَةٍ.

[١٣٥٢] ١٤٦ - (٥٩٧) حَدَّثَنِي عَبْدُ الْحَمِيدُ بْنُ يَدَانَ الْوَاسِطِيُّ: أَخْبَرَنَا حَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي عُثَيْبٍ الْمَدْحَجِيِّ - قَالَ مُسْلِمٌ: أَبُو عُثَيْبٍ مَوْلَى سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ -،

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَمْ تُؤَفِّكَ﴾ (المعجزة ١١)، أَي: مَلَائِكَةُ يَعْقِبُ بَعْضُهَا بَعْضًا.

واعلم أَنَّ حديث كعب بن عُجْرَةَ هَذَا ذَكَرَهُ الدَّرَقَطْنِيُّ فِي «اسْتِذْرَاكِهِ» عَلَى مَسَدٍ، وَقَالَ: الصَّوَابُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى كَعْبٍ، لِأَنَّ مَنْ رَفَعَهُ لَا يَقَاوِمُونَ مَنْ وَقَفَهُ فِي اسْتِحْقَاقِهِ^(١)

وهَذَا الَّذِي قَالَه الدَّرَقَطْنِيُّ مَرْدُودٌ، لِأَنَّ مَسَدًا رُوِيَ مِنْ طَرَفٍ كُلُّهُا مَرْمُوعَةٌ، وَذَكَرَهُ الدَّرَقَطْنِيُّ أَيْضًا مِنْ طَرَفٍ أُخْرَى مَرْفُوعَةٌ، وَإِنَّمَا رُوِيَ مَوْقُوفًا مِنْ جِهَةٍ مَتَصُورَةٍ وَشُعْبَةٍ، وَقَدْ خْتَلَفَ عَلَيْهِمَا أَيْضًا فِي رَفْعِهِ وَوَقْفِهِ، وَبَيَّنَّ الدَّرَقَطْنِيُّ ذَلِكَ، وَقَدْ قَدَّمْنَا فِي الْفُصُولِ السَّابِقَةِ فِي أَوَّلِ هَذَا الشَّرْحِ^(٢) أَنَّ الْحَدِيثَ الَّذِي رُوِيَ مَوْقُوفٌ وَمَرْفُوعٌ يُحْكَمُ بِأَنَّهُ مَرْفُوعٌ عَلَى الْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ الَّذِي عَلَيْهِ الْفُقَهَاءُ وَالْأَصُولِيُّونَ وَالْمُحَقِّقُونَ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، مِنْهُمْ الْبَحَارِيُّ وَآخَرُونَ، حَتَّى لَوْ كَانُوا قَعُونَ أَكْثَرَ مِنَ الرَّفْعَيْنِ حُكِمَ بِالرَّفْعِ، كَيْفَ وَالْأَمْرُ هَا بِالْعَكْسِ، وَدَلِيلُهُ مَا سَبَقَ أَنَّ هَذِهِ زِيَادَةٌ ثَقَّةٌ فَوْحِبُ قَبُولِهَا، وَلَا تُرَدُّ لِنَسَبِهَا أَوْ تَقْصِيرِ حَصْلِ مَنْ وَقَفَهُ.

قَوْلُهُ: (عَنْ أَبِي عُثَيْبٍ الْمَدْحَجِيِّ) هُوَ بَتَّاحُ الْمَيْمِ وَإِسْكَانُ الذَّالِ الْمُعْجَمَةِ ثُمَّ حَاءٌ مُهْمَلَةٌ مَكْسُورَةٌ ثُمَّ جِيمٌ، مُنْسَوْبٌ إِلَى مَدْحَجٍ قَبِيلُهُ مَعْرُوفَةٌ.

(١) ٥، ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١

عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَبَّحَ اللَّهَ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَحَمِدَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَكَبَّرَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، قُتِلَتْ بِسَعَةِ وَتَسْمَعُونَ، وَقَالَ تَمَامُ الْحَقِّ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، خُفِرَتْ خَطَايَاهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ» [١٣٥٣].

[١٣٥٣] (٥٥٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَاءَ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي عُيَيْدٍ، عَنْ عَطَاءٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ - [أحمد ٨٨٣٤].

قوله ﷺ: «دُبُرُ كُلِّ صَلَاةٍ» هو بصمُّ الدال، هذا هو المشهور في اللغة، والمعروف في لرويات. وقال أبو عمر المظفر^(١) في كتابه «اليواقيت»^(٢): «دُبُرُ كُلِّ شَيْءٍ» - بفتح الدال - أَسْرُ أَوْقَاتِهِ، مِنَ الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا، قُل. هذا هو المعروف في اللغة، وأما إيجارحة^(٣) فبالضم. وقال الداودي عن ابن الأعرابي: «دُبُرُ الشَيْءِ» وَدُبُرُهُ - بِالضَّمِّ وَالْمَتْنِ - أَسْرُ أَوْقَاتِهِ، وَالصَّحِيحُ الضَّمُّ، وَلَمْ يَذْكُرْ لِحَوْهَرِي^(٤) وَآخَرُونَ غَيْرُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) في (ص) و(هـ) لمطوري، وعبثت سن (ح)، وهو اسم عرق لكتب لترجم، وأبو عمر مظهر هو الزاهد المعروف بعلام ثعلب، كانت كتابته بطريق، وقد تقدمت ترجمته: (٩/١٥٩).

(٢) في (ج): «موريت»، وهو خطأ.

(٣) في (ص): الإيجارحة، وهو خطأ.

(٤) في «الصحاح»: «دبر».

٢٧ - [بَابُ مَا يُقَالُ بَيْنَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ وَالْقِرَاءَةِ]

[١٣٥٤] ١٤٧ - (٥٩٨) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقُعْقَعِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ - كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَبَّرَ فِي الصَّلَاةِ، سَكَتَ هُنَيْئَةً قَبْلَ أَنْ يَقْرَأَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَا أَيُّ أُمَّتٍ وَأُمِّي، أَرَأَيْتَ سَكَوَتَكَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ، مَا تَقُولُ؟ قَالَ: «أَقُولُ: اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، اللَّهُمَّ نَقِّنِي مِنْ خَطَايَايَ كَمَا يُنَقَّى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي مِنْ خَطَايَايَ بِالتَّلَاجِ وَالْمَاءِ وَالتَّيَدِ». [أحمد ٧١٦٤] وصححه ١٣٥٥.

[١٣٥٥] (٥٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو نَكُورٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَاسْنُ نُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ قُضَيْلٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ - يَعْنِي ابْنَ زِيَادٍ - كِلَاهُمَا عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقُعْقَعِ بِهَذَا لِإِسْنَادِ نَحْوِ حَدِيثِ جَرِيرٍ. أحمد ٧١٦٤ وصححه ٧٢٤.

بَابُ مَا يُقَالُ بَيْنَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ وَالْقِرَاءَةِ

قوله: (سَكَتٌ هُنَيْئَةً) هو بصمُّ اليدِ وفتح المون وتشديد الياء بغير همزة، وهي تصغير هَيْئَةٍ، وأصلها هَيْوَةٌ، فلمَّا ضَعُرَ صَارَتْ هَيْوَةً، واحتجعت و و و ياء وسقطت إحدى هاء بالشكون، فوجب قلب لور ياء، فأجتمعت ياءان، فأدغمت إحدى هاء في الأخرى، فصارت هَيْئَةً، ومن معزها فقد أخطأ، ورواه بعضهم: (هَيْئَةً)، وهو صحيح أيضاً.

وفي هذا الحديث المدخل تقدم شرحه في باب ما يقوله إذا رفع رأسه من الركوع^(١) وفيه دليل بمذهب الشافعي^(٢) وأبي حنيفة وأحمد والجمهور أنه يستحبُّ دعاء الافتتاح، وجاءت فيه أحاديث كثيرة في الصحيح، منها هذا الحديث، وحديث علي: «وجهت وجهي» إلى آخره، ذكره مسلم بعد هذا في أسواب صلاة الليل^(٣)، وغير ذلك من الأحاديث، وقد جمعته موضحة في «شرح المذهب»^(٤). وقال مالك: لا يستحبُّ دعاء الافتتاح بعد تكبيرة الإحرام ودليل الجمهور هذه الأحاديث لصحيحة.

(١) هي (ح) بعد، وهو خطأ

(٢) انظر (٢/٥١٠ وما بعدها).

(٣) في (ح) و(هـ): دليل تشددي.

(٤) مسند: ١٨٦٤. بزياد في المسند أحمد: ٨١٣.

(٥) نظره: ص ٢٦١.

[١٣٥٦] ١٤٨ - (٥٩٩) قال مسلم - وَحَدَّثَنَا عَنْ يَحْيَى بْنِ حَسَّانَ وَبُورْسِ الْمُؤَدَّبِ وَغَيْرِهِمَا قَالُوا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَارَةُ بْنُ الْقَعْقَعِ حَدَّثَنَا أَبُو رُزَّةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا نَهَضَ مِنَ الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ اسْتَفْتَحَ الْقِرَاءَةَ بِ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»، وَلَمْ يَسْكُتْ.

[١٣٥٧] ١٤٩ - (٦٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَفَانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ. أَخْبَرَنَا قَتَادَةُ وَدَايْتُ وَحُمَيْدٌ، عَنْ أَنَسِ بْنِ زُرَّاءَ، فَدَخَلَ الصَّفَّ، وَقَدْ حَفَرَهُ النَّفْسُ، فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ، فَلَمَّ قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاتَهُ، قَالَ: «أَبْكُمْ الْمُتَكَلِّمُ بِالْكَلِمَاتِ؟»، فَأَرَمَ الْقَوْمَ. فَقَالَ: «أَبْكُمْ الْمُتَكَلِّمُ بِهَا؟ فَإِنَّهُ لَمْ يَقُلْ بَأْسًا»، فَقَالَ رَجُلٌ: جِئْتُ وَقَدْ حَفَرَنِي النَّفْسُ فَقُلْتُهَا. فَقَالَ: «لَقَدْ رَأَيْتُ اثْنَيْ عَشَرَ مَلَكًا يَتَلَوْنَهَا أَتَاهُمْ يَرْفَعُهَا».

(أحمد ١٣٦٤٥ مطبوع)

[١٣٥٨] ١٥٠ - (٦٠١) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُبَيْدَةَ: أَخْبَرَنِي الْحَجَّاجُ بْنُ أَبِي عُمَرَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ عَزْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْبَةَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْنَا نَحْنُ نُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: «اللَّهُ أَكْبَرُ كِبَرًا»، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا، وَسُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ الْقَائِلُ كَلِمَةً كَذَا وَكَذَا؟»، قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «عَجِبْتُ لَهَا، فَبَحَثْ لَهَا أَيُّوبُ السَّمَاءِ».

قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَمَا تَرَكْتُهُنَّ مِنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ذَلِكَ. (أحمد ٤٦٢٧).

قوله: (وَحَدَّثَنَا عَنْ يَحْيَى بْنِ حَسَّانَ) إلى آخره. هذا من لأحاديث المعلّقة التي سقط أول استهدها في «صحيح مسلم» وقد سبق بيانها في مقدمة هذا الشرح^(١).

قوله (وَقَدْ حَفَرَهُ النَّفْسُ) هو بفتح حروفه وتخفيفها، أي: صعطة لسرعته. قوله: (فَأَرَمَ الْقَوْمَ) هو بفتح الراء وتشديد الميم، أي: سكتوا، قال القاضي عياض: ورواه بعضهم في غير «صحيح مسلم». (فَأَرَمَ) بالوحي المفتوحة وتخفيف الميم، من الأَرَمَ وهو الإمداد^(٢)، وهو صحيح المعنى.

قوله: (اللَّهُ أَكْبَرُ كِبَرًا) أي: كبر كثيرًا، وفي الرواية الأولى دليل على أن بعض الطاعات قد يكتبها غير الحفظة أيضًا، والله أعلم.

(١) انظر (٤١/١)

(٢) إكمال المعلم (٢/٥٥١)

٢٨ - [باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة،

والنهي عن إتيانها سعيًا]

[١٣٥٩] ١٥١ - (٦٠٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعُمَرُو بْنُ الْقَيْدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (ح). قَالَ: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنُ زِيَادٍ: أَخْبَرَنِي إِسْرَائِيلُ بْنُ سَعْدٍ - عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (ح). قَالَ: وَحَدَّثَنِي حَرَمَةُ بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَأْتُوهَا تَسْعَوْنَ، وَاتُّوْهَا تَمْشُونَ وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا».

[المحدث: ٧٢٥٠ و ١٠٨٩٣ والمطابق: ٩٠٨]

[١٣٦٠] ١٥٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَاسْنُ حُجْرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ - قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ -: أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا نُوبَ لِلصَّلَاةِ فَلَا تَأْتُوهَا وَأَنْتُمْ تَسْعَوْنَ، وَاتُّوْهَا وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا، فَإِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا كَانَ يَعْمِدُ إِلَى الصَّلَاةِ فَهُوَ فِي صَلَاةٍ». [المحدث: ٩٠٨٩٧ والمطابق: ١٣٥٩].

باب استحباب إتيان الصلاة بسكينة،

والنهي عن إتيانها سعيًا

قوله ﷺ «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَأْتُوهَا تَسْعَوْنَ، وَاتُّوْهَا تَمْشُونَ وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا، فَإِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا كَانَ يَعْمِدُ إِلَى الصَّلَاةِ فَهُوَ فِي صَلَاةٍ».

فيه الدبب الأكيد إلى إتيان الصلاة بسكينة ووقار، والنهي عن إتيانها سعيًا، سواء فيه صلاة الجمعة وغيرها، وسواء خاف فوت تكبيرة لإحرام أم لا والمراد بقوله تعالى ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ (الجمعة). [٩] لذهاب، يقال: سَعَيْتُ فِي كَذَا وَبَلَى كَذَا إِذَا دَهَسْتُ إِلَيْهِ وَغَمَسْتُ فِيهِ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم ٣٩]

قال العلماء: والحكمة في إتيانها بسكينة والنهي عن السعي أن الذهاب

[١٣٦١] ١٥٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَدِيثَ، وَتَهَا. وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَوَدَّيَ بِالصَّلَاةِ فَاتَّقُواهَا وَأَنْتُمْ تَمُشُونَ وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتُوا» [١٣٦٢] ١٥٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا الْفَضْلِيُّ - يَغْيِي ابْنَ عِيَّاضٍ - عَنْ هِشَامِ (ح). قَالَ: وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا سَمَاعِلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَوَدَّيَ بِالصَّلَاةِ فَلَا يَسَعْ إِلَيْهَا أَحَدُكُمْ، وَلَكِنْ يَمُشِرْ وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ، صَلَّ مَا أَدْرَكْتَ، وَأَفْضَ مَا سَبَقَكَ» - [أحمد: ١٥١٤] [وأنظر: ١٣٥٩] -

تحصيلها ومتوَضُّعٌ إليها، فينفي أن يكون متأدِّباً بأدبها وعلى أكمل الأحوال، وهذا معنى رواية ثالثة: «قَدْ أَحَدَكُمْ إِذَا كَانَ يَعْبُدُ إِلَى الصَّلَاةِ فَهُوَ فِي صَلَاةٍ».

وقوله ﷺ: «إِذَا أُقِيمَتِ لصلَاةٍ» إنما ذَكَرَ الإِقَامَةَ لئلا يتنبه بها على ما سواها، لأنه إذا نُهِيَ عن تَبَاهٍ سَعياً فِي حَالِ الإِقَامَةِ مع خُوفِ قُوتِ عَضْهَا، فَقَبْلُ (١) الإِقَامَةِ أَوَّلَى، وَأَكْثَرُ ذَلِكَ بَيَانُ الْعِلَّةِ، فَقَالَ ﷺ: «يَا أَحَدَكُمْ إِذَا كَانَ يَعْبُدُ إِلَى الصَّلَاةِ فَهُوَ فِي صَلَاةٍ»، وهذا يتناول جميع أوقات الإِتْبَانِ إِلَى الصَّلَاةِ، وَأَكْثَرُ ذَلِكَ تَأْكِيدٌ آخِرُ فَقَالَ: «فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتُوا» فَحَصَّنَ فِيهِ تَنْبِيهٌ وَتَأْكِيدٌ لئلا يَلْوِغَهُمْ مَتَوَهَّمُ أَنَّ الْهَيَّيْ ثُمَّ هُوَ لَمْ يَخَفْ قُوتَ بَعْضِ الصَّلَاةِ، فَصَرَّحَ بِالْهَيَّيْ وَنَدَّتْ مِنَ الصَّلَاةِ مَا فَاتَ، وَبَيَّنَّ مَا يَفْعَلُ قِيَمًا فَاتَ.

وقوله ﷺ: «وَمَا فَاتَكُمْ» دليلٌ على جَوَازِ قَوْلِ: «يَتَنَبَّهُ لصلَاةٍ»، وَأَنَّهُ لَا كِرَاهَةَ فِيهِ، وَبِهَذَا قَالَ حَمْدُورُ الْعُلَمَاءِ، وَكَرَّمَهُ ابْنُ سِيرِينَ وَقَالَ: «إِنَّمَا يَقَالُ: لَمْ تَدْرِكْهَا» (٢).

وقوله ﷺ: «وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتُوا» هكذا ذكره جَمِيعُ فِي أَكْثَرِ رَوَايَتِهِ، وَفِي رَوَايَةِ «وَأَفْضَ مَا سَبَقَكَ» وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْمَسْأَلَةِ، فَقَالَ شَدْفَعِيُّ وَجَمْهُورُ الْعُلَمَاءِ مِنْ لُسُفٍ وَالْخُفِّ عَادَرَكِهِ لِمَسْبُوقٍ مَعَ الْإِمَامِ أَوْ فِي صَلَاتِهِ، وَمَا يَأْتِي بِهِ بَعْدَ سَلَامِهِ آخِرُهُ. وَعَكْسُهُ أَوْ حَبِيفَةٌ وَطَقْفَةٌ، وَعَنْ بَلَدٍ وَأَصْحَابِهِ رَوَاتِهِ كَالْمَذْهَبِينَ، وَحِجَّةُ هَؤُلَاءِ «وَأَفْضَ مَا سَبَقَكَ». وَحِجَّةُ الْجَمْهُورِ أَنَّ أَكْثَرَ الرُّوَايَاتِ «وَمَا فَاتَكُمْ

(١) فِي (ص): قَبْلُ، وَهُوَ خَطَأٌ

(٢) فِي (ع): لَمْ تَذْكُرْهَا، وَهُوَ خَطَأٌ

[١٣٦٣] ١٥٥ - (٦٠٣) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُبَارَكِ الصُّورِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ: قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ نُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَمِعَ جَلْبَةً، فَقَالَ: «مَا شَأْنُكُمْ؟» قَالُوا: اسْتَعْجَلَتْ إِلَى الصَّلَاةِ، قَالَ: «فَلَا تَفْعَلُوا، إِذَا أَتَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَعَبَيْتُمُ السَّكِينَةَ، فَمَا أَذْرَكُكُمْ فَصَلُّوا، وَمَا سَبَقَكُمْ فَأَتِمُّوا». [الطبر ١٣٦٤].

[١٣٦٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا شَيْتَانُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، [أحمد ٢٦٦٠٨، وصحاحي ٦٣٥].

فَأَتِمُّوا» وأجاب عن روية «واقص» «سبقتك» أنَّ المراد بالقصاء الفعل لا القضاء لمصطلح عليه عند الفقهاء، وقد كثر استعمال القضاء بمعنى الفعل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَضَّيْنَاهُ سَبْعَ مَعَاوِيَ﴾ [قصص ١٢] وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ﴾ [البقرة ٢٠٠] وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ﴾ [البقرة ١٠] ويقال: قَضَيْتُ حَقَّ فُلَانٍ، ومعنى الجميع لفعل.

قوله ﷺ: «إِذَا تَوَلَّيْتُ بِالصَّلَاةِ» معناه: أَقِيمْتُ، سُمِّيَتْ لِإِقَامَةِ ثَنَوِيًّا لِأَنَّهَا دَعَا إِلَى الصَّلَاةِ بَعْدَ التَّوَلُّيِّ بِالْأَذَانِ، مِنْ قَوْلِهِمْ: ثَابِتٌ إِذَا رَجَعَ.

قوله ﷺ: «فَإِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا كَانَ يَعْبُدُ إِلَى الصَّلَاةِ فَهُوَ فِي صَلَاةٍ» دليل على أنه يستحبُّ للمدَّعِي إِلَى الصَّلَاةِ أَلَّا يَبْعَثَ يَدَهُ، وَلَا يَتَكَلَّمَ بِفَيْحٍ، وَلَا يَطْرُقُ نَظْرًا قَبِيحًا، وَيَتَجَنَّبُ مَا أَمَكْنَهُ مِمَّا يَتَجَنَّبُهُ الْمُصَلِّي، فَيُؤَدِّهِ وَحِينَ يَصِلُ إِلَى الْمَسْجِدِ وَقَعْدَ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ، كَانَ الْأَعْتَادُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ أَكْثَرُ.

قوله ﷺ: «وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ» قيل: هُمَا بِمَعْنَى، وَجَمْعُ بَيْنَهُمَا تَأَكِيدُ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ، وَأَنَّ السَّكِينَةَ لِنَائِي فِي الْحَرَكَاتِ وَاجْتِنَابِ الْعَثِّ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَالْوَقَارُ فِي لَهَيْتَةٍ وَغَضَرٍ لَصَرٍ وَخَضِضٍ الصُّوَرِ وَالْإِقْبَالِ عَلَى طَرِيقِهِ بِغَيْرِ انْفِطَاتٍ وَتَحْوِي ذَلِكَ.

قوله: (فَسَمِعَ جَلْبَةً) أَي: أَصْوَاتًا لِحَرَكَتِهِمْ وَكَلَامِهِمْ وَاسْتَعْجَالِهِمْ.

قوله: (حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ) يعني حدثنا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ بِإِسْنَادِهِ لِمُتَقَدِّمٍ، وَكَانَ يَنْبَغِي لِمُسْلِمٍ أَنْ يَقُولَ: عَنْ يَحْيَى، لِأَنَّ شَيْبَانَ لَمْ يَتَقَدَّمْ لَهُ ذِكْرٌ، وَعِدَّةُ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ فِي مِثْلِ هَذَا أَنْ يَذْكُرُوا فِي الطَّرِيقِ الَّذِي رَجَلًا مِمَّنْ سَبَقَ فِي الطَّرِيقِ الْأَوَّلِ، وَيَقُولُوا: بِهَذَا الْإِسْنَادِ، حَتَّى يُعْرِفَ، وَكَانَ مُسْلِمًا أَقْتَصَرَ عَلَى شَيْبَانَ لِغُلَامٍ أَنَّهُ فِي دَرَجَةِ مُعَاوِيَةَ بْنِ سَلَامٍ الْمُسَابِقِ، وَهُوَ يَرَوِي عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢٩ - [بَابُ مَتَى يَقُومُ النَّاسُ لِلصَّلَاةِ؟]

[١٣٦٥] ١٥٦ - (٦٠٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ حَجَّاجِ الصَّوَّافِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَقِمْتَ الصَّلَاةَ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي»، وَهَذَا مِنْ حَاتِمٍ: «إِذَا أَقِمْتَ أَوْ نُودِيَ». [نهر ١٣٦٦].

[١٣٦٦] (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَعْمَرٍ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَحَدَّثَنَا بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ حَجَّاجِ بْنِ أَبِي عُثْمَانَ (ح) قَالَ: وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ وَعَبِيدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ، وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ شَيْبَانَ، كُلُّهُمْ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَأَى إِسْحَاقُ فِي رِوَايَتِهِ حَدِيثَ مَعْمَرٍ وَشَيْبَانَ: «حَتَّى تَرَوْنِي قَدْ خَرَجْتُ». (أحمد ٢٢٥٣٣، ٢٢٦٤٩).

وسماري ٦٣٨

باب متى يقوم الناس إلى الصلاة؟

فيه قوله ﷺ: «إِذَا أَقِمْتَ الصَّلَاةَ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي»، وفي رواية أبي هريرة ﷺ: «أَقِمْتَ الصَّلَاةَ، فَقَمَا فَعَلْنَا الصُّفُوفَ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ». وفي رواية: «أَنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ تُقَامُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَأْخُذُ النَّاسُ مَصَافَهُمْ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ النَّبِيُّ ﷺ مَقَامَهُ»، وفي رواية جابر بن سمرة ﷺ: «كَانَ بِلَالٌ يُوَدِّنُ إِذَا دَخَصَتْ، فَلَا يَتَّقِمُ حَتَّى يَخْرُجَ النَّبِيُّ ﷺ، لِذَا حَرَّحَ أَقَامَ الصَّلَاةَ حِينَ يَرَاهُ».

قال القاضي عياض: يُجْمَعُ بَيْنَ مَخْتَلَفِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ أَنَّ بِلَالَ كَانَ يُرَاقِبُ خُرُوجَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ حَيْثُ لَا يَرَاهُ عِيْرَهُ أَوْ إِلَّا الْقَلِيلَ، فَعِنْدَ أَوَّلِ خُرُوجِهِ يُتَّقِمُ، وَلَا يَقُومُ النَّاسُ حَتَّى يَرَوْهُ، ثُمَّ لَا يَقُومُ مَقَامَهُ حَتَّى يُعَلِّقُوا الصُّفُوفَ. وقوله في رواية أبي هريرة ﷺ: «فَيَأْخُذُ النَّاسُ مَصَافَهُمْ قَبْلَ خُرُوجِهِ»^(١) لَعَنَهُ كَانَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ وَنَحْوَهُمَا لِبَيِّنِ الْجَوْرِ أَوْ لَعْدَرٍ^(٢)، وَلَعَلَّ قَوْلَهُ ﷺ: «فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي» كَانَ بَعْدَ

(١) وقع في مسند من صحيح مسلم وكذا في سنن أبي داود في أوّل باب قبل أن يقوم مقدمه

(٢) في (الح): فوالعير.

[١٣٦٧] ١٥٧ - (٦٠٥) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَقُمْنَا فَعَدَلْنَا الصُّفُوفَ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى إِذَا قَامَ فِي مُصَلَاةٍ قَبْلَ أَنْ يُكَبِّرَ، ذَكَرَ فَأَنْصَرَفَ وَقَالَ لَنَا: «مَكَانَكُمْ»، فَلَمْ نَزَلْ قِيَامًا نَنْتَظِرُهُ حَتَّى خَرَجَ إِلَيْنَا وَقَدْ اغْتَسَلَ، يَنْطُفُ رَأْسُهُ مَاءً، فَكَبَّرَ فَصَلَّى بِنَا. [أحمد ٩٠٧١٩، وصحاحي ٢٧٥].

فذلك^(١)، قال العلماء: وانتهى عن القيام قبل أن يرويه شلا يطول عليهم القيام، ولأنه قد يعرض له عارض فيبتأخر بسببه.

وختلف العلماء من السلف^(٢) فمن بعضهم متى يقوم الناس للصلاة، ومتى يكبر الإمام؟ فمذهب الشافعي وطائفة أنه يستحب ألا يقوم أحد حتى يفرغ المؤذن من الإقامة ونقل القاضي عياض عن مالك وعمدة العلماء أنه يستحب أن يقوموا إذ أخذ المؤذن في الإقامة. وكذا أنس يقوم إذا قال المؤذن: قد قامت الصلاة، وبه قال أحمد. وقد أبو حنيفة والكوفيون يقومون في الصف إذا قال: حي على الصلاة، إذ قل: قد قامت الصلاة، كبر الإمام. وقد جمهور العلماء من السلف والخلف: لا يكبر الإمام حتى يفرغ لمؤذن من الإقامة^(٣).

قوله: (كما عدلت الصفوف) [إشارة إلى أن هذه سنة معهودة عندهم، وقد أجمع العلماء على استحباب تعديل الصفوف والتراص فيها، وقد سبق بيانه في باب^(٤)].

قوله: (ماتى رسول الله ﷺ)، حتى إذا قام في مُصَلَاةٍ قبل أن يكبر، ذكر فأنصرف وقال لنا: «مَكَانَكُمْ»، فلم نزل قِيَامًا نَنْتَظِرُهُ حَتَّى خَرَجَ إِلَيْنَا وَقَدْ اغْتَسَلَ).

فقوله: (قبل أن يكبر) صريح في أنه لم يكن كبر ودخل في الصلاة، ومثله قوله في روية البخاري.

(١) إكمال المعجم: (٢/ ٥٥٦ - ٥٥٧).

(٢) جده في (ج)، والمخطوط.

(٣) إكمال المعجم: (٢/ ٥٥٧).

(٤) انظر (٢/ ٤٦٤).

[١٣٦٨] ١٥٨ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرِو - يَغْنِي الْأَوْزَاعِيُّ -: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، وَصَفَ النَّاسُ صُفُوفَهُمْ، وَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَامَ مَقَامَهُ، فَأَوَمَّ إِلَيْهِمْ يَدَهُ أَنْ مَكَانَكُمْ، فَخَرَجَ وَقَدْ اغْتَسَلَ، وَرَأْسُهُ يَنْطَفُ الْمَاءُ، فَصَلَّى بِهِمْ. [حد ١٠٧٣٨، ج ١، ص ٢٤٠]

[١٣٦٩] ١٥٩ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى. أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ لَصَلَاةً كَانَتْ تُقَامُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَأْخُذُ النَّاسُ مَصَافَهُمْ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ النَّبِيُّ ﷺ مَقَامَهُ. [ص ١٣٦٨]

[١٣٧٠] ١٦٠ - (٦٠٦) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَغَيْنٍ. حَدَّثَنَا زُهَيْرُ: حَدَّثَنَا سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: كَانَ بِلَالٌ يُؤَدِّنُ إِذَا دَخَصَتْ، فَلَا يُقِيمُ حَتَّى يَخْرُجَ النَّبِيُّ ﷺ، فَإِذَا خَرَجَ أَقَامَ الصَّلَاةَ حِينَ يَرُوهُ. [أحد ٢١٨٥٢]

(وانتظروا تكبيره)^(١). وفي رواية أبي داود: (أنه كان جعل في الصلاة)^(٢)، فحصل هذه الرواية على أن المراد بقوله: (دخل في الصلاة) أنه قام في مقدمه للصلاة ونهياً للإحرام بها، ويحتمل أنهما قضيتان، وهو الأظهر.

وظاهر هذه الأحاديث أنه لما اغتسل وخرج لم يجددوا بقية الصلاة، وهذا محمول على قرب الزمان، فإن طال فلا بُدَّ من إعادة الإقامة، ويدل على قرب سريان في هذا الحديث قوله ﷺ لا يمكنكم^(٣) وقوله: (خرج إليها ورأسه ينطف).

وفيه جواز النسيان في العبادات على الأنبياء، وقد سبق بيد هذه لمسألة قريباً^(٤).

قوله: (ينطف رأسه) بكسر الصاد وضمها، لغتان مشهورتان، أي: يقطر، وفيه دليل على عبادة لئلاء المستعمل

قوله: (فأومأ إليهم) هو مهموز.

قوله: (كان بلال يؤدِّن إذا دَخَصَتْ) هو بفتح دال والحاء والصاد لمعجمة، أي: زلت الشمس.

(١) البخاري: ٦٣٩. وهو في نسخة أحمد: ٨٤٦٦.

(٢) أبو داود: ٢٣٣ من حديث أبي بكره، وأخرجه أيضاً برقم: ٢٣٤، ووقع في أوجه: فكر. وأد حديث أبي هريرة.

عنه برقم: ٢٣٥. فليس فيه أنه دخل في الصلاة.

(٣) النظر (٢، ٦٢٩، وما بعده).

٣٠ - [باب من أدرك ركعة من الصلاة

فقد أدرك تلك الصلاة]

[١٣٧١] ١٦١ - (٦٠٧) وَحَدَّثَنَا بِحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ، فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ». [بخاري ٥٨٠] [وطر ١٣٧٣].

[١٣٧٢] ١٦٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ بَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ، فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ». [بخر ١٣٧١، ١٣٧٣].

باب من أدرك ركعة من الصلاة

فقد أدرك تلك الصلاة

قوله ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ، فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ»، وفي رواية: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ»، وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ، فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ».

أجمع المسلمون على أَنَّ هَذَا يَسِيْر عَلَى ظَاهِرِهِ، وَأَنَّهُ لَا يَكُونُ بِالرَّكْعَةِ مُدْرِكًا لِكُلِّ الصَّلَاةِ وَتَكْفِيهِ وَتَحْضُرِ بَرَاءَةٍ مِنَ الصَّلَاةِ بِهَذِهِ الرَّكْعَةِ، بَلْ هُوَ مُتَأَوَّلٌ، وَفِيهِ ضَمَرٌ تَقْدِيرُهُ: فَقَدْ أَدْرَكَ حَكْمَ الصَّلَاةِ، أَوْ وَجُوبَهَا، أَوْ فَضْلَهَا، قَالَ أَصْحَابُنَا: يَدْخُلُ فِيهِ ثَلَاثُ مَسَائِلَ:

أَحَدُهَا: إِذَا أَدْرَكَ مِنْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ رَكْعَةً مِنْ وَقْتِهَا، لَزِمَتْهُ تِلْكَ الصَّلَاةُ، وَذَلِكَ فِي الصَّبِيِّ يَمُتُّ، وَالْمَجْنُونِ وَالْمَعْمَى عَلَيْهِ يَتَّقِيْدُنْ، وَالْحَائِضِ وَالنَّفْسَاءِ تَطْهَرَانِ، وَالْكَافِرُ يَسْمُ، فَمَنْ أَدْرَكَ مِنْ هَؤُلَاءِ رَكْعَةً قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِ الصَّلَاةِ، لَزِمَتْهُ تِلْكَ الصَّلَاةُ، وَإِنْ أَدْرَكَ دُونَ رَكْعَةٍ، كَتَبَتْ لَهُ رَكْعَةٌ، فَفِيهِ قَوْلَانِ لِلشَّافِعِيِّ:

أَحَدُهُمَا: لَا تَلْزَمُهُ، لِمَقْهُومِ هَذَا الْحَدِيثِ.

وَأَصَحُّهُمَا عِنْدَ أَصْحَابِنَا: تَلْزَمُهُ، لِأَنَّهُ أَدْرَكَ جُزْءَ أَمْتِهِ، فَاسْتَوَى قِيَمُهُ وَكَتَبَتْ لَهُ رَكْعَةٌ.

[١٣٧٣] (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ الْمُنَافِذُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ (ح). قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْمُبَرِّكِ، عَنْ مَعْمَرٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَيُونُسَ (ح). قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَبُو ثُمَيْرٍ حَدَّثَنَا أَبِي (ح). قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَبُو الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، جَمِيعًا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، كُرْتُ هُوَ لَا عَنْ زُهَيْرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، وَنَاسٍ فِي حَدِيثِ أَحَدٍ مِنْهُمْ «مَعَ الْإِمَامِ». وَفِي حَدِيثِ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: «فَقَدْ أَذْرَكَ الصَّلَاةَ كُلَّهَا». [احمد: ٧٢٨٤، ٧٦٦٥، ٨٨٨٣] [انظر: ١٢٧١].

[١٣٧٤] ١٦٣ - (٦٠٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ وَعَنْ بُشَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ وَعَنِ الْأَعْرَجِ حَدَّثُوهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، فَقَدْ أَذْرَكَ الصُّبْحَ، وَمَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ، فَقَدْ أَذْرَكَ الْعَصَرَ». [متروك: ١٢٧٧] [احمد: ٩٩٥٤، وسنن أبي داود: ٥٧٩]

الصلاة كما لها بالانفاق، فينبغي ألا يعرف بين تكبيرة وركعة، وأجسوا عن الحديث بأن^(١) انتقيد بركعة خرج على الغالب، فوالغالب يمكن معرفة إدراكه^(٢) ركعة ونحوه، وأما التكبيرة فلا يكاد يخص بها

وهو يشترط مع التكبيرة أو لركعة إمكاني المصاهرة؟ فيه وجهان لأصحابنا، أصحهما، أنه لا يشترط.

مسألة الثانية: إذ دخل في الصلاة في آخر وقتها فصلت ركعة ثم خرج الوقت، كان مذكراً لأدائها، ويكون كلها أداء، وهذا هو الصحيح عند أصحابنا. وقال بعض أصحابنا: يكون كلها قضاء. وقال بعضهم: ما وقع في الوقت أداء، وما بعده قضاء. وتظهر فائدة الخلاف في مسافر نوى لقصر وصلّى ركعة في الوقت وثبتها بعده، فإن قلت: الجميع أداء، فله قصره، وإن قلت: كلها قضاء أو بعضها، وجب إتمامها أديعاً إن قلنا: إنّ فائدة السقر إذا قضاهما في السقر يجب إتمامها. هذا كله إذا

(١) في (ح): أن.

(٢) في (خ): إدراكه معرفة، بدل: معرفة إدراكه.

[١٣٧٥] ١٦٤ - (٦٠٩) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (ح). قَالَ: وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ وَهْبٍ - وَالسَّيَاقُ لِحَرَمَلَةَ - قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عُرْوَةَ مِنَ الزُّبَيْرِ حَدَّثَتْهُ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْعَصْرِ سَجْدَةً قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ، أَوْ مِنَ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ، فَقَدْ أَدْرَكَهَا»، وَالسَّجْدَةُ إِنَّمَا هِيَ الرُّكْعَةُ. [أحمد: ١٢٤٤٨٩].

[١٣٧٦] ١٦٥ - (٦٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ. [أحمد: ١٧٤٦٠] [رشد: ١٣٧٦].

[١٣٧٧] ١٦٥ - (٦٠٨) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرٍ،

أَدْرَكَ رُكْعَةً فِي لَوْقَةٍ، فَإِنْ كَانَ دُونَ رُكْعَةٍ، فَقَدْ بَعَثَ أَصْحَابُنَا: هُوَ كَالرُّكْعَةِ، وَقَدْ الْجَمْعُ هُوَ: يَكُونُ كَتَمِ قَضَاءٍ. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَعَمُّدُ لِتَأْخِيرِ إِلَى هَذِهِ الْوَقْتِ وَإِنْ قَلْنَا: إِنَّمَا أَدَاءٌ، وَفِيهِ خِطْمَالٌ لِأَبِي مُحَمَّدٍ الْجَوْنِيِّ عَلَى قَوْلِكَ: «أَدَاءٌ» وَلَيْسَ بِشَيْءٍ.

السَّأَلَةُ ثَلَاثَةٌ: إِذَا أَدْرَكَ الْمَسْبُوقَ مَعَ الْإِمَامِ رُكْعَةً، كَانَ مَدْرَكًا لِقَضَايَةِ الْجَمَاعَةِ بِإِلَافَةٍ، وَمِنْ لَمْ يَدْرَكَ رُكْعَةً بَلْ أَدْرَكَ قَبْلَ لِسْلَامٍ بِحَيْثُ لَا يُحْسِبُ بِهِ رُكْعَةً، فَفِيهِ وَجْهَانِ لِأَصْحَابِنَا أَحَدُهُمَا: لَا يَكُونُ مَدْرَكًا لِلْجَمَاعَةِ لِمَقْهُومِ قَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ رُكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ، فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ».

وَالثَّانِي: وَهُوَ لِصَحِيحٍ، وَبِهِ قَالَ جَمْعُ أَصْحَابِنَا^(١)، يَكُونُ مَدْرَكًا لِقَضَايَةِ الْجَمَاعَةِ، لِأَنَّهُ أَدْرَكَ جُزْءًا مِنْهَا، وَجَوَابُ عَنْ مَقْهُومِ الْحَدِيثِ بِمَا سَبَقَ.

قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ رُكْعَةً مِنَ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْعُمَ الشَّمْسُ، فَقَدْ أَدْرَكَ الشُّبْحَ»، وَمَنْ أَدْرَكَ رُكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ، فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ، هَذَا دَلِيلٌ صَرِيحٌ فِي أَنَّ مَنْ صَلَّى رُكْعَةً مِنَ الصُّبْحِ أَوْ

(١) فِي (ح)، لِمَجْمُوعٍ

عَنْ بِنِ ظَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْعَصْرِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ، فَقَدْ أَدْرَكَ، وَمَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْفَجْرِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، فَقَدْ أَدْرَكَ». [مكرر ١٣٧٤] [حمد ١٧٧٩٨] [نظر ١٣٧٤].

[١٣٧٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمْدٍ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَمَّرًا، يَهْدِي لِإِسْنَدِهِ. [نظر ١٣٧٤].

لعصر^(١) ثم خرج الوقت من سلامه، لا تبطل صلاته، بل يُتمّها وهي صحيحة، وهذا مجمع عليه في العصر. وأم في الصباح فقال به مالئ والشافعي وأحمد والعمداء كافة إلا أبا حيفة فإنه قال تُسَلُّ صَلاة الضُّحى بطول الشمس فيها، لأنه دخل وقت النهي عن الصلاة بخلاف غروب الشمس، والحديث حجة عليه.



(١) هي (ض): والمصير.

٣١ - [باب أوقات الصلوات الخمس]

[١٣٧٩] ١٦٦ - (٦١٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح). قَالَ: وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَيْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ بَنِي شِهَابٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخَّرَ الْعِصْرَ شَيْئًا، فَقَالَ لَهُ عُرْوَةُ: أَمَا إِنَّ جَبْرِيلَ قَدْ نَزَلَ فَصَلَّى إِمَامَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: اغْلَمْ مَا تَقُولُ يَا عُرْوَةُ! فَقَالَ: سَمِعْتُ بِشِيرَ بْنَ أَبِي مَسْعُودٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا مَسْعُودٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «نَزَلَ جَبْرِيلُ فَأَمَّنِي، فَصَلَّيْتُ مَعَهُ، ثُمَّ صَلَّيْتُ مَعَهُ، ثُمَّ صَلَّيْتُ مَعَهُ، ثُمَّ صَلَّيْتُ مَعَهُ، ثُمَّ صَلَّيْتُ مَعَهُ» يَخْشُبُ بِأَصْبِعِهِ خَمْسَ صَلَوَاتِهِ. [سجدي ٣٢٢١] (وحدود ١٣٨٠).

[١٣٨٠] ١٦٧ - (٦٠٠) أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّيْمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخَّرَ الصَّلَاةَ يَوْمًا، فَدَخَلَ عَلَيْهِ عُرْوَةُ بْنُ لُزَيْرٍ فَأَخْبَرَهُ أَنَّ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ أَخَّرَ الصَّلَاةَ يَوْمًا وَهُوَ بِالْكُوفَةِ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ أَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ فَقَالَ: مَا هَذَا يَا مُغِيرَةُ؟ أَلَيْسَ قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ جَبْرِيلَ نَزَلَ فَصَلَّى فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ صَلَّى فَصَلَّى

باب أوقات الصلوات الخمس

قوله: (إِنَّ جَبْرِيلَ نَزَلَ فَصَلَّى إِمَامَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) قوله: (إِمَامَ) بكسر الهمزة، ويُوصَّح قوله في الحديث: «نَزَلَ جَبْرِيلُ فَأَمَّنِي، فَصَلَّيْتُ مَعَهُ، ثُمَّ صَلَّيْتُ مَعَهُ».

ثم إنه قد يُقال: ليس في هذا الحديث بين أوقات الصلاة. ويُجيب عنه بأنه كان معيَّناً عند المحاطب، فأبهمه في هذه الرواية، ويُنَّه في رواية جابر وابن عباس، وقد ذكره أبو داود والترمذي وغيرهما من أصحاب الشَّيْخِ^(١).

قوله: (إِنَّ جَبْرِيلَ نَزَلَ فَصَلَّى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) وكرَّره هكذا خمس مرات، معناه: أنه كلما فعل جزءاً من أجزاء الصلاة، فعله النبي ﷺ بعده حتى تكاملت صلاتهما، قوله: (بهذا أمرت) روي بضم اللام، وفتحها، وهما ظاهران. قوله: (أَوَّلُ^(٢) جَبْرِيلَ) هو بمصح الوار وكسر الهمزة.

(١) أخرجه من حديث جابر ﷺ الترمذي ١٥٠، والنسائي ٥٠٤، ٥١٣، وأحمد ١٤٥٣٨، وسنده صحيح وأخرجه من حديث ابن عباس ﷺ أبو داود: ٣٩٣، والترمذي: ١٤٩، وأحمد: ٣٩٨١، وإسناده حسن.

(٢) في (ج) - و.ن.

[١٣٨١] ١٦٨ - (٦١١) قَالَ عُرْوَةُ: وَلَقَدْ حَدَّثَنِي عَائِشَةُ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّيَ الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا قَبْلَ أَنْ يَظْهَرَ (*) . (بحري ٥٢٢، ابن عمر ١٣٨٢)

[١٣٨٢] (٥٥٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَهَمْدُ بْنُ إِدْرِيسَ، قَالَ عُمَرُ بْنُ حَفْصَةَ: عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ طَالِعَةً فِي حُجْرَتِي، لَمْ يَخِرْ الْفَتَى بَعْدَهُ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَمْ يَظْهَرْ الْفَتَى بَعْدَهُ. [أحمد ٦٤٠٩٠، ولبخري ٥٤٦ -

[١٣٨٣] ١٦٩ - (٥٥٥) وَحَدَّثَنِي هَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ

قَوْلُهَا: (كَانَ يَصْلِي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا قَبْلَ أَنْ تَظْهَرَ)، وَفِي رَوَايَةٍ: (يَصْلِي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ طَالَعَةً فِي حُجْرَتِي، لَمْ يَفِئِ الْفَيْءُ بَعْدَ)، وَفِي رَوَايَةٍ: (وَالشَّمْسُ وَقَعَتْ فِي حُجْرَتِي) مَعْنَى كُلِّهِ

(۱) قر (مخ): فلکونه، وهو خصا.

ابن شهاب قال: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الرَّبِيعِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا، لَمْ يَطْهَرْ الْفَيْءُ فِي حُجْرَتِهَا. [بخار ١٣٨٦].

[١٣٨٤] ١٧٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ وَاقِعَةً فِي حُجْرَتِي. [أحمد ٢٥٦٨٥، وسنن أبي داود ٥٤٤].

[١٣٨٥] ١٧١ - (٦١٢) حَدَّثَنَا أَبُو عَسَانَ الْمُسَمَّعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا مُعَاذُ - وَهُوَ ابْنُ هِشَامٍ - حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ فُتَاذَةَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا صَلَّيْتُمُ الْفَجْرَ فَإِنَّهُ وَقْتُ إِلَيَّ أَنْ يَطْلُعَ قَرْنُ الشَّمْسِ الْأَوَّلُ،»

التبكيُّ بالعصر في أول وقتها، وهي حين يصير ظلُّ كلِّ شيءٍ مثله، وكانت لحجرة ضيقة العُرْصة قصيرة الجدار بحيث يكون طول حوائطه أقلَّ من مساحة العُرْصة بشيء يسير، فإذا صار ظلُّ لجدر مثله دخل وقت العصر، وتكون الشمس بعد في أواخر العُرْصة لم يرتفع^(١) الفَيْءُ في لجدار الشرقي، وكُلُّ لروايات محمولة على ما ذكرناه.

قوله ﷺ: «إِذَا صَلَّيْتُمُ الصُّبْحَ فَإِنَّهُ وَقْتُ إِلَيَّ أَنْ يَطْلُعَ قَرْنُ الشَّمْسِ الْأَوَّلُ» معناه: وقت لأداء الصُّبْحِ، فإذا طلعت الشمس خرج وقت لأداء وصارت قضاء، ويجوز قضاءه في كلِّ وقت. وفي هذا الحديث دليلٌ لجمهور أن وقت الأداة يمتدُّ إلى طلوع الشمس وقال أبو سعيد الإصطخريُّ من أصحابنا: إذا أسفر فجر صارت قضاء بعده، لأنَّ جبريل عليه السلام صلَّى في اليوم الثاني حين أسفر، وقت الوقت بين هذين. ودليل الجمهور هذا الحديث، قالوا: وحديث جبريل لبيان وقت الاختيار لا لاستيعاب وقت الجور وهكذا هو في العصر والمغرب والعشاء لبيان وقت الاختيار فقط لا لاستيعاب وقت الجواز ليُجمع به وبين الأحاديث الصحيحة في امتداد الوقت إلى أن يدخل وقت الصلاة الأخرى إلا الصُّبْحَ، وهذا لتأويل أولى من قول من يقول: إنَّ هذه الأحاديث نسخة لحديث جبريل عليه السلام، لأنَّ النسخ لا يُصار إليه إلا إذا عجزنا عن التأويل، ولم نعجز في هذه المسألة، والله أعلم.

(١) في (ص) راحة يقع

(٢) في (ع): الشيطان.

ثُمَّ إِذَا صَلَّيْتُمُ الظُّهْرَ فَإِنَّهُ وَقْتُ إِلَى أَنْ يَحْضُرَ الْعَصْرُ، فَإِذَا صَلَّيْتُمُ الْعَصْرَ فَإِنَّهُ وَقْتُ إِلَى أَنْ تَصْفُرَ الشَّمْسُ.

قوله ﷺ: «إِذَا صَلَّيْتُمُ الظُّهْرَ فَإِنَّهُ وَقْتُ إِلَى أَنْ يَحْضُرَ الْعَصْرُ» معناه: وقت الأداء للظهر، وفيه دليل للشافعي رحمه الله تعالى وللاكثرين أنه لا اشتراك بين وقت الظهر ووقت العصر، بل متى خرج وقت الظهر بمصير ظل كل شيء مثله غير ظل الذي يكون عند لزول، دخل وقت العصر، وإذا دخل وقت العصر لم يبق شيء من وقت الظهر.

وقال مالك وطائفة من لعنهم إذ صار ظل كل شيء مثله، دخل وقت العصر، ولم يخرج وقت الظهر، بل يبقى بعد ذلك قدر أربع ركعات صالح للظهر ولعصر أداء، واحتجوا بقوله ﷺ في حديث جبريل: «صَلَّى بِي الظُّهْرَ فِي الْيَوْمِ الثَّالِي حِينَ صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ، وَصَلَّى بِي الْعَصْرَ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ حِينَ صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ»^(١)، فظنوا اشتراكهما في قدر أربع ركعات.

وحجج الشافعي ولاكثرون بظاهر الحديث الذي نحن فيه وأجابوا عن حديث جبريل أن معناه: فرغ من الظهر حين صار ظل كل شيء مثله، وشرع في العصر في اليوم الأول حين صار ظل كل شيء مثله، فلا اشتراك بينهما، وهذا لتأويل متعين يجمع بين الأحاديث، ولأنه إذا حمل على الاشتراك يكون آخر وقت الظهر مجهولاً، لأنه إذا ابتدأ بها حين صار ظل كل شيء مثله لم يعلم متى فرغ منها، وحينئذ يكون آخر وقت الظهر مجهولاً، ولا يحض بيان حدود لأوقات، وقد حُجِّلَ^(٢) على ما قلناه حصص معرفة آخر الوقت وتنظمت لأحاديث على التفريق وبالله التوفيق

قوله ﷺ: «إِذَا صَلَّيْتُمُ الْعَصْرَ فَإِنَّهُ وَقْتُ إِلَى أَنْ تَصْفُرَ الشَّمْسُ» معناه: فإنه وقت لأدائها بلا كراهة، فإذا أصغرّت صار وقت كراهة، وتكون أيضاً أداء حتى تغرب الشمس للحديث السابق: «وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ، فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ»، وفي هذا الحديث رد على أبي سعيد الإبطنجري في قوله: «إِذَا صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ»^(٣) صارت للعصر قضاء، وقد تقدم قريباً الاستدلال عليه.

قد أصبحت رحمهم الله تعالى للعصر خمسة أوقات فضيلة، واختيار، وجواز بلا كراهة،

(١) في (خ) مثليه، وهو خطأ وقد تقدم نحن به قريباً من حديث ابن عباس وجابر ﷺ

(٢) في (خ) حصص

(٣) في (خ) «مثله» وهو خطأ

فَإِذَا صَلَّيْتُمُ الْمَغْرِبَ فَإِنَّهُ وَقْتُ إِلَى أَنْ يَسْقُطَ الشَّفَقُ،

وجواز مع كراهة، ووقت عذر، فأما وقت الفضيلة فأول وقتها، ووقت^(١)، لاحتبار يمتد إلى أن يصير ظل كل شيء مثليه، ووقت الجواز إلى الاصفرار، ووقت الجواز مع الكراهة حالة الاصفرار إلى لغروب، ووقت العذر وهو^(٢) وقت الظهر في حق من يجمع بين الظهر والعصر لسفر أو مطر، ويكون العصر في هذه الأوقات الخمسة أدنى، فإذا فانت كلُّها غروب الشمس صارت قضاء، والله أعلم.

قوله ﷺ «إِذَا صَلَّيْتُمُ الْمَغْرِبَ فَإِنَّهُ وَقْتُ إِلَى أَنْ يَسْقُطَ الشَّفَقُ»، وفي رواية: «وقت المغرب ما لم يسقط نور الشَّفَقِ»، وفي رواية: «ما لم يعب الشَّفَقُ»، وفي رواية: «ما لم يسقط الشَّفَقُ».

هذا الحديث وما بعده من الأحاديث صريح في أن وقت المغرب يمتد إلى غروب الشَّفَقِ، وهذا أحد القولين في مذهبنا، وهو ضعيف عند جمهور ثقله مذهبنا، وقالوا: «الصَّحِيحُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهَا إِلَّا وَقْتُ وَاحِدٌ، وَهُوَ عَقَبُ غُرُوبِ الشَّمْسِ بِقَدْرِ مَا يَتَطَهَّرُ وَيَسْتَرُ عَوْرَتَهُ وَيُؤَدِّنُ وَيَقِيمُ، فَإِنْ أَخَّرَ الدُّحُولُ فِي الصَّلَاةِ عَنْ هَذِهِ الْوَقْتِ أَثِمَ وَصَارَتْ قِصَاءً، وَدَهَبَ الْمُحَقِّقُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا إِلَى تَوْجِيحِ الْقَوْلِ بِجَوَازِ تَأْخِيرِهَا مَا لَمْ يَغِيبَ الشَّفَقُ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ بِتَدَاوُلِهَا فِي كُلِّ وَقْتٍ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا يَأْتِمُّ بِتَأْخِيرِهَا عَنْ أَوَّلِ لَوْقَتِهَا، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ وَالصَّوَابُ»^(٣) الذي لا يجوز غيره.

والجواب عن حديث جبريل عليه السلام حين صلي لمغرب في اليومين في وقت واحد حين غربت الشمس من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه اقتصر على بيان وقت الاختيار ولم يستوعب وقت الجواز، وهذا جارٍ في كل الصلوات سوى الظهر.

والثاني: أنه متقدم في أول الأمر بمكة، وهذه الأحاديث باعتماد وقت المغرب إلى غروب الشَّفَقِ متأخرة في أواخر الأمر بالمدينة، فوجب اعتمادها.

والثالث: أن هذه الأحاديث أصحُّ استناداً من حديث يدين جبريل، فوجب تقديمها

(١) في (خ) و(ص)، وقتاً، وهو خطأ.

(٢) في (خ) و(ص): هو.

(٣) في (ص) و(هـ) أو الصواب.

فَإِذَا صَلَّيْتُمُ الْعِشَاءَ فَإِنَّهُ وَقْتُ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ» [نظر ١٣٨٧].

[١٣٨٦] ١٧٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ - وَاسْمُهُ يَحْيَى بْنُ مَالِكٍ الْأَزْدِيُّ، وَبِقَالٍ: الْمَرَاغِيُّ، وَالْمَرَاغِيُّ: حَيٌّ مِنَ الْأَزْدِ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وَقْتُ الظُّهْرِ مَا لَمْ يَحْضُرِ الْعَصْرُ، وَوَقْتُ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَصْفُرِ الشَّمْسُ، وَوَقْتُ الْمَغْرِبِ مَا لَمْ يَسْقُطِ تَوَرُّ الشَّقَى، وَوَقْتُ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ، وَوَقْتُ الْفَجْرِ مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ». [نظر ١٣٨٧].

[١٣٨٧] (٠٠٠) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرِو الْعَقَدِيُّ (ح)، قَالَ: وَحَدَّثَنَا

ههنا مختصر ما يتعلق بوقت المغرب، وقد بسطت ذلك في «شرح لمهذب»^(١) بدلائله، والجواب عنه يؤهم خلاف الصحيح، والله أعلم.

قوله ﷺ: «فَإِذَا صَلَّيْتُمُ الْعِشَاءَ فَإِنَّهُ وَقْتُ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ» معناه: وقت لأدائها، اختياراً، وأما وقت الجوز فيمتد إلى طلوع الفجر الثاني، لحديث أبي قتادة الذي ذكره مسلم بعد هذا في باب من نسي صلاة أو ندم عنها، أنه ليس في النوم تفريط، إنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يحين وقت الصلاة الأخرى^(٢)، وسوضح شرحه في باب ما يشاء الله تعالى وقد الإصطحري. إذا ذهب نصف الليل صارت قضاء، ودليل لجمهور حيث أبي قتادة، والله أعلم.

قوله (المراغ: حي من الأزد) هو منح الميم وبالنون المعجمة.

قوله ﷺ «ما لم يسقط نور الشفق» أي: تَوَرُّهُ وانتشاره، وهو بالناء المثناة. وفي رواية أبي داود: «قُورُ الشَّقَق»^(٣) بالفاء وهو بمعناه، والمراد بالشفق: الأحمر، هذا هو مذهب الشافعي رحمه الله تعالى وجمهور لفقهه وأهل للعة وهد أبو حنيفة والمزني رحمهم الله وطائفة من الفقهاء وأهل للعة المراد الأبيض والأول هو الرّجح المختار، وقد بسطت دلائله في «تهذيب اللغات»، وفي «شرح المهذب»^(٤).

(١) المجموع شرح المهذب: (٢٨/٣) وما بعده.

(٢) مسلم: ١٥٦٢، في باب قضاء الصلاة الفائتة، وشرحها بتعجيل قضائها.

(٣) أبو داود: ٣٩٦.

(٤) تهذيب الأسماء واللغات: ٦٤٣، والمجموع شرح المهذب: (٢٢/٣) - (٤٣).

أَبُو بَكْرٍ مِّنْ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ، كِبَالَهُمَا عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي حَلِيلِهِمَا: قَالَ شُعْبَةُ رَفَعَهُ مَرَّةً، وَلَمْ يَرْفَعُهُ مَرَّتَيْنِ. [احمد: ٦٩٩٣].

[١٣٨٨] ١٧٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ: حَدَّثَنَا عَيْدُ الصَّمَدِي: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَقْتُ الظُّهْرِ إِذَا رَأَيْتَ الشَّمْسُ وَكَانَ ظِلُّ الرَّجُلِ كَطَوِيلِهِ مَا لَمْ يَحْضُرِ الْعَصْرُ. وَوَقْتُ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَصْفُرْ الشَّمْسُ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ مَا لَمْ يَغِبِ الشَّفَقُ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ الْأَوْسَطِ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الصُّبْحِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ، فَإِذَا ظَلَعَتِ الشَّمْسُ فَأَمْسَيْتَ مِنَ الصَّلَاةِ، فَإِنَّهَا تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ». [احمد: ٦٩٦٦].

[١٣٨٩] ١٧٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ: حَدَّثَنَا عُمرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ - يَغْنِي ابْنُ طَاهِمَانَ - عَنِ الْحَجَّاجِ - وَهُوَ ابْنُ حَجَّاجٍ - عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِي أَنَّهُ قَالَ: سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ وَقْتِ الصَّلَوَاتِ، فَقَالَ: «وَقْتُ صَلَاةِ الْفَجْرِ مَا لَمْ يَطْلُعِ قَرْنُ الشَّمْسِ الْأَوَّلُ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الظُّهْرِ إِذَا رَأَيْتَ الشَّمْسُ عَنْ بَطْنِ السَّمَاءِ مَا لَمْ يَحْضُرِ الْعَصْرُ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَصْفُرْ الشَّمْسُ وَتَسْقُطَ قَرْنُهَا الْأَوَّلُ. وَوَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ مَا لَمْ يَسْقُطِ الشَّفَقُ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ». [بخاري: ١٣٨٨].

قوله ﷺ: «فإنها تطلع بين قرني شيطان» قيل المراد بقرنه أمته وتبعية. وقيل: قرنه جانب رأسه، وهذا ظاهر الحديث. وهو أولى، ومعناه أنه يئذي رأسه إلى الشمس في هذا الوقت ليكون الساجدون للشمس من الكفار في هذا الوقت كالماجدين له، وحينئذ يكون له ولشيعته تسلط وتمكن من أن تدبوا على المصلي صلاته، فكرهت لصلاة في هذا الوقت لهذا المعنى كما كرهت في مأوى الشيطان.

قوله ﷺ: «ووقت صلاة العصر ما لم تصفر الشمس ويسقط قرنها الأول» فيه دليل لمذهب لجمهور أن وقت العصر يمتد إلى غروب الشمس، والمراد بقرنها جانبها. وفيه أن العصر يكون أداء ما لم تغيب الشمس، وقد سبق قريباً هذا كله.

[١٣٩٠] ١٧٥ - (١٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: لَا يُسْتَطَاعُ الْعِلْمُ بِرَاحَةِ الْجَنَسِ.

[١٣٩١] ١٧٦ - (٦١٣) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، بَكَاهُمَا عَنِ الْأَرْزُقِيِّ قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ الْأَرْزُقِيُّ -: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُلْفَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ عَنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ، فَقَالَ لَهُ: «صَلِّ مَعَنَا هَذَيْنِ» يَعْنِي الْيَوْمَيْنِ، فَلَمَّا زَالَتِ الشَّمْسُ أَمَرَ بِإِلَاءٍ فَأَذَّنَ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الظُّهْرَ، ثُمَّ أَمَرَهُ

قوله (عن يحيى بن أبي كثير قال: لا يُسْتَطَاعُ العلم براحة الجسم) جرت عادة الفضلاء بالسؤال عن إدخال مسلم هذه الحكاية عن يحيى، مع أنه لا يذكر في كتابه إلا أحاديث النبي ﷺ محضاً، ومع أن هذه الحكاية لا تتعلق بأحاديث موقيت الصلاة فكيف أدخلها بينها؟

حكى لقاضي عياض عن بعض الأئمة قال: سببه أن مسلماً أعجبه حسن سياق هذه بطرق لتي ذكرها لمحدث عبد الله بن عمرو^(١)، وكثرة فوائدها، وتخييض مقاصدها، وما اشتملت عليه من الفوائد في الأحكام وغيرها، ولا نعلم أحداً شاركه فيها، فلما رأى ذلك أراد أن ينبّه من رغب في تحصيل الرتبة التي يدل بها معرفة مثل هذا فقال طريقه أن يكثر اشتغاله ورعايته جسمه في الاعتناء بتحصيل العلم. هذا شرح ما حكاه القاضي^(٢).

قوله في حديث بُرَيْدَةَ: (عن النبي ﷺ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ^(٣) عَنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ، فَقَالَ لَهُ «صَلِّ مَعَا هَذَيْنِ» يَعْنِي الْيَوْمَيْنِ) وذكر الصَّلَاةَ فِي الْيَوْمَيْنِ فِي الْوَقْتَيْنِ.

فيه بيان أن للصلاة وقتاً فضيلة ووقت اختيار وفيه أن وقت المغرب ممتد. وفيه بيان بالفعل، فإنه أبين في الإيضاح والحفظ، وتعم فائدته للسائل^(٤) وغيره. وفيه تأخير البيان إلى وقت الحاجة، وهو مذهب جمهور الأصوليين. وفيه احتمال تأخير الصلاة عن أول وقتها، وترك فضيلة أول الوقت لمصلحة واجبة، والله أعلم.

(١) في (ج) و(ص) و(هـ): عمر، وهو خطأ.

(٢) نظر الإمام المصنف: (٥٧٧/٢).

(٣) في (ج): سأل.

(٤) في (هـ)، والفعل نعم فائدته السائل، يقال: والمعلم.

فَأَقَامَ الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ بَيَضاءَ نَقِيَّةً، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الْمَغْرِبَ حِينَ غَابَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الْفَجْرَ حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ، فَلَمَّا أَنْ كَانَ الْيَوْمَ الثَّانِي أَمَرَهُ فَأَبْرَدَ بِالظُّهْرِ، فَأَبْرَدَ بِهَا، فَأَنْعَمَ أَنْ يُبْرَدَ بِهَا، وَصَلَّى الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ، أَخْرَجَهَا فَوْقَ الَّذِي كَانَتْ، وَصَلَّى الْمَغْرِبَ قَبْلَ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ، وَصَلَّى الْعِشَاءَ بَعْدَ ذَهَابِ ثُلُثِ اللَّيْلِ، وَصَلَّى الْفَجْرَ فَأَسْفَرَ بِهَا، ثُمَّ قَالَ: «أَيُّنَ السَّائِلُ عَنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ؟» فَقَالَ الرَّحُلُ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «وَقْتُ صَلَاتِكُمْ بَيْنَ مَا رَأَيْتُمْ» [أحد ٢٢٩٥٥].

[١٣٩٢] ١٧٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَزْرَةَ السَّامِيُّ: حَدَّثَنَا حَرَمِيُّ بْنُ عُمَارَةَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنْ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «أَشْهَدُ مَعَنَا الصَّلَاةَ»، فَأَمَرَ بِإِلَاءٍ فَأَذَّنَ بِغَلَسِ، فَصَلَّى الصُّبْحَ حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالظُّهْرِ حِينَ زَالَتْ الشَّمْسُ عَنْ بَطْنِ السَّمَاءِ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْعَصْرِ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْمَغْرِبِ حِينَ وَجَبَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْعِشَاءِ حِينَ وَقَعَ الشَّفَقُ، ثُمَّ أَمَرَهُ الْمَغْدَنُورَ بِالصُّبْحِ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالظُّهْرِ فَأَبْرَدَ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْعَصْرِ وَالشَّمْسُ بَيَضاءَ نَقِيَّةً لَمْ تُخَالِطْهَا صُفْرَةٌ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْمَغْرِبِ قَبْلَ أَنْ يَقَعَ الشَّفَقُ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْعِشَاءِ عِنْدَ ذَهَابِ ثُلُثِ اللَّيْلِ - أَوْ: بَعْضِهِ - شَكَّ حَرَمِيُّ - فَلَمَّا أَصْحَحَ قَالَ: «أَيُّنَ السَّائِلُ؟» مَا بَيْنَ مَا رَأَيْتَ وَقْتُ: [١٣٩١].

قوله ﷺ: «وقت صلاتكم بين ما رأيتم» هذا خطاب للناس وغيره، وتقديره: وقت صلاتكم في الطرفين اللذين صليتُ فيهما وفيما بينهما، وترك ذكر الطرفين لحصول علمهما بالفعل، أو يكون المراد: ما بين لإحرام بالأولى وإسلام من الثانية، والله أعلم.

قوله - (وحدثني إبراهيم بن محمد بن عازرة السامي) (عزرة) بفتح لعينين المهملتين وإسكان الراء بينهما، و(السامي) بالسين المهملة - منسوب إلى سامة بن لؤي بن غالب، وهو من سببه، قرشي سامي.

قوله: (حين وحت الشمس) أي: هابت. وقوله: (وقع الشفق) أي: غرب. قوله: (منور بالصبح) أي: أسفر من النور، وهو الإضاءة.

[١٣٩٣] ١٧٨ - (٦١٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا بَدْرُ بْنُ عُمَانَ: حَدَّثَنَا أَبُو نَكْرٍ بْنُ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ أَتَاهُ سَائِلٌ يَسْأَلُهُ عَنْ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ، فَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ شَيْئًا. قَالَ: فَأَقَامَ الْفَجْرَ حِينَ انْشَقَّ الْفَجْرُ وَالنَّاسُ لَا يَكْدُ يَعْرِفُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ بِالضُّهْرِ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ. وَالْقَائِلُ يَقُولُ: قَدْ انْتَصَفَ الظُّهْرُ، وَهُوَ كَذَلِكَ أَعْلَمَ مِنْهُمْ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ بِالْعَصْرِ وَالشَّمْسُ مُرْتَبِعَةٌ. ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ بِالْمَغْرِبِ حِينَ وَقَعَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ، ثُمَّ أَخَّرَ الْفَجْرَ مِنَ الْغَدِ حَتَّى انْتَصَرَفَ مِنْهَا وَالْقَائِلُ يَقُولُ: قَدْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ أَوْ كَادَتْ، ثُمَّ أَخَّرَ الظُّهْرَ حَتَّى كَانَ قَرِيبًا مِنْ وَقْتِ الْعَصْرِ بِالْأَمْسِ، ثُمَّ أَخَّرَ الْعَصْرَ حَتَّى انْتَصَرَفَ مِنْهَا وَالْقَائِلُ يَقُولُ: قَدْ اخْتَمَرَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ أَخَّرَ الْمَغْرِبَ حَتَّى كَانَ عِنْدَ سُقُوطِ الشَّفَقِ، ثُمَّ أَخَّرَ الْعِشَاءَ حَتَّى كَانَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ أَصْبَحَ فَدَعَا السَّائِلَ فَقَالَ «الْوَقْتُ بَيْنَ هَذَيْنِ»، (احمد: ١٩٧٣).

قوله في حديث أبي موسى: (عن رسول الله ﷺ أَنَّهُ أَتَاهُ سَائِلٌ يَسْأَلُهُ عَنْ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ، فَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ شَيْئًا، فَأَقَامَ الْفَجْرَ حِينَ انْشَقَّ الْفَجْرُ) معنى قوله: (فلم يَزِدْ عَلَيْهِ شَيْئًا) أي: لم يَزِدْ جَوَابَ سَائِلٍ الْأَوْقَاتِ بِاللِّفْظِ، بل قال له: صل معنا لتعرف ذلك ويحصل لك البيان بالفعل، وبما تأولناه نجمع بينه وبين حديث بريدة، ولأنَّ المعلوم من أحوال النبي ﷺ أَنَّهُ كَانَ يُجِيبُ إِذَا سُئِلَ عَمَّا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ.

قوله في حديث بريدة وحديث أبي موسى (أَنَّهُ صَلَّى الْعِشَاءَ بَعْدَ ثُلُثِ اللَّيْلِ) وفي حديث عبد الله بن عمرو بن العاص: «وَقْتُ الْعِشَاءِ إِلَى بَصْفِ اللَّيْلِ» هذه الأحاديث لبيان آخر وقت الاختيار، واختلف العلماء في الرَّاجِحِ مِنْهُمَا، وللشافعي رحمه الله تعالى قولان:

أحدهما: أَنَّ وَقْتَ الْإِخْتِيَارِ بِمِثْلِهِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ

والثاني: إِلَى تَصَفُّهِ، وَهُوَ الْأَصَحُّ.

وقال أبو العباس بن سريج^(١): لا اختلاف بين الروايات ولا عن شافعي، بل المراد بثُلُثِ اللَّيْلِ

(١) في (ص) شريح، وفي (هـ) جريح، وبالله خطأ

[١٣٩٤] ١٧٩ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ بَدْرِ بْنِ عُمَانَ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي مُوسَى - سَمِعَهُ مِنْهُ - عَنْ أَبِيهِ أَنَّ سَابِلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنْ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ، بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ سَمِيرٍ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَصَلَّى الْمَغْرِبَ قَبْلَ أَنْ يَغِيبَ الشَّمْسُ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي. [نظر: ١٣٩٤].

أول ابتدائها، ومنصفه آخر انتهائها، ويُجمع بين الأحاديث بهذا، وهذا الذي قاله يوافق ظاهر ألفاظ هذه الأحاديث، لأن قوله ﷺ: «وقت لعشاء إلى نصف الليل» ظاهره أنه آخر وقتها المختار. وأم حديث أبي موسى وبريدة ففيهما أنه شرع بعد ذلك الليل، وحينئذ يمتد إلى قريب من نصفه، فتتفق الأحاديث الواردة في ذلك قولاً وفعلاً، والله أعلم.



٣٢- [باب استحباب الإبراد بالظهر في شدة الحر لمن يمضي إلى جماعة،

ويناله الحر في طريقه]

[١٣٩٥] ١٨٠ - (٦١٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا الصَّلَاةَ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ قُبْحِ جَهَنَّمَ». [١ - عدد ٧٦١٣، الحديث ١٥٣٦].

باب استحباب الإبراد بالظهر في شدة الحر لمن يمضي إلى الجماعة،

ويناله الحر في طريقه

قوله ﷺ «إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا الصَّلَاةَ» وذكر مسلم بعد هذا حديث حَبَاب: (شكّونا إلى رسول الله ﷺ حرَّ الرِّصَاءِ، فلم يُشْكِنَا. قال زهيرٌ. قلتُ لأبي إسحاقٍ في الظهر؟ قال نعم، قلتُ ألي تعجيلها؟ فقال: نعم).

اختلف العلماء في الجمع بين هذين الحديثين، فقال بعضهم: الإبراد رخصة والتقسيم أفضل، واعتقدوا حديث حَبَاب، وحملوا حديث الإبراد على لترخيص والتخفيف في تأخير، وبهذا قال بعض أصحابنا وغيرهم، وقال جماعة حديث حَبَاب منسوخ بأحاديث الإبراد، وقال آخرون: المختار استحباب الإبراد لأحاديثه، وأم حديث حَبَاب فمحمولٌ على أنهم طلبوا تأخيراً زائداً على قدر الإبراد، لأنَّ الإبراد أن يؤخَّر بحيث يحضُّ للمحبطان فيه يمشون فيه ويتفصّلون لحرِّ. والصحيح استحباب الإبراد، وهو قول جمهور العلماء، وهو لمنصوص للمشافعي، وهو قول جمهور أصحابه^(١) لكثرة الأحاديث الصحيحة فيه المشتملة على فعله والأمر به في موطن كثير، ومن جهة جماعة من الصحابة، والله أعلم.

قوله ﷺ: «إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ قُبْحِ جَهَنَّمَ» هو بقاء مفتوحة ثم مشددة من تحت ساكنة ثم حاء مهملة، أي: شطوع حرِّه وانتشاره وغيانها^(٢).

(١) في (ص) و(هـ): الصحيحة، والمثبت في (ج)، وهو الموافق لما في شرح أبي داود، يعني: (٢/ ٢٦٢).

(٢) في (ج): وغيانها.

[١٣٩٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ أَخْبَرَهُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُمَا سَمِعَا أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَوْمَئِذٍ، سَوَاءٌ. [المع: ١٣٩٥].

[١٣٩٧] ١٨١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَعَمْرُو بْنُ سَوَادٍ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، قَالَ عَمْرُو: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو أَنَّ بَكْرًا حَدَّثَهُ عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ وَسَلْحَانَ الْأَعْرُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ الْيَوْمُ الْحَارُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ». قَالَ عَمْرُو: وَحَدَّثَنِي أَبُو يُونُسَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَبْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ». قَالَ عَمْرُو: وَحَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِتَحْوِيلٍ. [المع: ١٣٩٥].

[١٣٩٨] ١٨٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ لَعَزِيزٍ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ هَذَا الْحَرَّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ». [أحمد: ٩٣٣٥] [ويعظر: ١٣٩٥].

[١٣٩٩] ١٨٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ لَرَّاقٍ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَامِ بْنِ مَثْبُورٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَبْرِدُوا عَنِ الْحَرِّ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ». [أحمد: ٨٧٢١] [ويعظر: ١٣٩٥].

[١٤٠٠] ١٨٤ - (٦١٦) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ مُهَاجِرًا أَبَا لِحَسَنِ يُحَدِّثُ أَنَّهُ سَمِعَ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ أَدْنَى مُؤَذِّنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالظُّهْرِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَبْرِدُوا أَبْرِدُوا» أَوْ قَالَ: «انْتَظِرُوا انْتَظِرُوا» - وَقَالَ:

قوله ﷺ: «أَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ» وفي الرواية الأخرى: «أَبْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ» وهم بمعنى، و(عن) تطلق بمعنى (الباء) كما يقال: رميت عن القوس، أي: بها.

قوله (عن بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ) بضم الباء الموحدة وبالسين المهملة، وقد سبق بيانه

«إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرَدُوا عَنِ الصَّلَاةِ، قَالَ أَبُو ذَرٍّ: حَتَّى رَأَيْتُ فَيَّءَ الثَّلُولِ. [أحمد ٢١٥٢٢، وسعيد ١٥٣٥].

[١٤٠١] ١٨٥ - (٦١٧) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ سَوَادٍ، وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى - وَ لَفِظُ لِحَرَمَلَةَ - أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «اشْتَكَتِ النَّارُ إِلَى رَبِّهَا؛ فَقَالَتْ: يَا رَبِّ، أَكُلَ بَعْضِي بَعْضًا، فَأُذِنَ لَهَا بِتَقْسِينَ نَفْسٍ فِي الشَّتَاءِ، وَنَفْسٍ فِي الصَّيْفِ، فَهِيَ أَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الْحَرِّ، وَأَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الزَّمْهِيرِ». [أحمد ٧٧٢٢، وسعيد ١٣٢٦٠].

قوله (حتى رأينا فَيَّءَ الثَّلُولِ) هو جمع ثَلٍّ، وهو معروف، و(الفيء) لا يكون إلا بعد الزوال. وأما (الظَّلُّ) فيطلق على ما قبل الزوال وبعده، هذا قول أهل اللغة ومعنى قوله (رأيت فيء الثَّلُولِ) أنه أحر تأخيراً كثيراً حتى صار لثلثون فيء، وثلثون منبطحة غير متصلة، ولا يصير لها الفيء في العادة إلا بعد الزوال بكثير.

قوله ﷺ «أبردوا عن الحر في الصلاة» أي: أخروها إلى البرد، واطلبوا البرد لها.

قوله ﷺ: «فما وجدتم من برد أو زمهير، فمن نفس جهنم، وما وجدتم من حر أو خورور، فمن نفس جهنم» قال العلماء: (الزمهير) شدة البرد، و(الخورور) شدة الحر، قالوا: وقوله (أو) يحتمل أن يكون شك من الراوي، ويحتمل أن يكون للتقسيم.

قوله ﷺ: «اشتكت النار إلى ربها، فقالت: يا رب، أكل بعضي بعضاً، فأذن لها بتقسين نفس في الشتاء، ونفس في الصيف».

قال القاضي عياض: اختلف العلماء في معناه، فقد بعضهم: هو على ظاهره، وشتكت حقيقة، وشدة الحر من فيحها وورعجها، وجعل الله فيها إدراكاً وتمييزاً بحيث تكلمت بهذا، ومذهب أهل السنة أن النار مخلوقة، قال: وقيل: ليس^(١) هو على ظاهره، بل هو على وجه التشبيه والاستعارة والتقريب، وتقديره أن شدة الحر تشبه نار جهنم، فاحدروها وجتبوا حرورها، قال: والأول أظهر^(٢). قلت:

(١) في (ن)؛ وقيل: (نفس) ليس.

(٢) نظير الإكراه بمعنى: (٥٨٢/٢).

[١٤٠٢] ١٨٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ: حَدَّثَنَا مَعْنٌ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ هُوَلِي، الْأَسْوَدِ بْنِ سُهَيْلَانَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْبَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ الْحَرُّ قَابِرُودًا عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِلَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ»، وَذَكَرَ: «أَنَّ النَّارَ اشْتَكَّتْ إِلَى رَبِّهَا، فَأَذِنَ لَهَا فِي كُلِّ نَفْسٍ يَنْفَسِينَ: نَفْسٍ فِي الشَّتَاءِ، وَنَفْسٍ فِي الصَّيْفِ». [أحمد ٩٩٥٥] [وغير ١٣٩٥ و ١٤٠٦] -

[١٤٠٣] ١٨٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا حَوْثَلَةُ بْنُ بَحْيٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنَا حَبِيبُ قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَسَمَةَ بْنِ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَالَتِ النَّارُ: رَبِّ أَكَلْ بَعْضِي بَعْضًا، فَأُذِنَ لِي أَنْتَفَسِرَ، فَأُذِنَ لَهَا أَنْتَفَسِينَ: نَفْسٍ فِي الشَّتَاءِ، وَنَفْسٍ فِي الصَّيْفِ، فَمَا وَجَدْتُمْ مِنْ بَرْدٍ، أَوْ زَمْهَرِيرٍ، فَمِنْ نَفْسٍ جَهَنَّمَ، وَمَا وَجَدْتُمْ مِنْ حَرٍّ، أَوْ حَرُورٍ، فَمِنْ نَفْسٍ جَهَنَّمَ». [نظر ١٤٠١] -

والصَّوب الأول، لأنه ظاهر الحديث، ولا مانع من جملة على حقيقته، فوجب الحكم بأنه على ظاهره.

واعلم أنَّ لإبراد إمَّا يُشرع في الظهر، ولا يُشرع في العصر عند أحد من العلماء، لا عند أشبهت المالكي، ولا يُشرع في صلاة الجمعة عند الجمهور، وقد بعض أصحابنا يشرع فيها^(١)، والله أعلم.



(١) في (ج) - في: بطل: ولا يشرع فيها.

(٢) في (خ): فيها.

٣٣ - [باب استحباب تقديم الظهر في أول الوقت

في غير شدة الحر]

[١٤٠٤] ١٨٨ - (٦١٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ تَشِيرٍ، كِلَاهُمَا عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ وَابْنِ مَهْدِيٍّ - قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى - حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ - عَنْ شُعْبَةَ قَالَ - حَدَّثَنَا سِمَاكُ بْنُ خَرْبٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ. قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْرَ إِذَا دَخَلَتْ الشَّمْسُ. [حد ٢١٠١٦].

[١٤٠٥] ١٨٩ - (٦١٩) وَحَدَّثَنَا أَبُو نَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ سَلَامُ بْنُ سَلِيمٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ خَبَابٍ قَالَ: شَكُونَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الصَّلَاةَ فِي الرَّمْضَاءِ، فَلَمْ يُشْكِنَا. [أحمد ٢١٠٤٢].

[١٤٠٦] ١٩٠ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ وَعَوْنُ بْنُ سَلَامٍ، قَالَا عَوْنٌ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ يُونُسَ - وَلِلْفُظِّ لَهُ -: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ خَبَابٍ قَالَ: أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَشَكُونَا إِلَيْهِ حَرَّ الرَّمْضَاءِ، فَلَمْ يُشْكِنَا قَالَ زُهَيْرٌ: قُلْتُ لِأَبِي إِسْحَاقَ: أَيْ الظُّهْرُ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: أَيْ تَعْجِيلُهَا؟ قَالَ: نَعَمْ. [الظهر ١٤٠٥].

[١٤٠٧] ١٩١ - (٦٢٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا يَشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، عَنْ غَالِبٍ

باب استحباب تقديم الظهر في أول الوقت

في غير شدة الحر]

قوله (كان رسول الله ﷺ يصلي الظهر إذا دخلت الشمس) هو بفتح الدال والحاء، أي: إذا زلت وفيه دليل على استحباب تقديمها، وبه قال لشافعي والجمهور.

قوله: (حرَّ الرَّمْضَاءِ) أي: الرَّمْل الذي شددت حر رته. قوله. (فلم يُشْكِنَا) أي. لم يُرَلْ شَكُونَا، وتقديم الكلام في حديث خَبَابٍ في الباب السابق.

الْقَطَّانِ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي شَلَّةِ الْحَرِّ، فَإِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَحَدُنَا أَنْ يُمَكِّنَ جَبْهَتَهُ مِنَ الْأَرْضِ، بَسَطَ ثَوْبَهُ فَسَجَدَ عَلَيْهِ .

[المعجم: ١١٩٧٠، وبيهقاري: ٣٨٥] -

قوله: «فإذا لم يستطع أحدنا أن يُمكِّنَ جبهته من الأرض، بسط ثوبه سجد عليه» فيه دليل لمن أجاز للسجود على طرف ثوبه لم يصل به، وبه قال أبو حنيفة والجمهور، ولم يجوزه الشافعي، وتناول هذا الحديث وثبته على السجود على ثوب منفصل عنه.



٣٤ - [بَابُ اسْتِحْبَابِ التَّبَكُّيرِ بِالْعَصْرِ]

[١٤٠٨] ١٩٢ - (٦٢١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح). قَالَ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّيُ الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ حَيَّةً، فَيَذْهَبُ الدَّاهِبُ إِلَى الْعَوَالِي، فَيَأْتِي الْعَوَالِي وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ. وَلَمْ يَذْكُرْ قُتَيْبَةُ قِيَامِي الْعَوَالِي. [أحمد ١٣٣٣١] [وغيره ١٤١٠]

[١٤٠٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ. عَنْ أَنَسِ بْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّيُ الْعَصْرَ، بِمِثْلِهِ، سَوَاءً. [أنظر ١٤٠٨ و ١٤١٠].

[١٤١٠] ١٩٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّيُ الْعَصْرَ، ثُمَّ يَذْهَبُ الدَّاهِبُ إِلَى قُبَاءَ فَيَأْتِيهِمْ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ. [البخاري ٥٥١] [وغيره ١٤٠٨].

[١٤١١] ١٩٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّيُ الْعَصْرَ، ثُمَّ يَخْرُجُ الْإِنْسَانُ إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ فَيَجِدُهُمْ يُصَلُّونَ الْعَصْرَ. [البخاري ٥٤٨].

بَابُ اسْتِحْبَابِ التَّبَكُّيرِ بِالْعَصْرِ

قوله (كان يُصَلِّيُ العصر والشمس مرتفعة حية، فذهب الداهب إلى العوالي، فبأنى العوالي والشمس مرتفعة)، وفي رواية (ثم يذهب الداهب إلى قباء فبأنى العوالي والشمس مرتفعة)، وهي رواية (ثم يخرج الإنسان إلى بني عمرو بن عوف فيجدتهم يصلون العصر)

الشرح:

أما (العوالي) فهي القرى التي حول المدينة، أبعدا على ثمانية أميال من لمدينة، وأقربها ميلان، وبعضها على ثلاثة أميال، وبه فسرها مالك.

وأما (قضاء) فتمتد وتقصّر، وتُصرف ولا تُصرف، وتُذكَر وتؤنث، والأفصح فيه الصرف والتذكير والمؤنث، وهو على نحو ثلاثة أميال من المدينة.

[١٤١٧] ٦٩٥ - (٦٢٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الصَّاحِ وَقَتْنَةُ وَابْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ فِي دَارِهِ بِالبَصْرَةِ حِينَ انْصَرَفَ مِنَ الظُّهْرِ وَدَارُهُ بِجَنْبِ الْمَسْجِدِ، فَلَمَّا دَخَلْنَا عَلَيْهِ قَالَ: أَصَلَيْتُمُ الْعَصْرَ؟ فَقُلْنَا لَهُ: إِنَّمَا نَصَرَفْنَا السَّاعَةَ مِنَ الظُّهْرِ، قَالَ: فَصَلُّوا الْعَصْرَ. فَقُمْنَا فَصَلَّيْنَا، فَلَمَّا انْصَرَفْنَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «تِلْكَ صَلَاةُ الْمُنَافِقِ».....

وقوله: (والشمس مرتفعة حية) قل الحطبي: حياتها صفاء لونها قبل أن تصفر أو تتغير، وهو مثل قوله: بيبضاء نقية وقال هو أيضاً وغيره: حياتها وجود حرها^(١) والمراد بهذه الأحاديث وما بعده المبدرة لصلاة العصر أول وقتها، لأنه لا يمكن أن يذهب بعد صلاة العصر ميلين وثلاثة والشمس بعد لم تتغير بصفوة ونحوها إلا إذا صلى العصر حين صار ظل كل شيء مثله، ولا يكاد يحصل هذا إلا في أيام لطوينة.

وقوله: (كنا بصلي العصر) ثم يخرج الإنسان إلى بني عمرو بن عوف فيجدهم يصلون العصر) قل النعمان: منار بن عمرو بن عوف عن ميسن من لمعية، وهذا يدل على لمبالغة في تعجيل صلاة رسول الله ﷺ، وكانت صلاة بني عمرو^(٢) في وسط الوقت، ولولا هذا لم يكن فيه حجة. ولعل تأخير بني عمرو لكونهم كانوا أهل أعمال في حروبهم وزروعهم وحوادثهم، فإذ لم يراعوا من أعمالهم تأخير لصلاة بالطهارة وغيرها ثم اجتمعوا لها، فتأخر صلاتهم إلى هذا الوقت لهذا المعنى.

وهي هذه الأحاديث وما بعدها دليل لمذهب مالك وإسحاق وأحمد والجمهور أن وقت العصر يدخل إذا صار ظل كل شيء مثله، وقال أبو حنيفة: لا يدخل حتى يصير ظل كل شيء مثليه، وهذه الأحاديث حجة للجماعة عليه مع حديث من عباس في بيان المواقيت وحديث جابر^(٣) وغير ذلك.

قوله: (عن العلاء أنه دخل على أنس بن مالك في داره حين انصرف من الظهر ودأره بجنب المسجد، فلما دخلنا عليه قال: أصليت العصر؟ فقلنا له: إنما انصرفنا ساعة من الظهر، قال: فصلوا العصر. فقمنا فصلينا، فلما انصرفنا قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «تلك صلاة»

(١) إمام السنن: (١/١٩٧).

(٢) في (ع)، بني عوف.

(٣) أخرجه من حديث جابر ﷺ، الترمذي: ١٥٠، والبيهقي: ٥١٤، ٥١٣، وأبو داود: ١٤٥٣٨، وإسحاق: صحيح. وأخرجه من حديث من عباس ﷺ، أبو داود: ٣٩٩٣، والترمذي: ١٤٩، وأبو داود: ٣١٨١، وإسحاق: حسن.

يَجْلِسُ يَرْقُبُ الشَّمْسَ، حَتَّى إِذَا كَانَتْ بَيْنَ قَرْنَيْ الشَّيْطَانِ، قَامَ فَتَقَرَّهَ أَرْبَعًا، لَا يَذْكُرُ اللَّهَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا» - (أحمد، ١٩٩٩).

[١٤١٣] ١٩٦ - (٦٢٣) وَحَدَّثَنَا مَتَّصُورُ بْنُ أَبِي مُزَاجِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عُمَرَ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حُنَيْفٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أَمَامَةَ بْنَ سَهْلٍ يَقُولُ: صَلَّيْنَا مَعَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الظُّهْرَ، ثُمَّ خَرَجْنَا حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، فَوَجَدْنَاهُ يُصَلِّي الْعَصْرَ فَقُلْتُ: يَا عَمُّ، مَا هَذِهِ الصَّلَاةُ الَّتِي صَلَّيْتَ؟ قَالَ: الْعَصْرُ، وَهَذِهِ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّتِي كُنَّا نُصَلِّي مَعَهُ. (سحري، ١٥٤٩).

المساقين، يجلس برقب الشمس، حتى إذا كانت بين قرني الشيطان، قام فنقرها أربعاً، لا يذكر الله فيها إلا قليلاً».

وفي رواية: (عن أبي أمامة قال: صلينا مع عمر بن عبد العزيز الظهر، ثم دخلنا على أنس فوجدناه يصلي العصر، فقلت: يا عم، ما هذه الصلاة التي صليت؟ قال: العصر، وهذه صلاة رسول الله ﷺ التي كنا نصلّي معه).

هذا الحديث صريحان في التكبير بصلاة العصر في أول وقتها، وأن وقتها بدخل بمصير ظل كل شيء مثله، ولهذا كان الآخرون يؤخرون الظهر إلى ذلك الوقت، وإنما أخرجه عمر بن عبد العزيز على عادة الأمراء منه قبل أن تبلغه السنة في تقديمها، فلم يلقه صار إلى التقديم. ويحتمل أنه أخرجه لشغل وعذر عرض له، وظاهر الحديث يقتضي التأويل الأول، وهذا قد حين وكفي عمر بن عبد العزيز لمدينة يابسة لا في خلافته، لأن أنساً توفي قبل خلافة عمر بسبع^(١) سنين.

قوله ﷺ: «ثلاث صلاة المساقين» فيه تصريح بدم تأخير صلاة العصر بلا عذر، لقوله ﷺ: «يجلس يرقب الشمس».

وقوله ﷺ: «بين قرني الشيطان» اختلفوا فيه، فقيل: هو على حقيقته وظاهر لفظه، والمرد أنه يحاذيها بقربه عند غروبها وكذا عند طلوعها، لأن الكفار يسجدون لها حيثئذ، فيقارنها ليكون

(١) في (ص) و(ج): نحو سبع، والمثبت من (ح) وهو عيوب، لأن أنساً ﷺ توفي سنة ثمان - وقيل: ثلاث - وسبعين.

وعمر مات في رجب سنة إحدى ومئة. وحدة خلافته ستان وثمانين.

[١٤١٤] ١٩٧ - (٦٢٤) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ سَوَادٍ الْعَمِيرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْمُرَادِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى - وَالْفَاظُ لَهُمْ مُتَّفَرِّقٌ - قَالَ عَمْرُو: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ أَنَّ مُوسَى بْنَ سَعْدٍ الْأَنْصَارِيَّ حَدَّثَهُ عَنْ حَفْصِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَصْرَ، فَلَمَّا انْصَرَفَ أَتَاهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَلَمَةَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ نُرِيدُ أَنْ نُنَحَرَ جُزُورًا لَنَا وَنَحْنُ نَحِبُّ أَنْ نَحْضُرَهُ، قَالَ: «نَعَمْ»، فَاذْطَلِقْ وَانْطَلِقْ مَعَهُ، فَوَجَدْنَا الْجُزُورَ لَمْ تَنْحَرْ، فَتَحَرَّثْنَا ثُمَّ قُطِعَتْ، ثُمَّ طَبِخَ مِثْلُهَا، ثُمَّ أَكَلْنَا قَبْلَ أَنْ تَغِيبَ الشَّمْسُ.

وَقَالَ الْمُرَادِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنِ ابْنِ لَهْيَعَةَ وَعَمْرُو بْنِ الْحَارِثِ، فِي هَذِهِ الْحَدِيثِ. [١٤١٥] ١٩٨ - (٦٢٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الرَّزِّيُّ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا

السَّاجِدُونَ لَهَا فِي صُورَةِ السَّاجِدِينَ لَهُ، وَيُخَيَّرُ لِنَفْسِهِ وَلَا عَوَانَهُ أَنَّهُمْ يَنْعَمُ بِسُجُودِهِ لَهَا. وَقِيلَ: هُوَ عَلَى الْمَجَازِ، وَالْمُرَادُ بِقُرْنِهِ وَقُرْنِيهِ عَتْوُهُ وَارْتِفَاعُهُ وَسُلْطَانُهُ وَتَسْلُطُهُ وَغَيْبُ أَعْوَانِهِ وَسُجُودُ مُطِيعِيهِ مِنَ الْكُفَرِ لِلشَّمْسِ. وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: هُوَ تَمَثُّلٌ، وَمَعْنَاهُ: أَنَّ تَأْخِيرَهُ بِتَزْيِينِ الشَّيْخَانِ وَمَدْفَعَتِهِ لَهُمْ عَنْ تَعْجِيلِهَا كَمَدْفَعَةِ ذَوَاتِ الْقُرُونِ لِمَا «لَدَفَعَهُ»^(١). وَلِصَحِيحِ الْأَوَّلِ.

وَقَوْلُهُ ﷺ: «فَتَقَرَّهْ أَرْبَعًا، لَا يَذْكُرُ اللَّهُ فِيهَا إِلَّا قَبِيلًا» تَصْرِيحٌ بِذَمِّ مَنْ صَلَّى مُسْرِعًا بِحَيْثُ لَا يَكْمُلُ الْحُشُوعُ وَالْظُّمَأْنِيَّةُ وَالْأَذْكَرُ، وَالْمُرَادُ بِالنَّقْرِ سُرْعَةُ الْحَرَكَاتِ كَقَرِّ لُطَائِرٍ.

قَوْلُهُ: (صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَصْرَ، فَلَمَّا انْصَرَفْنَا أَتَاهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَلَمَةَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ نُرِيدُ أَنْ نُنَحَرَ جُزُورًا لَنَا وَنَحْنُ نَحِبُّ أَنْ تَحْضُرَ هَا، قَالَ: «نَعَمْ»، فَاذْطَلِقْ وَانْطَلِقْ مَعَهُ، فَوَجَدْنَا الْجُزُورَ لَمْ تَنْحَرْ، فَتَحَرَّثْنَا، ثُمَّ قُطِعَتْ، ثُمَّ طَبِخَ مِثْلُهَا، ثُمَّ أَكَلْنَا مِنْهَا قَبْلَ أَنْ تَغِيبَ الشَّمْسُ).

هَذَا تَصْرِيحٌ بِالْمَبْلَعَةِ فِي التَّبْكَيرِ الْعَصْرَ، وَفِيهِ إِحْدَاثُ لِدَعْوَةٍ. وَأَنَّ الدَّعْوَةَ لِلطَّعَامِ مُسْتَحَبَّةٌ فِي كُلِّ وَقْتٍ، سِوَاةِ أَوَّلِ النَّهْرِ وَآخِرِهِ.

وَالْجُزُورُ بِفَتْحِ الْجِيمِ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنَ الْأَمَلِ، وَ(يُسَوِّمُهُ) يَكْسِرُ اللَّامَ

الْأَوْرَاعِي، عَنْ أَبِي النَّجَّاشِيِّ قَالَ سَمِعْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ يَقُولُ: كُنَّا نُصَلِّي الْعَصْرَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ تَنَحَّرَ الْجَزُورُ فَتَقَسَّمْ عَشْرَ قِسْمٍ، ثُمَّ تُطَبِّحُ، فَتَأْكُلُ لَحْمًا نَضِيجًا قَبْلَ مَوَاسِمِ الشُّعْبِ. [أحمد: ١٧٣٧٥، والبخاري: ٢٤٨٥].

[١٤١٦] ١٩٩ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عِيْسَى بْنُ يُونُسَ وَشُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ الدَّمَشَقِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا الْأَوْرَاعِيُّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: كُنَّا نَتَنَحَّرُ الْجَزُورَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ الْعَصْرِ وَلَمْ يَقُلْ: كُنَّا نُصَلِّي مَعَهُ [بكر: ١٤١٥]

قوله: (عن أبي النجاشي) هو قسح النوز، واسمه عطاء بن ضبيب مولى رافع بن خديج رضي الله عنه



٣٥ - [باب التغليظ في تفويت صلاة العصر]

[١٤١٧] ٢٠٠ - (٦٢٦) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الَّذِي تَفَوُّتَهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ كَأَنَّمَا وُتِرَ أَهْلُهُ وَمَالُهُ». [احمد ٥٣١٣، وليدري: ٤٥٥٢].

[١٤١٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ.

باب التغليظ في تفويت صلاة العصر

قوله ﷺ: «الذي تفوته صلاة العصر كأنما وُتِرَ أهله وماله» روي نصب للأمين ورفعهما، والنصب هو الصحيح المشهور بل في عبء الجمهور على أنه مفعول ثانٍ، ومن رفع فعلى ما سمَّ فاعله، ومعناه: «نُتِجَ منه أهله وماله»، وهذا تفسير مالك بن أنس وأما على رواية النصب، فقل الخطابي وغيره: معناه: يُقْصَرُ هو أهله وماله وسلبهم، بمعنى بلا أهل ولا مال، فليحذر من تفويتها كحذره من ذهب أهله وماله^(١).

وقال ابن عبد البر: معناه عند أهل العقدة ولغة أنه كالذي يُصاب بأهله وماله إصابةً يطب بها وتُرَى - والوتر لجناية التي يُطلب ثأرها - فيجتمع عليه غمٌّ: غمُّ المصيبة، وغمٌ مقساة طلب الثأر^(٢).

وقال الدوديُّ من أصحاب مالك: معناه - يتوَجَّعُ عليه من الاسترجاع ما يتوجه على من فقد أهله وماله، فيتوَجَّعُ عبء الندم والأسف لتفويته الصلاة.

وقيل معناه فاته من الثواب ما يلحقه من الأسف عليه كما يتحقق من ذهب أهله وماله.

قال القاضي عياض: واحتلفوا في المراد بفوت العصر في هذا الحديث، فقال ابن وهب وغيره: هو فيمن لم يُصَلِّه في وقتها المختار، وقال سُحْتُونٌ ولَأَصْلِيحُ: هو أن تفوته بغروب الشمس، وقيل: هو تفويتها إلى أن تصفرَّ الشمس، وقد ورد مفسراً من رواية الأوزاعي في هذا الحديث، قال فيه:

(١) «معجم لسان» (٢٠٢/١).

(٢) «الاستدراك» (٦٥/١).

قَالَ عَمْرُو. يَبْلُغُ بِهِ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: رَفَعَهُ [أحمد: ٤٥٤٥] [مسند: ١٤١٧].

[١٤١٩] ٢٠١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ - وَاللَّمْظُ لَهُ - قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ فَاتَتْهُ الْعَصْرُ فَكَأَنَّمَا وُتِرَ أَهْلُهُ وَمَالُهُ». [مسند: ١٤١٧].

وهو أنها أن يدخل لشمس صفرية. وروى عن سالم أنه قال هذا حين فاته سائياً، وعلي قول الداودي هو في العمد^(١) وهذا هو لأظهر، ويؤيده حديث البخاري في «صحيحه»: «من ترك صلاة العصر خبط صمته»^(٢)، وهذا إنما يكون في العمد.

قال ابن عبد البر: ونحوه أن يلحق بالعصر باقي الصلوات، ويكون لله بالعصر على غيرها، وإنما خصها بالذكر لأنها تأتي في وقت تعب الناس عن مقدسة أعمالهم، وحرصهم على قضاء أشغالهم، وتسويهم بها إلى قضاء وظائفهم. وفيما قبله بطل، لأن للشرع ورد في عصر، ولم يتحقق العلة في هذا الحكم، فلا يلحق بها غيرها بالشك والتوهم، وإنما يلحق غير المصنوع بالمصنوع، إذ عرف العلة واشتركا فيها.

قوله. (قال عمرو يبلغ به، وقال أبو بكر برفعه) هما بمعنى، لكن عادة مسند رحمه الله المحافظة على اللفظ وإن اختلف معناه، وهي عادة جميلة.



(١) إكمال المعجم (٢/ ٥٩٠)

(٢) البخاري، ٥٥٣ من حديث بريدة الأسلمي. وهو في «مسند أحمد»: ٢٢٩٥٧

٣٦ - [باب الدليل لمن قال: الصلاة الوسطى

هي صلاة العصر^(١)]

[١٤٢٠] ٢٠٢ - (٦٢٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَمِيَّةَ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ الْأَحْزَابِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَلَأَ اللَّهُ قُبُورَهُمْ وَبَيَّوْنَهُمْ نَارًا كَمَا حَبَسُونَا وَشَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ».

[نص: ١٤٢١ -]

[١٤٢١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَويصًا عَنْ هِشَامٍ بِهِذَا الْإِسْنَادِ. ج ١ ص ٩٩.

[سجدي ٤٥٣٣].

باب الدليل لمن قال: الصلاة الوسطى

هي صلاة العصر^(٢)

قوله ﷺ: «شغلونا عن الصلاة الوسطى حتى غابت^(٣) الشمس»، وفي رواية: «شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر»، وفي رواية ابن مسعود: «شغلونا عن صلاة الوسطى صلاة العصر».

اختلف العلماء من الصحابة فمن بعدهم في الصلاة الوسطى لمذكورة في القرآن، فقال جماعة: هي العصر، ممن نقل هذا عنه: علي بن أبي طالب وابن مسعود وأبو أيوب وابن عمر وابن عباس وأبو سعيد الخدري وأبو هريرة وعبيدة السلماني والحسن البصري وابن هبم النخعي وقتادة والضحاك والكلبي ومقاتل وأبو حنيفة وأحمد وأبو داود وابن المنذر وغيرهم. قال الترمذي: هو قول أكثر العلماء من الصحابة فمن بعدهم^(٤). وقال الماوردي من أصحاب: هذا مذهب الشافعي لصحة الأحاديث فيه،

(١) رفعت هذه الترجمة في السعة لمصحيح مسلم، وفي إكمال معجم، وفي «المبداج على صحيح مسلم» قبل الحديث لآتي برقم: ١٤٢٢.

(١) في (ج)، بالوصلة، وهو خطأ.

(٢) في (ج)، غابت.

(٣) الترمذي: بإثر الحديث: ١٨٠.

[١٤٢٢] ٢٠٣- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا

قال: وربما نُصِّلَ على أنها الصُّبْحُ لأنه لم يبلُغْ لأحدٍ حديث الصَّحِيحة في العصر، ومذهبه تُدْعَى الحديث^(١).

وقد تطلَّفه: هي الصُّبْحُ، من نُصِّلَ هذا عنه: عمرُ بن الخطاب ومعدُّ بن جسر وابنُ عباس وابنُ عمر وجابر وعطاء وعكرمة ومجاهد ولُربيع بن أنس ومالك بن أنس ولشافعي وجمهورُ أصحابه وغيرهم.

وقال طائفة: هي الظهر، مقلَّوه عن زيد بن ثابت وأسماء بن زيد وأبي سعيد الخدري وعائشة وعبد الله بن شداد، ورواية عن أبي حنيفة.

وقال قبيصة بن ذؤيب^(٢): هي المغرب. وقال غيره: هي العشاء. وقيل: إحدى الخمس، مبهمة. وقيل: الوسطى جميعُ الخمس، حكاه القاضي عياض^(٣) وقيل: هي الجمعة.

والصُّبْحُ من هذه الأقوال قولان: العصرُ والصُّبْحُ، وأصحُّهما عصرُ الأحاديث لصحَّحة، ومن قال: هي الصُّبْحُ، يتأوَّب الأحاديث على أنَّ العصرَ تسمَّى وسطى، ويقول: إنها غيرُ الوسطى المذكورة في القرآن. وهذا تأويلٌ ضعيف. ومن قال: إنها الصُّبْحُ، يحتجُّ بأنها تأتي في وقت عَفَّة ومَشَقَّة بسبب يردُّ لثَمَّة، وطيب، لثوم في الصَّيْف، واللُّعاس، وقُتُور الأَعْضاء، وعقلة لئلاَّ فَحُصَّت بالمحافظة لكونها معروفةً للصُّبْح بخلاف غيره. ومن قال: هي العصر، يقول: إنها تأتي في وقت اشتغال الناس ببعضهم وأعمالهم.

وأما من قال: هي لجمعة، فمذهبه ضعيفٌ جداً، لأنَّ المصنوع من الأعياد بالمحافظة عليها إنما كان لأنها معروفةٌ للصُّبْح، وهذا لا يثبت بالجمعة، لأنَّ الناس يحافظون عليها في العادة أكثرَ من غيرها، لأنها تأتي في الأسبوع مرةً بخلاف غيره.

وأما من قال: هي جميعُ الخمس، فضعيفٌ أو علط، لأنَّ العرب لا تذكر شيئاً مفضلاً ثم تُجمعه، وإنَّ تذكره مُجَمَّلاً ثم تُفَصِّلُه أو تُفَصِّلُ بعضه تنبيهاً على فضيلته، والله أعلم.

(١) انظر النووي الكبير: (٨/٢).

(٢) في (ج): ابن أبي ذؤيب، وهو خطأ.

(٣) إكمال المعجم: (٥٩٢/٢).

مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي حَسَّانَ، عَنْ عُبَيْدَةَ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْأَحْزَابِ: «شَقَلُونَا عَنْ صَلَاةِ الْوُسْطَى حَتَّى آتَتْ الشَّمْسُ، مَلَأَ اللَّهُ قُبُورَهُمْ نَارًا»، أَوْ: «يُبُوتُهُمْ»، أَوْ: «يُطْوُونَهُمْ»، شَكَّ شُعْبَةُ فِي الْيُبُوتِ وَالْبُطُونِ. [أحمد ١١٥٠] [روطر ١٤٢١].

[١٤٢٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَكَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: «يُبُوتُهُمْ وَيُطْوُونَهُمْ»، وَلَمْ يَشَكَّ [أحمد ٥٩١] [روطر ١٤٢١].

[١٤٢٤] ٢٠٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْحَزَّارِ، عَنْ عَلِيٍّ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ - وَاللَّهُ ظُهُلُهُ - قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ يَحْيَى سَمِعَ عَلِيًّا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْأَحْزَابِ وَهُوَ قَاعِدٌ عَلَى فُرْصَةٍ مِنْ فُرُصِ الْخَنْدَقِ «شَقَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ

قوله (عن عبيدة عن علي) هو بفتح العين وكسر الباء، وهو عبيدة لسلماي.

قوله (يوم الأحزاب) هي العزوة المشهورة، يقال لها: الأحزاب ولخندق، وكانت سنة أربع من الهجرة، وقيل: سنة خمس.

قوله ﷺ: «شَقَلُونَا عَنْ صَلَاةِ الْوُسْطَى حَتَّى آتَتْ الشَّمْسُ» هكذا هو في النسخ وأصون السماع: «صلَاةِ الْوُسْطَى» وهو من باب قول الله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ بِبَصِيرٍ الْفَقِيرِ﴾ [الفصل ٤١]، وفيه لمنهاج لمعروفان: مذهب لكوفي جوار إضافة الموصوف إلى صفتهم، ومذهب البصريين معناه، ويُقدرون فيه محذوفًا، وتقديره هنا: عن صلاة الصلاة الوسطى، أي: عن فعل الصلاة الوسطى.

وقوله ﷺ: «حَتَّى آتَتْ الشَّمْسُ» قال الحرثي: معناه رجعت إلى مكانها بالدليل أي: غربت، من قولهم: آب، إذا رجع، وقال غيره: معناه سارت للغروب، والتأويست سير النهار، والله أعلم.

قوله (يحيى بن الحزّار) هو بالجيم والزاي وآخره راء، وفي الطريق الأول: (يحيى بن الحزّار عن علي)، وفي الثاني: (عن يحيى سمع عليًا) أعاده مسلم للاختلاف في (عن) و(سمع).

قوله: (فُرْصَةٌ مِنْ فُرُصِ الْخَنْدَقِ) (الفُرْصَةُ) بضمّ الفاء وسكون الراء وبالضد المعجمة، وهي لداخل من مدخله والمنفذ إليه.

الْوُسْطَى حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ، مَلَأَ اللَّهُ قُبُورَهُمْ وَيُوتُوهُمْ - أَوْ قَالَ: قُبُورَهُمْ وَيُطَوِّنُهُمْ - نَارًا.

[رجمه ١٣١٦] [انظر ١٤٢١].

[١٤٢٥] ٢٠٥ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ صُبَيْحٍ، عَنْ شُعْبَةَ بْنِ شَكْلٍ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْأَحْزَابِ: «سَعَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى صَلَاةَ الْعَصْرِ، مَلَأَ اللَّهُ بُيُوتَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا»، ثُمَّ صَلَّاهَا بَيْنَ الْعِشَاءِ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ. [رجمه ١١٧]

[انظر ١٤٢١]

قوله: (عن مسلم بن صُبَيْح) بضم الصاد، وهو أبو الصُّحَى قوله: (عن شُعْبَةَ بْنِ شَكْلٍ) (شُعْبَةُ) بضم شين، و(شَكْلٍ) بفتح الشين والكاف، ويقال يأسكان الكف أيضاً.

قوله: (ثم صلاها بين العشاءين، بين المغرب والعشاء) فيه بيان صحة إطلاق لفظ العشاءين على المغرب والعشاء، وقد أكره بعضهم، لأنَّ للمغرب لا يُسمى عشاء، وهذا غلط، لأنَّ التثنية هنا لتغليب، كالأربعين والخمسين والستين.

وأما تأخير أنبي ﷺ صلاة العصر حتى غربت الشمس، فكان قبل نزول صلاة الخوف، قال العلماء: يحتمل أنه أخره نسباً لا عمداً، وكان السبب في التثنية الاشتغال بأمر العدو، ويحتمل أنه أخرها عمداً للاشتغال بالعدو، وكان هذا عللاً في تأخير الصلاة قبل نزول صلاة الخوف، وأما اليوم فلا يجوز تأخير الصلاة عن وقتها بسبب العدو والقتل، بل يُصلي صلاة الخوف على حسب حال، ولها أنواع معروفة في كتب الفقه، وستشير إلى مقاصدها في بابها من هذا الشرح^(١) إن شاء الله تعالى.

وأعمد أنه وقع في هذا الحديث هنا وفي البخاري أنَّ الصلاة لفاتحة كانت صلاة العصر^(٢)، وظاهره أنه لم يفت عبده، وفي «الموطأ» أنها لعصر والعصر^(٣)، وفي غيره أنه أخر أربع صدوات الطهر

(١) انظر: ص ٣٤٢

(٢) بخاري ٦٣٩٦

(٣) «الموطأ» - ٤٥٤، من حديث سعيد بن المسيب ومروان.

[١٤٢٦] ٢٠٦ - (٦٢٨) وَحَدَّثَنَا عَوْنُ بْنُ سَلَامٍ الْكُوفِيُّ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ الْيَافِي، عَنْ زَيْدٍ، عَنْ مَرْثَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: خَسَّ الْمَشْرُكُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ حَتَّى احْمَرَّتِ الشَّمْسُ أَوْ ضَغَرَتْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سُغِّلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى صَلَاةِ الْعَصْرِ، مَلَأَ اللَّهُ أَجْوَأَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا»، أَوْ قَالَ: «حَسَا اللَّهُ أَجْوَأَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا».

[أحمد ٣٨٢٩].

[١٤٢٧] ٢٠٧ - (٦٢٩) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنِ الْقَعْقَاعِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِي بُوَسْرٍ مَوْلَى عَائِشَةَ أَنَّهُ قَالَ: أَمَرْتَنِي عَائِشَةُ أَنْ أَكْتُبَ لَهَا مُصْحَفًا، وَقَالَتْ: إِذَا بَلَغْتَ هَذِهِ آيَةَ فَادْنِي: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾، فَلَمَّا بَلَغَتْهَا أَذْنَتُهَا، فَأَمَلْتُ عَلَيْهَا: حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَصَلَاةِ الْعَصْرِ، وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ. قَالَتْ عَائِشَةُ: سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [أحمد ١٢٤٨٨].

[١٤٢٨] ٢٠٨ - (٦٣٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ حَدَّثَنَا الْقُضَيْلُ بْنُ مَرْزُوقٍ، عَنْ شَقِيقِ بْنِ عَقْبَةَ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: نَزَلَتْ هَذِهِ آيَةُ: حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ، فَقَرَأْنَاهَا مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ نَسَحَهَا اللَّهُ، فَتَنَزَّلَتْ: ﴿حَافِظُوا عَلَى

والعصر وسمعرت وابعشاء حتى ذهب هوي من الليل^(١)، وطريق^(٢) الجمع بين هذه الروايات أن وقعة الخندق بقيت أياماً، فكان هذا في بعض الأيام وهذا في بعضها.

قوله في حديث عائشة: (فَأَمَلْتُ عَلَيْهَا حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَصَلَاةِ الْعَصْرِ) هكذا هو في الروايات (وصلاة العصر) بلوا، ويستدل به بعض أصحابنا على أن الوُسْطَى ليست العصر، لأن العطف يقتضي المغيرة، لكن مذهبنا أن القراءة للشفادة لا يُحتج بها، ولا يكون لها حكم الخبر عن رسول الله ﷺ، لأننا نقلها لم ينقلها إلا على أنها قرآن، ولقرآن لا يثبت إلا بالتواتر بالإجماع، وإذا لم يثبت قرآن لا يثبت حرماً، ومسألة مقررة في أصول الفقه، وفيها خلاف بيننا وبين أبي حنيفة.

(١) أخرجه أحمد ١١٦٤٤، ودرمي: ١٥٦٥، وعن حريز: ١٧٠٣ من حديث أبي سعيد الخدري رضى الله عنه، وسبعة صحيح، وهو يروي عن النبي: (سبعة من)

(٢) في (ج) قال القاضي: وطريق... ولم ألق علي هذا الكلام في كتبه، فلهذا هي حياض ولا له. **أَكْبَرُ الْمَدِينَةِ إِلَى رَجُلٍ**
MAHDE-KHAYLAN & K-KARABAN

الْعَصْرَ وَالضُّكُوفَ الْوُسْطَى ﴿١٤٢٩﴾ فَقَالَ رَجُلٌ كَانَ جَالِسًا عِنْدَ شَقِيقٍ لَهُ هِيَ إِذْ صَلَاةُ الْعَصْرِ، فَقَالَ الْبَرَاءُ: قَدْ أَخْبَرْتُكَ كَيْفَ نَزَلَتْ وَكَيْفَ نَسَخَهَا اللَّهُ، وَاللَّهِ أَغْنَمُ. (أحمد: ٢١٨٦٧٣).

[١٤٢٩] قَالَ مُسْلِمٌ - وَرَوَاهُ الْأَشْجَعِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ شَقِيقِ بْنِ عَقْبَةَ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَارِبٍ قَالَ: قَرَأْتُهَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَمَعَهُ، بِمَثَرِ حَبِيبٍ فَضَّلَ بِنِ مَرْزُوقٍ. (مسند: ٤١٢٣٨).

[١٤٣٠] (٢٠٩ - ٢٣١) وَحَدَّثَنِي أَبُو عَمَّانٍ الْمُسَمَعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، عَنْ مُعَاذِ بْنِ هِشَامٍ - قَالَ أَبُو عَمَّانٍ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ -: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَوْمَ الْخَنْدَقِ جَعَلَ يَسْتُكْفِرُ كُفْرَ قُرَيْشٍ، وَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ مَا كِدْتُ أَنْ أَصْلِيَ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتْ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَوْلَهُ إِنْ صَلَّيْتُهَا»، فَتَزَلَّتْ إِلَى بُطْحَانَ، فَتَوَضَّأَ

قوله: (أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا كِدْتُ أَنْ أَصْلِيَ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتْ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَوْلَهُ إِنْ صَلَّيْتُهَا» معناه: مَا صَلَّيْتُهَا، وَإِسْمًا حَلَفَ ﷺ تَطْيِيبًا لِقَبْ عَمْرٍ، فَوَيْدَ شَوْقٍ عَلَيْهِ تَأْخِيرَ الْعَصْرِ إِلَى قَرِيبٍ مِنَ الْمَعْرَبِ، فَأَحْبَبَهُ لِنَبِيِّ ﷺ أَنَّهُ لَمْ يُصَلِّهَا بَعْدَ، لِيَكُونَ لِعَمْرٍ بِهِ أَسْوَةٌ وَلَا يَشُقُّ عَلَيْهِ مَا جَرَى وَتَطْلُبُ نَفْسُهُ، وَأَكَّدَ الْخَضِرَ دَلِيلِينَ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْبُعْثِ مِنْ غَيْرِ سِتْحَلَفٍ، وَهِيَ مُسْتَحَبَّةٌ إِذَا كَانَ فِيهَا مَصْدَقَةٌ مِنْ تَوْكِيدِ الْأَمْرِ وَزِيَادَةُ طَمَآنِيَةٍ، أَوْ نَهْيٍ تَرْهَمُ نَسْيَانًا، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَقْصِدِ الصَّالِحَةِ، وَقَدْ كَثُرَتْ فِي الْأَحَادِيثِ، وَهَكَذَا لِقَسَمٍ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى كَقَوْلِهِ نَعْدَى: ﴿وَاللَّارِبِ﴾، ﴿وَالطُّورِ﴾، ﴿وَالْمَرْسَلَتِ﴾، ﴿وَالْعَمَّةِ وَالطَّرِيقِ﴾، ﴿وَالْأَشْيَافِ وَالْمُحْصَاةِ﴾، ﴿وَالْأَيْدِ إِذَا يَتَشَى﴾، ﴿وَالصَّحَى﴾، ﴿وَالْأَيْدِ﴾، ﴿وَالْعَصْرِ﴾، وَنَظَرِيهِ، كُلُّ ذَلِكَ لِمُتَعَمِّمِ الْأَمْرِ الْمُقَسِّمِ عَلَيْهِ وَتَوْكِيدِهِ.

قوله: (فَنَزَلَتْ إِلَى بُطْحَانَ) هُوَ بِصَمِّ الْبَاءِ الْمَوْحِدَةِ وَسُكُونِ الْقَاءِ وَالْحَاءِ لِمَهْمَلَتَيْنِ، هَكَذَا هُوَ عِنْدَ جَمِيعِ الْمُحَدِّثِينَ فِي رَوَايَاتِهِمْ وَتَقْيِيدِهِمْ، وَقَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: هُوَ يَفْتَحُ الْبَاءَ وَكَسَرَ الطَّاءَ، وَلَمْ يُجِيرُوا غَيْرَ هَذَا، وَكَذَا يَقْدَمُ صَاحِبُ «الْبَارِعِ» وَأَبُو عُبَيْدٍ الْبَكْرِيُّ^(١)، وَهُوَ وَادٍ بِلَمْنَانِيَةٍ.

(١) فِي الْمَعْجَمِ مَا اسْتَعْجَمَ (٢٥٨/١)

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَوَضَّأَ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَصْرَ نَعْدَمَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَهَا الْمَغْرِبَ. [البخاري: ٥٩٩].

[١٤٣١] (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُبَارِزِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، بِمِثْلِهِ. [البحري: ٩٨٥].

قوله: (فنزّلنا إلى بظفحان، فتوضّأ رسول الله ﷺ وتوضّأنا، فصلّى رسول الله ﷺ العصر بعدما غربت الشمس، ثم صلى بعدها المغرب).

هذا طاهره أنه صلّاها في جماعة، فيكون فيه دليل لجواز صلاة الفريضة الفدنة جماعةً، وبه قال العلماء كافةً إلا ما حكاه القاضي عياض عن البيهقي سعد أنه منع ذلك^(١)، وهذا إن صحّ عن البيهقي مردودٌ بهذا الحديث وغيره من الأحاديث الصحيحة الصريحة أن النبي ﷺ صلى الصبح بأصحابه جماعة حين ناموا عنها كما ذكره مسلم بعد هذا بقليل^(٢).

وفي هذا الحديث دليل على أن من فاتته صلاة وذكرها في وقت أخرى ينبغي له أن يبدأ بقضاء الفدنة ثم يصلي الحاضرة، وهذا مجمع عليه، لكنه عند الشافعي وطائفة على الاستحباب، فلو صلى الحاضرة ثم انقضى جاز، وعند مالك وأبي حنيفة وآخرين على الإيجاب، فهو فذلّم الحاضرة لم يصحّ.

وقد يحتجّ به من يقول: وقت المغرب متبوع إلى غروب الشفق، لأنه قدّم لعصر عليها، ولو كان ضيقاً لبدأ بالمغرب لئلا يفوت وقتها أيضاً. ولكن لا دلالة فيه لهذا لقائل، لأن^(٣) هذا كان بعد غروب الشمس بزمان بحيث خرج وقت المغرب عند من يقول، إنه ضيق. فلا يكون في هذا الحديث دلالة لهذا، وإن كان لمختار أن وقت المغرب مستند إلى غروب الشفق كما سبق إيضاحه بدلائله والجواب عن معارضتها^(٤).



(١) إكمال للمعتمد، ٥/٥٩٦.

(٢) مسلم: ١٥٦٣ من حديث عمران بن حصين وهو في صحيح البخاري ٣٥٧١، ومعه أحسن: ١٩٨٩٨.

(٣) في (خ): أن

(٤) انظر: ص ٤٧.

٣٧ - [باب فضل صلاتي الصُّبْح والعَصْرِ،

والمحافظة عليهما]

[١٤٣٢] ٢١٠ - (٦٣٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّنْدِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْيَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ، ثُمَّ يَرْجِعُ اللَّيْلُ بَأَثَا فِيكُمْ،»

باب فضل صلاتي الصُّبْح والعَصْرِ،

والمحافظة عليهما

قوله ﷺ: «يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ» فيه دليل لمن قال من النُّحْوِيِّينَ 'يجوز إظهار الصمير لجمع والتثنية في الفعل إذ تقدّم، وهو لغة سيّ الحارث، وحكّو فيه قولهم: أكدوني البراغيث، وعليه حمل الأخفش ومن وافقه قوله تعالى: ﴿وَأَسْرَأَ النَّحْوِيُّ الْمَيِّتَ ضَعُوفًا﴾^(١) [الأنبياء: ٢٣].

وقال سيبويه وأكثر النُّحْوِيِّينَ 'لا يجوز إظهار الصمير مع تقدّم الفعل، ويتأولون كل هذا، ويجعلون الاسم بعده بدلاً من الصمير، ولا يرفعونه بالمر، كأنه لما قيل: ﴿وَأَسْرَأَ النَّحْوِيُّ﴾، قيل: من هم؟ قيل: هم الذين ظلموا، وكذا (يتعاقبون) وتقدّمه^(٢)، والله أعلم.

ومعنى (يتعاقبون): تأتي طائفة بعد طائفة، ومنه تعقيب الجيوش، وهو أن يذهب إلى الثغر قوم ويحيي آخره.

وأما اجتماعهم في الفجر والعصر، فهو من لطف الله تعالى بعباده المؤمنين وتكرمه لهم أن جعل اجتماع الملائكة عندهم ومداومتهم لهم في أوقات عبادتهم واحتجاجهم على طاعة ربهم، فيكون شهادة لهم بما شهدوه^(٣) من الخير.

(١) لمجالي، القرآن: (٢٨٦/١)

(٢) «الكذب» (٤١/٢)

(٣) أي (من) و(بما) - شهادتهم لهم بما شهدوه.

فَيَسْأَلُهُمْ رَبُّهُمْ - وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ - : كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي؟ فَيَقُولُونَ : تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ ، وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ . [أحمد ١٠٣٠٩ - وسعري ٥٥٥] .

[١٤٣٣] (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ : حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «وَالْمَلَائِكَةُ يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ» بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي الزَّنَادِ . [أحمد : ٨١٢٠] [و ينظر : ١٤٣٢] .

[١٤٣٤] ٢١١ - (٦٣٣) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ : حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَرَارِيُّ : أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي حَالِدٍ : حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ قَالَ : سَمِعْتُ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَهُوَ يَقُولُ : كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ نَظَرَ إِلَيَّ لَقَمَرٍ لَيْلَةً الْبَيْتِ فَقَالَ : «أَمَّا إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبُّكُمْ كَمَا تَرُونَ هَذَا الْقَمَرَ ، لَا تُضَامُونَ فِي رُؤُوسِهِ ، فَإِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَلَّا تُغْلِبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا» يَعْنِي الْعَصْرَ وَالْمَجْرَ ، ثُمَّ قَرَأَ جَرِيرٌ : ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا﴾ [سجدة ١٣٠] . [سجدة ٥٥٤] [و ينظر : ١٤٣٥] .

[١٤٣٥] ٢١٢ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو أُسَمَةَ وَوَكَيْعٌ بِهِدَ ، الْإِسْنَادُ ، وَقَالَ : «أَمَّا إِنَّكُمْ سَتَعْرِضُونَ عَلَى رَبِّكُمْ فَتَرُونَهُ كَمَا تَرُونَ هَذَا الْقَمَرَ» وَقَالَ : ثُمَّ قَرَأَ ، وَلَمْ يَقُلْ : جَرِيرٌ . [أحمد : ١٩٢٥١] [وسعري : ١٤٣٤] .

وأما قوله ﷺ : «فَيَسْأَلُهُمْ رَبُّهُمْ - وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ - : كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي؟» فقد لُصِّقَ على ظاهره ، وهو تعبد منه للملائكة كما أمرهم بكتب الأعمال ، وهو أعلم بالجميع . قال القاضي عياض : الأظهر وقول الأكثرين أن هؤلاء الملائكة هم الحفظة الكتاب ، قال : وقيل : يحتمل أن يكونوا من جملة الملائكة لجملة^(١) الناس غير الحفظة^(٢) ، والله أعلم

قوله ﷺ : «لَا تُضَامُونَ فِي رُؤُوسِهِ» تقدم شرحه وضبطه في كتاب الإيمان^(٣) ، ومعناه : لا يتحققكم ضمٌّ في الرؤية .

وقوله ﷺ : «أَمَّا إِنَّكُمْ سَتَعْرِضُونَ عَلَى رَبِّكُمْ فَتَرُونَهُ كَمَا تَرُونَ هَذَا الْقَمَرَ أَي - تَرُونَهُ رُؤْيَا مُحَقَّقَةً

(١) في (ص) و(هـ) بجملة

(٢) «إكمال المعجم» : (٥٩٨/٢) . وليس فيه قوله : غير الحفظة

(٣) نظر (٤٨/٢) .

[١٤٣٦] ٢١٣- (٦٣٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا عَنْ وَكِيعٍ - قَالَ أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ -، عَنْ ابْنِ أَبِي خَالِدٍ وَمُسْعِرٍ وَالتَّحْتَوِيِّ بْنِ الْمُخْتَارِ سَمِعُوهُ مِنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عُمَارَةَ بْنِ رُوَيْبَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَنْ يَلِجَ النَّارَ أَحَدٌ صَلَّى قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا» - يَعْنِي الشَّجَرَ وَالْعَصْرَ - فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ: أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ الرَّجُلُ: وَأَنَا أَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، سَمِعْتُهُ أَثْنَايَ، وَوَعَاةً فَلْيَ [١٨٢٩٨].

[١٤٣٧] ٢١٤- (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بَكْرٍ: حَدَّثَنَا شَيْتَانُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عُمَارَةَ بْنِ رُوَيْبَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَلِجُ النَّارَ مَنْ صَلَّى قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا»، وَعِنْدَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، فَقَالَ: أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ، أَشْهَدُ بِهِ عَلَيْهِ، قَالَ: وَأَنْ أَشْهَدُ، لَقَدْ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُهُ بِالْمَكَانِ الَّذِي سَمِعْتَهُ مِنْهُ. [١٧٧٢٣].

[١٤٣٨] ٢١٥- (٦٣٥) وَحَدَّثَنَا هَدَّادٌ بْنُ خَالِدٍ الْأَزْدِيُّ. حَدَّثَنَا هَمَّامٌ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنِي أَبُو جَمْرَةَ الضَّبْعِيُّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَلَّى الْبَرْدَيْنِ» (*) دَخَلَ الْجَنَّةَ. [احمد: ١٧٧٣٠، وبيهقي: ٥٧٤].

[١٤٣٩] (٥٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ السَّرِيِّ (ح). قَالَ: وَحَدَّثَنَا ابْنُ خِرَاشٍ: حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ عَاصِمٍ، قَالَا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَنَسَا أَنْ تَكْثِرَ فَقَالَ: ابْنُ أَبِي شَوَّابٍ. [انظر: ٢١٥٣٨].

لَا شَكَّ فِيهَا وَلَا مَشَقَّةَ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا الْقَمَرُ دُرِيَّةً سَحَابَةً لَا مَشَقَّةَ، فَهُوَ تَشْبِيهُ لِلرُّؤْيَا بِالرُّؤْيَا لَا لِمَرْنِي بِالْمَرْنِي. وَلِلرُّؤْيَا مَخْتَصَةٌ بِالْمُؤْمِنِينَ، وَأَمَّا الْكُفَّارُ فَلَا يَرَوْنَهُ حَرًّا وَعَلَاءً وَقِيلَ: يَرَاهُ صَافِقُو هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَهَذَا ضَعِيفٌ، وَالصَّحِيحُ الَّذِي عَلَيْهِ جَمْهُورُ أَهْلِ الْإِسْلَامِ أَنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَرَوْنَهُ كَمَا لَا يَرَاهُ بَاقِي الْكُفَرِ بِتَفَرُّقِ الْعُلَمَاءِ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ^(*).

قوله: (حَدَّثَنِي أَبُو جَمْرَةَ) هُوَ بِالْجِيمِ.

(*) هــ، القاهر والمعتبر: تطريب بهواه ويرثه فيهما.

(١) انظر (٥/٢).

٣٨ - [باب بيان أن أول وقت المغرب

عند غروب الشمس]

[١٤٤٠] ٢١٦ - (٦٣٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَاتِمٌ - وَهُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ -، عَنْ يَرِيدَ بْنِ أَبِي عُثَيْبٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَتَوَارَتْ بِالدِّجَابِ. [أحمد ١٦٤٣٢، وسحري ٥٦١].

[١٤٤١] ٢١٧ - (٦٣٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَهْرَانَ الرَّازِيُّ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنِي أَبُو النَّجَّاشِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ يَقُولُ: كُنْتُ تُصَلِّي الْمَغْرِبَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَنْصَرِفُ أَحَدُنَا وَإِنَّهُ لَيُبْصِرُ مَوَاقِعَ بَيْلِهِ. [أحمد ١٧٢٧٥ مطولاً، وسحري ٥٥٩].

[١٤٤٢] (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ الدَّمَشَقِيُّ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنِي أَبُو النَّجَّاشِيِّ: حَدَّثَنِي رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ قَالَ: كُنْتُ تُصَلِّي الْمَغْرِبَ بِتَحْوِهِ. [الطبر - ١٤٤٦].

باب بيان أن أول وقت المغرب

عند غروب الشمس

قوله: (كَانَ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَتَوَارَتْ بِالدِّجَابِ) اللفظان معنًى، وأحدهما تفسير للآخر. وقوله: (كَانَ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَنْصَرِفُ أَحَدُنَا وَإِنَّهُ لَيُبْصِرُ مَوَاقِعَ بَيْلِهِ) معناه: أنه يُبْصِرُهَا فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ بِمَجْرَدِ غُرُوبِ الشَّمْسِ حَتَّى تَنْصَرِفَ وَيَرْمِي أَحَدُهَا الشَّيْءَ عَنْ قَوْسِهِ وَيُبْصِرُ مَوْقِعَهُ لِبَقَاءِ لُضْوَاءِ.

وفي هذين الحديثين أن المغرب يُعْجَلُ عَقِبَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، وهذا مجمع عليه وقد حُكِيَ عَنِ الشَّيْخَةِ فِيهِ شَيْءٌ لَا يَخْتَصِمُ إِلَيْهِ وَلَا يُصَلِّ لَهُ.

وأما الأحاديث السابقة في تأخير المغرب إلى قريب سقوط الشفق، فكانت لبيان جوار التأخير كما سبق يوضحه^(١)، فإنها كانت جواباً سائل عن الوقت، وهذان لحديثان إخبار عن عادة رسول الله ﷺ لم تكرره لتي وظب عليها إلا لعدو، فلا عتد عليها، والله أعلم.

٣٩ - [باب وقت العشاء وتأخيرها]

[١٤٤٣] ٢١٨ - (٦٣٨) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ سَوَّادٍ الْغَامِرِيُّ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا مِنْ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ أَخْبَرَهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُروَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: أَعْتَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً مِنَ اللَّيَالِي بِصَلَاةِ الْعِشَاءِ - وَهِيَ الَّتِي تُدْعَى الْعَتَمَةَ - فَلَمْ يَخْرُجْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: سَامَ النِّسَاءُ وَالصَّبِيانُ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لِأَهْلِ الْمَسْجِدِ حِينَ خَرَجَ عَلَيْهِمْ: «مَا يَنْتَظِرُهَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ غَيْرِكُمْ»، وَقُلْتُ قَبْلَ أَنْ يَقْشُرَ الْإِسْلَامُ فِي النَّاسِ - رَأَى خَرَسَلَةً فِي رِوَايَتِهِ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَذُكِرَ لِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تَنْزُرُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى الصَّلَاةِ»، وَذَاكَ حِينَ صَاحَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ. ر. هـ ١١٤٤.

باب وقت العشاء وتأخيرها

ذَكَرَ فِي الْبَابِ تَأْخِيرَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ، وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْأَفْضَلِ تَقْدِيمُهَا أَمْ تَأْخِيرُهَا. وَهِيَ مَدْمَانٌ مَشْهُورَانِ لِلنَّسَفِ، وَقَوْلَانِ سَمِئَاتٍ وَالثَّدْفَعِيِّ، فَمَنْ فَضَّلَ التَّأْخِيرَ احْتَجَّ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ، وَمَنْ فَضَّلَ التَّقْدِيمَ احْتَجَّ بِأَنَّ لِعِدَّةٍ لِبَعْضِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَقْدِيمُهَا، وَإِنَّمَا أَخَّرَهَا فِي أَوْقَاتٍ يَسِيرَةٍ لِبَيْتِ الْجَوَارِ أَوْ لَشُعْلِ أَوْ لَعَذْرِ، وَفِي بَعْضِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الْإِشْرَارَةُ إِلَى هَذَا.

قَوْلُهُ: (وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ سَوَّادٍ) هُوَ بِشَيْبَةَ الْوَائِلِ.

قَوْلُهُ (أَعْتَمَ بِالصَّلَاةِ) أَي: أَخَّرَهَا حَتَّى اشْتَدَّتْ غَتَمَةُ اللَّيْلِ، وَهِيَ ظُلُمَتُهُ. قَوْلُهُ: (نَامَ النِّسَاءُ وَالصَّبِيانُ) أَي: مَنْ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ مِنْهُمْ فِي هَذِهِ الْوَقْتِ فِي الْمَسْجِدِ، وَإِنَّمَا قَالَ عُمَرُ (نَامَ النِّسَاءُ وَالصَّبِيانُ)، لِأَنَّهُ ظَنَّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا تَأَخَّرَ عَنِ الصَّلَاةِ نَاسِيًا لَهَا أَوْ لَوَقْتِهَا.

قَوْلُهُ: «وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تَنْزُرُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى الصَّلَاةِ» هُوَ بِنَاءٌ مُثَنًى مِنْ فَوْقِ مَفْتُوحَةٍ ثُمَّ نُونٌ سَاكِنَةٌ ثُمَّ زَايٌ مَضْمُومَةٌ ثُمَّ رَاءٌ، أَي: تُلِخُوا عَلَيْهِ، وَنَقَلَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ عَنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ أَنَّهُ ضَبَطَهُ «تَنْزُرُوا» بِصَمِّ النَّاءِ وَبَعْدَهُ بَاءٌ مُوَحَّدَةٌ ثُمَّ رَاءٌ مَكْسُورَةٌ ثُمَّ زَايٌ، مِنَ الْإِبْرَازِ وَهُوَ الْإِخْرَاجُ (١)، وَالرُّوَاةُ الْأُولَى هِيَ الصَّحِيحَةُ الْمَشْهُورَةُ الَّتِي عِنْدَهَا الْجُمْهُورُ.

[١٤٤٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمِيدِ بْنِ سُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ سَهَابٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ الرَّهْرِيِّ: وَذَكَرَ لِي، وَمَا بَعْدَهُ.

[جسد ٢٥٨٠٨، وأحاديث ٥٦٦].

[١٤٤٥] ٢١٩- (٠٠٠) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، كِلَاهُمَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَكْرِ (ح). قَالَ: وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ (ح). قَالَ: وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ - وَلَقَدْ أَطْلَعَهُمْ مُتَقَارِبَةً - قَالُوا جَمِيعًا: عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي الْمُغِيرَةُ بْنُ حَكِيمٍ، عَنْ أُمِّ كُثُومٍ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَعْتَمَ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ حَتَّى ذَهَبَ عَامَةُ اللَّيْلِ، وَحَتَّى نَامَ أَهْلُ الْمَسْجِدِ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى، فَقَالَ: «إِنَّهُ لَوْ قُتِلَتْهَا لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمِّي»، وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: «لَوْلَا أَنْ يَشَقَّ عَلَى أُمِّي». [ر. جسد ٢٥١٧٢ (و. شهر ١٤٤٤)].

وَعَلِمَ أَنَّ لِتَأْخِيرٍ لِمَذْكُورٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَمَا بَعْدَهُ، كُنْهٌ تَأْخِيرٌ لَمْ يَخْرُجْ بِهِ عَنْ وَقْتِ الْإِحْتِيَارِ، وَهُوَ بَصَفُ النَّبْلِ، أَوْ ثَلَاثُ النَّبْلِ، عَلَى لُخْلَافِ الْمَشْهُورِ الَّذِي قَدَّمْنَا بَيَانَهُ فِي أَوَّلِ الْمَوَاقِفِ^(١)

وقوله في رواية عائشة: (ذهب عامة الليل) أي - كثير منه - وليس المراد أكثره ولا بد من هذا التأويل، لقوله ﷺ: «إِنَّهُ لَوْ قُتِلَتْهَا» ولا يجوز أن يكون المراد بهذا لقول ما بعد نصف الليل، لأنه لم يقل أحد من العلماء: إِنَّ تَأْخِيرَهَا إِلَى مَا بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ أَفْضَلُ.

قوله ﷺ: «إِنَّهُ لَوْ قُتِلَتْهَا لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمِّي» معناه: إِنَّهُ لَوْ قُتِلَتْهَا الْمَخْتَارُ أَوْ الْأَفْضَلُ، فَفِيهِ تَفْصِيلٌ تَأْخِيرُهَا، وَأَنَّ لِغَالِبِ كَوْنِ تَقْدِيمِهَا، وَإِنَّمَا قَدَّمَهَا لِلْمَشَقَّةِ فِي تَأْخِيرِهَا. وَمَنْ قَالَ بِتَفْضِيلِ التَّقْدِيمِ، قَالَ: لَوْ كَانَ التَّأْخِيرُ أَفْضَلَ لَوْ ظَلَمَ عَلَيْهِ وَلَوْ كَانَ فِيهِ مَشَقَّةٌ، وَمَنْ قَالَ بِالتَّأْخِيرِ، قَالَ: قَدْ نَبَّهَ عَلَى تَفْصِيلِ التَّأْخِيرِ بِهَذَا الِذِّقِطِ، وَضَرَّحَ بِأَن تَرَكَ التَّأْخِيرَ إِنَّمَا هُوَ لِمَشَقَّةٍ، وَمَعْنَاهُ - وَاللَّهِ أَعْلَمُ -: أَنَّهُ عَشِيَ أَنْ يُؤْظِفُوا عَلَيْهِ فَيُفْرَضَ عَلَيْهِمْ أَوْ يَتَوَهَّمُوا إِجْبَادَهُ، فَلِهَذَا تَرَكَ صَلَاةَ الْفَرَاوِجِ، وَعَلَّلَ تَرْكَهَا بِخَشْيَةِ افْتِرَاضِهِ وَالْعَجْزِ عَنْهَا، وَأَجْمَعَ الْحَمْدُ عَلَى مَسْتَحْبَابِهَا لِزَوَالِ الْعَلَّةِ الَّتِي خِيفَ مِنْهَا، وَهَذَا الْمَعْنَى

[١٤٤٦] ٢٢٠ - (٦٣٩) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَاسْحَقُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ، قَالَ إِسْحَقُ أَخْبَرَنَا، وَقَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: مَكُنَّا ذَاتَ لَيْلَةٍ نَنْتَظِرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَصَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ، فَخَرَجَ إِلَيْنَا حِينَ ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ أَوْ بَعْدَهُ، فَلَا نَدْرِي أَشَيْءٌ شَغَلَهُ فِي أَهْلِهِ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ، فَقَالَ حِينَ خَرَجَ: «إِنَّكُمْ لَتَنْتَظِرُونَ صَلَاةَ مَا يَنْتَظِرُهَا أَهْلُ دِينٍ غَيْرِكُمْ، وَلَوْلَا أَنْ يَثْقُلَ عَلَيَّ أَمِّي لَصَلَّيْتُ بِهِمْ هَذِهِ السَّاعَةَ»، ثُمَّ أَمَرَ الْمُؤَذِّنَ فَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَصَلَّى. [١٤٤٧: ١٥٧٠]

[١٤٤٧] ٢٢١ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْهَا لَيْلَةً، فَأَخْرَجَهَا حَتَّى رَقَدْنَا فِي الْمَسْجِدِ، ثُمَّ اسْتَيْقَظْنَا، ثُمَّ رَقَدْنَا، ثُمَّ اسْتَيْقَظْنَا، ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: «لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ اللَّيْلَةَ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ غَيْرُكُمْ». [أحمد ٥٦١١، وسنن أبي داود ٥٧٠].

موجود في العشاء. قال الحطابي وغيره: إنما استُعِجَّ تأخيرها لتطول مدة انتظار الصلاة، ومنتظر الصلاة في صلاة^(١).

قوله: (العشاء الآخرة) دليل على جواز وصمها بالآخرة، وأنه لا كراهة فيه، خلافاً لما حُكي عن الأصمعي من كراهة هذا، وقد سبق بيان المسألة^(٢).

قوله: (فقال حين خرج: «إِنَّكُمْ لَتَنْتَظِرُونَ صَلَاةَ مَا يَنْتَظِرُهَا أَهْلُ دِينٍ غَيْرِكُمْ» فيه أنه يُسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ وَلِعَالِمٍ إِذَا تَأَخَّرَ عَنْ أَصْحَابِهِ، أَوْ جَرَى مِنْهُ مَا يُظَنُّ أَنَّهُ يَشُقُّ عَلَيْهِمْ، أَنْ يَعْتَدِرَ إِلَيْهِمْ وَيَقُولَ: لَكُمْ فِي هَذَا مَصْلَحَةٌ مِنْ جِهَةِ كَذَا، أَوْ كَانَ لِي عَذْرٌ، أَوْ شَبَّهَ هَذَا.

قوله: (رَقَدْنَا فِي الْمَسْجِدِ، ثُمَّ اسْتَيْقَظْنَا، ثُمَّ رَقَدْنَا، ثُمَّ اسْتَيْقَظْنَا) وفي رواية عائشة: (نام أهل المسجد) كلُّ هذا محمول على نوم لا يتقصَّ الوضوء، وهو نوم الجالس ممكناً مقعده، وفيه دليل على أن نوم مثل هذا لا يتقصَّ الوضوء، وبه قال الأكثرون، وهو الصحيح في مسندنا، وقد سبق إيضاح هذه المسألة في آخر كتاب الطهارة^(٣).

(١) معالم السنن: ١/٧٦.

(٢) نظر (٢/٤٤٤).

(٣) نظر (٢/٣٦٥).

[١٤٤٨] ٢٢٢ - (٦٤٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ نَافِعٍ الْعَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا يَهُزُّ بْنُ أَسَدٍ الْعَمِّي: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ أَنَّهُمْ سَأَلُوا أَنَسًا عَنْ خَاتِمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: أَخَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعِشَاءَ ذَاتَ لَيْلَةٍ إِلَى شَطْرِ اللَّيْلِ - أَوْ: كَادَ يَنْهَبُ شَطْرَ اللَّيْلِ - ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: «إِنَّ النَّاسَ قَدْ صَلَّوْا وَنَامُوا، وَإِنَّكُمْ لَمْ تَزَالُوا فِي صَلَاةٍ مَا أَنْتَظَرْتُمْ الصَّلَاةَ».

قَالَ أَنَسٌ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْصِ خَاتِمِهِ مِنْ فُضَّةٍ، وَرَفَعَ إصْبَعَهُ الْيُسْرَى بِالْخَنْصِرِ - (احمد ١٣٨١٩).

و سحرى ٥٧٢

[١٤٤٩] ٢٢٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا أَبُو زَيْدٍ سَعِيدُ بْنُ الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: نَظَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً حَتَّى كَانَ قَرِيبَ مِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ، ثُمَّ جَاءَ فَصَلَّى، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ، فَكَأَنَّمَا أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْصِ خَاتِمِهِ فِي يَدِهِ مِنْ فُضَّةٍ - (الاسر ١٤٤٨).

[١٤٥٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصَّاحِ الْعَطَّارُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ الْحَقَفِيُّ: حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ هَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ. (نظر ١٤٤٨).

[١٤٥١] ٢٢٤ - (٦٤١) وَحَدَّثَنَا أَبُو غَامِرٍ الْأَشْعَرِيُّ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ،

قوله - (وَبَيْصِ خَاتِمِهِ) أَي: بريقه ولمعانه، والمخاتم بكسر لاء وفتحها، ويقال أيضاً: خاتم وخَيْتَامٌ، أربع لغات. وفيه جواز لبس خاتم الفضة، وهو إجماع المسلمين.

قوله (قَالَ أَنَسٌ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْصِ خَاتِمِهِ مِنْ فُضَّةٍ، وَرَفَعَ إصْبَعَهُ الْيُسْرَى بِالْخَنْصِرِ) هكذا هو في الأصول: (بالخنصر)، وفيه محذوف تقديره: مُشِيرًا بِالْخَنْصِرِ، أَي: أَنَّ الْخَاتَمَ كَانَ فِي خَنْصَرِ الْيَدِ الْيُسْرَى، وهذا الذي رُفِعَ إصْبَعُهُ هُوَ أَنَسٌ ﷺ.

وفي (لِاصْغَ) عَشْرُ لُغَاتٍ: كَسْرُ الهمزة وفتحها وضمُّها مع كسر الباء وفتحها وضمُّها، ولعشرة أَصْبُرُ، وَأَصْبُحُهُنَّ كَسْرُ الهمزة مع فتح الباء.

قوله: (نَظَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً حَتَّى كَانَ قَرِيبَ مِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ) هكذا في بعض الأصول. (قريب) وفي بعضها: (قريباً) وكلاهما صحيح؛ وتقدير المنصوب: حتى كان لزمان قريباً. وقوله: (نَظَرْنَا) أَي: انتظرنا، يقال: نَظَرْتُهُ وانتظرته، بمعنى.

عَنْ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَأَصْحَابِي الَّذِينَ قَدِمُوا مَعِيَ فِي السَّفِينَةِ مُرُولاَ فِي بَيْعِ بَطْحَانَ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ، فَكَانَ يَتَأَوَّبُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ كُلَّ لَيْلَةٍ نَفَرَ مِنْهُمْ، قَالَ أَبُو مُوسَى: فَوَافَقَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَا وَأَصْحَابِي وَلَهُ بَعْضُ الشُّعْرِ فِي أَمْرِهِ، حَتَّى أَغْتَمَ بِالصَّلَاةِ، حَتَّى ابْتَهَارَ اللَّيْلُ، ثُمَّ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى بِهِمْ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ قَالَ لِمَنْ حَضَرَهُ: «عَلَى رِسْلِكُمْ، أَعْلِمُكُمْ وَأُبَشِّرُوا أَنَّ مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْكُمْ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ يُصَلِّي هَذِهِ السَّاعَةَ غَيْرُكُمْ» أَوْ قَالَ: «مَا صَلَّى هَذِهِ السَّاعَةَ أَحَدٌ غَيْرُكُمْ» - لَا نَذِيرِي أَيُّ الْكَلِمَتَيْنِ قَالَ - قَالَ أَبُو مُوسَى: فَرَجَعْنَا فَرَجِحِينَ يَمَا سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. (بخاري: ٥٦٧).

[١٤٥٢] ٢٢٥ - (٦٤٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَيُّ جَبِينَ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَنْ أَصَلِّيَ الْعِشَاءَ الَّتِي يَقُولُهَا النَّاسُ: الْعَتَمَةُ، يَمَامًا وَخَلُوهَا؟ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: أَغْتَمَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ الْعِشَاءَ، قَالَ: حَتَّى رَفَعَهُ نَاسٌ وَاسْتَيْقَظُوا، وَرَقَدُوا وَاسْتَيْقَظُوا، فَقَدَّمَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَقَالَ: الصَّلَاةُ، فَقَالَ عَطَاءٌ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَخَرَجَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ - كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ الْآنَ - يَقْطُرُ رَأْسُهُ مَاءً، وَأَضِعَا يَدَهُ عَلَى شِقِّ رَأْسِهِ، قَالَ: «لَوْلَا أَنْ يَشُقَّ عَلَيَّ أُتَيْتِي، لَأَمَرْتُهُمْ أَنْ يُصَلُّوهَا كَذَلِكَ»

قوله: (يقع بطحان) تقدم لا اختلاف في ضبط بطحان في باب صلاة لوسطى^(١)، وتقع بالياء. قوله: (ابتهار الليل) هو بإسكان الياء السوخذة وتشديد الباء، أي: انصفه. قوله: (فلما قضى صلاته قال لمن حضره: «على رسلكم، أعلمكم وأبشروا أن من نعمة الله^(٢) عليكم») إلى آخره، فقله: «على رسلكم» هو بكسر الراء وفتحها، لغتان، انكسر أفصح وشهر، أي: تألوا وقوله: «أن من نعمة الله عليكم» هو بفتح همزة معيول لقوله: «أعلمكم». وقوله: «أنه ليس» بفتحها أيضاً. وفيه جوار الحديث بعد صلاة العشاء إذا كان في خير، وإنما نهى عن الكلام في غير الخير.

قوله: (إماماً وخلصوا) بكسر المعاء، أي: منفرداً قوله: (يقطر رأسه ماء) معناه: أنه اغتسل حيث.

(١) انظر ص ٧٩.

(٢) في (ج)، نعم.

قَالَ: فَاسْتَبَيْتُ عَظَاءً: كَيْفَ وَضَعَ لِنَبِيِّ ﷺ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ كَمَا أَنْبَأَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ؟ قَبَدْتُ لِي عَظَاءً بَيْنَ أَصَابِعِهِ شَيْئًا مِنْ تَبْدِيدِهِ، ثُمَّ وَضَعَ أَطْرَافَ أَصَابِعِهِ عَلَى قُرْنِ الرَّأْسِ، ثُمَّ صَبَّهَا، يُجَرِّهَا كَذَلِكَ عَلَى الرَّأْسِ حَتَّى مَسَّتْ إِنْهَامَهُ طَرَفَ الْأُذُنِ وَمَا بِلْيِ الْوَجْهِ، ثُمَّ عَلَى الصَّدْغِ وَنَاحِيَةِ اللَّحْيَةِ، لَا يُقْصَرُ وَلَا يَنْطِشُ بِشَيْءٍ إِلَّا كَذَلِكَ، فُلْتُ لِعَظَاءٍ: كَمْ ذُكِرَ لَكَ آخَرُهَا لِنَبِيِّ ﷺ لِيَلْتَمِزَهُ؟ قَالَ: لَا أَدْرِي، قَالَ عَظَاءٌ: أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ أَصْلِيَهَا إِمَامًا وَخَلَوُا مُؤَخَّرَةً كَمَا صَلَّاهَا النَّبِيُّ ﷺ لِيَنْكِيذَ، فَإِنْ شَقَّ عَلَيْكَ ذَلِكَ خَلَوُا، أَوْ عَلَى النَّاسِ فِي الْجَمَاعَةِ وَأَنْتَ إِمَامُهُمْ، فَضَلَّهَا وَسَطًا لَا مُعَجَّلَةً وَلَا مُؤَخَّرَةً. [المعجم: ٣٤٦٦، مختصر: ١، والبخاري: ٥٧٩].

[١٤٥٣] ٢٢٦- (٦٤٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ، عَنْ سِمَاكِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُؤَخِّرُ صَلَاةَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةَ. [المعجم: ٢٠٨٢٩]

[١٤٥٤] ٢٢٧- (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا فُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو كَامِلٍ الْجَعْفَرِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سِمَاكِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الصَّلَاةَ نَحْوًا مِنْ صَلَاتِنَا، وَكَانَ يُؤَخِّرُ الْعَتَمَةَ بَعْدَ صَلَاتِنَا شَيْئًا، وَكَانَ يُخَفِّفُ الصَّلَاةَ. وَفِي رِوَايَةٍ أَبِي كَامِلٍ: يُخَفِّفُ. [المعجم: ١٢١٠٠٣]

[١٤٥٥] ٢٢٨- (٦٤٤) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْدٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

قوله: (ثم وضع أطراف أصابعه على قرن الرأس، ثم صبها) هكذا هو في أصول رواياتنا، قال القاضي عياض: وضبطه بعضهم (قلبيها)، وفي البخاري: (ضمها)^(١)، قال: والأول هو لصواب^(٢). وقوله: (لا يُقْصَر ولا يَنْطِش) هكذا هو في «مسلم» وفي بعض نسخ البخاري^(٣)، وفي بعضها: (ولا يعصر) بالعين^(٤)، وكلُّه صحيح.

(١) البخاري: ٥٧٩.

(٢) إكمال المعلم: ٦/٢٠٦.

(٣) ليحاري: ٥٧٩.

(٤) هي رواية الكشيبي في كتابه في «جملة القاري»: ٥/٢٩٩.

يَقُولُ: «لَا تَغْلِبَنَّكُمْ الْأَعْرَابُ عَلَى اسْمِ صَلَاتِكُمْ، إِلَّا إِنَّهَا الْعِشَاءُ، وَهُمْ يُعْتَمُونَ بِالْإِبِلِ».

[حد: ٤٥٧٢].

[١٤٥٦] ٢٢٩- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي لَيْدٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَغْلِبَنَّكُمْ الْأَعْرَابُ عَلَى اسْمِ صَلَاتِكُمُ الْعِشَاءَ، فَإِنَّهَا فِي كِتَابِ اللَّهِ الْعِشَاءُ، وَإِنَّهَا تُعْتَمُ بِجِلَابِ الْإِبِلِ». [حد: ١٤٥٥]

قوله ﷺ «لَا تَغْلِبَنَّكُمْ الْأَعْرَابُ عَلَى اسْمِ صَلَاتِكُمُ الْعِشَاءَ» فإنها في كتاب الله العشاء، وإنها تُعْتَمُ بِجِلَابِ الْإِبِلِ معناه. أَنَّ الْأَعْرَابَ يُسَمُّوهُمُ نَعْتَمَةً لِكُتُوبِهِمْ يُعْتَمُونَ بِجِلَابِ الْإِبِلِ، أَي: يُؤَخَّرُونَهُ إِلَى شِدَّةِ لُطْلَامٍ، وَإِنَّمَا اسْمُهَا فِي كِتَابِ اللَّهِ الْعِشَاءُ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ حَقِّ صَبَؤِهِ لَيْشَاءٌ﴾ [النور: ٥٨]، فَيَنْبَغِي أَنْ تُسَمَّوَهُ الْعِشَاءُ، وَقَدْ جَاءَ فِي الْأَحَادِيثِ لِصُحْبَةٍ تَسَمِّيُهَا الْعَتَمَةُ^(١)، كَحَدِيث: «لَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الصُّبْحِ وَالْعَتَمَةِ لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ خَبِوًا»^(٢) وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَالْجَوَابُ عَنْهُ مِنْ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ اسْتَعْمَلَ لِيَبَيِّنَ الْجَوْزَ، وَأَنَّ النَّهْيَ عَنِ الْعَتَمَةِ لِلتَّشْرِيهِ لَا لِلتَّحْرِيمِ.

وَالثَّانِي: يَحْتَمِلُ أَنَّهُ حَوَّلَ بِالْعَتَمَةِ مَنْ لَا يَعْرِفُ الْعِشَاءَ، فَحَوَّلَ بِمَا يَعْرِفُهُ، وَاسْتَعْمَلَ لَفْظَ الْعَتَمَةِ لِأَنَّهُ أَشْهُرُ عِنْدَ الْعَرَبِ، وَإِنَّمَا كَانُوا يُطْلِقُونَ لَعِشَاءَ عَلَى الْمَغْرِبِ، فَبَيَّنَ «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ»: «لَا يَغْلِبَنَّكُمْ الْأَعْرَابُ عَلَى اسْمِ صَلَاتِكُمُ الْمَغْرِبِ» قَالَ: «وَتَقُولُ الْأَعْرَابُ: الْعِشَاءُ»^(٣) فَلَوْ قَالَ: (لَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الصُّبْحِ وَالْعِشَاءِ) لَأَتَوْهُمَا أَنَّ الْمُرَادَ الْمَغْرِبَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) في (ص) و(هـ) بالعتمة

(٢) أخرجه البخاري: ٦٦٥، ومسلم: ٩٨١، وأحمد: ٧٢٢٦ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه

(٣) البخاري: ٥٦٣ من حديث عبد الله المزني، وهو في نسخة أحمد: ٢٥٥٣

٤٠ - [باب استحباب التبكير بالصبح في أول وقتها، وهو التغليس،

وبيان قدر القراءة فيها]

[١٤٥٧] ٢٣٠ - (٦٤٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، كُلُّهُمْ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ عَمْرُو: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ كُنَّ يُصَلِّينَ الصُّبْحَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ يَرْجِعْنَ مُتَلَفِعَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ، لَا يَعْرِفُهُنَّ أَحَدٌ. [أحمد: ٢٦١٠٩٦ (نواظر: ١٤٥٩)].

[١٤٥٨] ٢٣١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ أَنَّ ابْنَ شَهَابٍ أَخْبَرَهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: لَقَدْ كَانَ نِسَاءُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ يَسْهَدْنَ لِقَاعِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُتَلَفِعَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ، ثُمَّ يَنْقَلِبْنَ إِلَى بُيُوتِهِنَّ وَمَا يُعْرِفَنَّ مِنْ تَغْلِيصِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالصَّلَاةِ. [أحمد: ٢٦١١١ (نواظر: ١٤٥٩)].

[١٤٥٩] ٢٣٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْصَمِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا مَعْنٌ، عَنْ سَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: إِذَا كَانَ

باب استحباب التبكير بالصبح في أول وقتها، وهو التغليس،

وبيان قدر القراءة فيها

قوله: (أَنَّ نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ) صورته صورة بضمة الشَّيْءِ إلى نفسه، ويختلف في تأويله وتفسيره، فقول: تقديره نساء الأنفس المؤمنات، وقيل: نساء لجماعات المؤمنات، وقيل: إنَّ (نساء) هنا بمعنى الفصالات، أي: فصالات لمؤمنات، كما يقال: رجاء القوم، أي: فضلاؤهم ومقدماتهم.

قوله: (مُتَلَفِعَاتٍ) هو بالعين المهملة بعد الفاء، أي: متجللات ومتلفعات. قوله: (بِمُرُوطِهِنَّ) أي: بأكسيتهن، واحده مرط بكسر الميم. وفي هذه الأحاديث استحباب التبكير بالصبح، وهو مذهب مالك وشافعي وأحمد والجمهور، وقال أبو حنيفة: الإسراع أفضل. وفيها (جوز) حضور للنساء الجماعة في المسجد، وهو إذا لم يحض فتنه عليهن أو بهن.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُصَلِّيَ الصُّبْحَ، فَيَنْصَرِفَ السَّاءَ مُتَلَفِّعَاتٍ بِسُرُوطِهِنَّ، مَا يُعْرِفْنَ مِنَ الْعَلَسِ،
وَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ فِي رِوَايَتِهِ: مُتَلَفِّعَاتٍ. ١ أحمد: ٢٥٤٥٤، وسنن أبي داود: ٨٦٧.

[١٤٦٠] ٢٢٣ - (٦٤٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عُثْمَرُ، عَنْ شُعْبَةَ (ح). قَالَ:
وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ يَسَارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ
إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ الْحَجَّاجُ الْمَدِينَةَ، فَسَأَلْنَا
جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي لَطْفَهُ بِالْهَاجِرَةِ، وَالْعَصْرَ وَالشَّمْسُ نَقِيَّةً،
وَالْمَغْرِبَ إِذَا وَجِبَتْ، وَالْعِشَاءَ أحياناً يُؤَخِّرُهَا، وَأحياناً يُعَجِّلُ، كَانَ إِذَا رَأَاهُمْ قَدْ اجْتَمَعُوا
عَجْرًا، وَإِذَا رَأَاهُمْ قَدْ أَبْطَأُوا آخَرًا، وَالصُّبْحَ كَانُوا، أَوْ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّيهِمْ بِغُلَسِ.
[أحمد: ١٤٩٦٩، والنسائي: ٥٦٢].

[١٤٦١] ٢٣٤ - (***) وَحَدَّثَنَا عُثْمَرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ
سَمِيعٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: كَانَ الْحَجَّاجُ يُؤَخِّرُ الصَّلَوَاتِ، فَسَأَلْنَا جَابِرَ بْنَ
عَبْدِ اللَّهِ، بِمِثْلِ حَدِيثِ عُثْمَرِ، لَطْفًا: [١٤٩٠].

[١٤٦٢] ٢٣٥ - (٦٤٧) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ:
حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنِي سَيَّارُ بْنُ سَلَامَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَسْأَلُ أَبَا بَرزَةَ عَنْ صَلَاةِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: قُلْتُ: أَتَيْتُ سَمِعْتُهُ؟ قَالَ: فَقَالَ: كَأَلْمَا أَسْمَعْتُكَ السَّاعَةَ، قَالَ:
سَمِعْتُ أَبِي يَسْأَلُهُ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: كَانَ لَا يُبَالِي بَعْضَ تَأْخِيرِهَا - قَالَ: يَغْنِي
الْعِشَاءَ - إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ، وَلَا يُجِئُ النَّوْمَ قَبْلَهَا، وَلَا الْحَدِيثَ نَعْدَهَا، قَالَ شُعْبَةُ: ثُمَّ لَقِيتُهُ
بَعْدَ فَسَائِلَتِهِ، فَقَالَ: وَكَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ، وَالْعَصْرَ يَذْهَبُ الرَّجُلُ إِلَى
أَقْصَى الْمَدِينَةِ وَالشَّمْسُ حَيَّةً، قَالَ: وَالْمَغْرِبَ، لَا أَذِيرُ أَيَّ حِينَ ذَكَرَ، قَالَ: ثُمَّ لَقِيتُهُ بَعْدَ

قوله (ما يُعرفن من العَلَسِ) هو بقايا ظلام الليل، قال الدَّوْدِيُّ: معناه: ما يُعرفن أسدء هن أم
رجال؟ وقيل: ما تُعرف أعيانهن. وهذا ضعيف، لأنَّ المتتفعة في النهار أيضاً لا يُعرف عينها، فلا

يبقى في الكلام فائدة.

فَسَأَلَتْهُ، فَقَالَ: وَكَانَ يُصَلِّي الصُّبْحَ، فَيَنْصَرِفُ الرَّجُلُ فَيَنْظُرُ إِلَى وَجْهِ جَلِيلِهِ الَّذِي يَعْرِفُ فَيَعْرِفُهُ، قَالَ: وَكَانَ يَقْرَأُ فِيهَا بِالسُّتَيْنِ إِلَى الْهِجَةِ. [حمد ١٩٨١، وشعري ٥٤١].

[١٤٦٣] ٢٣٦- (٠٠٠) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَيَّارِ بْنِ سَلَامَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَرزَةَ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يُبَالِي بِغَضِّ تَأْخِيرِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى نَضْفِ اللَّيْلِ، وَكَانَ لَا يُحِبُّ النَّوْمَ قَبْلَهَا، وَلَا الْحَدِيثَ بَعْدَهَا، قَالَ شُعْبَةُ: ثُمَّ لَقِيتُهُ مَرَّةً أُخْرَى، فَقَالَ: أَوْثَقْتُ اللَّيْلِ. [شعري ١٤٦٢]

[١٤٦٤] ٢٣٧- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا سُؤْدَةُ بْنُ عَمْرِو الْكَلْبِيُّ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ سَيَّارِ بْنِ سَلَامَةَ أَبِي الْمُنْهَالِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَرزَةَ الْأَسْلَمِيَّ يَقُولُ:

قوله: (وَكَانَ يُصَلِّي الصُّبْحَ، فَيَنْصَرِفُ الرَّجُلُ فَيَنْظُرُ إِلَى وَجْهِ جَلِيلِهِ الَّذِي يَعْرِفُ فَيَعْرِفُهُ)، وهي الرواية الأخرى: (وَكَانَ يَنْصَرِفُ حِينَ يَعْرِفُ بَعْضَنَا وَحَهُ بَعْضًا) معناهما واحد، وهو أنه ينصرف - أي: يُسَلِّمُ - في أول ما يمكن أن يعرف بعضنا وجه من يعرفه، مع أنه يقرأ بالسُّتَيْنِ إِلَى سَمْعِهِ، فَرَأَى مَرْتَلَةً، وهذا ظاهر في شدة التكبير، وليس في هذا مخالفة لقوله في النساء: (مَا يَعْرِفُونَ مِنْ لُغْلُسٍ)، لأنَّ هذا بخلاف من رؤية جليله، وذلك بخلاف عن رؤية النساء من بعده.

قوله: (كَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ بِالْهَاجِرَةِ) هي شدة الحرّ نصف النهار غَيْبَ لُزُولِ، قيل: سُمِّيَتْ هَاجِرَةً مِنَ الْهَجْرِ^(١)، وهو الشُّرْكُ، لأنَّ الناسَ يَتْرَكُونَ التَّصَرُّفَ حِينَئِذٍ لَشِدَّةِ الْحَرِّ وَيَقْبِدُونَ. وفيه استحباب المبدرة بالصَّلَاةِ أَوَّلَ الْوَقْتِ.

قوله: (وَالشَّمْسُ نَقِيَّةٌ) أي: صافية خالصة لم يدخلها بعدُ صُفْرَةٌ. قوله (وَالْمَغْرِبُ إِذَا وَجَبَتْ) أي: عَابَتْ الشَّمْسُ، وَلَوْ جُوبَ لِسُقُوطِ كَفِّ سَبَقَ، وَخَذَفَ دُكْرُ الشَّمْسِ لِلْعِلْمِ بِهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ [مر: ٣٢].

قوله: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَيَّارِ بْنِ سَلَامَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَرزَةَ) هذا الإسناد كله بصريون.

(١) في (ج) لهجرة.

كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُؤَخِّرُ الْعِشَاءَ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ، وَيَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا، رَأَيْتُ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ، وَكَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ مِنَ الْحِنَةِ إِلَى السُّتَيْنِ، وَكَانَ يَنْصَرِفُ حِينَ يَعْرِفُ يَعْصَنًا وَجْهَ نَعِصٍ.

الحديث ١٩٨٠، ط ١٩٨٢

فوله (كان رسول الله ﷺ يؤخر العشاء إلى ثلث الليل، ويكره النوم قبلها، والحديث بعدها) قال لعلماء سبب الكراهة للنوم فيها أنه يحترسها للفوت، يستغرق النوم، أو لموات وقتها المختار والأفضل، ولثلاث يتساهل الناس في ذلك فينبوا^(١) عن صلاتها في جمعة. وسبب كراهة الحديث بعدها أنه يؤدي إلى السهر، ويحذف منه غلبة النوم عن قديم الليل، أو لذكر فيه، أو عن صلاة الصبح هي وقتها الجائر، أو في وقتها لمختار أو الأفضل، ولأن السهر في الليل سبب للكس في النهار عما يتوهمه من حقوق الدين والطاعات ومصالح الدنيا.

قال العلماء: والمكره من الحديث بعد لعشاء هو ما كان في الأمور التي لا مصلحة فيها أمم فيه مصلحة وغير فلا كراهة فيه، وذلك كمدسة العلم، وحكايات الصالحين، ومحادثات الضيف ولعروس للتأنيس، ومحادثة لرجل أولاده وأهله للملاطفة والحاجة، ومحادثة المسافرين لحفظ متاعهم وأنفسهم، والحديث في الإصلاح بين الناس والشفاعة إليهم في خير، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولإرشاد إلى مصلحة ونحو ذلك، فكل هذا لا كراهة فيه، وقد جاءت أحاديث صحيحة بعضها، ولما في في معناه، وقد تقدم كثير منها في هذه الأبواب والباقي مشهور. ثم كراهة الحديث بعد العشاء أمر د بها بعد صلاة العشاء لا بعد دخول وقتها، وتفوق لعلماء على كراهة الحديث بعدها إلا ما كان في غير كما ذكرناه.

وأما النوم قبلها فكرهه عمر وابن عمر وابن عباس وغيرهم من سلف، وعمالك وأصحابنا، ورخص فيه علي بن أبي طالب وس مسعود وكوفيون، وقال الظحاوي يرخص فيه بشرط أن يكون معه من يوقظه، وروى عن ابن عمر مثله، والله أعلم.



٤١ - [باب كراهية تأخير الصلاة عن وقتها المختار،

وما يفعله المأموم إذا أخرها الإمام]

[١٤٦٥] ٢٣٨ - (٦٤٨) حَدَّثَنَا حَلَفُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ (ج). قَالَ: وَحَدَّثَنِي أَبُو لَرَبِيعٍ الرَّهْرَانِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ: «كَيْفَ أَنْتَ إِذَا كَانَتْ عَلَيْكَ أُمَرَاءُ يُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا، أَوْ يُمَيِّنُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا؟» قَالَ: قُلْتُ: فَمَا تَأْمُرُنِي؟ قَالَ: «صَلِّ الصَّلَاةَ لَوَقْتِهَا، فَإِنْ أَدْرَكْتَهَا مَعَهُمْ فَصَلِّ، فَإِنَّهَا لَكَ نَافِلَةٌ». وَلَمْ يَذْكُرْ خَلْفَ عَنْ وَقْتِهَا. [نظر: ١٤٦٧ و ١٤٦٨].

باب كراهة تأخير الصلاة عن وقتها المختار،

وما يفعله المأموم إذا أخرها الإمام

قوله ﷺ («كيف أنت إذا كان عليك أُمَرَاءُ يُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا، أَوْ يُمَيِّنُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا؟» قُلْتُ. فَمَا تَأْمُرُنِي؟ قَالَ. «صَلِّ الصَّلَاةَ لَوَقْتِهَا، فَإِنْ أَدْرَكْتَهَا مَعَهُمْ فَصَلِّ، فَإِنَّهَا لَكَ نَافِلَةٌ»)، وفي رواية. «صَلُّوا الصَّلَاةَ لَوَقْتِهَا، وَجَعَلُوا صَلَاتَكُمْ مَعَهُمْ نَافِلَةً».

الشرح:

معنى «يُمَيِّنُونَ الصَّلَاةَ» أي: يُؤَخِّرُونَهَا فَيَجْعَلُونَهَا كَالْمَيِّتِ الَّذِي خَرَجَتْ رُوحُهُ، وَالْمُرَادُ بِتَأْخِيرِهَا^(١) عَنْ وَقْتِهَا، أَيْ: عَنْ وَقْتِهَا لِمَخْتَارٍ لَا عَنْ جَمِيعِ وَقْتِهَا. هَذَا الْمَقُولُ عَنِ الْأُمَرَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمَتَأَخِّرِينَ إِنَّمَا هُوَ تَأْخِيرُهَا عَنْ وَقْتِهَا الْمَخْتَارِ، وَسَمِ يُؤَخِّرُهَا أَحَدُ مَعَهُمْ عَنْ جَمِيعِ وَقْتِهَا، فَوَجِبَ حَمْلُ هَذِهِ الْأَجَابِ عَلَى مَا هُوَ الْوَاقِعُ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ الْحَدَّثَ عَلَى الصَّلَاةِ فِي أَوَّلِ لَوْقَتِ. وَفِيهِ أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا أَخْرَجَ عَنْ أَوَّلِ وَقْتِهَا، يُسْتَحَبُّ لِلْمَأْمُومِ أَنْ يُصَلِّيَهَا فِي أَوَّلِ لَوْقَتِ مُنْفَرَدًا، ثُمَّ يُصَلِّيَهَا مَعَ الْإِمَامِ، فَيَجْمَعُ قَضِيَّةَ أَوَّلِ الْوَقْتِ وَالْجَمَاعَةِ، فَلَوْ أُرِيدَ لِقْتَصَارُ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ، فَهَلْ لَأَفْضَلُ لِقْتَصَارُ عَلَى هَذَا مِنْ مُنْفَرَدٍ فِي أَوَّلِ

(١) فِي (ع): تَأْخِيرُهَا

[١٤٦٦] ٢٣٩- (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنَّهُ سَيَكُونُ بَعْدِي أُمَرَاءُ يُمَيِّتُونَ الصَّلَاةَ، فَصَلِّ الصَّلَاةَ لَوْ قُتِلَ، فَإِنْ صَلَّيْتَ لَوْ قُتِلَ كَأَنْتَ لَكَ نَافِلَةٌ، وَإِلَّا كُنْتَ قَدْ أَخْرَرْتَ صَلَاتَكَ». [١٧٧]

الوقت، أو الاختصار على فعلها في جمعة في آخر الوقت؟ فيه خلاف مشهور لأصحابه، واختلفوا في الرجوع، وقد أوضحت في باب التيمم من شرح المذهب^(١)، والمحتار استحباب الانتظار إن لم يتحس التأخير.

وفيه الحديث على موافقة لأمراء في غير معصية، لئلا تتفرق لكلمة ونقح لفظة، وهذا قال في الرواية الأخرى إن خليلي أوصاني أن أسمع وأطيع وإن كان عبداً مُجَدِّعاً الأطراف

وفيه أنَّ الصلاة التي يُصَلِّيها مرتين تكون لأولى فريضة والثانية نافلة، وهذا الحديث صريح في ذلك، وقد جاء بتصريح به في غير هذا الحديث أيضاً، وختف العلماء في هذه المسألة، وفي مذهب فيها أربعة أقوال: لصحيح أنَّ الفرض هي الأولى للحديث، ولأنَّ الحطب سقط بها والثاني أنَّ فرض أكمسهما، ولثالث كلاهما فرض، والرابع: الفرض إحداهم على الإيهام، يحسب الله عز وجل بأيهما شاء.

وفي هذا الحديث أنه لا بأس بعبادة^(٢) الضُّحى والعصر والمغرب ببقية الصلوات، لأنَّ النبي ﷺ أطلق لأمر بعبادة لل صلاة، ولم يفرق بين صلاة وصلاة، وهذا هو الصحيح في مذهب، ولنا وجه أنه لا يُعبد للضحى والعصر، لأنَّ الثانية بطل ولا تتحل بعدهما، ووجه أنه لا يُعبد المغرب لثلاث تصير شفعاً، وهو ضعيف.

قوله ﷺ: «إنه سيكون بعدي أُمَرَاءُ يُمَيِّتُونَ الصَّلَاةَ» فيه دليل من دلائل النبوة، وقد وقع هذا في زمن بني أمية

قوله ﷺ: «فصل الصلاة لوقتها، فإن صَلَّيْتَ لوقتها كانت لك نافلة، وإلا كُنْتَ قَدْ أَخْرَرْتَ صَلَاتَكَ» معناه: إذا عدمت من حالهم تأخيرها عن وقتها المختار، فصلَّيْها لأول وقتها، ثم إنَّ صَلَّوْها هم لوقتها

(١) المجموع شرح المذهب، (٤/٢٦٢-٢٦٣)

(٢) في (ج): في عبادة

[١٤٦٧] ٢٤٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: إِنَّ خَلِيلِي أَوْصَانِي أَنْ أَسْمَعَ وَأَطِيعَ وَإِنْ كَانَ عَبْدٌ مُجَدِّعَ الْأَطْرَافِ، وَأَنْ أَصْلِيَ الصَّلَاةَ بِوَقْتِهَا «فَإِنْ أَدْرَكْتَ الْقَوْمَ وَقَدْ صَلَّوْا، كُنْتَ قَدْ أَخْرَزْتَ صَلَاتَكَ، وَإِلَّا كَانَتْ لَكَ نَافِلَةٌ». [الحدود: ٢١٤٢٨ مطبوعاً.]

[١٤٦٨] ٢٤١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ لَحَارِثِي: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ ثَدْلِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْعَالِيَةِ يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ أَنْتَ إِذَا بَقِيتَ فِي قَوْمٍ يُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا؟» قَالَ: قَالَ: مَا تَأْمُرُ؟ قَالَ: «اصْلُ الصَّلَاةَ لَوَقْتِهَا ثُمَّ اذْهَبْ لِحَاجَتِكَ، فَإِنْ أَقِيمْتَ الصَّلَاةَ وَأَنْتَ فِي الْمَسْجِدِ فَصَلِّ» [أحمد: ١٢١٧٩.]

المختار فصلها أيضاً معهم، وتكون صلاتك معهم نافلة، وإلا كنت قد أحرزت صلاتك بفعلك في أول الوقت، أي: حبستهم وضمتهم واحتطبت لهم.

قوله: (أوصاني خليلي أن أسمع وأطيع وإن كان عبداً مُجَدِّعَ الْأَطْرَافِ) أي: مُقَطَّعَ الْأَطْرَافِ، ولَجَدِّعَ بِأَنَّ لَهُ لِمَهْمَةِ الْقَطْعِ، وَالْمُجَدِّعُ أَرَادَ، الْعَبِيدَ، لِحَسَنِهِ وَقَدْرَةِ قِيَمَتِهِ وَمَنْفَعَتِهِ وَفُرْقَةِ الدَّسِ مِنْهُ. وَفِي الْحَدِيثِ الْحُكْمُ عَلَى طَاعَةِ وَلَاةِ الْأُمُورِ مَا لَمْ تَكُنْ مَعْصِيَةً.

فلذلك قيل: كيف يكون العبد إماماً، وشروط الإمام أن يكون حراً، ورشيداً، سليم الأطراف؟ فالجواب من وجهين. أحدهما: أن هذه لشروط وغيرها، إنما تُشترط لئلا يُعقد له^(١) الإمامة بختيار أهل الحل والعقد، وأم من قهر الناس بشوكتهم وقوة بأسه وأعوانه، واستولى عليهم، وانتصب إماماً، فإن أحكامه تُلقَد وتجب طاعته، وتُحرَّم مخالفتها في غير معصية، عبداً كان أو حراً أو فسقاً بشرط أن يكون مسلماً.

الجواب الثاني: أنه ليس في الحديث أنه يكون إماماً، بل هو محمول على من يتوَضَّعَ لِيَهِيَ لِإِمَامٍ أَمْرًا مِنَ الْأُمُورِ، أَوْ اسْتِيفَاءً حَقًّا، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله ﷺ: «فَإِنْ أَدْرَكْتَ الْقَوْمَ وَقَدْ صَلَّوْا، كُنْتَ قَدْ أَخْرَزْتَ صَلَاتَكَ، وَإِلَّا كَانَتْ لَكَ نَافِلَةٌ»، وفي الرواية الأخرى: «اصْلُ الصَّلَاةَ لَوَقْتِهَا ثُمَّ اذْهَبْ لِحَاجَتِكَ، فَإِنْ أَقِيمْتَ الصَّلَاةَ وَأَنْتَ فِي الْمَسْجِدِ فَصَلِّ»

[١٤٦٩] ٢٤٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ يَزِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ الشَّرِّ قَالَ: أَخْبَرُ ابْنُ زِيَادٍ الصَّلَاةَ، فَخَاءَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصَّامِتِ، فَأَلْقَيْتُ لَهُ كُرْسِيًا، فَجَلَسَ عَلَيْهِ، فَذَكَرْتُ لَهُ صَنِيعَ ابْنِ زِيَادٍ، فَعَضَّ عَلَى شَفَتَيْهِ، وَضَرَبَ فِخْذِي، وَقَالَ: إِنِّي سَأَلْتُ أَبَا ذَرٍّ كَمَا سَأَلْتَنِي، فَضَرَبَ فِخْذِي كَمَا ضَرَبْتُ فِخْذَكَ، وَقَالَ: إِنِّي سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَمَا سَأَلْتَنِي، فَضَرَبَ فِخْذِي كَمَا ضَرَبْتُ فِخْذَكَ، وَقَالَ: «فَصَلِّ الصَّلَاةَ يَوْفَيْهَا، فَإِنْ أَدْرَكَتْ الصَّلَاةَ مَعَهُمْ فَصَلِّ، وَلَا تَقُلْ: إِنِّي قَدْ صَلَّيْتُ فَلَا أَصَلِّي» . [أحمد ٢١٤٢٣]

[١٤٧٠] ٢٤٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَصِيمُ بْنُ النَّضْرِ التِّمِّيُّ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي نَعَامَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ قَالَ: «كَيْفَ أَنْتُمْ - أَوْ قَالَ: كَيْفَ أَنْتَ - إِذَا بَقِيََتْ فِي قَوْمٍ يَوْخَرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا، فَصَلِّ الصَّلَاةَ يَوْفَيْهَا، ثُمَّ إِنْ أَقْبَمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلِّ مَعَهُمْ، فَإِنَّهَا زِيَادَةٌ خَيْرٌ» . [أحمد ٢١٤١٧]

[١٤٧١] ٢٤٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو عَسَانَ الْمُسْمَعِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ - وَهُوَ ابْنُ هِشَامٍ -: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ مَطَرٍ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ الْبَرَاءِ قَالَ: قُتِبَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ: تَصَلِّيْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ حَلْفَ أَمْرَةٍ، فَيَوْخَرُونَ الصَّلَاةَ، قَالَ: فَضَرَبَ فِخْذِي ضَرْبَةً أَوْجَعَنِي، وَقَالَ: سَأَلْتُ أَبَا ذَرٍّ عَنْ ذَلِكَ، فَضَرَبَ فِخْذِي وَقَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «اصْلُوا الصَّلَاةَ يَوْفَيْهَا، وَاجْعَلُوا صَلَاتَكُمْ مَعَهُمْ نَافِلَةً»، قَالَ: وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: ذَكَرَ لِي أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ ضَرَبَ فِخْذَ أَبِي ذَرٍّ . [البخاري ١٤٦٩]

مَعْنَاهُ: فَصَلِّ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ وَتَصَرَّفْ فِي شُغْلِكَ، فَإِنْ صَادَفْتَهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ وَفَدَّ صَلُّوا، أَجْرَ أَنْتَ صَلَاتِكَ، وَإِنْ أَدْرَكَتْ لَصَلَاةَ مَعَهُمْ، فَصَلِّ مَعَهُمْ، وَتَكُونُ هَذِهِ الشَّيْءُ لَكَ نَافِلَةً.

قَوْلُهُ: (وَضَرَبَ فِخْذِي) أَي: لَعَنَتِيهِ وَجَمَعَ لِبَدِّهِ عَنَى مَا يَقُولُهُ لَهُ.

قَوْلُهُ: (عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ الْبَرَاءِ) هُوَ تَشْدِيدُ الرَّاءِ وَبِالْمَعْدَةِ كَانَ يَبْرِي النَّبْلَ، وَاسْمُهُ زَيْدُ بْنُ قُبُورٍ الْبَصْرِيُّ، وَقِيلَ: اسْمُهُ كُنُومٌ، تُوْفِيَ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ فِي شَوَّالِ سَنَةِ ثَمَانِينَ^(١)

(١) فِي (خ): سَبْعِينَ، وَهُوَ خَطَأٌ

٤٢ - [باب فضل صلاة الجماعة،

وبيان التشديد في التخلّف عنها]

[١٤٧٢] ٢٤٥ - (٦٤٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ أَحَدِكُمْ وَحْدَهُ بِخَمْسَةِ^(*) وَعِشْرِينَ جُزْءًا». [مكرر ١٥٠٦] [أحمد ١٠١٢١] [رواه ١٤٧٣]

باب فضل صلاة الجماعة،

وبيان التشديد في التخلّف عنها، وأنها فرض كفاية

في رواية: (أَنَّ صَلَاةَ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ عَلَى صَلَاةِ الْمَنْفَرِدِ بِخَمْسٍ^(١) وَعِشْرِينَ جُزْءًا)، وفي رواية: «بِخَمْسٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً»، وفي رواية: «سَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً» والجمع بينها من ثلاثة أوجه: أحدهم: أنه لا منافاة بينها، فذكر القليل لا يبقي الكثير، ومفهوه لعدم باطل عند جمهور الأصوليين

والثاني: أن يكون أحبر أولاً بالقليل، ثم أعده الله تعالى بزيادة الفضل فأخبر به

والثالث: أنه يختلف باختلاف حال المصلّين والصلّاة، فيكون لبعضهم خمس وعشرون^(٢)، وبعضهم سبع وعشرون، بحسب حال الصلّاة ومحافظة عبى هيئتها وخشوعها، وكثرة جماعتها وفضلهم وشرفهم^(٣)، «التيعة» وتحو ذلك.

فهذه هي الأجوبة المعتمدة، وقد قيل إن الدرجة غير لجزء، وهذا غفلة من قارئ، فإنّ هي «الصّحيحين»^(٤) «سبعاً وعشرين درجة»، و«خمساً وعشرين درجة» فاختلاف التقدير مع اتحاد لفظ الدرجة.

(*) في نسخة: بخمس.

(١) في (ص) و(ع): بخمسة.

(٢) في (خ): وعشرين.

(٣) في (خ): بشرف.

[١٤٧٣] ٢٤٦- (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تَفْضُلُ صَلَاةٍ فِي الْجَمِيعِ عَلَى صَلَاةِ الرَّجُلِ وَحْدَهُ خُمْسًا وَعِشْرِينَ دَرَجَةً»، قَالَ: «وَتَجْتَمِعُ مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَمَلَائِكَةُ النَّهَارِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ». قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ أَفَرَأَوْا إِنْ شِئْتُمْ: ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ أحمد ٠٠٧١٨٥، صحيح ٠٢٠٧١٧.

[١٤٧٤] ٢٤٧- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدٌ وَأَبُو سَلَمَةَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ، بِمِثْلِ حَدِيثِ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ مَعْمَرٍ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «بِخُمْسٍ وَعِشْرِينَ جُزْءًا» البخاري ٦٤٨، [وغيره ٢١٤٧٣]

[١٤٧٥] ٢٤٧- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قُتَيْبٍ حَدَّثَنَا أَفْلَحُ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ سَلَمَانَ الْأَعْرَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَعْدِلُ خُمْسًا وَعِشْرِينَ مِنْ صَلَاةِ الْفُلَّ». [أحمد: ١٠١٠٥٥] [وغيره: ١١٤٧٣].

[١٤٧٦] ٢٤٨- (٠٠٠) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَ مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَبَّاجُ بْنُ

وَاحْتَجَّ أَصْحَابُنَا وَ لَجْمُوهُ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ عَلَى أَنَّ لَجْمَةَ لَا يَسْتَبْشِرُ بِشَرْطِ لَصْحَةٍ^(١) الصَّلَاةِ، خِلَافَ لِدَاوُدَ، وَلَا مَرِصًا عَلَى الْأَعْيُنِ خِلَافَ لَجْمَةِ مِنَ الْعَبْدَاءِ، وَلَمُخْتَارُ أَنَّهَا فَرَصَ كَفَايَةً، وَقِيلَ: سَنَةٌ، وَيُسَمَّى دَلَالًا هَذَا كُلُّهُ وَاضِحَةً فِي «شَرْحِ الْمَهْدَبِ»^(٢).

قوله: «تفضل صلاة في الجمع على صلاة الرجل وحده خمسة وعشرين درجة»، وفي رواية «خمس وعشرين جزءًا» هكذا هو في الأصول، وروى بعضهم: «خمس وعشرين درجة»، و«خمس وعشرين جزءًا»، وهذا هو السجدي على لغة، والاول مؤول عليه، وأنه أراد بالدرجة الجزء وبالمعنى درجة.

(١) في (ج) ليس من شرط لصحة.

(٢) المجموع شرح المهذب (١٨٢/٤) ج ١ ص ١٨٢.

(٣) في (هـ) و(ع) وخمسة.

مُحَمَّدٌ قَالَ قَالَ أَبُو جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ عَطَاءٍ بْنُ أَبِي الْخَوَّارِ أَنَّهُ بَيْنَا هُوَ جَالِسٌ مَعَ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ بْنِ مُطْعِمٍ إِذْ مَرُّ بِهِمْ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ - حَتَّى زَيْدُ بْنُ زَنَانَ مَوْلَى الْجُهَيْنِيِّ - فَلَدَعَهُ نَافِعٌ فَقَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ مَعَ الْإِمَامِ أَفْضَلُ مِنْ خُمْسٍ وَعِشْرِينَ صَلَاةً يُصَلِّيَهَا وَحْدَهُ». [أحمد: ٧٦٩٥] [ويعرف: ١٤٧٣].

[١٤٧٧] ٢٤٩ - (٦٥٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً». [أحمد: ٥٢٣٢، وسنن أبي داود: ٦٤٥].

[١٤٧٨] ٢٥٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي الْجَمَاعَةِ تَزِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ وَحْدَهُ سَبْعًا وَعِشْرِينَ». [أحمد: ٤٦٧٠] [ويعرف: ١٤٧٧].

[١٤٧٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسْدَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ (ح). قَالَ: وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ: «بِضْعًا وَعِشْرِينَ»، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ فِي رَوَايَتِهِ: «سَبْعًا وَعِشْرِينَ دَرَجَةً». [يعرف: ١٤٧٧].

[١٤٨٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي قُنَيْطٍ. أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «بِضْعًا وَعِشْرِينَ». [يعرف: ١٤٧٧].

[١٤٨١] ٢٥١ - (٦٥١) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ الدُّنُودِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بْنُ عُثَيْبٍ، عَنْ أَبِي الزُّنْدِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَدْ نَاسًا فِي بَعْضِ الصَّلَوَاتِ، فَقَالَ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أُمَرَ رَجُلًا يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، ثُمَّ أَخَالَفَ إِلَى رِجَالٍ يَتَخَلَّفُونَ عَنْهَا، فَأَمَرَ بِهِمْ.

قوله: (عطاء بن أبي الخوار) هو بصم الخاء المعجمة وتخفيف الواو - وقوله: (حتى زيد بن زنان) هو بفتح الزاي وتشديد الباء الموحدة، والمختل روج ست الرجل أو أخته ونحوه.

قوله ﷺ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أُمَرَ رَجُلًا يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، ثُمَّ أَخَالَفَ إِلَى رِجَالٍ يَتَخَلَّفُونَ عَنْهَا»

فَيَحْرِقُوا عَلَيْهِمْ بِحَرَمِ الْحَطَبِ يَبُوتَهُمْ، وَلَوْ عَلِمَ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَجِدُ عَظْمًا سَمِينًا، لَشَهِدَهَا^(١) يَغْنِي صَلَاةَ الْعِشَاءِ. (المسند: ٧٧٢٨، وميجاري: ٦٤٤)

[١٤٨٢] ٢٥٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ (ح) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ - وَاللَّفْظُ لَهُمَا - قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُدَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَثْقَلَ صَلَاةٍ عَلَى الْمُنَافِقِينَ صَلَاةُ الْعِشَاءِ وَصَلَاةُ الْفَجْرِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا،

فَيَحْرِقُوا عَلَيْهِمْ بِحَرَمِ الْحَطَبِ يَبُوتَهُمْ، وَلَوْ عَلِمَ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَجِدُ عَظْمًا سَمِينًا، لَشَهِدَهَا^(٢) هَذَا مَا سَدَّدَ بِهِ مَنْ قَالُ: الْجَمَاعَةُ فَرَضُ عَيْنٍ، وَهُوَ^(٣) مَذْهَبُ عَطَاءٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَأَحْمَدَ وَأَبِي ثَوْرٍ وَابْنِ خُزَيْمَةَ وَدَاوُدَ، وَقَالَ الْجَمْهُورُ: لَيْسَتْ فَرَضُ عَيْنٍ، وَاخْتَلَفُوا هَلْ هِيَ مَسْنَأٌ أَمْ فَرَضٌ كَقَدَائِمَةٍ، وَأَجَابُوا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ هَؤُلَاءِ الْمُتَخَلِّفِينَ كَانُوا مُتَافِقِينَ، وَسِيَاقُ الْحَدِيثِ يَقْتَضِيهِ، فَوَهِ لَا يُظَنَّ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ أَنَّهُمْ يُؤْتِرُونَ الْعَظْمَ السَّمِينِ عَلَى حُضُورِ الْجَمَاعَةِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَفِي مَسْجِدِهِ، وَلَئِنْ لَمْ يُحْرِقْ بَلَى هَمَّ بِهِ ثُمَّ تَرَكَهُ، وَلَوْ كَانَتْ فَرَضُ عَيْنٍ لَمَا بُرِكَتْ^(٤).

قَالَ بَعْضُهُمْ: هِيَ^(٥) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْعُقُوبَةَ كَانَتْ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ بِالْمَدَنِ، لِأَنَّ تَحْرِيقَ الْبُيُوتِ عَقُوبَةٌ مَالِيَّةٌ، وَقَالَ غَيْرُهُ: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى مَنَعِ الْعُقُوبَةَ بِالتَّحْرِيقِ فِي غَيْرِ لِمُتَخَلَّفٍ عَنِ الصَّلَاةِ وَالْعَدْلُ مِنَ الْغَنِيمَةِ، وَاخْتَلَفَ السَّلَفُ فِيهِمَا، وَالْجَمْهُورُ عَلَى مَنَعِ تَحْرِيقِ مَتَاعِهِمَا.

وَمَعْنَى «لَا حَالِفَ بَلَى رَجَالٍ» أَي: أَذْهَبَ إِلَيْهِمْ ثُمَّ إِنَّهُ جَاءَ فِي رَوَايَةِ أَنَّ هَذِهِ الصَّلَاةُ الَّتِي هَمَّ بِحَرْقِهِمْ لِلتَّخَلُّفِ عَنْهَا هِيَ الْعِشَاءُ^(٦)، وَفِي رَوَايَةِ أَنَّهَا الْجَمْعَةُ^(٧)، وَفِي رَوَايَةٍ: يَتَخَلَّفُونَ عَنِ الصَّلَاةِ، مُطْلَقًا، وَكَفْلُهُ صَحِيحٌ وَلَا مُتَافَاةٌ بَيْنَ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ ﷺ: «لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا» الْحَبْوُ حَبْوٌ لُصْنِي الصَّغِيرِ عَلَى يَدَيْهِ وَرَجْلَيْهِ، مَعْنَاهُ: وَلَوْ يَعْمَدُونَ مَا

(١) أي (ح): وهذا

(٢) في (ص): (هـ): تركه

(٣) في (ص): (هـ): في هذا الحديث

(٤) أخرج هذه الرواية الطبراني: ٢٤٤٣، وأحمد: ١٧٩٣٥، وبيهقي: ١٢٤٨ من حديث أبي هريرة رضى الله عنه.

(٥) أخرجها مسلم: ١٤٨٥، وأحمد: ٣٨١٦ عن حديث ابن مسعود رضى الله عنه.

وَلَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَ بِالصَّلَاةِ فَتُقَامَ، ثُمَّ أَمُرَ رَجُلًا فَيُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، ثُمَّ أَنْطَلِقَ مَعِيَ بِرِجَالٍ مَعَهُمْ حُزْمٌ مِّنْ حَطَبٍ إِلَى قَوْمٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ، فَأُحَرِّقَ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ بِالنَّارِ». [أحمد ٩٤٨٦].

(إسناد صحيح: ١٦٥٧).

[١٤٨٣] ٢٥٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَامِ بْنِ مُنِيَّةٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ، مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَ فِتْيَانِي أَنْ يَسْتَعِدُّوا لِي بِحُزْمٍ مِّنْ حَطَبٍ، ثُمَّ أَمُرَ رَجُلًا يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، ثُمَّ تُحَرَّقُ بُيُوتٌ عَلَى مَنْ فِيهَا» [أحمد ١٨١٥٩] [وغيره: ١٤٨١].

[١٤٨٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَاسْتَحَقُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ وَكَيْعٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِتَحْوِيلٍ. [أحمد ١٠١٠١]. [وغيره: ١٤٨١].

[١٤٨٥] ٢٥٤ - (٦٥٢) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ، سَمِعَهُ مِنْهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِقَوْمٍ يَتَخَلَّفُونَ عَنِ الْجُمُعَةِ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَ رَجُلًا يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، ثُمَّ أُحَرَّقَ عَلَى رِجَالٍ يَتَخَلَّفُونَ عَنِ الْجُمُعَةِ بُيُوتَهُمْ». [أحمد ٣٨١٦].

فيهم من لفضل والخير، ثم لم يستطيعوا الإتيان إليهم، لا خنوا، لحنوا، إليهم ولم يؤتوا، جمعتهم في المسجد، فبقي له حتى أبلغ على حضورهما.

قوله ﷺ: «أمر بالصلاة فتقام، ثم أمر رجلاً فيصلّي بالناس» فيه أن الإمام إذا عرض له شغل استخف من يصلّي بالناس، وإنما هم يأتونها بعد إقامة الصلاة، لأن بذلك الوقت يتحقق مخالفتهم وتخلّفهم، فيتوجّه للزم عليهم. وفيه جوهر صرف لإمام بعد إقامة الصلاة للعدو، والله أعلم.

قوله: (جعفر بن برقان) هو بضم لهما الموحدة وإسكان الزاء.



٤٣ - [باب: يجب إتيان المسجد

على من سمع النداء]

[١٤٨٦] ٢٥٥ - (٦٥٣) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ مَعْبُدٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَسُوَيْدٌ بْنُ سَعِيدٍ وَبَعْقُوثُ الدُّورِيُّ، كُنْهُمْ عَنْ مَرْوَانَ الْقُرَظِيِّ - قَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا الْقُرَظِيُّ - عَنْ عُثَيْبِ اللَّهِ بْنِ الْأَصَمِّ قَالَ: حَدَّثَنَا بَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ أَعْمَى فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ لَيْسَ لِي قَائِدٌ يَقُودُنِي إِلَى الْمَسْجِدِ، فَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَخَّصَ لَهُ فَيُصَلِّيَ فِي بَيْتِهِ، فَرُخِّصَ لَهُ، فَلَمَّا وَلَّى دَعَاهُ فَقَالَ: «هَلْ تَسْمَعُ النِّدَاءَ بِالصَّلَاةِ؟»، فَقَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَأَجِبْ».

[باب: يجب إتيان المسجد على من سمع النداء^(١)]

قوله: (أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ أَعْمَى فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ لَيْسَ لِي قَائِدٌ يَقُودُنِي إِلَى الْمَسْجِدِ، فَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَخَّصَ لَهُ فَيُصَلِّيَ فِي بَيْتِهِ، فَرُخِّصَ لَهُ، فَلَمَّا وَلَّى دَعَاهُ فَقَالَ: «هَلْ تَسْمَعُ النِّدَاءَ بِالصَّلَاةِ؟»، فَقَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَأَجِبْ») هَذَا الْأَعْمَى هُوَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ، جَاءَ مَفْسُراً فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ^(٢)، مِنْ أَصْحَابِ الشُّنَنِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ لِمَنْ قَالَ: لِحَمَاعَةٍ وَاجِبَةٌ. وَاجِبٌ لِحَمَاهُورٍ عَهْدَهُ سَأَلَ. هَلْ لَهُ رَحْصَةٌ أَنْ يُصَلِّيَ فِي بَيْتِهِ، وَتَحْصُلُ لَهُ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ بِسَبَبِ عُذْرِهِ؟ فَجَبَلَ لَا. وَيُؤَيِّدُ هَذَا أَنَّ حُضُورَ الْجَمَاعَةِ يَسْقُطُ بِالْعُذْرِ بِجَمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، وَدَلِيلُهُ مِنَ السُّنَّةِ حَدِيثُ عِثْمَانَ بْنِ مَالِكٍ لَمَذْكُورٍ بَعْدَ هَذَا.

وَأَمَّا تَرْخِصُ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ ثُمَّ رَدُّهُ، وَقَوْلُهُ: «فَأَجِبْ» فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ بَوَاحِي تَوَلَّى فِي الْحَالِ، وَتَحْتَمِلُ أَنَّهُ تَعَبَّرَ احْتِمَادَهُ ﷺ، إِذَا قَبِلَ بِصَحِيحِ وَقُورِ الْأَكْثَرِينَ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ الْاجْتِهَادُ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ رُخِّصَ لَهُ أَوَّلًا وَأُورِدَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْكَ الْحُضُورُ إِلَّا لِلْعُذْرِ، وَإِنَّمَا لِأَنَّ فَرْضَ الْكِفَايَةِ حُضُورُ غَيْرِهِ، وَإِنَّمَا لِلْأَمْرَيْنِ، ثُمَّ نَذَرَهُ إِلَى الْأَفْصَلِ فَقَالَ: الْأَفْصَلُ لَكَ وَالْأَعْظَمُ لِأَجْرِكَ أَنْ تُجِيبَ وَتَحْضُرَ. فَأَجِبْ.

(١) هَذِهِ لُحْجَةٌ وَالثَّلَاثَةُ الَّتِي تَلِيهَا مِنْ طَبَقَاتِ الشُّنَنِ «صَحِيحٌ مُسَمَّى».

(٢) أَبُو دَاوُدَ ٥٥٧ مِنْ جَاهِلِيَّةِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ. وَهُوَ فِي السُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ ٨٥٠. وَالْمُسْنَدُ ابْنِ مَاجَةَ ٧٩٧، وَالتَّحْقِيقُ لِأَعْمَلِهِ.

٤٤ - [باب صلاة الجماعة من سنن الهدى]

[١٤٨٧] ٢٥٦ - (٦٥٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ أَبِي زَائِدَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَقَدْ رَأَيْتُ وَمَا يَتَخَلَّفُ عَنِ الصَّلَاةِ إِلَّا مُنَافِقٌ قَدْ غِيَمَ نَفَاقُهُ، أَوْ مَرِيضٌ، إِنْ كَانَ الْمَرِيضُ لَيَمُشِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ حَتَّى يَأْتِيَ الصَّلَاةَ، وَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَّمَتْ سُنَنَ الْهُدَى، وَإِنْ مِنْ سُنَنِ الْهُدَى الصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي يُؤَدَّنُ فِيهِ. ر. هـ [١٤٨٨].

[١٤٨٨] ٢٥٧ - (٦٥٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، عَنْ أَبِي الْعَمِيَسِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْأَقْمَرِ، عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: مَنْ سَرَّ أَنْ يَلْقَى اللَّهَ عَدَاً مُسِيماً، فَلْيَحَافِظْ عَلَى هَذِهِ الصَّلَوَاتِ حَيْثُ يُنَادِي بِهِنَّ، فَإِنَّ اللَّهَ شَرَعَ لِنَبِيِّكُمْ ﷺ سُنَنَ الْهُدَى، وَإِنَّهُنَّ مِنْ سُنَنِ الْهُدَى، وَلَوْ أَنَّكُمْ صَدَقْتُمْ فِي نُبِيِّكُمْ كَمَا يُصَلِّي هَذَا الْمُتَخَلِّفُ فِي بَيْتِهِ، لَنَزَعْتُمْ سُنَّةَ نَبِيِّكُمْ، وَلَوْ نَزَعْتُمْ سُنَّةَ نَبِيِّكُمْ لَضَلَلْتُمْ، وَمَنْ مِنْ رَجُلٍ يَنْتَظِرُ فَيُحْسِنُ الظُّهُورَ، ثُمَّ يَعْبُدُ إِلَى مَسْجِدٍ مِنْ هَذِهِ الْمَسَاجِدِ، إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ يَخْطُوهَا حَسَنَةً، وَبَرَفَعَهُ بِهَا دَرَجَةً، وَيَحُطُّ عَنْهَا بِهَا سَيِّئَةٌ، وَلَقَدْ رَأَيْتُ وَمَا يَتَخَلَّفُ عَنْهَا إِلَّا مُذَقِّقٌ مَعْلُومٌ التَّعَاقِبِ، وَلَقَدْ كَانَ الرَّجُلُ يُؤْتَى بِهِ يَهْدَى بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ حَتَّى يُقَامَ فِي الصَّفِّ. [حمد ٣٩٢٦].

[باب صلاة الجماعة من سنن الهدى]

قوله: (رَأَيْتُ وَمَا يَتَخَلَّفُ عَنِ الصَّلَاةِ إِلَّا مُنَافِقٌ قَدْ غِيَمَ نَفَاقُهُ، أَوْ مَرِيضٌ) هذا دليلٌ ظاهر لصحة ما سبق تأويله في الدين هَمَّ بتجريق بيوتهم أَنَّهُمْ كَانُوا عَافَقِينَ.

قوله: (عَلَّمَتْ سُنَنَ الْهُدَى) رُوِيَ بِصَمِّ السُّنَنِ وَفَتْحِهَا، وَهِيَ بِمَعْنَى مُتَقَرَّبٍ، أَي: طَرِيقُ الْهُدَى وَالصُّوْبِ.

قوله: (وَكَانَ الرَّجُلُ يُؤْتَى بِهِ يَهْدَى بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ حَتَّى يُقَامَ فِي الصَّفِّ) معنى (يَهْدَى) أَي: يُمَسَّكُهُ رَجُلَانِ مِنْ جَنْبَيْهِ بَعْضُهُمَا يَعْتمِدُ عَلَيْهِمَا، وَهُوَ مُرَادُهُ بِقَوْلِهِ فِي الرُّوْيَةِ الْأُولَى: (إِنْ كَانَ الْمَرِيضُ لَيَمُشِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ)، وَفِي هَذَا تَأَكِيدُ أَمْرَ لُجْمَاعَةٍ، وَتَحْمِلُ الْمَشَقَّةَ فِي حَضُورِهِ، وَأَنَّهُ إِذَا أَسْكَنَ الْمَرِيضَ وَنَحَوَهُ التَّوَصُّلَ إِلَيْهِ، مُشْتَبِحٌ لَهُ حَضُورُهُ.

٤٥ - [باب النهي عن الخروج من المسجد

[إذا أذن المؤذن]

[١٤٨٩] ٢٥٨ - (٦٥٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُهَاجِرِ، عَنْ أَبِي الشَّعْبَةِ قَالَ: كُنَّا قُعُودًا فِي الْمَسْجِدِ نَحْمَدُ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَأَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ، فَطَامَ رَجُلٌ مِنَ الْمَسْجِدِ يَمْنِي، فَأَتَعَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ بَصْرَةً حَتَّى خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَمَّا هَذَا فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ عليه السلام. (المعجم: ١٤٣١٥).

[١٤٩٠] ٢٥٩ - (٦٥٥) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ - هُوَ ابْنُ عُيَيْنَةَ - عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْبَةِ الْمُحَارِبِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ وَرَأَى رَجُلًا يَخْتَرُ الْمَسْجِدَ خَارِجًا بَعْدَ الْأَذَانِ، فَقَالَ: أَمَّا هَذَا فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ عليه السلام. (المعجم: ١٤٣١٦).

[باب النهي عن الخروج من المسجد

[إذا أذن المؤذن]

قوله في لسي خرج من المسجد بعد الأذن - (أما هذا فقد عصى أبا القاسم عليه السلام) فيه كراهة لخروج من المسجد بعد الأذن حتى يُصَلِّيَ لمكتوبة إلا لعذر، والله أعلم.



٤٦ - [باب فضل صلاة العشاء والصبح في جماعة]

[١٤٩١] ٢٦٠ - (٦٥٦) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا الْمَغِيرَةُ بْنُ سَلَمَةَ الْمَخْزُومِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ - وَهُوَ ابْنُ زِيَادٍ - : حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَ : دَخَلَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ الْمَسْجِدَ بَعْدَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ ، فَقَعَدَ وَحْدَهُ ، فَقَعَدْتُ إِلَيْهِ ، فَقَالَ : يَا ابْنَ أَخِي ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : «مَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ ، فَكَأَنَّمَا قَامَ لِيُضْفَ اللَّيْلُ ، وَمَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فِي جَمَاعَةٍ ، فَكَأَنَّمَا صَلَّى اللَّيْلَ كُلَّهُ» . [التهذيب: ١٤٩١] .

[١٤٩٢] (٥٥٥) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَسَدِيُّ (ح) . وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، جَوْعِيًّا عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ أَبِي سَهْلٍ عُثْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَمِثْلَهُ . [المعجم: ٤٨٨] .

[١٤٩٣] ٢٦١ - (٦٥٧) وَحَدَّثَنِي نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ . حَدَّثَنَا بِشْرٌ - يَعْنِي ابْنَ مِقْسَلٍ - عَنْ خَالِدٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ . سَمِعْتُ جُنْدَبَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فَهُوَ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ ، فَلَا يَطْلُبُكَ اللَّهُ مِنْ ذِمَّتِهِ بِشَيْءٍ قَدَّرَكَ فَيَكْبَهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ» . [التهذيب: ١٤٩٣] .

[باب فضل صلاة العشاء والصبح في جماعة]

قوله : (عن جندب بن عبد الله) وهي الرواية الأخرى (جندب بن سفيان) وهو جندب بن عبد الله بن سفيان ، يُنسب تارة إلى أبيه وتارة إلى جدّه .

قوله : (سمعت جندباً القسري) هو بفتح القاف ويسكن الشين المهملة ، وقد توقف بعضهم في صحة قولهم ' (القسري) لأن جندباً ليس من بني قسري ، إنما هو بجي عليّ ، وعَلَقَةُ^(١) بطن من بجيلة ، هكذا ذكره أهل لتواريخ والأنساب والأسماء ، وقسّر هو أخو علقَة^(٢) ، قال القاضي عياض : لعل

(١) في (خ) : علقمي وعلمة ، وفي (م) : عليّ وعلقمة ، وكلاهما خطأ .

(٢) في (خ) : علقمة ، وهو خطأ .

[١٤٩٤] ٢٦٢- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ. سَمِعْتُ جُنْدَبًا الْقَسْرِيَّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى صَلَاةَ الصُّبْحِ فَهُوَ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ، فَلَا يَطْلُبُكُمُ اللَّهُ مِنْ ذِمَّتِهِ بِشَيْءٍ، فَإِنَّهُ مَنْ يَطْلُبُهُ مِنْ ذِمَّتِهِ بِشَيْءٍ يَدْرِكُهُ، ثُمَّ يَكْبَهُ عَلَى وَجْهِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ». [١٤٩٥]

[١٤٩٥] ٢٦٠ (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ قَاوُذَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ جُنْدَبِ بْنِ سُفْيَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: بِهَذَا وَلَمْ يَذْكُرْ: «لَقَبْكَبَهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ». [احمد ١٨٨١٤]

لجندب جلفاً في بني قيس أو سكناً أو جوراً فُنسب إليهم لذلك، أو لعن سي عاقبة^(١) يُسبون إلى عنهم قيس^(٢) كغير واحد من القبائل يُسبون بسببه بني عنهم لكثرتهم أو شهوتهم^(٣)، والله أعلم. قوله ﷺ: «مَنْ صَلَّى الصُّبْحِ فَهُوَ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ»، قيل: الذِّمَّةُ هُنَا الضَّمانُ، وقيل: الأمان، والله أعلم.



(١) قيس (بن)؛ عاقبة؛ يداب: بني عاقبة، وهو غصناً

(٢) ذِكْمال لمعدهم (١/٢/٦٣).

٤٧ - [باب الرخصة في التخلف عن الجماعة بعذر]

[١٤٩٦] ٢٦٣ - (٣٣) حَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى الثَّجِيبِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ مَحْمُودَ بْنَ الرَّبِيعِ الْأَنْصَارِيَّ حَدَّثَهُ أَنَّ عَتَبَانَ بْنَ مَالِكٍ، وَهُوَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمِنْ شُهَدَاءِ بَدْرٍ مِنَ الْأَنْصَارِ أَنَّهُ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي قَدْ أَنْكَرْتُ بَصْرِي، وَأَنَا أَصْلِي لِقَوْمِي، وَإِذَا كَانَتْ الْأَمْطَارُ سَالَ الْوَادِي الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ، وَلَمْ أَسْتَطِعْ أَنْ آتِيَ مَسْجِدَهُمْ فَأُصَلِّيَ لَهُمْ، وَوَدِدْتُ أَنَّكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ تَأْتِي فَتُصَلِّيَ فِي مِصْلَى، فَأَتَّخِذَهُ مُصَلًى، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَأَلَعَلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ»، قَالَ عَتَبَانُ: فَعَدَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ حِينَ ارْتَفَعَ النَّهَارُ، فَسُتَادَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَذْنَتْ لَهُ، فَلَمْ يَجْلِسْ حَتَّى دَخَلَ الْبَيْتَ، ثُمَّ قَالَ: «أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أَصَلِّيَ مِنْ بَيْتِكَ؟»، قَالَ: فَأَشْرَفْتُ إِلَى نَاحِيَةِ مِنَ الْبَيْتِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكَبَّرَ، فَقُمْنَا وَرَاءَهُ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، قَالَ: وَحَبَسْنَاهُ عَلَى خَزِيرٍ صَفَعْنَاهُ لَهُ، ..

باب الرخصة في التخلف عن الجماعة لعذر

(عتبان بن مالك) بكسر العين على المشهور، وحقكي صمها.

قوله: (فلم يجلس حتى دخل البيت، ثم قال: «أين تحب أن أصلي من بيتك؟» فأشرفت إلى ناحية من البيت) هكذا هو في جميع نسخ مسلم (فلم يجلس حتى دخل)، وزعم بعضهم أن صوابه: (حين)، قال القاضي: هذا غلط، بل لصواب: (حتى) كما ثبتت لروايات، ومعهده لم يجلس في الدار ولا في غيرها حتى دخل البيت مودراً إلى قضاء حاجتي التي طلبتها وجاء بسببها، وهي صلاة في بيتي^(١) وهذا الذي قاله القاضي متعين وضح، ووقع في بعض نسخ البخاري: (حين)، وفي بعضها: (حتى)^(٢) وكلاهما صحيح.

قوله (وحبسناه على خزير) هو بالحاء المعجمة والذال المهملة وتخوة راء، ويقال: خزيمة دلهاء، قال ابن

(١) في (ج)، في.

(٢) إكمال مسلم (٢) ٦٣١.

(٣) البخاري: ٤٢٥.

قَالَ: قَذَابٌ رِجَالٌ مِنْ أَهْلِ الدَّارِ حَوَّلْنَا حَتَّى اجْتَمَعَ فِي الْبَيْتِ رِجَالٌ ذَوُرُ عَدُوٍّ، فَقَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ: أَيْسَ مَالِكَ بِنُ الدُّخْشَنِ؟ فَقَالَ يَعْصُهُمْ: ذَلِكَ مُتَدَفِّقٌ لَا يُحِبُّ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقُلْ لَهُ ذَلِكَ، أَلَا تَرَاهُ قَدْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يُرِيدُ بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ»، قَالَ: قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَوَيْتَمَا رَأَى وَجْهَهُ وَصَبِيحَتَهُ لِمَتَ فَيَتَيْنِ، قَالَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛ يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ».

[عمر ١٩٩، ظر ١١٩٧]

قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: ثُمَّ سَأَلْتُ لِحْصِينَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيَّ - وَهُوَ أَخْدُ نَبِيِّ سَلَمٍ - وَهُوَ مِنْ سَرَاتِهِمْ - عَنْ حَدِيثِ مُحَمَّدٍ بْنِ الرَّبِيعِ، فَصَدَّقَهُ بِذَلِكَ.

فتية: الحزيرة لحم يُقَطَّعُ صِغَارًا ثُمَّ يُصَبُّ عَلَيْهِ مَاءٌ كَثِيرٌ، فَإِذَا تَفَجَّحَ قُرٌّ عَلَيْهِ دَقِيقٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ لَحْمٌ فَهِيَ عَصِيدَةٌ^(١). وفي «صحيح بخاري» قال: قال النُّسَيْرُ: لَحْزِيرَةٌ مِنْ سَخْلَةٍ، وَلَحْزِيرَةٌ بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَلَرَاءُ الْمَكْرُورَةِ مِنَ اللَّيْلِ^(٢). وكذا قال أَبُو الْهَيْثَمِ: إِذَا كَانَتْ مِنْ سَخْلَةٍ فَهِيَ خَزِيرَةٌ، وَإِذَا كَانَتْ مِنْ دَقِيقٍ فَهِيَ خَزِيرَةٌ، وَلَمَّا رَأَى سَخْلَةً فِيهَا غَبِطُ الدَّقِيقِ.

قوله في الرواية الأخرى (جَشِيرِيَّةٌ) قال شَمِيرٌ^(٣): هِيَ أَنْ تُصَحَّ لِحْصَةً طَعَتْ جَسِيلًا، ثُمَّ يُنْقَى فِيهَا لَحْمٌ أَوْ تَمَرٌ فَتُطْلَعُ بِهِ.

قوله: (قَذَابٌ رِجَالٌ مِنْ أَهْلِ الدَّارِ) هو ساء المشقة وآخره ساء مؤنثة، أي: «اجتمعوا»، والمراد بالدَّارِ هُنا المَحْبَدَةُ. قوله: (مَالِكَ بِنُ الدُّخْشَنِ) هذا تقدُّمٌ صمطه وشرح حديثه في كتاب الإيمان^(٤). قوله ﷺ: «لَا تَقُلْ لَهُ ذَلِكَ» أي: لَا تَقُلْ فِي حَقِّهِ ذَلِكَ، وَقَدْ جَاءَتْ لِلَّامِ بِمَعْنَى فِي فِي مَوْصِعٍ كَثِيرَةٍ نَحْوِ هَذَا، وَقَدْ بَسَطْتُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ مِنْ هَذَا الشَّرْحِ^(٥). قوله: (وَهُوَ مِنْ سَرَاتِهِمْ) هُوَ يَفْتَحُ سَبِينَ، أَي: مِنْ سَرَاتِهِمْ.

(١) انظر الحديث: (٤١٦-٤١٨/٢).

(٢) لبخاري قبل: ٥٤٠٦.

(٣) في (بخ) سمرة بن عتيبة، وعن لُصُوب. نمر بن حمدويه، وهو يعوي أدب، ع. لغريب الحديث، وقد تعددت ترجمته.

(٤) انظر (٣٤٦/١).

(٥) انظر (٥٠٨/٩).

[١٤٩٧] ٢٦٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، بِحَاثُهُمَا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَسِيحٍ، عَنْ عِثْبَانَ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَسَأَلَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ يُونُسَ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَقَالَ رَحُلٌ: أَيْنَ مَالِكُ بْنُ لُدُخْشِنٍ؟ أَوْ: الدُّخَيْشِينَ - وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: قَالَ مُحَمَّدٌ: فَحَدَّثْتُ بِهِذَا الْحَدِيثَ نَفَرًا فِيهِمْ أَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ: مَا أَظُنُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَا قُلْتُ، قَالَ: فَحَلَفْتُ أَنْ زَجَعْتُ إِلَى عِثْبَانَ أَنْ أَسْأَلَهُ، قَالَ: فَزَجَعْتُ إِلَيْهِ، فَوَجَدْتُهُ شَيْخًا كَبِيرًا قَدْ ذَهَبَ بَصِيرُهُ - وَهُوَ بِمَا قَوْمِهِ - فَجَسَّسْتُ إِلَى جَنْبِهِ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَحَدَّثَنِيهِ كَمَا حَدَّثَنِيهِ أَوَّلَ سَرَّةٍ. قَالَ الزُّهْرِيُّ: ثُمَّ تَوَلَّيْتُ بَعْدَ ذَلِكَ قَرَأَيْضُ وَأُمُورٌ تَرَى أَنَّ الْأَمْرَ انْتَهَى إِلَيْهَا، فَمَنْ اسْتَطَاعَ أَلَّا يَغْتَرَّ، فَلَا يَغْتَرَّ. [المصدر: ١٣٧٧].

قوله: (تري أن الأمر انتهى إليها) صسطه (تري) بضم النون وفتحها وفي حديث عثبان هذا فوجدت كثيرة تقلبت في كتاب الإيمان^(١)، ومنها أنه يستحب لمن قال: سأفعل كذا، أن يقول: إن شاء الله، لأية والحديث. ومنها لتبرك بالصالحين وأكادهم، والصلوة في لمواضع التي صلوا بها، وطلب لتريك منهم. ومنها أن فيه زيارة الفصل لمقصود وحضور ضيفته وفيه سقوط الجماعة بعمر وفيه استصحاب الإمام والعالم وبحوهم بعض أصحابه في ذهبه وفيه الاستئذان على الرجل في منزله وإن كان صدقه قد^(٢) تقدم منه استدعاء. وفيه الابتداء في الأمور بأهلها، لأنه ﷺ جاء للصلوة لم يجلس حتى صلى. وفيه جواز صلاة لفعل جماعة.

وفيه أن الأفضل في صلاة النهار أن تكون مثنى كصلوة الليل، وهو مذهب ومذهب الجمهور. وفيه أنه يستحب لأهل المحلة وجيرانهم إذا ورد رجل صالح إلى منزل بعضهم أن يجتمعوا إليه ويحضرُوا مجلسه لزيارته وإكرامه والاستفادة منه. وفيه أنه لا بأس بملازمة الصلاة في موضع معين من البيت، وإنما جاء في الحديث النهي عن إبطان موضع من المسجد^(٣) للخوف من الرب ونحوه. وفيه الذب

(١) انظر (١، ٣٤٧).

(٢) في (ج) و(ص): وقد

(٣) أخرجه أبو داود ٨٦٢، والترمذي ١١١٢، وابن ماجه ١٤٢٩، وأحمد ١٥٥٣٣ من حديث عبد الرحمن بن شبل

أنه ﷺ أتى أن يؤذن من مسجد كما يؤذن اليوم.

[١٤٩٨] ٢٦٥- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ قَالَ: إِنِّي لَأَعْقِرُ شَجَةً مِنْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ دَلْوٍ فِي دَارِنَا، قَالَ مُحَمَّدٌ: فَحَدَّثَنِي عَنْهُ بَنُو مَالِكٍ قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ بَصْرِي قَدْ سَاءَ، وَسَأَقُ الْحَدِيثَ إِلَى قَوْلِهِ: فَصَلَّى بَيْنَ رَكْعَتَيْنِ، وَحَسَنَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى جَشِيشَةٍ صَنَعْتَاهَا لَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ مِنْ زِيَادَةِ يُونُسَ وَمَعْمَرٍ.

سير ١٤٩٨.

عَمَّنْ ذَكَرَ بِسوء ونحوه وهو يري منه. وفيه أنه لا يخلد في النار من مات على التوحيد وفيه غير ذلك، والله أعلم.

قوله (إني لأعقِرُ شَجَةً مِنْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) هكذا هو في «صحيح مسلم»، وراد في رواية البخاري (مَنْجَهَا فِي وَجْهِ) ^(١)، قال العلماء: السَّجُّ طرح الماء من لقم بالترقيق، وفي هذا ملاطفة لطُيُنٍ وتأنيسهم وكرام آباءهم بذلك، وقال بعضهم: لعلَّ السيِّ ﷺ أراد بذلك أن يحفظه بمجته، فينقله كما وقع، فتحصل له فضيلة نقل هذا الحديث وصحة صحبته، وأنه ^(٢) كان في زمن النبي ﷺ مميراً، وكان عمره يومئذ خمس سنين، وقيل: أربعاً، والله أعلم.



(١) البخاري: ٧٧.

(٢) في (ص) و(م)، دون.

٤٨ - [باب جواز الجماعة في النافلة، والصلاة على حصير

وخمرة وثوب وغيرها من الطاهرات]

[١٤٩٩] ٢٦٦- (٦٥٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ. قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ جَدَّهُ مُنِيكَةَ دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَطَعَمَ صَبْتَعَتَهُ، فَأَكَلَ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ: «قُومُوا فَأَصْلِي لَكُمْ» قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: فَهَمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدْ سُوِّدَ مِنْ طُولِ مَا لَيْسَ، فَتَضَحَّيْتُ بِمَاءٍ، فَقَدَّمَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَصَفَّقْتُ أَنَا وَالْيَتِيمُ وَرَاءَهُ، وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا، فَصَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ انْصَرَفَ، الْحَمْدُ لِلَّهِ ١٢٣٤٠ وَيُحْيَا ١٣٨٠.

باب جواز الجماعة في النافلة، والصلاة على حصير وخمرة وثوب

وغیرها من الطاهرات

موله: (أَنَّ جَدَّهُ مُنِيكَةَ) الصَّحِيحُ أَنَّهَا جَدَّةُ إِسْحَاقَ، فَتَكُونُ أُمُّ أَنَسٍ، لِأَنَّ إِسْحَاقَ ابْنَ أَخِي أَنَسٍ لَأُمِّهِ، وَقِيلَ: إِنَّهَا جَدَّةُ أَنَسٍ (وَمُنِيكَةَ) بضم الميم وفتح اللام، هَذَا هُوَ الصَّوَابُ الَّذِي قَالَهُ الْجُمْهُورُ مِنْ لُطَوَائِفِ. وَحَكَى الْقَاضِي عِيَّاضُ عَنِ الْأَصِيلِيِّ أَنَّهَا بَفَتْحِ الْمِيمِ وَكَسْرِ اللَّامِ^(١)، وَهَذَا غَرِيبٌ ضَعِيفٌ مُرَدُّودٌ.

وفي هذا الحديث إجابة الدعوة وإن لم تكن وليمة عرس، ولا خلافت في أَنَّ إجابتها مشروعة، لكن هل إجابتها واجبة أم فرض كفاية أم سنة؟ فيه خلاف مشهور لأصحابنا وغيرهم، وظاهر الأحاديث الإيجاب^(٢)، وسيُوضحه في باب^(٣).

قوله ﷺ: «قُومُوا فَأَصْلِي لَكُمْ» فيه جواز النافلة جماعة، وتبريت الرجل الصالح والعالم أهل لمنزل بصلاته في منزلهم، قل بعضهم: ولعلَّه ﷺ أراد تعليمهم أعمال الصلاة مشهدة مع تبريكتهم، فإن المرأة قلَّتْ تشهد أفعاله ﷺ في المسجد، فأراد أن تشهدا وتعلمها وتعلمها غيرها.

قوله: (فَهَمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدْ سُوِّدَ مِنْ طُولِ مَا لَيْسَ، فَتَضَحَّيْتُ بِمَاءٍ، فَقَدَّمَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَصَفَّقْتُ أَنَا وَالْيَتِيمُ وَرَاءَهُ، وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا، فَصَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ انْصَرَفَ)

(١) إكمال المعجم: ٦٣٥/٢.

(٢) انظر: ٨٣/٥.

[١٥٠٠] ٢٦٧ - (٦٥٩) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ وَأَبُو الرَّبِيعِ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ - قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ - عَنْ أَبِي النَّيَّاحِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحْسَنَ النَّاسِ حُفَاءً، قُرْبَةً، تَحُضُّرُ الصَّلَاةَ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ، فَيَأْتِي بِالسَّبِيحِ الَّتِي تَحْتَهُ، فَيَكْسِي،

فيه حواز الصلاة على الحصى وسائر ما تثنى الأرس، وهذا مجمع عليه، وما زوي عن عمر بن عبد العزيز من خلاف هذا هو محمود على استحباب التواضع مباشرة نفس الأرض وفيه أن الأصل في الثياب والبسط والحضر ونحوه الطهارة، وأن حكم الطهارة مستمر حتى يتحقق نجاسة^(١).

وفيه حواز المدة جماعة. وفيه أن الأفضل في نوافل النهار أن تكون ركعتين كتواهل السجدة، وقد سبق بيانه في باب قبله. وفيه صحة صلاة الصبي المميز، لقوله (صفت أن واليتيم) وفيه أن للصبي موقفاً من الضيق، وهو الصحيح المشهور من مذهبه، وبه دل الجمهور. وفيه أن الاثنين يكونان صفًا وراء الإمام، وهذا مذهب العلماء كافة، إلا ابن مسعود وصحبه^(٢) فقد لو يكونان هما والإمام صفًا واحدًا فيقف بينهما.

وفيه أن المرأة تقف خلف الرجال، وأنها إذا لم يكن معها امرأة أخرى تقف وحدها متأخرة واحتج به أصحاب مالك في المسألة المشهورة بالخلاف، وهي إذ حلف لا يلبس ثوباً، فافترشه، فعندهم يحنث، وعمن لا يحنث، واحتجوا بقوله (من قول ما لبس)، وأجاب أصحابنا بأن لبس كل شيء بحسبه، فحملنا اللبس في الحديث على لا فترش، للقرينة، ولأنه المفهوم منه، بخلاف من خلفه لا يلبس ثوباً، فإن أهل العرف لا يفهمون من لبسه لا فترش.

وأما قوله - (حصى قد اسود) فقلوا: اسوداده^(٣) لطول زمنه وكثرة استعماله، وإنما نضجه ليس، فإنه كان من جريد النخل كما صرح به في الرواية الأخرى، ويذهب عنه العسر ونحوه، هكذا فسره لقاضي إسماعيل المالكي وآخرون. وقد القاضي عياض، الأصح^(٤) أنه كان لشدة في نجاسته^(٥).

(١) في (ج) - نجاسة عليه.

(٢) عبد عتبة ولاسود.

(٣) في (ج)، سواده.

(٤) في (ع): الظاهر.

(٥) إكمال المعجم: ١/ ٦٣٦.

ثُمَّ يَنْصَحُ، ثُمَّ يَقْرَأُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَتَقُومُ خَلْفَهُ، فَيُصَلِّي بِهَا، وَكَانَ يَسَاطُطُهُمْ مِنْ جَرِيدِ النَّخْلِ.
[أحمد: ١٣٢١٩ مطولاً، والبخاري ٦٢١٣ مطولاً].

[١٥٠١] ٢٦٨- (٦٦٠) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَدِينًا، وَمَا هُوَ إِلَّا أَنَّ وَأُمِّي وَأُمُّ حَرَامَ خَالَتِي، فَقَالَ: «قُومُوا فَلِأُصَلِّي بِكُمْ» فِي غَيْرِ وَقْتِ صَلَاةٍ فَصَلَّى بِدَا - فَقَالَ رَجُلٌ لثَابِتٍ: أَيْنَ جَعَلَ أُنْسًا مِنْهُ؟ قَالَ جَعَلَهُ عَلَى يَمِينِهِ - ثُمَّ دَعَا لَنَا - أَهْلَ الْبَيْتِ - بِكُلِّ خَيْرٍ مِنْ خَيْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، فَقَالَتْ أُمِّي: يَا رَسُولَ اللَّهِ، حُودَيْدُكَ، ادْعُ اللَّهَ لَهُ، قَالَ: فَدَعَا لِي بِكُلِّ خَيْرٍ، وَكَانَ فِي آخِرِهِ دَعَا لِي بِأَنْ قَالَ: «اللَّهُمَّ اكْثِرْ مَالَهُ وَوَلَدَهُ، وَبَارِكْ لَهُ فِيهِ». [أحمد ١٣٠١٣، والبخاري ٦٣٣٤ مختصراً].

[١٥٠٢] ٢٦٩- (٧٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُخْتَارِ سَمِعَ مُوسَى بْنَ أَنَسٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى بِهِ وَأُمِّي - أَوْ: خَالَتِي - قَالَ: فَأَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ، وَأَقَامَ لِمَرْأَةٍ حَلَفْنَا [أحمد ١٦٣٠١٩ (وطه) ١٤٩٩].

وهذا على مذهبه في أن لتجاسة لمشكوك فيها تظهر بتضحك من غير غس، ومذهبه ومذهب لجمهور أن الظواهر لا تحصل إلا بالتكس، فالمتكس^(١) لتأويل لأول.

قوله: (أنا واليتيم) هذا اليتيم اسمه ضميرة بن سعيد^(٢) الجعيري، والعجور هي أم أنس أم سليم.

قوله في الحديث الآخر. (ثم دعا لنا - أهل البيت - بكل خير) إلى آخره فيه ما أكرم الله عز وجل به نبيه ﷺ من استجابة دعائه لأنس ﷺ في تكثيره ماله وولده. وفيه طلب لدعاء من أهل الخير، وجواز الدعاء بكثرة المال والولد مع البركة فيه.

قوله. (وأم حرام) هي بدلاء. قوله: (في غير وقت صلاة) يعني في غير وقت فريضة.

قوله: (فأقامني عن يمينه) هذه قضية أخرى في يوم آخر.

(١) في (خ): وسختار.

(٢) في (هـ) و(و): ضمير بن سعيد.

[١٥٠٣] (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ (ح). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ - يَغْيِي ابْنُ مَهْدِيٍّ - قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

١ نظر: ١٥٠٢، ١٤٩٩.

[١٥٠٤] ٢٧٠ - (٥١٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا حَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ الْعَوَّامِ، كَلَّاهُمَا عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مَيْمُونَةُ زَوْجَةُ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَأَنَا جِلْدَاءُ، وَوَيْمًا أَصَابَنِي نُؤْيُهُ إِذَا سَجَدَ، وَكَانَ يُصَلِّي عَلَى خُمْرَةٍ. [مكرر: ١١٤٦].

[١٥٠٥] ٢٧١ - (٦٦١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ (ح). وَحَدَّثَنِي سُؤَيْدَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، جَمِيعًا عَنْ الْأَعْمَشِ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: أَخْبَرَنَا جَيْسِيُّ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَوَحَّدَهُ يُصَلِّي عَلَى حَصِيرٍ يَسْجُدُ عَلَيْهِ. [النظر: ١١٥٩ و ١١٦٠].

قوله: (وكان يصلي على خُمْرَةٍ) هذا الحديث تقدم شرحه في أواخر كتاب الطهارة^(١)، والله أعلم.



٤٩ - [باب فضل صلاة الجماعة، وانتظار الصلاة]

[١٥٠٦] ٢٧٢ - (٦٤٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ - قَالَ أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ - عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي جَمَاعَةٍ تَزِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ وَصَلَاتِهِ فِي سُوقِهِ بِضْعًا وَعِشْرِينَ دَرَجَةً، وَذَلِكَ أَنْ أَحَدَهُمْ إِذَا تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ أَتَى الْمَسْجِدَ، لَا يَنْهَرُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ، لَا يُرِيدُ إِلَّا الصَّلَاةَ، فَلَمْ يَحْطْ خُطْوَةً إِلَّا رَفَعَ لَهُ بِهَا دَرَجَةً. وَحُطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ، حَتَّى يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ، فَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ، كَانَ فِي الصَّلَاةِ مَا كَانَتْ الصَّلَاةُ فِي تَحْسِنِهِ، وَالْمَلَائِكَةُ يُصَلُّونَ عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مَجْلِسِهِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ، يَقُولُونَ: اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ تَبَّ عَلَيْهِ، مَا لَمْ يُؤْذِ فِيهِ، مَا لَمْ يُحْدِثْ فِيهِ». [مسند أحمد ١٤٧٢، مسند بخاري ٤٧٧].

[١٥٠٧] (٥٠٠) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ - أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ بْنُ حَبَّابٍ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

باب فضل الصلاة المكتوبة في جماعة، وفضل انتظار الصلاة،

وكثرة الخطأ إلى المساجد، وفضل المشي إليها^(١)

قوله ﷺ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي جَمَاعَةٍ تَزِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ وَصَلَاتِهِ فِي سُوقِهِ بِضْعًا وَعِشْرِينَ دَرَجَةً» المرادُ صَلَاتُهُ فِي بَيْتِهِ وَسُوقِهِ مُتَفَرِّدًا، هَذَا هُوَ الصَّوْبُ، وَقِيلَ فِيهِ غَيْرُ هَذَا، وَهُوَ قَوْلُ بَاصِلٍ نَهَتْ عَلَيْهِ لَثْلَا يُعْتَرَى بِهِ. وَالضَّمُّ بِكسر الباءِ وَفَتْحِهَا وَهُوَ مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشِيرَةِ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، وَفِيهِ كَلَامٌ طَوِيلٌ سَقَى بِيَانَهُ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ^(٢)، وَالْمُرَادُ بِهِ هَذَا خَمْسٌ وَعِشْرُونَ^(٣) أَوْ سَبْعٌ^(٤) وَعِشْرُونَ^(٥) دَرَجَةً كَمَا جَاءَ مُبَيَّنًّا فِي الرُّوَايَاتِ لِمُسَابِقَاتِ^(٦).

قوله. «لَا تَنْهَرُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ» هُوَ نَفْتَحُ أَوَّلَهُ وَفَتْحُ الْهَاءِ وَبِالزَّايِ، أَي: لَا تُنْهَضُهُ وَتُقِيمُهُ، وَهُوَ بِمَعْنَى قَوْلِهِ بَعْدَهُ: «لَا يُرِيدُ إِلَّا لَصَلَاةً».

(١) جمع لإمام النووي في هذه الترجمة بين ثلاثة ترجم: هذه و لتبين معهما

(٢) انظر (١/ ٣٥٦).

(٣) في (ج): وعشرين

(٤) في (س) و(هـ): وسبع

(٥) في (ج): وعشرين.

(٦) انظر لأحدث المتقدمة برقم: ١٤٧٢ - ١٤٨٠.

بَكَرَ بْنِ الرَّبَّانِ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَّاءَ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، كُلُّهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمِثْلِ مَعْنَاهُ. [بكر ١٥٠٦].

[١٥٠٨] ٢٧٣- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي يُوَيْسَ السَّخْتِيَّانِيِّ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَنْصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مَجْلِسِهِ، تَقُولُ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ، مَا لَمْ يُحَدِّثْ، وَأَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَتْ الصَّلَاةُ تَحْبِسُهُ». [أحمد: ٧٢١٤] [ونظر: ١٥٠٦].

[١٥٠٩] ٢٧٤- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا نَهْرٌ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَزَالُ الْعَبْدُ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَ فِي مُصَلَّاهُ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ، وَتَقُولُ الْمَلَائِكَةُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ، حَتَّى يَنْصَرِفَ أَوْ يُحَدِّثَ». قُلْتُ: مَا يُحَدِّثُ؟ قَالَ يَقْسُو أَوْ يَضْرِبُ. [أحمد: ٩٣٧٤] [ونظر: ١٥٠٦].

[١٥١٠] ٢٧٥- (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّنْدِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَزَالُ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا دَامَتْ الصَّلَاةُ تَحْبِسُهُ، لَا يَمْنَعُهُ أَنْ يَتَقَلَّبَ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا الصَّلَاةُ». [أحمد: ١١٠٣٠٨ و١١٠٣٠٩ و١٥١٠].

[١٥١١] ٢٧٦- (٠٠٠) حَدَّثَنِي حُرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْمُرَادِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ هُرَيْرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَحَدُكُمْ مَا قَعَدَ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ فِي صَلَاةٍ مَا لَمْ يُحَدِّثْ، تَدْعُو لَهُ الْمَلَائِكَةُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ». [أحمد: ٩٤٦٢] [وبكر ١٥١١، ١٥١٦].

[١٥١٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَامِ بْنِ مُنَيْبٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يَنْحُو هَذَا. [أحمد: ٨١٧١] [ونظر: ١٥٠٦].

قوله (حَدَّثَنَا عَبَّازٌ) هو بالموحدة ثم المشددة المفتوحة. قوله (محمد بن بكر) (١) بن الربان هو بالراء والمثناة تحت المشددة.

قوله: (يَضْرِبُ) هو يَكْسِرُ الرَّاءَ.

(١) في (ج) و(د) و(هـ) بكر، والحيث من نسخة من الصحيح مسمو، وهو لم يبق ما في نسخة.

٥٠ - [باب فضل كثرة الخطا إلى المساجد]

[١٥١٣] ٢٧٧ - (٦٦٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرَّادٍ الْأَشْعَرِيُّ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ نُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أَغْظَمَ النَّاسُ أَجْرًا فِي الصَّلَاةِ أَبْعَدَهُمْ إِلَيْهَا مَمْشَى فَأَبْعَدَهُمْ، وَالَّذِي يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ حَتَّى يُصَلِّيَهَا مَعَ الْإِمَامِ أَغْظَمَ أَجْرًا مِنَ الَّذِي يُصَلِّيَهَا ثُمَّ يَتَأَمَّ»، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي كُرَيْبٍ: «حَتَّى يُصَلِّيَهَا مَعَ الْإِمَامِ فِي جَمَاعَةٍ». [البيهقي: ٢٦٥٩].

[١٥١٤] ٢٧٨ - (٦٦٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ رَحْمَنِ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ التَّهْدِي، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ لَا أَعْلَمُ رَجُلًا أَبْعَدَ مِنَ الْمَسْجِدِ مِنْهُ، وَكَانَ لَا تُحِيطُهُ صَلَاةٌ، قَالَ: فَبَقِيَ لَهُ - أَوْ قُلْتُ لَهُ -: لَوْ اسْتَرَيْتَ جِمَارًا تَرَكِبُهُ فِي الظُّلُمَاءِ وَلِئِي الرَّمْضَاءِ، قَالَ: مَا يَسُرُّنِي أَنْ مَرِلِّي إِلَى جَنْبِ الْمَسْجِدِ، إِنِّي أُرِيدُ أَنْ يُكْتَبَ لِي مَمْشَى إِلَى الْمَسْجِدِ، وَرَجُوعِي إِذَا رَجَعْتُ إِلَى أَهْلِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ جَمَعَ اللَّهُ لَكَ ذَلِكَ كُلَّهُ». [بخاري: ١٨١٤].

[١٥١٥] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا لُفْطِيُّ (ج). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، كِلَاهُمَا عَنِ الثَّيْبِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ بِنَحْوِهِ [أحمد: ٢١٧١٦].

[١٥١٦] (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ السُّقْدَمِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ بَنِي عَدُو: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ بَيْنَهُ أَقْصَى بَيْتٍ فِي الْمَدِينَةِ، فَكَانَ لَا تُحِيطُهُ الصَّلَاةُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَتَوَجَّعَ لَهُ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا فُلَانُ، لَوْ أَنَّكَ اسْتَرَيْتَ جِمَارًا يَبْقَى مِنَ الرَّمْضَاءِ، وَيَقْبَلُ مِنْ هَوَامٍ لِأَرْضٍ، قَالَ: أَمْ وَاللَّهِ؟ ..

قوله. [إني أريد أن يكتب لي مَمْشاي إلى المسجد، ورجوعي إذا رجعت إلى أهلي، فقال رسول الله ﷺ: «قد جمع الله لك ذلك كله»] فيه إثبات لثواب في الحُضَا في الرُّجُوع من الصَّلَاة كما ثبت في التَّهَابِ.

مَا أَحَبُّ أَنْ بَيْنِي مُطَنَّبٌ بَيْتِ مُحَمَّدٍ ﷺ، قَالَ: فَحَمَلْتُ بِهِ جَمَلًا حَتَّى أَتَيْتُ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ، قَالَ: فِدَعَاهُ، فَقَالَ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، وَذَكَرَ لَهُ أَنَّهُ يَرْجُو فِي آثَرِهِ الْأَجْرَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ لَكَ مَا اخْتَسَبْتَ». [احمد ١٠١١٢].

[١٥١٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَزْهَرَ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا أَبِي، كُتِبَ عَنْ عَاصِمٍ بِهِذَا الْإِسْنَادُ نَحْوَهُ. [احمد ٢١٢١٢].

[٦٥٢٨] ٢٧٩ - (٦٦٤) وَحَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو الرُّبَيْعِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَتْ دِيبَرْنَا نَائِيَةً عَنِ الْمَسْجِدِ، فَأَرَدْنَا أَنْ نَبِيعَ بُيُوتَنَا فَتَقَرَّبَ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَهَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّ لَكُمْ بِكُلِّ خُطْوَةٍ دَرَجَةٌ». [احمد ٤٦١١ بحوالا].

[١٥١٩] ٢٨٠ - (٦٦٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّامِدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَرِيرِيُّ، عَنْ أَبِي نُضْرَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: خَلَّتِ الْبِقَاعُ حَوْلَ الْمَسْجِدِ، فَأَرَادَ بَنُو سَلَمَةَ أَنْ يَنْتَقِلُوا إِلَى قُرْبِ الْمَسْجِدِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُمْ: «إِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّكُمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَنْتَقِلُوا قُرْبَ الْمَسْجِدِ»، قَالُوا: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ

قوله. (ما أحبُّ أَنْ بَيْنِي مُطَنَّبٌ بَيْتِ مُحَمَّدٍ ﷺ) أي: ما أحبُّ أَنَّهُ مَشْدُودٌ بِالْأَطْبَابِ - وهي الحبال - إِلَى بَيْتِ النَّبِيِّ ﷺ، بَلْ أَحَبُّ أَنْ يَكُونَ بَعِيداً مِنْهُ لِكَثْرَةِ ثَوَابِي وَخَطَايَايَ إِلَيْهِ. وقوله. (مُطَنَّبٌ) بفتح ليم.

قوله: (فَحَمَلْتُ بِهِ جَمَلًا حَتَّى أَتَيْتُ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ) هو بكسر الحاء، قال القاسمي عياض معناه: أَنَّهُ عَظُمَ عَلَيَّ وَثَقُلَ^(١)، وَاسْتَعْظَمَتْهُ لِبَشَاعَةِ لَفْظِهِ، وَهَمْنِي ذَلِكَ^(٢)، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ الْحَمْلَ عَلَى الظَّهْرِ. قوله: (يَرْجُو فِي آثَرِهِ الْأَجْرَ) أي: فِي مَشَاهِدِهِ.

(١) انظر إكمال المعلم: ١/٦٤١.

(٢) في (خ): بليته.

أَرَدْنَا ذَلِكَ، فَقَالَ «يَا بَنِي سَلَمَةَ، دِيَارُكُمْ تُكْتَبُ أَثَارُكُمْ، دِيَارُكُمْ تُكْتَبُ أَثَارُكُمْ».

[أحمد، ١٤٥٦٦].

[١٥٢٠] ٢٨١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ النَّضْرِ التَّيْمِيُّ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ: سَمِعْتُ كَهْمَسًا يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي نُضْرَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: أَرَادَ بَنُو سَلَمَةَ أَنْ يَتَحَوَّلُوا إِلَى قُرْبِ لِمَسْجِدٍ - قَالَ: وَالْبِقَاعُ حَالِيَّةٌ - فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «يَا بَنِي سَلَمَةَ، دِيَارُكُمْ تُكْتَبُ أَثَارُكُمْ»، فَقَالُوا: مَا كَانَ يَسِّرُنَا أَنْ كُنَّا نَحْوَلُنَا. [بخاري، ١٥١٩].

قوله ﷺ: «يَا بَنِي سَلَمَةَ، دِيَارُكُمْ تُكْتَبُ أَثَارُكُمْ» معناه: الزموا دياركم، فإنكم إذا لزمتموها كتبت آثاركم وخطاكم الكثيرة إلى المسجد وبنو سلمة بكسر اللام قبيلة معروفة من الأنصار.



٥١ - [باب المشي إلى الصلاة تُمحي به الخطايا،

وتزفع به الذرعات]

[١٥٢١] ٢٨٢ - (٦٦٦) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا زَكْرِيَّا بْنُ عَدِيٍّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسَةَ، عَنْ عَبْدِ بْنِ دَسِيبٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَطَهَّرَ فِي بَيْتِهِ، ثُمَّ مَشَى إِلَى بَيْتِ مَنْ يَبُوتُ اللَّهُ لِيَقْضِيَ قَرِيبَةً مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ، كَانَتْ خَطْوَتَاهُ إِحْدَاهُمَا تَحُطُّ خَطِيئَةً، وَالْأُخْرَى تَرْفَعُ دَرَجَةً».

[١٥٢٢] ٢٨٣ - (٦٦٧) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح). وَقَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا بَكْرٌ - يَعْنِي ابْنَ مُضَرَ -: كِلَاهُمَا عَنِ ابْنِ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ - وَفِي حَدِيثِ بَكْرٍ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ -: «أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ نَهْرًا بِبَابِ أَحَدِكُمْ يَغْتَسِلُ مِنْهُ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ، هَلْ يَبْقَى مِنْ ذَنْبِهِ شَيْءٌ؟» قَالُوا: لَا يَبْقَى مِنْ ذَنْبِهِ شَيْءٌ، قَالَ: «فَذَلِكَ مَثَلُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ يَمْحُو اللَّهُ بِهِنَ الْخَطَايَا». [تحفة: ٨٩٢٤، والبخاري: ٥٢٤٨].

[١٥٢٣] ٢٨٤ - (٦٦٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَثَلُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ كَمَثَلِ نَهْرِ جَارٍ عَمَرَ عَلَى بَابِ أَحَدِكُمْ يَغْتَسِلُ مِنْهُ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ». [اصحاح: ١٤١٠٨].

قَالَ: قَالَ الْحَسَنُ: وَمَا يَبْقَى ذَلِكَ مِنَ الذَّنْبِ؟

قوله: «هل يبقى من ذنبه؟» (الذَّنْبُ): انوسخ.

قوله ﷺ: «مَثَلُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ كَمَثَلِ نَهْرِ جَارٍ عَمَرَ عَلَى بَابِ أَحَدِكُمْ يَغْتَسِلُ مِنْهُ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ» (الْعَمَرُ): بفتح الغين المعجمة وإسكان الميم، وهو لكثير، قوله ﷺ: «على باب أحدكم» إشارة إلى سهولته وقرب مشاؤله^(١).

(١) غي (س) و(هـ): تناوله.

[١٥٢٤] ٢٨٥ - (٦٦٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَطْرَفٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ عَدَا إِلَى الْمَسْجِدِ أَوْ رَاحَ، أَعَدَّ اللَّهُ لَهُ فِي الْجَنَّةِ نَزْلًا كُلَّمَا عَدَا أَوْ رَاحَ» [أحمد، ١٠٦٠٨، ولبخاري: ٦٦٢].

قوله ﷺ: «أَعَدَّ اللَّهُ لَهُ فِي الْجَنَّةِ نَزْلًا» (النُّزُل) مَا يُهَيَّأ لِلضَّيْفِ عِنْدَ قُدُومِهِ.



٥٢ - [باب فضل الجلوس في مصلاة بعد الصبح،

وفضل المساجد]

[١٥٢٥] ٢٨٦ - (٦٧٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ . حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ . حَدَّثَنَا سِمَاكُ (ح) . وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . وَاللَّفْظُ لَهُ . قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ ، عَنْ سِمَاكٍ مِنْ حَرْبٍ قَالَ : قُلْتُ لِجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ أَكُنْتُ تُجَالِسُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، كَثِيرًا . كَانَ لَا يَقُومُ مِنْ مُصَلَّاهُ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ الصُّبْحَ - أَوْ : الْعَدَاةَ - حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ قَامَ ، وَكَانُوا يَتَحَدَّثُونَ فَيَأْخُذُونَ فِي أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ ، فَيَضْحَكُونَ وَيَتَبَسَّمُونَ . [حد: ٢١٨٤٤]

[١٥٢٦] ٢٨٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ . قَالَ أَبُو بَكْرٍ : وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ ، عَنْ زَكَرِيَّا ، عَنْ سِمَاكٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى الْفَجْرَ ، جَلَسَ فِي مُصَلَّاهُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ حَسَنًا . [حد: ٢١٠٢٢] .

[١٥٢٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالَا . حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ (ح) . قَالَ : وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَفْصٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، كِلَاهُمَا عَنْ سِمَاكٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، وَلَمْ يَقُولَا : حَسَنًا . [حد: ٢٠٨٢٠ و ٢٠٩١٣] .

[١٥٢٨] ٢٨٨ (٦٧١) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ قَالَا : حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ . حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي قُبَابٍ فِي رِوَايَةِ هَارُونٍ ، وَفِي حَدِيثِ الْأَنْصَارِيِّ . حَدَّثَنِي الْحَارِثُ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مِهْرَانَ مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

باب فضل الجلوس في مصلاة بعد الصبح،

وفضل المسجد

فيه حديث جابر بن سمرة، وهو صريح في الترجمة،

قوله. (تطلع الشمس حسناً) هو بفتح السين وبالتسوين، أي: طلوعاً حسناً، أي: مرتفعة. وفيه جواز

الصُّبْحُك والتَّبَسُّمُ.

قَالَ: «أَحَبُّ الْبِلَادِ إِلَى اللَّهِ مَسَاجِدُهَا، وَأَبْغَضُ الْبِلَادِ إِلَى اللَّهِ أَسْوَاقُهَا».

قوله: «أَحَبُّ بِلَادٍ إِلَى اللَّهِ مَسَاجِدُهَا» معناه لأنها بيوت الطاعات وأساسها على التقوى. قوله: «وَأَبْغَضُ بِلَادٍ إِلَى اللَّهِ أَسْوَاقُهَا» لأنها محل الغش والخداع والرب والكاذبة وإخلاف الوعد وإعراض عن ذكر الله تعالى، وغير ذلك مما في معناه. والحب والتعظيم من الله تعالى إردته الخير ونشر، أو فعله ذلك بمن أسعده أو أشقاه. والمسجد محل نزول الرحمة، والأسواق ضدها، والله أعلم.



٥٣ - [باب: من أحق بالإمامة؟]

[١٥٢٩] ٢٨٩ - (٦٧٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَاثَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً، فَلْيُؤَمِّمُهُمْ أَحَدُهُمْ، وَأَحَقُّهُمْ بِالْإِمَامَةِ أَقْرَبُهُمْ». انظر: ٢١٥٣٠.

[١٥٣٠] (**) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو تَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عُرْوَةَ (ح). وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانٍ السَّمْعِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَدَّدٌ - وَهُوَ ابْنُ هِشَامٍ -، حَدَّثَنِي أَبِي، كُلُّهُمْ عَنْ قَتَادَةَ، بِهِذَا الْإِسْنَادِ؛ وَثَّقَهُ. أحمد: ١٧١٩٠، ١٧١٦٩٨.

[١٥٣١] (**) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ نُوحٍ (ح). وَحَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عِيسَى: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَرِّكِ، جَمِيعاً عَنِ الْخُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ. [١٥٣٠ - ج ١].

باب: من أحق بالإمامة؟

قوله ﷺ: «وَأَحَقُّهُمْ بِالْإِمَامَةِ أَقْرَبُهُمْ»، وفي حديث أبي مسعود: «يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَبُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، لَئِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً، فَأَحْلَمُهُمُ بِالْأَمْرِ».

فيه دليل لمن يقول بتقديم الأقرأ على الأفقه، وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد وبعض أصحابنا. وقال مالك والشافعي وأصحابهم: الأفقه مقدم على الأقرأ، لأن الذي يحتاج إليه من القراءة مصوِّط، والذي يحتاج إليه من الفقه غير مصوِّط، وقد يعرف في الصلاة أمر لا يقدر على مراعاة الضوابط فيه إلا كمن لفقه، قالوا: وهذا قدم لبني أبي بكر ﷺ في الصلاة على الباقي، مع أنه ﷺ نزل عن أن غيره أقرأ منه وأجابوا عن الحديث بأن الأقرأ من لصحبة كان هو الأفقه، لكن في قوله «فإن كنوا في القراءة سواء، فأعلمهم بالسنة» دليل على تقديم الأقرأ مطلقاً. ولك وجه اختاره جماعة من أصحابنا أن الأورع مقدم على الأقرأ والأفقه، لأن مقصود الإمامة يحصل^(١) من الأورع أكثر من غيره.

(١) في (ج): مقصود الإمامة يحصل، وهو الصحيح.

[١٥٣٢] ٢٩٠ - (٦٧٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو تَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي خَالِدٍ - قَالَ أَبُو تَكْرِ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ -، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَجَاءٍ، عَنْ أَوْسِ بْنِ ضَمْعَجٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَبُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً، فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَّةِ سَوَاءً، فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً، فَأَقْدَمُهُمْ سِلْمًا. وَلَا يَوْمَنَّ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِهِ.

قوله ﷺ: «فإِنْ كَانُوا فِي السُّنَّةِ سَوَاءً، فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً» قال أصحابي: يدخل فيه طائفتان:

أحد هما: الذين يُهجرون اليوم من دار الكفر إلى دار الإسلام، فإن الهجرة ببقية إلى يوم القيامة عندهم وعند جمهور العلماء. وقوله ﷺ: «لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ»^(١) أي: لَا هِجْرَةَ مِنْ مَكَّةَ لِأَنَّهَا صَارَتْ دَارَ الْإِسْلَامِ، أَوْ لَا هِجْرَةَ فَضْلًا كَفَضْلِ الْهِجْرَةِ قَبْلَ الْفَتْحِ، وَسَيَأْتِي شَرْحُهُ مُبَسَّرًا فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى^(٢).

والطائفة الثانية: أولاد النصارى الذين هجروا إلى رسول الله ﷺ، فَبِذَلِكَ اسْتَوَى ثَنَانٌ فِي الْقِرَاءَةِ وَلِقَاءِهِ، وَأَحَدُهُمْ مِنْ أَوْلَادِ مَنْ تَقَدَّمَ هِجْرَتُهُ، وَآخَرُهُمْ مِنْ أَوْلَادِ مَنْ تَأَخَّرَتْ هِجْرَتُهُ، قُدَّمَ الْأَوَّلُ.

قوله ﷺ: «فإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً، فَأَقْدَمُهُمْ سِلْمًا»، وفي لُزُومَةِ الْآخَرَى: «سِلْمًا»، وَفِي لُزُومَةِ الْآخَرَى: «فَأَكْبَرُهُمْ سِلْمًا» معناه: إِذَا اسْتَوَى فِي لِقَائِهِ وَالْقِرَاءَةِ وَالْهِجْرَةِ وَرَجَعَ أَحَدُهُمْ بِتَقَدُّمِ إِسْلَامِهِ، أَوْ بِكِبَرِ سِنِهِ، قُدَّمَ لِأَنَّهَا فَضِيلَةٌ يَرْجَحُ بِهَا.

قوله ﷺ: «وَلَا يَوْمَنَّ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِهِ» معناه ما ذكره أصحابنا وغيرهم أَنَّ صَاحِبَ الْبَيْتِ وَالْمَجْلِسِ وَمِمَّنِ الْمَسْجِدِ أَحَقُّ مِنْ غَيْرِهِ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ لِغَيْرِ أَفْرَأٍ وَأَقْفَى وَأَوْرَعٍ وَأَفْضَلٍ مِنْهُ، وَصَاحِبُ مَكَّةَ أَحَقُّ، فَإِنْ شَاءَ تَقَدَّمَ، وَإِنْ شَاءَ قُدَّمَ مَنْ يُرِيدُهُ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الَّذِي يُقَدَّمُهُ مَعْضُولًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى بَاقِي الْحَاضِرِينَ، لِأَنَّهُ سُلْطَانُهُ، فَيَتَصَرَّفُ فِيهِ كَيْفَ شَاءَ، قَالَ أَصْحَابُنَا: فَإِنْ حَضَرَ السُّلْطَانُ أَوْ نَائِبُهُ، قُدَّمَ عَلَى صَاحِبِ الْبَيْتِ وَمِمَّنِ الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِمْ، لِأَنَّ وَلَايَتَهُ وَسُلْطَانَتَهُ عَدَمَةٌ، قَالُوا: وَيُسْتَحَبُّ لِصَاحِبِ الْبَيْتِ أَنْ يَأْذَنَ لِمَنْ هُوَ أَفْضَلُ مِنْهُ.

(١) أخرجه البخاري: ٢٧٨٣، ومسلم: ٣٣٠٢، وأحمد: ١٩٩١، عن حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) انظر شرحه برقم ٨٢٩.

وَلَا يَقْعُدُ فِي بَيْتِهِ عَلَى تَكْرِمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ»، قَالَ الْأَشْعَثُ فِي رِوَايَتِهِ مَكَانَ مِثْلِهِ: «سَيِّئًا». [١٥٣٣] (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ (ح) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا الْأَشْعَثُ: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضْلٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، كُلُّهُمْ عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. [١٧٠٩٧] أحمد

[١٥٣٤] ٢٩١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَبْنُ بَسَّارٍ، قَالَ بْنُ لُمَيْنٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَجَاءٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَوْسَ بْنَ ضَمْعَجٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا مَسْعُودٍ يَقُولُ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَبُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ وَأَقْدَمُهُمْ قِرَاءَةً، فَإِنْ كَانَتْ قِرَاءَتُهُمْ سَوَاءً، فَلْيَوْمَهُمْ أَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً، فَلْيَوْمَهُمْ أَكْبَرُهُمْ سَيِّئًا. وَلَا تَوْمَنَ الرَّجُلُ فِي أَهْلِهِ وَلَا فِي سُلْطَانِهِ، وَلَا تَجْلِسَ عَلَى تَكْرِمَتِهِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَكَ، أَوْ بِإِذْنِهِ» [١٧٠٩٢] أحمد

[١٥٣٥] ٢٩٢ - (٦٧٤) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ شَبَابَةٌ مُتَقَارِبُونَ، فَأَقَمْنَا عِنْدَهُ عَشْرِينَ لَيْلَةً، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجِيمًا رَقِيقًا، فَظَنَّا أَنَّا قَدْ اشْتَقْنَا أَهْلَنَا، فَسَأَلْنَا عَنْ تَرْكِكَ مِنْ أَهْلِنَا، فَأَخْبَرَنَا، فَقَالَ: «ارْجِعُوا إِلَى أَهْلِيكُمْ فَأَقِيمُوا فِيهِمْ وَعَلِّمُوهُمْ وَمُرُوهُمْ،

قوله ﷺ «وَلَا يَقْعُدُ فِي بَيْتِهِ عَلَى تَكْرِمَتِهِ» (١) «وَلَا بِإِذْنِهِ»، وفي الرواية الأخرى: «وَلَا تَجْلِسَ عَلَى تَكْرِمَتِهِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَكَ» قال العلماء: التَّكْرِيمَةُ إِعْرَاضُ وَمَحْوُهُ مِمَّا يُبْسَطُ لَصَاحِبِ الْمَنْزِلِ وَيَجْتَمِعُ بِهِ، وَهِيَ يَفْتَحُ الْقَاءُ وَكَسْرُ الرَّاءِ.

قوله: (عَنْ أَوْسِ بْنِ ضَمْعَجٍ) هُوَ يَفْتَحُ الْقَاءُ الْمَعْجَمَةُ وَإِسْكَانُ الْمِيمِ وَفَتْحُ الْعَيْنِ.

قوله: (شَبَابَةٌ مُتَقَارِبُونَ) هُوَ جَمْعُ شَبَابَةٍ، وَمَعْنَاهُ مُتَقَارِبُونَ فِي السُّنَنِ قَوْلُهُ: (وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجِيمًا رَقِيقًا) هُوَ لِقَافَيْنِ، هَكَذَا ضَبْطُهُ فِي مُسْلِمٍ، وَضَبْطُهُ فِي الْخَارِجِيِّ بِوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا هَذَا، وَالثَّانِي: رَفِيقًا، بِالْفَاءِ وَالْقَافِ (٢)، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ ظَاهِرٌ.

(١) فِي (ح): وَلَا يَقْعُدُ عَلَى تَكْرِمَتِهِ فِي بَيْتِهِ.

(٢) الْبُخَارِيُّ: ٦٧٨. وَفِي إِسْنَادِ أَحْمَدَ: ١٥٥٩٨.

فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ، ثُمَّ لِيُؤَمِّمْكُمْ أَكْبَرُكُمْ». [أحمد: ١٠٥٥٩٨، وصحاح: ١٠٠٨].

[١٥٣٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ وَخَلْفُ بْنُ هِشَامٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا لِإِسْنَادِهِ. [أحمد: ٢٠٥٢٩، وصحاح: ٦٨٥]

[١٥٣٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ أَيُّوبَ قَالَ: قَالَ لِي أَبُو قِلَابَةَ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ أَبُو سُلَيْمَانَ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ فِي تَامِسٍ وَتَحَنُّ شَبِيَّةٍ مُتْقَارِبُونَ، وَاقْتَصَبَا جَمِيعَا الْحَدِيثِ بَنَحْوِ حَدِيثِ ابْنِ عُثَيْمَةَ. [أحمد: ٦٣١، وصحاح: ١٠٥٣٥].

[١٥٣٨] ٢٩٣- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ وَصَّاهُ لِي، فَلَمَّا أَرَدْنَا لِإِقْدَالٍ مِنْ عِنْدِهِ، قَالَ لَنَا: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَأَذِّنَا ثُمَّ أَقِيمَا، وَلِيُؤَمِّمْكُمْ أَكْبَرُكُمْ». [أحمد: ١٥٦١١، وصحاح: ١٧٣٠].

[١٥٣٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ يَحْيَى بْنِ غِيَاثٍ -: حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَذَاءُ بِهَذَا لِإِسْنَادِهِ. وَزَادَ: قَالَ الْحَذَاءُ: وَكَانَ مُتَقَرِّبِينَ فِي الْقِرَاعَةِ [أحمد: ١٥٣٨].

قوله ﷺ: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ، وَلِيُؤَمِّمْكُمْ أَكْبَرُكُمْ» فِيهِ الْحَثُّ عَلَى الْأَذَانِ وَلِجَمَاعَةٍ وَتَقْدِيمِ الْأَكْبَرِ فِي الْإِمَامَةِ إِذَا سَوَّيَا فِي بَاقِي الْخُصَالِ، وَهَؤُلَاءِ كُنُوا مُسْتَوِينَ فِي بَاقِي الْخُصَالِ، لِأَنَّهُمْ هَاجَرُوا جَمِيعًا، وَأَسْمَوْا جَمِيعًا، وَصَجَّجُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَلَا رَمَوْهُ عَشْرِينَ لَيْلَةً، وَاسْتَوَوْا فِي الْأَخْذِ عَنْهُ، وَلَمْ يَبْقَ مَا يُقَدِّمُ بِهِ إِلَّا السُّنُّ، وَاسْتَدَلَّ جَمَاعَةٌ بِهَذَا عَلَى تَعْضِيلِ الْإِمَامَةِ عَلَى الْأَذَانِ، لِأَنَّهُ ﷺ قَالَ: «يُؤَذِّنُ أَحَدُكُمْ»، وَخَصَّ الْإِمَامَةَ بِالْأَكْبَرِ، وَمَنْ قَالَ بِتَعْضِيلِ الْأَذَانِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ لِمُخْتَارٍ، قَالَ: إِنَّمَا قَالَ: «يُؤَذِّنُ أَحَدُكُمْ» وَخَصَّ الْإِمَامَةَ بِالْأَكْبَرِ، لِأَنَّ الْأَذَانَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى كَبِيرٍ عَلَيْهِ، وَنَمَّا أُعْطِيَ مَقْصُودُهُ الْإِعْلَامُ بِالْوَقْتِ وَالْإِسْمَاعِ، بِخِلَافِ الْإِمَامَةِ.

قوله: (فَلَمَّا أَرَادَا الْإِقْدَالَ) هُوَ يَكْسِرُ الْهَمْزَ، بِقَالَ: قَعْلُ الْجَيْشِ: إِذَا رَجَعُوا، وَأَقْلَهُمُ الْأَمِيرُ. إِذَا أُذِنَ لَهُمْ فِي الرُّجُوعِ، فَكَانَ قَالَ: فَلَمَّا أَرَدْنَا أَنْ يُؤَذِّنَ لَنَا فِي الرُّجُوعِ.

قوله ﷺ: «وَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَأَذِّنَا ثُمَّ أَقِيمَا، وَلِيُؤَمِّمْكُمْ أَكْبَرُكُمْ» فِيهِ أَنَّ الْأَذَانَ وَلِجَمَاعَةٍ مُشْرُوعَانِ لِلْمَسَافِرِينَ. وَفِيهِ الْحَثُّ عَلَى الْمَحَافَظَةِ عَلَى الْأَذَانِ فِي الْحَصْرِ وَالسَّفَرِ وَفِيهِ أَنَّ لِمَجْمَعَةٍ تَصِيحُ بِمَدَامٍ وَمَأْمُومٍ، وَهُوَ إِجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ. وَفِيهِ تَقْدِيمُ الصَّلَاةِ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ.

٥٤ - [باب استحباب القنوت في جميع الصلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة]

[١٥٤٠] - ٢٩٤ (٦٧٥) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا - أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ
أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّهُمَا سَمِعَا أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ حِينَ يَفْرُغُ مِنْ
صَلَاةِ الْفَجْرِ مِنَ الْقِرَاءَةِ وَيَكْبِتُ وَيَرْفَعُ رَأْسَهُ:

باب استحباب القنوت في جميع الصلوات إذا نزلت بالمسلمين نازلة والعياذ بالله، واستحبابه في الضبح دائماً، وبيان أن محله بعد رفع الرأس من الركوع في الركعة الأخيرة، واستحباب الجهر به

منهجه الشافعي أن القنوت مسنون في صلاة الضبح دائماً، وأما غيرها فله فيه ثلاثة أقوال: الصَّحِيحُ المشهور أنه إذا نزلت نازلة، كعدوٍّ وقحطٍ ووباءٍ وعطشٍ وضربٍ ظاهرٍ في المسلمين وبحرٍ ذلك، قنوتوا في جميع الصلوات المكتوبة، وإلا فلا. والثاني: يقنوت في الحالين. والثالث: لا يقنوتون في الحالين ومحلُّ لقنوت بعد رفع الرأس من الركوع في الركعة الأخيرة

وفي استحباب الجهر بالقنوت في الصلاة الجهرية وجهان: أصحُّهما^(١). بجهر. ويُستحبُّ رفع اليدين فيه ولا يمسحُ لوجهه، وقبل: يُستحبُّ مسحه، وقيل: لا يرفع اليد، وتفقوا على كراهة مسح الصدر، والصَّحِيحُ أنه لا يتعين فيه دعاء مخصوص، بل يحصل بكلِّ دعاء، وفيه وجه أنه لا يحصل إلا بالدعاء المشهور. (اللهم اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ) إلى آخره. والصَّحِيحُ أنَّ هذا مستحبٌّ لا شرط.

ولو ترك القنوت في ضُحى سجد للشهر، وذهب أبو حنيفة وأحمد وأخرون إلى أنه لا قنوت في الضُّحى، وقال مالك: يقنُت قبل الركوع، ودلائل الجميع معروفة، وقد أوصحتها في «شرح المذهب»^(٢).

قوله: (كان رسول الله ﷺ يقول حين يفرغ من صلاة الفجر من القراءة ويكبر ويرفع رأسه:

(١) في (ج): أجلهنا

(٢) «المجموع شرح المذهب» ١ (٣/ ٥٠٤).

«سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ»، ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ: «اللَّهُمَّ أَنْجِ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ، وَسَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ، وَعِيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ، وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطَأَتَكَ عَلَى مُضَرٍّ، وَاجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ كَيْسِي يَوْسُفَ، اللَّهُمَّ الْعَنِ لِحْيَانَ وَرِعْلًا وَذَكْوَانَ وَعَصِيَّةَ عَصَبِ اللَّهِ وَرَسُولَهُ»، ثُمَّ بَلَغَتْ أَنَّهُ تَرَكَ ذَلِكَ لَمَّا أَنْزَلَ: «لَيْسَ لَكَ مِنْ لَأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ» (أحمد ٧٤٦٥، وصحري ٤٥٦٠).

[١٥٤١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّقْدُ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، إِلَى قَوْلِهِ: «وَاجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ كَيْسِي يَوْسُفَ»، وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ (أحمد ٩٢٦٥، وصحري ٦٢٠٠).

[١٥٤٢] ٢٩٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَهْرَانَ الرَّازِيُّ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَتَلَ بَعْدَ الرُّكْعَةِ فِي صَلَاةٍ شَهْرًا، إِذَا قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»، يَقُولُ فِي قُنُوتِهِ: «اللَّهُمَّ أَنْجِ

«سمع الله لمن حمده، ربنا ولك الحمد»، ثم يقول: «اللهم أنج الوليد بن الوليد» إلى آخره. فيه استحباب لقنوت ولحزير به، وأنه بعد الركوع، وأنه يجمع بين قوله: «سمع الله لمن حمده»، و«ربك الحمد». وفيه جوار الدعاء للإنسان معين وعلى معين، وقد سبق أنه يجوز أن يقول: «ربك الحمد»، و«ربك ولك الحمد» بإثبات الواو وحذفها^(١)، وقد ثبت لأمران في «الصحیح»، وسبق بيانه جكمه الواو.

وقوله ﷺ: «اللهم اشدد وطأتك على مضر» (الوطأة) بفتح الواو ومكان لظء وبعدها همزة، وهي البأس. وقوله ﷺ: «واجعلها عليهم سنين كسني يوسف» هو بكسر السين وتخفيف الياء، أي: اجعلها سنين شديداً ثوابت قحط وغلاء. قوله ﷺ: «اللهم العن لحيان» إلى آخره، فيه جواز لعن الكفار وطائفة معينة منهم.

قوله: «ثم بلغنا أنه ترك ذلك» يعني الدعاء على هذه القبائل، وأما أصل القنوت في الضحى فلم يتركه حتى فارق الدنيا، كذا صرح عن أنس^(٢).

(١) نظر (٢/ ٤٢٥ - ٤٢٦)

(٢) أخرجه أحمد ١٢٦٥٧، والبيهقي ١٦٩٢.

الْوَلِيدُ بْنُ الْمَوْلِيدِ، اللَّهُمَّ نَجِّ سَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ، اللَّهُمَّ نَجِّ عِيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ، اللَّهُمَّ نَجِّ الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطْأَتَكَ عَلَى مُضَرَ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سَبْرًا كَسَبْرِي يُوسُفَ، [أحمد ١٠٠٧٢] [إمام ١٥٤٣].

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: ثُمَّ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَرَكَ الدُّعَاءَ بَعْدَ، فَقُلْتُ: أَرَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ تَرَكَ الدُّعَاءَ لَهُمْ، قَالَ: فَقِيلَ: وَمَا تَرَاهُمْ قَدْ قَدِمُوا؟

[١٥٤٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَيْنَمَا هُوَ يُصَلِّيُ الْعِشَاءَ إِذْ قَالَ «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»، ثُمَّ قَالَ قَبْلَ أَنْ يَسْجُدَ: «اللَّهُمَّ نَجِّ عِيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ»، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ الْأَوْزَاعِيِّ إِلَى قَوْلِهِ: «كَسَبْرِي يُوسُفَ»، وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ. [سحري ٤٥٩٨] [إمام ١٥٤٢].

[١٥٤٤] ٢٩٦- (٦٧٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: «وَاللَّهِ لَا أَقْرَبُ بِكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقُفْتُ فِي الظُّهْرِ وَالْعِشَاءِ الْآخِرَةِ وَصَلَاةِ الصُّبْحِ، وَيَدْعُو لِلْمُؤْمِنِينَ، وَيَتْلَعُ الْكُفَّارَ». [أحمد ٧٤٦٤، سحري ٧٩٧].

[١٥٤٥] ٢٩٧- (٦٧٧) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الَّذِينَ قَتَلُوا أَصْحَابَ بَيْتِ مَعُونَةَ ثَلَاثِينَ صَبَاحًا، يَدْعُو عَلَى رِجْلِ وَذَكَوَانٍ وَلِخِيَانٍ وَعُصَيَّةَ عَصَبَتِ اللَّهِ وَرَسُولَهُ ﷺ، قَالَ أَنَسٌ: أُنْزِلَ اللَّهُ ﷻ فِي الَّذِينَ قَتَلُوا بَيْتِ مَعُونَةَ قُرْآنًا قُرْآنُهُ حَتَّى تُسَبِّحَ بَعْدَ: أَنْ يَلْعَوْ قَوْسًا أَنْ قَدْ لَقِيََا رَبَّنَا، فَرَضِي عَنَّا، وَرَضِينَا عَنْهُ. [إمام ٤٩١٧] [أحمد ١٣٣٥٥، سحري ٢٨١٦].

[١٥٤٦] ٢٩٨- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ النَّافِدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ

قوله: (بينما هو يُصَلِّي) قال أهل اللغة: أصل (بينما) و(بيت)، بين، وتقديره: بين أوقات صلاته قال

كذا وكذا، وقد سبق إيضاحه (١).

أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَنْسٍ: هَلْ قَنَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ؟ قَالَ: نَعَمْ، بَعْدَ الرُّكُوعِ سَمِيراً. [أحمد: ١٢١٦٧، والبيهقي: ١٠٠٩].

[١٥٤٧] ٢٩٩- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَبْرِيُّ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى - وَاللَّفْظُ لِابْنِ مُعَاذٍ -: حَدَّثَنَا الْمُحْتَمِرُ بْنُ سُلَيْعَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مَجْزٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: قَنَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَهْرًا بَعْدَ الرُّكُوعِ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ يَدْعُو عَلَى رِغْلٍ وَدَكْوَانٍ، وَيَقُولُ «عُصْبَةُ عُصْبَتِ اللَّهِ وَرَسُولُهُ». [أحمد: ١٧١٥٢، والبيهقي: ١٠٠٣].

[١٥٤٨] ٣٠٠- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بَهْزُ بْنُ أَسِيدٍ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ: أَخْبَرَنَا أَنَسُ بْنُ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَنَتَ شَهْرًا بَعْدَ الرُّكُوعِ فِي صَلَاةِ الْمَجْرِ يَدْعُو عَلَى نَبِيِّ عُصْبَةٍ. [أحمد: ١٢٩١١، أبو نصر: ١٥٤٧].

[١٥٤٩] ٣٠١- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْقُنُوتِ قَبْلَ الرُّكُوعِ أَوْ بَعْدَ الرُّكُوعِ؟ فَقَالَ: قَبْلَ الرُّكُوعِ، قَالَ: قُلْتُ: فَإِنَّ نَاسًا يَزْعُمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَنَتَ بَعْدَ الرُّكُوعِ، فَقَالَ: إِنَّمَا قَنَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَهْرًا يَدْعُو عَلَى أَنَسٍ قَتَلُوا أَنَسًا مِنْ أَصْحَابِهِ، يُقَالُ لَهُمْ: الْقُرَاءُ. [أحمد: ١٢٧٠٥، والبيهقي: ١٠٠٢].

[١٥٥٠] ٣٠٢- (٠٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَاصِمٍ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَحَدَّ عَلَى سَرِيَّةٍ مَا وَجَدَ عَلَى السَّعْعَيْنِ الَّذِينَ أَصِيبُوا يَوْمَ بَرْقٍ مَعُونَةً - كَانُوا يَدْعُونَ الْقُرَاءَ - فَمَكَثَ شَهْرًا يَدْعُو عَلَى قَتْلِهِمْ. [أحمد: ١٣٠٨٧، أبو نصر: ١٥٤٩].

[١٥٥١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ أَبِي فَضِيلٍ (ح)، وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ، كُلُّهُمَا عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ، يَزِيدُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ. [البيهقي: ١٣١٠] [أبو نصر: ١٥٤٩].

[١٥٥٢] ٣٠٣- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ النَّاقِدِ: حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَنَتَ شَهْرًا يَلْعَنُ رِغْلًا وَدَكْوَانًا وَعُصْبَةً عَصَوْا اللَّهَ وَرَسُولَهُ. [أحمد: ١٣٧٢٥، أبو نصر: ١٥٥٤].

قوله: (عن أبي مجلز) هو يكسر الميم واسكن الهميم وفتح اللام.

[١٥٥٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ النَّافِلِ، حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ غَابِرٍ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِحُجُورِهِ. (أحمد ١٣٧٢٤، [نظر ١٥٤٤].

[١٥٥٤] ٣٠٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ لُثَيْمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا هِشَامُ، عَنْ عِدَّةٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَفَّتْ شَهْرًا يَدْعُو عَلَى أَحْيَاءِ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ، ثُمَّ تَرَكَهُ. (أحمد ١٢١٥٠، [للحارثي ٤٠٨٩].

[١٥٥٥] ٣٠٥ - (٦٧٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَةَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي لَيْلَى قَالَ: حَدَّثَنَا الْبَرَاءُ بْنُ عَزَابٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقِفْتُ فِي الصُّبْحِ وَالْمَغْرِبِ. (أحمد ١٨٤٧٠.

[١٥٥٦] ٣٠٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: قَفَّتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَغْرِبِ وَالْمُغْرِبِ. (أحمد ١٨٦٥٢.

[١٥٥٧] ٣٠٧ - (٦٧٩) حَدَّثَنِي أَبُو إِسْحَاقَ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ سَرْجٍ الْبَصْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنِ اللَّيْثِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ خُفَّابِ بْنِ إِيمَاءٍ الْغِفَارِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي صَلَاةٍ: «اللَّهُمَّ الْعَنِّ بَنِي إِحْيَانَ وَرِعْلًا وَذُكْوَانَ وَعَصِيَّةَ عَصَاؤِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، غِفَارُ غَفَرِ اللَّهُ لَهَا، وَأَسْلَمُ سَأَلَهَا اللَّهُ». (أحمد ١٦٥٧٠ مطبوع).

[١٥٥٨] ٣٠٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، قَالُوا ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدٌ - وَهُوَ بْنُ عَمْرِو - عَنْ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَرْمَلَةَ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ خُفَّابٍ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ خُفَّابُ بْنُ إِيمَاءٍ: رَكَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: «غِفَارُ غَفَرِ اللَّهُ لَهَا، وَأَسْلَمُ سَأَلَهَا اللَّهُ، وَعَصِيَّةُ عَصَتْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، اللَّهُمَّ الْعَنِّ بَنِي إِحْيَانَ، وَالْعَنِّ رِعْلًا وَذُكْوَانَ»، ثُمَّ وَقَعَ سَاجِدًا، قَالَ خُفَّابٌ فَجُعِلَتْ لَعْنَةُ الْكَفَرَةِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ. (أحمد ١٦٥٧١).

[١٥٥٩] (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَرْمَلَةَ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ الْأَسْفَعِ، عَنْ خُفَّابِ بْنِ إِيمَاءٍ بِمِثْلِهِ؛ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ: فَجُعِلَتْ لَعْنَةُ الْكَفَرَةِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ. [نظر ١٥٥٧].

قوله (عن خُفَّابِ بْنِ إِيمَاءٍ الْغِفَارِيِّ) حذف بضم الخاء، المعجمة، و(إيماء) بكسر الهمزة، وهو

مصروف.

٥٥ - [باب قضاء الصلاة الفائتة،

واستحباب تعجيل قضاؤها]

[١٥٦٠] ٣٠٩- (٦٨٠) حَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى لُحَيْبِي: أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ النَّسِيبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جِئَ فَقَالَ مِنْ غَزْوَةِ خَيْبَرِ سَارَ لَيْلَهُ،

باب قضاء الصلاة الفائتة،

واستحباب تعجيل قضاؤها

حاصل مذهب آلِه إذا فاتته فريضة وجب قضاؤها، وإن فاتت بعدد سُحْبٍ قصدها على الفور، وسجور لتأخير على الصحيح، وحكى سيفي وغيره وجهاً أنه لا يجوز التأخير، وإن فاتته بلا عذر وجب قضاؤها على الفور على الأصح، وقيل، لا يجب على الفور على الأصح، بل له التأخير. وهذا قضى صلوات استحب قصدها مرتباً، فإن حلف ذلك صحت صلاته عند الشافعي ومن وافقه، سواء كانت الصلاة قليلة أو كثيرة.

وإن فاتته سنة راتبة، ففيه قولان للشافعي:

أصحهما: يستحب قصدها لعموم قوله ﷺ: «مَنْ نَسِيَ الصَّلَاةَ فَلْيَصِلْهَا إِذَا ذَكَرَهَا»، ولأحاديث أخر كثيرة في الصحيحين، كقصة ﷺ سنة الظهر بعد العصر حين شغله عنهُ، الوعد^(١)، وقضائه سنة الصبح في حديث الباب.

والقول الثاني: لا يستحب وأما لشئني لتي شرعت لعازن، كصلاة الكسوف والاستسقاء ونحوهما، فلا يسرع قضاؤها بلا عذر، والله أعلم.

قوله: (فَقَالَ مِنْ غَزْوَةِ خَيْبَرِ) أي: رجع، وللقول لرجوع، ويقال: غَزْوَةٌ - وَغَزَاةٌ - (وخَيْرٌ) بالخاء

(١) في (ن): لصلوات

(٢) أخرجه البخاري ١٢٣٣، ومسلم ١٤٣٣، وأحمد: ٢٦٥١٥ عن حديث أم سمية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: إِذَا مِتُّ أُمِّي أُمِّي، سَأَلْتُ عَنْ بَرَكَتَيْنِ بَعْدَ مَعْرُوفٍ، رَأَيْتُ نَافِيَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ دُشَعْمُونِي عَنْ الرُّكْعَتَيْنِ خَلْفَ بَعْدَ نَظَرٍ، فَمِمَّا هَذَا؟ وَبَعْدَ الْبُخَارِيِّ.

حَتَّى إِذَا أَدْرَكَهُ الْكَرَى عَرَسَ وَقَالَ لِبَلَالٍ: «اَكْلًا لَنَا اللَّيْلَ»، فَصَلَّى بِلَالٌ مَا قُدِّرَ لَهُ، وَثَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ، فَلَمَّا تَقَارَبَ الْفَجْرُ اسْتَنَدَ بِلَالٌ إِلَى رَاحَتِيهِ مُوَاجِهَ الْفَجْرِ، فَعَلَبَتْ بِلَالًا عَيْنَاهُ وَهُوَ مُسْتَبَدٌّ إِلَى رَاحَتِيهِ، فَلَمْ يَسْتَيْقِظْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَا بِلَالٌ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ حَتَّى ضَرَبَتْهُمْ الشَّمْسُ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوَّلَهُمْ اسْتَيْقَظًا، فَفَرَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَيُّ بِلَالٍ»، فَقَالَ بِلَالٌ: أَخَذَ بِفُوسِي الَّذِي أَخَذَ - بِأَيْيَ أَنْتَ رَأَيْي يَا رَسُولَ اللَّهِ - بِتَفْسِيكَ، قَالَ: «اَقْنَادُوا»،

المعجمة، هذا هو الضُّوَاب، وكذا ضبطه، وكذا هو هي أصول بلادنا من نسخ مسلم، قال البايي وابن عبد البر وغيرهما: هذا هو انضوَاب قال القاضي عياض. هذا قول أهل السير، وهو الضَّحِيح، قال: وقال الأصمبي: إنما هو (حين) بلعمه المجهلة والنون^(١١)، وهذا قريب ضعيف.

واعتقدوا هل كان هذا النوم مرة أو مرتين، وهذا لأحد حديث مرتان، والله أعلم.

قوله: (إذا أدركه الكرى عرس) الكرى بفتح الكاف: السُّعْسُ، وقيل: النوم، يقال منه: كَرِيَ لرجل، بفتح الكاف وكسر الراء، يَكْرِى كَرَى فهو كَرِي، وامرأة كَرِيَّةٌ بتخفيف الياء. (ولتعريس): نزول المسافر من آخر الليل بنوم ولاسترحة، هكذا قاله الحليل والمجهول. وقد أبو زيد: هو النزول أي وقت كان من ليل أو نهار، وفي الحديث: مُعْرَسُونَ فِي نَحْرِ الظُّهيرة^(١٢)

قوله. (وقال لبلاي: «اكلة لنا الفجر»^(١٣)) هو بهمة آخره، أي: ارتقبه وحفظه وحرسه، ومصدره الكيلة بكسر الكاف والمبداء، ذكره الجوهري^(١٤) قوله. (مواجهة المجر) أي: مستقبله بوجهه. قوله: (ففرع رسول الله ﷺ) أي: التثنية وقام.

قوله ﷺ «أي بلال» هكذا هو في رواية وسنح بلادنا، وحكى لقاضي عياض عن جماعة أنهم ضبطوه: «أي بلال؟» بزيادة نون^(١٥).

(١١) «إكمال المعلم»: (٢/ ٦٦٤).

(١٢) أخرجه البخاري: ٢٦٦٦ من حديث عائشة رضي الله عنها.

(١٣) وقع في نسخةنا عن «صحيح مسلم»، «اكلة لنا الليل».

(١٤) «المصباح»: (٢/ ٦٦٤).

(١٥) «إكمال المعلم»: (٢/ ٦٦٧).

فَاقْتَادُوا رَوَاجِلَهُمْ شَيْئاً، ثُمَّ تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَمَرَ بِأَلَا فَأَقَامَ الصَّلَاةَ، فَصَلَّى بِهِمُ الصُّبْحَ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَالَ: «مَنْ نَسِيَ الصَّلَاةَ فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، فَإِنَّ اللَّهَ قَالَ: «وَرَأَى الصَّلَاةَ لِيُكَرِّرَ» [ص ١١٤].

قَالَ يُونُسُ: وَكَانَ ابْنُ شَهَابٍ يَقْرَأُهَا: «لِلذِّكْرِ» [ص ١٥٦].

[١٥٦١] ٣١٠- (٥٥٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ، كِلَاهُمَا عَنْ يَحْيَى - قَالَ ابْنُ حَاتِمٍ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ -: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ كَيْسَانَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ،

قوله (فاقْتَادُوا رَوَاجِلَهُمْ شَيْئاً) فيه دلالة على أن قضاء المأثقة بعذر ليس على الفور، وإنما اقتادوها لما ذكره في الرواية الثانية: «فَإِنْ هَلَا مَنَزَلٌ حَضَرْنَا فِيهِ الشَّيْطَانُ».

قوله (وَأَمَرَ بِأَلَا مَا لِقَامَ الصَّلَاةَ) فيه إثبات الإقامة للمأثقة وفيه إشارة إلى ترك الأذان للمأثقة، وفي حديث أبي قتادة بعده إثبات الأذان للمأثقة، وفي المسألة خلاف مشهور، والأصح عدم إثبات الأذان لحديث أبي قتادة وغيره من الأحاديث الصحيحة.

وأم ترك ذكر الأذان في حديث أبي هريرة وغيره، فجوابه من وجهين:

أحدهما: لا يزم من ترك ذكره أنه لم يؤدِّ، فلهذا أذن وأهمله لرواي أوسم يعصم به

ولثاني: لعله ترك الأذان في هذه المرة ليدن جوار تركه، وإشارة إلى أنه ليس بواجب متحقق لا يبيح في الشك.

قوله (فَصَلَّى بِهِمُ الصُّبْحَ) فيه استحباب لجماعة في المأثقة، وكذا قاله أصحابنا

قوله ﷺ: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا» فيه وجوب قضاء الفريضة المأثقة، سواء تركها بعذر كنوم وسين، أو بغير عذر، وإنما قيد في الحديث بالنسيان لخروجه على سبب، ولأنه إذا وجب لقضاء على المعلوم، فغيره أولى بالوجوب، وهو من باب تنبيه بالأدنى على الأعلى.

وأم قوله ﷺ: «فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا»، فمعمول على الاستحباب، فبه يجوز تأخير قضاء المأثقة بعذر على الصحيح، وقد سبق بينه ودليله، وشد بعض أهل الظاهر فقال: لا قضاء لمأثقة بغير عذر، وزعم أنهم أعظم من أن يخرج من قيل معصيته بالفناء، وهذا خطأ من قائله وجهالة.

وفيه دليل لقضاء السن الرتبة إذا فاتت، وقد سبق بينه والجملة في ذلك

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: عَرَّسْنَا مَعَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ نَسْتَقِظْ حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لِيَأْخُذَ كُلُّ رَجُلٍ بِرَأْسِ رَاحِلَتِهِ، فَإِنَّ هَذَا مَشْرَلٌ حَضَرْنَا فِيهِ الشَّيْطَانُ»، قَالَ: فَفَعَلْتُ، ثُمَّ دَعَا بِالْمَاءِ فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ سَحَدَ سَجْدَتَيْنِ - وَقَالَ بَعْقُوبٌ: ثُمَّ صَلَّى سَجْدَتَيْنِ - ثُمَّ أَقِيَمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى الْغَدَاةَ. [أحمد: ١٩٥٣٤].

[١٥٦٢] ٣١١ - (٦٨١) وَحَدَّثَ شَيْبَانُ بْنُ قَرُوحٍ: حَدَّثَنَا سَلِيمَانٌ - يَعْنِي ابْنَ الْمُجِيرَةَ -: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَجَاحٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: خَطَبَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّكُمْ تَسِيرُونَ عَشِيرَتَكُمْ وَلَيْلَتُكُمْ،»

قوله ﷺ: «فإن هذا مشرل حضرنا فيه الشيطان» فيه دليل على استحباب اجتناب مواضع لشيطان، وهو أظهر المعنيين في التهي عن الصلاة في الحمام.

قوله: (فتوضأ ثم صلى سجدتين، ثم أقيمت الصلاة فصلى الغداة) فيه استحباب قضاء النافذة الربوية، وجواز تسمية صلاة الصبح للغداة، وأنه لا يكره ذلك.

فرد قيس: كيف نام النبي ﷺ عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس، مع قوله ﷺ: «إِنَّ عَيْنِي نِيَامَانٌ، وَلَا يَنَامُ قَلْبِي»^(١) فجوابه من وجهين:

أصحهما وأشهرهما: أنه لا مشقة فيهما، لأن قلبه إنما يدرك الحسيات المتعلقة به، كالحدث والآله ونحوهما، ولا يدرك طلوع الفجر وغيره مما يتعلق بالعين، وإنما يدرك ذلك بالعين، والعيون نائمة وإن كان القلب يقظاً.

والثاني: أنه كان له حالان أحدهما: ينام فيه القلب، وصادف هذا الموضع والثاني: لا ينام وهذا هو الغالب من أحواله ﷺ، وهذا التأويل ضعيف، والصحيح المعتمد هو الأول، والله أعلم.

قوله: (عن عبد الله بن رجاح، عن أبي قتادة) رجاح هذا بفتح لاء وبالمرحدة، وأبو قتادة سحارث ابن ربيعة الأنصاري.

قوله: (خطبنا رسول الله ﷺ فقال: «إنكم تسرون») فيه أنه يستحب لأمر الجيش إذا رأى المصلحة

(١) أخرجه البخاري: ١١٤٧، ومسلم: ١٧٧٣، وأحمد: ٢٤٠٧٣ عن حماد بن عاصم ع

وَتَأْتُونَ الْمَاءَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَذَاءً، فَتَطْلُقُ النَّاسُ لَا يَلْوِي أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ، قَالَ أَبُو قَتَادَةَ: فَيَنْتَمِ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسِيرُ حَتَّى ابْهَارَ اللَّيْلِ وَأَنَا إِلَى جَنْبِهِ، قَالَ: فَتَعَسَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَمَالَ عَنْ
رَاحِلَتِهِ، فَأَتَيْتُهُ فَدَعَمْتُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ أَوْقِظَهُ حَتَّى اعْتَدَلَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، قَالَ: ثُمَّ سَارَ حَتَّى تَهَوَّرَ
الْبَيْلُ مَالَ عَنْ رَاحِلَتِهِ، قَالَ: فَدَعَمْتُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ أَوْقِظَهُ حَتَّى اعْتَدَلَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، قَالَ: ثُمَّ
سَارَ حَتَّى إِذَا كَانَ مِنْ آخِرِ السَّحَرِ مَالَ مَيْلَةٍ هِيَ أَشَدُّ مِنَ الْمَيْلَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ حَتَّى كَادَ يَنْجَفِلُ،
فَأَتَيْتُهُ فَدَعَمْتُهُ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: «مَنْ هَذَا؟»، قُلْتُ: أَبُو قَتَادَةَ، قَالَ: «مَتَى كَانَ هَذَا مَسِيرَكَ
مِنِّي؟»، قُلْتُ: مَا زَالَ هَذَا مَسِيرِي مِنْذُ اللَّيْلَةِ، قَالَ: «حَفِظَكَ اللَّهُ.....»

لقومه هي إعلامهم بأمر أن يجمعهم كلهم ويُشيع ذلك فيهم، يَنْتَعِمُ كلهم ويتأهبوا له، ولا يُحْصَى به
بعضهم وكبارهم، لأنه ربما خفي على بعضهم فيتحققه الضرر.

قوله ﷺ: «وَتَأْتُونَ الْمَاءَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَذَاءً» فيه استجاب قوب. إن شاء الله، في الأمور المستقبلة،
وهو موافق للأمر به في القرآن^(١).

قوله: (لَا يَلْوِي أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ) أي: لَا يَغْلُظُ. قوله: (ابْهَارَ اللَّيْلِ) هو بالموحدة وتشديد الراء،
أي: انتصف. قوله: (فَتَعَسَّرَ) هو ففتح العين، والنُّعَسُ مقدمة لنوم، وهو ربح لطيفة تأتي من قبل
النَّوْمِ تُغْلِي على العين ولا تصل القلب، فإذا وصلت القلب كان نوماً، ولا ينتقص الوضوء بالنُّعَسِ
من المضطجع^(٢)، وينتقص بنومه، وقد بسطت لفرق بين حقيقتيهما في «شرح لمهذب»^(٣).

قوله: (فَدَعَمْتُهُ) أي: أَقَمْتُ يَمِينَهُ مِنَ النَّوْمِ وَصَبَرْتُ تَحْتَهُ كَالْعَامَةِ لِلْبَاءِ فَوْقَهَا. قوله: (تَهَوَّرَ اللَّيْلُ)
أي: دُمِبَ أَكْثَرُهُ، مأخوذاً من تَهَوَّرَ البَاءُ، وهو إهدانه، يقال: تَهَوَّرَ الليلُ وَتَوَهَّرَ. قوله: (يَنْجَفِلُ) أي:
يسقط. قوله: (قَالَ: «مَنْ هَذَا؟» قُلْتُ: أَبُو قَتَادَةَ) فيه أنه إذ قيل للمستأذن ونحوه: من هذا؟ يقول^(٤):
فلان باسمه، وأنه لا بأس أن يقول: أبو فلان، إذا كان مشهوراً بكينته. قوله ﷺ: «حَفِظَكَ اللَّهُ

(١) وذلك مثل قوله تعالى ﴿وَكَلَّمَ مَثَلًا عَلَى يُونُسَ مَا نَزَلَ بِآيِهِ الْوَيْدُ وَقَالَ ادْخُلُوا فِيهِمْ مِنْ مَقَاتِلِ اللَّهِ كَمَا دَخَلُوا مِنْهَا﴾ [يوسف: ٤٩]، وقوله
تعالى ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ إِذْنًا قَوْلًا كَقَوْلِكَ رَبِّ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ﴾ [الأنعام: ١٦٦]، ولا أن يشاء الله ﷻ [التكليف: ٣٣ - ٣٤] وغيرهما من الآيات.

(٢) في (تح) غير المضطجع

(٣) «المجموع شرح المهذب»: (١٥/٢٩ - ١٦)

(٤) في (تح) أن يقول.

بِمَا حَفِظْتَ بِهِ نَبِيَّهِ، ثُمَّ قَالَ: «هَلْ تَرَانَا نَحْقَى عَلَى النَّاسِ؟» ثُمَّ قَالَ: «هَلْ تَرَى مِنْ أَحَدٍ؟» قُلْتُ: هَذَا رَاكِبٌ، ثُمَّ قُلْتُ: هَذَا رَاكِبٌ آخَرُ، حَتَّى اجْتَمَعْنَا فَكُنَّا سَبْعَةَ رُكَبٍ. قَالَ: فَمَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الظَّرِيقِ، فَوَضَعَ رَأْسَهُ ثُمَّ قَالَ: «احْفَظُوا عَلَيْنَا صَلَاتِنَا»، فَكَانَ أَوَّلَ مَنْ اسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالشَّمْسُ فِي ظَهْرِهِ، قَالَ: فَقُمْنَا فَرِعَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: «ارْكَبُوا»، فَارْكَبْتَ فَبَسَرْنَا حَتَّى إِذَا ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ نَزَلَ، ثُمَّ دَعَا بِمِیْضَاءٍ كَانَتْ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ مَاءٍ، قَالَ: فَتَوَضَّأَ مِنْهَا وَضُوءاً دُونَ وَضُوءٍ، قَالَ: وَبَقِيَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ مَاءٍ، ثُمَّ قَالَ لِأَبِي قَتَادَةَ: «احْفَظْ عَلَيْنَا مِیْضَاكَ، فَسَيَكُونُ لَهَا نَبَأٌ»، ثُمَّ أَذَّنَ بِأَلَّ بِالصَّلَاةِ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رُكْعَتَيْنِ، ثُمَّ صَلَّى الْعِدَاةَ فَصَنَعَ كَمَا كَانَ يَصْنَعُ كُلَّ يَوْمٍ. قَالَ: وَرَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَكِبْنَا مَعَهُ، قَالَ:

بِمَا حَفِظْتَ بِهِ نَبِيَّهِ أَي: بسبب حفظك نبيَّه، وفيه أنه يستحب لمن صنع إليه معروف أن يدعو لفعله، وفيه حديث آخر صحيح مشهور^(١).

قوله: (سبعة رُكَبٍ) هو جمع رَاكِبٍ، كصاحب وصاحب، وظائره. قوله: (ثم دعا بمِیْضَاءٍ) هي بكسر الميم وبهمزة بعد لُضْد، وهي لاءٌ التي يَتَوَضَّأُ بِهِ، كالرُّكُوعِ. قوله: (فتَوَضَّأَ مِنْهَا وَضُوءاً دُونَ وَضُوءٍ) معناه: وضوءاً خفيفاً مع أنه أَسْبَغَ الْأَعْضَاءَ. ونقل القاضي عياض عن بعض شيوخه أن المراد تَوَضَّأَ وَلَمْ يَسْتَنْجِ بِمَاءٍ، بَلْ سَجَمَ بِالْأَحْجَرِ^(٢)، وهذا الذي زعمه هذا القائل علقظ ظاهراً، والصواب ما سبق. قوله ﷺ: «فَيَكُونُ لَهَا نَبَأٌ» هذا من معجزات النبوة.

قوله: (ثم أَذَّنَ بِأَلَّ بِالصَّلَاةِ)، فصلَّى رسول الله ﷺ رُكْعَتَيْنِ، ثم صَلَّى الْعِدَاةَ فَصَنَعَ^(٣) كَمَا كَانَ يَصْنَعُ كُلَّ يَوْمٍ) فيه استحباب الأذان بالصَّلَاةِ الْفَاتَةِ، وفيه قضاء السُّنة الرَّابِعَةِ، لأن الظاهر أن هاتين الرُّكْعَتَيْنِ الشَّيْئَتَيْنِ قَبْلَ الْعِدَاةِ هُمَا سُنَّةُ الطُّبْحِ.

وقوله: (كما كان يصنع كل يوم) فيه إشارة إلى أن صفة قضاء الفاتحة كصفة أدائها، فيؤخذ منه أن فاتحة الطُّبْحِ يُقْتَلُ فِيهَا، وهذا لا خلاف فيه عندنا، ولقد يُحْتَجُّ بِهِ مَنْ يَقُولُ: يَجْهَرُ فِي الطُّبْحِ الَّتِي

(١) أخرجه أبو داود: ١٦٧٢، والنسائي: ٢٨٦٧، وأحمد: ٥٣٦٥ من حديث بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ ﷺ قَالَ: مَنْ صَنَعَ بِكُمْ مَعْرُوفَةً فَكَافَتْهُ، فَإِنَّ لَمْ يَجِدْ مِنْكُمْ قَوْلَهُ، فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَوْبَى أَنْكُمْ قَدْ كَفَّاتُوهُ.

(٢) إكمال الصنيع: (٢/٢٧٢).

(٣) في (نسخ): فصل.

فَحَمَلَ بَعْضُنَا يَهُمُسُ إِلَى بَعْضٍ: مَا كَفَّارَةُ مَا صَنَعْنَا بِتَقْرِيطِنَا فِي صَلَاتِنَا؟ ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا لَكُمْ فِي إِسْوَةِ؟» ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا إِنَّهُ لَيْسَ فِي النَّوْمِ تَقْرِيطٌ، إِنَّمَا التَّقْرِيطُ عَلَى مَنْ لَمْ يُصَلِّ الصَّلَاةَ حَتَّى يَجِيءَ وَقْتُ الصَّلَاةِ الْآخَرَى، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَلْيُصَلِّهَا حِينَ يَنْتَبِهَ لَهَا، فَإِذَا كَانَ الْغَدُ فَلْيُصَلِّهَا عِنْدَ وَقْتِهَا».....

بفضيها بعد طلوع الشمس، وهو أحد الوجهين لأصحابنا، وأصحهما أنه يُسَرُّ بها، ويُحْمَلُ قوله: (كما كان يصنع كل يوم) أي: في الأفعال. وفيه إيحاة تسمية بضع غداة، وقد تكرر في الأحاديث قوله: (فجعل بعضنا يهُمُسُ إلى بعض) هو بفتح لاء وكسر الميم، وهو الكلام الخفي.

قوله ﷺ: «إنه ليس في النوم تقريط» فيه دليلٌ لم أجمع عليه العلماء من أن النائم ليس بمكلف، وإنما يجب عليه قضاء لفائتة ونحوها بأمر جديد، هذا هو المذهب الصحيح المختار عند أصحاب الأصول وفقهاء، ومنهم من قال: يجب القضاء بالحطب الباقي، وهذا القائل يوافق على أنه في حال النوم غير مكلف. وأما إذا أتلَّف لِدَائِمٍ يده أو غيره من أعضائه شيئاً في حال نومه، فيجب ضمانه بالاتفاق، وليس ذلك تكليفاً لبائمه، لأنَّ غرامة المستفاد لا يُشترط له التكليف بالإجماع، بل لو أتلَّف النسيءُ أو لم يجتنب أو التعبد وغيرهم ممن لا تكليف عليه شيئاً، وجب ضمانه بالاتفاق، ودليله من القرآن قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِثًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ وَبِهِ تَسْلُةٌ﴾ [النساء: ٩٢]، قرئ بـ سبعة وتعالى على قتل الخطأ الذبيحة والكفارة مع أنه غير أثم بالإجماع.

قوله ﷺ: «إنما التقريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الصلاة الأخرى، فمن فعل ذلك فليصلها حين ينتبه لها، فإذا كان من الغد فليصلها عند وقتها».

في هذا الحديث دليلٌ على امتداد وقت كل صلاة من الخمس حتى يدخل وقت الأخرى، وهذا مستمرٌّ على عمومها في الصلوات كلها إلا الضحى، فإنها لا تمتد إلى الظهر، بل يخرج وقتها بطلوع الشمس لمفهوم قوله ﷺ: «من أدرك ركعة من الضحى قبل أن تطلع الشمس، فقد أدرك الضحى»^(١)، وأم لمغرب ففيها خلاف سبق بيانه في سبـ^(٢)، والصحيح المختار امتداد وقتها إلى دخول وقت

(١) أخرجه البخاري: ٥٧٩، ومسلم: ١٣٧٤، وأحمد: ٧٤٣٨، من حديث أبي هريرة رضى الله عنه.

(٢) انظر ص ٤٧

ثُمَّ قَالَ: «مَا تَرَوْنَ النَّاسَ صَنَعُوا؟»، قَالَ: ثُمَّ قَالَ: «أَصْبَحَ النَّاسُ فَقَدُوا نَبِيَّهُمْ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعَدَكُمْ، لَمْ يَكُنْ لِيُخْلَفْكُمْ، وَقَالَ النَّاسُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ، فَإِنْ يُطِيعُوا أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ يَرْضَوْا»، قَالَ: فَانْتَهَيْنَا إِلَى الدَّارِ حِينَ شَقَّ النَّهَارُ وَحَمِيَ كُلُّ شَيْءٍ وَهُمْ يَقُولُونَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَاكَ، عَطِشْنَا، فَقَالَ: «لَا هُلْكَ عَلَيْكُمْ»، ثُمَّ قَالَ:

العشاء. للأحاديث الصحيحة السابقة في «صحيح مسلم». وقد ذكرنا الجواب عن حديث إمامة جبريل ﷺ في المغرب في يومين في وقت واحد^(١).

وقال أبو سعيد الإصطخري من أصحابنا: تفوت العصر بمصير ظل كل شيء مثبته، وتفوت العشاء ذهبت ثلث الليل أو نصفه، وتفوت طلح بالاسفار وهذا القول ضعيف، ولصحيح المشهور ما قدمناه من الامتداد إلى دخول الصلاة الثانية

وأما قوله ﷺ: «فإذا كان من الغد فليصنها عند وقتها»، فمعناه: أنه إذا فاتته صلاة فقصدها، لا يتغير وقتها ويتحول في المستقبل، بل يبقى كما كان، فإذا كان الغد صلى صلاة الغد في وقتها المعتمد. ولا يتحول، وليس معناه أنه يقضي لفائتة مرتين، مرة في لحال ومرة في الغد، وبما معناه ما قدمناه، فهذا هو الصواب في معنى الحديث، وقد اضطربت أقوال العلماء فيه، واختار سمحون ما ذكرته.

قوله: (ثم قال: «ما ترون الناس صنعوا؟»، قال: ثم قال: «أصبح الناس فقدوا نبيهم، فقال أبو بكر وعمر: رسول الله ﷺ بَعَدَكُمْ، لَمْ يَكُنْ لِيُخْلَفْكُمْ، وَقَالَ النَّاسُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ، فَإِنْ يُطِيعُوا أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ يَرْضَوْا»).

ومعنى هذا الكلام أنه ﷺ لما صلى بهم لفتح بعد ارتفاع الشمس وقد سبقهم الناس وانقطع النبي ﷺ وهؤلاء الطائفة ليسيرة عنهم، قال: ما تظنون الناس يقولون فينا؟ مسكت لقوم، فقال النبي ﷺ: أم أبو بكر وعمر فيقولان ليس. إن سبي ﷺ وراءكم، ولا تطيب نعمة أن يحثكم وراءه ويتقدم بين أيديكم، فينبغي لكم أن تنتظروه حتى يتحققكم. وقال باقي ليس به سبقكم، بل حقوه فون أطعوا أبا بكر وعمر ورضوا، فإنهما على الصواب

قوله ﷺ: «لَا هُلْكَ عَلَيْكُمْ» هو بضم الهاء، وهو من الهلاك، وهذا من المعجزات قوله ﷺ.

«أَطْلِقُوا لِي غُمَرِي»، قَالَ: وَدَعَا بِالْمِيضَةِ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُبُّ وَأَبُو قَتَادَةَ يَسْقِيهِمْ، فَلَمْ يَعُدْ أَنْ رَأَى النَّاسَ مَدَّةً فِي الْمِيضَةِ تَكَاثَبُوا عَلَيْهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَحْسِنُوا الْمَلَأَ، كُلُّكُمْ سَبْرَوِي»، قَدْ فَعَلُوا، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُبُّ وَأَسْقِيهِمْ، حَتَّى مَا بَقِيَ غَيْرِي وَعَمِيرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: ثُمَّ صَبَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لِي: «اشْرَبْ»، فَقُلْتُ لَا أَشْرَبُ حَتَّى تَشْرَبَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «إِنَّ سَاقِي الْقَوْمِ آخِرُهُمْ شُرْبًا»، قَالَ: فَشَرِبْتُ، وَشَرِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَأَتَى النَّاسُ الْمَاءَ جَائِعِينَ رَوَاهُ.

قَالَ: فَقَدْ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ رَاحٍ: إِنِّي لَأُحَدِّثُ هَذَا الْحَدِيثَ فِي مَسْجِدِ الْجَامِعِ إِذْ قَالَ عُمَرُ بْنُ حُصَيْنٍ: انْظُرْ أَيُّهَا الْفَتَى كَيْفَ تُحَدِّثُ، فَإِنِّي أَخُذُ الرُّكْبَ يَدُكَ الْبَيْتَةَ، قَالَ: قُلْتُ فَأَنْتَ أَعْلَمُ بِالْحَدِيثِ، فَقَالَ: وَمَنْ أَنْتَ؟ قُلْتُ: مِنَ الْأَنْصَارِ، قَالَ: حَدِّثْ فَأَنْتُمْ أَعْلَمُ بِحَدِيثِكُمْ، قَالَ

«أَطْلِقُوا لِي غُمَرِي» هو بضم الغين المعجمة وفتح الميم وباءاً، وهو الفُدَح الصغير قوله: (فلم يعد) أن رأى الناس ماء في الميضة تكاثبوا عليها) ضبطنا قوله: «ماء» بالمد والقصر، وكلاهما صحيح.

قوله ﷺ: «أَحْسِنُوا الْمَلَأَ، كُلُّكُمْ سَبْرَوِي» المَلَأُ يفتح الميم ولام وآخره همزة، وهو منصوب مقعول «أحسنوا» و«المَلَأَ»: الحق ولجشرة، يقال: ما أحسن مَلَأً فلاناً أي: خلقه وعشرته، وما أحسن مَلَأً بني فلان! أي: عشرتهم وأخلاقهم، ذكره الجوهري وغيره، وأنشد الجوهري:

تَبَدُّوا يَا بُهْمَةً إِذْ رَأَوْنَا فَقُلْنَا أَحْسِنِي مَلَأً جُهِيناً^(١)

قوله ﷺ: «إِنَّ سَاقِي الْقَوْمِ آخِرُهُمْ شُرْبًا» فيه هذا الأدب من آداب شربي الماء والدين ونحوهما، وفي معناه ما يُفَرَّقُ على الجماعة من المأكول، كلحم وفاكهة^(٢) ومشموم وغير ذلك قوله: (فأتى الناس الماء جائعين رواه) أي: بشطاً مستريحين.

قوله (في مسجد الجامع) هو من باب إضافة الموصوف إلى صفته، فعند الكوفيين يجوز ذلك بغير تقدير، وعند البصريين لا يجوز إلا بتقدير، ويتأولون ما جاء من هذا بحسب موطنه، والتقدير هنا: مسجد المكان الجامع، وفي قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ اتَّقَاةٍ﴾ [التقصير: ٤٤] أي: بجانب المكان

(١) ذكره عبد الشوق بن عبد الحزى لجهي، وهو في «مصحح» (ملا)، وشرح ديوان المعاصاة لشمسري ج ١٧١، والنهاية في غريب الحديث والآثار: (ملا).

(٢) في (ن): وماكول، بدل: وفاكهة

فَحَدَّثْتُ الْقَوْمَ، فَقَالَ عِمْرَانُ: لَقَدْ شَهِدْتُ بِلَيْلَةِ، وَقَدْ شَعَرْتُ أَنَّ أَحَدًا حَفِظَهُ كَمَا حَفِظْتُهُ. [الحديث ٢٢٥٤٦ مجموع وص ١٦].

[١٥٦٣] ٣١٢ - (٦٨٢) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ صَخْرِ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ: حَدَّثَنَا سَلَمُ بْنُ ذَرِيرٍ الْعَطَارِدِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا رَجَاءٍ الْعَطَارِدِيَّ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ فِي مَسِيرٍ لَهُ، فَأَذَلَجْنَا لَيْلَتَنَا، حَتَّى إِذَا كَانَ فِي وَجْهِ الصُّبْحِ عَرَسْنَا، فَقَعَبْتُنَا أَعْيُنُنَا حَتَّى رَزَعَتِ الشَّمْسُ، قَالَ: فَكَانَ أَوَّلَ مَنْ اسْتَيْقَظَ مِنَّا أَبُو بَكْرٍ، وَكُنْتُ

القريب. وقوله تعالى: ﴿وَلَنَارُ الْآخِرَةِ﴾ [يوسف، ١٠١] أي: الحديقة الآخرة، وقد سمعت لمسألة في مواضع^(١)، والله أعلم.

قوله: (وما شعرت أن أحداً حفظه كما حفظته) ضبطت (حفظته) بضم لاء وفتحها، وكلاهما حسن. وفي حديث أبي قتادة هذا معجرات ظهرت لرسول الله ﷺ: إحداهما: إخباره بأنَّ ثيابه سيكون لها لباً، وكان كذلك.

الثانية: تكثر الماء القليل.

الثالثة: قوله ﷺ: «كُلُّكُمْ سَيَرَوِي»، وكان كذلك.

الرابعة: قوله ﷺ: «قال أبو بكر وعمر كذا، وقال الناس كذا».

الخامسة: قوله ﷺ: «إنكم تسرون عشيتكم وليتكم، وتأثرون الماء»، وكان كذلك، ولم يكن أحد من القوم يعلم ذلك، ولهذا قال: فنطلق الناس لا يتواري أحد على أحد، ولو كان أحد منهم يعلم ذلك، لفعلوا ذلك قبل قوله ﷺ.

قوله: (حدثنا سلم بن ذريق) هو بزي في أوله مفتوحة ثم راء مكسرة.

قوله: (فأذلجنا ليلتنا) هو بإسكان الدال، وهو سير البيل كنه وأما (أذلجنا) ففتح الدال المشددة، فمعناه: سرت آخر الليل، هذا هو الأشهر في اللغة، وقيل: هم لغتان بمعنى. ومصدر الأول: إذلاج بإسكان الدال^(٢)، والثاني: إذلاج بكسر الدال المشددة.

قوله: (برزعت الشمس) هو أول طلوعها

(١) انظر (٢٦٨/١)، و(٥٠٩/٢).

(٢) في (خ): بإسكان، بدل: بإسكان المأل.

لَا تُوقِفُ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَتَامِهِ إِذَا نَامَ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، ثُمَّ اسْتَيْقِظَ عُمَرُ، فَقَامَ عِنْدَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ فَجَعَلَ يُكَبِّرُ وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالتَّكْبِيرِ حَتَّى اسْتَيْقِظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ وَرَأَى الشَّمْسُ قَدْ بَزَغَتْ، قَالَ: «ارْتَحِلُوا»، فَسَارَ بِنَا، حَتَّى إِذَا ابْيَضَّتِ الشَّمْسُ نَزَلَ فَصَلَّى بِتِلْكَ الْعِدَّةِ، فَأَعْتَزَلَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ لَمْ يُصَلِّ مَعَهُ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا فُلَانُ، مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ مَعَنَا؟»، قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَصَابَنِي جَنَابَةٌ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَتَيَمَّمُ بِالصَّبِيِّ فَصَلَّى، ثُمَّ عَجَلَنِي فِي رَكْعٍ بَيْنَ يَدَيْهِ نَظْلُبُ الْمَاءَ، وَقَدْ عَطَشْنَا عَطَشًا شَدِيدًا، فَبَيْنَمَا نَحْنُ نَسِيرُ إِذَا نَحْنُ بِامْرَأَةٍ سَادِلَةٍ رَجُلَيْهَا بَيْنَ مَرَادَتَيْنِ، فَقُلْتُ لَهَا: أَيْنَ الْمَاءُ؟ قَالَتْ: أَيْهَاهُ أَيْهَاهُ، لَا مَاءَ لَكُمْ، قُلْنَا: فَكَمْ بَيْنَ أَهْلِكِ وَبَيْنَ الْمَاءِ؟ قَالَتْ: مَسِيرَةُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، قُلْنَا: انْطَلِقِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَتْ: وَمَا رَسُولُ اللَّهِ؟ فَلَمْ تَمْلِكْهَا مِنْ أَمْرِهَا شَيْئًا حَتَّى انْطَلَقْنَا بِهَا.

قوله: (وَكُنَّا لَا نُوقِفُ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَتَامِهِ إِذَا نَامَ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ) قال المصنف: كانوا يستمعون^(١) من يقاظه ﷺ لئلا كانوا يتوقعون من الإيحاء إليه في التيمم، ومع هذا فكانت الصلاة قد فاتت وقتها، فلو لم آحاد الناس اليوم، وحضرت الصلاة وخيف فوت وقتها، تباه من حضره لئلا تفوت الصلاة.

قوله في الجنب: (فأمره رسول الله ﷺ، فتيمم بالصبي فصلى) فيه جواز التيمم للجنب إذ عجز عن الماء: وهو مذهبنا ومذهب الجمهور، وقد سبق بيانه في بدية^(٢).

قوله: (إِذَا نَحْنُ بِامْرَأَةٍ سَادِلَةٍ رَجُلَيْهَا بَيْنَ مَرَادَتَيْنِ) (السَّادِلَةُ): المُرْسَلَةُ المُدْلِيَّةُ. وَ(الْمَرَادَةُ) معروفة، وهي أكبر من القُرْمَةِ، والمَرَادَتَيْنِ جُمْلُ ليعبر، سُمِّيَتْ مَرَادَةً لِأَنَّهُ يُؤَدِّي فِيهَا مِنْ جِلْدٍ آخَرَ مِنْ غَيْرِهَا. قوله: (فَقُلْنَا لَهَا أَيْنَ الْمَاءُ؟ فَقَالَتْ أَيْهَاهُ أَيْهَاهُ، لَا مَاءَ لَكُمْ) هكذا هو في الأصول، وهو بمعنى هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ، ومعناه: البُعدُ من المطلوب واليأس منه، كما قالت بعده: (لَا مَاءَ لَكُمْ) أي: ليس لكم ماءٌ حاضرٌ ولا قريبٌ، وفي هذه النظمه بضع عشرة لغة، ذكرتها كلها مفصلة واضحة مُتَقَنَّةً مع شرح معناه وتصريفها وما يتعلق بها في تهذيب الأسماء واللغات^(٣).

(١) في (خ) يسمعون

(٢) نظر (٣٤٥/٢).

(٣) بقر ص ٨٠٧.

فَاسْتَقْبَلْنَا بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَهَا، فَأَخْبَرْتُهُ بِمِثْلِ الَّذِي أَخْبَرْتَنَا، وَأَخْبَرْتُهُ أَنَّهَا مُوْتَمَةٌ لَهَا صَبِيانٌ أَتَيْنَا، فَأَمَرَ بِرَأْوِيَّتِهَا فَأُنِيخَتْ، فَمَجَّ فِي الْعَرْلَاوِينَ الْعُلَيَّوِينَ، ثُمَّ بَعَثَ بِرَأْوِيَّتِهَا، فَشَرِبَتْ وَخَرْنُ أَرْبَعُونَ رَجُلًا عِطَاشٌ حَتَّى رَوَيْنَا، وَمَلَأْنَا كُلَّ قِرْنَةٍ مَاءً، وَإِلَّا أَوْقَى، وَعَدَّ أَنَا، صَاحِبَتَا، غَيْرَ أَنَّا لَمْ نَسْقِ بَعِيرًا، وَهِيَ تَكَادُ تَنْصَرِجُ مِنَ الْمَاءِ - يَعْنِي الْعَرَاذِلِيَّ - ثُمَّ قَالَ: «هَاتُوا مَا كَانَ عِنْدَكُمْ»، فَجَمَعْنَا لَهَا مِنْ خَسِرٍ وَتَمْرٍ، وَصَرَّ لَهَا صُرَّةً، فَقَالَ لَهَا: «ادْفَعِي فَأَطْعِمِي هَذَا عِيَالَكَ، وَاعْلَمِي أَنَّا لَمْ نَرَزَا مِنْ مَائِكَ»، فَلَمَّا أَتَتْ أَهْلَهَا قَالَتْ: لَقَدْ لَقِيتُ أُسْحَرَ الشَّيْرِ، أَوْ إِنَّهُ لَتَبِي كَمَا زَعَمَ، كَذَبَ مِنْ أَمْرِ ذَيْتٍ وَذَيْتٍ، فَهَدَى إِلَهُ ذَلِكَ الصَّرْمَ بِتِلْكَ الْحَرَاةِ، فَأَسْلَمْتُ وَأَسْلَمُوا. [احمد، ٩٨٩٨، ربحاري ٣٥٧١] [روى ١٥٦٤].

[١٥٦٤] (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ: حَدَّثَنَا عَوْفُ بْنُ أَبِي جَمِيلَةَ، الْأَعْرَابِيُّ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ الْعَطَارِدِيِّ، عَنْ جَمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ قَالَ: كُنَّا

قوله. (وأخبرته أنها موتمة) بصم الميم وكسر الداء، أي: ذك أبتدأ. قوله. (فأمر برأويتها فأنيخت) (بروية) عند العرب هي المجمع الذي يحبس الماء، وأهل العرف قد يستعملونه في المزاودة استعارة، والأصل البعير. قوله. (فمَجَّ في العرلاوين العليوين) المَجَّ رَزَقَ الماء بالقم، والعرلاء باسم، هو المشعب لأسفل للمزاودة الذي يفرغ منه لماء، ويطلق أيضاً على ممها لأعلى كما قد في هذه الرواية: العرلاوين العليوين، وتشتبه عرلاوان، والجمع العرلي بكسر اللام

قوله. (وعسلنا صاحبنا) يعني الجُنب، هو تشديد السين، أي: أعطينه ما يُعش به. وفيه دليل على أنَّ المتيمم عن الجنبه إذا أمكنه استعمال الماء غتسل. قوله. (وهي تكاد تنصرج من الماء) أي: تشقى، وهو بفتح الداء وإسكان النون وفتح الضاد المعجمة وبسجيم، ورؤي بده أخرى بدل النون، وهو بمحذاه، والأول هو المشهور.

قوله ﷺ: «لَمْ نَرَزَا مِنْ مَائِكَ» هو بدون مفتوحة ثم راء مكية ثم زي ثم همزة، أي: لم نقص من مائك شيئاً وفي هـ الحديث معجزة ظاهرة من أعلام النبوة. قولها (كان من أمره ذيت وذيت) قال أهل اللغة. هو بمعنى كُيْتُ وكُيْتُ، وكذا وكذا. قوله: (لهدى الله ذلك الصرم بتلك المرأة، فأسلمت وأسلموا) الصرم بكسر الصاد: أبحاث مجتمعة.

مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَسَرَيْتَ لَيْلَةً، حَتَّى إِذَا كَانَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ قُبِيلَ الصُّبْحِ، وَقَعَدَ تِلْكَ الْوُقُوعَةَ الَّتِي لَا وَقُوعَةَ عِنْدَ الْمُسَافِرِ أَحْلَى مِنْهَا، فَمَا أَبْقَطْنَا إِلَّا حُرَّ الشَّمْسِ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِحَوْ حَدِيثِ سَلَمِ بْنِ زَيْدٍ، وَزَدَ وَنَقَصَ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ هُمُرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَرَأَى مَا أَصَابَ النَّاسَ وَكَانَ أَجْوَفَ جَلِيدًا، فَكَبَّرَ وَرَفَعَ صَوْتَهُ بِالتَّكْبِيرِ حَتَّى اسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِجِدَّةِ صَوْتِهِ بِالتَّكْبِيرِ، فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَكَرُوا إِلَيْهِ الَّذِي أَصَابَهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا ضَيْرَ، ارْتَجِلُوا»، وَاقْتَصَرَ الْحَدِيثُ - [أحمد ١٩٨٩٨، وسحري ٣٤٤].

[١٥٦٥] ٣١٣ - (٦٨٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ يَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبَاحٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ فِي سَفَرٍ فَعَرَّسَ بِلَيْلٍ ضَطَحَعَ عَلَى يَمِينِهِ، وَإِذَا عَرَّسَ قُبِيلَ الصُّبْحِ نَصَبَ قِرَاعَهُ، وَرَضَعَ رَأْسَهُ عَلَى كَفِّهِ. [أحمد ١٢٣٣٧].

[١٥٦٦] ٣١٤ - (٦٨٤) حَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ».

قَالَ قَتَادَةُ: ﴿وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ لِذِكْرِكُمْ﴾ [طه ١٤] [أحمد ١٣٨٤٨، وسحري ٥٩٧].

[١٥٦٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ لَنَبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَذْكُرْ: «لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ».

[أحمد ١٣٥٥٠] [وسحري ١٥٦٦]

[١٥٦٨] ٣١٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ

قوله: (قُبِيلَ الصُّبْحِ) هو بصم القاف، وهو أخضر من قبل، وأصرح في القُرب قوله: (وكان أجوف جليداً) أي: رفيع الصوت يخرج صوته من جوفه، والجليد لقوي قوله ﷺ: «لَا ضَيْرَ أَي: لا ضرر عليكم في هذا نوم وتأخير الصلاة، والضير والضُرُّ والضُرُّ بمعنى».

قوله ﷺ: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ» معناه: لا يُجْزِئُهُ، لَا لِصَلَاةٍ مِثْلِهِ، وَلَا يُلْزِمُهُ مَعَ ذَلِكَ شَيْءٌ آخَرٌ.

قوله: (حَدَّثَنَا هَدَّابُ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ) هذا الإسناد كله به

قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً أَوْ نَامَ عَنْهَا، فَكَفَّرْتُهَا أَنْ يُصَلِّيَهَا إِذَا ذَكَرَهَا». [احمد ١١٩٧٧ | رطب ١٥٦٦].

[١٥٦٩/٣١٦ - (١٠٠)] وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضِيُّ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا الْمُشَنَّى، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا رَقَدَ أَحَدُكُمْ عَنِ الصَّلَاةِ أَوْ نَفَلَ عَنْهَا، فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَرِيمَ الصَّلَاةِ لِلْكَرِيمِ﴾». [احمد ١٢٩٠٩ | رطب ١٥٦٦].

وَعَلِمَ أَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ خَرَّتْ فِي سَمْعَيْنِ أَوْ أَسْمَارًا، لَا فِي سَفَرَةٍ وَاحِدَةٍ، وَظَاهِرُ الْفَاطِمَةِ يَقْتَضِي ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٦ . [كِتَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ وَقَصْرُهَا]

١ - [بَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ وَقَصْرُهَا^(١)]

[١٥٧٠] ١ - (٦٨٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: فُرِضَتِ الصَّلَاةُ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ، فَأُفْرِثَ صَلَاةُ السَّفَرِ، وَزِيدَ فِي صَلَاةِ الْحَضَرِ. (احمد ٢٦٣٣٨ مطبوعاً، وبيهقي ٣٥٠).

كِتَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ وَقَصْرُهَا

قولها. (فُرِضَتِ الصَّلَاةُ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ، فَأُفْرِثَ صَلَاةُ السَّفَرِ، وَزِيدَ فِي صَلَاةِ الْحَضَرِ).

اختلف العلماء في القصر في السفر، فدل الشافعي ومالك وأكثر العلماء: بجوز القصر والإتمام، ولقصر أفضل، ولنا قولنا أَنَّ لِاتِمَامِ أَفْضَلَ، وَوَجْهٌ أَهَمُّ سَوَاءً، وَالصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ أَنَّ الْقَصْرَ أَفْضَلُ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَكَثِيرُونَ: الْقَصْرُ وَاجِبٌ، وَلَا يَجُوزُ الْإِتِمَامُ، وَيَحْتَجُّونَ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَيَأْنُ أَكْثَرُ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ كَدِ الْقَصْرِ، وَاحْتِجَّ الشَّافِعِيُّ وَمُوافِقُوهُ بِأَحَادِيثَ لَمَشْهُورَةٍ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» وَغَيْرِهِ أَنَّ الْأَصْحَابَ كَانُوا يُسَافِرُونَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَمِنْهُمْ الْقَاصِرُ وَمِنْهُمْ الْمُتِمُّ، وَمِنْهُمْ لِعَدَّتُمْ وَمِنْهُمْ الْمُعْطَرُ، لَا يَعْيبُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَيَأْنُ عِثْمَانُ كَانَ يُتِمُّ وَكَذَلِكَ عَائِشَةُ وَغَيْرُهَا^(٢)، وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلْيَسِّرْ عَلَىكُمُ الدِّينَ لَا تَشْغَلْ أَلْسِنَكُمْ أَلَسَ﴾ [١٠١]، وَهَذَا يَقْتَضِي رُفْعَ الْجُنَاحِ وَالْإِبَاحَةَ.

وأما حديث. (فُرِضَتِ لَصَلَاةُ رَكْعَتَيْنِ) فمعه. فُرِضَتِ رَكْعَتَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ الْإِقْتِسَارَ عَلَيْهِمَا، فَرِيدٌ فِي

(*) لم يقع هذا الباب في النسخ الثلاث: (ج) و(ص) و(هـ).

(١) في (ج): وفي غيرها.

[١٥٧١] ٢- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: قَرَضَ اللَّهُ لَصَلَاةٍ جِئْنَ فَرَضَهَا رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ آتَاهَا فِي الْحَضَرِ. فَأَقْرَأَتْ صَلَاةَ السَّفَرِ عَلَى الْقَرِيبَةِ الْأُولَى. [المص: ١٥٧٠].

[١٥٧٢] ٣- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ: أَحْبَبْنَا ابْنَ عِيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ الصَّلَاةَ أَوَّلَ مَا فُرِضَتْ رَكْعَتَيْنِ، فَأَقْرَأَتْ صَلَاةَ السَّفَرِ، وَأَتَمَّتْ صَلَاةَ الْحَضَرِ. قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَقُلْتُ لِعُرْوَةَ: مَا بَدَّلَ عَائِشَةَ نِيَمَ فِي السَّفَرِ؟ قَالَ: إِنَّهَا تَأَوَّلَتْ كَمَا تَأَوَّلَ عُثْمَانُ. [سند أبي ١٥٩٠] [ويعر: ١٥٧٠].

صلاة الحضر ركعتان على سبيل التحميم، وأقريت صلاة لسفر على جواز الاختصار، وثبتت دلائل جواز الإتمام، فوجب التصحيح لهما والجمع بين دلائل الشرع.

قوله (فقلت لعروة: ما بال عائشة نيم في السفر؟ قال إنها تأولت كما تأول عثمان) خفف العلماء في تأويلهما، فالصحيح الذي عليه المحققون أنهما وأب الفصر جازاً، والإتمام جازاً، فأخذ بأحد الجذريين وهو الإتمام. وقيل: لأن عثمان إمام المؤمنين، وعائشة أمهم، فكأنهما في منازلهم وأبطله المحققون بأن النبي ﷺ كان أولى بذلك منهم، وكذلك أبو بكر وعمر رضي الله عنهما.

وقيل لأن عثمان تأهل بمكة. وأبطوه بأن النبي ﷺ سافر بأرواحه وقصر. وقيل: فعل ذلك من أجل الأعراب الذين حضروا معه، لئلا يظنوا أن فرض الصلاة ركعتان أبداً، حضراً وسفراً. وأبطوه بأن هذا المعنى كان موجوداً في زمن النبي ﷺ، بل شتهر أمر الصلاة في زمن عثمان أكثر مما كان. وقيل: لأن عثمان سوي الإقامة بمكة بعد الحج. وأبطوه بأن الإقامة بمكة حرام على المهاجر^(١) فوق ثلاث. وقيل: كان لعثمان أرض بمكة. وأبطوه بأن ذلك لا يقتضي الإتمام والإقامة، والصواب الأول.

ثم ملهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة وأحمد والجمهور أنه يجوز الفصر في كل سفر مباح، وشروط بعض السلف كونه سفر خوف، وبعضهم كونه سفر حج أو عمرة أو غزو، وبعضهم كونه سفر طاعة. قال الشافعي ومالك وأحمد والأكثرون: لا يجوز في سفر المعصية، وجوره أبو حنيفة والثوري.

(١) في (ج) المهاجرة.

[١٥٧٣] ٤ - (٦٨٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ لَأَخْرُوجَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمْرٍاءَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَبِيٍّ، عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ قَالَ: قُلْتُ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتَنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا، فَقَدْ أَمِنَ النَّاسُ، فَقَالَ: عَجِبْتُ وَمَا عَجِبْتُ مِنْهُ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ ﷺ: «صَدَقَ تَصَدَّقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ، فَاقْبَلُوا صَدَقَتَهُ». [مسند أحمد ١٧٤].

[١٥٧٤] (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَمْرٍاءَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَبِيٍّ، عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ قَالَ: قُلْتُ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، بِمَثَلِ حَدِيثِ ابْنِ إِدْرِيسَ. [أحمد ٢٤٤].

ثم قال الشافعي ومالك وأصحابهما والليث وأوزاعي وفقهاء أصحاب الحديث وغيرهم: لا يجوز القصير، لا في مسيرة مرحلتين قاصتين، وهي ثمانية وأربعون ميلاً بالهاشمي، ولميل ستة آلاف ذراع، والذراع أربع وعشرون أصبعاً معترضة معتدلة، والإصبع ست شعيرات معترضة معتدلة. وقال أبو حنيفة والكوفيون: لا يقصر في أقل من ثلاث مراحل. وروى عن عثمان وابن مسعود وحذيفة. وقال داود وأهل الظاهر: يجوز في السمر الطويل والقصير، حتى لو كان ثلاثة أميال قصر.

قوله: (عن عبد الله بن أبي نبي) هو بدء موحدة ثم ألف ثم موحدة أخرى مفتوحة ثم مشقة تحت، ويقال فيه: ابن أبي نبي، وبن أبي بكسر لباء الثانية.

قوله: (عجبت ما عجبت منه، فسألت رسول الله ﷺ، فقال ﷺ: «صَدَقَ تَصَدَّقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ، فَاقْبَلُوا صَدَقَتَهُ» هكذا هو في بعض الأصول (ما عجبت)، وفي بعضها: (مما عجبت)، وهو لمشهور المعروف. وفيه جواز قول: تصدق الله عين، ولدهم تصدق علينا، وقد كرهه بعض السلف، وهو خطأ ظاهر، وقد أوضحت في أواخر كتاب «الأدكار»^(١) وفيه جواز القصير في غير خوف. وفيه أن لمقبول إذا رأى الفاصل يعمل شيئاً يشكك فيه دليلاً، يسأله^(٢) عنه، والله أعلم.

(١) نظر ص ٤٠٠.

(٢) في (ج) سأل.

[١٥٧٥] ٥ - (٦٨٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو الرَّبِيعِ وَقَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَخْنَسِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: فَرَضَ اللَّهُ الصَّلَاةَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّكُمْ ﷺ فِي الْحَضَرِ أَرْبَعًا. وَفِي السَّفَرِ رَكْعَتَيْنِ. وَفِي الْخَوْفِ رَكْعَةً. [احمد ٢٢٩٣].

[١٥٧٦] ٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ، جَمِيعًا عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مَالِكٍ - قَالَ عَمْرُو: حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ مَالِكٍ الْمُرِنِيُّ -: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ عَدِيلٍ الطَّائِفِيُّ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَخْنَسِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ الصَّلَاةَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّكُمْ ﷺ، عَلَى الْمُسَافِرِ رَكْعَتَيْنِ، وَعَلَى الْمُقِيمِ أَرْبَعًا، وَفِي الْخَوْفِ رَكْعَةً [احمد ٢١٧٧].

[١٥٧٧] ٧ - (٦٨٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَقْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ مُوسَى بْنِ سَلَمَةَ الْهَذَلِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ: كَيْفَ أَصَلِّي إِذَا كُنْتُ بِرَكْعَةٍ إِذَا لَمْ أَصَلِّ مَعَ الْإِمَامِ؟ فَقَالَ: رَكْعَتَيْنِ، سُنَّةُ أَبِي الْقَاسِمِ ﷺ. [احمد ٣١١٩].

[١٥٧٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِنْهَالٍ الصَّرِيرُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ

قوله: (عن ابن عباس قال فرض الله الصلاة على لسان نبيكم ﷺ في الحضر أربعاً، وفي السفر ركعتين، وفي الخوف ركعة).

هذا الحديث قد عمل بظهوره طائفة من السلف، منهم الحسن البصري والصَّحَّاحُ وسحاقُ وقال الشافعي ومالك والجمهور: إِنَّ صَلَاةَ الْخَوْفِ كَصَلَاةِ الْأَمَنِ فِي عَدَدِ الرُّكْعَاتِ، فَإِنْ كَانَتْ فِي الْحَضَرِ وَجِبَ أَرْبَعُ رُكْعَاتٍ، وَإِنْ كَانَتْ فِي السَّفَرِ وَجِبَ رَكْعَتَانِ، وَلَا يَحُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى رُكْعَةٍ وَاحِدَةٍ فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ، وَتَأَوَّلُوا حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ رُكْعَةً مَعَ الْإِمَامِ، وَرُكْعَةً أُخْرَى يَأْتِي بِهَا مُنْفَرِدًا، كَمَا جَاءَتْ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ فِي صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ فِي الْخَوْفِ^(١)، وَهَذَا التَّأْوِيلُ لَا يَدْفَعُ عَنْهُ لِلْجَمْعِ بَيْنَ الْأَدَلَّةِ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ عَدِيلٍ) هُوَ بِالدَّالِّ الْمَعْجَمَةِ.

(١) انظر الحديث: ١٩٤٤ في «صحيح مسلم»

أَبِي عَرُوتَةَ (ج). وَحَدَّثَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، جَمِيعاً عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ سَجُوداً. (المعجم: ١٩٩٦ و ٢٠١٤).

[١٥٧٩] ٨- (٦٨٩) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قُعْنَبٍ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْحَطَّابِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: صَحِبْتُ ابْنَ عُمَرَ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ، قَالَ: فَضَلَّنِي لَنَا الظُّهْرَ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ أَقْبَلَ وَأَقْبَلْنَا مَعَهُ حَتَّى جَاءَ رَحْلُهُ، وَجَلَسَ وَجَلَسْنَا مَعَهُ، فَحَانَتْ مِنْهُ الْيَفَاةُ نَحْوَ حَيْثُ صَلَّى، فَرَأَى نَاسًا قِيَامًا، فَقَالَ: مَا يَصْنَعُ هَؤُلَاءِ؟ قُلْتُ: يُسَبِّحُونَ، قَالَ: لَوْ كُنْتُ مُسَبِّحًا أَتَمَمْتُ^(٥) صَلَاتِي. يَا ابْنَ أَخِي، إِنِّي صَحِبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي السَّعْرِ، فَلَمْ يَزِدْ عَلَيَّ

قوله: (حتى جاء رحله) أي: منزله. قوله: (فحانت منه اليفاة) أي: حضرت وحضلت. قوله: (لو كنت مسبحاً أتممت صلاتي) الشئح هه المتأمل بالصلاة، والسبحه هه صلاة النفس. وقوله: (لو كنت مسبحاً لأتممت) معناه: لو اخترت الشغل لكانت أتعلم فربضني أربعا أحب إلي، ولكني لا أرى وحدا منهم، بل السنة القصر وترك التنفل، ومراة الدفلة لراتبة مع الفرائض، كسنة الظهر والعصر وغيرهم من المكتوبات.

وأما النوافل المطلقة فكان ابن عمر يفعلها في سحر، وروى هو عن النبي ﷺ أنه كان يفعلها كما ثبت في مواضع من «الصحيحين» عنه^(٦)، واتفق الفقهاء على استحباب النوافل المطلقة في السحر.

واختلفوا في استحباب النوافل لراتبة، فكرها^(٧) ابن عمر وآخرون، واستحبها الشافعي وأصحابه والجمهور، ودليله الأحاديث العامة المطلقة في ندب الرواتب، وحديث صلواته ﷺ الصبحى يوم فتح مكة^(٨)، وركعتي لطبح حين نامو حتى طبع الشمس^(٩)، وأحاديث أخر صحيحة ذكرها أصحاب السنن، والقياس على نوافل المطلقة، ولعل النبي ﷺ كان يصلي لراتب في رحله ولا يراه ابن عمر، فإن الدفلة في البيت أفضل، أو لعله تركها في بعض الأوقات تنبيها على حواز تركها

(٥) في نسخة: «لأتممت».

(٦) البخاري: ١٠٩٥، ومسلم: ١٦٦٩. وهو في نسخة أحمد: ٤٦٦٠.

(٧) في (ج). تركها.

(٨) أخرجه البخاري: ١١٠٣، ومسلم: ١٦٦٧، وأحمد: ٢٦٩٠ من حديث أم هانئ ؓ.

(٩) أخرجه مسلم: ١٥٦٦، وأحمد: ٢٧٥٤٦ من حديث أبي قتادة ؓ.

[١٥٨٠] ٩- (٥٥٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ- يَحْيَى بْنُ زُوَيْعٍ- عَنْ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ غَزَاوِيٍّ قَالَ: مَرَضْتُ مَرَضًا، فَجَاءَ ابْنُ عُمَرَ يَتَوَدَّدُنِي، قَالَ: وَسَأَلْتُهُ عَنِ الشَّيْخَةِ فِي السَّفَرِ، فَقَالَ: صَحَّحْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي السَّفَرِ، فَمَا رَأَيْتُهُ يُسَبِّحُ، وَلَوْ كُنْتُ مُسَبِّحًا لَأَنَمَمْتُ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [آحزاب: ٢١].

[لېكچري، ۱۹۹۹] [لړاندیز، ۱۹۷۹].

[١٥٨١] ١٠ - (٦٩٠) حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ وَأَبُو الرَّبِيعِ الرَّهَوَانِيُّ وَثَقَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالُوا،

وأما ما يحتج به القائلون بتركها من أنها لو شرعت لكان إتمام الفريضة أولى، فجوابه أن الفريضة متحتمة، فلو شرعت تامة لتحتم إتمامها، وأما انقضاء فهي إلى تجبيرة لمكثف، فالرفع به أن تكون مشروعة، ويختار، إن شاء فعلها وحصل ثوابها، وإن شاء تركها ولا شيء عليه.

قوله في حديث حفص بن غصم عن ابن عمر (ثم صحب عثمان فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله) وذكر مسلم بعد هذا في حديث ابن عمر قال: (ومع عثمان صلوا من خلافته ثم أتمها)، وفي رواية: (ثمانين سنين) أو (ست سنين)، وهذا هو المشهور أن عثمان أتم بعد ست سنين من خلافته، وتأول العلماء هذه الرواية على أن عثمان لم يزد على ركعتين حتى قبضه الله في غير منى، والروايات المشهورة بإتمام عثمان بعد صلوا من خلافته معموللة على الإتمام بمنى خاصة، وقد فسر عمران بن الحصين في روايته أن إتمام عثمان إنما كان بمنى، وكذا ظهر لأحدنا الذي ذكره مسلم بعد هذا

واعلم أنَّ القصر مشرَّعٌ بعرفات ومزدلفة ومَتَى لنحجَّ من غير أهل مكة وما قُرْبَ منها، ولا يجوز لأهل مكة ومَنْ كان دون مسافة القصر، هذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة والأكثرين وقد مالك يَقْصُر أهل مكة ومَتَى ومزدلفة وعرفات. فَعِلْتَهُ^(١) عنده في تلك المواضع الثَّلاث، وعند الجمهور عبته لِسَفَرِهِ والله أعلم.

(١) في (عن) و(عن) : فائدة التقصي

خَدَّثَنَا حَمَّادٌ، وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ (ح). وَخَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا، وَصَلَّى الْعَصَرَ بِبَيْتِ الْحُخَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ. [أحمد: ١٢٩٣٤، والبحري: ١٥٤٨، ١٧١٥].

[١٥٨٢] ١١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَسْصُورٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ سَمِعَا أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا، وَصَلَّيْتُ مَعَهُ الْعَصَرَ بِبَيْتِ الْحُخَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ. [أحمد: ١٢٠٧٩، والبحري: ١٠٨٩].

[١٥٨٣] ١٢ - (٦٩١) وَخَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، كِلَاهُمَا عَنْ عُثْمَانَ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عُثْمَرُ -، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَزِيدَ الْهَدَنِيِّ قَالَ -

قوله: (صَلَّى الظُّهْرَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا، وَالْعَصَرَ بِبَيْتِ الْحُخَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ) بين المدينة وذي الحليفة ستة أميال، وقيل: سبعة، هذا مما حُتِّجَ به أهل الظاهر في جواز القصر في هويل السفر وقصيره، وقيل لجمهور: لا يجوز قصر إلا في سفر يبلغ مرحلتين. وقد أبو حنيفة وضاعف: شرطه ثلاث مراحل، واعتمدوا في ذلك آثاراً عن الصحابة.

وأما حديث فلا دلالة فيه لأهل الظاهر، لأن المراد أنه حين سافر ﷺ إلى مكة في حجة لودع، صَلَّى الظهر بالمدينة أربعاً، ثم سافر فأدركته العصر وهو مسافر لبَيْتِ الْحُخَيْفَةِ فصَلَّاهُ رَكْعَتَيْنِ، وليس المراد أن ذ. الْحُخَيْفَةَ كانت غداً سفره، فلا دلالة فيه قطيعاً.

وأما ابتداء القصر فيجوز من حين يفارق بيئات بيده، أو حين يقوم به كان من أهل الخيام، هذا جملة القول فيه، وتصحيحه مشهور في كتب الفقه، هذا مذهب المذهب والعمدة كافة إلا رواية ضعيفة عن مالك أنه لا يقصر حتى يجاوز ثلاثة أميال، وحكي عن عطية وجماعة من أصحاب ابن مسعود أنه إذا أراد السفر قصر قبل خروجه، وعن مجاهد أنه لا يقصر في يوم خروجه حتى يدخل الليل. وهذه الروايات كلها متينة للسنة وجامع السلف والخلف.

قوله: (يَحْيَى بْنُ يَزِيدَ الْهَدَنِيُّ) هو بضم لهاء وبصحف ثوون محففة وبالماء، منسوب إلى هذيلة بن مالك بن قهم، قاله السمعاني^(١).

سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ عَنْ قُصْرِ الصَّلَاةِ، فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ مَسِيرَةً ثَلَاثَةَ أَمْيَالٍ - أَوْ ثَلَاثَةَ فَرَاسِخَ، شُعْبَةُ الشَّامِ - صَلَّى رَكْعَتَيْنِ (حدود ١٢٣١٣).

[١٥٨٤] ١٣. (٦٩٢) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَثُمَّتُ بْنُ بُشَيْرٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ مَهْزَبٍ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ -: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ حُمَيْرٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ عُثَيْدٍ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نَفِيرٍ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ شُرَحْبِيلَ بْنِ السَّمُطِ إِلَى قَرْيَةٍ عَلَى رَأْسِ سَبْعَةِ عَشَرَ - أَوْ: ثَمَانِيَةِ عَشَرَ مِيلًا - فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، فَقُلْتُ لَهُ، فَقَالَ: رَأَيْتُ عُمَرَ صَلَّى بِرِذِي الْخُلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ، فَقُلْتُ لَهُ، فَقَالَ: إِنَّمَا أَفْعَلُ كَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ. [مكرر ١٥٨٥]

قوله: (كان رسول الله ﷺ إذا خرج ثلاثة أميال - أو ثلاثة فراسخ - صلى ركعتين) هذا ليس على سبيل الاشتراط، وإنما وقع بحسب الحاجة، لأنَّ لظاهر من أسفاره ﷺ أنه ما كان يسافر سفرًا طويلًا، فيخرج عند حضور فريضة مقصورة ويترك قصرها بقرب المدينة ويقيمها، وإنما كان يسافر بعيداً من وقت لمقصورة، فتدبركه على ثلاثة أميال أو أكثر أو نحو^(١) ذلك، فيصليها حينئذ، والأحاديث المطلقة مع ظاهر القرآن متعاضدات^(٢) على جواز القصر من حين يخرج من البلد، فإنه حينئذ يُسَمَّى مسافراً، والله أعلم.

قوله: (حدثنا شعبة، عن يزيد بن حمير - عن حبيب بن عيسى، عن جُبَيْرِ بْنِ نَفِيرٍ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ شُرَحْبِيلَ بْنِ السَّمُطِ إِلَى قَرْيَةٍ عَلَى رَأْسِ سَبْعَةِ عَشَرَ - أَوْ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ مِيلًا، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، فَقُلْتُ لَهُ، فَقَالَ: رَأَيْتُ عُمَرَ صَلَّى بِرِذِي الْخُلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ، فَقُلْتُ لَهُ، فَقَالَ: إِنَّمَا أَفْعَلُ كَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ).

هذا الحديث فيه أربعة تابعيون يروي بعضهم عن بعض: يزيد بن حمير من بعده، وتقدست لهذا نظائر كثيرة، وسيأتي بيان باقيها في مواضعها إن شاء الله تعالى. (يزيد بن حمير) بضم الحاء المعجمة. (ونفير) بضم النون وفتح الفاء. (السَّمُط) بكسر السين وإسكان الميم، ويقال: لَسُوطٌ، بفتح السين وكسر الميم.

(١) في (ج) ونحو.

(٢) في (ج) متعاضدات، وهو خطأ.

[١٥٨٥] ١٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: عَنِ ابْنِ السَّمُوطِ، وَلَمْ يُسَمَّ شُرَحْبِيلَ، وَقَالَ: إِنَّهُ أَتَى أَرْضاً يُقَالُ لَهَا: «دُومِينَ» مِنْ حِمَصَ عَلَى رَأْسِ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ مَيْلاً [أحمد ٢١٩٨].

[١٥٨٦] ١٥ - (٦٩٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى لِثَوَيْمِيٍّ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ حَتَّى رَجَعَ، قُلْتُ كَمْ أَقَامَ بِمَكَّةَ؟ قَالَ: عَشْرًا. [بخاري ١٠٨١] أوهر [١٥٨٧].

وهذا الحديث مما قد يوثق أنه دليل لأهل الظاهر، ولا دلالة فيه بحال، لأن الذي فيه عن النبي ﷺ وعمر بن الخطاب هو لقصر بني الحليفة، وليس فيه أنها غاية السفر وأما قوله: (قصر شُرَحْبِيلَ على رأس مِيعَةِ عَشَرَ مَيْلاً، أو ثمانية عشر ميلاً) فلا حجة فيه، لأنه تابعي فعل شيئاً يخالف^(١) الجمهور، أو يتأول على أنها كانت في أثناء سفره لا أنها غاية سفره، وهذا التأويل ظاهر، وبه يصح احتجاده بفعل عمر ونقله ذلك عن النبي ﷺ، والله أعلم.

قوله (أتى أرضاً يُقَالُ لَهَا دُومِينَ، من حمص على رأس ثمانية عشر ميلاً) هو بضم لَدَال وفتحها وجهان مشهوران، ولما وسأكة فيهما والميم مكسورة (وحمص) لا ينصرف وإن كانت اسماً ثلاثياً ساكنة لأوسط، لأنها عجمية اجتمع فيها العجمة والعلمية والتأنيث، كماه وجوز^(٢) ونظائرهما.

قوله (خرجنا مع رسول الله ﷺ من المدينة إلى مكة، فصلّى ركعتين ركعتين حتى رجع، قلت كَمْ أَقَامَ بِمَكَّةَ؟ قال: عشرًا).

هذا معناه: أنه أقام بمكة وما حوالها لا في نفس مكة فقط، والمراد في سفره ﷺ في حجة لودع، فقلدِم مكة في اليوم الرابع فأقام بها الخامس والسادس والسابع، وخرج منها في الثامن إلى منى، وقعب إلى عرفات في التاسع، وعود إلى منى في العاشر فأقام بها الحادي عشر والثاني عشر، ونفر في الثالث عشر إلى مكة، وخرج منها إلى المدينة في الرابع عشر، فمدّه إقامته ﷺ في مكة وحواليها عشرة أيام، وكان يقصر للصلاة فيها كلها، ففيه دليل على أن للمسافر إذا نوى إقامة دور أربعة أيام سوى يومي^(٣)

(١) في (بخ): بخلاف.

(٢) ماءه وجوز سما بلدين بأرض فارس

[١٥٨٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَنِيَّةَ، جَمِيعًا عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ هُثَيْمٍ.

[تحفة: ١٧٨٧٥، ج ١، ط ١٥٨٦]

[١٥٨٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْبُودٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: خَرَجْنَا مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى الْحَجِّ، ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَهُ.

[أحمد: ١٤٠٠١، مؤخر: ١٥٨٦]

[١٥٨٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، جَمِيعًا عَنْ الثَّوْرِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ، وَلَمْ يَذْكُرِ: الْحَجَّ. [المغازي: ٤٤٢٩٧، وأصلها: ٤١٥٨٧].

الدُّحُولَ والخُرُوجَ يَقْصُرُ، وَنَ الثَّلَاثَةَ لَيْسَتْ إِقَامَةً، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقَامَ هُوَ وَالْمُهَاجِرُونَ ثَلَاثًا بِمَكَّةَ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الثَّلَاثَةَ لَيْسَتْ إِقَامَةً شَرْعِيَّةً، وَأَنَّ يَوْمِي الدُّخُولِ والخُرُوجِ لَا يُحْسَبَانِ مِنْهَا، وَبِهَذِهِ الْعِجْمَةِ قَدْ بَشَّافَعْنِي وَجَمْعُهُمُ الْعُلَمَاءُ، وَفِيهَا خِلَافٌ مُتَشَابِهٌ لِمُسْلَفٍ.



٢ - [باب أقصر الصلاة بمئى]^(*)

[١٥٩٠] ١٦ - (٦٩٤) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو - وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ - عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَدِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى صَلَاةَ الْمُسَافِرِ بِمِئَى وَغَيْرِهِ رَكَعَتَيْنِ، وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ رَكَعَتَيْنِ صَدْرًا مِنْ خِلَافَتِهِ، ثُمَّ أَتَمَّهَا أَرْبَعًا. [بطر ١٥٩٣].

[١٥٩١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ (ح) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، جَمِيعًا عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ: بِمِئَى، وَلَمْ يَقُلْ: وَغَيْرِهِ. [احمد، ٥٣٣ و ٦٣٥٢، بطر ١٥٩٣].

[١٥٩٢] ١٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو نَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِئَى رَكَعَتَيْنِ، وَأَبُو بَكْرٍ بَعْدَهُ، وَعُمَرُ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ، وَعُثْمَانُ صَدْرًا مِنْ خِلَافَتِهِ، ثُمَّ إِنَّ عُثْمَانَ صَلَّى بَعْدَ أَرْبَعًا، فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ صَلَّى أَرْبَعًا. وَإِذَا صَلَّاهَا وَحْدَهُ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ. [بطر ١٥٩٣].

[١٥٩٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى، وَهُوَ الْفُطَّانُ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو ثَرْيَبٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثَمِيرٍ: حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ خَالِيفٍ، كُتِبَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوُهُ. [احمد، ٤٦٥٢، وصحري ١٠٨٢].

[١٥٩٤] ١٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ سَمِعَ خُفَصَ بْنَ عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ بِمِئَى صَلَاةٍ

قوله، (بمئى وغيره) هكذا هو في الأصول (وغيره) وهو صحيح، لأن مئى تدل على ثلثة وتؤنث بحسب المقصد، إذ قصد لموضع فمذكراً، أو البقعة فمؤنثاً، وإذا دُكر ضُرب وكتب بالالف، وإن أنث لم يُصرف وكتب بباءه، ولمحذوف تذكيره وتوينه، وسُمي مئى لما يعنى فيه^(١) من الدماء، أي يرق. قوله، (خُبَيْب بن عبد الرحمن) هو بالخاء المعجمة لمصمومة، وسبق بيته في أول الكتاب^(٢).

(*) لم يقع عليه الدل في النسخ الثلاثة (ج) و(هـ) و(و)،

(١) هي (مئى) و(هـ): به

(٢) النمر (١٦/٨٦).

المسافر، وأبو بكر وعمر وعثمان ثماي سمين - أو قال: سبت ممين - قال حفص وكان ابن عمر يصلي بمئى ركعتين، ثم يأتي فراشه، فقلت: أي عم، لو صليت بعدها ركعتين، قال: لو فعلت لأتممت الصلاة [أحمد ٤٨٥٨، (والمع ١٥٩٣)].

[١٥٩٥] (٠٠٠) وحديثنا يحيى بن حبيب حدثنا خالد، يعني ابن الحارث (ح). وحديثنا ابن المشي قال. حدثني عبد الصمد، قالاً حدثت شعبة بهذا الإسناد، ولم يقولوا في الحديث: بمئى، ولكن قالاً: صلى في السفر. [مع ١٥٩٣].

[١٥٩٦] ١٩ - (٦٩٥) حدثت قتيبة بن سعيد. حدثنا عبد الواحد، عن الأعمش: حدثت إبراهيم قال: سمعت عبد الرحمن بن يزيد يقول: صلى بنا عثمان بمئى أربع ركعات، فقبل ذلك لعبد الله بن مسعود، فاسترجع، ثم قال: صليت مع رسول الله ﷺ بمئى ركعتين، وصليت مع أبي بكر الصديق بمئى ركعتين، وصليت مع عمر بن الخطاب بمئى ركعتين، فليت خطي من أربع ركعات ركعتان مقبلتان. [سحري ٠٨٤] [والمع ١٥٩٧].

[١٥٩٧] (٠٠٠) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قالاً: حدثت أبو معاوية (ح). وحدثنا عثمان بن أبي شيبة قال: حدثنا جريز (ح). وحدثنا إسحاق وابن خشرم قالاً: أخبرنا عيسى، كلهم عن الأعمش بهذا الإسناد نحوه. [أحمد ١٢٥٩٣] [والمع ١٥٩٦].

[١٥٩٨] ٢٠ - (٦٩٦) وحدثنا يحيى بن يحيى وقتيبة، قال يحيى. أخبرنا، وقال قتيبة. حدثنا أبو الأحوص، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن وهب قال: صليت مع رسول الله ﷺ بمئى، آمن ما كان الدس وأكثره، ركعتين. [أحمد ١٨٧٢٧، وسحري ١٦٥٦].

قوله: (فليت خطي من أربع ركعات ركعتان مقبلتان) معناه: ليت عثمان صلى ركعتين بدل الأربع كما كان ﷺ وأبو بكر وعمر وعثمان في صدر خلافته يفعلون، ومقصوده كراهة مخالفة ما كان عليه رسول الله ﷺ وصاحبه، ومع هذا فابن مسعود موافق على جواز الإتمام، وهذا كان يصني وراء عثمان متماء ولو كان القصر عنده واجباً لما استعجز تركه وراء أحد.

وأما قوله: (مذكر^(١) ذلك لابن مسعود لاسترجع) فمعناه كراهة المخالفة في الأفضل كما سبق.

(١) في (ج): فذكره.

[١٥٩٩] ٢١- (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ: حَدَّثَنِي حَارِثَةُ بْنُ وَهَبٍ الْخُرَاعِيُّ قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَنَى، وَالنَّاسُ أَكْثَرُ مَا كَانُوا، فَصَلَّيْتُ رَكْعَتَيْنِ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ. [نظر: ٢١٥٩٨].
 قَالَ مُسْلِمٌ: حَارِثَةُ بْنُ وَهَبٍ الْخُرَاعِيُّ هُوَ أَخُو عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ لِأُمِّهِ.

قوله: (قال مسلم: حارثة بن وهب الخُرَاعِيُّ هو أخو عبيد الله بن عمر بن الخطاب لأُمِّهِ) هكذا ضبطناه: (أخو عبيد الله) يضمّ لعين مصغر، ووقع في بعض الأصول^(١) (عبد الله) ففتح العين مكبر، وهو خطأ، والصواب الأول، وكذا نقله لفاضي عياض عن أكثر رواة «صحيح مسلم»^(٢)، وكذا ذكره البخاري في «تاريخه» وابن أبي حاتم وابن عبد البر^(٣) وخلائق لا يحصون، كلهم يقولون: إنه أخو عبيد الله مصغر، وأُمُّهُ مَبِيكَةُ بنتُ حَزُولٍ الخُرَاعِي، تزوجها عمر بن الخطاب ﷺ فأولدها، ابنه عبيد الله، وأُمُّ عبد الله بن عمر وأخته حصبة فأُمُّهما زينب بنت مطعون.



(١) في (نسخ): أصول.

(٢) في (نسخ)، معجم: (٢١/٣).

(٣) «تاريخ كبير»: (٩٣/٣)، «الجرح والتعديل»: (٢٥٥/٢)، «الاستيعاب»: (٣٠٨/١).

٣ - [بَابُ الصَّلَاةِ فِي الرِّحَالِ فِي الْمَطَرِ]

[١٦٠٠] ٢٢ - (٦٩٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَدُلَّ بِالصَّلَاةِ فِي لَيْلَةٍ ذَاتِ بَرْدٍ وَرِيحٍ، فَقَالَ: أَلَا صَلُّوا فِي الرِّحَالِ، ثُمَّ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ الْمُؤَدَّنَ إِذَا كَانَتْ لَيْلَةٌ بَارِدَةٌ ذَاتُ مَطَرٍ يَقُولُ «أَلَا صَلُّوا فِي الرِّحَالِ»

[أحمد: ٥٣٠٢، والبخاري: ٢٦٦٢]

[١٦٠١] ٢٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثْتُ عُبَيْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ نَادَى بِالصَّلَاةِ فِي لَيْلَةٍ ذَاتِ بَرْدٍ وَرِيحٍ وَمَطَرٍ، فَقَالَ فِي آخِرِ بَيِّنَاتِهِ: أَلَا صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ، أَلَا صَلُّوا فِي الرِّحَالِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ الْمُؤَدَّنَ إِذَا كَانَتْ لَيْلَةٌ بَارِدَةٌ أَوْ ذَاتُ مَطَرٍ فِي السَّفَرِ أَنْ يَقُولَ: «أَلَا صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ»

[أحمد: ٥٨١٠، والبخاري: ٦٣٧]

[١٦٠٢] ٢٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ نَادَى بِالصَّلَاةِ بِضُجُنَانٍ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِهِ، وَقَالَ: أَلَا صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ، وَلَمْ يَعِدْ ثَانِيَةً: أَلَا صَلُّوا فِي الرِّحَالِ، مِنْ قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ. [أحمد ٥١٥١، وصححه ١٦١].

[١٦٠٣] ٢٥ - (٦٩٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ نَحْيٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ (ج) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَمِطَرْنَا، فَقَالَ: الْيُصَلُّ مَنْ شَاءَ مِنْكُمْ فِي رَحْلِهِ. [أحمد ١٤٣٧].

[١٦٠٤] ٢٦ - (٦٩٩) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ

بَابُ الصَّلَاةِ فِي الرِّحَالِ فِي الْمَطَرِ

قوله: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ الْمُؤَدَّنَ إِذَا كَانَتْ لَيْلَةٌ بَارِدَةٌ أَوْ ذَاتُ مَطَرٍ فِي السَّفَرِ أَنْ يَقُولَ: «أَلَا صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ».

وفي رواية: «يُصَلُّ مَنْ شَاءَ مِنْكُمْ فِي رَحْلِهِ».

صَاحِبِ الرِّبْدِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ لِمُؤَدِّهِ فِي يَوْمٍ مَطِيرٍ: إِذَا قُلْتَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَلَا تُقُلْ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، قُلْ: صَلُّوا فِي بُيُوتِكُمْ، قَالَ: فَكَأَنَّ النَّاسَ اسْتَكْبَرُوا ذَلِكَ، فَقَالَ: أَتَعْجَبُونَ مِنْ ذَلِكَ؟ قَدْ فَعَلَ ذَا مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي، إِنَّ الْجُمُعَةَ عَزَمَةٌ، وَإِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أُخْرِجَكُمْ فَتَمْشُوا فِي الطُّلَيْنِ وَالنُّحْضِ - (أحمد: ٢٥٠٣، مسنداً، والبخاري: ٩١٢).

[١٦٠٥] ٢٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ أَبُو كَامِلٍ لِحَدِيثِي: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ - عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ قَالَ: خَطَبَتْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ فِي يَوْمٍ ذِي زَفْعٍ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ عُليَّةَ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْجُمُعَةَ، وَقَالَ: قَدْ فَعَلَهُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي، يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ. وَقَالَ أَبُو كَامِلٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بِخَبَرِهِ. (البخاري: ٦١٦، والترمذي: ١٦١٤)

[١٦٠٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ أَبُو الرَّبِيعِ اعْتَكَبِي - هُوَ الرَّهْرَهَائِيُّ - حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - يَعْنِي ابْنَ

وفي حديث ابن عباس (أنه قال لمؤدِّه في يوم مطير: إذا قلت: أشهد أن محمداً رسول الله، فلا تقل: حيَّ على الصلاة، قل: صلُّوا في بيوتكم، قال: فكان الناس استكبروا ذلك، فقال: أتعجبون من ذاك؟ فقد فعل ذا من هو خيرٌ مِنِّي، إنَّ الجمعةَ عَزَمَةٌ، وإنِّي كرهْتُ أن أُخْرِجَكم فتمشوا^(١) في الطُّلَيْنِ والنُّحْضِ).

وفي رواية: (فعله من هو خيرٌ مِنِّي، يعني النبي ﷺ).

في هذه الأحاديث دليلٌ على تخفيف أمر الجمعة في المطر ونحوه من الأعذار، وأنها متأكدة بما لم يكن عذرٌ، وأنها مشروعة لمن تكبَّف لإتيان إليها وتحمَّل المشقة، لقوله في الرواية لثانية: «ليصل من شاء في رَحْبِهِ»، وأنها مشروعة في السفر، وأنَّ لأذاك مشروعٌ في السفر.

وفي حديث ابن عباس أنه يقول: (ألا صلُّوا في رحالكُم) في نفس الأذان، وفي حديث ابن عمر أنه قاله في آخر ندائه، والأمران جاذبان، نصَّ عليهما الشافعي في «لام» في كتاب الأذان^(٢)، وتبعه

(١) في (ع): تمشون.

(٢) «لام»: (١٠٨/١)

زَيْدٌ :- حَدَّثَنَا أَيُّوبُ وَعَاصِمُ الْأَخْوَلُ بِهَذَا الْإِسْنَدِ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي حَدِيثِهِ: يَغْنِي النَّبِيُّ ﷺ.

[بغوي، ٦٦٦] [والنظر، ١١٦٤].

[١٦٠٧] ٢٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ شُمَيْلٍ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ صَاحِبُ الزِّيَادِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عِنْدَ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: أَدْنُ مُؤَدَّدُ ابْنِ عَبَّاسٍ يَوْمَ جُمُعَةٍ فِي يَوْمٍ مَطِيرٍ، فَذَكَرَ نَحْوَ حَبِيبِ بْنِ عُثَيْبَةَ، وَقَالَ: وَكَرِهْتُ أَنْ تَمْشُوا فِي الدَّخْصِ وَالزَّلْزَلِ، . . . ١٦٠٨

جمهور أصحابنا في ذلك، فيجوز بعد الأذن وفي أمثاله، أشوت السنة فيهما، نكر قولهم بعده أحسن، ليبقى نظم الأذن على وضعه، ومن أصحابنا من قال: لا يقوله، لا بعد الفرج، وهذا صعب مخالف لصريح حديث ابن عباس، ولا عناية بيه وبين الحديث الأول حديث ابن عمر، لأن هذا جرى في وقت، وذلك في وقت، وكلاهما صحيح.

قال أهل اللغة: لرحال: هي المنازل، سواء كنت من حجر ومدن وحشب، أو شعر وصوف ووبر وغيرها، واحدها رَحْلٌ.

قوله: (نادى بالصلاة بضجنان) هو تضاد معجمة مفتوحة ثم جيم ساكنة ثم نون، فجعل على نريد [من] مكة.

قوله: (إِنَّ الْجُمُعَةَ عَزْمَةٌ) بإسكان راي، أي. واجبة متحتمة، فلو قد المؤدّد: حيّ على الصلاة، لتكلفتكم المحيي إليها وليحققكم المشقة.

قوله: (كرهت أن أخرجكم) هو بالحاء المهملة، من الخرج وهو المشقة، هكذا ضبطناه، وكذا نقله القاضي عياض عن روياتهم^(١) قوله (في الطين والدخض) هو بإسكان الحاء المهملة وبعدها ضاد معجمة، وفي الرواية الأخيرة: (في الدخض والزَّلْ) هكذا هو باللامين، والدخض والزَّلْ والزَّلْزَلُ ولَرْدَعُ يفتح الراء وإسكان الدال المهملة وفتحها وبالفين المعجمة، كله بمعنى واحد، ورواه بعض رواة مسلم، (رَزَغ) بالراء بدل الدال بفتحها وإسكانها، وهو صحيح^(٢)، وهو بمعنى لَرْدَعُ، وقيل: هو المطر الذي يزل وجه الأرض.

(١) إكمال المعلم، ٢٤/٣.

(٢) في (من) و(ع)، الصحيح.

[١٦٠٨] ٢٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ غَامِرٍ، عَنْ شُعْبَةَ (ح).
وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كِلَاهُمَا عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَمَرَ مُؤَدَّةً. فِي حَدِيثِ مَعْمَرٍ: فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ فِي يَوْمِ مَطِيرٍ،
يَنْحَوِ حَدِيثَهُمْ، وَذَكَرَ فِي حَدِيثِ مَعْمَرٍ: لَعَلَّهُ مِنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي، يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ. ر ١٦٠٤.
[١٦٠٩] ٣٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيُّ - حَدَّثَنَا
وَهَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو ثَبَّانٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِسْحَاقَ - قَالَ وَهَيْبٌ: لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْهُ - قَالَ: أَمَرَ ابْنُ
عَبَّاسٍ مُؤَدَّةً فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ فِي يَوْمِ مَطِيرٍ، يَنْحَوِ حَدِيثَهُمْ. ر ١٦٠٤.

قوله: (وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ، هُوَ الرَّهْرَانِيُّ) قَدِ الْقَاضِي عِيَّاضُ: هَكَذَا وَقَعَ هُنَا، جَمَعَ مِثْلَ
الْعَتَكِيِّ وَالرَّهْرَانِيِّ، وَتَرَدُّهُ يَقُولُ: لَعَتَكِي، فَقَطْ، وَتَرَدُّهُ الرَّهْرَانِيُّ، قَدْ: وَلَا يَجْتَمِعُ الْعَتَكِيُّ وَالرَّهْرَانِيُّ إِلَّا
فِي جَدُّهُمَا، لِأَنَّهُمَا ابْنُ عَمٍّ، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا بَطْنًا مِنَ الْأَحْرَاءِ، لِأَنَّ الرَّهْرَانِيَّ، الْحَجْرَ بْنَ عَمْرَانَ بْنِ
عَمْرٍو^(١)، وَالْعَتَكِيَّ بْنَ أَسَدِ بْنِ عَمْرٍو^(٢)، وَقَدْ سَبَقَ لَتَبِيْهِ عَلَى هَذَا فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ^(٣).
وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى سَقُوطِ لُجْمَعَةٍ بَعْدَ لَمَطَرٍ وَنَحْوِهِ، وَهُوَ مَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ أَكْثَرِ أَهْلِ
مَدِينَةِ خَلَافَةٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) فِي (ص) وَ(هـ): عَمْرٍو، وَهُوَ خَطَأٌ.

(٢) إِكْمَالُ الْمُعْتَمِدِ: (٣/٢٤٤-٢٤٥). وَوَقَعَ فِي (ج) 'عَمْرٍو' وَهُوَ خَطَأٌ.

(٣) نَظَرُ (٢/٥٧).

[١٦١٤] ٣٥- (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عُمَرُو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى جَمَةٍ وَهُوَ مُوْجَّهٌ إِلَى خَيْبَرَ. [أحمد ٤٥٢٠] [وطر ١٦١١]

[١٦١٥] ٣٦- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ أَسِيرُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ بِطَرِيقِ مَكَّةَ، قَالَ سَعِيدٌ: فَلَمَّا خَشِيتُ الضَّيْحَ نَزَلْتُ فَأَوْتَرْتُ ثُمَّ أَذْرَكْتُهُ، فَقَالَ لِي ابْنُ عُمَرَ: أَيْنَ كُنْتَ؟ فَقُلْتُ لَهُ: خَشِيتُ الْفَجَرَ فَنَزَلْتُ فَأَوْتَرْتُ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَلَيْسَ لَكَ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِسْوَةٌ؟ فَقُلْتُ: بَلَى وَاللَّهِ، قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُوتِرُ عَلَى الْبَعِيرِ. [أحمد ٤٥١٩] [مختصره] [والمختار ٢٩٩٨].

[١٦١٦] ٣٧- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ حِينَئِذَا تَوَجَّهَتْ بِهِ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُ ذَلِكَ. [أحمد ١٥٣٣٤] [والمختار ١٠٩٦].

[أحمد ٤٧١٤]. وفي رواية (رايت رسول الله ﷺ يصلي على حمارة وهو موجه إلى خيبر)، وفي رواية: (كان يوتر على الصعر)، وفي رواية: (نسبح على الراحلة قبل أي وجه توجه، ويوتر عليها، غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة).

في هذه الأحاديث جواز التنفل على الراحلة في السفر حيث توجهت، وهذا جائز لجميع المسلمين، بشرطه ألا يكون سفر معصية، ولا يجوز ترخص بشيء من ترخص لشغل لعاصي بسفره، وهو من سافر لقطع الطريق، أو لقتل يغير حق، أو عقد لولديه، أو بقا من سيده، أو ناشرة على زوجة ونحوهم، ويستثنى المتيمم فيجب عليه إذا لم يجد الماء أن يتيمم ويصلي، وتلزمه الإعادة على الصحيح، وسواء قصير السفر وطوله، فيجوز التنفل على الراحلة في الجميع عندنا وعند الجمهور، ولا يجوز في الهند، وعن مالك أنه لا يجوز إلا في سفر تقصر فيه الصلاة، وهو قول غريب محكي عن

[١٦١٧] ٣٨- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَيْسَى بْنُ حَمَادٍ الْمِصْرِيُّ: أَخْبَرَنَا، اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي ابْنُ الْمُهَذَّبِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَمْرٍ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُؤْتِرُ عَلَى رَأْسِهِ

وَأَجَلِي ١ ط ١٦١٦

[١٦١٨] ٣٩- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ

الْمُشَامِعِيِّ، وَقَالَ لِاصْطِخْرِيٍّ مِنْ أَصْحَابِهِ: يَجُوزُ التَّنْفُلُ عَلَى الدَّابَّةِ فِي الْبَيْدِ وَهُوَ مُحْكَمٌ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَأَبِي يُونُسَ صَاحِبِ حَمِيَّةٍ

وفيه دليلٌ على أن المكتوبة لا تجوز إلى غير لفظة، ولا على الدابة، وهذا مجمعٌ عليه، إلا في شدة الخوف، فلم أمكنه استبدال الفسدة والقيء والركوع والسجود على دابة وافقة عليها هودج أو نحوه، جازت الفريضة على التصحيح في مذهبنا، فإن كانت سائرة لم تصح على التصحيح المنصوص المشافعي، وفيه: تصح كاستئينة، فإنها يصح فيها لفريضة بالإجماع.

ولو كان في ركب وحاف لو نزل لفريضة انقطع عنهم ولحقه الضرر، قال أصحابنا: يُصَلِّي الفريضة على الدابة بحسب الإمكان، وتلزم الإعادة لأنه علو نادر.

وقوله (وَيُؤْتِرُ عَلَى الرَّاحِلَةِ) فيه دليل لمذهبنا ومذهب مالك وأحمد والجمهور أنه يجوز أن يوتر على الراحلة في السفر حيث توجه، وأنه سنة ليس بواجب وقال أبو حنيفة: هو واجب، ولا يجوز على لوجه. دليلنا هذه الأحاديث.

فإن قيل: فمذهبكم أن الأوتر واجب على النبي ﷺ. قلنا: وإن كان واجباً عليه فقد صح فعله له على الراحلة، فدل على صحته منه على الراحلة، ولو كان واجباً على العموم لم يصح على الراحلة كالظهر. فإن قيل: لظهر مرض ولوتر واجب، وبينهم فرق قلنا: هذا الفرق اصطلاح لكم، لا يسلمه لكم الجمهور، ولا يقتضيه شرع ولا لغة، ولو سلم لم يحض به ما غرضكم^(١)، والله أعلم.

وأم تنفل ركب سبعة، فمذهبنا أنه لا يجوز إلا إلى القبلة، إلا ملاح استئينة فيجوز له إلى غيرها لحاجة^(٢)، وعن مالك رواية كملها، ورواية بجواره حيث توجهت لكل أحد

(١) في (ص) و(هـ): معارضة، بدل: ما غرضكم.

(٢) في (ج): الحاجة.

ابن شهاب، عَنْ مَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُسَبِّحُ عَلَى الرَّاحِلَةِ قَبْلَ أَيِّ وَجْهِ تَوَجَّهَ، وَيُوتِرُ عَلَيْهَا، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُصَلِّيُ عَلَيْهَا الْمَكْتُوبَةَ. [حدود ٤٥١٨، وصحاح ١٠٩٨].

[١٦١٩] ٤٠ - (٧٠١) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ سَوَادٍ وَحَرَمَةُ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ رَبِيعَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيُ السُّبْحَةَ بِاللَّيْلِ فِي السَّفَرِ عَلَى ظَهْرِ رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ. [حدود ٥٦٧٧، وصحاح ٢٩٩٤].

[١٦٢٠] ٤١ - (٧٠٢) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا هَاشِمٌ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ سِيرِينَ قَالَ: تَلَقَّيْنَا أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حِينَ قَدِمَ الشَّامَ، فَتَلَقَّيْنَاهُ بِعَيْنِ التَّمْرِ، فَرَأَيْنَهُ

قوله: (يُسَبِّحُ عَلَى رَاحِلَتِهِ)، وَ(يُصَلِّيُ سُبْحَتَهُ) أَي: يَتَنَقَّلُ، وَلِلسُّحْرِ يَضُمُّ لِسِينٍ وَإِسْكَانٍ الْبَاءَ: النِّافِلَةَ. قَوْلُهُ: (حِينَ تَوَجَّهَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ) يَعْنِي فِي جِهَةِ مَقْصِدِهِ، قَدْ أَصْحَبَتْ: قَلْبُو تَوَجَّهَ إِلَى غَيْرِ الْمَقْصِدِ، فَإِنْ كَانَ إِلَى الْقِبَةِ جَازٍ وَإِلَّا فَلَا.

قوله: (وَهُوَ مُوَجَّهٌ) هُوَ بِكَسْرِ الْجِيمِ، أَي: مُتَوَجَّهٌ، وَيُقَالُ: قَصِدَ، وَيُقَالُ: مَقْدِرٌ

قوله: (يُصَلِّيُ عَلَى حِمَارٍ) قُلُ الدَّارِقُطِيُّ وَغَيْرُهُ: هَذَا غَلَطٌ مِنْ عَمْرُو بْنِ يَحْيَى الْمَذَنِي، قَالُوا: وَيَنْبَغِي الْمَعْرُوفُ فِي صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى رَاحِلَتِهِ أَوْ عَلَى الْبَعِيرِ، وَالصُّوْبُ أَنَّ لَصَلَاةَ عَلَى الْحِمَارِ مِنْ فِعْلِ أَنَسٍ كَمَا ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ بَعْدَ هَذَا، وَلِهَذَا لَمْ يَذْكُرِ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ عَمْرُو^(١). هَذَا كَلَامُ الدَّارِقُطِيِّ وَمُتَابِعِيهِ، وَفِي لِحْكَمٍ بِتَغْيِيطِ رَوِيَةِ عَمْرُو نَظَرًا، لِأَنَّهُ ثَقَّةٌ بَقِيَ شَيْئًا مُحْتَمِلًا، فَلَعَلَّهُ كَانَتْ لِحِمَارٍ مَرَّةً، وَلِبَعِيرٍ مَرَّةً أَوْ مَرَاتٍ، لَكِنْ قَدْ يُقَالُ: إِيَّاهُ شَدُّ، فَإِنَّهُ مُخْتَلَفٌ لِرَوَايَةِ^(٢) الْجُمْهُورِ فِي الْبَعِيرِ وَالرَّاحِلَةِ، وَالشَّدُّ مُرْدُودٌ، وَهُوَ الْمُخْتَلَفُ لِدُجْمَاعَتِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (تَلَقَّيْنَا أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حِينَ قَدِمَ الشَّامَ)^(٣) هَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ نَسَخِ مُسْلِمٍ، وَكَذَا نَقَاهُ بِقَاضِي

(١) للإمامات والنتيج: ص ٢٩٩.

(٢) في (ح): روية

(٣) في (خ): قدِمَ مِنَ الشَّامِ وَهُوَ خَطَا

يُصَلِّي عَلَى حِمَارٍ وَوَجْهُهُ ذَاكَ الْجَانِبَ - وَأَوْمَأَ هَمَامٌ عَنْ يَسَارِ الْقِبْلَةِ - فَقُلْتُ لَهُ: رَأَيْتُكَ تُصَلِّي لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ! قَالَ: لَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْعُهُ لَمْ أَفْعَلْهُ. [الحمد ١٣١٣، بخاري ١١٠٠].

عیاض عن جميع لرواة^(١) لـ «صحيح مسلم»، قال: وقيل - إنه وهم، وصوابه: (قديم من الشام) كما جاء في «صحيح البخاري»^(٢)، لأنهم خرجوا من البصرة للقاءه حين قدم من الشام^(٣)، قلت: ورواية مسلم صحيحة، ومعناها: تلقيه في رجوعه حين قدم الشام^(٤)، وإنما حذف ذكر رجوعه للعلم به، والله أعلم.



(١) في (ص) و(هـ): ابرويات

(٢) البخاري: ٤١٠٠ - وهو في نسخة أحمد: ١٣١١٣.

(٣) إكمال مصنف: (٢٩/٣).

(٤) في (ج): قدم من الشام وهو خطأ.

٥ - [باب جواز الجمع بين الصلاتين في السفر]

[١٦٢١] ٤٢ - (٧٠٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا عَجَلَ بِهِ السَّيْرُ، جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ. (مكرر: ٣١١٠، [أحمد: ٤٥٣٩ مطبوعاً] [و نظر: ١٦٩٣] -

باب جواز الجمع بين الصلاتين في السفر

قال الشافعي ولا يكثران يجوز الجمع بين الظهر والعصر في وقت أيتهما شاء، وبين المغرب والعشاء في وقت أيتهما شاء في السفر لطول، وفي جواره في السفر لتقصير قولان للشافعي، أصحهما: لا يجوز به القصر والطويل ثمانية وأربعون ميلاً هاشمية، وهو مرحلتان معتدلتان كما سبق، والأفضل لمن هو في العسر في وقت الأولى أن يقدم الثانية إليها، ولعمري هو سائر في وقت الأولى ويعلم أنه ينزل قبل خروج وقت الثانية أن يؤخر الأولى إلى الثانية، وهو خالف فيهما جاز. وكان تاريخاً للأفضل.

وشرط الجمع في وقت الأولى أن يقدمها وينوي الجمع قبل غراعه من الأولى، وألا يفرق بينهما، وإذا أراد الجمع في وقت الثانية وحسب أن ينوي في وقت الأولى، ويكون قبل صيق وقتها بحيث يبقى من لوقت ما يسع تلك الصلاة فأكثراً، فلو أخرها بلا مية عصي وصارت قصاء وإذا أخرها بالثنية سححت أن يصلّي الأولى أولاً، وأن ينوي الجمع، وألا يفرق بينهما، ولا يجب شيء من ذلك هنا مختصر أحكام الجمع، وباقية فروعه معروضة في كتب الفقه.

يجوز للمقيم الجمع بالمطر في وقت الأولى، ولا يجوز في وقت الثانية على الأصح لعدم الوثوق باستمراره إلى الثانية، وشرط وجوده عند الإحرام بالأولى وانقراض منها والفتحة الثانية، ويجوز ذلك لمن يمشي إلى الجمعة في غير كبرٍ بحيث يلحقه بدل ذلك لمطر، والأصح أنه لا يجوز لغيره، هذا ملخص في الجمع بالمطر، وبه قال جمهور العلماء في الظهر والعصر والمغرب والعشاء، وخصه ماثل بالمغرب والعشاء.

وأما لمريض فلمشهور من مذهب الشافعي ولا يكثرين أنه لا يجوز له، وجوزّه أحمد وجماعة من

[١٦٢٢] ٤٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا يَحْيَى ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : أَخْبَرَنِي نَافِعُ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ ، جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بَعْدَ أَنْ يَغِيبَ الشَّمْسُ ، وَيَقُولُ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ ، جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ . ١ - ٢٥١٦٣ [وغيره ١٦٢٣].

[١٦٢٣] ٤٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعُمَرُو النَّاقِذُ ، كُلُّهُمْ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ عُمَرُو : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ - ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ - رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ إِذَا جَدَّ بِهِ لِسَيْرٍ . ١ - ٢٥٢٢ [وغيره ١١١٦].

[١٦٢٤] ٤٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَرَمَةُ بْنُ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ : أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ أَبَاهُ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَعْجَلَهُ السَّيْرُ فِي السَّفَرِ ، يُؤَخِّرُ صَلَاةَ الْمَغْرِبِ حَتَّى يَجْمَعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ . ١ - ٢٥٢٣ [وغيره ١٦٢٤].

[١٦٢٥] ٤٦ - (٧٠٤) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ : حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ - يَحْيَى ابْنُ فَضَالَةَ - عَنْ

وقال أبو حنيفة: لا يجوز الجمع بين الصلاتين بسبب السفر ولا لمطر ولا لمرض ولا غيره، إلا بين الظهر والعصر بعرفات بسبب الشك، وبين المغرب والعشاء بمزدلفة بسبب الشك أيضاً والأحاديث الصحيحة في «المنهاج» والسنن أبي داود^(١) وغيره حجة عليه، والله أعلم.

قوله في حديث ابن عمر: (إذا جد به السير، جمع بين المغرب والعشاء بعد أن يغيب الشفق) صريح

(١) أخرجه مسلم في هذا الباب أنه ﷺ جمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء في السفر عن ابن عمر وأُسِّدَ ، وقد أخرجه طبرقاري حديثه، رقم: ٦٠٥٩، ٦٥١٩ - وهو في «مسند أحمد» ٤٥٣١، ١٣٥٨٤ وأخرجه ترمذي بسبب لمطر ليحدي ٥٤٣ عن ابن عباس أن النبي ﷺ صلى بمدينته سبعاً وثمدياً - الظهر والعصر والمغرب والعشاء، فقال أيوب: لعنه في ليلة مصرية؟ قال: صلى - وهو في «صحيح مسلم» ١٦٣٥، و«مسند أحمد» ١٩١٨ بدون قول أيوب في حرو - وأخرجه ابن أبي الموطأ: ٣٣٨، ولكنه في «مسند» ٣٦٦، وأبو داود: ١٢١٠، ووقع عندهم في آخره من قول أيوب قول مالك: أرى ذلك كان في مطر - ونظرنا في ذلك عند الحديث من عبد الله في الباب الثاني.

وأخرج لجمع بسبب لمرض أيوب ود: ٧٨٧، وترمذي ١٢٨، وابن ماجه ٦٢٧، وأحمد ٢٧١٤٤ أن رسول الله ﷺ أجاز بجمعة يشاء يجمع بين الصلواتين.

عُقَيْلٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَزِيغَ الشَّمْسُ، أَخَّرَ الظُّهْرَ إِلَى وَقْتِ الْعَصْرِ ثُمَّ نَزَلَ فَجَمَعَ بَيْنَهُمَا، فَإِنْ زَاغَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَزْتَجَلَ، صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ رَكَعَ - أحمد ١٣٥٨٤، ومجازي ١١١٢.

[١٦٢٦] ٤٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنِي شَبَّابُ بْنُ سَوَّادٍ الْمَدَائِنِيُّ: حَدَّثَنَا لَيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عُقَيْلِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ، أَخَّرَ الظُّهْرَ حَتَّى يَدْخُلَ أَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ، ثُمَّ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا، [١٦٢٥] ج ١

[١٦٢٧] ٤٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَعَمْرُو بْنُ سَوَّادٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا عَجَلَ

فِي الْجَمْعِ فِي وَقْتِ إِحْدَى الصَّلَاتَيْنِ، وَفِيهِ إِطْلَاقُ تَأْوِيلٍ لِحَصْفِيَّةٍ فِي قَوْلِهِمْ: إِنَّ الْمُرَادَ بِالْجَمْعِ تَأْخِيرُ الْأُولَى إِلَى آخِرِ وَقْتِهَا، وَتَقْدِيمُ لثَانِيَةِ إِلَى أَوَّلِ وَقْتِهَا. وَمِثْلُهُ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ: (إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَزِيغَ الشَّمْسُ، أَخَّرَ الظُّهْرَ إِلَى وَقْتِ الْعَصْرِ، ثُمَّ نَزَلَ فَجَمَعَ بَيْنَهُمَا) وَهُوَ صَرِيحٌ فِي جَمْعٍ فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ وَلِلرَّوَايَةِ الْآخَرَى أَوْضَحُ دَلَالَةٍ، وَهِيَ قَوْلُهُ: (إِذَا أَرَادَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ، أَخَّرَ الظُّهْرَ حَتَّى يَدْخُلَ أَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ، ثُمَّ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا) وَفِي الرِّوَايَةِ الْآخَرَى: (وَيُؤَخَّرُ الْمَغْرِبُ حَتَّى يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْعِشَاءِ حِينَ يَغِيبُ الشَّمْسُ).

وَلَمَّا اقْتَصَرَ ابْنُ عَمَرَ عَلَى ذِكْرِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، لِأَنَّهُ ذَكَرَهُ حَوَاطِئَ لِقِصَّةِ جَرَتْ لَهُ، فَهُوَ سَتُصْرِخُ عَلَى زَوْجَتِهِ فَذَهَبَ مَسْرِعًا وَجَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ يَدْنًا، لِأَنَّهُ فَعَلَهُ عَلَى وَفْقِ السُّنَّةِ، فَلَا دَلَالَةَ فِيهِ لِعَدَمِ الْجَمْعِ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، فَقَدْ رَوَاهُ أَنَسُ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ.

قَوْلُهُ: (وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَعَمْرُو بْنُ سَوَّادٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عُقَيْلٍ) هَكَذَا صِطْنَدُهُ وَوَقَعَ فِي رَوَايَاتِهِ وَرَوَايَاتُ بِلَادِهِ: (جَابِرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) بِالْحَجِيمِ وَابْنُ الْعَمَلَةِ، وَوَقَعَ فِي بَعْضِ نَسَخِ بِلَادِنَا، (حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) وَكُلُّ وَاقِعٍ لِبَعْضِ رَوَاةِ الْمَغَارِبَةِ، وَهُوَ غُلَطٌ، وَالصَّوَابُ بِاتِّفَاقِهِمْ: (جَابِرُ) بِالْحَجِيمِ، وَهُوَ جَابِرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْحَضْرَمِيُّ

عَلَيْهِ السَّعَرُ^(٥١)، يُؤَخَّرُ الظُّهْرُ إِلَى أَوَّلِ وَقْتِ الْعَصْرِ^(٥٢) فَيَجْمَعُ بَيْنَهُمَا، وَيُؤَخَّرُ الْمَغْرِبُ حَتَّى يَجْمَعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعِشَاءِ حِينَ يَغِيبُ الشَّمْسُ. (المع: ٢١٦٢٥).

قوله في هذه الرواية: (إِذَا عَجَلَ^(١) عَلَيْهِ السَّيْرُ) هكذا هو في الأصول: (إِذَا عَجَلَ عَلَيْهِ) وهو بمعنى (عَجَلَ بِهِ) في المرويات الباقية.



(*) في (نسخة): السَّيْرُ.

(٥٢) في (نسخة): إِلَى وَقْتِ الْعَصْرِ.

(١) في (نسخة): هَذَا وَفِي لِمَوْضِعٍ، لَا يَ: أَعْصَلَ.

٦ - [باب الجمع بين الصلأتين في الحضر] (*)

[١٦٢٨] ٤٩ - (٧٠٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا، وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ جَمِيعًا، فِي غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا سَفَرٍ - [مكرر ١٦٣٣] [أحمد ٢٥٥٧].

[١٦٢٩] ٥٠ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ وَعَوْنُ بْنُ سَلَامٍ، جَمِيعًا عَنْ زُهَيْرٍ - قَالَ ابْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ -: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا بِالْمَدِينَةِ فِي غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا سَفَرٍ قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ فَسَأَلْتُ سَعِيدًا: لِمَ فَعَلَ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ كَمَا سَأَلْتَنِي، فَقَالَ: أَرَادَ أَلَّا يُخْرِجَ أَحَدًا مِنْ أُمَّتِهِ. [مسر ١٦٢٨].

[١٦٣٠] ٥١ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا حَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ -: حَدَّثَنَا قُرَّةٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاةِ (***) فِي سَفَرَةٍ سَافَرَهَا، فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، فَجَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ.

قَالَ سَعِيدٌ فَقُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ: مَا حَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ؟ قَالَ: أَرَادَ أَلَّا يُخْرِجَ أُمَّتَهُ [مسر ١٦٢٨].

قوله في حديث ابن عباس: (صلى رسول الله ﷺ الظهر والعصر جميعاً بالمدينة في غير خوف ولا سفر)، وقال ابن عباس حين سئل لم فعل ذلك؟ قال (أراد ألا يخرج أحداً من أمته) وفي الرواية لأخرى عن ابن عباس (أن رسول الله ﷺ جمع بين الصلاة في سفرة سافرها، في غزوة تبوك، فجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء قال سعيد بن جبير: فقلت لابن عباس: ما حملة على ذلك؟ قال: أراد ألا يخرج أمته).

وفي رواية معاذ بن جبل مثله سواء، وأنه في غزوة تبوك، وقال مثل كلام ابن عباس

(*) لم يقع هذا الباب في النسخ الثلاث (ج) و(ص) و(هـ)

(**) في نسخة: بين الصلأتين.

وَيُنَادِي، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى بِالْمَدِينَةِ سَبْعًا وَثَمَانِيًا:
الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ، وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ. [بيهقي، ٥٤٣] [لم يلقه ١٦٣٤].

وفي رواية: (عن عمرو بن دينار، عن أبي الشعثاء جابر بن زيد، عن ابن عباس قال صَلَّى مع النبي ﷺ ثمانياً جميعاً، وسبعاً جميعاً قلت يا أبا الشعثاء، أظنه آخر الظهر وعجل العصر، وآخر المغرب وعجل العشاء، قال: وأنا أظن ذلك).

وفي رواية: (عن عبد الله بن شقيق قال خطبنا ابن عباس يوماً بعد العصر حتى غربت الشمس وَكَثُرَ السُّجُودُ، وجعل الناس يقولون الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ. فجاء رجل من بني تميم^(١) فجعل لا يَغْتَرُ ولا يَنْثِي الصَّلَاةَ الصَّلَاةَ، فقال ابن عباس: أتعلمني بالسُّنة؟ لا أم لك، رأيْتُ رسولَ الله ﷺ جمع بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء. قال عبد الله بن شقيق: فحاك في صدري من ذلك شيء، فَأَنْثَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ فَمَأَلَتْهُ، فَصَدَّقَ مَقَالَتَهُ).

هذه الروايات ثابتة في مسلم كما تراها، وللعلماء فيها تأويلات ومذاهب، وقد قال الترمذي في آخر كتابه، ليس في كتابي حديث أجمعت الأمة على ترك العمل به إلا حديث ابن عباس في الجمع بالمدينة من غير خوف ولا مطر. وحديث قتي شارب لحم في المرة الرابعة^(٢).

وهذا الذي قاله الترمذي في حديث شارب الخمر هو كما قاله، فهو حديث منسوخ دلّ لإجماع على نسيته.

وأما حديث ابن عباس، فلم يُجمعوا على ترك العمل به، بل لهم أقوال:

مهم من تأوله على أنه جَمَعَ بعذر المطر، وهذا مشهور عن جماعة من الكبار المتقدمين وهو ضعيف بالرواية الأخرى: من غير خوف ولا مطر.

ومنهم من تأوله على أنه كان في غيم فصلّى الظهر، ثم انكشف الغيم وبن أن وقت العصر دخل فصلاها. وهذا أيضاً باطل، لأنه وإن كان فيه أدنى احتمال في الظهر والعصر، لا^(٣) احتمال فيه في المغرب والعشاء.

(١) هي (ص) و(هـ): تميم.

(٢) الترمذي ص ١٢٨٥.

(٣) في (ج): فلا.

ومنهم من تأوله على تأخير الأولى إلى آخر وقتها فصلاً فيها، ففُتِحَ فرغ منها دُحْدِحَت لثانية فصلاًها، فصارت صورته ^(١) صورة جمع. وهذا أيضاً ضعيف أو باطل، لأنه مخالفت للظاهر مخالفة لا تُحتمس، وفعل ابن عباس الذي ذكرناه حين خطب، واستدلّاه بلحديث التصويب فعله، وتصديق أبي هريرة له وعدم إنكاره، صريح في ردّ هذا التأويل ^(٢)

ومنهم من قال: هو محمول على لجمع بعد المرص أو نحوه مما هو في معناه من الأعداء، وهذا قول أحسن والقاضي حسين من أصحابنا، واختاره الخطابي ^(٣) والسنن والرويني من أصحابنا. وهو المختار في جأوبه ^(٤)، لظاهر الحديث وفعل ابن عباس وموقف أبي هريرة، ولأنّ لمشقّة فيه أشدّ من المظهر

وذهب جماعة من الأئمة إلى جوار الجمع في الحضر للحاجة لمن لا يتخذ عداً، وهو قول بن سيرين وأشبّه المالكي، وحكاه الخطابي عن الشافعي ^(٥) لكبير من أصحابنا الشافعي عن ^(٦) أبي إسحاق المزوري وعن ^(٧) جماعة من أصحاب الحديث، واختاره ابن المنذر ^(٨)، وثبوته طاهر قول ابن عباس أراد ألا يخرج أمته فلم يُعَلِّه بمرص ولا غيره، والله أعلم

(١) في (ص) و(هـ) ضلّاته

(٢) تعقب ابن حجر ابوي في تضعيفه لهذا بقوله: فقال. وهذا الذي صنفه يحيى البويهي - سحبه لفرطه، ورجحه قبله بعدم تجويزه وجزم به من تقدمه بين ساجسون وأصحابي، وقوله ابن سيد الأسي بأنّ أبا شعيبه وهو وادي الحديث عن ابن عباس قد قال به، وذلك فيما رواه الشيخان عن طريق بن عيينة عن عمرو بن دينار، فذكر هذا الحديث وزاد ذلك بـ أبا شعيبه أنه أخر لظهر وعجل العصر، وأخر بعثت وعجل العشاء قال: وأنّ أبا شعيبه قال بن سيد الدسّ وادي الحديث أدري بالمراد من غيره.

قلت - إن قلنا بن حجر - نكح لم يجرم بذلك، بل لم يمتنع عليه، فقد تقدم كلامه لأبيوب وتجويزه لأن يكون لجمع بعد المظهر، لكن بقي من ذكره من الجمع ضروري أن طرق الحديث كلها ليس فيها تعرض بوقت جمع، فإن لم يمتنع على مطلقه فمستلزم إخراج الصلاة عن وقتها لمحتل به غير، وإما أن يُحمّل على صفة مخصوصة لا تستلزم الإخراج ويجمع بها بين مقتضى الأحاديث، والجمع الصوري أوى، والله أعلم. فتح الباري (٢/٢٤٦).

(٣) معالم السنن (١/٢٦٩ - ٣٧٠).

(٤) قال ابن حجر - رحمه بطر، لأنه لو كان جمعه عليه بين هاتين العداين بعد من المرص لم يصح معه إلا من به نحو ذلك العذر، وانظر أنه عليه جمع بأصحابه، وقد صرح بذلك من حسن في روايته فتح الباري (٢/٢٤٦).

(٥) في (ص) و(هـ): التقط الشافعي.

(٦) في (خ): وعن، والشيب من (ص) و(هـ)، وهو الموقوف لما في معالم السنن.

(٧) في (ص) و(هـ): عن.

(٨) انظر لأوسطه لابن المنذر: (٢/٤٢٣).

[١٦٣٦] ٥٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو لَرِيْعٍ الرَّفْرَافِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْحُرَيْثِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ قَالَ: حَظَبْنَا ابْنَ عَبَّاسٍ يَوْمًا بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى عَرَبَتِ الشَّمْسُ وَبَدَتْ النُّجُومُ. وَجَعَلَ النَّاسُ يَقُولُونَ الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ، قَالَ: فَجَاءَهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي نُمَيْمٍ لَا يَفْتَرُ وَلَا يَنْتَحِي: الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَتَعْلَمُنِي بِالسَّيِّئَةِ لَا أَمَ لَكَ، ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ.

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَقِيقٍ: فَحَاكَ فِي صَدْرِي مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ، فَأَتَيْتُ أَنَا هُرَيْرَةَ فَسَأَلْتُهُ: فَصَدَّقَ مَقَالَتَهُ. [أحمد ٢٢٦٩] [وعمر ١٦٣٤].

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الطُّفَيْلِ عَامِرُ بْنُ واثِلَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا معاذ) هكذا ضبطناه: (عامر بن واثلة)، وكذا هو في نسخ^(١) بلادنا، وكذا نقله القاضي عياض عن جمهور رواة «صحيح مسلم»^(٢)، ووقع لبعضهم (عمرو بن واثلة)، وكذا وقع في كثير من أصول بلادنا في هذه الرواية الثانية. وأما الرواية الأولى لمسلم عن أحمد بن عبد الله، عن زهير، عن أبي^(٣) الزُّبَيْرِ، عن أبي الطُّفَيْلِ عامر، فهو عامر باتفاق الرواة هنا، وبما الاختلاف في الرواية الثانية، ولمشهور في اسم أبي الطُّفَيْلِ: عامر، وقيل: عمرو، ومن حكى لاختلاف فيه البخاري في «تاريخه»^(٤) وغيره من الأئمة، والمعتمد المعروف عامر، والله أعلم.

قوله (عن الزُّبَيْرِ بْنِ الْحُرَيْثِ) هو بضماء معجمة وراء مكسورتين والراء مشددة ثم مشاة تحت ثم فوفية.

قوله: (فحَاكَ في صدرِي من ذلك شيء) هو بلحاء والكاف، أي: وقع في نفسي نوع شك وتعجب واستبعاد، يقال: حَاكَ يَحْكُ حَاكٌ يَحْكُ وَاحْتَكٌ وَاحْتَكٌ، وحكى الغنيل أيضاً: أَحَاكَ وَأَنْكَرَهَا سَ دُرَيْدٌ^(٥).

(١) في (ص) و(ع): بعض نسخ

(٢) في كتاب المعجم: (٤٠٣٩/٣)

(٣) في (ن): ابن، وهو خطأ

(٤) التاريخ الكبير: (٤٤٦، ٦)

(٥) جوهرة لغة: (٦٠١/١)

[١٦٣٧] ٥٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ: حَدَّثَنَا عُمَرَانُ بْنُ حُدَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ الْعَقِيلِيِّ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِابْنِ عَبَّاسٍ: الصَّلَاةُ، فَسَكَتَ، ثُمَّ قَالَ: الصَّلَاةُ، فَسَكَتَ، ثُمَّ قَالَ: الصَّلَاةُ، فَسَكَتَ، ثُمَّ قَالَ: لَا أَمُّ لَكَ، أَتَعْلَمُهَا بِالصَّلَاةِ وَكُنَّا نَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ [أحمد ٣٢٩٣، دوطر ١٦٣٤]

قوله: (لا أم لك) هو كقولهم: لا أب له، وقد سبق شرحه في كتاب الإيمان في حديث حليفة في الفتنة التي تسوق كمسحج البهائم^(١).



(١) انظر (١/ ٥٧٠ وما بعدها).

٧ - [باب جواز الانصراف من الصلاة

عن اليمين والشمال]

[١٦٣٨] ٥٩ - (٧٠٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ^(هـ)، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: لَا يَجْعَلَنَّ أَحَدُكُمْ لِلشَّيْطَانِ مِنْ نَفْسِهِ جُزْءًا، لَا يَرَى إِلَّا أَنْ حَقَّ عَلَيْهِ أَلَّا يَنْصَرِفَ إِلَّا عَنْ يَمِينِهِ، أَكْثَرُ مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْصَرِفُ عَنْ شِمَالِهِ. [أحمد ٣٧١٣١، والبخاري ١٨٥٢].

[١٦٣٩] (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ وَعِيسَى بْنُ يُونُسَ (ح). وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عِيسَى، جَمِيعًا عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. [بهر ١٦٣٨].

[١٦٤٠] ٦٠ - (٧٠٨) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنِ السُّدِّيِّ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسًا: كَيْفَ أَنْصَرِفُ إِذَا صَلَّيْتُ؟ عَنْ يَمِينِي أَوْ عَنْ يَسَارِي؟ قَالَ: أَمَا أَنَا فَأَكْثَرُ مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْصَرِفُ عَنْ يَمِينِهِ. [أحمد ١٣٩٨٥ مخرأ].

[١٦٤١] ٦١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ شُمَيْانَ، عَنِ السُّدِّيِّ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْصَرِفُ عَنْ يَمِينِهِ. [أحمد ١٧٨٤٦].

باب جواز الانصراف من الصلاة

عن اليمين والشمال

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) هذا الإسناد كله كوفيون، وفيه ثلاثة تابعيون يروي بعضهم عن بعض الأعمش وعُمارة والأسود.

قوله في حديث ابن مسعود: (لَا يَجْعَلَنَّ أَحَدُكُمْ لِلشَّيْطَانِ مِنْ نَفْسِهِ جُزْءًا، لَا يَرَى إِلَّا أَنْ حَقَّ عَلَيْهِ أَلَّا يَنْصَرِفَ، لَا عَنْ يَمِينِهِ، أَكْثَرُ مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْصَرِفُ عَنْ شِمَالِهِ)، وفي حديث أنس: (أَكْثَرُ مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْصَرِفُ عَنْ يَمِينِهِ)، وفي رواية: (كَانَ يَنْصَرِفُ عَنْ يَمِينِهِ).

(هـ) في (مسألة): عن عُمَارَةَ بْنِ عُثْمَانَ

وجه الجمع بينهما أنَّ النبي ﷺ كان يفعل تارة هذا وتارة هذا، فأخبر كل واحد بما اعتقد أنه الأكثر فيما يعلمه، فدلَّ على جوازهما، ولا كراهة في واحد منهما.

وأما الكراهة التي اقتضاها كلام بن مسعود، فليست بسبب أصل الانصراف عن اليمين أو الشُّمل، وإنما هي في حقِّ مَنْ يرى أنَّ ذلك لا بدُّ منه، فإنَّ من اعتقد وجوب واحد من الأمرين مخطئ، ولهذا قال: (يَرَى أَنَّ حَقًّا عَلَيْهِ) فَإِنَّ دَمَ مَنْ رَأَاهُ حَقًّا عَلَيْهِ، ومذهبنا أنه لا كراهة في واحد من الأمرين، بكون يُستحبُّ أن ينصرف في جهة حاجته، سواء كانت عن يمينه أو شِمْلِهِ، فَإِنَّ اسْتَوَى الْجِهَتَانِ فِي الْحَاجَةِ وَعَدَمِهَا فَالْيَمِينَ أَفْضَلُ، لِعُمُومِ الْأَحَادِيثِ الْمَصْرُوحَةِ بِفَضْلِ الْيَمِينِ فِي سَبَبِ الْمَكَارِمِ وَنَحْوِهَا. هَذَا صَرَبُ الْكَلَامِ فِي هَذَيْنِ لِحَدِيثَيْنِ، وَقَدْ يُقَالُ فِيهِمَا خِلَافُ الصُّوَابِ، وَلِلَّهِ أَعْلَمُ.



٨ - [باب استحقاق يمين الإمام]

[١٦٤٢] ٦٢ - (٧٠٩) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي رَافِدَةَ، عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ ابْنِ الْمُبَرَّادِ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَحْبَبْنَا أَنْ نَكُونَ عَنْ يَمِينِهِ، يُقْبَلُ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ، قَالَ: فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «رَبِّ فَنِي عَذَابِكَ يَوْمَ تَبْعَثُ - أَوْ: تَجْمَعُ - عِبَادَكَ». - مسر ١٦٤٣.

[١٦٤٣] (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ مِسْعَرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: يُقْبَلُ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ. (المعجم: ١٨٩٤٣).

باب استحقاق يمين^(١) الإمام

فيه حديث البراء^(٢): (كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَحْبَبْنَا أَنْ نَكُونَ عَنْ يَمِينِهِ، يُقْبَلُ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «رَبِّ فَنِي عَذَابِكَ يَوْمَ تَبْعَثُ - أَوْ: تَجْمَعُ - عِبَادَكَ»^(٣)).

قال القاضي: يحتمل أن يكون الإقبال هذا بمعنى الانصراف المذكور في الحديث السابق، ويحتمل أن يكون التيامن عند التسليم، وهو الأظهر، لأن عادته ﷺ إذا انصرف أن يستقبل جميعهم بوجهه، قال: وإقباله ﷺ يحتمل أن يكون بعد قيامه من مصلاه، أو يكون حين يقتل^(٣)



(١) في (نخ): يمين.

(٢) في (نخ): «تبعث عبادك أو تجمع عبادك».

(٣) الإقبال للمعلم: (٤٢/٣).

٩ - [باب كراهة الشروع في نافلة

بعد شروع المؤذن]

[١٦٤٤] ٦٣ - (٧١٠) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ وَرْقَاءَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ» ١ - ٢٩٨٧٣.

[١٦٤٥] (١٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَابْنُ رَافِعٍ قَالَا: حَدَّثَنَا شَيْبَةُ حَدَّثَنِي وَرْقَاءُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ [س ١٦٤٤].

[١٦٤٦] ٦٤ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ: حَدَّثَنَا زَكْرِيَاءُ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ يَقُولُ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ» ١ - ٢٩٨٧٣.

[١٦٤٧] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا زَكْرِيَاءُ بْنُ إِسْحَاقَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. [س ١٦٤٦].

[١٦٤٨] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ،

باب كراهة الشروع في نافلة بعد شروع المؤذن في إقامة الصلاة،

سواء السنة الزاتبة كسنة الصبح والظهر وغيرهما^(١)،

وسواء علم أنه يدرك الركعة مع الإمام أو لا

قوله ﷺ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ»، وفي الرواية لأخرى (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

(١) في (ج) وغيره.

قَالَ حَمَادٌ: ثُمَّ لَقِيتُ عَمْرًا فَحَدَّثَنِي بِهِ وَلَمْ يَرْفَعْهُ [نسخ ١٦٤٦].

[١٦٤٩] ٦٥ - (٧١١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَنْصَلِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكِ ابْنِ بُعْبَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِرَجُلٍ يُصَلِّي وَقَدْ أَقِمَتْ صَلَاةُ الصُّبْحِ، فَكَلَّمَهُ بِشَيْءٍ لَا نَدْرِي مَا هُوَ، فَلَمَّا انْصَرَفْنَا أَحْظَنَّا نَقُولَ: مَذَا قَالَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: قَالَ لِي: «يُوشِكُ أَنْ يُصَلِّيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ أَرْبَعًا». [احمد ١٢٩٢٦،

وبهاري: ١٦٦٣].

مَرَّ بِرَجُلٍ يُصَلِّي وَقَدْ أَقِمَتْ صَلَاةُ الصُّبْحِ، فَقَالَ: «يُوشِكُ أَنْ يُصَلِّيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ أَرْبَعًا»

فيهما^(١) النهي لصريح عن فتاح نافلة بعد إقامة الصلاة، سواء كانت رابعة كسنة الصبح ولظهر والعصر، أو غيرها، وهذا مذهب الشافعي والجمهور. وقال أبو حنيفة وأصحابه: إذا لم يكن صلى ركعتي سنة الصبح، صلاهما بعد لإقامة في المسجد ما لم يخش فوت الركعة الثانية. وقال الثوري: ما لم يخش فوت الركعة الأولى. وقالت^(٢) طائفة: يُصليهما خارج المسجد ولا يُصليهما بعد الإقامة في المسجد.

قوله ﷺ: «أَتُصَلِّي الصُّبْحَ أَرْبَعًا؟» هو استفهام إنكار، ومعناه: أنه لا يُشرع بعد الإقامة للصبح إلا الفريضة، فهذا صلى ركعتين نافلة بعد لإقامة، ثم صلى معهم الفريضة، صار في معنى من صلى الصبح أربعا، لأنه صلى بعد لإقامة أربعا.

قال القاضي والحكمة في لنهي عن صلاة النافلة بعد الإقامة ألا يتناول عليها الرُمان فيُضْرَّ وجوبها^(٣)، وهذا ضعيف، بل الصحيح أنَّ الحكمة فيه أن يفرغ للفريضة من أولها، فيُشرع فيها عقب شُروع الإمام، وإذا اشتغل بتأدية فاتة الإحرام مع الإمام، وفاته بعض مكملات لفريضة، فالفريضة أولى بالمحافظة على إكمالها. قال القاضي: وفيه حكمة أخرى، وهي النهي عن الاختلاف على الأئمة^(٤).

قوله (قَالَ حَمَادٌ: ثُمَّ لَقِيتُ عَمْرًا فَحَدَّثَنِي بِهِ وَلَمْ يَرْفَعْهُ) هذا الكلام لا يقدم في صحة الحديث

(١) في (ص) و(هـ): فيه.

(٢) في (نخ): وقال.

(٣) انظر الإكمال للمعلم (٤٥/٣)

(٤) لمصدر لسيد (٤٥/٣).

قَالَ الْقَعْنَبِيُّ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَالِكٍ ابْنُ بُحَيْنَةَ عَنْ أَبِيهِ.

قَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ مُسْلِمٌ: وَقَوْلُهُ: «عَنْ أَبِيهِ» فِي هَذَا الْحَدِيثِ خَطَأٌ.

[١٦٥٠] ٦٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو غَوَانَةَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ بُحَيْنَةَ قَالَ: أُقِيمَتْ صَلَاةُ الصُّبْحِ، فَرَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يُصَلِّي وَالْمُؤَذِّنُ يَقِيْمُ، فَقَالَ: «أَتُصَلِّي الصُّبْحَ أَرِيْعًا؟». [الطبر ١٦٤٩].

[١٦٥١] ٦٧ - (٧١٧) حَدَّثَنَا أَبُو كَلَيْلٍ الْمَجْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ (ح).

وَحَدَّثَنِي حَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْمَكْرَزِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِنَةَ، كُلُّهُمْ عَنْ عَاصِمٍ (ح). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجَسٍ قَالَ:

ورفعه، لأن أكثر الرواة رفعوه، قال الترمذي: ورواية الرفع أصح^(١) وقد قدمنا في المصنوع لسابقة في مقدمة لكتاب أن الرفع مقدم على الوقف على المذهب الصحيح، وإن كان عدد الرفع أقل، فكيف إذا كان أكثر؟^(٢)

قوله: (عن عبد الله بن مالك بن بحينة)، ثم قال مسلم. (قال القعنبي). عبد الله بن مالك ابن بُحَيْنَةَ عن أبيه. قال أبو الحسين وقوله: (عن أبيه) في هذا الحديث خطأ.

أبو لحسين هو مسلم صاحب الكتاب، وهذا الذي قلناه مسلم هو الصواب عند الجمهور، وقوله: (عن أبيه) خطأ، وإنما هذا الحديث من رواية عبد الله عن النبي ﷺ، وهو عبد الله بن مالك بن القشيب، يكسر القاف ويدلشين لمعجمة الساكنة، وبُحَيْنَةُ أم عبد الله، والصواب في كتابته وقراءته: عبد الله بن مالك ابن بُحَيْنَةَ، بتوين (مالك)، وكتابة (ابن بُحَيْنَةَ) بالالف لأنه صفة لعبد الله، وقد سبق بيانه في سجود السهو وغيره^(٣)، والله أعلم.

قوله: (فلما انصرفنا أحطنا نقول) هكذا هو في الأصول (أحطنا نقول) وهو صحيح، وبه محذوف تقديره: «أحطنا به».

(١) الترمذي بإثر صحيحه: ٤٢٣.

(٢) انظر (١/٦٩).

(٣) انظر (٢/٥٢٨)، و(٢٦٦).

دَخَلَ رَجُلٌ الْمَسْجِدَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي صَلَاةِ الْعِدَاةِ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ فِي جَانِبِ الْمَسْجِدِ، ثُمَّ دَخَلَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا سَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «يَا فُلَانُ، بِأَيِّ الصَّلَاتَيْنِ اعْتَدَدْتَ؟ أِبِصَلَاتِكَ وَحَدِّكَ، أَمْ بِصَلَاتِكَ مَعَنَا؟». (أحمد ٢٠٧٧٧).

قوله: (دخل رجل المسجد ورسول الله ﷺ في صلاة العداة، فصلّى ركعتين في جانب المسجد، ثم دخل مع رسول الله ﷺ، فلما سلم رسول الله ﷺ، قال: «يا فلان، بأي الصلاتين اعتددت؟ أبصلاتك وحدك، أم بصلاتك معنا؟»).

فيه دليل على أنه لا يصلى بعد الإقامة نفلة وإن كان يُدرك الصلاة مع الإمام، وردّ على من قال: إن علم أنه يُدرك الركعة لأولى أو الثانية يُصلى النافلة. وفيه دليل على إباحة تسمية الصبح عداة، وقد سبقَت نظائره^(١)



(١) كتب في حديثنا: ١١٧٩، و١٥٦٢، وغيرهما.

١٠ - [باب ما يقول إذا دخل المسجد]

[١٦٥٢] ٦٨ - (٧١٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَدِّ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ - أَوْ عَنْ أَبِي أُسَيْدٍ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ، فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ، وَإِذَا خَرَجَ فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ» [الحد: ٦١٥٢].

قَالَ مُسْلِمٌ سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ يَحْيَى يَقُولُ كَتَبْتُ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ كِتَابِ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، قَالَ: بَلَّغَنِي أَنَّ يَحْيَى الْجَمَّازِيَّ يَقُولُ: وَأَبِي أُسَيْدٍ.

باب ما يقول إذا دخل المسجد

قوله ﷺ: «إذا دخل أحدكم المسجد، فليقل اللهم افتح لي أبواب رحمتك، وإذا خرج فليقل اللهم إني أسألك من فضلك» فيه استحباب هذا الذكر، وقد جاءت فيه أذكار كثيرة غير هذا في «مشن أبي داود» وغيره^(١)، وقد جمعناها مفصلة في أول كتاب «الأذكار»^(٢)، ومختصرة مجموعها: «أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم، بسم الله والحمد لله، اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وسلم، اللهم اغفر لي ذنوبي، وافتح لي أبواب رحمتك». وفي الخروج يقوله، لكن يقوله: (اللهم إني أسألك من فضلك).

(١) أخرجه أبو داود - ٦٦٦ من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ أنه كان إذا دخل المسجد قال: «أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم» قال: «لو قد قلت ذلك قال شيطان، فخط مني سائر اليوم». وإسناده جيد.

وأخرج ابن ماجه - ٧٧١ من حديث داود بن أبي قتادة قال: كان رسول الله ﷺ إذا دخل المسجد يقول: «باسم الله والصلوات على رسول الله، اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك» وإذا خرج قال: «باسم الله والصلوات على رسول الله، اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب فضلك»، وهو صحيح بغيره دون قوله: «اللهم اغفر لي ذنوبي» فقص.

وأخرج ابن ماجه أيضاً - ٧٧٣ من حديث أبي هريرة ؓ أن رسول الله ﷺ قال: «إذا دخل أحدكم مسجد فليسلم على نبي وليفعل، اللهم افتح لي أبواب رحمتك، وإذا خرج فليسلم على نبي وليفعل، اللهم عصمتي من الشيطان الرجيم»

وهو حسن مشواهذه

(٢) نظر من ٥٢-٥٤.

[١٦٥٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا حَمِيدُ بْنُ عَمَرَ الْبُكَرَاوِيُّ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ: حَدَّثَنَا عُمَرَةُ بْنُ غَزِيَّةَ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ سُوَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ - أَوْ: عَنْ أَبِي أُسَيْدٍ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ. [بشر ١٦٥٢]

قوله: (عن أبي أسيد) هو بضم الهمزة وفتح السين. قوله: (البحراني) بكسر الحاء المهملة وتشديد الميم، قل السمعاني: هي نسبة إلى بني جهمان فبيلة نزلت لكوفة^(١)، والله أعلم بالصواب.



١١ - [باب استحباب تحية المسجد بركعتين، وكراهة الجلوس

قبل صلاتيهما، وأنها مشروعة في جميع الأوقات]

[١٦٥٤] ٦٩ - (٧١٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مَالِكٌ (ح). وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمِ الرَّزْقِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ، فَلْيَرْكَعْ رُكْعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ». [المعجم - ٣٢٨٤٣ والحدود ٤٤٤]

باب استحباب تحية المسجد بركعتين، وكراهة الجلوس قبل صلاتها^(١)

وأنها مشروعة في جميع الأوقات

قوله ﷺ: «إذا دخل أحدكم المسجد، فليركع ركعتين قبل أن يجلس»، وفي الرواية الأخرى: «فلا يجلس حتى يركع ركعتين» فيه استحباب تحية المسجد بركعتين، وهي سنة بإجماع لمسلمين، وحكى القاضي عياض عن داود وأصحابه وجوبها^(٢) وفيه لتصريخ بكراهة الجلوس بلا صلاة، وهي كراهة تنزيه.

ومنه استحباب التَّحِيَّةِ في أي وقت دخل، وهذه مذهب منه قبل جماعة، وكراهها أبو حنيفة والأوزاعي والبيهقي في وقت النهي. وأحب أصحابنا أن ينهي إنما هو عملاً لا سبب له^(٣)، لأنَّ النبي ﷺ صَلَّى بعد العصر ركعتين فضاء سنة الظهر، فحَصَّ وقت النهي وصَلَّى به ذات السبب، ولم يترك التحية في حال من الأحوال، بل أمر الذي دخل المسجد يوم الجمعة وهو يخطب فجلس بأن يقوم فيركع ركعتين، مع أنَّ لصلاة في حال الخطبة مشروعٌ منها إلا التحية، فهو كانت التحية تُترك في حال من الأحوال، لتُركت الآن لأنه قعد وهي مشروعة قبل القعود، ولأنه كان يجهل حكمها، ولأنَّ النبي ﷺ قطع خطبته وكلمه وأمره أن يُصَلِّي التحية، فهو لا شدة لاهتمام بالتحية في جميع الأوقات ما هتمَّ هذه الاهتمام.

(١) في (ص) و(م): صلاة.

(٢) إكمال المعلم: ٤٩/٣.

(٣) في (خ): له.

[١٦٥٥] ٧٠- (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ قَدَسَتْ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ يَحْيَى الْأَنْصَارِيُّ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ حَبَّادٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ بْنِ خُلْدَةَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ بَيْنَ ظَهْرَانِي النَّاسِ، قَالَ: فَجَلَسْتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مَنَعَكَ أَنْ تَرْكَعَ وَتُكْعِتَنِي قَبْلَ أَنْ تَجْلِسَ؟»، قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَأَيْتُكَ جَالِسًا وَالنَّاسُ جُلُوسٌ، قَالَ: «فَإِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ، فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يَرْكَعَ وَتُكْعِتَنِي» [أحمد: ٢٢٦٠١، أو غير [١٦٥٥].

[١٦٥٦] ٧١- (٧١٥) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ الْهَنْدِيُّ أَبُو عَاصِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ الْأَشَجِيُّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَ لِي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ دَيْنٌ، فَقَضَانِي وَزَادَنِي، وَدَخَلْتُ عَلَيْهِ لِمَسْجِدٍ، فَقَالَ لِي: «صَلِّ وَتُكْعِتَنِي».

[مكرر: ٣٦٣٦ و ٤٠٩٨ و ٤٩٦٤] [أحمد: ١٤٤٣٦، والمكرر: ٢٣٩١].

ولا يُشترط أن يتوي التحية، بل تكفيه ركعتان من فرض أو سنة أو غيرهما، ولو توى بصلاته التحية والمكتوبة، انعقدت صلاته وحصلت له. ولو صلى على جنازة، أو سجد شكرًا أو للتلاوة، أو صلى ركعة بنية التحية، ثم تحصل للتحية على الصحيح من مذهب، وقال بعض أصحابنا: تحصل، وهو خلاف ظاهر الحديث، ودليله أن الأمر ذكرهم المسجد ويحصل بذلك، والضوابط أنه لا يحصل. وأما المسجد الحرام، فأول ما يدخله الخارج يبدأ بطواف القدوم، فهو تحيته، ويصلي بعده ركعتي لطواف



لَمِنْ قَدَمٍ مِنْ سَفَرٍ أَوَّلٍ قَدُومِهِ]

[١٦٥٨] ٧٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ - يَعْنِي الثَّقَفِيَّ - .
 حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : حَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
 فِي غَزَاةٍ ، فَأَبْطَأَ بِي جَمْعِي وَأَعْيَا ، ثُمَّ قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَتْلِي ، وَقَدِمْتُ بِالْعَدَةِ ، فَجِئْتُ
 الْمَسْجِدَ فَوَجَدْتُهُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ ، قَالَ : «الآنَ حِينَ قَدِمْتُ؟» ، قُلْتُ - نَعَمْ ، قَالَ : «لَدَغَ
 حِمْلَكَ وَادْخُلْ فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ» ، قَالَ - فَدَخَلْتُ فَصَلَّيْتُ ثُمَّ رَجَعْتُ . احمد ١٥٠٦٦ ، وصحاحي ٢٠٩٧

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ جَمِيعًا: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ، وَعَنْ عَمِّهِ

لن نقدم من سفر أول قدمه

وهي الرواية الأخرى: (قال جابر: قديم رسول الله ﷺ قبلي، وقدمت فوجدته على باب المسجد، قال: «الآن جئت» قلت: نعم، قال: «قدع جملتك، ثم ادخل فصل ركعتين»، قال: فدخلت فصليت ثم وجعت).

عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ كَعْبٍ، عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ لَا يَقْدُمُ مِنْ سَفَرٍ إِلَّا نَهَاراً فِي الضُّحَى، فَإِذَا قَدِمَ بَدَأَ بِالْمَسْجِدِ فَصَلَّى فِيهِ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ جَلَسَ فِيهِ. [المش. ١٨٧٧٥، وليخري: ١٣٠٨٨].

وفيه حديث كعب بن مالك (أن رسول الله ﷺ كان لا يقدم من سفر إلا نهراً في الضحى، فإذا قدم بدأ بالمسجد فصلى فيه ركعتين ثم جلس فيه).

في هذه الأحاديث استحباب ركعتين للتقدم من سفره في المسجد أول قدمه، وهذه لفظة مقصودة للتقدم من السفر لا^(١) أنها تحية المسجد، ولأحاديث المذكورة صريحة فيما ذكرته وفيه استحباب القدوم أول النهار. وفيه أنه يستحب للرجس الكبير في المربة ومن يقصده لئلا إذا قدم من سفر للسلام عليه أن يقعد أول قدمه قريباً من داره في موضع رز سهل على راقبه، وإنا المسجد بها غيره.

قوله: (حدثنا أحمد بن جواسي)^(٢) هو بحيم مفتوحة ووي مشددة ومين مهجنة. قوله: (مُحَارِبُ بْنُ دَلَّارٍ) بكسر الدال وبالثاء المثناة.

قوله: (كان لي على رسول الله ﷺ دين، فقضاني وزادني) فيه استحباب أداء الدين زائداً، والله أعلم.



(١) في (خ) لا، وهو خطأ.

(٢) عبد الروي وما سيورد بعده من المتن ذكره باسم في حديث جابر في كتاب السابق، وليس في هذا باب.

١٣ - [باب استخبا ب صلاة الضحى، وإن أقلها ركعتان، وأكملها ثمان

ركعات، وأوسطها أربع ركعات، أو ست، والحث على المحافظة عليها]

[١٦٦٠] ٧٥ - (٧١٧) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَّعٍ ، عَنْ سَعِيدِ الْحَرِيرِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ قَالَ : قُلْتُ لِعَائِشَةَ : هَلْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى ؟ قَالَتْ : لَا ، إِلَّا أَنْ يَجِيءَ مِنْ مَعِيهِ . [احمد : ٢٥٨٢٩ ، مسنوداً] .

[١٦٦١] ٧٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ : حَدَّثَنَا أَبِي : حَدَّثَنَا كُثَيْبُ بْنُ الْحَسَنِ الْقَيْسِيُّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ قَالَ : قُلْتُ لِعَائِشَةَ : أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى ؟ قَالَتْ : لَا ، إِلَّا أَنْ يَجِيءَ مِنْ مَعِيهِ . [احمد : ٢٥٦٩١] .

[١٦٦٢] ٧٧ - (٧١٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ : مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي سُبْحَةَ الضُّحَى قَطُّ ، وَإِنِّي لَأَسْبَحُهَا * ، وَإِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيَدْعُ لِعَمَلٍ وَهُوَ يُجِبُّ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ ، خَشْيَةً أَنْ يَعْمَلَ بِهِ النَّاسُ فَيُفْرَضَ عَلَيْهِمْ . [احمد : ٢٥٤٥١ ، والبخاري : ١٧٧٨] .

[١٦٦٣] ٧٨ - (٧١٩) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ : حَدَّثَنَا بَرِيدٌ - يَغْنِي الرُّسُوكُ - : حَدَّثَنِي مُعَاذَةُ أَنَّهَا سَأَلَتْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : كَمْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي صَلَاةَ الضُّحَى ؟ قَالَتْ : أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ ، وَيَزِيدُ مَا شَاءَ . [مسند : ٤١٦٦٤] .

باب استحبا ب صلاة الضحى، وإن أقلها ركعتان، وأكملها ثمان ركعات،

وأوسطها أربع ركعات أو ست، والحث على المحافظة عليها

في الباب عن عائشة (أن النبي ﷺ كان لا يُصَلِّي الضحى إلا أن يجيء من معيه)، و(أنها ما رآته ﷺ يُصَلِّي سُبْحَةَ الضحى قط، قالت: وإني لأسبحها، وإن كان رسول الله ﷺ ليدع العمل وهو يحب أن يعمل به، خشيته أن يعمل به الناس فيفرض عليهم)، وفي رواية عنها (أنه ﷺ كان يُصَلِّي الضحى أربع ركعات، ويزيد ما شاء)، وفي رواية: (ما شاء الله).

(*) في (نوع): لأسبحها.

[١٦٦٤] (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَزِيدَ بِهِذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَقَالَ: يَزِيدُ مَا شَاءَ اللَّهُ. [أحمد: ٢٥٣٨٨].

[١٦٦٥] ٧٩- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ أَنَّ مُعَاذَةَ الْعَدَوِيَّةَ حَدَّثَتْهُمْ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى أَرْبَعًا وَيَزِيدُ مَا شَاءَ اللَّهُ. [أحمد: ٢٦٢٨٧].

[١٦٦٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ بَشَّارٍ، جَمِيعًا عَنْ مُعَاذِ بْنِ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ بِهِذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. [الطبر: ١١٦٥].

[١٦٦٧] ٨٠- (٣٣٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: مَا أَخْبَرَنِي أَحَدٌ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى إِلَّا أُمُّ هَانِئٍ، فَإِنَّهَا حَدَّثَتْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ بَيْتَهَا يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ، فَصَلَّى ثَمَانِي رَكَعَاتٍ، مَا رَأَيْتُهُ صَلَّى صَلَاةً قَطُّ أَحْفَ مِنْهَا، عَمِرَ آلَهُ كَمَا يُنْشَأُ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ. وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ بَشَّارٍ فِي حَدِيثِهِ قَوْلَهُ. فقط. [مكرر: ٧٦٤] [أحمد: ٢٦٩٠٠، وإسنادي: ١١١٣].

وفي حديث أم هانئ (أنه ﷺ صلى ثمان ركعات)، وفي حديث أبي ذر وأبي هريرة وأبي لدرء (ركعتان).

هذه الأحاديث كلها متفقة، لا اختلاف بينها عند أهل التحقيق، وحاصلها أن الضُّحَى سنة متأكدة، وإن أقلها ركعتان، وأكملها ثمان ركعات، وبينهما أربع أو ست^(١)، كلاهما أكمل من ركعتين ودون ثمان.

وأما الجمع بين حديثي عائشة في نفي صلاته ﷺ للضحى وإثباتها، فهو أن النبي ﷺ كان يصليها بعض الأوقات لفضلها، ويتركها في بعضها خشية أن تفرض كما ذكرته عائشة، ويتأول قولها: (ما كان يصليها إلا أن يجيء من مؤببه) على أن معناه: ما رأيته، كما قلت في الرواية الثانية: (ما رأيته رسول الله ﷺ يصلي سبعة الضُّحَى)، وسببه أن النبي ﷺ ما كان يكون عند عائشة في وقت الضُّحَى إلا في نادر من الأوقات، فإنه قد يكون في ذلك الوقت مسافراً، وقد يكون حاضراً ولكنه في المسجد أو

(١) في (بخ): وست.

[١٦٦٨] ٨١- (٠٠٠) وَخَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْمَرَادِيُّ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: خَدَّثَنِي ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ أَنَّ أَبَاهُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ بْنِ ثَوْقٍ قَالَ: سَأَلْتُ وَحَرَصْتُ عَلَى أَنْ أَجِدَ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ يُخْبِرُنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَبَحَ سُبْحَةَ الضُّحَى، فَلَمْ أَجِدْ أَحَدًا يُخَدِّثُنِي ذَلِكَ، غَيْرَ أَنَّ أُمَّ هَانِيَةَ

في موضع آخر، وإذا كان عند سنده فلانما كان لها يوم من تسعة أيام، فيصحح قولها: (ما رأيته يُصليها) وتكون قد علمت بخبره أو خبر غيره أنه صلاها.

أو يقال: قولها. (ما كان يُصليها) أي يداوم عليها، فيكون نفيًا للمداومة لا لأصلها، والله أعلم. وأما ما صحَّ عن ابن عمر أنه قال في الضُّحَى (هي بدعة)^(١) فمحمولٌ على أنَّ صلاتها في المسجد والتطهر بها كمن كانوا يفعلونه، بدعة، لا أنَّ أصلها في البيوت ونحوها مذمومٌ أو يُقال: قوله (بدعة) أي. المواظبة عليها، لأنَّ النبي ﷺ لم يُرَاطب عليها خشية^(٢) أن تُفرض، وهذا في حقِّه ﷺ، وقد ثبت استحباب المحافظة في حقِّ حديث أبي الدرداء وأبي ذرٍّ. أو يُقال: أنَّ ابن عمر لم يبدعه فعل النبي ﷺ الضُّحَى وأمره بها، وكيف كان في جمهور العلماء على استحباب الضُّحَى، وإنما نُقل لتوقف فيها عن ابن مسعود^(٣) وابن عمر، والله أعلم.

قوله: (سُبْحَةُ الضُّحَى) بضم السين، أي: ثالثة الضُّحَى.

قولها: (لَيَكُنَّ الْعَمَلُ وَهُوَ يَحِبُّ أَنْ يَعْمَلَ) هي بطلانها بفتح الياء، أي يعملها وفيه بيان كمال شغفه ﷺ ورأفته بأمته. وفيه أنه إذا تعبدت مصلحٌ قُدِّم أهمُّها.

قوله (يزيد الرُّشْتَ) بكسر الراء وسكان الشين المعجمة، تقدم بيانه مرث^(٤).

قوله: (عن أم هانئ) هو بهززة بعد الثَّوَدِ كُتِبَ بابُها هانئ، واسمها فاختة على المشهور، وقيل: هنت.

قوله (سَأَلْتُ وَحَرَصْتُ) هو بفتح الراء على المشهور، وبه جاء القرآن^(٥)، وفي لغة بكسرها.

(١) أخرجه البخاري: ١٧٧٥، ومسلم: ٣٠٣٧، وأحمد: ٦١٢٦، وأخرجه ابن الجعد في مستدرقه: ٢١٣٦، ونظر في ١٣٥٦٣، رواية فيه. وهي وقعت لبدعة هي.

(٢) في (ح) لحبة

(٣) أخرجه عبد الرزق: ٤٨٧٤، وابن أبي شيبة: ٧٧٧٦ عن لشعبي وأبي عبيدة أن من مسعود ﷺ ما كان يصلي الضُّحَى.

(٤) انظر (٢/٣٠٩)

(٥) في قوله تعالى: «وَوَدَّ أَنْ يُشْرِكَ بَيْنَهُمَا نِسَاءً» (سجدة: ٢٥)

بُنْتُ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرْتَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بَعْدَمَا ارْتَفَعَ النَّهَارُ يَوْمَ الْفَتْحِ، فَأَتَى بِتُوبٍ فَسَتِرَ عَلَيْهِ، فَاغْتَسَلَ، ثُمَّ قَامَ فَرَكَعَ ثَمَانِي رَكَعَاتٍ، لَا أَذْرِي أَقْبَمُهُ فِيهَا أَطْوَلَ أَمْ رُكُوعُهُ أَمْ سُجُودُهُ، كُلُّ ذَلِكَ مِنْهُ مُتَقَارِبٌ. قَالَتْ: فَلَمْ أَرَهُ سَبَّحَهَا قَبْلُ وَلَا بَعْدُ.

قَالَ الْمُرَادِيُّ: عَنْ يُونُسَ، وَلَمْ يَقُلْ. أَخْبَرَنِي. (الحمد ٢٦٨٩٩ [رق ٢٦٦٧])

[١٦٦٩] ٨٢- (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ أَنَّ أَبَا مَرْثَةَ مَوْلَى أُمِّ هَانِيٍّ بَشَّرَ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أُمَّ هَانِيٍّ بِنْتَ أَبِي طَالِبٍ تَقُولُ دُعَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ، فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ وَقَاطِمَةُ ابْنَتُهُ تَسْتُرُهُ بِتُوبٍ، قَالَتْ: فَسَلَّمْتُ، فَقَالَ: «مَنْ هَذِهِ؟»، قُلْتُ: أُمُّ هَانِيٍّ بِنْتُ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: «مَرْحَباً بِأُمِّ هَانِيٍّ»، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ

قوله: (أَنَّ أَبَا مَرْثَةَ مَوْلَى أُمِّ هَانِيٍّ)، وفي رواية: (مولى عقيل^(١) بن أبي طالب) قال العلماء: هو مولى أُمِّ هَانِيٍّ حَقِيقَةً، ويُضاف إلى عقيل مجازاً لمزوجه إليه وانتمائه إليه لكونه مولى أخته.

قولها: (سَلَّمْتُ) فيه سلامٌ للمرأة لتي ليست بمحرم على الرجل بحضرة محارمه. قولها: (فقال: «مَنْ هَذِهِ؟» قُلْتُ أُمُّ هَانِيٍّ بِنْتُ أَبِي طَالِبٍ) فيه أنه لا بأس أن يَكْنِي الإنسان نفسه على سبيل التعريف إذا اشتهر بالكنية. وفيه أنه إذا استأذن يقول لمستأذن عليه: مَنْ هَذَا؟ فيقول المستأذن: فُلَانٌ، باسمه الذي يعرفه به المخاطب.

قوله ﷺ: «مَرْحَباً بِأُمِّ هَانِيٍّ» فيه استحباب قول الإنسان لزمائره والوارد عليه: مرحباً، وتحية من ألفاظ الإكرام والملاطفة. ومعنى «مَرْحَباً» صدقت رُحْباً، أي: سَعَةً، وسبق بسط للكلام فيه في حديث وفد عبد القيس^(٢).

وفيه أنه لا بأس بالكلام في حال الاغتسال ولو وضوءاً وبالسَّلام^(٣) عليه، بخلاف البتل. وفيه جواز الاغتسال بحضرة امرأة من محارمه إذا كان مستور العورة عنها، وجواز تسييرها إليه بثوب ونحوه.

(١) في (خ)، مولى أم عقيل، وهو خطأ.

(٢) انظر (١/٢٧٤).

(٣) في (ص) و(هـ): ولا يسلم.

عُسَيْدِهِ قَامَ فَصَلَّى ثَمَانِي رَكَعَاتٍ مُلْتَحِفًا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، زَعَمَ ابْنُ أُمِّی عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ قَاتِلُ رَجُلٍ أَجَرْتُهُ - فَلَانَ ابْنَ هُبَيْرَةَ - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتَ يَا أُمَّ هَانِيٍّ»، قَالَتْ أُمُّ هَانِيٍّ: وَذَلِكَ ضَحِيٌّ.

[أحمد: ٢٦٩٠٧، والبخاري: ٤٢٨٠].

قوله: (فصلني ثمان ركعات ملتحفاً في ثوب واحد) فيه حوز لصلاة في الثوب الواحد ولا لتحاف به مخالفاً بين طرفيه كما ذكره في الرواية الثانية.

قولها: (فلما انصرف قلت: يا رسول الله، زعم ابن أمي علي بن أبي طالب أنه قاتل رجلاً أجزته - فلان بن هبيرة - فقال رسول الله ﷺ: «قد أجرنا من أجرنا يا أم هاني»).

في هذه القطعة فوائد، منها: أن من قصد إنساناً لحاجة ومطوب، فوجده مشتعلاً بطهارة وجوهه، لم يقطعها عليه حتى يغرق، ثم يمالأ حاجته إلا أن يخاف قوتها.

قولها: (زعم) معناه ههنا ذكر أمر لا أعتقد موافقته فيه، وإنما قلت ابن أمي، مع أنه ابن أمي وأبيها، لتأكيد الحرمة والقربة والمشاركة في بطن واحد، وكثرة ملازمة الأم، وهو موافق قول هارون ﷺ: «يَبْتَوُ لَا تَحْدُ يَخْبِقُ» [هـ، ٩٤].

واستدل بعض أصحابنا وجمهور العلماء بهذا الحديث على صحة أمان المرأة، قدوا وتقدير لحديث: حكمُ الشَّرْعِ صحة جوار من أجزت، وقان بعضهم لا حجة فيه، لأنه محتسب لهذا، ومحتسب لابتداء الأمان. ومثلُ ههنا الخلاف اختلافهم في قوله ﷺ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلِيَّةٌ»^(١) هل معناه أن هذا حكمُ الشَّرْعِ في جميع الحروب إلى يوم القيامة، أم هو إباحة رآها الإمام في تلك المرة بعينها، فإذا رآه الإمام اليوم غملاً بها وإلا فلا، وبالأول قال الشافعي وأخرون، والثاني أبو حنيفة ومالك، ويحتاج لأكثرين بأن النبي ﷺ لم يسكر عنده الأمان ولا بين فسده، ولو كان فاسداً لبيته لثلاً يُعْتَرَّ به.

وهولها: (فلان بن هبيرة)، وجاء في غير مسم (قَرَأَ إِلَيَّ رَجُلَانِ مِنْ أَتْحَمَنِي)^(٢) ورويت في كتاب الزبير بن بكار أن فلان بن هبيرة هو الحارث بن هشام امخزومي، وقد أخرون: هو عبد الله بن

(١) أخرجه البخاري ٢٦١٤٢ ومسلم: ٤٥٦٨، وأحمد: ٢٢٦١٧ من حديث أبي قتادة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة: ٣٣٣٩٠، ٣٣٣٩١، ٣٦٩٢٨، والبخاري في شرح معاني الآثار: ٥٤٥١، ومطهر في

(٢٤) (١٠٢٠، ١٠٢١).

[١٦٧١] ٨٤ - (٧٢٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَصَمَاءَ الضَّبْعِيُّ : حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ - وَهُوَ ابْنُ مَيْمُونٍ - : حَدَّثَنَا وَصَلُّ مَوْلَى أَبِي عَيْشَةَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَقِيلٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْقَرٍ ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ الدُّؤَلِيِّ ، عَنْ أَبِي قَرٍّ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « يُضِجُ عَلَى كُلِّ سَلَامَةٍ مِنْ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ ، فَكُلُّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةٌ ، وَكُلُّ تَحْمِيدَةٍ صَدَقَةٌ ، وَكُلُّ تَهْلِيلَةٍ صَدَقَةٌ ، وَكُلُّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةٌ ،

قوله: (صَحِيحٌ) استدلالٌ به أصحابنا وجماعةُ العلماء على استحباب جعل النُّصْحِي ثمان ركعات، وتوقف فيه القاضي عياض وغيره ومنعوا دلالته، قالوا: لأنها إنما أُخبرَتْ عن وقت صلاته لا عن حينها، ففعلها كانت صلاة شكر لله تعالى على لفتح^(٣). وهذا الذي قالوه هاسدٌ، بل الصُّوبُ صحة الاستدلال به وقد ثبتت عن أم هانئ أنَّ النبي ﷺ يوم الفتح صَلَّى سُبُحَةَ النُّصْحِي ثمان ركعات، يُدْأَم من كل ركعتين، روه أبو داود وفي «سننه» بهذا اللفظ بإسناد صحيح على شرط البخاري^(٤).

قوله: (عن يحيى بن حُمَيل) بضمّ الحين. قوله: (عن أبي الأسود الدؤلي) في ضبطه خلاف وكلام طويل سبق مبسوطاً في كتاب الإيهام^(٥).

قوله ﷺ: «على كلِّ مسلمٍ من أحدكم صدقةٌ» هو بضمُّ

(۱) فی (ح) و سجرتہ، بدلہ، و الثانی سجرتہ.

(٢) لأخبر عنكم (١٢٥) - (١٢٦/٢).

(3) از کتب معلوم: (41/4)

(٤) ١٣٩٥ هـ: ٩٢٩٥ و هو في التمهيد: ١٣٧٣ هـ

(EVE, 1) ظ (5)

وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ، وَنَهْيٌ عَنِ الْمُنْكَرِ صَدَقَةٌ، وَتَجْزِيٌّ مِنْ ذَلِكَ رَكْعَتَانِ يَرْكَعُهُمَا مِنَ الصُّحَى. [المعجم: ٢١٤٧٥].

[١٦٧٢] ٨٥ - (٧٢١) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا عَيْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا أَبُو التَّيَّحِ: حَدَّثَنِي أَبُو عَثْمَانَ لُثَيْدِي، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ أَوْصَانِي خَلِيلِي ﷺ بِثَلَاثٍ: بِصِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَرَكْعَتَي الصُّحَى، وَأَنْ أَوْزَرَ قَبْلَ أَنْ أَرْقُدَ. [المعجم: ١٩٨١] [وطر: ١٦٧٣].

[١٦٧٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا

لأصابع وسائر تكف، ثم استعمل في جميع عظام لندن ومصره، وميأتي في «صحيح مسلم» أن رسول الله ﷺ قال، «خلق الإنسان على ستمين وثلاث مئة مفصل، على كل مفصل صدقة»^(١).

قوله ﷺ: «ويجزي من ذلك ركعتان يركعهما من الصُّحَى» صبطه «يجزي» بفتح أوله وضمه، فُلْضُمٌ مِنَ الْإِجْزَاءِ، والفتح من جَزَى يَجْزِي، أي كفى، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تَجْزِي نَفْسٌ﴾ [البقرة: ٤٨] وفي الحديث «لا تجزي عن أحد بعدك»^(٢). وفيه دليل على عظم فضل الصُّحَى وكبير موقعها، وأنها تصبح بركعتين^(٣).

قوله (أوصاني خليلي) لا يُخالف قوله ﷺ «لو كنت متخذاً من أمي خليلاً»^(٤)، لأن الممتنع أن يتخذ النبي ﷺ غيره خليلاً، ولا يمتنع اتخاذ الصُّحَى وعيمه النبي ﷺ خليلاً.

وفي هذا الحديث وحديث أبي الدرداء الحثُّ على الصُّحَى وصحبته ركعتين ولحثُّ على صوم ثلاثة أيام من كل شهر، وعلى الوتر وتقسيمه على اثوم لمن خاف ألا يستيقظ آخر الليل، وعلى هذا يتأول هذان الحديثان، لما ذكره مسلم بعد هذا كما سيوضحه في موضعه إن شاء الله تعالى^(٥).

(١) مسلم: ٢١٣٥ من حديث عائشة ﷺ.

(٢) أخرجه البخاري، ٩٥٥، ومسلم، ٥٠٧٠، وحديث البراء بن عازب ﷺ.

(٣) في (ص) و(هـ): ركعتين.

(٤) أخرجه البخاري، ٤٦٦، ومسلم، ٦١٧٠، وحديث ١١١٣٤ من حديث أبي سعيد خدري ﷺ.

(٥) ص ٢٣٥.

شُعْبَةُ، عَنْ عَبَّاسِ الْجَزِيرِيِّ وَأَبِي شَمِيرٍ لُصْبَعِيِّ قَالَا: سَمِعْتُ أَبَا عَثْمَانَ التَّهْلَبِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ - [احمد ٩٩١٦، ٩٩١٧، وسخري ١١٧٨].

[١٦٧٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي سَلِيمَانُ بْنُ مَعْبُدٍ: حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الدَّارِمِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو رَافِعٍ الصَّدِيقُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: أَوْصَانِي خَبِيلِي أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ بِثَلَاثٍ، قَدْ ذَكَرَ مِثْلَ حَبِيبِ أَبِي عَثْمَانَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. [احمد ٩١٩٨] [رواه - ١٦٧٣].

[١٦٧٥] ٨٦ - (٧٢٢) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْيٍ، عَنِ الصَّحَّاحِ بْنِ عَثْمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ أَبِي مَرْثَةَ مَوْلَى أُمِّ هَانِئٍ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: أَوْصَانِي خَبِيبِي ﷺ بِثَلَاثٍ لَنْ أَدْعَهُنَّ مَا عِشْتُ: بِصِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَصَلَاةِ الضُّحَى، وَيَأْأَلَا أَنَا مَ حَتَّى أُوْتِرَ. [احمد ٢٧٤٨١].

قوله: (عن أبي شَمِيرٍ) بفتح الشَّين وكسر الميم، ويقال بكسر الشَّين وإسكان الميم، وهو معدود فيمن لا يُعرف اسمه، وإنما يُعرف بكنيته.

قوله: (عبد الله الدَّارِمِيُّ) هو بالذَّال المهملة والثَّوْنِ والجيم، وهو العالم، وسبق بيانه^(١).

قوله: (عبد الله بن حُنَيْنٍ) هو بالثَّوْنِ بعد الحاء.



(١) لم يرد للدَّارِمِيِّ ذكره في بعض النسخ، وسيأتي بيانه في (٦٦٢/٥).

١٤ - [بَابُ اسْتِحْبَابِ رُكْعَتَيْ سُنَّةِ الْفَجْرِ، وَالْحَثِّ عَلَيْهِمَا، وَتَخْفِيفِهِمَا،

وَالْحَافِظَةِ عَلَيْهِمَا، وَبَيَانُ مَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يُقْرَأَ فِيهِمَا]

[١٦٧٦] ٨٧ - (٧٢٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ خُصَمَاءَ الْمُؤْمِنِينَ أَخْبَرُوهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُ مِنَ الْأَذَانِ لِبُصْلَةِ الصُّبْحِ وَبَلَغَ الصُّبْحُ، رَكَعَ رُكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ تَقَامَ الصَّلَاةُ. [أحمد: ٤٦٩٩٩، والطحاوي: ٤٦٦٨،

[١٦٧٧] (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمَيْحٍ، عَنْ الدَّيْلَمِيِّ بْنِ سَعْدٍ (ح) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ (ح) - وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، كُتِبَ عَنْ نَافِعٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ كَمَا قَالَ مَالِكٌ. [أحمد: ٦٦٤٢٣، وإبىخاري: ١١٧٣ و ١١٨١،

[١٦٧٨] ٨٨ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَمِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ:

بَابُ اسْتِحْبَابِ رُكْعَتَيْ سُنَّةِ الْفَجْرِ، وَالْحَثِّ عَلَيْهِمَا، وَتَخْفِيفِهِمَا،

وَالْحَافِظَةِ عَلَيْهِمَا، وَبَيَانُ مَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يُقْرَأَ فِيهِمَا

قوله: (ركعتين خفيفتين) فيه أنه يُسَلِّى تخفيف سنة الصُّبْحِ، وأنها ^(١) ركعتان

قوله (كان إذا طلع الفجر، لا يُصَلِّي إلا ركعتين خفيفتين) قد يستدل به من يقول: تكره لصلاة من طلع لعجز، لا سنة الصُّبْحِ وما له سبب، ولأصحاب في المسألة ثلاثة أوجه:

أحدها: هذا، ونقله القاضي عن مالك والجمهور ^(٢).

ولثاني: لا تدخل الكراهة حتى يُصَلِّي سنة الصُّبْحِ.

ولثالث: لا تدخل الكراهة حتى يُصَلِّي مِرْصَةَ الصُّبْحِ، وهذا هو الصحيح عند أصحاب.

وليس في هذا الحديث دليل ظاهر على الكراهة، إنما فيه الإخبار بأنه كان ﷺ لا يُصَلِّي غير ركعتي السُّنَّةِ، ولم يَنْهَ عن غيرها.

(١) في (ص) و(هـ): وأنها.

(٢) بظن إمامنا المعظم: (٣/٦٣).

حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: سَمِعْتُ نَافِعًا يُحَدِّثُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ حَفْصَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ، لَا يُصَلِّي إِلَّا رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ. [أحمد: ٢٦٤٧٣] [وافر: ١٦٧٦].

[١٦٧٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَهُ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. أَخْبَرَنَا النَّظَرُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَثَلَّةً. [وافر: ١٦٧٦].

[١٦٨٠] ٨٩- (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَخْبَرَنِي حَفْصَةُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَضَاءَ لَهُ الْفَجْرُ، صَلَّى رَكْعَتَيْنِ. [وافر: ١٦٧٦].

[١٦٨١] ٩٠- (٧٢٤) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ النَّافِدِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ إِذَا سَمِعَ الْأَذَانَ، وَيُخَفِّفُهُمَا. [أحمد: ٢٥٤٤٧، والبيهقي: ١١٧٠].

قوله (كان رسول الله ﷺ يصلي ركعتي الفجر إذا سمع الأذان، ويخففهما)، وفي رواية: (إذا طلع الفجر).

فيه أنَّ سنة الطُّسُح لا يدخل وقتها ولا بطوع الفجر، و استحباب تقديمها في أول طُوع الفجر، وتخفيفها، وهو ملتبس مالت وللشافعي والجمهور، وقد بعض الشافعي: لا بأس بإطالتها، وبعده أراد أنها ليست محرمة، ولم يُخالف في استحباب تخفيفها، وقد بلغ قوم قتلوا. لا قرأة فيها^(١) أصلاً، حكاه الطحاوي ولفاضي^(٢)، وهو غلط بين، فقد ثبت في الأحاديث الصحيحة التي ذكرها مسبب بعد هذا أنَّ رسول الله ﷺ كان يقرأ فيهما بعد الفاتحة. بِهَذَا يَكْفُرُونَ ﴿وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، وفي رواية: ﴿قُلُوا تَأْمَنُ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٣]، ﴿وَقُلْ يَكْفُرُونَ﴾ [البقرة: ١٦٤]، وثبت في الأحاديث الصحيحة «لا صلاة إلا بقراءة»^(٣)، و«لا صلاة إلا بآم القرآن»^(٤)، و«لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بآم القرآن»^(٥).

(١) في (ص) و(هـ): فيهما.

(٢) المعاني الآثار: (٢٩٦/٩) «وإليكتم المعلوم»: (٢٤/٣).

(٣) أخرجه نسيم: ٨٨٢، وأحمد: ٨٥٧٦ من حديث أبي هريرة ر. هـ.

(٤) أخرجه البيهقي: ٢٧٨٣، والبيهقي (٢٨/٢) من حديث عبادة بن الصامت ر. هـ. وأخرجه بخاري: ٧٥٦، ومسلم:

٨٧٤، وأحمد: ٢٢٦٧٧ من حديث عبادة أيضاً بنظ. لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب.

(٥) أخرجه ابن خزيمة: ٤٩١، وابن حبان: ١٧٨٩ من حديث أبي هريرة ر. هـ. مرفوعاً بنظ: «لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها

بفاتحة الكتاب».

[١٦٨٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ يَعْقِبٍ - عَنْ مُسْهِرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَأَبُو نُصَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيْرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا عَمْرُو لَنَايِدُ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْإِسْتَاوِ. وَفِي حَدِيثِ أَبِي أَسَمَةَ: إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ. [جمعة ٢٥٦٩٢، نظر ١٦٨١].

[١٦٨٣] ٩١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ تَيْنِ الدَّاءِ وَالْإِقَامَةِ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ. [أحمد ٢٤٩٦٨ - بحري ٦١٩].

[١٦٨٤] ٩٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ لُثْمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ تَحَدَّثُ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ، فَيُحَقِّقُ حَتَّى إِنِّي أَقُولُ. هَلْ قَرَأَ فِيهِمَا بِأَمِ الْقُرْآنِ؟. [أحمد ٢٤٩٢٥، والحدادي ١١٧١].

[١٦٨٥] ٩٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَنْصَارِيِّ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ، صَلَّى رَكَعَتَيْنِ، أَقُولُ: هَلْ يَقْرَأُ فِيهِمَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ؟. [أحمد ٢٤٩٢٥، بحري ١١٧١].

واستدل بعض الحنفية بهذا الحديث على أنه لا يؤذن للصبح قبل طلوع الفجر. ومذهب ومذهب الجمهور جواز لأذان لها قبل لفجر للأحاديث الصحيحة «إِنَّ بِلَا لَا يُؤْذَنُ بِلَيْلٍ، فَكُنُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤْذَنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ»^(١). وهذا الحديث الذي في الباب المراد به الأذان الثاني.

قولها: (يُصَلِّي رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ، فَيُحَقِّقُ حَتَّى إِنِّي أَقُولُ هَلْ قَرَأَ فِيهِمَا^(٢) بِأَمِ الْقُرْآنِ؟) هذا دليل على المبالغة في التخفيف، والمراد المبالغة بالنسبة إلى عادته ﷺ من صلاة الليل وغيرها من بركاته، وليس فيه دلالة لمر قال: لا يقرأ فيهما^(٣) أصلاً، لما قلده من الدلائل لصحيفة لغيره.

(١) أخرجه البخاري: ٦١٧، ومسلم: ٢٥٣٦، وأحمد: ٤٥٥١ عن حديث ابن عمر ﷺ

(٢) في (ن): فيها.

(٣) في (ن): فيها.

[١٦٨٦] ٩٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاءٌ، عَنْ عَبْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ عَلَى شَيْءٍ مِنَ النَّوَافِلِ أَشَدَّ مُعَاهَدَةً مِنْهُ عَلَى رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الصُّبْحِ. [أحمد: ٢٤١٦٧، وسنن أبي داود: ١١١٦٩].

[١٦٨٧] ٩٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ لُثَمٍ، جَمِيعاً عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ - قَالَ ابْنُ لُثَمٍ: حَدَّثَنَا حَفْصٌ -، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَبْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي شَيْءٍ مِنَ النَّوَافِلِ أَسْرَعَ مِنْهُ إِلَى الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ.

نظر: ١٦٨٦.

[١٦٨٨] ٩٦ - (٧٢٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَدَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «رَكْعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا». [النظر: ١٦٨٩].

[١٦٨٩] ٩٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ: قَالَ أَبِي: حَدَّثَنَا قَدَادَةُ، عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي شَأْنِ الرُّكْعَتَيْنِ عِنْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ «لَهُمَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا جَمِيعاً». [أحمد: ٢٤٢٤١].

[١٦٩٠] ٩٨ - (٧٢٦) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَا: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ،

قوله: (لم يكن على شيء من النوافل أشدَّ مُعَاهَدَةً مِنْهُ عَلَى رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الصُّبْحِ) فيه دليل على عظم فضلهما، وأنهما سنة ليستا واجبتين، وبه قال جمهور العلماء، وحكى لقاضي عن الحسن البصري وخو بهما^(١)، والنصوب عدم الوجوب لقولها. (على شيء من النوافل)، مع قوله ﷺ، «خمس صلوات» قال: هل علي غيرها؟ قال «لا إلا أن تَطُوع»^(٢). وقد يُستدلُّ به لأحد القولين عندنا في ترجيح سنة الصبح على الوتر، لكن لا دلالة فيه، لأن الوتر كان وجباً على رسول الله ﷺ، فلا يتوله هذا الحديث.

قوله ﷺ: «رَكْعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا» أي من متاع الدنيا.

(١) الإكبر: صحيح - (٣/٦٣)

(٢) أخرجه البخاري: ٤٦، ومسلم: ١٠٠، وأحمد: ١٣٩٠ من حديث طلحة بن عبيد الله

عَنْ يَزِيدَ - هُوَ ابْنُ كَيْسَانَ - عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ فِي رَكْعَتَيْ
الْفَجْرِ: ﴿قُلْ يَتَّيَّبُ لَكُمْ يَوْمَئِذٍ﴾، وَ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾

[١٦٩١] ٩٩ - (٧٧٧) وَحَدَّثَنَا حُثَيْبُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا الْقَزَائِيُّ - يَعْنِي مَرْوَانَ بْنَ مُعَدْوَنَةَ - عَنْ
عُثْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ يَسَارٍ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
كَانَ يَقْرَأُ فِي رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ: فِي الْأُولَى مِنْهُمَا: ﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا﴾، لآيَةِ الَّتِي
فِي الْبَقَرَةِ [سورة ٢: ١٣٦] وَفِي الْآخِرَةِ مِنْهُمَا: ﴿ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [ال عمران: ١٥٧].

[ج ٢١٣٨ -]

[١٦٩٢] ١٠٠ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو نَكْرٍ مِنْ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ لَأَخْمَرُ، عَنْ
عُثْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي
رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ: ﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا﴾، وَالَّتِي فِي آلِ عِمْرَانَ: ﴿تَقَالُوا إِنَّ كَلِمَتَهُ
سَوَاءٌ بَيْنَكَ وَبَيْنَكَ﴾ [سورة ١٦٩: ١٦٩].

[١٦٩٣] (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُسْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ
فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَرْوَانَ الْقَزَائِيِّ. [سورة ١٦٩: ١٦٩].

تولاه (قرأ في ركعتي الفجر - ﴿قُلْ يَتَّيَّبُ لَكُمْ يَوْمَئِذٍ﴾ وَ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾). وفي الرواية
الأخرى: (قرأ الآيتين ﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا﴾ [سورة ١٣٦]، وَ﴿قُلْ يَتَّيَّبُ لَكُمْ يَوْمَئِذٍ﴾ لَكُنَّ تَقَالُوا إِنَّ
كَلِمَتَهُ [سورة ١٦٩: ١٦٩]).

هذا دليل لمذهب ومذهب لجمهور أنه يُستحبُّ أن يُقرأ فيهما بعد الفاتحة سورة، وسُنَّحت أن
يكون هاتان السورتان أو الآيتان كلاماً شتتاً وقال مالك وجمهور أصحابه لا يُقرأ غير الفاتحة
وقال بعض الشافعيين لا يُقرأ شيئاً كما سبق، وكلامهم خلافاً هذه السنة الصحيحة التي لا معدرس لها،
والله أعلم.



١٥ - [باب فضل السنن الراتبة قبل الفرائض وبعدها،

وبيان عدها]

[١٦٩٤] ١٠١ - (٧٢٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَمِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو حَالِدٍ - يَعْنِي سُلَيْمَانَ بْنَ حَيَّانَ - عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عُبَيْدَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ بِحَبِيبٍ يَتَسَارُّ إِلَيْهِ، قَالَ: سَمِعْتُ أُمَّ حَبِيبَةَ تَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ صَلَّى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، بُنِيَ لَهُ بِهِنَّ بَيْتٌ فِي الْجَنَّةِ» [يعني: ١٦٩٦].

قَالَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ: «فَمَا تَرَكْتُهُنَّ مِنْهُ سَمِعْتُهُنَّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»، وَقَالَ عُبَيْدَةُ: «فَمَا تَرَكْتُهُنَّ مِنْهُ سَمِعْتُهُنَّ مِنْ أُمِّ حَبِيبَةَ»، وَقَالَ الثُّعْمَانُ بْنُ سَالِمٍ: «مَا تَرَكْتُهُنَّ مِنْهُ سَمِعْتُهُنَّ مِنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ».

[١٦٩٥] ١٠٢ - (****) حَدَّثَنِي أَبُو عُثْمَانَ الْيُسْمَعِيُّ حَدَّثَنَا يَسْرُ بْنُ الْمَقْصَلِ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ سَالِمٍ بِهِذَا الْإِسْنَادُ: «مَنْ صَلَّى فِي يَوْمٍ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً تَطَوُّعًا، بُنِيَ لَهُ بَيْتٌ فِي الْجَنَّةِ». [يعني: ١٦٩٦].

[١٦٩٦] ١٠٣ - (٥٥٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ، عَنْ عُبَيْدَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ رَوْحِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ عَبْدٍ مُسْلِمٍ يُصَلِّيَ اللَّهُ كُلَّ يَوْمٍ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً تَطَوُّعًا غَيْرَ فَرِيضَةٍ، إِلَّا بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ، أَوْ إِلَّا بَنِيَ لَهُ بَيْتٌ فِي الْجَنَّةِ». قَالَتْ

باب فضل السنن الراتبة قبل الفرائض وبعدها،

وبيان عدها

فيه حديث أم حبيبة: «مَنْ صَلَّى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، بُنِيَ لَهُ بِهِ بَيْتٌ فِي الْجَنَّةِ»، وفي رواية: «مَا مِنْ عَبْدٍ مُسْلِمٍ يُصَلِّيَ اللَّهُ تَعَالَى كُلَّ يَوْمٍ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً تَطَوُّعًا غَيْرَ فَرِيضَةٍ، إِلَّا بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ».

أُم حَبِيبَةَ: فَمَا بَرَحْتُ أَصْلِيهِنَّ بَعْدَهُ، وَقَالَ عُمَرَوُ: مَا بَرَحْتُ أَصْلِيهِنَّ بَعْدَهُ، وَقَالَ الثُّعْمَانُ مِثْلَ ذَلِكَ. [أحمد ٢٦٧٧٥].

[١٦٩٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ الْعَنْدِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا يَهُزُّ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: الثُّعْمَانُ بْنُ سَالِمٍ أَخْبَرَنِي، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَو بْنَ أَوْسٍ يُحَدِّثُ عَنْ عَثْبَسَةَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ عَبْدٍ مُسْلِمٍ تَوَضَّأَ؛ فَأَسْبَغَ الوُضُوءَ، ثُمَّ صَلَّى لِلَّهِ كُلَّ يَوْمٍ»، فَذَكَرَ بِمِثْلِهِ. [أحمد ٢٦٧٨١].

[١٦٩٨] ١٠٤ - (٧٢٩) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثْتُ يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثْتُ أَبُو أَسَمَةَ: حَدَّثْتُ عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ الظُّهْرِ سَجْدَتَيْنِ، وَبَعْدَهُمَا سَجْدَتَيْنِ، وَبَعْدَ الْمَغْرِبِ سَجْدَتَيْنِ، وَبَعْدَ الْعِشَاءِ سَجْدَتَيْنِ، وَبَعْدَ الْجُمُعَةِ سَجْدَتَيْنِ، فَأَمَّا الْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ وَالْجُمُعَةُ، فَصَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَيْتِهِ. [أحمد ٤٦٢١، وصحاحي ٦١٧٧].

وفي حديث ابن عمر: (قبل لظهر سجد سجدتين، وكذا بعدها، وبعد المغرب والعشاء والجمعة) وزاد في «صحيح البخاري»: (قبل الصبح ركعتين)^(١)، وهذه اثنتي عشرة.

وفي حديث عائشة هـ: (أربعاً قبل الظهر، وركعتين بعدها، وبعد المغرب، وبعد العشاء، وإذا طلع الفجر صلى ركعتين) وهذه اثنتي عشرة أيضاً، وليس للعصر ذكر في «الصحيحين»، وجاء في «سنن أبي داود» بإسناد صحيح عن عليٍّ رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يصلي قبل العصر ركعتين^(٢)، وعن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «رحم الله امرأً صلى قبل العصر أربعاً» رواه أبو داود والترمذي^(٣) وقال: حديث حسن، وعن عليٍّ: كان النبي ﷺ يصلي قبل العصر أربع ركعات، رواه الترمذي وقال: حديث حسن^(٤).

(١) البخاري: ١١٨. وهو في المستدرك: ٥٦٢٧.

(٢) أبو داود: ١٧٧٢.

(٣) أبو داود: ١٢٧١، والترمذي: ٤٣٢. وهو في المستدرك: ٥٩٨٠.

(٤) الترمذي: ٤٣١. وهو في «سنن الترمذي»: ٨٧٤، و«سنن ابن ماجه»: ١٦٦١، والمستدرك: ٦٥٠. وحديث صحيح.

سقط من (ص) و(هـ).

وجاء في أربع بعد الظهر حديث صحيح عن أم حبيبة قالت: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ حَافِظَ عَلَى أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ وَأَرْبَعٍ بَعْدَهَا، حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ» رواه أبو داود ولترمذي وقال: حديث حسن صحيح^(١)

وفي «صحيح البخاري» عن ابن مَعْقِلٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ»، قَالَ فِي الثَّلَاثَةِ: «لَمَنْ شَاءَ»^(٢)، وَفِي «الصَّحِيحِينَ» عَنْ ابْنِ مَعْقِلٍ أَيْضاً عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ»^(٣) الْمُرَادُ بَيْنَ الْأَذْنِ وَالْإِقَامَةِ.

فهذه جملة من الأحاديث الصحيحة في السنن الاربعة مع الفرائض، قال أصحابنا وجمهور العلماء بهذه الأحاديث كلها، واستحبوا جميع هذه التوافل لمذكورة في الأحاديث السابقة، ولا خلاف في شيء منها عند أصحابنا إلا في الركعتين قبل المغرب، ففيهما وجهان لأصحابنا، أشهرهما: لا يُسْتَحَبُّ، والصحيح عند لمحققين استحبابهما بحديثي ابن مَعْقِلٍ وبحديث ابتداءهم السَّوَارِي بها، وهو في «الصَّحِيحِينَ»^(٤).

قال أصحابنا وغيرهم: واختلاف الأحاديث في أعدادها محمودٌ على توسعة الأمر فيها، وأنَّ لها أَقْلًا وَأَكْمَلَ، فيحْضَلُ أَصْلُ السُّنَّةِ بِالْأَقْلِ، وَلَكِنْ الْاِخْتِيَارُ فَعْلُ الْأَكْمَلِ، وهذا كما سبق في اختلاف أحاديث الطُّنْحِيِّ^(٥)، وكما في أحاديث الموتر^(٦)، فجاءت فيها كلها أعدادها^(٧) بِالْأَقْلِ وَالْأَكْمَرِ وما بينهما، ليدلَّ على أَقْلٍ لِمُجْزئٍ في تحصيل أصل السُّنَّةِ، وعلى أَكْمَرٍ وَالْأَوْسَطِ، والله أعلم.

قوله: (حدثنا أبو خالد، عن داود بن أبي هنيء، عن النُّعْمَانِ بْنِ سَالِمٍ، عن عمرو بن أوس، عن

(١) أبو داود، ١٢٦٩، والترمذي، ٤٣٠ وهو في «سنن النسائي» ١٨١٤، ٥١٦٠، وهو في «مسند أحمد» ٢٦٧٧٢.

(٢) البخاري، ١١٨٣، وهو في «مسند أحمد» ٢٥٥٢٢.

(٣) البخاري، ١٦٢٧، ومسلم، ١٩٤٥، وهو في «مسند أحمد» ١٦٧٩٥.

(٤) البخاري، ٦٢٥، ومسلم، ١٩٣٩ من حديث أس بن عاصم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو في «مسند أحمد» ١٣٩٨٣.

(٥) انظر ص ١٨٨.

(٦) انظر ص ٢١٣.

(٧) في (ثم): أهداه.

عُثْمَةُ بْنُ أَبِي حَبِيَّةٍ، عَنْ أُمِّ حَبِيَّةٍ) هذا الحديث فيه أربعة تابعيون بعضهم عن بعض، وهم داود والثَّعْمَانُ وَعَمْرُو بْنُ عُثَيْبَةَ، وقد سبقَت لهذا نظائر كثيرة.

فوله: (حدثني عُثْبَةُ بِحَدِيثٍ يُنْسَأُ إِلَيْهِ) هو بمثابة تحت مفتوحة ثم مشاة فوق وتثني لـ"أ"، لمرفوعة، أي: يُسَرُّ به، من لشروء، لما فيه من البشارة مع سهولته، وكان عُثْبَةُ محافظاً عليه كما ذكره في آخر الحديث، ورواه بعضهم بصمَّ أوله على ما لم يُسَمَّ فاعله، وهو صحيح أيضاً.

قوله ﷺ: «تَطْلُوعاً عِزٌّ فَرِيضَةٌ» هو من باب التوكيد ورفع احتمال ردة الاستعارة^(١)، فيه مستحبات استعمال التوكيد إذا احتيج إليه.

قوله (قَالَتْ أُمُّ حَبِيَّةٍ فَمَا تَرَكَتُهُنَّ، وَكَذَا قَالَ عُمَةُ، وَكَذَا قَالَ عَمْرُو بْنُ أَوْسٍ وَالثَّعْمَانُ بْنُ سَالِمٍ) فيه أنه يحسن من العالم وَمَنْ يُقْتَدَى به أن يقول مثل هذا ولا يقصده تركية نفسه، بل يريد حث السامعين على التخلق بحمقه في ذلك، وتحريضهم على المحافظة عليه، وتشجيعهم لفعله.

قوله: (صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ الظُّهْرِ مَجْدَتَيْنِ) أي: ركعتين.

قوله: (كَانَ يُصَلِّي فِي بَيْتِي قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا، ثُمَّ يَحْرَجُ فَيُصَلِّي بِالنَّاسِ، ثُمَّ يَدْخُلُ فَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ)^(٢) وذكرَت منه في المغرب والعشاء، ونحوه في حديث ابن عمر.

فيه استحبات التوفل للركبة في البيت كما يستحب فيه غيرها، ولا خلاف في هذا عندنا، وبه قال الجمهور، وسواء عندنا وعندهم راتية فرتض لنهر والليل، وقد جماعة من السلف، لاختيار فعلها في لمسجد كئها، وقال مالك والثوري: لأفضل فعل نواهل النهار الرتية في المسجد، ورتية لئيل هي البيت، ودليلك هذه الأحاديث الصحيحة، وبها التصريح بأنه ﷺ صلى سنة الضحيح ولجمعة في بيته، وهم صلاتا نهار، مع قوله ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ صَلَاةُ الْبَرِّ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ»^(٣) وهذا عام صحيح صريح لا معارض له، فليس لأحد لعدول عنه، والله أعلم.

(١) في (ص)، الاستعارة، وهو تصحيح.

(٢) وقع حديث ثلاثة ﷺ، الباب الثاني، وليس في هذا باب.

(٣) أخرجه البخاري: ٧٣١، ومسلم: ١٨٢٥، وأحمد: ٢١٥٨٢ من حديث زيد بن ثابت ﷺ.

قال العلماء: والحكمة في شرعية سنواف تكميل العرائض بها إن عَرَضَ فيها نقص كما ثبت في الحديث في «سنن أبي داود» وغيره^(١)، ولترتاض نفسه بتقديم النافلة ويتشيط بها، ويتفرغ قلبه أكمل فراغ للفريضة، ولهذا استحب أن تُفتتح صلاة الليل بركعتين حفيفتين كما ذكر مسلم بعد هذا قريباً^(٢).



(١) أبو داود، ٨٦٤ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال أبو داود: يحسب من حسن يوم الجمعة من أعمالهم الصلاة؛ يقولون: «وإن عز وجل لملائكته وهو أعلم، انظروا في صلاة عبدي أمضاها، أم يقصها؟» فإن كانت تامة كتبت له سنة، وإن كان نقص منها شيء لم يكتب له، انظروا هل لعبدي من تهوع؟ فإن كان له تطوع قال: أتمو لعبدي فريضته من تهوعه ثم تؤخذ الأعمال عبيدكم، وهو حديث صحيح وأخرجه الترمذي ٤٤١٥، والنسائي ٤٦٥، وابن ماجه ١٤٧٥، وأحمد ٩٤٩٤.

(٢) انظر لأحاديث الآتية: ١٨١٤، ١٨٠٦.

١٦ - [باب جواز النافلة قائماً وقاعداً،

وفعل بغض الركعة قائماً، وبغضها قاعداً]

[١٦٩٩] ١٠٥ - (٧٣٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُثَيْمٌ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ قَالَ سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، عَنْ تَقْلُوعِهِ، فَقَالَتْ: كَانَ يُصَلِّي فِي بَيْتِهِ قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا، ثُمَّ يَخْرُجُ فَيُصَلِّي بِالنَّاسِ، ثُمَّ يَدْخُلُ فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، وَكَانَ يُصَلِّي بِالنَّاسِ الْمَغْرِبَ، ثُمَّ يَدْخُلُ فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، وَيُصَلِّي بِالنَّاسِ الْعِشَاءَ، وَيَدْخُلُ بَيْتَهُ فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، وَكَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ بَسْعَ رَكَعَاتٍ فِيهِنَّ الْوُتْرُ. وَكَانَ يُصَلِّي لَيْلًا طَوِيلًا قَائِمًا، وَلَيْلًا طَوِيلًا قَاعِدًا، وَكَانَ إِذَا قَرَأَ وَهُوَ قَائِمٌ رَكَعَ وَسَجَدَ وَهُوَ قَاعِدٌ، وَكَانَ إِذَا ظَلَعَ الْفَجْرُ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ. [أحمد: ٢٤٠١٩ - مسند: ١١٨٢ مختصر].

[١٧٠٠] ١٠٦ - ١٠٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ بُذَيْلٍ وَأَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي لَيْلًا طَوِيلًا، فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا رَكَعَ قَائِمًا، وَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا رَكَعَ قَاعِدًا. [أحمد: ٢٥٩٠٤].

[١٧٠١] ١٠٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ بُذَيْلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ قَالَ: كُنْتُ شَاكِيًا بِفَارَسَ، فَكُنْتُ أَصَلِّي قَاعِدًا، فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ عَائِشَةَ، فَقَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي لَيْلًا طَوِيلًا قَائِمًا، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ. [أحمد: ٢٤٦٨٨]

باب جواز النافلة قائماً وقاعداً،

وفعل بعض الركعة قائماً، وبعضها قاعداً

قولها: (وإذا صلى قاعداً ركع قاعداً) فيه جواز التنمّل قاعداً مع القدرة على القيام، وهو إجماع

العلماء.

قوله: (كنت شاكياً بفارس، فكنت أصلي قاعداً، فسألت عن ذلك عائشة) هكذا ضبطه جميع الرواة

المشاركة والمغربية: (بفارس) بكسر الباء الموحدة الجارية وي بعدها فاء، وكذا نقله القاضى عن جميع

الرواة، قال: وغلب بعضهم فقال 'صوابه (نقارن) بالتون والقاف، وهو وجع م الكتب الرواية في نسخة

[١٧٠٢] ١٠٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - حَدَّثَنَا مُعَدُّ بْنُ مُعَاذٍ، عَنْ حَمِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ، الْعُقَيْلِيُّ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِاللَّيْلِ، فَقَالَتْ: كَانَ يُصَلِّي لَيْلًا طَوِيلًا قَائِمًا، وَلَيْلًا طَوِيلًا قَاعِدًا، وَكَانَ إِذَا قَرَأَ قَائِمًا رَكَعَ قَائِمًا، وَإِذَا قَرَأَ قَاعِدًا رَكَعَ قَاعِدًا. [المعجم: ٢٦٠٣٩].

[١٧٠٣] ١١٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ الْعُقَيْلِيُّ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكْثِرُ الصَّلَاةَ قَائِمًا وَقَاعِدًا، فَإِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ قَائِمًا رَكَعَ قَائِمًا، وَإِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ قَاعِدًا رَكَعَ قَاعِدًا. [الحب: ٢٥٩١٧ مطبوع].

[١٧٠٤] ١١١ - (٧٣١) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرِيُّ: أَخْبَرَنَا حَمَّادٌ، يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ (ح)، قَالَ: وَحَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، جَمِيعًا عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ (ح). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي شَيْءٍ مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ جَالِسًا، حَتَّى إِذَا كَبَّرَ قَرَأَ جَالِسًا، حَتَّى إِذَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنَ السُّورَةِ ثَلَاثُونَ أَوْ أَرْبَعُونَ آيَةً، قَامَ فَقَرَأَهُنَّ ثُمَّ رَكَعَ. [أحمد: ٢٤٢٥٨، ٢٥٦٨٩، ٢٥٩٤١، ٢٥٩٤٢، ٢٥٩٤٣، ٢٥٩٤٤، ٢٥٩٤٥، ٢٥٩٤٦، ٢٥٩٤٧، ٢٥٩٤٨].

تدخل بلاد فارس قط، فكيف يسألها فيها؟ وغلطه لقاضي في هذا وقال: ليس بلازم أن يكون سألها في بلاد فارس، بل سألها بالمدينة بعد رجوعه من فارس، وهذا ظاهر الحديث، وإنه إنما سألها عن أمر نقضى هل هو صحيح أم لا، لقوله. (وكنتم أصلي قاعداً) (١).

قولها: (قرأ جالساً، حتى إذا بقي عليه من السورة ثلاثون أو أربعون آية، قام فقرأهن ثم رَكَعَ) فيه جورٌ سرَّعة الواحدة بعضها من قيام وبعضها من قعود، وهو مذهب ومذهب مالك وأبي حنيفة ومحمد لعلماء، وسواء قدم ثم قعد، أو قعد ثم قام، ومنعه بعض السلف، وهو غلط. وحكى القاضي عن أبي

[١٧٠٥] ١١٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرْدٍ وَأَبِي لُثَيْرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي جَالِسًا، يَقْرَأُ وَهُوَ جَالِسٌ، فَإِذَا بَقِيَ مِنْ قِرَاءَتِهِ قَدْرٌ مَا يَكُونُ ثَلَاثِينَ أَوْ أَرْبَعِينَ آيَةً، قَامَ فَقَرَأَ وَهُوَ قَائِمٌ، ثُمَّ رَكَعَ، ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ يَفْعَلُ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ ذَلِكَ. [احمد، ٢٥٤٤٩، وسحري ١١٠٩].

[١٧٠٦] ١١٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُثَيْبٍ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ أَبِي هِشَامٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ وَهُوَ قَاعِدٌ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ، قَامَ قَدْرَ مَا يَقْرَأُ إِنْسَانٌ أَرْبَعِينَ آيَةً. [احمد ٢٥٨٢٦، ط ١، نظر ١٧٠٥].

[١٧٠٧] ١١٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَشْرِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ كَيْفَ كَانَ يَصْنَعُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الرُّكْعَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ؟ قَالَتْ: كَانَ يَقْرَأُ فِيهِمَا، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ، قَامَ فَرَكَعَ. [احمد ٢٦٠٠٢، نويسر ١٧٠٥].

[١٧٠٨] ١١٥ - (٧٣٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ سَعِيدِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ: هَلْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي وَهُوَ قَاعِدٌ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، نَعْدَمَا حَظَمَةَ النَّاسِ. [احمد ٢٥٨٢٩، نويسر ١٧٠٥].

يوسف ومحمد صاحبي أبي حنيفة في أحريين كراهة لقعود بعد لقيام^(١)، ولو نوى القيام ثم أراء أن يجلس. جار عندنا وعند لجمهور، وجوزة من المالكية بن القسم، ومنعه أشهب.

قولها: (كان رسول الله ﷺ يقرأ وهو قاعد، فإذا أراد أن يركع، قام قدر ما يقرأ إنسان أربعين آية) هذا دليل على استحباب تطويل القيام في النافذة، وأنه أفضل من تكثير الركعات في ذلك الزمان، وقد تقدمت المسألة مسبوطة وذكرنا اختلاف العلماء فيها، وأن مذهب الشافعي تفضيل القيام^(٢).

قولها: (فَعَدَمَا حَظَمَةَ النَّاسِ) قاله الهروي في تفسيره: يُقال: حَظَمَ فلاناً أهله، إذا كثر فيهم،

(١) الإكمال ج ١: (٧٧/٣).

(٢) انظر (٥١٧/٣).

[١٧٠٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا كَثْمَسٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ، فَلَذَكَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِوَيْلِهِ [أحمد ٢٥٣٨٥ مطبوعاً، ورواه ١٧٠٥].

[١٧١٠] ١١٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَهَارُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَبَاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عُثْمَانُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ أَنَّ أَبَا سَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ لِنَبِيِّ ﷺ سَمٌ يُمُتُّ حَتَّى كَانَ كَثِيرٌ مِنْ صَلَاتِهِ وَهُوَ جَالِسٌ. [أحمد ٢٥٣٦١، ورواه ١٧٠٥].

[١٧١١] ١١٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَحَسَنُ لُحْلُؤَانِي، كِلَاهُمَا عَنْ زَيْدٍ، قَالَ حَسَنٌ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ: حَدَّثَنِي الضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا بَدَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَقَلَّ، كَانَ أَكْثَرُ صَلَاتِهِ جَالِسًا. [أحمد ٢٦٢٠٧، ورواه ١٧٠٥].

كانه لما حمّله^(١) من أمورهم وأثقلهم والاعتناء بمصالحهم، صَيَّرَهُ شَيْخًا مَحْطُومًا، وَلَحِظَ: كَسَرُ الشَّيْءِ الْيَابِسِ.

قولها: (لَمَّا بَدَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَقَلَّ، كَانَ أَكْثَرُ صَلَاتِهِ جَالِسًا) قال القاضي عياض رحمه الله: قال أبو عبيد في تفسير هذا الحديث: بَدَأَ الرَّجُلُ بفتح الدال المشددة، تَبَدُّدًا: إِذْ أَسْنَى، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: وَمَنْ رَوَاهُ (بَدَأَ) بضم الدال لمخففة، فبَسَّسَ لَهُ مَعْنَى هَذَا، لِأَنَّهُ مَعَاهُ: كَثُرَ لَحْمُهُ، وَهُوَ خِلَافُ صِفَتِهِ ﷺ، يُقَالُ: نَسَدَ يَسُدُّ نَدَاةً^(٢)، فَأَكْبَرَ أَبُو عُبَيْدٍ الضَّمَّ، قَالَ لِقَاضِي: رَوَيْتَ فِي مُسْلِمٍ عَنْ جَمْهُورِهِمْ: يَسُدُّ بِالضَّمِّ، وَعَنْ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَرَاهُ إِصْلَاحًا، قَالَ: وَلَا يُكْرَهُ الْفَقْدَانُ فِي حَقِّهِ ﷺ، فَقَدْ قَالَتْ عَائِشَةُ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» بَعْدَ هَذَا بِقُرْبٍ: فَلَمَّا أَسْنَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَخَذَ اللَّحْمَ، أَوْتَرَ بِسَبْعِ^(٣)، وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: وَلَحِمَ^(٤)، وَفِي آخَرَ: أَسْنَى وَكَثُرَ لَحْمُهُ^(٥)، وَقَوْلُ بَنِي أَبِي هَالَةَ فِي وَصْفِهِ:

(١) وَقَعَ فِي الْعَرَبِيِّنَ إِذَا كَانَتْ لَهُمْ بَنَاتٌ حَمْلُهُنَّ.

(٢) مَغْرِبُ الْعَدِيدِ: (١/١٥٢).

(٣) صِسْم: ١٧٢٩ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَهُوَ فِي «مُسْتَدْرَكِ أَحْمَدَ» ٢١٢٦٩.

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو عَوَدٍ ١٣٥٢، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٢٦٥١، وَأَحْمَدُ ٢٥٩٠٤ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٥) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي الْكِبَرِيِّ ٤٢٧، ١٣٥٣ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

[١٧١٢] ١١٨ - (٧٣٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ أَبِي وَدَاعَةَ السُّهْمِيِّ، عَنْ حَفْصَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى فِي شَيْءٍ قَاعِدًا حَتَّى تَكُونَ قُبُلَ وَقَائِدٍ بَعْدَ: فَكَانَ يُصَلِّي فِي سُجُودٍ قَاعِدًا، وَكَانَ يَقْرَأُ بِالسُّورَةِ فَيُرْتِّلُهَا حَتَّى تَكُونَ أَطْوَلُ مِنْ أَطْوَلٍ مِنْهَا. [الحديث ٢٦٤٤٢].

[١٧١٣] (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ (ح) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، جَمِيعًا عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا لِإِسْنَادٍ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّهُمَا قَالَا: بَعْدَ وَاحِدٍ أَوْ اثْنَيْنِ. [الحديث ٢٦٤٤١].

[١٧١٤] ١١٩ - (٧٣٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ حَسَنِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ سَمَاءٍ قَالَتْ: أَخْبَرَنِي جَابِرُ بْنُ سَمُرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَمُتْ حَتَّى صَلَّى قَاعِدًا.

[١٧١٥] ١٢٠ - (٧٣٥) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنْ أَبِي يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: حَدَّثْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «صَلَاةُ الرَّجُلِ قَاعِدًا نِصْفُ الصَّلَاةِ»، قَالَ: فَأَتَيْتُهُ فَوَجَدْتُهُ يُصَلِّي جَالِسًا، فَوَضَعْتُ يَدِي عَلَى رَأْسِهِ، فَقَالَ مَا لَكَ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو؟ قُلْتُ: حَدَّثْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَّكَ قُلْتَ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ قَاعِدًا

بِدُونِ مَتَامُثٍ^(١). هَذَا كَلَامُ الْقَاضِي^(٢)، وَالَّذِي خُصَّصَهُ وَوَقَعَ فِي أَكْثَرِ أَصُولِ بِلَادِنَا بِالتَّشْدِيدِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (عن ابن شهاب، عن السائب بن يزيد، عن المطلب بن أبي وداعة، عن حفصة) هؤلاء ثلاثة صحابييون يروون بعضهم عن بعض: السائب، والمطلب، وحفصة.

قوله: (هلال بن يساف) بفتح الياء وكسرها، ويقال فيه: يساف بكسر الهمزة

قوله: (عن عبد الله بن عمرو أنه وجد النبي ﷺ يصلي جالساً، قال فوضعت يدي على رأسه، فقال: ما لك يا عبد الله بن عمرو؟ قلت: حدثت يا رسول الله أنك قلت: «صلاة الرجل قاعداً

(١) أخرجه لعمري في «المعرفة والتاريخ» (٢/٢٨٤)، وبترويدي في «شمس» ٨، والطبراني (٢٢/٤١٤) من حديث

هذه بن أبي هالة

(٢) إكمال المعجم: (٣/٧٤-٧٥).

عَلَى نِصْفِ الصَّلَاةِ. وَأَنْتَ تُصَلِّي قَاعِداً قَالَ: «أَجَلْ، وَلَكِنِّي لَسْتُ كَأَحَدٍ مِنْكُمْ».

[أحمد ٢٦٥١٢]

على نصف الصلاة، وأنت تُصَلِّي قاعداً قال: «أجل، ولكنني لست كأحد منكم».

معناه: أنَّ صلاة القعد فيها نصف ثواب القائم، فيتصمَّر صحتها ويُقصد أجرها، وهذا الحديث معمول على صلاة النفل قاعداً مع القدرة على القيام، فهذا له نصف ثواب القائم، وأما إذا صَلَّى النفل قاعداً لعجز^(١) عن القيام، فلا يُنقص ثوابه، بل يكون كثوابه قائماً. وأما الفرع^(٢) فإنَّ صَلَاتَهُ قاعداً مع قدرته على القيام لم يَصَحَّ، فلا يكون فيه ثواب بل يأثم به، قال أصحابنا: وإنَّ سئل هل كفر وجرى عليه أحكام المرتدين، كما لو استحلَّ الرُّبَى والرِّبَا أو غيره من المحرمات لشبهة التحريم. وإنَّ صَلَّى لفرص قاعداً لعجزه عن القيام، أو مصطحباً لعجزه عن القيام والقعود، فتوابع كثوابه قائماً لا يُنقص باتِّفاق أصحابنا، فتعمَّن حمل الحديث في تنصيف الثواب على مَنْ صَلَّى لنفل قاعداً مع قدرته على القيام.

هذا تفصيل مدعينا، وبه قال الجمهور في تفسير هذا الحديث، وحكاها القاضي عياض عن جمعة، منهم الثوري وابن الماجشون، وحكى عن الباقي من أئمة المالكية أنه حمّله على المصنّي فريضة لعذر^(٣) أو نافلة لعذر أو لعذر عذر. قال: وحمّله بعضهم على مَنْ له عذر يُرخص في القعود في نفل والنفل، ويُمكنه القيام بمشقة.

وأب قوله ﷺ: «لَسْتُ كَأَحَدٍ مِنْكُمْ» فهو عند أصحابنا من خصائص النَّبِيِّ ﷺ، فجعلت نافلة قاعداً مع القدرة على القيام كنافلته قائماً شريفاً له كما خُصَّ بأشياء معروفة في كتب أصحابنا وغيرهم، وقد استقصيتها في أول كتاب «تهذيب الأسماء واللغات»^(٤).

وقال القاضي عياض. معناه: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ لجفّه مشقة من القيام لحظم الناس وللسرّ، فكان أجره قائماً، بخلاف غيره ممن لا عذر له^(٥). هذا كلامه، وهو ضعيف أو باطل. لأنَّ غيره ﷺ إن كان معذوراً

(١) في (ص) و(هـ) - لعجزه

(٢) في (ص): صلاة.

(٣) وقع في إكمال المعجم: (٧٥/٣) لعذر عذر، والبحث موافق لما في المتن في شرح سوطا، بلجي (١/٢٤١).

(٤) نظر ص ٣٥.

(٥) إكمال المعجم: (٧٦/٣).

[١٧١٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ شَّازٍ، جَمِيعًا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ (ح) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، كِلَاهُمَا عَنْ مَنْصُورٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي رِوَايَةِ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي يَحْيَى الْأَعْرَجِ.

[حد ٦٥١٢، ٦٨٨٣]

هو به أيضاً كامل، وإن كن قادرأ على القيام فليس هو كالمعلور، فلا يبقى فيه تخصيص، فلا يحسن على هذا التقدير: «لست كأحد منكم» وإطلاق هذا القول، فالصواب ما قاله أصحابنا أن نافلتهم عليهم السلام قاعدة مع القدرة على القيام ثوابها كثيره قديماً، وهو من الخصائص، والله أعلم وختلف العلماء في الأفضل من كيفية القعود موضع القيام في السجدة، وكذا في الفريضة إذا عجز، ولشافعي قولان. أظهرهم: يقعد مفترشاً والشافعي: مترعاً وقال بعض أصحابنا: مترعاً وبعض أصحابنا: ناصباً ركبته. وكيف قعد جاز، لكن الخلاف في الأفضل. والأصح عندنا جواز التقل مضطجاً للقادر على القيام والقعود لتحديث لمصحيح في البخاري «ومن صلى نائماً فله نصف أجر القاعد»^(١) وإذا صلى مضطجاً فعلى يمينه، فإن كان على يساره جاز وهو خلاف الأفضل. قول استنقى مع إمكان الاضطجاع سم يصح. وقيل: الأفضل مستقيماً، وأنه إذا اضطجع لا يصح، والصواب الأول والله أعلم.



(١) البخاري: ١١١٥ من حديث حماد بن أبي حمزة رضي الله عنه وهو في نسخة أحمد: ١٩٩٧٤.

١٧ - [باب صلاة الليل، وعدد ركعات النبي ﷺ في الليل،

وأن الوتر ركعة، وأن الركعة صلاة صحيحة]

[١٧١٧] ١٢١ - (٧٣٦) حَدَّثَكَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ،

باب صلاة الليل، وعدد ركعات النبي ﷺ في الليل،

وأن الوتر ركعة، وأن الركعة صلاة صحيحة

قال لقاضي: في حديث عائشة من رواية سعد بن هشام: (قيام النبي ﷺ بتسع ركعات)، وحديث عروة عن عائشة: (ياحدي عشرة منهن الوتر، يُسَلَّم من كل ركعتين، وكان يركع ركعتي الفجر إذا جاءه المؤمن)، ومن رواية هشام بن عروة وغيره عن عروة عن - (ثلاث عشرة بركعتي الفجر)، وعنهما: (كان لا يزيد في رمضان ولا غير، على إحدى عشرة ركعة، أربعاً وأربعاً وثلاثاً).

وعنها: (كان يُصَلِّي ثلاث عشرة، ثمانية ثم يوتر، ثم يُصَلِّي ركعتين وهو جالس، ثم يُصَلِّي ركعتي الفجر)، وقد فسرتها في الحديث الآخر: (مها ركعتا الفجر)، وعنهما في البخاري أن صلاته ﷺ بالليل سبع وتسع^(١).

وذكر لبخاري ومسلم بعد هذا من حديث ابن عباس أن صلاته ﷺ من الليل ثلاث عشرة ركعة، وركعتين بعد الفجر ستة الفجر^(٢).

وفي حديث زيد بن خالد أنه ﷺ صلى ركعتين خفيفتين ثم طويتين، وذكر الحديث وقال في آخره: قلت ثلاث عشرة^(٣).

قال لقاضي: قد لعنهم: في هذه الأحاديث إخبار كل واحد من ابن عباس وزيد وعائشة بما شاهد. وأم الاختلاف في أحاديث عائشة، فقليل: هو منها، وقيل: من الرواية عنها، فيحتمل أن يخبرها بإحدى عشرة هو الأغلب، وباقي رواياتها إخبار منها بما كان يقع نادراً في بعض الأوقات، فأكثره خمس عشرة بركعتي الفجر، وأقله سبع، وذلك بحسب ما كان يحصل من تسع الوقت أو صيقه

(١) البخاري: ١١٣٩.

(٢) البخاري: ١٨٣، ومسلم: ١٧٨٩.

(٣) أخرجه مسلم: ١٨٨٤، وأحمد: ٢١٦٨٠.

عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي بِاللَّيْلِ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، يُؤْتِرُ مِنْهَا بِوَاحِدَةٍ، فَإِذَا فَرَغَ مِنْهَا اضْطَجَعَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْمُؤَذِّنُ، فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ ١٠٦ ٢٦٠٧١ ر. ي. ٢٦١٧٠.

بطون قراءة كما جاء في حديث حديفة^(١) وأبي مسعود^(٢)، أو نائم أو عليل مرضي أو غيره، أو في بعض الأوقات عند كثير من الناس كما قالت. (فلما أَسْرَ صَلَّى سَعِ رَكَعَاتٍ)، أو تارة تُعَدُّ الرُّكْعَتَيْنِ الْخَفِيفَتَيْنِ فِي أَوَّلِ قِيَامِ اللَّيْلِ كَمَا رَوَاهُ زَيْدُ بْنُ خَالِدٍ وَرَوَتْهَا عَائِشَةُ بَعْدَ هَذَا فِي مَسْأَلَةٍ، وَتُعَدُّ رَكْعَتِي الْفَجْرِ تَارَةً وَتَحْدِفُهُمَا تَارَةً، أَوْ تُعَدُّ إِحْدَهُمَا، وَقَدْ تَكُونُ عُدَّتُ رَاتِبَةِ الْعِشَاءِ مَعَ ذَلِكَ تَارَةً، وَحَدَفْتُهَا تَارَةً، قَالَ الْقَاضِي: وَلَا خِلَافَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي ذَلِكَ حَدٌّ لَا يَزِيدُ عَلَيْهِ وَلَا^(٣) يُنْقُصُ مِنْهُ، وَأَنَّ صَلَاةَ اللَّيْلِ مِنْ لِقَاعَاتِ لَيْلِي كُلَّمَا زَادَ فِيهَا زَادَ الْأَجْرُ، وَإِنَّمَا لِلْخِلَافِ فِي فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَا اخْتَارَهُ لِنَفْسِهِ^(٤)، وَ اللَّهِ أَعْلَمُ.

قوله: (ويؤثر منها بواحدة) دليل على أَنَّ أَغْلَى لَوِثَرِ رَكْعَةٍ، وَأَنَّ الرُّكْعَةَ الْفُرْدَةَ صَلَاةٌ صَحِيحَةٌ، وَهُوَ مَذْهَبُ وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَصِحُّ الْإِيتَارُ بِوَاحِدَةٍ، وَلَا تَكُونُ الرُّكْعَةُ الْوَاحِدَةُ صَلَاةً قَطُّ، وَالْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ تَرُدُّ عَلَيْهِ.

قوله: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي بِاللَّيْلِ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، يُؤْتِرُ مِنْهَا بِوَاحِدَةٍ، فَإِذَا فَرَغَ مِنْهَا اضْطَجَعَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْمُؤَذِّنُ، فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ) قَالَ الْقَاضِي: فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الْاضْطِجَاعَ بَعْدَ صَلَاةِ اللَّيْلِ وَفِي رَكْعَتِي الْفَجْرِ، وَفِي الرَّوْيَةِ الْآخَرَى عَنْ عَائِشَةَ (أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَضْطَجِعُ بَعْدَ رَكْعَتِي الْفَجْرِ) وَفِي حَدِيثِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ الْاضْطِجَاعَ كَانَ بَعْدَ صَلَاةِ اللَّيْلِ قَبْلَ رَكْعَتِي الْفَجْرِ.

(١) أخرجه مسلم: ١٨١٤، وأحمد: ٢٣٢٦١ عنه أنه قال: حدثت مع النبي ﷺ ذات ليلة، فاستفتح لفردة، فقمت بركعتي عبد لسته، ثم مضى، فقمت بجسدي بها في ركعة، فمضى، فقمت بركعتي بها، ثم افتتح النساء فقرأهن، ثم افتتح ابن عمر بن فزارة - يقرأ مترسلاً - إذا مر بآية فيها تسبيح سبح، وإذا مر بسؤال سأل، وإذا مر بتعوذ تعوذ، ثم ركع فجعل يقول: سبحان ربي العظيم، فكان ركوعه نحواً من قيامه، ثم قال: سمع الله لمن حمده، ثم قام طويلاً قريباً مما ركع، ثم سجد فقال: سبحان ربي الأعلى، فكان سجوده قريباً من قيامه.

(٢) أخرجه البخاري: ١١٣٥، ومسلم: ١٨١٥، وأحمد: ٣٦٤٦ عنه أنه قال: صحبت مع النبي ﷺ سنة، فلم يزل قائماً حتى هجمت بأمر مبروء فلدت، ولم يمسسني فقال: هجمت أن أقوم وأقرأ النبي ﷺ.

(٣) في (ن) أو لا.

(٤) إمكان الجمع: (٣/ ٨٠-٨٢).

[١٧١٨] ١٢٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ

قُل: وَهَد فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى لُشَاعِي وَأَصْحَابِهِ فِي قَوْلِهِمْ: إِنَّ الْأَصْطِجَاعَ بَعْدَ رَكْعَتِي الْفَجْرِ سُنَّةٌ. قُل: وَهَبٌ مَالِكٌ وَجَمُوهُ الْعُلَمَاءُ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الصُّحَّاحَةِ إِلَى أَنَّهُ بَدْعٌ، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ رَوَايَةَ الْأَصْطِجَاعِ بَعْدَ رَكْعَتِي الْفَجْرِ مَرْجُوحَةٌ. قُل: فَتَقَدَّمَ رَوَايَةَ الْأَصْطِجَاعِ قَبْلَهُمَا. قُل: وَلَمْ يَقُلْ أَحَدُهُمَا لَا أَصْطِجَاعَ قَبْلَهُمَا أَنَّهُ سُنَّةٌ فَكَذَا بَعْدَهُمَا، قَالَ وَقَدْ ذَكَرَ مُسْلِمٌ عَنْ عَائِشَةَ: (فَإِنْ كُنْتُ مُسْتَبْقِظَةً حَدَّثَنِي وَإِلَّا أَصْطِجَعُ) فَهَلْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِسُنَّةٍ، وَأَنَّهُ نَارَةٌ كَنْ يَضْطَجِعُ قَبْلُ، وَنَارَةٌ بَعْدُ، وَنَارَةٌ لَا يَضْطَجِعُ.

هَذَا كَلَامٌ لِقَاصِي^(١)، وَالصُّحَّاحُ أَوْ الصُّوَابُ أَنَّ الْأَصْطِجَاعَ بَعْدَ سِتَّةِ الْمَجْرَسَةِ، لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ قُل: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَإِذَا صَلَّيْ أَمْلَكُمْ رَكْعَتِي الْفَجْرِ، فَلْيَضْطَجِعْ عَلَى يَمِينِهِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَلَى شَرْطِ ابْنِ حَارِثٍ وَمُسْلِمٌ^(٢)، قُلَ التِّرْمِذِيُّ: هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، فَهَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ صَرِيحٌ فِي الْأَمْرِ بِالْأَصْطِجَاعِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ بِالْأَصْطِجَاعِ بَعْدَهُ وَقَبْلَهَا، وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ قَبْلَهَا، فَلَا يُخَالِفُ هَذَا، فَإِنَّهُ لَا يَبْرُمُ مِنَ الْأَصْطِجَاعِ قَبْلَهَا أَلَّا يَضْطَجِعَ بَعْدَهَا، وَلَعَلَّهُ ﷺ تَرَكَ الْأَصْطِجَاعَ بَعْدَهُ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ بَيَانًا لِلْجَوَازِ لَوْ ثَبَتَ الشَّرْكَ، وَلَمْ يَثْبُتْ، فَلَعَلَّهُ كَانَ يَضْطَجِعُ قَبْلُ وَيَعْدُ، وَذَلِكَ صَحَّ لِحَدِيثِ فِي الْأَمْرِ بِالْأَصْطِجَاعِ بَعْدَهُ مَعَ رَوَايَاتِ الْفِعْلِ لِمَوْفَقَةِ لِلْأَمْرِ بِهِ، تَعَيَّنَ مَصِيرُ إِلَيْهِ، وَإِذَا أَمَكُنَ لَجْمَعُ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ، لَمْ يَجُزْ رَدُّ بَعْضِهَا، وَقَدْ أَمَكُنَ بِطَرِيقَيْنِ أَثَرُنَا إِلَيْهِمَا: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ ضَطَجِعَ قَبْلُ وَيَعْدُ، وَالثَّانِي: أَنَّهُ تَرَكَ بَعْدُ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ لِبَيَانِ الْجَوَازِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهَا: (أَصْطِجَعُ عَلَى شِقِّي الْأَيْمَنِ) دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ الْأَصْطِجَاعِ وَلِئَلَّيْهِ عَلَى الشَّقِّ الْأَيْمَنِ، قَالَ الْعُلَمَاءُ وَحُكْمَتُهُ أَنَّهُ لَا يَسْتَقِرُّ فِي النَّوْمِ، لِأَنَّ الْقَدْبَ فِي جِهَةِ الْيَسَارِ، فَيَعْلَقُ حِينَئِذٍ فَلَا يَسْتَقِرُّ، وَذَلِكَ نَامَ عَلَى الْيَمَانِ كَانَ فِي دَعَا وَاسْتِرَاحَةٍ فَيَسْتَقِرُّ.

قَوْلُهَا: (حَتَّى يَأْتِيَهُ الْمُؤَذِّنُ) دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ اتِّخَاذِ مُؤَذِّنٍ رَتَّبَ لِلْمَسْجِدِ، وَفِيهِ جَوَازُ إِعْلَامِ الْمُؤَذِّنِ الْإِمَامَ بِحَضْرَةِ الصَّلَاةِ وَقَدَمَتِهَا، وَاسْتِدْعَايَتِهَا، وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ أَصْحَابُنَا وَغَيْرُهُمْ. قَوْلُهَا: (فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ) هُمَا سِتَّةُ الصُّحُحِ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَحْفِيفِهِمَا، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُهُ فِي دَهْ^(٣).

(١) انظر إكمال المعجم: (٨٣/٣)

(٢) أبو داود: ١٢٦١، والتِّرْمِذِيُّ: ٤٢٢ وقال: حديث حسن صحيح غريب من هذا نحوه وهو في مسند أحمد: ٩٣٦٨

(٣) انظر من: ١٩٦.

الحارث، عن ابن شهاب، عن عروة بن الربير، عن عائشة زوج النبي ﷺ قالت: كان رسول الله ﷺ يصلي فيما بين أن يفرغ من صلاة العشاء - وهي التي يدعو الناس العتمة - إلى الفجر إحدى عشرة ركعة، يُسَلِّمُ بَيْنَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ، وَيُؤَيِّرُ بَوَاحِدَةً، فَوَإِذَا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُ مِنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ، وَتَبَيَّنَ لَهُ الْفَجْرُ، وَجَاءَهُ الْمُؤَذِّنُ، قَامَ فَرَكَعَ رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، ثُمَّ اضْطَجَعَ عَلَى شِقْبِهِ الْأَيْمَنِ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْمُؤَذِّنُ لِلْإِقَامَةِ [احمد: ٢٤٥٣٧، والحاوي: ٢٩٩٤].

[١٧١٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَرَمَةُ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَسَأَلَ عَرَمَةُ الْحَدِيثِ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ وَتَبَيَّنَ لَهُ الْفَجْرُ، وَجَاءَهُ الْمُؤَذِّنُ، وَلَمْ يَذْكُرْ: الْإِقَامَةُ، وَسَائِرُ الْحَدِيثِ بِمِثْلِ حَدِيثِ عُمَرُو سَوَاءً. [احمد: ٢٦١٠٦، لم يصر: ١٧١٩].

[١٧٢٠] ١٢٣ - (٧٣٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَنْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، يُؤَيِّرُ مِنْ ذَلِكَ بِخَمْسٍ، لَا يَجْلِسُ فِي شَيْءٍ إِلَّا فِي آخِرِهَا. [أحمد: ٢٥٩٢٩، والبيهقي: ١٧٠ مختصراً].

[١٧٢١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ. حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَأَبُو أُسَامَةَ، كُلُّهُمَا عَنْ هِشَامٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. [احمد: ٢٥٢٨٦، ٢٥٧٠٧، ٢٥٧٨١] [وطي: ١٧٢٠].

قوله: (يُسَلِّمُ بَيْنَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ) دليل على استحباب السلام في كل ركعتين، والذي جاء في بعض الأحاديث: (لا يُسَلِّمُ إِلَّا فِي الْآخِرَةِ)^(١) معقول على بيان الحواز. قولها (ويؤير بواحدة) صريح في صحة الركعة الواحدة، وأن أقل الوقت ركعة، وقد سبق قريباً.

قولها (يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، يُؤَيِّرُ مِنْ ذَلِكَ بِخَمْسٍ، لَا يَجْلِسُ فِي شَيْءٍ إِلَّا فِي آخِرِهَا)، وفي رواية أخرى: (يُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ)، وفي رواية: (يُصَلِّي أَرْبَعًا ثُمَّ أَرْبَعًا ثُمَّ ثَلَاثًا)، وفي

(١) سيذكر مسلم في هذا الباب من حديث عائشة أنه ﷺ كان يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة، يؤير من ذلك بخمس.

لا يجلس في شيء إلا في آخرها

[١٧٢٢] ١٢٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عِزَّاتِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً بِرَكْعَتَيْ الْفَجْرِ. [أحمد ٢٥٨٥٨] [رواه ١٧١٨].

[١٧٢٣] ١٢٥ - (٧٣٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ كَيْفَ كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ؟ قَالَتْ: مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلَا فِي غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، يُصَلِّي أَرْبَعًا فَلَا تَسْأَلُ عَنْ حُسَيْنٍ وَطُولِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا فَلَا تَسْأَلُ عَنْ حُسَيْنٍ وَطُولِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي ثَلَاثًا، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَسَ قَبْلَ أَنْ تُؤْتِيَ؟ فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ، إِنَّ عَيْنِي تَنَامَانُ وَلَا يَنَامُ قَلْبِي». [أحمد ٧٣٠٧٣، وليدري ١١٤٧].

رواية: (ثمان ركعات ثم يؤتى ركعة)، وفي رواية (عشر ركعات ويؤتى بسجدة)، وفي حديث ابن عباس: (فصلّى ركعتين ثم ركعتين) إلى آخره، وفي حديث ابن عمر: «صلاة الليل مثنى مثنى»^(١) هد كنه دليل على أنّ اللوتر ليس محتصاً بركعة ولا بإحدى عشرة ولا بثلاث عشرة، بل يجوز ذلك وما بينه، وأنه يجوز جمع ركعات بتسليم واحدة، وهذا ليدل بجواز، ولا فالأفضل التسليم من كل ركعتين، وهو المشهور من فعل رسول الله ﷺ وأمره بصلاة الليل مثنى مثنى

قولها: (كان يصلي أربعا فلا تسأل^(٢) عن حسنهن وطولهن) معناه: هن في بهية من كمال لحسن والظول، مستعنيات بطهور حسنهن وطولهن عن السؤال عنه ولو صف. وفي هذا الحديث مع الأحاديث المذكورة معناه في تطويل القراءة والقيام دليل لمذهب الشافعي وغيره معن قال. تطويل لقيام أفضل من تكثير الركوع والسجود، وقال طائفة: تكثير الركوع والسجود أفضل وقد طائفة: تطويل القيام في الليل أفضل، وتكثير الركوع والسجود في النهار أفضل. وقد سبقنا المسألة مبسوطة بدلائلها في أبواب صفة الصلاة^(٣).

قوله ﷺ «إِنَّ عَيْنِي تَنَامَانُ، وَلَا يَنَامُ قَلْبِي» هذا من خصائص الأبياء صلوات الله وسلامه عليهم،

(١) أخرجه البخاري: ٩٩٠، ومسلم: ١٧٤٨، وأحمد: ٤٤٩٢.

(٢) في (خ) ثمر.

(٣) نظر (٥١٧/٣).

[١٧٢٤] ١٢٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: كَانَ يُصَلِّي ثَلَاثَ عَشْرَةَ رُكْعَةً، يُصَلِّي ثَمَانِ رُكْعَاتٍ، ثُمَّ يُوتِرُ، ثُمَّ يُصَلِّي رُكْعَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ قَامَ فَرَكَعَ. ثُمَّ يُصَلِّي رُكْعَتَيْنِ بَيْنَ النَّدَاءِ وَالْإِقَامَةِ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ. الحد: ٢٥٥٥٩.

رواه ي ٥٩١ بسو ٢

وسبق في حديث نومه ﷺ في الروادي^(١)، فلم يعدم بفوات وقت الصبح حتى طلعت الشمس، وأن طلع الفجر والشمس متعلق بالعين لا بالقلب، وأما أمر الحديث ونحوه فمتعلق بالقلب، وأنه قيل: إنه في وقت ينام قلبه، وفي وقت لا ينام، فصدف الروادي نومه، ولصوب الأول

فولها (كان يصلي ثلاث عشرة ركعة، يصلي ثمان ركعات، ثم يوتر، ثم يصلي ركعتين وهو جالس، فإذا أراد أن يركع قام فركع، ثم يصلي ركعتين بين النداء والإقامة من صلاة الصبح) هذا الحديث أحد يظهره الأورعي وأحمد فيما حكاه القاضي عنهم، فأبى حاركتين بعد الوتر جالساً، وقال أحمد: لا أفعله ولا أمتنع من فعله، قال: وأنكره مالك^(٢).

قلت: الضوابط أن هاتين الركعتين فعهما رسول الله ﷺ بعد الوتر حالاً لبيد جوار الصلاة بعد الوتر، وبين جواز الفجر جالساً، ولم يواظب على ذلك، بل فعده مرة أو مرتين أو مرات قليلة، ولا يعتد بقولها: (ي يصلي) فإن لمحتدر الذي عليه الأكثرون وسمحققون من الأصوليين أن لفظة (كان) لا يلزم منها لدوم ولا التكرار، وإنما هي فعل ماضٍ يدل على وقوعه مرة، فإن دل دليل على التكرار غير به، وإلا فلا تقتضيه بوضعها، وقد قلت عائشة رضي الله عنها: (كنت أطلب رسول الله ﷺ ليحمله قبل أن يطوف)^(٣) وسعظم أنه ﷺ لم يخرج بعد أن صبيته عائشة إلا حجة واحدة وهي حجة لوداع، فاستعمت (كان) في مرة وحدة، ولا يقال: لعلها طيبت في إحرامه بعمره، لأن المعتمر لا يجزئ له التلبية قبل الطواف بالإجماع، ثبت أنها استعمت (كان) في مرة واحدة كما قاله الأصوليون.

ونما تأولنا حديث الركعتين جالساً، لأن الروايات المشهورة في «الصحيحين» وغيرهم عن عائشة

(١) انظر ج ١٣٧.

(٢) «كمات المعتمد»: (٢/ ٨٤).

(٣) أخرجه البخاري: ١٧٥٤، ومسلم: ٢٨٢٦، وأحمد: ٢٤١٩١.

[١٧٢٥] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ (ح). وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَشْرٍ الْحَرِيرِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ - يَعْنِي ابْنَ سَلَامٍ - عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِمَثَلِهِ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِهِمَا: تَسَعُّ رَكَعَاتٍ قَائِمًا، يُؤْتَرُ مِنْهُنَّ. أخر ١٧٢٤.

[١٧٢٦] [١٢٧ - (٠٠٠)] وَحَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ الْقَيْدِ: حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي لَيْمٍ سَمِعَ أَبَا سَلَمَةَ قَالَ: أَتَيْتُ عَائِشَةَ فَقُلْتُ: أَيُّ مَنَّةٍ، أَخْبَرَنِي عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،

مع روايت خلافتك من الصحابة في «الصحاحين» مصرحة بأن آخر صلاته ﷺ هي الليل كان (١) وترًا (٢)، وفي «الصحاحين» أحاديث كثيرة مشهورة بالامر بجعل آخر صلاة الليل وترًا، منها: «اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترًا» (٣)، و«صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خفت الضبح فأوتر بواحدة» (٤)، وغير ذلك، فكيف يُظنُّ به ﷺ مع هذه الأحاديث وأشباهها أنه يدوم على ركعتين بعد الوتر، ويجعلهما آخر صلاة الليل، وإسم معناه ما قدَّمناه من بيان الجوار، وهذا الجواب هو الصواب.

وأما ما أثار إليه لقاضي من ترجيح الأحاديث المشهورة، وردَّ رواية الركعتين جالسًا (٥)، فليس بصواب، لأن الأحاديث إذ صحت وأمكن الجمع بينها، تعيَّن، وقد جمعت بينها وله الحمد. قوله (حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَشْرٍ الْحَرِيرِيُّ) هو بفتح لحاء المهملة، وسنق لتنبه عليه في مقدِّمة هذا الشرح (٦).

قوله (غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِهِمَا: تَسَعُّ رَكَعَاتٍ يُؤْتَرُ مِنْهُنَّ) كذا في بعض الأصول (مجهول)، وفي بعضها: (فهيْن) وكلاهما صحيح.

(١) في (ع): كانت

(٢) سجدت مسلم حيث كانت في هذا الباب قريباً برقم: ١٨٢٩

(٣) أخرجه البخاري: ٩٩٨، ومسلم: ١٧٥٥، وأحمد: ٤٧١٠ من حديث ابن عمر

(٤) أخرجه البخاري: ٩٩٠، ومسلم: ١٧٥٠، وأحمد: ٤٨٤٨ من حديث ابن عمر

(٥) إكمال المعتمد: (٨٤/٣).

(٦) نظر (٨٨/١).

فَقَالَتْ: كَانَتْ صَلَاتُهُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَعَبِيرِهِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً بِاللَّيْلِ، وَمِنْهَا رَكْعَتَا الْفَجْرِ
[أحمد: ٢٤١١٦ مطبوعاً] [وأنظر: ١٧٣٧].

[١٧٢٧] ١٢٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا حَنْظَلَةُ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ
قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: كَانَتْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ اللَّيْلِ عَشْرَ رَكْعَاتٍ، وَيُؤْتِرُ
بِسَجْدَةٍ، وَيُكَبِّرُ رَكْعَتَيِ الصَّجْرِ، فَتِلْكَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً. [حد: ٢٥٣١٩، إسناده: ١١٤٠].

[١٧٢٨] ١٢٩ - (٧٣٩) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ (ح).
وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو حَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَأَلْتُ الْأَسْوَدَ بْنَ يَزِيدَ
عَمَّا حَدَّثَنَاهُ عَائِشَةُ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَتْ: كَانَ يَنَامُ أَوَّلَ اللَّيْلِ وَيُحْيِي آخِرَهُ، ثُمَّ إِذَا
كَانَتْ لَهُ حَاجَةٌ إِلَى أَهْلِهِ فَضَى حَاجَتَهُ، ثُمَّ يَنَامُ، فَإِذَا كَانَ عِنْدَ النَّدَاءِ الْأَوَّلِ، قَالَتْ: وَلَبَّ
- وَلَا وَاللَّهِ مَا قَالَتْ: قَامَ - فَأَقَاضَ عَلَيْهِ الْمَاءَ - وَلَا وَاللَّهِ مَا قَالَتْ: اغْتَسَلَ، وَأَنَا أَعْلَمُ مَا
تُرِيدُ - وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جُنُبًا، تَوَضَّأَ وَضُوءَ الرَّجُلِ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ صَلَّى الرَّكْعَتَيْنِ. [أحمد: ٢٤٧٠٦،
وإسناده: ١١٤٦].

[١٧٢٩] ١٣٠ - (٧٤٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ:
حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ رُرَيْقٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ:

قوله: (منها ركعتي الفجر) كذا في أكثر الأصول، وفي بعضها: (ركعت) وهو الوجه، ويُتأَوَّلُ الأول
على تقدير: يُصَلِّيُ مِنْهَا رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ.

قوله: (ويؤتِر بسجدة) أي: بركعة.

قوله: (وَلَبَّ) أي: قام بسرعة، ففيه الاهتمام بالعبادة والإقبال عليها بشد، وهو بعض معنى
الحديث الصحيح «المؤمن القوي خيرٌ وأحبُّ إلى الله من المؤمن الضعيف»^(١) قريب - (ثم صلى
الركعتين) أي: سنة الضحى.

قوله: (همار بن رُرَيْقٍ) هو ثم راي.

(١) أخرجه مسلم: ٦٧٧٣، وأحمد: ٨٧٩١ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ حَتَّى يَكُونَ آخِرُ صَلَاتِهِ الْوُتْرُ. [أحمد: ٧٦١٥٨].

[١٧٣٠] ١٣١ - (٧٤١) حَدَّثَنِي هَذَا بْنُ السَّرِيِّ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ أَشْعَثَ، عَنْ أَبِيهِ،

عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ عَمَلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: كَانَ يُعِجِبُ الدَّرِيمَ، قَالَ: قُلْتُ:

أَيَّ حِينَ كَانَ يُصَلِّي؟ فَقَالَتْ: كَانَ إِذَا سَمِعَ الصَّارِخَ، قَامَ فَصَلَّى. [أحمد: ٢٤٦٢٨، وسبخاري: ١١٣٢].

[١٧٣١] ١٣٢ - (٧٤٢) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: أَخْبَرَنَا بْنُ بِشْرٍ، عَنْ وَسْعَرٍ، عَنْ سَعْدٍ، عَنْ

أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: مَا أَلْفَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ السَّحَرَ الْأَعْلَى فِي بَيْتِي - أَوْ: عِنْدِي -

إِلَّا نَائِمًا. [أحمد: ٢٥٠٦١، والبخاري: ١١٣٣].

[١٧٣٢] ١٣٣ - (٧٤٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَفَضْلُ بْنُ عَبْدِ وَابْنُ أَبِي غَمْرٍ، قَالَ

أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ

النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ، فَإِنْ كُنْتُ مُسْتَبْقِظَةً حَدَّثَنِي، وَإِلَّا اضْطَجَعَ. [أحمد: ٢٤١٧٢،

والبخاري: ١١٦١].

[١٧٣٣] (٧٤٤) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي غَمْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنِ ابْنِ

أَبِي عَنَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَثْلَهُ. [انظر: ١٧٣٢].

قوله: (كان رسول الله ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ حَتَّى يَكُونَ آخِرُ صَلَاتِهِ الْوُتْرَ) فيه دليلٌ لما قدمناه من أنَّ

السُّنَّةَ جعلَ آخِرَ صلاةِ الليلِ وترًا، وبه قال لعلماء كفاة، وسبق تأويل الركعتين بعده جالسًا.

قوله: (كان يُحِبُّ العملَ الدائمَ) فيه البحثُ على القصدِ في العبادة، وأنه ينبغي للإنسان ألا يتحمل

من العبادة إلا ما يطيق الدَّوامَ عليه ثم يحافظُ عليه. قوله: (كان إذا سمع الصَّارِخَ قامَ فصلَّى)

(الصَّارِخَ) هنا هو الذيك ينفق العلماء، قالوا: وشيئٌ بليدٌ لكثرة صياحه.

قوله: (كان رسول الله ﷺ إذا صَلَّى رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ، فَإِنْ كُنْتُ مُسْتَبْقِظَةً حَدَّثَنِي، وَإِلَّا اضْطَجَعَ) فيه

دليلٌ على إباحة الكلام بعد سنة الفجر، وهو مذهبٌ ومذهبُ مالك والجمهور. قال لقاضي: وكرهه

الكوفيون، وزوي عن ابن مسعود وبعض السلف، لأنه وقت استغفار^(١)، والصوابُ: الإباحة لفعل

النَّبِيِّ ﷺ، وكونه وقت استغفار الاستغفار لا يمنع من الكلام.

[١٧٣٤] ١٣٤ - (٧٤٤) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ تَمِيمِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ، فَإِذَا أَوْتَرَ قَالَ: «قُومِي فَأَوْتِرِي يَا عَائِشَةُ». [أحد ١٧٥١٨١ (وسط ١٧٣٥)].

[١٧٣٥] ١٣٥ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي قَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي سَلِيمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي صَلَاتَهُ بِاسْتِئْذِنٍ وَهِيَ مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَإِذَا بَقِيَ الْوُتْرُ أَقْبَضَهَا فَأَوْتَرَتْ. [أحد ٢٦٧٣٤ (وسط ٢٤١٢)].

[١٧٣٦] ١٣٦ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي يَعْفُورٍ، وَاسْمُهُ وَقْدٌ، وَلَقَبُهُ وَقْدَانُ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو يَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا

قولها - (كان رسول الله ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ، فَإِذَا أَوْتَرَ قَالَ «قُومِي فَأَوْتِرِي يَا عَائِشَةُ») وهي لرواية أخرى: (فإذا بقي الوتر أقبضها فأوترت) فيه أنه يستحب جعل الوتر آخر الليل، سواء كان للإنسان تهجد أم لا، وإذ وثق بالاستيقاظ آخر الليل، إما بنفسه وإما بإيقاظ غيره، وأن الأمر بالثوم على وتر إن لم هو في حق من لم يثق كما ستوضحه قريباً إن شاء الله تعالى^(١)، وقد سبق التنبية عليه في حديثي أبي هريرة وأبي الدرداء^(٢).

قوله في أبي يعفور: (واسمه واقد، ولقبه وقْدان) هذا هو الأشهر، وقيل عكسه، وكلاهما بالقاف، وهذا أبو يعفور بالفاء والراء، وهو أبو يعفور لأكرم العبد الكوفي الثابعي، ولهم آخر يقال له: أبو يعفور الأصغر العامري^(٣) لكوفي الثابعي. واسمه عبد الرحمن بن عُميد بن بسطاس، وأثقا في كتبهما وبلدتهما وتبعيتهما، ويتميزان بالاسم والقبيلة^(٤)، وأن الأول يُقرب فيه أبو يعفور الأكبر، والثاني: الأصغر، وقد سبق إيضاحهما أيضاً في كتاب الإيمان في حديث: (أي الأعمال أفضل؟)^(٥).

(١) بحر من ٢٣٥

(٢) انظر برقم ١٦٧٢ و ١٦٧٥.

(٣) في (ص) و(هـ): السامري، وهو خطأ

(٤) في (ج). باسم القبيصة.

(٥) انظر (١/ ٤٤٩).

أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، كِلَاهُمَا عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: مِنْ كُلِّ اللَّيْلِ
قَدْ أَوْتَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَنْتَهَى وَتَرَهُ إِلَى السَّحَرِ [أحمد ٣٤١٨٨، ونيحوي ١٩٩٦]

[١٧٣٧] ١٣٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ،
عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ وَثَّابٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: مِنْ كُلِّ
اللَّيْلِ قَدْ أَوْتَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ وَأَوْسَطِهِ وَآخِرِهِ، فَأَنْتَهَى وَتَرَهُ إِلَى السَّحَرِ.
[أحمد ٢٥٦٩٤، ونيحوي ١٧٣٦].

[١٧٣٨] ١٣٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ قَاضِي كِرْمَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ
مَسْرُوقٍ، عَنْ أَبِي لُصْحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنَّ اللَّيْلِ قَدْ أَوْتَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ،
فَأَنْتَهَى وَتَرَهُ إِلَى تَجْرِ اللَّيْلِ. [نهر ١٧٣٦].

قولها: (من كل الليل قد أوتر رسول الله ﷺ، فأنتهى وتره إلى السحر)، وفي الرواية الأخرى.
(إلى آخر الليل) فيه جواز الإيتار في جميع أوقات الليل بعد دخول وقته، واحتكموا في أول وقته،
فالتصحيح في مذهبنا والمشهور عن الشافعي والأصحاب أنه يدخل وقته بالفرع من صلاة العشاء،
ويتمتع إلى طلوع الفجر الثاني، وفي وجه يدخل دخوله وقت لعشاء، وفي وجه لا يصح لإيتار بركعة
إلا بعد نفل بعد العشاء، وفي قول يتمتع إلى صلاة الصبح، وقيل: إلى طلوع الشمس.

وقولها: (فأنتهى وتره إلى السحر) معناه كان آخر أمره الإيتار في السحر، والمراد به آخر الليل كما
قالته في الروايات الأخرى، فبه استحباب الإيتار آخر الليل، وقد تظاهرت لأحدِيث الصَّحِيحَة عليه.
قوله: (قاضي كرماني) بفتح الكاف وكسر هاء.



١٨ - [باب جامع صلاة الليل، ومن نام عنه أو مرضاً^(١)]

[١٧٣٩] ١٣٩ - (٧٤٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنَزِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ أَنَّ سَعْدَ بْنَ هِشَامٍ بَنِي عَامِرٍ أَرَادَ أَنْ يَغْرُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَدِمَ الْمَدِينَةَ، فَأَرَادَ أَنْ يَبِيعَ عَقَارًا لَهُ بِهَا فَيَجْعَلَهُ فِي السَّلَاحِ وَالْكَرَاعِ، وَيَجَاهِدَ الرُّومَ حَتَّى يَمُوتَ، فَلَمَّا قِيمَ الْمَدِينَةَ، لَقِيَ أَنَسًا مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، فَتَهَوَّاهُ عَنْ ذَلِكَ، وَأَخْبَرُوهُ أَنَّ رَهْطًا سَتُّهُ أَرَادُوا ذَلِكَ فِي حَيَاةِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، فَتَهَا هَمَّ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ: «أَلَيْسَ لَكُمْ فِي إِسْوَةِ؟»، فَلَمَّا حَدَّثُوهُ بِذَلِكَ رَاحَ امْرَأَتُهُ - وَقَدْ كَانَ طَلَّقَهَا - وَأَشْهَدَ عَلَى رَجْعَتِهَا، فَأَتَى ابْنُ عَبَّاسٍ فَسَأَلَهُ عَنْ وَثْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى أَغْلَمِ أَهْلِ الْأَرْضِ بِوَثْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: مَنْ؟ قَالَ: عَائِشَةُ، فَاتَّيْتُهَا فَسَأَلْتُهَا، ثُمَّ اتَّيَّنِي فَأَخْبَرَنِي بِرِذَاها عَلَيْكَ، فَانْطَلَقْتُ إِلَيْهَا، فَأَتَيْتُ عَلَى حَكِيمِ بْنِ أَلْفَحٍ فَاسْتَلْحَقْتُهُ إِلَيْهَا، فَقَالَ: مَا أَدَا بِقَارِبِهَا، لِأَنِّي نَهَيْتُهَا أَنْ تَقُولَ فِي هَاتَيْنِ الشَّيْعَتَيْنِ شَيْئًا، فَأَبَتْ فِيهِمَا إِلَّا مُصْبًا، قَالَ: فَأَقْسَمْتُ عَلَيْهِ، فَجَاءَ، فَانْطَلَقْنَا إِلَى عَائِشَةَ، فَاسْتَأْذَنَّا عَلَيْهَا، فَأَذِنَتْ لَنَا، فَدَخَلْتُ عَلَيْهَا، فَقُلْتُ: أَحْكِيمُ؟ - فَعَرَفْتُهُ - فَقَالَ: بَعَمْ، فَقُلْتُ: مَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: سَعْدُ بْنُ هِشَامٍ، قَالَتْ: مَنْ هِشَامُ؟ قَالَ: بَنِي عَامِرٍ، فَتَرَحَّمْتُ عَلَيْهِ

قوله (فَجَعَلَهُ فِي السَّلَاحِ وَالْكَرَاعِ) (الكرع) سَمٌّ لِلْحَبِيلِ قوله (رَاجِعَ امْرَأَتِهِ وَأَشْهَدَ عَلَى رَجْعَتِهَا) هي بفتح لراء وكسرهما، والفتح أَصَحُّ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ، وَقَالَ الْأَرْمَوِيُّ: الْكُسْرُ أَصَحُّ^(١) قوله (فَأَتَى ابْنُ عَبَّاسٍ فَسَأَلَهُ^(٢))، فَقَالَ أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى أَغْلَمِ أَهْلِ الْأَرْضِ؟ فِيهِ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِعَدَمِ إِذَا سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ وَجَرَتْ أَنْ غَيْرَهُ أَغْلَمَ مِنْهُ أَنَّهُ يُرِيدُ السَّائِلَ إِلَيْهِ، قَوْلَ الْبُيْنِ لِلتَّصَدِيقِ، وَيَتَصَمَّنُ مَعَ ذَلِكَ الْإِنْصَافَ وَالْاعْتِرَافَ بِالْمُفْضِلِ لِأَهْلِهِ وَالْتَّوَاضُعِ.

قوله: (نَهَيْتُهَا أَنْ تَقُولَ فِي هَاتَيْنِ الشَّيْعَتَيْنِ شَيْئًا، فَأَبَتْ فِيهِمَا إِلَّا مُصْبًا) (الشَّيْعَتَانِ): الْعَرَقَتَانِ، وَلَمْ يَرَدْ تِلْكَ الْعَرَقَتَانِ، بَلَى جَرَتْ.

(١) سَمٌّ يَرُدُّ عَلَيْهِ لِبَابٍ فِي الشَّيْخِ ثَلَاثُ: (ج) وَ(ض) وَ(هـ).

(٢) تَهْدِيدٌ لَمَعَاتُ: (٢٣٧/١)

(٣) فِي (ج) وَ(هـ): يَسْأَلُهُ.

وَقُلْتُ حَيْرًا - قَالَ قَتَادَةُ: وَكَانَ أَصِيبَ يَوْمَ أَحَدٍ - فَقُلْتُ: يَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، أَنْبِئِي عَنِ خُلُقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قُلْتُ: أَلَسْتُ تَقْرَأُ لِقُرْآنٍ؟ قُلْتُ: نَلَى، قُلْتُ: فَإِنَّ خُلُقَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ كَانَ الْقُرْآنَ، قَالَ: فَهَمَمْتُ أَنْ أَقُومَ، وَلَا أَسْأَلَ أَحَدًا عَنْ شَيْءٍ حَتَّى أَمُوتَ، ثُمَّ بَدَأَ لِي فَقُلْتُ: أَنْبِئِي عَنِ قِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: أَلَسْتُ تَقْرَأُ: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ﴾؟ قُلْتُ: بَلَى، قُلْتُ: فَإِنَّ اللَّهَ ﷻ افْتَرَضَ قِيَامَ اللَّيْلِ فِي أَوَّلِ هَذِهِ السُّورَةِ، فَقَامَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ حَوْلًا، وَأَمْسَكَ اللَّهُ حَابِمَتَهَا اثْنِي عَشَرَ شَهْرًا فِي السَّمَاءِ، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ فِي آخِرِ هَذِهِ السُّورَةِ التَّخْفِيفَ، فَصَارَ قِيَامُ اللَّيْلِ تَطَوُّعًا بَعْدَ فَرِيضَةٍ، قَالَ: قُلْتُ: يَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، أَنْبِئِي عَنِ وَثْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: كُنَّا نَعُدُّ لَهُ سِوَاكَهُ وَطَهُورَهُ، فَيَبْعَثُهُ اللَّهُ مَا شَاءَ أَنْ يَبْعَثَهُ مِنَ اللَّيْلِ، فَيَتَسَوَّكُ وَيَتَوَضَّأُ، وَيُصَلِّيُ تِسْعَ رَكَعَاتٍ، لَا يَجْلِسُ فِيهَا إِلَّا فِي الثَّامِنَةِ، فَيَذْكُرُ اللَّهَ وَيُحَمِّدُهُ وَيَدْعُوهُ، ثُمَّ يَنْهَضُ وَلَا يُسَلِّمُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّيُ الثَّاسِعَةَ، ثُمَّ يَقْعُدُ فَيَذْكُرُ اللَّهَ وَيُحَمِّدُهُ وَيَدْعُوهُ، ثُمَّ يُسَلِّمُ تَسْلِيمًا يُسَبِّحُنَا، ثُمَّ يُصَلِّيُ رَكْعَتَيْنِ بَعْدَهَا يُسَلِّمُ وَهُوَ قَاعِدٌ، قَبْلَ أَنْ يَأْخُذَ بِعَشْرَةِ رَكَعَاتٍ

قولہ: (فإن خلق نبي الله ﷺ كان القرآن) معنی: اعمل بے، ولوقوف عند حدودہ، والتأدب بأدبہ، والاعتبار بأمثاله وقصصہ، وتذکرہ وحسن تلاوته۔

قولہ: (فصار قيام الليل تطوعاً بعد فريضة) ہد ظہرہ کہ صارت تطوعاً فی حق رسول اللہ ﷺ والامۃ، فاما الامۃ فهو تطوع فی حقہم بالإجماع، واما النبی ﷺ فاختلفوا فی نسخه فی حقہ، ولأصح عندنا نسخه، وأما ما حکہ الفاضل عیاض عن بعض السلف أنه يجب على الامۃ من قيام ليلة ما يقع عليه الاسم، ولو قدر حسب شاة^(۱)، فنقط ومردود بجماع من قبلہ، مع لتصوص لصحیحة أنه لا واجب إلا الصلوات الخمس۔

قولہ: (کننا نعد له سواکة وظهوره) فیہ استحباب ذلک، والتأدب بأسباب العبدۃ قبل وقتہا، والاعتناء بہا قولہ: (فیتسوک ویتوضأ) فیہ استحباب السواک عند قیام من النوم

قولہ: (ویصلي تسع رکعات، لا یجلس فیہا) إلی قولہ: (یصلي رکعتین بعدما یسلم وهو قاعد)

يَا بُنَيَّ، فَلَمَّا أَسَنَّ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ وَأَخَذَهُ اللَّحْمُ، أَوْتَرَ بِسَبْعٍ، وَصَنَعَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ مِثْلَ ضَعْفِهِ
الْأَوَّلِ، فَبَلَغَ تِسْعَ يَأْنِي، وَكَانَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ إِذْ صَلَّى صَلَاةَ أَحَبِّ أَنْ يَدَاوِمَ عَلَيْهَا، وَكَانَ إِذَا
غَلَبَهُ نَوْمٌ أَوْ وَجَعَ عَنْ قِيَامِ اللَّيْلِ، صَلَّى مِنَ النَّهَارِ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً، وَلَا أَعْمَمُ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ
الْقُرْآنَ كُلَّهُ فِي لَيْلَةٍ، وَلَا صَلَّى لَيْلَةً إِلَى الصُّبْحِ، وَلَا صَدَمَ شَهْرًا كَامِلًا غَيْرَ رَمَضَانَ، فَإِنْ
فُتِّخَتْ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَحَدَّثَهُ بِحَدِيثِهَا، فَقَالَ: صَدَقْتَ، لَوْ كُنْتُ أَقْرَبُهَا - أَوْ: أَدْخُلُ عَلَيْهَا -
لَأَيْتُهَا حَتَّى تُشْفِيَنِي بِهِ، قَالَ: قُلْتُ: لَوْ عَلِمْتُ أَنَّكَ لَا تَدْخُلُ عَلَيْهَا، مَا حَدَّثْتُكَ حَدِيثَهَا
[أحمد ٢٤٢٦٩].

[١٧٤٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ،
عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثُمَّ نُتِلِقَ إِلَى الْمَدِينَةِ لِيَبِيعَ عَقَارَهُ،
فَذَكَرَ لَحْوَهُ [أحمد ٢٦١٨٥ مختصر].

[١٧٤١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ
أَبِي عَرُوبَةَ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ أَنَّهُ قَالَ: انْطَلَقْتُ إِلَى
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ فَسَأَلْتُهُ عَنِ الْوُثْرِ، وَسَأَلَ الْحَدِيثَ بِقَضِيَّتِهِ، وَقَدْ فِيمَا: قَالَتْ: مَنْ هِشَامٌ؟
قُلْتُ: ابْنُ عَامِرٍ، قَالَتْ: بَعَمْ، الْمَرْءُ، كَانَ عَامِرٌ أُجِيبَ يَوْمَ أُحُدٍ. [نظر ١٧٣٩].

[١٧٤٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَقِيعٍ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ:
أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى أَنَّ سَعْدَ بْنَ هِشَامٍ كَانَ جَرًّا لَهُ، فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ طَلَّقَ

هذا قد سبق شرحه قريباً. قوله: (فلما أسَنَّ نبي الله ﷺ وأخذه اللحم) هكذا هو في معظم الأصول:
(سَنَّ)، وفي بعضها (أَسَنَّ)، وهذا هو المشهور في اللغة قولها: (وكان إذا غلبه نوم أو وجع عن قيام
الليل، صلى من النهار ثنتي عشرة ركعة) هذا دليل على استحباب المحافظة على الأوراد، وأنها إذا
فُتِّخَتْ تُقْضَى.

(١) في (ع): وأحمد.

أَمْرَاتُهُ، وَاقْتَصَلَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ سَعِيدٍ، وَفِيهِ: قَالَتْ: مَنْ هِشَامٌ؟ قَالَ: ابْنُ عَامِرٍ، قَالَتْ: نَعَمْ الْمَرْءُ، كَانَ أَصِيبَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ، وَفِيهِ: فَقَالَ حَكِيمُ بْنُ أَلْفَلَحٍ: أَمَا إِلَيَّ لَوْ عَلِمْتُ أَنَّكَ لَا تَدْخُلُ عَلَيْهَا، مَا أَبَاتُكَ بِحَدِيثِهَا. [أحمد ١٧٥٣٤٧].

[١٧٤٣] ١٤٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَثَّقِيَّةُ بْنُ سَعِيدٍ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي عَوَّانَةَ - قَالَ سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ -، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا قَامَتْهُ الصَّلَاةُ مِنَ اللَّيْلِ مِنْ وَجَعٍ أَوْ غَيْرِهِ، صَلَّى مِنَ النَّهَارِ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً. [أحمد ١٧٤٧٥].

[١٧٤٤] ١٤١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عِيسَى - وَهُوَ ابْنُ يُونُسَ - عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا عَمِلَ عَمَلًا أَثَبَّتَهُ، وَكَانَ إِذَا نَمَ مِنَ اللَّيْلِ أَوْ مَرَضَ، صَلَّى مِنَ النَّهَارِ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً، قَالَتْ: وَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ لَيْلَةً حَتَّى الصَّبَاحِ، وَمَا صَمَ شَهْرًا مُتَتَابِعًا إِلَّا وَمُضَانٍ. [أحمد ١٧٤٧٧].

[١٧٤٥] ١٤٢ - (٧٤٧) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ (ح). وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ فَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ وَعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَاهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَامَ عَنْ حَزْبِهِ أَوْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ، فَقَرَأَهُ فِيمَا بَيْنَ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الظُّهْرِ، كُتِبَ لَهُ كَأَنَّمَا قَرَأَهُ مِنَ اللَّيْلِ». [أحمد ١٧٤٠].

قوله. (عن يونس، عن ابن شهاب، عن السائب بن يزيد وعبيد الله بن عبد الله أخبراه عن عبد الرحمن بن عبد القاري قال سمعتُ عمر بن الخطاب يقول) وذكر الحديث. هذا الإسناد والحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم، وزعم أنه معلن بأن جماعة رواه هكذا مرفوعاً، وجماعة رواه موقوفاً^(١)، وهذا التعليق فاسد، والحديث صحيح وإسناده صحيح أيضاً، وقد سبق بيان

هذه القاعدة في الفصول السابقة في مقدمة هذا الشرح^(١)، ثم في مواضع بعد ذلك، ويبد أن لصحيح بل التصواب الذي عليه الفقهاء والأصوليون ومحققو المحدثين أنه إذا روي الحديث مرفوعاً وموقوفاً، أو موصولاً ومرسلاً، حكم بالرفع والوصل، لأنها زيادة ثقة، وسواء كان الرفع ولو اصل أكثر أو أقل في المحتفظ والعدد، والله أعلم.

وهي هذا الإسناد لطيفة، وهي أن فيه رواية صحابي عن تابعي، وهو السائب عن عبد الرحمن، ويدخل في رواية الكبار عن الصغار.

قوله: (القاري) بتشديد الياء تنسب إلى القارة، قبلة معروفة، سبق بيانه مرات^(٢).



(١) (٦٩/١)

(٢) انظر (١/١٣٤).

١٩ - [باب صلاة الأوابين حين ترمض الفضال]

[١٧٤٦] ١٤٣ - (٧٤٨) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ عُثَيْبٍ - عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ الْقَاسِمِ الشَّيْبَانِيِّ أَنَّ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ رَأَى قَوْمًا يُصَلُّونَ مِنَ الضُّحَى، فَقَالَ: أَمَا لَقَدْ عَلِمُوا أَنَّ الصَّلَاةَ فِي غَيْرِ هَذِهِ السَّاعَةِ أَفْضَلُ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «صَلَاةُ الْأَوَّابِينَ حِينَ تَرْمَضُ الْفُضَالُ». [أحمد: ١٩٢٧٠].

[١٧٤٧] ١٤٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ أَبِي عَبدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ قَالَ: حَرَّحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَهْلِ قُبَاءَ وَهُمْ يُصَلُّونَ، فَقَالَ: «صَلَاةُ الْأَوَّابِينَ إِذَا رَمَضَتِ الْفُضَالُ». [أحمد: ١٩٢٦٤].

[باب صلاة الأوابين حين ترمض الفضال]^(١)

قوله ﷺ «صلاة الأوابين حين ترمض الفضال» هو فتح التاء والميم، يقال: رَمَضَ يَرْمِضُ، كَعَلِمَ يَعْلَمُ، وَالرَّمَضَاءُ: الرَّمْلُ الَّذِي شَتَّتَتْ حرارته بالشمس، أي: حين تحترق أخفاف الفضال - وهي الضغائر من أولاد الإبل، جمع فصيل - من شدة حر الرمل، والـ(أواب) المطيع، وقيل: الرجوع إلى الطاعة. وفيه فضيلة الصلاة هذا الوقت، فإن أصحابنا: هو أفضل وقت صلاة الضحى وإن كنت تجوز من طلوع الشمس إلى الزوال.



(١) لم يرد هذا الباب في النسخ الثلاث (ج) و(ص) و(هـ)، وقد استدرجته من نسخة من تصحيحه.

٢٠ - [باب صلاة الليل مثنى مثنى،

والوتر ركعة من آخر الليل]

[١٧٤٨] ١٤٥ - (٧٤٩) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ وَعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيتُ أَحَدَكُمْ الصُّبْحَ، صَلَّى رَكْعَةً وَاحِدَةً تُؤْتِرُ لَهُ مَا قَدْ صَلَّى». [مكرر: [٧٦٠] (أحمد، ٤٤٩٢، وصحاحه، ٢٩٩٠).

[١٧٤٩] ١٤٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا عَمْرُو، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ (ح) وَحَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ، فَقَالَ: «مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيتُ الصُّبْحَ فَأَوْتِرْ بِرَكْعَةٍ». [أحمد، ٤٥٥٩، ٤٨٤٨، وصحاحه، ١١٣٧]

[١٧٥٠] ١٤٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو

[باب صلاة الليل مثنى مثنى،

والوتر ركعة من آخر الليل^(١)]

قوله ﷺ: «صلاة الليل مثنى مثنى» هكذا هو في «صحيح البخاري ومسلم»، وروى أبو داود والترمذي بالإسناد الصحيح: «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى»^(٢). هذه الحديث محمود على بيان لأفضل، وهو أن يُسَلِّمَ من كل ركعتين، وسواء نوافل الليل والنهار يُستحب أن يُسَلِّمَ من كل ركعتين، فهو جمع ركعات بتسليمه، أو تطوع بركعة واحدة، جاز عندما.

قوله ﷺ: «فإذا خشي أحدكم الصبح، صلى ركعة تؤتيره ما قد صلى»، وفي الحديث الآخر:

(١) لم يرد هذا لفظ في نسخ ثلاث: (خ) و(ص) و(إ)، وقد استدركه من نسخة من «صحيح مسلم».

(٢) أبو داود، ١٢٩٥، والترمذي، ٦٠٣ من حديث بن عمر رضى الله عنهما، وهو في السنن النبائي، ١، ١٦٦٦، والسي ابن ماجه

١٣٢٢، والمستند أحمد، ٤٧٩١.

أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ حَدَّثَهُ أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ حَدَّثَاهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ قَالَ: قَدْ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ صَلَاةُ اللَّيْلِ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَفَتِ الصُّبْحُ فَأَوْزِرْ بِوَاجِدَةٍ». (أحمد: ١٧٧٦)

[رواه: ١٧٤٩]

[١٧٥١] ١٤٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الْوَيْثِيقُ الرَّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ وَبُذَيْلٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ وَأَنَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّائِلِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ صَلَاةُ اللَّيْلِ؟ قَالَ: «مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَفَتِ الصُّبْحُ فَصَلِّ رَكْعَةً، وَاجْعَلْ آخِرَ صَلَاتِكَ وَتَرَاءً»، ثُمَّ سَأَلَهُ رَجُلٌ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ وَأَنَا بِذَلِكَ الْمَكَانِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَا أَذْرِي هُوَ ذَلِكَ الرَّجُلُ أَوْ رَجُلٌ آخَرُ، فَقَالَ لَهُ يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا (نحو: ١٧٤٩).

[١٧٥٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ وَبُذَيْلٌ وَهَمْرَانُ بْنُ حُدَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ (ح) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْغُبَرِيِّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ وَالرَّبِيعُ بْنُ الْجَرِيثِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ. فَذَكَرَا بِمَثَلِهِ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمَا: ثُمَّ سَأَلَهُ رَجُلٌ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ، وَمَا بَعْدَهُ [أحمد: ٥٢١٧] [رواه: ١٧٤٩].

[١٧٥٣] ١٤٩ - (٧٥٠) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ وَسُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ أَبِي زَائِدَةَ - قَالَ هَارُونُ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ - أَخْبَرَنِي عَاصِمُ الْأَخْوَلُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «بَادِرُوا الصُّبْحَ بِالْوُتْرِ». (أحمد: ٩٥٤)

[١٧٥٤] ١٥٠ - (٧٥١) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح) وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَيْحَ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: مَنْ صَلَّى مِنَ السَّيْلِ، فَلْيَجْعَلْ آخِرَ صَلَاتِهِ وَتَرَاءً، فَإِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بِذَلِكَ. (أحمد: ١١٠٨) [نحو: ٩٧٢]

«أوتروا قبل الصُّبْحِ» هذا دليلٌ على أنَّ لُتْبَةَ جَعْلَ الْوُتْرِ آخِرَ صَلَاةِ اللَّيْلِ، وعلى أنَّ وقته يخرج بطبوع لمجرى، وهو المشهور من مذهبنا، وبه قال جمهور لعلماء، وقبل: يمتدُّ بعد الفجر حتى يُصَلِّيَ

لغيره.

[١٧٥٥] ١٥١ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو يَكْرِبٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى، كُلُّهُمَا عَنْ مُبَيِّدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتَرَاءَ». [أحمد ٤٧١٠ و ٦٣٠٠، وسنن أبي داود ١٩٩٨].

[١٧٥٦] ١٥٢ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: مَنْ صَلَّى مِنَ اللَّيْلِ، فَلْيَجْعَلْ آخِرَ صَلَاتِهِ وَتَرَاءَ قَبْلَ الصُّبْحِ، كَذَلِكَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُهُمْ. [أحمد ٦٣٧٣ [وغيره] ١٧٥٥].

[١٧٥٧] ١٥٣ - (٧٥٢) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو وَجْهِزٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «الْوِتْرُ رَكْعَةٌ مِنَ آخِرِ اللَّيْلِ». [أحمد ٥٠١٦].

[١٧٥٨] ١٥٤ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَأَبْنُ شَيْبَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْوِتْرُ رَكْعَةٌ مِنَ آخِرِ اللَّيْلِ». [أحمد ٥١٢٦].

[١٧٥٩] ١٥٥ - (٧٥٣) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ لَصَمِذٍ. حَدَّثَنَا هَمَّامٌ. حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الْوِتْرِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «رَكْعَةٌ مِنَ آخِرِ اللَّيْلِ»، وَسَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «رَكْعَةٌ مِنَ آخِرِ اللَّيْلِ». [أحمد ٢٨٣٦].

[١٧٦٠] ١٥٦ - (٧٤٩) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ لَوْلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ حَدَّثَهُمْ أَنَّ رَجُلًا نَادَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ أُوتِرُ صَلَاةَ اللَّيْلِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى فَلْيُصِلْ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِنْ أَحْسَسَ أَنْ يُضْبَحَ، سَجَدَ سَجْدَةً فَأَوْتَرَتْ لَهُ مَا صَلَّى». قَالَ أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَلَمْ يَقُلْ: (بِ) ابْنِ عُمَرَ. [أحمد ١٧٤٨].

قوله ﷺ: «الْوِتْرُ رَكْعَةٌ مِنَ آخِرِ اللَّيْلِ» دليل على صحة الوتر بركعة، وعلى

[١٧٦١] ١٥٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ وَأَبُو كَدِيلٍ قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ : سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ، قُتِبَ : أَرَأَيْتَ الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْغَدَاةِ، أَطْبِئُ فِيهِمَا الْقِرَاءَةُ؟ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، وَيُؤَيِّرُ بِرُكْعَةٍ، قَالَ : قُلْتُ : إِنِّي لَسْتُ عَنْ هَذَا أَسْأَلُكَ، قَالَ : إِنَّكَ لَصَحْحٌ، أَلَا تَدْعُنِي أَسْتَقْرِئُ لَكَ الْحَدِيثَ؟ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، وَيُؤَيِّرُ بِرُكْعَةٍ، وَيُصَلِّي رُكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْغَدَاةِ، كَأَنَّ الْأَذَانَ بِأَذْنِيهِ. [أحمد: ٥٦٠٩ مضمومة، وسجدي ٩٩٥].

قَالَ خَلْفٌ : أَرَأَيْتَ الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْغَدَاةِ، وَلَمْ يَذْكُرْ : صَلَاةً.

[١٧٦٢] ١٥٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ : سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ، بِوُثْيَةٍ، وَرَأَى : وَيُؤَيِّرُ بِرُكْعَةٍ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ، وَفِيهِ : فَقَالَ : بَعْثَهُ، إِنَّكَ لَصَحْحٌ. [أحمد: ٥٤٩٠] [واسط: ١٧٦١].

[١٧٦٣] ١٥٩ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ : سَمِعْتُ عُفَيْبَةَ بْنَ حُرَيْثٍ قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا رَأَيْتَ أَنَّ الصُّبْحَ يُشْرِكُكَ، فَأَوْتِرْ بِوَاحِدَةٍ».

فَقِيلَ لِابْنِ عُمَرَ : مَا (مَثْنَى مَثْنَى)؟ قَالَ : أَنْ تُسَلِّمَ فِي كُلِّ رُكْعَتَيْنِ. [أحمد: ٥٤٨٣] [واسط: ١٧٦١].

قوله : «إِنَّكَ لَصَحْحٌ» إشارة إلى المقَاوَةِ وَجَلَادَةِ وَقِيَّةِ الْأَدَبِ، قَالُوا : لِأَنَّ هَذَا الْوَصْفَ يَكُونُ لِلصَّحْحِ غَالِبًا، وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَطَعَ عَلَيْهِ الْكَلَامَ وَعَاجَلَهُ قَبْلَ تِمَامِ حَدِيثِهِ. قوله : (أَسْتَقْرِئُ لَكَ الْحَدِيثَ) هُوَ بِالْهَمزةِ مِنَ الْقِرَاءَةِ، وَمَعْنَاهُ : أَذْكَرُهُ وَأَتِي بِهِ عَلَى وَجْهِهِ بِكَمَالِهِ. قوله : (وَيُصَلِّي رُكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْغَدَاةِ) كَانَ الْأَذَانُ بِأَذْنِيهِ قَالَ الْقَاضِي : لِمَرَادٍ بِالْأَدَاةِ هُنَا الْإِقْدَامَةُ^(١)، وَهُوَ [إِشَارَةٌ إِلَى شَلَّةٍ تُحْفِيفُهَا بِالنَّسْبَةِ إِلَى بَقِي صَلَوَاتِهِ ﷺ].

قوله . (بَعْثَهُ) هُوَ بِمَوْحَدَةٍ مَفْتُوحَةٍ وَهِيَ سَاكِنَةٌ مَكْرُورَةٌ، قِيلَ : مَعْنَاهُ . مَبْعُوثُهُ، رَجُلٌ وَكَفٌّ، وَقَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ : هِيَ لَتَضْحِيمٍ، لِأَمْرِ، بِمَعْنَى : يَبْعَثُ يَبْعَثُ^(٢).

(١) إكمال المعجم - (١٠٤/٣)

(٢) نظر الدكتور المغوي في لسان العربي: لابن السكيت، ص ٣٢.

[١٧٦٤] ١٦٠ - (٧٥٤) حَدَّثَنَا أَبُو نَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أُؤْتَرُوا قَبْلَ أَنْ تُصْبِحُوا». (المعجم: ١٣٧٤).

[١٧٦٥] ١٦١ - (٧٥٥) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ يَحْيَى قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو نَضْرَةَ الْعَوَاقِيُّ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ أَخْبَرَهُمْ أَنَّهُمْ سَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْوُثْرِ، فَقَالَ «أُؤْتَرُوا قَبْلَ الصُّبْحِ». (الحديث: ١٣٧٧).

قوله: (أبو نضرة العوفي) بعين مهجنة وروى مفتوحتين وقاف، مسوب إلى الخوقة^(١)، بطن من عبد القيس، وحكى صاحب «المطالع» فتح لروى وسكنها^(٢)، والصوب المشهور المعروف الفتح لا غير.



(١) في (نخ) لعرق، وهو خطأ.

(٢) المطالع لأبو: (١١٤/٥).

٢١ - [باب من خاف ألا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله]

[١٧٦٦] ١٦٢ - (٧٥٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي شُعْبَانَ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ خَافَ أَنْ لَا يَقُومَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ فَلْيُوتِرْ أَوَّلَهُ، وَمَنْ طَمِعَ أَنْ يَقُومَ آخِرَهُ فَلْيُوتِرْ آخِرَ اللَّيْلِ، فَإِنَّ صَلَاةَ آخِرِ اللَّيْلِ مَشْهُودَةٌ، وَذَلِكَ أَفْضَلُ». وَقَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ: مَحْضُورَةٌ. [١٧٦٣٨١].

[١٧٦٧] ١٦٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَغْيَنَ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ - عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «أَيُّكُمْ خَافَ أَنْ لَا يَقُومَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ فَلْيُوتِرْ ثُمَّ لِيَرْقُدْ، وَمَنْ وَثِقَ بِقِيَامِ مِنَ اللَّيْلِ فَلْيُوتِرْ مِنْ آخِرِهِ، فَإِنَّ قِرَاءَةَ آخِرِ اللَّيْلِ مَحْضُورَةٌ، وَذَلِكَ أَفْضَلُ». أحمد ٤٢١٧.

[باب من خاف ألا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله]^(١)

قوله ﷺ في حديث جابر: «مَنْ خَافَ أَنْ لَا يَقُومَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ فَلْيُوتِرْ أَوَّلَهُ، وَمَنْ طَمِعَ أَنْ يَقُومَ آخِرَهُ فَلْيُوتِرْ آخِرَ اللَّيْلِ» فيه دليلٌ صريحٌ على أنَّ تأخيرَ الوترِ إلى آخرِ الليلِ أفضلُ بمن وثقَ بالاستيقاظِ آخرَ الليلِ، وأنَّ مَنْ لَا يَثِقُ بِذَلِكَ فَالتَّعْدِيمُ لَهُ أَفْضَلُ، وهذا هو الصواب، ويحمل باقي الأحاديث المطلقة على هذا التفصيل لصحاح الصريح، فمن ذلك حديث، (أوصاني خليلي ألا أنام إلا على وتر)^(٢)، وهو محمولٌ على مَنْ لَا يَثِقُ بِالاستيقاظِ.

قوله ﷺ: «فَإِنَّ صَلَاةَ آخِرِ اللَّيْلِ مَشْهُودَةٌ، وَذَلِكَ أَفْضَلُ» أي: يشهدها ملائكة الرحمة، وفيه دليلان صريحان على تفضيل صلاة الوتر وغيرها آخر الليل.



(١) لم يرد هذا الباب في نسخ ثلاث، (ج) و(ص) و(هـ)، وقد استدرجناه من نسخة من الصحيح معناه.

(٢) انظر لأحاديث السابقة برقم ١٦٧٢ ١٦٧٥.

٢٢ - [باب: أفضل الصلاة طول القنوت]

[١٧٦٨] ١٦٤ - (٧٥٦) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ طَوْلُ الْقُنُوتِ»^(١)

[١٧٦٩] ١٦٥ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «طَوْلُ الْقُنُوتِ» قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ. [احمد ١٤٣٦٨].

[باب: افضل الصلاة طول القنوت]^(٢)

قوله ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ طَوْلُ الْقُنُوتِ» المراد بالقنوت هنا القيام تأتلف العنقاء فيما علمت، وفيه دليلٌ للشافعي ومن يقول كقوله أن تطويل القيام أفضل من كثرة الركوع والسجود، وقد سبقت المسألة قريباً^(٣)، وأيضاً في أبواب صفة الصلاة^(٤).



(١) لم يرد هذا الباب في النسخ الثلاث (ج) و(ب) و(أ)، وقد استدرجته من نسخة من «صحيح مسلم»

(٢) انظر ص ٢١٧

(٣) نظر (٢/٥١٧)

٢٣ - [باب: في الليل ساعة مستجاب فيها الدعاء]

[١٧٧٠] ١٦٦ - (٧٥٧) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُوَيْبَانَ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ فِي اللَّيْلِ لَسَاعَةً لَا يُوَافِقُهَا رَجُلٌ مُسْلِمٌ يَسْأَلُ اللَّهَ خَيْرًا مِنْ أَمْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ»، وَذَلِكَ كُلُّ لَيْلَةٍ. [أحمد ١١٣٥٥].

[١٧٧١] ١٦٧ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مِنَ اللَّيْلِ سَاعَةً، لَا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ يَسْأَلُ اللَّهَ خَيْرًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ». [أحمد ١٤٧٤٦].

[باب: في الليل ساعة مستجاب فيها الدعاء]^(١)

قوله: «إِنَّ فِي اللَّيْلِ لَسَاعَةً لَا يُوَافِقُهَا رَجُلٌ مُسْلِمٌ يَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى مِنْ أَمْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ»، وَذَلِكَ كُلُّ لَيْلَةٍ فيه إثبات ساعة لإجابة في كل ليلة، ويتضمن البحث على الدعاء في جميع ساعات الليل رجاء مصادقتها.



(١) لم يرد هذا الباب في النسخ الثلاث، (خ) و(ص) و(هـ)، وقد سطرته من سحتنا من «صحيح مسلم».

٢٤ - [باب التَّغْيِبِ فِي الدُّعَاءِ وَالذِّكْرِ فِي آخِرِ اللَّيْلِ،

وَالِإِجَابَةِ فِيهِ]

[١٧٧٢] ١٦٨ - (٧٥٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْمَرِ وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ، فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ وَمَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ وَمَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟» (الترمذي ٧٥٩٢)

١٠٣١٣، وسخري ١١٤٥]

[باب التَّغْيِبِ فِي الدُّعَاءِ وَالذِّكْرِ فِي آخِرِ اللَّيْلِ،

وَالِإِجَابَةِ فِيهِ] (١)

قوله ﷺ، «ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا فيقول: مَنْ يدعوني فأستجيب له؟» هذا الحديث من أحاديث لطائف، وفيه مذهب مشهور للعلماء سبق لإصباحهما في كتاب الإيمان (٢)، ومختصرهما أن أحدهما وهو مذهب جمهور السلف وبعض المتكلمين أنه يؤمن بأنها حق على ما يُلَقِّقُ بالله تعالى، وأن ظاهرهما المتعارف في حَقِّهِ غير مرد، ولا يُكَلِّمُ في تأويلها، مع اعتقاد تزويه الله تعالى عن صفات المخلوق، وعن الانتقال والحركات وسائر سمات الخلق.

والثاني - مذهب أكثر المتكلمين وجماعات (٣) من لسلف، وهو محكي هنا عن مالك والأوزاعي، أنها تُنْأَوَّلُ على ما يُلَقِّقُ بها بحسب مواضعها، فعلى هذا تأوَّلوا هذا الحديث تأويلين: أحدهما: تأويل مالك بن أنس وغيره، معناه: تنزل رحمته وأمره وملائكته، كما يقال: فعل السلطان كذا: إذا فعله أتباعه بأمره.

والثاني: أنه على الاستعارة، ومعناه: لإقبال على الداعين بالإجابة والوصف.

قوله ﷺ: «ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر»، وفي

(١) لم يرد هذا الباب في النسخ الثلاث (خ) و(ص) و(هـ)، وقد سطره من نسخة من صحيح مسلم.

(٢) الفهر (١٠/٢).

(٣) في (ج)؛ وجمعة.

[١٧٧٣] ١٦٩- (***) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ : حَدَّثَنَا يَنْعُوثُ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي - عَنْ شُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «يَنْزِلُ اللَّهُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا كُلَّ لَيْلَةٍ حِينَ يَمْضِي ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ ، يَقُولُ : أَنَا الْمَلِكُ أَنَا الْمَلِكُ ، مَنْ ذَا الَّذِي يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ ذَا الَّذِي يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ مَنْ ذَا الَّذِي يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟ فَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّى يُضِيءَ الْفَجْرُ» [المجد ١٩٤٣٦ (نظر ١٧٧٢) .

[١٧٧٤] ١٧٠- (***) حَدَّثَنَا سُحَافُ بْنُ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ : حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ : حَدَّثَنَا يَحْيَى . حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِذَا مَضَى شَطْرُ اللَّيْلِ أَوْ ثُلَاثَاهُ ، يَنْزِلُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا ، يَقُولُ : هَلْ مِنْ سَائِلٍ يُعْطَى؟ هَلْ مِنْ دَاعٍ يُسْتَجَابُ لَهُ؟ هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ يُغْفَرُ لَهُ؟ حَتَّى يَنْفَجِرَ الصُّبْحُ» .

[نظر : ١٧٧٢] .

الرُّوْيَةُ ثَلَاثِيَّةٌ «حِينَ يَمْضِي ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ» ، وَفِي رَوَايَةٍ : «إِذَا مَضَى شَطْرُ اللَّيْلِ أَوْ ثُلَاثَاهُ» قَالَ الْقَاضِي عِبَّاسٌ : الصُّبْحُ رَوَايَةٌ . «حِينَ يَمْضِي ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ» كَلَّمَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَهُوَ الَّذِي تَطَاهَرَتْ عَلَيْهِ لِأَخْبَارِ بَلْقُطٍ وَمَعْنَاهُ ، قَالَ : وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الزُّوْلُ بِالْمَعْنَى لَمَرْدٍ بَعْدَ ثُلُثِ الْأَوَّلِ ، وَقَوْلُهُ : «مَنْ يَدْعُونِي» بَعْدَ ثُلُثِ الْآخِرِ . هَذَا كَلَامُ الْقَاضِي ^(١) .

قَالَ : وَنَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ﷺ أَعْنَمَ بِأَحَدٍ لِأَمْرِ فِي وَقْتٍ فَأَخْبَرَ بِهِ ، ثُمَّ أَعْلِمَ بِالْآخِرِ فِي وَقْتٍ آخَرَ فَأَعْلَمَ بِهِ ، وَاسْمُ أَبِي هُرَيْرَةَ الْخَبَرَيْنِ فَنَقَلَهُمَا جَمِيعاً ، وَاسْمُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ خَيْرُ الثُّلُثِ لِأَوَّلِ فَقَطْ فَأَخْبَرَ بِهِ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ كَمَا ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ فِي الرَّوَايَةِ الْآخِرَةِ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ ، وَفِيهِ رَدٌّ لِمَا أَشْرَفَ عَلَيْهِ الْقَاضِي مِنْ تَضْعِيفِ رَوَايَةِ الثُّلُثِ الْأَوَّلِ ، وَكَيْفَ ضَعَّفَهَا وَقَدْ رَوَاهَا مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» بِإِسْنَادٍ لَا مَطْعَنَ فِيهِ عَنْ صَحَابِيَيْنِ : أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قَوْلُهُ سَبَّحَنَهُ وَتَعَالَى : «أَنَا الْمَلِكُ أَنَا الْمَلِكُ» هَكَذَا هُوَ فِي الْأَصُولِ وَالرُّوَايَاتِ مَكْرُورٌ لِلتَّوَكُّيدِ وَالتَّعْظِيمِ . قَوْلُهُ ﷺ : «فَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّى يُضِيءَ الْفَجْرُ» فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى امْتِدَادِ وَقْتِ الرَّحْمَةِ وَاللُّطْفِ النَّهْمِ إِلَى إِضَاءَةِ الْفَجْرِ . وَفِيهِ الْحَثُّ عَلَى الدُّعَاءِ وَالِاسْتِغْفَارِ فِي جَمِيعِ الْوَقْتِ لِمَذْكُورٍ إِلَى إِضَاءَةِ الْفَجْرِ . وَفِيهِ تَبْيِيهُ عَلَى أَنَّ آخِرَ اللَّيْلِ لِلصَّلَاةِ وَالِدُّعَاءِ وَالِاسْتِغْفَارِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْقَدَّاتِ أَفْضَلُ مِنْ أَوَّلِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

[١٧٧٥] ١٧١ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا مُحَاصِرٌ أَبُو الْمُؤَرَّعِ: حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ أَخْبَرَنِي ابْنُ مَرْجَانَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَنْزِلُ اللَّهُ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا لِشَطْرِ اللَّيْلِ أَوْ ثُلُثِ اللَّيْلِ الْآخِرِ، فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ أَوْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ ثُمَّ يَقُولُ: مَنْ يُقْرِضُ غَيْرَ عَالِمٍ وَلَا ظَلُومٍ؟» [نظر ١٧٧٦].

قَالَ مُسْلِمٌ - ابْنُ مَرْجَانَةَ هُوَ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَمَرْجَانَةُ أُمُّهُ

[١٧٧٦] (٠٠٠) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْبِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ: «ثُمَّ يَسْطُرُ يَدْيَهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، يَقُولُ: مَنْ يُقْرِضُ غَيْرَ عَدُوِّهِ وَلَا ظَلُومٍ؟» [نظر ١٧٧٧].

قوله. (حَدَّثَنَا مُحَاصِرُ أَبُو الْمُؤَرَّعِ) هو (محاصر) بحاء مهملة وكسر القُد المَعْجَمَة، و(المؤرّع) بكسر الراء، هكذا وقع في جميع النسخ: (أبو المؤرّع)، وأكثر ما يُستعمل في كتب الحديث: (ابن المؤرّع)، وكلاهما صحيح، وهو ابن المؤرّع، وكتبه أبو المؤرّع.

قوله في حديث حجاج بن الشَّاعِر عن مُحَاصِرٍ. «ينزل الله في السماء» هكذا هو في جميع الأصول «في السماء»، وهو صحيح.

قوله سبحانه وتعالى. «مَنْ يُقْرِضُ غَيْرَ عَالِمٍ وَلَا ظَلُومٍ»، وفي الرواية الأخرى. «غَيْرَ عَدُوِّهِ»، هكذا هو في الأصول، في الرواية الأولى: «عَدِيمٍ»، والثانية: «عَدُوِّهِ»، قال أهل اللغة: يقال: أَعْدَمَ الرَّجُلُ، إذا افتقر، فهو مُعْدِمٌ^(١) وعَدِيمٌ وعَدُوْمٌ. ولَمَرَّادٌ بِالْقَرْضِ - والله أعلم - عملُ الطَّاعَةِ، سواءً فيه الصَّدَقَةُ وَالصَّلَاةُ وَالصَّوْمُ وَالذَّكْرُ وَغَيْرُهَا مِنَ الطَّاعَاتِ، وَسَمَاءٌ سَحَابَةٌ وَتَعَالَى قَوْصاً مَلَاظِمَةً لِلْعِبَادِ، وَتَحْرِضُ لَهُمْ عَلَى الْمَبَادِرَةِ إِلَى الطَّاعَةِ، فَإِنَّ الْقَرْضَ إِنَّمَا يَكُونُ مِمَّنْ يَعْرِفُهُ الْمُقْتَرِضُ وَبَيْنَهُ وَمُؤَانَسَةً وَمَحَبَةً، فَحِينَ يَتَعَرَّضُ لِلْقَرْضِ يُبَادِرُ الْمُطْلُوبُ مِنْهُ بِحَابَتِهِ، لِفَرْحِهِ بِتَأْهِيلِهِ لِلِقَائِهِ مِنْهُ، وَإِدْلَالِهِ عَلَيْهِ، وَذِكْرِهِ لَهُ، وَيَا لَلِثَوْفِيقِ.

قوله: (ثُمَّ يَسْطُرُ يَدْيَهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى) هو إشارة إلى نشر رحمته، وكثرة عطائه، وإجانه، وإسبغ نعمته.

(١) في (ن): معدوم، وهو خطأ

[١٧٧٧] ١٧٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ وَأَبُو بَكْرٍ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، وَاللَّفْظُ لِأَبِي شَيْبَةَ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْثُورٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْأَعْزَى أَبِي مُسْلِمٍ يَرْوِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُنْهَلُ، حَتَّى إِذَا ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ، نَزَلَ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَيَقُولُ: هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ؟ هَلْ مِنْ تَائِبٍ؟ هَلْ مِنْ سَائِلٍ؟ هَلْ مِنْ دَاعٍ؟ حَتَّى يَنْفَجِرَ الْفَجْرُ».

[أحمد ٨٩٧٤] [وسمى ١٧٧٢]

[١٧٧٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ مَنْثُورٍ أَتَمَّ وَأَكْثَرُ. [سمى ١٧٧٢].

قوله: (عن الأعزى أبي مسلم) الأعزى لقب، واسمه سلمان.



٢٥ - [باب الترغيب في قيام رمضان، وهو التراويح]

[١٧٧٩] ١٧٣ - (٧٥٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: سَأَلْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». (المعجم ١: ١٧٢، ص ٣٧).

[١٧٨٠] ١٧٤ - (٥٥٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُرْعَبُ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَأْمُرَهُمْ فِيهِ بِعَزِيمَةٍ، فَيَقُولُ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

باب الترغيب في قيام رمضان، وهو التراويح

قوله ﷺ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا» معنى «إيمَانًا» تصديقاً بأنه حق، معتقداً فضيلته. ومعنى «احتساباً» أي: يُريد به الله تعالى وحده، لا يقصد رؤية الناس ولا غير ذلك مما يخالف الإخلاص. والمراد بقيام رمضان صلاة التراويح، وافق العلماء على استحبابها، واحتفتوا في أن الأفضل صلاحها متفرداً في بيته، أم في جماعة في المسجد؟ فقال الشافعي وجمهور أصحابه وأبو حنيفة وأحمد وبعض المالكية وغيرهم: الأفضل صلاحها جماعة كما فعله عمر بن الخطاب والصحاب، وستمّر عمل المسلمين عليه، لأنه من لشعائر الظاهرة، فأشبهه صلاة العيد. وقد دلل وأبو يوسف وبعض الشافعية وغيرهم. الأفضل فرادى في البيت، لقوله ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ صَلَاةُ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ»^(١).

قوله ﷺ: «غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» المعروف عند الفقهاء أن هذا مختص بغفران الصغائر دون الكبائر. قال بعضهم: ويجوز أن يُخفف من الكبائر إذ لم يُصَدِّف صغيرة.

قوله: «(كان رسول الله ﷺ يُرْعَبُ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَأْمُرَهُمْ فِيهِ بِعَزِيمَةٍ، فَيَقُولُ)»^(٢). «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» قوله: (من غير أن يأمرهم بعزيمة) معناه لا يأمرهم

(١) أخرجه البيهقي: ٧٣٩، وصححه: ١: ٢٨٥، وأحمد: ٢١٥٨٢ من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه.

(٢) لم يخرج بقول

فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ، وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ عَلَى ذَلِكَ. [الجمعة: ٢٧٧٧، (وغيره: ١٧٧٩).]

[١٧٨١] ١٧٥ - (٧٦٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَمَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». [الجمعة: ١٠١٧، وسنن أبي داود: ١٩٠١].

[١٧٨٢] ١٧٦ - (٥٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَةُ: حَدَّثَنِي وَرْقَاءُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ فَيُؤَافِقَهَا - أَرَاهُ قَالَ: إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا - غُفِرَ لَهُ». [الجمعة: ٧٢٨، والبخاري: ٢٣٥].

أمر بإيجاب وتحتيم، بن أمر ندي وترغيب، ثم فسر بقوله: فيقول: «من قام رمضان»، وهذه الصيغة تقتضي الترغيب والتدب دون الإيجاب، وأجعت الأمة على أن قيام رمضان ليس بواجب، بل هو مندوب.

قوله: (فتوفي رسول الله ﷺ والأمر على ذلك، ثم كان الأمر على ذلك في خلافة أبي بكر، وصدرًا من خلافة عمر) معناه: استمر الأمر هذه العلة على أن كل واحد يقوم رمضان في بيته مفردًا حتى يقضى صدر من خلافة عمر، ثم جمعهم عمر على أبي بن كعب، فصلى بهم جماعة، واستمر العمل على فعلها جماعة، وقد جاءت هذه الزيادة في «صحيح البخاري» في كتاب الصيام^(١).

قوله ﷺ: «مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» هذا مع الحديث المتقدم «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ» قد يقال: إن أحدهما يُخَيَّرُ عن الآخر - وجوابه أن يقال: قيام رمضان من غير موافقة ليلة القدر ومعرفتها سبب لتفقران الذنوب، وقيام ليلة القدر لمن وافقها وعرفها سبب للتفرد وإن لم يقم غيرها.

قوله ﷺ: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ فَيُؤَافِقَهَا» معناه: يعلم أنها ليلة القدر

(١) البخاري: ٢٠١٠ من حديث عمر بن الخطاب.

النَّاسُ يَتَحَدَّثُونَ بِذَلِكَ، فَاجْتَمَعَ أَكْثَرُ مِنْهُمْ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي اللَّيْلَةِ الثَّانِيَةِ، فَصَلَّوْا بِصَلَاتِهِ؛ فَأُضْحِكَ النَّاسُ يَذْكُرُونَ ذَلِكَ، فَكَثُرَ أَهْلُ الْمَسْجِدِ مِنَ اللَّيْلَةِ الثَّالِثَةِ، فَخَرَجَ، فَصَلَّوْا بِصَلَاتِهِ، فَلَمَّا كَانَتِ اللَّيْلَةُ الرَّابِعَةَ عَجَرَ الْمَسْجِدَ عَنْ أَهْلِهِ، فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَطَفِقَ رِجَالٌ مِنْهُمْ يَقُولُونَ: الصَّلَاةُ، فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى خَرَجَ لِصَلَاةِ الْفَجْرِ، فَلَمَّا قَضَى الْفَجْرَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ، ثُمَّ تَشَهَّدَ فَقَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّهُ لَمْ يَخَفْ عَلَيَّ شَأْنُكُمْ اللَّيْلَةَ، وَلَكِنِّي خَشِيتُ أَنْ تُفَرِّضَ عَلَيْكُمْ صَلَاةَ اللَّيْلِ فَتَعَجِزُوا عَنْهَا» (أحمد ٢٥٩٥٥)

[ر. نظر، ١٧٨٣]

قوله: (فَلَمَّا قَضَى صَلَاةَ الْفَجْرِ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ، ثُمَّ تَشَهَّدَ فَقَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّهُ لَمْ يَخَفْ عَلَيَّ شَأْنُكُمْ اللَّيْلَةَ» فِي هَذِهِ الْأَلْفَافِ فَوَائِدُ، مِنْهَا: اسْتِحْبَابُ التَّشَهُّدِ فِي صَدْرِ الْحُطَّةِ وَالْمَوْعِظَةِ، وَفِي حَدِيثٍ فِي «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» «الْحُطْبَةُ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا تَشَهُّدٌ كَالْيَدِ الْجَذْمَاءِ»^(١). وَمِنْهَا: اسْتِحْبَابُ قَوْلِ: (أَمَّا بَعْدُ) فِي الْحُطْبَةِ، وَقَدْ جَاءَتْ بِهِ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ فِي «الصَّحِيحِ» مشهورة، وَقَدْ ذَكَرَ لِسَخَارِي فِي «الصَّحِيحِ» بَابًا فِي الْبِدْءِ فِي الْحُطْبَةِ بِ(أَمَّا بَعْدُ)، وَذَكَرَ فِيهِ جُمْلَةً مِنَ الْأَحَادِيثِ^(٢). وَمِنْهَا: أَنَّ السُّنَّةَ فِي الْحُطْبَةِ وَالْمَوْعِظَةِ اسْتِقْشَالُ الْجَمَاعَةِ. وَمِنْهَا: أَنَّهُ يُقَالُ: جَرَى النَّيْلُ كَذَا وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الصُّبْحِ، وَهَكَذَا يُقَالُ: النَّيْلَةُ إِلَى زَوَالِ الشَّمْسِ، وَبَعْدَ الزَّوَالِ يُقَالُ: الْبَارِحَةُ، وَقَدْ سَبَقَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ^(٣).



(١) أبو داود ٤٨٤٦ من حديث أبي هريرة ؓ وهو في «سنن الترمذي» ١١٣٢، و«مسند أحمد» ٨٠١٨

(٢) البهاري: ٩٢٧-٩٢٧

(٣) انظر (٩٤/٢) يعمل.

[باب الثدب الأكيد إلى قيام ليلة القدر،

وبيان دليل من قال: إنها ليلة سبع وعشرين^(١)]

[١٧٨٥] ١٧٩ - (٧٦٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ الرَّازِيُّ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ، عَنْ زُرِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي بْنِ كَعْبٍ يَقُولُ وَيَقِيلُ لَهُ: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ مَنْ قَامَ السَّنَةَ أَصَابَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ، فَقَالَ أَبِي: وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، إِنَّهَا لَفِي رَمَضَانَ - يَخْلِفُ مَا يَسْتَثْنِي - وَاللَّهِ إِنِّي لَأَعُدُّ أَيُّ لَيْلَةٍ هِيَ، هِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي أَمَرَنَا بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقِيَامِهَا، هِيَ لَيْلَةُ صَبِيحَةِ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ، وَأَمَّا رُتْهَا أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ هِيَ صَبِيحَةُ يَوْمِهَا يَبْضَاءُ لَا شُعَاعَ لَهَا. [مكرر ٢٧٧٧، [احمد ٢١١٢٢].

[١٧٨٦] ١٨٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَةَ بْنَ أَبِي لُبَابَةَ يُحَدِّثُ عَنْ زُرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، عَنْ أَبِي بْنِ كَعْبٍ قَالَ: قَالَ أَبِي فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ: وَاللَّهِ إِنِّي لَأَعْلَمُهَا، وَأَكْثَرُ عِنْدِي هِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقِيَامِهَا، هِيَ لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ. وَإِنَّمَا شَكَّ شُعْبَةُ فِي هَذَا الْخَوَافِ. هِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي أَمَرَنَا بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: وَحَدَّثَنِي بِهَا صَاحِبٌ لِي عَنْهُ. [احمد ٢١٩٥، [ترمذ ٢٧٧٨].

[١٧٨٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ: إِنَّمَا شَكَّ شُعْبَةُ، وَمَا يَعْنِيهِ. [مكرر ١٧٨٦].

باب الثدب الأكيد إلى قيام ليلة القدر،

وبيان دليل من قال: إنها ليلة سبع وعشرين

فيه حديث أبي من كعب أنه كان يحلف أنها ليلة سبع وعشرين، وهذا أحد المذاهب فيها، وأكثر العلماء على أنها ليلة مبهم من العشر الأواخر من رمضان، وأرجاها أوتارها، وأرجاها ليلة سبع وعشرين وثلاث وعشرين وإحدى وعشرين، وأكثرهم أنها ليلة معينة لا تتقصر، وقال المحققون: إنها تتقصر فتكون في ستة ليلة سبع وعشرين، وستة ليلة ثلاث، وستة ليلة إحدى، وهذا أظهر، وفيه جمع بين الأحاديث المختلفة فيها، وسيأتي ريادة سطر فيها إن شاء الله تعالى في آخر كتاب الصيام حيث ذكرها مسلم^(٢).

قوله: (وأكثر علمي) ضبطاه بالمثناة وبلموحدة، والمثناة أكثر.

(١) لم يرد هذا ليل في نسخة من الصحيح مسلم.

(٢) نظر (٢٢٣/٤)

٢٦ - [باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه]

[١٧٨٨] ١٨١ - (٧٦٣) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ بْنُ حَيَّانَ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَعْنِي ابْنُ مَهْدِيٍّ -: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهَيْلٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: بَلَغَ لَيْلَهُ عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةَ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ اللَّيْلِ فَأَتَى حَاجَتَهُ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ نَامَ، ثُمَّ قَامَ فَأَتَى الْقَبْرَةَ فَأَطْلَقَ شِقَاقَهَا، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءَ الْوُضُوعَيْنِ، وَلَمْ يُكْزِرْ وَقَدْ أَبْغَعَ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى، فَقُمْتُ فَتَمَطَّيْتُ كَرَاهِيَةٍ أَنْ يَرَى أَنِّي كُنْتُ أَتَنَبَّهُ لَهُ، فَتَوَضَّأْتُ، فَقَامَ فَصَلَّى، فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَأَخَذَ بِيَدِي فَأَدَارَنِي عَنْ يَمِينِهِ، فَتَنَمَّتُ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ اللَّيْلِ

باب صلاة النبي ﷺ ودعائه بالليل

فيه حديث ابن عباس، وهو مشتمل على جمل من لقوته وغيره.

قوله: (قام من الليل فأتى حاجته) يعني الحدث. قوله: (ثم غسل وجهه ويديه، ثم نام) هذا لغسل للشطيف والشهيد للذكر وغيره. قوله: (فأتى القبرة فاطلق شقاقها) بكسر الشين، أي: الخيط الذي تربط به في الوُتْدِ، قاله أبو عبيدة وأبو عبيد^(١) وغيرهما، وقيل: اليكاه.

قوله: (فقمْتُ فتمطَّيْتُ كراهية أن يري أنني كنت أتنبه له) هكذا ضبطناه، وكذا هو في أصول بلادنا: (أتنبه) بوزن ثم مشاة فوق ثم موحدة، ووقع في البخاري: (أتنبه) بموحدة ثم فاف^(٢)، ومعناه: أرقبه، وهو بمعنى: أتنبه له.

قوله: (فقمْتُ عن يساره، فأخذ بيدي فأدارني عن يمينه) فيه أن موقف المأموم الواحد عن يمين الإمام، وأنه إذا وقف عن يساره يتحوَّل إلى يمينه، وأنه إذا لم يتحوَّل حوَّله للإمام، وأن الفعل القليل لا يُبطل الصلاة، وأن صلاة الصبي صحيحة، وأن له موقفًا من الإمام كالبالغ، وأن الجماعة في غير المكتوبات صحيحة.

(١) نقله أبو عبيد في «غريب الحديث» (١، ١٣٣) عن أبي عبيدة، ونقل عن غيره أن الشقاق خيط يشده مع قبرة، قال أبو عبيد: هذا أشبه بثوبين.

(٢) البخاري، ٦٣١٦، وجه: أنبه، بمشاة فوق ثم فاف، وذكر في نسخة السلطانية أربع روایات: (أتنبه) و(أتنبه) و(أتنبه) و(أتنبه) و(أرقبه) وسم يذكر «أتنبه» بموحدة ثم فاف، وقد ذكر في حجر في فتح الباري (١، ٨٩) ونكرهه غيره أيضًا، وأخرجنا البخاري في «لأدب المفرد» طبعه محمد فؤاد عبد الباقي، ٦٩٨.

ثَلَاثَ عَشْرَةَ رُكْعَةً، ثُمَّ اضْطَجَعَ فَنَامَ حَتَّى نَفَخَ - وَكَانَ إِذَا نَامَ نَفَخَ - فَأَدَّهُ بِلَالٌ فَأَدَّهُ بِالصَّلَاةِ، فَقَامَ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. وَكَانَ فِي دَعَائِهِ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ فِي قَلْبِي نُورًا، وَفِي بَصَرِي نُورًا، وَفِي سَمْعِي نُورًا، وَعَنْ يَمِينِي نُورًا، وَعَنْ يَسَارِي نُورًا، وَفَوْقِي نُورًا، وَتَحْتِي نُورًا، وَأَمَامِي نُورًا، وَخَلْفِي نُورًا، وَعَظَمُ لِي نُورًا»، قَالَ كُرَيْبٌ: وَسَبْعًا فِي الثَّابُوتِ، فَلَقِيتُ بَعْضَ وَلَدِ الْعَبَّاسِ فَحَدَّثَنِي بِهِ، فَذَكَرَ عَصْبِي وَلَحْمِي وَذِمِّي وَشَعْرِي وَنَشْرِي، وَذَكَرَ خَصْلَتَيْنِ

احد ٣١٩٩ ورجوعي ٦٣١٦.

[١٧٨٩] ١٨٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ مَحْمُودِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ بَاتَ لَيْلَةً عِنْدَ مَيْمُونَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، وَهِيَ حَالَتُهُ، قَالَ: فَاضْطَجَعْتُ فِي غَرْضِ الْوَسَادَةِ، وَاضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَهْلُهُ فِي ظُلُمَاتِهَا، فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى انْتَصَفَ اللَّيْلُ، أَوْ قَبْلَهُ بِقَلِيلٍ، أَوْ بَعْدَهُ بِقَلِيلٍ،

قوله (ثم اضطجع، فنام حتى نفخ... فقام فصلّى ولم يتوضّأ) هذا من خصائصه ﷺ أن نومه مضطجعا لا ينقُض الوضوء، لأنَّ عينيه تنامان ولا ينام قلبه، فلو خرج حدث لأحسَّ به، بخلاف غيره من الناس.

قوله ﷺ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ فِي قَلْبِي نُورًا، وَفِي بَصَرِي نُورًا، وَفِي سَمْعِي نُورًا» إلى آخره، قال العلماء: سأل النور في أعضائه وجهاته، والمراد به بيان الحق وضيقه والهداية إليه، فسأل النور في جميع أعضائه وجسمه وتصرفاته وتقلياته وحالاته وجملياته في جهاته الست حتى لا يزيغ شيء منها عنه.

قوله في هذا الحديث (عن سلمة بن كهيل، عن كُرَيْب - عن ابن عباس) وذكر الدعاء: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ فِي قَلْبِي نُورًا، وَفِي بَصَرِي نُورًا» إلى آخره. (قال كُرَيْب: وسبعا في الثابوت، فلقيتُ بعض ولد العباس فحدثني بهن) قال العلماء: معناه: وذكر في الدعاء سبعا، أي سبع كلمات نسيها، قلوا: والمراد بالثابوت لأضلاع وم تحويه، من القلب وغيره، تشبيهاً بالثابوت الذي هو كلسندوق يحوز فيه المتاع؛ أي: وسبعا في قلبي، ولكن نسيها.

وقوله: (مقيتُ بعض ولد العباس) القائل (لقيت) هو سلمة بن كهيل.

قوله - (فاضطجعت في غرض الوسادة، واضطجع رسول الله ﷺ وأهله في ظُلُمَاتِهَا) هكذا ضبطناه.

(عرض) بفتح العين، وهكذا نقله لقضي عباس عن رواية الأكثرين، قال: (والكتاب الذي في يده) (عرض) بفتح العين، وهكذا نقله لقضي عباس عن رواية الأكثرين، قال: (والكتاب الذي في يده)

اسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَعَلَ يَمْسَحُ النَّوْمَ عَنْ وَجْهِهِ يَبْدُوهُ ثُمَّ قَرَأَ لِعَشْرِ آيَاتِ الْحَوَائِمِ مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ، ثُمَّ قَامَ إِلَى شَيْءٍ مُعَلَّقَةٍ فَتَوَضَّأَ مِنْهَا فَأَحْسَنَ وَضُوءَهُ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى، قَالَ ابْنُ

وهو الجانب، والصحيح الفتح^(١١)، والمراد بالسودة السوداء لمعروفة التي تكون تحت البرؤوس. ونقل القاضي عن الباجي والأصيلي وغيرهما أن السودة هي الفراش، لقوله. (اضطجع في طولها)^(١٢) وهذا ضعيف أو باطل.

وفيه دليل على حوار نوم الرجل مع امرأته من غير مودة حضرة بعض محاربيها ، وإن كان صميماً
قال لقاضي وقد جاء في بعض روايات هذا الحديث : قال ابن عباس : بث عند خلتي في ليلة كانت
فيها حائض^(٣٧) . قال : وهذه الكلمة وإن لم تصبح صريفاً^(٣٨) ، فهي حسنة المعنى جداً ، إذ لم يكن بين
عبس يضرب الميت في ليمو للنبي ﷺ فيها حاجة إلى أهله ، ولا يؤسله أبوه ، لا إله علم عدم حاجته إلى
أهله ، لأنه معنوم أنه لا يفعل حاجته مع حضرة ابن عباس معهما في لوسادة ، مع أنه كان مرقباً لأفعال
النبي ﷺ ، ولعله لم يتم ، أو ناء قبله جده .

قوله: (فجعل يمسح الثوم عن وجهه) معناه: أثار الثوم، وفيه استحبابٌ هذا واستعمالٌ بمجاز.
قوله: (ثم قرأ العشر لآيات الخواتم من سورة آل عمران) فيه جوازُ القراءة للمُحِبِّ، وهذه إجماعُ
لمسلمين، وبما نُحَرِّمُ القراءة على الجُبِّ والحائض، وفيه استحبابُ قراءة هذه الآيات عند القيام من
الثوم، وفيه جوازُ قول: سورة آل عمران، وسورة البقرة، وسورة النساء، ونحوه، وكرهه بعض
المُتَقَدِّمِينَ، وقيل: إنما يقال: السُّورَةُ إِنِّي فُكِّرَ فِيهَا آل عمران، ولَنِي يُذَكِّرُ فِيهَا البقرة، وَلِطُوبُ
لأول، وبه قرع عامةُ العلماء من السُّنَدِ والخلف، وتظاهرت عليه الأحاديثُ الصَّحِيحَةُ، ولا بُدَّ لِي فِي
ذَلِكَ.

قوله (شئ معلق) أي أنها على إرادة القرية، وفي رواية بعد هذه. (شئ معلق) على إرادة استثناء
الجماعة، قال أهل اللغة: لشيء بقية الخلق، وجمعه شئان.

(١) الزكويك الميعوم^{١٢} (١١٨/٣)

(٢) توكيد المسألة: (١١٧/٢)

(٣) آخر جه عهد الله في رسالته على محمد ﷺ ٩٥٧٢ قبل هذا خمس ﷺ لادب تصديق سيدونا زليخ بيبي ﷺ وهي ح شيخ
 وهي بيبة زليخ تصلي

(٤٤) في إكمال المعجم - (١٩٨٠/٢١) : طريقي

عَبَّاسٍ: فَقُمْتُ فَصَنَعْتُ مِثْلَ مَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ ذَهَبْتُ فَقُمْتُ إِلَى جَنْبِهِ، فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ الِیْمَنَى عَلَى رَأْسِي، وَأَخَذَ بِأُذُنِي الِیْمَنَى یُقْبِلُهَا، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ أَوْتَرَ، ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى جَاءَ الْمُؤَذِّنُ، فَقَامَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الصُّبْحَ. (ص: ٢١٦١، ج: ١، ص: ١٧٨٣).

[١٧٩٠] ١٨٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْمُرَادِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقَهْرِيَّ، عَنْ مَحْرَمَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ: ثُمَّ عَمِدَ إِلَى شَجَبٍ مِنْ مَاءٍ، فَتَوَضَّأَ وَاسْتَنْعَ الْوُضُوءَ، وَلَمْ يَهْرُقْ مِنَ الْمَاءِ إِلَّا قَلِيلًا، ثُمَّ حَرَكَنِي فَقُمْتُ، وَنَاسِئُ الْحَدِيثِ نَحْوُ حَدِيثِ مَا لَكَ. (الط: ١٧٨٩).

[١٧٩١] ١٨٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْبِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنَا عَمْرُو، عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مَحْرَمَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: نِمْتُ عِنْدَ مَيْمُونَةَ زَوْجِ لَنَبِيِّ ﷺ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَهَا تِلْكَ اللَّيْلَةَ، فَتَوَضَّأَ

قوله (وَأَخَذَ بِأُذُنِي الِیْمَنَى یُقْبِلُهَا) قيل: إنما فَعَلَهَا تَسْبِيحًا لَهُ مِنَ التَّعَسُّسِ، وقيل: لِيَسْتَهْئِئَ لِهَيْئَةِ الصَّلَاةِ وموقف لِمَامُومٍ وَعَبْرَ دُثٍّ، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ، لِقَوْلِهِ فِي الرَّوَايَةِ الْآخَرَى: (فَجَعَلْتُ إِذَا أَعْمَيْتُ بِأَخَذِ بِشَجَمَةِ أُذُنِي).

قوله (فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ أَوْتَرَ، ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى جَاءَ الْمُؤَذِّنُ، فَقَامَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، ثُمَّ حَرَحَ فَصَلَّى الصُّبْحَ) فِيهِ أَنَّ الْأَفْصَلَ لِي لَوْتَرٍ وَغَيْرِهِ مِنَ الصُّلُوتِ أَنْ يُسَلِّمَ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ، وَأَنَّ الْوَتَرَ يَكُونُ آخِرَهُ رَكْعَةً مَفْصُولَةً، وَهَذَا مَذْهَبُ وَمَذْهَبُ الْحَمِيْوَرِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: رَكْعَةٌ مُوَصُولَةٌ بِرَكْعَتَيْنِ كَالْمَغْرَبِ.

وفيه حَوْزُ اثْنَيْنِ الْمُؤَذِّنُ إِلَى الْإِمَامِ يَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ، وَتَخْفِيفُ سِتَةِ الصُّبْحِ، وَأَنَّ الْإِيْتَرَ ثَلَاثُ عَشْرَةَ رَكْعَةً أَكْمَلٌ، وَفِيهِ خِلَافٌ لِأَصْحَابِنَا، قَالَ بَعْضُهُمْ: أَكْثَرُ الْوَتَرِ ثَلَاثُ عَشْرَةَ، لِظَاهِرِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَقَدْ أَكْثَرَهُمُ: أَكْثَرُهُ إِحْدَى عَشْرَةَ، وَتَأَوَّلُوا حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ ﷺ صَلَّى مَعَهَا رَكْعَتَي سِتَةِ لِعَشَاءٍ، وَهَذَا تَأْوِيلٌ ضَعِيفٌ مِمَّا عُدَّ لِلْحَدِيثِ.

قوله (ثُمَّ عَمِدَ إِلَى شَجَبٍ مِنْ مَاءٍ) هُوَ شَجَبُ الشَّيْبِ الْمَعْجَمَةِ وَاسْكَنْ الْجِيمِ، وَهُوَ الشَّقَاءُ الْحَقُّقُ، وَهُوَ بِمَعْنَى الرَّوَايَةِ الْآخَرَى: (شَرٌّ مَعْقُوفٌ) وقيل: الْأَشْجَابُ الْأَعْوَدُ الَّتِي تُعْلَقُ عَدَدُ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى، فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَأَخَذَنِي فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ، فَصَلَّى فِي بَلَدِكَ
الْثَلَاثَةَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، ثُمَّ نَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى نَفَخَ - وَكَانَ إِذَا نَامَ نَفَخَ - ثُمَّ أَتَاهُ
الْمُؤَدُّنُ، فَخَرَجَ فَصَلَّى، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

قَالَ عَمْرُو: فَحَدَّثْتُ بِهِ بُكَيْرَ بْنِ الْأَشَجِّ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي كُرَيْبٌ بِذَلِكَ. [أحدري ١٩٩٨
[وغيره ١٧٨٩].

[١٧٩٢] ١٨٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ. حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي قُدَيْكٍ - أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ،
عَنْ مَخْرَمَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: بَيْتٌ لَيْلَةً هِنَهُ
حَالَتِي مَيِّمُونَهُ بَيْتَ الْحَارِثِ، فَقُلْتُ لَهَا: إِذَا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَيُّظَنِي، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ،
فَقُمْتُ إِلَى جَنْبِهِ الْأَيْسَرِ، فَأَخَذَ بِيَدِي فَجَعَلَنِي بَيْنَ شِقْوِ الْأَيْمَنِ، فَجَعَلْتُ إِذَا أَعْقَبْتُ يَأْخُذُ
بِشَخْمَةِ أُذُنِي، قَالَ: فَصَلَّى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، ثُمَّ احْتَبَى حَتَّى إِنِّي لَأَسْمَعُ نَفْسَهُ رَافِدًا، فَلَمَّا
تَبَيَّنَ لَهُ الْفَجْرُ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ. [غيره ١٧٨٩].

[١٧٩٣] ١٨٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَارِثٍ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ ابْنُ أَبِي
عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ -، عَنْ عَمْرُو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ
بَاتَ عِنْدَ خَالَتِهِ مَيِّمُونَهُ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ اللَّيْلِ فَتَوَضَّأَ مِنْ شَنْ مَعْلَقٍ وَضُوءًا خَفِيفًا
- قَالَ - وَصَفَتْ وَضُوءَهُ، وَجَعَلَ يُخَفِّفُهُ وَيَقْلِلُهُ - قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَكُمْتُ فَصَنَعْتُ مِثْلَ مَا صَنَعَ
النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ جِئْتُ فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَأَخْلَفَنِي فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ، فَصَلَّى، ثُمَّ اضْطَجَعَ فَنَامَ
حَتَّى نَفَخَ، ثُمَّ أَتَاهُ بِلَالٌ فَأَذَنَهُ بِالصَّلَاةِ، فَخَرَجَ فَصَلَّى الصُّبْحَ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. قَالَ سُفْيَانٌ: وَهَذَا
لِلنَّبِيِّ ﷺ خَاصَّةً، لِأَنَّهُ بَلَغَنَا أَنَّ لِنَبِيِّ ﷺ ثَنَامَ عَيْنَاهُ، وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ. [أحدري ١٩١١ و ١٩١٢
وغيره ١٩٣٨].

[١٧٩٤] ١٨٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَسَارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ -: حَدَّثَنَا

قوله: (ثم احتبى حتى بي لاسمع نفسه رافداً) معناه. أنه احتبى أولاً ثم اضطجع كما سبق في
الروايات الماضية، فاحتبى ثم اضطجع حتى سمع نفخه ونفسه، ففتح الفاء.

قوله: (لقمْتُ عن يساره، فأخلفني فجعلني عن يمينه) معنى (أخلفني) أدارني

شُعْبَةُ، عَنْ سَلَمَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: بَثُّ فِي بَيْتِ خَالَتِي مَيْمُونَةَ، فَبَقِيتُ كَيْفَ يُصَلِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَقَامَ قِبَالَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ، ثُمَّ نَامَ، ثُمَّ قَامَ إِلَى الْقِرْبَةِ فَأَظْلَقَ شِنَاقَهَا، ثُمَّ صَبَّ فِي الْجَفْنَةِ - أَوْ: الْقَضْعَةِ - فَأَكَّهَ بِيَدِهِ عَلَيْهَا، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءًا حَسَنًا بَيْنَ الْوُضُوءَيْنِ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي، فَجِئْتُ فَقُمْتُ إِلَى خَبْوٍ، فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، قَالَ: فَأَخَذَنِي فَأَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ، فَتَكَامَلْتُ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، ثُمَّ نَدَمَ حَتَّى نَفَخَ - وَكُنَّا نَعْرِفُهُ إِذَا نَامَ يَنْفَخُو - ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ فَصَلَّى، فَجَعَلَ يَقُولُ فِي صَلَاتِهِ، أَوْ فِي سُجُودِهِ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ فِي قَلْبِي نُورًا، وَفِي سَمْعِي نُورًا، وَفِي بَصَرِي نُورًا، وَعَنْ يَمِينِي نُورًا، وَعَنْ شِمَالِي نُورًا، وَأَمَامِي نُورًا، وَخَلْفِي نُورًا، وَفَوْقِي نُورًا، وَتَحْتِي نُورًا، وَاجْعَلْ لِي نُورًا» أَوْ قَالَ: «وَاجْعَلْنِي نُورًا»، [أحمد: ٢٥٦٧] [مسند: ١٧٨٨].

[١٧٩٥] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا النَّصْرُ بْنُ سُئِيلٍ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ كَهْمَلٍ، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ سَلَمَةُ: فَلَقِيتُ كُرَيْبًا، فَقَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كُنْتُ عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةَ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ عُذْرَةَ، وَقَالَ: «وَاجْعَلْنِي نُورًا»، وَلَمْ يَسْئَلْ. [مسند: ١٧٨٨].

[١٧٩٦] ١٨٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَهَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهْمَلٍ، عَنْ أَبِي رِشْدِينَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: بَثُّ عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةَ، وَأَقْتَصَرَ الْحَدِيثُ، وَلَمْ يَذْكُرْ غَسْلَ الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: ثُمَّ أَتَى الْقِرْبَةَ، فَحَلَّ شِنَاقَهَا، فَتَوَضَّأَ وَضُوءًا بَيْنَ الْوُضُوءَيْنِ، ثُمَّ أَتَى فِرَاشَهُ فَدَامَ، ثُمَّ قَامَ قَوْمَةً أُخْرَى، فَأَتَى الْقِرْبَةَ فَحَلَّ شِنَاقَهَا، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءًا هُوَ

قوله: (فَبَقِيتُ كَيْفَ يُصَلِّي) هو بفتح الباء الموحدة والقاف، أي: رَقِبْتُ ونظرتُ، يقال: تَقَيْتُ وتَقَوْتُ، بمعنى رَقِبْتُ ورَمَقْتُ

قوله: (ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءًا حَسَنًا بَيْنَ الْوُضُوءَيْنِ) يعني لم يُسِرْ ولم يَقْتَر، وكان بين ذلك قَوَامٌ.

قوله: (عن أبي رِشْدِينَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ) هو بكسر الراء، وهو كُرَيْبٌ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، كُنِيَ بِأَبَتِهِ

رِشْدِينَ.

الْوُضُوءُ، وَقَالَ: «أَعْظَمُ لِي نُورًا»، وَلَمْ يَذْكُرْ: «وَأَجْمَلُنِي نُورًا». [نظر: ١٧٨٨]

[١٧٩٧] ١٨٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَلْمَانَ الْحَجَرِيِّ، عَنْ عُقَيْلِ بْنِ خَالِدٍ أَنَّ سَلَمَةَ بْنَ كَهَيْلٍ حَدَّثَهُ أَنَّ كُرَيْبًا حَدَّثَهُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ بَاتَ لَيْلَةً عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْقُرْبَةِ فَسَكَبَ مِنْهَا فَتَوَضَّأَ، وَلَمْ يُكْثِرْ مِنَ الْمَاءِ، وَلَمْ يَقْصُرْ فِي الْوُضُوءِ، وَسَاقِ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: قَالَ: وَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَلْتَمِلَ تِسْعَ عَشْرَةَ كَلِمَةً

قَالَ سَلَمَةُ: حَدَّثَنِيهَا كُرَيْبٌ، فَحَفِظْتُ مِنْهَا ثِنْتِي عَشْرَةَ، وَتَبَيَّنَتْ مَا بَقِيَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ لِي فِي قَلْبِي نُورًا، وَفِي لِسَانِي نُورًا، وَفِي سَمْعِي نُورًا، وَفِي بَصَرِي نُورًا، وَمِنْ قُوَّتِي نُورًا، وَمِنْ تَحَنُّنِي نُورًا، وَعَنْ يَمِينِي نُورًا، وَعَنْ شِمَالِي نُورًا، وَمِنْ بَيْنِ يَدَيَّ نُورًا، وَمِنْ خَلْفِي نُورًا، وَاجْعَلْ فِي نَفْسِي نُورًا، وَأَعْظَمْ لِي نُورًا». [نظر: ١٧٨٨]

[١٧٩٨] ١٩٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو نَكْرٍ بْنُ إِسْحَاقَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنِي شَرِيفُ بْنُ أَبِي نَجْرٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: رَقَدْتُ فِي بَيْتٍ مَيْمُونَةَ لَيْلَةٍ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَهَا؛ لِأَنْظُرَ كَيْفَ صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّيْلِ، قَالَ فَتَحَدَّثَ لِنَبِيِّ ﷺ مَعَ أَهْلِهِ سَاعَةً، ثُمَّ رَقَدَ، وَسَاقِ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: ثُمَّ قَامَ فَتَوَضَّأَ وَاسْتَرَّ^(٥).

[البخاري: ٤٥٦٩] [زناظر: ١٧٨٨].

قوله: (عن عبد الرحمن بن سلمان الحجري) هو بحاء مهملة مفتوحة ثم جيم ساكنة، منسوب إلى حَجْرٍ رَغِينٍ، وهي قبيلة معروفة.

قوله: (فتحدث النبي ﷺ مع أهله ساعة، ثم نام) فيه جواز الحديث بعد صلاة العشاء للحاجة والمصلحة، والذي ثبت في الحديث أنه كان يكره أسوم قبلها، والحديث بعدها^(١)، هو في حديث لا حاجة إليه ولا مصلحة فيه كما سبق بيانه في باب^(٢).

(٥) الاستئذان: يستعملون السواك لأن من استعمله يؤثره على استنائه.

(١) أخرجه البخاري ٥٤٧، ومسلم ١٤٦٢، وأحمد ١٩٧٦٧ من حديث أبي برزة الأسلمي ؓ.

(٢) نظر ص ٨٨

[١٧٩٩] ١٩١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا وَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قُسَيْلٍ، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ رَفَعَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَسْتَيْقِظَ فَتَسَوَّكَ وَتَوَضَّأَ، وَهُوَ يَقُولُ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكِ وَالْأَرْضِ وَالتَّحَلُّفِ الْبَيْلِ وَالنَّهْرِ لَأَيُّ لَأَوَّلِي لَأَكْبَرِ﴾ [الحدود: ١٩٠]، فَقَرَأَ هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ حَتَّى حَثَمَ السُّورَةَ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، فَأَطَالَ فِيهِمَا الْقِيَامَ وَالرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، ثُمَّ انْصَرَفَ فَنَامَ حَتَّى نَفَخَ، ثُمَّ فَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، سِتَّ رَكَعَاتٍ، كُلُّ ذَلِكَ يَسْتَاكُ، وَيَتَوَضَّأُ، وَيَقْرَأُ هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ، ثُمَّ أَوْتَرَ بِثَلَاثٍ، فَأَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ، فَخَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ وَهُوَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ فِي قَلْبِي نُورًا، وَفِي لِسَانِي نُورًا، وَاجْعَلْ فِي سَمْعِي نُورًا، وَاجْعَلْ فِي بَصَرِي نُورًا، وَاجْعَلْ مِنْ خَلْفِي نُورًا، وَمِنْ أَمَامِي نُورًا، وَاجْعَلْ مِنْ قُدُّمِي نُورًا، وَمِنْ تَخْفِي نُورًا، اللَّهُمَّ أَغْنِنِي نُورًا». [ص ٣٥٤، (نظر ١٧٨٨)].

قوله: (ثم قام فصلى ركعتين، فأطال فيهما القيام والركوع والسجود، ثم انصرف فنام حتى نفخ، ثم فعل ذلك ثلاث مرات، ست ركعات، ثم أوتر بثلاث) هذه الرواية فيها محالة لباقي الروايات في تخليص النوم بين الركعات وفي عدد الركعات، فإنه لم يذكر في باقي الروايات تحلل النوم، وذكر الركعات ثلاث عشرة

قال القاضي عياض: هذه الرواية - وهي رواية حبيب بن أبي ثابت - مما استدركه الدارقطني على مسلم لاضطرابها واحتلاف الرواة، قال الدارقطني: وزوي عنه على سبعة أوجه، وخالف فيه الجمهور^(١).

قلت: ولا يقدح هذا في مسلم، فإنه لم يذكر هذه الرواية متأصلة مستقلة، إنما ذكرها متبعة، والمتبعات يُحتمل فيها ما لا يُحتمل في الأصول كما سبق بيانه في مواضع^(٢).

قال القاضي: ويحتمل أنه لم يُعَدَّ في هذه الصلاة الركعتين الأوليين الخفيفتين اللتين كان النبي ﷺ يستفتح صلاة الليل بهما، كما صرحنا الأحاديث بها في مسلم وغيره، ولهذا قيل: (صلى ركعتين فأطال فيهما) فدل على أنهما بعد الخفيفتين، فتكون الخفيفتان ثم الطويتان ثم الست المذكورات ثم ثلاث بعده كما ذكره، فصارت الجملة ثلاث عشرة كما في باقي الروايات، والله أعلم

(١) الإيضاحات والشرح ص ٣٤٤، وإكمال المعلم: (١٢٢/٣).

(٢) انظر (٧١/١).

[١٨٠٠] ١٩٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَكَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: بَثُّ ذَاتِ اللَّيْلَةِ عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةَ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مُتَطَوِّعًا مِنَ اللَّيْلِ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْقِرْبَةِ فَتَوَضَّأَ، فَقَامَ قَصَصَى، فَقُمْتُ لَمَّا رَأَيْتُهُ صَمَعَ ذَلِكَ، فَتَوَضَّأْتُ مِنَ الْقِرْبَةِ، ثُمَّ قُمْتُ إِلَى شِقْوِ لَأَيْسَرٍ، فَأَخَذَ بِيَدِي مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِهِ، يَغْدِلُنِي كَذَلِكَ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِهِ إِلَى الشَّقِّ الْأَيْمَنِ، قُلْتُ: أَفِي التَّطَوُّعِ كَانَ ذَلِكَ؟ قَالَ: نَعَمْ.

[أحمد: ٣٤٧٩] [وطع: ١٧٨٨].

[١٨٠١] ١٩٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ: أَخْبَرَنِي أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ قَيْسَ بْنَ سَعْدٍ يُحَدِّثُ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: بَعَثَنِي الْعَبَّاسُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِ خَالَتِي مَيْمُونَةَ، فَبِثُّ مَعَهُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ، فَقَامَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ، فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَتَدَوَّلَنِي مِنْ خَلْفِ ظَهْرِهِ، فَجَعَلَنِي عَلَى يَمِينِهِ. [وطع: ١٧٨٨]

[١٨٠٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَنْدَ الْمَلِكِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: بَثُّ عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةَ، تَحْوِي خَلِيفَةَ ابْنِ جُرَيْجٍ وَقَيْسَ بْنَ سَعْدٍ. [أحمد: ٣٢٨٣] [وطع: ١٧٨٨].

[١٨٠٣] ١٩٤ - (٧٦٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عُثْمَرُ، عَنْ شُعْبَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ لُمَيْنٍ وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي جَمْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً. [أحمد: ٣١٣٠] [بخاري: ١١٣٨].

[١٨٠٤] ١٩٥ - (٧٦٥) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عِنْدَ اللَّهِ بَنَ قَيْسِ بْنِ مَخْرَمَةَ أَخْرَجَهُ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّهُ قَالَ: لَا زُمْفَرٌ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِلَّيْلَةِ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، وَهُمَا دُونَ لَتَيْنِ قَبْلَهُمَا، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، وَهُمَا دُونَ

قوله في حديث زيد بن خالد (ثم صلى ركعتين طويلتين طويلتين طويلتين) هكذا هو مكرّر ثلاث

مرات.

الْمَتْنَيْنِ قَبْلَهُمَا، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ، وَهُمَا دُونَ الثَّلَاثَيْنِ قَبْلَهُمَا، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ، وَهُمَا دُونَ الثَّلَاثَيْنِ قَبْلَهُمَا، ثُمَّ أَوْتَرَ. فَذَلِكَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكَعَةً [احمد ٢١٦٨١].

[١٨٠٥] ١٩٦ - (٧٦٦) وَحَدَّثَنِي حَسَّاحُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْحَدَّادِيُّ أَبُو جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُنَكِيرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَانْتَهَيْنَا إِلَى مَشْرَعَةٍ، فَقَالَ: «أَلَا تُشْرِعُ يَا جَابِرُ؟»، قُلْتُ: نَعَى، قَالَ: فَتَرَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَشْرَعْتُ، قَالَ: ثُمَّ ذَهَبَ لِحَاجَتِهِ، وَوَضَعْتُ لَهُ وَضُوءًا، قَالَ: فَجَاءَ فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، خَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ، فَقُمْتُ خَلْفَهُ، فَأَخَذَ بِأُذُنِي فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ [احمد ١٤٧٨٩].

[١٨٠٦] ١٩٧ - (٧٦٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، جَمِيعًا عَنْ هُشَيْمٍ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ -: أَخْبَرَنَا أَبُو حُرَّةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ لِيُصَلِّيَ، افْتَتَحَ صَلَاتَهُ بِرَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، [احمد ١٢٤٠١٧].

قوله: (فانتهينا إلى مشرعة، فقال «ألا تشرع يا جابر؟») المشرعة بفتح لراء واشريعة هي الطريق إلى عبور الماء من حافة نهر أو بحر وغيره وقوله: (ألا تشرع) بضم لاء، ورؤي بفتحها، والمشهور في الروايات الضم، ولهذا قال بعده وأشرعت. قال أهل اللغة شرعت في التهر، وأشرعت بفتي فيه. وقوله: (ألا تشرع) معناه: ألا تشرع نفسك أو نفسك.

قوله: (فصلّى في ثوب واحد، خالف بين طرفيه) فيه صحة الصلاة في ثوب واحد، وأنه تسرّ المخالفة بين طرفيه على عاتقيه، وسقت لمسألة في موضعها^(١) قوله (فقمّت خلفه، فأخذ بأذني فجعلني عن يمينه) هو كحديث ابن عباس، وقد سبق شرحه.

قوله: (حدّثنا أبو حُرّة عن الحسن) هو أبو حُرّة بصمّ الحاء، اسمه وأصل بن عبد الرحمن، كان يخيّم القرآن في كلّ بيتين.

قوله: (كان رسول الله ﷺ إذا قام من الليل ليصلي، افتتح صلاته برَكَعتين خفيفتين) وفي حديث أبي هريرة الأمر بذلك. هذا دليل على استحبابه لِيُنْشِطَ بِهِمَا لِمَا يَعْجَلُ بِهِمَا.

[١٨٠٧] ١٩٨ - (٧٦٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ، فَلْيَفْتَحْ صَلَاتَهُ بِرُكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ» [احمد ٧١٧٦].

[١٨٠٨] ١٩٩ - (٧٦٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ: «اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ قَيَّامُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ،

قوله ﷺ: «أنت نور السماوات والأرض» قال العلماء: معناه: منورهما، أي خدلق نورهما. وقال أبو عبيد بنورك يهتدي أهل السماوات والأرض قال الخطابي في تفسير سمع سبحانه وتعالى (لنور): معناه: الذي نوره يُبصِّرُ دو لعمامة، بهديته يَرشُدُ دو العوابة، قال: ومنه: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور ٣٥]، أي: من نورهما. قال: ويحتمل أن يكون معناه: ذو النور، ولا يصح أن يكون النور صفة ذات لله تعالى، وإنما هو صفة فعل، أي هو خالقه^(١) وقال غيره: معنى ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾: قدير شمسها وقمرها وتجموعهما.

قوله ﷺ: «أنت قَيَّامُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ»، وفي الرواية الثانية: «قَيِّم»، قال العلماء: من صفاته لَقَيَّامٌ والقَيِّمُ كما صرح به هذا الحديث، والقَيُّومُ يَبصُرُ القُرْآنَ، وقائم، ومنه قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ قَائِمٌ عَنْ كُلِّ نَقِيصٍ﴾ [نرم ٢٣]. قال الهروي: ويقال قَوَّامٌ^(٢) قال ابن عباس: لقَيُّوم الذي لا يروى. وقال غيره: هو القائم على كل شيء، ومعناه: مدبر أمر خلقه، وهما سادعان في تفسير الآية والحديث.

قوله ﷺ: «أنت رب السماوات والأرض ومن فيهن» قال العلماء: لرب ثلاث معاني في اللغة: السَّيِّدُ المطاع، والمُصْلِح، والمَلِكُ، لكن قال بعضهم: إذا كان بمعنى السَّيِّدِ المطاع، فشرط المربوب أن يكون ممن يعقل، ولله أشد الخطابي بقوله: لا يصح أن يقال: سيّد الجبال والشجر^(٣). قال

(١) شأن السجدة ص ٩٥.

(٢) المعري. (نور).

(٣) شأن السجدة ص ٩١.

أَنْتَ الْحَقُّ، وَوَعْدُكَ الْحَقُّ، وَقَوْلُكَ الْحَقُّ، وَلِقَاؤُكَ حَقٌّ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ، اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ، وَإِلَيْكَ أُنِيتُ، وَبِكَ خَاصَمْتُ، وَإِلَيْكَ حَاكَمْتُ، فَاغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَآخَّرْتُ، وَأَسْرَرْتُ وَأَعْلَنْتُ، أَنْتَ إِلَهِي، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ.

أحمد [٧٧١٠] [روى ١٨٠٩]

القاضي عياض هذا الشرط فاسد، بل الجميع مطيع له سبحانه وتعالى، قال الله تعالى ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا مَلَكَيْنِ﴾^(١) [صلى ١١].

قوله ﷺ: «أَنْتَ الْحَقُّ» قال لعلماء: الحق في أسمائه سبحانه وتعالى معناه: نبحثق وجوده، وكل شيء صح وجوده وتحقق فهو حق، ومنه الحقيقة، أي الكائنة حقا بغير شك ومثله قوله ﷺ في هذا الحديث: «وَوَعْدُكَ الْحَقُّ، وَقَوْلُكَ الْحَقُّ، وَلِقَاؤُكَ حَقٌّ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ» أي: كله متحقق لا شك فيه وقيل: معناه: خبرك حق وصدق وقيل: أنت صاحب الحق. وقيل: مُحِقُّ الحق وقيل الإله الحق دون ما يقوله^(٢) المُلحدون كما قال تعالى ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَتَّبِعُونَ مِنْ دُونِهِ أَلْطُلُفٌ﴾.

وقيل في قوله «وَوَعْدُكَ الْحَقُّ» أي: صدق. ومعنى «لِقَاؤُكَ حَقٌّ» أي: البعث. وقيل: الموت، وهذا لقول باطل في هذا الموضع، وإنما بُهت عليه ثلثا يُعْتَرَى به، والصواب البعث، فهو الذي يقتضيه سياق الكلام وما بعده، وهو الذي يُؤَدُّ به على الملجدة، لا بالموت.

قوله ﷺ: «اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ، وَإِلَيْكَ أُنِيتُ، وَبِكَ خَاصَمْتُ، وَإِلَيْكَ حَاكَمْتُ، فَاغْفِرْ لِي» إلى آخره. معني «أَسْلَمْتُ» استسلمت وقدت لأمرك ونهيت. «وَبِكَ آمَنْتُ» أي: صدقت بك وبكل ما أحبرت وأمرت ونهيت. «وَالِإِلَيْكَ أُنِيتُ» أي: أطعت ورجعت إلى عبادتك، أي: أقبلت عليه. وقيل: معناه: رجعت إليك في تدبير، أي: فوضت إليك. «وَبِكَ خَاصَمْتُ» أي: بما أعطيتني من لبرهين ولقوة خاصمت من عندك، وكفرتك، وقمعتك بالحجة وبالسيف. «وَالِإِلَيْكَ حَاكَمْتُ» أي: كل من جحد لحق حاكمته إليك، وحججتك لحكم بيني وبينه، لا غيرك مما كنت تُحاكم إليه الجاهلية وغيرهم، من صم وكاهن ونار وشيطون وغيره، فلا أرضى إلا بحكمك، ولا أعتمد غيره.

(١) [إكمال معجم] (١٣١/٣)

(٢) علي (ع): يقون

[١٨٠٩] (٠٠٠) حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ الْبَاقِدِ وَأَبْنُ ثُمَيْرٍ وَأَبْنُ أَبِي عُمَرَ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، بِإِسْنَادِهِمَا عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلِ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. أَمَّا حَدِيثُ ابْنِ جُرَيْجٍ، فَاتَّفَقَ لَفْظُهُ مَعَ حَدِيثِ مَالِكٍ، لَمْ يَخْتَلِفَا إِلَّا فِي حَرْفَيْنِ، قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ مَكَانَ «قِيَامًا»: «قِيَمًا»، وَقَالَ: «وَمَا أَسْرَرْتُ»، وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَيْنَةَ، فَعِنْدَهُ بَعْضُ زِيَادَةٍ، وَتَحَالُفٌ مَالِكًا وَأَبْنُ جُرَيْجٍ فِي أَحْرَفٍ.

[أحمد ٢٣٦٨ و ٣٤٦٨، ومسلم ١١٢٠ و ٧٤٩٩].

[١٨١٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ - وَهُوَ ابْنُ مَيْمُونٍ -: حَدَّثَنَا عَمْرَانُ الْقَصِيرُ، عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَاللَّفْظُ قَرِيبٌ مِنَ الْقَاطِظِهِمْ. [الترمذي ٤٩٨٠٩].

[١٨١١] ٢٠٠ - (٧٧٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ وَأَبُو مَعْنٍ الرَّقَاشِيُّ قَالُوا: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ سَأَلْتُ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ بِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ يَفْتَتِحُ صَلَاتَهُ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ؟ قَالَتْ: كَانَ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ اقْتَسَحَ صَلَاتَهُ. «اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرَائِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ، فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، أَنْتَ

ويعني سؤاله ﷺ المحفزة مع أنه مغفور له: أنه سأل ذلك تواضعاً وخضوعاً وإشفاقاً وإجلالاً، وليقتدي به في أصل الدعاء والخصوع وحسن التضرع في^(١) هذا الدعاء المعين.

وفي هذا الحديث وغيره مواظبته ﷺ في الليل على الذكر والدعاء والاعتراف لله تعالى بحقوقه، والإقرار بصنقه وعنده^(٢) ووعيده، والحب والجنة والثواب وغير ذلك.

قوله ﷺ. «اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرَائِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ، فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ» قال لعلماء: حصهم بالذكر وإن كان الله تعالى رب كل المخلوقات كما تكرر في القرآن والسنة من بظنهم من الإضافة إلى كل عظيم المراتبة وكبير الشأن دون ما يستحق ويستصغر، فيقال له سبحانه وتعالى: رب السماوات

(١) في (ج): وفي.

(٢) في (ص) و(هـ): يبعثه ووعده.

تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ، اهْدِنِي لِمَا اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ، إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ». [سجدة: ٢٢٢].

[١٨١٢] ٢٠١ - (٧٧١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ: حَدَّثَنَا يُونُسُ الْمَاجِشُونُ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ قَالَ: «وَجْهَتْ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا.....»

وَرَبُّ الْأَرْضِ، رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ، وَرَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَارُوحِ، وَرَبُّ الْمَشْرِقِينَ وَرَبُّ الْمَغْرِبِينَ، وَرَبُّ النَّاسِ مَلِكُ النَّاسِ إِلَهُ النَّاسِ، وَرَبُّ الْعَالَمِينَ، وَرَبُّ كُلِّ شَيْءٍ، رَبُّ لَيْبِئِينَ، خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، فَاطَرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، جَاعِلُ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا.

فَكَرَّ ذَلِكَ وَشَبَّهَهُ وَصَفَتْ لَهُ سَحْنَهُ وَتَعَالَى بِدَلَالِ الْعِظَمَةِ وَعَظِيمِ الْقُسْرَةِ وَالْمَدَكِ، وَلَمْ يُسْتَعْمَلْ ذَلِكَ فِيمَا يُحَقَّرُ وَيُسْتَصْعَرُ، فَلَا يُقَالُ: رَبُّ الْحَشَرَاتِ، وَخَالِقُ الْقُرُودِ وَالْحَنَازِيرِ، وَشَبَّهَ ذَلِكَ عَلَى الْإِفْرَادِ، وَإِنَّمَا يُقَالُ خَالِقُ الْمَخْلُوقَاتِ، وَخَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ، وَحَيْثُ تَدْخُلُ هَذِهِ فِي الْعُمُومِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله ﷺ: «اهْدِنِي لِمَا اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ» معناه: تُبَيِّنْ عَلَيَّ، تَقُولُ تَعَالَى: «هُدًى لِمَنْ يُصِرُّ عَلَى الْمُسْتَقِيمِ» [البقرة: ٦].

قوله: (حَدَّثَنَا يُونُسُ الْمَاجِشُونُ) هو بكسر لحيمة وضمة لثبني المعجمة، وهو أبيض لوجه مؤرَّدة، لفظ أعجمي^(١).

قوله: «وَجْهَتْ وَجْهِي» أي: قصدت بعبادتي **الذي فطر السماوات والأرض** أي: ابتداء خلقهما قوله: «حَنِيفًا» قال الأكثرون: معناه: مائلًا إلى الدين الحق وهو الإسلام، وأصل حَنِيفٌ لَمِيلٌ، ويكون في الخير والشر، ويتصرف إلى ما تقتضيه لقرينة، وقيل: المراد بالحيف هو المستقيم. قاله الأزهري^(٢) وآخرون. وقد أبو عبيد: الحيف عند العرب من كان على دين إبراهيم ﷺ. ونصب حنيفًا على الحال، أي: وجهت وجهي في حال حنيفيتي.

(١) في (ج): لفظ حنفي.

(٢) تهذيب اللغة: (٥/ ٧١).

وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ، إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَنْتَ رَبِّي وَأَنَا عَبْدُكَ، ظَلَمْتُ نَفْسِي، وَاعْتَرَفْتُ بِذُنُوبِي، فَأَعْفِرْ لِي ذُنُوبِي جَمِيعًا، إِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ،

وقوله: «وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ» بيّن للحليف وإيصاح لمعبده، والمشرِك يُطلق على كل كافر، من عابد وثَن وصنم ويهودي ونصراني ومجوسي ومرتن ورتليق وغيرهم.

قوله: «إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي» قال أهل اللغة: النُسُكُ، العبادة، وأصله من النسيكة، وهي الفضة لئلا يه المصنفة من كل حُلط. والنسيكة أيضاً كل ما يُقَرَّب به إلى الله تعالى. قوله: «وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي» أي حياتي وموتي، ويجوز فتح ليه فيهما وإسكانها، والأكثرون على فتح ياء (محيي)، وإسكان (مماتي).

قوله: «اللَّهُ» قال العلماء: هذه لأم الإصانة، ولها معنيان: المُتَّ والاحتصاص، وكلاهما مرادة هنا. قوله: «رَبِّ الْعَالَمِينَ» في معنى (رَبٍّ) أربعة أقول حكاه اساوردي وغيره: المالك والسيد، والمدبر، والمربي^(١). فإن وُصف الله تعالى ربًّا، لأنه مالك أو سيد، فهو من صفات الذات، وإن وُصف به لأنه مدبر خلقه ومربيهم، فهو من صفات فعده، ومتى دخلت الألف واللام فقليل. الرُّبُّ، اختص بالله تعالى، وإذا حُذفت جزاء إطلاقه على غيره، فيقال: رَبُّ لعل، ورُبُّ الدَّار، ونحو ذلك.

والعالمون جمع عالم، ويسمى للعالم واحد من لفظه. واختلف العلماء في حقيقته فقال المتكلمون من أصحاب وغيرهم وجماعات من المفسرين وغيرهم: العالم كل المخلوقات، وقال جماعة: هم الملائكة والجن والإنس. وزاد أبو عبيدة والقرطبي: الشياطين، وقيل: بنو آدم خاصة، قاله الحسين بن الفضل وأبو معاذ النخعي^(٢)، وقال آخرون: هو الدُّنْيَا وما فيها، ثم قيل: هو مشتق من العلامة، لأن كل مخلوق علامة على وجود صانعه، وقيل: من العلم، فعلى هذا يختص بالعلاء.

قوله: «اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ» أي: القادر على كل شيء، لعلك اسحققي لجميع المخلوقات. قوله: «وَأَنَا عَبْدُكَ» أي: معترف بأنك مالكي ومدبري، وحكمتك بافد في. قوله: «ظَلَمْتُ نَفْسِي» أي:

(١) «تكملة والعون»: (١/٥٤).

(٢) أبو معاذ النخعي هو أفضل بن جلد المروزي من مدينة، صنف كتاباً في القرآن، ومات سنة إحدى عشرة ومئتين. انظر

الوجه: (٢/٢٤٥).

وَاهْدِنِي لِأَحْسَنِ الْأَخْلَاقِ، لَا يَهْدِي لِأَحْسَنِهَا إِلَّا أَنْتَ، وَاصْرِفْ عَنِّي سَيِّئَهَا، لَا يَصْرِفُ عَنِّي سَيِّئَهَا إِلَّا أَنْتَ، لَيْتَكَ وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ،

اعترف^(١) بالتقصير، قدمه على سؤا ل لمغفرة أدياً، كما قال آدم وحواء: «رَبِّ طَلَعْنَا نَقَسًا وَبَدَأَ تَقَمِيرَ لَكَ وَتَرَحُّمًا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ» الامر ٢٣. قوله: «اهدني لأحسن الأخلاق» أي: أرشدني لصوابها، ووقفني للتخلق به. قوله: «واصرف عني سيئها» أي: فيصحبها.

قوله: «لَيْتَكَ» قال العلماء: معناه: أنا مقيم على طاعتك إقامة بعد إقامة، يقال: لبت بالمكان لبت وألست بالباب، أي: أقام به، وأصل لبيتك لبيت، فحذفت النون للإضافة. قوله: «وسعديك» قال الأزهري وغيره معناه: مساعدة لأمرك بعد مساعدة، ومتابعة لديك بعد متبعة^(٢).

قوله: «والخير كله في يديك، والشَّرُّ ليس إليك» قال لخطابي وغيره. فيه الإرشاد إلى الأدب في اللبث على الله ومدحه بأن يُضاف إليه محاسن الأمور دون مساوئها على وجه الأدب^(٣). وأما قوله: «والشَّرُّ ليس إليك» فمعناه يجب تأويله، لأنَّ مذهب أهل الحق أنَّ كلَّ المحذئات فعلُ الله تعالى وخلقه، سواءٌ خيرها وشرُّها، وحيثُ يجب تأويله، وفيه خمسة أقوال:

أحدها: معناه: لا يُتَقَرَّبُ به إليك، قاله الخليل بن أحمد والنضر بن شميل وإسحاق بن راهوية ويحيى بن معين وأبو بكر بن خزيمة والأزهري^(٤) وغيرهم.

والثاني: حكاه الشيخ أبو حامد عن لُثْرِي، وقاله غيره أيضاً، معناه: لا يُضاف إليك على انفراد، لا يُقال: يا خالقي القردة والخنازير، يا ربَّ الشَّرِّ، ومعنى هذا، وإن كان خالق كلِّ شيء، وربَّ كلِّ شيء، وحيثُ يدخل الشَّرُّ في المصنوع.

والثالث: معناه: والشَّرُّ لا يصعد إليك، إما يصعد الكرم الطيب والعمل الصالح.

والرابع: معناه: والشَّرُّ ليس شرُّ بالنسبة إليك، فإنك خلقته لحكمة بالغة، وإنما هو شرُّ بالنسبة إلى المخلوقين.

(١) في (ج): اعترف

(٢) «تهذيب اللغة»: (٤٣/٧)

(٣) «أشأن العلماء» ص ١٥٣.

(٤) «صحيح ابن خزيمة» بإثر حديث. ٤٦٣، والأزهري في «عرب الغلط» لسانه ص ٦٣

أَنَا بِكَ وَإِلَيْكَ، تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ»
 وَإِذْ رَكَعَ قَالَ: «اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَلَكَ أَسْلَمْتُ، خَشَعَ لَكَ سَمْعِي وَبَصَرِي
 وَمُحْيِي وَعَظْمِي وَقَصْبِي»
 وَإِذْ رَفَعَ قَالَ: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ مِلْءُ السَّمَاوَاتِ وَمِلْءُ الْأَرْضِ، وَمِلْءُ مَا بَيْنَهُمَا، وَمِلْءُ
 مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدَ»
 وَإِذْ سَجَدَ قَالَ: «اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَلَكَ أَسْلَمْتُ، سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ
 وَصَوَّرَهُ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ،

والخمس - حكاه الخطيب أنه كقولك. فلان إلى بني فلان، إذ كان عدده فيهم أو صفوه إليهم^(١)
 قوله: «أَنَا بِكَ وَإِلَيْكَ» أي: المتجاني والتمائي إليك وتوفيقي بك. قوله: «تَبَارَكْتَ» أي: استحققت
 الثناء، وقيل: ثبت لغير عندك، وقد ابن لأثيري: تبارك لعباد بتوحيده، والله أعلم
 قوله: «مِلْءُ السَّمَاوَاتِ وَمِلْءُ الْأَرْضِ» هو بكسر الميم وينصب الهمزة بعد اللام ورفعها، واختلف
 في الرجوع منهما، والأشهر النصب، وقد أوضحته في «تهذيب الأسماء واللغات» بدلالة مضاف إلى
 قائله^(٢)، ومعناه: حمداً لو كان أجساماً لملأ السموات والأرض لعظمه.
 قوله: «سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ، وَشَقَّ سَمْعَهُ» فيه دليل لمذهب الزهري أن الأذنين من
 الوجه، وقال جماعة من العمدة: هما من الرأس، واخرون أعلاه من الرأس، وأسفلهما من
 الوجه، وآخرون: ما أقبل على الوجه فمن الوجه، وما أدبر فمن الرأس. وقال الشافعي والجمهور:
 هما عضوان مستقلان، لا من الرأس ولا من الوجه، بل يُطهران ماء مستقيماً، ومسحهما سنة خلاقاً
 لشبهة.

وأجاب الجمهور عن احتجاج الزهري بجوابين:

أحدهما أن المراد بوجه جملة الذات، كقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَدَايَكَ، لَا وَجْهَهُ﴾ [نصر ٨٨].
 ويؤيد هذا أن لسجود يقع بأعضاء آخر مع لوجه.

(١) معناه أسكن. (١/٢٨٣).

(٢) لم اتفق عليه في تهذيب الأسماء والمعاني.

تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ.

ثُمَّ يَكُونُ مِنْ آخِرِ مَا يَقُولُ بَيْنَ الشَّهَادَةِ وَالنَّسِيمِ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ، وَمَا أَسْرَفْتُ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ». [الطبري، ١٨١٣].

[١٨١٣] ٢٠٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ (ح)، وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا أَبُو النَّضْرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَمِّهِ الْحَاجِثِيِّ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ الْأَعْرَجِ يَهْدَا الْإِسَادَ، وَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَفْتَحَ الصَّلَاةَ كَبَّرَ، ثُمَّ قَالَ: «وَجَّهْتُ وَجْهِي»، وَقَالَ: «وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ»، وَقَالَ: وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ»، وَقَالَ «وَصُورَةٌ فَأَحْسَنُ صُورَةٍ»، وَقَالَ: وَإِذَا سَلَّمَ قَالَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ» إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَقُلْ بَيْنَ الشَّهَادَةِ وَالنَّسِيمِ. [احمد ٧٤٩]

والثاني أن النبي ﷺ يُصَدِّقُ إِلَى مَا يُجَاوِرُهُ، كما يقال: بساتين البند، والله أعلم.

قوله: «أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ» أي: المَقْدَرِينَ والمَصْغُورِينَ.

قوله: «أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ» معناه: تُقَدِّمُ مَنْ شِئْتَ طَعْنَتْهُ وَغَيْرُهُ، وَتُؤَخِّرُ مَنْ شِئْتَ عَنْ ذَلِكَ، كَمَا تَقْتَضِيهِ حِكْمَتُكَ، وَتُؤَخِّرُ مَنْ شِئْتَ، وَتُؤَيِّلُ مَنْ شِئْتَ.

وفي هذا الحديث استحباب دعاء لافتح في كلِّ الصَّلوات، حتى في الدُّعَاءِ، وهو مذهبنا ومذهب كثيرين. وفيه استحباب الاستفتاح بها في هذا الحديث، إلا أن يكون إما لا يقوم لا يؤثرون التَّطَوُّين وفيه استحباب لذكر في الرُّكُوعِ والسُّجُودِ والاعتدال، وللدُّعَاءِ قَبْلَ السَّلَامِ قَوْله «وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ» أي: من هذه الأمة وهي الرُّوَايَةُ الْأُولَى: «وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ» أي: من هذه الأمة^(١).



(١) قوله: أي من هذه الأمة، ليس في (ص) ولا (هـ).

٢٧ - [باب استحباب تطويل القراءة

في صلاة الليل]

[١٨١٤] ٢٠٣ - (٧٧٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا عَنْ جَرِيرٍ، قُلُوبُهُمْ عَنْ الْأَعْمَشِ (ح). وَحَدَّثَنَا بْنُ نُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنِ الْمُسْتَوْرِدِ بْنِ الْأَحْفَفِ، عَنْ صِلَةَ بْنِ رُقْرَ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَافْتَتَحَ الْبَقْرَةَ، فَقُلْتُ: يَرْكُعُ عِنْدَ الْمِثَّةِ، ثُمَّ مَضَى، فَقُلْتُ: يُصَلِّي بِهَا فِي رَكْعَةٍ، فَمَضَى، فَقُلْتُ: يَرْكُعُ بِهَا، ثُمَّ فَتَحَ النِّسَاءَ فَقَرَأَهَا، ثُمَّ افْتَتَحَ آلَ عِمْرَانَ فَقَرَأَهَا - يَقْرَأُ مُتْرَاسِلًا - إِذَا مَرَّ بِآيَةٍ فِيهَا تَسْبِيحٌ سَبَّحَ،

باب استحباب تطويل القراءة

في صلاة الليل

فيه حديث حذيفة وحديث ابن مسعود.

وقوله (حدثنا الأعمش، عن سعد بن عبيدة، عن المستورد بن الأحف، عن صيلة بن رقر، عن حذيفة) هذا الإسناد فيه أربعة تابعون بعضهم عن بعض، وهم الأعمش وثلاثة بعده.

قوله: (صلبت وراء النبي ﷺ ذات ليلة، فافتتح البقرة، فقلت: يركع عند المِثَّةِ، ثم مضى، فقلت: يصلي بها في ركعة، فمضى، فقلت: يركع بها، ثم افتتح النساء فقرأها، ثم افتتح آل عمران فقرأها - يقرأ مترسلاً - إذا مرَّ بآية فيها تسبيح سبح) إلى آخره.

قوله: (فقلت: يصلي بها في ركعة) معناه: ظننت أنه يسلم بها فيقسمها على ركعتين، وأراد بالركعة الصلاة بأكملها، وهي ركعتان، ولا تُدْ من هذه لتأويل، لينتظم لكلام بعده، وعلى هذا فقوله: (ثم مضى) معناه: قرأ معظمها بحيث غلب على ظني أنه لا يركع الركعة الأولى إلا هي آخر البقرة، فحيث قلت: يركع الركعة الأولى بها، فيجوز وفتتح النساء.

وقوله: (ثم افتتح النساء فقرأها، ثم افتتح آل عمران) قال القاضي عياض: فيه

وَإِذَا مَرَّ سُوَالٍ سَأَلَ، وَإِذَا مَرَّ بِتَعَوُّذٍ تَعَوَّذَ، ثُمَّ رَكَعَ فَجَعَلَ يَقُولُ: «سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ».

ترتيب لسور اجتهاد من المسمين حين كتبوا المصحف، وبه لم يكن ذلك من ترتيب النبي ﷺ، بل وكغله إلى أمته بعده، قال: وهذا قول مالك وجمهور العلماء، واختاره القاضي أبو بكر بن الباقلاني، قال ابن الباقلاني: هو أصح القولين مع احتمالهما، قال: والذي نقوله. إن ترتيب السور ليس بواجب في الكتابة، ولا في الصلاة، ولا في الدرس، ولا في التلقين والتعليم، وبه لم يكن من النبي ﷺ في ذلك نص ولا حدٌ تحرم مخالفته، ولذلك اختلف ترتيب المصاحف قبل مصحف عثمان، قال: واستجاز النبي ﷺ ولأمة بعده في جميع الأعصار ترك ترتيب لسور في الصلاة والدرس والتلقين.

قال: وأم على قول من يقول من أهل العلم: إن ذلك بتوقيف من النبي ﷺ حذده لهم كما استقر في مصحف عثمان، وإنما اختلف المصاحف قبل أن ينعهم لتوقيف والعرض الأخير، فيأول قراءته ﷺ النساء أولاً ثم آل عمران ثم على أنه كان قبل التوقيف والترتيب، وكانت هاتان السورتان هكذا في مصحف أبي.

قال: ولا خلاف أنه يجوز للمصلي أن يقرأ في الركعة الثانية سورة قبل التي قرأها في الأولى، وإنما يكره ذلك في ركعة، ولمن يتلو في غير صلاة قال: وقد أباحه بعضهم، وتأول نهي السلف عن قراءة القرآن منكوماً على من يقرأ من آخر السورة إلى أولها. قال: ولا خلاف أن ترتيب آيات كل سورة بتوقيف من الله تعالى على ما هي عليه الآن في لمصحف، وهكذا نقلته الأمة عن بيها ﷺ^(١). هذا آخر كلام القاضي عياض^(٢)، والله أعلم.

قوله: (يقرأ مترسلاً، إذا مرَّ بآية فيها تسبيحٌ تسبحُ، وإذا مرَّ بسورةٍ سأل، وإذا مرَّ بتعوذٍ تعوذ) فيه استحباب هذه الأمور لكل قارئ في الصلاة أو غيرها، ومذهبنا استحبابه للإمام وللمأموم والمنفرد. قوله: (ثم ركع فجعل يقول «سبحان ربي العظيم»)، وقال في السجود: «سبحان ربي الأعلى» فيه استحباب تكرير سبحان ربي لعظيم في الركوع، وسبحان ربي الأعلى في السجود، وهو مذهب ومذهب الأوزاعي وأبي حنيفة والكوفيين وأحمد والجمهور، وقال مالك: لا يتعين ذكر الاستحباب.

(١) الإلتصاف للقرآن: (١/ ٢٧٩ وما بعده).

(٢) إكمال لمعم: (٣/ ١٣٧).

فَكَانَ رُكُوعُهُ نَحْوًا مِنْ قِيَامِهِ، ثُمَّ قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»، ثُمَّ قَامَ طَوِيلًا قَرِيبًا وَمَا رَكَعَ، ثُمَّ سَجَدَ فَقَالَ: «سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى»، فَكَانَ سُجُودُهُ قَرِيبًا مِنْ قِيَامِهِ. (المعجم: ٢٣٢٦١ و ٢٣٣٦٧)

قَالَ: وَفِي حَدِيثِ جَرِيرٍ مِنَ الزِّيَادَةِ: فَقَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ».

[١٨١٥] ٢٠٤ - (٧٧٣) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ يَزِيدَ وَهَيْمٌ، كِلَاهُمَا عَنْ جَرِيرٍ - قَالَ عُثْمَانُ: حَدَّثَ جَرِيرٌ - عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي زَائِلٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأُطَالَ حَتَّى هَمَمْتُ بِأَمْرِ سَوْءٍ، قَالَ: قِيلَ: وَمَا هَمَمْتَ بِهِ؟ قَالَ: هَمَمْتُ أَنْ أَجْلِسَ وَأُدْعَهُ. (المعجم: ٣٦٤٩، والبيهقي: ١١٣٥).

[١٨١٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ الْحَلِيلِ وَسُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُسَهَّرٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. (المعجم: ١٨١٥).

قوله: (ثم قال «سمع الله لمن حمده»، ثم قام طويلاً قريباً مما ركع، ثم سجد) هذا فيه دليلٌ لجواز تطويل الاعتدال عن الركوع، وأصحابنا يقولون: لا يجوز، ويطلبون به الصلاة.

قوله: (حدثنا عثمان بن أبي شيبة وإسحاق بن إبراهيم، عن جرير، عن لأعمش، عن أبي زائل، عن عبد الله) يعني بن مسعود، هذا الإسناد كله كوفيون إلا إسحاق.

قوله: (صلّيت مع رسول الله ﷺ، فأطال حتى هممتُ بأمر سوء، ثم قال: هممتُ أن أجلس وأدعه) فيه أنه ينبغي لأدب مع الأئمة والكبر، وألا يُخالقوا بفعل ولا قول ما لم يكن حراماً. واتفق العلماء على أنه إذا شق على المقتدي في فريضة أو نافلة لقيماً، وعجز عنه، جاز له التقعود، وإن لم يقعد ابن مسعود لتأذّب مع رسول الله ﷺ. وفيه جواز الاقتداء في غير لمكتوبات وفيه استحباب تطويل صلاة الليل.



٢٨ - [باب ما روي فيمن نام الليل

أجمع حتى أصبح]

[١٨١٧] ٢٠٥ - (٧٧٤) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ، قَالَا: عُمَانُ. حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: ذَكَرَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ نَامَ لَيْلَةً حَتَّى أَصْبَحَ. قَالَ: «ذَاكَ رَجُلٌ بَالَ الشَّيْطَانُ فِي أُذُنِهِ» أَوْ قَالَ: «فِي أُذُنَيْهِ». [١٨١٨] ٢٠٦ - (٧٧٥) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ أَنَّ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ حَدَّثَهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ [٣٧٧٠].

[١٨١٨] ٢٠٦ - (٧٧٥) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ أَنَّ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ حَدَّثَهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ

باب البحث على صلاة الليل وإن قلت^(١)

قوله. (حدثنا عثمان بن أبي شيبة وإسحاق، قال عثمان، حدثنا جرير، عن منصور، عن أبي وائل، عن عبد الله) يعني ابن مسعود، هذا لإسناد كله كوفيون إلا إسحاق.

قوله. (ذكر عند النبي ﷺ رجل نام ليلة حتى أصبح، قال - «ذاك رجل بال الشيطان في أذنه» أو قال - «في أذنيه»)، اختلفوا في معناه، فقال ابن قتيبة: معناه: أفسده، يقال: بال في كذا: إذا أفسده وقال المهلب والطحاوي وآخرون: هذا استعارة وإشارة إلى انقياده للشيطان، وتحكمه فيه، وغفقه على قفية رأسه: عنك ليل طوي، وإذلاله له^(٢) وقيل: معناه: استخف به واحتقره، واستعصى عليه، بقدر لمن استخف بربسان وخدعه: بال في أذنه. وأصل ذلك في دابة تعزل ذلك بالأسد إذلالاً له. وقال الحريري: معناه ظهر عليه وسخر منه، قال لقاصي عياص: ولا يبعد أن يكون على ظهره، قال: وعص الأذن لأنها حاسة الانتباه^(٣).

قوله: (حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا ليث، عن عقيل، عن الزهري، عن علي بن حسين أن الحسين بن علي حدثه عن علي بن أبي طالب (عليه السلام) هكذا صبطناه: (أن الحسين بن علي) يصم الحاء على

(١) وقع هذا الباب في نسخت من «صحیح مسلم» بعد: باب ما روي فيمن نام ليل أجمع حتى أصبح.

(٢) شرح مشكل الآثار، (١٠/١٩٢).

(٣) إكمال المعلم، (٣/١٣٩).

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَرَقَهُ وَفَاطِمَةُ فَقَالَ: «أَلَا تُصَلُّونَ؟»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا أَنْفُسُنَا بِيَدِ اللَّهِ، فَإِذَا شَاءَ أَنْ يَبْعَثَنَا بَعَثَنَا، فَانْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ قُلْتُ لَهُ ذَلِكَ، ثُمَّ سَمِعْتُهُ وَهُوَ مُدْبِرٌ يَضْرِبُ فُخْذَهُ وَيَقُولُ: «وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا» [الكهف ٥٤.. [حمد ٥٧٥، ولباري ١١٢٧].

التصغير، وكذا في جميع نسخ بلاد التي رأيتها مع كثرتها، وذكره الدارقطني في كتاب «الاستدراكات»، وقال: إنه وقع في رواية مسلم: (أَنَّ الْحَسَنَ) بفتح الحاء على التَّكْبِيرِ، قال الدارقطني. كذا رواه مسلم عن قتيبة: (أَنَّ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ)، وتابعه على ذلك يهرهيم بن نصر المهاولندي والخُشَيْ^(١)، وخالفهم التَّسَنُّي والسَّراخ وموسى بن هارون، مروءة عن قتيبة أَنَّ لِحُسَيْنَ يعني بالتصغير.

قال: ورواه أبو صالح وحمزة بن زيد والوليد بن صالح عن ليث فقالوا فيه: (الحسن). وقال يونس المؤدب وأبو التَّضَرُّ وغيرهما عن ليث: (الحُسين) يعني بالتصغير.

قال: وكذلك قال أصحاب الرُّهويّ منهم صالح بن كيسان وابن أبي حَتِّيق وابن جُرَيْج وإسحاق بن راشد وزيد بن أبي أُمَيَّة وشعيب وحكيم بن حكيم ويحيى بن أبي أَنَسَة وعُقَيْل من رواية ابن لَهِيعة عنه وعبد الرحمن بن إِسْحَاق وعبيد الله^(٢) بن أبي زِيَاد وغيرهم. وأما معمر فأسلمه عن الرُّهويّ عن عدي بن حَسين. وقول من قال عن ليث: (لِحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ) وهَمَّ، يعني من قاله بالتَّكْبِير فقد عبط هذا كلام الدارقطني، وحاصله أنه يقول: إِنَّ نَصْرًا مِنْ رِوَايَةِ لَيْثَ: (الحُسين) بالتصغير، وقد بينا أنه الموجود في روايات بلادنا، والله أعلم.

قوله: (طَرَقَهُ وَفَاطِمَةُ) أي: أتاهما في الليل. قوله: (سَمِعْتُهُ وَهُوَ مُدْبِرٌ يَضْرِبُ فُخْذَهُ وَيَقُولُ) وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا (المختار في معناه) أنه تعجب من سرعة جوابه، وعدم موافقته له على الاعتذار به، ولهذا ضرب فخذه، وقيل: قاله تسليةً لعدوِّهما، وأنه لا عتب عليهما.

وفي هذا الحديث البحث على صلاة الليل، وأمر الإنسان صاحبه بها، وتعهد الإمام والكبير وعينه بالنظر في مصلح دينهم ودنياهم، وأنه ينبغي للنَّاصِح إذا لم تقبل نصيحته واعتذر إليه بما لا يرتضيه أن يَنْكُفَّ وَلَا يُعَيِّفَ إِلَّا لِمُصْلَحَةٍ.

(١) في (ص)، و(هـ) - الجمعي، والمثبت من (ج)، وهو الموافق لما في «الإلا» من «التبع» من ٢٨١.

(٢) في (ج) - يعبد الله، وهو خطأ.

[١٨١٩] ٢٠٧ - (٧٧٦) حَدَّثَنَا عُمَرُو النَّاقِدُ وَزُعَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ عُمَرُو: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَتْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ: «يُعْقِدُ الشَّيْطَانُ عَلَى قَافِيَةِ رَأْسِي أَحَدِكُمْ ثَلَاثَ عُقَدٍ إِذَا نَامَ، بِكُلِّ عُقْدَةٍ يَضْرِبُ عَلَيْكَ لَيْلًا طَوِيلًا، فَإِذَا اسْتَيْقَظَ لَذَكَرَ اللَّهَ انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ، وَإِذَا تَوَضَّأَ انْحَلَّتْ عَنْهُ عُقْدَتَانِ، فَإِذَا صَلَّى انْحَلَّتِ الْعُقَدُ فَأَصْبَحَ نَشِيطًا طَيِّبَ النَّفْسِ، وَإِلَّا أَصْبَحَ خَبِيثَ النَّفْسِ كَسَلَانَ». [الحمد ٧٣٠٨، ربحري ١١٤٢].

قوله: (طرقه وفاطمة فقال: «ألا تُصلُّون؟») هكذا هو في الأصول: «تُصلُّون»، وجمع الاثنين صحيح، لكن هل هو حقيقة أو مجاز؟ فيه لحلافٌ لمشهور، لاكترون على أنه مجاز، وقال آخرون: حقيقة.

قوله ﷺ: «يُعْقِدُ الشَّيْطَانُ عَلَى قَافِيَةِ رَأْسِ أَحَدِكُمْ ثَلَاثَ عُقَدٍ» (القافية): آخر، الرأس، وقافية كل شيء آخره، ومنه قافية الشعر. قوله: «عليك ليلاً طويلاً» هكذا هو في معظم نسخ بلادنا بصحيح مسلم. وكذا بعده الفاضل عن رواية الأكثرين: «عليك ليلاً طويلاً» بالنصب على الإعراف، ورواه بعضهم: «اليل طویل» بالرفع، أي: بقي عليك ليل طویل^(١).

واختلف العلماء في هذه العقدة، فقيل هو عقد حقيقي، بمعنى عقد لسحر للإنسان ومنعه من القيام، قال الله تعالى: ﴿وَمِنْ شَرِّ أَلْفَلَكَةٍ وَآلَعَفَرَةٍ﴾ [النمل: ٢٤]، فعلى هذا هو قول بقوله يؤثر في تشييط النائم كآثار السحر، وقيل: يحمل أن يكون فعلاً يفعله، كفعل الجمادات في العقد، وقيل هو من عقد القلب وتصميمه، فكانه يوسوس في نفسه ويحدثه بأن عليك ليلاً صويلاً فتأخر عن القيام، وقيل: هو مجاز كني به عن تشييط الشيطان عن قديم الليل.

قوله ﷺ: «فإذا استيقظ فذكر الله عز وجل انحلَّت عقدة، وإذا تَوَضَّأَ انْحَلَّتْ عَنْهُ عُقْدَتَانِ، فَإِذَا صَلَّى انْحَلَّتِ الْعُقَدُ فَأَصْبَحَ نَشِيطًا طَيِّبَ النَّفْسِ، وَإِلَّا أَصْبَحَ خَبِيثَ النَّفْسِ كَسَلَانَ» فيه فوائد. منها: الحث على ذكر الله تعالى عند الاستيقاظ، وجاءت فيه أذكار مخصوصة مشهورة في «الصحيح» وقد جمعتها وما يتعلق بها في باب من كتاب «الأذكار»^(٢)، ولا يتعين لهذه الفصيلة ذكر. لكن الأذكار الماثورة فيه أفصل. ومنها: التحريض على لوصوء حيثن وعلى الصلاة وإن قلت.

(١) في نسخة المعلم: (٣/ ١٤٢).

قوله ﷺ: «وإذا توضأ نعلت عُقْدَتَن» معناه تمام عُقْدَتَيْن، أي: نَحَلْتُ عُقْدَةً ثَانِيَةً وَتَمَّ بِهَا عُقْدَتَن، وهو بمعنى قول الله تعالى: ﴿قُلْ أَيْتُكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ إلى قوله: ﴿فِي أَرْبَعَةِ آيَاتٍ﴾ (ص: ١٠٩-١١٠) أي: في تمام أَرْبَعَةٍ ومعناه: في يومين آخرين تَمَّتِ الْعُقْدَةُ بِمَا أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ، ومثله في الحديث الصحيح: «من صَلَّى على جنازة فله قيراط، ومن اتَّبَعَهَا حَتَّى يُوَضَّعَ فِي الْقَبْرِ فَقِيرَاطَانٌ»^(١)، هذا لفظ إحدى روايات مسلم، ورواه البخاري ومسلم من طرق كثيرة بمعناه، والمراد أَنَّ بِالصَّلَاةِ يَحْصُلُ قِيرَاطٌ، وبِالْآتِبَاعِ قِيرَاطٌ آخَرُ يُنْتَبِهُ بِهِ الْجَمْعَةُ قِيرَاطَانٌ، ودليلُ أَنَّ الْجَمْعَةَ قِيرَاطَانٌ رَوِيَتْهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»: «مَنْ خَرَجَ مَعَ جَنَازَةٍ مِنْ بَيْتِهَا وَصَلَّى عَلَيْهَا، ثُمَّ تَبِعَهَا حَتَّى تُدْفَنَ، كَانَ لَهُ قِيرَاطَانٌ مِنَ الْأَجْرِ، كُلُّ قِيرَاطٍ مِثْلُ جِيلٍ أَحَدٌ»^(٢)، وَمَنْ صَلَّى عَلَيْهَا ثُمَّ رَجَعَ، كَانَ لَهُ قِيرَاطٌ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ أَحَدٍ»^(٣)، وفي رواية لبخاري في أول «صحيحه»: «مَنْ اتَّبَعَ جَنَازَةَ مُسْلِمٍ إِيحَانًا وَاحْتِسَابًا، وَكَانَ مَعَهُ حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهَا وَيُفْرَغَ مِنْ دَفْنِهَا، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ مِنَ الْأَجْرِ بِقِيرَاطَيْنِ، كُلُّ قِيرَاطٍ مِثْلُ أَحَدٍ، وَمَنْ صَلَّى عَلَيْهَا ثُمَّ رَجَعَ قَبْلَ أَنْ تُدْفَنَ، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِقِيرَاطٍ»^(٤)

وهذه ألفاظ كلها من رواية أبي هريرة، ومثله في «صحيح مسلم»: «مَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا قَامَ نِصْفَ اللَّيْلِ، وَمَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا صَلَّى^(٥) اللَّيْلَ كُلَّهُ» وقد سبق بيانه في موضعه^(٦).

وقوله ﷺ: «عَاصِبٌ نَشِيطٌ طَيِّبُ النَّفْسِ» معناه: لسروره بما وفقه الله الكريم له من لُطْفَةٍ، ووَعْدَةٍ بِهِ مِنْ ثَوَابِهِ، مع ما يَدَارِكُ لَهُ فِي نَفْسِهِ وَتَصَرُّفِهِ فِي كُلِّ أَمْرٍ، مع ما زَلَّ عَنْهُ مِنْ عُقْدٍ لَشَيْطَانٍ وَتَشْيِطَةٍ.

(١) أخرجه البخاري: ١٣٢٥، ومسلم: ٢١٩٣، وأحمد: ١٠١٤٢ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) بعده في (هـ): ثوبًا.

(٣) مسلم: ٢١٩٥.

(٤) البخاري: ٤٧.

(٥) في (ج): دم، ونسخت من (ص)، و(هـ)، وهو الموقوف لما في «صحيح مسلم» ١٤٩١، من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه.

(٦) سبق الحديث برقم: ١٤٩١، عند باب فضل صلاة العشاء وأصبح في جماعة كما في المطبوع، ولا ينبغي لم أفق على باب ولا على شرح الحديث في نسخ ثلاث، وقد أشاد المصنف رحمه الله في كتاب الجنازة باب فضل الصلاة على جنازة وتابها (ص: ٥٠٢ من هذا الجزء) أشاد بنى المسألة المذكورة هـ، وقد سبق بيان هذه المسألة وبعدها وبدائل عيها في مواقيت الصلاة في حديث: «مَنْ صَلَّى عِشَاءَهُ فِي جَمَاعَةٍ» قلنا ذلك معناه من سبع ثلاث، أو هو وهم منه، والله أعلم.

وقوله ﷺ: «والأصابع حرة»، النفس كالـ» معناه: أما عليه من عقد الشيطان وأثار تشيطه واستيلائه، مع أنه لم يرب ذلك عنه. وظاهر الحديث أن من لم يجمع بين الأمور الثلاثة وهي أذكر والموضوء والصلاة - فهو داخل فيمن يصبح حيث النفس كسلان، وليس في هذا الحديث محذفة لقوله ﷺ: «لا يقل أحدكم: حُتَّت نفسي»^(١)، فإن ذلك نهى للإنسان أن يقول هذا، لئلا ينقطع عن مصه، وهذا إخبار عن صفة غيره.

واعلم أن البخاري مؤب لهذا الحديث. (باب عقد الشيطان على رأس من لم يصلي) فأكر عبه سماري وقن: سدي في الحديث أنه يعقد على ذمية رأسه ون صلى بعده، وإنما يتحل عقده بالذكر والموضوء والصلاة، قال: ويتأول كلام ليحاري أنه أراد أن استدمة العقد إنما تكون على من ترك الصلاة، وجعل من صلى وحنت عقده كمن لم يعقد عليه لزوال أثره^(٢)



(١) أخرجه البخاري: ٦٧٧٩، ومسلم: ٨٧٨، وأحمد: ٢٤٢٤٩ من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) المعجم بفوائد مسلم: (١/ ٤٥٧).

٢٩ - [باب استحباب صلاة النافلة في بيته، وجوازها في المسجد،

وسواء في هذا الرتبة وغيرها، إلا الشعائر الظاهرة، وهي العيد والكسوف والاستسقاء والتراويح، وكذا ما لا يتأثر في غير المسجد، كتحية المسجد، ويندب كونه في المسجد، وهي ركعتا الطواف]

[١٨٢٠] ٢٠٨ - (٧٧٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا يَحْيَى ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «اجْعَلُوا مِنْ صَلَاتِكُمْ فِي بُيُوتِكُمْ ، وَلَا تَتَّخِذُوهَا قُبُورًا» [أحمد ٤٦٥٣ ، وصحاحي ٤٣٦] .

باب استحباب صلاة النافلة في بيته، وجوازها في المسجد،

وسواء في هذا الرتبة وغيرها، إلا الشعائر الظاهرة، وهي العيد والكسوف والاستسقاء والتراويح، وكذا ما لا يتأثر في غير المسجد، كتحية المسجد، ويندب كونه في المسجد، وهي ركعتا الطواف

قوله ﷺ : «اجعلوا من صلواتكم في بيوتكم، ولا تتخذوها قبوراً» معناه: صلوا فيها، ولا تجمعوها كلقبور مهجورة من الصلاة، والمراد به التامة، أي صلوا التوكل في بيوتكم وقال القاضي عياض: قيل: هذا في الفريضة، ومعناه اجعلوا بعض فرائضكم في بيوتكم ليقترن بكم من لا يخرج إلى المسجد من نسوة وعبيد ومريض وسجودهم قل. وقال الجمهور: بل هو في النافلة لإحسانها، وللحديث الآخر: «أفضل الصلاة صلاة المراء في بيته إلا المكتوبة»^(١).

قلت. الصواب أن المراد النافلة، وجميع أحاديث الباب تقتضيه، ولا يجوز حمه على لفريضة، وإنما حث على نافلة في البيت لكونه أخفى وأبعد من لرباء وأصون من لمحيطات، وليترك البيت بذلك. وتنزل فيه الرحمة والملائكة، وينهر منه الشيطان كما جاء في الحديث الآخر، وهو معنى قوله ﷺ في الرواية الأخرى «فإن الله حائل في بيته من صلاته خيراً».

(١) إكمال معلمي، (١٤٤/٣)، والحديث أخرجه بخاري ٧٣١، ومسلم ١٨٢٥، وأحمد ٢١٥٨٢، من حديث زيد

[١٨٢١] ٢٠٩ - (٧٧٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ: أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ هُرَيْرٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اصْلُوا فِي بُيُوتِكُمْ، وَلَا تَتَّخِذُوهَا قُبُورًا». [احمد: ٥١١].

البحري: ١١٨٧.

[١٨٢٢] ٢١٠ - (٧٧٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَضَى أَحَدُكُمْ الصَّلَاةَ فِي مَسْجِدِهِ، فَلْيَجْعَلْ لِنَبِيِّهِ نَصِيبًا مِنْ صَلَاتِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ جَاعِلٌ فِي بَيْتِهِ مِنْ صَلَاتِهِ خَيْرًا». [احمد: ٢١٤٣٩].

[١٨٢٣] ٢١١ - (٧٧٩) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرَادٍ الْأَشْعَرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْقَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَثَلُ الْبَيْتِ الَّذِي يُذَكِّرُ اللَّهَ فِيهِ وَالْبَيْتِ الَّذِي لَا يُذَكِّرُ اللَّهَ فِيهِ مَثَلُ الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ». [البحري: ٦٤٧].

[١٨٢٤] ٢١٢ - (٧٨٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي - عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ مَقَابِرَ، إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْفِرُ مِنَ الْبَيْتِ الَّذِي تُقْرَأُ فِيهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ». [احمد: ٢٧٨٧١].

قوله (بريد، عن أبي بردة) قد سبق مراراً أن يزيد بصم الموحدة^(١).

قوله ﷺ: «مَثَلُ الْبَيْتِ الَّذِي يُذَكِّرُ اللَّهَ بِهِ وَالْبَيْتِ الَّذِي لَا يُذَكِّرُ اللَّهَ فِيهِ مَثَلُ الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ» فيه التَّوْبُحُ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْبَيْتِ، وَأَنَّهُ لَا يُحْلَى مِنَ الذِّكْرِ. وَفِيهِ جَوَازُ التَّمْتِيزِ. وَفِيهِ أَنَّ طَوْلَ الْعَمْرِ فِي الطَّاعَةِ فَضِيلَةٌ وَإِنْ كَانَ الْمَيِّتُ يَنْتَقِلُ إِلَى خَيْرٍ، لِأَنَّ الْحَيَّ سَيُلْحَقُ بِهِ وَيَزِيدُ عَلَيْهِ بِمَا يَفْعَلُهُ مِنَ لَطَاعَاتِ

قوله ﷺ: «سُورَةُ الْبَقَرَةِ» دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِهِ بِإِلَازِمَةِ كَرَاهَةِ، وَأَمَّا مِنْ كَرِهَ قَوْلَ: سُورَةُ الْبَقَرَةِ وَنَحْوَهَا، فَعَالِظٌ. وَسَبَقَتِ الْمَسْأَلَةُ^(٢). وَسَعِيدُهَا قَرِيبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي أَبْوَابِ فَضَائِلِ الْقُرْآنِ^(٣). قَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْفِرُ مِنَ الْبَيْتِ» هَكَذَا ضَبَطَهُ الْجُمْهُورُ: «يَنْفِرُ» وَرَوَاهُ بَعْضُ رِوَاةٍ مُسْلِمٍ: «يَنْفِرُ»، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ.

(١) انظر (١/٣٦٢).

(٢) انظر (٢/٤٩٩).

(٣) انظر ص ٢٨٤.

[١٨٢٥] ٢١٣ - (٧٨١) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ : حَدَّثَنَا سَالِمُ أَبُو النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ : احْتَجَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حُجَيْرَةً بِخَصْفَةٍ - أَوْ : حَصِيرٍ - فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِيهَا ، قَالَ : فَتَتَّبِعْ إِلَيْهِ رَجُلًا ، وَجَاوِزًا يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ ، قَالَ : ثُمَّ جَاوِزُوا لَيْلَةً فَحَضَرُوا ، وَأَبْطَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْهُمْ . قَالَ : فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِمْ ، فَرَفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ ، وَحَصَبُوا الْبَابَ ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُعْضَبًا ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَا زَالَ يَكُمُ ضَيْعُكُمْ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُكْتَبُ عَلَيْكُمْ ، فَعَلَيْكُمْ بِالصَّلَاةِ فِي بُيُوتِكُمْ ، فَإِنَّ خَيْرَ صَلَاةٍ الْمَرْءُ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ» . (الحدود - ٢١١٣٢ - والبخاري : ٤١١٣) .

قوله : (احتجر رسول الله ﷺ حُجَيْرَةً بِخَصْفَةٍ - أَوْ : حَصِيرٍ - لُصِّلِي فِيهَا) فالْحُجَيْرَةُ^(١) بضم الحاء تصغير حُجْرَةٍ ، وَالْخَصْفَةُ وَالْحَصِيرُ بمعنى ، شئ الرُّي في المذكورة منهما . ومعنى (احتجر حُجَيْرَةً) أي : حَوَّطَ مَوْضِعًا مِنَ الْمَسْجِدِ بِحَصِيرَةٍ تَسْتَوِي لِيُصَلِّي فِيهِ ، وَلَا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ مَرًّا ، وَلَا يَتَهَوَّنُ بِعِيَرِهِ ، وَيَتَوَقَّرُ خَشَوْعَةً وَهَرَجًا قَبْلَهُ . وفيه حَوْزٌ مِثْلُ هَذَا ، إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ تَضْيِيقٌ عَلَى الْمُصَلِّينَ وَنَحْوِهِمْ ، وَلَمْ يَتَّخِذْ دَائِمًا ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَحْتَجِرُهَا بِاللَّيْلِ يُصَلِّي فِيهَا ، وَيُحْيِيهَا بِالنَّهَارِ وَيَسْطُهَا كَمَا ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ فِي تَرْوَايَةِ الَّتِي بَعْدَ هَذِهِ ، ثُمَّ تَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَعَادَ إِلَى صَلَاةٍ فِي الْبَيْتِ

وفيه حَوَازُ الْإِثْلَةِ فِي الْمَسْجِدِ . وفيه جَوَازُ الْجَمْعَةِ هِيَ عِبَرُ الْمَكْتُوبَةِ ، وَجَوَازُ الْإِقْتِدَاءِ بِمَنْ لَمْ يَنْتَهِ لِلْإِمَامَةِ . وفيه تَرْكُ بَعْضِ الْمَصَالِحِ لِحُوفِ مَسْئَةِ أَعْظَمَ مِنْ ذَلِكَ . وفيه بَيِّنَاتٌ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ مِنَ الشَّقَقَةِ عَلَى أَمْنِهِ وَمِرَاعَاةِ مَصَالِحِهِمْ ، وَأَنَّهُ يَنْبَغِي لَوْلَاةِ الْأُمُورِ وَكِبَرِ النَّاسِ وَلِمَتَّبِعِينَ فِي عِلْمٍ وَغَيْرِهِ الْإِقْتِدَاءَ بِهِ ﷺ فِي ذَلِكَ .

قوله : (فَتَتَّبِعْ إِلَيْهِ رَجُلًا) هَكَذَا ضَبَطْنَاهُ ، وَكَذَا هُوَ فِي النُّسخِ ، وَأَصْلُ لُتَتَّبِعِ الطَّلِبُ ، وَمَعْنَاهُ هَذَا : طَلَبُوا مَوْضِعَهُ ، وَاجْتَمَعُوا إِلَيْهِ . قوله : (وَحَصَبُوا الْبَابَ) أي : رَمَوْهُ بِالْعَصَبِ ، وَهِيَ الْخَصِي الصُّعَدُ تَنْبِيهًا لَهُ ، وَظَنُّوا أَنَّهُ نَبِيٌّ .

قوله ﷺ : «إِنَّ خَيْرَ صَلَاةٍ الْمَرْءُ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ» هَذَا عَامٌّ فِي جَمِيعِ الثَّرَافِ الْمُرْتَبَةِ مَعَ

[١٨٢٦] ٢١٤- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بِهِزٌ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا النَّضْرِ، عَنْ بِشْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ نَابِتٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اتَّخَذَ حُجْرَةً فِي الْمَسْجِدِ مِنْ حَصِيرٍ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا لَيْلِي، حَتَّى اجْتَمَعَ إِلَيْهِ نَاسٌ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ، وَذَادَ فِيهِ: «وَلَوْ كُتِبَ عَلَيْكُمْ مَا قُمْتُمْ بِهِ». [حد ٢١٥٨٢، وسخري ٧٧٩٠].

الفرائض والمطلقة، إلا في التوافن التي هي من شعائر الإسلام، وهي العيد والكسوف والاستسقاء، وكذا الثراويح على الأصح، فبها مشروعة في جماعة في المسجد، ولا تستسقاء في لصحراء وكذا العيد إذا ضاق المسجد، والله أعلم.

قوله: (يُحْجَرُهُ مِنَ اللَّيْلِ، وَيُسْطَه بِالنَّهَارِ) هكذا ضبطناه: (يُحْجَرُهُ) بضم الهمزة وفتح الحاء وكسر الجيم المشددة، أي: يَتَّخِذُهُ حُجْرَةً كَمَا فِي الرُّوَايَةِ الْآخَرَى وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الرَّهَادَةِ فِي لُثْيَاءٍ وَالْإِعْرَاضِ عَنْهَا، وَالْاجْتِرَاءِ مِنْ مَتَاعِهَا مَا لَا يَدُّ مِنْهُ. قوله: (فَنَابَتُوا دَات لَيْلَةً) أي: اجتمعوا، وقيل: رجعوا للصلاة.



(١) هذه قطعة من المتن والتي فيها جزء من حديث جازية في الباب التالي.

٣٠ - [بَابُ فَضِيلَةِ الْعَمَلِ الدَّائِمِ مِنْ قِيَامِ اللَّيْلِ وَغَيْرِهِ، وَالْأَمْرُ بِالِاِقْتِسَادِ

فِي الْعِبَادَةِ، وَهُوَ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا مَا يُطِيقُ الدَّوَامَ عَلَيْهِ،

وَأَمْرٌ مَنْ كَانَ فِي صَلَاةٍ وَفَّرَ عَنْهَا، وَلَحَقَهُ مَلَلٌ وَنُخُودٌ، بِأَنْ يَتْرُكَهَا

حَتَّى يَزُولَ ذَلِكَ]

[١٨٢٧] ٢١٥ - (٧٨٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا عَبْدُ لَوْهَابٍ - يَغْنِي الثَّقَفِيُّ - :
حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي سَنَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ : كَانَ
لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَصِيرٌ، وَكَانَ يُحَجِّرُهُ مِنَ اللَّبَنِ فَيُصْلِي فِيهِ، فَجَعَلَ النَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ،
وَيَسْتَسْطِئُهُ بِالنَّهَارِ، فَقَالُوا ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَقَالَ : «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، عَلَيْكُمْ مِنَ الْأَعْمَالِ مَا تُطِيقُونَ،
فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا،»

بَابُ فَضِيلَةِ الْعَمَلِ الدَّائِمِ مِنْ قِيَامِ اللَّيْلِ وَغَيْرِهِ، وَالْأَمْرُ بِالِاِقْتِسَادِ فِي الْعِبَادَةِ،

وَهُوَ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا مَا يُطِيقُ الدَّوَامَ عَلَيْهِ، وَأَمْرٌ مَنْ كَانَ فِي صَلَاةٍ وَفَّرَ عَنْهَا،

وَلَحَقَهُ مَلَلٌ وَنُخُودٌ، بِأَنْ يَتْرُكَهَا حَتَّى يَزُولَ ذَلِكَ

قوله ﷺ : «عليكم من الأعمال ما تطيقون» أي. تطيقون الدوام عليه بلا ضرر. وفيه دليل على
الحث على الاقتصاد في العبادة، واجتناب التعقُّق، وليس الحديث مختصاً بالصلاة، بل هو عام في
جميع أعمال البر.

قوله ﷺ : «فإن الله لا يملُّ حتى تملُّوا» هو يفتح لميم فيهما، وفي الرواية الأخرى : «لا ينأى حتى
تسأموا» وهما بمعنى قال العلماء. المللُ والسَّامةُ بالمعنى المتعارف في حقِّ محالٍّ في حقِّ الله
تعالى، فيجب تأويل الحديث، قد المحققون معناه. لا يعاملكم معاملة لئالٍ فيقطع عنكم ثوابه
وجزؤه. ويستطفض عليه ورحمته حتى تظفروا بعملكم، وقيل : معناه : لا يملُّ إذ ملستم، قاله ابن قتيبة^(١)
وغیره، وحكاه الخطابي^(٢) وغيره، وأنشدوه فيه شعراً، قالوا : ومثله قولهم في البيع : فلا تملَّ لا ينقص

(١) التأويل مختلف للحديث، ص ٤٨٦.

(٢) المعالم السنن : (٣٨٧/١).

وَأَنَّ أَحَبَّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ مَا دُوِمَ عَلَيْهِ وَإِنْ قَلَّ^(١)، وَكَانَ آلُ مُحَمَّدٍ ﷺ إِذَا عَمِلُوا عَمَلًا أَتَبَّهَ. (مكرر: ١٧٧٣/١١ أحمد، ٢٤١٧٤، وصحاحي: ٢٥٨٦١).

[١٨٢٨] ٢١٦- (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَلَمَةَ يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمِعَ: أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ؟ قَالَ: «أَدْوَمُهُ وَإِنْ قَلَّ». (الحبيب: ٢٥٤٣١، وصحاحي: ٦٢٦٥).

[١٨٢٩] ٢١٧- (٧٨٣) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَاسْتَحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا

حتى ينقطع خصومه، معناه: لا ينقطع إذا قطع خصومه، ولو كان معناه ينقطع إذا انقطع خصومه، لم يكن له فضل على غيره.

وفي هذا الحديث كمالُ شغفهِ ﷺ ورأفته بأمته، لأنه أوشدهم إلى ما يُصحبهم، وهو ما يُمكنهم لدوامِ عليه بلا مشقة ولا ضرر، فتكونُ النفسُ أنشطَ والقلبُ مشرَّحاً فتشُمُّ لعادة، بخلاف من تعاطى من الأعمال ما يَشُقُّ، فإنه يصدد أن يتركه كلَّه أو بعضه، أو يقصده بكلفةٍ ويعبرُ انشراح القلب، فيموتُه خير عظيم، وقد دَمَّ الله سبحانه وتعالى من اعتدَّ عبادة ثم فرط، فقال تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ إِلَّا الْإِسْلَامَ رِيسُوا اللَّهُ لَعَنَ رِعْوَاهُ حَقَّ لَعْنَتِهِ﴾ [الحج: ٢٧]، وقد ندم عبد الله بن عمرو بن العاص على تركه قَبُولَ رخصة رسول الله ﷺ في تخفيف لعادة ومجانبة التشديد^(٢).

قوله ﷺ: «وَأَنَّ أَحَبَّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ مَا دُوِمَ عَلَيْهِ وَإِنْ قَلَّ» هكذا ضبطناه: «دووم عليه» وكلما هو في معظم النسخ: «دووم» بواوين، ووقع في بعضها: «دويم» بواو واحدة، والضواب الأول. وفيه الحثُّ على المداومة على العمل، وأن قديمه، لدوام خير من كثير ينقطع، وإما كان القليل أسد ثم خيراً من الكثير المنقطع، لأنَّ دووم القليل تدوُّم الطاعة والذكر والمراقبة والنية والإخلاص والإقبال على الخالق سبحانه وتعالى، ويكثر القليل الدائم بحيث يزيد على الكثير المنقطع أضعافاً كثيرة.

قوله: (وكان آل محمد ﷺ إذا عملوا عملاً أتبهه) أي: لازموا ودأبوا^(٣) عليه، والطاهر أن المراد بالآل هنا أهل بيته وخواصته ﷺ من أزواجه وقرائته ونحوهم.

(١) أخرجه لصحاحي: ١٩٧٥، ومسلم: ٢٧٣٠، ٢٨٧٨.

(٢) في (خ): ودأبوا.

جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ: سَأَلْتُ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ، قَالَ: قُلْتُ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، كَيْفَ كَانَ عَمَلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ هَلْ كَانَ يَحْصُ شَيْئًا مِنَ الْإِيَّامِ؟ قُلْتُ: لَا، كَانَ عَمَلُهُ دِيْمَةً، وَأَيْتُكُمْ يَسْتَطِيعُ مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَطِيعُ؟ [حد: ٢٤١٦٢، وصحاري: ١٦٤٦٦].

[١٨٣٠] ٢١٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ: أَخْبَرَنِي الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَحَبُّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَدْوَمُهَا وَإِنْ قَلَّ». [أحمد: ٢٤٣٦٧] [رواه: ١٨٢٧].
قَالَ: وَكَانَتْ عَائِشَةُ إِذَا عَمِلَتْ الْعَمَلَ لَزِمَتْهُ.

[١٨٣١] ٢١٩ - (٧٨٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ هُكَيْلٍ (ح). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسْجِدَ وَحَبْلٌ مَمْدُودٌ بَيْنَ سَارِيَتَيْنِ، فَقَالَ: «مَا هَذَا؟» قَالُوا: «لِزَيْنَبَ، تُصَلِّي، فَإِذَا كَسَبَتْ - أَوْ: فَتَرَتْ - أَمْسَكَتْ بِهِ، فَقَالَ: «خُلُوهُ، لِيُصَلَّ أَحَدُكُمْ نَشَاطَةً، فَإِذَا كَسَبَتْ - أَوْ: فَتَرَتْ - قَعَدَ»، وَفِي حَدِيثِ زُهَيْرٍ: «فَلْيَنْعُدْ». [أحمد: ١١٩٨٦] [رواه: ١٨٣٢].

[١٨٣٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْهُ. [صحاري: ١١٥٠] [رواه: ١٨٣١].

[١٨٣٣] ٢٢٠ - (٧٨٥) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْمُرَادِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ الْحَوْلَاءَ بِنْتُ تُوَيْبٍ بِنْتِ حَبِيبِ بْنِ أَسَدٍ بِنْتِ عَبْدِ الْعُزَّى مَرَّتْ بِهَا وَجَدَهَا

قولها: (كان عمله دِيْمَةً) هو بكسر اللام واسكان الياء، أي: يدوم عليه ولا يتقطع.

قوله في الحبل الممدود بين ساريتين: (لِزَيْنَبَ، تُصَلِّي، فَإِذَا كَسَبَتْ أَمْسَكَتْ بِهِ، فَقَالَ: «خُلُوهُ، لِيُصَلَّ أَحَدُكُمْ نَشَاطَةً» (كَسَبَتْ) بكسر السين. وفيه الحث على لاقتصاد في العادة، والشهي عن لثمتي، والأمر بالإقبال عليه بنشاط، وأنه إذا فتر فليقعُد حتى يذهب الفتور. وفيه دلالة المكر باليد لمن تمكن منه. وفيه جواز لتفعل في المسجد، فإنها كنت تُصَلِّي الدفلة فيه، فلم:

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ هَذِهِ الْحَوْلَاءُ بِنْتُ ثَوَيْتٍ، وَزَعَمُوا أَنَّهَا لَا تَدُمُ اللَّيْلَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَنَامُ اللَّيْلَ! خُذُوا مِنَ الْعَمَلِ مَا تُطِيقُونَ، فَوَاللَّهِ لَا يَسَامُ اللَّهُ حَتَّى تَسَامُوا». [أحمد ٢٦٦٩٥، بحر ١٠٨٢٤].

[١٨٣٤] - ٢٢١ (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ (ح). وَحَدَّثَنِي وَهَبُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ هِشَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَجِنْدِي امْرَأَةً، فَقَالَ: «مَنْ هَذِهِ؟»، فَقُلْتُ: امْرَأَةٌ لَا تَنَامُ، تُصَبِّي، قَالَ: «عَلَيْكُمْ مِنَ الْعَمَلِ مَا تُطِيقُونَ، فَوَاللَّهِ لَا يَمَلُّ اللَّهُ حَتَّى تَمَلُّوا»، وَكَانَ أَحَبَّ الدِّينِ إِلَيَّ مَا دَاوَمَ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ. [أحمد ٢٦٢٤٥، وسعي ٢٤٣].

وَفِي حَدِيثِ أَبِي أُسَامَةَ أَنَّهَا امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ.

قوله (الحولاء بنت ثويت) هو بناء مشددة فوق في أوله وآخره. قوله: (وزعموا أنها لا تدام الليل، فقال رسول الله ﷺ: «لا تنام الليل! خذوا من العمل ما تطيقون») أراد ﷺ بقوله: «لا تدام الليل» الإنكار عليها وكراهة فعلها وتشديدها على نفسها، ويوضحه أن في «موطأ مالك» قال في هذا الحديث: وكره ذلك حتى عرفت الكراهة في وجهه^(١)، وفي هذا دليل لمذهب ومذهب جماعة أو الأكثرين أن صلاة جميع الليل مكروهة، وعن جماعة من السلف أنه لا بأس به، وهو روية عن مالك إذا لم يتم عن الصبح.



٣١ - [باب امر من نكس في صلاته، أو استعجم عليه القرآن

أو الذكر، بأن يرقد أو يقعد حتى يذهب عنه ذلك]

[١٨٣٥] ٢٢٢ - (٧٨٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو سَمَةَ، جَمِيعاً عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا نَكَسَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ، فَلْيَرْقُدْ حَتَّى يَذْهَبَ عَنْهُ النَّوْمُ، فَإِنْ أَحَدُكُمْ إِذَا صَلَّى وَهُوَ نَاعِسٌ، لَعَلَّهُ يَذْهَبُ بِسُتْغُفْرٍ فَيُسَبِّ نَفْسَهُ». [المعجم: ٢٤٣٨٧، راجع إلى ٢٢١٧].

[١٨٣٦] ٢٢٣ - (٧٨٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ،

باب امر من نكس في صلاته، أو استعجم عليه القرآن أو الذكر،

بأن يرقد أو يقعد حتى يذهب عنه ذلك

قوله ﷺ «إِذَا نَكَسَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ، فَلْيَرْقُدْ حَتَّى يَذْهَبَ عَنْهُ النَّوْمُ» إلى آخره، «نكس» بفتح العين وفيه لحن على الإقبال على الصَّلَاةِ بحشوع وفرغ قلب ونشاط. وفيه أمر النَّاسِ بالنَّوْمِ أو نحوه^(١) مما يذهب عنه النَّعْسُ، وهذا عام في صلاة لغيره ولغيره في الليل والنَّهَارِ، وهذا مذهبنا ومذهب الجمهور، لكن لا يخرج فريضة عن وقتها. قال القاضي وحمله مالك وجماعة على نعل الليل، لأنه محل النوم غالباً^(٢).

قوله ﷺ «إِنْ أَحَدُكُمْ إِذَا صَلَّى وَهُوَ نَاعِسٌ، لَعَلَّهُ يَذْهَبُ بِسُتْغُفْرٍ فَيُسَبِّ نَفْسَهُ» قال القاضي: معنى «يستغفر» هما يدعو.

(١) في (ح) ونحوه.

(٢) إكمال المعجم - (١٥١/٣)

منها: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ، فَاسْتَعْجَمَ الْقُرْآنَ عَلَى لِسَانِهِ، فَلَمْ يَلِدْ مَا يَقُولُ، فَلْيَضْطَحْ» [أحمد: ٨٢٣١].

قوله ﷺ «فاستعجم عليه القرآن» أي: استعلق ولم يتطلق^(١) به لسانه لغلبة الثعاس



(١) مي (من) و(ع): يتطلق

٣٢- [باب فضائل القرآن وما يتعلق به]

٣٣- [باب الأمر بتعهد القرآن، وكراهة قول،

نسيت آية كذا، وجواز قول: أنسيتها]

[١٨٣٧] ٢٢٤ - (٧٨٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَاةٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ مِنَ النَّبِيِّ، فَقَالَ: «يَرْحَمُهُ اللَّهُ، لَقَدْ أَذْكَرَنِي كَذَا وَكَذَا، آيَةً كُنْتُ أَسْقِطُهَا مِنْ سُورَةٍ كَذَا وَكَذَا». [أحمد ٧٤٣٣٥، وصحري ٢٥٠٣٨]

[١٨٣٨] ٢٢٥ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَمِيعُ قِرَاءَةَ رَجُلٍ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ «رَحِمَهُ اللَّهُ، لَقَدْ أَذْكَرَنِي آيَةً كُنْتُ أَنْسِيْتُهَا». [حدري ٢٣٣٥] [وطبر ١٨٣٧].

كتاب فضائل القرآن وما يتعلق به

باب الأمر بتعهد القرآن، وكراهة قول،

نسيت آية كذا، وجواز قول: أنسيتها

قوله: (سمع النبي ﷺ رجلاً يقرأ من الليل، فقال «يرحمه الله، لقد أذكركي كذا وكذا، آية كنت أسقطنها من سورة كذا وكذا»)، وفي رواية: (كان النبي ﷺ يستمع قراءة رجل في المسجد، فقال «رحمه الله، لقد أذكركي آية كنت أنسيتها»)، وفي الحديث الذي بعد هذا: «نسما لأحدهم يقول نسيت آية كيت وكيت، بل هو نسي».

في هذه الألفاظ فوائد: منها: جواز رفع الصوت بالقراءة في الليل وفي المسجد، ولا كراهة فيه إذا لم يؤذ أحدًا، ولا تعرض للرباء والإعجاب ونحو ذلك. وفيه الدعاء لمن أصاب الإنسان من جهته خيراً وإن لم يقصده ذلك الإنسان. وفيه أن الاستماع للقراءة سنة. وفيه جواز قول: سورة كذا، كسورة البقرة ونحوها، ولا انفصاف إلى من خالف في ذلك، فقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة على استعماله.

وفي كراهة قول: نسيت آية كذا، وهي كراهة تنزيه، وأنه لا يكره قول: أنه

[١٨٣٩] ٢٢٦ - (٧٨٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا مَثَلُ صَاحِبِ الْقُرْآنِ كَمَثَلِ الْإِبِلِ الْمُعْقَلَةِ، إِنْ عَاهَدَ عَلَيْهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ أَطْلَقَهَا دَهَبَتْ». [المعجم: ٥٣١٥، والبيهقي: ٥٠٣١].

نسيته، لأنه تصدق الشاهد فيها والتعاض عنها، وقد قال الله تعالى: ﴿أَنْتُمْ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ [١٦٦]، وقال القاضي عياض: «أولى ما يتأول عليه الحديث أن معناه ذم الحاد لا ذم لقول، أي: بشت^(١) الحالة^(٢) حالة من حفظ القرآن ففعل عنه نفسه^(٣)».

قوله ﷺ: «بل هو نسي» فمبغض بتشديد السين، وقال القاضي: ضبطناه بالتشديد والتخفيف^(٤) قوله ﷺ: «كنت أنسيتها» دليل على حوار لسيدين عليه ﷺ فيما قد بلغه إلى الأمة، وقد تقدم في باب سجود الشهو لكلام فيما يجوز من الشهو عليه ﷺ وما لا يجوز^(٥).

قال القاضي عياض رحمه الله: جمهور المحققين على حوار لسيدين عليه ﷺ ابتداء فيما ليس طريقه البلاغ، واختصوا فيما طريقه البلاغ والتعليم، ولكن من جوزه، قال: لا يُقر عليه، بل لا بد أن يذكره أو يذكر به. واختلفوا هل من شرط ذلك الفور، أم يصح على التراخي قبل وفاته ﷺ؟

قال: وأم نسيان ما بلغه كما في هذا الحديث، فيجوز، قال: وقد سبق بيان سهو في الصلاة، قال: وقال بعض الصوفية ومتابعيهم: لا يجوز لشهو عليه أصلاً في شيء، وإنما يقع منه صورته ليس^(٦)، وهذا تدقش مردود، ولم يقل بهذا أحد ممن يقتدى به إلا الأستاذ أبو المظفر الإسفرائيني من شيوخنا، فإنه مال إليه ورجحه، وهو ضعيف مكنى^(٧).

قوله ﷺ: «إِنَّمَا مَثَلُ صَاحِبِ الْقُرْآنِ كَمَثَلِ الْإِبِلِ الْمُعْقَلَةِ» إلى آخره فيه الحديث على تعاهد القرآن وتلاوته والحذر من تعريضه للنسيان قال القاضي: ومعنى «صاحب القرآن» أي: الذي ألفه،

(١) في (ص) و(ع)، سبته وهو خطأ.

(٢) في (ع) «الحال»

(٣) «كذلك المعجم»: (٣/ ١٥٥)

(٤) المعبر بسبق.

(٥) النظر (٧/ ٦٢٩)

(٦) في (ص): ليس لا

(٧) في كمال المعجم، (٣/ ١٥٣)

[١٨٤٠] ٢٢٧- (٠٠٠) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى، وَهُوَ الْقَطَنُ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو هَالِدٍ الْأَحْمَرُ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ثَلَاثُهُمْ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ (ح). وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَغْفُوبُ، يَغْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ (ح) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْمُسَيَّبِيُّ: حَدَّثَنَا أَنَسُ - يَغْنِي ابْنَ عِيَّاضٍ - جَمِيعًا عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ تَائِفٍ، عَنِ ابْنِ هُفَيْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ: «وَلِذَا قَامَ صَاحِبُ الْقُرْآنِ فَقَرَأَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ذَكَرَهُ، وَإِذَا لَمْ يَقُمْ بِهِ نَسِيَهُ». [أحمد: ٤٩٣٣].

[١٨٤١] ٢٢٨- (٧٩٠) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ إِسْحَاقُ أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْأَحْرَانِ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَضُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَنْسَمَا لِأَحَدِهِمْ يَقُولُ نَسِيتُ آيَةَ كَيْتٍ وَكَيْتٍ، بَلْ هُوَ نَسِيَ، اسْتَذْكِرُوا الْقُرْآنَ، فَلَهُوَ أَشَدُّ تَفْصِيًّا مِنْ صُدُورِ الرِّجَالِ مِنَ النَّعَمِ بِفَعْلِهِمَا». [أحمد: ٣٩٦٠، وصحاح: ٥٠٣٢]

[١٨٤٢] ٢٢٩- (٠٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي وَأَبُو مُعَاوِيَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: تَعَاهَدُوا هَذِهِ الْمَصَاحِفَ - وَزَيْمًا قَالَ: الْقُرْآنَ - فَلَهُوَ أَشَدُّ تَفْصِيًّا مِنْ صُدُورِ الرِّجَالِ مِنَ النَّعَمِ مِنْ عَقْلِهِ. قَالَ: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَقُولُ أَحَدُكُمْ: نَسِيتُ آيَةَ كَيْتٍ وَكَيْتٍ، بَلْ هُوَ نَسِيَ». [أحمد: ٣٦٢٠، وانظر: ١٨٤١].

والمصاحفة مؤلفة، ومنه: فلان صاحب فلان، وأصحاب الجنة، وأصحاب النار، وأصحاب الحديث، وأصحاب الرأي، وأصحاب الثقة، وأصحاب دين وغنم، وصاحب كثر، وصاحب عبادة^(١)

قوله ﷺ: «آيَةُ كَيْتٍ وَكَيْتٍ» أي آية كذا وكذا، وهو يفتح اللام على المشهور، وحكى الجوهري فتحها وكسرهما عن أبي عبيدة^(٢).

(١) إكمال المعجم: (١٥٦/٣)

(٢) التلميح: (كيت)

[١٨٤٣] ٢٣٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي لُبَابَةَ، عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يَسْمَا لِلرَّجُلِ أَنْ يَقُولَ: نَسِيتُ سُورَةَ كَيْتٍ وَكَيْتٍ - أَوْ: نَسِيتُ أَبَةَ كَيْتٍ وَكَيْتٍ - بَلْ هُوَ نُسِّي». [أحمد ٤٧٨٨، بحاري مستدر ٥١٣٣].

[١٨٤٤] ٢٣١ - (٧٩١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرَّادٍ الْأَشْعَرِيُّ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تَعَاهَدُوا هَذَا الْقُرْآنَ، فَوَاللَّهِ نَفْسُ مُحَمَّدٍ بَيْنَهُمَا، لَهُوَ أَشَدُّ ثِقَلًا مِنَ الْإِبِلِ فِي عُقْلِهَا»، وَلَفْظُ الْحَدِيثِ لِابْنِ بَرَّادٍ. [أحمد ١٩٥٤٦، ولحاري ٢٠٢٣].

قوله: «استذكروا القرآن، فلهو أشد ثَقَاصًا من صدور الرجال من لُحْمٍ يَعْقُهَا» قال أهل اللغة: الثَّقَصِي: الانفصال، وهو بمعنى الرواية الأخرى: «أَشَدُّ ثِقَلًا» و«لُحْمٌ» أصلها الإِبِلُ والبقر والغنم، والمراد بها الإِبِلُ خِصَّةً، لأنها التي تُعْقَل. والعُقْلُ بضمّ العين والقياف، ويجوز إسكان لقف، كظلاله، وهو جمع عقول، ككتاب وكُتِب. واللُحْمُ تُدَكَّرُ وتُؤنَّث، ووقع في هذه الروايات: «يعقُها»، وفي الرواية الشاذية: «من عقُله»، وفي الثالثة: «في عقُله»، وكأنه صحيح، والمراد برواية الباء كما في قول الله تعالى: ﴿عَلَّمَكَ شَرِّبَ يَ صَادُّكَ﴾ [التيس: ١]، على أحد القولين في معناه^(١). وقوله في هذه الرواية: «عُقْله» بتذكير (اللُحْمُ)، وهو صحيح كما ذكرناه.



(١) وهو أن الباء بمعنى: من، فمعنى قوله: يعقُها، أي: من عقُله، والله أعلم.

٣٤ - [باب استحباب تحسين الصوت بالقرآن]

[١٨٤٥] ٢٣٢ - (٧٩٢) حَدَّثَنِي عُمَرُو بْنُ الْقَافِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يَتْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «مَا أَوْنَ اللَّهُ لشيءٍ مَا أَوْنَ لِنَبِيِّ يَتَعَنَّى بِالْقُرْآنِ». [حد ٦٦٧٠ ولبصري ٥٠٧٤].

[١٨٤٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ (ح). وَحَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عُمَرُو، كِلَاهُمَا عَنِ ابْنِ شِهَابٍ بِهِذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ: «كَمَا يَأْذَنُ لِنَبِيِّ يَتَعَنَّى بِالْقُرْآنِ». [بصر ١٨٤٥]

[١٨٤٧] ٢٣٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ الْحَكَمِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْغَزِيرِ بْنُ مُحَمَّدٍ. حَدَّثَنَا يَزِيدُ

باب استحباب تحسين الصوت بالقرآن

قوله ﷺ: «ما أؤن الله لشيءٍ ما أؤن لنبي يتعنى بالقرآن» هو بكسر الدال، قال العلماء معنى «أؤن» في اللغة الاستماع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْ لَهُمُ النَّارَ﴾ [الأنعام ١٢]، قلو ولا يجوز أن تحسن هنا على الاستماع بمعنى الإصغاء، فإنه يستحيل على الله تعالى، بل هو مجاز، ومعناه: الكدية عن تقريره لقرئ وجزالي ثوبه، لأن سماع الله تعالى لا يختلف، فوجب تأويله.

قوله: «يتعنى بالقرآن» معناه عند الشافعي وأصحابه وأكثر العلماء من الظنون وأصحاب لصون. يُحَسِّنُ صَوْتَهُ بِهِ، وَعِنْدَ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ: يَسْتَعْنِي بِهِ، قِيلَ يَسْتَعْنِي بِهِ عَنِ النَّاسِ، وَقِيلَ: عَنِ غَيْرِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ وَالْكِتَابِ قَالَ لُقَاصِي عِيَّاصٍ: لِقَوْلَانِ مَنْقُولَانِ عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ يُقَالُ: تَغَيَّبْتَ وَتَغَيَّبْتِ بِمَعْنَى اسْتَعْنَيْتِ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَمُوافقه: معناه: تحزين القراءة وترقيتها، ومثلهما بالحدِيث الآخر: «زَيَّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ»^(١). قَالَ لَهْرَوِيُّ: مَعْنَى يَتَعَنَّى بِهِ يَجْهَرُ بِهِ^(٢) وَأَنكَرَ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّبْرِيُّ تَفْسِيرَ مَنْ قَالَ: يَسْتَعْنِي بِهِ، وَخَطَّاهُ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى وَالْمَعْنَى^(٣). وَالْخِلَافُ جَارٍ فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ: «لَيْسَ مِثْلُ

(١) أخرجه أبو داود - ١٤٦٨، وسماع - ١٠١٥، وابن ماجه - ١٣٤٢، وأحمد - ١٨٤٩٤ من حديث أنس بن مالك،

وإسناده صحيح.

(٢) «العرويين»: (غ).

(٣) «الكندل المعتمد»: (٣/١٥٨).

- وَهُوَ ابْنُ لَهَادٍ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا أَذِنَ اللَّهُ لِشَيْءٍ مَا أَذِنَ لِنَبِيِّ حَسَنِ الصَّوْتِ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ يَجْهَرُ بِهِ».

[البحري: ٧٥٤؛ (بوض: ١٨٤٥)].

[١٨٤٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي وَهَبٍ: حَدَّثَنَا عُمَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ قَاتِلٍ وَخَيْرَةُ بْنُ شُرَيْحٍ - عَنْ ابْنِ السَّهَابِ بِهَذَا الْإِسْمِ وَشُمَةُ سَوَاءٌ، وَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يَقُلْ: سَمِعَ. [الطبري: ١٨٤٥].

[١٨٤٩] ٢٣٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا هِشَلٌ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَذِنَ اللَّهُ لِشَيْءٍ كَأَذْنِهِ لِنَبِيِّ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ يَجْهَرُ بِهِ». [الطبري: ١٨٤٥].

[١٨٥٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي يُونُسَ وَثَقَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، غَيْرَ أَنَّ ابْنَ أَبِي يُونُسَ قَالَ فِي رِوَايَتِهِ: «كَأَذْنِهِ» [الطبري: ١٨٤٥].

مَنْ لَمْ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ^(١)، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مِنْ تَحْسِينِ الصَّوْتِ، وَيُؤَيِّدُهُ الرُّوَايَةُ لِأُخْرَى: «يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ يَجْهَرُ بِهِ»

قوله في رواية حُمَيْلَةَ: «كَمَا يَأْذُنُ لِنَبِيِّ» هو بفتح الدال.

قوله: (حَدَّثَنَا هِشَلٌ) بكسر الهاء وإسكان القاف.

قوله: «كَأَذْنِهِ» هو بفتح الهمزة والدال، وهو مصدرُ أَذِنَ يَأْذُنُ أَذْنًا، كَفَرَحَ يَفْرَحُ فَرَحًا.

قوله: (غَيْرَ أَنَّ ابْنَ أَبِي يُونُسَ قَالَ فِي رِوَايَتِهِ «كَأَذْنِهِ») هكذا هو في رواية ابن أبي يونس بكسر الهمزة وإسكان الدال، قال القاضي: هو على هذه الرواية بمعنى لَحَثٌ على ذلك والأمْر به^(٢)

(١) أخرجه البخاري: ٧٥٢٧ من حديث أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) إكمال المعجم: (١٥٧/٣).

[١٨٥١] ٢٣٥ - (٧٩٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ (ج). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا مَالِكٌ - وَهُوَ ابْنُ مَعْوَلٍ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرْيَدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ - أَوْ: الْأَشْعَرِيَّ - أُعْطِيَ مِزْمَاراً مِنْ مِزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ». [احمد: ٢٢٩٦٩].

[١٨٥٢] ٢٣٦ - (٥٥٥) وَحَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا طَلْحَةُ، عَنْ أَبِي بَرْيَدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِي مُوسَى: «لَوْ رَأَيْتَنِي وَأَنَا أَسْتَمِعُ لِقِرَاءَتِكَ الْبَارِحَةَ، لَقَدْ أُوتِيتَ مِزْمَاراً مِنْ مِزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ» [البحري: ٥٠٤٨].

قوله ﷺ في أبي موسى لأشعري: «أعطني مِزْمَاراً مِنْ مِزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ» قال العلماء المراد بالمِزْمَر ههنا الصَّوْتُ الحسن، وأصل المِزْمَر الغناء. (آل داود) هو داود نفسه، وآل فلان قد يُطْلَقُ على نفسه، وكان داود ﷺ جَسَنَ لُصُوثٍ جَلِيلاً.

قوله ﷺ لأبي موسى: «لَوْ رَأَيْتَنِي وَأَنَا أَسْتَمِعُ لِقِرَاءَتِكَ الْبَارِحَةَ، لَقَدْ أُوتِيتَ مِزْمَاراً مِنْ مِزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ»، وفي الحديث لذي بعده (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ وَرَجَعَ فِي قِرَاءَتِهِ). قال القاضي عياض أجمع العلماء على استجواب تحسين الصَّوْتِ بِالْقِرَاءَةِ وَتَرْتِيلِهِ، قال أبو عُيَيْدٍ^(١). والأحاديث الواردة في ذلك محمولة على الثَّخَنِينَ وَالْمُتَوَشِّقِينَ.

قال: و يختلفون في القراءة بالألحان، فكثرهم مالت والجمهور لخروجها عما جاء نقرأ له من الخشوع والتَّهَنُّؤُ، وأباحها أبو حنيفة وجماعة من لسلف للأحاديث، ولأن ذلك سبب لبرقة وإثارة الخشبة وإقبال النُّفُوسِ عَلَى اسْتِمَاعِهِ^(٢).

فبت: قال الشافعي في موضع: أكره القراءة بالألحان، وقد في موضع: لا أكرهها، قال أصحابنا ليس له فيها خلاف، وإنما هو خلاف حليل، بحيث كرهها أراد إذا مَطَّطَ وأخرج الكلام عن موضعه بزيادة أو نقص، أو مد غير ممدود، أو إدغام ما لا يجوز إدغامه، ونحو ذلك، وحيث أباحها أراد إذا لم يكن فيها تغيير لموضوع الكلام، والله أعلم.

(١) في (ج): عبيدة، والكلام في «مفضل» لقراءة أبي سعيد ص ١٦٤.

(٢) (تكملة المعجم: ١٦٠/٣).

٣٥ - [باب ذكر قراءة النبي ﷺ سورة الفتح

يوم فتح مكة]

[١٨٥٣] ٢٣٧ - (٧٩٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ وَوَكَيْعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُعَقِّلٍ الْمُرَنْجِيَّ يَقُولُ: قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ فِي مَسِيرٍ لَهُ سُورَةُ الْفَتْحِ عَلَى رَاحِلَتِهِ، فَرَحَّحَ فِي قِرَائَتِهِ. قَالَ مُعَاوِيَةُ: لَوْلَا أَنِّي أَخَافُ أَنْ يَجْتَمِعَ عَلَيَّ النَّاسُ، لَحَكَيْتُ لَكُمْ قِرَاءَتَهُ. [أصحح: ١٦٢٨٩ و ٢٠٥٤٧، وبحري ١٢٨١].

[١٨٥٤] ٢٣٨ - (١٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُعَقِّلٍ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ عَلَى رَاحِلَتِهِ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفَتْحِ، قَالَ: فَقَرَأَ ابْنُ مُعَقِّلٍ وَرَجَعَ، فَقَدَلُ مُعَاوِيَةُ. لَوْلَا النَّاسُ لَأَخَذْتُ لَكُمْ بِدَلِكِ الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ مُعَقِّلٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [الحمد: ٢٠٥٩٥].

[والعصر ١٨٥٣]

[١٨٥٥] ٢٣٩ - (١٠٠٠) وَحَدَّثَنَاهُ يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ لَحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ (ح) وَحَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَدِ نَحْوَهُ، وَفِي حَدِيثِ خَالِدِ بْنِ الْحَارِثِ، قَالَ: عَلَى رَاحِلَةٍ يَسِيرُ وَهُوَ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفَتْحِ [بحر ١٨٥٣].



٣٦ - [باب نزول السكينة لقراءة القرآن]

[١٨٥٦] ٢٤٠ - (٧٩٥) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو حَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ يَقْرَأُ سُورَةَ الْكَهْفِ وَعِنْدَهُ قَرَسٌ مَرْبُوطٌ بِشَطْطَيْنِ، فَتَغَشَّيَتْهُ سَحَابَةٌ، فَجَعَلَتْ تَدُورُ وَتَدْنُو، وَجَعَلَ قَرَسُهُ يَنْفُزُ مِنْهَا، فَلَمَّا أَصْبَحَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «تِلْكَ السَّكِينَةُ تَنْزَلُ لِلْقُرْآنِ». [أحمد: ١٨٥٩١، وصحاحي: ٥٠١١].

[١٨٥٧] ٢٤١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ - وَلِلْفَرُّغِيِّ ابْنُ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ يَقُولُ: قَرَأَ رَجُلٌ الْكَهْفَ وَفِي الدَّارِ دَابَّةٌ، فَجَعَلَتْ تَنْفُزُ، فَنَظَرَ، فَبَدَا صَبَابَةٌ، أَوْ سَحَابَةٌ قَدْ غَشَّيَتْهُ، قَالَ: فَذَكَرَ ذَلِكَ لِنَبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «اقْرَأْ فَلَانُ، فَإِنَّهَا السَّكِينَةُ تَنْزَلُكَ عِنْدَ الْقُرْآنِ، أَوْ تَنْزَلُكَ لِلْقُرْآنِ». [أحمد: ١٨٥٧٤، وصحاحي: ٣٦١٨].

[١٨٥٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَأَبُو دَاوُدَ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ يَقُولُ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ، فَغَيَّرَ أَنَّهُمَا قَالَا: تَنْفُزُ [نظر: ١٨٥٧].

باب نزول السكينة لقراءة القرآن

قوله: (وعنده قرسٌ مربوطٌ بشططين) هو بفتح الشين لمعجمة والطاء، وهما تشبة شطن، وهو الحبل، لظويل المضطرب قوله. (وجعل قرسه ينفر)، وفي الرواية الثانية: (فجعلت تنفر)، وفي الثالثة: (غير أنهما قالوا: تنفر) أما الأوليان فبالفاء والراء بلا حلاف، وأم الثالثة فبالفاء لمضمومة وبالزاي، هـ هو المشهور، ووقع في بعض نسخ بلادنا هي الثالثة: (تنفر) بالفاء والزاي، وحكاة لقاضي عياض عن بعضهم، وغلطه^(١)، ومعنى (تنفر) بالفاء والزاي: رتب.

قوله: (لتغشيه سحابة، فجعلت تدور وتدنو، فقال النبي ﷺ «تلك السكينة نزلت^(٢) للقرآن»)، وفي

(١) (الكامل لمعجم): (١٦٤/٢) «وقع في مطبوعه: تنفر» بالزاي «مصحفياً».

(٢) (هـ): تنزلت.

[١٨٥٩] ٢٤٢ - (٧٩٦) وَحَدَّثَنِي حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ وَخَجَّاحُ بْنُ الشَّاعِرِ - وَتَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ قَالَا: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ الْهَادِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ خَبَّابٍ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ حَدَّثَهُ أَنَّ أَسِيدَ بْنَ حُضَيْرٍ، بَيْنَمَا هُوَ لَيْثَةٌ يَقْرَأُ فِي مَرْبَدِهِ إِذْ جَاءَتْ فَرَسُهُ، فَقَرَأَ، ثُمَّ جَاءَتْ أُخْرَى، فَقَرَأَ، ثُمَّ جَاءَتْ أَيْضًا، قَالَ أَسِيدُ: فَحَشِيتُ أَنْ تَطَّأَ يَحْيَى، فَقُمْتُ إِلَيْهَا، فَوَيْدًا مِثْلُ الظِّلَّةِ فَوْقَ رَأْسِي، فِيهَا أَمْثَالُ الشُّرُجِ، عَرَجْتُ فِي الْحَوْ حَتَّى مَا أَرَاهَا، قَالَ: فَقَدَوْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بَيْنَمَا أَنَا بِالْبَرِجَةِ مِنْ جَوَابِ اللَّيْلِ أَقْرَأُ فِي مَرْبَدِي، إِذْ جَاءَتْ فَرَسِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْرَأْ ابْنُ حُضَيْرٍ»، قَالَ: فَقَرَأْتُ، ثُمَّ جَاءَتْ أَيْضًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْرَأْ ابْنُ حُضَيْرٍ»، قَالَ: فَقَرَأْتُ، ثُمَّ جَاءَتْ أَيْضًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْرَأْ ابْنُ حُضَيْرٍ»، قَالَ: فَانْصَرَفْتُ - وَكَانَ يَحْيَى قَرِيبًا مِنْهَا، فَحَشِيتُ أَنْ تَطَّأَهُ - فَرَأَيْتُ مِثْلَ الظِّلَّةِ، فِيهَا أَمْثَالُ الشُّرُجِ، عَرَجْتُ فِي لَجْوٍ حَتَّى مَا أَرَاهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تِلْكَ الْمَلَائِكَةُ كَانَتْ تَسْمَعُ لَكَ، وَلَوْ قَرَأْتَ لَأَصْبَحْتَ يَرَاهَا النَّاسُ، مَا تَسْتَرُّ مِنْهُمْ» . (أحمد: ١١٨٦٦، والبخاري: تعليقاً بصيغة الجوز: ٥٠١٨) .

الرؤية لأخيرة: «تلك الملائكة كانت تسمع لك، ولو قرأت لأصبحت يراها الناس، ما تستر منهم» غل قيل في معنى السكينة هنا أشياء، لمختار منها: أنها شيء من مخلوقات الله تعالى فيه ^(١) طمأنينة ورحمة، ومعه الملائكة، والله أعلم. وفي هذا الحديث جوهر رؤية أحد الأمة الملائكة. وفيه فضيلة القراءة، وأنها سبب نزول الرحمة وحضور الملائكة. وفيه فضيلة سماع القرآن.

قوله ﷺ: «اقْرَأْ غُلَانُ»، وفي الرواية الأخرى: «اقْرَأْ» ثلاث مرات، معناه: كد ينبغي أن تستمر على لقرآن، وتغتنم ما حصل لك من نزول السكينة والملائكة، وتستكثر من لقراءة لتي هي سبب بقائها.

قوله (أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ خَبَّابٍ حَدَّثَهُ) هو بالخاء المعجمة. قوله (أَسِيدُ بْنُ حُضَيْرٍ) هو بضم الحاء لمهجمة وفتح الصاد المعجمة. قوله (بَيْنَمَا هُوَ) قد سبق أن معناه: بين أوقاته ^(٢). قوله (فِي مَرْبَدِهِ) هو بكسر الميم وفتح الواو، وهو لموضع الذي يُيس فيه الثمر، كالليثد للمنحطة ونحوها. قوله: (جَاءَتْ فَرَسُهُ) أي: وثبت، وقل هتا. (جاءت)، فأت الفرس، وفي الرواية لسابقة: (وعنده فرس مربود)، فذكره، وهما صحيحان، والفرس يقع على الذكر والأنثى.

(١) في (ج): ربي

(٢) النظر (٢/٤١٥)

٣٧ - [باب فضيلة حافظ القرآن]

[١٨٦٠] ٢٤٣ - (٧٩٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي عَوَانَةَ - قَالَ قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ - عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مَثَلُ الْأَنْجَرِجَةِ، رِيحُهَا طَيِّبٌ، وَطَعْمُهَا طَيِّبٌ، وَمَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مَثَلُ الثَّمَرَةِ، لَا رِيحَ لَهَا، وَطَعْمُهَا خُلْوٌ، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مَثَلُ الرِّيحَانَةِ، رِيحُهَا طَيِّبٌ، وَطَعْمُهَا مُرٌّ، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ الْحَنْظَلَةِ، لَيْسَ لَهَا رِيحٌ، وَطَعْمُهَا مُرٌّ». [البحاري ٥٤٢٧] [زبير ١٨٦١] -

[١٨٦١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا هَذَا أَبُو خَالِدٍ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَمِثْلُهُ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ هَمَّامٍ: بَدَلُ «الْمُنَافِقِ» «الْفَاجِرِ». [أحمد: ١٩١١٤ و ١٩٦٦٤، والبخاري: ٥٠٥٩ و ٥٠٥٩].

باب فضيلة حافظ القرآن

قوله ﷺ: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ» إلى آخره فيه فضيلة حافظ القرآن، واستعبدت ضرب الأمثال لإيضاح المقاصد.



٣٨ - [باب فضل الماهر في القرآن،

والذي يتتبع فيه]*

[١٨٦٢] ٢٤٤ - (٧٩٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْدٍ الْعَبْرِيُّ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي عَوَانَةَ - قَالَ ابْنُ عُثَيْدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ - عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّادَةَ بْنِ أَوْقَى، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ هَاشِمَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمَاهِرُ بِالْقُرْآنِ مَعَ السَّفَرَةِ الْكِرَامِ الْبَرَّةِ، وَالَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَيَتَتَعْتَعُ فِيهِ وَهُوَ عَلَيْهِ شَاقٌّ، لَهُ أَجْرَانِ» (١) - [١٨٦٣] ٢٤٥ -

[١٨٦٣] (١٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ (ح) - وَحَدَّثَنَا أَبُو يَكْرِبٍ بْنُ أَبِي سَيِّبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامِ الدُّسْتَوَائِيِّ، يَكْلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ فِي خَلِيفَتِهِ وَكِيعٍ: «وَالَّذِي يَقْرَأُ وَهُوَ يَفْتَنُ عَلَيْهِ، لَهُ أَجْرَانِ» - أحمد ٢٥٥٩١، ٢٢٦٦٧ -

وسنن ٤٩٣٧ -

قوله ﷺ: «الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة، والذي يقرأ القرآن ويتتعتع فيه وهو عليه شاقٌّ، له أجران»، وهي الرواية لأخرى - «وهو يشقُّ عليه، له أجران» «السفرة» جمع سافر، ككاتب وكتبة، والسافر: الرسول، والسفرة: الرُّسُل، لأهمهم يسفرون إلى الدُّنوس برسالات الله تعالى، وقيل السفرة: لكتبته «البررة» المطيعون، من البر وهو الطاعة - «الماهر» - الحاذق، الكامل لحفظ الذي لا يتوقف ولا يشقُّ عليه لقراءة لجودة حفظه وثباته -

قال القاضي: يحتمل أن يكون معنى كونه مع للملائكة أن له في الآخرة منازل يكون فيها رفيقاً للملائكة السفرة، لأنصفه بصفتهم من حمل كتاب الله - قال - ويحتمل أن يراد به عمل بعضهم، وسألت مسكهم، وأما الذي يتتعتع فيه فهو الذي يتردد في تلاوته لضعف حفظه، فله أجران - أجر بالقراءة، وأجر بتتبعه في تلاوته وشقته -

قال القاضي وغيره من العلماء: وليس معناه أن الذي يتتعتع عليه له من الأجر أكثر من الماهر به، بل الماهر أفضل وأكثر أجراً، فإنه مع السفرة، وله أجور كثيرة، ولم يذكر هذه المنزلة لغيره، وكيف يلتحق به من لم يعثر بكتاب الله تعالى وحفظه وتقايه وكثرة تلاوته ودراسة^(١) كاعتنائه حتى مهر فيه، والله أعلم^(٢) -

(١) ثم يقع هذا الباب صديداً في النسخ الثلاث (ب) و(ج) و(د) -

(١) في (ص) و(د) وزرعيته

(٢) الإكمال لمعجمه: (٣/ ١٦٦ - ١٦٧)

٣٩ - [بَابُ اسْتِحْبَابِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ عَلَى أَهْلِ الْفَضْلِ وَالْحَدَاقِ فِيهِ،

وَإِنْ كَانَ الْقَارِئُ أَفْضَلَ مِنَ الْمَقْرُوءِ عَلَيْهِ]

[١٨٦٤] ٢٤٥ - (٧٩٩) حَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِأَبِيٍّ: «إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ»، قَالَ اللَّهُ سَمَّائِي لَكَ؟ قَالَ: «اللَّهُ سَمَّاكَ لِي»، قَالَ: فَجَعَلَ أَبِي يَبْكِي. (مسكور: ١٢٣٥٢، أحمد: ١٢٩١٩، وصحاحي: ٤٩٦٠).

[١٨٦٥] ٢٤٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِيٍّ بْنِ كَعْبٍ: «إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾»، قَالَ: وَسَمَّائِي لَكَ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: فَبَكَى. [أحمد: ١٢٣٢٠، وصحاحي: ٣٨٠٩].

[١٨٦٦] (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ - حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِيٍّ، بِمِثْلِهِ [مطهر: ١٨٦٥].

بَابُ اسْتِحْبَابِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ عَلَى أَهْلِ الْفَضْلِ وَالْحَدَاقِ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ الْقَارِئُ

أَفْضَلَ مِنَ الْمَقْرُوءِ عَلَيْهِ

قال مسلم: (حَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ - حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِأَبِيٍّ: «إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ» قال اللَّهُ سَمَّائِي لَكَ؟ قال: «اللَّهُ سَمَّاكَ لِي»، قال: فجعل أبي يبكي).

قال مسلم: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِيٍّ بْنِ كَعْبٍ: «إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾»، قال: وَسَمَّائِي لَكَ؟ قال: «نعم»، قال فسكى).

قال مسلم: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ - حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِيٍّ، بِمِثْلِهِ).

هذه الأسانيد الثلاثة رويها كلهم بصريون، وهذا من المستطردات أن يجمع ثلاثة أسانيد متصلة
مستسلوك بعير قصد، وقد سبق يدل مثله، وشعبة وسطي بصري، سبق بيده مرات. وفي الطريق الثالث
فائدة حسنة، وهي أن فائدة صريح بالسماع من أس بخلاف لأولين، وقددة مدس فينتهي ما يحذف من
تدليس بصريه بالسماع، وقد سبق التثنية على مثل هذا مرات.

وفي هذا الحديث فوائد كثيرة: منها استحباب قراءة القرآن على لحدائق فيه وأهل العلم به ولتفضل
وإن كان المارئ أفضل من المقروء عليه ومنها لمتقية لشريعة لأبي قراءة النبي ﷺ عليه، ولا يعلم
أحد من الناس شاركه في هذا. ومنها متقة أخرى له بذكر الله تعالى له، ونصه عليه في هذه المسنة
الرفيعة. ومنها لكاء لشرويه والفرح مما يبشر الإنسان به ويعطيه من معالي الأمور.

وأما قوله (الله سماني لك؟) فسيب أنه جوز^(١) أن يكون الله تعالى أمر النبي ﷺ يقرأ على رجل من
أمته، ولم ينص على أبي، فأراد أبي أن يتحقق هل نص عليه، أو قال: على رجل؟ فتؤخذ منه
الاستنباط في المحتملات.

وختلفوا في حكمة في قراءته ﷺ على أبي، ولمحترز أن سببه أن تمش الأمة بذلك في القراءة
على أهل الإنقاذ والفصل، ويتعلموا آداب القراءة، ولا يأنف أحد من ذلك. وقيل لتثنية على جلالة
أبي وأهبيه لأخذ القرد عنه، وكان معه ﷺ رأساً وإماماً في قراءة القرآن، وهو أجل شريته أو من
أجلهم، ويتضمن معجزة لرسول الله ﷺ.

وأما تخصيص هذه سورة، فلأنها وجيزة جامعة لقواعد كثيرة من أصول الدين وفروعه ومهماته
والإخلاص وتطهير لقلوب، وكان الوقت يقتضي الاختصار، والله أعلم



(١) في (ص) و(هـ): يجوز.

٤٠ - [بَابُ فَضْلِ اسْتِمَاعِ الْقُرْآنِ، وَطَلَبِ الْقِرَاءَةِ مِنْ حَافِظِهِ لِلِاسْتِمَاعِ،

وَالْبُكَاءُ عِنْدَ الْقِرَاءَةِ، وَالتَّذَبُّرُ]

[١٨٦٧] ٢٤٧ - (٨٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، جَمِيعاً عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ - عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «اقْرَأْ عَلَيَّ الْقُرْآنَ»، قَالَ - فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقْرَأُ عَلَيْكَ وَعَلَيْكَ أَنْزَلَ؟ قَالَ: «إِنِّي أَشْتَهِي أَنْ أَسْمَعَهُ مِنْ غَيْرِي»، فَقَرَأْتُ النِّسَاءَ، حَتَّى إِذَا تَلَعْتُ ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [س. - ١١]، رَفَعْتُ رَأْسِي - أَوْ عَمَرَنِي رَجُلٌ إِلَى جَنْبِي، فَرَفَعْتُ رَأْسِي - فَرَأَيْتُ فُتُوغَةً تَجِيلُ.

[أحمد ٣٦٠٦، ومسنود: ١٥٠٤٩.]

[١٨٦٨] (٥٠٠) حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ وَمِنْحَابُ بْنُ الْحَارِثِ التَّمِيمِيُّ، جَمِيعاً عَنْ عُبَيْدِ بْنِ مُسْهِرٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ هَنَادُ فِي رِوَايَتِهِ، قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى الْمِصْبَرِ: «اقْرَأْ عَلَيَّ». [مسر ١٨٦٧.]

[١٨٦٩] ٢٤٨ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنِي مِسْعَرٌ - وَقَالَ أَبُو كُرَيْبٍ: عَنْ مِسْعَرٍ - عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ «اقْرَأْ عَلَيَّ»، قَالَ: أَقْرَأُ عَلَيْكَ وَعَلَيْكَ أَنْزَلَ؟ قَالَ: «إِنِّي

بَابُ فَضْلِ اسْتِمَاعِ الْقُرْآنِ، وَطَلَبِ الْقِرَاءَةِ مِنْ حَافِظِهِ لِلِاسْتِمَاعِ،

وَالْبُكَاءُ عِنْدَ الْقِرَاءَةِ، وَالتَّذَبُّرُ]

قال مسلم: (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، جَمِيعاً عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «اقْرَأْ عَلَيَّ الْقُرْآنَ») إِلَى آخِرِهِ.

قال مسلم: (حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ وَمِنْحَابُ بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ مُسْهِرٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا).

قال مسلم: (وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ حَدَّثَنِي مِسْعَرٌ، عَنْ

عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ).

أَحِبُّ أَنْ أَسْمَعَهُ مِنْ غَيْرِي»، قَالَ: فَقَرَأَ عَلَيْهِ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ النَّسَاءِ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٢٨] فَقَبِلَ.

قَالَ مِسْعَرٌ: فَحَدَّثَنِي مَعْنُ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ خَزِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «شَهِيداً عَلَيْهِمْ مَا دُمْتُ فِيهِمْ، أَوْ: مَا كُنْتُ فِيهِمْ»، شَكَّ مِسْعَرٌ. (انظر: ١٧٨٧).

[١٨٧٠] ٢٤٩ - (٨٠١) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنْتُ بِحِمَاصَ، فَقَالَ لِي بَعْضُ الْقَوْمِ: اقْرَأْ عَلَيْنَا، فَقَرَأْتُ عَلَيْهِمْ سُورَةَ يُوسُفَ، قَالَ: فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: وَاللَّهِ مَا هَكَذَا أَنْزَلَتْ، قَالَ: قُلْتُ: وَيَحْكُ، وَاللَّهِ لَقَدْ قَرَأْتُهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لِي: «أَحْسَنْتَ»، فَيَتِمَّا أَنَا أَكَلِمُهُ إِذْ وَجَدْتُ مِنْهُ رِيحَ الْخَمْرِ، قَالَ: فَقُلْتُ: أَتَشْرَبُ الْخَمْرَ، وَتَكْذِبُ بِالْكِتَابِ؟

قال مسدد (حدثنا عثمان بن أبي شيبة) حدثنا جرير، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله.

هذه الأسانيد لأربعة كلهم كوفيون، وهو من الطرق لمستحسنة، وجرير رارٍ كوفي، وفيه ثلاثة تابعيون بعضهم عن بعض: الأعمش، وإبراهيم التيمي، وعبيدة السلماني، بفتح العين وكسر الياء، وأيضاً الأعمش وإبراهيم وعلقمة.

وفي حديث ابن مسعود هذا فوائد: منها استحباب استماع القراءة والإصغاء لها ولهاكده عنده وتدبرها، واستحباب طلب القراءة من غيره ليستمع له، وهو أبلغ في التفهم والتدبر من قراءته بنفسه وفيه توضع أهل العلم والنضال ولو مع أتباعهم.

قوله: (أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ وَجَدَ مِنَ الرَّجُلِ رِيحَ الْخَمْرِ فَحَدَّاهُ) هذا محمولٌ على أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ كَانَ لَهُ وَلَايَةُ إِقَامَةِ الْحُدُودِ، لِكَوْنِهِ نَائِبًا لِلْإِمَامِ عَمُومًا، أَوْ فِي إِقَامَةِ الْحُدُودِ، أَوْ فِي تِلْكَ النَّاحِيَةِ، أَوْ اسْتَادَنَ مِنْ لَهُ إِقَامَةُ الْحُدُودِ فِي ذَلِكَ، ففَوَّضَهُ إِلَيْهِ، وَحُمِلَ أَيْضًا عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ عَتَرَفَ شَرِبَ الْخَمْرَ بِلَا عَذْرِ، وَإِلَّا فَلَا يَحِبُّ الْحُدُودَ بِمَجْدٍ رِيحًا، لِاحْتِمَالِ السَّيَّانِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ وَالْإِكْرَاهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، هَذَا مَذْهَبُ وَمَنْهَبِ آخَرِينَ.

لَا تَبْرَحْ حَتَّى أَجِدَكَ، قَالَ: فَجَلَدْتُهُ الْحَدَّ. [بجدي ٥٠٠١] [ويفسر ١٨٧٩].

[١٨٧٩] (٢٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، جَمِيعاً عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ: فَقَالَ لِي: «أَحْسَنْتَ». [أحمد ٣٥٩١] [ويفسر ١٨٧٠].

حقيقة، لكفر وصاد مرتد يجب قتله، وقد أجمعوا على أن من جحد حرفاً مجتمعاً عليه من القرآن، فهو كافر تجري عليه أحكام المرتدين، والله أعلم.



٤١ - [باب فضل قراءة القرآن في الصلاة وتعلمه]

[١٨٧٢] ٢٥٠ - (٨٠٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُحِبُّ أَحَدَكُمْ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ أَنْ يَجِدَ فِيهِ ثَلَاثَ خَلِقَاتٍ عِظَامٍ سِمَانٍ؟»، قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «ثَلَاثُ آيَاتٍ يَقْرَأُ بِهِنَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ ثَلَاثِ خَلِقَاتٍ عِظَامٍ سِمَانٍ». [أحمد: ١٠٠١٦].

[١٨٧٣] ٢٥١ - (٨٠٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُعَدِّثُ عَنْ عَطِيَّةِ بْنِ هَامِرٍ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ فِي الصُّفَّةِ، فَقَالَ: «أَيُّكُمْ يُحِبُّ أَنْ يَغْدُو كُلَّ يَوْمٍ إِلَى بُطْحَانَ، أَوْ إِلَى الْعَقِيقِ، فَيَأْتِي مِنْهُ بِنَاقَتَيْنِ كَوْمَاوَيْنِ فِي غَيْرِ إِيْمٍ وَلَا قَطْعِ رَحِمٍ؟»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نُحِبُّ ذَلِكَ، قَالَ: «أَفَلَا يَغْدُو أَحَدُكُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ فَيَعْلَمُ - أَوْ: يَقْرَأُ - آيَتَيْنِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ ﷻ خَيْرٌ لَهُ مِنْ نَاقَتَيْنِ، وَثَلَاثَ خَيْرٌ لَهُ مِنْ ثَلَاثٍ، وَأَرْبَعٌ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَرْبَعٍ، وَمِنْ أَعْدَادِهِنَّ مِنَ الْإِبِلِ؟» [أحمد: ١٧٤٠٨].

باب فضل قراءة القرآن في الصلاة وتعلمه

«الخلقات» فتح الخاء المعجمة وكسر اللام: الحوامل من الإبل إلى أن يمضي عليها نصف أمدها، ثم هي حِمَارٌ، والواحدة خَيْلَةٌ وعُشْرَةٌ.

قوله ﷺ: «يقدو كل يوم إلى بطحان» هو يضم الباء ويسكن الطاء، موضع بقرب المدينة، والكوماء من الإبل يفتح الكاف: العظيمة لشدتها.



٤٢ - [باب فضل قراءة القرآن وسورة البقرة]

[١٨٧٤] ٢٥٢ - (٨٠٤) حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو تَوْنَةَ - وَهُوَ الرَّبِيعُ بْنُ نَافِعٍ -: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ - يَغْنِي ابْنُ سَلَامٍ - عَنْ زَيْدٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَلَامٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي أَبُو أُمَامَةَ الْبَاهِلِيُّ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اقْرَءُوا الْقُرْآنَ، فَإِنَّهُ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَفِيعاً لِأَصْحَابِهِ، اقْرَءُوا الزُّهْرَاءَيْنِ: الْبَقْرَةَ، وَسُورَةَ آلِ عِمْرَانَ، فَإِنَّهُمَا تَأْتِيَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَنَّهُمَا عَمَّاتَانِ، أَوْ كَأَنَّهُمَا خَيَاتَانِ، أَوْ كَأَنَّهُمَا فِرْقَانِ مِنْ طَبَرِ صَوَافٍ، فَحَاجَّانِ عَنْ أَصْحَابِيهِمَا. اقْرَءُوا سُورَةَ الْبَقْرَةِ، فَإِنَّ أَخْذَهَا بَرَكَةٌ، وَتَرْكُهَا حَسْرَةٌ، وَلَا تَسْتَطِيعُهَا الْبَاطِلَةُ». [أحمد ٢٢١٤٧]

قَالَ مُعَاوِيَةُ: يَلْقَانِي أَنَّ «الْبَاطِلَةَ»: السَّحَرَةُ.

[١٨٧٥] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدُّرَيْمِيُّ أَحْبَرَنَا يَحْيَى - يَغْنِي ابْنُ

باب فضل قراءة القرآن وسورة البقرة

قوله ﷺ: «اقْرَءُوا الزُّهْرَاءَيْنِ: الْبَقْرَةَ، وَسُورَةَ آلِ عِمْرَانَ» قالوا: سُمِّيَتَا الزُّهْرَاءَيْنِ لثَوْرِهِمَا وَهَدَايَتِهِمَا وَعَظِيمِ أَجْرِهِمَا وفيه جواز قول: سورة آل عمران، وسورة النساء، وسورة المائدة وشبههم، ولا كراهة في ذلك، وكرهه بعض المتقننين، وقال: إنما يقال: السورة التي يذكر فيها آل عمران، والطَّوَابُ الْأُولَى، وبه قال الجمهور، لأنَّ لمعنى معلوم.

قوله ﷺ: «فإنَّهُمَا تَأْتِيَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَنَّهُمَا عَمَّاتَانِ، أَوْ كَأَنَّهُمَا خَيَاتَانِ» قال أهل اللغة: العَمَّاتُ والنَّخَبَاتُ: كلُّ شيءٍ أَظْلَمَ الإنسانُ فوق رأسه من سحابةٍ وَغَيْرِهَا وعبرهما^(١). قال العلماء: المراد أنَّ ثوابيهما يَأْتِي كَعَمَّاتَيْنِ.

قوله ﷺ: «كَأَنَّهُمَا فِرْقَانِ مِنْ طَبَرِ صَوَافٍ»، وفي أخرى: «كَأَنَّهُمَا جِزْفَانِ مِنْ طَبَرِ صَوَافٍ»^(٢) (الجِزْفَانِ) بكسر الهمزة وإسكانِ الرَّاءِ، و(الجِزْفَانِ) بكسر الهمزة المهملة وإسكانِ الرَّاءِ، وسعتُهُمَا واحدٌ، وهما^(٣) قطيعانِ وجماعتانِ يقال في الواحدة: فِرْقٌ وَجِزْفٌ وَخِزْبَةٌ، أي: جماعة.

(١) في (ج) وغيره.

(٢) وقع في نسخة من «صحيح مسلم». عن ف.

(٣) في (ج) وهو.

حَسَنٌ - : حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «وَكَاثَهُمَا» فِي كِلَيْهِمَا، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ مُعَاوِيَةَ: بَلَعْنِي. [النظر - ٢١٨٧٤].

[١٨٧٦] ٢٥٣ - (٨٠٥) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ. أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَبِيبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَهْجَرٍ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُرَشِيِّ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّوَاسَ بْنَ سَمْعَانَ الْكَلَابِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «يُؤْتَى بِالْقُرْآنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَهْلِيهِ الَّذِينَ كَانُوا يَعْمَلُونَ بِهِ، تَقْدُمُهُ سُورَةُ الْبَقَرَةِ وَآلُ هِمْرَانَ» وَضُرِبَ لَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةُ أَمْثَالٍ، مَا نَسِيَتْهُنَّ بَعْدُ، قَالَ: «كَانَتْهُمَا هَمَامَتَانِ، أَوْ ظُلَّتَانِ سَوْدَاوَانِ يَتْنُهُمَا شَرْقٌ، أَوْ كَانَتْهُمَا جِرْقَانِ مِنْ طَيْرٍ صَوَافٍ، تُحَاجَّجَانِ عَنْ صَاحِبَيْهِمَا». [أحمد - ١٧٦٣٧].

قوله: (عن الوليد بن عبد الرحمن الجُرشي) هو بضم الجيم، و(النَّوَاس بن سَمْعَانَ) يقول: سمعان، بكسر السين وفتحها.

قوله: «أَوْ ظُلَّتَانِ سَوْدَاوَانِ بَيْنَهُمَا شَرْقٌ» هو بفتح الراء وإسكانها، أي: ضياءٌ وورءٌ، وممن حكى فتح الراء وإسكانها لقصي^(١) وآخرون، ولأشهرهم الرواية والنسخة الإسكان.



(١) فيكمل معلوم: (١٧٤/٣).

٤٣ - [باب فضل الفاتحة وخواتيم سورة البقرة،

والحديث على قراءة الآيتين من آخر سورة البقرة]

[١٨٧٧] ٢٥٤ - (٨٠٦) حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ وَأَحْمَدُ بْنُ جَوَّاسٍ الْحَنْفِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ زُرَيْقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْسَى، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: بَيْنَمَا جِبْرِيلُ قَاعِدٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ سَمِعَ نَقِيضًا مِنْ فَوْقِهِ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: هَذَا بَابٌ مِنَ السَّمَاءِ فَتُحِ الْيَوْمَ، لَمْ يُفْتَحْ قَطُّ إِلَّا الْيَوْمَ، فَتَزَلَّ مِنْهُ مَلَكٌ، فَقَالَ: هَذَا مَلَكٌ نَزَلَ إِلَى الْأَرْضِ، لَمْ يَنْزِلْ قَطُّ إِلَّا الْيَوْمَ، فَسَدَمَ وَقَالَ: أَبَشِّرْ سَوْرَتَيْنِ أَوْتِيَتْهُمَا لَمْ يُؤْتِيَهُمَا نَبِيٌّ قَبْلَكَ: فَاتِحَةُ الْكِتَابِ، وَخَوَاتِيمُ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، لَنْ تَقْرَأَ بِحَرْفٍ مِنْهُمَا إِلَّا أُعْطِيَتْهُ.

[١٨٧٨] ٢٥٥ - (٨٠٧) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: لَقِيتُ أَبَا مَسْعُودٍ عِنْدَ الْبَيْتِ، فَقُلْتُ: حَدِّثْ بِلَفْظِي عَنْكَ فِي الْآيَتَيْنِ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ، فَقَالَ: نَعَمْ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْآيَتَانِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ مَنْ قَرَأَهُمَا فِي لَيْلَةٍ كَفَّتَاهُ». [المعجمي ٥٠١٩، برزخ ١٨٧٩].

[١٨٧٩] (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ يَسَارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، كِلَاهُمَا عَنْ مَنْصُورٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. [أحمد ١٧٠٩١، ١٧٠٩٦، برزخ ١٨٧٨].

[١٨٨٠] ٢٥٦ - (٨٠٨) وَحَدَّثَنَا مِجَابُ بْنُ الْحَارِثِ التَّيْمِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ مُنْهَرٍ، عَنْ

باب فضل الفاتحة وخواتيم سورة البقرة،

والحديث على قراءة الآيتين من آخر سورة البقرة

قوله: (أحمد بن جَوَّاس) بفتح لجيم وتشديد الواو. قوله: (عمار بن زُرَيْق) براء ثم زاي.

قوله: (سميع نقيضاً) هو بالظاف ولضاد المعجمة، أي: صوت كصوت الباب إذا فُتح

قوله ﷺ: «الآيتان من آخر سورة البقرة مَنْ قَرَأَهُمَا فِي لَيْلَةٍ كَفَّتَاهُ» معناه: كفّاه من قيام الليل،

وقيل: من الشيطان، وقيل: من الآفات، ويحتمل من الجميع.

الأعمش، عن إبراهيم، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن علقمة بن قيس، عن أبي مسعود الأنصاري قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قَرَأَ هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي لَيْلَةِ كَفَّتَاهُ، قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فَلَقِيتُ أَبَا مَسْعُودٍ وَهُوَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، فَسَأَلْتُهُ، فَحَدَّثَنِي بِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ». [الجميد: ١٧٠٩٥، والبخاري: ٤٠٠٨].

[١٨٨١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ خُسْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عَيْسَى، يَعْنِي ابْنَ يُونسَ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، جَمِيعًا عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ. [نظر: ١٨٨٠].

[١٨٨٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ أَبِي مَعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ. [البحاري: ٥١٤٠]. [نظر: ١٨٨٠].



٤٤ - [باب فضل سورة الكهف وآية الكرسي]

[١٨٨٣] ٢٥٧ - (٨٠٩) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ : حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ النَّطَفَانِيِّ ، عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ الْيَعْمَرِيِّ ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «مَنْ حَفِظَ عَشْرَ آيَاتٍ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الْكَهْفِ ، عُصِمَ مِنَ الدُّجَالِ» (*) .
[بحر ١٨٨٤] .

[١٨٨٤] (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ لُثْمَى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (ح) . وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ : حَدَّثَنَا هَمَّامٌ ، جَمِيعًا عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، قَالَ شُعْبَةُ : «مِنْ آخِرِ الْكَهْفِ» ، وَقَالَ هَمَّامٌ : «مِنْ أَوَّلِ الْكَهْفِ» كَمَا قَالَ هِشَامٌ . [أحمد ٢١٧١٢، ٢٧٥١٦]

[١٨٨٥] ٢٥٨ (٨١٠) حَدَّثَنَا أَبُو يَكْرِىءُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ، عَنِ الْهَرِيرِيِّ ، عَنْ أَبِي السَّلِيلِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبِيعِ الْأَنْصَارِيِّ ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «يَا أَبَا الْمُثَنَّى ، أُنْذِرِي أَيُّ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ مَعَكَ أَكْثَرُ؟» ، قَالَ : قُلْتُ : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَكْثَرُ ، قَالَ : «يَا أَبَا الْمُثَنَّى ، أُنْذِرِي أَيُّ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ مَعَكَ أَكْثَرُ؟» .

باب فضل سورة الكهف وآية الكرسي

قوله ﷺ : «مَنْ حَفِظَ عَشْرَ آيَاتٍ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الْكَهْفِ ، عُصِمَ مِنَ الدُّجَالِ» ، وفي رواية : «مَنْ آخَرِ الْكَهْفِ» قيل : سبب ذلك ما في أولها من العجائب والآيات ، فمن تدبرها لم يقف بالذُّجَل ، وكذا في آخرها قوله تعالى : ﴿أَفَحَسِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ يَتَيْدُوا﴾ [الكهف ١٠٢] .

قوله : (عن أبي السَّلِيل) هو يفتح لسين لمهمة ، واسمه ضَرِيبُ بْنُ تَمِيمٍ ، بالتصغير فيهما ، وتُفِيرُ بالقاف ، وقيل : بالفاء ، وقيل : نُفِيلُ بطنه واللام .

(*) في نسخة : عُصِمَ مِنْ ثَلَاثَةِ الدُّجَالِ .

قَالَ: قُلْتُ: اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ، قَالَ: فَضَرَبَ فِي صَدْرِي، وَقَالَ: «وَاللَّهِ لِيَهْنِكَ الْعِلْمُ أَبَا الْمُتَنَبِّهِ». [ج ٢ ص ٢١٢٧٨].

قوله ﷺ لأبي بن كعب: «يَهْنِيكَ الْعِلْمُ يَا أَبَا الْمُتَنَبِّهِ» فيه منقبة عظيمة لأبي، ودليل على كثرة علمه. وفيه تسجيل لعلم فصلاء أصحابه وتكثيفهم، وجوار مدح الإنسان في وجهه إذا كان فيه مصححة، ولم يخف عليه إعجاب ونحوه، لكمال نفسه وروحه في التقوى.

قوله ﷺ: «(أَيُّ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ مَعَكَ أَعْظَمُ؟) قُلْتُ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾» قال لقاضي عياض فيه حجة لدقوله بجواز تفصيل بعض القرآن على بعض، وتفصيله على سائر كتب الله تعالى، قال: وفيه خلاف للعلماء، فمنع منه أبو الحسن الأشعري وأبو بكر الباقلياني وجماعة من الفقهاء والعلماء، لأن تفصيل بعضه يقتضي نقص المفضل، وليس في كلام الله نقص، وتأول هؤلاء ما ورد من إطلاق (أعظم وأفضل) في بعض الآيات والشور بمعنى عظيم وفاضل. وأجدر ذلك إسحاق بن راهوية وغيره من العلماء ولم يتكلمين، قالوا: وهو راجع إلى عظم أجر قدر ذلك وجزيل ثوابه، والمختار جواز قول: هذه الآية أو السورة أعظم أو أفضل، بمعنى أن الثواب المتعلق بها أكثر، وهو معنى الحديث، والله أعلم.

قال العلماء: إنما تميزت آية الكرسي بكونها أعظم، لما جمعت من أصول الأسماء والصفات من الإلهية والوحدانية والحياة والعلم والمُلْك والقُدرة والإرادة، وهذه السبعة أصول الأسماء والصفات، والله أعلم^(١).



(١) «كبدل المعلم» (٣/ ١٧٧-١٧٨)

٤٥ - [بَابُ فَضْلِ قِرَاءَةِ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ]

[١٨٨٦] ٢٥٩ - (٨١١) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَتَعْجِزُ أَحَدَكُمْ أَنْ يَقْرَأَ فِي لَيْلَةٍ ثَلَاثَ الْقُرْآنِ؟»، قَالُوا: وَكَيْفَ يَقْرَأُ ثَلَاثَ الْقُرْآنِ؟ قَالَ: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ تَعْدِلُ ثَلَاثَ الْقُرْآنِ». [أحمد ٢١٧٠٥]

[١٨٨٧] ٢٦٠ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عُرْوَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَطَّارِ جَمِيعاً عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَدِ، وَفِي حَدِيثِهِمَا مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ جَزَأَ الْقُرْآنَ ثَلَاثَةَ أَجْزَاءٍ، فَجَعَلَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ جُزْءاً مِنْ أَجْزَاءِ الْقُرْآنِ». [أحمد ٢٧٤٩٨ و ٢٧٥٢٣]

[١٨٨٨] ٢٦١ - (٨١٢) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعاً عَنْ يَحْيَى - قَالَ ابْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ - حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ كَيْسَانَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اخْشَدُوا قُلُوبِي سَأَقْرَأُ عَلَيْكُمْ ثَلَاثَ الْقُرْآنِ»، فَخَشِدَ مَنْ خَشِدَ، ثُمَّ خَرَجَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ فَقَرَأَ: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»، ثُمَّ دَخَلَ، فَقَالَ بَعْضُ لِبَعْضٍ: إِلَيَّ

بَابُ فَضْلِ قِرَاءَةِ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ

قوله ﷺ: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ تَعْدِلُ ثَلَاثَ الْقُرْآنِ»، وفي الرواية الأخرى: «إِنَّ اللَّهَ جَزَأَ الْقُرْآنَ ثَلَاثَةَ أَجْزَاءٍ، فَجَعَلَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ جُزْءاً مِنْ أَجْزَاءِ الْقُرْآنِ» قال القاضي: قال المازري: قيل - معناه أَنَّ الْقُرْآنَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْحَاءٍ: قَصَصٌ، وَأَحْكَامٌ، وَصِفَاتُ اللَّهِ تَعَالَى، وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ مَتَمِّحَةٌ لِلْصِفَاتِ، فَهِيَ ثَلَاثٌ وَجُزْءٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَجْزَاءٍ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ أَنَّ ثَوَابَ قِرَائَتِهَا يُضَاعَفُ بِقَدْرِ ثَوَابِ قِرَاءَةِ ثَلَاثِ لِقُرْآنٍ بِغَيْرِ تَضْعِيفٍ^(١).

قوله ﷺ: «اخْشَدُوا قُلُوبِي»: اجتمعوا.

(١) المجموع في فوائد مستفيضة: ١/ ٤٤٦١، ٢/ ٤٤٦١، ٣/ ١٧٩.

أَرَى هَذَا حَبْرَ جَهَنَّمَ مِنَ السَّمَاءِ، فَذَلِكَ الَّذِي أُدْخِلَهُ، ثُمَّ خَرَجَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنِّي قُلْتُ لَكُمْ: سَاقِرُوا عَلَيْكُمْ ثَلَاثَ الْقُرْآنِ، أَلَا إِنَّمَا تَعْدِلُ ثَلَاثَ الْقُرْآنِ» (احمد: ٩٥٣٥).

[١٨٨٩] ٢٦٢- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا وَائِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، عَنْ بَشِيرِ أَبِي إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: خَرَجَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَقْرَأُوا عَلَيْكُمْ ثَلَاثَ الْقُرْآنِ»، فَقَرَأَ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ① اللَّهُ أَصَمُّكُمْ، حَتَّى خَشَعَتْهَا. [الشعر: ١٨٨٨].

[١٨٩٠] ٢٦٣- (٨١٣) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَهَبٍ: حَدَّثَنَا عَمِّي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ. حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ أَنَّ أَبَا الرَّجَالِ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَهُ عَنْ أُمِّهِ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - وَكَانَتْ فِي حَجَرٍ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ - عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ رَجُلًا عَلَى سِرِّيٍّ، وَكَانَ يَقْرَأُ لِأَصْحَابِهِ فِي صَلَاتِهِمْ فَيُحْنَمُ بِ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، فَلَمَّا رَجَعُوا ذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «سَلُوهُ لِأَيِّ شَيْءٍ يُصْنَعُ ذَلِكَ؟»، فَنَاسَلُوهُ، فَقَالَ: لِأَنَّهَا صِفَةُ الرَّحْمَنِ، فَأَنْ أَحِبُّ أَنْ أَقْرَأَ بِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَخْبِرُوهُ أَنَّ اللَّهَ يُحِبُّهُ» [بيهقي: ٧٣٧٥].

قوله ﷺ في الذي قال في قل هو الله أحد: (لأنها صفة الرحمن، فانا أحب أن أقرأ بها) «أخبروه أن الله يحبها» قال المازري: محبة الله تعالى لعبده إرادته ثوابهم وتنعيمهم، وقيل: محبة لهم نفس الإثابة والتنعيم لا لإرادة^(١). قال لقاضي وأما محبتهم له سبحانه فلا يبعد فيها لميل منهم إليه سبحانه، وهو متقدس عن الميل، قال: وقيل: محبتهم له استقامتهم على طاعته، وقيل: لاستقامة ثمره لمحبة، وحقبة المحبة له ميلهم إليه، لاستحقاقه سبحانه وتعالى المحبة من جميع وجوهها^(٢).



(١) المعجم بقوافل مسلم: (١/ ٤٦٢)

(٢) إلفه «الكلمة المحمدي»: (٣/ ١٨١).

٤٦ - [باب فضل قراءة المعوذتين]

[١٨٩١] ٢٦٤ - (٨١٤) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ يَبَّانَ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَمْ تَرَ آيَاتِ أَنْزَلَتْ اللَّيْلَةَ لَمْ يُرْ مِنْهُنَّ قَطُّ؟ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْمَلَقِ، وَقُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ». [أحمد: ١٧٣٧٠].

[١٨٩٢] ٢٦٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْزِلْ - أَوْ: أَنْزِلْتَ - عَلَيَّ آيَاتُ لَمْ يُرْ مِنْهُنَّ قَطُّ: الْمَعُودَتَيْنِ» [أحمد: ١٧٣٧٨].

[١٨٩٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ إِسْمَاعِيلَ يَهْدِي الْإِسْنَادَ، مِثْلَهُ. وَفِي رِوَايَةِ أَبِي أُسَامَةَ: عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ، وَكَانَ مِنْ رُتَعَاءِ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ. [أحمد: ١٨٩٧].

باب فضل قراءة المعوذتين

قوله ﷺ: «أَلَمْ تَرَ آيَاتِ أَنْزَلَتْ اللَّيْلَةَ لَمْ يُرْ مِنْهُنَّ قَطُّ؟ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْمَلَقِ، وَقُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ» فيه بيانٌ عظيمٌ فضل هاتين السورتين، وقد سبق قريباً لحلافٍ في إطلاق تفصيل بعض القرآن على بعض وفيه دليلٌ واضحٌ على كونهما من القرآن، وردٌ على من سبب إلى ابن مسعود خلاف هذا. وفيه أن لفظ ﴿قُلْ﴾ من القرآن ثبت من أول السورتين بعد السجدة، وقد أجمعت الأمة على هذا كله.

قوله ﷺ في الرواية الأخرى: «أَنْزِلْ - أَوْ: أَنْزِلْتَ - عَلَيَّ آيَاتُ لَمْ يُرْ مِنْهُنَّ قَطُّ الْمَعُودَتَيْنِ» صيغة: «نَزَلَ» بالثَوْنِ المفتوحة، ودليلاً المضمومة، وكلاهما صحيح. قوله ﷺ: «الْمَعُودَتَيْنِ» هكذا هو في جميع النسخ، وهو صحيح منصوب بفعل محذوف، أي: أعني المعوذتين، وهو بكسر الواو.



٤٧ - [باب فضل من يقوم بالقرآن ويعلمه،

وفضل من تعلم حكمة من فقه أو غيره، فعمل بها وعلمها]

[١٨٩٤] ٢٦٦ - (٨١٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، كُلُّهُمْ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ -: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: رَجُلٍ آتَاهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ، فَهُوَ يَقُومُ بِهِ آتَاءَ اللَّيْلِ وَآتَاءَ النَّهَارِ، وَرَجُلٍ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا، فَهُوَ يَنْفَقُهُ آتَاءَ اللَّيْلِ وَآتَاءَ النَّهَارِ». [المعجم: ٤٥٥٠، ولبخاري: ٤٧٥٢٩].

[١٨٩٥] ٢٦٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا حَسَدَ إِلَّا عَلَى اثْنَتَيْنِ: رَجُلٍ آتَاهُ اللَّهُ هَذَا الْكِتَابَ، فَقَامَ بِهِ آتَاءَ اللَّيْلِ وَآتَاءَ النَّهَارِ، وَرَجُلٍ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا، فَتَصَدَّقَ بِهِ آتَاءَ اللَّيْلِ وَآتَاءَ النَّهَارِ». [المعجم: ٦٤١٣، ويطر: ١٨٩٤].

[١٨٩٦] ٢٦٨ - (٨١٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ قَالَا:

باب فضل من يقوم بالقرآن ويعلمه،

وفضل من تعلم حكمة من فقه أو غيره، فعمل بها وعلمها

قوله ﷺ: «لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ» قال العلماء: الحسد قسمان: حقيقي، ومجازي، فالحقيقي: تمنّي روال النعمة عن صاحبها، وهذا حرامٌ بإجماع الأمة مع النصوص الصحيحة^(١) وأما المجازي فهو الغبطة، وهو أن يتمنى مثل النعمة التي على غيره من غير زوالها عن صاحبها، فإن كنت من أمور الدنيا كنت مباحة، وإن كنت طاعة فهي مستحبة. والمراد بالحديث: لا غبطة محبوبة إلا في هاتين الحصلتين وما في معناهما.

قوله ﷺ: «آتَاءَ اللَّيْلِ وَآتَاءَ النَّهَارِ» أي: ساعاته، واحد الآتاء إلى وأتى وإتي وإتو، أربع لغات.

(١) في (بخ): الصريحة.

حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ قُتَيْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: رَجُلٍ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا، فَسَلَّطَهُ عَلَى هَلَكَةٍ فِي الْحَقِّ، وَرَجُلٍ آتَاهُ اللَّهُ حِكْمَةً، فَهُوَ يَقْضِي بِهَا وَيُعَلِّمُهَا». (أحمد ٢١١٩، والبيهقي ٢٧٣).

[١٨٩٧] ٢٦٩ - (٨١٧) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ وَائِلَةَ أَنَّ نَافِعَ بْنَ عَبْدِ الْحَارِثِ لَقِيَ عُمَرَ بِعُسْفَانَ، وَكَانَ عُمَرُ يَسْتَعْمِلُهُ عَلَى مَكَّةَ، فَقَالَ: مَنْ اسْتَعْمَلْتَ عَلَى أَهْلِ الْوَادِي؟ فَقَالَ ابْنُ أَبَرَى، قَالَ: وَمَنْ ابْنُ أَبَرَى؟ قَالَ: مَوْلَى مِنْ مَوَالِيكَ، قَالَ: فَاسْتَعْمَلْتِ عَلَيْهِمْ مَوْلَى؟ قَالَ: إِنَّهُ قَادِيٌّ لِكِتَابِ اللَّهِ ﷻ، وَإِنَّهُ عَالِمٌ بِالْفَرَائِضِ. قَالَ عُمَرُ: أَمَا إِنَّ نَبِيَّكُمْ ﷺ قَدْ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يَرْفَعُ بِهَذَا الْكِتَابِ أَقْوَامًا، وَيَضَعُ بِهِ الْآخَرِينَ» [أحمد ٢٣٧].

[١٨٩٨] (٥٥٥) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ قَالَا: أَخْبَرَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَامِرُ بْنُ وَائِلَةَ اللَّيْثِيُّ أَنَّ نَافِعَ بْنَ عَبْدِ الْحَارِثِ الْخُزَاعِيَّ لَقِيَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ بِعُسْفَانَ، بِمِثْلِ حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ. (البيهقي ١٨٩٧).

قوله: «فَسَلَّطَهُ عَلَى هَلَكَةٍ فِي الْحَقِّ» أي: «إتفاقه في الطاعات». قوله ﷺ: «وَرَجُلٍ آتَاهُ اللَّهُ حِكْمَةً، فَهُوَ يَقْضِي بِهَا وَيُعَلِّمُهَا» معناه: «يعمل بها ويعلمها احتساباً، ولحكمة. كلُّ من منع من الجهل، وزجر عن الفسح».



٤٨ - [بَابُ بَيَانِ أَنَّ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ،

وَبَيَانِ مَعْنَاهَا]

[١٨٩٩] ٢٧٠ - (٨١٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ بْنِ حِزَامٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأُهَا، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَقْرَأَ نَبِيِّهَا، فَكِدْتُ أَنْ أُعَجِّلَ عَلَيْهِ (*). ثُمَّ أَتَمَلَّيْتُ حَتَّى انْصَرَفَ، ثُمَّ لَبَيْتُهُ بِرِدَائِهِ، فَجِئْتُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأْتُ نَبِيَّهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْسَلُهُ، اقْرَأْ»، فَقَرَأَ الْقِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتُهُ يَقْرَأُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَكَذَا أُنْزِلَتْ»، ثُمَّ قَالَ لِي: «اقْرَأْ»، فَقَرَأْتُ، فَقَالَ: «هَكَذَا أُنْزِلَتْ، إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَاقْرَأُوا مَا تيسَّرَ مِنْهُ». [أحمد ٢٧٧، ومجدي ٩ ٢٤].

بَابُ بَيَانِ أَنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ،

وَبَيَانِ مَعْنَاهَا

قوله: (ثم لبَّيته بردائه) هو بتشديد الباء الأولى، ومعناه: أخذت بمجامع رداءه في عنقه وخررت به، مأخوذاً من اللبّة بفتح اللام، لأنه يقبض عليها وفي هذا بيان ما كنوا عليه من الاعتناء بالقرآن، ولذّب صه. والمحافظة على لفظه كما سمعوه من غير عدول إلى ما تجوزوه تعريية. وأما أمر النبي ﷺ عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فلأنه لم يثبت عنده ما يقتضي تعزيره، ولأن عمر ذهب إلى مخالفته في القراءة، والنبي ﷺ يعلم من حوار القراءة ووجوهها ما لا يعلمه عمر، ولأنه إذ قرأ وهو ملتبس لم يتمكن من حضور البال وتحقيق القراءة تمكن المطلق.

قوله ﷺ: «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَاقْرَأُوا مَا تيسَّرَ مِنْهُ» قال العلماء: سبب إنزاله على سبعة أحرف التخصيف والتسهيل، ولهذا قال النبي ﷺ: «هُوَ عَلَى أُمَّتِي» كما صرح به في الرواية الأخيرة.

(*) أي: قاربت أن أحاطمه بدمعة في أثناء القراءة.

[١٩٠٠] ٢٧١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ

واحتنف العلماء في المراد بسبعة أحرف، قال لقاضي عياض: قيل: هو نون مئة وتسهي لم يقصد به الحصر، قال: وقد الأكثرون. هو حصر لعدد في سبعة، ثم قيل: هي سبعة في المعاني، كالوعيد والوعيد، والمحكم والمتشبه، والحلال والحرام، والفصص والأمثال، والأمر والنهي، ثم اختلف هؤلاء في تعيين السبعة.

وقال آخرون: هي في صورة التلاوة وكيفية النطق بكلماتها، من إدغام وإظهار، وتحميم وترقيق، ومالئة ومد، لأن العرب كانت مختلفتة اللغات في هذه الوجوه، فيسر الله تعالى عليهم ليقرأ كل إنسان بما يوفق لفته ويسهل على لسانه.

وقال آخرون: هي الألفاظ والحروف، ورواه أحمد بن شهاب بن رواه مسلم عنه في الكتاب، ثم اختلف هؤلاء، فقيل: سبع قراءات وأوجه. وقال أبو عبيد: سبع لغات للعرب^(١)، يسميها ومضمرها^(٢). وهي فصيح اللغات وأعلاها، وقيل: بن لسبعة كلهم لمضمر وحدها، وهي متفرقة في نقرات عبر مجتمع في كلمة واحدة. وقيل: بل هي مجتمعة في بعض الكلمات، كقوله تعالى: ﴿وَعِيدَ الْطَلُوتِ﴾ [سورة ١٠]، و﴿يَرْقِعَ وَيَلْعَبُ﴾ [سورة ١٧]، و﴿يَجِدُ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ [سورة ١٩]، و﴿يَعَذِّبُ بِمِيسٍ﴾ [الأعراف، ١٦٥]، وغير ذلك.

وقال لقاضي أبو بكر بن البقلاني: الصحيح أن هذه الأحرف السبعة ظهرت واتفقت عن رسول الله ﷺ، وضبطها عنه الأمة، وأتمها عثمان والجماعة في لمصحف، وأخبروا بصحتها، وإنما جددوا منها ما لم يثبت متواتراً، وأن هذه الأحرف تختلف معانيها نارة، وألفاظها أخرى، وليست متباعدة ولا متقاربة^(٣).

وذكر الطحاوي أن لقراءة بالأحرف السبعة كانت في أول الأمر خاصة للضرورة، لاختلاف لغة العرب، ومشقة أخذ جميع الطوائف بلغة، عمد كثير الناس والكتّاب، وارتفعت للضرورة، عادت إلى قراءة واحدة^(٤).

(١) «غريب الحديث»، ٣/١٥٩.

(٢) في (ص) و(هـ) ومعناه: وهم لوجود في (خ)، ومشتق من «إكمال معجم»، ٣/١٨٨.

(٣) نظر «المنصور» قراءة لبيان التلاوة: ١/٦٩.

(٤) «مخرج مشكل الآثار»: ٨/١٢٤.

ابن شهاب: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الرُّبَيْعِ أَنَّ الْمُسَوِّرَ بْنَ مَحْرَمَةَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدِ الْقَارِيَّ أَخْبَرَاهُ أَنَّهُمَا سَمِعَا عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْقُرْقَانِ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِهِ، وَزَادَ: فَكِدْتُ أَسَاوِرُهُ فِي الصَّلَاةِ، فَتَضَيَّرْتُ حَتَّى سَلِمَ. [إسنادي مسنداً: ١٩٣٦ (إسطر: ١٨٩٩)].

[١٩٠١] (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ كَرَوَاهُ يُونُسُ بِإِسْنَادِهِ. [احمد: ٢٩٠ (إسطر: ١٨٩٩)].

قال النَّدَاوِيُّ: وهذه القراءةُ السَّبعُ التي يقرأ النَّاسُ اليومَ بها يس كلُّ حرفٍ منها هو أحدُ تلك السَّبعَةِ، بل قد تكونُ مفرقةً فيها.

وقال أبو عبد الله^(١) من أبي صُفْرَةَ: هذه لقراءة السَّبعَةِ إنما شُرِعت من حرفٍ واحدٍ من السَّبعة لمذكورة في الحديث، وهو الذي جمع عثمان عليه المصحف، وكذا ذكره النَّحَّاس وغيره.

قال غيره. ولا يمكن القراءة بالسَّبعة لمذكورة في الحديث في غنمة واحدة، ولا يدرى أيُّ هذه القراءات كدَّ أحرَّ العَرَضِ على النَّبِيِّ ﷺ، وكلُّها مستفيضة عن النَّبِيِّ ﷺ، ضبطتها عنه الأئمَّة، وأضافت كلُّ حرفٍ منها إلى من أضيف إليه من الصُّحابة، أي: أنه كان أكثر قراءة به، كما أضيف كلُّ قراءة منها إلى من اختار القراءة بها من القُرَّاء السَّبعة وغيرهم.

قال المازَرِيُّ وأما قولُ من قال: المراد سبعة معدٍ مختلفٍ، كالأحكام والأمثال والقصص، خطأ، لأنه ﷺ أشار إلى جوازِ القراءة بكلِّ واحدٍ من الحروف، ويبدل حرف بحرف، وقد تفرَّع إجماع المسلمين أنه يحرمُ إبدال آية أمثال بآية أحكام. قال: وقولُ من قال: المرادُ خواتمُ الآي، فيجعل مكانَ ﴿عَفْوَرٌ رَجِيمٌ﴾: ﴿سَبِيحٌ بَصِيرٌ﴾ فإسداءً أيضاً، للإجماع على سماع تغيير القرآن للنَّاس^(٢). هذا مختصر من نقله القاضي عياض في المسألة^(٣).

قوله: (فَكِدْتُ أَسَاوِرُهُ) بالسَّتين المهملة، أي: أعاجله وأوَّاهه.

(١) في (ص) و (هـ): أبو عبيد الله، وسُميت من (ح)، وهو لموفق لما في تكملة المصنف (٣/١٩٠)، وغيره من المصنفين.

(٢) للمعلم رحمه الله مسنداً: (١/١٦٧).

(٣) إكمال المصنف: (١/١٨٨)، (١٩١).

[١٩٠٢] ٢٧٢- (٨١٩) وَحَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَقْرَأَنِي جِبْرِيلُ ﷺ عَلَى حَرْفٍ، فَرَأَجَعْتُهُ، فَلَمْ أَزَلْ أَسْتَزِيدُهُ فَيَزِيدُنِي، حَتَّى انْتَهَى إِلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ». (السنن ٣٢١٩ [والموطأ ١٩٠٣]).

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: بَلَّغَنِي أَنَّ تِلْكَ السَّبْعَةَ الْأَحْرَفُ إِنَّمَا هِيَ فِي الْأَمْرِ الَّذِي يَكُونُ وَاحِدًا، لَا يَخْتَلِفُ فِي حَلَالٍ وَلَا حَرَامٍ.

[١٩٠٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَاهُ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. (المعجم ٢٨٥٢ [والموطأ ١٩٠٣]).

[١٩٠٤] ٢٧٣- (٨٢٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيسَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ قَالَ: كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ، فَدَخَلَ رَجُلٌ يُصَلِّي، فَقَرَأَ قِرَاءَةً أَتَكَرَّهْتُهَا عَلَيْهِ، ثُمَّ دَخَلَ آخَرُ فَقَرَأَ قِرَاءَةً سِوَى قِرَاءَةِ صَاحِبِهِ، فَلَمَّا قَضَيْنَا الصَّلَاةَ دَخَلْتُ جَمِيعًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: إِنَّ هَذَا قَرَأَ قِرَاءَةً أَتَكَرَّهْتُهَا عَلَيْهِ، وَدَخَلَ آخَرُ فَقَرَأَ سِوَى قِرَاءَةِ صَاحِبِهِ، فَأَمَرَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَقَرَأَا، فَحَسَنَ النَّبِيُّ ﷺ شَأْنَهُمَا، فَسَقَطَ فِي نَفْسِي مِنَ التَّكْذِيبِ وَلَا إِذْ كُنْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ،

قوله ﷺ: «أَقْرَأَنِي جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى حَرْفٍ، فَرَأَجَعْتُهُ، فَلَمْ أَزَلْ أَسْتَزِيدُهُ فَيَزِيدُنِي حَتَّى انْتَهَى إِلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ» معناه: لم أزل أطلب منه أن يطلب من الله لزيادة في الأحرف للتوسعة والتخفيف، ويسأل جبريل ربه سبحانه وتعالى فيزيده حتى انتهى إلى السبعة.

قوله عن أبي بن كعب: (فحسن النبي ﷺ شأن المختلفين في القراءة، قال: فسقط في نفسي من التكذيب ولا إذ كنت في الجاهلية) معناه: وسوس إلي الشيطان تكديماً لسورة أشد مما كنت عليه في الجاهلية، لأنه في الجاهلية كان عافلاً أو متشككاً، فوسوس له الشيطان لعزم بالتكذيب.

قال القاضي عياض: معنى قوله: (سقط في نفسي) أنه عثرته خيرة ودهشة، قال: وقوله: (ولا إذ كنت في الجاهلية) معناه: أن الشيطان نزع في نفسه تكديماً لم يعتقد، قال: وهذه الخواطر إذا لم يستمر عليها لا يؤخذ بها. قال القاضي: قال المذوري: معنى هذا أنه وقع في

فَدَمَا رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا قَدْ عَشِيَنِي، ضَرَبَ فِي صَدْرِي، فَفَضْتُ عِرْقًا وَكَأَنَّمَا أَنْظُرُ إِلَى اللَّهِ ﷻ فَرَقًا، فَقَالَ لِي: «يَا أَبِي، أُرْسِلَ إِلَيَّ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ، فَرَدَدْتُ إِلَيْهِ: أَنْ هُوَ عَلَى أَمْتِي، فَرَدَّ إِلَيَّ الثَّانِيَةَ: اقْرَأْهُ عَلَى حَرْفَيْنِ، فَرَدَدْتُ إِلَيْهِ: أَنْ هُوَ عَلَى أَمْتِي، فَرَدَّ إِلَيَّ الثَّالِثَةَ: اقْرَأْهُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَلَمْ يَكُنْ رَدَّةً رَدَدْتُكَهَا

من شيطان غير مستقر، ثم رلت في الحال حين ضرب لبي ﷺ بيده في صدره؛ ففاض عرقاً^(١).

قوله: (فلما رأى رسول الله ﷺ ما قد عشيَنِي، ضرب في صدري، فضت عرقاً وكأنما أنظر إلى الله ﷻ وجل فرقاً) قال القاضي: ضربه ﷺ في صدره شيئاً^(٢) له حين رآه قد عشيَه ذلك لخاطر المذموم. قال: ويقال: فصت عرقاً ووضت، بالتضاد للمعجمة والنضاد المهملة، قال: وروايتنا هنا بالمعجمة. قلت: وكذا هو في معظم أصول اللغات، وفي بعضها بالمهملة.

قوله ﷺ «أرسل إليَّ» أن اقرأ على حرف، فرددت إليه. أن هوَ على أمتي، ردَّ إليَّ الثانية اقرأ على حرفين، فرددت إليه: أن هوَ على أمتي، ردَّ إليَّ الثالثة: اقرأ على سبعة أحرف» هكذا وقعت هذه الرواية الأولى في معظم الأصول، ووقع في بعضها زيادة: «قال» «أرسل إليَّ» أن اقرأ القرآن على حرف، فرددت إليه أن هوَ على أمتي، ردَّ إليَّ الثانية: اقرأ على حرف، فرددت إليه: أن هوَ على أمتي، ردَّ إليَّ الثالثة: اقرأ على سبعة أحرف»، ووقع في الطريق الذي بعد هذا من رواية ابن أبي شبة أن قال: (اقرأ على حرف، وفي المرة الثانية: على حرفين، وفي الثالثة: على ثلاثة، وفي الرابعة: على سبعة)^(٣).

هذا مما يشكك معناه، والجمع بين الروايتين، وأقرب ما يقال فيه أن قوله في الرواية الأولى: (ردَّ إليَّ الثالثة) المراد بالثالثة لأخيرة، وهي الرابعة، سمَّيها ثالثة مجازاً، وحذف على هذا التاويل تصريحه في الرواية لثنية أن الأحرف السبعة بما كتب في المرة الرابعة وهي الأخيرة، ويكون قد حذف في الرواية الأولى أيضاً بعض الحركات.

قوله تعالى: «ولك بكل ردة ردَّتْهَا»، وفي بعض النسخ «ردَّدْتُكَهَا» هذا يدل على أنه سقط في الرواية الأولى ذكر بعض الرقات الثلاث، وقد جاءت سببة في لرواية الثانية. قوله سبحانه وتعالى:

(١) المعجم بوائد مسلم: (١/٤٦٣-٤٦٤)، والكمال للمصنف: (٣/١٩٣-١٩٤).

(٢) في إكمال المصنف: (٣/١٩٤) وسكنا له: تنبيهاً

(٣) في (ن) أربعة، وهو خطأ.

مَسْأَلَةٌ تَسْأَلُهَا، فَقُلْتُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأُمَّتِي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأُمَّتِي، وَأَخْرُثُ الثَّالِثَةَ لِيَوْمَ يَزْعَبُ إِلَيَّ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ حَتَّى إِبْرَاهِيمَ عليه السلام. [أحمد: ٢١١٧١]

[١٩٠٥] (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَسْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي حَالِدٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِيسَى، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى: أَخْبَرَنِي أَبِي بْنُ كَعْبٍ أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا فِي الْمَسْجِدِ إِذْ دَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى، فَقَرَأَ قِرَاءَةً، وَاقْتَصَرَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ مَعِينٍ. [نظر: ١٩٠٤].

[١٩٠٦] ٢٧٤ - (٨٢١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عُثْمَرُ بْنُ شُعْبَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ نَشْرِ، قُلَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ عِنْدَ أَصَابَةِ بَنِي غَفَرٍ، قَالَ: فَأَتَاهُ جَبْرِيلُ عليه السلام فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أَمْتِكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ، فَقَالَ: «أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنْ أُمِّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ»، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِيَةَ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أَمْتِكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفَيْنِ، فَقَالَ: «أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنْ أُمِّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ»، ثُمَّ جَاءَهُ الثَّلَاثَةَ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أَمْتِكَ الْقُرْآنَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، فَقَالَ: «أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنْ أُمِّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ»، ثُمَّ جَاءَهُ لِرَبِيعَةٍ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أَمْتِكَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَأَيُّمَا حَرْفٍ قَرَأُوا، عَلَيْهِ، فَقَدْ أَصَابُوا. [أحمد: ٢١١٧٦].

[١٩٠٧] وَحَدَّثَنَا عُثْمَرُ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ بِمِثْلِهِ. [نظر: ١٩٠٦].

«وَلَوْ بِكُلِّ رَقْعٍ رَدَدْنَاهَا مَسْأَلَةً تَسْأَلُهَا» معناه: مسألة محبة قطعاً، وأما باقي الدّعوات فمرجوة ليست قطعية الإجابة، وقد سبق بيان هذا. تُشْرَحُ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ (١).

قوله: «عِنْدَ أَصَابَةِ بَنِي غَفَرٍ» هي بفتح الهمزة وبضاد معجمة مقصورة، وهي الماء المستنقع، كالغدير، وجمعها أضى، كحصة وحصى، وإضاء أيضاً بكسر الهمزة والمد، كأكمؤ وإكدم.

قوله: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أَمْتِكَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَأَيُّمَا حَرْفٍ قَرَأُوا عَلَيْهِ، فَقَدْ أَصَابُوا» معناه: لا تتجاوز أمتك سبعة أحرف، ولهم الخيار في السبعة، ويجب عليهم نقل السبعة إلى من بعدهم، وإعلامهم بالتخيير فيها وأنها لا تتجاوز، والله أعلم.

٤٩ - [باب ترتيل القراءة، واجتناب الهدء - وهو الإفراط في السرعة -

واباحة سورتين فاكتر في ركعة]

[١٩٠٨] ٢٧٥ - (٨٢٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ ثُمَيْرٍ، جَمِيعًا عَنْ وَكِيعٍ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ - عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: نَهْيَكُ بْنُ سَيَّانٍ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، كَيْفَ تَقْرَأُ هَذَا الْحَرْفَ، أَلِفًا تَجِدُهُ أَمْ يَاءً: ﴿يَنْ مَاءً عَيْرَ عَاسِنٍ﴾ [مسجد ١٥، أ: (مِنْ مَاءٍ غَيْرِ يَاسِنٍ)]؟ قَالَ: فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَكُلُّ الْقُرْآنِ قَدْ أُحْصِيَتْ عَيْرَ هَذَا؟ قَالَ: إِنِّي لَأَقْرَأُ الْمُفْصَّلَ فِي رُكْعَةٍ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: هَذَا كَهْدٌ الشُّعْرُ؟ إِنَّ أَقْوَامًا يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيهِمْ، وَلَكِنْ إِذَا وَقَعَ فِي الْقَلْبِ، فَرَسَخَ فِيهِ، نَفَعَ،

باب ترتيل القراءة، واجتناب الهدء - وهو الإفراط في السرعة -

واباحة سورتين فاكتر في ركعة

ذكر في الإسناد الأول (ابن أبي شيبة وابن ثُمَيْرٍ، عن وكيع، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن ابن مسعود)، وفي الثاني (أبا ثريب، عن أبي معاوية، عن الأعمش) به هذان الإسماعيل كوفيون.

قوله للذي سأل ابن مسعود عن ﴿عَاسِنٍ﴾: (كُلُّ الْقُرْآنِ قَدْ أُحْصِيَتْ غَيْرَ هَذَا الْحَرْفِ؟) هذا محمول على أنه فهم منه أنه غير مسترشد في سؤاله، إذ لو كان مسترشداً، لوجب جوابه، وهذا ليس بجواب.

قوله (إِنِّي لَأَقْرَأُ الْمُفْصَّلَ فِي رُكْعَةٍ، فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ - هَذَا كَهْدٌ الشُّعْرُ؟) معناه: أَنَّ الرَّجُلَ أَخْبَرَ بِكَثْرَةِ حِفْظِهِ وَتَقَانِهِ، فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: نَهْدٌ هَذَا؟ وَهُوَ تَشْدِيدُ الدَّالِّ، وَهُوَ شِدَّةُ الْإِسْرَاعِ وَالْإِفْرَاطِ فِي الْعَجَلَةِ، فَفِيهِ انْتِهَى عَنِ الْهَدْءِ، وَلَحِثَ عَلَى التَّرْنِينِ وَالتَّثْبِيرِ، وَبِهِ قَالَ جَمْهُورُ الْعُلَمَاءِ: أَنَّ الْقَاضِيَّ: وَأَبَاحَتْ طَائِفَةٌ قَبِيلَةَ الْهَدْءِ^(١). قوله: (كَهْدُ الشُّعْرِ) معناه: قِي حِفْظُهُ^(٢) وروايته، لا في إنشاده وترثه، لَأَنَّهُ يُرْتَّلُ فِي الْإِنْشَادِ وَالتَّرْتِيلِ فِي الْعَادَةِ.

قوله: (إِنَّ أَقْوَامًا يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيهِمْ، وَلَكِنْ إِذَا وَقَعَ فِي الْقَلْبِ، فَرَسَخَ فِيهِ، نَفَعَ)

(١) الإقناع للمعلم: (٣/ ١٩٦)

(٢) في (غ) و(ص): تحفظه.

إِنَّ أَفْضَلَ الصَّلَاةِ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، إِنِّي لَأَعْلَمُ النَّظَائِرَ لِيَكُنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بَيْنَهُنَّ سُوْرَتَيْنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، ثُمَّ قَامَ عَبْدُ اللَّهِ، فَدَخَلَ عِلْقَمَةَ فِي إِثْرِهِ، ثُمَّ خَرَجَ فَقَالَ: قَدْ أَخْبَرَنِي بِهَا.

قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ فِي رِوَايَةٍ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي بَجِيلَةَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ، وَلَمْ يَقْرَأْ: نَهَيْتُ ابْنَ مَسْنَانَ.

[بصر ١٩١١].

[١٩٠٩] ٢٧٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ يُقَالُ لَهُ: نَهَيْتُ ابْنَ مَسْنَانَ، بِمِثْلِ حَدِيثِ وَكِيعٍ، فَمَرَّ أَنَّهُ قَالَ: فَجَاءَ عِلْقَمَةَ لِيَدْخُلَ عَلَيْهِ، فَقُلْنَا لَهُ: سَلْهُ عَنِ النَّظَائِرِ الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِهَا فِي رَكْعَةٍ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ فَسَأَلَهُ: ثُمَّ خَرَجَ عَلَيَّ فَقَالَ: عَشْرُونَ سُورَةً مِنَ الْمُفَصَّلِ فِي تَأْلِيمِ عَبْدِ اللَّهِ. [الجمعة: ٣٦٠٧] [رواه: ١٩١١].

معناه . إن قوماً ليس حظهم من القرآن إلا مروره على اللسان، فلا يحاوز تراقيهم ليصل قلوبهم، وليس ذلك هو المطلوب، بل المطلوب تعلمه وتدبره بتوقيعه في القلب.

قوله: (إِنَّ أَفْضَلَ الصَّلَاةِ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ) هذا مذهب ابن مسعود وقوله سبق في قوله النبي ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ طَوْلُ الْقُنُوتِ»، وفي قوله ﷺ «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ حَاجِدٌ» يدلُّ على هذا المعنى في هذه المسألة^(١).

قوله: (إِنِّي لَأَعْلَمُ النَّظَائِرَ الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بَيْنَهُنَّ سُوْرَتَيْنِ فِي رَكْعَةٍ)، وفُسِّرَها فقدان (عشرين سورة في عشر ركعات من المُفَصَّلِ في تأليف عبد الله) قال القاضي: هذا صحيحٌ موافقٌ لرواية عائشة وابن عباس أنَّ قِيَمَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً رَلَوْتِ، وَأَنَّ هَذَا كَانَ قَدَرَهُ غَالِبًا، وَأَنَّ تَطْوِيلَهُ الْوَرْدَ إِذَا كَانَ فِي التَّدْبِيرِ وَالتَّرْتِيلِ، وَمَا وَرَدَ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ فِي قِرَاءَةِ الْبَقَرَةِ وَالنِّسَاءِ وَالْأَمْرَانِ كَانَ فِي نَادِرٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ، وَقَدْ جَاءَ بَيَانُ هَذِهِ لِسُورَةِ الْعَشْرِينَ فِي رِوَايَةِ «سِنَنِ أَبِي دَاوُدَ»: (لِرَحْمَنِ وَالتَّحْمِ فِي رَكْعَةٍ، وَاقْتَرَبَتْ وَالْحَقَّاقَةُ فِي رَكْعَةٍ، وَالنُّزُورُ وَالْمَذَارِبَاتُ فِي رَكْعَةٍ، وَالْوَقْعَةُ وَنُونُ فِي رَكْعَةٍ، وَسَالُ مَاتِلُ وَالْمُذَاعَاتُ فِي رَكْعَةٍ، وَوَيْسُ لِمَطْعَمِينَ وَعَبَسَ فِي رَكْعَةٍ، وَالْمَدَائِرُ وَالْمُرْقُوسُ فِي رَكْعَةٍ، وَهَلْ أَتَى وَلَا أَقْسَمُ فِي رَكْعَةٍ، وَعَمَّ وَالْمُرْسَلَاتُ فِي رَكْعَةٍ، وَلِسُحَّانَ وَإِذَا اشْمَسَ ثَوْرَتْ فِي رَكْعَةٍ)^(٢)

(١) انظر (٢/٥١٧).

(٢) أبو داود ١٣٩٦.

[١٩١٠] ٢٧٧- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِنَحْوِ حَدِيثِهِمَا، وَقَالَ: إِنِّي لَأَعْرِفُ النَّظَائِرَ الَّتِي كَانَ يَقْرَأُ بِهِنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. اثْنَتَيْنِ فِي رَكْعَةٍ، عَشْرِينَ سُورَةً فِي عَشْرِ رَكَعَاتٍ. (س: ١٩١١)

[١٩١١] ٢٧٨- (٠٠٠) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا وَاصِلُ الْأَحْذَبِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: عَدَّ وَنَا عَلَى عَهْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ يَوْمَ بَعَثَنَا صَلَاتِ الْعِدَّةِ، فَسَلَّمَ بِالْبَابِ، فَأَذِنَ لَنَا، قَالَ: فَصَلَّيْتُ بِالْبَابِ هَيْئَةً، قَالَ: فَمَخَرَجَتِ الْجَارِيَةُ فَقَالَتْ: أَلَا تَدْخُلُونَ؟ فَقَدْ حَلَلَتْ. فَبِذَا هُوَ جَالِسٌ يُسَبِّحُ، فَقَالَ: مَا مَنَعَكُمْ أَنْ تَدْخُلُوا وَقَدْ أُذِنَ لَكُمْ؟ فَقُلْتُ: لَا، إِلَّا أَنَا ظَنَّا أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ الْبَيْتِ نَائِمٌ، قَالَ: ظَنَنْتُمْ بِأَنَّ بَيْنَ أُمِّ عَبْدِ عَفْلَةٍ؟ قَالَ: ثُمَّ أَقْبَلَ يُسَبِّحُ حَتَّى ظَنَّ أَنَّ الشَّمْسَ قَدْ طَلَعَتْ. فَقَالَ: يَا جَارِيَةُ، انْظُرِي هَلْ طَلَعَتْ؟ قَالَ: فَظَنَرْتُ فَإِذَا هِيَ لَمْ تَطْلُعْ، فَأَقْبَلَ يُسَبِّحُ، حَتَّى إِذَا ظَنَّ أَنَّ الشَّمْسَ قَدْ صَعَتْ، قَالَ: يَا جَارِيَةُ، انْظُرِي هَلْ طَلَعَتْ؟ فَظَنَرْتُ فَإِذَا هِيَ قَدْ طَلَعَتْ، فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَقْلَنَّا يَوْمَنَا هَذَا. فَقَالَ مَهْدِيُّ: وَأَخْبَبَهُ قَالَ: وَلَمْ يَهْلِكْنَا بِدُلُونَا. قَالَ: فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ يَوْمٍ فَرَأَتْ الْمُفَضَّلَ الْبَارِحَةَ كُلَّهُ، قَالَ: فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: هَذَا كَهَذَا الشَّعْرِ؟ إِنَّا لَقَدْ سَمِعْنَا لِقَائَهُ^(١)، وَإِنِّي لَأَحْفَظُ الْقَرَائِنَ الَّتِي كَانَ يَقْرَأُ هُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. ثَمَانِيَةَ عَشَرَ مِنَ الْمُفَضَّلِ، وَسُورَتَيْنِ مِنَ آلِ حِمٍ. (المجموع: ٢٩٩٩، والبخاري: ٥٠١٢).

وَسَمِّيَ مُفَضَّلًا لِقِصْرِ سُوْرِهِ وَقُرْبِ انفصال بعضه^(١).

قوله في الرواية الأخرى: (ثمانية عشر من المُفَضَّلِ، وسورتين من آل حم) دليل على أنَّ المُفَضَّلَ بعد آل حم.

وقوله في الرواية الأولى (عشرون من المُفَضَّلِ)، وقوله هذا: (ثمانية عشر من المُفَضَّلِ، وسورتين من آل حم) لا تعارض فيه، لأنَّ سرده في الأولى معظم العشرين من المُفَضَّلِ قال العمدة: أول القرآن السبع الطوال، ثم ذوات المئين، وهو ما كان في السورة منها مئة آية ومجودها، ثم المئتين ثم المُفَضَّلُ، وقد سبق بيان الخلاف في أول المُفَضَّلِ^(٢)، عقيل: من القتل، وقيل: من الحُجُرَات، وقيل: من قاف.

(١) في نسخة: "بقول"

(٢) الإكمال: ١٩٧/٣.

(٣) لم يسبق أن تعرض المؤلف لهذه المسألة

[١٩١٢] ٢٧٩ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُفَيفِيُّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ مَثُورٍ، عَنْ شَقِيقٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي بَجِيلَةَ يُقَالُ لَهُ: نَهْيَكُ بْنُ سِنَانٍ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ: إِنِّي أَقْرَأُ الْمُفْضَلَ فِي رَكْعَةٍ (٠). فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: هَذَا كَهَذَا الشَّعْرِ؟ لَقَدْ عَلِمْتُ، لَنْظَائِرِ النَّبِيِّ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يقرأُ بِهِنَّ، سُورَتَيْنِ فِي رَكْعَةٍ (٠). [انظر: ١٩١٣].

[١٩١٣] (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ لُمَيْثٍ وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْةٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَ وَابْنَ يَحْدُثُ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى بِنِ مَسْعُودٍ فَقَالَ: إِنِّي قَرَأْتُ الْمُفْضَلَ اللَّيْلَةَ كُلَّهُ فِي رَكْعَةٍ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: هَذَا كَهَذَا الشَّعْرِ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَقَدْ عَرَفْتُ النَّظَائِرَ النَّبِيِّ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يقرأُ بِهِنَّ، قَالَ: فَذَكَرَ عَشْرِينَ سُورَةً مِنَ الْمُفْضَلِ، سُورَتَيْنِ سُورَتَيْنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ. [احمد، ٤١٥٤، والبخاري ١٧٧٥].

قوله: (كان رسول الله ﷺ يقرأ بهن) هو بضم لاء، وفيه حوار سورتين في ركعة

قوله: (فمكنا بالباب هبة) هو تشديد لباء غير مهمور، وقد سبق بيانه واضحا في باب ما يقال في افتتاح الصلاة. قوله: (ما منعكم أن تدخلوا وقد أذن لكم؟ قلنا لا، إلا أننا طئنا أن بعض أهل البيت نائم، فقال: ظننتم بآل ابن أم عبد غفلة؟) معناه: فقلت: لا مانع لك إلا أنك توهمنا أن بعض أهل البيت نائم من عجزه، ومعنى قولهم: (طئنا) توهمنا وجوزنا، لا أنهم أردو لظن المعروف للأصوليين، وهو رجحان الاعتقاد. وفي هذا الحديث مراعاة الرجل لأهل بيته ورعيته في أمور دينهم

قوله: (يا جارية، انظري هل طلعت الشمس؟) فيه قبول خبر لو حد وخبر امرأة، والعمل بالظن مع إمكان اليقين، لأنه عيون بقولها، وهو مفيد للظن مع قدرته على رؤية الشمس.

قوله: (ثمانية عشر من الفضل) هكذا هو في الأصول لمشهورة: (ثمانية عشر)، وفي نادر منها: (ثمان عشرة)، والأول صحيح أيضا على تقدير ثمانية عشر نظيرا قوله: (وسورتين من آل حم) يعني من السور التي أولها: حم، كقولك: فلان من آل فلان، قال القاضي: ويجوز أن يكون مراد حم نفسها، كما قال في الحديث: «من مز أمير آل داود» (٢)، أي: داود نفسه (٣).

(٠) هي (نسخة): أي كل ركعة.

(١) انظر ص ٣٩.

(٢) أخرجه البخاري: ٥٠٤٨، ومسلم: ١٨٩١، وأحمد: ٢٢٩٦٩ من حديث أبي موسى.

(٣) إكمال المعجم: (١٩٩/٣).

٥٠ - [باب ما يتعلق بالقراءات]

[١٩١٤] ٢٨٠ - (٨٢٣) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ قَالَ: رَأَيْتُ رَجُلًا سَأَلَ الْأَسْوَدَ بْنَ يَزِيدَ وَهُوَ يَعْلَمُ الْقُرْآنَ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: كَيْفَ تَقْرَأُ هَذِهِ الْآيَةَ ﴿فَهَلْ مِنْ مُدْكَرٍ﴾ قَالَ: «دَالًا أَمْ دَالَا؟» قَالَ: نَلَّ دَالًا، سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مُدْكَرٍ» قَالَ: [أحمد، ٤٤١٦، و - روى ٤٨٧١].

[١٩١٥] ٢٨١ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ هَذِهِ الْحَرْفَ: «فَهَلْ مِنْ مُدْكَرٍ» [أحمد ٤١٦٣، وسنن أبي ٤٨٧٣].

[١٩١٦] ٢٨٢ - (٨٢٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ: قَدِمْتُ الشَّامَ، فَأَتَانَا أَبُو الدَّرْدَاءِ فَقَالَ: أَفِيكُمْ أَحَدٌ يَقْرَأُ عَلَى فِرَاعٍ عَبْدَ اللَّهِ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ، أَمَا، قَالَ: فَكَيْفَ سَمِعْتَ عَبْدَ اللَّهِ يَقْرَأُ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ﴾؟ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقْرَأُ: (وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى، وَالذِّكْرِ وَالْأَنْثَى)، قَالَ: وَأَنْ وَاللَّهِ هَكَذَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُهَا، وَلَكِنْ هَؤُلَاءِ يُرِيدُونَ أَنْ أَقْرَأَ وَمَا خَلَقَ. فَلَا أَتَابِعُهُمْ. [أحمد ٢٧٥٥٤، وسنن أبي ٤٩٤٣].

باب ما يتعلق بالقراءات^(١)

قوله: («مُدْكَرٍ دَالًا») يعني بالمهملة، وأصحه: مُدْكَرٍ، فأبست الدال مهملة، ثم أدمجت المعجمة في المهملة، فصار اللفظ بذلك مهملة.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالَا. حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ) هذا إسناد قوي كله، وفيه ثلاثة تابعون، لأعمش، وإبراهيم، وعلقمة.

قوله: (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ الدَّرْدَاءِ أَنَّهُمَا قَرَأَا (وَالذِّكْرَ وَالْأَنْثَى)) قال القاضي: قال

[١٩١٧] ٢٨٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: أَتَى عَلْقَمَةَ الشَّامَ، فَدَخَلَ مَسْجِدًا فَصَلَّى بِهِ، ثُمَّ قَامَ إِلَى حَلْفَةِ فَجَلَسَ فِيهَا، قَالَ: فَبَجَاءَ رَجُلٌ، فَعَرَفْتُ فِيهِ تَحَوُّشَ الْقَوْمِ وَهَيْئَتَهُمْ، قَالَ: فَجَلَسَ إِلَيَّ جَنِيبي، ثُمَّ قَالَ: أَلْتَحَفْتُ كَمَا كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَقْرَأُ؟ فَذَكَرَ بِمِثْلِهِ. (أحمد: ٢٧٥٣٨، وسنن أبي داود: ٣٧٤٢ مطبوعاً).

[١٩١٨] ٢٨٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ: لَقِيتُ أَبَا الدَّرْدَاءِ، فَقَالَ لِي: بِمَنْ أَنتَ؟ قُلْتُ: مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ، قَالَ: مِنْ أَيِّهِمْ؟ قُلْتُ: مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، قَالَ: هَلْ تَقْرَأُ عَلَى قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ؟ قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَاقْرَأْ: وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى، قَالَ: فَقَرَأْتُ: (وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى، وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى، وَالذَّكْرِ وَالْأُنْثَى)، قَالَ: فَصَحَّحْتُ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُهَا. (أحمد: ٢٧٥٣٥، وسنن أبي داود: ٤١٩١٦).

المازري: يجب أن يعتقد في هذا الخبر وما في معناه أن ذلك كان قرآنًا ثم نُسح، ولم يُعلم من خالف النسخ، فبقي على النسخ. قال: ولعل هذا وقع من بعضهم قبل أن يبلغهم مصحف عثمان المجمع عليه المحذوف منه كل منسوخ، وأم بعد ظهور مصحف عثمان، فلا يُطعن بأحد منهم أنه خالف فيه.

وأما ابن مسعود فرويت عنه روايات كثيرة، منها ما ليس بشايت عند أهل النقل، وما ثبت منها مخالفًا لما قلناه، فهو محمول على أنه كان يكتب في مصحفه بعض الأحكام والتفاسير مما يعتقد أنه ليس بقرآن، وكان لا يعتقد تحريم ذلك، وكان يراه كصحيفة يُثبت فيها ما يشاء، وكان رأي عثمان والجماعة منع ذلك، لئلا يتطاول الزمان ويُطعن ذلك قرآنًا.

قال المازري: فعد الخلاف إلى مسألة فقهية، وهي أنه هل يجوز إلحاق بعض التفاسير في أثناء المصحف؟ قال: ويحتمل ما روي من إسقاط المعوذتين من مصحف ابن مسعود أنه اعتقد أنه لا يلزمه كتبه كل القرآن، فكتب ما سواه، وتركهما لشهرتهما عنده وعند الناس، والله أعلم^(١).

قوله: (فقدام إلى حَلْفَةٍ) هي بـسكان اللام في اللغة المشهورة، قال الجوهري وغيره: ويقال في لغة رديئة بفتحها^(٢). قوله: (فعرُفْتُ فيه تَحَوُّشَ القوم) هو بمثناة في أوله مفتوحة وحاء مهملة وواو مشددة

(١) * لمعلم بؤائد مسلم: (١/٤٦٤-٤٦٥)، وإيمان المعلم: (٣/٢٠١).

(٢) «المصباح»: (حق).

[١٩١٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا دَاوُدُ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ: أَتَيْتُ الشَّامَ، فَلَقَيْتُ أَبَا الدَّرْدَاءِ، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عُكَيْةَ. (مسند. ١٩١٦).

وشين معجمة، أي: انقباضهم، قال القاضي. ويحتمل أن يريد الوطن والذكاء، يقال: رجل حوشي الغواد، أي: حنيدته^(١).



(١) إكمال معجم (٢٠٢/٣).

٥١ - [باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها]

[١٩٢٠] ٢٨٥ - (٨٢٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانٍ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَعَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ. [احمد ٩٩٥٣، ولبخاري ٥٨٨٠].

[١٩٢١] ٢٨٦ - (٨٢٦) وَحَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُسَيْدٍ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ سَلِيمٍ، جَمِيعاً عَنْ هُثَيْمٍ - قَالَ دَاوُدُ: حَدَّثَنَا هُثَيْمٌ -: أَخْبَرَنَا مَنْصُورٌ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْعَالِيَةِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَيْرَ وَاجِدٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - مِنْهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَكَانَ أَحَبَّهُمْ إِلَيَّ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ. [انظر: ١٩٢٢].

باب الأوقات المنهي عن الصلاة فيها

في أحاديث الباب بهيئة ﷺ عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس، وبعد الصبح حتى تطلع الشمس، وبعد طلوعها حتى ترتفع، وعند استوائها حتى تزل، وعند اصفررها حتى تغرب. واجمعت الأمة على كراهة صلاة لا سبب لها في هذه الأوقات، وتفقوا على جواز الفرائض المؤداة فيها^(١). واختلفوا في النوافل التي لها سبب، كصلاة نحية المسجد، وسجود التلاوة والشكر، وصلاة العيد، والكسوف، وفي صلاة الجنزة، وقضاء الفوائت. ومذهبنا للشافعي وطائفة جواز ذلك كله بلا كراهة، ومذهب أبي حنيفة وآخرين أنه داخل في النهي لعموم الأحاديث واحتج الشافعي وموافقه بأنه ثبت أن النبي ﷺ قضى سنة الظهر بعد العصر، وهذا صريح في قضاء السنة الفائتة، فالحاضرة أولى، والفريضة المفصلة أولى، وكذا الجنزة، هذا مختصر ما يتعمق بجملة أحكام ليل، وفيه فروع ودقائق سنّته على بعضها في موضعها من أحاديث الباب إن شاء الله.

(١) قال ابن حجر في فتح الباري (٥٩/٢) وما نقله من الإجماع والائتداف متعقب، فقد حكى غيره عن طائفة من النسب لإباحة مطلقاً، وأن أحاديث النهي مسبوكة، وههنا دود وغيره من أهل الظاهر، وبذلك جرم بين حرم، وعن طائفة أخرى لمنع مطلقاً في جميع النوافل، وصح عن أبي بكره وكعب بن عُجرة (المنع من صلاة تعرض في هذه الأوقات، وحكى أكثره للإجماع على جواز صلاة الجنزة في الأوقات المذكورة، وهو متعقب.

[١٩٢٢] ٢٨٧- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ (ح). وَحَدَّثَنِي أَبُو عَسَانَ الْمُسْتَمْعِيُّ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ (ح)، وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. أَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، كُلُّهُمْ عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ سَعِيدٍ وَهْشَامٍ: بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَشْرُقَ الشَّمْسُ. [أحمد ٣٥٥، ومجاهدي ٥٨١].

[١٩٢٣] ٢٨٨- (٨٢٧) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ أَخْبَرَهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ الدِّبْيِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ». [مسند ٢٦٧٣ و ٢٦٦١] [أحمد ١١٩٠١، ومجاهدي ٥٨٦].

[١٩٢٤] ٢٨٩- (٨٢٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ

قوله: «(حتى تشرق الشمس) ضبطه بضم الثاء وكسر الراء، وهكذا أشار إليه القاضي عياض في «شرح مسلم»^(١)، وخصصناه أيضاً بفتح الثاء وضم الراء، وهو الذي ضبطه أكثر رواة بلادنا، وهو الذي ذكره القاضي عياض في «المشروق»^(٢) قال أهل اللغة. يقال: شَرَقَتِ الشَّمْسُ تَشْرُقُ، أي: طلعت، على ورد طلعت تطلع وغربت تغرب، ويقال: أشرقت^(٣) تشرق، أي: ارتفعت وأضحت، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ﴾ [نور ٦٩]، أي: أضاءت، فمن فتح الثاء هنا احتج بأن باقي الروايات قبل هذه الرواية وبعدها: «حتى تطلع الشمس»، فوجب حمل هذه على موافقتها، ومن كان بضم الثاء حجت له القاضي بالأحاديث الأخرى في النهي عن الصلاة عند طلوع الشمس، والنهي من الصلاة إذا بدا حاجب الشمس حتى تبرز، وحديث: ثلاث ساعات...: حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع. قال. وهذا كله يبين أن المراد بالطلوع في الروايات الأخرى ارتفاعها وإشراقها وإضاءتها، لا مجرد ظهور قرصها^(٤)، وهذا الذي قاله القاضي صحيح متعين لا غدول عنه للجمع بين الروايات.

(١) انظر إكمال المعلم: ٢/ (٣/ ٢٠٣).

(٢) معشارق الأوتار: ٢/ (٢٤٩).

(٣) في (نح) و(ص): شرقت، وهو خطأ.

(٤) إكمال المعلم: ٢/ (٣/ ٢٠٣).

عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَتَحَرَّى (*) أَحَدُكُمْ قِيَصْلِي عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلَا عِنْدَ غُرُوبِهَا». (أحمد ٤٨٨٥، وسنن أبي داود ٥٨٥).

[١٩٢٥] ٢٩٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي وَمُحَمَّدُ بْنُ يَشْرِقًا لَا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَحَرُّوا بِصَلَاتِكُمْ طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا، فَإِنَّهَا تَطْلُعُ بِقَرْنِي الشَّيْطَانِ». (أحمد ٤٧٧٢، والبيهقي ٣٧٧٣).

[١٩٢٦] ٢٩١ - (٨٢٩) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي وَابْنُ يَشْرِقٍ، قَالُوا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا بَدَأَ حَاجِبُ الشَّمْسِ، فَأَخْرُوا الصَّلَاةَ حَتَّى تَبْرُزَ، وَإِذَا غَابَ حَاجِبُ الشَّمْسِ، فَأَخْرُوا الصَّلَاةَ حَتَّى تَغِيبَ». (أحمد ٥٨٣٤، والبيهقي ٥٨٣).

قوله ﷺ: «لَا تَحَرُّوا بِصَلَاتِكُمْ طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا، فَإِنَّهَا تَطْلُعُ بِقَرْنِي شَيْطَانٍ» هكذا هو في الأصول: «بقَرْنِي شَيْطَانٍ» في حديث ابن عمر، وفي حديث عمرو بن عَبَسَةَ، «بين قَرْنِي شَيْطَانٍ» قيل: لمراد بقَرْنِي الشَّيْطَانُ حَزْنُهُ وَاتِّبَاعُهُ، وَقِيلَ قُوَّتُهُ وَعِدَّتُهُ وَاتِّبَاعُهُ مَسَدُهُ، وَقِيلَ: الْقُرْآنُ نَحِيتُ الرَّأْسِ، وَأَنَّهُ عَلَى ظَهْرِهِ، وَهَذَا هُوَ الْأَقْوَى، قَالُوا: وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ يُدْنِي رَأْسَهُ إِلَى الشَّمْسِ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ، لِيَكُونَ الشَّجَدُونَ لَهَا مِنَ الْكُفَّارِ كَالشَّاجِدِينَ لَهُ فِي الصُّورَةِ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ لَهُ وَلِيَّتُهُ تَسْلُطُ ظَهْرَ وَتَمُكِّنُ مَنْ أَدْنَى سَوْسَا عَلَى الْمُصَلِّينَ صَلَاتَهُمْ، فَكُرِهَتْ لِمُضِلَّةِ صِيَانَةِ لَهَا كَمَا كُرِهَتْ فِي الْأَمَّاكِنِ الَّتِي هِيَ مَأْوَى الشَّيْطَانِ، وَفِي رَوَايَةِ لِأَبِي دَاوُدَ وَالتَّيْمَنِيِّ (١) فِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ عَبَسَةَ: «فَإِنَّهَا تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْنِي شَيْطَانٍ، فَيُصَلِّي لَهَا الْكُفَّارَ»

وفي بعض أصول مسلم في حديث ابن عمر هـ: «بقَرْنِي الشَّيْطَانِ» بِالْأَلْفِ وَالْلامِ، وَسُمِّيَ شَيْطَانًا لِمُتَمَرِّدِهِ وَعُتُوِّهِ، وَكُلُّ مُرَادِّ عَدُوِّ شَيْطَانٍ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ شَطَنَ إِذَا بَعُدَ، لِبَعْدِهِ مِنَ الْخَيْرِ وَالرَّحْمَةِ، وَقِيلَ: مُشْتَقٌّ مِنْ شَطَطَ إِذَا هَلَكَ وَاحْتَرَقَ.

قوله: «إِذَا بَدَأَ حَاجِبُ الشَّمْسِ، فَأَخْرُوا الصَّلَاةَ حَتَّى تَبْرُزَ» لفظة «يد» هنا غيرُ مهموزة، معناه:

(*) أي (تسكت) - لا يصح

(١) أبو داود ١٢٧٧، والتَّيْمَنِيُّ ٥٧٢.

[١٩٢٧] ٢٩٢ - (٨٣٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ خَيْرِ بْنِ نَعِيمٍ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ ابْنِ هُبَيْرَةَ، عَنْ أَبِي تَمِيمٍ الْجَيْشَانِيِّ، عَنْ أَبِي بَصْرَةَ الْغِفَارِيِّ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَصْرَ بِالْمُخَمَّصِ، فَقَالَ: «إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ عُرِضَتْ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ فَضَيَعُوهَا، فَمَنْ حَافِظٌ عَلَيْهَا كَانَ لَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَهَا حَتَّى يَطْلُعَ الشَّاهِدُ». وَالشَّاهِدُ: النَّجْمُ. [احمد: ٢٧٧٢٨]

[١٩٢٨] (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ خَيْرِ بْنِ نَعِيمٍ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هُبَيْرَةَ السَّيِّئِيِّ - وَكَانَ ثِقَةً - عَنْ أَبِي تَمِيمٍ الْجَيْشَانِيِّ، عَنْ أَبِي بَصْرَةَ الْغِفَارِيِّ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَصْرَ، بِمِثْلِهِ. [احمد: ٢٧٧٢٥]

[١٩٢٩] ٢٩٣ - (٨٣١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ.

طهر، و(حاجبه): طرفه، و«تُرْز» بَشَاءَ لَمَّاءَ فوق، أي: حتى يصير الشمس بازعة طاهرة، والمرد ترفع كلها سبق تقريره.

قوله (عن خير بن نعيم) هو بالحاء المعجمة، قوله (عن ابن هُبَيْرَةَ^(١)) هو عبد الله بن هُبَيْرَةَ الحضرمي المصري، وقد سقاه في الرواية لثانية. قوله: (عن أبي تميم الجيشاني، عن أبي بصرة) أي: (بصرة) بالموحدة والصاد المهملة، و(الجيشاني) بفتح الجيم وسكان الياء ولسان المعجمة، مسوب إلى جيشان، قبيلة معروفة باليمن. و«تميم» (أبي تميم): عبد الله بن مالك.

قوله: (صلى بنا رسول الله ﷺ العصر بالمُخَمَّصِ) هو بميم مصمومة وحاء معجمة ثم ميم مفتوحتين، وهو موضع معروف.

قوله ﷺ: «إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ عُرِضَتْ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ فَضَيَعُوهَا، فَمَنْ حَافِظٌ عَلَيْهَا كَانَ لَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ» فيه فضيلة العصر وشدة الاحت علىه.

قوله: (عن موسى بن علي) هو بضم العين على المشهور، ويقال بفتحها، وهو موسى بن علي بن رباح

(١) في (ح) أبي هيرة. وهو صحيح أيضاً، فهذا لروى عنه عبد الله بن هيرة، ويكنى بأبي عبد الله.

عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ الْجُهَنِيَّ يَقُولُ: ثَلَاثٌ سَاعَدَتْ كَدَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا أَنْ تُصَلِّيَ فِيهِنَّ، أَوْ أَنْ نَقْبُرَ فِيهِنَّ مَوْتَانَا: حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بِرُغَّةٍ حَتَّى تَرْتَفِعَ* وَحِينَ يَقُومُ قَائِمُ الظُّهَيْرَةِ حَتَّى تَمِيلَ الشَّمْسُ، وَحِينَ تَضَيِّفُ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ حَتَّى تَغْرُبَ. [الأحد: ١٧٧٧].

قوله: (وَأَنْ نَقْبُرَ فِيهِنَّ مَوْتَانَا) هُوَ يَضُمُّ الْمَوْحِدَةَ وَكُسْرُهَا، لِمَعْنَى:

قوله: (تَضَيِّفُ لِلْغُرُوبِ) هُوَ مَفْتَحُ الثَّاءِ وَالضُّدُّ لِمَعْجَمَةِ وَتَشْمِيدِ لِيَاءِ، أَي: تَمِيلُ. قوله: (حِينَ يَقُومُ قَائِمُ الظُّهَيْرَةِ) الظُّهَيْرَةُ: حَالُ اسْتَوَاءِ الشَّمْسِ، وَفَعْتَهُ. حِينَ لَا يَبْقَى لِقَائِمٍ فِي الظُّهَيْرَةِ ظِلٌّ فِي الْمَشْرِقِ وَلَا فِي الْمَغْرِبِ.

قوله: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا أَنْ تُصَلِّيَ فِيهِنَّ، وَأَنْ نَقْبُرَ فِيهِنَّ مَوْتَانَا) قَدْ بَعْضُهُمُ الْمَرَادُ بِالْقَبْرِ صَلَاةَ الْجَنَازَةِ، وَهَذَا ضَعِيفٌ، لِأَنَّ صَلَاةَ الْجَنَازَةِ لَا تُكْرَهُ فِي هَذَا لَوْ قَدْ بِالْإِجْمَاعِ، فَلَا يَجُوزُ تَفْسِيرُ الْحَدِيثِ بِمَا يَخَالِفُ الْإِجْمَاعَ، بَلْ لِمَوَاقِفِ أَنْ هَذِهِ: تَعْمُدُ تَأْخِيرَ الدُّفْنِ إِلَى هَذِهِ الْأَوْقَاتِ، كَمَا يُكْرَهُ تَعْمُدُ تَأْخِيرِ الْعَصْرِ إِلَى اصْفَرَارِ الشَّمْسِ بِلَا عِلَّةٍ، وَهِيَ صَلَاةُ الْمَنَاقِقِينَ كَمَا سَبَقَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ «إِقَامَ فَنَقَرَهَا أَرْبَعًا»^(١) فَإِذَا وَقَعَ الدُّفْنُ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ يَلَا تَعْمُدُ فَلَا يُكْرَهُ.



٥٢ - [باب إسلام عمرو بن عبسة]^(١)

[١٩٣٠] ٢٩٤ - (٨٣٢) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ لِمَعْقَرِيٍّ: حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ بْنُ عَمَّارٍ: حَدَّثَنَا شَدَّادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو عَمَّارٍ وَيَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ - قَالَ عِكْرَمَةُ - وَلَقِيَ شَدَّادُ أَبَا أُمَامَةَ وَوَالِدَهُ، وَضَجِبَ أَسَاءً إِلَى الدِّمِ، وَأَتْنَى عَلَيْهِ فَضْلاً وَخَيْرًا، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ - قَالَ: قَالَ عَمْرُو بْنُ عَبْسَةَ السُّلَمِيُّ: كُنْتُ وَأَنَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَظُنُّ أَنَّ الدَّسَّ عَلَى ضَلَالَةٍ، وَأَنَّهُمْ لَيُسُوا عَلَى شَيْءٍ، وَهُمْ يَعْبُدُونَ الْأَوْثَانَ، فَسَمِعْتُ بِرَجُلٍ بِمَكَّةَ يُخْبِرُ أَخْبَارًا، فَلَقَعَدْتُ عَلَى رَاحِلَتِي، فَقَدِمْتُ عَلَيْهِ، قَدِمًا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُسْتَحْفِيًا، جُرَاءٌ عَلَيْهِ قَوْمُهُ، فَتَنَطَّقْتُ حَتَّى دَخَلْتُ عَلَيْهِ بِمَكَّةَ، فَقُلْتُ لَهُ: مَا أَنْتَ؟ قَالَ: «أَنَا نَبِيٌّ»، فَقُلْتُ: وَمَا نَبِيٌّ؟ قَالَ: «أَرْسَلَنِي اللَّهُ»، فَقُلْتُ: وَبِأَيِّ شَيْءٍ أَرْسَلْتَ؟ قَالَ: «أَرْسَلَنِي بِصَلَاةِ الْأَرْحَامِ، وَكَثْرِ الْأَوْثَانِ، وَأَنْ يُؤَحَّدَ اللَّهُ لَا يُشْرَكَ بِهِ شَيْءٌ»، قُلْتُ لَهُ: فَمَنْ مَعَكَ عَلَى هَذَا؟ قَالَ: «أَخْرُ

قوله: (وحدثنا أحمد بن جعفر المعقري) هو بفتح الميم وإسكان العين المهملة وكسر القاف، متسوب إلى معقري، وهي ناحية باليمن

قوله: (جُرَاءٌ عَلَيْهِ قَوْمُهُ) هكذا هو في جميع الأصول: (جُرَاءٌ) بالجمع المضمومة، جمع جريء بالهمز، من الخوارة، وهي الإقدام والتسلط، وذكر الحميدي في «الجمع بين الصحيحين»: (جُرَاءٌ) بالحاء المهملة لمكسورة^(١)، ومعناه: غضب دَوْرٌ غَمٌّ قد عيل صبرهم به حتى أثر في أجسامهم، من قولهم: خرى جسمه يخري، كضرب يضرب: إذا نقص من ألم أو غيره، والصحيح أنه بالجمع. قوله: (فقلت له: ما أنت؟) هكذا هو في الأصول، وربما قال: ما أنت، ولم يقل من أنت، لأنه سأله عن صفته لا عن فاته، والصفات مما لا يحقل.

قوله ﷺ: «أرسلني بصلاة الأرحام، وكسر الأوثان، وأن يؤحد الله لا يشرك به شيء» هذا فيه دلالة ظاهرة على الحق على صفة الأرحام، لأن النبي ﷺ قرنها بالتحديد، ولم يذكر له جريبات الأمور، وإنما ذكر مهمتها وبدأ بالصلة.

(١) لم يرد هذا الباب في بلدان بعدة عنما في النسخ الثلاثة: (نخ) و(ص) و(هـ).

(١) «الجمع بين الصحيحين»، ٣٠٧٥.

وَعَبِيدٌ. قَالَ: وَمَعَهُ يَوْمَئِذٍ أَبُو بَكْرٍ وَبِلَالٌ مِمَّنْ آمَنَ بِهِ، فَقُلْتُ: إِنِّي مُتَّبِعُكَ، قَالَ: «إِنَّكَ لَا تَسْتَطِيعُ ذَلِكَ يَوْمَكَ هَذَا، أَلَا تَرَى حَالِي وَحَالَ النَّاسِ؟ وَلَكِنْ ارْجِعْ إِلَى أَهْلِكَ، فَإِذَا سَمِعْتَ مِنِّي قَدْ ظَهَرْتُ فَاتْنِي»، قَالَ: فَذَهَبْتُ إِلَى أَهْلِي، وَقَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ، وَكُنْتُ فِي أَهْلِي، فَجَعَلْتُ أَتَخَبَّرُ الْأَخْبَارَ، وَأَسْأَلُ النَّاسَ حِينَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ، حَتَّى قَدِمَ عَلَيَّ نَفَرٌ مِنْ أَهْلِ يَثْرِبَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، فَقُلْتُ: مَا فَعَلَ هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي قَدِمَ الْمَدِينَةَ؟ فَقَالُوا: النَّاسُ إِلَيْهِ سِرَاعٌ، وَقَدْ أَرَادَ قَوْمُهُ قَتْلَهُ، فَلَمْ يَسْتَطِيعُوا ذَلِكَ، فَقَدِمْتُ الْمَدِينَةَ، فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْتَ عَرَفْتَنِي؟ قَالَ: «نَعَمْ، أَنْتَ الَّذِي لَقِيتَنِي بِمَكَّةَ»، قَالَ: فَقُلْتُ: بَلَى، فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي عَمَّا عَلِمْتَكَ اللَّهُ وَأَجْهَلُهُ، أَخْبَرَنِي عَنِ الصَّلَاةِ، قَالَ: «صَلِّ صَلَاةَ الصُّبْحِ، ثُمَّ أَقْصِرْ عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ حَتَّى تَرْتَفِعَ فَإِنَّهَا تَطْلُعُ حِينَ تَطْلُعُ بَيْنَ قُرْنَيْ شَيْطَانٍ، وَحِينَئِذٍ يَسْجُدُ لَهَا الْكَفَّارُ، ثُمَّ صَلِّ فَإِنَّ الصَّلَاةَ مَشْهُودَةٌ مَحْضُورَةٌ.....»

وقوله: (ومعه يومئذ أبو بكر وبلال) دليل على فضلهما، وقد يحتج به من قال: إنهم أول من أسلم.

قوله: (فقلت: إني متبعك، قال: «إنت لا تستطيع ذلك يومك هذا، ألا ترى حالي وحال الناس؟ ولكن ارجع إلى أهلِكَ، فإذا سمعت مِنِّي قد ظهرت فاتنني») معناه: قلت له: إني متبعك على إظهار الإسلام هنا وإقامتي معك، فقال: لا تستطيع ذلك لصعف شوكة المسلمين، ونخافت عليك من أذى كفار قريش، ولكن قد حصل أجرك، هابق على إسلامك، ورجع إلى قومك، واسمِرْ على الإسلام في موضعك حتى تعلمني ظهرت فاتنني وفيه معجزة للنبوة، وهي إعلامه بأنه سيظهر

قوله: (فقلت: يا رسول الله، أنت عرفتني؟ قال: «نعم أنت الذي لقيتني بمكة»)، قال: فقدت بلى) فيه صحة الجواب بـ(بلى) وإن لم يكن قبلها نفي، وصحة الإقرار بها، وهو الصحيح في مذهبي، وشرط بعض أصحابنا أن يتقدمها نفي.

قوله: (فقلت: يا رسول الله، أخبرني عما علمتكَ الله) هكذا هو (عما علمتكَ)، وهو صحيح، ومعناه: أخبرني عن حكمه وصفته، وبينه لي. قوله ﷺ: «صَلِّ صَلَاةَ الصُّبْحِ، ثُمَّ أَقْصِرْ عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ حَتَّى تَرْتَفِعَ» فيه أن التَّهَيُّيَّ عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ لَا يَزُولُ بِنَفْسِ الطُّلُوعِ، بَلْ لَا يَزُولُ مِنَ الْارْتِفَاعِ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُهُ. قوله ﷺ: «إِنَّ الصَّلَاةَ مَشْهُودَةٌ مَحْضُورَةٌ» أي تحضرها الملائكة، فهي أقرب إلى القبول وحصول الرُّحمة.

حَتَّى يَسْتَقِلَّ الظُّلُّ بِالرُّمَحِ، ثُمَّ أَقْصِرْ عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِنْ حِينَئِذٍ تُسَجِّرُ جَهَنَّمَ، فَإِذَا أَقْبَلَ الْفَيءُ فَصَلِّ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ مَشْهُودَةٌ مَحْضُورَةٌ حَتَّى تُصَلِّيَ الْعَصْرَ، ثُمَّ أَقْصِرْ عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، فَإِنَّهَا تَغْرُبُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ، وَحِينَئِذٍ يَسْجُدُ لَهَا الْكُفَّارُ، قَالَ: فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، فَاَلْوُضُوءُ؟ حَدَّثَنِي عَنْهُ، قَالَ: «مَا بَيْنَكُمْ رَجُلٌ يَقْرُبُ وَضُوءَهُ، فَيَتَمَضَّمُ وَيَسْتَنْشِقُ فَيَنْتَبِذُ

قوله ﷺ: «حَتَّى يَسْتَقِلَّ الظُّلُّ بِالرُّمَحِ، ثُمَّ أَقْصِرْ عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِنْ حِينَئِذٍ تُسَجِّرُ جَهَنَّمَ، فَإِذَا أَقْبَلَ الْفَيءُ فَصَلِّ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ مَشْهُودَةٌ مَحْضُورَةٌ» معنى «يَسْتَقِلَّ الظُّلُّ بِالرُّمَحِ» أي: يقوم مُقْبِدُهُ فِي جِهَةِ الشَّمَالِ، لَيْسَ مَائِلًا إِلَى الْمَغْرِبِ وَلَا إِلَى الْمَشْرِقِ، وَهَذِهِ حَالَةُ الْإِسْتَوَاءِ. وَفِي لَحْدِيثِ التَّصْرِيحِ بِالنَّبِيِّ عَنِ الصَّلَاةِ حِينَئِذٍ حَتَّى تَرَوُلَ الشَّمْسُ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَجَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ، وَاسْتَشْنَى الشَّافِعِيُّ حَالَةَ الْإِسْتَوَاءِ يَوْمَ لُجَمْعَةِ، وَلِلْقَاضِي عِيَّاضُ^(١) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ كَلَامٌ عَجِيبٌ فِي تَفْسِيرِ لَحْدِيثِ وَمَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ بَنَتْ عَلَيْهِ ثَلَاثًا يُعْتَرَى بِهِ.

وَمَعْنَى «تُسَجِّرُ جَهَنَّمَ» ثَوَقَدَ عَلَيْهَا إِيقَادًا بَلِيغًا، وَاسْتَحْصَفَ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ، هَلْ جَهَنَّمُ اسْمٌ عَرَبِيٌّ أَمْ غَجَمِيٌّ؟ فَقِيلَ: عَرَبِيٌّ مُشْتَقٌّ مِنَ الْجُهُومَةِ، وَهِيَ كَرَاهَةُ الْمَنْظَرِ، وَقِيلَ: مِنْ قَوْلِهِمْ: نَجَّرَ جَهَنَّمَ، أَي: عَمِيقَةً، فَعَلَى هَذَا لَمْ تُصَرَفْ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالثَّانِيَّةِ، وَقَالَ الْأَكْثَرُونَ: هِيَ عَجَمِيَّةٌ مَعْرُوبَةٌ، وَامْتَنَعَ صَرَفُهَا لِلْعَلَمِيَّةِ وَالْعُجْمَةِ.

قوله ﷺ: «إِذَا أَقْبَلَ الْفَيءُ فَصَلِّ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ مَشْهُودَةٌ مَحْضُورَةٌ حَتَّى تُصَلِّيَ الْعَصْرَ، ثُمَّ أَقْصِرْ عَنِ الصَّلَاةِ» مَعْنَى «أَقْبَلَ الْفَيءُ»: ظَهَرَ إِلَى جِهَةِ الْمَشْرِقِ، وَالْفَيءُ مُخْتَصَرٌّ بِمَا بَعْدَ الزَّوَالِ، وَأَمَّا الظُّلُّ فَيَقَعُ عَلَى مَا قَبْلَ الزَّوَالِ وَبَعْدَهُ، وَفِيهِ كَلَامٌ بَعِيسُ بِسَطْنَةٍ فِي «تَهْدِيبِ الْأَسْمَاءِ»^(٢)، قَوْلُهُ ﷺ: «حَتَّى تُصَلِّيَ لِعَصْرِ» فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ لُتْهِيَ لَا يَدْخُلُ بِدَحْوِلِ وَقْتِ الْعَصْرِ، وَلَا بِصَلَاةٍ غَيْرِ الْإِسَانِ، وَإِنَّمَا يُكْرَهُ لَكُنْ إِنْسَانٌ بَعْدَ صَلَاةٍ^(٣) لِعَصْرِ، حَتَّى لَوْ أَخْرَجَهُ عَنْ أَوَّلِ الْوَقْتِ، لَمْ يُكْرَهُ التَّنَقُّلُ قَبْلَهَا.

قوله ﷺ: «يَقْرُبُ وَضُوءُهُ» هُوَ بَضْمُ الْيَدِ وَفَتْحُ الْقَدِّ وَكَسْرُ الرَّاءِ الْمَشْدُودَةِ، أَي: يُدْنِبُهُ، وَالْوُضُوءُ هُنَا بِفَتْحِ الْوَاوِ وَهُوَ لِمَاءُ الدِّيِ يُتَوَضَّأُ بِهِ، قَوْلُهُ ﷺ: «وَيَسْتَنْشِقُ فَيَنْتَبِذُ» أَي: يُخْرِجُ الَّذِي فِي أَنْفِهِ، يَقُولُ: نَفَرٌ وَانْتَشَرَ وَاسْتَنْشَرَ، عَشْتُقٌ مِنَ النَّثَرَةِ وَهِيَ الْأَنْفُ، وَقِيلَ: طَرَفُهُ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُهُ فِي لُطْهَارَةٍ^(٤)

(١) «إِكْمَالُ الْمُعْجَمِ»: (٢/ ٢١٠).

(٢) ص ٦٦٤.

(٣) فِي (هـ): صَلَاتُهُ.

(٤) نَظَرُ (١/ ١١٠).

إِلَّا خَرْتُ خَطَايَا وَجْهِهِ وَفِيهِ وَخَيَاشِيمِهِ، ثُمَّ إِذَا غَسَلَ وَجْهَهُ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ إِلَّا خَرْتُ خَطَايَا وَجْهِهِ مِنْ أَطْرَافٍ لِيَحْيِيَهُ مَعَ الْمَاءِ، ثُمَّ يَغْسِلُ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ إِلَّا خَرْتُ خَطَايَا يَدَيْهِ مِنْ أُنْأَمِلِهِ مَعَ الْمَاءِ، ثُمَّ يَمَسُحُ رَأْسَهُ إِلَّا خَرْتُ خَطَايَا رَأْسِهِ مِنْ أَطْرَافٍ شَعْرِهِ مَعَ الْمَاءِ، ثُمَّ يَغْسِلُ قَدَمَيْهِ إِلَى الْكَفَّيْنِ إِلَّا خَرْتُ خَطَايَا رِجْلَيْهِ مِنْ أُنْأَمِلِهِ مَعَ الْمَاءِ، فَإِنْ هُوَ قَامَ فَصَلَّى، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَمَجَّدَهُ بِالَّذِي هُوَ لَهُ أَهْلٌ، وَلَفَّحَ قَلْبُهُ لِلَّهِ، إِلَّا انْصَرَفَ مِنْ خُطْبَتِهِ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ، فَحَدَّثَ عَمْرُو بْنُ عَبْسَةَ بِهَذَا الْحَدِيثِ أَبَا أُمَامَةَ صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُ أَبُو أُمَامَةَ: يَا عَمْرُو بْنُ عَبْسَةَ، انْظُرْ مَا تَقُولُ، فِي مَقَامٍ وَاحِدٍ يَغْطِي هَذَا الرَّجُلُ؟ فَقَالَ عَمْرُو: يَا أَبَا أُمَامَةَ، لَقَدْ كَبُرَتْ سِنِّي، وَزَقَّ عَظْمِي، وَافْتَرَبَ أَجْلِي، وَمَا بِي حَاجَةٌ أَنْ أُكْذِبَ عَلَى اللَّهِ، وَلَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، لَوْ لَمْ أَسْمَعْهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا - حَتَّى عَدَّ سَبْعَ مَرَّاتٍ - مَا حَدَّثْتُ بِهِ أَبَدًا، وَلَكِنِّي سَمِعْتُهُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ. [احمد - ١٧١٩]

قوله ﷺ «إِلَّا خَرْتُ خَطَايَا وَجْهِهِ وَفِيهِ وَخَيَاشِيمِهِ» هكذا ضبطناه. «خَرْتُ» بالخاء المعجمة، وكذا نطقه القاضي عن جميع الرواة إلا ابن أبي جعفر فروه: «جَرْتُ» بالجيم^(١)، ومعنى (خَرْتُ)، أي: سقطت، ومعنى (جَرْتُ) ظاهرٌ. ولَمَرَادُ بِلِ(الخطايا) الصغائر كما سبق في كتاب «الطهارة» «ما جُثِّبَتِ الكبائر»^(٢). و(الخباشيم) جمع خيشوم وهو أقصى الأنف، وقيل: الخياشيم عظام رِقَقٌ فِي أَصْلِ الْأَنْفِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدِّمَاغِ، وقيل غير ذلك.

قوله ﷺ: «ثُمَّ يَغْسِلُ قَدَمَيْهِ» فيه دليلٌ لمذهب العلماء كافة أن الواجب غسل الرجلين، وقالت الشيعة: لو اجب مسحهما، وقال ابن جرير: هو محيّر، وقال بعض الظاهرية: يجب الغسل والمسح. قوله: (لَوْ لَمْ أَسْمَعْهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا - حَتَّى عَدَّ سَبْعَ مَرَّاتٍ - مَا حَدَّثْتُ بِهِ أَبَدًا، وَلَكِنِّي سَمِعْتُهُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ) هذا الكلام قد يَشْتَكِلُ مِنْ حَيْثُ إِنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّهُ لَا يَرَى التَّحْدِيثَ إِلَّا بِمَا سَمِعَهُ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعَ مَرَّاتٍ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ مِنْ سَمِعَ مَرَّةً وَاحِدَةً جَازَ لَهُ الرَّوَايَةُ، بَلْ تَجِبُ عَلَيْهِ إِذَا تَعَيَّنَ لَهَا. وَجَوَابُهُ: أَنَّ مَعْنَاهُ - لَوْ لَمْ أَتَحَقَّقْهُ وَاجْزَمْ بِهِ لَمَا حَدَّثْتُ بِهِ - وَذَكَرَ الْمَرَّاتَ بَيِّنًا لِنُصُورَةِ حَالِهِ، وَلَمْ يُرِدْ أَنَّ ذَلِكَ شَرْطٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) إكمال المعلم: (٣/٢٠٨).

(٢) نظر (١/٢٩٩) وما بعدها.

٥٣۔ [باب: لا تتحرؤا بصلاً تحکم طلوع الشمس

وَلَا غُرُوبَهَا]

[١٩٣١] ٢٩٥ - (٨٣٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بَهْرٌ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: رَهِمَ عُمَرُ، إِنَّمَا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُتَحَرَّى طُلُوعُ الشَّمْسِ وَغُرُوبُهَا. [أحمد: ٢٧٤٩٣١].

[١٩٣٢] ٢٩٦ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُسَيْنِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: لَمْ يَدْعُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ، قَالَ: فَقَالَتْ عَائِشَةُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَتَحَرَّوْا طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا فَتُصَلُّوا عِنْدَ ذَلِكَ». [أحمد: ٢٥٦٣٩].

قولها ' (وهم عمر) تعني عمر بن الخطاب رضي الله عنه في روايته التي عن الصلاة بعد العصر مطلقاً، وإنما نهى عن التحري. قال القاضي: إنما قالت عائشة هذا لما روت من صلاة النبي ﷺ الركعتين بعد العصر، قال: وما رواه عمر قد رواه أبو سعيد وأبو هريرة، وقد قال ابن عباس في مسلم أنه أخبره به غير واحد^(١). قلت: ويجمع بين الرويتين، فرواية التحري محمولة على تأخير الفريضة إلى هذا الوقت، ورواية النهي مطلقاً محمولة على غير ذوات الأسماء.



٥٤ - [باب معرفة الركعتين اللتين

كان يصليهما النبي ﷺ بعد العصر]

[١٩٣٣] ٢٩٧ - (٨٣٤) حَدَّثَنِي حَرَمَةُ بْنُ يَحْيَى التَّجِيبِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو - وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ - عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَزْهَرَ وَالْمُسَوِّدَ بْنَ مَخْرَمَةَ أَرْسَلُوهُ إِلَى عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالُوا: اقْرَأْ عَلَيْهَا السَّلَامَ مِنْ جَمِيعًا، وَسَلِّمْ عَنِ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ، وَقُلْ: إِنَّا أَخْبَرْنَا أَنَّكَ تُصَلِّيْنَهُمَا، وَقَدْ بَلَّغْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهُمَا - قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَكُنْتُ أَصْرِفُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ نَاسًا عَنْهَا - قَالَ كُرَيْبٌ: فَدَخَلْتُ عَلَيْهَا وَبَلَّغْتُهَا مَا أَرْسَلُونِي بِهِ، فَقَالَتْ: سَلْ أُمَّ سَلَمَةَ، فَخَرَجْتُ إِلَيْهِنَّ فَأَخْبَرْتُهُمْ بِقَوْلِهَا، فَرَدُّونِي إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ بِمِثْلِ مَا أَرْسَلُونِي بِهِ إِلَى عَائِشَةَ، فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْهُمَا، ثُمَّ رَأَيْتُهُ يُصَلِّيهِمَا، أَمَّا حِينَ صَلَّاهُمَا

قوله: (قال ابن عباس: وكنت أضرب مع عمر بن الخطاب الناس عليها) هكذا وقع في بعض الأصول: (أضرب الناس)، وفي بعض: (أصريف لئلا يسمعه)، وكلاهما صحيح، ولا مصادة بينهما، فكان يضربهم عليها في وقت، ويصريفهم عنها في وقت من غير ضرب، أو يصريفهم مع الضرب، ولعله كان يضرب من بعده النبي، ويصرف من لم يبلغه من غير ضرب، وقد جاء في غير مسلم أنه كان يضرب عليها بالدرة^(١) وفيه حياط الإمام لرعيته، ومنعهم من البدع والمنهيات الشرعية وتعريضهم عيبها.

قوله: (قال كريب: فدخلت عليها وبليتها ما أرسوني به، فقالت: سل أم سلمة، فخرجت إليهم فأخبرتهم بقولها، فردوني إلى أم سلمة) هذا فيه أنه يستحب للعالم إذا طلب منه تحقيق أمر مهم، وعدم أن غيره أعلم به، أو أعرف^(٢) بأصله، أن يرشد إليه إذا أمكن. وفيه الاعتراف لأهل الفضل بمزيتهم. وفيه إشارة إلى أدب الرسول في حجة، وأنه لا يستغل فيها بتصرف لم يؤذن له فيه، ولهذا لم يستغل كريب بالذهاب إلى أم سمة، لأنهم إنما أرسلوه إلى عائشة، فلما أوشدته عائشة إلى أم سمة، وكان رسولاً لجماعة، لم يستغل بالذهاب حتى يرجع إليهم فأخبرهم فأرسلوه إليه

(١) أخرجه عبد الرزاق: ٣٩٧٢، وأحمد: ١٧٠٣٦، والطبراني: ٥١٦٧ من حديث زيد بن حارثة لجهش ﷺ

(٢) في (ج): وأعرف.

فَرِيَّةَ صَلَّى الْعَصْرَ، ثُمَّ دَخَلَ وَعِنْدِي سُوءٌ مِنْ بَنِي حَرَامٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَصَلَّاهُمَا، فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ
الْجَارِيَةَ فَقُلْتُ: قُومِي بِحَبْنِهِ فَقُولِي لَهُ: تَقُولُ أُمُّ سَلَمَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَسْمَعُكَ تَنْهَى عَنْ
هَاتَيْنِ الرُّكْعَتَيْنِ، وَأَرَاكَ تُصَلِّيهِمَا! فَبِنْ أَشَارَ بِيَدِهِ فَاسْتَأْجَرِي عَنْهُ، قَالَ: فَقَعَلْتُ الْجَارِيَةُ،
فَأَشَارَ بِيَدِهِ، فَاسْتَأْجَرْتُ عَنْهُ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «يَا بِنْتُ أَبِي أُمَيَّةَ، سَأَلْتُ عَنِ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ
الْعَصْرِ، إِنَّهُ أَتَانِي نَاسٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ^(٥) بِالْإِسْلَامِ مِنْ قَوْمِهِمْ، فَسُغِّلُونِي عَنِ الرُّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ
بَعْدَ الظُّهْرِ، فَهَمَّا هَاتَانِ^(٦)». (مسند ٢٦٥١٥، مختاراً وشحاربي ١٢٣٣).

قوله: (وعندي سوءٌ من بني حَرَامٍ من الأنصار) قد سبق مررت أن بني حَرَامٍ بالراء، وأن حَرَاماً في
الأنصار، وحَرَاماً بالزاي في قريش. قوله: (فأرسلتُ إليه الجارية) فيه قبولٌ خبر الواحد والمرأة مع
مقدرة على اليقين سَمِعَ من لفظ رسول الله ﷺ. قوله: (فقولي له: تقول أم سلمة) إنما قالت عن
نفسها: تقول أم سلمة، فكُنْتُ نفسها، ولم تقل: هُنَا، باسمها، لأنها معروفة بكنيتها، ولا بأس بذكر
الإنسان عنه بالكنية إذ لم يعرف إلا بها، أو اشتهر بها بحيث لا يُعرف غداً إلا بها، وكُنْتُ بابنها^(٧)
سلمة بن أبي سلمة، وكان صحابياً رضي الله عنه، وقد ذكرت أحواله في ترجمتها من «تهذيب الأسماء»^(٨).

قوله: (إني أسمعك تنهى عن هاتين الركعتين، وأراك تُصَلِّيهِمَا) معنى (أسمعك) - سمعتك في
الماضي، وهو من إطلاق لفظ المضارع لإفادة لماضي، كقوله تعالى: ﴿قَدْ رَأَى ثَقَلَتُ وَجْهَكَ﴾
لسفره ١٤٤. وفي هذا الكلام أنه ينبغي تتبع إذ رأى من المتبوع شيئاً يُخالف المعروف من صريفته،
والمعتد من حله، أو يسأله بلطف عنه، فإن كان ناسياً رجع عنه، وإن كان عاصداً وله معنى محض،
عرفه لتبعية واستمادته، وإن كان مخصوصاً بحال، يعلمها ولم يحوزها. وفيه مع هذه العوائد فائدة أخرى،
وهي أنه بالسؤال يستلزم من إرسال الظن الشيء بتعرض لأفعال والأقوال، وعدم الارتباط بطريق واحد.
قوله: (فأشار بيده) فيه أن إشارة المصلي بيده ونحوه من الأفعال الحميمة لا تبطل الصلاة.
قوله ﷺ: «إنه أتاني ناس من عبد القيس بالإسلام من قومهم، فسُغِّلُونِي عَنِ الرُّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ،
فهما هاتان» فيه فوائد: منها إثبات سوء الظاهر بعدها. ومنها أن لشتين الرتبة إذا قامت يستحب
قبضاؤها، وهو لصحاح عندنا ومنها أن للصلاة التي لها سبب لا تكروه في وقت النهي، وإنما تكروه ما

(٥) في نسخة: من بني عبد القيس

(٦) في (ص) - بأبيها، وهو خطأ

(٧) ص ٥١١

[١٩٣٤] ٢٩٨ - (٨٣٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَبُحَيْرِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالَ بْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ -: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدٌ - وَهُوَ ابْنُ أَبِي حَرَمَةَ - قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ عَنِ السَّجْدَتَيْنِ اللَّتَيْنِ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيهِمَا بَعْدَ الْعَصْرِ، فَقَالَتْ: كَانَ يُصَلِّيهِمَا قَبْلَ الْعَصْرِ، ثُمَّ إِنَّهُ شَغِلَ عَنْهُمَا أَوْ نَسِيَهُمَا، فَصَلَّاهُمَا بَعْدَ الْعَصْرِ، ثُمَّ أَتَيْتُهُمَا، وَكَانَ إِذَا صَلَّى صَلَاةً أَتَيْتَهَا.

قَالَ يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ: قَالَ إِسْمَاعِيلُ: تَعْنِي دَاوَمَ عَلَيْهَا.

[١٩٣٥] ٢٩٩ - (١٠٠) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ (ح)، وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا أَبِي، جَمِيعًا عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: مَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ عِنْدِي قَطُّ. (أحمد: ٢٤٣٢٥، والبيهقي: ١٥٩١).

لا سبب لها، وهذا الحديث مر عمدة أصحابي في المسألة، وليس ثأ أصح دلالة منه ودلالته ظاهرة.

فوق قيل: فقد داوم النبي ﷺ عليها ولا تقوون بهذا، قلنا: لأصحابنا في هذا وجهان حكاهم المتولي وغيره: أحدهم: القول به، فمن دأبه سنة رتبة فقصها في وقت النهي، كانه أن يداوم على صلاة مثله في ذلك الوقت. والثاني: وهو لأصح الأشهر ليس له ذلك، وهذا من خصائص رسول الله ﷺ، وتحصل الدلالة بفعله ﷺ في اليوم الأول.

فوق قيل: هذا خاص بالنبي ﷺ. قن: الأصل الاقتداء به ﷺ وعدم التخصيص حتى تقوم دلائل به، بل هنا دلالة ظاهرة على عدم التخصيص، وهي أنه ﷺ بين أنها سنة لظهر، ولم يقل: هذا العمل مختص بي، وسكوته ظهور في جواز الاقتداء.

ومن فوائد أنه صلاة النهار مثني مثني كصلاة الليل، وهو مذهب ومذهب الجمهور، وقد سبق المسألة^(١). وفيه دأ تعارضت لمصلح والمهمات تدئ بأهملها، ولهذا بدأ النبي ﷺ بحديث القوم في الإسلام، وترك سنة الطهر حتى فات وقتها، لأن الاشتغال يرشادهم وهديتهم وقويهم إلى الإسلام أهم.

قولها: (ما ترك رسول الله ﷺ الركعتين بعد العصر عندي قط) يعني بعد يوم وقد عبد القيس.

قوله: (سألت عائشة عن السجدين اللتين كان رسول الله ﷺ يصليهما بعد العصر، فقالت: كان يصليهما قبل العصر، ثم إنه شغل عنهما أو نسيهما، فصلاهما بعد العصر) هذا الحديث ظاهر في أن

[١٩٣٦] ٣٠٠- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: صَلَّاتَانِ مَ تَرَكَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِي قَطُّ يَسْرًا وَلَا عَلَانِيَةً: رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ. حد ٢٥٢٦٢
و صحري ٢٥٩٢.

[١٩٣٧] ٣٠١- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ شَازِلٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْأَسْوَدِ وَمَسْرُوقٍ قَالَا: سَمِعْتُ عَلِيَّ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: مَا كَانَ يَوْمُهُ الَّذِي كَانَ يَكُونُ عِنْدِي إِلَّا صَلَّاهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِي. تَعْنِي الرُّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ. [أحمد: ٢٥٤٣٧، والبيهقي: ٢٥٩٣]

السراد بالسجدين ركعتان هم سنة العصر قبلها وقد القاضي ينبغي أن تعمل على سنة الظهر كما في حديث أم سلمة ليتفق الحديثان، وسنة الظهر تصح تسميتها أنها قبل العصر^(١).



(١) الإكمال لمعجم: (٣/٣١٥).

٥٥ - [باب استحباب ركعتين قبل صلاة المغرب]

[١٩٣٨] ٣٠٢ - (٨٣٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ قُضَيْلٍ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قُضَيْلٍ - عَنْ مُخْتَارِ بْنِ قُلْفَلٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ عَنِ التَّطَلُّعِ بَعْدَ الْعَصْرِ، فَقَالَ: كَانَ عُمَرُ يَضْرِبُ الْأَيْدِيَ عَلَى صَلَاةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ، وَكَانَ نُصَلِّي عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ، فَقُلْتُ لَهُ: أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاتُهُمَا؟ قَالَ: كَانَ يَرَانَا نُصَلِّيهِمَا، فَلَمْ يَأْمُرْنَا وَلَمْ يَنْهَا. [١٩٣٩]

[١٩٣٩] ٣٠٣ - (٨٣٧) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ - وَهُوَ ابْنُ صُهَيْبٍ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كُنَّا بِالْمَدِينَةِ، فَإِذَا أَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ لِبَلَاةِ الْمَغْرِبِ ابْتَدَرُوا

باب استحباب ركعتين قبل صلاة المغرب

فيه حديث صَلَاتِهِمَا رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْغُرُوبِ وَقَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ، وفي رواية أَنَّهُمْ كَانُوا يَصَلُّونها بَعْدَ الْأَذَانِ، وفي الحديث الآخر: «بِئْسَ كُلُّ أَذَانٍ صَلَاةً» لِمَرَدِّهِ بِالْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ، وفي هذه الروايات استحباب ركعتين بين الغروب وصلاة المغرب، وفي المسألة وجهان لأصحابنا: أشهرهما: لَا يُسْتَحَبُّ، وَأَصَحُّهُمَا عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ: يُسْتَحَبُّ لِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ. وفي المسألة مذهبنا للسلف، فاستحبُّهُمَا جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّلَاحِينَ، وَمِنْ لِمَنَّا خَرِجَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، وَلَمْ يَسْتَحِبُّهُمَا^(١) أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَآخَرُونَ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَمَالِكٌ وَأَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ، وَقَالَ لُحَيْجِي: هي بدعة

وحجة هؤلاء أَنَّ استحبابَهُمَا^(٢) يُؤَدِّي إِلَى تَأْخِيرِ الْمَغْرِبِ عَنْ أَوَّلِ وَقْتِهَا قَبْلًا، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ فِي جَوَابِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ أَنَّهَا مَنْسُوخَةٌ. وَالْمَخْتَارُ سِتْحَابُهُمَا لِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الصَّرِيحَةِ، وَفِي «صَحِيحِ لِحْيَانِي» عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ، صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ» قَالَ فِي الثَّلَاثَةِ «لِمَنْ شَاءَ»^(٣). وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: يُؤَدِّي إِلَى تَأْخِيرِ الْمَغْرِبِ، فَبَلَدٌ حَيَالٌ مَنِيْدَةٌ لِسُنَّةٍ، فَلَا تُدْفَعُ إِلَيْهِ، وَمَعَ هَذَا فَهُوَ

(١) فِي (ج) يَسْتَحِبُّ.

(٢) فِي (ج): اسْتَحْبَابُهَا.

(٣) الْبُخَارِيُّ: ١١٨٣ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثُومٍ فِي الْمَجْلَدِ أَحْمَدُ: ٩٠٥٥٢.

السَّوَارِي، فَيَرْكَعُونَ رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ، حَتَّى إِذَا الرَّجُلُ الْغَرِيبَ لِيَدْخُلَ الْمَسْجِدَ فَيَحْسِبُ أَنَّ
الصَّلَاةَ قَدْ صَلَّيْتُ، مِنْ كَثْرَةِ مَنْ يُصَلِّيهِمَا. (المعجم: ١٣٩٨٣، والبيهقي: ٦٦٥ كلاب بحره).

ومن يسير لا تتأخر به الصلاة عن أول وقتها وأما من زعم لنسخ فهو مجازف، لأن النسخ لا يصار
إليه إلا إذا عجزوا عن التأويل والجمع بين الأحاديث، وعلما بتاريخ، وليس هنا شيء من ذلك،
والله أعلم.



٥٦ - [باب: بين كل اذانين صلاة]

[١٩٤٠] ٣٠٤ - (٨٣٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، وَوَكَيْعٌ، عَنْ كُثَيْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ الْمُرِّي قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مِنْ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ»، قَالَهَا ثَلَاثًا، قَالَ فِي الثَّالِثَةِ: «لِمَنْ شَاءَ». [أحمد: ١٦٥٤٤، والبيهقي: ٦٢٣].

[١٩٤١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنِ الْجَوْنِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِثْلَهُ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: فِي الرَّابِعَةِ: «لِمَنْ شَاءَ». [أحمد: ٢٠٥٧٤، وسعيد: ٦٢٤].



٥٧ - [باب صلاة الخوف]

[١٩٤٢] ٣٠٥ - (٨٣٩) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْخَوْفِ بِإِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ رُكْعَةً، وَالطَّائِفَةُ الْأُخْرَى مُوَاجِهَةً الْعَدُوِّ، ثُمَّ انْصَرَفُوا وَقَامُوا فِي مَقَامِ أَصْحَابِهِمْ مُثْبِلِينَ عَلَى الْعَدُوِّ. وَجَاءَ أُولَئِكَ، ثُمَّ صَلَّى بِهِمُ النَّبِيُّ ﷺ رُكْعَةً، ثُمَّ سَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ قَضَى هَؤُلَاءِ رُكْعَةً وَهَؤُلَاءِ رُكْعَةً. [المعجم، ١٦٥١، والبخاري، ٢٩٣٣]

[١٩٤٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَائِيُّ: حَدَّثَنَا قُدَيْحٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْخَوْفِ، وَيَقُولُ: صَلَّيْتُهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِهَذَا الْمَعْنَى. [معجم، ١٩٤٢]

[١٩٤٤] ٣٠٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو يَكْرُسُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ قَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْخَوْفِ فِي بَعْضِ أَيَّامِهِ، فَقَامَتِ طَائِفَةٌ مَعَهُ وَطَائِفَةٌ بِإِزَاءِ الْعَدُوِّ، فَصَلَّى بِالَّذِينَ مَعَهُ رُكْعَةً، ثُمَّ ذَهَبُوا، وَجَاءَ الْأُخْرُونَ فَصَلَّى بِهِمْ رُكْعَةً، ثُمَّ قَضَتِ الطَّائِفَتَانِ رُكْعَةً وَرُكْعَةً، قَالَ: وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: إِذَا كَانَ خَوْفٌ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَصَلِّ رَاكِبًا أَوْ قَائِمًا تُرْبِعُ إِيمَانًا. [المعجم، ١٦٤٣، وموطأ، ١٩٤٧]

باب صلاة الخوف

ذكر مسلم رحمه الله في الباب أربعة أحاديث:

أحدها: حديث ابن عمر (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِإِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ رُكْعَةً، وَالْأُخْرَى مُوَاجِهَةً الْعَدُوِّ، ثُمَّ انْصَرَفُوا فَقَامُوا مَقَامَ أَصْحَابِهِمْ، وَجَاءَ أُولَئِكَ فَصَلَّى بِهِمْ رُكْعَةً ثُمَّ سَلَّمَ، فَقَضَى هَؤُلَاءِ رُكْعَةً وَهَؤُلَاءِ رُكْعَةً) وبهذا الحديث أخذ الأوزاعي وأشهب المالكي، وهو جائز عند الشافعي، ثم قيل: إِنَّ الطَّائِفَتَيْنِ قَضُوا رُكْعَتَهُمَا يَاقِيَةً مَعًا، وقيل: عَشْرَتَيْنِ، وهو الصحيح.

[١٩٤٥] ٣٠٧ - (٨٤٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْخَوْفِ، فَصَفَّنَا صَفَّيْنِ صَفَّ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالْعَدُوُّ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ، فَكَبَّرَ النَّبِيُّ ﷺ وَكَبَّرُوا جَمِيعًا، ثُمَّ رَكَعَ وَرَكَعْنَا جَمِيعًا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ وَرَفَعْنَا جَمِيعًا، ثُمَّ انْحَدَرَ بِالسُّجُودِ وَالصَّفِّ الَّذِي بَيْنِي، وَقَامَ الصَّفِّ الْمُؤَخَّرُ فِي نَحْرِ الْعَدُوِّ، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ السُّجُودَ، وَقَامَ الصَّفِّ الَّذِي بَيْنِي، انْحَدَرَ الصَّفِّ الْمُؤَخَّرُ بِالسُّجُودِ وَقَامُوا، ثُمَّ تَقَدَّمَ الصَّفِّ الْمُؤَخَّرُ، وَتَأَخَّرَ الصَّفِّ الْمُقَدَّمُ، ثُمَّ رَكَعَ النَّبِيُّ ﷺ وَرَكَعْنَا جَمِيعًا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ وَرَفَعْنَا جَمِيعًا، ثُمَّ انْحَدَرَ بِالسُّجُودِ وَالصَّفِّ الَّذِي بَيْنِي الَّذِي كَانَ مُؤَخَّرًا فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى،

الثاني: حديث ابن أبي حنيفة بنحوه، إلا (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِالطَّلَاةِ الْأُولَى رُكْعَةً، وَثَبَتَ قَائِمًا فَنَامُوا لِأَنفُسِهِمْ، ثُمَّ انْصَرَفُوا فَصَلُّوا وَجَاهَ الْعَدُوِّ، وَجَاءَ الْآخَرُونَ فَصَلَّى بِهِمْ رُكْعَةً، ثُمَّ ثَبَتَ جَالِسًا حَتَّى أُنْمُوا رُكْعَتَهُمْ، ثُمَّ سَلَّمَ بِهِمْ) وبه أخذ مسند الشافعي وأبو ثور وغيرهم. وذكر عنه أبو داود في «سننه» حصة أخرى: أَنَّهُ صَفَّهُمْ صَفَّيْنِ، فَصَلَّى بِمَنْ بَيْنَهُ رُكْعَةً، ثُمَّ ثَبَتَ قَائِمًا حَتَّى صَلَّى لِذَيْنِ خَلْفِهِ رُكْعَةً، ثُمَّ تَقَدَّمُوا وَتَأَخَّرَ الَّذِينَ كَانُوا قُدَّامَهُمْ، فَصَلَّى بِهِمْ رُكْعَةً، ثُمَّ قَعَدَ حَتَّى صَلَّى الَّذِينَ تَخَلَّفُوا رُكْعَةً، ثُمَّ سَلَّمَ^(١). وفي رواية: سَلَّمَ بِهِمْ جَمِيعًا.

الحديث الثالث: حديث جابر (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّاهُمْ صَفَّيْنِ خَلْفَهُ، وَالْعَدُوُّ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ، وَرَكَعَ بِالْجَمْعِ، وَسَجَدَ مَعَ الصَّفِّ الَّذِي بَيْنَهُ^(٢)، وَقَامَ الْمُؤَخَّرُ فِي نَحْرِ الْعَدُوِّ، فَلَمَّا قَضَى السُّجُودَ، سَجَدَ صَفِّ الْمُؤَخَّرِ وَقَامُوا، ثُمَّ تَقَدَّمُوا، وَتَأَخَّرَ الْمُقَدَّمُ^(٣)، وَذَكَرَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ بِنُحْوِهِ). وحديث ابن عباس نحو حديث جابر، ولكن ليس فيه تقدم لصف وتأخر الآخر، وبهذا الحديث قال الشافعي وابن أبي ليلى وأبو يوسف إذا كان العدو في جهة القبلة، ويجوز عند الشافعي تقدم لصف الثاني وتأخر الأول كما في رواية جابر، ويجوز بقاؤهما على حالهما كما هو ظاهر حديث ابن عباس.

(١) أبو داود: ١٢٣٧. وهو في المسند أحمد: ١٥٨٦٥.

(٢) وقع في (ص) و(هـ) وسجد معه لصف المؤخر، وقاموا ثم تقدموا، وتأخر الذي بينه، بدل: وسجد معه صف الذي يليه.

(٣) في (ص) و(هـ) سجد لصف المقدم، بدل قوله: سجد صف المؤخر وقاموا ثم تقدموا، وتأخر.

وَقَامَ الصَّغْتُ الْمُؤَخَّرُ فِي نَحْوِ الْعَدْوِ، فَمَنْ قَضَى النَّبِيُّ ﷺ السُّجُودَ وَالصَّغْتُ الَّذِي يَلِيهِ،

أحدث لراع حديث جابر (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِكُلِّ طَائِفَةٍ رَكْعَتَيْنِ)، وفي «سنن أبي داود» وغيره من رواية أبي نكرة أنه صَلَّى بِكُلِّ طَائِفَةٍ رَكْعَتَيْنِ وَسَلَّمَ^(١)، فكانت الطائفة لثانية مقترعين خلف متقل، وبهذا قال الشافعي، وحكوه عن الحسن البصري، ودعى الصحابي أنه مسوخ^(٢)، ولا تقبل دعواه، إذ لا دليل لنسخه. فهذه ستة أوجه في صلاة الخوف.

وروى ابن مسعود وأبو هريرة وحدها سابقاً أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى طَائِفَةً رَكْعَةً، وانصرفوا ولم يُسْمُوا، ووقفوا بلازء العدو، وجاء لاخرون فصلَّى بهم رَكْعَةً ثُمَّ سَلَّمَ، ف قضى هؤلاء رَكْعَتَهُمْ ثُمَّ سَلَّمُوا وَدَهَبُوا فقاموا مقدم أولئك، ورجع أولئك فصلَّوْا لأنفسهم رَكْعَةً ثُمَّ سَلَّمُوا^(٣)، وبهذا أخذ أبو حنيفة.

وقد روى أبو داود وغيره وحدها آخر في صلاة الخوف بحيث يبالغ مجموعها ستة عشر وجهاً^(٤)، وذكر ابن القُصَّار لمالكِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي عَشْرَةِ مَوَاطِنَ، والمحدث أَنَّ هَذِهِ الْأَوَاجَةَ كُلَّهَا جَائِزَةٌ بِحَسَبِ مَوَاطِنِهَا، وفيها تفصيل وتقرير مشهور في كتب الفقه.

قد الخطابي: صلاة الخوف أنواع صلاة للنبي ﷺ في أيام مختلفة وأشكال متباعدة، يتحرى في كلها ما هو أحوط للصلاة، وأبلغ في الحرسة، فهي على اختلاف صورها متفقة المعنى^(٥).

ثم مذهب العلماء كافة أَنَّ صلاة الخوف مشروعة اليوم كما كانت، إلا أبا يوسف والمُزَنِي فقالا: لا تُشْرَعُ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ، لقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾ [الباء ١٠٢]، واحتج الجمهور بأن الصحابة لم يزالوا على فعلها بعد النبي ﷺ، وليس المراد بالآية تخصيصه ﷺ، وقد ثبت قوله ﷺ: «فصلُّوا كما رأيتموني أصلي»^(٦).

قوله. (وقام الصَّغْتُ الْمُؤَخَّرُ فِي نَحْوِ الْعَدْوِ) أي: في مقابله، ونحو كل شيء أوله.

(١) أبو داود: ١٢٤٨.

(٢) النظر في معاني الآثار: ٣٩٥/١، ٣٩٦.

(٣) في (ج) و(د) مسلم. وهو خطأ. وأحدث أخرجه أبو داود ١٢٤٤، وأحمد ٣٥٦١ عن ابن مسعود ﷺ، وهو صحيح. وحديث أبي هريرة ﷺ أخرجه الترمذي ٧٢٨٤، والبيهقي ١٥٤٤، وأحمد ١٠٧٦٥.

(٤) انظر هذه الأحاديث في سنن أبي داود: ٢٣٦-١٢٤٨.

(٥) معالم السنن: ١ (٣٧٤).

(٦) أخرجه البيهقي: ٦٣١ من حديث مالك بن الحويرث ﷺ.

نَحَدَرَ الصَّفَّ الْمُؤَخَّرَ بِالسُّجُودِ فَسَجَدُوا، ثُمَّ سَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ وَسَلَّمْنَا جَمِيعاً، قَالَ جَابِرٌ: كَمَا يَضْتَعِقُ حُرْمَتُكُمْ هَؤُلَاءِ بِأَمْرَائِهِمْ. [احمد ١٤٤٣١]

[١٩٤٦] ٣٠٨ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: عَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْماً مِنْ جُحَيْثَةَ، فَقَاتَلُونَا قِتَالاً شَدِيداً، فَلَمَّا صَلَّيْنَا الظُّهْرَ قَالَ الْمُشْرِكُونَ: لَوْ مِثْنَا عَلَيْهِمْ مِثْلَةٌ لَأَفْتَقَطْنَا هُمْ، فَأَخْبَرَ جَبْرِيلُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: وَقَالُوا: إِنَّهُ سَتَأْتِيهِمْ صَلَاةٌ هِيَ أَحَبُّ إِلَيْهِمْ مِنَ الْأَوَّلِ، فَلَمَّا حَضَرَتِ الْعَصْرُ، قَالَ: صَلَّيْنَا صَفَّيْنِ، وَالْمُشْرِكُونَ يَبْتَغُونَ الْفَيْلَةَ، قَالَ: فَكَبَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَكَبَّرْنَا، وَرَكَعَ فَرَكَعْنَا، ثُمَّ سَجَدَ وَسَجَدَ مَعَهُ الصَّفَّ الْأَوَّلُ، فَلَمَّا قَامُوا سَجَدَ الصَّفَّ الثَّانِي، ثُمَّ تَأَخَّرَ الصَّفَّ الْأَوَّلُ، وَتَقَدَّمَ الصَّفَّ الثَّانِي، فَقَامُوا مَقَامَ الْأَوَّلِ، فَكَبَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَكَبَّرْنَا، وَرَكَعَ فَرَكَعْنَا، ثُمَّ سَجَدَ وَسَجَدَ مَعَهُ الصَّفَّ الْأَوَّلُ، وَقَامَ الثَّانِي، فَلَمَّا سَجَدَ الصَّفَّ الثَّانِي، ثُمَّ جَلَسُوا جَمِيعاً، سَلَّمَ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. [مسند ١٥٠١٩، والبيهقي ٤١٣٠ معتمداً].

قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ: ثُمَّ خَصَّ جَابِرٌ أَنْ قَالَ: كَمَا يُصَلِّي أَمْرَاؤُكُمْ هَؤُلَاءِ.

[١٩٤٧] ٣٠٩ - (٨٤١) حَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ضَالِحِ بْنِ خَوَاتٍ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَصْمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى بِأَصْحَابِهِ فِي الْحَرْبِ، فَضَعْفَهُمْ خَلْفَهُ صَفَّيْنِ، فَصَلَّى بِالَّذِينَ يَلُونَهُ رَكْعَةً، ثُمَّ قَامَ، فَلَمْ يَزَلْ قَائِماً حَتَّى صَلَّى لِلَّذِينَ خَلْفَهُمْ رَكْعَةً، ثُمَّ تَقَدَّمُوا وَتَأَخَّرَ الَّذِينَ كَانُوا

قوله في رواية أبي الزُّبَيْرِ عن جابر: (ثم سجد وسجد معه الصَّفَّ الأول) هكذا وقع في بعض النسخ: (الصَّفَّ الأول)، ولم يقع في أكثرها ذكرُ الأول، والمراد: الصَّفَّ لمقدم الأول.

قوله: (ضالِح بن خوات) هو بفتح الحاء المعجمة وتشديد الواو.

قَدْ آمَنَهُمْ، فَصَلَّى بِهِمْ رَكْعَةً، ثُمَّ قَعَدَ حَتَّى صَلَّى الَّذِينَ تَحَلَّفُوا رَكْعَةً، ثُمَّ سَلَّمَ. [أحمد: ١٥٧١٠]

وسنن أبي داود: ٤١٣٩.

[١٩٤٨] ٣١٠ - (٨٤٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُومَانَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ خُوَاتِمٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ صَلَاحٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ ذَاتِ الرِّقَاعِ صَلَاةَ الْخَوْفِ أَنَّ طَائِفَةً صَفَّتْ مَعَهُ، وَطَائِفَةٌ وَجَّاهُ الْعَدُوَّ، فَصَلَّى بِالَّذِينَ مَعَهُ رَكْعَةً، ثُمَّ تَبَتَّ قَائِمًا وَأَتَمُّوا لِأَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ انْعَرَفُوا فَصَفُّوا وَجَّاهُ الْعَدُوَّ، وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى فَصَلَّى بِهِمُ الرُّكْعَةَ الَّتِي بَقِيَتْ، ثُمَّ تَبَتَّ جَالِسًا، وَأَتَمُّوا لِأَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ سَلَّمَ بِهِمْ. [أحمد: ٢٣٩٣٩]

وسنن أبي داود: ٤١٢٩.

[١٩٤٩] ٣١١ - (٨٤٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَّانٌ^(١): حَدَّثَنَا أَبَانُ بْنُ

قوله: (ذات الرِّقَاع) هي غزوة معروفة كانت سنة خمس من الهجرة بأرض غطفان من نجد، سُمِّيَتْ ذَاتَ الرِّقَاعِ لِأَنَّ أَقْدَامَ الْمُسْلِمِينَ تَقَبَّتْ مِنْ حَقَاءَ، فَهَمُّوا عَلَيْهِمُ الْخَرَقَ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ فِي سَبَبِ تَسْمِيَّتِهَا، وَقَدْ ثَبَتَ هَذَا فِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ^(٢)، وَقِيلَ: سُمِّيَتْ بِهِ لِجَبَلٍ هُنَا يُقَالُ لَهُ: الرِّقَاعُ، لِأَنَّ فِيهِ بَيْضًا وَحُمْرًا وَسَوَادًا، وَقِيلَ: سُمِّيَتْ بِشَجَرَةٍ هُنَا يُقَالُ لَهَا: ذَاتُ الرِّقَاعِ، وَقِيلَ: لِأَنَّ الْمُسْلِمِينَ رَفَعُوا رِايَتَهُمْ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ هَذِهِ لِأُمُورٍ كُلِّهَا وَجِدَتْ فِيهَا وَتُرِعَتْ صَلَاةُ الْخَوْفِ فِي غَزْوَةِ ذَاتِ الرِّقَاعِ، وَقِيلَ: فِي غَزْوَةِ بَنِي النُّضَيْرِ.

قوله في حديث يحيى بن يحيى: (أَنَّ طَائِفَةً صَفَّتْ مَعَهُ) هَكَذَا هُوَ فِي أَكْثَرِ النُّسخِ، وَفِي بَعْضِهَا: صَلَّتْ مَعَهُ، وَهَذَا صَحِيحٌ.

قوله: (وطائفة وجاه العدو) هو بكسر الواو وضمها، يقال: وَجَّاهَهُ وَوُجَّاهَهُ وَتُجَّاهَهُ، أَي. قَبَّالَتَهُ، وَالطَّائِفَةُ الْفِرْقَةُ وَالْقِطْعَةُ مِنَ الشَّيْءِ، تَقَعُ عَلَى الْقَبِيلِ وَالْكَثِيرِ، لَكِنْ قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَكْرَهُ أَنْ

(١) هُوَ (تَسَنُّقٌ): عَفَّانُ بْنُ سُلَيْمٍ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٤١٣٨، وَمُسْلِمٌ: ٤٢٩٩.

يُرِيدُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: أَقْبَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِذَاتِ الرَّقَاقِ قَالَ: كُنَّا إِذَا أَتَيْنَا عَلَى شَجَرَةٍ ظَلِيلَةٍ تَرَكْنَاهَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَسَيْفُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُعَلَّقٌ بِشَجَرَةٍ، فَأَخَذَ سَيْفَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ فَأَخْطَرَهُ، فَقَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَتَخَافِي؟ قَالَ: «لَا»، قَالَ: فَمَنْ يَمْنَعُكَ مِنِّي؟ قَالَ «اللَّهُ يَمْنَعُنِي مِنْكَ»، قَالَ: فَتَهَدَّاهُ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَعَمَدَ السَّيْفَ وَعَلَّقَهُ، قَالَ: فَنُودِيَ بِالصَّلَاةِ، فَصَلَّى بِطَائِفَةٍ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ تَأَخَّرُوا، وَصَلَّى بِالطَّائِفَةِ الْأُخْرَى رَكَعَتَيْنِ، قَالَ: فَكَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ، وَلِلْقَوْمِ رَكَعَتَانِ. [مسند ٥٩٥٠]

[حد: ١٢٩٢٨].

[١٩٥٠] ٣١٢- (٢٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّرِمِيُّ. أَخْبَرَنَا يَحْيَى - يَعْنِي ابْنَ حَسَّانَ -: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ - وَهُوَ ابْنُ سَلَامٍ -: أَخْبَرَنِي يَحْيَى: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ جَابِرًا أَخْبَرَهُ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْخَوْفِ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِإِخْدَى

تكون الطائفة في صلاة لخوف أقل من ثلاثة، فيبغى أن تكون الطائفة التي مع الإمام ثلاثة فأكثر، والذين في وجه العدو كذلك، وسندل بقول الله تعالى: ﴿وَلْيَأْخُذُوا أَسْبَاحَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا﴾ إلى آخر الآية (١٧- ١٠٢)، فأعاد على كل طائفة ضمير الجمع، وهو أقل الجمع على المشهور^(١).

قوله: (شجرة ظليلة) أي: ذات ظل، قوله: (فأخذ السيف فآختره) أي: سله.

قوله: (فصلى بطائفة ركعتين ثم تأخروا، وصلى بالطائفة الأخرى ركعتين، فكانت لرسول الله ﷺ أربع ركعات، وللقوم ركعتان^(٢)) معناه: صلى بالطائفة الأولى ركعتين وسلم وسلموا، وبثانية كذلك،

(١) (المأثور: ١٥/ ٢٥١).

(٢) وقع في (بخ) و(ص): وللقوم ركعتين

الطائفتين ركعتين، ثم صَلَّى بالطائفة الأخرى ركعتين، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ،
وَصَلَّى بِكُلِّ طَائِفَةٍ رَكَعَتَيْنِ. [نظر: ١٩٤٩].

وكان النبي ﷺ متنفلاً في الثانية وهم عمترون، واستدل به الشافعي وأصحابه على حوار صلاة
المفترضين خلفه المعتض.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٧. [كِتَابُ الْجُمُعَةِ]

[١٩٥١] ١- (٨٤٤) - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ مِنَ الْمُهَاجِرِ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ (ح) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْتِيَ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ». [أحمد ٤٤٦٦، ولبخري ٨٧٧].

[١٩٥٢] ٢- (١٠٠٠) - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ وَهُوَ قَائِمٌ عَلَى الْمِنْبَرِ: «مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ» [أحمد ٦٠٢٠، ولبخري ٨٩٤].

كتاب الجمعة

يقال بضم الميم وإسكانها وفتحها، حكاهم لُقْمَاءُ وَلَوْاحِدِيٌّ وَغَيْرُهُمَا، وَوُجَّهُوا الْفَتْحَ بِأَنَّهَا تَجْمَعُ النَّاسُ وَيَكْتُمُونَ فِيهَا، كَمَا يَقَالُ: هُمُوزَةٌ وَلُغْمَةٌ، لَكثِيرِ الْهَمْزِ وَاللُّغْمِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ، سُمِّيَتْ جُمُعَةً لِاجْتِمَاعِ النَّاسِ فِيهَا. وَكَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ يُسَمَّى الْقُرْوِيَّةَ.

قوله ﷺ: «إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْتِيَ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ». وفي رواية: «مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ»، وهذه الثانية محمولة على الأول، معناها: مَنْ أَرَادَ الْمَجِيءَ فَلْيَغْتَسِلْ.

وفي الحديث الآخر بعده: «غَسَلَ الْجُمُعَةَ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ» والمراد بالمحتلم البالغ، وفي الحديث الآخر: «حَقُّ اللَّهِ^(١) عَلَى كُلِّ مُسَلِّمٍ أَنْ يَغْتَسِلَ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ، يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَجَسَدَهُ». وفي الحديث لآخر: «لَوْ أَنَّكُمْ تَطَهَّرْتُمْ لِيَوْمِكُمْ هَذَا»، وفي رواية: «لَوْ اغْتَسَلْتُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ»، واختلف

(١) في (ح): حق لله

[١٩٥٣] (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ. [حد: ٦٣٦٩، ٦٣٧٠] [روى: ١٩٥٢].

[١٩٥٤] (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، بِمِثْلِهِ. [حد: ١٩٥٢].

[١٩٥٥] ٣- (٨٤٥) وَحَدَّثَنِي حَرَمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ

العلماء في غسل الجمعة: فحكي وجوبه عن طائفة من السلف، حكوه عن بعض الصحابة، وبه قال أهل الظاهر، وحكاه ابن المنذر عن مالك^(١)، وحكاه الخطابي عن الحسن البصري ومالك^(٢). وذهب جمهور العلماء من السلف والخلف وفقهاء الأمصار إلى أنه سنة مستحبة ليس بواجب، قال القاسمي: وهو المعروف عن مذهب مالك وأصحابه^(٣).

واحتج من أوجبه بظواهر هذه الأحاديث، واحتج الجمهور بأحاديث صحيحة-

منها: حديث الرجل الذي دخل وعمر يخطب وقد ترك الغسل، وقد ذكره مسلم^(٤)، وهذا الرجل هو عثمان بن عفان، جاء مبيناً في الرواية الأخرى^(٥)، ووجه الدلالة أن عثمان فعله وأقره عمر وحاضرو الجمعة، وهم أهل الحل والعقد، ولو كان واجباً لما تركه، ولألزمه به.

ومنها: قوله ﷺ «من توضأَ لها ونُفِمت، ومن اغتسل فالتَّغَمَّلُ أَفْضَلُ» حديث صحيح^(٦) في السنن مشهور^(٧)، وفيه دليل على أنه ليس بواجب.

ومنها: قوله ﷺ «لو اغتسلتم يوم الجمعة وهذا اللَّفْظُ يقتضي أنه ليس بواجب، لأن تقديره: لكان أفضل وأكمل، ونحو هذه من العبارات.

وأجابوا عن الأحاديث الواردة في الأمر به أنها محمولة على الندب، جمعاً بين الأحاديث،

(١) الأربعة: (٤١/٤).

(٢) المعالم لسنن: (١٧٢/١).

(٣) إكمال معجم: (٢٣٢/٣).

(٤) مسلم: ١٩٥٥ من حديث عمر بن الخطاب ﷺ وهو في صحيح البخاري: ٨٧٨، وأحمد أحمد: ١٩٩.

(٥) مسلم: ١٩٥٦.

(٦) في (ص) و(هـ): حسن، بدله: صحيح.

(٧) أخرجه أبو داود: ٣٥٤، وترمذي: ٥٠٣، والنسائي: ١٣٨٠، وأحمد: ٢٠١٢٠ من حديث

شَهَابٌ: حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ بَنًا هُوَ يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَدَّاهُ عُمَرُ: أَيُّ سَاعَةٍ هَلِيهِ؟ فَقَالَ: إِنِّي شَغِلْتُ الْيَوْمَ فَلَمْ أَتَقَلِّبْ إِلَى أَهْلِي حَتَّى سَمِعْتُ النَّدَاءَ، فَلَمْ أَرِدْ عَلَى أَنْ تَوْضَأْتُ، قَالَ عُمَرُ: وَالْوَضُوءُ أَيْضًا! وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بِالْعُسْلِ، [الطبراني: ١٧٩٩، والبيهقي: ٤٨٧٨].

[١٩٥٦] ٤ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا «الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ» عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: بَيْنَمَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، إِذْ دَخَلَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، فَعَرَضَ بِهِ عُمَرُ فَقَالَ: مَا بَالُ رَجُلٍ يَتَأَخَّرُونَ بَعْدَ النَّدَاءِ؟ فَقَالَ عُثْمَانُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، مَا زِدْتُ حِينَ سَمِعْتُ النَّدَاءَ أَنْ تَوْضَأْتُ ثُمَّ أَقْبَلْتُ، فَقَالَ عُمَرُ: وَالْوَضُوءُ أَيْضًا! أَلَمْ تَسْمَعُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ»؟ [أحمد: ١٩١، وصحاح: ٨٨٢]

وقوله ﷺ: «واجب على كل محتتم» أي: متأكد في حقه، كما يقول للرجل لصاحبه: حَقٌّ وَحَبٌّ عَلَيَّ، أي، متأكد، لا أن المراد الواجب المحتتم المعاقب^(١) عليه.

قوله: (وهو قائم على الوبر) فيه استحباب المنبر للخطبة، فإن تعذر فبيكن على موضع عال ليبلغ صوته جميعهم، وليتبروه فيكون أوقع في السمع. وفيه أن الخطيب يكون قائماً وسُمِّيَ منبراً لارتفاعه، من المنبر وهو الارتفاع.

قوله: (أية ساعة هذه؟) فله توبيخ له وإنكاراً لتأخره إلى هذا الوقت، ففيه تفقُّد الإمام رعيته، وأمرهم بمصلح دينهم، وإنكاره على مخالف الشئ وإن كان كبير القدر. وفيه جواز الإنكار على الكبار في مجتمع من الناس. وفيه جواز الكلام في الخطبة.

قوله: (شغلت اليوم فلم أُنْقَلِبْ إلى أهلي حتى سمعت النداء، فلم أَرِدْ على أن تَوْضَأْتُ) فيه الاعتذار إلى ولاية الأمور وغيرهم. وفيه إباحة الشغل والتصرف يوم الجمعة قبل النداء، وفيه إشارة إلى أنه إنما ترك العسل لأنه مستحب، فرأى اشتغاله بقصد الجمعة أولى من الانحباس للعسل بعد النداء، ولهذا لم يأمره عمر بالرجوع للعسل. قوله: (سمعت النداء) هو يكسر التثنية وصمها، والكسر أشهر.

قوله: (والوضوء أيضاً) هو منصوب، أي: تَوْضَأْتُ للوضوء فقط، قاله الأزهري وغيره.

(١) في (ج):، للتعاقب

١ - [باب وجوب غسل الجمعة على كل بالغ من الرجال،

وبيان ما أمروا به]

[١٩٥٧] ٥ - (٨٤٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُنَيْمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْغُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ»، [مكرر: (١٩٦١) (أحمد: ١١٥٧٨، والمطهرين: ٨٧٩)].

[١٩٥٨] ٦ - (٨٤٧) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو، عَنْ عُثَيْبٍ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ حَفْصٍ حَدَّثَهُ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الرُّبَيْعِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ النَّاسُ يَتَنَبَّأُونَ الْجُمُعَةَ مِنْ مَنَازِلِهِمْ مِنَ الْعَوَالِي (١)، فَيَأْتُونَ فِي الْعَاءِ، وَيُصِيبُهُمُ الْعُبَارُ فَتُخْرَجُ مِنْهُمْ الرِّيحُ، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنْسَانٌ مِنْهُمْ وَهُوَ عَجْزِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ أَنَّكُمْ تَطَهَّرْتُمْ لَيَوْمِكُمْ هَذَا» [بخاري: ٩٧٦ (رواه في: ١٩٥٩)].

[١٩٥٩] (***) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ النَّاسُ أَهْلَ عَمَلٍ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ كُفَاءٌ، فَكَانُوا يَكُونُ لَهُمْ تَقَلُّ، فَقِيلَ لَهُمْ:

اباب وجوب غسل الجمعة على كل بالغ من الرجال،

وبيان ما أمروا به^(١)

قوله: (يتنابون الجمعة) أي: يأتونها. قوله (من العوالي) هي القرى التي حول المدينة. قوله: (فياءون في العاء) هو بالممد جمع عاءة بالممد، وعباءة بزيادة ياء، لعدن مشهورتان.

قوله: (ولم يكن لهم كفأة) هو بصم، الكاف جمع كاف، كفص وقصة، وهم اسخدم الذين يتكفونهم العمل. قوله: (لهم تقل) هو بناء مشتة هو قل ثم فاء مفتوحتين. أي: راحة كريهة. قوله ﷺ للذين جاؤوا

(١) في (مسألة): ومن نحو يـ.

(٢) هذا باب وما يليه من أبواب في حرركات الجمعة ليس في نسخ ثلاث (ح) و(ص) و(هـ)، وقد استدرجته عن

نسخته عن الأصحاح مستمرا.

لَوْ اغْتَسَلْتُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ. [أحمد، ٢٤٥٣٩، والبخاري، ٩٠٣، كلاهما صحيحان،

ولهم ريحٌ لكريهة] «لو اغتسلتم» فيه أنه يُنذِب لمن أراد المسجد أو مجالسة الناس أن يجتنب الريح لكريهة في يده وثوبه.

قوله ﷺ «إذا أراد أحدكم أن يأتي الجمعة فليغتسل»، و«اغسل الجمعة واحب على كل محتلم» فالحديث الأول ظاهر في أنَّ الغسل مشروع لكل من أراد الجمعة من الرجال، سواء البالغ والصبي المميز. ولثاني صريح في البالغ. وفي حديث آخر أفاط تقتضي دخول النساء، كحديث «ومن اغتسل فالغسل أفضل»^(١).

فيقال في لجمع بين الأحاديث: إنَّ الغسل يستحب لكل مريد الجمعة، ومتأكد في حق المذكور أكثر من النساء لأنه في حقهن^(٢) قريب من الضبط، ومتأكد في حق البالغين أكثر من الصبيان، ومذهب المشهور أنه مستحب لكل مريد له، وهي وجه لأصحاب: يستحب للذكور خاصة، ووجوه. يستحب لمن يكرمه الجمعة، دون النساء والصبيان والعبيد والمساكين، ووجوه: يستحب لكل أحد يوم الجمعة، سواء أراد حضور الجمعة أم لا، كغسل يوم العيد يستحب لكل أحد، والصحيح الأول، والله أعلم.



(١) أخرجه أبو داود، ٣٥٤، والترمذي، ٥٠٣، وسنن أبي أحمد، ١٣٨١، وأحمد، ٢٠٠٨٩ من حديث سمرة بن جندب، رضي الله عنه.

وهو حسن لم يرو.

(٢) في (ع): لأنه في جوفه ظهن.

٢ - [باب الطيب والسواك يوم الجمعة]

[١٩٦٠] ٧ - (٨٤٦) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ سَوَادٍ الْعَمِيرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ أَبِي هِلَالٍ وَكَثِيرَ بْنَ الْأَشَّجِ حَدَّثَاهُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْحُدْرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ، وَسَوَاكُ، وَيَمْسُ مِنَ الطَّيِّبِ مَا قَدَرَ عَلَيْهِ».

رمز ١٩٥٧، أحمد ١١٣٥٠، ٦٥٨، ١٠١، ١٠٢، ١٨٨١

إِلَّا أَنْ بُكِّرَ، لَمْ يَذْكُرْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَقَالَ فِي الطَّيِّبِ: «وَلَوْ مِنْ طَيِّبِ الْمَرْأَةِ».

[١٩٦١] ٨ - (٨٤٨) حَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَائِيُّ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي إِسْرَاهِيلُ بْنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ طَارُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ ذَكَرَ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، قَالَ طَارُسٌ: فَقُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: وَيَمْسُ طَيِّبًا أَوْ ذَهْنًا إِنْ كَانَ عِنْدَ أَهْلِهِ؟ قَالَ: لَا أَعْلَمُهُ. (أحمد ٣٤٧٩٠).

ويجزي ٨٨٨.

[١٩٦٢] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِسْرَاهِيلَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا

[باب الطيب والسواك يوم الجمعة]

قوله ﷺ في حديث عمرو بن سواد: «غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ، وَسَوَاكُ، وَيَمْسُ مِنَ الطَّيِّبِ مَا قَدَرَ عَلَيْهِ» هكذا وقع في جميع الأصول: «غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ»، وليس فيه ذكر وجب. وقوله ﷺ: «وسواك، ويمس من الطيب» معناه: ويُسِرُّ له لسواك ومس الطيب. ويجوز (يمس) بفتح الميم وضمها. وقوله ﷺ: «ما قدر عليه» قال لقاضي: محضل لتكثيره، ويحتمل لتأكيد به حتى يفعل ما أمكنه، ويؤيده قوله: «ولو من طيب المرأة»، وهو المكروه للرجال، وهو ما ظهر لونه وحفي ربحه، فأباحه للرجل ما للضرورة لعدم غيره. وهذا يدل على تأكيد (١)، والله أعلم.

هَارُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَبٍ، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.
[نهر: ١٩٦١].

[١٩٦٣] ٩ - (٨٤٩) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بِهِزُّ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «حَقُّ اللَّهِ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَغْتَسِلَ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ، يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَجَسَدَهُ». [أحمد ٨٥٠٣ موطأ وبيهقي ٨٩٧]

[١٩٦٤] ١٠ - (٨٥٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ فِيمَا ثُرِيَ عَلَيْهِ، عَنْ سُمَيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ طَسَلَ الْجَنَابَةَ ثُمَّ رَاحَ، فَكَانَتْ قَرَبَ بَدَنَةٍ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فَكَانَتْ قَرَبَ بَقَرَةٍ،.....

قوله ﷺ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غَسَلَ الْجَنَابَةَ» معناه: غسلاً كغسل الجنابة في الصُّفَاتِ، هذا هو المشهور في تفسيره، وقال بعض أصحابي في كتب لفقه: المراد غسل الجنابة حقيقةً، قالوا: ويستحب له مواضع زوجته، ليكون أغض لصوره وأسكن لنفسه، وهذا ضعيف أو باطل^(١)، والصواب ما قدمناه.

قوله ﷺ: «ثُمَّ رَاحَ فَكَانَتْ قَرَبَ بَدَنَةٍ، وَمَنْ رَاحَ فِي سَاعَةِ الثَّانِيَةِ فَكَانَتْ قَرَبَ بَقَرَةٍ» المراد بالروح لذهاب أول النهار، وفي المسألة خلاف مشهور، ذهب مالك وكثير من أصحابه والقصي حسين ومم الحمرين من أصحابنا أن المراد بالساعات هنا لحظات لطيفة بعد زول الشمس، والروح عندهم بعد الزوال، وأدعوا أن هذا معناه في اللغة، وذهب لشافعي وجمهور أصحابه وابن حبيب لمالك وجمهور العمدة استحباب التكبير إليها أول النهار، والساعات عندهم من أول النهار، والروح يكون أول النهار وآخره، قال الأزهري لغة لعرب أن الروح للذهاب، سواء كان أول نهار أو آخره أو في الليل^(٢)

وهذا هو الصواب الذي يقتضيه الحديث والمعنى، لأن النبي ﷺ أخبر أن الملائكة تكتب من جاء في الساعة الأولى، وهو كالمهدي بدنة، ثم من جاء في الساعة الثانية، ثم الثالثة، ثم الرابعة، ثم

(١) قال ابن حجر متعقباً لسوي في قوله هذا: قد حكاه ابن قدامة عن الإمام أحمد، وثبت أيضاً عن جماعة من تابعي - ومن القرطبي: إنه أنس الأقوال فلا وجه لادعاء بطلانه وإن كان لأبى أرواح، ويحتمل أنه قد مر في المذهب الجمع لباري ٣٦٦/٢.

(٢) انظر التهذيب للغة ٣٠/٦.

وَمِنْ رَاحٍ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبْشًا أَقْرَنَ، وَمِنْ رَاحٍ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ دَجَاجَةً، وَمِنْ رَاحٍ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيْضَةً، فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ حَضَرَتِ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ. (مكرر [١٩٨٨: ١-٢] ٩٩٢٦ واحري ٨٨١).

لخامسة، وفي رواية النسائي. (السادسة)^(١)، فإذا خرج الإمام طَوَّأَ، لَصُحُفَ ولم يكتبوا بعد ذلك أحداً، ومعلوم أن النبي ﷺ كان يخرج إلى الجمعة متصلاً بالزَّوال، وهو بعد نقضاء لساعة السادسة، هذا على أنه لا شيء من الهدي والفصيلة لمن جاء بعد الزَّوال، ولأن ذكر الساعات إنما كان للحث على التَّكثير إليها، والتَّوَرُّع في فضيلة السُّنَنِ، وتحصيل الصَّغَرِ الأوَّلِ، وتطاولها، والاشتغال بالفعل والذكر ونحوه، وهذا كله لا يحصل بالذهاب بعد الزَّوال، ولا فضيلة لمن أتى بعد الزَّوال، لأنَّ لشداء يكون حينئذٍ، ويحرم التَّخَلُّفُ بعد الشَّاء، والله أعلم.

واختلف أصحابنا: هل تعتبر لساعات من طلوع الفجر، أم من طلوع الشمس؟ ولأصحُّ عندهم: من طلوع الفجر. ثم إنَّ من جاء في أول السَّاعة من هذه السَّاعات ومن جاء في آخرها مشترك في تحصيل أصل البدنة أو لقرة أو لكبش، ولكن بدنة الأول أكمل من بدنة من جاء في آخر السَّاعة، وبدنة المتوسط متوسطة، وهذا كما أنَّ صلاة الجماعة تريد على صلاة امعرد بسبع وعشرين درجة، ومعلوم أن الجماعة تُصلَّى على ثنتين وعلى ألف، ومن صلَّى في جماعة هم عشرة آلاف له سبع وعشرون درجة، ومن صلَّى مع اثنين له سبع وعشرون درجة، لكن درجات لأول أكمل، وأشباهه كثيرة معروفة، وفيما ذكرته جواب عن اعترص ذكره لقصي عياض

قوله ﷺ: «من اغتسل يوم الجمعة ثم راح، فكأنما قرَّب بدنة، ومن راح في السَّاعة الثانية فكأنما قرَّب بقرة، ومن راح في السَّاعة الثالثة فكأنما قرَّب كبشاً أقرن، ومن راح في السَّاعة الرابعة فكأنما قرَّب دجاجة، ومن راح في السَّاعة الخامسة فكأنما قرَّب بيضة، فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذِّكر»

أما لغث هذا الفصل، بمعنى «قرَّب»: تصدَّق. وأما البدنة، فقل جمهور أهل اللغة وجماعة من الفقهاء: يقع على الواحدة من الإبل والبقر والغنم، سُمِّيَتْ بذلك ليعظم بَدَنُها، وعَصَصَها جماعة بالإبل،

(١) انسائي ١٣٨٥، ولعله: «مهجر إلى جمعة كالمهدي بدنه، ثم كالمهدي بقرة، ثم كالمهدي شاة، ثم كالمهدي بطة».

ثم كالمهدي دجاجة، ثم كالمهدي بيضة»

واسمراؤ هنا الإبر بالأتعاق، لتصريح الأحاديث بذلك. واليدنة والبقرة يقعان على الذكر والأنثى باتفاقهم، والهاء فيها لنواحدة، كقمة وشعيرة ونحوهم من أفراد الجنس، وسُميت بقرة لأنها تنقر الأرض، أي تشقها بالجرائة، والبقرة الشق، ومنه قولهم: ينقر بطنه، ومنه سمي محمد البقر ﷺ لأنه ينقر العلم ويدخل فيه مدخلاً يليقاً، ووصل منه غديه مرضية.

قوله ﷺ «كسباً أقرن» وصفه بالأقرن لأنه أكمل وأحسن صورة، ولأن قرنه يستفيع به. والندجة بكسر الدال مفتوحة، لغتان مشهورتان، ويقع على الذكر والأنثى. ويقال: حضرت الملائكة وغيرهم، بفتح الصاد وكسرهما، لغتان مشهورتان، الفتح أفصح وأشهر، وبه جاء القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَأَيُّهَا حَضَرُ الْقِيَمَةِ﴾ [نساء: ٨].

وأما فقه الفصل، فيه الحث على التفكير، إلى الجمعة، وأن مراتب الناس في الفضيلة فيها وفي غيرها بحسب أعمالهم، وهو من باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْبَرَكُمْ عِندَ اللَّهِ الْقَتْلُ﴾ [السجرات: ٢٣]. وفيه أنه لقربان ولصدقة يقع على القليل والكثير، وقد جاء في رواية نسائي بعد الكبش: بقة، ثم حاجة، ثم بيضة^(١)، وفي رواية بعد الكبش: دجاجة، ثم عصمور، ثم بيضة^(٢)، وإسناد الروايتين صحيحان.

وفيه أن التصحية بالإبر أفضل من البقر، لأن النبي ﷺ قدم الإبر، وجعل لبقرة في الدرحة الثانية، وقد أجمع العلماء على أن الإبر أفضل من البقر في الهدايا. واختلفوا في الأصحية: فمذهب الشافعي وأبي حنيفة والجمهور أن الإبر أفضل، ثم بقر، ثم العنم، كما في الهدايا، ومذهب مالك أن أفضل الأصحية العنم، ثم لبقر، ثم الإبر، قالوا: لأن النبي ﷺ ضحى بكبش.

وحجة الجمهور ظاهر هذا الحديث، والقياس على الهدايا، وأما تصحيته ﷺ بكبش فلا يلزم منها ترجيح العنم، لأنه محمول على أنه ﷺ لم يتمكن ذلك الوقت إلا من العنم، أو فعله لبيان لجواز، وقد ثبت في الصحيح أنه ﷺ ضحى عن نسائه بالبقر.

قوله ﷺ «حضرت الملائكة يستمعون» قالوا: هؤلاء للملائكة غير الحفظة، وظيفتهم كتابة حضري لجمعة.

(١) إسناده: ١٣٨٥. وهو في مسند أحمد: ٦٥١٩.

(٢) إسناده: ١٣٨٧.

٣ - [باب في الإنصات يوم الجمعة في الخطبة]

[١٩٦٥] ٩١ - (٨٥١) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُفْعَةَ بْنِ الْمُهَاجِرِ، قَالَ ابْنُ رُمَحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ: أَنْصِتْ، يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، فَقَدْ لَقِيتَ». [المعاري: ٩٣٤] [وغيره: ١٩٦٦].

[١٩٦٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ فَارِطٍ وَعَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُمَا حَدَّثَاهُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، بِمِثْلِهِ.

[مع: ١٩٦٥ ١٩٦٧]

[باب في الإنصات يوم الجمعة في الخطبة]

قوله ﷺ، «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ: أَنْصِتْ، يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، فَقَدْ لَقِيتَ» وفي الرواية الأخرى: «فَقَدْ لَقِيتَ» قال أبو الزناد: هي لغة أبي هريرة، وإنما هو: «فَقَدْ لَعَوْتُ»، قال أهل اللغة، يقال: لَعَا يَلْعُو، كَعَزَا يَعْزُو، ويقال: لَعِي يَلْعِي، كَعَمِي يَعْمَى، لَعَدَد، «أَوَّلَى أَفْصَحُ، وَظَهَرَ الْقُرْآنُ يَفْتَضِي هَذِهِ الثَّانِيَةَ الَّتِي هِيَ لُغَةُ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذِهِ الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ﴾ [نمل: ٢٦]، وَهَذَا مِنْ لُغِي يَلْعِي، وَلَوْ كَانَ مِنَ الْأَوَّلِ لَقَالَ: (وَالْغَوْا) بِصَمِّ الْعَيْنِ، قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ وَغَيْرُهُ: مَصْدَرُ الْأَوَّلِ الْغَوُّ، وَمَصْدَرُ الثَّانِي النَّعْيُ^(١)

وسمى «فَقَدْ لَعَوْتُ» أي: قُلْتَ الْغَوُّ، وَهُوَ الْكَلَامُ الْمُنْفَى السَّاقِطُ الْبَاطِلُ الْمَرْدُودُ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ تَجَبَّتْ عَنِ الصَّوَابِ^(٢)، وَقِيلَ: تَكَلَّمْتُ بِمَا لَا يَسْبِي. فِي الْحَدِيثِ النَّهْيُ عَنْ حَمِيعِ أَنْوَاعِ الْكَلَامِ حَالِ الْخُطْبَةِ، وَنَبَّهَ بِهَذَا عَلَى مَا سِوَاهُ، لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ: أَنْصِتْ، وَهُوَ فِي أَصْلٍ أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ وَسَمْعِهِ لُغَوًّا، فَغَيْرُهُ مِنَ الْكَلَامِ أَوَّلَى، وَإِنَّمَا طَرِيقُهُ إِذَا أَرَادَ نَهْيَ غَيْرِهِ عَنِ الْكَلَامِ أَنْ يُشِيرَ إِلَيْهِ بِالسُّكُوتِ إِنْ فَهَمَهُ، فَبِذَلِكَ تَعَلَّرَ فَهَمُهُ بِالْمُنْهَاطَةِ بِكَلَامٍ مُخْتَصَرٍ، وَلَا يُزِيدُ عَلَى أَقَلِّ مِمَّا كَانَ.

(١) «إصلاح المسقط». (٢٠٥/١)

(٢) فِي (م) وَ(هـ): قُلْتَ غَيْرَ الصَّوَابِ

[١٩٦٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ؛ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ؛ أَحْبَرَنَ ابْنُ جُرَيْجٍ؛
أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ، بِالإِسْنَادِ جَمِيعًا فِي هَذَا الْحَدِيثِ، مِثْلُهُ. غَيْرَ أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ قَالَ:
إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَارِظٍ. [الحديث: ٤٧٩٨٦] [الناظر: ٤١٩٩٥].

[١٩٦٨] ١٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ؛ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ،
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ: أَنْصِتْ، يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ
يَخْطُبُ، فَقَدْ لَفِيتُ». [الحديث: ٤٧٣٣٢] [الناظر: ٤١٩٦٥].
قَالَ أَبُو الزُّنَادِ: هِيَ لَعْنَةُ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَإِنَّمَا هُوَ: فَقَدْ لَعُوتَ.

وختلف لعلماء في الكلام هل هو حرام أو مكروه كراهة تنزيه، وهما قولان للشافعي، قال
لقاضي: قال مالك وأبو حنيفة والشافعي وجماعة العلماء: يجب الإنصات للخطبة. وحكي عن الشافعي
والشافعي وبعض سلف أنه لا يجب إلا إذا ثلث فيها لقرون، قال: وختلفوا إذا لم يسمع الإمام هل
يلزمه الإنصات كما لو سمعه، فقال الجمهور: يلزمه، وقال الشافعي وأحمد وأحد قولي الشافعي.
لا يلزمه^(١).

قوله ﷺ: «والإمام يخطب» دليل على أن وجوب الإنصات والنهي عن الكلام إنما هو في حال
الخطبة، وهذا مذهب ومذهب مالك والجمهور، وقال أبو حنيفة: يجب الإنصات بخروج الإمام.



٤ - [باب في الساعة التي في يوم الجمعة]

[١٩٦٩] ١٣ - (٨٥٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ، قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ (ح) - وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَالَ: «فِيهِ سَاعَةٌ لَا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ وَهُوَ يُصَلِّيُ يَسْأَلُ اللَّهَ شَيْئًا إِلَّا آخَظَاهُ إِيَّاهُ». زَادَ قُتَيْبَةُ فِي رِوَايَتِهِ: وَأَشَارَ بِبَدَنِهِ يُقْبِلُهَا. [أحمد ١٠٣٠٢، وسخري ١٩٣٥]

[١٩٧٠] ١٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ. قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ: «إِنَّ فِي الْجُمُعَةِ لَسَاعَةً، لَا يُوَافِقُهَا مُسْلِمٌ قَائِمٌ يُصَلِّيُ يَسْأَلُ اللَّهَ خَيْرًا إِلَّا آخَظَاهُ إِيَّاهُ»، وَقَالَ بَدَنُهُ يُقْبِلُهَا، يُزْهَدُهَا. (أحمد: ٧١٥١، وسخري ٦٤١٠)

[١٩٧١] (٠٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ، بِمِثْلِهِ. [أحمد ٤٢٧٢، ل ١٩٧٠].

[باب في الساعة التي في يوم الجمعة]

قوله ﷺ في يوم الجمعة: «فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو يصلي يسأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه»، وفي رواية: «قائم يصلي»، وفي رواية: «هي ساعة خفيفة»، وفي رواية: (وأشار بده يقبلها) وفي رواية أبي موسى الأشعري أنه قال: (سمعتُ رسول الله ﷺ، «هي ما بين أن يجلس الإمام إلى أن تُقضى الصَّلَاةُ»).

قوله: «إلى أن تُقضى الصَّلَاةُ» هو بالكاء المثنى فوقاً لمضمومة، قال نقصي: اختلف لسلف في وقت هذه الساعة، وفي معنى «قائم يصلي»، فدل بعضهم: هي من بعد العصر إلى الغروب، قالوا: ومعنى «يُصَلِّي» يدعو، ومعنى «قائم»: سائر ومواطب، كقوله تعالى: ﴿وَمَكَتْ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾ [المدثر: ٧٨]، وقال آخرون: هي من حين خروج الإمام إلى فراع الصَّلَاة. وقال آخرون: من حين تمام الصَّلَاة حتى يفرغ، والصَّلَاة عندهم على ظاهره. وقيل: من حين يجلس الإمام على المنبر حتى يفرغ من الصَّلَاة. وقيل: آخر ساعة من يوم الجمعة.

[١٩٧٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ مُسْعِدَةَ الْبَاهِلِيُّ حَدَّثَنَا بِشْرٌ - يَعْنِي ابْنَ مُقْصِلٍ -: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ - وَهُوَ ابْنُ عَلْقَمَةَ - عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ عليه السلام، يَوْمَئِذٍ.

[البحار] [٥٢٩٤] [رواه] [١٩٧٠].

[١٩٧٣] ١٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَلَامٍ الْجَمْعِيُّ: حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ - يَعْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ فِي الْجُمُعَةِ لَسَاعَةً، لَا يُوَافِقُهَا مُسْلِمٌ يَسْأَلُ اللَّهَ فِيهَا خَيْرًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ». قَالَ: وَهِيَ سَاعَةٌ خَفِيفَةٌ. [الحمد ٧٧٦٩]

[رواه] [١٩٧٠].

[١٩٧٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَدَامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ عليه السلام. وَلَمْ يَقُلْ: وَهِيَ سَاعَةٌ خَفِيفَةٌ. [الحمد ٨١١٩] [رواه] [١٩٧٠].

[١٩٧٥] ١٦ - (٨٥٣) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَعَبْدُ بْنُ حُشْرَمٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ مَخْرَمَةَ بْنِ بُكَيْرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْبِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنَا مَخْرَمَةُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ثُرَّةَ بْنِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ أَسَمِعْتُ أَبَاكَ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام فِي شَأْنِ سَاعَةِ الْجُمُعَةِ؟ قَالَ:

قال القاضي: وقد رويت عن النبي عليه السلام في كل هذا أدلة مفسرة لهذه الأقوال، قال: وقيل: هي عند الزوال. وقيل: من الزوال إلى أن يصير الظل نحو ذراع. وقيل: هي مخفية في اليوم كله، كلبية القدر. وقيل: من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس.

قال القاضي: وليس معنى هذه الأقوال أن هذه كله وقت لها، بل معناه أنها تكون في أثناء ذلك الوقت لقوله: (وأشهر بيده يقلبها). هذا كلام القاضي^(١).

والصحيح بل الصواب ما روه مسلم من حديث أبي موسى عن النبي عليه السلام أنها ما بين أن يجلس لإمام إلى أن تفضى الصلاة.

قوله: (عن مخرمة بن بكير، عن أبيه، عن أبي ثرّة، عن أبيه، عن النبي عليه السلام) هذا الحديث مما استدركه الذارقطني على مسلم، وقال: لم يستند غير مخرمة عن أبيه عن أبي ثرّة، ورواه جماعة عن

قُلْتُ نَعَمْ، سَمِعْتُهُ يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «هِيَ مَا يَبْنَى أَنْ يَجْلِسَ الْإِمَامُ إِلَى أَنْ تَقْضَى الصَّلَاةُ».

أبي بُرْدَةَ من قوله، وسهم من بلغ به أب موسى ولم يرفعه، قال والصواب أنه من قول أبي بُرْدَةَ، كذلك رواه يحيى القطان عن الثوري عن أبي إسحاق عن أبي بُرْدَةَ، وتابعه واصل الأحمد ومجانده، ورواه عن أبي بُرْدَةَ من قوله. وقال النعمان بن عبد السلام عن الثوري عن أبي إسحاق عن أبي بُرْدَةَ عن أبيه موقوف، ولا يثبت قوله عن أبيه، وقد أحمد بن حنبل: عن حماد بن خالد، قلت لمخرمة: سمعت من أبيك شيئاً؟ قال: لا. هذا كلام الدوقطني^(١).

وهذا الذي استدركه بناء على القاعدة المعروفة له ولأكثر المحققين ' أنه إذا تعرض في رواية لحديث وقف ورفع، أو إرسال واتصال، حكموا بالوقف والإرسال، وهي قاعدة صعبة ممنوعة، والصحيح طريقة الأصوليين والفقهاء والبخاري ومسلم ومحققي محدثين أنه يحكم بالرفع والاتصال. لأنها زيادة ثقة، وقد سبق بيان هذه المسألة واضحاً في الفصول السابقة في مقدمة الكتاب^(٢)، وسبق التنبيه على مثل هذا في مواضع أخر بعدها، وقد روي في «سنن البيهقي» عن أحمد بن سلمة قال: «ذاكرت مسلم بن الحجاج بحديث مخرمة هذا، فقال مسلم: هذا أحود حديث وأصحّه في بيان سعة الجمعة»^(٣).



(١) الإيضاحات ونشره ص ١٦٧

(٢) (٦٩/١).

(٣) سنن البيهقي الكبير (٣/٢٥٠).

هـ - [باب فضل يوم الجمعة]

[١٩٧٦] ١٧ - (٨٥٤) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فِيهِ خُلِقَ آدَمُ، وَفِيهِ أُدْخِلَ الْجَنَّةَ، وَفِيهِ أُخْرِجَ مِنْهَا». [أحمد ١٩١٧].

[١٩٧٧] ١٨ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا الْمُخْبِرَةُ - يَعْنِي الْحَرَّاسِيَّ - عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فِيهِ خُلِقَ آدَمُ، وَفِيهِ أُدْخِلَ الْجَنَّةَ، وَفِيهِ أُخْرِجَ مِنْهَا، وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ». [أحمد ٩٤٠٩].

[باب فضل يوم الجمعة]

قوله ﷺ: «خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فِيهِ خُلِقَ آدَمُ، وَفِيهِ أُدْخِلَ الْجَنَّةَ، وَفِيهِ أُخْرِجَ مِنْهَا، وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ» قال القاضي عياض: لَقَدْ هَرَأْنِي هَذِهِ الْقَضَايَا^(١) الْمَعْدُودَةَ لِمَسْتَلْذِكِرِ فَضِيلَتِهِ، لِأَنَّ إِخْرَاجَ آدَمَ وَقِيَامَ السَّاعَةِ لَا يُعَدُّ فَضِيلَةً، وَإِنَّمَا هُوَ بَيِّنٌ لِمَا وَقَعَ فِيهِ مِنَ الْأُمُورِ الْعِظَامِ وَمَا سَيَقَعُ، لِيَتَأَمَّلَ الْعَدُوُّ بِالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ لِنِعْمَةِ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَدَفْعِ بَقِيَّتِهِ. هَذَا كَلَامُ الْقَاضِي^(٢).

وقال أبو بكر بن العربي في كتابه «لأحودي في شرح الترمذي»: «الجميع من الفضائل، وخروج آدم من الجنة هو سبب وجود البشرية وهذا النسل العظيم، ووجود الرأس والأنبياء والصلحاء والأولياء، ولم يُخرج منها طرداً، بل لنعاء أوطار ثم يعود إليها، وأما قديم السعة فسبب لتعجيل جزاء الأنبياء والصلّافين والأولياء وغيرهم، ولظهور كرامتهم وشرفهم»^(٣)

(١) في (ص) و(هـ): الفضائل

(٢) في كتاب المعجم ١: (٣/٢٤٧ ٢٤٨).

(٣) انظر «معرفة لأحودي» شرح صحيح ترمذي: (٢/٢٧٥)

وهي هذا الحديث فضيلة يوم الجمعة ومريته على سائر الأيام. وفيه دليل لمسألة غريبة حسنة، وهي لو قال لزوجته: أنت طالق في أفضل الأيام، وفيها وجهان لأصحابنا أصحابهم - تطلق يوم عرفة والثاني: يوم الجمعة، لهذا الحديث، وهذا إذ لم يكن له نية. فأما إن أراد أفضل أيام السنة فيتعين يوم عرفة، وإن أراد أفضل أيام الأسبوع فيتعين الجمعة، ولو قال: أفضل ليلة، تعيّن ليلة القدر، وهي عند أصحابنا والجمهور محصورة في العشر الأواخر من شهر رمضان، فإن كان هذا القول قبل مضي أول ليلة من عشر، طلقت في أول جزء من الليلة الأخيرة من الشهر. وإن كان بعد مضي ليلة من العشر أو أكثر، لم تطلق إلا في أول جزء من مثل تلك الليلة في السنة الثانية، وعلى قول من يقول: هي مستقبلة، لا تطلق إلا في أول جزء من الليلة الأخيرة من الشهر والله أعلم.

وفي الحديث دليل لمن ذهب أهل السنة أن لجنة مخلوقة موجودة



٦ - [باب هداية هذه الأمة ليوم الجمعة]

[١٩٧٨] ١٩ - (٨٥٥) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّدِّي، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَحْنُ الْآخِرُونَ، وَنَحْنُ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يَبْدَأُ كُلُّ أُمَّةٍ أَوْتَيْتَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا، وَأَوْتَيْنَاهُ مِنْ بَعْدِهِمْ، ثُمَّ هَذَا الْيَوْمَ الَّذِي كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيْنَا، هَذَا اللَّهُ لَهُ، فَالنَّاسُ لَنَا فِيهِ تَبِعٌ، الْيَهُودُ عَدَا، وَالنَّصَارَى بَعْدَ ذَلِكَ».

[أحمد ٧٣١٠، وليبدري ٨٧٦].

[١٩٧٩] (٤٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَحْنُ الْآخِرُونَ، وَنَحْنُ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» بِمِثْلِهِ. [أحمد ٧٣٩٩، السخري ٨٧٦، ٨٩٦].

[١٩٨٠] ٢٠ - (٤٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِيِّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَحْنُ الْآخِرُونَ الْأَوَّلُونَ

[باب هداية هذه الأمة ليوم الجمعة]

قوله ﷺ: «نحن الآخرون، ونحن السابقون يوم القيامة» قال العلماء: معناه الآخرون في الزمان والوجود، لسبقهم بالفضل ودخول الجنة، فتدخل هذه الأمة الجنة قبل سائر الأمم. قوله ﷺ: «يَبْدَأُ أَنْ كُلُّ أُمَّةٍ أَوْتَيْتَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا، وَأَوْتَيْنَاهُ مِنْ بَعْدِهِمْ» هو بفتح الباء الموحدة ويسكن الميم، قال أبو عبيد: لفظة «يَبْدَأُ» تكون^(١) بمعنى غير، وبمعنى على، وبمعنى من أجل، وكلُّه صحيح هنا، قال أهل اللغة: «يُقَالُ: يَبْدَأُ، بِمَعْنَى يَبْدَأُ»^(٢).

قوله ﷺ: «هذا اليوم الذي كتبه الله علينا، هَذَا اللَّهُ لَهُ» فيه دليلٌ لوجوب الجمعة. وفيه فضيلة هذه الأمة. قوله ﷺ: «الْيَهُودُ عَدَا، أَي. عِذَّ الْيَهُودَ عَدَا، لِأَنَّ طُرُوفَ الزَّمَانِ لَا تَكُونُ أَخْبَرَ عَنِ الْجُثْثِ، فَيَقْدَرُ فِيهِ مَعْنَى يُمْكِنُ تَقْدِيرُهُ خَيْرًا».

(١) في (نح) صوابه تكون

(٢) «طريب الحديث» (١/١٣٩).

يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَنَحْنُ أَوَّلُ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، بَيِّدَ أَنَّهُمْ أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا، وَأَوْتَيْنَاهُ مِنْ بَعْدِهِمْ، فَاخْتَلَفُوا، فَهَدَانَا اللَّهُ لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ، فَهَذَا يَوْمُهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ هَدَانَا اللَّهُ لَهُ - قَالَ: يَوْمَ الْجُمُعَةِ - قَالِيَوْمَ لَنَا، وَعَدَا لِلْيَهُودِ، وَتَعَدَّ عَدِ لِلنَّصَارَى [الحمد ٧٧٠١]

[نظر ١٩٧٨]

[١٩٨١] ٢١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُسَبِّهِ أَخِي وَهَبِ بْنِ مُنَبِّهِ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، بَيِّدَ أَنَّهُمْ أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا، وَأَوْتَيْنَاهُ مِنْ بَعْدِهِمْ، وَهَذَا يَوْمُهُمُ الَّذِي فُرِضَ عَلَيْهِمْ فَاخْتَلَفُوا فِيهِ، فَهَدَانَا اللَّهُ لَهُ، فَهُمْ لَنَا فِيهِ تَبَعٌ، فَالْيَهُودُ عَدَا، وَالنَّصَارَى بَعْدَ عَدِي» [الحمد ٧٧٠٧، وصححه ٦٦٢٤ مسروراً]

[١٩٨٢] ٢٢ - (٨٥٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو ثَرْيَبٍ وَرَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ قُضَيْلٍ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَنْ رَجَبِ بْنِ جَرَّاشٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَصَلَ اللَّهُ عَنِ الْجُمُعَةِ مَنْ كَانَ قَبْلَنَا، فَكَانَ لِلْيَهُودِ يَوْمَ السَّبْتِ، وَكَانَ لِلنَّصَارَى يَوْمَ الْأَحَدِ، فَجَاءَ اللَّهُ بِنَا، فَهَدَانَا اللَّهُ لِيَوْمِ الْجُمُعَةِ، فَجَعَلَ الْجُمُعَةَ وَالسَّبْتَ وَالْأَحَدَ، وَكَذَلِكَ هُمْ تَبَعٌ لَنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، نَحْنُ الْآخِرُونَ مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا، وَالْأَوَّلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الْمَقْضِيُّ لَهُمْ قَبْلَ الْخَلَائِقِ» [نظر ١٩٨١]

وَفِي رِوَايَةٍ وَاصِلٍ «الْمَقْضِيُّ بَيْنَهُمْ».

قوله ﷺ: «فهذا يومهم الذي اختلفوا فيه هدى الله له» قال لقاضي عياض: الظاهر أنه فرض عليهم تعظيم يوم الجمعة بغير تعيين، ووكل إلى اجتهدهم لإقامة شرائعهم فيه، فاختلف اجتهدهم وتعيينهم، ولم يهديهم الله له، وفرضه على هذه الأمة مبيّناً، ولم يكله إلى اجتهدهم، ففازوا بتعظيمه^(١)، قال: وقد جاء أن موسى ﷺ أمرهم بالجمعة، وأعلمهم بفضلها، فنظروا أن السبت أفضل، فمقيل له، دعهم. قال القاضي: ولو كان منصوباً لم يصح اختلافهم فيه، بل كان يقول: خالفوا فيه

(١) في إكمال المعلم: (٢٥٠/٣): بعضياته.

[١٩٨٣] ٢٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: أَخْبَرَكَ ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ: حَدَّثَنِي رِجْعِيُّ بْنُ حِرَاشٍ، عَنْ حُلَيْفَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هُدَيْنَا إِلَى الْجُمُعَةِ، وَأَصَلَ اللَّهُ عَنْهَا مَنْ كَانَ قَبْلَنَا»، فَذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ قُضَيْلٍ

قلت: ويمكن أن يكون أمروا به صريحاً، ونُصِّ على عبثه، فاختلصوا فيه: هل ينزّم تحيينه، أم لهم يبدأه؟ فأبدلوه، وغيطوا في يبداله.

قوله ﷺ: «أصل الله عن الجمعة من كان قبنا» فيه دلالة لمذهب أهل السنة أن الهدى والإصلاح والخير والشر كله بإرادة الله تعالى، وهو فعله، خلافاً للمعتزلة.



فَإِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ طَوَيْتَ الصُّحُفَ وَحَضَرُوا الذِّكْرَ. [أحمد ٩٩٢٦، ونسختي، ٨٨٠ كلام، مطبوعاً]

لثَاءٌ وَفَتْحُ الْمِيمِ، وَالرَّ لُحْمٌ أَيُّ ذَكَرَ مَنْزِلَهُمْ فِي السُّبُقِ وَالْفَضِيحَةِ، وَقَوْلُهُ «صَغُرَ» بِتَشْدِيدِ الْغَيْنِ وَقَوْلُهُ: «كُلُّ الْيَمِينَةِ» هُوَ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَالشَّاءِ الْمَخْفُفَةِ.

قَوْلُهُ ﷺ: «إِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ طَوَّأَ الصُّحُفَ» وَسَبَقَ فِي الْحَدِيثِ الْآخَرُ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ثُمَّ رَاحَ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً...» فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ حَضَرَتِ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَمْعُونَ الذِّكْرَ، وَلَا تَعَارِضُ بَيْنَهُمَا، بِنَ ظَاهِرِ الْحَدِيثِ أَنَّ بَحْرُوجَ الْإِمَامِ يَحْضُرُونَ وَلَا يَطْوُونَ الصُّحُفَ، فَإِذَا جَسَّ عَلَى الْمَشْرِ طَوَّأَهَا وَفِيهِ اسْتِحْبَابُ لِحْدُوسِ لِبَعْضِ طَيْبٍ أَوَّلَ صَعُوْدِهِ حَتَّى يُوَدَّ الْمُؤَدَّنَ، وَهُوَ مُسْتَحَبٌّ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَلِجَمْعِهِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيْفَةَ وَمَالِكٌ فِي رَوِيَةِ عَنْهُ: لَا يُسْنَحُ، وَدَلِيلُ لِحْمُورِ هَذَا الْحَدِيثُ مَعَ أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ فِي الصُّحُفِ، وَالْمَلَّلُ عَنْهُ أَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْحُطْبَةِ.



٨ - [باب فضل من استمع وأنصت في الخطبة]

[١٩٨٧] ٢٦ - (٨٥٧) حَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ سِطَامٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ - يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ - : حَدَّثَنَا رَوْحٌ، عَنْ سُهَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اغْتَسَلَ ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ فَصَلَّى مَا قُدِّرَ لَهُ، ثُمَّ أَنْصَتَ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْ خُطْبَتِهِ، ثُمَّ يُصَلِّيَ مَعَهُ، غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى، وَفُضِّلَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ». (بصير ١٩٨٨).

[١٩٨٨] ٢٧ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو ثَوْرٍ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنِي، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ فَاسْتَمَعَ وَأَنْصَتَ، غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ، وَزِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَمَنْ مَسَّ الْحَصَى فَقَدْ لَغَا».

[الجمعة - ٩٤٨٤]

[باب فضل من استمع وأنصت في الخطبة]

قوله ﷺ: «مَنْ اغْتَسَلَ ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ فَصَلَّى مَا قُدِّرَ لَهُ، ثُمَّ أَنْصَتَ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْ خُطْبَتِهِ، ثُمَّ يُصَلِّيَ مَعَهُ، غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى، وَفُضِّلَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ»، وفي الرواية الأخرى «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ فَاسْتَمَعَ وَأَنْصَتَ، غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ، وَزِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ».

فيه فضيلة الغسل، وأنه ليس بواجب للرواية الثانية. وفيه استحباب تحسين الوضوء ومعنى إحصائه الإتيان به ثلاثاً ثلاثاً، وذلك لأعضاء، وإطالة القراءة، والتجليل، وتقديم الميأس، والإتيان بسنة المشهورة. وفيه أن التثقل قبل خروج الإمام يوم الجمعة مستحب، وهو مذهبنا ومذهب الجمهور. وفيه أن التوافل المطلقة لا حد لها، لقوله ﷺ «فَصَلَّى مَا قُدِّرَ لَهُ» وفيه لإحصاء الخطبة. وفيه أن الكلام بعد الخطبة قبل الإحرام بالصلاة لا بأس به.

قوله ﷺ في الرواية الأولى: «ثُمَّ أَنْصَتَ» هكذا هو في أكثر النسخ المحققة المعتمدة ببلاذنا، وكذا نقله القدسي عياض عن الجمهور^(١)، ووقع في بعض الأصول المعتمدة ببلاذنا. انتصت، وكذا نقله

(١) انظر «كتاب المعجم»، (٢/ ٢٥٢).

القاضي عن الباجي وآخرون. (انقصت) بزيادة تاء مثناة فوق، قال. وهو وهم^(١)، قلت: ليس هو وهماً، بل هي لغة صحيحة. قال الأزهري في «شرح ألفاظ المحتصر»: يقال: أنصت وأنصت وأنصت^(٢)، ثلاث لغات.

قوله ﷺ: «فاستمع وأنصت» هما شيان متمايزان وقد يجتمعان، فالاستماع لإصغاء والإنصات السكوت، ولهذا قال الله تعالى. ﴿وَرَبِّهِ أَفْهَمُ أَفْهَمُوا لَكُمْ تَرْجَمُونَ﴾ (الاعراف: ٢٠٤). وقوله: «حتى يبرغ من خطبته» هكذا هو في الأصول من غير ذكر الإمام، وعاد الضمير إليه للعلم به وإن لم يكن مذكوراً.

وقوله ﷺ: «وفضل ثلاثة أيام»، «وزيادة ثلاثة أيام» هو بنصب «فضل»، و«زيادة» على الطرف قال العلماء: معنى المخففة له ما بين الجمعةين وثلاثة أيام أن الحسنة بعشر أمثالها، وصار يوم الجمعة الذي فعل فيه هذه الأفعال الجميلة في معنى الحسنة لتي تجعل بعشر أمثالها.

قال بعض أصحابنا والمراد بما بين الجمعةين من صلاة الجمعة وخُصَّتْها إلى مثل ذلك الوقت من لجمعة الثانية حتى تكون سبعة أيام بلا زيادة ولا نقصان، ويصمُّ إليها ثلاثة فتصير عشرة.

قوله ﷺ: «ومن من الحصى فقد لقى» فيه التخيُّل عن من الحصا وغيره من أنواع لعث في حالة الخطبة. وفيه إشارة إلى إقبال العقب والجوارح على الخطبة والمراد بالدعوة هنا البطل المذموم المردود. وقد سبق بيانه قريباً.



(١) وقع في المصدر معسماً، والمشرق لأنوار: (١٥/٢) انقصت، بالياء بين التاء، وليس فيهما قوله. وهو وهم.

(٢) الأزهري في غريب ألفاظ اللغويين ص ٧٩.

٩ - [باب صلاة الجمعة حين تَزُولُ الشَّمْسُ]

[١٩٨٩] ٢٨ - (٨٥٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عِبَّاسٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ نَرْجِعُ فَنُؤَصِّحُنَا، قَالَ حَسَنٌ: فَقُلْتُ لَجَعْفَرٍ: هِيَ أَيُّ سَاعَةٍ تِلْكَ؟ قَالَ: زَوَالُ الشَّمْسِ. [أحمد: ١٤٥٣٩].

[١٩٩٠] ٢٩ - (١١٠) وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكْرِيَاءَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ (ح). وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، قَالَا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَأَلَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ مَتَى كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ؟ قَالَ: كَانَ يُصَلِّي، ثُمَّ لَذَهَبَ إِلَى جَمَالِنَا فَنُتْرِجُهَا، زَادَ عَبْدُ اللَّهِ فِي حَدِيثِهِ: حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ، يَعْنِي التَّوَاضُّعَ. [نظر: ١٩٨٩].

[١٩٩١] ٣٠ - (٨٥٩) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ تَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ قَالَ: مَا كُنَّا نَقِيلُ وَلَا نَتَعَدَّى إِلَّا بَعْدَ الْجُمُعَةِ. زَادَ ابْنُ حُجْرٍ: فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

[أحمد: ٢٢٨٢٧، وسنن: ٩٣٩]

[١٩٩٢] ٣١ - (٨٦٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَا: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ

[باب صلاة الجمعة حين تَزُولُ الشَّمْسُ]

قوله في حديث جابر (كُنَّا نُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ نَرْجِعُ فَنُؤَصِّحُنَا) وَفَسَّرَ لَوْ قَدْ بَرُولُ الشَّمْسِ، وَفِي الرُّوَايَةِ الْآخَرَى: (حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ).

وَفِي حَدِيثِ سَهْلٍ: (مَا كُنَّا نَقِيلُ وَلَا نَتَعَدَّى إِلَّا بَعْدَ الْجُمُعَةِ)

يَعْلَى بْنِ الْحَارِثِ الْمُخَارِبِيِّ، عَنْ إِيَّاسِ بْنِ سَلَمَةَ بْنِ الْأَثَوَجِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنَّا نُجْمَعُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ، ثُمَّ نَرْجِعُ نَتَّبِعُ الْفَيْءَ. [بكر ١٩٩٣].

[١٩٩٣] ٣٢- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ: حَدَّثَنَا يَعْلَى بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ إِيَّاسِ بْنِ سَلَمَةَ بْنِ الْأَثَوَجِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْجُمُعَةَ، فَتَرْجِعُ وَمَا نَجِدُ لِلْحَيْطَانِ فَيَتَّخِذُ نَسْتَبِلُ بِهِ. [أحمد: ١٦٤٩٦، ولبكر: ٤١٦٨].

وفي حديث سبعة: (كُنَّا نُجْمَعُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ، ثُمَّ نَرْجِعُ نَتَّبِعُ الْفَيْءَ)، وفي رواية: (مَا نَجِدُ لِلْحَيْطَانِ فَيَتَّخِذُ نَسْتَبِلُ بِهِ).

هذه الأحاديث ظاهرة في تعجيل الجمعة، وقد قل مالك وأبو حنيفة ولشافعي وجهان من العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم: لا تعجز الجمعة إلا بعد زوال الشمس، ولم يخالف في هذا إلا أحمد بن حنبل وإسحاق، فجوزوها قبل الزوال. قل القاضي: وزوي في هذا أشياء عن الصحابة، لا يصح منها شيء إلا ما عليه لجمهور^(١). وحمل لجمهور هذه الأحاديث على المبالغة في تعجيلها، وأنهم كانوا يؤخرون العدا والقبولة في هذا اليوم إلى ما بعد صلاة الجمعة، لأنهم تأسوا إلى التذكير إليها، ولو شغلوا بشيء من ذلك قبلها، خافوا فوتها أو قوت التذكير إليها.

قوله (نَتَّبِعُ الْفَيْءَ) إما كان ذلك لشدة التذكير وقصر حيطانهم. وفيه تصريح بأنه كان قد صدر في سيرة، وقوله: (وَمَا نَجِدُ فَيَتَّخِذُ نَسْتَبِلُ بِهِ) موافق لهذا، فإنه لم ينف الفياء من أصله، وإنما نفى ما يستعمل به، وهذا مع قصر الحيطان ظاهر في أن الصلاة كانت بعد الزوال متصلة به.

قوله: (تُرِيحُ نَوَاضِحُ) هو جمع ناضح، وهو البعير الذي يستقى به، سمي بذلك لأنه يضح اسماء، أي: يضبه، ومعنى تريح، أي: تريحها من العسر وتعط السقي فتخليها منه، وأشار لقاضي إلى أنه يجوز أن يكون أراد الروح للرعي^(٢).

قوله: (كُنَّا نُجْمَعُ) هو بتشديد الميم المكسورة، أي: نُصَلِّي الجمعة.



(١) إقبال، لمعجم: (٢/٢٥٤).

(٢) إقبال، لمعجم: (٢/٢٥٤)، وفيه معنى تريح، أي: من استعب، أو من الرواح طرعي.

١٠ - [باب ذكر الخطبتين قبل الصلاة،

وما فيهما من الجلسة]

[١٩٩٤] ٣٣ - (٨٦١) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَرَ الْقَوَائِمِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، جَمِيعاً عَنْ خَالِدٍ - قَالَ أَبُو كَامِلٍ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَائِماً، ثُمَّ يَجْلِسُ، ثُمَّ يَقُومُ، قَالَ - كَمَا تَفْعَلُونَ الْيَوْمَ. [حدود ٤٩١٩، وسعي ٢٩٧٠].

[١٩٩٥] ٣٤ - (٨٦٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَحَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: كَانَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ خُطْبَتَانِ يَجْلِسُ بَيْنَهُمَا، يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، وَيَذْكُرُ النَّاسَ. [الحديث ٢٠٨٨١].

[١٩٩٦] ٣٥ - (٨٦٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ سِمَاكٍ قَالَ: أَنْبَأَنِي جَابِرُ بْنُ سَمُرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَخْطُبُ قَائِماً، ثُمَّ يَجْلِسُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ قَائِماً، فَمَنْ تَنَآكَ أَنَّهُ كَانَ يَخْطُبُ جَالِساً فَقَدْ كَذَبَ.

[باب ذكر الخطبتين قبل الصلاة،

وما فيهما من الجلسة]

قوله: (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَائِماً، ثُمَّ يَجْلِسُ، ثُمَّ يَقُومُ)، وفي حديث جابر بن سمرة (كَانَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ خُطْبَتَانِ يَجْلِسُ بَيْنَهُمَا، يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، وَيَذْكُرُ النَّاسَ)، وفي رواية: (كَانَ يَخْطُبُ قَائِماً ثُمَّ يَجْلِسُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ قَائِماً، فَمَنْ تَنَآكَ أَنَّهُ كَانَ يَخْطُبُ جَالِساً فَقَدْ كَذَبَ) في هذه الروايات دليل لمذهب الشافعي والأكثرين أَنَّ حُطْبَةَ الْجُمُعَةِ لَا تَصِحُّ مِنَ الْقَادِرِ عَلَى الْقِيَامِ، لَا قَائِماً فِي الْخُطْبَتَيْنِ، وَلَا يَصِحُّ حَتَّى يَجْلِسَ بَيْنَهُمَا، وَأَنَّ الْجُمُعَةَ لَا تَصِحُّ إِلَّا بِالْخُطْبَتَيْنِ.

قال القاضي: ذهب عامة العلماء إلى اشتراط لخطبتين لصحة الجمعة. وعن الحسن البصري وأحمد بن حنبل وغيرهم رواية ابن الماجشون عن مالك أنها تصح بلا خطبة. وحكى ابن عبد الله بن المبارك أنها تصح بلا خطبة.

فَقَدْ وَاللَّهِ صَلَّيْتُ مَعَهُ أَكْثَرَ مِنْ أَلْفِي صَلَاةٍ. [أحمد ٢٠٨٤٢].

أَنَّ الْخُطْبَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا قَائِمًا لِمَنْ أَصَابَهُ^(١). وقال أبو حنيفة: يصحُّ قاعداً، وليس لقيام بواجب وقال مالك: هو واجب، لو تركه أبى وصحَّت الجمعة وقال أبو حنيفة ومالك والجمهور: لجلوس بين الخطبتين سنة، ليس بواجب ولا شرط، ومذهب الشافعي أنه فرضٌ وشرط لصحة الخطبة، قال لَطَحَاوِي: ولم يقل هذا غير الشافعي^(٢). ودليل الشافعي أنه ثبت هذا عن رسول الله ﷺ، مع قوله ﷺ: صَلُّوا كَمَا وَأَيُّمُونِي أُصَلِّي^(٣).

قوله: (يقرأ القرآن، ويُذكر النَّاسَ) فيه دليلٌ للشافعي في أنه يشترط في الخطبة الوعظ والقراءة^(٤)، قال الشافعي: لا تصحُّ الخطبتان إلا بحمد الله تعالى، والصلاة على رسول الله ﷺ فيهما، والوعظ، وهذه لثلاثة واجبت في الخطبتين، وتجب قراءة آية من القرآن في إحدهما على الأصح، ويجب الدعاء للمؤمنين في الثانية على الأصح. وقد مالك وأبو حنيفة والجمهور: يكفي من الخطبة ما يقع عليه الاسم. وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومالك في رواية عنه: يكفي تحميدة أو تسبيحة أو تهليلة وهذا ضعيف؛ لأنه لا يُسمى خطبة، ولا يحصلُ به مقصودها، مع مخالفتها ما ثبت عن النبي ﷺ قوله: (عن جابر بن سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: فَقَدْ وَاللَّهِ صَلَّيْتُ مَعَهُ أَكْثَرَ مِنْ أَلْفِي صَلَاةٍ) المراءُ الصَّلوات لخمس لا الجمعة.



(١) «التمهيد» (٦١/٢).

(٢) «إكمال المعلم» (٢٥٦/٣).

(٣) أخرجه البحري ٦٣٦ من حديث مالك بن الحويرث رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) في (ص) «وَقَرَأَنَ».

١١ - [باب في قوله تعالى:

﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾]

[١٩٩٧] ٣٦ - (٨٦٣) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، كِلَاهُمَا عَنْ جَرِيرٍ - قَالَ عُثْمَانُ: حَدَّثْتُ جَرِيرًا. عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَخْطُبُ قَائِمًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَجَاءَتْ عِيرٌ مِنَ الشَّامِ، فَأَنْقَلَبَ النَّاسُ إِلَيْهَا حَتَّى لَمْ يَبْقَ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، فَأُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ الَّتِي فِي الْجُمُعَةِ: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ [جمعة ١] [بدر ١٩٩٨ و ١٩٩٩].

[١٩٩٨] (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ حُصَيْنٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ: وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ، وَلَمْ يَقُلْ. قَائِمًا. [حمد ١٤٣٥٦] [بدر ١٩٩٩].

[١٩٩٩] ٣٧ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا وَقَاعَةُ بْنُ الْهَيْثَمِ الْوَاسِطِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي الطَّلْحَانَ - عَنْ حُصَيْنِ، عَنْ سَالِمٍ وَأَبِي سَفْيَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ،

[باب في قوله تعالى:

﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾]

قوله: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَخْطُبُ قَائِمًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَجَاءَتْ عِيرٌ مِنَ الشَّامِ، فَأَنْقَلَبَ النَّاسُ إِلَيْهَا حَتَّى لَمْ يَبْقَ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، فَأُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي الْجُمُعَةِ: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾) وفي لرواية الأخرى: (اثنا عشر رجلاً، بهم أبو بكر وعمر) وفي الأخرى: (أنا معهم) فيه منقبة لأبي بكر وعمر وجابر. وفيه أن الحطة تكون من قيام. وفيه دليل لمالك وغيره ممن قال: تنعقد الجمعة باثني عشر رجلاً، وأجاب أصحاب الشافعي وغيرهم ممن يشترط أربعين بأنه محمود على أنهم رجعوا، أو رجع منهم تمام أربعين، فإنهم بهم الجمعة. ووقع في «صحيح البخاري»: بينما نحن نصلِّي مع النَّبِيِّ ﷺ إِذَا أَقْبَلَتْ عِيرٌ. لحديث^(١)، ولما رأوا بالصلاة انتظرهم في حال الخطبة كما وقع في رواية مسلم هذه.

فَقَدِمَتْ سُورَةُ، قَالَ: فَخَرَجَ النَّاسُ إِلَيْهَا، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، أَنَا فِيهِمْ، قَالَ: فَأَنزَلَ اللَّهُ: ﴿وَرَدَّ رَأَوْا حَجْرَةً أَوْ مَوَا أَنْفُسُوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوا قَائِمًا﴾، إِلَى آخِرِ الْآيَةِ [الجمعة: ١٦].

[بجاري: ٤٨٩٩، روى: ١٩٩٨]

[٢٠٠٠] ٣٨- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ: أَخْبَرَنَا هُثَيْمٌ. أَخْبَرَنَا حُصَيْنٌ، عَنْ أَبِي سُوَيْدٍ وَنَسْلِهِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ قَائِمٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذْ قَدِمَتْ عِيرٌ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَابْتَدَرَهَا أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى لَمْ يَبْقَ مَعَهُ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، فِيهِمْ أَبُو نَكْرٍ وَعُمَرُ. قَالَ: وَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَرَدَّ رَأَوْا حَجْرَةً أَوْ مَوَا أَنْفُسُوا إِلَيْهَا﴾

[الجمعة: ١٦]، [نظر: ١٩٩٨ و ١٩٩٩].

[٢٠٠١] ٣٩- (٨٦٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَبُنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مِصْوَرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ كَعْبِ بْنِ حُجْرَةَ، قَالَ: (١) دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أُمٍّ لِحَكَمٍ يَخْطُبُ قَاعًا، فَقَالَ: انْظُرُوا إِلَى هَذَا الْحَبِيبِ يَخْطُبُ قَاعًا وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَرَدَّ رَأَوْا حَجْرَةً أَوْ مَوَا أَنْفُسُوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوا قَائِمًا﴾ [الجمعة: ١٦].

قوله: (إِذَا قَبِلْتَ سُورَةَ) هو تصغير سوق، والمراد العير المذكورة في الرواية الأولى، وهي لإبل التي تحمل الطعام أو التجارة، ولا تُسمى عيرا إلا هكدا، وشئت سوق لأن لبضائع تُساق إليها، وقيل: لقيام الناس فيها على سوقهم

قال القاضي: وذكر أبو داود في «مراسمه» أنَّ حطبة النبي ﷺ هذه التي انفصوا عنها إنما كانت بعد صلاة الجمعة (١)، فَنُصِّتُوا أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ فِي الانْفِصَافِ عَنْ الْخُطْبَةِ، وَأَنَّهُ قَبِلَ هَذِهِ الْقَضِيَةَ إِنَّمَا كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الْخُطْبَةِ. قال القاضي: وهذا أشبه بحال التصحبة، ولم يظنَّوْهُم أَنَّهُمْ مَا كَانُوا يَدْعُونَ لَصَلَاةٍ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَكِنَّهُمْ ظَنُّوا جَوَازَ الْانْفِصَافِ بَعْدَ انْفِصَافِ الصَّلَاةِ، قَالَ: وَقَدْ أَنْكَرَ بَعْضُ الْعَمَلَاءِ كَوْنَ النَّبِيِّ ﷺ مَا خَطَبَ قَعْدًا بَعْدَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ لَهَا (٢).

قوله: (انْظُرُوا إِلَى هَذَا الْحَبِيبِ يَخْطُبُ قَاعًا) وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَرَدَّ رَأَوْا حَجْرَةً أَوْ مَوَا أَنْفُسُوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوا قَائِمًا﴾ (٣) هَذَا، لِكَلَامِ بَعْضِ إِبْرَاهِيمَ الْمَكِّيِّ، وَالْإِسْكَانِي عَلَى وَلَاةِ الْأُمُورِ إِذَا خَالَفُوا السُّنَّةَ. وَوَجْهٌ

(١) أي: كانت أبو حنيفة يدخل كعب بن حجرة

(٢) «لعمري» ٦٢.

(٣) الإكمال، الجمعة: ٢٠/٣٢٦.

استدلالة بالآية أن الله تعالى أحبر أن النبي ﷺ كان يخطب قائماً، وقد قال تعالى ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُتُوهُ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب ٢٣]، مع قوله تعالى ﴿فَاتَّبِعُوهُ﴾ [الأنعام ١٥٣]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر ٧]، مع قوله ﷺ ﴿وَصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصِلِّي﴾^(١).



(١) أخرجه البخاري: ٦٣٩ من حديث مالك بن النخعي، رحمه الله

١٢ - [باب التغليظ في ترك الجمعة]

[٢٠٠٢] ٤٠ - (٨٦٥) وَحَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْمُطَّلَوِيُّ - حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ - وَهُوَ ابْنُ سَلَامٍ - عَنْ زَيْدٍ - يَعْنِي أَخَاهُ - أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَلَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَكَمُ بْنُ مَيْتَاءٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو وَأَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّثَاهُ أَنَّهُمَا سَمِعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَلَى أَغْوَادٍ مِنْهُمْ: «لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الْجُمُعَاتِ، أَوْ لَيَحْتَبِئَنَّ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ، ثُمَّ لَيَكُونُنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ».

[حمد ٢٢٩١، عن أبو عبد الله بن عمر ر.ه.].

[باب التغليظ في ترك الجمعة]

قوله: (سمعا) رسول الله ﷺ يقول على أغوادٍ منهم: «لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الْجُمُعَاتِ، أَوْ لَيَحْتَبِئَنَّ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ» فيه استحبابه اتخاذ الجنب، وهو سنة مجمع عليها. وقوله: «وَدْعِهِمْ» أي تركهم، وفيه أن الجمعة فرض عين، ومعنى الحَتْمُ لَطْعٌ والتَغْطِيَةُ، قَدَلُوا في قول الله تعالى: «وَحَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ» أي: طبع، ومثله الرِّين، فقيس: الرِّينُ أيسرُ من الطَّبع، والطَّيْعُ أيسرُ^(١) من لإقناب، والإقناب أشدُّ.

قال القاسمي: اختلف المتكلمون في هذا اختلافاً كثيراً، فقيس: هو يعدم اللطف وأسباب الخير، وقيس هو خلق الكفر في صدورهم، وهو قول أكثر مكلمي أهل السنة. وقد غيروهم: هو الشهادة عليهم، وقيل: هو علامة جعلها الله تعالى في قلوبهم لتعرف بها الاملاكة من يمدح ومن يذم^(٢).



(١) هي (ج) و(ح) و(ص) سمعنا، واليه ثبت من الصحيح مسلم، وضمير نشية حاشد على من صبر وأني هريرة

(٢) وقع في (ص) و(هـ) في الموضعين. تيسير

(٣) إكمال المعجم: (٢٦٥/٣).

١٣ - [باب تخفيف الصلاة والخطبة]

[٢٠٠٣] ٤١ - (٨٦٦) حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ، عَنْ سَمَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: كُنْتُ أَصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَانَتْ صَلَاتُهُ قَصِداً، وَخُطْبَتُهُ قَصِداً. [٢٠٨٨٥]

[٢٠٠٤] ٤٢ - (١٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ، حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ حَدَّثَنِي سَمَاءُ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: كُنْتُ أَصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَانَتْ صَلَاتُهُ قَصِداً، وَخُطْبَتُهُ قَصِداً. [٢٠٠٣] وَفِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ: زَكَرِيَّا عَنْ سَمَاءٍ.

[٢٠٠٥] ٤٣ - (٨٦٧) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَطَبَ اخْمَرَتْ عَيْنُهُ، وَعَلَا صَوْتُهُ، وَاشْتَدَّ غَضَبُهُ، حَتَّى كَأَنَّهُ مُنْذِرُ جَيْشٍ يَقُولُ: صَبِّحْكُمْ وَمَتَّكُمْ، وَيَقُولُ: «بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ»، وَيَقْرَأُ بَيْنَ إِصْبَعَيْهِ السَّبَّابَةِ وَالْوُسْطَى، وَيَقُولُ: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهُدَى هُدَى مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ». ثُمَّ يَقُولُ: «أَنَا أَوْلَى بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ نَفْسِهِ، مَنْ تَرَكَ مَا لَمْ يَلِغْ لَهُ، وَمَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِياعاً فَإِنِّي وَعَلَيَّ» [١٤٣٣٤]

[باب تخفيف الصلاة والخطبة]

قوله: (فكانت صلاته قصداً، وخطبته قصداً) أي: بين الطول القدر والتخفيف المباح.

قوله: (كان رسول الله ﷺ إذا خطب اخمرت عيناه، وعلا صوته، واشتد غضبه، حتى كأنه منذر جيش يقول: صبحكم وماتكم، ويقول «بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ»، ويقرأ بين إصبعيه السَّبَّابَةِ وَالْوُسْطَى، ويقول: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهُدَى هُدَى مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»، ثم يقول «أَنَا أَوْلَى بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ نَفْسِهِ، مَنْ تَرَكَ مَا لَمْ يَلِغْ لَهُ، وَمَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِياعاً فَإِنِّي وَعَلَيَّ».

في هذا الحديث جملٌ من القوائد، ومُهَمَّتْ من القواعد، فالضمير في قوله (يقول) «صحيحكم مساكم» عائِدٌ على «مَنْذِر جيش». قوله ﷺ «بُعِثْتُ أبا والسَّاعَةِ» رُوي بنصبها ورفعها، والمشهورُ نصبها على المفعول معه وقوله (يقول) هو بضم نونٍ على لمشهور الفصيح، وحكي كسرُها. وقوله (السَّاعَةِ) سُمِّيت بذلك لأنهم كانوا يُشيرون بها عند السَّبِّ.

وقوله «حير الهدى هدى محمد» هو بضم لهاء وفتح لَدُن فيهما، ويفتح الهاء وإسكان الدال أيضاً، ضبطه بلوجهين، وكذا ذكره جماعة بلوجهين. وقال لقضي عياض روينه في مسلم بالضم، وفي غيره بفتح، وبالفتح ذكره^(١) لهروي، وشره الهروي على رواية الفتح بالطريق^(٢)، أي: أحسنُ الطرق طريقُ محمد، يقال: فلان حسنٌ هدي، أي: الطريق والمذهب، ومنه: «اهتدوا بهدي صراط»^(٣)، وأما على رواية الضم، فمعناه: الدلالة والإرشاد.

قال العنما: لفظ الهدى له معنيان:

أحدهما بمعنى دلالة والإرشاد، وهو الذي يُصاف به الرُّسُل والفرَن والعباد، قال الله تعالى: ﴿وَهَدَى لَهْدَى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، ﴿وَإِنْ هَذَا الْقُرْآنُ يَهْدِي لِقَوْمٍ أَحْسَنَ﴾ [الإسراء: ٩]، ﴿وَهَدَى الْمُتَّقِينَ﴾ [السورة: ٢]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [نمل: ١٧]، أي: بين لهم الطريق، ومنه قوله تعالى: ﴿هَذَا هَدَيْنَا السَّبِيلَ﴾ [الإنسان: ٣]، ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾ [الدُّر: ١٠].

والثاني: بمعنى اللطف والثوقيق والعصمة وتأييد، وهو الذي تُردُّ الله تعالى به، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَهَيَّؤْ لَهُمْ أَمِينًا وَكَانُوا بِرَحْمَةِ اللَّهِ يُكَذِّبُونَ﴾ [النصر: ٥٦].

وقالت القدريّة: حيث جاء الهدى فهو للبيد. بناءً على أصولهم الفاسدة^(٤) في يكر القدر، وردّ عليهم أصحابنا وغيرهم من أهل الحقّ مثبتي القدر لله تعالى بقوله تعالى: ﴿وَلَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُدْعَوْنَ إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَبِهِمْ مَنَافِعُ لَهُمْ﴾ [يونس: ٢٥]، ففرّق بين الدُّعاء والهدية^(٥).

(١) في (خ): وذكره، يدل: وبالفتح ذكره.

(٢) انظر «تاريخي»: (هدي).

(٣) أخرجه الترمذي: ٤١٣٩. من حديث ابن مسعود ﷺ.

(٤) في (ص): (وهو): أصلهم الفاسد.

(٥) الكامل لمعجم: (٢٦٩/٣).

قوله **عليه السلام**: «وكل بدعة ضلالة» هذا عدم مخصوص، ولما رُأى غالت البدع. قال أهل اللغة: البدعة كل شيء عمل على غير مثال سابق قال لعلماء البدعة خمسة أقسام: واجبة، ومندوبة، ومحرومة، ومكروهة، ومباحة. فمن سواها: تعلم أدلة المتكلمين بلادة على الملاحدة والمبتدعين وشبه ذلك، ومن المندوبة: تصنيف كتب العلم، وبناء المدارس والربط وغير ذلك، ومن المباح: التبسط في ألوان الأطعمة وغير ذلك، والحرام والمكروه ظاهران، وقد أوضحت المسألة بأدلتها، المبسوطة في التهذيب الأسماء والصفات^(١) فإذا عرفت ما ذكرته علم أن الحديث من العام المخصوص، وكذا ما أشبهه من الأحاديث الواردة، ويؤيد ما قلناه قول عمر بن الخطاب **عليه السلام** في الترويح: «يُغنى البدعة»^(٢) ولا يمنع من كون الحديث عاماً مخصوصاً قوله: «كل بدعة، مؤكداً: (كل)»^(٣)، بل يدخله التخصيص مع ذلك، كقول الله تعالى: **﴿تَدِيرُ كُلِّ شَيْءٍ﴾** [الأحزاب ٧٥].

قوله **عليه السلام**: «أنا أولى بكل مؤمن من نفسه» هو موافق لقول الله تعالى: **﴿لَقَدْ أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾** [الأحزاب ٦٦] أي: أحق، قال أصحابنا: فكان سبي **عليه السلام** إذا اضطُرَّ إلى طعم غيره وهو مضطُرٌّ إليه لنفسه، حاز للنبي **ﷺ** أخذه من مالكه لمضطر، ووجب على مالكه بدله به **ﷺ**، قالوا: ولكن هذا وإن كان مجتزأً فما وقع.

قوله **عليه السلام**: «من ترك ديناً أو ضياعاً فإني وعلي» هذا تفسير لقوله **ﷺ**: «أنا أولى بكل مؤمن من نفسه»، قال أهل اللغة: الضياع بفتح الضاد: العيال، قال ابن قتيبة: أصله مصدر ضاع يضيع ضياعاً، المراد: من ترك أهلاً أو عيالاً ذوي ضياع، فأوقع المصدر موقع الاسم قال أصحابنا: وكان النبي **ﷺ** لا يهملني على من مات وعياله دين ولم^(٤) يخلف به وقاء، لئلا يتساهل الناس في الاستئانة ويهملوا الوفاء، فزجرهم عن ذلك بترك الصلاة عنهم، فلما فتح الله على المسلمين مبادئ الفتوح، قال **ﷺ**: «من ترك ديناً فعلي» أي: قضاؤه، فكان يقضيه واختلف أصحابنا: هل كان النبي **ﷺ** يجب عليه قضاء ذلك الدين، أم كان يقضيه تكريماً؟ والأصح

(١) انظر ص ٥٣٢ وما بعده.

(٢) أخرجه بخاري ٢٠٩٠ من حديث عمر بن الخطاب **عليه السلام**.

(٣) في (ع): مؤكداً كل بدعة.

(٤) في (ص) و(هـ): لم.

[٢٠٠٦] ٤٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كَانَتْ خُطْبَةُ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، يَحْمَدُ اللَّهَ وَيُثْنِي عَلَيْهِ، ثُمَّ يَقُولُ عَلَى إِثْرِ ذَلِكَ وَقَدْ عَلَا صَوْتُهُ، ثُمَّ سَاقَ الْحَدِيثَ بِوَسْطِهِ [نظر ٢٠١٥].

عندهم أنه كان واحداً عليه ﷺ. واختلف أصحاب من هو من الخصائص أم لا؟ فقل بعضهم هو من خصائص رسول الله ﷺ، ولا يدرم الإمام أن يقضيه من بيت المال، وقد بعضهم: ليس هو من الخصائص، بل يدرم الإمام أن يقضي من بيت المال دين من مات وعليه دين إذا لم يخلف ولاء، وكان في بيت المال سعة، ولم يكن هناك أهم منه.

قوله ﷺ: «بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةَ كَهَاتَيْنِ» قال القاضي: يحتمل أنه تمثيل لمقاربتهم وأنه ليس بينهما إصبع أخرى، كما أنه لا نبي بينه ﷺ وبين الساعة، ويحتمل أنه لتقريب ما بينهما من المدة، وأن التقاربت بينهما كمسبة التقاربت بين الإصبعين تقريباً لا تحديقاً^(١)

قوله: (إذا خطب أحمررت عيناه، وعلا صوته، واشتد غضبه، حتى كأنه منذر جيش) يستدل به على أنه يستحب للخطيب أن يرفع صوته، ويرفع صوته، ويجزله كلامه، ويكون مطابقاً للمصل الذي يتكلم فيه من ترغيب أو ترهيب، ولعل اشتداد غضبه كان عند إنذاره أمراً عظيماً، وتحذيره خطباً جليماً.

قوله: (ويقول «أما بعد») فيه استحباب قول: أما بعد، في خطب لوعظ والجمعة والعيد وغيرها. وكذا في خطب الكتب المصنوعة، وقد عقد البخاري باباً في استحبابه، وذكر فيه جملة من الأحاديث. واختلف العلماء في أول من تكلم به، فقيل: ذو عليه السلام، وقيل: يغرب بن قحطان، وقيل: قيس بن سعد، وقد بعض المفسرين أو كثير منهم: به فصل الخطاب الذي أوتيته ذو، قال المحققون: فصل الخطاب: الفصل بين الحق والباطل.

قوله: (كانت خطبة النبي ﷺ يوم الجمعة، يحمد الله تعالى ويثني عليه ثم يقول) إلى آخره. فيه دليل لثبوت رحمته الله أنه يجب حمد الله تعالى في الخطبة، ويتميز لفظه، ولا يقرم غيره مقدمه

[٢٠٠٧] ٤٥- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو يَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ النَّاسَ، يَحْمَدُ اللَّهَ وَيُثْنِي عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ يَقُولُ: «مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَخَيْرُ الْحَلِيبِ كِتَابُ اللَّهِ»، ثُمَّ سَدَّ الْحَلِيبَ بِمِثْلِ حَبِيبِ الثَّقَفِيِّ. أحمد ١٢٩٨١.

[٢٠٠٨] ٤٦- (٨٦٨) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى - قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْأَعْلَى، وَهُوَ أَبُو هَمَامٍ -: حَدَّثَنَا دَاوُدُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُسَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ ضَمَادًا قَدِمَ مَكَّةَ، وَكَانَ مِنْ أَرْدِ شَتْوَى، وَكَانَ يَرْقِي مِنْ هَذِهِ الرِّيحِ، فَسَمِعَ سُفَهَاءَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ يَقُولُونَ: إِنَّ مُحَمَّدًا مَجْنُونٌ، فَقَالَ: لَوْ أَنِّي رَأَيْتُ هَذَا الرَّجُلَ لَعَلَّ اللَّهَ يَشْفِي عَنِّي نَدِيَّ. قَالَ: فَلَقْنَاهُ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنِّي أَرْقِي مِنْ هَذِهِ الرِّيحِ، وَإِنَّ اللَّهَ يَشْفِي عَنِّي يَدِي مِنْ شَاءَ، فَهَلْ لَكَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أَمَا بَعْدُ»، قَالَ فَقَالَ: أَعِدْ عَلَيَّ كَلِمَاتِكَ هَؤُلَاءِ، فَأَعَادَهُنَّ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. قَالَ: فَقَالَ: لَقَدْ سَمِعْتُ قَوْلَ الْكُهَنَةِ، وَقَوْلَ السَّحَرَةِ، وَقَوْلَ الشُّعْرَاءِ، فَمَا سَمِعْتُ مِثْلَ كَلِمَاتِكَ هَؤُلَاءِ، وَلَقَدْ بَلَغَنَ نَاعُوسُ الْبَحْرِ،

قوله: (أَنَّ ضَمَادًا قَدِمَ مَكَّةَ، وَكَانَ مِنْ أَرْدِ شَتْوَى، وَكَانَ يَرْقِي مِنْ هَذِهِ الرِّيحِ) أم (جَمَدٌ) فيكسر الضد المعجمة، و(شَتْوَى) يفتح لثمين وضمة ثنود ويعدده مدَّة، و(يرقي) بكسر القاف، والمراد بالريح هنا لجنون ومثل الجحش، وهي غير رواية مسم: يرقى من الأرواح^(١)، أي: لجنون. سُمُوا بذلك لأنهم لَا يُصْبِرُهُم النَّاسُ، فهم كالأرواح في الريح.

قوله: (فَمَا سَمِعْتُ مِثْلَ كَلِمَاتِكَ هَؤُلَاءِ، وَلَقَدْ بَلَغَنَ نَاعُوسُ الْبَحْرِ) صطته بوجهين: أشهرهما:

(١) أي: لجنون لكثرة رغبة في رقيقته، وهو تعبيل لهما.

(١) أخرجه الطبري: ١٨١٤٧، وفي نسخة في «الإمامين» ١٣٦١، وأبو نعيم في «الشمعة المستخرجة عن صحيح مسلم».

١٩٥٨ فقط. وكان يصح من الأرواح.

(دعوس) بالثون ولعين، هم هو الموجود في أكثر نسخ بلادن، ولثاني: (قاموس) بالثاف والميم، وهذا لثاني هو المشهور في روايات الحديث في غير «صحيح مسلم»^(١)

وقال القاضي عياض أكثر نسخ «صحيح مسلم» وقع فيه: (دعوس) بالثاف ولعين، قال: ووقع عند أبي محمد بن سعيد: (تاعوس) بالثاء المشددة فوثق، قال: ورواه بعضهم: (دعوس) بالثون ولعين، قال: وذكره أبو مسعود النمشقي في «أطراف الصحيحين»، والحميدي في «الجمع بين الصحيحين» - (قاموس) بالثاف والميم^(٢)، قال بعضهم: هو التصواب.

قال أبو عبيد: قاموس البحر وسقطه^(٣)، وقال ابن فريد: لُجَّته^(٤)، وقال صاحب كتاب «لعين» فَعْرُهُ الْأَقْصَى^(٥)، وقال الحري: قاموس البحر، قَعْرُهُ، وقال أبو مروان بن سراج: قاموس فعول، من قَعَسْتَهُ إِذَا عَمَسْتَهُ، فقاموس لبحر لُجَّته التي تضطرب أمواجه ولا تستقر مياهها، وهي لفظة عربية صحيحة. وقال أبو علي سجاني، لم أحد في هذه لفظة ثُلَجًا. وقال شيخ أبو الحسين: دعوس لبحر بالثاف ولعين صحيح بمعنى قاموس، كأنه من القَعَس، وهو تضام الصَّهر ونَعْمُهُ، فيرجع إلى غَمَقَ البحر وَلُجَّته. هذا آخر كلام القاضي عياض^(٦).

وقال أبو موسى الأصماني: وقع في «صحيح مسلم»: (دعوس البحر) بالثون ولعين، قال: وفي سائر الروايات: (قاموس) وهو سقطه وَلُجَّته، قال: وليست هذه اللفظة موجودة في «مسند إسحاق بن وهيب» الذي روى مسلم هذا الحديث عنه، لكنه قرنه بأبي موسى، فعمله في رواية أبي موسى، قال: وبما أورد مثل هذه الألفاظ، لأنَّ الإنسان قد يطلبها فلا يجدها في شيء من الكتب فيتخير، فإذا نظر في كتابي عرف أصلها ومعناها.

(١) أخرجه بهذا لفظ أحمد: ٢٧٤٩، وأبو نعيم في «المعجم» ٢: ٤٤

(٢) «الجمع بين الصحيحين» ٢: ١٢١٨.

(٣) «غريب الحديث» ٢: ٢٠١.

(٤) «جمهرة اللغة» ٢: ٨٥٦ وفيه «قاموس البحر» وهو معظم ما.

(٥) «لعين» ٥: ٨٨.

(٦) «إكمال التمام» ٣: ٢٧٩.

قَالَ: فَقَالَ: هَذِهِ يَدُكَ أَتَبَايَعُكَ عَلَى الْإِسْلَامِ. قَالَ: فَبَايَعَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَعَلَى قَوْمِكَ»، قَالَ: وَعَلَى قَوْمِي، قَالَ: فَتَعَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سِرِّيَّةً فَمَرُّوا بِقَوْمِهِ، فَقَالَ صَاحِبُ السِّرِّيَّةِ لِلْجَيْشِ: هَلْ أَصَبْتُمْ مِنْ هَؤُلَاءِ شَيْئًا؟ فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ لِقَوْمٍ: أَصَبْتُ مِنْهُمْ مِظْهَرَةً، فَقَالَ: وَذُوها، فَوَدَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ ضِمَادًا. [ج ١ ص ١٢٧٤٩].

[٢٠٠٩] ٤٧- (٨٦٩) حَدَّثَنِي سُورِجُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ الْأَجَرِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ وَاصِلِ بْنِ حَيَّانٍ قَالَ: قَالَ أَبُو وَائِلٍ: خَطَبَتْ عَمَّارٌ فَأَوْجَزَ وَأَنْلَعَ، فَلَمَّا نَزَلَ قُلْنَا: يَا أُمَّ الْيَقْظَانِ، لَقَدْ أَبْلَغْتَ وَأَوْجَزْتَ، فَلَوْ كُنْتَ تَنْقَسْتُ، فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ طَوْلَ صَلَاةِ الرَّجُلِ وَقِصْرَ خُطْبَتِهِ مِثْنَةٌ مِنْ فِقْهِهِ، فَأَطِيلُوا الصَّلَاةَ وَأَقْصِرُوا الْخُطْبَةَ،»

قوله: (هات يذك) هو يكسر التاء. قوله: (أصبت منهم مظهرة) هي بكسر الميم ونونها، حكاها ابن السكيت^(١) وغيره، والكسر أشهر.

قوله: (عبد الملك بن أجز) بالميم. قوله: (واصل بن حيّان) بالمشة.

قوله: (لو كنت تنصت) أي: أعلت قليلاً. قوله ﷺ: «مِثْنَةٌ مِنْ فِقْهِهِ» بفتح الميم ثم همزة مكسورة ثم نون مشددة، أي: علامة، قال الأزهرى والأكثر: الميم فيها زائدة وهي مقعنة^(٢) قال الهروي: قال الأزهرى: عبط أبو عبيد في جعله الميم أصدية^(٣). وقال القاضي عياض: قال شيخنا ابن سراج: هي أصدية^(٤).

قوله ﷺ: «فأطيلوا الصلوة واقصروا الخطبة» الهمزة في «واقصروا» همزة وصل، وليس هذا الحديث مخالفاً للأحاديث المشهورة في الأمر بتخفيف الصلوة، لقوله في الرواية الأخرى: (كنت صلواته قصداً وخطبته قصداً)، لأن المراد بالحديث الذي نحن فيه أن الصلوة تكون طويلة والنسبة إلى الخطبة، لا تطويلاً يشق على المأمومين، وهي حيثنظ (قصداً) أي: معتدلة، والخطبة قصد بالنسبة إلى وضعها.

(١) إصلاح المنطق: (١/٢١٨).

(٢) التمهيد لعمدة: (١٥/٤١٤).

(٣) نظر العرب بالحديث: (٤/٦١)، وقد شرح (مئة) في مدغمان، ولا يعرب في الترك والحيث: (٢٠٠٩).

(٤) إكمال المعجم: (٣/٢٧٣).

وَأَنَّ مِنَ الْبَيِّنَاتِ سِحْرًا^(١). (أحمد: ١٨٣٩٧).

[٢٠١٠: ٤٨ - (٨٧٠)] حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمَحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ ثَوَمِيمِ بْنِ طَرَفَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَاتِمٍ أَنَّ رَجُلًا خَطَبَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: مَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رُشِدَ، وَمَنْ يَعَصِهِمَا فَقَدْ غَوَى، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَشِّرِ الْخَطِيبُ أَنْتَ، قُلْ وَمَنْ يَعَصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ».....

قوله ﷺ: «وَأَنَّ مِنَ الْبَيِّنَاتِ سِحْرًا» قال أبو عبيد: هو من الفهم وذكره لقلب^(٢). قال القاضي: فيه تأويلان.

أحدهما: أنه ذم، لأنه إمالة القلوب وصرفها بمقاطع الكلام إليه حتى يكسب من الإثم به كما يكسب بالسحر، وأدخله ذلك في «الموطأ» في باب ما يكره من الكلام^(٣)، وهو مذهبه في تأويل الحديث.

والثاني: أنه مدح، لأن الله تعالى امتنَّ على عبده بتعليمهم البيان، وشيَّبه بالسحر لميل القلوب إليه، وأصل السحر الضُّرْف، والبيِّنُ يصرف القلوب ويُميلها إلى ما تدعو إليه. هذا كلام القاضي^(٤).

وهذا التأويل الثاني هو الصحيح المختار.

قوله: (عن ابن أبيجر، عن واصل، عن أبي وائل خطبنا عمار) هذا الاستدلال مستدركه، لأن رُقَيْنِيَّ وَقَالَ: تَفَرَّدَ بِهِ بِنَ أَبِيجَرَ عَنْ وَاصِلٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ، وَحَافَهُ الْأَعْمَشُ، وَهُوَ أَحْفَظُ حَدِيثِ أَبِي وَائِلٍ، فَحَدَّثَ بِهِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ مَسْعُودٍ^(٥). هذا كلام لدُرْقُطْنِيَّ، وَقَدْ قَدِّمْنَا أَنَّ مِثْلَ هَذَا لَا مَسْتَدْرَكَ لَهُ دُونَ، لِأَنَّ ابْنَ أَبِيجَرَ فَقَدْ فُوجِبَ قَبُولُ رِوَايَتِهِ.

قوله: «فَقَدْ رُشِدَ» بكسر الشين وفتحها. قوله: (أَنَّ رَجُلًا خَطَبَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ. مَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رُشِدَ، وَمَنْ يَعَصِهِمَا فَقَدْ غَوَى، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَشِّرِ الْخَطِيبُ أَنْتَ، قُلْ وَمَنْ يَعَصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ غَوَى»).

(١) «غريب الحديث» ٣٣/٢.

(٢) «الموطأ» قبل الحديث: ١٩١١.

(٣) «الكبرى» لعدم: ٢٧٤/٣.

(٤) «الزوائد» وفتح، ص ١٥٨، ووقع فيه: عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن أبي مسعود.

قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: «فَقَدْ غَوِيَ». [أحمد ١٨٧٢٧].

[٢٠١١] ٤٩ - (٨٧١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ الْحَنْظَلِيُّ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ - عَنْ عَمْرِو سَمْعٍ عَطَاءٌ يُخْبِرُ عَنْ

قال القاضي وجماعة من العلماء، لما أنكر عليه لتشريكه في الصمير المقتضي للتسوية، وأمره بالعطف تعظيماً لله تعالى بتقديم اسمه، كما قال ﷺ في الحديث الآخر: «لا يقل أحدكم: ما شاء الله وشاء فلان، ولكن ليقُل: ما شاء الله ثم شاء فلان»^(١) والصواب أن سب النهي أن الخطب شأنها لبسط ولا يصح واجتباب لإشارات ولزوم، ولهذا ثبت في الصحيح أن رسول الله ﷺ كن إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً لتفهم^(٢).

وأما قول الأولين فيضعف ما شيء: منها أن مثل هذا الصمير قد تكرر في الأحاديث لصحيفة من كلام رسول الله ﷺ، كقوله ﷺ «أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما»^(٣) وغيره من الأحاديث، وإنما شئى الصمير هنا لأنه ليس خطبة وعط، وإم هو تعليم حكم، فكلما قل لفظه كان أقرب إلى حفظه، بخلاف خطبة الوعظ، فإنه ليس المراد حفظها، وإم يُراد الاتعظُ بها، ومما يؤيد هذا ما ثبت في «سنن أبي داود» بإسناد صحيح عن ابن مسعود قال: علّمنا رسول الله ﷺ خطبة الحاجة: «الحمد لله نستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أرسنه بالحق بشيراً ونذيراً بين يدي الساعة، من يطع الله ورسوله فقد رشده، ومن يعصم فإنه لا يضُرُّ إلا نفسه، ولا يضُرُّ الله شيئاً»^(٤)، والله أعلم.

قوله: (قال ابن نُمَيْرٍ: «فَقَدْ غَوِيَ») هكذا وقع في النسخ. «غَوِيَ» بكسر الواو، قال لقاضي: وقع في روايتي مسلم بفتح الواو وكسرها، ولصواب الفتح، وهو من الغي، وهو الانهالك في الشر^(٥).

(١) «إكسان معجم» (٢٧٥/٣). وحدث أخرجه أبو داود: ٤٩٨١، وأحمد: ٢٢٧٦٥ من حديث حذفة بن اليماني.

(٢) أخرجه البيهقي: ٩٥ من حديث أنس بن مالك ﷺ. وهو في المستدرج أحمد: ١٣٢٢١.

(٣) أخرجه البيهقي: ١٦، ومسلم: ٤٦٥، وأحمد: ١٢٠٠٢ من حديث أنس بن مالك ﷺ.

(٤) أبو داود: ١٠٩٧.

(٥) «إكسان المعجم»: (٢٧٦/٣).

صفوان بن يعلى، عن أبيه أنه سمع النبي ﷺ يقرأ على المنبر: ﴿وَأَذُوا بِمَلِكٍ﴾. [أحمد: ١٧٩١١، البخاري: ٣٢٣٠].

[٢٠١٢] ٥٠ - (٨٧٢) وحدثني عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي: أخبرنا يحيى بن حسن، حدثنا سليمان بن بلال، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة بنت عبد الرحمن، عن أخت لعمره قالت: أخذت ﴿قَدْ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾ من في رسول الله ﷺ يوم الجمعة وهو يقرأ بها على المنبر في كل جمعة. [أحمد: ٢٧٨٢٩ بصور].

[٢٠١٣] ٥٠ - (٠٠٠) وحدثني أبو الطاهر: أخبرنا ابن وهب، عن يحيى بن أيوب، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن أخت لعمره بنت عبد الرحمن - كانت أكبر منها - بمثل حديث سليمان بن بلال.

[٢٠١٤] ٥١ - (٨٧٣) حدثني محمد بن بشر: حدثنا محمد بن جعفر: حدثنا شعبه، عن حبيب، عن عبد الله بن محمد بن سفيان، عن بنت لحارثة بن النعمان قالت: ما حفظت

قوله: (سمع النبي ﷺ يقرأ على المنبر: ﴿وَأَذُوا بِمَلِكٍ﴾) فيه لقراءة في الخطبة، وهي مشروعة بلا خلاف. واختصروا في وجوبها، ولصحيح عندنا وجوبها، وأقلها آية، والله أعلم.

قوله: (ما حفظت ﴿قَدْ﴾) إلا من في رسول الله ﷺ، يخطب بها كل جمعة) قال العلماء: سبب اختيار (قال) أنها مشتملة على البحث والموت ولمواعظ للسيدة والزواج، الأكيدة، وفيه دليل للقراءة في الخطبة كما سبق وفيه استحباب قراءة ﴿قَدْ﴾ أو بعضها في كل خطبة جمعة.

قوله: (عن أخت لعمره) هذا صحيح يحتج به، ولا يضر عدم تسميتها لأنها صحابية، والصحابة كلهم عدول.

قوله: (بنت حارثة بن النعمان) هو بالحاء المهمة.

قوله: (شعبة عن حبيب) هو بضم الحاء لمعجمة، وهو حبيب بن عبد الرحمن بن حبيب بن يساف^(١) لأنصاري، سبق بيانه مرات^(٢).

(١) في (بخ)؟ مسار، وهو تصحيف.

(٢) نحو (٨٦/١).

﴿ق﴾ إِلَّا مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَخْطُبُ بِهَا كُلُّ جُمُعَةٍ، قَالَتْ. وَكَانَ تَنْوَرُنَا وَتَنْوَرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَاحِدًا. (احمد: ٢٧٧٧٨).

[٢٠١٥] ٥٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عُمَرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ زُرَّارَةَ، عَنْ أُمِّ هَشَامٍ بِنْتِ حَارِثَةَ بْنِ النُّعْمَانِ قَالَتْ: لَقَدْ كَانَ تَنْوَرُنَا وَتَنْوَرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَاحِدًا، سَتَيْنِ أَوْ سَتَةً وَيَعُضُّ سَتَةً، وَمَا أَخَذْتُ ﴿ق﴾ وَالْقُرْآنَ الْكَرِيمَ إِلَّا عَنْ لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَقْرَأُهَا كُلُّ يَوْمٍ جُمُعَةٍ عَلَى الْمِصْبَرِ، إِذَا خَطَبَ النَّاسَ. (احمد: ٢٧٤٥٦)

[٢٠١٦] ٥٣ - (٨٧٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ خُصَيْنٍ،

قَوْلُهَا (وَكَانَ تَنْوَرُنَا وَتَنْوَرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَاحِدًا) بِإِشَارَةِ أَبِي شَيْبَةَ حَفْظُهَا وَمَعْرِفَتُهَا بِأَسْوَاقِ النَّبِيِّ ﷺ، وَتَرْبُوعُهَا مِنْ حَتِّزِهَا.

قَوْلُهُ: (عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ زُرَّارَةَ) هَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ النُّسخِ (سَعْدُ بْنُ زُرَّارَةَ)، وَهُوَ لَصُّوْبٌ، وَكَذَا نَقَبَهُ الْقَاضِي عَنْ جَمِيعِ النُّسخِ وَرَوَاهُ فِي جَمِيعِ شُيُوخِهِمْ، قَالَ: وَهُوَ لَصُّوْبٌ، قَالَ وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ صَوَابَهُ (أَسْعَدُ)، وَعَلِيطٌ فِي زَعْمِهِ، وَإِنَّمَا أَوْقَعَهُ فِي الْعَطِطِ اعْتِرَاضُهُ بِهِ فِي كِتَابِ الْحَاكِمِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْيَعْنَى، فَإِنَّهُ قَالَ: صَوَابُهُ أَسْعَدُ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: سَعْدُ، وَحَكَى مَا ذَكَرَهُ عَنْ الْبَخَارِيِّ، وَالَّذِي فِي «تَارِيخِ الْبَحَارِيِّ» ضِدُّ مَا قَالَ، فَإِنَّهُ قَالَ فِي «تَارِيخِهِ»: سَعْدُ، وَقِيلَ: أَسْعَدُ، وَهُوَ وَهْمٌ، فَانْقَلَبَ الْكَلَامُ عَلَى الْحَاكِمِ^(١). وَأَسْعَدُ بْنُ زُرَّارَةَ سَيِّدُ الْخَرْجِ، وَأَخُوهُ هَذَا سَعْدُ بْنُ زُرَّارَةَ جَدُّ يَحْيَى وَعُثْمَرَةَ، أَدْرَكَهُ لِإِسْلَامِهِ، وَلَمْ يَلْكَرْهُ كَثِيرُونَ فِي الصَّحَابَةِ لِأَنَّهُ ذَكَرَ فِي الْمَدْفُونِ^(٢)

(١) كذا نقل القاضي عياض هذا الكلام عن البخاري، وهو عكس ما يسنده الحاكم عنه، ونسب في كتابه الكبير للبخاري (عدة در المعارف) (٨/٢٨٣) يزيد ما قلناه الحاكم، فإنه قال: يحيى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أسعد بن زرارة، قاله بعضهم: بن سعد بن زرارة، وهو وهم.

(٢) الأكمال للمعجم - (٣/٢٧٦-٢٧٧)

عَنْ عُمَارَةَ بْنِ رُوَيْبَةَ قَالَ رَأَى يَشْرَ بْنَ مَرْوَانَ عَلَى الْمِنْبَرِ رَافِعاً يَدَيْهِ، فَقَالَ: قَبِّحَ اللَّهُ هَاتَيْنِ الْيَدَيْنِ، لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا يَزِيدُ عَلَى أَنْ يَقُولَ بِدَيْهِ هَكَذَا، وَأَشَارَ بِإِصْبَعِهِ الْمُسَبِّحَةِ.

[أحمد: ١٧٢١٩].

[٢٠١٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَاهُ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوْنَةَ، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: رَأَيْتُ يَشْرَ بْنَ مَرْوَانَ يَوْمَ جُمُعَةٍ يَرْفَعُ يَدَيْهِ، فَقَالَ عُمَارَةُ بْنُ رُوَيْبَةَ، قَدْ كَرَّ نَحْوُهُ

[بصر: ٢٠١٦].

قوله: (عن عُمَارَةَ بْنِ رُوَيْبَةَ قَالَ: رَأَى يَشْرَ بْنَ مَرْوَانَ عَلَى الْمِنْبَرِ رَافِعاً يَدَيْهِ، فَقَالَ: قَبِّحَ اللَّهُ هَاتَيْنِ الْيَدَيْنِ، لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا يَزِيدُ عَلَى أَنْ يَقُولَ بِدَيْهِ هَكَذَا، وَأَشَارَ بِإِصْبَعِهِ الْمُسَبِّحَةِ) هذا فيه أَنَّ السُّنَّةَ أَلَّا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي الْخُطْبَةِ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَأَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِمْ، وَحَكَى الْقَاضِي عَنْ بَعْضِ السُّنَفِ وَبَعْضِ الْمَالِكِيَةِ إِدْبَاعَهُ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَفَعَ يَدَيْهِ فِي خُطْبَةِ الْحَمْعَةِ حِينَ اسْتَسْقَى^(١)، وَأَجَابَ الْأُولُونَ بِأَنَّهُ هَذَا وَلَمْ يَرْفَعْ كَانَ لِعَارِضٍ.



١٤ - [باب التَّحِيَّةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ]

[٢٠١٨] ٥٤ - (٨٧٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرِيُّ وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ - عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذْ جَاءَ رَجُلٌ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَصَلَّيْتَ يَا فُلَانُ؟»، قَالَ: لَا، قَالَ: «فَمُ فَارَكَمُ؟».

[إسحاق بن: ٩٣٧] [رواه: ٢٠٢٠].

[٢٠١٩] (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَيَعْقُوبُ الدَّوْرَقِيُّ، عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ كَمَا قَالَ حَمَّادٌ، وَلَمْ يَذْكُرِ الرَّكْعَتَيْنِ. [إسحاق بن: ٢٠٢٠].

[٢٠٢٠] ٥٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا فُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ فُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو وَسَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: دَخَلَ رَجُلٌ الْمَسْجِدَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: «أَصَلَّيْتَ؟»، قَالَ: لَا، قَالَ: «فَمُ فَضَلُّ الرَّكْعَتَيْنِ؟»، وَفِي رِوَايَةِ فُتَيْبَةَ: قَالَ: «صَلَّ الرَّكْعَتَيْنِ». [أحمد: ١٩٣٠٩، وسخري: ٩٣٩].

[٢٠٢١] ٥٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: جَاءَ رَجُلٌ وَالنَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَخْطُبُ، فَقَالَ لَهُ: «أَرَكَمْتَ رَكْعَتَيْنِ؟»، قَالَ: لَا، فَقَالَ: «أَرَكَمُ؟». [أحمد: ١٩٩٦٦، [رواه: ٢٠٢٠].

[٢٠٢٢] ٥٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ نَسْرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ فَقَالَ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَقَدْ خَرَجَ الْإِمَامُ، فَلْيَصِلْ رَكْعَتَيْنِ». [أحمد: ١٩٩٥٩، وسخري: ١١٦٦].

[باب التَّحِيَّةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ]

قوله: «بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذَا جَاءَ رَجُلٌ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَصَلَّيْتَ يَا فُلَانُ؟»، قَالَ: لَا، قَالَ: «فَمُ فَارَكَمُ؟»، وَفِي رِوَايَةِ «فَمُ فَضَلُّ الرَّكْعَتَيْنِ؟»، وَفِي رِوَايَةِ «صَلَّ رَكْعَتَيْنِ». وَفِي رِوَايَةِ: «(أَرَكَمْتَ رَكْعَتَيْنِ؟»، قَالَ: لَا، فَقَالَ: «(أَرَكَمُ؟»، وَفِي رِوَايَةِ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ فَقَالَ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَقَدْ خَرَجَ الْإِمَامُ، فَلْيَصِلْ رَكْعَتَيْنِ»).

[٢٠٢٣] ٥٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُفْعٍ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ سُلَيْمُكَ الْعَطْفَانِيُّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَاعِدًا عَلَى الْمِصْرِ، فَقَعَدَ سُلَيْمُكَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ «أَرْكَعْتَ رَكْعَتَيْنِ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَمَنْ فَاَرْكَعَهُمَا». [أحمد ١١٩٠٦] [وافر ٢٠٢٢].

[٢٠٢٤] ٥٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ حُشْرَمٍ، كِلَاهُمَا عَنْ عِيسَى بْنِ بُرْنَسٍ - قَالَ ابْنُ حُشْرَمٍ: أَخْبَرَكَ عِيسَى -، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: جَاءَ سُلَيْمُكَ الْعَطْفَانِيُّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ، فَجَلَسَ، فَقَالَ لَهُ: «يَا سُلَيْمُكَ فَمَ فَاَرْكَعَ رَكْعَتَيْنِ، وَتَجَوَّزَ فِيهِمَا»، ثُمَّ قَالَ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ، وَلْيَتَجَوَّزَ فِيهِمَا». [أحمد ١٤٤٠٥] [وافر ٢٠٢٢].

وعني رواية قال: (جاء سُلَيْمُكَ الْعَطْفَانِيُّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ، فَجَلَسَ، فَقَالَ لَهُ: «يَا سُلَيْمُكَ فَمَ فَاَرْكَعَ رَكْعَتَيْنِ، وَتَجَوَّزَ فِيهِمَا»، ثُمَّ قَالَ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ، وَلْيَتَجَوَّزَ فِيهِمَا»).

هذه الأحاديث كلها صريحة في الدلالة لمذهب لشافعي وأحمد وإسحاق وفقهاء المحدثين أنه إذا دخل الجامع يوم الجمعة والإمام يخطب، استحب له أن يصلي ركعتين تحية المسجد، ويكره الجوس قبل أن يصليهما، وأنه يستحب أن يتجوَّزَ فيهما ليسمع بعدهما الخطبة، ويحكي هذا المذهب أيضاً عن الحسن البصري وغيره من المتقدمين.

قال لقاضي: وقال مالك والليث وأبو حنيفة والثوري وجمهور سلف من الصحابة والتابعين لا يصلُّيهما، وهو مروي عن عمر وعثمان وعني ﷺ، وحجتهم الأمر بالإنصات للإمام، وتأولوا هذه الأحاديث أنه كان غريباً، فأمره النبي ﷺ بالقيام ليراه الناس ويتصدقوا عليه^(١).

وهذا تأويل باطل يرده صريح قوله ﷺ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ، وَلْيَتَجَوَّزَ فِيهِمَا»، وهذا نص لا يتطرق إليه تأويل، ولا أظن عالماً يبتغى هذا اللفظ صحيحاً فيحالفه.

(١) «كمال المعجم» ٣/٢٧٨ (٢٧٩).

وفي هذه الأحاديث أيضاً جواز الكلام في الخطبة لحاجة وفيها جواز الخطيب وغيره وفيها الأمر بالمعروف والإرشاد إلى المصالح في كل حال وموطن. وفيها أن تحية المسجد ركعتان، وأن نوافل التَّهَرُّك ركعتان، وأن تحية المسجد لا تغتفر بالجنوس في حق جاهل حكمها، وقد أطلق أصحابنا فواتها بالجنوس، وهو محمول على العلم بأنها سنة، أم الجاهل فيتداركها على قرب لهذا الحديث ويستنبط من هذه الأحاديث أن تحية المسجد لا تُترك في أوقات التَّهَيُّع عن الصلاة، وأنها ذات سبب، يُباح في كل وقت، ويُسحقُ به كل ذوات الأسباب، كقضاء الفاتحة وحورها، لأنها لو سقطت في حال، لكان هذا الحال أولى به، فإنه مأمور باستماع الخطبة، فلمَّا ترك لها استماع الخطبة، وقطع التَّهَيُّع عنها لخطبة، وأمره بها بعد أن قعد، وكان هذا لجاهل جاهلاً حكمها، دلَّ على تأكدها وأنها لا تُترك بحال ولا في وقت من الأوقات.



١٥ - [باب حديث التعليم في الخطبة]

[٢٠٢٥] ٦٠ - (٨٧٦) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قُرُوحَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ قَالَ: قَالَ أَبُو رِفَاعَةَ: انْتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ، قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَجُلٌ غَرِيبٌ جَاءَ يَسْأَلُ عَنْ دِينِهِ، لَا يَدْرِي مَا دِينُهُ، قَالَ: فَأَقْبِلْ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَتَرَكْ خُطْبَتَهُ حَتَّى انْتَهَى إِلَيَّ، فَأَتَيْتُ بِكُرْسِيِّ - حَيْثُ قَوَائِمُهُ حَبِيدًا - قَالَ: فَقَعَدَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَجَعَلَ يُعَلِّمُنِي مِمَّا عَلَّمَهُ اللَّهُ، ثُمَّ أَتَى خُطْبَتَهُ فَأَتَمَّ آخِرَهَا. [أحمد ٢٠٧٥٣].

[باب حديث التعليم في الخطبة]

قوله: (انتهيتُ إلى رسول الله ﷺ وهو يخطبُ، قال: فقلتُ: يا رسول الله، رجلٌ ضرب جاء يسأل عن دينه، لا يدري ما دينه، قال: فأقبل عليَّ رسول الله ﷺ، وترك خطبته حتى انتهى إليَّ، فأتي بكُرسي - حيثُ قوائمه حبيدًا - قال: فقعد عليه رسول الله ﷺ، وجعل يُعلِّمني مما علَّمه الله، ثم أتى خطبته فأتمَّ آخرها).

هكذا هو في جميع النسخ. (حيثُ)، ورواه ابن أبي خيثمة في غير «صحيح مسلم»: (يُخَلِّتُ) بكسر الخاء وسكوني اللام^(١)، وهو بمعنى حيثُ. قال القاضي: ووقع في نسخة بن الحذاء: (خُشِبَ) بالخاء والشين المعجمتين، وفي كتاب ابن قتيبة: (خُلِبَ) بضم الخاء وآخره باء موحدة^(٢)، وفسره بالليف، وكلاهما تصحيف، والصواب: (حيثُ) بمعنى ظلتُ، كما هو في نسخ مسلم وغيره من الكتب المعتمدة^(٣).

وقوله: (رجل غريب يسأل عن دينه، لا يدري ما دينه) فيه استحبابُ تعلُّفِ السائل في عبارته وسؤاله العالم. وفيه توضُّعُ النبي ﷺ ورفقه بالمسلمين، وشفقته عليهم، وخفض جناحه لهم. وفيه المبادرة إلى جواب المستفتي، وتقديرُ أهمِّ الأمور فأهمُّها، ولعلَّه كان سأل عن الإيمان وقواعده المهمة، وقد اتَّفَقَ لعلماء على أنَّ من جاء يسأل عن الإيمان وكيفية الدُّخول في الإسلام، وجبت

(١) لم أقف على هذه الرواية من طريق ابن أبي خيثمة، وأخرجها من طريق آخر لشعالي: ٥٣٧٧ وغيره.

(٢) أخرج هذه الرواية أحمد: ٢٤٠١٩/٦٢.

(٣) لإكمال، لمعلم: (٢٨١/٣).

إجابه وتعليمه على الفور. وعوده ﷺ على الكرسي، لئلا يسمع الياقون كلامه، ويرىوا شخصه الكريم. ويقال: (كرسي) بضم الكاف وكسر هاء، والضم أشهر.

ويحتمل أن هذه الخطبة التي كان نبي ﷺ فيها خطبة أمر غير الجمعة، ولهذا قطعها بهذا الفصل الطويل، ويحتمل أنها كانت للجمعة واستأنفها، ويحتمل أنه لم يحصل فصل طويل، ويحتمل أن كلامه لهذا العريب كان متعلقاً بالخطبة، فيكون منها، ولا يضر لمشي في أثناءها.



١٦ - [باب ما يقرأ في صلاة الجمعة]

[٢٠٢٦] ٦١ - (٨٧٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانٌ - وَهُوَ ابْنُ بِلَالٍ - عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي رَافِعٍ قَالَ: سَخَّلَتْ مَرْوَانُ أَبَا هُرَيْرَةَ عَلَى الْمَدِينَةِ، وَخَرَجَ إِلَى مَكَّةَ، فَصَلَّى لَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ الْجُمُعَةَ، فَقَرَأَ نَعْدَ سُورَةِ الْجُمُعَةِ فِي الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ: ﴿وَإِنَّا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾. قَالَ: فَأَذْرَكْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ حِينَ انْصَرَفَ، فَقُتِلَ لَهُ: إِنَّكَ قَرَأْتَ سُورَتَيْنِ كَانَ عَلَيْكَ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ يَقْرَأُ بِهِمَا بِالْكُوفَةِ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِهِمَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ. [إسناد: ٩٥٥٠].

[٢٠٢٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ (ح) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - بِغْيِي الدَّرَاوَرْدِيِّ - كِلَاهُمَا عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ قَالَ: اسْتَخْلَفَ مَرْوَانُ أَبَا هُرَيْرَةَ، بِمَثَلِهِ، غَيْرَ أَنْ فِي رِوَايَةِ حَاتِمٍ: فَقَرَأَ سُورَةَ الْجُمُعَةِ فِي السَّجْدَةِ الْأُولَى، وَفِي الْآخِرَةِ: ﴿وَإِنَّا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾. وَرِوَايَةُ عَبْدِ الْعَزِيزِ مِثْلُ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ. [نظر: ٢٠٢٦].

[٢٠٢٨] ٦٢ - (٨٧٨) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَخْيَمٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ، جَمِيعًا عَنْ جَرِيرٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ -، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُثَنَّبِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ

[باب ما يقرأ في صلاة الجمعة]

قوله في حديث أبي هريرة: (أن رسول الله ﷺ قرأ في الركعة الأولى من صلاة الجمعة سورة الجمعة، وفي الثانية المنافقون^(١)) فيه استحباب قراءة كل منهما بكاملهما فيهما، وهو مذهبنا ومذهب آخرين. قال العلماء: والحكمة في قراءة الجمعة اشتغالها على وجوب لصحة وغير ذلك من أحكامها، وغير ذلك مما فيها من القواعد، والحث على التوكل والذكر وغير ذلك، وقرعة سورة المنافقين لتوبيخ حاضريهم منهم، وتبنيهم على التوبة، وغير ذلك مما فيها من القواعد، لأنهم ما كانوا يجتمعون في مجلس أكثر من اجتماعهم فيها.

(١) في (ص) و(هـ) - المتنافقين.

حبيب بن سالم مولى الثعمان بن بشير، عن الثعمان بن بشير قال: كان رسول الله ﷺ يقرأ في العيدين وفي الجمعة بـ﴿سُبْحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾، و﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْعَنَسِيِّ﴾. [سفر ٢٠٢٩].
 قال: وإذا اجتمع العيد والجمعة في يوم واحد، يقرأ بهما أيضاً في الصلواتين.
 [٢٠٢٩] (٠٠٠) وحدثنا قتيبة بن سعيد: حدثنا أبو عوانة، عن إبراهيم بن محمد بن المثنى بهذا الإسناد. [أحمد ١٩٨٠٨].

[٢٠٣٠] ٦٣ - (٠٠٠) وحدثنا عمرو الناقد: حدثنا سفیان بن عيينة، عن ضمرة بن سعيد، عن عبيد الله بن عبد الله قال: كتبت الضحاك بن قيس إلى الثعمان بن بشير يسأله: أي شيء قرأ رسول الله ﷺ يوم الجمعة سوى سورة الجمعة؟ فقال: كان يقرأ: هل أتاك
 [أحمد ١٩٣٨]

قواه: (كان رسول الله ﷺ يقرأ في العيدين وفي الجمعة بـ﴿سُبْحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾، و﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْعَنَسِيِّ﴾) فيه استحباب القراءة بهما فيهما، وفي الحديث الآخر: القراءة في العيد بـ: قاف، واقتربت^(١)، وكلاهما صحيح، فكان ﷺ في وقت يقرأ في الجمعة الجمعة والمنافقين، وفي وقت سُبْحِ اسم ربك وهل أتاك، وفي وقت يقرأ في العيد: قاف، واقتربت، وفي وقت سُبْحِ اسم ربك وهل أتاك.



(١) سيأتي هذا الحديث في «صحيح مسلم» برقم ٢٠٥٩، ٢٠٦٠ من حديث أبي رقد الليثي

١٧ - [باب ما يقرأ في يوم الجمعة]

[٢٠٣١] ٦٤ - (٨٧٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ النَّخَعِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: ﴿آلَةَ ١ تَبٰرَكَ الَّذِي يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ وَهَذَا عَلَى لِسَانِ جَدِّهِ مِنَ الْأَثَرِ. وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ سُورَةَ الْجُمُعَةِ وَالْمُؤَفِّقِينَ. [أحمد ٢٠٣٢].

[٢٠٣٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، كِلَاهُمَا عَنْ سُفْيَانَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. [أحمد ٣٣٢٥].

[٢٠٣٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ هَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، فِي الصَّلَاتَيْنِ كِلْتَاهُمَا كَمَا قَالَ سُفْيَانُ. [أحمد ٣٣٦٥].

[٢٠٣٤] ٦٥ - (٨٨٠) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: ﴿آلَةَ ١ تَبٰرَكَ الَّذِي يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ وَهَذَا عَلَى لِسَانِ جَدِّهِ مِنَ الْأَثَرِ. [أحمد ١٠١٠٢. وبيهقي ٨٩١].

[٢٠٣٥] ٦٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي أَبُو لَظَاهِرٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الصُّبْحِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِـ ﴿آلَةَ ١ تَبٰرَكَ الَّذِي يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾، فِي

[باب ما يقرأ في يوم الجمعة]

قوله: (عن مُحَمَّدٍ، عن مَسْمِ الْبَطِينِ) أما مُحَمَّدٌ فَبَصْمٌ لِمِمْ وَقَدْ خُذَ الْمَعْجَمَةُ وَالْوَاوُ الْمَشْدُودَةُ، هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ الْأَصَوْبُ، وَحَكَى صَاحِبُ «مَطَالِعِ» هَذَا، عَنِ الْجُمْهُورِ، قَالَ: وَضَبَطَهُ بَعْضُهُمْ بِكَسْرِ الْمِيمِ وَبِسُكُونِ الْخَاءِ^(١). وَأَمَّا الْبَطِينُ فَيَفْتَحُ بِهِ وَكَسْرُ الْقَاءِ.

قوله: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الصُّبْحِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فِي الْأَوَّلَى ﴿آلَةَ ١ تَبٰرَكَ الَّذِي يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾، فِي

(١) «مَطَالِعِ الْأَبَوِيَّةِ»: (٩٦/٤).

لرُكْعَةِ الْأُولَى، وَفِي الثَّانِيَةِ ﴿هَذَا مِنْ عَنِ الْإِنْسَانِ حِينَ مِنْ لَمَهٍ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾ [نمر ١١٣٤]

وفي الثانية: ﴿هَذَا مِنْ عَنِ الْإِنْسَانِ حِينَ مِنْ لَمَهٍ﴾ فيه دليلٌ لِمَذْهَبِ وَمَذْهَبِ مُوَاقِفٍ فِي سِتْحَابِهِمَا فِي صَبِيحِ الْجُمُعَةِ، وَأَنَّهُ لَا تُكْرَهُ قِرَاءَةُ آيَةِ السَّجْدَةِ فِي الصَّلَاةِ، وَلَا السُّجُودُ، وَكَرِهَ مَالِكٌ وَآخَرُونَ ذَلِكَ، وَهُمْ مُحْجُوجُونَ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ لَصْرِيحَةِ الْمَرْوِيَّةِ مِنْ طَرَفِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما.



١٨ - [باب الصلاة بعد الجمعة]

[٢٠٣٦] ٦٧ - (٨٨١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سُهِيلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ، فَلْيُصَلِّ بَعْدَهَا أَرْبَعًا». [النظر: ٢٠٣٧].

[٢٠٣٧] ٦٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ سُهِيلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّيْتُمْ بَعْدَ الْجُمُعَةِ فَصَلُّوا أَرْبَعًا»، زَادَ عَمْرُو فِي رِوَايَتِهِ: قَالَ ابْنُ إِدْرِيسَ: قَالَ سُهِيلٌ: فَإِنْ عَجَلَ بِكَ شَيْءٌ فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ فِي الْمَسْجِدِ، وَرَكَعَتَيْنِ إِذَا رَجَعْتَ. [المعجم: ٧٤٠٠].

[٢٠٣٨] ٦٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ (ح) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، بِإِسْنَادِهِمَا عَنْ سُهِيلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُصْبًى بَعْدَ الْجُمُعَةِ، فَلْيُصَلِّ أَرْبَعًا»، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ جَرِيرٍ: «وَمِنْكُمْ». [النظر: ٢٠٣٧].

[٢٠٣٩] ٧٠ - (٨٨٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ زُهَيْرٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ (ح) - وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ كَانَ إِذَا صَلَّى الْجُمُعَةَ، انْصَرَفَ فَسَجَدَ

[باب الصلاة بعد الجمعة]

قوله ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ، فَلْيُصَلِّ بَعْدَهَا أَرْبَعًا»، وفي رواية: «إِذَا صَلَّيْتُمْ بَعْدَ الْحَمَةِ فَصَلُّوا أَرْبَعًا»، وفي رواية: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُصْبًى بَعْدَ الْجُمُعَةِ، فَلْيُصَلِّ أَرْبَعًا»، وفي رواية: «أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُصَلِّي بَعْدَهَا رَكَعَتَيْنِ».

سَجَدَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ، ثُمَّ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ ذَلِكَ. [احمد ٦٠٥٦، وسخري: ١١٧٢ بحوه
مصر ١٧٠].

[٢٠٤٠] ٧١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ وَصَفَ نَطَوُّعَ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَكَانَ لَا يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ حَتَّى يَنْصَرِفَ فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ، قَالَ يَحْيَى: أَظُنُّنِي قَرَأْتُ: فَيُصَلِّي، أَوْ لَبَّئْتُ. [احمد: ٥٣٩٦، والبخاري: ٩٣٧ كلاًهما مطرولاً].

[٢٠٤١] ٧٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ ثُمَيْرٍ، قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَيْنِ. [احمد ٢٥٩١، وسخري ١١٦٥ مطرولاً].

[٢٠٤٢] ٧٣ - (٨٨٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ عَفَاءٍ بِنِ أَبِي الْخَوَّارِ أَنَّ نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ أَرْسَلَهُ إِلَى السَّائِبِ بْنِ أَخْبِتٍ نَمِرٍ يَسْأَلُهُ عَنْ شَيْءٍ رَأَاهُ مِنْهُ مُعَدُّوهُ فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ: نَعَمْ، صَلَّيْتُ مَعَهُ الْجُمُعَةَ فِي

في هذه الأحاديث استحباب سنة لجمعه بعدها والحث عليها، وأن أقلها ركعتان وأكملها أربع، فنبه ﷺ بقوله: «إذا صَلَّى أَحَدُكُمْ بَعْدَ الْجُمُعَةِ، فَيُصَلِّ بِعُودِهَا أَرْبَعًا عَلَى لَحْتِ عِيدِهَا، فَاتَى بِصِيعَةِ الْأَمْرِ، وَتَنَبَّهَ بِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُصَلِّيًا» عَنِ أَنَّهَا سُنَّةٌ لَيْسَتْ وَاجِبَةً، وَذَكَرَ الْأَرْبَعَ لِفَضِيلَتِهَا، وَفَعَلَ الرُّكْعَتَيْنِ فِي أَوْقَاتٍ يَدْنَى لِأَنَّ أَقْلَهُمَا رَكْعَتَانِ، وَمَعْدُومٌ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُصَلِّي فِي أَكْثَرِ الْأَوْقَاتِ أَرْبَعًا، لِأَنَّهُ أَمْرٌ بِهِ، وَحُثْنَا عَلَيْهِنَّ، وَهُوَ أَرْغَبُ فِي الْحَيْرِ وَأَحْرَصُ عَلَيْهِ وَأَوْلَى بِهِ.

قوله: (قال يحيى: أَظُنُّنِي قَرَأْتُ: فَيُصَلِّي، أَوْ لَبَّئْتُ) معناه: أَظُنُّ أَنِّي قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ فِي رِوَايَتِي عَنْهُ. فَيُصَلِّي، أَوْ أَجْزَمُ بِذَلِكَ، فَحَاصِلُهُ أَنَّهُ قَالَ: أَظُنُّ هَذِهِ لِلْمُطْعَةِ، أَوْ أَحْرَمَ بِهَا. قوله: (ابن أبي الخوار) هو بضم الخاء المعجمة.

المقصورة^(٥٠)، فَلَمَّا سَلَّمَ الْإِمَامُ قُمْتُ فِي مَقَامِي فَصَلَّيْتُ، فَلَمَّا دَخَلَ أَرْسَلَ إِلَيَّ فَقَالَ: لَا تَعُدْ لِمَا فَعَلْتَ، إِذَا صَلَّيْتَ الْجُمُعَةَ فَلَا تُصَلِّهَا بِصَلَاةٍ حَتَّى تَكَلِّمَ أَوْ تَخْرُجَ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنَا بِذَلِكَ، أَلَّا نُوصَلَ صَلَاةً بِصَلَاةٍ حَتَّى تَتَكَلَّمَ أَوْ نَخْرُجَ.

[I حد ١٦٨٩٦]

[٢٠٤٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ عَطَاءٍ أَنَّ نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ أَرْسَلَهُ إِلَى السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ ابْنِ أُخْتِ نَهْرٍ، وَسَدَقَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَلَمَّا سَلَّمَ قُمْتُ فِي مَقَامِي، وَلَمْ يَذْكُرْ: الْإِمَامَ.

[مظ ٢٠٤٣]

قوله: (صَلَّيْتُ مَعَ الْجُمُعَةِ فِي الْمَقْصُورَةِ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ تَحَاذُهُ فِي الْمَسْجِدِ إِذَا رَأَاهُ وَلِيُّ الْأَمْرِ مُصَلِّحًا، قَالُوا: وَأَوَّلُ مَنْ عَمَلَهَا مَعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سَفْيَانَ حِينَ ضَرَبَهُ الْخَارِجِيُّ. قَالَ الْقَاضِي: وَاخْتَلَفُوا فِي الْمَقْصُورَةِ، فَأَجَزَهَا كَثِيرُونَ مِنَ السَّلَفِ وَصَلُّوا فِيهَا، مِنْهُمْ: لِحْسَنُ وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَسَالِمٌ وَغَيْرُهُمْ، وَكَرَّهَهَا ابْنُ عُمَرَ وَالشَّعْبِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا حَصَرَتْ الصَّلَاةُ وَهُوَ فِي الْمَقْصُورَةِ، حَرَّجَ مِنْهَا إِلَى الْمَسْجِدِ. قَالَ الْقَاضِي: وَقِيلَ: إِنَّمَا يَصُحُّ فِيهَا الْجُمُعَةُ إِذَا كَانَتْ مَبَاحَةً لِكُلِّ أَحَدٍ، فَإِنْ كَانَتْ مَخْصُوصَةً بِبَعْضِ النَّاسِ مَمْنُوعَةً مِنْ غَيْرِهِمْ، لَمْ يَصُحَّ فِيهَا لَجُمُعَةِ لَخُرُوجِهَا عَنْ حُكْمِ الْجَامِعِ^(٥١).

قوله: (فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنَا بِذَلِكَ، أَلَّا نُوصَلَ صَلَاةً حَتَّى تَكَلِّمَ أَوْ نَخْرُجَ) فِيهِ دَلِيلٌ لِمَا قَدْ أَصْحَبْنَا أَنَّ ثُلَاثَةَ الرَّائَةِ وَغَيْرَهَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يُتَحَوَّلَ لَهَا عَنْ مَوْضِعِ الْفَرِيضَةِ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ، وَأَمَّا صَلَاةُ

(٥٠) المقصورة: هي الحجرة المنيعة في المسجد، أحدثها معاوية بعدما ضربه الخارجي.

(٥١) «إكمال المعجم»: (٢٨٨/٤).

(٥٢) وقع في نسخة من «صحيح مسلم»: نُوصَلَ.

التحوّل إلى بيته، وإلا فهو صيغ آخر من المسجد أو غيره، ليكثر مواضع سجوده، ولتنفصل صورة التأمل
عن صورة المنيعة وقوله. (حتى تتكلم) دليل على أنّ الفصل بينهما يحصل بالكلام أيضاً، ولكن
بالانتقال أفضل لما ذكرناه، والله أعلم.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٨. [كِتَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ]

[٢٠٤٤] ١ - (٨٨٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ - قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ -: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ - أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: شَهِدْتُ صَلَاةَ الْفِطْرِ مَعَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ، فَكُلُّهُمْ يُصَلِّيهِمْ قَبْلَ الْخُطْبَةِ ثُمَّ يَخْطُبُ،

كتاب صلاة العيدين

هي عند الشافعي وجمهور أصحابه وجماهير أئمة سنة متأددة. وقال أبو سعيد، الإصطخري من الشافعية. هي فرض كفاية. وقال أبو حنيفة: هي وجبة. فهذا قنات فرض كفاية، فامتنع أهل موضع من إقامتها، قتلوا عليها كسائر فروص الكعبة وإذا قلنا، إنها سنة، لم يقاتلوا بتركها كسنة الظهور وغيره، وقيل: يقاتلون لأنها شعار ظاهر.

قالوا: وسُمِّي عيداً لعوده وتكرره. وقيل: لعود السُرور فيه وقيل: تفاؤلاً بعوده على من أدركه، كما سُميت القافلة حين خروجها قافلة، تفاؤلاً بقمولها^(١) سالمة، وهو رجوعها، وحقيقتهما الرجعة^(٢)

قوله: (شهدت صلاة الفطر مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان^(٣))، فكُلُّهُمْ يُصَلِّيهِمْ قَبْلَ الْخُطْبَةِ ثُمَّ يَخْطُبُ) فيه دليل لمذهب العلماء كافة أن الخطبة العيد بعد لصلاة. قال لقاضي. هذا هو المتفق عليه من مذاهب علماء لأئمة الفتنى، ولا خلاف بين أئمتهم فيه، وهو فعل النبي ﷺ والخلفاء الراشدين بعده، إلا ما روي أن عثمان في شطر خلافته الأخير قدَّم الخطبة، لأنه رأى من

(١) في (ص) و(هـ). تقولوها.

(٢) في (خ): الرجوع.

(٣) يعلو في (ج) و(ص): وعني، ولم تذكر المصادر الحديثية في هذا الحديث.

قَالَ: فَتَنَزَلَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ حِينَ يُجْلِسُ الرَّجَالَ بِيَدِهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ يَسْقِيهِمْ حَتَّى جَاءَ النِّسَاءَ وَمَعَهُ بِلَالٌ، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ التَّوْبَةُ يَبْتَغِيكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكَ بِكَ بِأَيِّ شَيْءٍ» . (مسند ١٢) «فَقَالَ هَذِهِ آيَةٌ حَتَّى فَرَّغَ مِنْهَا، ثُمَّ قَالَ حِينَ فَرَّغَ مِنْهَا: «أَنْتُمْ عَلَى ذَلِكَ؟» . فَقَالَتْ امْرَأَةٌ وَاحِدَةً لَمْ يُجِبْهُ غَيْرُهَا مِنْهُمْ: نَعَمْ يَا نَبِيَّ اللَّهِ - لَا يُدْرِي حِينَئِذٍ مَنْ هِيَ - قَالَ:

لنَّاسٍ مِنْ تَمَوْتِهِ لِمَصَلَاةٍ، وَرَوَى مِثْلَهُ عَنْ عُمَرَ، رَلَيْسَ بِصَحِيحٍ عَنْهُ، وَقِيلَ: أَوَّلُ مَنْ قَلَعَهَا مَعْدِيَّة، وَقِيلَ: سُرَوْدٌ بِالْمَدِينَةِ فِي خِلَافَةِ مَعْدِيَّة، وَقِيلَ: زَيْدٌ بِالْبَصْرَةِ فِي خِلَافَةِ مَعْدِيَّة، وَقِيلَ: فَعَلَهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ^(١) فِي سَهْرِ أَيَّامِهِ^(٢).

قوله: (يُجْلِسُ الرَّجَالَ بِيَدِهِ) هو بكسر اللام المشددة، أي: يأمُرهم بالجلوس. قوله: (فقالت امرأة واحدة لم يجبه غيرها منهم نعم يا نبي الله، لا يدري حينئذ من هي) هكذا وقع في جميع نسخ مسلم (حينئذ)، وكذا نقله القاضى عن جميع النسخ. قال هو وغيره وهو تصحيف، وصوابه: (لا يدري حسن من هي)، وهو حسن بن مسلم روى عن طائفة عن ابن عباس، ووقع في البخاري على الصواب من رواية إسحاق بن نصر عن عبد الرزاق: (لا يدري حسن)^(٣).

قلت: ويحتمل تصحيح (حينئذ)، ويكون معناه: لكثرة النساء واشتغالهن شيهين لا يدري من هي. قوله: (فتنزل النبي ﷺ حتى جاء النساء ومعه بلال) قال القاضى: هذا النزول كان في أثناء الخطبة^(٤). وليس كما قال، إنما نزل إليهن بعد فراغ خطبة العيد، وبعد انقضاء وعظ الرجال، وقد ذكره مسلم صريحاً في حديث جابر قال: (فصلّى ثم خطب الناس، فمما فرغ نزل هاتى النساء فذكرهن) فهذا صريح في أنه أتاهن بعد فراغ خطبة الرجال.

وفي هذه الأحاديث استحباب وعظ النساء وتذكيرهن لأخيرة وأحكام الإسلام، وحشهن على الصدقة، وهذا إذا لم يترتب على ذلك مفسدة وحرق فتنة على الوعظ والموعوظ^(٥) أو غيرهما. وفيه

(١) في (هي) و(هـ): بن الزهري.

(٢) إكمال للمعجم: ٢٨٩/٣ - ٢٩٠.

(٣) البخاري: ٩٧٩، وإكمال للمعجم: ٢٩٣/٣.

(٤) إكمال للمعجم: ٢٩٠/٣.

(٥) في (هي) و(هـ): أو الموعوظ.

«فَتَصَدَّقْنَ»، فَبَسَطَ بِلَالٌ تَوْبَهُ ثُمَّ قَالَ: هَلُمَّ، بِنَدَى لَكُنَّ أَبِي وَأُمِّي، فَجَعَلَن يُنْقِنَ لَفَتْخَ
وَالْخَوَاتِمَ فِي ثَوْبِ بِلَالٍ. [مكرر ٢٠٥٧] [أحمد ٣٠٦٣، وسنن أبي داود ٩٧٩].

[٢٠٤٥] ٢- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ أَبِي عَمَرَ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا

أَنَّ لِسَاءَ إِذَا حَضَرْنَ صَلَاةَ لِرُجُلٍ وَمَجَامِعَهُمْ، يَكُنَّ سَمْعُهَا عَنْهُمْ، خَوْفًا مِنْ فَتْنَةٍ أَوْ نَظَرَةٍ أَوْ فِكْرٍ
وَلَحْوَةٍ. وَفِيهِ أَنَّ صَدَقَةَ التَّطَرُّعِ لَا تَفْتَقِرُ إِلَى إِيْجَابٍ وَقَبُولٍ، بَلْ تَكْفِي فِيهَا لِمَعْدَاةٍ، لِأَنَّهُنَّ الْفَقِيرُ
الْمُتَّذِرَةُ فِي ثَوْبِ بِلَالٍ مِنْ غَيْرِ كَلَامٍ مَسْنُونٍ وَلَا مِنْ بِلَالٍ وَلَا مِنْ غَيْرِهِ، وَهَذَا هُوَ لِصَحِيحٍ فِي مَذْهَبِنَا.
وَقَدْ أَكْثَرَ أَصْحَابُنَا الْعِرَاقِيُّينَ: تَفْتَقِرُ إِلَى إِيْجَابٍ وَقَبُولٍ بِالنَّفْضِ، كَالْهَيْمَةِ، وَلِصَحِيحٍ لِأَوَّلٍ، وَفِيهِ جَرَمُ
الْمُحَقِّقُونَ.

قوله. (بِنَدَى لَكُنَّ أَبِي وَأُمِّي) هُوَ مَقْصُورٌ بِكُسْرِ انْفَاءٍ وَفَتْحِهَا، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ بِلَالٍ. قَوْلُهُ.
(فَجَعَلَن يُنْقِنَ لَفَتْخَ وَالْخَوَاتِمَ فِي ثَوْبِ بِلَالٍ) هُوَ مَفْتُوحٌ الْمَاءِ وَلِئَاءِ الْمُنْثَنَةِ فَوْقَ وَبِلَاءِ الْمَعْجَمَةِ،
وَاحِدُهَا فَتْنَةٌ، كَقَضَبَةٍ وَقَضْبٍ وَاحْتَفَبَ فِي تَفْسِيرِهَا، فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ قَالَ:
هِيَ لَخَوَاتِمِ الْعِظَامِ^(١). وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: هِيَ خَوَاتِمُ الْأَفْصُوحِ لَهَا. وَقَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ: خَوَاتِمُ
تُبَسُّبٍ فِي أَصَابِعٍ لَيْدٍ^(٢). وَقَدْ ثَلَبَتْ: وَقَدْ تَكُونُ فِي أَصْبَحٍ لِوَاحِدٍ مِنَ الرُّجَالِ. وَقَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ: وَقَدْ
يَكُونُ لَهَا أَفْصُوحٌ^(٣)، وَتُجْمَعُ أَيْضًا عَلَى فَتَحَتٍ وَأَفْتَحَ، وَالْخَوَاتِمُ جَمْعُ خَتَمٍ، وَفِيهِ أَرْبَعُ لَعَنَاتٍ: فَتَحَ
الْمَاءَ وَكُسْرُهَا، وَخَتَامًا، وَخَتَمًا.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ جَوَازُ صَدَقَةِ الْمَرْأَةِ مِنْ مَالِهَا بِغَيْرِ إِذْنِ زَوْجِهَا، وَلَا بِتَوْفِيقِ ذَلِكَ عَلَى ثَلَاثِ مَالِهَا،
هَذَا مَذْهَبُ وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ. وَقَدْ مَالَكَ: لَا تَجُوزُ الزَّيْدَةُ عَلَى ثَلَاثِ مَالِهَا إِلَّا بِرِضَا زَوْجِهَا، وَدَلِيلُنَا
مِنَ الْحَدِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَسْأَلْهُمْ: هَلْ اسْتَأْذَنَ أَرْوَاحَهُمْ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا، وَهَلْ هُوَ خَارِجٌ مِنَ الثَّلَاثِ
أَمْ لَا، وَلَوْ اِحْتَلَفَ الْحُكْمُ بِذَلِكَ لَسَأَلَ. وَأَشَارَ الْقَاضِي فِي الْجَوَابِ عَنْ مَذْهَبِهِمْ بِأَنَّ الْغَالِبَ حَضُورُ
أَزْوَاجِهِمْ، فَتَرْكُهُمُ الْإِنْكَارَ يَكُونُ رِضًا بِغَيْرِهِمْ^(٤)، وَهَذَا الْجَوَابُ ضَعِيفٌ أَوْ بَاطِلٌ، لِأَنَّهُنَّ كَرَّرْنَ مَعْتَزَلَاتٍ
لَا يَعْلَمُ الرُّجَالُ الْمُتَصَدِّقَةُ مِنْهُنَّ مِنْ غَيْرِهَا، وَلَا قَدَّرَ مَا تَصَدَّقَ بِهِ، وَلَوْ عَدِمُوا فَسَكَوَتْهُمْ لَيْسَ إِذَا.

(١) البخاري بإثر الحديث ٩٧٩.

(٢) الألفاظ لابن السكيت ص ٤٨٧.

(٣) جمهرة اللغة: (٣٨٩/١).

(٤) إكمال المعجم: (٢٩٣/٣).

سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: أَشْهَدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَصَلَّى قَبْلَ الْخُطْبَةِ، قَالَ: ثُمَّ خَطَبَ، فَرَأَى أَنَّهُ لَمْ يُسْمِعِ النِّسَاءَ، فَأَنْهَرْنَ فَذَكَرَهُنَّ وَوَعَّظَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ وَيَلَالٍ قَائِلٌ بِتَوْبِهِ، فَحَعَلْتُ الْمَرْأَةُ تُلْقِي الْحَاتِمَ وَالْحُرَصَ وَالشَّيْءَ. [أحمد ١١٩٠٢، إسناده صحيح ٢٠٤٦].

[٢٠٤٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ (ج) وَحَدَّثَنِي يَعْقُوبُ الدَّوْرَقِي: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ. [أحمد ١٩٨٣، وسناده صحيح ١٢٤٩].

[٢٠٤٧] ٣ - (٨٨٥) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَنُحَيْدُ بْنُ زَافِعٍ، قَالَ ابْنُ زَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَمِعْتُ يَقُولُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ يَوْمَ الْفِطْرِ فَصَلَّى، قَبْدًا بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ، ثُمَّ خَطَبَ النَّاسَ، فَلَمَّا قَرَعَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ نَزَلَ وَأَتَى النِّسَاءَ فَذَكَرَهُنَّ وَهُوَ يَتَوَكَّأُ عَلَى يَدِ يَلَالٍ، وَيَلَالٌ بِاسْطِ تَوْبَةٍ، يُلْقِينَ النِّسَاءَ صَدَقَةً، قُلْتُ لِعَطَاءٍ: رَكَاةُ يَوْمِ الْفِطْرِ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنْ صَدَقَةٌ يَتَصَدَّقْنَ بِهَا حِينَئِذٍ، تُلْقِي الْمَرْأَةُ فَتَحَهَا، وَيُلْقِينَ، وَيُلْقِينَ،

قوله: (ويلال قائل بتوبه) هو بهمة قبل اللام، يُكتب بالياء^(١)، أي: فتحه مشيراً إلى الأخذ فيه وفي رواية الأخرى: (ويلال باسط توبه) معناه أنه سطره ليجمع الصدقة فيه، ثم يُقرؤها النبي ﷺ على المحتاجين كما كانت عادته ﷺ في الصدقات لمتطوع بها والزكوات، وفيه دليل على أن الصدقات العمة إنما يُقرؤها في مصارفها الإمام.

قوله: (يُلْقِينَ النِّسَاءَ صدقة) هكذا هو في النسخ: (يُلْقِينَ) وهو جائز على نكت اللغة القليلة الاستعمال، ومنه: «يتعاقبون فيكم ملائكة»^(٢) وقولهم: أكلوني البراغيث. قوله: (تُلْقِي المرأة فتحها، وَيُلْقِينَ، وَيُلْقِينَ) هكذا هو في النسخ مكرراً، وهو صحيح^(٣)، ومعناه: وَيُلْقِينَ كذا وَيُلْقِينَ كذا، كما ذُكِرَ^(٤) في باقي الروايات.

(١) في (ج): يكتب بالياء

(٢) أخرجه بخاري: ٥٥٥، ومسلم ١٢٣٢، وأحمد ١٠٣٠٩، من حديث أبي هريرة ؓ

(٣) في (ج): الصحيح

(٤) في (ص) و(هـ): ذكره.

قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَحَقُّ عَلَى الْإِمَامِ الْآنَ أَنْ يَأْتِيَ نِسَاءَ حِينَ يَفْرُغُ فَيَذْكُرُهُنَّ؟ قَالَ: إِي، لَعَمْرِي إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ عَلَيْهِمْ، وَمَا لَهُمْ لَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ؟ [أحمد: ١٤١٦٣، وسبخري: ٩٧٨]

[٢٠٤٨] ٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الصَّلَاةَ يَوْمَ الْعِيدِ، فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْحُطْبَةِ بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ، ثُمَّ قَامَ مُتَوَكِّئًا عَلَى بِلَالٍ، فَأَمَرَ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَحَثَّ عَلَى طَاعَتِهِ، وَوَعَّظَ النَّاسَ وَذَكَرَهُمْ، ثُمَّ مَضَى حَتَّى أَتَى النِّسَاءَ، فَوَعَّظَهُنَّ وَذَكَرَهُنَّ، فَقَالَ: «تَصَدَّقْنَ، فَإِنَّ أَكْثَرَكُمْ حَظَبُ جَهَنَّمَ»، فَقَامَتِ امْرَأَةٌ مِنْ سِبْطَةِ النِّسَاءِ

قوله: (قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَحَقُّ عَلَى الْإِمَامِ الْآنَ أَنْ يَأْتِيَ النِّسَاءَ حِينَ يَفْرُغُ فَيَذْكُرُهُنَّ؟ قَالَ: إِي، لَعَمْرِي إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ عَلَيْهِمْ، وَمَا لَهُمْ لَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ؟) قَالَ الْقَاصِي: هَذَا إِبْنِي قَالَهُ عَطَاءٌ غَيْرُ مَوْفِقٍ عَلَيْهِ^(١). وَلَيْسَ كَمَا قَالِ الْقَاصِي، بَلْ يُسْتَحَبُّ إِذَا لَمْ يُسْمِعْنِ أَنْ يَأْتِيَهُنَّ^(٢) بَعْدَ فِرَاقِهِ وَبَعْضُهُنَّ يُذَكَّرُهُنَّ إِذَا لَمْ يَتَرْتَّبَ عَلَيْهِ مَفْسَدَةٌ، وَهَكَذَا فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَهُ الشُّرُوطُ، عِنْدَئِذٍ قَالَهُ عَطَاءٌ هُوَ الصَّبُوحُ وَبُنْتُ الْآنَ وَفِي كِتَابِ الْأَرْمَنِ بِالشُّرُوطِ الْمَذْكُورَةِ، وَأَيُّ دَفْعٍ يَدْفَعُنَّ عَنْ هَذِهِ لُتَّةِ الصَّحِيحَةِ؟ قَوْلُهُ - (أَحَقُّ) مَعْنَاهُ: أَتَرَى حَقًّا؟ وَوَقَعَ فِي كَثِيرٍ مِنَ النُّسخِ: (أَحَقُّ) وَهَذَا ظَاهِرٌ.

قوله: (فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْحُطْبَةِ بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ) هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا أَذَانَ وَلَا إِقَامَةَ لِلْعِيدِ، وَهُوَ جَمَاعُ الْعُلَمَاءِ الْيَوْمَ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ وَالْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، وَتَقَرَّرَ عَنْ بَعْضِ السُّبُلِ فِيهِ شَيْءٌ خِلَافَ إجماعٍ مِنْ قَبْلِهِ وَبَعْدَهُ. وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَتْلُوَ فِيهَا: (الصَّلَاةُ جَمْعَةٌ) بِتَصْبِيهِمَا، الْأَوَّلُ عَلَى الْإِفْرَادِ، وَالثَّانِي عَلَى الْجَمَاعِ.

قوله: (فَقَالَتْ امْرَأَةٌ مِنْ سِبْطَةِ النِّسَاءِ) هَكَذَا هُوَ فِي نُسَخٍ: (سِبْطَةٌ) بِكَسْرِ سَيْنٍ وَفَتْحِ لَطَاءٍ الْمُخَفَّفَةِ، وَفِي بَعْضِ نُسَخٍ: (وَاسِطَةُ النِّسَاءِ)، قَالَ لِقَاضِي: مَعْنَاهُ مِنْ خِيَارِهِنَّ، وَلَوْ سَطَّ الْعَدَرُ وَاجْتَبَرَا، قَالَ وَرَعِمَ خُذُّ شَيْخِي أَنْ هَذَا الْحَرْفُ مُعَيَّرٌ فِي كِتَابِ مُسْلِمٍ، وَأَنْ صَوَابِهِ. (مِنْ سِبْطَةِ النِّسَاءِ) وَكَدَّ رَوَاهُ أَبُو شَيْبَةَ فِي «مُسْنَدِهِ»، وَالنَّسَائِيُّ فِي «سُنَنِهِ»^(٣)، وَفِي رَوَاةٍ لِابْنِ

(١) إكمال المعجم: (٣/٢٩١).

(٢) فِي (ج): بِمَعْنَى أَنْ يَأْتِيَهُنَّ.

(٣) النُّسَائِيُّ: ١٥٧٥، وَهُوَ فِي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ»: ١٤٤٢٠.

سَفَعَاءُ الْحَدِيثِ، فَقَالَتْ: لِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «لَأَنَّكَ تَكْثُرُنَ الشُّكَاةَ، وَتَكْفُرُنَ الْعَشِيرَ». قَالَ: فَجَعَلَنِي يَتَصَدَّقَنِي مِنْ حُبِّهِنَّ، يُلْقِينَ فِي تَوْبِ بِلَالٍ مِنْ أَقْرِظَتِهِنَّ وَخَوَاتِمِهِنَّ. [أحمد: ١٤٤٢٠]

[نظر: ٢٠٤٧].

أبي شيبة^(١): (امرأة ليست من عليّة النساء) وهذا ضدّ التفسير الأول، ويُعَضِّدُه قوله عنده (سَفَعَاءُ الْحَدِيثِ). هذا كلام القاضي^(٢).

وهذا الذي دَفَعَه من تَغْيِير^(٣) الكلمة غير مقبول، بل هي صحيحة، وليس المراد بها من خيار النساء كما فسّره هو، بل المراد: امرأة من وَسَطِ النساء، جالسة في وسطهنّ، قال الجوهري وغيره من أهل اللغة: يقال: وَسَطْتُ الْقَوْمَ أَسَطُّهُمْ وَسَطًا وَسِطَةً، أي: تَوَسَّطْتَهُمْ^(٤). قوله (سَفَعَاءُ الْحَدِيثِ) بفتح الشين المهملة، أي: فيهما تَغْيِير^(٥) وسود.

قوله **تَكْثُرُنَ الشُّكَاةَ** هو بفتح الشين، أي: الشكوى قوله **وَتَكْفُرُنَ الْعَشِيرَ** قد أهرس اللّغة. لعشير: معاشر والمخاض وحمله الأنثرون هنا على لزوج، وهذا آخرون: هو كلُّ مخالط، قال الخليل: يقال: هو العشير، والشّعير على القلب^(٦). ومعنى الحديث أنهم يجعلون الإحسان لضعف عقلهنّ وقلة معرفتهنّ، فيستدل به على ذمّ من يجحد إحسان دي الإحسان

قوله (من أَقْرِظَتِهِنَّ) هو جمع قُرْط، قال ابن دُرَيْدٍ: كلُّ ما عُلِقَ من شحمة الأذن فهو قُرْط، سواء كان من ذهب أو خَزَر^(٧) وأما الحُرْص فهو الخنقة الصغيرة من الحيّ قد قضى قيل: الصُّوَابُ (قُرْظَتِهِنَّ) بحذف الألف، وهو المعروف في جمع قُرْط، كخُرْج وجرْجة، ويقال في جمعه: قُرَاط، كرمج ورماح، قال القاضي. ولا يبعد صحة أقْرَطة^(٨)، ويكون جمع جمع، أي: جمع قُرَاط، لا سيما وقد صحّ في الحديث.

(١) ابن أبي شيبة في المصنف: ١٨٣ من حديث ابن مسعود **رَضِيَ**

(٢) إكمال معجم: (٢٩٤/٣)

(٣) في (ج) و(ص) - تغيير

(٤) المصباح: (ومض).

(٥) في (ج) - تغيير

(٦) نظار العين: (٢٤٨/١)، ولم أجده فيه قوله: لشعير على القلب.

(٧) الجمهرة لمعناه: (٧٤٧/٢).

(٨) في إكمال المعجم: (٢٩٢/٣) أقْرَطَ وهو تصحيف ود كد لعدم يجمع على أقْرَاط

[٢٠٤٩] ٥ - (٨٨٦) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ قَالَا: لَمْ يَكُنْ يُؤَدُّ يَوْمَ الْفِطْرِ وَلَا يَوْمَ الْأَضْحَى، ثُمَّ سَأَلْتُهُ بَعْدَ حِينٍ عَنْ ذَلِكَ، فَأَخْبَرَنِي، قَالَ: أَخْبَرَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ أَنَّ لَا أَذَانَ لِبُصْلَاةِ يَوْمِ الْفِطْرِ حِينَ يَخْرُجُ الْإِمَامُ، وَلَا بَعْدَهُ يَخْرُجُ، وَلَا إِقَامَةً وَلَا نِدَاءً وَلَا شَيْءًا، لَا نِدَاءَ يُؤَدُّ وَلَا إِقَامَةً. [المعجم ٢١٦٩ مسجود، والبخاري: ٩٦١]

[طهر ٢٠٤٧]

[٢٠٥٠] ٦ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَرْسَلَ إِلَى ابْنِ الزُّبَيْرِ أَوَّلَ مَا بُويعَ لَهُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يُؤَدُّ لِبُصْلَاةِ يَوْمِ الْفِطْرِ، فَلَا يُؤَدُّ لَهَا، قَالَ: فَلَمْ يُؤَدِّ لَهَا ابْنُ الزُّبَيْرِ يَوْمَهُ، وَأَرْسَلَ إِلَيْهِ مَعَ ذَلِكَ: إِنَّهُ الْخُطْبَةُ بَعْدَ الصَّلَاةِ، وَإِنَّ ذَلِكَ قَدْ كَانَ يُفْعَلُ، قَالَ: فَضَلَّى ابْنُ الزُّبَيْرِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ. [بحري ٩٥٩]

[٢٠٥١] ٧ - (٨٨٧) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى رَحِمَهُ اللَّهُ بْنُ الرَّبِيعِ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ، عَنْ سَمَاطٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعِيدَيْنِ غَيْرَ مَرَّةٍ وَلَا مَرَّتَيْنِ بَعْدَ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ. [حد ٢٠٨٧]

[٢٠٥٢] ٨ - (٨٨٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ وَأَبُو أُسَامَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ لَنَبِيِّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ كُنُوا يُصَلُّونَ الْعِيدَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ. [المعجم ٢١٧٢، والبخاري: ٩٦٢]

[٢٠٥٣] ٩ - (٨٨٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ

قوله (عن جابر لا أذان يوم الفطر ولا إقامة ولا نداء ولا شيء) هذا ظاهره مخالف لما يقوله أصحاب وغيرهم أنه يستحب أن يقال: الصلاة جامعة كما فسده، فيتأول على أن المراد: لا أذان ولا إقامة ولا نداء هي معدهم، ولا شيء من ذلك.

جميع طرق عن أثره كجاء به في هذه الرواية: من آخرهم، لا عن جهة جميعها عن أفراد. ويؤيد ذلك أن هذا من شرح نقل عن القاضي عياض: أثره. وهو كذلك في المشارق لأبو زر: (١٨٢/٢): أثره.

جَعْفَرٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ قَبِيْسٍ، عَنْ عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَخْرُجُ يَوْمَ الْأَضْحَى وَيَوْمَ الْفِطْرِ، فَيَبْدَأُ بِالصَّلَاةِ، فَإِذَا صَلَّى صَلَاتَهُ وَسَلَّمَ، قَامَ فَأَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ وَهُمْ جُلُوسٌ فِي مَضَلَّاهُمْ، قَائِلًا كَانَ لَهُ حَاجَةٌ بِبَعْثِ ذَكَرَهُ لِلنَّاسِ، أَوْ كَانَتْ لَهُ حَاجَةٌ بِغَيْرِ ذَلِكَ أَمَرَهُمْ بِهَا، وَكَانَ يَقُولُ: «تَصَدَّقُوا، تَصَدَّقُوا، تَصَدَّقُوا»، وَكَانَ أَكْثَرُ مَنْ يَتَصَدَّقُ النِّسَاءَ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ، فَلَمَّ يَزُلْ كَذَلِكَ حَتَّى كَانَ مَرْوَانَ بْنُ الْحَكَمِ، فَخَرَجْتُ مُخَاصِرًا مَرْوَانَ حَتَّى أَتَيْنَا الْمُصَلَّى، فَإِذَا كَثِيرٌ مِنَ الصَّلَاتِ قَدْ بَنَى مَثْبَرًا مِنْ طِينٍ وَلَبَنٍ، فَإِذَا مَرْوَانٌ يُدَارِعُنِي يَدُهُ، كَأَنَّهُ يَجُرُّنِي نَحْوَ الْمِثْبَرِ، وَأَنَا أَجْرُهُ نَحْوَ الصَّلَاةِ، فَلَمَّا رَأَيْتُ ذَلِكَ مِنْهُ قُلْتُ: أَيْنَ الْإِبْتِدَاءُ بِالصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: لَا يَا أَبَا سَعِيدٍ، قَدْ تَرَكْتُ مَا تَعْلَمُ، قُلْتُ: كَلَّا، وَاللَّيْلِ نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا تَأْتُونَ بِخَيْرٍ مِمَّا أَعْلَمُ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ -

قوله - (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَخْرُجُ يَوْمَ الْأَضْحَى وَيَوْمَ الْفِطْرِ، فَيَبْدَأُ بِالصَّلَاةِ) هذا دليل لمن قام باستحباب الخروج لصلاة لعيد إلى المصلى، وأنه أفضّل من فعله في المسجد، وعلى هذا عمل الناس اليوم في معظم الأمصار، وأم أهل مكة فلا يُصلُّون إلا في المسجد من الزمان الأول، ولأصحت وجهان: أحدهما: الصحراء أفضل، لهذا الحديث. والثاني - وهو الأصح عند أكثرهم المسجد أفضل إلا أن يضيق. قالوا: ومن صلى أهل مكة في المسجد لسعته، وإنما خرج النبي ﷺ إلى اسمعلى لضيق المسجد، فدلّ على أَنَّ المسجد أفضل إذا شسع

قوله: (فَخَرَجْتُ مُخَاصِرًا مَرْوَانَ) أي: مُدَايِمًا لَهُ يَدُهُ فِي يَدِي، هَكَذَا فَسَّرُوهُ. قوله: (فَإِذَا مَرْوَانٌ يُدَارِعُنِي يَدُهُ، كَأَنَّهُ يَجُرُّنِي نَحْوَ الْمِثْبَرِ، وَأَنَا أَجْرُهُ نَحْوَ الصَّلَاةِ) فيه أَنَّ الحُطْبَةَ للعِيد بعد الصَّلَاة. وفيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإن كان المنكر عليه والياء. وفيه أَنَّ الإنكار عليه يكون باليد لمن أمكنه، ولا يُجْزَى عن اليد، اللسان مع إمكان اليد.

قوله: (أَيْنَ الْإِبْتِدَاءُ بِالصَّلَاةِ؟) هَكَذَا صَبَّطَهُ عَلَى الْأَكْثَرِ، وَفِي بَعْضِ الْأَصُولِ: (أَلَا نَبْدَأُ) بِالْأَلِ الَّتِي هِيَ لِلإِسْتِفْخَاحِ، وَبَعْدَهُ بَوْنٌ ثُمَّ بَاءٌ مُوَحَّدَةٌ، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ، وَالْأَوَّلُ أَجْوَدُ فِي هَذَا الْمَوْطَرِ، لِأَنَّهُ سَاقِعٌ لِلإِنْكَارِ عَلَيْهِ. قوله: (لَا تَأْتُونَ بِخَيْرٍ مِمَّا أَعْلَمُ) هُوَ كَمَا قُلْنَا، لِأَنَّ الَّذِي يَعْلَمُ هُوَ طَرِيقُ النَّبِيِّ ﷺ،

وَكَيْفَ يَكُونُ غَيْرُهُ خَيْرًا مِنْهُ؟

ثُمَّ انْصَرَفَ . [تجميعه: ١١٣١:٥ ، والبخاري: ٩٥٩٩ بحره] .

قوله: (ثم انصرف) قال القاضي: معناه: انصرف عن جهة المشرق إلى جهة الصلاة، وليس معناه أنه انصرف عن^(١) المصلّي وترك الصلاة معه بل في رواية البخاري أنه صلى معه، وكلمه في ذلك بعد الصلاة^(٢)، وهذا يدل على صحة الصلاة بعد الخطبة، ولولا صحتها كدلت لما صلاها معه^(٣). واتفق أصحابنا على أنه لو قدمها على الصلاة صحت، ولكنه يكون تاركاً للسنة، مفوّذاً لفُضيلة، بخلاف خطبة الجمعة، فإنه يشترط لصحة صلاة الجمعة تقديم خطبتها عليها، لأنّ خطبة الجمعة واجبة، وخطبة العيد مندوبة.



(١) في (عن) و(عن): من.

(٢) ثم أتبعه على هذه الرواية عليه البخاري.

(٣) إكمال لمصنفه: ٢٩٧/٣.

١ - [باب ذكر إباحة خروج النساء في العيدين إلى المصلى،

وشهود الخطبة مفارقات للرجال]

[٢٠٥٤] ١٠ - (٨٩٠) حَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الرَّهَرَانِيُّ . حَدَّثَنَا حَمَّادٌ : حَدَّثَنَا أَبُو، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أُمِّ قُطَيْبَةَ قَالَتْ : أَمَرَنَا - تَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ - أَنْ نُخْرِجَ فِي الْعِيدَيْنِ الْعَوَاتِقَ وَالذَّوَاتِ

[باب ذكر إباحة خروج النساء في العيدين إلى المصلى،

وشهود الخطبة مفارقات للرجال]

قولها : (أَمَرَنَا أَنْ نُخْرِجَ فِي الْعِيدَيْنِ الْعَوَاتِقَ وَالذَّوَاتِ) قَابِ أَهْلُ اللَّغَةِ : الْخَوَاتِمُ حَسْبُ عَاتِقٍ، وَهِيَ الْعَبْدَةُ لِأَلْفَةٍ، وَقَالَ بَنُ قُرَيْبَةَ : الَّتِي قَدَرِيَّتُهُ الْبُلُوغُ^(١) . قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ : هِيَ مَا بَيْنَ أَنْ تَبْلُغَ إِلَى أَنْ تَحْسُ مَا لَمْ تَتَرَوُجَ^(٢) ، وَالتَّعْبِيسُ طَوْلُ الْمُقَامِ فِي بَيْتِ أَبِيهَا بِإِلَازِاجٍ حَتَّى تَطْعُمَ فِي لَسَرٍ، قَالُوا : سُمِّيَتْ عَاتِقًا لِأَنَّهَا عَقَّتْ مِنْ أَمْتِهَا فِي الْخِدْمَةِ وَالْخُرُوجِ فِي الْحَوَائِجِ، وَقِيلَ : قَدَرْتُ أَنْ تَتَرَوُجَ فَتَعْتِقَ مِنْ قَهْرِ آبُوبِهَا وَأَهْلِهَا، وَتَسْتَقِلَّ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا . وَالْخُدُورُ لِبُيُوتٍ، وَقِيلَ : لِيُخْلَرْ سِتْرٌ يَكُونُ فِي دَحِيَّةٍ لَيْتَ .

ومولها في الرُّوِيَةِ الْآخَرَى (وَالْخُطْبَاءُ) هِيَ بِمَعْنَى دَتٍ لِيُخْلَرْ، قَالَ أَصْحَابُنَا : يُسْتَحَبُّ إِخْرَاجُ النِّسَاءِ غَيْرَ ذَوَاتِ الْهَيْئَاتِ وَالْمُسْتَحْسَنَاتِ فِي الْعِيدَيْنِ دُونَ غَيْرِهنَّ، وَأَجْبُوا عَنْ إِخْرَاجِ ذَوَاتِ الْخُدُورِ وَلِخُطْبَاتٍ بَأَنَّ الْمُسْتَدَةَ فِي ذَلِكَ الزَّمَنِ كُنْتُ مَأْمُونَةً بِحِلَافِ الْيَوْمِ، وَلِهَذَا صَحَّ عَنْ عَائِشَةَ : لَوْ رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا أَحْدَثَ النِّسَاءُ، لَمَعَهُنَّ امْسَاجِدُ كَمَا مُنِعَتْ نِسَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ^(٣) .

فإن القاصي عيسى بن عيسى واختلط السمع في خروجهن ليعيدين، فرأى جمعة ذلك حقا صبيها، منهم : أبو بكر وعتي وابن عمر وغيرهم ﷺ . ومنهم من سعهن ذلك، منهم : عروة ولقاسم ويحيى الأنصاري وعالف وأبو يوسف، وأجزه أبو حنيفة مرة ومنعه مرة^(٤) .

(١) هذا باب وما يسه من الأبواب إلى حر كتاب يعيدين يس في نسخ الثلاث (ح) و(ص) و(ع)، وقد استفدناه من نسخة من الصحيح مسلم.

(٢) مجموعة نسخة (١/٤٠٢).

(٣) لا لفظا، لأن السكيت عن ٢١٥

(٤) أخرجه البخاري: ٨٦٩، ومسلم: ٩٩٩، وأحمد: ٢٤٦٠٢.

(٥) إسناده الصحيح: (٣/٢٩٨).

المُحْدُور، وَأَمَرَ الْحَيْضَ أَنْ يَتَعَزَّلَنَّ مُصَلَّى الْمُسْلِمِينَ [أحمد ٢٠٧٩٩، ولبخري: ٩٧٤].

[٢٠٥٥] ١١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو حَيْثَمَةَ، عَنْ عَصِيمِ الْأَخُولِ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَوْتِيَةَ قَالَتْ: كُنَّا نُؤْمَرُ بِالْخُرُوجِ فِي الْعِيدَيْنِ، وَالْمُحْبَاةِ وَالْبَكْرِ، قَالَتْ: الْحَيْضُ يَخْرُجْنَ فَيَكْبُرُ خَلْفَ النَّاسِ، يُكَبِّرْنَ مَعَ النَّاسِ. [سجدي: ٩٧١، وظهر: ٢٠٥٦].

قولها: (وَأَمَرَ الْحَيْضَ أَنْ يَتَعَزَّلَنَّ مُصَلَّى الْمُسْلِمِينَ) هو بفتح الهمزة والميم في (أمر)، فيه منع الحَيْضِ من المصلى، واختلف أصحاب في هذا لمع، فقل الجمهور هو منع تنزيه لا تحريم، وسببه الصبغة والاحتراز من مقدرة النساء للرجال من غير حاجة ولا صلاة، وإنما لم يحرم لأنه ليس مسحداً وحكى أبو لفرج الدارمي^(١) من أصحاب عن بعض أصحاب أنه قال: يحرم المكث في المصلى على الحائض كما يحرم مكثها في المسجد لأنه موضع للصلاة، فأشبهه للمسجد، ولضوب الأول.

قولها في الحَيْضَ: (يُكَبِّرْنَ مَعَ النَّاسِ) فيه جواز ذكر الله تعالى للحائض ولجُنب، وإنما يحرم عليهما^(٢) القرآن وقولها: (يُكَبِّرْنَ مَعَ النَّاسِ) دليل على استحباب التكبير لكل أحد في العيدين، وهو مجمع عليه قال أصحاب: يُسْتَحَبُّ التَّكْبِيرُ لِبَنَتِي الْعِيدَيْنِ وَحَدِّ الْحُرُوجِ إِلَى الصَّلَاةِ، قال القاضي: للتكبير في العيدين أربعة موطن: في السعي إلى صلاة إلى حين يخرج الإمام، وللتكبير في الصلاة، وفي الخطبة، وبعد الصلاة.

أما الأول فاختلص فيه، فاستحبته جماعة من الصَّحَابَةِ وَلُصَفَاءِ فَكَانُوا يُكَبِّرُونَ إِذَا خَرَجُوا حَتَّى يَبْغُوا، الْمُصَلَّى، يرفعون أصواتهم، وقاله لأوزاعي ومالك والثَّغَفِي، وزاد استحبابه ليلة العيدين، وقال أبو حنيفة: يُكَبِّرُ فِي الْخُرُوجِ لِلأَصْحَى دُونَ الْفَطْرِ، واختلف أصحابه فقالوا، يقول للجمهور.

وأما التَّكْبِيرُ بِتَكْبِيرِ الْإِمَامِ فِي الْخُطْبَةِ، فمالك يوافق، وغيره يوافق.

وأما التَّكْبِيرُ لِمَشْرُوعٍ فِي أَوَّلِ صَلَاةِ الْعِيدِ، فقال الثَّغَفِي: هو سبع في الأولى غير تكبيرة الإحرام، وخمس في الثانية غير تكبيرة^(٣) القيام، وقال مالك وأحمد وأبو ثور كمالك، لكن سبع في الأولى

(١) أبو لفرج الدارمي هو محمد بن عبد الواحد بن محمد، لا لاسنذكره ولا جامع الجوامع ومودع اليد، مات بمصر يوم الجمعة سنة ثمان وأربعين وأربع مئة، الطبقات الشافعية تكبري: (١٨٧/٤).

(٢) في (الخ) و(ص) عليها.

(٣) وقع في (إك) لمع، (٣٠١/٣) بتكبيرة، بدل غير تكبيرة وهو خلاف قول الشافعي رحمه الله.

[٢٠٥٦] ١٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو الثَّاقِفُ حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ . حَدَّثَنَا هِشَامُ . عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ . أَمَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُخْرِجَهُنَّ فِي الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى . الْعَوَاتِقَ وَالْحَيْضَ وَذَوَاتِ الْخُدُورِ ، فَأَمَّا الْحَيْضُ فَيَعْتَزِلْنَ الصَّلَاةَ وَيَشْهَدْنَ الْخَيْرَ وَدَعْوَةَ الْمُسْلِمِينَ . قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ كَانَ لَا يَكُونُ لَهَا جَلْبَابٌ ، قَالَ : «لِيَلْبِسْنَهَا أُخْتَهَا مِنْ جَلْبَابِهَا» . [أحمد - ٢٠٧٩٣ ، وساجي - ٣٢٤ بحره]

أحداهن تكبيرة الإحرام ، وقال: الثوري وأبو حنيفة: خمس في الأولى وأربع في الثانية بتكبيرة الإحرام والقيام . وجمهور العلماء يرى هذه التكريرات متوالية متصلة . وقال عدها ولشافعي وأحمد: يستحب بين كل تكبيرتين ذكر الله تعالى . وروى هذا أيضاً عن ابن مسعود .

وأما التكرير بعد الصلوات في عيد لأصحى ، فختلف علماء السلف ومن بعدهم فيه على نحو عشرة مذاهب ، هل تبدأه من صبح يوم عرفة أو ظهره ، أو صبح يوم النحر أو ظهره ؟ وهل انتهائه في ظهر يوم النحر ، أو ظهر أول أيام النحر ، أو في صبح آخر أيام التشريق أو ظهره أو عصره ؟ واختار مالك ولشافعي وجماعة بدءه من ظهر يوم النحر ، وانتهاه صبح آخر أيام التشريق^(١) . ولشافعي قول إلى العصر من آخر أيام التشريق ، وقول أنه من صبح يوم عرفة إلى عصر آخر أيام التشريق ، وهو لراجع عند جماعة من أصحابنا ، وعليه العمل في الأضاح .

قولها: (ويشهدن الخير ودعوة المسلمين) فيه استحباب حضور مجامع لخبر ودعوة المسلمين ويحلق الذكر والعلم ونحو ذلك .

قوله: (لا يكون لها جلباب) قال لشعب بن شبيب - هو ثوب أقصر وأعرض من الجمار ، وهي لبقعة تعطي به المرأة رأسها ، وقيل - هو ثوب واسع دون الرداء ، تعطي به صدرها وظهرها ، وقيل: هو كالملأة والمنجعة ، وقيل: هو لإزار ، وقيل: الجمار .

قوله ﷺ: «لِيَلْبِسْنَهَا أُخْتَهَا مِنْ جَلْبَابِهَا» لصحيح أن معناه لتبسيب جلباب لا تحتاج إليه ، عريته . وفيه الاحت على حضور عيد لكل أحد ، وعلى لمودة والتعاون على البر والتقوى

٢ - [باب ترك الصلاة قبل العيد وبعدها في المصلى]

[٢٠٥٧] ١٣ - (٨٨٤) وَحَدَّثَنَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَاذٍ الْحَنْبَرِيِّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ يَوْمَ أَضْحَى أَوْ فِطْرٍ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا، ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ وَمَعَهُ بِلَالٌ، فَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ، فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تُلْقِي خُرُصَهَا، وَتُلْقِي سِخَابَهَا. [مكرر: ٢٠٤٤] [أحمد: ٢٥٣٣، مسند: ٩٦٤].

[٢٠٥٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ (ح). وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ شَافِعٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، جَمِيعاً عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ [أحمد: ٣١٥٣]

[رايطو: ٢٠٨٧].

[باب ترك الصلاة قبل العيد وبعدها في المصلى]

قوله: (فصلى ركعتين، لم يصل قبلها ولا بعدها) فيه أنه لا سنة لصلاة العيد قبلها ولا بعدها، واستدل به مالك في أنه نكرو الصلاة قبل صلاة العيد وبعدها، وبه قال جماعة من الصحابة والتابعين، وقال الشافعي وجماعة من السلف: لا كراهة في صلاة قبلها ولا بعدها، وقال الأوزاعي وأبو حنيفة والكوفيون: لا نكرو بعدها، ونكرو قبلها، ولا حجة في الحديث لمن كرهها، لأنه لا يندرج من ترك لصلاة كراهتها، ولا أصل أد لا منع حتى يثبت.

قوله: (وتلقى سخابها) هو بكسر السين والحاء المعجمة، وهو قلادة من طيب معجون على هيئة لحز، يكون من مسك أو قرنفل أو غيرهم من الطيب، ليس فيه من الجوهر شيء، وجمعه سخاب، كتساب وتساب.



٣ - [باب ما يُقرأ به في صلاة العيدين]

[٢٠٥٩] ١٤ - (٨٩١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ صَمْرَةَ بْنِ سَعِيدٍ الْمَازِنِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ سَأَلَ أَنَا وَقَدِ اللَّيْثِيُّ مَا كَانَ يُقْرَأُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْأَضْحَى وَالْفِطْرِ؟ فَقَالَ: كَانَ يُقْرَأُ فِيهِمَا بِـ **﴿قَدْ أَفْرَمَتِ السَّاعَةُ وَالْفُتُوحُ الْمَجِيدُ﴾** . (أحمد. ٢١٨٩٦).

[٢٠٦٠] ١٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ. حَدَّثَنَا فَلَيْحٌ، عَنْ صَمْرَةَ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ أَبِي وَقَدِ اللَّيْثِيِّ قَالَ سَأَلَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عَمَّا قَرَأَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي يَوْمِ الْعِيدِ، فَقُلْتُ بِـ **﴿قَدْ أَفْرَمَتِ السَّاعَةُ وَالْفُتُوحُ الْمَجِيدُ﴾** . (أحمد. ٢١٩١١).

[باب ما يُقرأ به في صلاة العيدين]

قوله: (عن عبيد الله أن عمر بن الخطاب سأل أنا وَاقد اللَّيْثِيُّ)، وفي الرواية لأخرى: (عن عبيد الله، عن أبي وَاقد قال سألني عمر بن الخطاب) هكذا هو في جميع النسخ، فالرواية الأولى مرسلّة، لأنَّ عند الله لم يُدرك عمر، ولكنَّ الحديث صحيح بلا شك، متصل من الرواية الثانية، فإنه أدرك أبا وَاقد بلا شك، وسمعه بلا خلاف، فلا عشت على مسلم حيثُ في روايته، فإنه صحيح متصل، والله أعلم.

قوله: (عن أبي وَاقد قال: سألني عمر) غلوا. يحتمل أنَّ عمر شك في ذلك فاستثبته، أو أراد إعلام الناس بذلك، أو نحو هذا من لمقاصد، قلوا: ويعد أن عمر لم يكن يعلم ذلك مع شهوده صلاة لعبد مع رسول الله ﷺ مواتة، وفجرته عنه.

قوله (أَنَّ اللَّيْثِيَّ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْعِيدَيْنِ بِقَافِ اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ) فيه دليلٌ لشافعي وموافقيه أنه نُسخَ القراءةُ بهما في العيدين، قال العلماء، والحكمة في قرأتهما لما اشتملت عليه من الإخبار بالبعث، والإخبار عن القرون الماضية وإهلاك المكذِبين، وتثبيت رُؤوس الناس ليعبد بيوهم للبعث وخروجهم من لأجدت كابهم جراثيم متشبهة، والله أعلم.

٤ - [باب الرخصة في اللعب الذي لا معصية فيه

في أيام العيد]

[٢٠٦١] ١٦ - (٨٩٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ أَبُو بَكْرٍ وَعِنْدِي حَارِيتَانِ مِنْ جَوَارِي الْأَنْصَارِ تُغْنِيَانِ بِمَا تَقَاوَلَتْ بِهِ الْأَنْصَارُ يَوْمَ بُعَاثٍ، قَالَتْ: وَلَيْسَتْ بِمُغْنِيَتَيْنِ،

[باب الرخصة في اللعب الذي لا معصية فيه

في أيام العيد]

قولها: (وعندي حاريتان تغنيان بما تقاولت به لأنصار يوم بُعَاثٍ) أما بُعَاثُ فبضم الباء لمؤخدة وبالعين لمهمة، ويحور صرفه وتركه، وهو الأشهر، وهو يوم حُرَّت فيه بين قبيلتي الأنصار الأوس والخزرج في اجتهالية حرب، وكان لظهور فيه للأوس. قال القاضي. قد اكثرون من أهل اللغة وغيرهم هو بالعين المهملة، وقاله أبو عبيدة بالعين المعجمة^(١)، والمشهور المهملة كما قدمناه.

وقولها. (وليسا بمغْنِيَتَيْنِ) معناه: ليس الغناء عادةً لهما، ولا هما معروفتان به. واختلف العلماء في الغناء، فأباحه جماعة من أهل الحجاز، وهي رواية عن مالك، وحرّمه أبو حنيفة وأهل العراق، ومذهب الشافعي كراهته، وهو المشهور من مذهب مالك واحتج المجوّزون بهذا الحديث، وأجاب الآخرون بأنّ هذا الغناء إنما كان في الشجاعة والقتل والجذوق في لقتال ونحو ذلك مما لا مفسدة فيه، بخلاف الغناء المشتمل على ما يُهَيِّجُ النفوس على الشرِّ، ويحملها على البطالة والقيح.

قال لقاضي: إنما كان غناءهما بما هو من أشدّ الحرب والمفاخرة بالشجاعة والظهور ولغلبة، وهذا لا يُهَيِّجُ لجواري على شرٍّ ولا إنشادهما لذلك من الغناء المختلف فيه، وإنما هو رفع الصوت بالإنشاد، ولهذا قالت: (وليسا بمغْنِيَتَيْنِ)، أي: ليسا ممن يُغْنِي بعادة المغنّيات من التشويق والهوى والتعريض بالفواحش، والتشبيب بأهل الجمال وما يُحرِّكُ النفوس ويبعث الهوى والعزل، كما قيل الغناء وقية الرّئي، وليسا أيضاً ممن اشتهر وعُرف بإحسان الغناء الذي فيه تمطيّ وتكسير وعمل يُحرِّكُ

(١) [كتاب المعجم: ١/ (٣٠٧/٣)].

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: ابْتِزَامُ الشَّيْطَانِ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ وَذَلِكَ فِي يَوْمِ عِيدٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَبَا بَكْرٍ، إِنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ عِيدًا، وَهَذَا عِيدُنَا». [أحمد ٢٨٠٢٨، ولبخاري ٩٥٢].

[٢٠٦٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو كُرَيْبٍ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِيهِ: جَارِيتَانِ تَلْعَبَانِ بِدُفٍّ، [الترمذي: ٢٠٦٦].

[٢٠٦٣] ١٧- (٠٠٠) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْمِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ ابْنِ شِهَابٍ حَدَّثَهُ عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ دَخَلَ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا جَارِيتَانِ فِي أَيَّامِ مَيِّ

السَّكَنِ وَيَبْعَثُ الْكَامَنَ، وَلَا مِمَّنْ اتَّخَذَ هَذَا صِنْعَةً وَكِسْبًا، وَالْعَرَبُ تُسَمِّي لَانْتِشَادَ غَنَاءِ، وَلَيْسَ هُوَ مِنَ الْغَنَاءِ الْمَخْتَلَفِ فِيهِ، بَلْ هُوَ مَبَاحٌ، وَقَدْ اسْتَجَازَتِ الطَّحَاةُ غَنَاءَ لِعَرَبِ الَّذِي هُوَ مَجْرَدُ الْإِسْنَادِ وَلِتَرْتُمَ، وَأَجَازُوا الْحَدَّثَ وَفَعَلُوهُ بِحَضْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَفِي هَذَا كُنْهٌ بِحَاجَةِ مِثْلِ هَذَا وَمَا فِي مَعْنَاهُ. وَهَذَا وَمِثْلُهُ لَيْسَ بِحَرَامٍ، وَلَا يَجْرَحُ الشَّهَادَةَ^(١)

قوله (ابْتِزَامُ الشَّيْطَانِ) هُوَ بِضَمِّ الْمِيمِ لِأَوَّلَى وَفَتْحِهَا، وَالضَّمُّ أَشْهُرُ، وَلَمْ يَذْكُرْ لِعَضْدِي غَيْرُهُ^(٢). وَيَقَالُ أَيْضًا: بِزِمَارٍ، بِكَسْرِ الْمِيمِ، وَأَصْلُهُ صَوْتُ بِصَفِيرٍ، وَالزِّمِيرُ الصَّوْتُ لِحَسَنِ، وَيُطَبَّقُ عَلَى الْغَنَاءِ أَيْضًا.

قوله: (ابْتِزَامُ الشَّيْطَانِ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟) فِيهِ أَنَّ مَوْصِعَ الصَّالِحِينَ وَهَلِ الْفَضْلُ تُنَزَّهُ عَنْ الْهَوَى وَأَعْوَى وَنَحْوِهِ وَإِنْ أَمَّا يَكُنْ فِيهِ إِثْمٌ وَفِيهِ أَنَّ التَّابِعَ لِلْكَبِيرِ إِذَا رَأَى بِحَضْرَتِهِ مَا يُسْتَكْرَهُ وَلَا يُلِيقُ بِمَجْلِسِ الْكَبِيرِ، يُكْرَهُ وَلَا يَكُونُ بِهَذَا أَفْتِيًا عَلَى الْكَبِيرِ، بَلْ هُوَ أَدَبٌ وَرَعِيَّةٌ حَرَمَةٌ وَجَلَالٌ لِلْكَبِيرِ مِنْ أَنْ يَتَوَلَّى ذَلِكَ بِنَفْسِهِ، وَصِيَانَةٌ لِمَجْمَعِهِ، وَنَمَ سَكَتٌ لِنَبِيِّ ﷺ عَنْهُمْ لِأَنَّهُ مَبَاحٌ لَهُمْ، وَتَسْجِي شَوْهٍ وَحَوَلٌ وَجْهَهُ إِعْرَاضًا عَنِ الْهَوَى، وَلِتَلَّا يَسْتَحْيِينَ فَيَقْطَعْنَ مَا هُوَ مَبَاحٌ لَهُنَّ، وَكَانَ هَذَا مِنْ رَأْفَةِ ﷺ وَحِلْمِهِ وَحُسْنِ خُلُقِهِ.

قوله: (جَارِيتَانِ تَلْعَبَانِ بِدُفٍّ) هُوَ بِضَمِّ الدَّالِّ وَفَتْحِهَا، وَضَمُّ أَفْصَحُ وَأَشْهُرُ، فَعَمِيهِ مَعَ قَوْلِهِ ﷺ: «هَذَا عِيدُنَا» أَنَّ ضَرْبَ دَفِّ الْعَرَبِ مَبَاحٌ فِي يَوْمِ لُسُورِ الطَّهَرِ، وَهُوَ الْعِيدُ وَالْعُرْسُ وَالْخِتَانُ.

قوله: (فِي أَيَّامِ مَيِّ) يَعْنِي الثَّلَاثَةَ مَعَ يَوْمِ النَّحْرِ، وَهِيَ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ، فَعَمِيهِ أَنَّ هَذِهِ الْأَيَّامَ دَاحِلَةٌ فِي

(١) إكمال للمعجم: (٣/٣٠٩)

(٢) بمصدر السابق: (٣/٣٠٨)

تُعْتَدِنِ وَتَضْرِبَانِي وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُسَجًى بِثَوْبِهِ، فَأَنْتَهَرَهُمَا أَبُو بَكْرٍ، فَكَشَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْهُ وَقَالَ: «دَعَهُمَا يَا أَبَا بَكْرٍ، فَإِنَّهَا أَيَّامٌ عِيدٌ».

وَقَالَتْ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتُرْنِي بِرِدَائِهِ وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى الْحَبْشَةِ وَهُمْ يَلْعُونُ وَأَنَا جَارِيَةٌ، فَأَقْدَرُوا قَدْرَ الْجَارِيَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْحَدِيثَةِ السَّنِّ. [المحدث: ٢٤٤٤١، وليبخاري: ٩٨٧-٩٨٨].

أيام العيد، وحكمه جاري عليه في كثير من الأحكام، كجواز التَّصْحِيَةِ، وتحريم الصَّوْمِ، واستحباب التَّكْبِيرِ، وغير ذلك.

قوله: (رأيت رسول الله ﷺ يسترني برداءه وأنا أنظر إلى الحبشة وهم يلعبون وأنا جارية)، وفي الرواية الأخرى: (يلعبون بحرابهم في مسجد رسول الله ﷺ) فيه حوار اللعب بالسَّلاح ونحوه من آلات الحرب في المسجد، ويتحقق به ما في معناه من لأسباب المَعِينَةِ عَلَى الْجِهَادِ وَأَنْوَاعِ الْبِرِّ.

وفيه جوازُ نظر النساءِ إلى لعب الرجال من غير نظر إلى نفس البدن، وأما نظر المرأة إلى وجه الرجل لأجنبيٍّ، فإن كان يشهوه فحرامٌ بالاتفاق، وإن كان بغير شهوة ولا مخافة فتنة، ففي جوازه وجهان لأصحابنا: أصحُّهما تحريمه، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْمِزْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [النور ٣١]، ولقوله ﷺ: «لَا مَ سَلَمَةَ وَأُمُّ حَبِيبَةَ» [احتجبا عنه^(١)]. - أي: عن أم مكتوم - فقالت^(٢): «إِنَّهُ أَعْمَى لَا يُبْصِرُ»، فقال ﷺ: «أَلَعَمْرَاؤُنِ أَنْتُمَا أَلَيْسَ تُبْصِرَانِ؟»، وهو حديث رواه الترمذي وغيره^(٣)، وهو حديث حسن. وعلى هذا أجابوا عن حديث عدثشة هذا بجوابين:

أقوامها: أنه ليس فيه أنها نظرت إلى وجوههم وأبدانهم، وإنما نظرت لعيوبهم وجرايبهم، ولا يلزم من ذلك تعمُّدُ النَّظَرِ إِلَى الْبَدَنِ، وإن وقع النَّظَرُ بِلا قصد صرفته في الحال.

والثاني: لعلَّ هذا كان قبل نزول الآية في تحريم النَّظَرِ، وأنها كانت صغيرة قبل بلوغها، فلم تكن مكلفة^(٤)، عني قول من يقول: إنَّ تَصْغِيرَ الْمَرَاهِقِ لَا يُمْنَعُ النَّظَرُ، والله أعلم.

(١) في (خ): عنه.

(٢) في (هـ) و(هـ): فقلت.

(٣) ترمذي ٢٩٨٣ من حديث أم سلمة رضي الله عنها وهو في السنن أبي داود ٤١١٢، والسنن الكبرى للنسائي: ٩١٩٧، والمسنند أحمد ٢٦٥٣٧.

(٤) قال ابن حجر متعلقاً بالتوبيخ في قوله من عدثشة رضي الله عنها أنها لم تكن مكلفة: قولها [في رواية سنن أبي النضر ٨٩٠٢] (أحببت أن يبيع بساء مقدمه بي) مشعر بأن ذلك وقع بعد أن صارت لها صراوات أرادت العطر علمهن، فدلَّ على أنها قد بلغت سن البلوغ، وقد تقدم من رواية ابن حبان أن ذلك وقع لما قدَّمه وفد الحبشة، وكان قدَّموا لهم سبعة سباع، فيكون عمره حينئذ خمس عشرة سنة، فنظر افتح ليري: (٤٤٥/٢).

[٢٠٦٤] ١٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: وَاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُومُ عَلَى بَابِ حُجْرَتِي، وَالْحَنَشَةُ يَنْعَبُونَ بِحِرَابِهِمْ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَسْتُرُنِي بِرِدَائِهِ لِكَيْ أَنْظُرَ إِلَيَّ لِعِيهِمْ، ثُمَّ يَقُومُ بِنِ اجْلِي حَتَّى أَكُونَ أَنَا اللَّيْ أَنْصُرِفَ، فَأَقْدُرُوا قَدْرَ الْجَارِيَةِ الْحَدِيثَةِ السَّيِّئَةِ، حَرِيصَةً عَلَى النَّهْوِ. (الحميد: ١٧٦١، ١٧٦٢، والبخاري: ٥٦٣٩).

[٢٠٦٥] ١٩ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَيُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى - وَالنُّفْطُ لِهَارُونٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنَا عُمَرُو أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَهُ عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدِي جَارِيَتَانِ تَغِيَّبَانِ بِغَنَاءٍ بُعَاثَ، فَأَصْطَجَعَ عَلَى الْفِرَاشِ، وَحَوَّلَ وَجْهَهُ، فَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ فَأَتَتْهُنِي وَقَالَ: وَمَا وَالشَّيْطَانِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ «دَعُهُمَا»، فَلَمَّا غَفَلَ^(*) غَمَزَتْهُمَا فَمَحَرَجَتَا، وَكَانَ يَوْمَ عِيدٍ يَلْعَبُ السُّودَانُ بِالْأَدْرِقِ وَالْجِرَابِ، فَوَيْمَا سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَيَمَا قَالَ: «تَشْتَهَيْنِ تَنْظُرِينَ؟»، قُلْتُ: نَعَمْ، فَأَقَامَنِي وَرَاءَهُ خَدِّي عَلَى خَدِّهِ وَهُوَ يَقُولُ: «دُونَكُمْ يَا بَنِي أَرْفِدَةَ» حَتَّى إِذَا مَلِكْتُ

وفي هذا الحديث بيّن ما كان عليه رسول الله ﷺ من الرّأفة والرّحمة وحسن الخلق والمعاشرة بالمعروف مع الأهل والأزواج وغيرهم.

قوله (وأنا جارية، فاقْدُرُوا قَدْرَ لَجَارِيَةِ الْعَرَبِ الْحَدِيثَةِ السَّيِّئَةِ) معناه: أيتها تحبّ الله والنّفوس والنظر إلى اللّعب حبّاً بليعاً، وتحريصاً على إدمته ما أمكها، ولا تملّ ذلك إلا بعذر من تطويل^(١) قولها. (فاقْدُرُوا) هو بضمّ الدّال وكسرهما، لغتاً حكاهما الجوهري^(٢) وغيره، وهو من التقدير، أي: قَدِّرُوا رغبته في ذلك إلى أن تشتهي. وقولها: (لَعَرِبَةُ) هو بفتح العين وكسر الرّاء وبالياء للموحدة ومعناه: المشتهية للّعب المحبّة له.

قوله ﷺ: «دُونَكُمْ يَا بَنِي أَرْفِدَةَ» هو بفتح^(٣) الهمزة وإسكان الرّاء، ويقال: بفتح الفاء وكسرهما،

(*) تعني أيها.

(١) في (خ) و(ص): تطويله.

(٢) «الصحاح» - (قدر).

(٣) في (خ): يضم، وهو تصحيح.

قَالَ: «حَسْبُكَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَأَدْمِي». بحري ٩٤٨ و ٩٥٠ [وسط: ٢٠٦٣].

[٢٠٦٦] ٢٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَ حَشٍ يَزْفَتُونَ فِي يَوْمٍ عِيدٍ فِي الْمَسْجِدِ، فَدَعَانِي النَّبِيُّ ﷺ، فَوَضَعْتُ رَأْسِي عَلَى مَنْكِبِهِ، فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ إِلَى لَعِبِهِمْ، حَتَّى كُنْتُ أَنَا الَّتِي أَنْصَرِفُ عَنِ النَّظَرِ إِلَيْهِمْ.

[أحمد: ٢٤٢٩٦ بحري ٢٠٦٦ و ٢٠٦٧].

[٢٠٦٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَكَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ زَكْرِيَّا عَنْ أَبِي زَائِدَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ، بِإِسْنَادٍ عَنْ هِشَامٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرَا: فِي الْمَسْجِدِ. [أحمد: ٢٥٩٦٠].

[٢٠٦٨] ٢١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي إِسْرَاهِيلُ بْنُ دِينَارٍ وَعُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعَمِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي عَاصِمٍ - وَاللَّفْظُ لِعُقْبَةَ - قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي

وجهان حكاهما لقاضي عياض^(١) وغيره، لكسر أشهر، وهو لقبٌ للحشّة، ولقطة (دونكم) من العاد الإعراف، وحذف لمغزى به، تقديره عليكم بهذا اللعب الذي أنتم فيه، قال الخطابي وغيره: وشأنها أن تتقدم الاسم كما جاء في هذا الحديث، وقد جاء تأخيرها شاذاً، كقوله.

يَا أَيُّهَا الْمَأْجُوحُ طُورِي دُونَكَ^(٢)

قوله ﷺ: «حَسْبُكَ؟» هو استفهام، بدليل قوله: (قُلْتُ: نعم)، تقديره: أحسبُكَ؟ أي: هل يكفيكَ هذا القدر؟

قوله: (جاء حش يَزْفَتُونَ في يوم عيد في المسجد) هو يفتح الياء ويسكنون الزاي وكسر لاء، وسماه: يرقصون، وحمله العلماء على التوثب بسلاحهم ولعبهم بحرابهم على قريب من هيئة الرقص، لأن معظم الروايات إنما فيها^(٣) لعبهم بحرابهم، فتأمل هذه النقطة على موافقة سائر الروايات.

قوله: (عقبة بن مُكرم) يفتح الراء.

(١) إكمال معجم (٣/٩٠٢).

(٢) «الاعلام المحيطة» ٢٥ (١/٢٨٠)، والمصحح هو الذي يسكنون الزاي فوملاً الدنو لظلة ماله.

(٣) في (نسخ): قريه، بدل: زيم، فيها.

عطاء: أَخْبَرَنِي عَبْدُ بْنُ عُمَيْرٍ: أَخْبَرَنِي عَائِشَةُ نَهَا قَالَتْ لِلْعَابِرِينَ: وَدِدْتُ أَنِّي أَرَاهُمْ، قَالَتْ: فَقَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقُمْتُ عَلَى لَبَابِ أَنْظُرُ بَيْنَ أَدْنَاهُ وَعَدْنَاهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ فِي الْمَسْجِدِ قَالَتْ عَطَاءٌ: قُرْسٌ أَوْ حَبْسٌ؟ قَالَ: وَقَالَ لِي ابْنُ عَتِيقٍ: بَلْ حَبْسٌ. [أحمد: ٢٦٠٥١].

[٢٠٦٩] ٢٢ - (٨٩٣) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ عَبْدُ أَخْبَرَنِي، وَقَالَ ابْنُ زَائِعٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: بَيْنَمَا الْحَبَشَةُ يَلْعَبُونَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِحَرَائِبِهِمْ إِذْ دَخَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَأَهْوَى إِلَى الْحَبَشَةِ أَنْ يَحْصِيَهُمْ رَأً، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَعَهُمْ يَا عُمَرُ». [أحمد: ٨٠٨٠، والبيهقي: ٢٢٩١٤].

قوله: (قال عطاء قُرْسٌ أَوْ حَبْسٌ؟ قال وقال لي ابن عتيق بل حَبْسٌ) هكذا هو في كل النسخ. ومعناه: أَنْ عطاء شَكَّ، هل قال: هم قُرْسٌ أَوْ حَبْسٌ؟ بمعنى هل هم من القُرس أو من الحبشة؟ وأما ابن عتيق فجزم بأنهم حبش، وهو الضُّوب. قال القاضي عياض: وقوله: (قال ابن عتيق) هكذا هو عند شيوخنا، وعند الباجي (وقال لي بن عُمَيْرٍ)، قال: وفي نسخة: (قال لي بن أبي عتيق). قال صاحب «المشارك» و«المطالع»: الصحيح بن عُمَيْرٍ، وهو عُمَيْرُ الْمَذَكُورُ فِي السُّنَنِ^(١). والصواب^(٢).

قوله (دخل عمر بن الخطاب، فأهوى بيده إلى الحَضِيَاءِ بِحَصْبِهِمْ) (الحصبة) ممدود، وهي الحصى^(٣) لَصَّغَارٌ، و(يَحْصِيهِمْ) بكسر الطاء، أي: يرصيهم بها، وهو محمولٌ على أنه ظن أنه^(٤) لا يليق بالمسجد، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يعلم به، والله أعلم.



(١) وقع في «إكمال المعلم»: (٣١٠/٢) أبو، وهو تصحيف.

(٢) مشارق الآثار: (١٢٢/٢)، «المطالع الآثار»: (١٠٦/٥)، (١٠٧).

(٣) وقع في (ج) بعضها - كله في الأصل بخط المصنف.

(٤) في (ج): الحصى.

(٥) في (ص) و(هـ): أن قد.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٩ - [كِتَابُ صَلَاةِ الاسْتِسْقَاءِ]

[٢٠٧٠] ١ - (٨٩٤) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ سَمِعَ عِيَّاذَ بْنَ تَمِيمٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ الْمَازِنِيَّ يَقُولُ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيْنِ الْمُصَلِّي فَاِسْتَسْقَى، وَحَوَّلَ رِدَاءَهُ حِينَ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ [أحمد ١٦٤٣٥]

[وسط ٢٠٧١].

كتاب صلاة الاستسقاء

أجمع العلماء على أنَّ الاستسقاء سنة، واختلفوا هل تُسْرُ له صلاة أم لا؟ فقد أبو حنيفة: لا تُسْرُ له صلاة، بل يُسْتَسْقَى بالدُّعَاءِ بلا صلاة وقال مائتا العلماء من لِسَنَفٍ والخلف للصَّحَابَةِ والتَّابِعُونَ فمن بعدهم: تُسْرُ الصَّلَاةُ. ولم يُخَلَفْ فيه، لا أبو حنيفة، وتعلَّقَ بِأَحَادِيثٍ، لا استسقاء لتي ليس فيها صلاة. واحتجَّ الجمهور بالأحاديث الثَّابِتة في «الصَّحِيحَيْنِ» وغيرهما أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى لِلْاسْتِسْقَاءِ رَكَعَتَيْنِ. وأما الأحاديثُ التي ليس فيها ذكرُ الصَّلَاةِ، فبعضُها محمودٌ على نسيانِ الرَّأْيِ، وبعضُها كان في الخطبة للجمعة، ويتعلَّقُ الصَّلَاةُ للجمعة فاكْتَفَى بها، ولو لم يُصَلِّ أصلاً كان بياناً لجواز الاستسقاء بالدُّعَاءِ بلا صلاة، ولا خلاف في جوارِها، وتكونُ الأحاديثُ المُتَّبَتَّةُ للصَّلَاةِ مُقَدِّمَةً، لأنها زيادةٌ علم ولا معارضةٌ بينهما.

قال أصحابنا: الاستسقاء ثلاثة أنواع:

أحدها: الاستسقاء بالدُّعَاءِ من غير صلاة،

الثاني: الاستسقاء في خطبة الجمعة، أو في إثر صلاة مفروضة، وهو أفضلُ من النوع الذي قبله.

والثالثُ - وهو أكملُها - أن يكون بصلاة ركعتين وخطبتين، ويتأقَّبُ قبله بصدقة وصيام وتوبة

وإقْدَابٍ على الخير ومحبة الشَّيْءِ، ونحو ذلك من طاعة الله تعالى

قوله: (خرج رسول الله ﷺ إلى المصلِّي فاستسقى، وحَوَّلَ رِدَاءَهُ حِينَ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ)

[٢٠٧١] ٢- (****) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا شُعْبَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

الْأَخْرَى. (وَصَلَّى رَكَعَيْنِ) فِيهِ اسْتِحْبَابُ لِحُجُوحِ السُّبُحِ لِلِاسْتِسْقَاءِ إِلَى الصُّحُورِ، لِأَنَّهُ أَبْدَعَ فِي الْاِفْتِقَارِ
وَالْتَوَاضُعِ، وَلِأَنَّهُ أَوْسَعُ لِلنَّاسِ، لِأَنَّهُ يَحْضُرُهُ النَّاسُ كُلُّهُمْ فَلَا يَسْمَعُهُمْ الْجَمَاعُ

وَفِيهِ اسْتِحْبَابُ تَحْوِيلِ الرُّدَاءِ فِي أَثْنَائِهَا لِلِاسْتِسْقَاءِ، قَالَ أَصْحَابُنَا يُحْوَلُهُ فِي نَحْوِ ثَلَاثِ سَخَطَاتٍ
الثَّانِيَةِ، وَذَلِكَ حِينَ يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ، قَالُوا: وَالتَّحْوِيلُ شُرْعٌ تَفَاوُلًا بِتَغْيِيرِ الْحَالِ مِنَ الْقَحْطِ إِلَى تَرَوُّلِ الْغَيْثِ
وَالْخُطْبِ، وَمَنْ ضَبَقَ الْحَالَ إِلَى سَعَتِهِ. وَفِيهِ دَلِيلٌ لِلشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَأَحْمَدَ وَجَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ فِي
اسْتِحْبَابِ تَحْوِيلِ الرُّدَاءِ، وَلَمْ يَسْتَحِبَّهُ أَبُو حَنِيفَةَ، وَيُسْتَحَبُّ عَلَيْنَا أَيْضًا لِلْمَأْمُومِينَ كَمَا يُسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ،
وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ، وَخَالَفَ فِيهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ.

وَفِيهِ بَيِّنَاتُ صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ، وَرَدٌّ عَلَى مَنْ أَنْكَرَهَا. وَقَوْلُهُ: (اسْتَسْقَى)، أَي. طَلَبَ السَّقْيَ. وَبِهِ
أَنَّ صَلَاةَ الْاسْتِسْقَاءِ رَكَعَتَانِ، وَهُوَ كَذَلِكَ بِاجْتِمَاعِ لِمَثْنَيْنِ لَهَا. وَاخْتَلَفُوا هَلْ هِيَ قَبْلَ الْخُطْبَةِ أَمْ بَعْدَهَا؟
فَطَلَبَ الشَّافِعِيُّ وَجَمَاهِيرُ إِلَى أَنَّهَا قَبْلَ الْخُطْبَةِ، وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ بَعْدَ الْخُطْبَةِ، وَكَانَ ذَلِكَ يَقُولُ بِهِ، ثُمَّ
رَجَعَ إِلَى قَوْلِ الْجَمَاهِيرِ، قَالَ أَصْحَابُنَا: وَبِإِذْنِ الْخُطْبَةِ عَلَى الصَّلَاةِ صَحَّتْ، وَلَكِنْ لَافْضَلُ تَقْدِيمُ
الصَّلَاةِ كَصَلَاةِ الْعِيدِ وَخُطْبَتِهَا، وَجَاءَ فِي الْأَحَادِيثِ مَا يَقْتَضِي جَوْزَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأخيرِ. وَاخْتَلَفَتْ
الرُّوَايَةُ فِي ثَلَاثٍ مِنَ الشُّبُهَاتِ.

وَاحْتِثَفَ الْعُلَمَاءُ: هَلْ يُكَبِّرُ تَكْبِيرًا رَائِدَةً فِي أَوَّلِ صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ كَمَا يُكَبِّرُ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ؟ فَقَالَ
بِهِ الشَّافِعِيُّ وَابْنُ جُرَيْرٍ، وَرَوَى عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَرِيرِ وَكَثِيرُونَ، وَقَالَ لِحَمَّوْرٍ
لَا يُكَبِّرُ. وَاحْتَجَّوا لِلشَّافِعِيِّ بِأَنَّهُ جَاءَ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ: (صَلَّى رَكَعَتَيْنِ كَمَا يُصَلِّي فِي الْعِيدِ)^(١)،
وَتَأَوَّلَهُ الْجَمَّاهُورُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ كَصَلَاةِ الْعِيدِ فِي لَعْدَدِ الْجَهْرِ وَقِرَاءَةِ، وَفِي كَوْنِهَا^(٢) قَبْلَ الْخُطْبَةِ،
وَخَالَفَتْ الرُّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ فِي ذَلِكَ، وَخِيَّرَهُ دَاوُدُ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَتَرْكِهِ.

وَلَمْ يَذْكُرْ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ الْجَهْرُ بِالْقِرَاءَةِ، وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ^(٣)، وَأَجْمَعُوا عَلَى اسْتِحْبَابِهِ، وَأَجْمَعُوا
أَنَّهُ لَا يُؤْذَنُ لَهَا وَلَا يُقَامُ، لَكِنْ يُسْتَحَبُّ أَنْ يُقَالَ: لَصَلَاةُ جَامِعَةٍ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ١١٦٥، وَبُيْهَقِيُّ ٥٦٦، وَالتَّيْمِيُّ ١٥٢١، وَابْنُ مَاجَةَ ١٢٦٦، وَأَحْمَدُ ٢٠٣٨ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ
عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَاسْتَسْقَى حَرْنَ.

(٢) فِي (نَحْ) كَوْنِهَا.

(٣) الْبُخَارِيُّ: ١٠٢٤. وَهُوَ فِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ: ١٦٦٣٢.

أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمْرِو قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْمُصَلَّى فَاسْتَسْقَى وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، وَقَلَّتْ رِذَاءُهُ، وَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ. [أحمد: ١٦٤٥١، بخاري: ١٠١٢،

[٢٠٧٢] ٣- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ يَلَالٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَمْرِو أَنَّ عَبَّادَ بْنَ تَمِيمٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ إِلَى الْمُصَلَّى يَسْتَسْقِي، وَأَنَّهُ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَدْعُو، اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، وَحَوَّلَ رِذَاءَهُ. [أحمد: ١٦٤٣٢، ولبخاري: ١٠٢٨،

[٢٠٧٣] ٤- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَةُ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبَّادُ بْنُ تَمِيمٍ الْمَازِنِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ عَمَّهُ - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - يَقُولُ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا يَسْتَسْقِي، فَجَعَلَ إِلَى النَّاسِ ظَهْرَهُ، يَدْعُو اللَّهَ، وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، وَحَوَّلَ رِذَاءَهُ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ. [أحمد: ١٦٤٣٦، ولبخاري: ١٠٢٥،

قوله: (أخبرني عبّاد بن تميم المازني أنه سمع عمه) لمراد بعمة عبد الله بن زيد بن عاصم المكرّر في الروايات السابقة.

قوله: (وأنه لما أراد أن يدعو، استقبل القبلة) فيه استحباب استقبالها للدعاء، ويلحق به الوضوء والغسل والتيمم والقراءة والأذكار والأذان وسائر الطاعات، إلا ما خرج بدليل كالخطبة ونحوها.

قوله: (فجعل إلى الناس ظهره، يدعو الله، واستقبل القبلة، وحول رداءه، ثم صلى ركعتين) فيه دليل لمن يقول بتقديم الخطبة على صلاة الاستسقاء، وأصحاب يحملونه على الجواز كما سبق بيانه.



١ - [باب رفع اليدين بالدعاء في الاستسقاء]

[٢٠٧٤] ٥ - (٨٩٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي الدُّعَاءِ حَتَّى يَرَى بَيَاضَ بَطْنِيهِ [أحمد: ١٢٩٠٦، والبخاري: ١٠٣٠، معناه بصحة جرم] -

[٢٠٧٥] ٦ - (٨٩٦) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْقَى، فَأَشَارَ بِطَهْرِ كَفِّهِ إِلَى السَّمَاءِ. [أحمد: ١٢٨٥٤] -

[٢٠٧٦] ٧ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ وَعَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ سَمْعِيلٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ دُعَائِهِ إِلَّا فِي الْإِسْتِسْقَاءِ، حَتَّى يَرَى بَيَاضَ بَطْنِيهِ غَيْرَ أَنَّ عَبْدَ الْأَعْلَى قَالَ: يَرَى بَيَاضَ بَطْنِيهِ، أَوْ يَبَاضَ بَطْنِيهِ. [البخاري: ١١٣٩] [وانظر ٢٠٧٧] -

[باب رفع اليدين بالدعاء في الاستسقاء^(١)]

قوله. (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْقَى، فَأَشَارَ بِطَهْرِ كَفِّهِ إِلَى السَّمَاءِ) قال جماعة من أصحابنا وغيرهم. الشئ في كلِّ دعاء لدفع^(٢) بلاء كالقحط ونحوه أو يرفع يديه، ويجعل طهر كَفِّهِ إِلَى السَّمَاءِ، وإذا دعا لسؤال شيء وتحصيله، جعل بطر كَفِّهِ إِلَى السَّمَاءِ، واحتجوا بهذا الحديث.

قوله. (عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ دُعَائِهِ إِلَّا فِي الْإِسْتِسْقَاءِ، حَتَّى يَرَى بَيَاضَ بَطْنِيهِ) هذا الحديث يؤهم ظهره أنه لم يرفع يديه ﷺ إِلَّا فِي الْإِسْتِسْقَاءِ، وليس الأمر كذلك، بل قد ثبت رفع يديه ﷺ فِي مَوَاطِنَ غَيْرِ الْإِسْتِسْقَاءِ، وهي أكثر من أن تحصى، وقد جمعت منها نحو ثلاثين حديثاً من «المُصَحِّحِينَ» أو أحدهما، وذكرتها في أواخر باب صفة الصلاة من «شرح المهذب»^(٣).

(١) هذا الباب وما فيه من الأبواب هي آخر كتاب الاستسقاء ليس في سبح ثلاث. (ج) و(د) و(هـ). وقد ستركنا من استسقاء عن «صحيح مسلم».

(٢) في (هـ): لرفع.

(٣) «المجموع شرح المهذب»، ٥١٧/٢٦ وما بعدها.

[٢٠٧٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُرْوَةَ، عَنْ قَتَادَةَ أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ [احمد ١٢٨٦٧، وسخري ١٠٣١].

وَيَأْتِي هَذَا لِحَدِيثٍ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَرْفَعِ لِرَفْعِ الْبَلِغِ بِحَيْثُ يُرَى بِيَضُّهُ إِيْطِيهِ إِلَّا فِي الْإِسْتِسْقَاءِ، أَوْ أَنَّ لِمُرَادٍ: لَمْ أَرَهُ رَفَعَ، وَقَدْ رَأَى غَيْرَهُ رَفَعَ، فَيَقْدُمُ الْعَشُونَ فِي مَوْضِعٍ كَثِيرَةٍ - وَهُمْ جَمَاعَاتٌ - عَلَى وَاحِدٍ لَمْ يَحْضُرْ ذَلِكَ، وَلَا يَهْمُ مِنْ تَأْوِيلِهِ لِمَا ذَكَرْنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ)، وَفِي الطَّرِيقِ الثَّانِي: (عَنْ قَتَادَةَ أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُمْ) فِيهِ يَبْدُو أَنَّ قَتَادَةَ قَدْ سَمِعَهُ مِنْ أَنَسٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ قَتَادَةَ مَدْلُوسٌ^(١)، وَأَنَّ الْمَدْلُوسَ لَا يُحْتَجُّ بِعَمَلِهِ حَتَّى يَثْبُتَ سَمَاعُهُ ذَلِكَ الْحَدِيثَ، فَيُبَيِّنُ مُسْلِمٌ ثَبُوتَهُ بِالطَّرِيقِ الثَّانِي.



٢ - [باب الدعاء في الاستسقاء]

[٢٠٧٨] ٨ - (٨٩٧) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَبِي ثَوْبٍ وَقُتَيْبَةُ وَأَسْنُ حُجْرٍ، قَالَ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ. حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شَرِيكٍ بْنِ أَبِي نَمِرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَوْمَ جُمُعَةٍ مِنْ بَابٍ كَانَ نَحْوَ دَارِ الْقَضَاءِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يَخْطُبُ، فَاسْتَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمًا، ثُمَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَتَكْتُ الْأَمْوَالَ، وَانْقَطَعْتُ السُّبُلُ، فَادْعُ اللَّهَ يُغْنِنَا، قَالَ: فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ اغْنِنَا،

[باب الدعاء في الاستسقاء]

قوله: (دار القضاء) قال القاضي عياض: سُمِّيَتْ دَارُ الْقَضَاءِ لِأَنَّهَا يَبْعَثُ فِي قَضَاءِ دِينِ حَمَزٍ مِنَ الْحَطَبِ الَّذِي كَتَبَهُ عَلَى نَفْسِهِ، وَأَوْصَى ابْنَهُ عَبْدَ اللَّهِ أَنْ يُبَاعَ فِيهِ مَالُهُ، فَبِنَ عَجَزٍ مَالَهُ اسْتَعَانَ بِنِي عَبْدِ اللَّهِ ثُمَّ بِفَرِيضٍ، فَبَاعَ ابْنُهُ هَذِهِ لِمَعَاوِيَةَ وَمَا لَهُ بِالْغَدَةِ وَقَصَى دِينَهُ، وَكَانَ ثَمَانِيَةً وَعِشْرِينَ أَلْفًا، وَكَانَ يُقَدِّمُ لَهَا: دَارُ قَضَاءِ دِينَ عَمْرٍ، ثُمَّ اخْتَصَرُوا^(١) فَدَلُّوا: دَارَ الْقَضَاءِ، وَهِيَ دَارُ مِرْوَانَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هِيَ دَارُ الْإِمَارَةِ، وَغَلِطَ لِأَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّهَا دَارُ مِرْوَانَ، فَظَنَّ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْقَضَاءِ الْإِمَارَةَ، وَالصُّوَابُ مَا قَدَّمْتَهُ. هَذَا آخِرُ كَلَامِ الْقَاضِي^(٢).

وقوله: أَنَّ دِينَهُ كَانَ ثَمَانِيَةً وَعِشْرِينَ أَلْفًا غَرِيبٌ، بَلْ غَلِطَ، وَالصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ أَنَّهُ كَانَ مِائَةً وَثَمَانِينَ أَلْفًا، أَوْ نَحْوَهُ. هَكَذَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»^(٣)، وَكَذَا رَوَاهُ غَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالسِّيَرِ وَالتَّوَارِيخِ وَغَيْرِهِمْ.

قوله: (ادْعُ اللَّهَ يُغْنِنَا)، وقوله ﷺ: «اللَّهُمَّ اغْنِنَا»، هَكَذَا، هُوَ فِي جَمِيعِ النُّسَخِ: «اغْنِنَا» بِالْأَلْفِ، وَ(يُغْنِتُ) بِضَمِّ لِيَاءٍ، مِنْ أَغَاثَ يُغِيثُ، رِبَاعِيٌّ، وَالْمَشْهُورُ فِي كِتَابِ اللَّغَةِ أَنَّهُ إِنَّمَا يُقَالُ فِي الْمَطَرِ: عَاثَ اللَّهُ النَّاسَ وَالْأَرْضَ يَغِيثُهُمْ، بَفَتْحِ الْبَاءِ، أَيْ: أَنْزَلَ الْمَطَرَ قَدَّ الْقَاضِي عِيَاضٌ قَالَ بَعْضُهُمْ: هَذَا الْمَذْكُورُ فِي الْحَدِيثِ مِنَ الْإِعَاثَةِ بِمَعْنَى الْمَعُونَةِ، وَلَيْسَ مِنْ طَلَبِ الْغَيْثِ، إِذَا يُقَالُ فِي طَلَبِ

(١) فِي (هَذَا) اخْتَصَرُوا

(٢) مُؤَادِدُ الْمَعْلُومِ: (٣/١٩٩).

(٣) الْبُخَارِيُّ: ٣٧٠+

اللَّهُمَّ اغْنِنَا، اللَّهُمَّ اغْنِنَا، قَالَ أَنَسٌ: وَلَا وَ اللَّهِ مَا نَرَى فِي السَّمَاءِ مِنْ سَحَابٍ وَلَا قَرَعَةٍ، وَمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ سَلْعٍ مِنْ بَيْتٍ وَلَا دَارٍ، قَالَ: فَطَلَعْتُ مِنْ وَدَائِهِ سَحَابَةً مِثْلَ الثُّرْسِ، فَلَمَّا تَوَسَّطْتُ السَّمَاءَ انْتَشَرَتْ ثُمَّ أَمْطَرَتْ.

الغيث: اللَّهُمَّ غَشِّ (١)، قال القاضي: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ طَلِبِ الْغَيْثِ، أَيْ هَبْ لَنَا غَيْثًا، أَوْ ارْزُقْنَا غَيْثًا، كَمَا يَقُولُ سَقَاءُ اللَّهِ وَأَسْقَاءُ أَيْ، جَعَلْ لَهُ سَقِيًّا، عَلَى لُغَةٍ مِنْ فَرْقٍ بَيْنَهُمَا (٢).

قوله، (رَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ «اللَّهُمَّ اغْنِنَا» فِيهِ سِتْعَابُ الْإِسْتِسْقَاءِ فِي خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ، وَقَدْ قَدَّمَ بِهِ فِي أَوَّلِ الدَّعَاءِ. وَفِيهِ جَوَازُ الْإِسْتِسْقَاءِ مُنْفَرِدًا عَنْ ثَلَاثِ الصَّلَاةِ لِمَخْصُوصَةٍ، وَاجْتَرَتْ بِهِ لِحَفِيفَةٍ وَقَالُوا: هَذَا هُوَ الْإِسْتِسْقَاءُ الْمَشْرُوعُ لَا غَيْرَ، وَجَعَلُوا الْإِسْتِسْقَاءَ بِالسُّرُوزِ إِلَى لُصُّحَرَاءِ وَلِصَّلَاةٍ بَدْعَةٍ، وَلَيْسَ كَمَا قَالُوا، بَلْ هُوَ سُنَّةٌ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ السَّامِقَةِ، وَقَدْ قَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ أَنَّ الْإِسْتِسْقَاءَ أَنْوَعُ، فَلَا يَزِمُ مِنْ ذِكْرِ نَوْعٍ إِبْطَالُ نَوْعٍ ثَبَتَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

قوله ﷺ: «اللَّهُمَّ اغْنِنَا، اللَّهُمَّ اغْنِنَا، اللَّهُمَّ اغْنِنَا» هَكَذَا هُوَ مَكْرُورٌ ثَلَاثًا، فَفِيهِ اسْتِحْدَاثُ تَكَرُّرِ الدُّعَاءِ ثَلَاثًا.

قوله: (مَا نَرَى فِي السَّمَاءِ مِنْ سَحَابٍ وَلَا قَرَعَةٍ) هِيَ بَفَتْحِ الْقَافِ وَلِزَّايِ، وَهِيَ الْقَطْعَةُ مِنَ السَّحَابِ، وَجَمْعُهَا قَرَعٌ، كَقَضْبَةٍ وَقَضْبٌ، قَالَ أَبُو عِيْدٍ: وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْخُرَيْفِ (٣)

قوله: (وَمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ سَلْعٍ مِنْ بَيْتٍ وَلَا دَارٍ) هُوَ بَفَتْحِ السَّيْنِ الْمَهْمَةِ وَمَسْكُونٍ لِلَّامِ، وَهُوَ جَبَلٌ بِقَرْبِ لِمَدِينَةٍ، وَمَوَادُّهُ بِهَذَا الْإِخْبَارُ عَنْ مَعْجَزَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَظِيمٍ (٤) كَرَمَتْهُ عَلَى رَبِّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِإِنْزَالِ الْمَطَرِ سَبْعَةَ أَيَّامٍ مُتَوَالِيَةٍ مُتَّصِلًا بِسُؤَالِهِ، مِنْ غَيْرِ تَقْدِيمِ سَحَابٍ وَلَا قَرَعٍ وَلَا سَبَبٍ خَرًا لَا ظَاهِرٍ وَلَا بَاطِنٍ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: (وَمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ سَلْعٍ مِنْ بَيْتٍ وَلَا دَارٍ) أَيْ: نَحْنُ مُشَاهِدُونَ لَهُ وَلِلسَّمَاءِ، وَلَيْسَ هُنَاكَ سَبَبٌ لِلْمَطَرِ (٥) أَصْلًا.

قوله: (ثُمَّ أَمْطَرَتْ) هَكَذَا هُوَ فِي التَّشْخِصِ، وَكَذَا جَاءَ فِي لِبْخَارِي: (أَمْطَرَتْ) بِالْأَلْفِ، وَهُوَ صَحِيحٌ،

(١) فِي (ج): (أَغْنِنَا)

(٢) الْإِكْمَالُ لِلْمَعْنَى: (٣٦٩/٣)

(٣) تَقْرِيبُ الْحَدِيثِ: (١/١٨٥)

(٤) فِي (ج): وَعَظِيمٌ

(٥) فِي (ج): الْمَطَرُ.

قَالَ: فَلَا وَ اللَّهِ مَا رَأَيْنَا الشَّمْسَ سَبْتًا، قَالَ: ثُمَّ دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ فِي الْجُمُعَةِ الْمُقْبِلَةِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يَحْطُبُ، فَاسْتَقْبَلَهُ قَائِمًا فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكْتَ الْأَمْوَالُ، وَتَقَلَعَتِ السُّبُلُ، فَادْعُ اللَّهَ يُمَسِّكْهَا عَنَّا، قَالَ: فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ حَوْلْنَا وَلَا عَيْنًا، اللَّهُمَّ عَلَى الْأَكَامِ وَالظَّرَابِ، وَبُطُونِ الْأَوْدِيَةِ، وَمَنَايِبِ الشَّجَرِ»، فَانْقَلَعَتْ وَخَرَجْنَا نَمْشِي فِي الشَّمْسِ.

وهو دليل المذهب لسخار الذي عليه الأكثر والسحفتون من أهل المنة أنه يقال: حضرت وأسمرت، لغتان في المطر، وقال بعض أهل اللغة: لا يقال: أسمرت بالالف إلا في العذاب، كقوله تعالى: ﴿وَمَطَرًا عَنْهُمْ حَبَآرَةً﴾ [المع ١٧٤] والمشهور لأول، ولفظة (أسمرت) تطلق في الخير والشر، وتعرف بقرينة، قال الله تعالى: ﴿قَالُوا هَذَا ضَرْحٌ نَطْرًا﴾ وهذا من أمطر، والعراذبه المطر في الخير، لأنهم ظنوه حيرا، فقال الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُمْ بِهِ﴾ [الحاق ٢١]

قوله: (ما رأينا الشمس سبتا) هو سبتين مهمتين ثم باع موعدة ثم مشاة موق، أي: قطعة من الزمان، وأصل السبت القطع.

قوله ﷺ حين شكا إليه كثرة المطر وانقطاع السبل وهلاك الأموال من كثرة الأمطار: «اللهم حولنا»، وفي بعض النسخ «حوالينا»، وهذا صحيحان. («ولا علينا، اللهم على الأكام والظراب، وبطون الأودية، ومنايب الشجر» قال: فانقطعت وخرجنا نمشي في الشمس).

في هذا الفصل فوائد منها: المعجزة الظاهرة لرسوله ﷺ في إجابة دعائه متصلا به حتى خرجوا في الشمس. وفيه دليل أدبه ﷺ في الدعاء، فإنه لم يسأل رفع المطر من أمده، بل سأل دفع ضرره وكشفه عن البيوت والمراقق والطرق بحيث لا يتضرر به ساكن ولا ابن سبيل، وسأل بقاءه في موضع الحاجة بحيث يبقى نفعه وخضبه، وهي بطون الأودية وغيرها من المذكور.

قال أهل اللغة: (الأكام) بكسر الهمزة جمع أكمة، ويقال في جمعها: أكام، بالفتح والمذ، ويقال: أكم بفتح الهمزة والكاف، وأكم بضمهما، وهي دون الجبل وأعلى من الزاوية. وقيل: دون الزاوية وأما (الظراب) فبكسر الظاء المعجمة، وحده ضرب يفتح الظاء وكسر الراء، وهي الروابي الصغار.

قَالَ شَرِيكٌ: فَسَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ: أَهْوَى الرَّجُلُ الْأَوَّلُ؟ قَالَ: لَا أَذْرِي. [بخاري: ١٠١٤، ر.ق. ٢٠٧٩].

[٢٠٧٩] ٩ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا دُوْدُ بْنُ رُشَيْدٍ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ: حَدَّثَنِي سُهَيْبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: أَصَابَتْ النَّاسَ سَنَةٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَبَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ النَّاسَ عَلَى الْمِنْبَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذْ قَامَ أَعْرَابِي فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذِكِ الْمَالُ، وَجَاعَ الْعِيَالُ، وَسَاقَى لِحَدِيثٍ بِمَعْنَاهُ، وَفِيهِ قَالَ: «اللَّهُمَّ خَوَّلَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا». قَالَ: فَمَا يُبَشِّرُ بِيَدِهِ إِلَى نَاحِيَةٍ إِلَّا تَفَرَّجَتْ حَتَّى رَأَيْتُ الْمَدِينَةَ فِي مِثْلِ الْجَوَابَةِ، وَسَالَ وَادِي قَنَاةَ شَهْرًا، وَلَمْ يَجِئْ أَحَدٌ مِنْ نَاحِيَةٍ إِلَّا أَخْبَرَ بِجَوْدٍ. [الحمد: ١٣٦٩، والبخاري: ١٩٣٣].

وفي هذا الفصل استعجب طلب المقطاع المطر عن المنادول والمرفق إذا كثرت وتضرروا به، ولكن لا تُشرع له صلاة ولا اجتماع في الصحراء.

قوله: (فانقطعت وخرجنا نمشي) هكذا هو في بعض النسخ المعتمدة، وفي أكثرها. (فانقطعت)، وهم بمعنى. قوله: (فسألت أنس بن مالك أهو الرجل الأول؟ قال، لا أدري) قد جاء في رواية للبخاري وغيره أنه الأول^(١).

قوله: (أصابت الناس سنة) أي. فحطت. قوله: (فما يُبشِّرُ بيده إلى ناحية إلا تفرجت) أي: تقطع لسحاب وزال عنها. قوله: (حتى رأيت المدينة في مثل الجوبة) هي بفتح الجيم وإسكان الواو وبالباء لمؤنثة، وهي الفجوة، ومعناه: تقطع السحاب عن المدينة وصار مستديراً حولها وهي خالية منه.

قوله (وسال وادي قناة شهراً) (قناة) بفتح القاف اسم لواو من أودية المدينة، وعليه زرع لهم، فأضافه هـ إلى نفسه، وفي رواية البخاري (وسال الوادي قناة)^(٢)، وهذا صحيح على البدل، ولا أول صحيح، وهو عبد الكوفيين على ظهري، وعند البصريين يُقدَّر فيه محذوف. وفي رواية للبخاري: (وسال الوادي وادي قناة)^(٣) قوله: (أخبر بجود) هو بفتح الجيم وإسكان الواو، وهو المطر الكثير

(١) البخاري: ١٠١٤

(٢) بخاري: ٩٣٣

(٣) بخاري: ١٠٣٣

[٢٠٨٠] ١٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدِّسِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَيَقَامُ إِلَيْهِ النَّاسُ فَصَاحُوا وَقَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، فَحِطَّ الْمَطَرُ، وَاحْمَرَّ الشَّجَرُ، وَهَلَكَتِ الْبَهَائِمُ، وَسَاقِ الْحَبِيثُ، وَفِيهِ مِنْ رَوَايَةِ عَبْدِ الْأَعْلَى فَتَقَشَّعَتْ عَنِ الْمَدِينَةِ، فَجَعَلَتْ تُمَطِّرُ حَوَالِيَهَا، وَمَا تُمَطِّرُ بِالْمَدِينَةِ قَطْرَةً، فَتَنْظَرُثُ إِلَى الْمَدِينَةِ وَإِنَّمَا لَهَا مِثْلُ الْإِكْلِيلِ [البحري ١٠٢١] [در ٢٠٧٩].

[٢٠٨١] ١١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَيْمَةَ، عَنْ سُتَيْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَرَأَى: قَالَ اللَّهُ بَيْنَ السَّحَابِ، وَمَكُنَّا حَتَّى رَأَيْتُ الرَّجُلَ الشَّدِيدَ نَهْمَهُ نَفْسُهُ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ. [المصنف: ١٦٣٠٤٩] [در ٢٠٧٩].

قوله: (فَحِطَّ الْمَطَرُ) هو بفتح القاف وفتح الحاء وكسرها، أي: أَمَسَتْ. قوله: (وَاحْمَرَّ الشَّجَرُ) كناية عن يابس ورقها وظهور عودها. قوله: (فَتَقَشَّعَتْ) أي: زالت. قوله: (وَمَا تُمَطِّرُ بِالْمَدِينَةِ قَطْرَةً) هو بضم التاء من (تُمَطِّرُ)، وينصب (قطرة) قوله: (مِثْلُ الْإِكْلِيلِ) هو بكسر الهمزة، قل أهل اللغة: هو 'لعصاية، ويُطْلَقُ عَلَى كُلِّ مَحِيصٍ بِالنَّبِيِّ'.

قوله: (فَالْفَّ اللَّهُ بَيْنَ السَّحَابِ، وَمَكُنَّا حَتَّى رَأَيْتُ الرَّجُلَ الشَّدِيدَ نَهْمَهُ نَفْسُهُ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ) هكذا ضبطناه: (وَمَكُنَّا)، وكذا هو في نسخ بلادنا، ومعناه ظاهر، وذكر القاضي فيه أنه روي في نسخ بلادهم على ثلاثة أوجه ليس منها هذا؛ ففي روية لهم: (وَمَكُنَّا) ومعناه: أَمَطَرَتْ. قل الأزهري: يقال: هَلَّ السَّحَابُ بِالْمَطَرِ هَلًّا^(١)، وَلِهَلَالِ^(٢) الْمَطَرِ، وَيُقَالُ: انْهَتَتْ أَيْضًا^(٣)، وَفِي رَوِيَةِ لَهُمْ: (وَمَكُنَّا) بالميم محققة اللام، قل القاضي: ولعلَّ معناه: أَوْسَعْنَا مَطَرًا، وَفِي رَوِيَةِ: (مَلَأْنَا) بالهمزة.

قوله: (نَهْمَهُ نَفْسُهُ) ضبطناه بوجهين. فتح التاء مع ضم الهاء، وضم التاء مع كسر الهاء، يقال: هَمَّهُ لشيءٍ وَأَهَمَّهُ، أَي: اهْتَمَّ لَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: هَمَّهُ أَذَابُهُ، وَأَهَمَّهُ غَمُّهُ

(١) هَلَّ (هـ)؛ هِي.

(٢) هَلَّ (هـ)؛ هَلَّا، وَكَلَامًا صَحِيحًا

(٣) فِي (هـ) وَالْإِكْمَالِ، الْمَعْنَى: (٣/٣٧٢). وَالْهَلَالُ، وَهُوَ وَالْهَلَالُ، بِمَعْنَى.

(٤) انْهَلَيْتِ الْمَغْلَةُ: (٥/٢٣٩)

[٢٠٨٢] ١٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي أَسَامَةُ أَنَّ حَفْصَ بْنَ عُقَيْدٍ أَخْبَرَنَا أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: جَاءَ أَغْرَابِيٌّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ، وَاقْتَصَصَ الْحَدِيثَ، وَزَادَ: فَرَأَيْتُ السَّحَابَ يَتَمَرَّقُ كَأَنَّهُ الْمَلَأَةُ حِينَ تَطْوِي، انظر: ٢٢٠٧٩.

[٢٠٨٣] ١٣ - (٨٩٨) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ نَابِثِ الْبُتَيْنِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ أَنَسٌ: أَصَابَنَا وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَطَرٌ، قَالَ: فَحَسَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَوْبَهُ حَتَّى أَصَابَهُ مِنَ الْمَطَرِ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لِمَ صَنَعْتَ هَذَا؟ قَالَ: «لِأَنَّهُ حَدِيثٌ عَهْدَ رَبِّي تَعَالَى». انظر: ١٣٨٢٠.

قوله: (فَرَأَيْتُ السَّحَابَ يَتَمَرَّقُ كَأَنَّهُ الْمَلَأَةُ حِينَ تَطْوِي) هو بضم الميم وبالمذ، والواحدة مَلَأَةٌ بِالضَّمِّ والمذ، وهي الرِّطَةُ كالمَلْحَفَةِ، ولا خلاف أنه محدود في الجمع والمفرد، ورأيت في كتاب القاضي، قال: هو مقصور^(١)، وهو غبط من النَّاسِخ، فإن كان من الأصل كذلك فهو خطأ بلا شك، ومعناه: تشبيهه بقطر السحاب وتجليه بالملاءة المنشورة إذا طويت.

قوله: (حَسَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَوْبَهُ حَتَّى أَصَابَهُ مِنَ الْمَطَرِ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لِمَ صَنَعْتَ هَذَا؟ قَالَ: «لِأَنَّهُ حَدِيثٌ عَهْدَ رَبِّي تَعَالَى» (حسر): كشف، أي: كشف بعض بدنه. ومعنى «حديث عهد يربه» أي: يتكلم به إليه، ومعناه: أن لمطر رحمة، وهي قربة للعبد بخلق الله تعالى لها، فبشرك بها.

وفي هذا الحديث دليل لقول أصحابنا أنه يستحب هذا^(٢) عند أول المطر، أن يكشف غير^(٣) عورته ليناله المطر، واستدلوا بهذا. وفيه أن لمفضل إذ رأى من القاضئ شيئاً لا يعرفه أن يسأله عنه ليعلمه فيعمل به ويعلمه غيره.



(١) كمال المعجم - (٣/ ٣٢٤).

(٢) نغطة (هذا) ليست في (هذا).

(٣) في (غ): عن، وهو خطأ.

٣ - [باب التَّعَوُّذِ عِنْدَ رُؤْيَا الرِّيحِ وَالْغَيْمِ،

وَالْفَرْحِ بِالْمَطَرِ]

[١٤١٧٠٨٤] - (٨٩٩) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ فَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ - يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ - عَنْ جَعْفَرٍ - وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ - عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ يَوْمُ الرِّيحِ وَالْغَيْمِ، عُرِفَ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ، وَأَقْبَلَ وَأَدْبَرَ، فَإِذَا مَطَرَتْ سُرُّهُ وَذَهَبَ عَنْهُ ذَلِكَ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: «إِنِّي خَشِيتُ أَنْ يَكُونَ عَذَابًا سُلِّطَ عَلَيَّ أُمَّتِي»، وَيَقُولُ إِذَا رَأَى الْمَطَرَ: «رَحِمَهُ». [ط ٢٠٨٥].

[٢٠٨٥] ١٥ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ جُرَيْجٍ يُحَدِّثُ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا عَصَفَتِ الرِّيحُ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَهَا، وَخَيْرَ مَا فِيهَا، وَخَيْرَ مَا أُرْسِلَتْ بِهِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا، وَشَرِّ مَا فِيهَا، وَشَرِّ مَا أُرْسِلَتْ بِهِ»، قَالَتْ: وَإِذَا تَخَيَّلَتِ السَّمَاءُ تَغْيِيرَ لَوْنِهِ،

[باب التَّعَوُّذِ عِنْدَ رُؤْيَا الرِّيحِ وَالْغَيْمِ،

وَالْفَرْحِ بِالْمَطَرِ]

قَوْلُهُ - (إِذَا كَانَ يَوْمُ الرِّيحِ وَالْغَيْمِ، عُرِفَ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ، وَأَقْبَلَ وَأَدْبَرَ، فَإِذَا مَطَرَتْ سُرُّهُ وَذَهَبَ عَنْهُ ذَلِكَ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: «إِنِّي خَشِيتُ أَنْ يَكُونَ عَذَابًا سُلِّطَ عَلَيَّ أُمَّتِي» فِيهِ الْإِسْتِعْدَادُ بِالْمَرْقَةِ لِلَّهِ وَاللَّجْأَ إِلَى اللَّهِ عِنْدَ اخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ وَحُدُوثِ مَا يُحَافِ بِسَبَبِهِ، وَكَانَ خَوْفُهُ ﷺ أَنْ يُعَاقِبُوا بَعْضِيَانِ الْعَصَاةِ وَسُرُورُهُ بِزَوَالِ^(١) سَبَبِ الْخَوْفِ. قَوْلُهُ، (وَيَقُولُ إِذَا رَأَى الْمَطَرَ «رَحِمَهُ») أَي: هَذَا رَحِمَةٌ

قَوْلُهُ، (وَإِذَا تَخَيَّلَتِ السَّمَاءُ تَغْيِيرَ لَوْنِهِ) قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ وَغَيْرُهُ: تَخَيَّلَتْ، مِنَ الْمَخِيلَةِ بِفَتْحِ الْمِيمِ، وَهِيَ سَحَابَةٌ فِيهَا رَعْدٌ وَيَبْرُقُ يُخَيِّلُ إِلَيْهِ أَنَّهَا مَاطِرَةٌ، وَيَقْدَرُ: أَخَذَتْ: إِذْ تَخَيَّمَتْ^(٢).

(١) فِي (أ) لَزُولِ

(٢) انظر «قريب الحديث»: (٢/٢٦٦)

وَخَرَجَ وَدَحَى، وَأَقْبَلَ وَأَذْبَرَ، فَإِذَا مَطَرَتْ سُرِّي عَنْهُ، فَعَرَفْتُ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ «لَعَلَّهُ يَا عَائِشَةُ كَمَا قَالَ قَوْمٌ عَادٍ: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ هَارِصًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُطِيرٌ﴾» [الأصحاح ٢٤]، [أحمد ٢٦٠٣٧، محضر، والبخاري ٣٢٠٦]

[٢٠٨٦] ١٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ (*) : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ (ح) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ أَنَّ أَبَا الصُّرِّ حَدَّثَهُ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مُسْتَجْمِعًا ضَاحِكًا حَتَّى أَرَى مِنْهُ لَهَوَاتِهِ، إِنَّمَا كَانَ يَتَسَمُّ، قَالَتْ: وَكَانَ إِذَا رَأَى غَيْمًا أَوْ رِيحًا، عَرِفَ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَى النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الْغَيْمَ فَرِحُوا وَخَافَ أَنْ يَكُونَ فِيهِ الْمَطَرُ، وَأَرَاكَ إِذَا رَأَيْتَهُ عَرَفْتُ فِي وَجْهِكَ الْكَرْهِيَّةَ، قَالَتْ: فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ، مَا يُؤْمِنُنِي أَنْ يَكُونَ فِيهِ عَذَابٌ، فَلَذَّ عَذَابُ قَوْمٍ بِالرَّيْحِ، وَقَدْ رَأَى قَوْمَ الْعَذَابِ فَقَالُوا: هَذَا عَارِضٌ مُطِيرُنَا.» [أحمد ٢٢٣٦٩، والبخاري ٤٨٧٨ و٤٨٧٩].

قولها: (ما رأيت رسول الله ﷺ مستجمعا ضاحكا حتى أرى منه لهواتيه، إنما كان يتسم) والمستجمع: السُّجْدُ في الشيء، القاصد له، والمهوات جمع لهاة، وهي اللحمَةُ الحمراء المعلقة في أعلى الحنك، قوله الأصمعي.



٤ - [بَابُ فِي رِيحِ الضَّبَا وَالذَّبُورِ]

[٢٠٨٧] ١٧ - (٩٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ : حَدَّثَنَا عُذْرُو، عَنْ شُعْبَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : «نُصِرْتُ بِالضَّبَا، وَأَهْلِكْتُ عَادٌ بِالدَّبُورِ» [أحمد : ٣٩١٧١، والبخاري : ٢٣٤٣].

[٢٠٨٨] (٩٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي الْأَسَدِ الْجُعْفِيِّ : حَدَّثَنَا عَبْدُهُ - يَعْنِي ابْنَ سُلَيْمَانَ - بِإِسْنَادِهِمَا عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مَسْعُودِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ. [نظر : ٢٠٨٧].

[بَابُ فِي رِيحِ الضَّبَا وَالذَّبُورِ]

قوله ﷺ : «نُصِرْتُ بِالضَّبَا» هي بفتح لُضَدٍّ مقصورة، وهي الرِّيحُ الشَّرْقِيَّةُ. «وَأَهْلِكْتُ عَادٌ بِالدَّبُورِ» وهي بفتح الدَّالِّ، وهي الرِّيحُ الْغَرْبِيَّةُ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٠. [كِتَابُ الْكُسُوفِ]

١ - [بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ]

[٢٠٨٩] ١ - (٩٠١) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكٍ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ

كتاب الكسوف وصلاته

يَقَالَ. كُسِفَتِ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ، بِفَتْحِ الْكَافِ، وَكَيْفَ بضمهم، وَانْكَسَفَا، وَخَسَفَا وَخُفِيفَا وَانْخَسَفَا مَعْتَى، وَقِيلَ: كُسِفَتِ الشَّمْسُ بِدَلْكَافٍ، وَخَسَفَ الْقَمَرُ بِالْخَاءِ، وَحَكَى الْقَاضِي عِيَاذُ عَنْ عَكْمِهِ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ اللُّغَةِ وَالْمُتَقَدِّمِينَ، وَهُوَ يَبْطُلُ مُرَدُّهُ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى. ﴿وَخَسَفَ لَقَرًا﴾ السَّيِّئَةُ (١). ثُمَّ جَمُورُ أَهْلِ الثَّنَةِ وَغَيْرُهُمْ عَلَى أَنَّ لِكُسُوفٍ وَانْكَسُوفٍ يَكُونُ لِكُسُوفٍ لِكُسُوفٍ وَانْكَسُوفٍ لِكُسُوفٍ، وَيَكُونُ لِلْهَابِ بَعْضُهُ. وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الْإِمَامُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ لِكُسُوفٍ فِي الْجَمِيعِ، وَالْكَسُوفُ فِي بَعْضٍ، وَقِيلَ: الْكُسُوفُ ذَهَابُ لَوْنِهِمَا، وَالْكَسُوفُ تَغْيِيرُهُ.

وَعَلِمَ أَنَّ صَلَاةَ الْكُسُوفِ رُوتَ عَلَى أَرْجَهِ كَثِيرَةٍ، ذَكَرَ مُسْلِمٌ مِنْهَا جَمْعَةً، وَأَبُو دَاوُدَ أُخْرَى (٢)، وَغَيْرُهُمَا أُخْرَى، وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهَا سَنَةٌ، وَمَذْهَبُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَجَمُورُ الْعُلَمَاءِ أَنَّهَا (٣) يُسَنُّ فَعَلُهَا جَمَاعَةٌ، وَقَالَ لِمَرْقُيُونَ: قُرْأَنِي. وَحُجَّةُ الْجَمُورِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ فِي مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي صِفَتِهَا، فَالْمَشْهُورُ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهَا رَكْعَتَانِ، فِي كُلِّ رَكْعَةٍ قِيَامٌ وَقِرَاءَتَانِ وَرُكُوعَانِ، وَأَمَّا الشُّجُودُ فَسَجْدَتَانِ كَعَبْرَةٍ، وَسِوَاهُ تَمَادِي الْكُسُوفِ أَمْ لَا، وَيَهْدِي قَالَ مَالِكٌ وَاللَّيْثُ وَأَحْمَدُ وَأَبُو ثَوْرٍ وَجَمُورُ عُلَمَاءِ الْحِجَازِ وَغَيْرِهِمْ. وَقَالَ سُكُوفِيُّونَ: هُمَا رَكْعَتَانِ تَسَاوَرَا التَّوَقُّلَ، عَمَلًا

(١) [إكمال الجمع]: (٣/٢٢٩)

(٢) أبو داود: ١١٧٧ وما بعده.

(٣) في (هـ): آه

أبيه، عَنْ عَائِشَةَ (ح). وَحَدَّثَ أَبُو يَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ - وَاللَّفْظُ هُ - قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

بِظَهَرِ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ وَأَبِي بَكْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ^(١)، وَحُجَّةٌ لِعَمُومِ حَدِيثِ عَائِشَةَ مِنْ رِوَايَةِ عُروَةَ وَعُمَرَ، وَحَدِيثُ جَابِرِ بْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ أَنَّهَا رَكْعَتَانِ، فِي كُلِّ رَكْعَةٍ رُكُوعَانِ وَسَجْدَتَانِ قَالَ ابْنُ عَبْدِ لَبْرِ: وَهَذَا أَصَحُّ مَا فِي هَذَا لَدَيْ، وَبَاقِي لِرِوَايَاتِ الْمُخَالِفَةِ مَعْنَى صَعِيفَةٍ^(٢)، وَحَمَلُوا، حَدِيثَ ابْنِ سَمُرَةَ بِأَنَّهُ مُطَوَّقٌ، وَهِيَ لِأَحَدِثِ تَبَيُّرٍ لِمُرَادِهِ

وَذَكَرَ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَةِ عَنِ عَائِشَةَ وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَنِ جَابِرٍ رَكْعَتَيْنِ، فِي كُلِّ رَكْعَةٍ ثَلَاثُ رَكَعَاتٍ، وَمِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَلِيٍّ رَكْعَتَيْنِ، فِي كُلِّ رَكْعَةٍ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ قَالَ الْحَفَظُ لِرِوَايَاتِ الْأُولَى أَصَحُّ، وَرِوَايَاتُ أَحْمَدَ وَأَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ أَبِي يَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ رَكْعَتَيْنِ، فِي كُلِّ رَكْعَةٍ خَمْسُ رَكَعَاتٍ^(٣)، وَقَدْ قَالَ بَعْضُ نَوْحٍ بَعْضُ لُصْحَانَةٍ. وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا لِقَهْقَاهُ لِمُحَدِّثَيْنِ وَجَمَاعَةٌ مِنْ غَيْرِهِمْ: هَذَا لاختلاف في لِرِوَايَاتٍ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ حَالِ لِكُسُوفٍ، فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ تَأَخَّرَ انْجِلَاءُ لِكُسُوفٍ فَزَادَ عِنْدَ الرُّكُوعِ، وَفِي بَعْضِهَا أَسْرَعَ لَانْجِلَاءُ فَاقْتَصَرَ، وَفِي بَعْضِهَا تَوَسَّطَ بَيْنَ الْإِسْرَافِ وَالتَّأَخُّرِ فَتَوَسَّطَ فِي عَيْنِهِ.

واعترض الأولون على هذا بأن تأخر الانجلاء لا يعلم في أول الصلاة، ولا في الركعة الأولى، وقد أغفلت الروايات على أن عدد الركوع في لِرَكْعَتَيْنِ سواء، وهذا يدل على أنه مقصود في نفسه، منوياً من أول الحال

وقال جماعة من العلماء: منهم إسحاق بن راهوية وابن جرير وابن المنذر: جرت صلاة الكسوف في أوقات، واختلاف صفاتها محمول على بيان جواز جميع ذلك، فتجوز صلاتها على كل واحد من الأنواع الثمانية^(٤)، وهذا قوي، والله أعلم.

وأنفق العلماء على أنه يقرأ لفاتحة في القيم الأول من كل ركعة. واختفوا في القيم الثاني، فملعب وملعب ما لك وجمهور أصحابه أنه لا تصح الصلاة إلا بقراءتها فيه، وقد سجد بن مسلمة من أساليب: لا يقرأ لفاتحة في القيم الثاني

(١) لم أقف على حديث جابر بن سمرة، وأخرج حديث أبي بكر بن حري ١٠٤٠، وأحمد: ٢٠٣٩٠.

(٢) «تمهيد»: (٣/٣١٢-٣١٥)

(٣) أبو داود: ٦١٨٢ وهو حديث متكرر وهو في نسخة أحمد: ٢١٢٢٥.

(٤) انظر الأوسط في النبي والإجماع والاختلاف لابن المنذر (٥/٣١٢)

نُصِبَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: حَسَنَتِ الشَّمْسُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي، فَأَطَالَ الْقِيَامَ جِدًّا، ثُمَّ رَفَعَ مَأْطَلًا لِلرُّكُوعِ جِدًّا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَأَطَالَ الْقِيَامَ جِدًّا، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ. ثُمَّ رَفَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ جِدًّا، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ قَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ،

وَأَثَمُوا عَلَى أَنَّ الْقِيَامَ الثَّانِي وَالرُّكُوعَ الثَّانِي مِنَ الرُّكْعَةِ الْأُولَى أَقْصَرُ مِنَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ وَالرُّكُوعِ الْأَوَّلِ مِنْهُمَا. وَكَذَلِكَ لِقَبْلِ الثَّانِي وَالرُّكُوعَ الثَّانِي مِنَ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ أَقْصَرُ مِنَ الْأَوَّلِ مِنْهُمَا مِنَ الثَّانِيَةِ. وَاحْتَفَقُوا فِي قِيَامِ الْأَوَّلِ وَالرُّكُوعِ الْأَوَّلِ مِنَ الثَّانِيَةِ، هَلْ هُمَا أَقْصَرُ مِنَ الثَّانِيَةِ الثَّانِيَةِ وَالرُّكُوعِ الثَّانِيَةِ مِنَ الرُّكْعَةِ الْأُولَى، وَيَكُونُ هَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ (وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ) (وَالرُّكُوعِ الْأَوَّلِ)، أَمْ يَكُونُ سَوَاءً، وَيَكُونُ قَوْلُهُ: (دُونَ الْقِيَامِ وَالرُّكُوعِ الْأَوَّلِ) أَيَّ: أَوَّلِي قِيَامٍ وَأَوَّلِي رُكُوعٍ؟

وَنُفِقُوا عَلَى اسْتِحْبَابِ إِحَالَةِ لِقَاءِ الرُّكُوعِ فِيهِمَا كَمَا جَاءَتْ الْأَحَادِيثُ، وَلَوْ فَتَنَصَرُ عَلَى الْفَاتِحَةِ فِي كُلِّ قِيَامٍ، وَأَدَّى ظُلُمَانِيَّتَهُ فِي كُلِّ رُكُوعٍ، جَسَدَتْ صَلَاتُهُ وَفَاتَتْهُ بِقَضِيَّةٍ. وَاحْتَفَقُوا فِي اسْتِحْبَابِ إِحَالَةِ السُّجُودِ، فَقَالَ جَمَاهُورُ أَصْحَابِنَا: لَا يُطَوَّلُ، بَلْ يَنْقُصُ عَلَى قُدْرَةِ فِي سَائِرِ الصَّلَوَاتِ وَقَدْ أَحَقُّوا مِنْهُمْ. يُسْتَحَبُّ إِحَالَتُهُ حَوْلَ الرُّكُوعِ لِنَدَى قَلْبِهِ، وَهَذَا هُوَ الْمَصْصُورُ لِنَشَافِعِي فِي لُبُوطِي، وَهُوَ صَحِيحٌ لِلْأَحَادِيثِ الطَّيِّبَةِ لِنَصِيحَةِ فِي ذَلِكَ.

وَيَقُولُ فِي كُلِّ رَفْعٍ مِنَ رُكُوعٍ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ، ثُمَّ يَقُولُ عَقِبَهُ. وَبِنَيْتِ الْحَمْدِ، إِلَى آخِرِهِ، وَالْأَصَحُّ اسْتِحْبَابُ التَّعَوُّفِ فِي بَدْءِ الْفَاتِحَةِ فِي كُلِّ قِيَامٍ. وَقِيلَ: "بِقِصَرِ عَيْنِهِ فِي لِقَائِهِ الْأَوَّلِ"

وَخْتَلَفَ لِعِلْمَاءِ فِي لِحْظَةِ صَلَاةِ الْكُسُوفِ، فَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَإِسْحَاقُ وَابْنُ جُرَيْرٍ وَفَقَهُهُ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ. يُسْتَحَبُّ بَعْدَهَا حُطْبَتَانِ. وَقَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ: لَا يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ. وَدَلِيلُ الشَّافِعِيِّ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ فِي «الصَّحِيحِينَ» وَغَيْرِهِمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ بَعْدَ صَلَاةِ الْكُسُوفِ.

قَوْلُهُ: (فَأَطَالَ الْقِيَامَ جِدًّا، وَأَطَالَ الرُّكُوعَ جِدًّا، ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ قَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ) هَذَا مَسْنُودٌ (١) يَحْتَجُّ بِهِ مَنْ يَقُولُ: لَا يُطَوَّلُ السُّجُودُ، وَحُجَّةُ الْآخَرِينَ الْأَحَادِيثُ الْمَصْرُوحَةُ بِتَطْوِينِهِ، وَيُحْمَلُ هَذَا الْمَطْبُوقُ عَلَيْهَا وَقَوْلُهُ: (جِدًّا) بِكَسْرِ الْجِيمِ، وَهُوَ مُنْصَوَّبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ، أَيُّ: جَدًّا جِدًّا.

(١) فِي (خ) - وَه

(٢) فِي (ب) - مَا

وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ، **الْأَوَّلِ**، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ **الْأَوَّلِ**، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ **الْأَوَّلِ**، ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ تَجَسَّتِ الشَّمْسُ، فَمَخَّطَبَ النَّاسَ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ مِنْ نِيَابِ اللَّهِ، وَإِنْهُمَا لَا يَنْخَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا فَكَبِّرُوا وَادْعُوا اللَّهَ، وَصَلُّوا وَتَصَدَّقُوا. يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ، إِنْ مِنْ أَحَدٍ أَعْيَرَ مِنْ اللَّهِ أَنْ يَزِنِي عُنْدَهُ، أَوْ تَزِنِي أُمَّتَهُ، يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ، وَاللَّهِ لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ، لَيَكُنَّ بَيْنَكُمْ كَهْرًا، وَلَيُضْحِكُنَّ قَلِيلًا،

قوله بعد أن وصف الصلاة: (ثم انصرف رسول الله ﷺ وقد تجلَّت الشمس، فخطب للناس) فيه دليل للشافعي وموافقه في استحباب الخطبة بعد صلاة لكسوف كذا سبق بيانه. وفيه أن الخطبة لا تفوت بالاجلاء، بخلاف لصلاة قوله (فحمد لله وأثنى عليه) دليل على أن الخطبة يكون أولها الحمد لله والثناء عليه، ومذهب شافعي أن لفظة الحمد لله متعصية، ولو قال معنا لم تصح خطبته.

قوله ﷺ في حديث الباب: «إِنَّ لَشَمْسٍ وَالْقَمَرِ اثْنَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ»، وفي رواية أنهم قالوا: (كُشِمَتِ لَمُوتِ إِبْرَاهِيمَ) فعلى النبي ﷺ هذا الكلام رد عليهم. قال العلماء: والحكمة في هذا الكلام أن بعض الجاهلية لضلال كانوا يُعَظِّمُونَ لَشَمْسٍ وَالْقَمَرِ، فَيُنِيبُ إِلَهُهُمَا أَيْتَادَ مَخْلُوقَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، لَا صُنْعَ لَهُمَا، بَلْ هُمَا كَسَائِرُ الْمَخْلُوقَاتِ يَطْرَأُ عَلَيْهِمَا النُّقْصُ وَالتَّعْيِيرُ كَغَيْرِهِمَا، وَكَانَ بَعْضُ الضُّلَّالِ مِنَ الْمُنَجِّمِينَ وَغَيْرِهِمْ يَقُولُ: لَا يَكْسِفَانِ إِلَّا لِمَوْتِ عَظِيمٍ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ. فَيَنْ أُنْ هَذَا التَّأْوِيلُ بِاصِلٌ، لِأَنَّهُ يُفْتَرُّ بِأَقْوَلِهِمْ، لَا سَبِيحًا وَفَدَّ صَادَفَ مَوْتَ إِبْرَاهِيمَ (عليه السلام).

قوله ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا فَكَبِّرُوا وَادْعُوا اللَّهَ، وَصَلُّوا وَتَصَدَّقُوا» فيه الحديث على هذه الطلعات، وهو أمر مستحب. قوله ﷺ: «يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ، إِنْ مِنْ أَحَدٍ أَعْيَرَ مِنَ اللَّهِ» هو بكسر هـ «إِنْ» وإسكان التَّوْنِ، أي ما من أحد أعير من الله، قالوا ليس أحد أسع من لمعني من الله تعالى، ولا أشدَّ حره لها منه سبحانه وتعالى.

قوله ﷺ: «يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ، وَاللَّهِ لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ، لَيَكُنَّ بَيْنَكُمْ كَهْرًا، وَلَيُضْحِكُنَّ قَلِيلًا» معناه: لو تعلمون من عظم انتقام الله تعالى من أهل الجرائم، وشدة عذابه، وأهول العقوبة وما بعدها كما علمت، وترون الشر كما رأيتم في مقامه هذا، وفي غيره، ليكنتم كثيرًا، ولعلَّ صَدَّ

أَلَا هَلْ بَلَغْتُ ٤. [تكرار: ٢٠٩٦] ج ٢: ٢٥٣٦٦، والبيهقي: ٢٩٠٤٤.

وَبِي رِوَايَةٍ مَدْلُوكٍ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ».

[٢٠٩٠] ٢- (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ: ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ»، وَزَادَ أَيْضًا: ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ هَلْ بَلَغْتُ». انظر ٢٠٨٩.

[٢٠٩١] ٣- (٠٠٠) حَدَّثَنِي حُرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ (ح). وَحَدَّثَنِي أَبُو الظَّاهِرِ وَمُحَمَّدُ بْنُ سَدَمَةَ الْمُرَادِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ بِنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ فِي حَيَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَقَامَ وَكَبَّرَ، وَصَفَّ النَّاسُ وَرَاءَهُ، فَاقْتَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قِرَاءَةً طَوِيلَةً، ثُمَّ كَثَرَ قِرْكَهُ زُكُومًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ»، ثُمَّ قَامَ فَاقْتَرَأَ قِرَاءَةً طَوِيلَةً هِيَ أَدْنَى مِنَ الْقِرَاءَةِ الْأُولَى، ثُمَّ

علمتموه. قوله ﷺ: «أَلَا هَلْ بَلَغْتُ» معناه: ما أمرت به من التحذير والإنذار وعبري ذلك مما أرس به، والمراد تحريضهم على تحفظه واعتنائهم به، لأنه مأمور بإنذارهم.

قوله: (فخرج رسول الله ﷺ إلى المسجد، فقام فكبر، وصف الناس وراءه، فيه إثبات صلاة الكسوف، وفيه استحباب فعلها في المسجد الذي تُصلى فيه الجمعة، قال أصحابنا: وإنما لم يخرج إلى المصلى بخوف فواتها بالجلال، فالسنة المأدورة بها. وفي استحبابها جماعة، وتجزئ فردي، وتُشرع للمرأة والعبد والمساكين وسائر من تصبغ صلاته.

قولها: (ثم رفع رأسه فقال «سمع الله لمن حمده، وبك ولك الحمد») وقال في الرفع من الركوع ثلثي مثله. فيه دليل على استحباب الجمع بين هذين اللطيفين، وهو مذهب الشافعي ومن وافقه، وسيقت المسألة في صفة سائر الصلاة^(١)، وهو مستحب عندنا للإمام والمأموم والمتمرد، يستحب لكل أحد لجمع بينهما. وفي هذا الحديث دليل على استحباب الجمع بينهما في كل رفع من الركوع في الكسوف، سواء الركوع الأول والثاني.

كَبَّرَ فَرَكَعَ رُكُوعاً طَوِيلًا هُوَ أَذْنَى مِنَ الرُّكُوعِ الْأَوَّيْ، ثُمَّ قَالَ: «سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ»، ثُمَّ سَجَدَ - وَلَمْ يَذْكُرْ أَبُو الطَّاهِرِ - ثُمَّ سَجَدَ - ثُمَّ فَعَلَ فِي الرُّكُوعِ الْآخَرِ يَنْتَلِ ذَلِكَ، حَتَّى امْتَكَمَلَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ، وَانْجَلَبَ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَنْصَرِفَ، ثُمَّ قَامَ فَحَطَّتِ النَّاسِرَ، فَأَثَرَى عَلَى اللهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللهِ، لَا بِحَقِيقَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا فَافْزَعُوا لِلصَّلَاةِ»، وَقَالَ أَيْضًا: «فَصَلُّوا حَتَّى يُفْرَجَ اللهُ عَنْكُمْ»، وَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «رَأَيْتُ فِي مَقَامِي هَذَا كُلَّ شَيْءٍ وَجَدْتُكُمْ حَتَّى لَقَدْ رَأَيْتَنِي أُرِيدُ أَنْ أَخَذَ قِظْفًا بَيْنَ الْجَنَّةِ حِينَ رَأَيْتُمُونِي جَعَلْتُ أَقْدَمُ - وَقَالَ الْمُرَادِيُّ: أَتَقَدَّمُ - وَلَقَدْ رَأَيْتُ جَهَنَّمَ يَحِطُّ بِعَظْمٍ بَعْضُهَا بَعْضًا حِينَ رَأَيْتُمُونِي تَأَخَّرْتُ، وَرَأَيْتُ فِيهَا ابْنَ لُحْيٍ، وَهُوَ الَّذِي سَبَّبَ السَّوَابِقَ^(١)». (أحمد ١٤٤٧٣ مختصر، ولبخاري: ٤١٢١٢). وَانْتَهَى حَبِيبُ أَبِي الطَّاهِرِ عِنْدَ قَوْلِهِ: «فَافْزَعُوا لِلصَّلَاةِ»، وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ.

قوله ﷺ: «فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا فَافْزَعُوا لِلصَّلَاةِ»، وفي رواية: «فَصَلُّوا حَتَّى يُفْرَجَ اللهُ عَنْكُمْ» معناه: سَدُّوا سُلُوكَ السَّلَاةِ وَأَسْرَعُوا إِلَيْهَا حَتَّى يَرْوُلَ عَنْكُمْ هَذَا الْعَارِضُ الَّذِي يُخَافُ كَوْنَهُ مَقْدَمَةً عَذَابٍ

قوله ﷺ: «حِينَ رَأَيْتُمُونِي جَعَلْتُ أَقْدَمُ» ضبطه بضمّ الهمزة وفتح القاف وكسر اللّال لمشددة، ومعناه: أَقْبَمُ عَمِّي أَوْ رَحَلِي، وَكَذَلِكَ صَرَّحَ الْقَاضِي عِمَادُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بِضَبْطِهِ^(١)، وَضَبَّاهُ جَمْعُ أَقْدَمٍ بِفَتْحٍ الهمزة وَمُسْكَانٍ الْقَافِ وَضَمٍّ لِّدَّالٍ، وَهُوَ مِنَ الْإِقْدَامِ، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ

قوله ﷺ: «وَلَقَدْ رَأَيْتُ جَهَنَّمَ» فِيهَا أَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ مَوْجُودَةٌ، وَهُوَ مُدْعَبُ أَهْلِ الشُّبَّةِ وَمَعْنَى «يَحِطُّ بِعَظْمٍ بَعْضُهَا بَعْضًا» لَشِدَّةِ تَلَهُّفِهَا وَاضْطِرَابِهَا كَأَمْوَاجِ الْبَحْرِ الَّتِي يَحِطُّ بِعَظْمِهَا بَعْضُهَا بَعْضًا. قَوْلُهُ ﷺ: «وَرَأَيْتُ فِيهَا قَمَرًا وَابْنَ لُحْيٍ» هُوَ بَضْمُ اللَّامِ وَفَتْحُ الْحَاءِ وَتَشْدِيدُ اللَّيَاءِ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ مُعَذَّبٌ فِي نَفْسِ جَهَنَّمَ الْيَوْمَ، عَذَابُ اللهِ وَسَائِرُ لِمُسْمِينَ. قَوْلُهُ ﷺ: «حِينَ رَأَيْتُمُونِي تَأَخَّرْتُ» فِيهِ التَّأَخُّرُ عَنْ مَوَاقِعِ الْعَذَابِ وَالْهَلَاكِ.

(١) هِيَ سُؤَالُ النَّاسِ الَّتِي كَانُوا يَسْأَلُونَهَا لِأَتْلُفِهِمْ، فَلَا يُحْمَلُ عَلَيْهَا شَيْءٌ.

(٢) إِنْ كُنْتَ تَحْتَمِلُ (٣/٣٤٤).

[٢٠٩٢] ٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ الرَّازِيُّ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ أَبُو قَمَرٍ وَعَبْرَةُ: سَمِعْتُ ابْنَ شِهَابٍ الزُّهْرِيَّ يُخْبِرُ عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ الشَّمْسَ كَسَفَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَبَعَثَ مُنَادِيًا: «الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ»، فَاجْتَمَعُوا، وَتَقَدَّمَ فَكَبَّرَ، وَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكْعَتَيْنِ^(*)، وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ. [بخاري: ١٠٦٦] [والنظر: ٢٠٩١].

[٢٠٩٣] ٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ نُمَيْرٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ شِهَابٍ يُخْبِرُ عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَهَرَ فِي صَلَاةِ الْخُسُوفِ بِقِرَاعَتِهِ، فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكْعَتَيْنِ، وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ [بخاري: ١٠٦٥] [والنظر: ٢٠٩١].

[٢٠٩٤] (٩٠٢) قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَأَخْبَرَنِي كَثِيرُ بْنُ عَبَّاسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكْعَتَيْنِ، وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ. [نظر: ٢٠٩٥].

[٢٠٩٥] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا خَرِيبُ بْنُ الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ الزُّبَيْدِيُّ. عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: كَانَ كَثِيرُ بْنُ عَبَّاسٍ يُحَدِّثُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يُحَدِّثُ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ كَسَفَتِ الشَّمْسُ بِمِثْلِ مَا حَدَّثَ عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ [احمد: ٢٤٥٧١] [والبخاري: ١٠٤٦ كلاماً مطولاً].

قوله: (فبعث منادياً: «بِالصَّلَاةِ جَامِعَةً»): لفظة «جامعة» منصوبة على لاجل، وفيه دليلٌ للشافعي ومن وافقه أنه يستحبُّ أن يُندى لصلاة الكسوف: (الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ)، وأجمعوا أنه لا يؤذَن لها ولا يُقام.

قوله: (جهر في صلاة الخسوف) هذا عند أصحابنا ولجمهورٍ محمودٌ على كسوف القمر، لأنَّ مذنباً ومذهب مالك وأبي حنيفة والليث بن سعد وجمهور الفقهاء أنه يُبهر في كسوف الشمس، ويجهر في خسوف القمر. وقد أبو يوسف ومحمد بن الحسن وأحمد وإسحاق وغيرهم: يجهرون فيهما. وتيسرنا بهذا الحديث، واحتج الآخرون بأن الصحابة حذروا القراءة بقدر البقرة وغيرها، ولو كان جهراً لعلم قلوبهم بلا حذر. وهذا ابن جرير نظري: الجهور وإسراء سورة.

(*) أي: صلى ركعتين، رقع في كل ركعة ثلاث ركعات.

[٢٠٩٦] ٦ - (٩٠١) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءً يَقُولُ سَمِعْتُ عُثَيْدَ بْنَ عُمَيْرٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي مَنْ أَصْدَقُ - حَبِيبُهُ يُرِيدُ عَائِشَةَ - أَنَّ الشَّمْسَ انْكَسَفَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَامَ قِيَامًا شَدِيدًا، يَقُومُ قَدِيمًا ثُمَّ يَرْكَعُ، ثُمَّ يَقُومُ ثُمَّ يَرْكَعُ، ثُمَّ يَقُومُ ثُمَّ يَرْكَعُ، وَرَكَعَتَيْنِ فِي ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ وَأَرْبَعِ سَجَدَاتٍ، فَانْصَرَفَ وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ، وَكَأَنَّ إِذَا رَكَعَ قَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ»، ثُمَّ يَرْكَعُ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»، فَقَامَ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَتَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَكْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، وَلَكِنَّهُمَا مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِمَا عِبَادَهُ، فَإِذَا رَأَيْتُمُ كُسُوفًا، فَادْكُرُوا اللَّهَ حَتَّى يَنْجِلِيَا». (مسند أحمد ٢٠٩٦، رقم ٢٧٠٩٧).

[٢٠٩٧] ٧ - (١٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو عَمَرَ بْنُ الْمُسْتَمْعِي وَصَحْبُهُ ابْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا مُعَاذُ - وَهُوَ ابْنُ هِشَامٍ -: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيحٍ، عَنْ عُثَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ صَلَّى سِتُّ رَكَعَاتٍ، وَأَرْبَعِ سَجَدَاتٍ (٢٠٩٧) ٢٧٠٩٧.

قوله: (حدثني من أصدق، حبيبه يريد عائشة) هكذا هو في نسخ بلاداء وكذا نقله القاضي عن الجمهور^(١)، وعن بعض روايتهم: (من أصدق حديثه، يريد عائشة)، ومعنى للفظين متغاير، فعلى رواية الجمهور له حكم المرسى إذا قلنا بسبب الجمهور أن قوله: أخبرني الثقة، ليس بحجة.

قوله: (ركعتين في ثلاث ركعات) أي: في كل ركعة يركع ثلاث مرّات.

قوله: (ست ركعات، وأربع سجّات) أي: صلى ركعتين، في كل ركعة ركوع ثلاث مرّات،

وسجّتان.



٢ - [باب ذكر عذاب القبر في صلاة الخسوف]

[٢٠٩٨] ٨ - (٩٠٣) وَحَدَّثَنَا عَنْدُ اللَّهِ بْنِ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيِّ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ - يَعْنِي ابْنَ يَلَالٍ - عَنْ يَحْيَى، عَنْ عُمَرَ أَنَّ يَهُودِيَّةً أَتَتْ عَدِيشَةَ تَسْأَلُهَا، فَقَالَتْ: أَعَادَكَ اللَّهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، قَالَتْ عَدِيشَةُ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يُعَذَّبُ النَّاسُ فِي الْقُبُورِ؟ قَالَتْ عُمَرَةُ: فَقَالَتْ عَدِيشَةُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَائِلًا بِالله»، ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ غَدَاةٍ مَرَكَبًا، فَخَسَفَتِ الشَّمْسُ، قَالَتْ عَدِيشَةُ: فَخَرَجْتُ فِي نِسْوَةٍ بَيْنَ ظَهْرِي الْحُجْرِي الْمَسْجِدِ، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَرَكَبِهِ حَتَّى انْتَهَى إِلَى مُصَلَّاهُ الَّذِي كَانَ يُصَلِّي فِيهِ، فَقَامَ، وَقَامَ النَّاسُ وَرَآءَهُ، قَالَتْ عَدِيشَةُ: فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَكَعَ فَرَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ فَرَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ ذَلِكَ الرُّكُوعِ، ثُمَّ رَفَعَ وَقَدْ تَجَلَّتْ

[باب ذكر عذاب القبر في صلاة الخسوف]^(١)

قوله . (بين ظهري الحجري) أي: بينها . قولها: (حتى انتهى إلى مصلاه) تعني موقفه في المسجد . وفيه أن سنة في صلاة الخسوف أن تكون في الجمع في^(٢) جماعة . قوله ﷺ: «رأيتكم تفتنون في القبور»، وفي آخره: (يتعود^(٣) من عذاب القبر) فيه إثبات عذاب القبر ومفتنوه، وهو مذهب أهل الحق . ومعنى «تفتنون»: تفتحنون، فيقال: ما علمت بهذا الرجل^(٤)؟ فيقول المؤمن: هو رسول الله ﷺ . ويطون المتأفق: يجمعون الناس يقولون شيئاً فقلته . هكذا جاء مفسراً في الصحيح^(٥) .

(١) هذا الباب يعد إليه من أبواب إلى آخر كتاب خسوف يس في السبع لثلاث (ج) و(ص) و(هـ)، وقد امتدركه من نسخة من صحيح مسلم .

(٢) في (ص) و(هـ): وهي

(٣) في (ص): يعود .

(٤) في (ج): الأمر .

(٥) أخرجه بخاري: ٨٦، ومسلم: ٢١٠٣ من حديث أسماء بنت أبي بكر الصديق ؓ . وهو في نسخة أحمد: ٢٦٩٢٥ .

الشَّمْسُ، فَقَالَ: «إِنِّي قَدْ رَأَيْتُكُمْ تُقْتَلُونَ فِي الْقُبُورِ كَقَتَّةِ الدَّجَالِ»
 قَالَتْ عَمْرُو. فَسَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ. فَكُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ يَتَعَوَّذُ مِنْ عَذَابِ
 النَّارِ وَعَذَابِ الْقَبْرِ - [سعدى ١٠٤٩ و ١٠٥٠ و ١٠٥١] [واظفر ٢٠٩٩]
 [٢٠٩٩] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ (ح)، وَحَدَّثَنِي ابْنُ
 أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، جَمِيعاً عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِإِسْنَادٍ مَعْنَى حَلِيبِ
 سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ - [أحمد ٢٤٣٦٨] [واظفر ٢٠٩٨] .

قوله ﷺ: «كَقَتَّةِ الدَّجَالِ» أي: فتنة شديدة جداً وامتحاناً هائلاً، ولكن يُثَبِّتَ اللهُ الدينَ آمنوا بالقول
 الثَّابِت.



٣ - [بَابُ مَا عَرِضَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ

مِنْ أَمْرِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ]

[٢١٠٠] ٩ - (٩٠٤) وَحَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ النَّوْرَقِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْحَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ هِشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَسَفَتِ لَشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي يَوْمٍ شَدِيدِ الْحَرِّ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَصْحَابِهِ، فَأَطَالَ الْقِيَامَ حَتَّى جَعَلُوا يَخْرُونَ، ثُمَّ رَكَعَ فَأُحِلَّ، ثُمَّ رَفَعَ فَأُطِلَّ، ثُمَّ رَكَعَ فَأُطِلَّ، ثُمَّ رَفَعَ فَأُطِلَّ، ثُمَّ سَجَدَ سَحَدَتَيْنِ، ثُمَّ قَامَ فَصَنَعَ نَحْرًا مِنْ ذَلِكَ، فَكَانَتْ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ وَأَرْبَعُ سَجَدَاتٍ، ثُمَّ قَالَ «إِنَّهُ عَرِضَ عَلَيَّ كُلُّ شَيْءٍ تُؤَلَّجُونَهُ، فَعَرِضَتْ عَلَيَّ الْجَنَّةُ، حَتَّى لَوْ تَنَاوَلْتُ مِنْهَا قِطْعًا أَخَذْتُهُ - أَوْ قَالَ: تَنَاوَلْتُ مِنْهَا قِطْعًا - فَقَضَرْتُ يَدَيَّ عَنْهُ، وَعَرِضَتْ عَلَيَّ النَّارُ،

[بَابُ مَا عَرِضَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ

مِنْ أَمْرِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ]

قوله في رواية أبي الربيع عن جابر: (ثم رَكَع فأُطِلَّ، ثم رَفَعَ فأُطِلَّ، ثم سجد سجدتين) هذا ظاهره أنه طَوَّلَ الاعتدال الذي يليه^(١) السُّجُودَ، ولا ذكر له في باقي الروايات ولا في رواية جابر من جهة غير أبي الربيع، وقد نقل القاضي إجماع العلماء أنه لا يطول الاعتدال الذي يليه^(١) السُّجُودَ^(٢)، وحينئذ يُجِبُّ عن هذه الرواية بجوابين أحدهما: أنها شاذة مخالفة لرواية الأكثرين، فلا يُعْمَلُ بها. والثاني: أن المراد بالإطالة تنفيس الاعتدال وعده قليلاً، وليس المراد إطالته نحو السُّكُوعِ^(٣).

قوله ﷺ: «عَرِضَ عَلَيَّ كُلُّ شَيْءٍ تُؤَلَّجُونَهُ» أي: تدخلونه من حنة ونار وقمر ومحشر وغيره. قوله ﷺ: «فَعَرِضَتْ عَلَيَّ الْجَنَّةُ، وَعَرِضَتْ عَلَيَّ النَّارُ» قال القاضي عياض: قال العلماء: يتضمن أنه

(١) في (ع) و(ص) و(ح): يلي، وما أتيته هو، تصحيحاً.

(٢) في (ع) و(ص) و(ح): لا يطول الاعتدال الذي يليه^(١) السُّجُودَ، (٣٣٣/٣).

(٣) قد مر من حشر معشاً سوي في جوابه هذا، ويُعْتَبَرُ [أي لنوري] بما رُوِيَ أنسائي ومن حزينه غيرهما من حديث عبد الله بن عمرو أيضاً، عنه: ثم رَكَعَ فَأُطِلَّ، حَتَّى قِيلَ: لا يرفع، ثم رَفَعَ فَأُطِلَّ حَتَّى قِيلَ: لا يسجد، ثم سجد فأُطِلَّ حَتَّى قِيلَ: لا يرفع، ثم رَفَعَ فجلس فأُطِلَّ الجُلُوسَ حَتَّى قِيلَ: لا يسجد، ثم سجد. انظر ابن خزيمة من طريق ثوري عن عطاء بن سائب عن أبيه عنه، وثورى سمع من عطاء قبل الاختلاف، فاجتهد صحيح الجمع.

فَرَأَيْتُ فِيهَا امْرَأَةً مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ تُعَذِّبُ فِي هَرَّةٍ لَهَا رِبَطَتُهَا، فَلَمْ تُطْعِمْهَا، وَلَمْ تَدْعُهَا تَأْكُلْ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ،

وأما رؤية عين، كشف الله تعالى عنهما، وأراد الحُحْبَ بيه وبينهما كما قرَّح له عن المسجد الأقصى حين وصفه، ويكون قوله ﷺ: «هي عُرض هذا الحائط»^(١) أي: في جهته ووجبه، أو في الشمس لقرب المشاهدة^(٢)

قالوا: ويحتمل أن يكون رؤية علم وعرض وحي بإطلاعه وتعريفه من أمورهما تفصيلاً ما لم يعرفه قبل ذلك، ومن عظيم^(٣) شأنهما ما رده علماً بأمرهما وخشية وتحذيراً ودوام ذكر، ولهذا قال ﷺ: «لو تعلمون ما أعلم لبكيتم كثيراً ولضحكتم قليلاً»، قال القاضي: والثَّوَالِيسُ الأول أولى وأشدَّ بالفاظ الحديث، لم فيه من الأمور بدالة على رؤية العين، كقوله ﷺ: «لُعْنُودٌ»، وتأخيره مخافة أن يُصِيبَهُ لَفْحُ النَّارِ^(٤).

قوله ﷺ: «فُعْرِضْتُ عَلَيْهَا الْحِجَةَ، حَتَّى لَوْ تَدَاوَلْتُ مِنْهَا قِطْعاً أَخَذْتَهُ» معنى «تناولت» ممدد يمي لأخذه. و«انطلف» بكسر القاف، وهو فعل بمعنى مقبول، كالتذبح بمعنى المذبوح وفيه أن حجة وأثره وخروقه في موجد ذلك اليوم، وأما في الجنة اليوم ثمراً، وهذا كله ملهـب أصحاب ومساير أهل السنة، خلافاً للمعتزلة.

قوله ﷺ: «فَرَأَيْتُ فِيهَا امْرَأَةً تُعَذِّبُ فِي هَرَّةٍ لَهَا رِبَطَتُهَا» أي: سب هرة قوله ﷺ: «تأكل من خَشَاشِ الْأَرْضِ» بفتح الخاء المعجمة، وهي هوائها وحشراتنا، وقيل: صغار الطير. وحكى القاضي فتح لخباء وكسرها وضمها^(٥)، والفتح هو المشهور.

قال القاضي عياض: في هذا الحديث المؤخلة الصغار، قال: وليس في أنها عذبت عليها بالنار، قال: ويحتمل أنها كانت كافرة فريد في عذبه بذلك^(٦)، هذا كلامه، وليس بصواب، بل

(١) أخرجه البخاري: ٤٥٠، وتقدم: ٦٩٢١ وأحمد: ٢٢٦٥٩ من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه

(٢) في (هـ)، المشاهدة

(٣) في (نح): عظم.

(٤) في (نح): عظم.

(٥) المصدر: سدي (٣/ ٣٤٢-٣٤٣)

(٦) المصدر: سدي (٣/ ٣٤٣-٣٤٤)

وَرَأَيْتُ أَبَا ثُمَامَةَ عَمَّرُو بَيْنَ مَالِكٍ نَجْرٌ قُضِبُهُ فِي النَّارِ، وَإِنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَحْسِفَانِ إِلَّا لِمَوْتِ عَظِيمٍ، وَإِنَّهُمَا إِنَّمَا مِنْ آيَاتِ اللَّهِ يُرِيكُمُوهُمَا، فَلِذَا حَسَفَا فَصَلُّوا حَتَّى تَتَجَلَّى. [معجم ٢١٠١].

[٢١٠١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمُسَمِّيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ الصَّبَّاحِ، عَنْ هِشَامِ بِهِذَا الْإِسْنِدِ بِثَلَاثَةٍ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «وَرَأَيْتُ فِي النَّارِ امْرَأَةً جَمِيرِيَّةً سَوْدَاءَ طَوِيلَةً»، وَلَمْ يَقُلْ: «وَمِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ». [الحدود ١٥٠١٥].

[٢١٠٢] ١٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ - وَتَقَرَّرْنَا فِي اللَّفْظِ - قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ النَّاسُ: إِنَّمَا انْكَسَفَتْ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ. فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَصَلَّى بِالنَّاسِ بَيَّتَ رَكَعَاتٍ بِأَرْبَعِ سَجَدَاتٍ، بَدَأَ نَكْبَرًا، ثُمَّ قَرَأَ قَاطِلَ الْقِرَاءَةِ، ثُمَّ رَكَعَ نَحْوَ مِمَّا قَامَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ فَقَرَأَ قِرَاءَةً دُونَ الْقِرَاءَةِ الْأُولَى، ثُمَّ رَكَعَ نَحْوَ مِمَّا قَامَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، ثُمَّ رَكَعَ رَكَعًا دُونَ الْقِرَاءَةِ الثَّانِيَةِ، ثُمَّ رَكَعَ نَحْوَ مِمَّا قَامَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، ثُمَّ انْحَدَرَ بِالسُّجُودِ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ قَامَ فَرَكَعَ أَيْضًا ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ، لَيْسَ فِيهَا رَكَعَةٌ إِلَّا الَّتِي قَبْلُهَا أَطْوَلُ مِنْ آخِي بَعْدَهَا، وَرُكُوعُهُ نَحْوَ مِنْ سُجُودِهِ، ثُمَّ تَأَخَّرَ وَتَأَخَّرَتِ الصُّفُوفُ خَلْفَهُ، حَتَّى انْتَهَيْنَا - وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَتَّى انْتَهَى إِلَى النَّسَاءِ - ثُمَّ تَقَدَّمَ وَتَقَدَّمَ النَّاسُ مَعَهُ حَتَّى قَامَ فِي مَقَامِهِ،

الصُّوَرُ الْمَصْرُوحُ بِهِ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهَا عُدَّتْ بِسَبَبِ الْهَرَّةِ، وَهِيَ كَبِيرَةٌ، لِأَنَّهَا رِبَطَتْ وَأَصْرَتْ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى مَاتَتْ، وَالْإِصْرُ عَلَى الصَّغِيرَةِ يَجْعَلُهَا كَبِيرَةً كَمَا هُوَ مَقْرَرٌ فِي كِتَابِ الْفَقْهِ وَغَيْرِهِ، وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ مَا يَقْتَضِي كُفْرَ هَذِهِ الْمَرْأَةِ.

قوله ﷺ: «نَجْرٌ قُضِبُهُ فِي النَّارِ» هُوَ بَطْنُ الْقَفِّ وَإِسْكَدُ الصَّادِ، وَهِيَ الْأَمْعَاءُ.

قوله: (ثُمَّ تَأَخَّرَ وَتَأَخَّرَتِ الصُّفُوفُ خَلْفَهُ حَتَّى انْتَهَى إِلَى النَّسَاءِ، ثُمَّ تَقَدَّمَ وَتَقَدَّمَ النَّاسُ مَعَهُ حَتَّى قَامَ فِي مَقَامِهِ) هِيَ أَنَّ الْعَمَلِ لِقَلِيلٍ لَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ، وَهِيَ أَصْحَبُ الْقَلِيلِ بِمَا د

فَانْصَرَفَ حِينَ انْصَرَفَ وَقَدْ أَصَبَ الشَّمْسُ، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، وَإِنْهُمَا لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ - وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: لِمَوْتِ بَشَرٍ - فَإِذَا رَأَيْتُمْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَصَلُّوا حَتَّى تَنْجَلِي، مَا مِنْ شَيْءٍ تُوعَدُونَهُ إِلَّا قَدْ رَأَيْتُهُ فِي صَلَاتِي هَذِهِ، لَقَدْ جِئَ بِالنَّارِ، وَذَلِكُمْ حِينَ رَأَيْتُمُونِي تَأْتَرْتُ مَخَافَةَ أَنْ يُصِيبَنِي مِنْ لَفْحِهَا، وَحَتَّى رَأَيْتُ فِيهَا صَاحِبَ الْمُخْجَنِ يَجُرُّ قُضْبَةً فِي النَّارِ، كَمَا يَسْرِقُ الْحَاجُّ بِمِخْجَنِهِ، فَإِنْ قُطِنَ لَهُ قَالَ: إِنَّمَا تَعَلَّقَ بِمِخْجَنِ، وَإِنْ عُيِّلَ عَنْهُ ذَهَبَ بِهِ، وَحَتَّى رَأَيْتُ فِيهَا صَاحِبَةَ الْهَرَّةِ الَّتِي رَتَّطَتْهَا، فَلَمْ تُظْمِئْهَا، وَلَمْ تَدْعُهَا تَأْكُلْ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ حَتَّى مَاتَتْ جُوعًا، ثُمَّ جِئَ بِالْحَنَوِ، وَذَلِكُمْ حِينَ رَأَيْتُمُونِي تَقْدَمْتُ حَتَّى قُمْتُ فِي مَقَامِي، وَلَقَدْ مَدَدْتُ يَدِي وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَتَأَوَّلَ مِنْ ثَمَرِهَا لِيَنْظُرُوا إِلَيْهِ، ثُمَّ بَدَأَ لِي أَلَّا أَفْعَلَ، فَمَا مِنْ شَيْءٍ تُوعَدُونَهُ إِلَّا قَدْ رَأَيْتُهُ فِي صَلَاتِي هَذِهِ».

[أحمد: ١٤٤١٧]

متبعين، وقالوا: الثلاث متبعين لطلوها، وبأولون هذا الحديث على أنَّ الحُطُوبَاتِ كانت متفرقة لا متولية، ولا يصحُّ تأويله على أنه كن حطوتين، لأنَّ قوله: (تذهب إلى السماء) يخالفه، وفيه استحباب صلاة الكسوف لنفسه، وفيه حضورهن وراء الرجال.

قوله: (أَصَبَ الشَّمْسُ) هو بهمزة ممدودة، هكذا ضمه جميع الرواة بسلامة، وكذا أشدريه لقاصي^(١)، قالوا: ومعناه: رجعت إلى حالها لأول قبل الكسوف، وهو من أَصَبَ يَبْصُرُ: إذا رجع، ومنه قولهم: أَيْضًا، وهو مصير منه.

قوله ﷺ «مَخَافَةَ أَنْ يُصِيبَنِي مِنْ لَفْحِهَا» أي: من ضرر^(٢) لهبها، ومنه قوله تعالى: ﴿تَلْفَحُ وُجُوهَهُمُ النَّارُ﴾ [المومنون: ١٠٤] أي: يضربها لهبها، قالوا: والتلفح دونه التلفح، قال الله تعالى: ﴿وَلَيْدٌ مِّنْهُمُ نَحْنَةُ وَنَ عَذَابٍ رَّوْدَةٍ﴾ [الأنبياء: ٤٦] أي: أدنى شيء منه، قاله الهروي^(٣) وغيره. قوله ﷺ: «ورأيت فيها صاحب المِخْجَنِ» هو بكسر الميم، وهو عصا مقلعة الطرف.

(١) أشدريه، لأنور: ٥٦/٦، ونظر الإكمال لمعلم: ٣٤٤/٣

(٢) أي: (ضرر) و(هنا): ضربه.

(٣) الغريبي: ١ (عجم)

[٢١٠٣] ١١. (٩٠٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَنِيُّ حَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ فَاطِمَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ قَالَتْ: حَسَبْتُ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَدَخَلْتُ عَلَى عَدِيَّةَ وَهِيَ تُصَلِّي، فَقُلْتُ: مَا شَأْنُ النَّاسِ يُصَلُّونَ؟ فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا إِلَى السَّمَاءِ، فَقُلْتُ: أَيْهَ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، فَأَطَاعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْقِيَامَ جِدًّا حَتَّى تَحَلَّانِي الْعَشِيُّ، فَأَخَذْتُ قِرْنَهُ مِنْ مَاءٍ إِلَى جَنْبِي، فَجَعَلْتُ أَصْبُ عَلَى رَأْسِي - أَوْ: عَلَى وَجْهِي - مِنْ لَمَاءٍ، قَالَتْ: فَأَنْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ، فَخَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِنَاسٍ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، مَا مِنْ شَيْءٍ لَمْ أَكُنْ رَأَيْتُهُ إِلَّا قَدْ رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي هَذَا، حَتَّى الْجَنَّةَ وَالنَّارَ، وَإِنَّهُ قَدْ أُوجِيَ إِلَيَّ أَنْكُمْ تُفْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ قَرِيبًا، أَوْ مِثْلَ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ - لَا أُدْرِي أَيُّ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ - فَيُؤْتَى أَحَدُكُمْ بِقَالٍ، مَا عِلْمُكَ بِهِذَا الرَّجُلُ؟ فَأَمَّا لِمُؤْمِنٍ، أَوْ الْمُؤَقِّنِ - لَا أُدْرِي أَيُّ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ - فَيَقُولُ: هُوَ مُحَمَّدٌ، هُوَ رَسُولُ اللَّهِ، جَاءَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى، فَأَجَبْنَا وَأَطَعْنَا - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - فَيَقَالُ لَهُ: نَمْ، فَنُكْتَا نَعْلُكَ إِنَّكَ تَتَوَمَّنُ بِهِ، فَنَمْ صَالِحًا، وَأَمَّا الْمُنَافِقُ، أَوْ - الْمُؤْتَابُ - لَا أُدْرِي أَيُّ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ - فَيَقُولُ: لَا أُدْرِي، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُ» . [أحمد - ٢١٩٢٥، وسنن أبي داود - ٨٦].

قولها (فأشارت برأسها إلى السماء) فيه متدع الكلام في الصلاة، وجوار الإشارة فيها إذا كانت لصاحبه.

قولها: (تجلاني العشي) هو بفتح الغين وإسكان الشين، ورؤي أيضاً بكسر الشين وتشديد الهاء، وهما بمعنى لغشاة، وهو معروف يحضر بطول القيام في الحر، وفي غير ذلك من الأحوال. ولهذا جعلت تصب عليها الماء. وفيه أن العشي لا ينقض الوضوء ما دام العقل ثابتاً. قولها: (فأحدث قربة من ماء إلى جنبي، فجعلت أصب على رأسي - أَوْ: على وجهي - من الماء) هذا محمول على أنه لم تكثر أفعالها متوالية، لأن لأفعال إذا كثرت متوالية أطلت الصلاة.

قوله: «ما علمت بهذا الرجل؟» إنما يقول له لمكان السؤال: ما علمت بهذا الرجل؟ ولا يقول: رسول الله، امتحاناً له وإعراباً عليه، لتلا يتلقن منهما كرام النبي ﷺ ورفع موثقه، فيعظمه هو ثقليداً لهما لا اعتقاداً، ولهذا يقول المؤمن: هو رسول الله ﷺ، ويقول المنافق - لا أدري، فثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة.

[٢١٠٤] ١٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ فَاطِمَةَ، عَنْ أَسَمَاءَ قَالَتْ: أَتَيْتُ عَائِشَةَ فَوَدَّ النَّاسُ قِيَامَهُ، وَوَدَّأَ هِيَ نَضْلِي، فَقُلْتُ: مَا شَأْنُ النَّاسِ؟ وَاقْتَصَرَ الْحَدِيثُ بِخَوِي حَلِيفِ ابْنِ كُمَيْرٍ عَنْ هِشَامٍ. [بجاء ٩٧٢ - منه بعضه صحيح]

[أبو بكر ٢١٠٠]

[٢١٠٥] ١٣ - (٠٠٠) أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ غُرَّةَ قَالَتْ: لَا تَهْلُ: كَسَفَتِ الشَّمْسُ، وَلَكِنْ قُلْ: كَسَفَتِ الشَّمْسُ

[٢١٠٦] ١٤ - (٩٠٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي مَنصُورُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أُمِّهِ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، عَنْ أَسَمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهَا قَالَتْ: فَرَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا - قَالَتْ: تَعْنِي يَوْمَ كَسَفَتِ الشَّمْسُ - فَأَخَذَ دِرْعًا حَتَّى أَذْرَكَ بِرِذَائِهِ، فَقَامَ بِلَدَاسٍ قِيَامًا طَوِيلًا، لَوْ أَنَّ إِنْسَانًا أَتَى لَمْ يَشْعُرْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَكَعَ مَا حَدَّثَ أَنَّهُ رَكَعَ، مِنْ طَوِيلِ الْقِيَامِ [بجاء ٢١٠٧].

[٢١٠٧] ١٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى الْأُمَوِيُّ: حَدَّثَنِي أَبِي حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، بِهِذِهِ الْإِسْنَادُ وَقُلْتُ، وَقَالَ: قِيَامًا طَوِيلًا، يَقُومُ ثُمَّ يَرُكِعُ، وَذَاكَ: فَحَعَلْتُ أَنْظُرُ إِلَى لَمْرَأَةٍ أَسْرُ بَنِي، رَأَى الْأُخْرَى هِيَ أَسْقَمُ مِنِّي [بجاء ٢١٠٨].

[٢١٠٨] ١٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا حَبَّانُ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ.

قوله - (عن غُرَّةَ قَالَتْ لَا تَهْلُ كَسَفَتِ الشَّمْسُ، وَلَكِنْ قُلْ: كَسَفَتِ) هذا قول له نفرد به، والمشهور ما قدَّعته في أول الباب.

قوله: (ففرغ) قال القاضي يحتمل أن يكون معناه الفرغ الذي هو الخوف كما في لرواية الأخرى (يحتمل أن تكون الساعة)، ويحتمل أن يكون معناه الفرغ الذي هو المبدوءة إلى الشيء^(١). قوله: (فأخطأ ببرع حتى أدرك برداقه) معناه: أنه لشدة سرعته واهتمامه بذلك أراد أن يأخذ رداءه، فأخذ درع بعض أهل البيت سهوًا، ولم يعلم ذلك لاشتغاله فيه بأمر الكسوف، فلما علم أهل البيت أنه ترك رداءه، لحقه به إنسدت.

حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ قَالَتْ: كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، فَفَزِعَ، فَأَخْطَأَ بِدُرْعٍ حَتَّى أَذْرَكَ بِرَدَائِهِ بَعْدَ ذَلِكَ، قَالَتْ: فَقَضَيْتُ حَاجَتِي، ثُمَّ جِئْتُ وَدَخَلْتُ الْمَسْجِدَ، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَائِمًا، فَقُمْتُ مَعَهُ، فَأَطَالَ الْقِيَامَ حَتَّى رَأَيْتَنِي أُرِيدُ أَنْ أَخْلِسَ، ثُمَّ أَلْتَقَيْتُ إِلَى الْمَرْأَةِ الضَّعِيفَةِ فَأَقُولُ: هَذِهِ أَضْعَفُ مِنِّي، فَأَقُومُ، فَتَرْجِعُ فَأَطَالَ، لِمُرُجُوعٍ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَأَطَالَ الْقِيَامَ، حَتَّى لَوْ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ خِيَلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَمْ يَرْكَعْ

[نظر ٢١٠٧]

[٢١٠٩] ١٧ - (٩٠٧) حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ: حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَصَنَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ مَعَهُ. فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا قَدَرَتْ نَحْوَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا. وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ انْصَرَفَ وَقَدْ انْجَلَتِ الشَّمْسُ، فَقَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَأَيْنَاكَ تَنَاولْتَ شَيْئًا فِي مَقَامِكَ هَذَا، ثُمَّ رَأَيْنَاكَ تَكْفَفْتَ، فَقَالَ: «إِنِّي رَأَيْتُ الْجَنَّةَ، فَتَنَاولْتُ مِنْهَا حُنُقُودًا، وَلَوْ أَخَذْتُهُ لَأَكَلْتُمُ مِنْهُ مَا بَقِيََتِ الدُّنْيَا، وَرَأَيْتُ النَّارَ، فَلَمْ أَرَ كَالْيَوْمِ مَنَظَرًا قَطُّ، وَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا لِنِسَاءً»، قَالُوا: يَمُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «يَكْفُرُهُنَّ»، قِيلَ: أَيْكُفَرْنَ بِاللَّهِ؟ قَالَ: «يَكْفُرُ الْعَشِيرُ، وَيَكْفُرُ الْإِحْسَانُ، لَوْ أَحْسَنْتُ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ، ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا، قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ». [نظر ٢١١٠]

قوله في الرواية الأولى من حديث ابن عباس: (قام قياماً طويلاً قدر نحو سورة البقرة) هكذا هو في النسخ: (قدر نحو)، وهو صحيح، ولو اقتصر على أحد الشقيين لكان صحيحاً.

قوله ﷺ: «(الكفرهنَّ) قيل: أيكفرن بالله؟ قال: «يكفر العشير، ويكفر الإحسان»» هكذا ضبطناه

«كفر» بالباء الموحدة الجدة وضّم للكاف وسكّن لفاء. وفيه جواز إطلاق الكفر

[٢١١٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَيْعٍ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ - يَغْنِي ابْنَ عِيسَى -: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمٍ فِي هَذَا الْإِسْنِدِ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: ثُمَّ زَأَيْنَاكَ تَكَعَّكُفْتَ.

[أحمد ٢٧١١، ويحيى ١٠٥٢]

وإن لم يكن ذلك الشخص كافراً بالله تعالى، وقد سبق شرح هذا اللفظ مرّات والعشير المعشر، كالزّوج وغيره. وفيه ذمّ كفّران، المحقّقين لأصبيحهم.

قوله (تَكَعَّكُفْتَ) أي توقفت وأحجمت، قال الهروي وغيره: يقاب. تَكَعَّكِعَ الرَّجُلُ وَتَكَاعَى وَكَعَّ كُفُّوعاً إِذَا أَحْجَمَ وَجَبُنَ^(١)



٤ - [باب ذكر من قال،

إنه ركع ثمان ركعات في أربع سجعات]

[٢١١١] ١٨ - (٩٠٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ كَسَفَتِ الشَّمْسُ ثَمَانُ رَكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ. وَعَنْ عَلِيٍّ وَمِثْلُ ذَلِكَ. - [الحمد ١٢١٦ و ١٢٩٧٥].

[٢١١٢] ١٩ - (٩٠٩) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ، بِإِسْنَادٍ عَنْ يَحْيَى لِقَطَانٍ - قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى - عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا حَبِيبٌ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى فِي كُسُوفٍ، قَرَأَ ثَمَّ رَكَعًا، ثُمَّ قَرَأَ ثَمَّ رَكَعًا، ثُمَّ قَرَأَ ثَمَّ رَكَعًا، ثُمَّ قَرَأَ ثَمَّ رَكَعًا، ثُمَّ سَجَدَ، قَالَ: وَالْأُخْرَى مِثْلَهُ. - [الحمد ٣٢٣٦].

[باب ذكر من قال،

إنه ركع ثمان ركعات في أربع سجعات]

قوله (ثمان ركعات في أربع سجعات) أي: ركع ثمان ركعات، كل أربع في ركعة، وسجد سجدتين في كل ركعة، وقد صرح بهذا في الكتاب في الرواية الثانية.



مُحْتَمِرٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي نُسْعُوذٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَسَّ يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، وَلَكِنَّهُمَا آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا فَقُومُوا فَصَلُّوا» [بكر ٢١١٤]

[٢١١٦] ٢٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَأَبُو أُسَامَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ (ج). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَوَيْرُ بْنُ وَكِيعٍ (ج). وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ وَمَرْوَانُ، كُلُّهُمَا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي حَدِيثِ سُفْيَانَ وَوَكِيعٍ: انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ، فَقَالَ النَّاسُ: انْكَسَفَتِ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ. [بكر ٢١١٤]

[٢١١٧] ٢٤ - (٩١٢) حَدَّثَنَا أَبُو عَدِمٍ الْأَشْعَرِيُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرٍّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ سُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَامَ فِرْعَاوْنُ يَحْسِي أَنْ تَكُونَ السَّاعَةُ حَتَّى أَتَى الْمَسْجِدَ، فَقَامَ يُصَلِّي بِأُطْوَلِ قِيَامٍ وَرُكُوعٍ وَسُجُودٍ، مَا رَأَيْتُهُ يَفْعَلُهُ فِي صَلَاةٍ قَطُّ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ هَذِهِ الْآيَاتُ الَّتِي يُرْسِلُ اللَّهُ لَا تَكُونُ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، وَلَكِنَّ اللَّهَ يُرْسِلُهَا يُخَوِّفُ بِهَا عِبَادَهُ. فَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْهَا شَيْئًا فَافْرَعُوا إِلَى ذِكْرِهِ وَذَهَابِهِ وَاسْتَعْفَاؤِهِ». وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ الْعَلَاءِ: كَسَفَتِ الشَّمْسُ، وَقَالَ: «يُخَوِّفُ عِبَادَهُ» [بحري ١١٥٩].

الأشعري - (فقام يصلي بأطول قيام وركوع وسجود، ما رأيته يفعله في صلاة قط) فيهما دليل للمختار وهو استحباب تطويل السجود في صلاة الكسوف، ولا يضر كون أكثر الروايات ليس فيها تطويل السجود، لأن الزيادة من الثقة مقبولة، مع أن تطويل السجود ثابت من رواية جماعة كثيرة من الصحابة، وذكره مسلم من روايتي عائشة وأبي موسى، ورواه البخاري من رواية جماعة آخرين^(١)، وأبو داود من طريق غيره^(٢)، فتكاثر طرقة وتعاضلت، فتعين العمل به.

قوله: (فقام فِرْعَاوْنُ يَحْسِي أَنْ تَكُونَ السَّاعَةُ) هذا قد يستشكل من حيث إن الساعة لها مقدمات كثيرة لا بد من وقوعها ولم تكن وقعت، كطلوع الشمس من مغربها، وخروج الدابة، والذير، والذخان^(٣).

(١) منهم أسماء بنت أبي بكر الصديق ﷺ، أخرجه البخاري حديثها برقم ٧٤٥. وهو في نسخة أحمد: ٢٦٩٦٣

(٢) منهم مسدد بن جندب ﷺ، أخرجه أبو داود حديثه برقم ١١٨٤ وهو في نسخة أحمد: ٢٠١٧٨

(٣) في (ص) و(هـ): ولدخان

[٢١١٨] ٢٥ - (٩١٣) وَحَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا يَشْرَبُ بْنُ الْمُفَضَّلِ: حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ، عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ حَيَّانَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: بَيْنَمَا أَنَّنِي بِأَسْهُمِي فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ، فَتَبَدُّهُنَّ وَقُلْتُ: لَأَنْظُرَنَّ إِلَى مَا يَحْدُثُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي انْكِسَافِ لَيْلَى الْيَوْمِ، فَأَتَيْتُهُ بِكَبْرِ يَدَيْهِ وَهُوَ رَافِعٌ يَدَيْهِ وَيَدْعُو وَيُكَبِّرُ وَيَحْمَدُ وَيَهْتَلُ حَتَّى خَلَّتْ عَنِ الشَّمْسِ، فَقَرَأَ سُورَتَيْنِ، وَرَكَعَ رَكْعَتَيْنِ [أحمد: ٢٠٦١٧]

[٢١١٩] ٢٦ - (٤٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ حَيَّانَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - قَالَ: كُنْتُ أُرْتَمِي بِأَسْهُمِي لِي بِالْمَدِينَةِ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ كَسَفَتِ الشَّمْسُ، فَتَبَدُّهُنَّ وَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَأَنْظُرَنَّ إِلَى مَا يَحْدُثُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ، قَالَ: فَأَتَيْتُهُ وَهُوَ قَائِمٌ فِي الصَّلَاةِ، رَافِعٌ يَدَيْهِ، فَجَعَلَ يُسَبِّحُ وَيَحْمَدُ وَيَهْتَلُ وَيَدْعُو حَتَّى حُسِرَ عَنْهَا، ذَلْ: قَلَمًا حُسِرَ عَنْهَا، قَرَأَ سُورَتَيْنِ، وَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ [أحمد: ٢١١٨].

وقتل الثرك، وأشياء أخر لا بد من وقوعها قبل الساعة، كفتوح الشام والعراق ومصر وغيرها، وإتفاق كنوز كسوف في سبيل الله تعالى، وقال محو رجب، وغير ذلك من الأمور المشهورة في الأسانيد الصحيحة، ويجاب عنه بأجوبة:

أحمد: لعل هذا لكسوف كان قبل إعلام النبي ﷺ بهذه الأمور.

الثاني: لعله خشي أن تكون بعض مقلداتها.

الثالث - أن لراوي ظن أن النبي ﷺ خشي أن تكون الساعة، وليس يلزم من ظنه أن النبي ﷺ خشي ذلك حقيقة، بل خرج لنبي ﷺ مستعجلاً مهتماً بالصلاة وغيرها من أمر الكسوف، مبادراً إلى ذلك، وربما خاف أن يكون نوع عقوبة كما كان ﷺ عند هبوب الريح تعرف الكراهة في وجهه، ويخاف أن يكون عذاباً، كما سبق في آخر كتاب الاستسقاء، فظن الراوي خلاف ذلك، ولا اعتبار بظنه.

قوله: (فأتيت إليه وهو رافع يديه يدع ويكبر ويحمد ويهتل حتى جلي عن الشمس، قرأ سورتين، وركع ركعتين)، وهي الرواية الأخرى: (فأتيت وهو قائم في الصلاة، رافع^(١) يديه، يجعل يسبح ويهتل ويكبر ويحمد ويدعو حتى حسر عنها، قال: قلما حسر عنها، قرأ سورتين، وصلى^(٢) ركعتين)

(١) في (ج): رافعاً

(٢) في (ج) و(ص) و(هـ) نفس.

[٢١٢٠] ٢٧ - (١٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ لُمْنَى: حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ نُوحٍ: أَخْبَرَنَا الْجُرَيْرِيُّ، عَنْ حَيَّانَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: تَيْنَمَا أَنَا أَتَوَمَّى بِأَسْهُمٍ لِي عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ خَسَفَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ خَدَيْبِهِمَا. [نظر ٢١١٨].

[٢١٢١] ٢٨ (٩١٤) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عُمَرُو بْنُ الْحَارِثِ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصُّدَيْقِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ كَانَ يُخْبِرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، وَلَكِنَّهُمَا آيَةٌ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا فَصَلُّوا».

(أحمد: ٥٨٨٣، والبخاري: ٤٠٥٢).

هذا عند يستشكل ويظن أن ظاهره أنه ابتداء صلاة الكسوف بعد انجلاء الشمس، وليس كذلك، فإنه لا يجوز اشتداء صلاتها بعد الانجلاء، وهذا لحديث محمود على أنه وجده في الصلاة كما صرح به في الرواية الثانية، ثم جمع الزاوي جميع ما جرى في الصلاة من دعاء وتكبير وتهليل وتسبيح وتحميد وقراءة سورتين في القيمين الآخرين^(١) للركعة الثانية، وكانت لسورتان بعد لانجلاء تميماً لصلاة، فتتمت جملة صلاة ركعتين، أولها في حال الكسوف، وآخرها بعد الانجلاء، وهذا الذي ذكرته من تقديره لا تد منه، لأنه مطابق للرواية الثانية ولقواعد الفقه ولرويات باقي الصحابة، والرواية الأولى محمولة عليه أيضاً لتتفق لروايات.

ونقل القاضي عن لمازري أنه تأوله على صلاة ركعتين تطوعاً مطلقاً^(٢) بعد انجلاء الكسوف، لا أنها صلاة كسوف^(٣)، وهذا ضعيف مخالف لظاهر الرواية الثانية، والله أعلم.

قوله: (وهو قديم في الصلاة، رافع يديه، فحين يسبح) إلى قوله: (ويذكر) فيه دليل لأصحاب في رفع اليدين في القنوت، ورد على من يقول: لا ترفع الأيدي في دعوات الصلاة. قوله: (حسب عنها) أي: كُشف، وهو بمعنى قوله في الرواية الأولى: (جُلي عنها).

قوله: (كنت أوتمي بأسهم) أي أرمي كما قاله في الرواية لأولى، يقال أرمي وأرتمي وأترسى وأتومى كما قاله في الرواية الأخيرة

(١) في (ج): الآخرين.

(٢) في (ص) و(د): مستغلاً.

(٣) (ص) (د) (٤٨٢/١)، و(كمال المعلم) (٣/٣٥٣).

٢١٢٢] ٢٩- (٩١٥) رَحَدْتُكَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُصْعَبٌ - وَهُوَ ابْنُ الْمُقْدَامِ - حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ عَلَاقَةَ - فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: قَالَ زَيْدُ بْنُ عَلَاقَةَ: سَمِعْتُ الْمُبِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ يَقُولُ: انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا فَادْعُوا اللَّهَ وَصَلُّوا حَتَّى تَنْكَشِفَا». أحمد ١٨١٧٨، والبخاري ١١٠٦٠.

قوله: (زياد بن علقاة) بكسر العين.

قوله ﷺ في أحاديث لدب: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ لَا يَكْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا فَصَلُّوا» فيه دليلٌ للشافعي وجميع فقهاء أصحاب الحديث في استحباب الصلاة لكسوف القمر على هيئة صلاة كسوف الشمس، وزوي عن جماعة من الصحابة وغيرهم. وقد مالك وأبو حنيفة. لا تُسْرُ لكسوف القمر هكذا، وإنما تُسْرُ وكعتان كسافر الصَّلوات فَرَادَى، والله أعلم.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١١. [كِتَابُ الْجَنَائِزِ]

١. [باب تلقين الموتى: «لا إله إلا الله»]

[٢١٢٣] ١- (٩١٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ وَعُمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ بِشْرِ - قَالَ أَبُو كَامِلٍ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ -: حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ غَزِيَّةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عُمَارَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» [المعجم: ٩٩٣، ١٠٩٩]

كتاب الجنائز

[باب تلقين الموتى لا إله إلا الله]^(١)

الجنة مشتقة من حَزَرَ، إذا ستر، ذكره ابن فارس^(٢) وغيره. والمضارع يُحْزِرُ بكسر اللون، والجنة بكسر الجيم وفتحها، والكسر أَصَحُّ، ويقال: بالفتح لدميت، وبالكسر للنعش عليه ميت، ويقال عكسه، حكاه صاحب «المطالع»^(٣)، ولجميع جنائز بالفتح لا غير

قوله ﷺ: «لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» معناه: من حصره الموت، والمراد: ذكروه لا إله إلا الله، لتكون آخر كلامه، كما في الحديث: «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله، دخل الجنة»^(٤)، والأمر بهذا المُنْقِلِينَ أمرٌ نذير، وأجمع العلماء على هذا للتلقين، وكرهوا لإكثار عليه بموالاتة لئلا يفسح بصيق

(١) هذا الباب وما فيه من أبواب إلى آخر كتاب الجنائز ليس في نسخ الثلاث: (ج) و(ص) و(هـ)، وقد استدركه من نسخة من صحيح مسلم.

(٢) «معجم اللغة»: (١/٢٠١)

(٣) «مطالع الأنوار»: (٢/١٥٠)

(٤) أخرجه أبو داود، ٣١١٦، وأحمد، ٢٢١٢٧ من حديث محمد بن جُلٍّ، وهو حديث صحيح.

[٢١٢٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، بَعْنِي لَدْرَاوَرْدِي (ح).
وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ سَخْلَدٍ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، جَمِيعاً بِهَذَا
لِلْإِسْنَادِ. (الفتح: ٢١٢٣)

[٢١٢٥] ٢- (٩١٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عُثْمَانَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (ح). وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ لَسْقَدٍ،
قَالُوا جَمِيعاً: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي حَرِيمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَقَدْ مَاتَ قَوْمٌ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

حاله وشدة غريه، ففكرة ذلك بقلبه، أو يتكلم بما لا يليق، قالوا: وإذا قلله مرة لا يكرر عليه، إلا أن
يتكلم بعده بكلام آخر، فيعاد التعريض له به ليكون آخر كلامه ويتضمن الحديث الحضور عند
المحاضر لتذكيره وتأنيسه، وغماض عينيه، والقيام بحقوقه، وهذا مجمع عليه

قوله: (وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ الدَّرَاوَرْدِيُّ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا خَالِدُ
ابْنُ سَخْلَدٍ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، جَمِيعاً بِهَذَا الْإِسْنَادِ. هكذا هو في جميع النسخ، وهو صحيح. قال
أبو عليٍّ القاسمي وغيره معناه: عن عمارة بن عَزِيَّة الذي سبق في الإسناد الأول، ومعناه روى عنه
لَدْرَاوَرْدِي وسليمان بن بلال، وهو ذلك أبو علي، ولو قال مسم: جميعاً عن عمارة بن عَزِيَّة بهذا
لِلْإِسْنَادِ، لكان أحسن وأوضح، وهو المعروف من عاداته في الكتاب، لكنه حذفه هنا لوضوحه عند أهل
هذه الطبعة.



٢ - [باب ما يقال عند المصيبة]

[٢١٢٦] ٣ - (٩١٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَبْنُ حُجْرٍ، جَمِيعًا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ - قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ -: أَخْبَرَنِي سَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ مِّنْ أَفْلَحَ، عَنِ ابْنِ سَوَيْبَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ مُّسْلِمٍ تُصِيبُهُ مُصِيبَةٌ فَيَقُولُ مَا أَمَرَهُ اللَّهُ: إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، اللَّهُمَّ أَجْرُنِي فِي مُصِيبَتِي، وَأَخْلِفْ لِي خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا أَخْلَفَ اللَّهُ لَهُ خَيْرًا مِنْهَا».

قَالَتْ: فَلَمَّا مَاتَ أَبُو سَلَمَةَ قُلْتُ: أَيُّ الْمُسْلِمِينَ خَيْرٌ مِنْ أَبِي سَلَمَةَ؟ أَوَّلُ بَيْتٍ هَاجَرَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ إِنِّي قُلْتُهَا، فَأَخْلَفَ اللَّهُ لِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَتْ: أَرْسَلَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَاطِبُ بْنُ أَبِي بَلْثَعَةَ يَخْطُبُنِي لَهُ، فَقُلْتُ: إِنَّ لِي بَيْتًا وَأَنَا غَيُورٌ، فَقَالَ: «أَمَّا بَيْتُهَا فَتَدْعُو اللَّهَ

[باب ما يقال عند المصيبة]

قوله ﷺ: «ما من مسلم تُصِيبُهُ مُصِيبَةٌ فَيَقُولُ مَا أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى: إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ» فيه فضيلة هذا القول وفيه دليلٌ للمذهب المختار في أصول أنَّ المدحوب مأثورٌ به، لأنه ﷺ جعله مأثوراً^(١) به مع أنَّ الآية الكريمة تقتضي نفيه، وإجماعُ المسلمين منعُهُ عليه.

قوله ﷺ: «اللَّهُمَّ أَجْرُنِي فِي مُصِيبَتِي، وَأَخْلِفْ لِي خَيْرًا مِنْهَا» قال القاضي: يقال «أَجْرُنِي» ما يقصر والمَدْح، حكاه صاحب «الأفعال» وقال الأصمعيُّ وأكثر أهل اللغة هو مقصور لا يُمدُّ^(٢). ومعنى (أَجْرَهُ اللَّهُ): أعطاه أَجْرَهُ وجزاءَ صبره وحمته في مصيبته.

قوله ﷺ: «وَأَخْلِفْ لِي» هو يقطع الهمزة وكسر اللام قال أهل اللغة: يُقال لمن ذهب له مال أو ولد أو قريب أو شيء يُتَوَقَّع حصول مثله: أَخْلَفَ اللَّهُ عَلَيْكَ، أَي: رَدَّ عَلَيْكَ مثله، فإن ذهب ما لا يُتَوَقَّع مثله، بأن ذهب والد أو عمُّ أو أخٌ لمن لا جأ له ولا والد له، قيل: أَخْلَفَ اللَّهُ عَلَيْكَ، بغير ألف، أي: كَرَّمَ اللَّهُ خَيْفَةَ مَنَ عَلَيْكَ.

وقولها: (وَأَنَا غَيُورٌ) يقال: امرأة غَيُورٌ وغَيُورٌ ورجل غَيُورٌ وغَيُورٌ، وقد جاء (فَعُولٌ) في هفت

(١) في (نخ) و(مصر): مأثورٌ بدلالة جعله مأثوراً.

(٢) إكمال المعجم: (٣/٣٥٩).

أَنْ يُغْنِيَهَا عَنْهَا، وَأَدْعُو اللَّهَ أَنْ يَذْهَبَ بِالْغَيْرَةِ^(١). (ع: ٢١٢٨)

[٢١٢٧] ٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ كَثِيرٍ بْنُ أَفْلَحٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ سَفِينَةَ يُحَدِّثُ أَنَّهُ سَمِعَ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ عَيْدٍ تُصِيبُهُ مُصِيبَةٌ فَيَقُولُ: إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ، اللَّهُمَّ أَجْرُنِي فِي مُصِيبَتِي، وَأَخْلِفْ لِي خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا أَجَرَهُ اللَّهُ فِي مُصِيبَتِهِ، وَأَخْلِفَ لَهُ خَيْرًا مِنْهَا». قَالَتْ: فَلَمَّا تُوُفِّيَ أَبُو سَلَمَةَ قُلْتُ كَمَا أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَخْلَفَ اللَّهُ لِي خَيْرًا مِنْهُ، رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. (ع: ٢١٢٨).

[٢١٢٨] ٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ: أَخْبَرَنِي عُمَرُ - يَعْنِي ابْنَ كَثِيرٍ - عَنْ ابْنِ سَفِينَةَ مَوْلَى أُمَّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي أُسَامَةَ، وَزَادَ: قَالَتْ: فَلَمَّا تُوُفِّيَ أَبُو سَلَمَةَ قُلْتُ: مَنْ خَيْرٌ مِنْ أَبِي سَلَمَةَ صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ ثُمَّ عَزَمَ اللَّهُ لِي فَقَدْتُهَا، قَالَتْ: فَتَزَوَّجْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. (ع: ٢١٢٨).

المؤنث كبيراً، تقولهم: امرأة عروس وعروب^(١) وضحرك لكثيرة المصحات، وعقبة كزود^(٢)، وأرض صعود وقبوط وخذور^(٣) وأشباهها.

قوله ﷺ: «ادعوا الله أن يذهب بالغيرة» هي تمتح الغين، ويقال: أذهب الله الشيء، وذهب به، تقولون تعالى: «يَذْهَبُ اللَّهُ بِتُوبِهِمْ» [البقرة: ١٧٠].

قوله ﷺ: «إلا أجره الله» هو بمصر، لهجرة ومذهب، ونعصر أفصح وأشهر كما سبق.

قولها: (ثم عزم الله لي فقلها) أي: خلق في عزماً، وقد سبق في شرح أول خطبة مسلم أن فعل الله تعالى لا يُسَمَّى عزماً من حيث إن حقيقة لعزم حدوث رأي لم يكن^(٤)، والله تعالى منزّه عن هذا. فتأولوا قوله أم سلمة على أن معناه: خلق لي أو لي عزماً.

(١) العروب من التسمية المتعبدية من زوجها.

(٢) أي شاقة لمصعد.

(٣) الخذور هو المكان الذي تتحدر منه (وقع في ح) - وحزود، وهي (ص) وحزود.

(٤) انظر (١/ ٩٥).

٣ - [باب ما يقال عند المريض والميت]

[٢١٢٩] ٦ - (٩١٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، مِنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ شَقِيقٍ ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِذَا حَضَرْتُمُ الْمَرِيضَ أَوْ الْمَيِّتَ فَقُولُوا خَيْرًا ، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ يُؤْمِنُونَ عَلَى مَا تَقُولُونَ» ، قَالَتْ : فَلَمَّا مَاتَ أَبُو سَلَمَةَ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ أَبَا سَلَمَةَ قَدْ مَاتَ ، قَالَ : «قُولِي : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلَهُ ، وَأَعِزَّنِي مِنْهُ عَقَبِي حَسَنَةً» ، قَالَتْ : فَقُلْتُ ، فَأَعِزَّنِي اللَّهُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ لِي مِنْهُ ، مُحَمَّدًا ﷺ .

[أحمد ١٢٦٤٩٧ -]

[باب ما يقال عند المريض والميت]

قوله ﷺ : «إِذَا حَضَرْتُمُ الْمَرِيضَ أَوْ الْمَيِّتَ ، فَقُولُوا خَيْرًا ، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ يُؤْمِنُونَ عَلَى مَا تَقُولُونَ» فيه التَّذَبُّعُ إِلَى قَوْلِ الْخَيْرِ حِينَئِذٍ ، مِنَ الدُّعَاءِ ، وَاسْتِغْفَارِهِ ، وَطَلْبِ اللَّطْفِ بِهِ ، وَالتَّخْفِيفِ عَنْهُ وَتَحْوِيلِهِ . وَفِيهِ حُصُورُ الْمَلَائِكَةِ حِينَئِذٍ وَتَأْمِينُهُمْ .



٤- [باب في إغماض الميت، والدعاء له إذا حضر]

[٢١٣٠] ٧- (٩٢٠) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيُّ، عَنْ حَالِدِ بْنِ الْحَدَّادِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ ذُوَيْبٍ، عَنْ أُمِّ سَمَةَ قَالَتْ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَبِي سَمَةَ وَقَدْ شَقَّ بَصْرُهُ، فَأَغْمَضَهُ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قُبِضَ تَبِعَهُ الْبَصَرُ»، فَضَحَّ نَاسٌ مِنْ أَهْلِهِ، فَقَالَ: «لَا تَدْعُوا عَلَيَّ أَنْفُسَكُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ يَوْمَئِذٍ عَنِ مَا تَقُولُونَ»، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَبِي سَمَةَ،»

[باب في إغماض الميت، والدعاء له إذا حضر]

قوله: (وقد شَقَّ بصره) هو يفتح، الشَّيْءُ ورمح (بصره)، وهو فاعل (شَقَّ)، هكذا ضبطناه، وهو المشهور، وضبطه بعضهم (بصره) بالنصب، وهو صحيح أيضاً، ولشَّيْنٌ مفتوحة بلا خلاف قال القاضي: قال صاحب «الأفعال» - يقول: شَقَّ بصرُ الميت، وشَقَّ الميت بصره، ومعناه - شَخَّصَ^(١) كما في الرواية الأخرى - وقال ابن السكيت في «الإصلاح» والجوهري حكاية عن ابن السكيت: يقول: شَقَّ بصرُ الميت، ولا تقل: شَقَّ الميت بصره^(٢). وهو الذي حضره الموت وصار ينظر إلى الشيء، لا يرتد إليه طرفه.

قوله: (فأغْمَضَهُ) فيه دليل على استحباب إغماض الميت، وأجمع المسلمون على ذلك، قالوا: الحكمة فيه ألا يشع بحظيره لو ترك إغماضه.

قوله ﷺ: «إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قُبِضَ تَبِعَهُ الْبَصَرُ» معناه إذا خرج الروح من الجسد يتبعه البصر نظراً أين يذهب وفي الروح بعدن، التذكير وثبات، وهذا الحديث دليلٌ لتذكير - وعيه دليلٌ لمذهب أصحاب المتكلمين ومن وافقهم أن الروح أجسام لطيفة متحللة في البدن، وتذهب الحياة من البدن يذهبها، وليس عَرَبٌ كما قاله آخرون، ولا دماً كما قاله آخرون، وفيها كلام متشعب للمتكلمين.

قوله: (ثم قال: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَبِي سَمَةَ» إلى آخره) فيه استحباب الدعاء لميت عند موته،

(١) إكمال المعجم: (٣/ ٣٦١)

(٢) إصلاح المطلق: (٤/ ٢٨٦)، وإصلاح: (٤/ شق).

وَأَرْفَعْ دَرَجَتَهُ فِي الْمَهْدِيِّينَ، وَاخْلُفْهُ فِي عَقِبِهِ فِي الْغَائِبِينَ، وَأَعْمُرْ لَنَا وَلَهُ يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ،
وَأَفْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ، وَتَوَرَّ لَهُ فِيهِ». [المعجم: ٢٢٦، ٢٢٧].

[٢١٣١] ٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْقَطَّانُ الْوَسِيطِيُّ: حَدَّثَنَا الْمُثَنَّى بْنُ مَعَاذِ بْنِ
مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ اللَّهِ بْنُ الْحَسَنِ: حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَذَّادُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ، غَيْرَ
أَنَّهُ قَالَ: «وَاخْلُفْهُ فِي تَرْكِتِهِ»، وَقَالَ: «اللَّهُمَّ أَوْسِعْ لَهُ فِي قَبْرِهِ»، وَلَمْ يَقُلْ: «أَفْسَحْ لَهُ»،
وَرَزَّادٌ: قَالَ خَالِدُ الْحَذَّادُ: «وَدَعَا أُخْرَى سَابِقَةً نَسِيَهَا». [مع: ٢١٣٠].

ولأمله وفزيت بأمور الآخرة والذُّبِ قوله ﷺ: «وخلعه في عقبه في الغائبين» أي بباقيين، كقوله
تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْوُفُوا عَلَيْهِمْ لَكُمُ الْعَذَابُ لَبَّاسًا﴾ [الأعراف: ١٨٣].



هـ - [باب في شُحُوص بصر الميت يتبّع نفسه]

[٢١٣٢] ٩ - (٩٢١) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ
الْعَلَاءِ بْنِ يَعْقُوبَ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَلَمْ تَرَوْا
الْإِنْسَانَ إِذَا مَاتَ فَخُصَّ بِبَصَرِهِ»^(١)، قَالُوا: بَلَى، قَالَ: «فَذَلِكَ جِئْنِ بِبَصَرِهِ نَفْسُهُ».
[٢١٣٣] وَحَدَّثَنَا هُثَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي الدَّرَاوَرْدِيَّ - عَنِ الْعَلَاءِ بِهَذَا
الْإِسْنَادِ.

[باب في شُحُوص بصر الميت يتبّع نفسه]

قوله ﷺ: «شُحُوص بصره» بفتح الشاء، أي: ارتفع ولم يرتدّ. قوله ﷺ: «يتبّع بصره نفسه» للمروءة
بالنفس هنا الروح. قل القاضي. وفيه أنّ الموت ليس بوفاء وهدام تام، وإنما هو انتقال وتغيّر حال،
وإعداد للجسد دون الروح، إلا ما استثنى من عَجَب اللَّذِّب، قال: وفيه حجة لمن يقول: الروح
والنفس بمعنى^(١).



٦ - [باب البكاء على الميت]

[٢١٣٤] ١٠ - (٩٢٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، كُلُّهُمْ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ -، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُيَيْنَةَ بْنِ عُمَيْرٍ قَالَ: قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: لَمَّا مَاتَ أَبُو سَلَمَةَ قُلْتُ: غَرِيبٌ وَفِي أَرْضٍ غُرْيَةٍ، لَا بُكْيَتُهُ بَكَاءٌ يُتَحَدَّثُ عَنْهُ، فَكُنْتُ قَدْ تَهَيَّأْتُ لِلْبُكَاءِ عَلَيْهِ إِذْ أَقْبَلَتِ امْرَأَةٌ مِنَ الصَّعِيدِ تُرِيدُ أَنْ تُسْعِدَنِي، فَاسْتَقْبَلَتْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: «أَتُرِيدِينَ أَنْ تُدْخِلِي الشَّيْطَانَ بَيْتًا أَخْرَجَهُ اللَّهُ مِنْهُ؟» مَرَّتَيْنِ، فَكَفَفْتُ عَنِ الْبُكَاءِ فَلَمْ أَبْكُ (احمد ٢٦٤٧٢).

[٢١٣٥] ١١ - (٩٢٣) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ لِحُجْرَةَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ عَنْ عَاصِمٍ الْأَحْوَلِ، عَنْ أَبِي عُرْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ إِحْدَى بَنَاتِهِ تَدْعُوهُ وَتُخْبِرُهُ أَنَّ صَبِيًّا لَهَا - أَوْ: ابْنًا لَهَا - فِي الْمَوْتِ، فَقَالَ لِرَسُولِ: «ارْجِعِي إِلَيْهَا فَأَخْبِرْهَا: إِنَّ اللَّهَ مَا أَخَذَ، وَلَهُ مَا أَعْطَى، وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُسَمًّى، فَمَرَهَا فَلْتَصْبِرْ وَلْتَحْسِبْ»، فَقَامَ الرَّسُولُ فَقَالَ: إِنَّهَا قَدْ أَفْسَمَتْ لَتَائِبَهَا، قَالَ: فَقَامَ

[باب البكاء على الميت]

قولها: (غريب ولي أرض غرية) معناه: أنه من أهل مكة، ومات في المدينة. قولها: (أقبلت امرأة من الصَّعِيدِ) المراد بالصَّعِيدِ هنا غولي المدينة، وأصل الصَّعِيدِ ما كان على وجه لأرض - قولها (تُسْعِدُنِي) أي: تُسْعِدُنِي فِي الْبُكَاءِ وَالتَّوَجُّعِ.

قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ مَا أَخَذَ، وَلَهُ مَا أَعْطَى، وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُسَمًّى» معناه: لَحْتُ عَلَى الصَّبْرِ، وَتَسْلِيمُ لِقَضَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، وَتَقْدِيرُهُ أَنَّ هَذَا الَّذِي أَخَذَ مِنْكُمْ كَانَ لَهُ لَا لَكُمْ، فَلَمْ يَأْخُذْ إِلَّا بِمَا هُوَ، فَيَنْبَغِي أَلَّا تَجْزَعُوا كَمَا لَا يَجْزَعُ مَنْ اسْتَرْذَتَ مِنْهُ وَدَبَعَهُ أَوْ صَرَّيَّةً. قوله ﷺ: «وَلَهُ مَا أَعْطَى» معناه: أَنَّ مَا رَزَقَهُ لَكُمْ لَيْسَ خَارِجًا عَنْ مِلْكِهِ، بَلْ هُوَ لَهُ سَيَعْبَانَهُ وَتَعَالَى، يَعْلَمُ فِيهِ مَا يَشَاءُ.

وقوله ﷺ: «وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُسَمًّى» معناه: اصْبِرُوا وَلَا تَجْزَعُوا، فَإِنَّ كُلَّ مَنْ مَاتَ قَدْ تَقَضَّى أَجَلُهُ الْمُسَمًّى، فَصَحَّاحٌ تَقَدُّمُهُ أَوْ تَأَخُّرُهُ عَنْهُ، فَإِذَا عَدِمْتُمْ هَذَا كُلَّهُ فَاصْبِرُوا.

النَّبِيِّ ﷺ، وَقَامَ مَعَهُ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ وَمُعَدُّ بْنُ جَبَلٍ، وَانْطَلَقَتْ مَعَهُمْ، فَرَفَعَ إِلَيْهِ الصَّبِيَّ وَنَفْسُهُ تَقَفَّعَتْ كَأَنَّهَا فِي شَيْءٍ، فَمَاضَتْ عَيْنَاهُ، فَقَالَ لَهُ سَعْدٌ: مَا هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «لَقَدْ رَحِمَهُ اللَّهُ جَعَلَهَا اللَّهُ فِي قُلُوبِ عِبَادِهِ، وَإِنَّمَا يَرْحِمُ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الرَّحِمَاءُ» (أحمد: ٣١٣٦٦).

[بحري: ١٧٣٧٧]

[٢١٣٦] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ - حَدَّثَنَا ابْنُ قُضَيْرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، جَمِيعاً عَنْ عَاصِمٍ الْأَخْوَلِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّ حَلِيفَ حَمْدٍ أَتَمَّ وَأَطْوَلَ. (مط: ٢١٣٥)

[٢١٣٧] ١٢ - (٩٢٤) حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّدُوقِيُّ وَعَمْرُو بْنُ سَوَّادٍ لَعَامِرِيُّ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: اشْتَكَى سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ شَكْوَى لَهُ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَدُّهُ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ

بكم، والله أعلم. وهذا لحديث من قواعد الإسلام المشتملة على جمل^(١) من أصول الدين وفروعه والآداب.

قوله (وَنَفْسُهُ تَقَفَّعَتْ كَأَنَّهَا فِي شَيْءٍ) هو بفتح الشَّاءِ والتَّعْدِيسِ، والشُّنَّةُ: القُوَّةُ لبالية، ومعناه: لها صوتٌ وحشرجةٌ كصوتِ الماءِ إذا أُلْقِيَ فِي الثَّرْبَةِ البَالِيَةِ.

قوله (فَمَاضَتْ عَيْنَاهُ) يقال له سعد ما هذا يا رسول الله؟ قال: هذه رحمة جعلها الله في قلوب عبادِهِ، وَنَمَّا يَرْحِمُ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الرَّحِمَاءُ (معناه: أَلْ سَعْدُ طَرَأَ أَنَّ جَمِيعَ أَنْوَاعِ الْبِكَاءِ حَرَامٌ، وَأَنَّ دَمْعَ نَعِينِ حَرَامٌ، وَطَرَأَ أَنَّ لِنَبِيِّ ﷺ نَسِي فَذَكَرَهُ، فَأَعْلَمَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ مَجْرَدَ لَبِكَاءٍ وَدَمْعِ الْعَيْنِ لَيْسَ بِحَرَامٍ وَلَا مَكْرُوهٍ، بَلْ هُوَ رَحْمَةٌ وَفَضِيلَةٌ، وَنَمَّا الْحَرَامُ^(٢) التَّرُوحُ وَالتَّنْدُبُ وَالْبِكَاءُ لِمَقْرُونٍ بِهِمْ أَوْ مَا أَحَدُهُمْ

(١) في (خ) - أصل.

(٢) في (ص) و(د) - لمحم.

وَجَدَهُ فِي عَشِيَّتِهِ، فَقَالَ: «أَفَلَا قَضَى؟»، قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَبَكَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا رَأَى الْقَوْمُ بُكَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَكَّوْا، فَقَالَ: «أَلَا تَسْمَعُونَ؟ إِنَّ اللَّهَ لَا يُعَذِّبُ بِدَمْعِ الْعَيْنِ، وَلَا بِحُزْنِ الْقَلْبِ، وَلَكِنْ يُعَذِّبُ بِهَذَا - وَأَشَارَ إِلَى لِسَانِهِ - أَوْ بِرَحْمٍ» [بخاري: ١٣٠١].

كما سيأتي في الأحاديث. («إِنَّ اللَّهَ لَا يُعَذِّبُ بِدَمْعِ الْعَيْنِ، وَلَا بِحُزْنِ الْقَلْبِ، وَلَكِنْ يُعَذِّبُ بِهَذَا، أَوْ بِرَحْمٍ وَأَشَارَ إِلَى لِسَانِهِ»)، وفي الحديث الآخر: «العين تَدَمِّعُ، وَالْقَلْبُ يَحْزَنُ، وَلَا تَقُولُ مَا يُسْخِطُ اللَّهَ»^(١)، وفي الحديث الآخر: مَا لَمْ يَكُنْ تَقَعُ أَوْ لَقَلَقَ^(٢).

قوله: (وَجَدَهُ فِي عَشِيَّتِهِ) هو بفتح العين وكسر الشين وتشديد الياء، قال القاضي: هكذا رواية لأكثرين، قال: وصطه بعضهم بإسكان الشين وتخفيف الياء، وفي رواية البخاري: (في عَشِيَّةٍ)، وكله صحيح، وفيه قولان. أحدهما: من بغشه من أهله، والثاني: ما بغشه من كُرْبِ مَوْتِ^(٣).

قوله: (فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِغُودِهِ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ) فيه استعجابٌ عيادةً للمريض، وعبادةً الفاضل المفضل، وعبادة الإمام والقاضي والعالم أتباعه.



(١) أخرجه البخاري: ١٣٠٣، ومسلم: ٦٠٢٥، وأحمد: ١٣٠١٤ من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) أخرجه عبد البر في ٦٦٨٨ و ابن أبي شيبة: ١١٣٤٢ من حديث طهر بن الخطاب رضي الله عنه موقوفاً.

ولكنه وقع الصوت، والبقعة: الصبيح، ومجئها عنه: لموت، وأورده البيهقي معلقاً قبل حديث: ١٢٩٩.

(٣) [كمال المعجم: ٣٦٦، ٣٦٥/٣].

٧ - [باب في عيادة المرضى]

[٢١٣٨] ١٣ - (٩٢٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى لَمَعَزِي: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَهْضَمٍ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ عُمَارَةَ - يَغْضِي ابْنَ عَزِيَّةَ - عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُغَلَّى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَذِنَ الْأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَخَا الْأَنْصَارِ، كَيْفَ أَخِي سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ؟» فَقَالَ: ضَالِحٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يَعُودُهُ مِنْكُمْ؟» فَقَامَ وَقَمَتَ مَعَهُ وَخَرَّ بِضِعَةِ عَشْرَ، مَا عَلَيْنَا بَعَالٌ وَلَا خِفَافٌ وَلَا قَلَاسٌ وَلَا قُمْصٌ، نَمْشِي فِي تِلْكَ السَّبَاحِ ﴿١﴾ حَتَّى يَجِدَهُ، فَاسْتَأْخَرَ قَوْمَهُ مِنْ خَوْلِهِ حَتَّى ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ الَّذِينَ مَعَهُ.

[باب في عيادة المرضى]

قوله: (ما علينا بَعَالٌ وَلَا خِفَافٌ وَلَا قَلَاسٌ وَلَا قُمْصٌ) فيه ما كانت الصُّحابة ﷺ عليه من لُزْهِدٍ فِي الدُّنْيَا، وَالْمَقْلُوبِ مَعَهَا، وَطَرَاخٍ فُضُولِهَا، وَعَدَمِ لَاهْتِمَامِ بِفَاخِرِ الدُّنْيَا وَنَحْوِهِ. وَفِيهِ جَوَارُ الْمَشْيِ حَافِيًا. وَعِيَادَةُ الْإِنْسَانِ وَالْعَالَمِ الْمَرِيضِ مَعَ أَصْحَابِهِ.



(*) هِيَ الْأَرْضُ الَّتِي يَنْتَوِيهَا الْمَسْرُوحَةُ وَلَا تَكُنْ دَلِيلًا إِلَّا بِبَعْضِ الشَّجَرِ.

٨ - [باب في الصبر على المصيبة عند الضمة الأولى]

[٢١٣٩] ٦٤ - (٩٢٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ -: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ ثَابِتٍ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الصَّبْرُ عِنْدَ الضَّمَةِ الْأُولَى». [أحمد ١٢٣١٧، وصحري ١٣١٢،

[٢١٤٠] ١٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى عَلَى مَرْأَةٍ تَكِي عَلَى صَبِيٍّ لَهَا، فَقَالَ لَهَا: «اتَّقِي اللَّهَ وَاصْبِرِي»، فَقَالَتْ وَمَا تُبَالِي بِمُصِيبَتِي! فَلَمَّا ذَهَبَ قِيلَ لَهَا: إِنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَخَذَهَا مِنْ لَمَوَازِ، فَأَتَتْ بَابَهُ، فَلَمْ تَجِدْ عَلَى بَابِهِ بَوَائِينَ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَمْ أَعْرِفْكَ، فَقَالَ: «إِنَّمَا الصَّبْرُ عِنْدَ أَوَّلِ ضَمَةٍ»، أَوْ قَالَ: «عِنْدَ أَوَّلِ الضَّمَةِ». [عمر ٢١٤١،

[٢١٤١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ حَدَّثَنَا خَالِدٌ، يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ (ح). وَحَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعَمِّيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو (ح). وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، قَالُوا جَمِيعاً حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِ عُثْمَانَ بْنِ عُمَرَ بِقِصَّتِهِ، وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الصَّمَدِ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِامْرَأَةٍ عِنْدَ قَبْرِ. [أحمد ١٢٤٥٨، وصحري ١٧٥٤،

[باب في الصبر على المصيبة عند الضمة الأولى]

قوله ﷺ: «الصَّبْرُ عِنْدَ الضَّمَةِ الْأُولَى»، وفي الرواية لأخرى: «إِنَّمَا الصَّبْرُ مَعَهُ». الصَّبْرُ الْكَامِلُ الَّذِي يَثْرُبُ عَلَيْهِ الْأَجْرُ الْجَزِيلُ، لِكثْرَةِ الْمُشَقَّةِ فِيهِ، وَأَصْرُ الصَّدَمِ لُصْرَبٍ فِي شَيْءٍ صَلَبٌ، ثُمَّ اسْتَعْمَلَ مَجَازاً فِي كُلِّ مَكْرُوهٍ حَصَلَ بَعَثَةٌ.

قوله (أَتَى عَلَى امْرَأَةٍ تَكِي عَلَى صَبِيٍّ لَهَا، فَقَالَ لَهَا «اتَّقِي اللَّهَ وَاصْبِرِي») فِيهِ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ مَعَ كُلِّ أَحَدٍ. قَوْلُهَا: (وَمَا تُبَالِي بِمُصِيبَتِي)، ثُمَّ قَالَتْ فِي آخِرِهِ: (لَمْ أَعْرِفْكَ) فِيهِ الْإِعْتِدَارُ بِإِلَى أَهْلِ الْفَصْلِ إِذَا أَسَاءَ لِلْإِنْسَانِ أَذْبَهُ مَعَهُمْ. وَفِيهِ صَحَّةٌ قَوْلِ الْإِنْسَانِ: مَا أَبَالِي بِكَذَا، وَلَزُدَّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِثْبَاتُ الْبَاءِ، إِنَّمَا يُقَالُ مَا نَأْتَيْتَ كَذَا، وَهَذَا غَلَطٌ، بَلِ الصَّوَابُ حَوَارِثُ الْبَاءِ وَحَلْفُهَا، وَقَدْ كَثُرَ ذَلِكَ فِي الْأَحَادِيثِ.

قوله: (فَلَمْ تَجِدْ عَلَى بَابِهِ بَوَائِينَ) فِيهِ مَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ لُتُوَاضِعٍ، وَأَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ وَالْقَضِي إِذَا لَمْ يَخُجَّ إِلَى بَوَائِبِ الْأَلَا يُتَخَذَةُ، وَهَكَذَا قَالَ أَصْحَابُنَا.

٩ - [باب: الميت يُعَذَّب بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ]

[٢١٤٢] ١٦ - (٩٢٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، جَمِيعًا عَنْ نَسْرِ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ الْعَبْدِيُّ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنَا لُافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ حَفْصَةَ بِنْتَ عَاصٍ أُمَّ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَتْ: «مَهْلِكٌ يَأْتِيُنِي، أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ»؟ [أحمد ٢٤٨] [رواه ٢١٤٣].

[٢١٤٣] ١٧ - (١٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ هَمْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِمَا نَحَّيَ عَلَيْهِ». [أحمد ٣٥٤، ولبصري ١٧٩٦]

[٢١٤٤] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَرَبٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ هَمْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِمَا نَحَّيَ عَلَيْهِ». [أحمد ٣٦٦] [رواه ٢١٤٣]

[٢١٤٥] ١٨ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: لَمَّا طُفِنَ عُمَرُ أُغْنِيَ عَلَيْهِ، فَصَبَّحَ عَلَيْهِ، فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ: أَمَا عَلِمْتُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ الْحَيِّ»؟ [نهر ٢١٤٣].

[باب: الميت يُعَذَّب بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ]

فوله ﷺ. «إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ». وفي رواية: «بعض بكاء أهله عليه»، وفي رواية: «البكاء الحي»، وفي رواية: «يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِمَا نَحَّيَ عَلَيْهِ»، وفي رواية: «لَمَّا يُبْكِي عَلَيْهِ يُعَذَّبُ».

وهذه الروايات من رواية عمر بن الخطاب وأبو عبد الله ﷺ، وأنكرت عائشة وسببهما إلى السيد ولاشته عليهما، وأنكرت أن يكون النبي ﷺ قال ذلك، واحتج بقول الله تعالى «وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى» [النساء ٦٦] قلت - رأيت قال النبي ﷺ في يهودية أنها تُعَذَّب وهم يكونون عليه. يعني تُعَذَّب بِكُفْرِهَا فِي حَالِ بُكَاءِ أَهْلِهَا، لَا بِسَبَبِ لِبُكَاءِ.

وختلف العلماء في هذه الأحاديث، فتأولها الجمهور على ما وصفي بأن

[٢١٤٦] ١٩ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي عِيَّيُّ بْنُ حُجْرٍ: حَدَّثَنَا عِيَّيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ أَبِي بُرْهَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمَّا أُصِيبَ عُمَرُ جَعَلَ ضَهَيْبٌ يَقُولُ: وَأَحَاهُ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: يَا ضَهَيْبُ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ الْحَيِّ»؟

[المعجمي ١: ١٢٩٠].

موته، فُعذِّت وصيته، فهذا يُعَذَّب ببكاء أهله عليه ويوحهم، لأنه بسببه ومنسوب إليه. قالوا: فأما من يكي عليه أهله ويوحوا من غير وصية منه، فلا يُعَذَّب، لقوله تعالى: ﴿وَلَا يُرَدُّ وِرْدُهُ وَيَذَّأُ أُخْرَى﴾، قالوا: وكان من عادة العرب الوصية بذلك، ومنه قول حُرَافَةَ بْنِ لَعْبُدٍ:

إِذَا مَيِّتٌ فَلَنَعِيشِي بِمَا أَبَاهُ وَتُفْقِي عَلَيَّ السَّيِّبَ بِأَبَةٍ مُتَبَدِّلَةٍ^(١)

قالوا: فتخرج الحديث مطلقاً حملاً على ما كان معتاداً لهم.

وقالت طائفة: هو محمول على من أوصى بالبكاء والنوح، أو لم يوص بتركهما، فمن أوصى بهما أو أحسن الوصية بتركهما، يُعَذَّب بهما لتفريطه في بهماله الوصية بتركهما، فأما من أوصى بتركهما فلا يُعَذَّب بهما إذا لا ضنع له فيهما ولا تفريط منه، وخاصاً هذا القول يحدث لو وصية بتركهما، ومن أهملهما عُذَّب بهما.

وقالت طائفة: معنى الأحاديث أنهم كانوا يثوحون على الميت وينشون به بتعدد شهادته ومحاسنه في رصمهم، وتلك شتمات قد نزع في لشرع يُعَذَّب بها، كما كانوا يقولون: يَا مُرْمُنُ لَنُسُوبُ، وَمُنُونُ لَنُلْدُنْ، وَمُحَرَّبُ الْعَمْرَدُ، وَمُفَرَّقُ الْأَحْدَنِ، وحو ذلك مما يروونه شجاعة وفخراً، وهو حرمة شرعاً. وقالت طائفة: معناه أنه يُعَذَّب بكماله أهله ويرقى لهم، وإلى هذا ذهب محمد بن جرير الطبري وغيره. وقال بقاضي عياض: وهو أولى الأقوال، واحتجوا بحديث فيه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَجَعَ امْرَأَةً عَنِ الْبُكَاءِ عَلَى أَبِيهَا، وَقَالَ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا بَكَى اسْتَعْبَرَ لَهُ صَوْبُجِهِ، فَيَا عِبَادَ اللَّهِ لَا تُعْلَبُوا إِخْوَانَكُمْ»^(٢)،^(٣)

(١) ديوان حُرَافَةَ بن لَعْبُدٍ من ٢٩، ورواه سعيد بن أبيه أحد.

(٢) في (نح): أمواتكم.

(٣) (المعجمي بسعدي: ٣/ ٣٧٢)، والحديث أخرجه ابن سعد في (الطبقات: ١٠/ ٣٢٠)، وابن أبي حنيفة في (التبصرة).

(٤) (٨٣٨/ ٢) من حديث عتبة بن مسعود روى.

[٢١٤٧] ٢٠- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ صَفْوَانَ أَوْ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: لَمَّا أَصِيبَ عُمَرُ أَقْبَلَ ضَهَبٌ مِنْ مَنْزِلِهِ حَتَّى دَخَلَ عَلَى عُمَرَ، فَقَامَ بِحِجَالِهِ يَبْكِي. فَقَالَ عُمَرُ: عَلَامَ يَبْكِي؟ أَعَلَيْ يَبْكِي؟ قَالَ: إِي وَاللَّهِ لَعَلِّي، أَبْكِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَ: وَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ يَبْكِي عَلَيْهِ يُعَذَّبُ». ر.هـ ١٢١٤٦.

قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِمُوسَى بْنِ طَلْحَةَ، فَقَالَ: كُنْتُ عَائِشَةً تَقُولُ: إِنَّمَا كُنَّا أَرْبَعُ الْيَهُودِ. [٢١٤٨] ٢١- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عُمَرُو النَّافِدُ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ذَرِيَّةٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ لَمَّا طُبِعَ، عَوَّلَتْ عَلَيْهِ حَفْصَةُ، فَقَالَ يَا حَفْصَةُ، أَمَا سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْمُعَوَّلُ عَلَيْهِ يُعَذَّبُ»؟ وَعَوَّلَ عَلَيْهِ ضَهَبٌ،

وقعت عائشة رضي الله عنها معنى لحديث أن كافر وغيره من أصحاب الذنوب يُعَذَّبُ في حال بكاء أهله عليه ينسبه لا يبيحهم.

والصحيح من هذه الأقوال ما قدمناه من الجمهور، وحتموا كلهم على اختلاف مذاهبهم على أن العواد يبيحهم هذا ليكاء بصوت ونسبة، لا مجرد دمع العين.

قوله ﷺ في حديث محمد بن بشر: «يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهٖ بِمَا يُبْحُ عَلَيْهِ» صمصناه: «بما يبيح عليه»، «بما يبيح عليه» يثبت له، وحديثها، وهم صحيحان، وفي رواية يثبت «في قبره»، وفي رواية يحذفه.

قوله: (فقام بحباله يبكي) أي. جلاءه وعنده. قوله ﷺ: «مَنْ يُكِي عَلَيْهِ يُعَذَّبُ» هكذا هو في الأصول «يُبْكِي» بالياء، وهو صحيح، ويكون «من» بمعنى الذي، ويجوز على لغة أن تكون شرحية وثبتت الياء، ومنه قول الشاعر:

السم يأتيت والألهم تَنُوسِي^(١)

قوله: (فذكرت ذلك لموسى بن طلحة) القائل (فذكرت ذلك) هو عبد الملك بن عُمَيْرٍ.

قوله: (عَوَّلَتْ عَلَيْهِ حَفْصَةُ، فَقَالَ يَا حَفْصَةُ، أَمَا سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْمُعَوَّلُ عَلَيْهِ يُعَذَّبُ»)

(١) ذلك قيس بن زهير، وهو صدر بيت، وعجوه. مما لا بد لبرن بني ريد، وقد أورده أبو هلال العسكري في «الجمهرة

لأعلام» ٤/٣٤٤، والميداني في «مجمع الأمثال» ٢/١٦٠.

فَقَالَ عُمَرُ: يَا صُهِيبُ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْمُعْوَلَ عَلَيْهِ يُعَذَّبُ؟ [أحمد: ٢٧٦٨].

[٢١٤٩/٢٢ - (٩٢٨)] حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ. حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا إِلَى جَنْبِ ابْنِ عُمَرَ وَنَحْنُ نَنْتَظِرُ جَنَازَةَ أُمِّ أَبَا بَسْتِ عَثْمَانَ، وَعِنْدَهُ عُمَرُو بْنُ عَثْمَانَ، فَجَاءَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُودُهُ قَائِدٌ، فَأَرَاهُ أَخْبِرَهُ بِمَكَانِ ابْنِ عُمَرَ، فَجَاءَ حَتَّى جَلَسَ إِلَى جَنْبِي، فَكُنْتُ بَيْنَهُمَا، فَإِذَا صَوْتُ مِنَ الدَّارِ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: كَأَنَّهُ يَحْرِضُ عَلَى عُمَرُو أَنْ يَقُومَ فَيَنْهَاهُمْ - سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الْمَيْتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ»، قَالَ: فَأَرْسَلَهَا عَبْدُ اللَّهِ مُرْسَلَةً. [مكرر: ٢١٥٠] [أحمد: ٢٨٨] [وطي: ٢١٥٠].

[١٤٩/٢١م - (٩٢٧)] فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كُنَّا مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالنِّسَاءِ إِذَا هُوَ بِرَجُلٍ نَازِلٍ فِي ظِلِّ شَجَرَةٍ، فَقَالَ لِي: أَذْهَبَ فَعَلِمَ لِي مِنْ ذَلِكَ الرَّجُلِ، فَدَهَبْتُ فَبَدَا هُوَ صُهِيبُ، فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ فَقُلْتُ: إِنَّكَ أَمَرْتَنِي أَنْ أَعْلَمَ لَكَ مَنْ ذَاكَ، وَإِنَّهُ صُهِيبُ، قَالَ: ثَرَّةٌ قَبْلَ حَقِّ بَنَاءٍ، فَقُلْتُ: إِنَّ مَعَهُ أَهْلَهُ، قَالَ: وَإِنْ كَانَ مَعَهُ أَهْلُهُ وَرَبِّهَا قَالَ أَيُّوبُ: ثَرَّةٌ فَلْيَلْحَقْ بِهَا - فَلَمَّا قَدِمْنَا ثُمَّ يَلْتَمِسُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ أَصِيبَ. فَجَاءَ صُهِيبُ يَقُولُ: وَآ أَحَاةُ، وَآ صَاحِبَاةُ، فَقَالَ عُمَرُ: أَلَمْ تَعْلَمْ، أَوْ لَمْ تَسْمَعْ - قَالَ أَيُّوبُ: أَوْ قَالَ: أَوْ لَمْ

قال محققو أهل اللغة، يقال: عُوِيَ عليه وأعول، لغتان، وهو استكاء بصوت، وقال بعضهم: لا يقال إلا أعول، وهذا الحديث يرد عليه.

قوله (عن ابن أبي مُلَيْكَةَ كُنْتُ جَالِسًا إِلَى جَنْبِ ابْنِ عُمَرَ وَنَحْنُ نَنْتَظِرُ جَنَازَةَ أُمِّ أَبَا بَسْتِ عَثْمَانَ، وَعِنْدَهُ عُمَرُو بْنُ عَثْمَانَ، فَجَاءَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُودُهُ قَائِدٌ، فَأَرَاهُ أَخْبِرَهُ بِمَكَانِ ابْنِ عُمَرَ، فَجَاءَ حَتَّى جَلَسَ إِلَى جَنْبِي، فَكُنْتُ بَيْنَهُمَا) فيه دليلٌ لجواز الجلوس والاجتماع لانتظار الجنازة واستحبابه، وأما جدوسه بين ابن عمر وبين عباس وهما أفصل منه بالصحبة والعلم والفصل والصلاح والسبب والسُنُّ وغير ذلك، مع أنَّ الأدب أنَّ المفضول لا يجلس بين المصممين إلا لعدو، فمحمولٌ على غيره، إنما لأن ذلك لموضع أرفقَ بابن عباس، وإياي لغير ذلك.

قوله. (عن ابن عمر قال سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إِنَّ الْمَيْتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ» قال فأرسلها عبد الله مرسلَةً) معناه: أنَّ ابنَ عمرَ أطلز في رويته تعذيبَ الميث ببكاءٍ لحَيٍّ، ولم يقفده يهودي كمن قُتله عدو، ولا يوصية كمن قُتله آخرون، ولا قال: بعض بكاء أهله -

تَعْلَمُ، أَوْ لَمْ تَسْمَعْ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ».

قَالَ: فَأَمَّا عَبْدُ اللَّهِ فَأَرْسَلَهَا مُوسَلَّةً، وَأَمَّا عُمَرُ فَقَالَ: يَبْغِضُ. [أحمد ٢٨٨] [بويعر ٢١٥٠].

[٢١٤٩/٢م] (٩٢٩) قُتِمْتُ قَدْ خَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ، فَحَدَّثْتُهُ بِمَا قَالَتْ ابْنُ عُمَرَ، فَقَالَتْ:

لَا وَاللَّهِ مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَطُّ. إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَحَدٍ، وَلَكِنَّهُ قَالَ: «إِنَّ الْكَافِرَ يَنْزِلُهُ اللَّهُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَذَابًا»، وَإِنَّ اللَّهَ لَهْوٌ أَضْحَكٌ وَأَنُكًى. ﴿فَلَا تَزِدْ وَازِرَةً وَتَزِدْ أُخْرَى﴾

[لاصم ١٦٦].

قَالَ أُثُوثُ: قَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: حَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: لَمَّا بَلَغَ عَائِشَةُ قَوْلَ عُمَرَ وَابْنِ عُمَرَ قَالَتْ: إِنَّكُمْ لَتَحَدِّثُونِي عَنْ عَمْرِو كَادِبِينَ وَلَا مُكْذِبِينَ. وَلَكِنْ السَّمْعُ يُخْطِئُ. [أحمد ٢٨٨]

[بويعر ٢١٥٠].

[٢١٥٠/٢٣] - (٩٢٨) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ ابْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا

عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ: ثَوَّقَيْتُ ابْنَةَ لِعُثْمَانَ بْنِ

عُقَّانَ بِمَكَّةَ، قَالَ: لَحِثْنَا لِنَشْهَدَهَا، قَالَ: فَحَصَرَهَا ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ، قَالَ: وَإِنِّي لَجَالِسٌ

بَيْنَهُمَا. قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى أَحَدِهِمَا، ثُمَّ جَاءَ الْآخَرُ فَجَلَسَ إِلَى جَنْبِي، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ

لِعُثْمَانَ وَهُوَ مُوَاجِهَةٌ: أَلَا تَنْهَى عَنِ الْبُكَاءِ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَيِّتَ

لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ». [متكر ٢١٤٩] [أحمد ١٩٠] [وسحي ١٢٨٦]

[٢١٥٠/١م] (٩٢٧) فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَدْ كُنَّ عُمَرُ يَقُولُ نَعَصَ ذَلِكَ، ثُمَّ حَدَّثَ فَقَالَ:

صَدَرْتُ مَعَ عُمَرَ مِنْ مَكَّةَ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْبَيْدَاءِ إِذَا هُوَ بِرُكْبٍ تَحْتَ ظِلِّ شَجَرَةٍ، فَقَالَ: اذْهَبْ

فَانْظُرْ مَنْ هُوَ لِإِ الرُّكْبِ، فَانْظَرْتُ فَرَدَا هُوَ صَهْبَبٌ، قَالَ: فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ ادْعُهُ لِي، قَالَ:

قوله: (عن عائشة فقالت: لا والله ما قال رسول الله ﷺ) إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَحَدٍ) هي هــ

جواز الحيف بغسة الطر بقرائن ورد لم يقطع الإنساف به، وهذا مذهبنا، ومن هذا قلوا له الحيف بدين رآه بخط أبيه المييت على فلان إذا ظنه.

فإن قيل: ففعل عائشة لم تحلف على طر، بل على عم، ونكون سمعته من النبي ﷺ في آخر أجزاء

حياته. قلت: هذا بعيد عن وجهين:

فَرَجَعْتُ إِلَى صُهَيْبٍ فَقُلْتُ: رُتِجَ فَالْحَقُّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَلَمَّا أَنْ أَصِيبَ عُمَرُ، دَخَلَ صُهَيْبٌ يَبْكِي يَقُولُ: يَا أَحَدَهُ، وَصَاحِبَاهُ، فَقَالَ عُمَرُ: يَا صُهَيْبُ، أَتَبْكِي عَلَيَّ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذِّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ»؟ [أحمد: ٢٩٠، وصحاح: ١٢٨٧].

[٢١٥٠/٢م] (٩٢٩) فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَلَمَّا مَاتَ عُمَرُ ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَائِشَةَ، فَقَالَتْ: يَرْحَمُ اللَّهُ عُمَرَ، لَا وَاللَّهِ مَا حَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُعَذِّبُ الْمُؤْمِنَ بِبُكَاءِ أَحَدِهِ، وَلَكِنْ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يَزِيدُ الْكَافِرَ عَذَابًا بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ»، قَالَ: وَقَالَتْ عَائِشَةُ: حَسْبُكُمْ الْقُرْآنُ: ﴿وَلَا لَوْلَا وَرِثَةُ وَرَثَةُ أَهْلِهِ﴾. قَالَ: وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ عِنْدَ ذَلِكَ وَاللَّهُ أَصْحَفُ وَأَبْكَى.

قَالَ ابْنُ أَبِي مُثَيْكَةَ: قَوَّالَهُ مَا قَالَ ابْنُ عُمَرَ مِنْ شَيْءٍ. [أحمد: ٢٩١، وصحاح: ١٢٨٨].

[٢١٥١] (١٠٠٠) وَحَدَّثَتْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ: حَدَّثَتْ سَفِيانُ: قَالَ عُمَرُ: عَنِ ابْنِ أَبِي مُثَيْكَةَ كُنْتُ فِي جَنَازَةِ أُمِّ أَبَانَ بِنْتِ عُثْمَانَ، وَصَفَى لِحَدِيثٍ، وَلَمْ يَنْصُرْ رَفَعَ الْحَدِيثَ عَنْ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ كَمَا نَصَّهُ أَيُّوبُ وَابْنُ جُرَيْجٍ، وَحَدِيثُهُمَا: ثُمَّ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ: [نظر: ٢١٥٠].

[٢١٥٢] ٢٤ - (٩٣٠) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَنَّ سَالِمًا حَدَّثَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذِّبُ بِبُكَاءِ الْعَمِيِّ». [أحمد: ٢١٨٢].

[٢١٥٣] ٢٥ - (٩٣١) وَحَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ وَأَبُو الرَّبِيعِ لُزْهَرَانِيُّ، جَمِيعًا عَنْ حَمَّادٍ: قَالَ خَلْفٌ: حَدَّثْتُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ - عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: ذُكِرَ عِنْدَ عَائِشَةَ قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ: الْمَيِّتُ يُعَذِّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ، فَقَالَتْ: رَحِمَ اللَّهُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، سَمِعَ شَيْئًا فَلَمْ يَحْفَظْهُ، إِنَّمَا مَرَّتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَنَازَةُ يَهُودِيٍّ وَهُمْ تَكُونُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «أَلَنْتُمْ تَبْكُونَ وَإِنَّهُ لَيُعَذِّبُ». [نظر: ٢١٥٤].

[٢١٥٤] ٢٦ - (٩٣٢) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ ذُكِرَ عِنْدَ عَائِشَةَ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ يَرْفَعُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذِّبُ فِي قَبْرِهِ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ»،

أحدهما: أَنَّ عُمَرَ وَابْنَ عُمَرَ سَمِعَهُ ﷺ يَقُولُ: «يُعَذِّبُهُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ»

والثاني: لَوْ كُنْ كَذَلِكَ لَاحْتَجَّتْ بِهِ عَائِشَةُ وَقُلْتُ: سَمِعْتَهُ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ ﷺ، وَلَمْ تَحْتِجْ بِهِ، وَإِنَّمَا

احتجت به لأية، والله أعلم.

فَقَالَتْ: وَهَلْ، إِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهُ لَيُعَذَّبُ بِخَطِيئَتِهِ - أَوْ: بِذَنْبِهِ - وَإِنَّ هَؤُلَاءَ لَيَبْكُونَ عَلَيْهِ الْآنَ»، وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَلَى الْقَلْبِ يَوْمَ بَدْرٍ، وَفِيهِ فِتْنَى بَدْرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَقَالَ لَهُمْ مَا قَالَ: «إِنَّهُمْ لَيَسْمَعُونَ مَا أَقُولُ»، وَقَدْ وَهَلَ، إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّهُمْ لَيَعْلَمُونَ أَنَّ مَا كُنْتُ أَقُولُ لَهُمْ حَقٌّ»، ثُمَّ قَرَأَتْ: ﴿وَلَا تَسْمَعُ الْكُفْرَ﴾ [٢٧]، وَمَا آتَى تَسْمَعُ مَنْ فِي الْقُبْرِ [٢٧] يَقُولُ: حِينَ تَبْرَأُوا فَقَاعِدَهُمْ مِنْ أَسْفَارِهِمْ. [٢٧] ١٩٥٨، ٢٣٠٧

والبحاري ٣٩٧٨، ٣٩٨١، ٣٩٨١.

[٢١٥٥] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي أَسَمَةَ، وَحَدِيثِ أَبِي أَسَمَةَ أُمِّ. [٢١٥٥] [ر. ٢٠٥].

[٢١٥٦] ٢٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ فِيهِ قُرِئَ عَلَيْهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ وَذَكَرَ لَهَا أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِكُلِّ أَحَدٍ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَغْفِرُ اللَّهُ لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَمَا إِنَّهُ لَمْ يَكْذِبْ، وَلَكِنَّهُ نَسِيَ، أَوْ أَخْطَأَ، إِنَّمَا مَرُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى يَهُودِيٍّ يَبْكِي عَلَيْهَا، فَقَالَ: «إِنَّهُمْ لَيَبْكُونَ عَلَيْهَا»، وَإِنَّهَا لَتُعَذَّبُ فِي قَبْرِهَا. [٢١٥٦] ٧٤٧٤.

والبحاري ١٢٨٩، مختصر.

[٢١٥٧] ٢٨ - (٩٣٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عُبَيْدِ الْقَيْسِ وَمُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعَةَ قَالَ: أَوَّلُ مَنْ نَبَحَ عَلَيْهِ بِالْكُوفَةِ قَرِظَةُ بْنُ كَعْبٍ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ نَبَحَ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ يُعَذَّبُ بِمَا نَبَحَ عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». [٢١٥٧] ١٨٣٣٧، والبحاري: ١٢٩١، مختصر.

[٢١٥٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قَيْسٍ الْأَسَدِيُّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعَةَ الْأَسَدِيِّ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِثْلَهُ. [٢١٥٨] ١٧١٥٧.

[٢١٥٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ - يَعْنِي الْقَزَارِيُّ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدٍ الطَّلَاطِيُّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِثْلَهُ. [٢١٥٩] ١٧١٥٧.

قولها: (وهل) هو يفتح الواو وكسر الهمزة وضحه، أي: غبط ونسي، وأما قولها في إنكاره سمع

الموتى، فسيأتي بعد الكلام فيه في آخر الكتاب حيث ذكر مسمم أحاديثه

١٠ - [باب التشديد في النجاسة]

[٢١٦٠] ٢٩ - (٩٣٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا أَبَانُ بْنُ يَزِيدَ (ح). وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: أَخْبَرَنَا حَبِيبُ بْنُ هِلَالٍ: حَدَّثَنَا أَبَانُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَزِيدَ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا سَلَامٍ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا عَالِيكَ الْأَشْعَرِيَّ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَرْبَعٌ فِي أُمَّتِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ لَا يَشْرَكُونَهُنَّ: الْفَخْرُ فِي الْأَحْسَابِ، وَالطَّعْنُ فِي الْأَنْسَابِ، وَالْإِسْتِفَاءُ بِالنَّجُومِ، وَالنِّيَاحَةُ»، وَقَالَ «النَّايِحَةُ إِذَا لَمْ تُثَبِّ قَبْلَ مَوْتِهَا، تُقَامُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَعَلَيْهَا سِرِّيَالٌ مِنْ قِطْرَانٍ، وَدِرْعٌ مِنْ جَرَبٍ». راجع ٢٧١١٧.

[٢١٦١] ٣٠ - (٩٣٥) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ أَنَسٍ سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: لَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُتِلَ ابْنُ حَارِثَةَ وَجَعْفَرُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ، جَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْرِفُ بِهِ الْحُرْنَ، قَالَتْ: وَأَنَا أَنْظُرُ مِنْ صَائِرِ الْبَابِ شَقَّ الْبَابِ - فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ نِسَاءَ جَعْفَرٍ، وَذَكَرَ بُكَاءَهُنَّ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَذْهَبَ فَيَنْتَهَاهُنَّ، فَذَهَبَ، فَأَتَاهُ فَذَكَرَ أَنَّهُنَّ لَمْ يَطْعَنَهُ، فَأَمَرَهُ الثَّانِيَةَ أَنْ يَذْهَبَ فَيَنْتَهَاهُنَّ، فَذَهَبَ، ثُمَّ أَتَاهُ فَقَالَ: وَاللَّهِ لَقَدْ

[باب التشديد في النجاسة]

قوله ﷺ: «والاستفقاء بالنجوم» سبق بيانه في كتاب الإيمان في حديثه: «مطربا بتوء كذا»^(١)

قوله ﷺ: «النَّايِحَةُ إِذَا لَمْ تُثَبِّ قَبْلَ مَوْتِهَا» لى آخره، دليل على تحريم لئاحة، وهو مجمع عليه. وفيه صفة اتقوية ما لم يمت المكلف ولم يصل إلى القرعة.

قوله: (أَنْظُرُ مِنْ صَائِرِ الْبَابِ، شَقَّ الْبَابِ) هكذا هو في روايات البخاري ومسلم: (صائر لباب، شَقَّ الباب)، و(شَقَّ الباب) تفسير المصنوع، وهو بفتح الشين، وقد بعضهم: لا يقال: صائر، وإنما يقال: صير، بكسر الصاد وإمكانيه الياء.

عَبَّيْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَتْ^(١) فَرَعَمَتْ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اذهَبْ فَاحْثُ فِي أَفْوَاهِهِمْ مِنَ الثَّرَابِ»، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ: أَرَعَمَ اللَّهُ أَنْفُكَ، وَاللَّهِ مَا تَفْعَلُ مَا أَمَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَمَا تَرَكْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْعَدَاءِ. [سجدي ١٧٩٨ (ب) صفح ٢١٦٦]

[٢١٦٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ (ح). وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ (ح). وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيِّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ كُلُّهُمْ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ، وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الْعَزِيزِ: وَمَا تَرَكْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْعِي. [أحمد ٢٤٣١٣، (ب) صفح ٢١٦٦].

قوله ﷺ: «اذهب فاحث في أفواههم من الثراب» هو بضم ثاء وكسر هاء، يقال: حث يحثو، وحثي يحثي، لغتد. وأمره ﷺ بذلك مبلغه في إنكار البكاء عليهم ومنعهم منه، ثم تَوَلَّى بعضهم على أنه كان بكاءً بَوح وصباح، وهذا تأكيد النهي، ولو كان مجرد دمع العين، لم يَنْه عنه، لأنه ﷺ فعله وأخبر أنه ليس بحرام وأنه رحمة. وتأولوه بعضهم على أنه كـ بكاء من غيم نياحة ولا صوت، قال: وبغد أن لطحبيات يتمدّين بعد تكرار بهيهم على محرم. وإنما كان بكاءً مجرداً، واللهي عنه تشريه ودس لا للتحریم، فلهذا أصرّوه عليه متأولات.

قوله (أرغم الله أنفك، والله ما نفعل ما أمرك رسول الله ﷺ، وما تركت رسول الله ﷺ من العناء) معناه أنك قصر لا تقوم بما أمرت به من الإنكار لنقصك وتقصيرك، ولا تخبر النبي ﷺ بقصورك عن ذلك حتى يرسل غيرك ويستريح من العناء. والعداء بالمعدّ المشقة والتعب، وقولهم: أرغم الله أنفه، أي: ألصقه بالوعام، وهو الثراب، وهو إشارة إلى إذلاله وهنته

قوله: (وفي حديث عبد العزيز وما تركت رسول الله ﷺ من العبي) هكذا هو في معظم نسخ بلادنا هنا، العبي، بكسر العين المهملة، أي: التعب، وهو بمعنى العناء السَّابِق في الرواية الأولى. قال القاضي: ووقع عند بعضهم: (الغبي) بالمعجمة، وهو نصحيح، قال: ووقع عند أكثرهم. (الغناء) بالمدّ^(٢)، وهو^(٣) الذي نسيه إلى الأكثرين خلاف سابق مسلم، لأنّ مسلماً روى الأول (لغناء)، ثم روى الثانية. وقال: إنها نحو الأولى، لا في هذا اللفظ، فيتعيّن أن يكون خلافه

(١) أي: قلت عيراء: فرعمت عائشة

(٢) انظر في كمال المعجم: (٣٧٩/٣).

(٣) كذا في (ج) و(هـ) و(هـ): وهو

[٢١٦٣] ٣١- (٩٣٦) حَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ حَدَّثَتْ حَمَادٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ قَالَتْ أَخَذَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ الْبَيْعَةِ أَلَّا تَتَوَخَّ، فَمَا وَقَّتْ مِنَّا امْرَأَةٌ إِلَّا خُمْسَ - أُمِّ سُلَيْمٍ، وَأُمِّ الْعَلَاءِ، وَابْنَةُ أَبِي سَبْرَةَ امْرَأَةُ مُعَاذٍ، أَوْ ابْنَةُ أَبِي سَبْرَةَ، وَامْرَأَةُ مُعَاذٍ. [بحري: ١٣٠٦] [وسط: ٢١١٤].

[٢١٦٤] ٣٢- (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا أَشْبَاطُ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ حَفْصَةَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ قَالَتْ: أَخَذَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْبَيْعَةِ أَلَّا تَتَوَخَّ، فَمَا وَقَّتْ مِنَّا غَيْرُ خُمْسٍ، وَنَهَنَ أُمُّ سُلَيْمٍ. [حمد: ٢٧٣٠٥، وسدي: ٧٢١٥ موطأ].

[٢١٦٥] ٣٣- (٩٣٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَاسْحَافُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَزِيمٍ -: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، عَنْ حَفْصَةَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ قَالَتْ. لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَوَخَّ بِاللَّهِ شَيْئًا﴾ ﴿وَلَا يَقْصِدُ فِي مَعْرُوفٍ﴾ [سجدة ١٧]، قَالَتْ: كَانَ مِنْهُ اسْتِخَارَةٌ، قُلْتُ. فَقُلْتُ. يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِلَّا آلَ فُلَانٍ، فَإِنَّهُمْ كَانُوا أَسْعَدُونِي فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَا بُدَّ لِي مِنْ أَنْ أَسْعِدَهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِلَّا آلَ فُلَانٍ». [أحمد: ٢٠٧٩١، والبخاري: ٢٢١٤ موطأ].

قولها (أخذ علينا رسول الله ﷺ مع البيعة ألا تتوخر) وفي الرواية لأخرى: (هي البيعة) فيه تحريم لتوخر وعظم^(١) قبحه، والاهتمام بإنكاره والرجوع عنه، لأنه مهيئ للحرث ورافع للصبر، وفيه مخالفة لتسليم للقبض ولإذعان لأمر الله تعالى.

قولها (فما وقت منا امرأة إلا خمس) قال القاضي: معناه لم يقب معن ببيع مع أم عطية في الوقت الذي يذهب فيه من النسوة إلا خمس، لا أنه لم يترك النجاسة من المسجحات غير خمس^(٢).

قوله عن أم عطية حين نهين عن النجاسة: (لقلت يا رسول الله، إلا آل فلان، فإنهم كانوا أسعدوني في الجاهلية، فلا بد لي أن أسعدهم، فقال رسول الله ﷺ: «إلا آل فلان» هذا محمول على الترخيص لأم عطية في آل فلان خاصة كما هو ظاهر، ولا تجل النجاسة لغيرها، ولا لها في غير آل فلان كما هو

(١) في (ص) و(ع): وعظيم.

(٢) (أ) كتب المعجم: (٣/ ٣٧٩).

صريح في الحديث، وللشأن أن يُحصَّن من العموم ما شاء، فهذا صوابٌ لحكم في هذا الحديث^(١) واستشكل لقاضي عياض وغيره هذا الحديث، ودلوا فيه أقوالاً عجبية^(٢)، ومقصودي لتحذير من الاعتراض بها، حتى إن بعض المالكية قال: الثَّيَّاحَةُ ليست بحرام لهذا الحديث وقصة نساء جعفر، قال: وإنما المحرَّم ما كان معه شيء من أفعال الجاهلية، كشقَّ الجيوب وخمش الحدود ودعوى الجاهلية، والظُّبُوب ما ذكرته أولاً، وأنَّ ثَّيَّاحَةَ حرامٌ مطلقاً، وهو مذهب العلماء كافة، وليس فيما قلته هذا القائل دليلٌ صحيح لما ذكره، والله أعلم.



(١) قال ابن حجر متعقبات سنوي كذا قال، وفيه نظر، إلا أن دُعي أن الذين ساعدتهم لم يكونوا أسعوم، وفيه بُعد، ولا تسبُّح مشركتهم لها في الخصوصية، وأسأى ما يقدح في خصوصية أم عطية يذنب، وقد لحصن رضي بقاءة الأقوال ليس أشدَّ إليها لمؤري، مهـ أن ذلك خاصٌّ بأم عطفه قال وهو مسلم، فيها لا تحصى بتحسين شيء من المعصيات قال ابن حجر: ويقفح في دعوى تخصيصها أيضاً ثبوت ذلك بغيرها، فقد أخرج ابن مزيه عن حديث ابن عباس قال: لما أخذ رسول الله ﷺ على النساء، فديعهنَّ ألا يشركن بالله شيئاً، الآية، قال حوله بنت حكيم، يا رسول الله، كان أبي وأخي مثلكم في الجاهلية، وإنَّ فلانة أسعدتني، وقد عدت أخوها بالخليفتين وأخرج الترمذي من طريق شهر بن حوشب عن أم سلمة الأنصارية وهي امرأة أسعد بن زيد قالت: قلت، يا رسول الله، إنَّ أبي فلان أسعدوني حين عشي، ولا بد من عشاءهم، قلبي، قالت: فراجعتهم يوماً، فأذن لي، لم لم أجد بعد وأخرج أحمد ومطير من طريق مصعب بن موح قال: أدركت عجوراً لم تكن فيمن يسع رسول الله ﷺ، قالت فأجد عيهم: ولا يتحنن، فقلت عجور يا بني الله، إنَّ دساً كانوا أسعدون على مصائب أصابتهم، وبهم قد أصابكم مصيبة، فأنا أريد أن أسعدهم، قال: فدعني فأكفهم، قالت: فطلعت فأكفأتهم، لم ينه أئمتنا فببنته، وظهر من هذا كله أن أقرب الأجوبة أنها كدت ماحة، ثم كرهت كراهة تقريه ثم نهروهم، والله أعلم. (فتح ب ي ٦٣٩/٨).

(٢) للمكند أسعوم: (٣/٢٢٨٠).

۱۱۔ [باب نہی النساء عن اتباع الجنائز]

[۲۱۶۶] ۳۴۔ (۹۳۸) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُرَيْدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَرْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: قَالَتْ أُمُّ عَطِيَّةٍ كُنَّا نُنْهَى عَنِ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا، [المعجم: ۲۱۶۷، ۲۷۴۱] (احمد: ۲۷۳۰۳، البحري: ۱۲۷۸).

[۲۱۶۷] ۳۵۔ (۹۰۰) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، كَلَاهُمَا عَنْ هِشَامٍ، عَنْ حَفْصَةَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ قَالَتْ: نُهَيْتَا عَنِ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا. [مطهر: ۲۲۱۶۶].

[باب نہی النساء عن اتباع الجنائز]

نولہ: (عن أم عطية نُهينا عن اتباع الجنائز ولم يُعزم عينا) معناه: نہی رسول اللہ ﷺ عن ذلك نہی کراہت تنزیہ، لا نہی عزیزتہ و تہجیم، و مذهب أصحاب اُنہ مکروہ لیس یحرم لہد الحدیث، قال القدوسی: قال جمهور لعدماء۔ یُمتنعون من اتّباعها، وأجازہ علماء الحديث، وأجازہ مالک وكرهہ للشافعی^(۱)۔



١٢ - [باب في غسل الميت]

[٢١٦٨] ٣٦ - (٩٣٩) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا يَرْبُودُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيْنَا لَشْيٌ فِي وَنَحْنُ نَغْسِلُ ابْنَهُ، فَقَالَ: «اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ - إِنْ رَأَيْتُمْ ذَلِكَ - بِمَاءٍ وَسِدْرٍ»

[باب في غسل الميت]

قوله فِي: «اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُمْ ذَلِكَ»، وفي رواية: «ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ مَسْعًا، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُمْ ذَلِكَ»، وفي رواية: «اغْسِلْهَا وَتَرَأَ ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا»، وفي رواية: «اغْسِلْهَا وَتَرَأَ: خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ».

هذه الروايات متفقة في المعنى، وإن اختلفت ألفاظها، والمروءات اغسلنها وتراً وليكن ثلاثاً، فإن احتججنا بزيادة عليها للإتقاء فليكن خمساً، فإن احتججنا إلى زيادة الإتقاء فليكن سبعاً، وهكذا أبداً. وحاصله أن لا يترد مأمور به، والثلاث مأمور به ندباً، فإن حصل الإتقاء بثلاث لم تشرع الزيادة، ولا يريد حتى يحظى بالإتقاء، ويندب كونه، وتراً، وأصل غسل الميت فرض كفاية، وكذا حملُهُ وكفُّهُ ولصلاة عليه ودفعه، كذا فروض كفاية، وأوجب لي غسل مرأة واحدة عامّة سهدن، وهذا مختصر لكلام فيه.

قوله فِي: «إِنْ رَأَيْتُمْ ذَلِكَ» هو بكسر الكاف حطاب^(١) لأم عطية، ومعناه: إن احتججنا إلى ذلك، وليس معناه لتخيير وتعويض ذلك إلى شهواتهم، وكانت أم عطية عاتية سحيثات، وكانت من فصلات لضمحيات، آنيمرية، واسمها نسيبة بضم النون، وقيل بفتحها.

وأم بنت رسول الله عليه السلام التي غسلها، فهي زينة عليها السلام، وهكذا قاله لجمهوره، قال القاضي عياض: وقد بعض أهل السير بعد أم كلثوم^(٢)، والصواب زينة، صرح به مسم في رواية نبي بعد هذه.

قوله فِي: «مَاءٍ وَسِدْرٍ» فيه دليل على استحباب السدر في غسل الميت، وهو يتفق على استحبابه،

(١) في (خ) خطية.

(٢) الكامل معجم (٣/ ٣٨٨)

وَجَعَلَنَ فِي الْأَجْرَةِ كَافُورًا، أَوْ شَيْعًا مِنْ كَافُورٍ، فَإِذَا كَرَعْتَنَ فَأَقْنَنِي» فَلَمَّا فَرَغَتْ أَدْنَاهُ، فَأَلْقَى إِلَيْنَا حَقْوَهُ فَقَالَ «أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ» [نظر ٢١٧٠]

[٢١٦٩] ٣٧- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ رُزَيْعٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ قَالَتْ: مُشِطْنَاهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ. [نظر ٢١٧٢، ٢١٧٣]

[٢١٧٠] ٣٨- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الرَّهَرَانِيُّ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ (ح) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، كُلُّهُمَا عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ قَالَتْ: تُوفِّيتُ إِحْدَى بَنَاتِ النَّبِيِّ ﷺ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عُثَيْمٍ قَالَتْ: أَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَعْمِلُ بَنَتَهُ، وَفِي حَدِيثِ مَالِكٍ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جِئْنَا تُوفِّيتُ بَنَتَهُ، بِمِثْلِ حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ رُزَيْعٍ. عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ. [مسند ٢٠١٧٠، روي ١٢٥٣ و ١٢٥٨]

[٢١٧١] ٣٩- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ حَفْصَةَ، عَنْ

وَيَكُونُ فِي سَمَرَةِ الْوَجَةِ، وَقِيلَ: يَجُوزُ فِيهِمَا^(١). قَوْلُهُ ﷺ: «وَجَعَلَنَ فِي الْأَجْرَةِ كَافُورًا، أَوْ شَيْعًا مِنْ كَافُورٍ» فِيهِ اسْتِحْبَابُ شَيْءٍ مِنَ الْكَافُورِ فِي الْأَحْيَةِ، وَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عِنْدَ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَاحِدٌ وَجَمَاهُورُ الْعُلَمَاءِ، وَقَالَ بَعْضُ حَافِيَّةٍ: لَا يُسْتَحَبُّ. وَحُجَّةُ الْجَمَاهُورِ هَذَا الْحَدِيثُ، وَلِأَنَّهُ يُطَيَّبُ لِمَيِّتٍ، وَيُصَلِّيُ بِهِنَّ وَيُزِيدُهُ وَيَمْنَعُ إِسْرَاحَ فُسَادِهِ، وَيُصَلِّمَنَ إِكْرَامًا.

قَوْلُهَا (فَأَلْقَى إِلَيْنَا حَقْوَهُ فَقَالَ «أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ»): هُوَ بِكَسْرِ الْحَاءِ وَفَتْحِهَا، لَعَنَانٌ يَعْنِي إِزْرَهُ، وَأَصْلُ الْحَقْوِ مَقْعَدُ الْإِزْرِ، وَجَمْعُهُ أَحْقَى وَحَقِيٌّ. وَشَمِي بِهِ لِإِزْرِهِ جِزْرًا لِأَنَّهُ يُشَدُّ فِيهِ. وَمَعْنَى «أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ»: جَعَلْنَاهُ شَعْرًا لَهَا، وَهُوَ التُّوبُ الَّذِي يَسِي لَجَسَدِهِ سَمِي شَعْرًا لِأَنَّهُ يَسِي شَعْرَ الْجَسَدِ، وَلِحِكْمَةٍ فِي إِشْعَارِهَا بِهِ نَبْرِكُهَا بِهِ، فَفِيهِ تَشْرُكُ^(٢) بِأَكْرِ الصَّالِحِينَ وَلِبَسِيهِمْ وَفِيهِ حُورٌ تَكْفِينُ لِمَرْأَةٍ فِي تَوْبِ لِرُجُلٍ

قَوْلُهَا: (فَمُشِطْنَاهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ) أَي: ثَلَاثَ صَفَرَاتٍ، جَعَلْنَا قُرْنَيْهَا ضَمِيرَيْنِ وَصَافِيَتَهَا ضَمِيرَةً كَمَا جَاءَ

(١) فِي (ح) قَبْلُهَا

(٢) فِي (ح) بَدَلَهُ

أُمّ عَطِيَّةٍ بِحَوْبِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ «ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُنْ ذَلِكَ»، فَقَالَتْ حَفْصَةُ عَنْ أُمّ عَطِيَّةٍ: وَجَعَلْنَا رَأْسَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ. [بدر ٧٢ و ١١٧٣].

[٢١٧٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، وَأَخْبَرَنَا أَيُّوبُ قَالَ: وَقَدَلْتُ حَفْصَةَ: عَنْ أُمّ عَطِيَّةٍ قَالَتْ: اغْسَلْنَهَا وَثَرًا: ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا. قَالَ: وَقَدَلْتُ أُمّ عَطِيَّةَ: مَقْطُوعَاتُهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ. ١- ح ١٢٥٤، ٢- ابدر ١٢١٧٣.

[٢١٧٣] ٤٠- (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ الدُّدِّ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ - قَالَ عَمْرُو: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ أَبُو مُعَاوِيَةَ -: حَدَّثَنَا عَصِمٌ الْأَحْوَلُ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنْ أُمّ عَطِيَّةٍ قَالَتْ: لَمَّا مَاتَتْ رَلْبْتُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ لَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «اغْسَلْنَهَا وَثَرًا، ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا، وَاجْعَلْنِ فِي الْخَامِسَةِ كَافُورًا، أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ. فَإِذَا غَسَلْتُنَّهَا فَأَعْلِمُنِّي» قَالَتْ فَأَعْلَمْنَاهُ، فَأَعْطَانَا حَقَّوَهُ وَقَالَ: «أَشْعِرْنَهَا إِنَاءً» [احمد ٢٠٧٩٥ و ٢١٧٢- ابدر].

[٢١٧٤] ٤١- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الدُّدِّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَنٍ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنْ أُمّ عَطِيَّةٍ قَالَتْ: أَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَعْمِلُ بِحَدِّ بَيْتِهِ، فَقَالَ: «اغْسَلْنَهَا وَثَرًا. خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ» بِنَحْوِ حَدِيثِ أَيُّوبَ وَعَصِمٍ. وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: قَالَتْ: فَضَمَرْنَا شَعْرَهَا ثَلَاثَةَ أَثْلَاثٍ، قَرَّبْنَاهَا وَنَاصِيَتَيْهَا. [احمد ٢٠٧٣١ و بحري ١١٦٣].

[٢١٧٥] ٤٢- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ خَالِدٍ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنْ أُمّ عَطِيَّةٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَيْثُ أَمَرَهَا أَنْ تَغْسِلَ ابْنَتَهُ قَالَ لَهَا: «ابْدَأِي بِمَيِّمَتِهَا وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا» [بحري ١٢٥٥ و ٢١٧٦].

[٢١٧٦] ٤٣- (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ الدُّدِّ، كُلُّهُمْ

مِيسًّا فِي غَيْرِ هَذِهِ لِرَوَايَةِ، وَنَشَطُهَا) بِتَحْقِيفِ شَيْنٍ. فِيهِ مَسْحُوبٌ مَشَطُ رَأْسِ الْعَمِيَّةِ وَضَفِيرُهُ، وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، وَقَالَ الْأَوْرَاعِيُّ وَالْكَوْفِيُّونَ: لَا يُسْتَحَبُّ الْمَشَطُ وَلَا الضَّفِيرُ، بَلْ يُرْسَلُ الشَّعْرُ عَلَى جَنْبَيْهَا مَفْرَقًا. وَدَلِيلُكَ عَلَيْهِ حَدِيثُكَ، وَالطَّاهِرُ إِطْلَاعُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ وَاسْتِثْنَاءُهُ فِيهِ كَمَا فِي بَدْوِيِّ صِفَةِ حَسَلِهَا.

عَنِ ابْنِ عُثَيْبٍ - قَالَ أَبُو بَكْرِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ - عَنْ حَالِدٍ، عَنْ حَفْصَةَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُنَّ فِي غَسْلِ ابْنَتِهِ: «ابْدَأْنَ بِمَيَّامِئِهَا وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا».

[أحمد: ٢٧٣١٢، وأبو حنيفة: ١٦٦٧].

قوله ﷺ: «ابْدَأْنَ بِمَيَّامِئِهَا وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا» فيه استحباب تقديم الميَّام من في غسل الميت وماء لطهارت، ويُحَقَّقُ بِهِ أَسْوَعُ الْمَضَائِلِ، وَالْأَحَادِيثُ فِي هَذَا الْمَعْنَى كَثِيرَةٌ فِي الصَّحِيحِ شَهِيرَةٌ. وَفِيهِ سِتْحَابُ وَضُوءِ الْمَيِّتِ، وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَالْجُمْهُورِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لَا يُسْتَحَبُّ، وَيَكُونُ الْوُضُوءُ عَيْنًا فِي أَوَّلِ الْغَسْلِ كَمَا فِي وَضُوءِ الْحَيِّ.

وَفِي حَدِيثِ أُمِّ عَطِيَّةَ هَذَا دَلِيلٌ لِأَصَحِّ الْوُجْهِينَ عِنْدَنَا أَنَّ الشَّيْءَ أَحَقُّ بِغَسْلِ الْمَيِّتَةِ مِنْ زَوْجِهَا، وَقَدْ تُمْنَعُ دَلَالَتُهُ حَتَّى يَتَحَقَّقَ أَنَّ زَوْجَ زَيْنَبَ كَانَ حَاضِرًا فِي وَقْتِ وَفَاتِهَا لَا مَنَعَ لَهُ مِنْ غَسْلِهَا، وَأَنَّهُ لَمْ يُعْرَضْ الْأَمْرَ إِلَى لُتُوءٍ، وَمَذْهَبُ وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ أَنَّ لَهُ غَسْلَ وَجْهِهِ، وَقَالَ الشَّعْبِيُّ وَالثَّوْرِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَجُوزُ لَهُ غَسْلُهَا. وَأَجْمَعُوا أَنَّ لَهَا غَسْلَ زَوْجِهَا.

وَاسْتَدَلَّ بَعْضُهُمْ بِهِدِ الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْغُسْلُ عَلَى مَنْ غَسَلَ مَيِّتًا، وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ^(١) أَنَّهُ مَوْضِعُ تَعْيِيمٍ، فَهُوَ وَجِبٌ لِعَدَمِهِ، وَمَذْهَبُ وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْغُسْلُ مَنْ غَسَلَ الْمَيِّتَ، لَكِنْ يُسْتَحَبُّ. قَالَ الْخَطَّابِيُّ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ بِوَحْوِيهِ، وَأَوْجِبَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ الْوُضُوءَ مِنْهُ^(٢). وَالْجُمْهُورُ عَلَى سِتْحَابِهِ، وَلَنَا وَجْهُ شَافٍ أَنَّهُ وَاجِبٌ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ، وَالْحَدِيثُ الْمَرْوِيُّ فِيهِ مِنْ رَوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «مَنْ غَسَلَ مَيِّتًا فَلْيَغْتَسِلْ، وَمَنْ مَسَّهُ فَلْيَتَوَضَّأْ»^(٣) صَعِيفٌ بِالْإِتْفَاقِ.



(١) جمده في (خ): به

(٢) انظر: معجم المسنين ٥: (١٧٦/١ - ١٧٧)

(٣) أخرجه أبو داود: ٣٦٦، وشمس: ٩٩٣، وفي نسخة منصر: على الشطر الأيمن ٤٦٣، وأحمد: ٩٨٦٢ من حديث

أبي هريرة رضي الله عنه.

١٣ - [باب في كفن الميت]

[٢١٧٧] ٤٤ - (٩٤٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى الشَّيْبِيُّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا أَبُو مَعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ حَبَابِ بْنِ الْأَرْتِّ قَالَ: هَاجَرْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، نَبْتُحِي وَجْهَ اللَّهِ، فَوُجِبَ أَجْرًا عَلَى أَبِي، فَمَاتَ مِنْ مَضَى لَمْ يَأْكُلْ مِنْ أَجْرِهِ شَيْئًا، مِنْهُمْ مُضْعَبُ بْنُ عَمِيرٍ، قُبِلَ يَوْمَ أُحُدٍ، فَلَمْ يَوْجَدْ لَهُ شَيْءٌ يَكْفُنُ فِيهِ إِلَّا نَمْرَةً، فَكُنَّا إِذَا وَضَعْنَاهَا عَلَى رَأْسِهِ، خَرَجَتْ رِجْلَاهُ، وَإِذَا وَضَعْنَاهُ عَلَى رِجْلَيْهِ، خَرَجَ رَأْسُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «صُغَوْهَا مِمَّا يَلِي رَأْسَهُ، وَاجْعَلُوا عَلَى رِجْلَيْهِ الْإِذْخِرَ»

[باب في كفن الميت]

قوله: (فوجب احرقنا على الله) معناه: وجوب إيجار وعيد بالشرع لا وجوب بالعقل كما تزعمه المعتزلة، وهو نحوه في الحديث: «حق العياد على الله» وقد سبق شرحه في كتابه الإيمان^(١).

قوله: (ممنًا من مهي لم يأكل من أجره شيئاً) معناه: لم تؤمّع عليه الميت، ولم يُعجّل له شيء من جزاء عمله.

قوله: (فلَمْ يَوْجَدْ لَهُ شَيْءٌ يَكْفُنُ فِيهِ إِلَّا نَمْرَةً) هي كسء. وفيه دليل على أن مكفن من رأس الميت، وأنه مقدّم على الدُّيُون، لأنَّ لُيُيْ ﷺ أمر يتكفّفه في نَمْرَةٍ. ولم يسأل هل عليه دينٌ مستغرق أم لا. ولا يبعد من حال من لا يكون له إلا نَمْرَةٌ أن يكون عليه دين، واستثنى أصحاب من الدُّيُون سدين المتعلّق بعين حال، فيقدّم على الكفن، وذلك كالعبد الجاني والمرهون، والمال الذي تعبقت به زكاته، أو حق بائعه بالمرحوم يوفى بغيره ذلك.

قوله ﷺ «صُغَوْهَا مِمَّا يَلِي رَأْسَهُ، وَاجْعَلُوا عَلَى رِجْلَيْهِ الْإِذْخِرَ» هو كسر الهجرة واخذ، وهو حشيش معروف طيب لرائحة. وفيه دليل على أنه قد صدق لكفن عن مَتر جميع البدن ولم يوجد غيره. جمعه ممًا يلي الرأس، وجعل النقص ممًا يلي الأرجلين، ويستتر سراسر، فدل صدق عن ذلك شتوت

وَمِمَّا مَنْ أَيْبَعَتْ لَهُ ثَمَرَتَهُ، فَهُوَ يَهْدِيهَا. [أحمد: ٢١١٥٨] [لوحظ: ٢١١٧٨].

[٢١٧٨] (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. أَخْبَرَنَا عيسى بْنُ يونسَ (ح). وَحَدَّثَنَا مُنْجَابُ بْنُ الْحَارِثِ التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا عيسى بْنُ مُسَهَّرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ. [بخاري: ٤٢٨٧] [واظر: ٢١١٧٧].

[٢١٧٩] ٤٥ - (٩٤١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ هَارِثَةَ قَالَتْ: كَفَّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضٍ سَحُولِيَّةٍ، مِنْ كُرْسُفٍ، لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ،

العورة، فَإِنْ فَضِلَ شَيْءٌ جَعَلَ فَوْقَهَا، فَإِنْ ضَاقَ مِنَ الْعُورَةِ شَرَتْ السُّعُودَانِ، لِأَنَّهُمَا أَهْمٌ، وَهَذَا لِأَصْلِ فِي الْعُورَةِ. وَقَدْ يُسْتَدَلُّ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ لَوَاجِبَ فِي الْكَفِّ سِتْرَ الْعُورَةِ فَقَطْ، وَلَا يَجِبُ اسْتِعَابُ لِبَدَانِ عِنْدَ الشُّمُكُنِ.

يُذَكَّرُ: لَمْ يَكُونُوا مَتَمَكِّنِينَ مِنْ جَمِيعِ لِبَدَانِ، لِقَوْلِهِ: (لَمْ يَوْجَدْ لَهُ غَيْرُهُ). فَجَوَابُهُ أَنَّ مَعْنَاهُ: لَمْ يَوْجَدْ مِمَّا يَمْلِكُهُ لِمَيِّتٍ لَا نُبُورُهُ، وَلَوْ كَذَلِكَ سِتْرَ جَمِيعِ اللَّبَدَانِ وَاجِبٌ، لَوَجِبَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْحَاضِرِينَ تَعْيِشُهُ وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ لَهُ قَرِيبٌ تَلْزِمُهُ نَقْعُهُ، فَإِنْ كَانَ وَاجِبٌ عِنْدَهُ

يُنْ قِيلُ: كَانُوا عَدِيزِينَ عَنْ ذَلِكَ، لِأَنَّ الْقِصَّةَ جَوْرَتْ يَوْمَ أَحَدٍ، وَقَدْ كَثُرَتْ الْقَتْلَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَاشْتَغَلُوا بِهِمْ وَبِخَوْفِ مِنَ الْعَدُوِّ وَغَيْرِ ذَلِكَ. فَجَوَابُهُ: أَنَّهُ يَبْعُدُ مِنْ حَدِّ الْحَاضِرِينَ الْمُتَوَلِّينَ دَفْعَهُ إِلَّا يَكُونُ مَعَ وَحْدِهِمْ قِطْعَةً مِنْ ثَوْبٍ وَتَحْوَاهَا.

قَوْلُهُ: (وَمِمَّا مَنْ أَيْبَعَتْ لَهُ ثَمَرَتَهُ) أَي: أَدْرَكَتْ وَبَضِجَتْ. قَوْلُهُ: (فَهُوَ يَهْدِيهَا) هُوَ يَفْتَحُ أَوَّلَهُ وَيَضُمُّ لِدَالٍ وَيَكْسِرُهَا، أَي: يَجْتَنِبُهَا. يَقْدَرُ: يَنْعُ الثَّمَرُ وَيَنْعُ يَنْعًا وَيَنْوَعًا، فَهُوَ يَنْعُ، وَهَذِهِ يَهْدِيهَا وَيَهْدِيهَا قَدْبًا. إِذَا جَدَّهَا، وَهَذَا اسْتَعَارَةٌ لِمَا فَتَحَ عَلَيْهِمْ مِنَ الدُّنْيَا.

قَوْلُهُ: (كَفَّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضٍ سَحُولِيَّةٍ، لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ) السَّحُولِيَّةُ مَفْتُوحُ السَّيْنِ وَضَرْفُهَا، وَالْفَتْحُ أَشْهُرُ، وَهُوَ رَوِيَّةٌ لِأَكْثَرِينَ، قَالَ ابْنُ الْأَعْرَبِيِّ وَعِبرُهُ هِيَ ثِيَابٌ بَيْضٌ نَقِيَّةٌ، لَا تَكُونُ إِلَّا مِنْ لَقُطْنٍ، وَقَالَ ابْنُ قَتِيْبَةَ: ثِيَابٌ بَيْضٌ، وَلَمْ يُخْصَفْ بِالْقُطْنِ

مسبوبة إلى سَحُول، مدينة^(١) باليمن تعمل فيها، وقال الأزهري: السُّحُولية تفتح مسبوبة إلى سَحُول، مدينة باليمن، تُحمل منها هذه الثياب، ويسمُّ ثياب بيض^٢، وقيل: من القرية أيضاً بالضم، حكاه ابن الأثير في النهاية^(٣).

في هذا الحديث وحديث مصعب بن عمير السابق وغيرهما وحديث نكفين الميِّت، وهو إجماع لمسلمين، ويجب في ماله، فإن لم يكن له مال، فعليه من عليه نفقته، فإن لم يكن فلي بيت له، فإن لم يكن وجب على المسلمين، يؤرَّعه لإمام على أهل اليسار على ما^(٤) يراه.

وفيه أن: السنة في الكفن ثلاثة أثواب للرجل، وهو عندها ومنهجه الجمهيري، ولو اجب ثوب واحد كما سبق، والمستحب في المرأة خمسة أثواب، ويجوز أن يُكفن لرجل في خمسة، لكن المستحب ألا يتجاوز الثلاثة، وأما الزيادة على خمسة فمفسر في حق الرجل والمرأة.

وقولها: (بيصر) دليل لا استحباب لتكفين في الأبيض، وهو مجمع عليه، وفي الحديث الصحيح في الثياب البيصر: «وَكَفَّنُوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ»^(٥)، ويكره للمصنف ونحوه من ثياب الزينة، وأم الحرير فقال أصحابنا: يحرم تكفين الرجل فيه، ويجوز تكفين امرأة مع كراهة. وكره مالك وعمامة العمامة التكفين في الحرير مطلقاً، قال ابن المنذر: ولا أحفظ خلافه^(٦).

وقولها: (لبس فيها قميص ولا عمامة) معناه: لم يُكفن في قميص ولا عمامة، وإنما كُفِّن في ثلاثة أثواب غيرهما، ولم يكن مع الثلاثة شيء آخر، هكذا فسر الشافعي وجمهور العلماء، وهو الصواب الذي يقتضيه ظاهر الحديث. قالوا: ويُحِبُّ ألا يكون في الكفن قميص ولا عمامة.

وقال مالك وأبو حنيفة: يستحب قميص وعمامة، وتأولوا الحديث على أن معناه: ليس بقميص

(١) نجي (ص) و(هـ) قرية.

(٢) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، ص ٩٠.

(٣) اللبابة في غريب، تحقيقه: (سجل).

(٤) في (هـ) من.

(٥) أخرجه أبو داود ٣٨٧٨، وترمذي ١٠١٥، وشمس ٥٢٢٣، ومن حجه ١٤٧٢، وأحمد ٢٢١٩ من حديث ابن عباس.

عبد الله بن عباس

(٦) لا وبسطه: (٥/٣٦٠)، وذكر فيه قراءة تكفين الرجل في الحرير، لا في حماره، وبما

أَمَّا لِحْلَةُ فَرَسٍ شُبَّ عَلَى النَّاسِ فِيهَا أَنَّهَا اشْتَرَتْ لَهُ لِيُكْفَرَ فِيهَا، فَتَرَكْتُ الْحِلَّةَ، وَكُفِّرَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بِصِرِّ سَحُولِيَّةٍ، فَأَحْذَرْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ: لَا حَبْسَ لَهَا حَتَّى أَكْفَرَ فِيهَا نَفْسِي، ثُمَّ قَالَ: لَوْ رَضِيَ اللَّهُ ﷻ نَبِيَّهُ لَكَفَّرَهُ فِيهَا، فَبَاعَهَا وَتَصَدَّقَ بِهَا. (أحمد: ٢٥٠٠٥ موطأ: ٤٢١٨١).

[٢١٨٠] ٤٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السُّعْدِيُّ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَذْرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حُلَّةٍ يَمِينِيَّةٍ كَانَتْ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، ثُمَّ تَزَعَّتْ عَنْهُ، وَكُفِّرَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ مُحُولٍ يَمِينِيَّةٍ، لَيْسَ فِيهَا عِمَامَةٌ

والعمامة من جملة ثلثة، وإنما هم زائدان عليها، وهذا ضعيف، فلم يثبت أنه ﷺ كُفِّرَ في قميص وعمامة. وهذا الحديث يتضمن أن القميص الذي غُسل فيه النَّبِيُّ ﷺ نزع عنه عند تكفيمه، وهذا هو الصواب الذي لا يتحده غيره، لأنه لو بقي مع رطوبته لأفسد الأكفان.

وأم الحديث الذي في مسند أبي داود عن ابن عباس ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كُفِّرَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ: لِحْلَةٍ ثَوْدَانٍ، وقميصه الذي توفى فيه^(١)، فحديث ضعيف لا يصح الاحتجاج به، لأنَّ بريد بن أبي زياد أحد رواة مجمع على ضعفه، لا يثبت وقد خالف بريدته لثقات.

قوله: (من كُرُسُف) هو القطن، وفيه دليل على استحباب كفن لقطن. قولها: (أَمَّا لِحْلَةُ فَإِنَّمَا شُبَّ عَلَى النَّاسِ فِيهَا) هو بصم لشين وكسر الباء لمشددة، ومعناه الشبه عليهم، قال أهل اللغة: ولا تكون لِحْلَةً إِلَّا تَوَيْسَ: يَرَاوُا وَرَدَهُ.

قولها: (حُلَّةٌ يَمِينِيَّةٌ كَانَتْ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ) ضُمَّتْ هَذِهِ لِلْفَلْظِ فِي مَسْئَمٍ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ حَكَاهُ الْقَاضِي، وَهِيَ مَوْجُودَةٌ فِي نُسْخٍ أَحَدُهَا: يَمِينِيَّةٌ بَفَتْحِ أَوَّلِهِ، مَسْهُوبَةٌ إِلَى الْبَعْنِ وَلِثَانِي: يَمِينِيَّةٌ مَسْهُوبَةٌ إِلَى يَمِينٍ أَيْضًا، وَالثَّلَاثُ: يَمِينِيَّةٌ^(٢) بضم الياء وإسكان الهميم، وهو أشهر. قال القاضي عياض وغيره: وهي على هذا مضافة: حُلَّةٌ يَمِينِيَّةٌ، قال الخليل: هي ضرب من برود اليمن^(٣).

قولها: (وَكُفِّرَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ مُحُولٍ يَمِينِيَّةٍ) هكذا هو في جميع الأصول: (سُحُولٍ). أم (يَمِينِيَّةٍ)

(١) أبو داود: ٣١٥٣. وهو في مسند ابن ماجة: ١٤٧١، والبيهقي: ١٩٤٤.

(٢) وضع في (ن) هذا رأي الموضح الآتي: يمينية، وهو خطأ.

(٣) إكمال للمعجم (٣/٣٩٥).

وَلَا قَبِيضَ، فَرَفَعَ عَبْدُ اللَّهِ لِحُجَّةَ فَقَالَ: أَكْفَرُ فِيهَا، ثُمَّ قَالَ: لَمْ يَكْفُرْ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَكْفَرُ فِيهَا! فَصَدَّقَ بِهَا. [طبر: ٢١٨١].

[٢١٨١] (٠٠٠) رَحَلَتْهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَ حُصَيْنُ بْنُ غِيَاثٍ وَابْنُ عُيَيْنَةَ وَابْنُ إِدْرِيسَ وَعَبْدُ وَوَكَيْعَ (ح). وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، كُنْهَهُ عَنْ هِشَامِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ (١) وَكُنْهَهُ فِي حَدِيثِهِمْ قِصَّةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ. لَامِد ٢٤١٧٢ و ٢٥٣٣٣ و ٢٥٦٨١، وسنن أبي داود ١٧٦٤ و ١٧٧١].

[٢١٨٢] ٤٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَوْحَ انِّبِيِّ ﷺ، فَقُلْتُ لَهَا: فِي كَمِ كُفَرٍ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَتْ: فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ سَحُولِيَّةٍ. [أحمد: ٢٤٦٧٥] [طبر: ٢١٨١].

فَسُخِّفَ لِيءٌ عَلَى لُغَةِ الْفَصِيحَةِ مَشْهُورَةٌ، وَحَكَى سِيبَوَيْهِ وَالْجَوْهَرِيُّ وَغَيْرُهُمْ لُغَةً فِي شَدِيدِهَا^(١)، وَوَجْهُ الْأَوَّلِ أَنَّ الْأَلْفَ بَدَلٌ مِنْ يَاءِ النِّسْبِ، فَلَا يَجْتَمِعَانِ، بَلْ يُقَالُ: يَمْنِيَّةٌ أَوْ يَمَانِيَّةٌ بِالتَّخْفِيفِ وَأَمَّا قَوْلُهُ: «سَحُولٌ» فَبِصَمِّ السَّيْنِ وَفَتْحُهَا «وَأَنْظُمُ»^(٢) شَهْرٌ، وَالسَّحُولُ بِصَمِّ السَّيْنِ جَمْعُ سَحْلٍ، وَهُوَ ثَوْبٌ الْقَطَنِ.



(١) (المصباح: ٧: (هـ)).

(٢) من هذا إلى قوله (وقد سبق أن من عهد نصر وعصره تقدم (لجمع) في آخر شرح باب صلاة على نقيض وقع في (ح) بعد

ثماني نوحات

١٤ - [باب تسجبة الميت]

[٢١٨٣] ٤٨ - (٩٤٢) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَحَسَنُ الْحَنَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ عَبْدُ أَخْبَرَنِي، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ - حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ أَبَا سَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ: سَجَّي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ مَاتَ بِثَوْبٍ جَبَرَةٍ [أحمد ٢١٧١٨] [وطع ٢١٨٤].

[٢١٨٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ سَوَاءً. [أحمد ٢٥٥٨١ و ٢٥١٩٩، و بحاري ٥٨١٤]

[باب تسجبة الميت]

قولها: (شجى رسول الله ﷺ حين مات بثوب جبرة) معناه: عظمي جميع بدنه، و(الجبرة) بكسر لحاء المهملة وفتح الباء الموحدة، وهي ضرب من برود ليعن. وعنه استعجب تسجبة لميت، وهو مجمع عليه، وحكمته صيادته من الانكشاف، وسنن صورته المتغيرة عن العين، قال أصحابنا. ويلف طرف الثوب المسجى به تحت رأسه، وطرفه الآخر تحت رجليه، لتلا يكتشف منه، قالوا: ويكون التسجبة بعد نزع ثيابه التي توفي فيها، لتلا يتغير بدنه بسببها.



١٥ - [باب في تخسين كفن الميت]

[٢١٨٥] ٤٩ - (٩٤٣) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَحَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ قَالَا . حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ : قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ : أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُحَدِّثُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ يَوْمًا ، فَذَكَرَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ قُبِرَ فَكُنْ فِي كَفَنٍ غَيْرِ طَائِلٍ ، وَقُبِرَ لَيْلًا ، فَزَجَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُقْبَرَ الرَّجُلُ بِاللَّيْلِ حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يُضْطَرَّ إِنْسَانٌ إِلَى ذَلِكَ ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «إِذَا كُنْ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُحَسِّنْ كَفَنَهُ» . [جمه ١٤١٥] .

[باب في تحسين كفن الميت]

قوله : «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ يَوْمًا ، فَذَكَرَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ قُبِرَ فَكُنْ فِي كَفَنٍ غَيْرِ طَائِلٍ ، وَقُبِرَ لَيْلًا ، فَزَجَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُقْبَرَ الرَّجُلُ بِاللَّيْلِ حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يُضْطَرَّ إِنْسَانٌ إِلَى ذَلِكَ ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «إِذَا كُنْ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُحَسِّنْ كَفَنَهُ» .

قوله . (غير طائل) أي : حقير غير كمال السُّر . قوله ﷺ : «حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهِ» هو يفتح الهمزة وأما لَيْلِي عَنْ لَقَبِ لَيْلًا حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهِ ، فَقِيلَ : سَمِعَ أَنَّ النَّاسَ نَهَارًا يَحْضِرُهُ كَثِيرُونَ مِنَ النَّاسِ وَيُصَلُّونَ عَلَيْهِ ، وَلَا يَحْضِرُهُ فِي اللَّيْلِ إِلَّا أَقْرَدٌ ، وَقِيلَ : لَأَنَّهُمْ كَانُوا يَغْتَبِرُونَ ذَلِكَ بِسَبِيلِ بَرْدَةِ الْكَفَنِ ، فَلَا يُبَيِّنُ فِي اللَّيْلِ ، وَيُؤَيِّدُهُ آوَابُ الْحَدِيثِ وَآخَرُهُ ، قَالَ الْقَاضِي : الْعَلَمَانُ صَحِيحَتَانِ . قَالَ وَالظَّاهِرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَصَدَهُمَا مَعًا ، قَالَ : وَقَدْ قِيلَ هَذَا (١)

وقوله ﷺ : «إِلَّا أَنْ يُضْطَرَّ إِنْسَانٌ إِلَى ذَلِكَ» دليلٌ أَنَّهُ لَا نَاسَ بِهِ فِي وَقْتِ الضَّرُورَةِ ، وَقَدْ خَلَفَ الْعِصْمَاءُ فِي لَدُنِّهِ فِي اللَّيْلِ ، فَكَرِهَهُ الْحَسَنُ لِمَصْرِيٍّ إِلَّا لِمُضْرُورَةٍ ، وَهَذَا الْحَدِيثُ مِمَّا يُسْتَدَلُّ بِهِ ، وَقَدْ حَمَّاهُ الْعُلَمَاءُ مِنَ الشُّكِّ وَالْخَلْفِ . لَا يُكْرَهُ ، وَاسْتَدَلُّوا أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَجَمَاعَةً مِنَ الشُّلُفِ قَالُوا لَيْلًا مِنْ غَيْرِ تَكْرَارٍ ، وَيُحَدِّثُ الْمَرْأَةُ السُّودَانُ أَوْ الرَّجُلُ الَّذِي كَانَ يَقُمُّ لِمَسْجِدٍ ، فَتُؤْفَى بِاللَّيْلِ ، فَدَفَنَتْهُ لَيْلًا ، وَسَأَلَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ عَنْهُ ، فَقَالُوا : تُوْفِّي لَيْلًا فَدَفَنَتْهُ فِي اللَّيْلِ ، فَقَالَ : «أَلَا أَذْنُسُونِي؟» قَالُوا : كُنْتَ طَلَمَةً ، وَلَمْ يُشْكَرْ عَلَيْهِمْ (٢) وَأَجَابُوا عَنْ هَذَا لِحَدِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ كَانَ لَتَرَكَ صَلَاةً ، وَلَمْ يَنْتَهِ

(١) لَأَكْمَلُ الْمُعْجَمَةِ : (٣٩٩/٣) .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ : ١٣٣٧ ، وَمُسْنَدُ : ٢٢٠٥ ، وَأَحْمَدُ : ٨٦٣٤ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

عن محرّد لدفع بدليل، وإنما نهى لترك الصلاة، أو لقمة المصليين، أو عن إساءة الكفر، أو عن المجموع كتبه سبق.

وأما التدفن في الأوقات المنهي عن لصلاة فيها، والصلاة على الميت فيها، فاختلف العلماء فيها، فقال الشافعي وأصحابه: لا يكره إلا أن يتعمّد لتأخير إلى ذلك الوقت لغير سبب، وبه قال ابن عبد الحكم المالكي، وقال مالك: لا يصلي عليها بعد الإسفار ولا صفر حتى تطلع الشمس أو تغيب، إلا أن يحشى عيها. وقال أبو حنيفة: عند الطلوع والغروب ويصف لتدار، وكره الألب الصلاة عليها في جميع أوقات النهي.

وفي الحديث الأمر بإحسان الكفن، قال العلماء: وليس المراد بإحسانه السرف فيه والمغلاة ونفاسه، وإنما المراد نظافته ونقاوته وكشافته وستره وتوسطه، وكونه من جنس لباسه في الحية غالباً، لا أقهر منه ولا أحقر.

قوله: «فليحسن كفته» ضطوه بوجهين: فتح انفاء وسكنها، وكلاهما صحيح، قال القاضي: والفتح أصوب وأظهر وأقرب إلى لفظ الحديث^(١).



١٦ - [باب الإسراع بالجنابة]

[٢١٨٦] ٥٠ - (٩٤٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ - قَالَ أَبُو نَكْرِ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنِ الرَّهْزِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَسْرِعُوا بِالْجَنَابَةِ، فَإِنْ تَكَ ضَالِحَةً فَخَيْرٌ - لَعَنَهُ قَالَ - تَقْدَمُونَهَا عَلَيْهِ - وَإِنْ تَكُنْ غَيْرَ ذَلِكَ، فَتَسْرُ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ» . [مسند ٧٢٦٧ ، سنن ١٣١٥]

[٢١٨٧] (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مُعَمَّرٌ (ج) . وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ - حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ، يَكْلَاهُمَا عَنِ الرَّهْزِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ مُعَمَّرٍ قَالَ: لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا رَفَعَ الْحَدِيثَ . [احمد ٧٢٧٢ ، سنن ٢١٨٦] .

[باب الإسراع بالجنابة]

قوله ﷺ: «أَسْرِعُوا بِالْجَنَابَةِ» فِيهِ لَأَمْرٌ بِالْإِسْرَاعِ لِلْحِكْمَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا ﷺ . قُلُوبُ أَصْحَابِهِ وَغَيْرِهِمْ يُسْتَعَجَلُ لِإِسْرَاعِ بِلَمَسِهَا بِمَا نَهَى عَنْهُ بِإِسْرَاعٍ إِلَى حَدِّ يُخَافُ انْفِجَارُهَا أَوْ نَحْوَهُ، وَإِنَّمَا يُسْتَعَجَلُ بِشَرْطِ الْأَلَّا يُخَافُ مِنْ شِدَّتِهِ انْفِجَارُهَا أَوْ نَحْوَهُ^(١)، وَحَمْلُ الْجَنَابَةِ فَرَصٌ كَثِيرٌ، قُلُوبُ أَصْحَابِهِ وَلَا يَحْزَنُ حَمْلُهَا عَلَى الْهَيْئَاتِ حُرُورِيَّةً، وَلَا هَيْئَةً يُخَافُ مَعَهَا سَقُوطُهَا، قَالُوا: وَلَا يَحْمِلُهَا إِلَّا لِلرَّجُلِ وَإِنْ كُنْتَ الْمَيْتَةَ امْرَأَةً، لِأَنَّهُمْ أَقْوَى بِذَلِكَ، وَلَسَدُ ضَعِيفَتِ، وَرَبِّهِ نَكَشَفَ مِنَ الْحَامِلِ بَعْضَ بَدَنِهِ

وهذا الذي ذكرناه من استعجال الإسراع باللمس به وأنه مرد الحديث هو الصواب لذي عديه جماهير العلماء . ونقل القدسي عن بعضهم أنَّ السرَّ في الإسراع بتجهيزها إذا تحقَّق موتها^(٢) . وهذا قول باطل مردود بقوله ﷺ: «فَسْرُ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ» وجاء عن بعض السلف كراهة الإسراع، وهو مجبول على الإسراع المُتَرَفِّعُ لذي يُخَافُ مَعَهُ انْفِجَارُهَا أَوْ خُرُوجُ شَيْءٍ مِنْهَا .

(١) قوله: «فَرَصٌ كَثِيرٌ» كَذَا وَقَعَ فِي (ج) وَ(ص) وَ(هـ) وَهُوَ مَكْرُوحٌ لِقَوْلِهِ ﷺ .

(٢) إكمال المعجم (٤١١/٣)

[٢١٨٨] ٥١ - (٠٠٠) وحدثني أبو الصاهر وحزملة بن يحيى وهارون بن سعيد الأيلي، قال هارون: حدثنا، وقال الآخران: أخبرنا ابن وهب، أخبرني يونس بن يزيد، عن ابن شهاب قال: حدثني أبو أمية بن سهل بن حنيف، عن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول «أسرعوا بالجزاء، فإن كانت صالحة قربتموها إلى الخير، وإن كانت غير ذلك كان شراً تضعونها عن رقابكم». [أحمد: ٧٢٧١] [والفرد: ٢١٨٩].

قوله ﷺ: «أسرعوا تضعونها عن رقابكم» معناه أنها بعيدة من الرحمة، فلا مصححة لكم في مصحتها، ويؤخذ منه ترك ضجة أهل البطالة وغير الصالحين.



١٧ - [باب فضل الصلاة على الجنازة واتباعها]

[٢١٨٩] ٥٢ - (٩٤٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو الظَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى وَهَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ - وَالْمُفِظُ لِهَارُونَ وَحَرَمَلَةَ - قَالَ هَارُونُ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْأَخْرَاءُ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هُرْمُزٍ الْأَعْرَجُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَهِدَ الْجَنَازَةَ حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطٌ، وَمَنْ شَهِدَهَا حَتَّى تُدْفَنَ فَلَهُ قِيرَاطَانِ»

[باب فضل الصلاة على الجنازة واتباعها]

قوله ﷺ: «مَنْ شَهِدَ الْجَنَازَةَ حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطٌ، وَمَنْ شَهِدَهَا حَتَّى تُدْفَنَ فَلَهُ قِيرَاطَانِ» فيه البحث على الصلاة على الجنازة واتباعها ومصاحبته حتى تدفن

وقوله ﷺ: «مَنْ شَهِدَهَا حَتَّى تُدْفَنَ فَلَهُ قِيرَاطَانِ» معناه بالأول، فيحضر بالصلاة قيراطاً وبتأخير مع حضوره تدفن قيراطاً آخر، فيكون الجميع قيراطين، نيشه رواية البخاري في أول «صحيحه» في كتاب «اليمان»: «مَنْ شَهِدَ جَنَازَةً وَكَانَ مَعَهَا حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهَا وَيُفْرَغَ مِنْ دَفْنِهَا، فَلَهُ يَرْجِعُ مِنَ الْأَجْرِ بِقِيرَاطَيْنِ»^(١)، فهذا صريح في أن المجموع بالصلاة والاتباع وحضور الدفن قيراطان، وقد سبق بن هذه المسألة وظواهرها والدلائل عليها في مواقيت الصلاة في حديث: «مَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا قَامَ نِصْفَ اللَّيْلِ، وَمَنْ صَلَّى النَّجْرَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا قَامَ اللَّيْلَ كُلَّهُ»^(٢).

وفي رواية لبحاري هذه مع رواية مسلم التي ذكرها بعد هذا من حديث عبد الأعلى «حتى يفرغ منها» دليل على أن القيراط الثاني لا يحضر إلا لمن دام معها من حين صلى إلى فرغ دفنها، وهذا هو الصحيح عند أصحابنا، وقال بعض أصحابنا بحصل القيراط الثاني إذا ستر الميت في القبر بالليل وإن لم يلق عليه التراب، والصواب الأول.

وقد يستدل بلفظ الاتباع في هذا الحديث وغيره من بقية: المشي وراء الجنازة أفضل من أمها.

(١) الحديث ٤٧، ولعله فيه: «مَنْ سَمِعَ جَنَازَةَ مُسْلِمٍ يَدْفَنُهَا وَحَتَّابًا، وَكَانَ مَعَهُ حَتَّى يُصَلِّيَ ...»

(٢) سبق الحديث برقم: ١٤٩١، وانظر تحقيق رقم: (٦) في ص ٢٧١.

قِيلَ: وَمَا الْقَبْرِاطَانِ؟ قَالَ: «مِثْلُ الْجَبَلَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ». انْتَهَى حَدِيثُ أَبِي الطَّاهِرِ، وَزَدَ الْآخَرَانِ: قَالَ بَنُ شَيْهَابٍ: قَالَ سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ. وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُصَلِّي عَلَيْهَا ثُمَّ يَنْصَرِفُ، فَلَمَّا بَلَغَهُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: لَقَدْ ضَيَعْنَا قَرَارِيضَ كَثِيرَةً. [الحمد ٩٢١٨].

[نجاشي ١٢٢٥ ح ٢].

[٢١٩٠] (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى (ح)، وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، كِلَاهُمَا عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى قَوْلِهِ: «الْجَبَلَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ»، وَلَمْ يَذْكُرَا مَا بَعْدَهُ، وَفِي

وَهُوَ قَوْلُ عَمْرِو بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَمَذْهَبُ الْأَوْزَاعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ. وَهَذَا جَمْعُ نَصَحَاتٍ وَالْمُتَابِعِينَ وَمَنْتِ وَالْمُتَّفَعِيَّ وَجَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ الْمَشْهُورِينَ قُدَّامَهُمْ أَفْضَلُ. وَقَدْ الثَّوْرِيُّ وَصَافَةً هَذَا مَوْء.

قَالَ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ: وَفِي إِطْلَاقِ هَذَا الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ لِنَصْرِفٍ عَنْ نَجْعِ الْجَنَازَةِ يَعْدُ دَفْنُهَا إِلَى اسْتِئْذَانٍ. وَهُوَ مَذْهَبُ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ يَتَّبِعُهُمْ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ، وَحَكَى بَنُ عَمْرٍو لِحُكْمِهِ أَنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ إِلَّا بِإِذْنٍ، وَهُوَ قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ^(١)

قَوْلُهُ. (قِيلَ وَمَا الْقَبْرِاطَانِ؟ قَالَ «مِثْلُ الْجَبَلَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ» (لِقَبْرِاطٍ) مَقْدَارٌ مِنَ الثَّوَابِ مَعْرُومٌ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، وَهَذَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى عَظَمِ مَقْدَارِهِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَلَا يَزُومُ مِنْ هَذَا أَنْ يَكُونَ هَذَا هُوَ الْقَبْرِاطُ الْمَذْكُورُ فِيمَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَسَبَ حَبِيدَ أَوْ زَرْعَ أَوْ مَاشِيَةً، يُقْصَرُ مِنْ أَجَرِهِ كُلُّ يَوْمٍ فِيرُطَ^(٢)، وَفِي رَوَايَاتٍ: قَبْرِاطُنْ^(٣)، بَلْ ذَلِكَ قَدْرٌ مَعْلُومٌ، يَجُوزُ^(٤) أَنْ يَكُونَ مِثْلُ هَذَا وَأَقَلُّ وَأَكْثَرُ

قَوْلُهُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ (لَعَدَّ ضَيْعًا قَرَارِيضَ كَثِيرَةً) هَكَذَا صَبْطَاهُ، وَفِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَصُولِ أَوْ أَكْثَرُهَا (ضَيْعًا فِي قَرَارِيضَ) بِزِيَادَةِ (فِي)، وَالْأَوَّلُ هُوَ لُغَاهُ، وَالثَّانِي صَحِيحٌ عَلَى أَنْ ضَيْعًا بِمَعْنَى فُرْطَنَ كَمَا فِي الرَّوْيَةِ لِآخَرَى. وَفِيهِ مَا كَانَ الصَّحَابَةُ ﷺ عَلَيْهِ مِنَ الرَّغْبَةِ فِي الْقَطَاعَاتِ حِينَ يَلْعَبُهُمْ، وَلِتَأْسُفِ عَلَى مَا يَفُوتُهُمْ مِنْهَا وَإِنْ كَانُوا لَا يَعْلَمُونَ عِظَمَ مَوْقِعِهِ.

(١) التَّكْمَالُ الْمَعْلُومُ: ٤٠٣/٣٦.

(٢) أَخْرَجَهُ لِيُخَارِي: ٢٣٢٢، وَمُسْنَدُ: ٤٠٢٦، وَأَحْمَدُ: ٢١٢١ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أَخْرَجَهُ لِيُخَارِي: ٢٤٨٠، وَمُسْنَدُ: ٤٠٢٣، وَأَحْمَدُ: ٤٤٧٩ مِنْ حَدِيثِ بَنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) فِي (ج) وَ(هـ): وَيَجُوزُ.

[YIAQ , 1 IVVO, YIAA -5]

بِمِثْلِ حَلِيبٍ مَّعْمُورٍ، وَهَذَا «لَا وَمَنْ أَتْبَعَهَا حَتَّى تُدْفَنَ» [نجد: ٢٩٩]

١٤٨٤ هـ

أَبَا هُرَيْرَةَ. قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَفَرَ بِمَا كَفَرَ بِهِ، لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ».

قوله: (فقال ابن عمر: أكثر علينا أبو هريرة) معناه أنه خالف لكثرة رواياته أنه اشتبه عليه الأمر في ذلك، وحلقت عليه حديث حديث، لا أنه نسبته إلى رواية ما سمع، لأن مرتبة ابن عمر رتبة أبي هريرة رضي الله عنه أجل من هذا.

[٢١٩٣] ٥٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ كَثَبَانَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ لَكَ قِيرَاطٌ، وَمَنْ اتَّبَعَهَا حَتَّى تُوَضَعَ فِي الْقَبْرِ فَقِيرَاطَانِ» قَالَ: قُلْتُ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، وَمَا الْقِيرَاطُ؟ قَالَ: «مِثْلُ أُحُدٍ». [أحمد: ١٠٠٤٢، إسناده صحيح: ٢١٨٩].

[٢١٩٥] ٥٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنِي حَيْثُوهُ. حَدَّثَنِي أَبُو صَخْرٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْطٍ أَنَّهُ حَدَّثَهُ أَنَّ دَاوُدَ بْنَ عَمْرِو بْنِ سَعْدٍ، مِنْ أَبِي وَقَاصٍ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ قَاعِدًا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ إِذْ صَلَّاهُ خُبَابٌ صَاحِبُ الْمَقْصُورَةِ، فَقَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، أَلَا تَسْمَعُ مَا يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ؟ إِنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «مَنْ خَرَجَ مَعَ جَنَازَةٍ مِنْ بَيْتِهَا وَصَلَّى عَلَيْهَا، ثُمَّ تَبِعَهَا حَتَّى تُدْفَنَ، كَانَ لَهُ قِيرَاطَانِ مِنْ أَحَرٍ، كُلُّ قِيرَاطٍ مِثْلُ أُحُدٍ، وَمَنْ صَلَّى عَلَيْهَا ثُمَّ رَجَعَ، كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ أُحُدٍ؟» فَأَرْسَلَ ابْنُ عُمَرَ حَبِيبًا إِلَى عَائِشَةَ يَسْأَلُهَا عَنْ قَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِ فَيُخْبِرُهُ مَا قَالَتْ، وَأَخَذَ ابْنُ عُمَرَ قُبْضَةً مِنْ حَصَى الْمَسْجِدِ يُقْلِبُهَا فِي يَدِهِ حَتَّى رَجَعَ إِلَيْهِ الرَّسُولُ، فَقَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: صَدَقَ أَبُو هُرَيْرَةَ، فَضَرَبَ ابْنُ عُمَرَ بِالْحَصَى الَّذِي كَانَ فِي يَدِهِ الْأَرْضَ، ثُمَّ قَالَ لَقَدْ فَرَطْنَا فِي قِرَاطَيْكَ كَثِيرَةً. [أحمد: ٢١٨٩].

[٢١٩٦] ٥٧ - (٩٤٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا

قوله. (عبد الله بن قسيط) هو مضمَّن لقاب وفتح السين المهمة وسكت ياء

قوله ' (واحد ابن عمر) قُبْضَةٌ من حصاء المسجد يُقْلِبُهَا فِي يَدِهِ، وفعل في آخره ' (فضرب ابن عمر بالحصى الذي كان في يده الأرض) هكذا ضبطه: الأول (حصاء) بالياء وبلمد، والثاني: (بالحصى) مقصوراً^(١) جمع حصاة، وهكذا هو في معظم الأصول، وفي بعضها عكسه، وكلاهما صحيح، و (الحصاة) هي الحصى. وفيه أنه لا بأس بمثل هذا الفعل، وإنما بعث ابن عمر إلى عائشة رضي الله عنها يسألها بعد إخبار أبي هريرة، لأنه خاف على أبي هريرة السمين ولا يشاء كفاً فقام بيانه، قلنا والله هذه عذبة علم أنه حفظ وأتقن.

(١) وقع في نسخة من الصحيح كلمة كلاًها مقصوراً.

شُعْبَةُ: حَدَّثَنِي قَتَادَةُ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ الْيَمْعَرِيِّ، عَنْ ثُوَيْبَانَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازٍ فَلَهُ قِيرَاطٌ، فَإِنْ شَهِدَ دَفَنَهَا قَبْلَهُ قِيرَاطَانِ، الْقِيرَاطُ مِثْلُ أُخْدٍ» (الحدود: ٢٢٣٨٤).

[٢١٩٧] (١٠٠) وَحَدَّثَنِي ابْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي. قَالَ: وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي غَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدِ (ج). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا أَبَانُ، كُلُّهُمْ عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْتِدَادِ مِثْلَهُ. وَهِيَ حَدِيثُ سَعِيدٍ وَهِشَامٍ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْقِيرَاطِ، فَقَالَ: «مِثْلُ أُخْدٍ». (الحدود: ٢٢٣٧٦، ٢٢٤٤١، ٢٢٤٥٤).



١٨ - [بَابُ: مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ مِئَةٌ شَفَعُوا فِيهِ]

[٢١٩٨] ٥٨ - (٩٤٧) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عِمْسَى: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ: أَخْبَرَنَا سَلَامٌ بْنُ أَبِي مُصَيْعٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي فُلَابَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ مَيِّتٍ تُصَلِّيَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَبْلُغُونَ مِئَةً، كُلُّهُمْ يَشْفَعُونَ لَهُ، إِلَّا شَفَعُوا فِيهِ».

قَالَ: فَحَدَّثْتُ بِهِ شُعَيْبَ بْنَ الْحَنَحَابِ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي بِهِ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أحمد ١٣٨٠٤

[بَابُ: مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ مِئَةٌ شَفَعُوا فِيهِ^(١)]

قوله ﷺ «ما من ميت تصلي عليه أمة من المسلمين يبلغون مئة، كلهم يشفعون له. إلا شفعوا فيه»، وفي رواية: «ما من رجل مسلم يموت فيقوم على جنازته أربعون رجلاً لا يشركون بالله شيئاً إلا شفعهم الله فيه» وفي حديث آخر: «ثلاثة صفوف» رواه أصحاب السنن^(٢).

قال القاضي: قيل: هذه الأحاديث خرجت أجوبة لسائلين سألوا عن ذلك، فأجاب كل واحد عن سؤاله. هذا كلام القاضي^(٣) ويحتمل أن يكون النبي ﷺ أخيراً يقبل شفاعة مئة فأخبر به، ثم يقبل شفاعة أربعين، ثم ثلاث صفوف وإن قرأ عندهم، فأخبر به. ويحتمل أيضاً أن يقال: هذا مفهوم عمود ولا يحتاج به جمهير الأصوليين، فلا يلزم من الإخبار عن قبول شفاعة مئة منع قبول ما دون ذلك، وكذا في الأربعين مع ثلاثة صفوف، وحديث كل الأحاديث معمول بها، وتحضرن للشفاعة بأقل الأمور من ثلاثة صفوف وأربعين.

قوله: (فحدَّثْتُ بِهِ شُعَيْبَ بْنَ الْحَنَحَابِ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي بِهِ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) القائل (فحدَّثْتُ بِهِ) هو سَلَامٌ بْنُ أَبِي مُصَيْعٍ لِرَأْيِ أَوَّلًا عَنْ أَيُّوبَ، هَكَذَا سَنَّهُ النَّسَائِيُّ^(٤) في روايته.

(١) هذه الأحاديث التي شرحها سوري هنا ذكرت في نسختنا من الصحيح مسنداً تحت هذا الباب رتبنا آخر وهو: باب من صلى عليه أربعون شفعوا فيه.

(٢) أخرجه أبو ذرور: ٣١٦٦، والترمذي: ١٠٤٩، وابن ماجه: ١٤٩٠، وأحمد: ١٦٧٢٤ من حديث مالك بن حنبله.

(٣) إكمال لمحمد: ١٠ (٤٠٧/٣).

(٤) نسائي ١٩٩١.

وهذا الحديث: «إِذَا مَاتَ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَبْكُونَ مَهْثَةً» قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ وَحْيَهُ اللَّهُ: رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ مَوْفُوعاً عَلَى عَادَتِهِ^(١) فَأَشَارَ إِلَى تَعْيِينِهِ بِذَلِكَ، وَلَيْسَ سَعْدًا، لِأَنَّ مِنْ رُفْعِهِ ثِقَةً، وَزِيَادَةُ الثِّقَةِ مَقْبُوضَةٌ، وَقَدْ قَدَّمْتُ بَيَانَ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ فِي الْفُصُولِ فِي مَقْدَمَةِ الْكِتَابِ^(٢)، ثُمَّ فِي مَوَاضِعٍ.



(١) «إكمال المعلم»: (٤٠٧/٣).

(٢) نظر (١/١٦٩).

١٩ - [باب: من صلى عليه أربعون شفعوا فيه]

[٢١٩٩] ٥٩ - (٩٤٨) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ وَهَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَالْوَلِيدُ بْنُ شُجَاعٍ السَّكُونِيُّ، قَالَ الْوَلِيدُ: حَدَّثَنِي، وَقَالَ لَأَحَرَنُ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو صَخْرٍ، عَنْ شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَوْرٍ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ مَاتَ ابْنٌ لَهُ بِقُدَيْدٍ أَوْ بِعُصَمَانَ (*). فَقَالَ: يَا كُرَيْبُ، انْظُرْ مَا اجْتَمَعَ لَهُ مِنَ النَّاسِ، قَالَ: فَخَرَجْتُ فَوَدَّ نَاسٌ قَدْ اجْتَمَعُوا لَهُ، فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: تَقُولُ: هُمْ أَرْبَعُونَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: أَخْرِجُوهُ، فَبِئْسَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَمُوتُ فَيَقُومُ عَلَى جَنَازَتِهِ أَرْبَعُونَ رَجُلًا لَا يَشْرِكُونَ بِاللَّهِ شَيْئًا إِلَّا شَفَعَهُمْ اللَّهُ فِيهِ».

وفي رواية ابن معروف: عَنْ شَرِيكَ بْنِ أَبِي نَوْرٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. (المحدث: ٢١٩٩).



٢٠ - [باب فيمن يثنى عليه خير أو شر من الموتى]

[٢٢٠٠] ٦٠ - (٩٤٩) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي ثَوْبٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ، كُلُّهُمْ عَنْ ابْنِ عُثَيْبٍ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْبٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: مَرَّ بِجَنَازَةٍ فَأَثْنَى عَلَيْهَا خَيْرًا، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «وَجِبَتْ وَجِبَتْ وَجِبَتْ» وَمَرَّ بِجَنَازَةٍ فَأَثْنَى عَلَيْهَا شَرًّا، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «وَجِبَتْ وَجِبَتْ وَجِبَتْ»، قَالَ عُمَرُ: فَدَى لَكَ أَبِي وَأُمِّي، مَرَّ بِجَنَازَةٍ فَأَثْنَى عَلَيْهَا خَيْرًا فَقُلْتُ: «وَجِبَتْ وَجِبَتْ وَجِبَتْ»، وَمَرَّ بِجَنَازَةٍ فَأَثْنَى عَلَيْهَا شَرًّا فَقُلْتُ: «وَجِبَتْ وَجِبَتْ وَجِبَتْ»؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ خَيْرًا وَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ، وَمَنْ أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ شَرًّا وَجِبَتْ لَهُ النَّارُ، أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ، أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ، أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ».

[حمد ١٢٩٣٨ وبيهقي ١٣٦٧].

[٢٢٠١] (١٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الرَّهْزَانِيُّ. حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ (ح). وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، كِلَاهُمَا عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: مَرَّ عَلَى

[باب فيمن يثنى عليه خير أو شر من الموتى]

قوله (مَرَّ بِجَنَازَةٍ فَأَثْنَى عَلَيْهَا خَيْرًا، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «وَجِبَتْ وَجِبَتْ وَجِبَتْ»، وَمَرَّ بِجَنَازَةٍ فَأَثْنَى عَلَيْهَا شَرًّا، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «وَجِبَتْ وَجِبَتْ وَجِبَتْ»)، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَدَى لَكَ أَبِي وَأُمِّي. مَرَّ بِجَنَازَةٍ فَأَثْنَى عَلَيْهَا خَيْرًا فَقُلْتُ: «وَجِبَتْ وَجِبَتْ وَجِبَتْ»، وَمَرَّ بِجَنَازَةٍ فَأَثْنَى عَلَيْهَا شَرًّا فَقُلْتُ: «وَجِبَتْ وَجِبَتْ وَجِبَتْ»؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ خَيْرًا وَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ، وَمَنْ أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ شَرًّا وَجِبَتْ لَهُ النَّارُ، أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ، أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ، أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ».

هكذا وقع هذا الحديث في الأصول: «وجبت وجبت وجبت» ثلاث مرّات في الموضع الأربعة، «وأنتم شهداء الله في الأرض» ثلاث مرّات.

قوله في أوّله: (فأثنى عليها خيراً... فأثنى عليها شراً) هكذا هو في بعض الأصول: (خيراً) و(شراً) بالنصب، وهو منصوب بإسقاط الجار، أي: فأثنى بخير وبشر، وفي بعضها مرفوع. وهي هذه

الحديث «استحباب» تؤكد الكلام المهم بتكراره ليحفظ وليكون آبع. وأما معناه، فـ

النبي ﷺ بِجَنَازَةٍ، فَذَكَرَ بِمَعْنَى خَلِيلِيَّتِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ أَبِي، غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَثَمَ.

[أحمد: ١٦٩٣٩ والجاري: ٢٦٤٢].

أحدهما، أَنَّ هَذَا الثَّنَاءَ بِإِخْبَارٍ لِمَنْ أَثْنَى عَلَيْهِ أَهْلُ الْفَضْلِ، وَكَانَ ثَنَاءً مُطَبَقاً لِأَفْعَالِهِ، يَتَكُونُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَلَيْسَ هُوَ غَرَاداً بِلَحْدِيَّتِ^(١).

والثَّانِي وهو الصَّحِيحُ لِمُخْتَرٍ -: أَنَّهُ عَلَى عُمُومِهِ وَإِطْلَاقِهِ، وَأَنَّ كُلَّ مَسْجَمٍ مَاتَ، فَيُذْنِ اللَّهُ^(٢) تَعَالَى النَّاسَ أَوْ مَعْظَمَهُمْ الثَّنَاءَ عَلَيْهِ، كَدَلٌّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، سِوَاكَ كُنْتَ أَفْعَالُهُ تَقْتَضِي ذَلِكَ أَوْ لَا، لِأَنَّهُ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَقْتَضِيهِ فَلَا تُحْتَمُّ عَلَيْهِ الْعَقُوبَةُ، بَلْ هُوَ فِي خِطَرِ الْمَشِيبَةِ، فَيُذْنِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ النَّاسَ الثَّنَاءَ عَلَيْهِ، اسْتِثْنَاءً بِذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ سَحَابَةٌ وَتَعَالَى قَدْ شَاءَ الْمَغْفِرَةَ لَهُ، وَيَهْدِي تَظْهَرُ فَائِدَةُ الثَّنَاءِ وَقَوْلُهُ ﷺ 'وَجِبَتْ'، وَأَنْتُمْ شَهِدَاءُ اللَّهِ، وَلَوْ كَدَلٌ لَا يَنْفَعُهُ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ أَصْحَابَهُ تَقْتَضِيهِ، لَمْ يَكُنْ لثَنَاءٍ فَائِدَةٌ، وَقَدْ أَثْبَتَ النَّبِيُّ ﷺ لَهُ فَائِدَةٌ

فَيُذْنِ قِيلَ - كَيْفَ مُكْتَنُوا مِنْ ثَنَاءٍ بِالشَّرِّ مَعَ لَحْدِيَّتِ الصَّحِيحِ فِي لِحْدَائِي وَعِيره^(٣) فِي النَّبِيِّ عَنْ سَبِّ الْأَمْوَاتِ؟ فَالْجَوَابُ أَنَّ النَّبِيَّ عَنْ سَبِّ الْأَمْوَاتِ هُوَ فِي غَيْرِ لِحْدَائِي وَسَائِرِ الْكُفَرَاءِ، وَفِي غَيْرِ الْمُنْتَظَرِ بِفَسْقٍ أَوْ بَدْعَةٍ، فَإِنَّ هَذَا لَا يَحْرُمُ ذِكْرَهُمْ بِالشَّرِّ لِلتَّحْلِيلِ مِنْ طَرِيقَتِهِمْ، وَهِيَ الْإِقْتِنَاءُ بِكَارِهِمْ وَالتَّحَلُّقُ بِأَحْلَاقِهِمْ، وَهَذَا لِحْدِيَّتُ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ هَذَا الَّذِي أَثْنَوْا عَلَيْهِ شَرٌّ كَانَ مَشْهُوراً بِفَسْقٍ أَوْ نَحْوِهِ مِمَّا ذَكَرْنَا، هَذَا هُوَ الصُّوْبُ فِي أَجْوَابِ عَنْهُ، وَفِي الْجَمْعِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّبِيِّ عَنْ لَسْبِّ، وَقَدْ يَسْتَلِمْ مَعْنَاهُ بِدَلَالَةِ فِي «كِتَابِ الْأَذْكَارِ»^(٤).

قَوْلُهُ: (فَأَثْنَى عَلَيْهَا شَرًّا) قَالَ أَهْلُ الْمَعْنَى الثَّنَاءُ بِتَقْدِيمِ الثَّنَاءِ وَيَلْمُذُّ يُسْتَعْمَلُ فِي الْخَيْرِ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ فِي الشَّرِّ، هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ، وَفِيهِ لَعْنَةُ شِدَّةٍ أَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ فِي الشَّرِّ أَيْضاً، وَأَمَّا الثَّنَاءُ بِتَقْدِيمِ التَّنُونِ وَيُلْقِصُ فَيُسْتَعْمَلُ فِي الشَّرِّ حَاصَةً^(٥)، وَهِيَ اسْتِعْمَالُ الثَّنَاءِ الْجَمْدُودِ هُنَا فِي الشَّرِّ مَجْدَرًا لِتَجَانُسِ الْكَلَامِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَزَّوْا سَيِّئَاتِكُمْ فِيهَا﴾ [البقرة: ١٠]، ﴿وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٤١]

قَوْلُهُ: (فَذَنَى لَكَ) «مَقْصُورٌ بِفَتْحِ الْفَاءِ وَكَسْرِهَا».

(١) فِي (ج): مَرَاهُ الْحَدِيثُ.

(٢) فِي (ج): وَ(ع)، فَأَلْهِمَ، بِذَلِكَ فَإِنَّ أَهْلَهُمَ.

(٣) الْبُخَارِيُّ، ١٣٩٣، وَأَحْمَدُ، ٢٥٤٧، مِنْ حَدِيثِ عَدْلَانَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) الْأَذْكَارُ، ص ١٦٦.

(٥) قَالَ صَاحِبُ «الْقَامُوسِ الْمُحِيطِ» وَغَيْرُهُ: الثَّنَاءُ هُوَ الْخَيْرُ تَبْدِيهِ عَنْ زَوْجِلٍ مِنْ حَسَنٍ أَوْ سَيِّئٍ.

٢١ - [باب ما جاء في مستريح ومستراح منه]

[٢٢٠٢] ٦١ - (٩٥٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ هَيْمًا قُرَيْشِيًّا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَلْحَلَةَ، عَنْ مَعْبَدِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ بْنِ رِبْعِيٍّ أَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَيْهِ بِجَذَاذَةٍ، فَقَالَ: «الْمُسْتَرِيحُ وَالْمُسْتَرَاخُ مِنْهُ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْمُسْتَرِيحُ وَالْمُسْتَرَاخُ مِنْهُ؟ فَقَالَ: «الْعَمَلُ الْمُؤْمِنُ يَسْتَرِيحُ مِنْ نَصَبِ الدُّنْيَا، وَالْعَبْدُ الْفَاجِرُ يَسْتَرِيحُ مِنْهُ الْعِبَادُ وَالْبِلَادُ وَالشَّجَرُ وَالذُّوَابُ» أحمد ٢٢٥٧٦، وصحاحي ٦٥١٢.

[٢٢٠٣] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَشِيِّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ (ح) - وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ أَبِي هَبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ ابْنِ لَكْعَبِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَفِي حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: «الْمُسْتَرِيحُ مِنْ أَذَى الدُّنْيَا وَنَصَبِهَا إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ». [أحمد ٢٢٥٧٦، ٢٢٥٩٢، وصحاحي ٦٥١٣]

[باب ما جاء في مستريح ومستراح منه]

قوله: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَيْهِ بِجَذَاذَةٍ، فَقَالَ: «الْمُسْتَرِيحُ وَالْمُسْتَرَاخُ مِنْهُ» ثُمَّ بَشَّرَهُ بِأَنَّ «الْمُؤْمِنَ يَسْتَرِيحُ مِنْ نَصَبِ الدُّنْيَا، وَالْفَاجِرُ يَسْتَرِيحُ مِنَ الْعِبَادِ وَالْبِلَادِ وَالشَّجَرِ وَالذُّوَابِ») معنى الحديث: أَنَّ الْمُؤْمِنَ قَسَمَ (مُسْتَرِيحًا)، وَ(الْمُسْتَرَاخُ مِنْهُ) وَ(نَصَبُ الدُّنْيَا) تَعْنِي:

وَأَمَّ اسْتِرَاحَةً أَعَادَ مِنَ الْفَاجِرِ، عَمَلُهُ انْدَفَاقَ أَذَى عَنْهُمْ، وَأَدَاءُ يَكُونُ مِنْ وَجْهِ مَهْ، طَلَمُهُ بِهِمْ، وَبِهَا أَوْتَكَايَةُ لِمَنْ كَرِهَتْ، فَرَأَى أَنْكَرَ وَهِيَ نَاسُوا، مَشَقَّةٌ مِنْ قَلَمٍ، وَرَبِحَ مَالَهُمْ ضُرُّهُ، وَإِنْ سَكَنُوا عَنْهُ أُنْمُوا. وَاسْتِرَاحَةُ السُّوَارِ مِنْ كَمَلَتْ، لِأَنَّهُ يُؤْذِيهِمْ ضُرُّهَا وَتَحْمِيلُهَا عَدَّ لَا تُطِيقُ، وَيُجْعِلُهَا فِي بَعْضِ الْأَوَاقِظِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَاسْتِرَاحَةُ الْبِلَادِ وَالشَّجَرِ، فَعَبْلٌ لِأَنَّهُ تُسَمَّى الْقَطْرُ بِمَعْصِيَتِهِ، قَالَهُ الدَّوْدِيُّ وَقَالَ السَّاجِي: لِأَنَّهُ يُضَيِّعُهَا^(١) وَيَمْتَعِهَا حَقَّهَا مِنَ الشُّرْبِ وَغَيْرِهِ.



(١) لِي (مَنْ) وَ(هِيَ): يَعْنِيهَا.

٢٦- [باب في التكبير على الجنازة]

[٢٢٠٤] ٩٢ - (٩٥١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَعَى لِلنَّاسِ النَّجَاشِيَّ فِي يَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، فُخِّرَ بِهِمْ إِلَى الْمُصَلَّى، وَكَثُرَ أَرْبَعُ تَكْبِيرَاتِهِ. (أحمد: ٩٦٤٦، والبيهقي: ١١٢٤٥).

[٢٢٠٥] ٩٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُمَا حَدَّثَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: نَعَى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّجَاشِيَّ صَاحِبَ

[باب في التكبير على الجنازة]

قوله: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَعَى لِلنَّاسِ النَّجَاشِيَّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، فُخِّرَ إِلَى الْمُصَلَّى، وَكَثُرَ أَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ) فِيهِ بَيِّنَاتُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ، وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهَا فَرْضٌ كَعِدَةٍ، وَالصَّحِيحُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا أَنَّ فَرْضَهَا يَسْقُطُ بِصَلَاةِ رَجُلٍ وَاحِدٍ، وَقِيلَ: يُشْتَرَطُ اثْنَانِ، وَقِيلَ: ثَلَاثَةٌ، وَقِيلَ: أَرْبَعَةٌ.

وَفِيهِ أَنَّ تَكْبِيرَاتِ الْحَنْزَلَةِ أَرْبَعٌ، وَهُوَ مَذْهَبُ وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ. وَفِيهِ دَلِيلٌ لِنَشَأِغِي وَمَوْقِفِي فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ الْغَائِبِ. وَفِيهِ مَعْجَزَةٌ ظَاهِرَةٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لِإِعْلَامِهِ بِمَوْتِ النَّجَاشِيِّ وَهُوَ فِي الْحَشَةِ فِي يَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ.

وَفِيهِ سِتْحَابُ الْإِعْلَامِ بِمَيِّتِ لَا عَلَى صُورَةٍ نَحْيِ الْجَاهِلِيَّةِ، بَلْ مَجَرَّدُ إِعْلَامِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَتَشْيِيعِهِ وَقَضَاءِ حَقِّهِ فِي ذَلِكَ، وَالَّذِي جَاءَ مِنَ النَّهْيِ عَنْ لُتْفِي لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ هَذَا، وَإِنَّمَا لِمُرَادِ نَحْيِ الْجَاهِلِيَّةِ الْمَشْتَمِلِ عَلَى ذِكْرِ الْمَقَاتِلِ وَغَيْرِهَا.

وَقَدْ يَحْتَجُّ أَبُو حَنِيفَةَ فِي أَنَّ صَلَاةَ الْجَنَازَةِ لَا تُفْعَلُ فِي الْمَسْجِدِ بِقَوْلِهِ: (أُخْرِجَ إِلَى الْقَصَبِ)، وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ جَوَازُهَا فِيهِ، وَيُحْتَجُّ بِحَدِيثِ سَهْلِ بْنِ بِيضَاءَ^(١)، وَيَتَأَوَّلُ هَذَا عَلَى أَنَّ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: ٢٢٥٢، وَاحْمَدٌ: ٢٥٣٥٧ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَمَرَتْ أَنْ يُجْرَى بِجَنَازَةِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ فِي الْمَسْجِدِ فَصَلَّى عَلَيْهِ، فَأَذَكَرَ النَّاسَ ذَلِكَ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ: مَا أَسْعَى مَا تَسْعَى النَّاسُ إِذَا صَلَّوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى سَهْلِ بْنِ بِيضَاءَ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ. وَفِي دَوَابِ عِنْدَ مُسْلِمٍ: ٢٢٥٤ يَتِي بِبَيِّنَةٍ.

الحَبَشَةُ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، فَقَالَ: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ» قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَحَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَفَّ بِهِمْ بِالْمُصَلَّى، فَصَلَّى فَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ. [رحمہ ۷۷۶، البحاری ۱۷۷۷، ۱۳۲۸]

[۲۲۰۶] (۰۰۰) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُسَيْنٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا تَعْقُوبُ - وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ - حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ كَرَوَايَةً غَقِيلٍ بِإِسْنَادَيْنِ جَمِيعًا. [البحاری ۲۸۸۰ و ۲۸۸۱] [رحمہ ۴۴۱۵]

[۲۲۰۷] ۶۴ - (۹۵۲) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ سَلِيمِ بْنِ خَيَّانَ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَيْمَنَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى عَلَى أَصْحَابَةِ النَّجَاشِيِّ، فَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا. [رحمہ ۱۸۸۸۹، وبعہ ی ۳۸۷۸]

الحروج إلى المصلى أبلغ في إظهار أمره المشتمل على هذه المعجزة، وهي أيضاً أكثر البصين، وليس فيه دلالة لهم أصلاً، لأن الممتنع عندهم إحاطة بيت المسجد، لا مجرد الصلاة.

قوله - (عن سليم بن خيَّان) - يفتح لسين وكسر اللام، وليس في «الصحاحين» سليم يفتح السين غيرهما ومن عدل في بعضها مع فتح اللام.

قوله (صلى على أصحاب النجاشي)^(١) هو يفتح لهمزة وسكان الصاد وفتح الحاء لمهمة وهذا الذي وقع في رواية مسلم هو نصواب لمعروف فيه، وهكذا هو في كتب الحديث ولمغاري وغيرها، ووقع في «مسند ابن أبي شيبة» في هذا الحديث تسميته: «أصحاب» يفتح الصاد وسكان الحاء، وقال: هكذا قال له يزيد، وإنما هو صحبة، يعني بتقديم الميم على الحاء. وهذا شأن، والنصواب أصحاب، بالألف، قال ابن قتيبة وغيره: ومعناه بالعربية: عطية^(٢).

قال الملحاء - والنجاشي لقب لكل من ملك الحبشة، وأما أصحاب فهو اسم علم لهذا الملك الصالح الذي كان في زمن النبي ﷺ قال لمطور وبين حلوله وآخرون من الأئمة كلاماً متداخلاً، حاصه أن كل من ملك المسلمين يُقال له: أمير المؤمنين، ومن ملك الحبشة: النجاشي، ومن ملك الروم: قيصر، ومن ملك العرس: كسرى، ومن ملك الترك يُقال له: خاقان، ومن ملك القبط:

(١) في (ج): لنجاشي أحسن

(٢) الأصل لكتاب ص ٧٣

[٢٢٠٨] ٦٥ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَاتَ الْيَوْمَ عَبْدٌ لَكَ ضَالِحٌ، أَصْحَمَةٌ، فَقَامَ فَأَمَّنَّا وَصَلَّى عَلَيْهِ». [أحمد ١٤٤٣٣، ومجزي ١٣٢٠]

[٢٢٠٩] ٦٦ - (١٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْغُبَرِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (ح). وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَخَا لَكُمْ قَدْ مَاتَ، فَتَقَوُّوا نَصَلُّوا عَلَيْهِ» قَالَ: فَقُمْنَا فَصَفَّيْنَا صَفَّيْنِ. [أحمد ١٤٨٢٧، ومجزي ٢٢٠٨].

فروعون، ومن ملك مصر: العزيز، ومن ملك اليمن: تبع، ومن ملك جُمَيْرَ: القَيْنَ يفتح لِقافه وقيل: لَقِيلُ أَقْلُ درجة من الملك.

قال ﷺ: «تَقَوُّوا نَصَلُّوا عَلَيْهِ» فيه وجوب الصلاة على الميت، وهي فرض كفاية بالإجماع كما سبق.

قوله في حديث لُجَشِي. (وكَبُرَ أربع تكبيرات)، وكذا في حديث ابن عباس ﷺ: (كَبُرَ أربعاً)، وفي حديث زيد بن أرقم ﷺ بعد هذا: (حمساً) قال القاضي: اختلفت الآثار في ذلك، فجاء من رواية ابن أبي خيثمة أنَّ سُبَيْحَ ﷺ كان يُكَبِّرُ أربعاً وُحْصاً وسِتّاً ومِئَةً حتى مات لُجَشِي، فكبر عليه أربعاً^(١)، وثبت عن ذلك حتى برقي ﷺ. قال: واختلفت الصحابة في ذلك من ثلاث تكبيرات إلى تسع، وروى عن علي ﷺ أنه كان يُكَبِّرُ على أهل بيته سِتّاً، وعلى سائر الصحابة خمسة، وعلى غيرهم أربعاً^(٢).

قال ابن عبد البر: وانعقد لإجماع بعد ذلك على أربع، وأجمع الفقهاء وأهل الفتوى بالأمصار على أربع على ما جاء في الأحاديث الصحيحة، وما سوى ذلك عندهم شذوذاً لا يلتفت إليه، قال: ولا نعلم أحداً من فقهاء الأمصار قد يخمس إلا ابن أبي ليلى.

ولم يذكر في روايات مسلم السلام، وقد ذكره الدارقطني في أسننه^(٣)، وأجمع العلماء عليه، ثم

(١) أخرجه أبو نعيم في المسند المستخرج عن صحيح مسلم ٢١٢٢ من حديث جابر بن عبد الله ﷺ

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ١١٤٥١، ومطهر في شرح معاني الآثار ٢٨٥١، وندوة رافعي ١٨٢٣، وأبيهقي ٦٩٤٤

(٣) الدارقطني ١٨١٧ من حديث أبي هريرة ﷺ، وفيه: «رسم تسبيحة واحدة»

[٢٢١٠] ٦٧ - (٩٥٣) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (ح). وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عِثْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَخَا لَكُمْ قَدْ مَاتَ، فَقُومُوا فَصَلُّوا عَلَيْهِ» يَعْنِي الشَّافِعِي، وَفِي رِوَايَةِ زُهَيْرٍ «إِنَّ أَخَاكُمْ». [١٩٨٩١].

قال جمهورهم: يُسَمُّ تسليمة واحدة، وقال الثوري وأبو حنيفة والشافعي وجماعة من السلف: تسليمين^(١) وختصوا هل يجهر الإمام بالتسليم أم يُسرُّ فأبو حنيفة والشافعي يقولان: يجهر، وعن مالك ورويت^(٢).

والتخلفوا في رفع الأيدي في هذه التكبيرات، فمذهب الشافعي الرفع في جميعها، وحكاة ابن المنذر عن ابن عمر وعمر بن عبد العزيز وعطاء وسالم بن عبد الله وقيس بن أبي حازم والزهري والأوزاعي وأحمد وإسحاق، وحدثه ابن المنذر، وقال الثوري وأبو حنيفة وأصحاب الرأي: لا تُرفع إلا في التكبير الأولى، وعن مالك ثلاث رويت: الرفع في الجميع، وفي الأولى فقط، وعدمه في كلها^(٣).



(١) الاستدكار: (٣/٣٤) وم بعضها.

(٢) [كتاب المعجم: (٣/٤١٦)]، ولم يذكر القاضي عياض الشافعي ميم قال بتسليمين، ونقل عنه أنه يقول بإسراء التسليم.

للإمام، لا كما ذكر الثوري.

(٣) الأوسط: (٥٢٦، ٥).

٢٣ - [باب الصلاة على القبر]

[٢٢١١] ٦٨ - ٩٥٤ - حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِفْرِيسَ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى عَلَى قَبْرِ بَعْدَمَا دُفِنَ، فَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا. قَالَ الشَّيْبَانِيُّ: فَقُلْتُ لِشَّعْبِيِّ: مَنْ حَدَّثَكَ بِهَذَا؟ قَالَ: الثَّقَفَةُ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ. هَذَا لَفْظُ حَدِيثٍ حَسَنٍ وَفِي رِوَايَةٍ مِنْ نُمَيْرٍ قَالَ: انْتَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى قَبْرِ رَضِيٍّ، فَصَلَّى عَلَيْهِ، وَضَمُّوا خَلْفَهُ، وَكَبَّرَ أَرْبَعًا. قُلْتُ لِغَايِرٍ: مَنْ حَدَّثَكَ؟ قَالَ: الثَّقَفَةُ، مَنْ شَهَدَهُ، ابْنُ عَبَّاسٍ. [نظر: ٢٢١٢].

[٢٢١٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا هُثَيْمٌ (ح). وَحَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ وَأَبُو كَابٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدُ بْنُ زِيَادٍ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَئِذٍ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثٍ أَحَدٍ مِنْهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا. [أحمد: ٢٥٥٤ و ٣٦٢٤، والبخاري: ٨٥٧، ١٣٢١، ١٣٤٠].

[٢٢١٣] ٦٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، جَمِيعًا عَنْ وَهْبِ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَالِدٍ (ح). وَحَدَّثَنِي أَبُو عَسَانَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو الرَّازِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الضَّرِيرِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، كِلَاهُمَا عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ بَنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي صَلَاتِهِ عَلَى الْقَبْرِ نَحْنُ حَدِيثُ الشَّيْبَانِيِّ، لَيْسَ فِي حَدِيثِهِمْ: وَكَبَّرَ أَرْبَعًا. [نظر: ٢٢١٢].

[باب الصلاة على القبر]

قوله. (انتهى رسول الله ﷺ إلى قبر رطل، فصلّى عليه) معنى (رطل) جديد، أو تراب رطب بعد لم تطل مدته فييبس. وفيه دليلٌ مذهب الشافعي رحمه الله وموافقه في لصلاة على القبور. قوله (من شهده، ابن عباس) لما بن عبّاس يدلّ من لقن.

[٢٢١٤] ٧٠ - (٩٥٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو إِسْحَاقَ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَزْرَةَ السَّامِيُّ: حَدَّثَنَا عَنْدَرُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ نَاسٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى قَبْرِ . [١٢٣٦٨]

[٢٢١٥] ٧١ - (٩٥٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو إِبْرَاهِيمَ الرَّهْرَانِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ فَصِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي كَامِلٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ - عَنْ نَاسٍ الْبَنَانِيِّ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ امْرَأَةً سَوْدَاءَ كَانَتْ تَقُومُ الْمَسْجِدَ - أَوْ شَأْبَ - فَقَعَدَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَ عَنْهَا - أَوْ: عَنْهُ - فَقَالُوا: مَاتَ، قَالَ: «أَفَلَا كُنْتُمْ أَذْنُومُونِي»، قَالَ: فَكَانَ لَهُمْ صَفَرُوا أَمْرَهَا - أَوْ: أَمْرَهُ - فَقَالَ: «ذُلُّوا عَلَيَّ قَبْرِي»، فَسَأَلُوهُ، فَصَلَّى عَلَيْهَا، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ هَذَا الْقَبْرَ مَمْلُوءٌ ظُلْمَةً عَلَى أَهْلِهَا، وَإِنَّ اللَّهَ ﷻ يَنْوِّرُهَا لَهُمْ بِصَلَاتِي عَلَيْهِمْ». [أحمد ٨٦٢٤، ٤٥٨]

[٢٢١٦] ٧٢ - (٩٥٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ - وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ عَنْ شُعْبَةَ - عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ

قوله: (تَقُومُ الْمَسْجِدَ) أي: تُكْنِسُهُ. وفي حديث السَّوْدَاءِ هذه التي صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ عَلَى قَبْرِهَا، وحديث ابن عباسٍ ﷺ السَّابِقُ، وحديث أَنَسٍ ﷺ دَلَالَةٌ لِمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ ومن وافقه في الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ فِي قَبْرِهِ، سَوَاءً كَانَ صُنِّيَ عَلَيْهِ أَمْ لَا، وَتَأْوَلَهُ أَصْحَابُ مَالِكٍ حَيْثُ مَعَا لِلصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ تَأْوِيلَاتٌ بَاطِلَةٌ لَا فَائِدَةَ فِيهَا وَفِي ذِكْرِهَا لظُهُورُ فُسَادِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وفيه بَيِّنَةٌ أَنَّ كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ من التَّوَضُّعِ وَالرُّعْفِ بِأَمَتِهِ، وَتَغَقُّبِ أَحْوَالِهِمْ، وَالْقِيَامِ بِحَقُوقِهِمْ، وَالِاهْتِمَامِ بِمَصْلَحَتِهِمْ فِي آخِرَتِهِمْ وَدُنْيَاهُمْ.

قوله ﷺ: «أَفَلَا كُنْتُمْ أَذْنُومُونِي» أي: أَعْلَمْتُمُونِي. وفيه دَلَالَةٌ لَاسْتِحْبَابِ الْإِعْلَامِ بِالْمَيِّتِ، وَسُقُوبِهِ. قوله ﷺ: «إِنَّ هَذَا الْقَبْرَ مَمْلُوءٌ ظُلْمَةً عَلَى أَهْلِهَا، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُنَوِّرُهَا لَهُمْ بِصَلَاتِي عَلَيْهِمْ»^(١)

(١) كذا وقعت هذه القطعة من الحديث دون شرح في نسخ الثلاث ههنا (بخ) و(ص) و(هـ)

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: كَانَ زَيْدٌ يُكَبِّرُ عَلَى جَنَازِنَا أَرْبَعًا، وَإِنَّهُ كَبَّرَ عَلَى جَنَازَةِ خَنَسَاءَ، فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكَبِّرُهَا [حدود: ١٩٣٢٠].

موله (كان زيد يكبر على جنازتنا أربعاً، وإنه كبر على جنازة خنسأ، مسأله، فقال كان رسول الله ﷺ يكبرها) زيد عد هو زيد بن أرقم ؓ، وجاء مبيناً في رواية أبي داود^(١). وهذا الحديث عند العمدة منسوخ، ذلك الإجماع على نسخه، وقد سبق أن ابن عبد البر وغيره نقموا الإجماع أنه لا يكبر اليوم إلا أربعاً، وهذا دليل على أنهم أجمعوا بعد زيد بن أرقم، والأصح أن الإجماع^(٢) بعد الخلاف يصح، والله أعلم.



(١) أبي داود: ٣١٩٧.

(٢) في نسخ. أن عند الإجماع

٢٤ - [باب القيام للجنائز]

[٢٢١٧] ٧٣- (٩٥٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَغَمْرُو بْنُ الشَّافِعِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ تَمِيمٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا شُعْبَانُ بْنُ الرَّهَرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَائِزَ فَقُومُوا لَهَا حَتَّى تُخَلِّفَكُمْ أَوْ تَوَضَّعَ»^(١)، [أحمد: ١٥٦٨٧،

وحي: ١٣٠٧].

[٢٢١٨] ٧٤- (٢٠٠) وَحَدَّثَنَاهُ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ (ح) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِهِذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي حَدِيثِ يُونُسَ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ. (ح) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح) وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ الْجَنَائِزَ، فَلِنْ لَمْ يَكُنْ مَا شِئَاءَ مَعَهَا، فَلْيَقُمْ حَتَّى تُخَلِّفَهُ، أَوْ تَوَضَّعَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُخَلِّفَهُ»^(٢)، [البحاري: ١٣١٨، مطهر: ٢٢١٧، ٢٢١٩].

[٢٢١٩] ٧٥- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو كَرِيمٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ (ح). وَحَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، جَمِيعاً عَنْ أَيُّوبَ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَيْدِ اللَّهِ (ح) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ بِهِذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، غَيْرَ أَنَّهُ حَدِيثُ ابْنِ جُرَيْجٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ الْجَنَائِزَ فَلْيَقُمْ حِينَ يَرَاهَا حَتَّى تُخَلِّفَهُ إِذَا كَانَ غَيْرَ مُتَبِعِهَا»^(٣)، [أحمد: ١٥٦٧٤، ١٥٦٧٥، ١٥٦٧٧، ١٥٦٨٥]، [مطهر: ٢٢١٧].

[باب القيام للجنائز]^(١)

قوله ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَائِزَ فَقُومُوا حَتَّى تُخَلِّفَكُمْ أَوْ تَوَضَّعَ».

وفي رواية: «إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ الْجَنَائِزَ، فَلْيَقُمْ حِينَ يَرَاهَا حَتَّى تُخَلِّفَهُ».

(١) أي: من أصدق الرجال، أو توضع في القبر.

(٢) هذه لأحد من شريحي النووي حيث ذكر في نسخة من الصحيح بسند جيد هذا الباب وروى أبو سعيد.

التي هي نسخة.

[٢٢٢٠] ٧٦ - (٩٥٩) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَنْتَبَعْتُمْ جَنَازَةً فَلَا تَجْلِسُوا حَتَّى تَوْضَعَ». [أحمد: ١١٣٣٨] [وسطر: ٢٢٢١]

[٢٢٢١] ٧٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ وَعَبِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ عُثَيْبٍ - عَنْ هِشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى - رَأَى لَفْظَ لَهُ -: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا، فَمَنْ تَبِعَهَا فَلَا يَجْلِسْ حَتَّى تَوْضَعَ». [أحمد: ١١١٩٥، وسطر: ١٣١٠]

[٢٢٢٢] ٧٨ - (٩٦٠) وَحَدَّثَنِي سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ وَعَبِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ عُثَيْبٍ - عَنْ هِشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَثْقَمٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: مَرَّتْ جَنَازَةٌ، فَقَامَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَسَمَا مَعَهُ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهَا يَهُودِيَّةٌ، فَقَالَ: «إِنَّ الْمَوْتَ فَرَعٌ، فَإِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا». [أحمد: ١٤٤٢٧، وسطر: ١٣١١]

[٢٢٢٣] ٧٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ حَرْبٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ: قَامَ النَّبِيُّ ﷺ لِجَنَازَةٍ مَرَّتْ بِهِ حَتَّى تَوَارَتْ. [أحمد: ١٤٤٢٧] [وسطر: ٢٢٢٢]

[٢٢٢٤] ٨٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَيْضًا أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ: قَامَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ لِجَنَازَةٍ يَهُودِيٍّ حَتَّى تَوَارَتْ. [أحمد: ١٤٤٢٧] [وسطر: ٢٢٢٢]

وفي رواية: (إذا تبعتم جنازة، فلا تجلسوا حتى توضع).

وفي رواية: (إذا رأيتم الجنازة فقوموا، فمن تبعها فلا يجلس حتى توضع).

وفي رواية: (أنه ﷺ وأصحابه قاموا للجنازة، فقالوا يا رسول الله، إنها يهودية، فقال: «إن الموت فرع، فإذا رأيتم الجنازة فقوموا»).

وفي رواية: (قام النبي ﷺ وأصحابه لجنازة يهودي حتى توارت).

[٢٢٢٥] ٨١ - (٩٦١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عُثْمَرُ، عَنْ شُعْبَةَ (ج). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ . عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَةَ، عَنْ أَبِي أَبِي لَيْلَى أَنَّ قَيْسَ بْنَ سَعْدٍ وَشَهْلَ بْنَ حُنَيْلٍ كَانَا بِالْمَدِينَةِ، فَمَرَّتَ بِهِمَا جَارَةٌ، فَصَمَّا، فَهَبِلَ لَهَا: إِنِّهَا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ، فَقَالَا: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّتَ بِهِ جَارَةٌ فَقَدْ، فَقِيلَ: إِنَّهُ يَهُودِيٌّ، فَقَالَ: «أَلَيْسَتْ نَفْسًا» . ر. عنه ٢٣٨٤٢، ونيحارو ١٣١٢.

[٢٢٢٦] (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكْرِيَاءَ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى، عَنْ شَيْبَانَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَةَ بِهَذَا الْإِسَادِ، وَفِيهِ: فَقَالَا: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَمَرَّتَ عَلَيْنَا جَارَةٌ. [نظر ٢٢٢٥].

وفي رواية: (قيل: إنه يهودي، فقال: «أليست نفساً»).



٢٥ - [باب نسخ القيام للجنائز]

[٢٢٢٧] ٨٢ - (٩٦٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ - حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح) . وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنِ الْمُهَاجِرِ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ وَاقِدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ وَلَوْحًا فِي جَنَازَةٍ قَائِمًا، وَقَدْ جَلَسَ يَنْتَظِرُ أَنْ تُوَصَّعَ الْجَنَازَةُ، فَقَالَ لِي: مَا يَفْعَلُ؟ فَقُلْتُ: أَنْتَظِرُ أَنْ تُوَصَّعَ الْجَنَازَةُ لِمَا يُحَدِّثُ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ، فَقَالَ نَافِعٌ: فَإِنَّ مَسْعُودَ بْنَ الْحَكَمِ حَدَّثَنِي عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَعَدَ. [أحمد ٦١٣].

[٢٢٢٨] ٨٣ - (٥٥٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا عَنْ الثَّقَفِيِّ - قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ - قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي وَاقِدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ الْأَنْصَارِيُّ أَنَّ نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ مَسْعُودَ بْنَ الْحَكَمِ الْأَنْصَارِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ يَقُولُ فِي شَأْنِ الْجَنَازَةِ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ ثُمَّ قَعَدَ.

وَأِنَّمَا حَدَّثَ بِذَلِكَ لِأَنَّ نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ رَأَى وَاقِدَ بْنَ عَمْرٍو قَامَ حَتَّى وُضِعَتِ الْجَنَازَةُ. [٢٢٢٧].
[٢٢٢٩] (٥٥٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِنَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. [أحمد ٢٢٢٧].

[٢٢٣٠] ٨٤ - (٥٥٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى قَالَ: سَمِعْتُ مَسْعُودَ بْنَ الْحَكَمِ يُحَدِّثُ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: رَأَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ فَقَمَّ، وَقَعَدَ فَقَعَدَ، يَعْنِي فِي الْجَنَازَةِ. [٢٢٣١].

وفي رواية علي عليه السلام: (قام رسول الله ﷺ ثم قعد)

وفي رواية: (رأينا رسول الله ﷺ قام فقمنا، وقعد فقعنا).

قال القاضي: اختلف الناس في هذه المسألة، فقال مالك وأبو حنيفة والشافعي: لقيام منسوخ.
وقال أحمد وإسحاق وابن حبيب وابن لمحيشون المالكيان: هو مخير قال.

[٢٢٣١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدِّمِيُّ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. أَحَدُ ١٦٣١.

يُشِيرُهُمْ عَمْدُ الْقَبْرِ، فَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَتَلَّافٍ لَا يَقَعُدُ حَتَّى تُرْصَعَ، قَالُوا: وَالتَّسْعُ إِنَّمَا هِيَ فِي قِيَامٍ مِنْ مَرَّتَيْنِ، وَبِهَذَا قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ. قَالَ: وَخْتَلَفُوا فِي الْقِيَامِ عَلَى نَقْرِ حَتَّى تُدْفَنَ، فَكُتِبَ لَهُمْ، وَعَمِلَ بِهِ أَحْمَدُ وَرُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ وَبْنِ عَمْرٍ وَغَيْرِهِمْ، هَذَا كَلَامُ أَقْضَايِي^(١).

وَالْمَشْهُورُ فِي^(٢) مَذْهَبِنَا أَنَّ الْقِيَامَ لَيْسَ مُسْتَحَبًّا، وَقَالُوا: هُوَ مُنْسَرَجٌ بِحَدِيثِ عَلِيٍّ، وَاخْتَارَ الْمُتَوَلِّيُّ مِنْ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ، وَهَذَا هُوَ لِمُخْتَارٍ، فَيَكُونُ الْأَمْرُ بِهِ لِلتَّوْبِ، وَالْقَعْدَةُ بَيِّنَاتٌ لِلْعُجُوزِ، وَلَا يَصَحُّ دَعْوَى نُسْخِ فِي مِثْلِ هَذَا، لِأَنَّ النَّسْخَ إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا تَعَذَّرَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ، وَلَمْ يَتَعَذَّرْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ **تُخَلَّفُكُمْ** بِضَمِّ تَاءٍ وَكسْرِ اللَّامِ الْعَشْدَقَةُ، أَيِ. تَصِيرُونَ وَرَاءَهَا عَائِبِينَ عَلَيْهَا.

قَوْلُهُ **تُخَلَّفُكُمْ**: «أَتَلْقَاكُمْ حِينَ يَرَاهَا» ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَقُومُ بِمَجَرَّدِ الرُّؤْيَا قَبْلَ أَنْ تَصِلَ إِلَيْهِ

قَوْلُهُ **(لَنْهَا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ)** مَعْنَاهُ: جَسَدَةٌ كَافِرَةٌ مِنْ أَهْلِ تِلْكَ الْأَرْضِ.



(١) ١٥ كتاب المعجم (٣/ ٤٢٧ ٤٢٣)

(٢) فِي (نَسْخٍ) مِنْ.

٢٦ - [باب الدعاء للميت في الصلاة]

[٢٢٣٢] ٨٥ - (٩٦٣) رَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، سَمِعَهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَوْفَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى جَارَةِ، فَحَفِظْتُ مِنْ دُعَائِهِ وَهُوَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمَهُ، وَصَافِهِ وَاحْفَظْ عَثَمَهُ، وَأَكْرِمْ نَزْلَهُ، وَوَسِّعْ مَدْخَلَهُ، وَاعْسِئْ بِالمَاءِ وَالتَّلَجِ وَالبَرْدِ، وَنَقِّهِ مِنَ الحِطَايَا كَمَا نَقَّيْتَ الثَّوْبَ الْأَبْيَضَ مِنَ الدَّنَسِ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ، وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ، وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ، وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ، وَأَعِزَّهُ مِنَ عَذَابِ الْقَبْرِ» أَوْ: «مِنْ عَذَابِ النَّارِ»، قَالَ: حَتَّى نَمُتَيْتُ أَنْ أَكُونَ أَنَا ذَلِكَ الْمَيِّتَ.

قَالَ: وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جُبَيْرٍ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِنَحْوِ هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا. [نسخ ٢٢٣٣].

[٢٢٣٣] (٩٩٩) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ بِالإِسْنَادَيْنِ جَمِيعًا نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ وَهْبٍ. [نسخة: ٢٢٩٧٥ و ٢٢٩٨٠].

[٢٢٣٤] ٨٦ - (٩٩٩) وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، كِلَاهُمَا عَنْ

[باب الدعاء للميت في الصلاة]

قوله: (صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى جَارَةِ، فَحَفِظْتُ مِنْ دُعَائِهِ) إِلَى آخِرِهِ، فِيهِ إِثْبَاتُ الدُّعَاءِ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ، وَهُوَ مَقْصُودُهَا وَسُغْمُهَا. وَمِنْهُ اسْتِحْدَاثُ هَذَا الدُّعَاءِ. وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى الْجَهْرِ بِالدُّعَاءِ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ، وَهُوَ أَتَّفَقَ أَصْحَابُنَا عَلَى أَنَّهُ إِنْ صَلَّى عَلَيْهَا بِالنَّهَارِ أَسْرًا بِالقِرَاءَةِ، وَإِنْ صَلَّى بِاللَّيْلِ فِيهِ وَجْهَانِ: لِصَحِيحٍ لَدُنِي عَلَيْهِ الْجَمْعُورُ يُبَيِّنُ، وَالثَّانِي: يَجْهَرُ. وَأَمَّا الدُّعَاءُ فَيُسْرٍ بِهِ بِلَا خِلَافٍ، وَحِينَئِذٍ يُتَأَوَّلُ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ: (حَفِظْتُ مِنْ دُعَائِهِ) أَي: عِلْمِيهِ^(١) بَعْدَ لُصْلَاةِ فَحَفِظْتُهُ

قوله: (وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حُسَيْنٍ) الْقَاتِلُ: (وَحَدَّثَنِي) هُوَ مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ الرَّاوي فِي لِسَانِهِ الْأَوَّلِ عَنْ حَبِيبٍ.

عيسى بن يونس، عن أبي حمزة الجُمَاصِي (ح). وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَهَارُونَ بْنُ سَعِيدِ الْأَيْلِي - وَاللَّفْظُ لِأَبِي الطَّاهِرِ - قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي غَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَوْفٍ بْنِ مَالِكٍ الْأَمْجَعِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ - وَصَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ - يَقُولُ «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمَهُ، وَاعْفُ عَنْهُ وَهَافِهِ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ، وَوَسِّعْ مَدْخَلَهُ، وَاهْسِلْهُ بِمَاءٍ يُقْلِحُ وَيَرْقِدُ، وَنَقِّهِ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُنْقَى الثُّوبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ، وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ، وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ، وَقِهِ فِتْنَةَ الْقَبْرِ وَعَذَابَ النَّارِ».

قَالَ عَوْفٌ: فَتَمَنَّيْتُ أَنْ لَوْ كُنْتُ أَنَّ لَمَيِّتٍ، لِدَعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى ذَلِكَ الْمَيِّتِ. [نهـ ٢٢٣٣].



٢٧ - [باب: أين يقوم الإمام من الميت للصلاة عليه؟]

[٢٢٣٥] ٨٧ - (٩٦٤) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ ذَكْرَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ سُمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ، وَصَلَّى عَلَى أُمِّ كَعْبٍ، مَاتَتْ وَهِيَ نَفْسَاءُ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلصَّلَاةِ عَلَيْهَا وَسَطَّهَا. [المفيد: ٢٠٢١٣، والمخاري: ١٢٣٢].

[٢٢٣٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ وَيَزِيدُ بْنُ هَارُونَ (ح). وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ وَالْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، كُلُّهُمَا عَنْ حُسَيْنِ بْنِ يَهْدَى الْإِسْطَاقِي، وَلَمْ يَذْكُرُوا: أُمِّ كَعْبٍ. [حمد: ٢٠١١٢، وصغر: ٢٢٣٥].

[٢٢٣٧] ٨٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعُقْبَةُ بْنُ مُكَرَّمٍ الْعَمِّيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ حُسَيْنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ قَالَ: قَالَ سُمُرَةُ بْنُ جُنْدُبٍ: لَقَدْ كُنْتُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غُلَامًا، فَكُنْتُ أَحْفَظُ عَنْهُ، فَمَا يَمْنَعُنِي مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا أَنْ هَذَا رَجُلًا هُمْ أَسَلُ مِنِّي، وَقَدْ صَلَّيْتُ وَرَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي بَيْتِهَا، فَقَامَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الصَّلَاةِ وَسَطَّهَا. وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ قَالَ: فَقَامَ عَلَيْهَا لِلصَّلَاةِ وَسَطَّهَا. [الترغ: ٢٢٣٥].

[باب: أين يقوم الإمام من الميت للصلاة عليه؟]

قوله: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى النَّفْسَاءِ، وَقَامَ وَسَطَّهَا) هو بإمكان السنين وفيه إثبات للصلاة على النفساء، وَأَنَّ لِسُنَّةِ أَنْ يَقِفَ الْإِمَامُ عِنْدَ عَجِيزَةِ الْمَيِّتَةِ.



٢٨ - [باب ركوب المصلي على الجنازة إذا انصرف]

[٢٢٣٨] ٨٩ - (٩٦٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ مَالِكِ بْنِ مَعْلُومٍ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِفَرَسٍ مُغْرُورِي، فَرَكِبْتُهُ حِينَ انْصَرَفَ مِنْ جَنَازَةٍ ابْنِ لُحَاخٍ، وَنَحْنُ نَمْشِي حَوْلَهُ. (١) - ٣٠٩٧٦.

[٢٢٣٩] (٥٥٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ابْنِ الدُّخْدَاحِ، ثُمَّ أَتَى بِفَرَسٍ عُرِّي، فَعَقَلَهُ رَجُلٌ فَرَكِبَهُ، فَجَعَلَ يَتَوَقَّصُ بِهِ

[باب ركوب المصلي على الجنازة إذا انصرف]

قوله: (أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِفَرَسٍ مُغْرُورِي، فَرَكِبَهُ) معناه بفارس عُرِّي، وهو بضم الميم وفتح الراء، قال أهل اللغة: عَرُورِيْتُ لفارس. إِذْ رَكَبْتَهُ عُرِّيًّا، فهو مُغْرُورِيٌّ، قُلُوا، وَلَمْ يَأْبِ افْعُولِي مَعْدَى إِلَّا قَوْلُهُمْ: اعْرُورِيْتُ الْقَوْسَ، وَاخْتَلَوَيْتُ الشَّيْءَ.

قوله: (فَرَكِبَهُ حِينَ انْصَرَفَ ابْنُ الدُّخْدَاحِ) فيه بياحة الركوب في الرجوع من (١) الجنازة، وإنما يُكْرَهُ الرُّكُوبُ فِي الدُّخْدَاحِ معها (وابْنُ الدُّخْدَاحِ) بدليل وحائين مهملات، ويقال: أَبُو الدُّخْدَاحِ، ويقال: أَبُو الدُّخْدَاحَةِ، قال ابن عبد البر: لا يُعْرَفُ اسْمُهُ (٢)

قوله: (وَنَحْنُ نَمْشِي حَوْلَهُ) فيه جوازُ مشي الجماعة مع كبيرهم برأب، وأنه لا كراهة فيه في حقهم ولا في حقِّه إذا لم يكن فيه مضدَّة، وإنما يُكْرَهُ ذَلِكَ إِذَا حَصَلَ فِيهِ انْتِهَاكَ لِلتَّابِعِينَ، أَوْ خِيفَ عِجَابُ وَنَحْوُهُ فِي حَقِّ التَّابِعِ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ مِنَ الْمَقَاصِدِ (٣).

قوله (فَعَقَلَهُ رَجُلٌ فَرَكِبَهُ) معناه: أَمْسَكَهُ لَهُ وَحْبَسَهُ. وفيه بياحة ذلك، وأنه لا بأس بخدمة التابع

(١) في (ص) و(هـ): عن.

(٢) «لا سيما» (٤/٢٤٥).

(٣) في (ج) المقاصد، وهو خطأ.

وَنَحْنُ نَتَّبِعُهُ، نَسْعَى خَلْفَهُ، قَالَ: فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: يَا نَبِيَّ ﷺ قَالَ: «كَمْ مِنْ عَذْقٍ مُعَلَّقٍ - أَوْ: مُذَلَّى - فِي الْجَنَّةِ لِأَبِي الدُّخْدَاحِ، أَوْ قَالَ شُعْبَةَ. «لَأَبِي الدُّخْدَاحِ».

[أحمد ٢٠٨٣٤].

متبوعه برضاه قوله: (فجعل يتوقَّض به) أي: يتربَّث. قوله: «كَمْ مِنْ عَذْقٍ مُعَلَّقٍ» العَذْقُ هب بكسر العين المهملة، وهو لُقْص من لُخْلَخَة، وأما العَذْقُ بفتحها فهو النُحْلَة بكمالها، وليس مراداً ههنا قوله ﷺ «كَمْ مِنْ عَذْقٍ مُعَلَّقٍ فِي الْجَنَّةِ لِأَبِي الدُّخْدَاحِ» قالوا: سببه أنَّ بَنيماً خاصم أبا لُبَابَةَ فِي نَحْلَةٍ، هَبَكَ الْعَلَامُ، فَقَالَ لَنَبِيِّ ﷺ: «أَعْطَهُ إِيَّاهَا وَلَكْ بِهَا عَذْقٌ فِي الْجَنَّةِ» فَقَالَ: لَا، فَسَمِعَ بِذَلِكَ أَوْ لَدُّدَحٍ، فاشتراه من أَبِي لُبَابَةَ بِحَدِيقَةٍ لَهُ، ثُمَّ قَالَ لَنَبِيِّ ﷺ: أَلَيْ بِهَا عَذْقٌ فِي الْجَنَّةِ؟ فَأَعْطَيْتَهَا لِبَنِيِّمَ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كَمْ مِنْ عَذْقٍ مُعَلَّقٍ فِي الْجَنَّةِ لِأَبِي الدُّخْدَاحِ»^(١).



(١) أخرجه البيهقي: (٦٤/٦) من حديث جابر بن عبد الله ﷺ.

٢٩ - [باب في اللحد ونصب اللبْن على الميت]

[٢٢٤٠] ٩٠ - (٩٦٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هَيْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الْيَمْسُورِيُّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ: فِي مَرْحُومِهِ الَّذِي هَلَكَ فِيهِ: الْخَدَّوْا لِي لَحْدًا، وَأَنْصِبُوا عَلَيَّ اللَّبْنَ نَصْبًا، كَمَا صَغَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ [رحمہ ٢١٥٠].

[باب في اللحد ونصب اللبْن على الميت]

قوله (الخدوا لي لحدًا) هو بوصل الهمة وفتح الحاء، ويجوز بقطع الهمة وكسر الحاء، يقال: لحد يُلحد كلهب يذهب، والحد يُفجد: إذا حفر اللحد. واللحد بفتح اللام وضمُّها، معروف، وهو الشقُّ تحت الجانب القبلي من القبر. وفيه دليل لمذهب الشافعي والأكثرين في أنَّ لُدفن في اللحد أفضل من الشقِّ إذا أمكن اللحد، وأجمعوا على جواز اللحد والشقِّ.

قوله: (الخدوا لي لحدًا، وأنصبوا عليَّ اللَّبْنَ نَصْبًا، كما صَغَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) فيه استحباب اللحد ونصب لبْن، وأنه فعل ذلك رسول الله ﷺ اتفاق الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، وقد بقوا أنَّ عبد لبناته ﷺ تسع.



٣٠ - [باب جعل القطيفة في القبر]

[٢٢٤١] ٩١ - (٩٦٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عُذْرٌ وَوَكِيعٌ، جَمِيعًا عَنْ شُعْبَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو جَمْرَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: جُعِلَ فِي قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قُطَيْفَةٌ حُمْرَاءٌ. [المعجم: ٣٠٢٤ و ٣٧٢٤٩].
قَالَ مُسْلِمٌ: أَبُو حُمْرَةَ اسْمُهُ نَضْرُ بْنُ عِمْرَانَ، وَأَبُو لَيْثٍ اسْمُهُ يَزِيدُ بْنُ حُمَيْدٍ، مَاتَا بِسَرْحَسٍ.

[باب جعل القطيفة في القبر]

قوله: [جعل في قبر رسول الله ﷺ قطيفة حمراء] هذه القطيفة ألقاها سُقْرَانُ مولى رسول الله ﷺ، وقال: كرهتُ أن يلبسها أحد بعد رسول الله ﷺ، وقد نصرَ الشافعي وجميع أصحابنا وغيرهم من العلماء على كراهة وضع قطيفة أو حصيرة^(١) أو مِخْدَةٌ ونحو ذلك تحت الميت في القبر، وشدَّ عليهم ليعوي من أصحابنا فقال في كتاب «التَّهْدِيبِ»: لا بأس بذلك، لهذا الحديث.

والصوابُ كراهته كما قال الجمهور، وأجابوا عن هذا الحديث بأن سُقْرَانَ نفرد بفعله ذلك، ولم يوصفه غيره من الصحابة ولا عموما ذلك، وإنما قلناه سُقْرَانُ لما ذكرناه عنه من كراهته^(٢) أن يلبسها أحد بعد النبي ﷺ، لأنَّ لِنَبِيِّ ﷺ كان يلبسها ويفترشها، فلم تطلب نفس سُقْرَانَ أن يبتذلها أحد بعد النبي ﷺ. وخالفه غيره، فروى البيهقي عن ابن عباس ؓ أنه كره أن يجعل تحت الميت ثوبٌ في قبره^(٣)، والله أعلم.

و(القطيفة): كساء له خُمَل.

قوله: [قال مسلم، أبو جَمْرَةَ اسمه نَضْرُ بْنُ عِمْرَانَ الصُّبَعِيُّ، وأبو لَيْثٍ اسمه يَزِيدُ بْنُ حُمَيْدٍ، مَاتَا بِسَرْحَسٍ] هو أَبُو جَمْرَةَ بالنجم، والصُّبَعِيُّ بضم الصاد المعجمة وفتح الباء الموحدة. وأما (سَرْحَسٌ)،

(١) حي (مير) و(مير): مفترية.

(٢) حي (خ) كراهة

(٣) أورده البيهقي في «السنن الكبرى»: (٤٠٨/٣).

فمدينة معروفة بخراسان، وهي ففتح السّين والرّاء ويسكن الخاء المعجمة، ويُقال أيضاً يسكن الرّاء وفتح الخاء والأول أشهر.

وبما ذكر مسلم أنا حمزة وأب التّياح جميعاً مع أنّ أب حمزة مذكور في الإسناد، ولا ذكر لأبي التّياح هنا، لاشاركهما في أشياء قل أن يشترك فيها الثّان من العلماء، لأنهما جميعاً ضبّعيان بصريّان تابعيان ثقبان، ماتا برّحمن في سنة واحدة سنة ثمان وعشرين ومئة.

وذكر ابن عبد البر وابن مندّة وأبو نعيم الأصبهانيّ عمران والذّي أبي حمزة في كتبهم في معرفة الضّبّانة، قدلوا: وحلف لعلّهم هل هو صحابي أم تابعي؟ قدلوا وكان قاضياً على البصرة، روى عنه ابنه أبو حمزة وغيره^(١). قال الحاكم أبو أحمد في كتابه في «الكافي» ليس في الثّروة من يثني أباً حمزة بالجيم غير أبي حمزة هذا.



(١) انظر معرفة الصحابة لأبي نعيم: (٢/٢١١)، وإلاستيعاب: (٣/١٢٠٩).

٣١ - [باب الأمر بتسوية القبر]

[٢٢٤٢] ٩٢ - (٩٦٨) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو. حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ (ح). وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ. فِي رِوَايَةِ أَبِي الطَّاهِرِ أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ الْهَمْدَانِيَّ حَدَّثَهُ، وَفِي رِوَايَةِ هَارُونُ أَنَّ ثُمَامَةَ بْنَ شُفَيْيٍّ حَدَّثَهُ قَالَ: كُنَّا مَعَ فَضَالَةَ بْنِ عُثَيْدٍ بِأَرْضِ الرُّومِ، بِرُودَسْ، فَتَوَفَّي صَاحِبَ لَنَا، فَأَمَرَ

[باب الأمر بتسوية القبر]

قوله - (أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ الْهَمْدَانِيَّ حَدَّثَهُ، وَفِي رِوَايَةِ هَارُونِ. أَنَّ ثُمَامَةَ بْنَ شُفَيْيٍّ حَدَّثَهُ) فَأَبُو عَلِيٍّ هُوَ ثُمَامَةُ بْنُ شُفَيْيٍّ بَضْمٌ لَشَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَفَتْحُ الْفَاءِ وَتَشْدِيدُ الْيَاءِ. وَالْهَمْدَانِيُّ بِسِكَانِ الْمِيمِ وَالذَّلُ الْمَهْمَلَةُ قَوْلُهُ: (كُنَّا مَعَ فَضَالَةَ بِأَرْضِ الرُّومِ، بِرُودَسْ) هُوَ بَرَاءٌ مَقْصُومَةٌ ثُمَّ وَاوٍ سَاكِنَةٌ ثُمَّ دَالٌ مَهْمَلَةٌ مَكْسُورَةٌ ثُمَّ سَيْنٌ مَهْمَلَةٌ. هَكَذَا صَبَطَاهُ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»، وَكَذَا نَقَلَهُ الْقَاضِي عِيَّاضُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمَشَارِقِ» عَنْ الْأَكْثَرَيْنِ، وَنَقَلَ عَنْ بَعْضِهِمْ بَفَتْحِ الرَّاءِ، وَعَنْ بَعْضِهِمْ بِمَتْحِ الدَّالِ، وَعَنْ بَعْضِهِمْ بِلَشَيْنِ الْمَعْجَمَةِ^(١)، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ فِي «السُّنَنِ»^(٢) بَدَلِ الْمَعْجَمَةِ وَسَيْنٌ مَهْمَلَةٌ وَقَالَ: هِيَ جَزِيرَةُ بِأَرْضِ الرُّومِ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ رَحِمَهُ اللَّهُ: ذَكَرَ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تَكْفِينَ النَّبِيِّ ﷺ وَتَبَارَكَ، وَلَمْ يَذْكُرْ غَسْلَهُ وَالصَّلَاةَ عَلَيْهِ، وَلَا خِلَافَ أَنَّهُ غُسِّلَ، وَارْتَحِلَ مِنْ ضُلْبِي عَلَيْهِ، فَقِيلَ: لَمْ يُغَسَّلْ عَلَيْهِ أَحَدٌ أَصْلًا، وَنَمَّا كَانَ النَّاسُ يَسْخَرُونَ أَرْسَالًا يَدْعُونَ وَيَصْرُخُونَ وَتَخْتَلِفُ هَؤُلَاءِ فِي عِلَّةِ ذَلِكَ، فَقِيلَ: لِقَضِيَّتِهِ، فَهُوَ غَيٌّ عَنْ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ، وَهَذَا يَكْسِرُ بِنَفْسِهِ، وَقَبْلَ: لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ هَذَاكَ إِمَامًا، وَهَذَا عَلَطٌ، فَإِنَّ إِمَامَةً لِفَرَاتِصَ لَمْ تَعْتَظَلْ، وَلَئِنْ بَيَّعَ أَبِي يَكْرَ ﷺ كَانَتْ قَبْلَ دَفْنِهِ، وَكَانَ إِمَامَ النَّاسِ قَبْلَ الدَّفْنِ.

وَالصَّحِيحُ الَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ أَنَّهُمْ صَلُّوا عَلَيْهِ أَفْرَادًا، فَكَانَ يَدْخُلُ فَوْجٌ يُصَلُّونَ فُرَادَى ثُمَّ يَخْرُونَ، ثُمَّ يَدْخُلُ فَوْجٌ آخَرُ فَيُصَلُّونَ كَذَلِكَ، ثُمَّ دَخَلَتْ نِسَاءٌ بَعْدَ الرِّجَالِ، ثُمَّ لَطِيبُونَ، وَنَمَّا آخَرُونَ

(١) «مَشَارِقُ الْأَنْبِيَاءِ»: (١/٣٠٥).

(٢) أَبُو دَاوُدَ: ٣٦١٩، وَقَدْ هِيَ جَزِيرَةٌ فِي بَحْرِ رُومٍ، وَالَّذِي هِيَ تَسْمَعُ لِقَابِ بْنِ أَبِي دَاوُدَ بِمَعْنَى الْمَهْمَلَةِ، لَا مَخَافَةَ

فَصَالَةُ بْنُ حُبَيْدٍ يَقْرَهُ فُسُوِي، ثُمَّ قَالَ: سَجَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِأَمْرٍ بِتَسْوِيتِهَا. [أحمد ١٧٣٩٣٤].

[٢٢٤٣] ٩٣- (٩٦٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي زَائِلٍ، عَنْ أَبِي الْهَيْجَاجِ الْأَسَدِيِّ قَالَ قَالَ لِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: أَلَا أَنْعُكَ عَلَى مَا عَنَيْتَنِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ أَلَا نَدَعُ تِمْنَالًا إِلَّا طَمَسْتَهُ، وَلَا قَرَأَ مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ. [أحمد ١٧٤٠١].

[٢٢٤٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ الْبَاهِلِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ -: حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ، حَدَّثَنِي حَبِيبٌ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: وَلَا صُورَةً إِلَّا طَمَسْتَهَا. [أحمد ١٧٢٤٣].

دفعه ﷺ من يوم الإثنين إلى ليلة الأربعاء أو آخر نهار الثلاثاء للاشتغال بأمر البيعة، ليكون لهم يوم يرجعون إلى قوله إن اختلفوا في شيء من أمور تجهيزه ودفعه، وينقادون لأمره، لئلا يؤدي إلى النزاع واختلاف في الكلمة، وكذلك هذه الأمور والله أعلم^(١).

قوله: (بأمر بتسويتها)، وفي الرواية الأخرى: (ولا قيرأ مشرفاً إلا سويته) فيه ن السنة أن القير لا يرفع عن الأرض رفعاً كثيراً، ولا يُسَمَّم، بل يرفع نحو شبر ويسطح، وهذا مذهب الشافعي ومن وافقه، ونقل القاضي عياض عن أكثر العلماء أن الأفضل عندهم تسميتها، وهو مذهب مالك^(٢).

قوله: (ألا ندع تمناً إلا طمسته) فيه الأمر بتغيير صور ذوات الأرواح.

قوله: (عن أبي الهياج) هو يفتح الهاء وتشديد الياء، واسمه حيَّان بن خضيم^(٣).



(١) [قال المصنف: (٤٣٦/٢)].

(٢) المصدر السابق (٤٣٨/٣).

(٣) في (هـ) حسين، وهو تصحيف.

٣٢ - [باب النهي عن تجصيص القبر والبناء عليه]

[٢٢٤٥] ٩٤ - (٩٧٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُجَصَّصَ الْقَبْرُ، وَأَنْ يُقْعَدَ عَلَيْهِ، وَأَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ. [٢٢٤٦] ٩٥ -

[٢٢٤٦] (١٠٠٠) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ (ج). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، بِمِثْلِهِ. [٢٢٤٧] ٩٥ -

[٢٢٤٧] ٩٥ - (١٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: نَهَى عَنْ تَجْصِيسِ الْقُبُورِ. [٢٢٤٨] ٩٥ -

[باب النهي عن تجصيص القبر والبناء عليه]

قوله: (نهي رسول الله ﷺ أَنْ يُجَصَّصَ الْقَبْرُ، وَأَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ، وَأَنْ يُقْعَدَ عَلَيْهِ)، وفي الرواية الأخرى (نهي عن تجصيص القبور) التجصيص باللفاف وصادين مهملتين، هو التجصيص، والقصة بنتج لفاف ويتشد به القبر هي مجصص.

وفي هذا الحديث كراهة تجصيص القبر والبناء عليه، وتحريم القعود، والمراد بالقعود الجلوس عليه. هذا مذهب الشافعي وجمهور العلماء، وقال مالك في «المواصاة»^(١) المردد بالقعود الحدث، وهذا تأويل ضعيف أو باطل، فالصواب أن المراد بالقعود الجلوس، ومما يوضحه الرواية لمذكورة بعد هذا: «لا تجلسوا على القبور»، وفي لرواية الأخرى: «لأن يجلس أحدكم على جمرة فتحرق ثيابه، فتخلص إلى جلده» خير له من أن يجلس على قبر.

قال أصحابنا: تجصيص القبر مكروه، والقعود عبه حرام، وكذلك الاستناد إليه والاتكئة عليه، وأما البناء عليه، فإن كان في ملك لباني فمكروه، وإن كان في مقبرة منسوبة محرام، نص عليه الشافعي والأصحاب، قال الشافعي في «الأم» رأيت الأئمة يمكثون يأمرون بهدم ما يبني، ويؤيد الهدم قوله ولا قبراً مشرفاً إلا سويته^(٢).

(١) انظر ٥٦٣

(٢) «الأم»: (١/٣١٤). وصنف قول علي عليه السلام في هذه المسألة السابقة

٣٣ - [باب النهي عن الجلوس على القبر والضلاة عليه]

[٢٢٤٨] ٩٦ - (٩٧١) وَحَدَّثَنِي رُحَيْزُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ شُهَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَجْلِسَ أَحَدُكُمْ عَلَى جُمْرَةٍ فَتُحْرَقَ ثِيَابُهُ، فَتُخْلَصَ إِلَى جِلْدِهِ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى قَبْرِ». [بكر ٢٢٤٩].

[٢٢٤٩] (٩٧٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي الدَّرَازِيَّ (ح). وَحَدَّثَنِيهِ عُمَرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ التِّرْمِذِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، كِلَاهُمَا عَنْ شُهَيْبٍ بِهِ، لِإِسْنَادٍ نَحْوَهُ. (أحمد ٩٧٠١).

[٢٢٥٠] ٩٧ - (٩٧٢) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ خَجِيرٍ السَّعْدِيُّ: حَدَّثَنَا الْوَيْلُذِيُّ شَيْخُ سَلِيمٍ، عَنِ ابْنِ جَابِرٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ وَائِلَةَ، عَنْ أَبِي مَرْثَدٍ الْقَنْوِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ، وَلَا تُصَلُّوا عَلَيْهَا». [أحمد ١٧٢١٥].

[٢٢٥١] ٩٨ - (٩٧٣) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ البَجَلِيُّ - حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْفَعِ، عَنْ أَبِي مَرْثَدٍ الْقَنْوِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُصَلُّوا إِلَى الْقُبُورِ، وَلَا تَجْلِسُوا عَلَيْهَا». (أحمد ١٧٢١٦).

[باب النهي عن الجلوس على القبر والضلاة عليه]

قوله: (عن بُشَيْرِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ) هو بعينه لواء ولسان المهملة. قوله: (عن أَبِي مَرْثَدٍ) هو بالهمزة، واسمه كُنْدَز، يفتح الكاف وتشديد النون وآخره زاي.

قوله ﷺ: «لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ، وَلَا تُصَلُّوا عَلَيْهَا» فيه تصريح بالنهي عن الضلاة إلى قبر، قال الشافعي رحمه الله: وأكره أن يُعْطَمَ محروق حتى يُجْعَلَ قبره مسجداً، مخافة الفتنة عليه وعلى من بعده من الناس.



٣٤ - [باب الصلاة على الجنازة في المسجد]

[٢٢٥٢] ٩٩ - (٩٧٣) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ لِسَعْدِيِّ وَإِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْطَلِيِّ - وَاللَّفْظُ لِإِسْحَاقَ - قَالَ عَلِيُّ حَدَّثَنَا، وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّاحِدِ بْنِ خَمْرَةَ، عَنْ عَبْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ أَمَرَتْ أَنْ يُعْمَرَ بِجَارَةِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ فِي الْمَسْجِدِ فَتُصَلَّى عَلَيْهِ، فَأَنْكَرَ لَنَا مَنْ قَلَّتْ عَلَيْهَا، فَقُلْتُ: مَا أَسْرَعَ مَا نَسِيَ النَّاسُ، مَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى مُهَيْلِ بْنِ الْبَيْضَاءِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ. [ظر ٢٢٥٣].

[باب الصلاة على الجنازة في المسجد]

قوله: ما صلى رسول الله ﷺ على مهيل بن البيضاء إلا في المسجد، وفي الرواية الأخرى (والله لقد صلى رسول الله ﷺ على ابني بيضاء في المسجد، سهل وأحيه)^(١)
قال لعمري: سو بيضاء ثلاثة إخوة سهل، وسهيل، وصفوان، وأتهم لبيضاء، اسمها دعد، والنسباء ومهبط، وأبوهم وهب بن ربيعة القرشي القهري، وكان سهيل قديم الإسلام، هاجر إلى الحبشة، ثم عاد إلى مكة، ثم هاجر إلى المدينة، وشهد بدرًا وغيرها، توفي في سنة تسع من الهجرة، ﷺ.

وفي هذا الحديث دليل للشافعي والأكثرين في جوار الصلاة على الميت في المسجد، ومن قبله به أحمد وإسحاق قال بن عبد البر، ورواه المصنفون في «الموطأ»^(٢) عن مالك، أنه قال ابن حبيب المالكي وقد ابن أبي ذئب وأبو حنيفة ومالك على لمشهور عنه لا تصح الصلاة عليه في المسجد، لحديث في «سنن أبي داود»: «من صلى على جنازة في المسجد، فلا شيء له»^(٣). ودليل شافعي وانجده مشهور حديث سهيل بن بيضاء^(٤)، وجابو عن حديث حسن أبي داود بأجوبة.

(١) وقع في (ص) و(هـ) فس هذه الرواية، وفي الرواية لأخرى. (والله لقد صلى رسول الله ﷺ على ابني بيضاء في المسجد) قال مصنف (هـ) هكذا، في نسخ اشراج شي ما يمدد، وروى في المش ما يمدد ما صلى رسول الله ﷺ على سهيل بن بيضاء ولا في جوف المسجد.

(٢) الحديث: ٥٥٩ - ووقع في (ع) رواية، س: الموطأ.

(٣) أبو داود ٣١٩١ من حديث أبي هريرة ﷺ. وهو في «سنن ابن ماجه» ١٥١٧، و«مسند أحمد» ٩٧٣٠.

(٤) «التمهيد» ٢١٩/٢١٠ وما بعده.

[٢٢٥٣] ١٠٠ - (٥٥٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَهُزُّ: حَدَّثَنَا وَهَبٌ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عَقَبَةَ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا لَمَّا تُوُفِّيَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، أَرْسَلَ أَرْوَاحَ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَمُرُوا بِجَنَازَتِهِ فِي الْمَسْجِدِ فَيَضَعُونَهَا عَلَيْهِ، فَفَعَلُوا، فَوُفِّتَ بِهِ عَلَى حُجْرٍ مِنْ يَصَلِّيْنَ عَلَيْهِ، أُخْرِجَ بِهِ مِنْ بَابِ الْجَنَائِزِ الَّذِي كَانَ عَلَى الْمَقَاعِدِ^(*)، فَبَلَّغَهُنَّ أَنَّ النَّاسَ عَابُوا ذَلِكَ وَقَالُوا: مَا كَانَتْ اجْنَائِزُ يُدْخَلُ بِهَا الْمَسْجِدُ، فَتَلَفَّ ذَلِكَ عَائِشَةُ، فَقَالَتْ: مَا أَسْرَعَ النَّاسَ إِلَى أَنْ يَعْجَبُوا مَا لَا عِلْمَ لَهُمْ بِهِ، عَابُوا عَلَيْنَا أَنْ يُمَرَّ بِجَنَازَتِي فِي الْمَسْجِدِ وَمَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى سُهَيْلِ بْنِ يَنْصَةَ وَلَا فِي جُوفِ الْمَسْجِدِ [أحمد ٢٥٣٥٧].

[٢٢٥٤] ١٠١ - (٥٥٥) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ: أَخْبَرَنَا الضُّحَّاكُ - يَعْنِي ابْنَ عُثْمَانَ - عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عَائِشَةَ لَمَّا تُوُفِّيَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، قَالَتْ: اذْخُلُوا بِهِ

أحدهما: أنه ضعيف لا يصح الاحتجاج به، قال أحمد بن حنبل: هذا الحديث ضعيف نفرد به صالح مولى ثؤمنة، وهو ضعيف.

والثاني: أن الذي في النسخ المشهورة المحققة المسموعة من «سنن أبي داود»: «من صلى على جنازة في المسجد، فلا شيء عليه»، ولا حجة لهم حينئذ فيه.

الثالث: أنه لو ثبت الحديث وثبت أنه قد: «فلا شيء له»، لوجب تأويله على: فلا شيء عليه، ليُجمع بين الروايتين وبين هذا الحديث وحديث سهيل بن بيضاء، وقد جاء له بمضى عليه، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فَلَاحُكُمْ﴾ [الاسراء: ١٧].

لراجع: أنه محمود على بقص الأجر في حق من صلى في المسجد ورجع ولم يشيعه، إلى المقبرة، لما فاتته من تشييعه إلى المقبرة وحضور دفنه، والله أعلم.

وهي حديث سهيل هذا دليل لطهارة آدمي أميت، وهو الصحيح في مذهبه

قوله: (وحدثني هارون بن عبد الله ومحمد بن رافع قالا حدثنا ابن أبي فديك أخبرنا الضحاک - يعني ابن عثمان - عن أبي النضر، عن أبي سلمة، عن عائشة) هذا الحديث مما استدركه الذارقطني

المَسْجِدَ حَتَّى أَصْلِيَ عَلَيْهِ، فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ: وَاللَّهِ لَقَدْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ابْنِي بَيْضَاءَ فِي الْمَسْجِدِ، سَهِيلٌ وَأَخِيهِ. [نظر ٢٢٥٣].
 قَالَ مُسْلِمٌ: سَهِيلُ بْنُ دَعْبٍ وَهُوَ ابْنُ الْبَيْضَاءِ، أُمُّهُ بَيْضَاءُ.

على مسلم، قال: خالف الضَّحَّاك حافظان مالك ولما جشون، فروياه عن أبي التَّضَرُّع عن عائشة مرسلاً، وفيه. عن الضَّحَّاك، عن أبي التَّضَرُّع، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، ولا يصحُّ إلا مرسلاً. هذا كلامُ الدَّرَقَطَنِيِّ^(١).

وقد سبق الجواب عن مثل هذا الاستدراك في الفصول السابقة في مقدمة هذا الشَّرح وفي مواضع منه^(٢)، وهو أنَّ هذه الزيادة التي زادها الضَّحَّاك زيادةً ثقة، وهي مقبولة، لأنه حفظ ما نسيه غيره، فلا تقدر فيه، والله أعلم.



(١) للإمامات والفتح ٣٤٧ من ٣٤٣.

(٢) النظر (٦٩/١).

٣٥ - [باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها]

[٢٢٥٥] ١٠٢ - (٩٧٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التُّومِيُّ وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شَرِيكَ - وَهُوَ ابْنُ أَبِي نُورٍ -، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كُلَّمَا كُنَّا لَيْلَتَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، نَخْرُجُ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ إِلَى الْبَقِيعِ، فَيَقُولُ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَأَنَاكُمْ مَا تُوْعَدُونَ عَذَابًا، مُؤَجَّلُونَ. وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَآحِقُونَ،»

[باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها]

قوله ﷺ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ» الدارُ منصوبٌ على لُذْناء، أي: يا أهل دار، فحَلَفَ المصنف وأقدم المصنف عليه مُقَدِّمَهُ، وَقِيلَ: مَصْرُوفٌ عَلَى لاختصاص، قال صاحب «المطالع» ويجوز جرُّهُ على سبيل من التضمير في «عليكم»^(١)، قال الخطابي: وفيه أنَّ اسم الدار يقع على لسقار. قال: وهو صحيح، فإنَّ الدارَ هي اللُحَّةُ يقع على بُرْنِج المسكون، وعلى الخراب غير مأهول، وأنشد^(٢) فيه^(٣).

وقوله ﷺ: «وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَآحِقُونَ» التَّكْيِيدُ بِالمشيئة على سبيل التَّوْبُكِّ ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاخِذٍ إِنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ عَذَابَ﴾^(٤) وَلَا تَنْسَئَنَّ اللَّهُ^(٥) [الكهف: ٢٣-٢٤]، وقيل: المشيئة ههنا إلى تلك الثرة بعينها، وقيل غير ذلك.

وهي الحديث دليلٌ لاستحباب زيارة القبور، والسَّلَامِ على أهلها، ولُذْناء لهم، ولتَرْحُمَ عَلَيْهِمْ قولها: (يخرج من آخر الليل إلى البقيع) فيه فصيحةٌ لدعاء آخر الليل، وفضيلةُ زيارة قبور البقيع. قوله ﷺ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ» قال الخطابي وغيره: فيه أنَّ السَّلَامَ على الأموات والأحياء سواءً في تقديم (السَّلَام) على (عليكم)، بخلاف ما كانت الجاهلية عليه من قولهم:

(١) (٥٤٣) يعدل

(٢) في (ج): وأمسده وهو تصحيف.

(٣) المعالم الستة: (١/٤٤٣)، وذكر فيه شطر بيت للتأنيده وهو:

يا دار مئة بالعبيد هالكة

اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَهْلِ بَقِيعِ الْغَرَقَدِ^(٥) وَلَمْ يَمُتْ قَتِيْبَةُ قَوْلُهُ: «وَأَنَاكُمْ» [احمد - ٢٥٤٧١]

[٢٢٥٦] ١٠٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنَا
بْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ بْنِ الْمُظَلِّبِ أَنَّهُ سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ قَيْسٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ
تُحَدِّثُ فَقُلْتُ: أَلَا أُحَدِّثُكُمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَعَنِّي؟ قُلْتُ: بَلَى (ح).

■ وَحَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ حَجَّاجَ الْأَعْمُرَ - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ
جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ - رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ - مِنْ مَخْرَمَةَ بْنِ الْمُظَلِّبِ أَنَّهُ قَالَ
يَوْمًا: أَلَا أُحَدِّثُكُمْ عَنِّي وَعَنْ أُمِّي، قَالَ: فَظَنَنَّا أَنَّهُ يُرِيدُ أُمَّهُ النَّبِيِّ وَلَدَتُهُ، قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ:
أَلَا أُحَدِّثُكُمْ عَنِّي وَعَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: قَالَتْ: لَمَّا كُنْتُ لَيْلَتِي الَّتِي كَانَ

عليك سلامٌ لله قيس بن عاصم ورحمته ما شاء أن يترجم^(١)

قوله ﷺ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَهْلِ بَقِيعِ الْغَرَقَدِ» الصحيح هو: «بِقِيعِ الْغَرَقَدِ» وهو من أهل المدينة،
شبهى بقِيعِ الْغَرَقَدِ بغيره كان فيه، وهو ما عظم من العوسج، وفيه إطلاق لفظ الأمر على ما كان
لمكان من حيث وميت.

قوله: (حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
كَثِيرٍ بْنِ الْمُظَلِّبِ أَنَّهُ سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ قَيْسٍ يَقُولُ سَمِعْتُ عَائِشَةَ تُحَدِّثُ فَقُلْتُ: أَلَا أُحَدِّثُكُمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ
وَعَنِّي؟ قُلْنَا: بَلَى (ح).

وَحَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ حَجَّاجَ الْأَعْمُرَ - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ
جُرَيْجٍ. أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ - رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ - مِنْ مَخْرَمَةَ بْنِ الْمُظَلِّبِ أَنَّهُ قَالَ يَوْمًا أَلَا
أُحَدِّثُكُمْ عَنِّي وَعَنْ أُمِّي (إلى آخره).

قال القاضي هكذا وقع في مسلم في إسناده حديث حجاج عن ابن جريج: أخبرني عبد الله، رجل
من قريش وكذا روى أحمد بن حنبل^(٢)، وقال النسائي وأبو عبيد الجريدي وأبو بكر ليس سوري

(٥) في (نسخة) أ ولم يقل.

(١) معناه لمسه (١٠٦٠٤)، وقيل هذا البيت هو عبدة بن النخيب كما في الطبري لأحمد (٤٠٧/١)، والقبول معاني

أبي هلال العسكري (٢١٦/٢)

(٢) أحمد: ٢٥٨٥٥

النَّبِيُّ ﷺ فِيهَا عِنْدِي، انْقَلَبَ فَوَضَعَ رِدَاءَهُ، وَخَلَعَ نَعْلَيْهِ فَوَضَعَهُمَا عِنْدَ رِجْلَيْهِ، وَسَطَ ظَرْفَ إِزَارِهِ عَلَى فِرَاشِهِ، فَأَضْطَجَعَ، فَلَمْ يَلْبَثْ إِلَّا زَيْتَمًا ظَنُّ أَنْ قَدْ رَقَدْتُ،

وأبو عبد الله الحيري^(١)، كلهم عن يوسف بن سعيد المصيصي: حدثنا حجاج، عن ابن خريج: أخبرني عبد الله بن أبي مليكة^(٢). وقال الذارقطي: هو عبد الله بن كثير بن المطلب بن أبي ذاعة

قال أبو عبيد القاسم الجبائي. هذا الحديث أحد الأحاديث المنطوعة في مسم، قال: وهو أيضاً من الأحاديث التي وهم في روايتها، وقد رواه عبد الرزاق في «مصنعه» عن ابن خريج قال: أخبرني محمد بن قيس بن مخرمة أنه سمع عائشة^(٣).

قال القاضي: قوله إن هذا مقطوع، لا يوفق عليه، بن هو مسم، وما لم يسم روايته، فهو من باب المجهول لا من باب المنقطع، إذ لمقطع ما سقط من روايته رد قبل الثاني.

قال القاضي: ووقع في سنده إشكال آخر، وهو أن قول مسلم: (وحدثني من سمع حجاجاً لأعور واللعظ له، قال: حدثت حجاج بن محمد) يؤهم أن حجاجاً الأعور حدثه عن آخر يقال له: حجاج بن محمد، وليس كذلك، بن حجاج الأعور هو حجاج بن محمد بلا شك، وتقدير كلام مسلم: حدثني من سمع حجاجاً الأعور، قال هذا المحدث: حدثني حجاج بن محمد، فحكى لفظ المحدث. هذا كلام القاضي^(٤).

قلت: ولا يفتح في رواية مسلم لهذا الحديث عن هذا المجهول الذي سمعه منه عن حجاج الأعور، لأن مسلماً ذكره متابع لا متأصلاً معتبداً عليه، بل الاعتماد على الاستدراك الصحيح قبله قولها: (فلم يلبث إلا زيتماً) هو يفتح الراء وإسكان الياء ويعدده ثمة مثلاً، أي: فذره ما. قولها:

(١) وقع في (ص). انجراحي، وفي (هـ) بحيري، والبعث من (ج)، وهو الموفق لما في «إكمال المعلم» (٣/٤٥٠)، وهو كذلك في «تقييد المهر» (٣/٨٢٩). وأبو عبد الله الحيري سمعه محمد بن تريب بن سليمان الأودي، كان أحد أنبياء من أهل مصر في الزرية، كثير الحديث، يروي لأحمد وأحمد بن محمد بن أبي: قولها: ثلاث منة النقات ممن لم يقع في الكتب الستة لأبي الفداء بن قطلوبك: (٨/٢٨٦).

(٢) إنساني: ٣٠٣٧.

(٣) عبد الرزاق: ٦٧١٢. والنظر في «تقييد المهر» (٣/٨١١، ٨١٩، وما بعده).

(٤) «إكمال المعلم»: (٣/٤٥٠-٤٥١).

فَأَخَذَ رِدَاءَهُ رُوَيْدًا، وَانْتَعَلَ رُوَيْدًا، وَفَتَحَ الْبَابَ فَخَرَجَ، ثُمَّ أَجَافَهُ رُوَيْدًا، فَجَعَلْتُ دِرْعِي فِي زَأْسِي، وَاخْتَمَرْتُ وَتَقَنَعْتُ إِزَارِي، ثُمَّ انْطَلَقْتُ عَلَى إِثْرِهِ، حَتَّى جَاءَ الْبَقِيعَ فَقَامَ، فَأَهَالَ الْقِيَامَ، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ انْحَرَفَ فَأَنْحَرَفْتُ، فَأَسْرَعَ فَأَسْرَعْتُ، فَهَرَوَلْتُ فَهَرَوَلْتُ، فَأَحْضَرَ فَأَحْضَرْتُ. فَسَبَقْتُهُ فَدَخَلْتُ، فَلَيْسَ إِلَّا أَنْ ضَلَّجْتُ قَدْ خَلَّ فَقَالَ: (مَا لَكَ يَا عَائِشَةُ؟ حَشِيًّا رَابِيَةً) قَالَتْ: قُلْتُ: لَا شَيْءَ، قَالَ: «التَّخْيِيرُ بَيْنِي أَوْ لِيُخَيِّرَنِي اللَّطِيفُ الْخَيْرُ»، قَالَتْ:

(فأخذ رداءه رويداً) أي: ثياباً لطيفاً لتلائيها. قولها: (ثم أجافه رويداً) أي: أغلقه^(١). رويداً فعل ذلك ﷺ في حُفَيَّة، لتلاي يوقظها ويخرج عنها، فوعد لحقها وخشة في نفرادها في ظلمة الليل. قولها: (وتقنعت إزاري) هكذا هو في الأصول (إزاري) بغير ياء في أوله، وكأنه بمعنى لبست إزاري، ولهذا نُعْدِي بنفسه.

قولها: (جاء البقيع فأطال القيام) ثم رفع يديه ثلاث مرار) فيه استحباب إطالة الدعاء وتكريره، ورفع اليدين فيه. وفيه أن الدعاء القائم أكمل من دعاء الجالس في القبور. قولها: (فأحضر فأحضرْتُ) الإحضرُ نُعْدِي.

قولها: (فقال: «ما لك يا عائشة؟ حشياً رابية») يجوز في عائشٍ فتح الشين وضماً، وهما وجهان جائزان^(٢) أي كلٌّ لمرحمة. وفيه جوازُ ترخيم الاسم إذا لم يكن فيه زيادةٌ لمرحَم. و«حشياً» بفتح الحاء المهملة وإسكان الشين المعجمة مقصور، معناه: قد وقع عنك الحش، وهو الرئو والتُّهيج الذي يعرض للفسح في مشيه، والمُحَنَّةُ في كلامه، من ارتفاع النفس وتواتره، يقال: امرأة حشياً وحشياً، ورجل حشياً وحشياً، قيل أصله من أصاب الرئو حشاه. وقوله: «رابية»، أي: مرتفعة البطن.

قولها: (لا بي شيء) وقع في بعض لأصول: (لا بي شيء) بـاء الحز، وفي بعضها: (لاي شيء؟) بتشديد الياء وحذف الياء على الاستفهام. وفي بعضها: (لا شيء)، حكاه القاضي، قال: وهذا، لثلاث أصوبها^(٣).

(١) أي: أغلقه. وهي لغة رديئة متروكة في أغلقه كما في «الصحاح» و«قاموس السجدة» وغيرهما.

(٢) في (ص) و(هـ): جريان.

(٣) انظر: معجمهم ٤٤٩/٣.

قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بِأَيِّ أُنْتِ وَأُمِّي، فَأُخْبِرْتُهُ، قَالَ: «فَأَنْتِ السَّوَادُ الَّذِي رَأَيْتِ أَهْمِي؟»
 قُلْتُ: نَعَمْ، فَلَهَدَنِي فِي صَدْرِي سَهْدَةً* وَجَعَلَنِي، ثُمَّ قَالَ: «أَقْنَنْتِ أَنْ يَجِيفَ اللَّهُ عَلَيْكَ
 وَرَسُولُهُ؟»^١ قَالَتْ: مَهْمُ يَكْتُمُ النَّاسُ بِعَلْمِهِ اللَّهُ، سَمِعْتُ، قَالَ: «إِنَّ جِبْرِيلَ أَتَانِي جِبِينَ رَيْبٍ،
 فَتَادَانِي، فَأَخْفَاةَ مِنِّي، فَأَجَبْتُهُ، فَأَخْفَبْتُهُ مِنِّي، وَلَمْ يَكُنْ يَدْخُلْ عَلَيْكَ وَقَدْ وَضَعْتَ يَدَاكَ،
 وَظَنَنْتِ أَنْ قَدْ رَقَدْتَ، فَكَرِهْتُ أَنْ أَوْظَلَكَ، وَخَشِيتُ أَنْ تَسْتَوْجِبِي، فَقَالَ: إِنَّ رَبَّكَ بِأَمْرِكَ
 أَنْ تَأْتِي أَهْلَ الْبَقِيعِ لَتَسْتَغْفِرَ لَهُمْ»، قَالَتْ: قُلْتُ: كَيْفَ أَقُولُ لَهُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ:
 «قُولِي: السَّلَامُ عَلَى أَهْلِ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ، وَرَحِمَهُمُ اللَّهُ الْمُسْتَقْدِمِينَ وَمِنَّا
 وَالْمُسْتَأْخِرِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَلْآحِقُونَ».^[٢]

قوله ﷺ: «فَأَنْتِ السَّوَادُ» أي: الشخص. قولها: (فلهدي) هو منح الهدء والمال المهملة، وزوي: (فلهديني) بالزاي، وهم متقابلان، قال أهل اللغة: لهدته ولهدته يعطيه ويضعفه، أي: دفعه، ويقال: لهدته، إذا صرته بجميع كفه في صوره، ويقرب منهم: لكرهه وكرهه.

قوله (قالت) مهما يكتم الناس بعلمه الله، مع: هكذا هو في الأصول، وهو صحيح، فكأنها لم
 قالت: مهما يكتم الناس بعلمه الله، صدقت نفسها فقالت: نعم.

قولها: (قُلْتُ: كَيْفَ أَقُولُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟) قَالَ: «قُولِي: سَلَامٌ عَلَى أَهْلِ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ
 وَالْمُسْلِمِينَ، وَرَحِمَهُمُ اللَّهُ الْمُسْتَقْدِمِينَ وَمِنَّا وَالْمُسْتَأْخِرِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَلْآحِقُونَ» فيه استحباب
 هذا لقول لراثة القبور وفيه ترجيح لقول من قال في قوله: «بسلامة عليكم دار قوم مؤمنين» أن معناه:
 أهل دار قوم مؤمنين.

وفيه أن للمسلم والمؤمن قد يكون بمعنى واحد، وعطف أحدهما على الآخر لاختلاف اللفظ، وهو
 بمعنى قوة تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ مَنْ كَانَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿فَأَوْصَا فِيهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (التوبة: ١٧-١٨)،
 ولا يجوز أن يكون المراد بالمسلم في هذا الحديث غير المؤمن، لأن غير^(١) المؤمن إن كان متفقاً
 لا يجوز السَّلام عليه والتَّرحُّم.

وفيه دليل لمن جاز لمساء زيارة القبور، وفيه خلافاً للعمدة، وهي ثلاثة أوجه لأصحاب.

(١) لفظة (غير) ليس في (ع) و(ه).

[٢٢٥٧] ١٠٤ - (٩٧٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَسَدِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَرْزَنْةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُهُمْ إِذَا خَرَجُوا إِلَى الْمَقَابِرِ، فَكَانَ قَائِلُهُمْ يَقُولُ، فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ: السَّلَامُ عَلَى أَهْلِ الدِّيَارِ، وَهِيَ رِوَايَةُ زُهَيْرٍ - السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّا بِإِذْنِ اللَّهِ لِلْآخِرُونَ، أَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ لِعَافِيَةٍ. [٢٢٥٨].

أحمد: 'تحريمها عيهر' لحديث: 'لعن الله زوارب القبور' (١). ولثاني: 'يكره'. ولثالث: 'باح'. ويستدل له بهذا الحديث، ومحدث: 'كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها' (٢)، ويجاب عن هذا بأن (نهيتكم) ضمير ذكور، فلا يدخل فيه النساء على المذهب الصحيح المختار في الأصول، والله أعلم.



(١) أخرجه أبو داود: ٢٢٣٦، وترمذي: ٣٢٠، وشمس: ٢٠٤٣، وبر: ١٥٧٥، وأحمد: ٢٠٣٠ من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وهو حديث حسن لغيره.

(٢) أخرجه مسلم: ٢٢٦٠، وأحمد: ٢٢٩٥٨ من حديث بريدة رضي الله عنها.

٣٦ - [باب استئذان النبي ﷺ ربه عز وجل

في زيارة قبر أمه]

[٢٢٥٨] ١٠٥ (٩٧٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُرَيْدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، عَنْ بَرْزِيذٍ - يَعْنِي بَنِي كَيْسَانَ - عَنْ أَبِي حَارِثٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْتَأْذَنْتُ رَبِّي أَنْ أَسْتَغْفِرَ لَأُمِّي فَلَمْ يَأْذَنْ لِي، وَاسْتَأْذَنْتُهُ أَنْ أُرْوَرَ قَبْرَهَا فَأَذِنَ لِي» ر. ط. [٢٢٥٩].

[٢٢٥٩] (١٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَرَهْبِيُّ بْنُ حَرْبٍ قَالَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْدٍ، عَنْ بَرْزِيذِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي حَارِثٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: رَأَى النَّبِيُّ ﷺ قَبْرَ أُمِّهِ، فَبَكَى وَأَبَكَى مِنْ حَوْلِهِ، فَقَالَ «اسْتَأْذَنْتُ رَبِّي أَنْ أَسْتَغْفِرَ لَهَا فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي، وَاسْتَأْذَنْتُهُ فِي أَنْ أُرْوَرَ قَبْرَهَا فَأَذِنَ لِي، فَزُورُوا الْقُبُورَ، فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ لِمَوْتٍ» راجد [٢٢٥٨].

[باب استئذان النبي ﷺ ربه عز وجل

في زيارة قبر أمه]

قوله ﷺ: «اسْتَأْذَنْتُ رَبِّي أَنْ أَسْتَغْفِرَ لَأُمِّي فَلَمْ يَأْذَنْ لِي، وَاسْتَأْذَنْتُهُ أَنْ أُرْوَرَ قَبْرَهَا فَأَذِنَ لِي» فيه جواز زيارة المشركين في الحياة، وقبورهم بعد الممات، لأنه إذا جازت زيارتهم بعد الوفاة، ففي الحياة أولى، وقد قال الله تعالى: ﴿وَسَجَّهَهُمْ فِي الْقُبُورِ﴾ [البقرة: ١٥] وفيه تنهي عن الاستغفار للمكفار. قال القاضي رحمه الله: سبب زيارته ﷺ قبرها أنه قصد قوة الموعظة والذكرى بمشاهدة قبرها، ويؤيده قوله ﷺ في آخر الحديث: «زُورُوا الْقُبُورَ، فَإِنَّهَا تُذَكِّرُكُمْ الْمَوْتَ»^(١).

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَرَهْبِيُّ بْنُ حَرْبٍ قَالَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْدٍ، عَنْ بَرْزِيذِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي حَارِثٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ رَأَى النَّبِيُّ ﷺ قَبْرَ أُمِّهِ، فَبَكَى وَأَبَكَى مِنْ حَوْلِهِ، فَقَالَ «اسْتَأْذَنْتُ رَبِّي أَنْ أَسْتَغْفِرَ لَهَا فَلَمْ يَأْذَنْ لِي، وَاسْتَأْذَنْتُهُ فِي أَنْ أُرْوَرَ قَبْرَهَا فَأَذِنَ لِي، فَزُورُوا الْقُبُورَ، فَإِنَّهَا تُذَكِّرُكُمْ الْمَوْتَ»).

[٢٢٦٠] ١٠٦ - (٩٧٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ وَابْنِ نُمَيْرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قُسَيْبٍ، عَنْ أَبِي سَيَّانٍ - وَهُوَ صِرَارُ بْنُ مَرْثَةَ - عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، فَرُودُوهَا، وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَضَاجِي قَوْفَ ثَلَاثٍ، فَأَتَسَكُّوْا مَا بَدَا لَكُمْ، وَنَهَيْتُكُمْ عَنِ النَّبِيلِ إِلَّا فِي مَقَاءٍ، فَأَشْرَبُوا فِي الْأَسْوِيَّةِ كُلِّهَا، وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا».

[مكرر: ٥١٤، ٥٢٠٧، ٥٢٩٥٨] [الجمد: ٢٢٩٥٨]

هذا الحديث وُجد في رواية أبي العلاء بن مَاهَانَ لأهل المغرب، ولم يوجد في رويته بلاد من جهة عبد الغافر^(١) لمارسي، ولكنه يوجد في كثير من الأصول في آخر كذب الحديث، ويُصنَّب عليه. وربما كُتب في الحاشية، ورواه أبو داود في أسننه عن محمد بن سليمان الأنباري عن محمد بن عُبَيْد بهذا الإسناد، ورواه التَّسَنُّي عن قُتَيْبَةَ عن محمد بن عُثَيْد، ورواه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن محمد بن عُثَيْد^(٢)، وهؤلاء كلهم ثقات، فهو حديث صحيح بلا شك.

قوله: (فبكي وأبكي من حوله) قال القاضي: بكوه ﷺ على ما فاتها من إدراك أيامه والإيمان به^(٣).

قوله: (محارب بن دثار) هو يكسر الدال وتخفيف المثلثة.

قوله ﷺ: «كُتِّ هَبِيكُمْ»^(٤) عن زيارة القبور، فرودها «هذا من الأحاديث التي تجمع النسخ والمنسوخ، وهو صريح في نسخ نهْي الرُّجَال عن زيارتها، وأجمعوا على أن زيارتها سنة لهم»^(٥)، وأما النساء فزيهنَّ خلاف لأصحابنا قدماء، وقدمت أن من منعهنَّ قال: لئلا لا يدخلن في خطب الرُّجَال، وهو الصحيح عند الأصوليين.

(١) في (ج): ابن، وهو خطأ.

(٢) في (ج): عبد الغفار، وهو خطأ. وقد نُقِصَتْ ترجمته في بداية الكتاب في أول فصل من مَصور المقلعة لي وضعها النووي لـ «صحيح مسلم».

(٣) أبو داود: ٣٢٢٤، وأبو حنيفة: ٢٠٣٤، وابن ماجه: ١٥٦٩.

(٤) إكمال المعلم: (٤٥٢/٣).

(٥) وقع في طبعنا من «صحيح مسلم»: «نهيكم، بدون لمعة: كُتِّ».

(٦) قال ابن حجر في «فتح الباري»: (١٤٨/٣)، قال النووي نعماً لتعديري والحازمي وغيرهما: اتفقوا على أن زيارة القبور

[٢٢٦١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي عَرُ
 مُحَارِبٍ بْنِ دِثَارٍ، عَنْ أَبِي بُرَيْدَةَ، أَرَاهُ عَنْ أَبِيهِ - الشَّكُّ مِنْ أَبِي خَيْثَمَةَ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (ح)
 وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ
 سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَمُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ
 وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ عَطَاءِ الْخَوَّسَانِيِّ قَانَ: حَدَّثَنِي
 عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، كُلُّهُمْ بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي سِنَانٍ.

وأما الإنشاد في الأسقية فسيق يمانه في كتاب الإجماع في حديث وفد عبد القيس^(١)، وسقائي بقيقته في كتاب الأشربة إن شاء الله تعالى^(٢)،
وأم الأضاحي فسقائي إيضا في بابها إن شاء الله تعالى.



٢٠ - لمرجل جاثرة كذا أطلقوا وفيه نظر، لأن من أبي شدة وعبره وركب من من ميريس وبراهيم متحفي واشعبي الكبر وال
مطقتا، حتى قال الشعبي بولا نهج النبي ﷺ ردت ميرامي فعل من أطلق أوه بالانقضاء، شمر عليه الأمر بعد
هؤلاء، وكان هؤلاء هم يجمعهم التسمية والله أعلم
(١) انظر (٢٧١/١).

٣٧ - [باب ترك الصلاة على القاتل نفسه]

[٢٢٦٢] ١٠٧ - (٩٧٨) حَدَّثَنَا عَزْزُ بْنُ سَلَامٍ الْكُوفِيُّ: أَخْبَرَنَا زُهَيْرٌ عَنْ سِمَاكِ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِرَجُلٍ قَتَلَ نَفْسَهُ بِمَشَاقِصٍ، فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ.

[أحمد: ٢٠٨٨٠].

[باب ترك الصلاة على القاتل نفسه]

قوله. (أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِرَجُلٍ قَتَلَ نَفْسَهُ بِمَشَاقِصٍ، فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ) المشاقص: سهام عراض، وإحداها مشقص، بكسر الميم وفتح القاف. وفي هذا الحديث دليل لمن يقول: لا يُصَلَّى على قاتل نفسه لعصيانه، وهذا مذهب عمر بن عبد العزيز والأوزاعي، وقال الحسن والشَّعْبِيُّ وقتادة ومالك وأبو حنيفة والشَّافِعِيُّ وجماهير العلماء. يُصَلَّى عليه، وأجرو عن هذا الحديث بأنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يُصَلِّ عليه بنفسه زجراً للنَّاسِ عن مثل فعله، وصَلَّتْ عليه الصحابة، وهذا كما ترك النَّبِيُّ ﷺ في أوَّل الأمر الصلاة على من عليه دينٌ زجراً لهم عن النَّسَاهِ في الاستدانة، وعن إمام وفائده، وأمر أصحابه بالصلاة عليه، فقال ﷺ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ»^(١).

قال لقاضي رحمه الله: مذهب العلماء كدفع الصلاة على كلِّ مسلم ومحدود^(٢) ومرجوم وقاتل نفسه وولد الزنى، وعن مالك وغيره أنَّ الإمام يجتنب الصلاة على مقتول في حدٍّ، وأنَّ أهل الفصل لا يُصَلُّونَ على النَّسَقِ زجراً لهم وعن الزُّهري لا يُصَلَّى على المرجوم، ويُصَلَّى على المقتول في قصاص وقال أبو حنيفة لا يُصَلَّى على مجرب ولا على قتيل الفتن البغية. وقال قتادة: لا يُصَلَّى على ولد الزنى. وعن الحسن: لا يُصَلَّى على النِّسَاءِ تموت من زنى، ولا على ولدها

ومنع بعض السلف الصلاة على الطفل لشغبه، وحنفوه في الصلاة على السَّقَطِ، فقال بها فقهاء لمحدثين وبعض السلف إذا مضى عليه أربعة أشهر، ومنعه جمهور الفقهاء حتى يستهلَّ، أو تُعرف حياته بغير ذلك.

(١) أخرجه البخاري: ٢٢٩٨، ومسلم: ١٥٧، وأحمد: ٧٨٩٩ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) في (كتاب المعلم): (٢/٤٥٤): «محدود» يكون وار على أهلية من مسلم.

وأما الشهيد المقتول في حرب الكفار فقال مالك والشافعي واجهه هور لا يُنسل ولا يُصلّى عليه
وقال أبو حنيفة يُنسل ويُصلّى عليه^(١)، وعن الحسن يُنسل ويُصلّى عليه، والله أعلم.



(١) كذا وقع في (خ) 'يُنسل ويُصلّى عليه'، ووقع في (ص) و(ع) 'يُنسل ولا يمس عليه'، وفي الإسن المعلم^(٢) ٤٥٥/٣.

أله يُصلّى عليه بدون غسل، وهو الجوافق لقول أبي حنيفة كما في عمدة القاري^(٣) ١٥٢/٨.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٢ - [كتاب الزكاة]

[٢٢٦٣] ١ - (٩٧٩) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ بَكِيرٍ النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ:

كتاب الزكاة

هي في اللغة: النماء ولتطهير، فلما ينمي بها من حش لا يرى، وهي مَطْهَرَةٌ لمؤدِّيها من الذنوب، وقيل: ينمي أجراها عند الله تعالى. وسُمِّيَتْ في لُشْرِ زَكَاةٍ، لوجود المعنى اللُّغَوِيِّ فيها، وميل: لأنها تُزَكِّي صاحبها، وتشهد بصحة إيمانه، كما سبق في قوله ﷺ: «وَأَصْدَقُهُ بَرَهَانٌ»^(١)، قالوا: وسُمِّيَتْ صدقةً، لأنها دليل لتصدق صاحبها وصحة إيمانه بظاهره وباطنه.

قال القاضي عيسى: قال المازري رحمه الله: قد أفهم الشَّرع أنَّ الزَّكاةَ وجبت للمواسة، وأنَّ المواسة لا تكون إلا في مدله بال، وهو النَّصاب، ثم جعلها في الأموال النَّامية، وهي لعين^(٢) والزَّرع والماشية، وأجمعوا على وجوب الزَّكاة في هذه الأنواع، واختلَفوا فيما سواها، كالغُرُوض، فالجمهور يُوجبون زكاة الغُرُوض، وداودُ يمتنعها تعلُّقاً بقوله ﷺ: «ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة»^(٣)، وحمله الجمهور على ما كان للقبيلة.

وحُدِّدَ شَرْعاً نصاب كلِّ حش بما يحتمل المواسة، فنصابُ القِطْعَةِ خمسٌ أواق، وهي متت دوهم ينصُّ الحديث والإجماع، وأما الذهبُ فعشرون مثقالاً، والمعوَّلُ فيه على الإجماع، قال: وقد حُكي فيه خلافٌ نادرٌ، وورد فيه أيضاً حديث عن النَّبِيِّ ﷺ: «أما الزَّرعُ والثَّمَرُ والماشية فنصابُها معلومة». ووتَّبَ شَرْعاً مقدار الواجب بحسب المؤونة ولُعب في المال، فأعلاها وأقلُّها تعاً الزَّكار، وفيه لُخْمُسٌ لعدم اللُّعب فيه، ويديه الزَّرعُ ولُثْمَر، فإنَّ سُتَيْ بِماء السَّماء ونحوه، ففيه لُعْشَرٌ وإلا فتنصُّفه،

(١) السابق رقم: ٥٣٤

(٢) لعين، هي الثَّانِيَّةُ لِغَرَضِهِمْ، وما سواها غَرَضٌ

(٣) أخرجه البخاري. ١٤٦٣، ومسلم. ٢٢٧٣، وأحمد. ٧٧٩٥ من حديث أبي هريرة ؓ

سَأَلْتُ عَنْرَو بْنَ يَحْيَى بْنِ عُمَارَةَ، فَأَخْبَرَنِي عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ.....»

وبينه الذهب والفضة والتجارة وغيرها رُبْعُ لُحْصَرٍ، لأنه يحتاج إلى العمل فيه جميع لِسَنَةٍ، وبينه الماشية فإنه يد حبس الأوقاص^(١)، بخلاف الأنواع السابقة، والله أعلم^(٢)

قوله ﷺ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ» (الأوسق) جمع وَسَقٍ، وفيه لغتان: فَسَقَ اللون وهو المشهور، وكَسَرُهَا، وأصله في اللُّغَةِ الْحَمَلُ، والمراد بالوسق ستون صاعاً، كلُّ صَاعٍ حَمْسَةُ رُطَلٍ وثُلُثٌ بالبغدادي، وفي رُصْلٍ بحد د أقول: أظهِرُهَا أَنَّهُ مِثْلُ دِرْهَمٍ وَثَمَانِيَّةٌ وَعَشْرُونَ دِرْهَمًا وَأَرْبَعَةُ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٌ، وقيل: مِثْلُ ثَمَانِيَّةٍ وَعَشْرُونَ بِلاَ أَسْبَاعٍ، وقيل: مِثْلُ ثَلَاثُونَ، فالأوسقُ لَحْمَةُ أَلْفٍ وَمِثْلُ مِثَّةٍ رُصْلٍ بِالْبَغْدَادِيِّ. وهل هذا لَتَقْدِيرٍ أَوْ لَرُطَلٍ تَقْرِبُ أَمْ لِحَدِيدَةٍ فِيهِ وَجْهَانِ لِأَصْحَابِنَا: أَحَبُّهُمَا: لِقَرِيبٍ، فَإِذَا نَقَصَ مِنْ ذَلِكَ سِيراً وَجِبَتْ الزَّكَاةُ، والثَّانِي: تَحْدِيدُهُ لِمَتَى نَقُصُ شَيْئاً وَإِنْ قُلْنَا لَمْ تَجِبِ الزَّكَاةُ.

وفي هذا الحديث فائدة: إحداهما: وجوب الزكاة في هذه المحدوديات، والثانية: أنه لا زكاة فيما دون ذلك ولا خلاف بين المسلمين في هاتين، إلا ما قال أبو حنيفة وبعض السلف أنه تجب الزكاة في قليل الحب وكثيره، وهذا مذهب باطل منه، يصريح الإجماع الصحيحة.

وكذلك أجمعوا على أن في عشرين مثقالاً من الذهب زكاة، إلا ما روي عن الحسن البصري والزُّهري أنهما قدلا. لا تجب في أقل من أربعين مثقالاً ولا شهراً عنهما لوجوب في عشرين، كما قاله الجمهور قد القاضي: وعن بعض السلف وجوب الزكاة في الذهب إذا بلغت قيمته مئتي درهم وإن كان دون عشرين مثقالاً، قال هذا القائل: ولا زكاة في العشرين حتى تكون قيمتها مئتي درهم.

وكذلك أجمعوا فيما زاد في الحبوب والتَّمَرِ أنه يجب فيما زاد على خمسة أوسق بحسابه، وأنه لا أوقاص فيها.

وحتسبوا في الذهب والفضة، فقد مالِكُ وَالْبَيْهَقِيُّ وَالثَّوْرِيُّ وَالسَّافَرِيُّ وَابْنُ أَبِي بَكْرٍ وَأَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ وَأَكْثَرُ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ وَجَمَاعَةٌ^(٣) أهل الحديث: إن فيما زاد من الذهب والفضة رُبْعُ الْعُشْرِ، في قليله وكثيره، ولا وقص، وروى ذلك عن عليٍّ وابنِ عمر

(١) لوقص - بالتحريك - ما بين ثلثين وثلثمائة، كزيادة على الخمس من لابس إلى التسع، وعلى لابس إلى أربع عشرة

(٢) «الاجمع»: (٥/٧)، «والاجمع للجمع»: (٤٥٨/٣).

(٣) غي (نخ): وجملة.

وَلَا فِيمَا دُونَ خَمْسٍ دَوْدَ صَدَقَةً،

وقال أبو حنيفة وبعض السلف: لا شيء فيما زاد على مئتي درهم حتى يسع أربعين درهماً، ولا فيما زاد على عشرين ديناراً حتى يبلغ أربعة دنانير، فإذا زادت ففي كل أربعين درهماً درهم، وفي كل أربعة دنانير درهم، فيحصل لهما وقصداً كالمباشية^(١).

واحتج الجمهور بقوله ﷺ في «صحيح البخاري»: «في الرقعة ربع العشر»^(٢)، والرقعة الفضة. وهذا عام في النصب ومن فوقه بالقياس على الجيوب. ولأبي حنيفة هي مسألة حديث ضعيف لا يصح الاحتجاج به^(٣).

قال القاسمي: ثم إن ملك والجمهور يقولون يضم للذهب والفضة معهما إلى بعض في إكمال النصب، ثم إن مالك يراعي الوزن ويضم على الأجزاء لا على القيم، ويجعل كل دينار عشرة دراهم على تصرف لأول. وقال الأوزاعي وشوري وأبو حنيفة: يضم على القيم في وقت الزكاة. وقال الشافعي وأحمد وأبو ثور ودانود: لا يضم مطلقاً^(٤).

قوله ﷺ «وَلَا فِيمَا دُونَ خَمْسٍ دَوْدَ صَدَقَةً» لرواية المشهورة: «خمس دود» بضمدة «دود» إلى «خمس»، وروي بتوین «خمس»، ويكون «دود» مدلاً منه، حكاه ابن عبد البر والقاضي^(٥) وغيرهم، والمعروف الأول، ونقله ابن عبد البر والقاضي عن الجمهور.

قال أهل اللغة: الدود من الثلاثة إلى العشرة، لا وحده من لفظه، إنما يقال للدود معبر، وكذلك الثور والفرس والعموم والنساء، وأشبه هذه الأماظ، لا واحد لها من لفظها، فدوا؛ وقوله: «خمس دود»، كقوله: خمسة أجرة، وخمسة جمال، وخمس ثوق، وخمس سوة. قال سيوطي: تقول: ثلاث دود، لأن الدود مؤنث، وليس باسم كسر عليه مذكرة^(٦).

(١) إكمال معجم، ٥، (٣/٦٠).

(٢) البخاري: ١٤٥٤ من حديث أبي بكر ﷺ، وهو في «مسند أحمد»: ٧٧.

(٣) وهو حديث أبي بكر بن محمد بن عمرو بن أوس عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن بكتاب فيه العرائض واليهن والديارات، وفيه: وفي كل خمس أواق من سوق خمسة دراهم، فيما زاد ففي كل أربعين درهماً درهم. أخرجه ابن حبان: ٦٥٥٩، والمحاكم: ١٤٤٧، وسيهقي: (٨/٨٩).

(٤) إكمال معجم، ٥، (٣/٦١).

(٥) المصدر لسبق: (٣/٦٢).

(٦) «الكتاب»: (٣/٥٦٤).

وَلَا فِيمَا دُونَ خَمْسٍ أَوْاقٍ صَدَقَّةٌ. (إسناده: ١١٠٣، وسنن أبي داود: ١١٠٤)

ثم إن الجمهور على أن الدود من ثلاثة إلى العشرة، وقال أبو عبيد: ما بين ثلاث إلى سبع، قد وهو مختص بالإثنت. وقال الحرابي: قال الأصمعي: الدود ما بين ثلاث إلى عشرة، ونصبه خمس أو ست، ونصبه ما بين العشرة إلى العشرين، واعتكفه ما بين العشرين إلى الثلاثين، والهجمة ما بين الستين إلى سبعين، والهجنة مئة، ولجطر نحو مئتين، وعرج من خمس مئة إلى ألف. وقال أبو عبيد^(١) وغيره: الصرمة من العشر إلى الأربعين.

وأنكر ابن قتيبة أن يقال: خمس دود، كما لا يقال: خمس ثوب. وعلمه انعماء، بل هذا اللفظ شائع في الحديث الصحيح، ومسموع من العرب معروفة في كتب اللغة، وليس هو جمع المفرد، بخلاف الأثوب. قال أبو حاتم السجستاني: تركوا القياس في الجمع، فقالوا: خمس دود لخمس من الإبل، وثلاث دود لثلاث من الإبل، وأربع دود وعشر دود على غير قياس، كما قالوا: ثلاث مئة وأربع مئة والقياس مئتين ومئات، ولا يكادون يقولونه.

وقد ضبطه الجمهور: «خمس ذوا»، ورواه بعضهم: «الخمس ذود»، وكلاهما لرواية^(٢) كتاب مسلم، ولأولى أشهر، وكلاهما صحيح في اللغة، وإثبات الياء لانطلاقه عن المدثر والمؤث، ومن حذفها قال الداودي: أراد أن الواحدة منه فربصة.

قوله ﷺ: «ولا فيما دون خمس أوقي صدقة» هكذا وقع في الرواية الأولى: «أوقي» بالياء، وفي باقي الروايات بعدها: «أواق» بحذف الياء، وكلاهما صحيح. قال أهل اللغة: الأوقية بضم الهمزة وتشديد الياء، وجمعها أوقي بتشديد الياء وتحفيفها، وأواق بحذفها، قال ابن السكيت في «الإصلاح»: كل ما كان من هذا النوع واحده مشدداً، جاز في جمعه التشديد والتخفيف، كالأوقية والأوقي، والسرية والسراي، والبحتية والعلية^(٣) ولأنه^(٤) ونظيرها^(٥)، وأنكر جمهورهم أن يقال في الواحدة أوقية، بحذف الهمزة، وحكى اللخياطي جوازها بفتح الواو وتشديد الياء، وجمعها وقايا وأجمع أهل الحديث والفقه وأئمة اللغة على أن الأوقية لشرعية أربعين درهماً، وهي أوقية

(١) في (ج): عبيد

(٢) في (ج): لرواية

(٣) الألفية: الصحر يوضح عليه القدر

(٤) «إصلاح المعنى»: (١/١٧٨)

[٢٢٦٤] ٢- (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ (ح). وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ الْقَيْدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، كِلَاهُمَا عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ يَحْيَى بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَقُلَّةً. [التحقيق: ١/٤٤٧ ج ١، الناشر: ١٣٦٣].

[٢٢٦٥] (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ حُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ يَحْيَى بْنِ عَمَّارَةَ، عَنْ أَبِي يَحْيَى بْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، وَأَمَّا الرَّبِيُّ ﷺ يَكْفُو بِخُمْسٍ أَصَابِعِهِ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ. [نظر: ٢٢٦٣].

[٢٢٦٦] ٣- (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَعْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا بِشْرٌ - يَعْنِي ابْنَ مُقْصِلٍ - حَدَّثَنَا عَمَّارَةُ بْنُ غَزِيَّةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَمَّارَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ:

الحجَّاز قال لفاضي عياض: ولا يصح أن تكون الأوقية والدراهم مجهولة في زمن رسول الله ﷺ وهو يُوجب الزكاة في أعداد منها، ويقع بها البياعات والأنكحة كما ثبت في الأحاديث الصحيحة. قال: وهذا مبنيٌّ أن قوم من رعم أن الدراهم لم تكن معلومة إلى زمان عبد الملك بن مروان، وأنه جمعها برأي العلماء، وجعل كلَّ عشرة وزن سبعة مثاقيل، ووزن الدرهم ستة ذرونيق، قولٌ باطل، وإنما معنى ما نقل من ذلك أنه لم يكن منها شيء من ضرب الإسلام، وعلى صفة لا تختلف، بل كانت مجموعات من ضرب فارس والروم، وصغاراً وكباراً، وقطع فضة غير مصروية ولا منقوشة، وحنية ومغربية، فأرأوا صرفها إلى ضرب الإسلام ونقشده وتصييرها ورناً واحداً لا يختلف، وأعياناً يُستغنى فيها عن السوازين، فجمعوا أكبرها وأصغرها وضربوه على وزنهم.

قال القاضي: ولا شك أن الدراهم كانت حينئذ معلومة، وإلا فكيف كانت تتعلق بها حقوق الله تعالى في الزكاة وغيرها وحقوق العباد؟ ولهذا^(١) كانت الأوقية معلومة. هذا كلام لفاضي^(٢). وقال أصحابنا: أجمع أهل العصر الأول على التقدير بهذا الوزن المعروف، وهو أن الدرهم ستة ذرونيق، وكلُّ عشرة دراهم سبعة مثاقيل، ولم يتغير الميزان^(٣) في لجهلية ولا الإسلام.

(١) في (خ): وهذا كذا.

(٢) «كتاب المعجم»: (٣/ ٤٦٤).

(٣) في (خ): لم يبق.

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمُسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمُسٍ دَوْدٌ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمُسٍ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ». [نمر ٢٢٦٣].

[٢٢٦٧] ٤- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو الشَّافِعِ وَرُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمُسَةِ أَوْسَاقٍ مِنْ تَمْرٍ وَلَا حَبِّ صَدَقَةٌ». [أحمد: ١١٩٣٩] [نظر: ٢٢٦٣].

[٢٢٦٨] ٥- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ - يَغْنِي ابْنُ مَهْدِيٍّ -: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ لَنَبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ فِي حَبٍّ وَلَا تَمْرٍ صَدَقَةٌ حَتَّى يَبْلُغَ خُمُسَةً أَوْسُقٍ، وَلَا فِيمَا دُونَ خُمُسٍ دَوْدٌ صَدَقَةٌ، وَلَا فِيمَا دُونَ خُمُسٍ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ». [نمر ٢٢٦٣].

[٢٢٦٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَمِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ مَهْدِيٍّ. [أحمد: ١١٥٥٦] [نظر: ٢٢٦٣].

[٢٢٧٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ وَمَعْمَرُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَمِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ مَهْدِيٍّ وَيَحْيَى بْنُ آدَمَ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ بَدَلَ التَّمْرِ: تَمْرٍ. [أحمد: ١١٥٧٢] [نظر: ٢٢٦٣].

[٢٢٧١] ٦- (٩٨٠) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ وَهَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي عِيَّاضُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

قوله ﷺ في رواية أبي بكر بن أبي شَيْبَةَ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمُسَةِ أَوْسَاقٍ» هكذا هو في الأصول: «خُمُسَةِ أَوْسَاقٍ»، وهو صحيح، جمعُ وِسْقٍ بكسر الواو، كجَمْعٍ وأَحْمَالٍ، وقد سبق أن لَوْسُقٍ بفتح الواو ويكسره.

قوله ﷺ: «من نمر أو حب» هو تمر بفتح التاء المشاة وسكانه نعيم، وفي رواية محمد بن رافع عن عبد الرزاق: «تمر» بالمثلثة وفتح النيم.

أَنَّهُ قَالَ: «لَيْسَ فِيهَا دُونَ خُمْسِ أَوْاقٍ مِنَ الْوَرِقِ صَدَقَةً، وَلَيْسَ فِيهَا دُونَ خُمْسِ دُرٍّ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةً، وَلَيْسَ فِيهَا دُونَ خُمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ الثَّمَرِ صَدَقَةً». [أحمد ١٤١٦٧].

قوله ﷺ: «ليس فيما دون خمس أواقٍ من الورق صدقة» قال أهل اللغة: يقات. ورق ووزق، بكسر الراء وإسكانها، والمراد به هنا الفضة كلها، مضروبها وغيره. واختلف أهل اللغة في أصله، فقيل: يُطلق في الأصل على جمع الفضة، وقيل هو حقيقة للمضروب درهم، ولا يُطلق على غير دراهم لا مجزأ، وهذا قول الأكثر من أهل اللغة، وبالأول قل ابن قتيبة^(١) وغيره منهم، وهو مذهب لفقهاء.

ولم يأت في الصحيح بيان تصايد الذهب. وقد جاءت أحاديث بتحديد تصديه بعشرين مثقالاً، وهي ضعفاء، ولكن أجمع من يُعتمد به في الإحصاء على ذلك. وكذلك اتفقوا على اشتراط لحول في زكاة لماشية والذهب والفضة دون المعشورات.

وفي هذا الحديث دلالة لذهب الشافعي وموافقيه في الفضة إذا كانت ديناً مثني درهم بحبة أو نحوها لا زكاة فيها، لقوله ﷺ: «ليس فيما دون خمس أواقٍ من الورق صدقة»، وقد سبق أن لأوقية أربعون درهماً، وهي أوقية الحجار الشريعية. وقال مالك: إذا بلغت شيئاً يسيراً بحيث تزوج زوج الزاوية، وجبت الزكاة، دليلك أنه يصلح أنها دون خمس أواق.

وفيه دليل أيضاً للشافعي وموافقيه في الدراهم المعشوشة أنه لا زكاة فيها حتى تبلغ الفضة المحصنة منها مثني درهم.



١ - [باب ما فيه العُشْر، أو نصف العُشْر]

[٢٢٧٢] ٧ - (٩٨١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ مَرْجٍ وَهَارُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْبِيُّ وَعَمْرُو بْنُ سَوَادٍ وَالزَّيْلِيُّ بْنُ شَجَاعٍ، كُلُّهُمْ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ - قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ - عَنْ عَمْرٍو بْنِ الْحَارِثِ أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُذَكِّرُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «فِيمَا سَقَتِ الْأَنْهَارُ وَالْغَيْمُ الْعُشُورُ» وَفِيمَا سَقَى بِالسَّانِيَةِ نِصْفُ الْعُشْرِ». [أحمد ١٤٦٦٧]

[باب ما فيه العُشْر، أو نصف العُشْر]

قوله ﷺ: «فِيمَا سَقَتِ الْأَنْهَارُ وَالْغَيْمُ الْعُشُورُ» وَفِيمَا سَقَى بِالسَّانِيَةِ نِصْفُ الْعُشْرِ ضَبْطَاءُ «الْعُشُورِ» بِضَمِّ الْعَيْنِ حَمْعُ عُشْرٍ. وَقَالَ الْقَاصِي عِيَاذُ ضَبْطَاءُ عَنْ عَامَّةِ شَيْوَحَدَا يَعْنِي الْعَيْنَ، قَالَ، وَهُوَ اسْمٌ لِمُخْرَجٍ مِنْ ذَلِكَ^(١). وَقَالَ صَاحِبُ «مَطَالِعِ الْأَنْوَارِ»: أَكْثَرُ الشُّيُوخِ يَقُولُونَهُ بِالضَّمِّ، وَصَوَابُهُ بِالْفَتْحِ^(٢).

وَهَذَا الَّذِي ادَّعَاهُ مِنَ الصُّوَابِ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَقَدْ اعْتَرَفَ^(٣) بِأَنَّهُ أَكْثَرُ رُؤُوسِ رَوَاهِ بِالضَّمِّ، وَهُوَ الصُّوَابُ، جَمْعُ عُشْرٍ، وَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى قَوْلِهِمْ: عُشُورُ أَهْلِ الدِّمَّةِ، بِالضَّمِّ، وَلَا هَرَقَ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ.

وَأَمَّا «الْغَيْمُ» هُنَا، فَيُنْتَحِجُ الْغَيْمُ الْمَحْجَمَةُ، وَهُوَ الْمَطَرُ، وَحَاءٌ لِي غَيْرِ مَسْلُومٍ: «الْعَيْلُ» بِاللَّامِ^(٤)، قَالَ أَبُو عَمِيرَةَ: هُوَ مَا جَرَى مِنَ الْمِيَاهِ فِي الْأَنْهَارِ، وَهُوَ سِيلٌ دُونَ السَّيْلِ الْكَبِيرِ^(٥). وَقَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ: هُوَ الْمَاءُ لَجَرِي عَلَى الْأَرْضِ^(٦). وَأَمَّا (لَسَانِيَةً)، فَهِيَ الْبَعِيرُ الَّذِي يُسْتَقَى بِهِ الْمَاءُ مِنْ لَبَنٍ، وَيُقَالُ لَهُ: الْكَفْضِيحُ، يُقَالُ هُنَا: سَقَى بِسُقَاةٍ سُقَاةً، إِذَا «سَقَى» بِهِ.

وَهِيَ هَذِهِ الْحَدِيثُ وَجُوبُ الْعُشْرِ فِيمَا سَقَى بِمَاءِ السَّمَاءِ وَالْأَنْهَارِ وَنَحْوِهَا مِمَّا لَيْسَ فِيهِ مُؤَنَةٌ كَثِيرَةٌ.

(١) [إكمال المعلم]: (٤٦٧/٣).

(٢) «مطالع الأنوار»: (٤٤/٥).

(٣) أبي (خ): اعتلعه وهو خطأ.

(٤) أخرجه أحمد في «مسنده» أبي يعقوب نسخ منه: ١٤٨٠٣.

(٥) انظر «تريب لمحدث»: (٦٩/١).

(٦) [إصلاح المنقول]: ص ٦٦.

ويصنف لعشر فيما سقي بالواضح ونحوها مما فيه ثمرنة كثيرة، وهك يتفق عليه، ولكن تختلف العبداء في أنه هل تجب الزكاة في كل ما أخرجت الأرض من الثمار والزرع والربح وغيرها، لا الحشيش والحطب ونحوهما أم يختص؟ فعلم أبو حنيفة، وخصه لجمهور على اختلاف لهم فيما يختص به، وهو معروف في كتب الفقه.



٢- [باب: لَزَكَاةِ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عِنْدِهِ وَفَرَسِهِ]

[٢٢٧٦] ١٠ - (***) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَهَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى

[باب: لا زكاة على المسلم في عبده وفرسه]

MAHDE-KHASHLAN & K-RABARAH

قَالُوا: حَدَّثْنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَحْرُومَةٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: سَمِعْتُ
 أَنَا مُزَيْنَةَ تَحَدَّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ فِي الْعَبْدِ صَدَقَةٌ إِلَّا صِدَقَةُ الْفِطْرِ». (أحمد ٩٤٥٥)

آل نظر ۶۶۷۳

وقوله في العبد: «إلا صدقة الفطر» حريج في وجوب صدقة الفطر على السيد عن عبده، سواء كان لسيّدة أم للتجارة، وهو مذهب مالك، والشافعي ولجمهور، وقد أهدى لكوفة لا تجب في عبده لتجارة^(١). وحكي عن داود أنه لا تجب على السيد، بل تجب على عبده، ويلزم لسيّد تمكّنه من التكسب بوزنها، وحكاها القاضي عن أبي ثور أيضاً^(٢).

وصدقت الشافعي وجمهور العلماء أنَّ لسكَّاب لا مطَّرفة عليه ولا عى سيده، وعن عطاء، أنَّ لك
وأبي ثور وجوبَّه عى سيده، وهو وجه لبعض أصحاب الشافعي؛ لقوله **﴿وَالْمَكَاتِبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ**
عليه درهم﴾ (٣٠) - وفيه وجه أيضاً لبعض أصحاب أنها تجب عى المكَّتب، لأنه كالحرِّ في كثير من
الأحكام



(۶۶) فی الجمله: عیدین، تمتعین و...

(١٢) الكافي للشيخ محمد، ٤٧٩/٣، (٤٧٠)

(۳) أخرجه أبو داود: ۴۹۲۶ من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ۱۹۵۵، وأسنده حسن

٣ - [باب في تقديم الزكاة ومنعها]

[٢٢٧٧] ١١ - (٩٨٣) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا وَرْقَانٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عُمَرَ عَلَى الصَّدَقَةِ، فَقِيلَ: مَعَ ابْنِ حَمِيلٍ وَخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ وَالْعَبَّاسِ عَمَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا يَنْقُمُ ابْنُ حَمِيلٍ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فَقِيرًا فَأَغْنَاهُ اللَّهُ، وَأَمَّا خَالِدٌ فَإِنَّكُمْ تَظْلِمُونَ خَالِدًا، قَدْ احْتَبَسَ أَذْرَاعَهُ وَأَغْنَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.....»

[باب في تقديم الزكاة ومنعها]

قوله: (منع ابن حميل) أي: منع الزكاة، ومنع من دفعها. قوله ﷺ: «مَا يَنْقُمُ ابْنُ حَمِيلٍ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فَقِيرًا فَأَغْنَاهُ اللَّهُ» قوله: «يَنْقُمُ» كسر القاف وفتحها، والكسر أفضح.
قوله ﷺ: «وَأَمَّا خَالِدٌ فَإِنَّكُمْ تَظْلِمُونَ خَالِدًا، قَدْ احْتَبَسَ أَذْرَاعَهُ وَأَغْنَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» قال أهل اللغة: الأعتاد آلات الحرب من السلاح والدواب وغيرها. ولو حُدِّدَ يفتح لعين. والجمع أعتاد وأعتدة.
ومعنى الحديث أنهم ظلموا من خالده زكاة أعتاده، ظلما منهم أنها لتجارة، وأد الزكاة فيها وجبة، فقلل لهم. لا زكاة لكم علي، فقللوا للمسي ﷺ: إن خالداً منع الزكاة، فقلل لهم إنكم تظلمونه لأنه حبسه، ووقفه في سبيل الله قبل لحول عليها، فلا زكاة فيها. ويحتسب أن يكون المراد: لو رجعت عليه زكاة، لأعطاه ولم يشع بها، لأنه قد وقف أمواله لله تعالى متبرعاً، فكيف يشع بواجب عليه واستسقط بعضهم من هذا وجوب زكاة لتجارة، وبه قل جمهور العلماء من السلف والخلف خلافاً للداود.

وفيه دليل على صحة الوقف وصحة وقف المنقوب، وبه قالت لأمة بأسره إلا أبو حنيفة وبعض الكوفيين.

وقال بعضهم: هذه صدقة التي منعها ابن حميل وخالد والعباس لم تكن زكاة، إنما كانت صدقة تطوع، حكاه القاضي عياض، قل: ويؤيده أن عبد الرزاق روى هذا الحديث، وذكر في روايته أن النبي ﷺ نذَّب الناس إلى الصدقة، وذكر تمام الحديث^(١).

(١) مصنف عبد الرزاق: ٦٨٢٦، وإكمال لمصنف: (٢/ ٤٧٢).

وَأَمَّا الْعَبَّاسُ فَهِيَ عَلَيَّ وَمِثْلُهَا مَعَهَا. ثُمَّ قَالَ: «يَا عُمَرُ، أَمَا شَعَرْتَ أَنَّ عَمَّ الرَّجُلِ صِنُو أَبِيؤُ؟» [أحمد: ٨٧٨٤، ومطهر: ١٩٦٨].

قال ابن القصور من المدكية: وهذا لتأويل أليق بالمعصية، فلا يُظنُّ بالصحابة مع الواجب، وعلى هذا فعنر خالد وضح، لأنه أخرج ماله في سبيل الله، مما بقي له مال يحتمل الموصاة بصدقة التطوع، ويكون ابن جسيم شح بصدقة التطوع فعنف عليه، وقد في العباس «هي عني ومثلها معها» أي: أنه لا يعتنع إذا طلبت منه. هذه كلام ابن القصور.

قال القاضي: لكن ظاهر الأحاديث في «الصحابين» أيها في الزكاة، لقوله: بعث رسول الله ﷺ عمرَ على الصدقة. وإنما كان يبحث في العريضة^(١) قلت: الصحيح المشهور أنَّ هذا كان في الزكاة، لا في صدقة التطوع، وعلى هذا قال أصحابنا وغيرهم.

قوله ﷺ: «هي عليّ ومثلها معها» معناه: إنِّي تسلفتُ منه زكاة عامين، وقال الذين لا يحوزون تعجيل زكاة: معناه: أنا أدفئها عنه. قال أبو عبيد وغيره: معناه أن النبي ﷺ أخرها عن عباس إلى وقت يساره من أجل حاجته إليها. والصواب أنَّ معناه: تعجلتها منه، وقد جاء في حديث آخر في غير مسلم: «إنَّا تعجلنا منه صدقة عامين»^(٢).

قوله ﷺ: «عم الرجل صِنُو أبيه» أي: مثل أبيه. وفيه تعظيم حق العم.



(١) إكمال المعجم: (٤٧٣/٣).

(٢) أخرجه تيزر ١٤٨٢، والطبري: ٩٩٨٥ من حديث ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ تعجل من العباس صدقة مشين.

٤ - [باب زكاة الفطر على المسلمين

من الثمر والشعير]

[٢٢٧٨] ١٢ - (٩٨٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْأَدَةَ بْنِ مَعْمَرٍ، وَثِيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مَالِكٌ (ح). وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ عَلَى النَّاسِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ، ذَكَرَ أَوْ أُنْثَى مِنْ مُسْلِمِينَ. [أحمد ٥٣٠٣، وسنن أبي داود ١٥٠٤]

باب زكاة الفطر على المسلمين

من الثمر والشعير

قوله (أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير، على كل حرٍّ أو عبد ذكرٍ أو أنثى من المسلمين) اختلف الناس في معنى (فرض) هنا، فقال جمهورهم من السلف والخلف معناه ألزم وأوجب، فزكاة الفطر فرض واجب عليهم، لدخولها في عموم قوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ﴾ [البقرة ١٧٦]، ولقوله: (فرض)، وهو غالب في استعمال الشرع بهذا المعنى. قال إسحاق بن راهويه: لإيجاب زكاة الفطر بالإجماع^(١).

وقال بعض أهل العرق وبعض أصحاب مالك وبعض أصحاب الشافعي وداود في آخر أمره إنها سبة ليست واجبة. قالوا: ومعنى (فرض) قدر على سبيل التدب. وقال أبو حنيفة: هي واجبة يست فرضاً. بناء على مذهبه^(٢) في الفرق بين الواجب والمرضى.

قال القاضي: وقال بعضهم: الفطرة منسوخة بالزكاة^(٣). قلت: هذا غلط صريح، والصواب أنها فرض واجب.

قوله: (من رمضان) إشارة إلى وقت وجوبه، وبه خلاف للعلماء، فالصحيح من قول الشافعي أنها تجب بغروب الشمس ودخول أول جزء من ليلة عيد الفطر. والثاني: تجب بطلوع الفجر ليلة العيد،

(١) في (ح) و(خ): كالإجماع.

(٢) في (خ): مذهب مالك، وهو خطأ.

(٣) لإكمال صحيحه (١٧٦/٣).

٢٢٧٩] ١٣ - (٢٢٨٠) حَدَّثَنَا ابْنُ مُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبِي (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُثَنَّى وَأَبُو أُسَامَةَ، عَنْ عُمَيْدٍ اللَّهِ، عَنْ دَفْعٍ، عَنِ ابْنِ حُمَرَ

وقال بعض أصحابنا: تجب بالغروب والطلوع معاً؛ وإن ألب بعد الغروب أو مات قبل الطلوع لم تجب. وعن مالك روايتان كالقولين، وعند أبي حنيفة: تجب بطلوع الفجر.

قال المذري: قيل: إنَّ هذا الخلاف مبني على أنَّ قوله: (الفطر من رمضان)، هل المراد به الفطر المعتاد في سائر الشَّهر، فيكون لوجوب العروب، أو لفطر الطَّارئ بعده ذلك، فيكون بطلوع الفجر؟

قال الماورئي: وفي قوله: (الفجر من رمضان) دليل لمن يقول: لا تجب إلا على من صام من رمضان ولو يوماً واحداً، قال: وكأن سببه هذا أن العبادات التي تطول ويشق التحضر فيها من أمور تقوت كمالها، جعل الشرع فيها كفارة لدنية بدل النقص، كالقديبة^(١) في الحج والعمرة، وكذا الفطرة لما يكون في الصوم من لغو وغيره، وقد جاء في حديث آخر أنها طهرة للصائم من اللغو والرفث^(٢)

واختلف العلماء أيضاً في إخراجها عن الصبي، فقد اختلف الجمهور - يجب إخراجها للحديث المذكور بعد هذا - (صغير أو كبير)، وتعلق من لم يؤجرها بأنها تطهير، والصبي ليس محتاجاً إلى التطهير، لعدم الإثم.

وأجاب الجمهور عن هذا بأنَّ التَّعْيِيلَ التَّطْهِيرَ لِدَلِيلِ النَّاسِ، وَلَا يَمْسَحُ إِلَّا بِمَسْحِ الْيَدَيْنِ مِنْ
لَدُنِّي، كما أنها تحب علي من لا ذنب له، كصالح محققٍ بصلاح، وككافر أسلم قبل غروب الشمس
بلحظة، فإنها تحب عليه مع عدم الإثم، وكما أنَّ القصر في السفر جُوزَ بمسقة، فهو وجد من لا مسقة
عليه فله القصر.

وأما قوله ﷺ: (على كل حر أو عبد)، فإنَّه قد أخذ بظاهره فأوجب على العبد بنفسه، وأوجب على السيّد تمكينه من كسبه كما يُمكنه من صلاة الفرض، ومذهب الجمهور وجوبه على سيّده عنه. وعند أصحاب في تقديره وجهان: أحدهم: أنه يجب على السيّد ابتداءً. والثاني: يجب على العبد، ثم يحمله عنه سيّده. فمن قال بالثاني فلنظرة (على) على ظاهره، ومن قال بالأول قال: لفظه (على) بمعنى عن.

وأما قوله: (على الناس، على كل حرٍّ أو عبد، ذكرٌ أو أنثى)، فمعية دليلٌ على أنها تحب على أهل

(۱) فی (ص) و (هـ) تک ہفتی۔

(٢) المصنف: (١٣/٢)، والتعليق: المخرجة أبو داود: ١٦٠٩، وابن ماجه: ١٨٢٧، ابن جليل: ابن عباس (رحمته الله)

قَالَ - فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ، عَلَى كُلِّ عَبْدٍ أَوْ حُرٍّ، صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ. (المعجم: ٥١٧٤، وبخاري: ١٥١٢).

[٢٢٨٠] ١٤ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - أَخْبَرَنَا بَزْدٌ بْنُ ذَرِّجٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ تَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ - فَرَضَ النَّبِيُّ ﷺ صَدَقَةَ رَمَضَانَ عَلَى الْحُرِّ وَالْعَبْدِ وَالذَّكْرِ وَالْأُنْثَى صَاعاً مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ، قَالَ - فَقَدَلَ النَّاسُ بِوَضْعِ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ ١٥٨١
و. ١٥١١

[٢٢٨١] ١٥ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا لُثْ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُفْعٍ:

القرى والأمصار واليوادي والشعاب وكل مسلم حيث كان، وبه قال مالك وأبو حنيفة والشافعي وأحمد وجهماهير العلماء، وعن عطاء ونزهري وربيعة والليث أنها لا تجب إلا على أهل الأمصار والقرى واليوادي

وبه دليل للشافعي والجمهور في أنها تجب على من ملك فاضلاً عن قوته وقوت عياله يوم العيد، وقال أبو حنيفة، لا تجب على من يجعل له أخذ الزكاة، وعندما أنه لو ملك من الفطرة المعفولة فاضلاً عن قوته ليلة العيد ويومه، لزمته لفطرة عن نفسه وعياله، وعن مالك وأصحابه في ذلك خلاف.

وقوله: (ذكر أو أنثى) حجة للكوفيين في أنها تجب على الزوجة في نفسها، ويلزمها إخراجها من مالها، وعند مالك والشافعي والجمهور يلزم الزوج فطرة زوجته، لأنها تابعة لمنفعة. وأجاب عن الحديث بما سبق في الجواب لداود في فطرة العيد.

وأم قوله: (من المسلمين) فصرح في أنها لا تخرج إلا عن مسلم، ولا يكرهه عن زوجته وعنده وولده وولده الكافر وإن وجبت عليه تنقيتهم، وهذا مذهب مالك والشافعي وجهماهير العلماء وقال الكوفيون وإسحاق وبعض لسلف: تجب عن العبد الكافر، وتأول القضاوي قوله. (من المسلمين) على أن المراد بقوله: (من المسلمين): السادة دون العبيد^(١)، وهذا يردّه ظاهر الأحاديث

وأم قوله: (صاعاً من كذا، وصاعاً من كذا) فهي دليل على أن الواجب في الفطرة عن كل نفس صاع، فلو كان غير حنطة وزبيب وجب صاع بالإجماع، وإن كان حنطة أو زبيباً وجب أيضاً صاع عند

(١) انظر طرح مشكل الأئمة: (٩/ ٤٥)

أَخْبَرَنَا لَيْثٌ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ صَاعَ مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعَ مِنْ شَعِيرٍ، قَالَ ابْنُ عُمَرَ: لَنَجْعَلَ النَّاسَ غَدْلَةً مُدَّيْنِ مِنْ حِنْطَةٍ. [بخاري ١٥٠٧]

ابن عمر ٢٢٨١.

لشافعي ومالك والجمهور، وقد أبو حنيفة وأخرو^(١): نصف صاع لحديث معوية لمذكور بعد هذا، وحجة الجمهور حديث أبي سعيد بعد هذا في قوله. (صاع من طعام، أو صاعاً من شعير، أو صاعاً من تمر، أو صاعاً من أقط، أو صاعاً من زبيب) والدلالة فيه من وجهين أحدهما: أنَّ الظاهر في عُرف أهل الحجاز سمّ للحبلة خاصة، لا سبباً وقد قرئ به في المذكورات.

والثاني: أنه ذكر أشياء قيمتها مختلفة، وأوجب في كل نوع منها صاعاً، فدلّ على أنَّ المعتمد صاع، ولا نظر إلى قيمته.

ووقع في رواية لأبي ذرٍّ (أو صاعاً من حنطة) قلّ وليس بمحفوظ^(٢) وليس لمقلّين بنصف صاع حجة، لا حديث معارية، وسنّيب عنه إن شاء الله تعالى، واعتمدوا حديث ضعيفة ضعفها أهل الحديث وضعفها يمين.

قال القاضي: واختلف في النوع المخرج، فأجمعوا أنه يجوز البُرّ والزبيب والتمر والشعير، إلا خلافاً في البُرّ لمن لا يعتدّ بخلافه، وخلافاً في الزبيب لبعض المتأخرين، وكلاهما مسبوقة بالإجماع، مردود قوله به، وأما الأقط فأجازه مالك والجمهور، ومنعه الحسن، واختلف فيه قول شافعي، وقال أشهب: لا تخرج إلا هذه الخمسة، وقاس مالك على الخمسة كل ما هو عيش أهل كل بلد من القطن^(٣) وغيرها، وعن مالك قول آخر أنه لا يجزئ غير المنصوص في الحديث وما في معناه. ولم يجر عدمه إخراج القيمة^(٤)، وأجازه أبو حنيفة^(٥).

(١) في (ص) و(هـ) واحد، وهو مصحف، فلهذه في تلك كلعب الجمهور. انظر «المنهاج» (٣/ ٨١)، واكتشاف الضميمة. (٢/ ٢٥٣).

(٢) أورده أبو داود بإثر: ١٦٦٦ من حديث أبي سعيد رضي الله عنه.

(٣) القطن جمع وجه بفتح. وهي سم جمع محبوب التي طيح، وذلك مثل لعمس وفلاء واللوى والجمر ولأرز والشعير، وليس القطن والشعير من القطن.

(٤) في (ص) القيمة.

(٥) «إكمال المعتمد»: (٣/ ٢٨١).

[٢٢٨٢] ١٦ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي قُدَيْدٍ: أَخْبَرَنَا الصَّحَّاحُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ زَمَازَانَ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، حُرًّا أَوْ عَبْدًا، أَوْ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً، صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا، صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ. (١٢٢٧٦، ١٢٢٧٨، ١٢٢٧٩).

[٢٢٨٣] ١٧ - (٩٨٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عِيَاذِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي سَرْحٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ. (المعجم: ١١٦٩٨، والبيهقي: ١١٥٠٦).

[٢٢٨٤] ١٨ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ - يَعْنِي ابْنَ قَيْسٍ - عَنْ عِيَاذِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ: كُنَّا نُخْرِجُ إِذْ كَانَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنْ كُلِّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ، حُرًّا أَوْ مَمْلُوكًا، صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ، فَلَمْ نَزَلْ نُخْرِجُهُ حَتَّى قَدِمَ عَلَيْنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا، فَكَلَّمَهُ النَّاسُ عَلَى الْيَسْرِ، فَكَانَ فِيهِمْ كَلِمَةٌ بِهِ النَّاسُ أَنْ قَالَ: إِنِّي أَرَى أَنَّ مَلَكَيْنِ مِنْ سَمَرَاءَ لَشَامٍ يُعْدِلُ صَاعًا

قلت: قال أصحابنا: جنس الفطرة كلُّ حبٍّ وجب فيه العشر، ويُجزئ لأقط على المذهب، والأصحُّ أنه يتعين عليه غالب قوت لده، ولذئبي: يتعين قوت نفسه، والثالث: يتخير بينهما، فإن عدل عن الواجب إلى أعلى منه أجزاء، وردَّ عدل إلى ما حوله لم يُجزئه.

قوله: (من المسلمين) قال أبو عيسى الشرمذلي وغيره. هذه للفظلة نفرد بها مائت دون سائر أصحاب نفع^(١). وليس كما قال، ولم نفرد بها مائت، بل وافقه فيها ثقات، ومما: لصحَّاحك من عثمان، وعمر بن نافع، فالصَّحَّاح ذكره مسلم في الرواية التي بعد هذه، وأما عمرُ ففي البخاري^(٢).

قوله: (من معاوية أنه كلم الناس على المنبر فقال: إني أرى أن ملئ من سمراء الشام يعدل صاعاً

(١) الترمذي بإثر الحديث: ٦٨٣

(٢) البخاري: ١٥٠٣

مِنْ تَمْرٍ، فَأَخَذَ النَّاسُ بِذَلِكَ. [حمد ١١٩٣٢] [وطر ٢٢٨٣]

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَأَمَّا أَنَا فَلَا أَزَالُ أَخْرِجُهُ كَمَا كُنْتُ أَخْرِجُهُ أَبَدًا مَا عِشْتُ

[٢٢٨٥] ١٩ - (٩٨٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ
إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي عِيَّاضُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي سَرْجٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ
الْخُدْرِيَّ يَقُولُ

من تمر، فأخذ الناس بذلك. قال أبو سعيد. فأنا أنا فلا أزال أخرجه كما كنت أخرجه أبداً ما
عشت.

فقوله: (سَمِعَ النَّاسَ) هي الحنطة، وهذا الحديث هو الذي يعتمد به أبو حنيفة وهو فقيه في جوار
صف صاع حنطة، والجمهور يُجسِّونَ عه بأنه قول صحابي، وقد خالفه أبو سعيد وغيره ممن هو أطول
صحبة وأعم ما حوَّاه النبي ﷺ. وإذا اختلفت الصحابة لم يكن قول بعضهم بأولى من بعض، فرجع
إلى دليل آخر، ووجدنا ظاهراً لا حديث والقبس متفقة^(١) على اشتراط الطَّاع من الحنطة كغيرها،
فوجب اعتمادها. وقد صرح معاوية بأنه رأي رآه، لأنه سمعه من النبي ﷺ، ولو كان عند أحد من
حاضري مجلسه مع كثرتهم في تلك الحنطة علم في موافقة معاوية عن النبي ﷺ المذكور، كما جرى لهم
في غير هذه القصَّة^(٢).

قوله في حديث أبي سعيد (أَوْ صَاحِبًا مِنْ أَقِطٍ) صريح في جزائه، وبطلان لقول من منعه

قوله. (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ قَالَ. أَخْبَرَنِي
عِيَّاضُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي سَرْجٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ) هذا الحديث مما يشتركه
الدَّارِقُطِيُّ على مسلم، فقال: خالف سعيد بن مسleme معمراً فيه، فرواه عن إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ
الْحَدَّثِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي ذُبَابٍ، عَنْ عِيَّاضٍ، قَالَ الدَّارِقُطِيُّ. والحديث محفوظ عن
الحديث^(٣).

(١) في (مس) معاً

(٢) في (هـ)، نقضية.

(٣) في التراث وفتح ص ١٩٩

كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِينَا عَنْ كُلِّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ، حُرٍّ وَمَمْلُوكٍ، مِنْ ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ: صَاعاً مِنْ تَمْرٍ، صَاعاً مِنْ أَقِطٍ، صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ، فَلَمْ يَزَلْ نُخْرِجُهُ كَذَلِكَ حَتَّى كَانَ مُعَاوِيَةُ. فَرَأَى أَنَّ مُدُنِيَّيْنِ مِنْ بُرْخُودٍ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ قَالِ أَبُو سَعِيدٍ: فَأَمَّا أَنَا فَلَا أَرَأَى أَنْ أُخْرِجَهُ كَذَلِكَ. [عدد ٢٢٢٨٣].

[٢٢٨٦] ٢٠- () وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي ذُبَابٍ، عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَرْجٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ: الْأَقِطِ، وَالشَّعِيرِ، وَالشَّعِيرِ. [عدد ٢٢٢٨٣].

[٢٢٨٧] ٢١- () وَحَدَّثَنِي عُمَرُو الدَّقْدَقُ: حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ ابْنِ عُجْلَانَ، عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَرْجٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ مُعَاوِيَةَ لَمَّا جَعَلَ يَضَعُ الصَّاعَ مِنَ الْحِطَّةِ عَدَلَ صَاعٍ مِنْ تَمْرٍ، أَنْكَرَ ذَلِكَ أَبُو سَعِيدٍ وَقَالَ: لَا أُخْرِجُ فِيهَا إِلَّا الَّذِي كُنْتُ أُخْرِجُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: صَاعاً مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ زَبِيبٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ أَقِطٍ. [عدد ٢٢٢٨٣].

قمت. وهذا الاستدراك لبس بلاره. فَوْنُ إِسْمَاعِيلِ بْنِ أُمَيَّةَ صَعِيحُ السَّمَاعِ عَنْ عِيَّاضٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وقوله: (ابن أبي ذباب) هو بضم الدال المعجمة وبالياء الموحدة. قوله: (عن كل صغير وكبير، حرٍّ ومملوك) فيه دليل على وجوبها على لئيب عن عبده، لا على العبد نفسه، وقد سبق الكلام فيه في مله بينهم بدلائلها.



٥ - [باب الأمر بإخراج زكاة الفطر قبل الصلاة]

[٢٢٨٨] ٢٢ - (٩٨٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو حَيْثَمَةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ هُزَيْمٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ. (احمد: ٦٤٢٩، وصحاح: ١٥١٩).

[٢٢٨٩] ٢٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي قُدَيْلٍ: أَخْبَرَنَا الضُّحَّاكُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هُزَيْمٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِإِخْرَاجِ زَكَاةِ الْفِطْرِ أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ. (احمد: ٦٤٦٧ [الفتح: ٢٢٨٨]).

[باب الأمر بإخراج زكاة الفطر قبل الصلاة]

قوله: (أمر بزكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة) فيه دليل للشافعي والجمهور في أنه لا يجوز تأخير الفطرة عن يوم العيد، وأن الأفضل إخراجها قبل الخروج إلى المصلى، والله أعلم.



٦ - [باب إثم مانع الزكاة]

[٢٢٩٠] ٢٤ - (٩٨٧) وَحَدَّثَنِي سُؤْدَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَفْصٌ - يَعْنِي ابْنَ مَيْسَرَةَ الصَّنَعَانِيَّ - عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ أُمَّا صَالِحَ دُحْوَانَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَا مِنْ صَاحِبِ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا، إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صُفِّحَتْ لَهُ صَفَائِحُ مِنْ نَارٍ، فَأُحْمِيَ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ، فَيَكْوَى بِهَا جَنْبُهُ وَجَبْهُ وَظَهْرُهُ، كُلَّمَا بَرَدَتْ أُعِيدَتْ لَهُ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ حَتَّى يُقْضَى مِنْ الْعِبَادِ، فَبَرَى سَبِيلُهُ، إِنَّمَا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِنَّمَا إِلَى النَّارِ»، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَلَا يَبْرُ؟ قَالَ: «وَلَا صَاحِبُ إِبِلٍ لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا، وَمَنْ حَقَّهَا حَلَبُهَا يَوْمَ وَرِيدِهَا، إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُطْعَمُ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٌ، أَوْ لَمْ تَأْكُلْ»

باب إثم مانع الزكاة

قوله ﷺ: «ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها» إلى آخر الحديث، صريح في وجوب الزكاة في الذهب والفضة، ولا خلاف فيه، وكذا باقي المذكورات من الإبل والبقر والغنم.

قوله ﷺ: «كُلَّمَا بَرَدَتْ أُعِيدَتْ لَهُ» هكذا هو في بعض النسخ. «بردت» بالباء، وفي بعضها: «رُدَّتْ» بحذف الباء ويضّم الراء، وذكر نقاشي الرويتين، وقال: الأولى هي الصواب، قال: ولثانية روية الجمهور^(١)

قوله ﷺ: «حَلَبُهَا يَوْمَ وَرِيدِهَا» هو بفتح اللام على اللغة المشهورة، وحكي إسكانها، وهو عريب ضعيف وإن كان هو القيس.

قوله ﷺ: «يُطْعَمُ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٌ» لقاع، المستوي لو سعى في سوء من الأرض، يعلوه ماء لسماء فيمسكه، قاله الهروي^(٢)، وجمعه قِيعَةٌ وقِيعَانٌ، مثل جدار وجيرة وجيرن والقَرَقَرُ المستوي أيضاً من الأرض الواسع، وهو بفتح القافين.

قوله «يُطْعَمُ» قال جماعة: معناه ألقي على وجهه. قال انقاضي: قد جاء في رواية البخاري:

(١) [كتاب المعجم: (٤٨٦/٣)]

(٢) لا يعرف غير القرآن والتخفيف: (تجويد).

كَانَتْ، لَا يَفْقِدُ مِنْهَا قَصِيلاً وَاحِداً، تَطَوُّهُ بِأَخْفَافِهَا، وَتَعَصُّهُ بِأَثْوَاهِهَا، كُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ أُولَاهَا رَدَّ عَلَيْهِ أُخْرَاهَا فِي يَوْمٍ كَانَ مَقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ، فَيَرَى سَبِيلَهُ، إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ الْبَقَرُ وَالْغَنَمُ؟ قَالَ: «وَلَا صَاحِبُ بَقَرٍ وَلَا غَنَمٍ لَا يُوْدِي مِنْهَا حَقَّهَا، إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُطْعَمُ لَهَا بِقَاعُ قَرْقَرٍ، لَا يَفْقِدُ مِنْهَا شَيْئاً، لَيْسَ فِيهَا عَقْصَاءٌ وَلَا جَلْحَاءٌ وَلَا عَضَاءٌ، تُنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا، وَتَطَوُّهُ بِأَظْلَافِهَا، كُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ

«تَحِيطُ وَجْهَهُ بِأَخْفَافِهَا»^(١) قَالَ: وهذا يقتضي أنه ليس من شرط البَطْح كونه على لرجه، وإنما هو في اللُّعَةِ بمعنى البَسْطِ ولَمَدٌ، فَقَدْ يَكُونُ عَلَى وَجْهِهِ، وَقَدْ يَكُونُ عَلَى صَهْرِهِ، وَمِنْهُ سُمِّيَتْ (بَطْلِحَاءُ مَكَّةَ) لَا بَسَاطَهَا^(٢).

قوله ﷺ «كُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ أُولَاهَا رَدَّ عَلَيْهِ أُخْرَاهَا» هكذا هو في جميع الأصول في هذا لموضع. قال لغاضي عياض: قالوا: هو تعبير وتصحيح، وصوابه ما جاء به في الحديث، الآخر عن رواية شهيل عن أبيه، وما جاء في حديث المَعْرُورِ بْنِ سُؤْدَةَ عَنْ أَبِي ذَرٍّ: «كُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ أُخْرَاهَا رَدَّ عَلَيْهِ أُولَاهَا»، وبهذا يَنْتَظِمُ الْكَلَامُ^(٣).

قوله ﷺ «فَيَرَى سَبِيلَهُ» ضبطه بصمّ ياء وفتحها، ويرفع لام «سبيله» ونصبها.

قوله ﷺ «لَيْسَ فِيهَا عَقْصَاءٌ وَلَا جَلْحَاءٌ وَلَا عَضَاءٌ» قال أهل اللغة: (العَقْصَاءُ): مُتَنَوِّئَةُ الْقَرْنَيْنِ^(٤)، (الْجَلْحَاءُ): الَّتِي لَا قَرْنَ لَهَا، وَ(الْعَضَاءُ) الَّتِي انْكَسَرَتْ قَرْنُهَا الدَّخَلَ.

قوله ﷺ: «تَنْطَحُهُ» بكسر الطاء وفتحها لغتان حكاهما لجوهري^(٥) وغيره، الْكَسْرُ أَصَحُّ، وَهُوَ لِمَعْرُوفٍ فِي الرَّوَايَةِ.

قوله ﷺ: «وَلَا صَاحِبُ بَقَرٍ إِلَى آخِرِهِ». فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِي الْبَقَرِ، وَهَذَا أَصَحُّ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي زَكَاةِ الْبَقَرِ.

قوله ﷺ «وَأَوْفَرُ مَا كَانَتْ، لَا يَفْقِدُ مِنْهَا قَصِيلاً وَاحِداً»، وَفِي الرَّوَايَةِ الْآخَرَى: «أَعْظَمُ مَا كَانَتْ»

(١) البخاري: ٦٩٥٨.

(٢) «كتاب المعجم» (٣/ ٤٨٨).

(٣) المصدر السابق.

(٤) في (خ): القرون.

(٥) «اصحاح» (طبع).

أَوَّلَ مَا رُدَّ عَلَيْهِ أَخْرَافًا، فِي يَوْمٍ كَانَ بِقَدَارِهِ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ، فَبَرَى سَبِيلَهُ، إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ، قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَالْخَيْلُ؟ قَالَ: «الْخَيْلُ ثَلَاثَةٌ: هِيَ لِرَجُلٍ وَزَّرَ - وَهِيَ لِرَجُلٍ بَشَرٌ - وَهِيَ لِرَجُلٍ أَجْرٌ. فَأَمَّا الَّتِي هِيَ لَهُ وَزَّرَ، فَرَجُلٌ رَبَطَهَا رِثَاءً وَفَحْرًا وَنِوَاءً عَلَى أَهْلِ الْإِسْلَامِ، فَهِيَ لَهُ وَزَّرَ. وَأَمَّا الَّتِي هِيَ لَهُ بَشَرٌ، فَرَجُلٌ رَبَطَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ. ثُمَّ لَمْ يَنْسَ حَقَّ اللَّهِ فِي ظُهُورِهَا وَلَا رِقَابِهَا، فَهِيَ لَهُ بَشَرٌ. وَأَمَّا الَّتِي هِيَ لَهُ أَجْرٌ، فَرَجُلٌ رَبَطَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ، فِي مَرْجٍ وَرَوْضَةٍ، فَمَا أَكَلَتْ مِنْ ذَلِكَ الْمَرْجِ أَوْ

هذه للزيادة في عقوبته بكثرتها وقوتها وكمال خلقها، فتكون أثقل في وطئها، كما أن ذوات^(١) القرون تكون بقرونها، ليكون أنكى وأصوب لطمعها ونطمعها.

قوله ﷺ: «وتعطوه بأطلامها» (الظلف) ليعبر والعنم والظباء، وهو المشتق من القوائم، و(الحق) لليعبر، و(القدم) للأدمي، و(الحافر) للفارس والبغل والحمار.

قوله ﷺ في الخيل: «فأما التي هي له وزر» هكذا هو في أكثر النسخ: «التي»، ووقع في بعضها: «التي»، وهو أوضح وأظهر. قوله ﷺ: «ونواء لأهل الإسلام» هو كسر النون وبالمد، أي: منأواء ومعاودة.

قوله ﷺ: «رَبَطَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ» أي: أعددها للجهد، وأصنعه من الربط، ومنه الرباط، وهو حبس الرجل نفسه في الظفر، وإعداده الأوبة للثقل.

قوله ﷺ: «ثم لم ينس حق الله في ظهورها ولا رقابها» استدلال به أبو حنيفة على وجوب الزكاة في الخيل، ومذهبه أنها إن كانت الخيل كلها ذكورا فلا زكاة فيها، وإن كانت إناثا، أو ذكورا وإناثا، وجبت الزكاة، وهو بالجبار، إن شاء أخرج عن كل فرس دينارا، وإن شاء قومها وأخرج رُبع عشر القيمة.

وقد مالك والشافعي وجماهير العلماء لا زكاة في الخيل بحال للحديث السابق: «ليس على المسلم في فرسه صدقة»^(٢). وتأولوا هذا الحديث على أن المراد أنه يُجَاهَدُ بِهَا، وقد يجب الجهاد بها إذا تعين، وقيل: يستعمل أن المراد باسحق في رقبته الإحسان إليها، والقيام بعنفها وماتر مؤنتها^(٣).

(١) أي (خ): فاجته.

(٢) تقدم برقم: ٢٢٧٤.

(٣) أي (خ): مؤنتها.

الرَّوَضَةِ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا كُتِبَ لَهُ عَدَدُ مَا أَكَلَتْ حَسَنَاتٍ، وَكُتِبَ لَهُ عَدَدُ أَرْوَائِهَا وَأَبْوَالِهَا حَسَنَاتٍ، وَلَا تَقْطَعُ طَوْلُهَا فَاسْتَنْتَ شَرْفًا أَوْ شَرْفَيْنِ إِلَّا كُتِبَ اللَّهُ لَهُ عَدَدُ أَثَارِهَا وَأَرْوَائِهَا حَسَنَاتٍ، وَلَا مَرَبِّهَا صَاحِبُهَا عَلَى نَهْرٍ فَشَرِبَتْ مِنْهُ وَلَا يُرِيدُ أَنْ يَسْقِيَهَا، إِلَّا كُتِبَ اللَّهُ لَهُ عَدَدُ مَا شَرِبَتْ حَسَنَاتٍ، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَالْحُمْرُ؟ قَالَ: «مَا أُنْزِلَ عَلَيَّ فِي الْحُمْرِ شَيْءٌ إِلَّا هَلَاكَ الْآيَةُ الْفَادَةُ الْجَامِعَةُ: ﴿لَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (٢٦١) وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ (البقرة: ٦١-٦٢)، (البخاري: ٢٢٧١ مضمراً) [وتنظر: ٢٢٩٢].

[٢٢٩١] ٢٥- (***): وَحَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّدِيقُ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ مَعْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمَعْنَى حَدِيثِ حَفْصِ بْنِ مَيْسَرَةَ إِلَى

والمراء (ب) (ظهورها) (إطراق محلها) (١) إذ صليت عاريتها، وهذا صبي، وتنب، وقيل: المراد حق الله مما يكسبه من مال العبد على ظهورها، وهو خنسي، الخفية.

قوله ﷺ: «وَلَا تَقْطَعُ طَوْلُهَا» هو بكسر لصاد وفتح الواو، ويقال: «طِيلَها» بالياء، كذا جاء في «الموصأ»^٢، وَالطَّوْلُ وَالطَّيْلُ: الحبل الذي تُربط به. قوله ﷺ: «وَلَا تَقْطَعُ طَوْلُهَا فَاسْتَنْتَ شَرْفًا أَوْ شَرْفَيْنِ» معنى (استنت)، أي: جرت. وَ(الشَّرَف) ففتح الشين المعجمة والراء، وهو لعالي من الأرض. وقيل: المراد هـ ظناً أو ظلقين.

قوله ﷺ: «فَشَرِبَتْ وَلَا يُرِيدُ أَنْ يَسْقِيَهَا، لَا كُتِبَ اللَّهُ لَهُ عَدَدُ مَا شَرِبَتْ حَسَنَاتٍ» هذا من باب التثنية، لأنه إذا كان تحصل له هذه الحسنة من غير أن يقصد سقيها، فإذا قصده فأولى بأضعاف الحسنة.

قوله ﷺ: «مَا أُنْزِلَ عَلَيَّ فِي الْحُمْرِ شَيْءٌ إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ الْفَادَةُ الْجَامِعَةُ» معنى «الفادة»: القسيمة، النقطير. و«الجمعة»: أي: العدة لمتبوعة لكل خير ومعروف. وفيه إشارة إلى التمسك بالعموم ومعنى الحديث: لم ينزل عليّ فيها نص بعينها، لكن نزلت هذه الآية العامة، وقد يحتج به من قال: لا يجوز الاجتهاد لنبي ﷺ، وإنما كان يحكم بالوحي، ويُجيب لجمهور القائلين بجواز الاجتهاد بأنه لم يظهر له فيها شيء.

(١) في (ج) مخرجه.

(٢) «الموصأ»: ١٠٠٣. وفيه في «صحيح البخاري»: ٢٢٧١.

أجره، عَنِ أَنَّهُ قَالَ: «مَا مِنْ صَاحِبِ إِبِلٍ لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا، وَلَمْ يَقُلْ «يَنْتَهَ حَقُّهَا»، وَذَكَرَ فِيهِ «لَا يَقُولُ مِنْهَا فَصِيلاً وَحِداً»، وَقَالَ: «يُكْوَى بِهَا جَنْبَاهُ وَجَبْهَتُهُ وَظَهْرُهُ». [٢٢٩١ و ٢٢٩٠]

[٢٢٩٧] ٢٦ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ لَمِيكَ الْأَسْوِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزُ بْنُ الْمُخْتَارِ. حَدَّثَنَا سُهِيلُ بْنُ أَبِي ضُبَيْحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ صَاحِبٍ كَتَرَ لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهُ إِلَّا أُخِيِمَ عَلَيْهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، فَيَحْمَلُ صَفَائِحَ، فَيُكْوَى بِهَا جَنْبَاهُ وَجَبْهَتُهُ حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَ عِبَادِهِ فِي يَوْمٍ كَانَ بِقُدَارَةِ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، ثُمَّ يَرَى سَبِيلَهُ، إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ. وَمَنْ صَاحِبِ إِبِلٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهَا إِلَّا يُطَحَّ لَهَا بِقَاعٌ قَرَقَرٌ كَأَوْقَرِ مَا كَانَتْ، تَسْقُرُ عَلَيْهِ، كُلَّمَا مَضَى عَلَيْهِ أُخْرَاهَا رُدَّتْ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَ عِبَادِهِ فِي يَوْمٍ كَانَ بِقُدَارَةِ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، ثُمَّ يَرَى سَبِيلَهُ، إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ. وَمَنْ صَاحِبِ غَنَمٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهَا إِلَّا يُطَحَّ لَهَا بِقَاعٌ قَرَقَرٌ كَأَوْقَرِ مَا كَانَتْ، فَتَطْلُوهُ بِأَضْلَافِهَا وَتَنْطَلِحُهُ بِقُرُونِهَا، لَيْسَ فِيهَا غَفْصَاءٌ وَلَا جُلْحَاءٌ، كُلَّمَا مَضَى عَلَيْهِ أُخْرَاهُ رُدَّتْ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا

قوله ﷺ: «مَا مِنْ صَاحِبٍ كَتَرَ لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهُ» قَالَ لِإِمَامٍ أَبُو جَعْفَرٍ، تَلْفِيظِي: الْكَتَرُ كُلُّ شَيْءٍ مُجْمُوعٌ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ، سِوَاكَ كُنْ فِي بَطْنِ الْأَرْضِ، أَمْ عَلَى ظَهْرِهَا^(١). زَادَ صَاحِبُ «الْعَيْنِ» وَغَيْرُهُ، وَكَانَ مَخْرُوجًا.

قَالَ الْقَاضِي: وَاخْتَلَفَ السَّلَفُ فِي لَمَرِّ ذِكْرِ الْمَذْكُورِ فِي الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ، فَقَالَ أَكْثَرُهُمْ: هُوَ كُلُّ مَالٍ وَجِبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ لَمْ تُوَدَّ، فَأَمَّا مَا أُخْرِجَتْ زَكَاتُهُ فَلَيْسَ بِكَتَرٍ، وَقِيلَ: الْكَتَرُ هُوَ الْمَذْكُورُ عَنْ أَهْلِ اللَّعَةِ، وَلَكِنَّ لَأَيَّةٍ مَنسُوحَةً بِوُجُوبِ الزَّكَاةِ، وَقِيلَ: «سَمَرًا بِأَلَايَةِ أَهْلِ الْخَتَابِ الْمَذْكُورُونَ فِيهِ» ذَلِكَ، وَقِيلَ: كُلُّ مَا زَادَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَلْفٍ فَهُوَ كَسْرٌ وَإِنْ أَقْبَضَ زَكَاتُهُ، وَقِيلَ: هُوَ مَن فَضَّلَ عَنْ الْحَاجَةِ، وَلَعَلَّ هَذَا كَانَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ وَضَبِيقِ الْحَالِ، وَاتَّفَقَ أَئِمَّةُ لِقَتَوِي عَلَى لِقَوْلِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَمْ يَنْصَحْ مَنْ صَاحِبِ كَتَرَ لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهُ»، وَذَكَرَ عَفَاةً، وَفِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ: «مَنْ كَانَ عِنْدَهُ مَالٌ لَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ، مَثَلُ لَهُ شُجْعَانٌ»^(٢) أَقْرَعٌ، وَفِي آخِرِهِ: «يَقُولُ: أَنَا كَتَرٌ»^(٣).

(١) التفسير المنطوق: (٤٣٣/١٩).

(٢) فِي (ن) - شُجَاعٌ، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي بَعْضِ كُتُبِ الْحَدِيثِ.

(٣) لِإِكْمَالِ أَمْعَمٍ: (٤٩٥/٣)، وَهُوَ بَيْنَ مَعْنَايَيْنِ هُنَا.

حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَ عِبَادِهِ فِي يَوْمٍ كَانَ بِمِقْدَارِهِ خُمُسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا تَعُدُّونَ، ثُمَّ بَرَى سَبِيلَهُ، إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ وَإِمَّا إِلَى النَّارِ - قَالَ سُهَيْلٌ: فَلَا أُدْرِي أَذْكَرَ الْبَقَرِ أَمْ لَا - قَالُوا: قَالِ الْخَيْلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْخَيْلُ فِي نَوَاصِيهَا - أَوْ قَدْ: الْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا، قَالَ سُهَيْلٌ: أَنْ أَشْتُ - الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، الْخَيْلُ ثَلَاثَةٌ: فَهِيَ لِرَجُلٍ أَجْرٌ، وَلِرَجُلٍ سِتْرٌ، وَلِرَجُلٍ وَدْرٌ. فَأَمَّا الَّذِي هِيَ لَهُ أَجْرٌ، فَالرَّجُلُ يَتَّخِذُهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَيُعِدُّهَا لَهُ، فَلَا تُغَيَّبُ شَيْئًا فِي بَطُونِهَا إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَجْرًا، وَلَوْ رَعَاهَا فِي مَرْجٍ، مَا أَكَلْتُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِهَا أَجْرًا، وَلَوْ سَقَاهَا مِنْ نَهْرٍ، كَانَ لَهُ بِكُلِّ قَطْرَةٍ تُغَيَّبُهَا فِي بَطُونِهَا أَجْرٌ - حَتَّى ذَكَرَ الْأَجْرَ فِي أَنْوَالِهَا وَأَرْوَالِهَا - وَلَوْ اسْتَنْتُ سَرَفًا أَوْ شَرَفَيْنِ كُتِبَ لَهُ بِكُلِّ خَطْوَةٍ تَخْطُوهَا أَجْرٌ. وَأَمَّا الَّذِي هِيَ لَهُ سِتْرٌ، فَالرَّجُلُ يَتَّخِذُهَا تَكْرُمًا وَتَجَمُّلاً، وَلَا يَنْسَى حَقَّ ظُهُورِهَا وَبَطُونِهَا، فِي عُسْرِهَا وَيُسْرَاهَا. وَأَمَّا الَّذِي عَلَيْهِ وَدْرٌ، فَالَّذِي يَتَّخِذُهَا أَشْرًا وَبَطْرًا وَبَدَخًا وَرِبَاءَ النَّاسِ - فَذَاكَ الَّذِي هِيَ عَلَيْهِ وَدْرٌ»، قَالُوا: فَالْحُمُرُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «مَا أُنْزِلَ اللَّهُ عَلَيَّ فِيهَا شَيْئًا إِلَّا هَلَوُ الْآيَةُ الْجَامِعَةُ الْفَادَةُ: ﴿مَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (٧) وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [سورة الزلزلة ٧-٨]».

[جمعه ٧٥٦٣] برواق ٢٢٩٠ - ٢٢٩١.

[٢٢٩٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي الدَّوَّادِي - عَنْ سُهَيْلٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَسَأَلَ الْحَدِيثَ. [ط ٢٢٩٠، ٢٢٩٢]

قوله ﷺ: «الْخَيْلُ فِي نَوَاصِيهَا الْحَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» جاء تفسيره في الحديث الآخر في الصحيح: «لِأَجْرِ وَالْمَعْنَمِ»^(١). وعبه دليلٌ على بقاء الإسلام والمجاهدة إلى يوم القيامة، والمرادُ قبيل القيامة بيسير، أي: حتى تأتي الروح لطيفة من قبيل اليمس تقبض روح كل مؤمن ومؤمنة كما ثبت في الصحيح^(٢).

قوله ﷺ: «وَأَمَّا الَّذِي هِيَ عَلَيْهِ وَدْرٌ، فَالَّذِي يَتَّخِذُهَا أَشْرًا وَبَطْرًا وَبَدَخًا وَرِبَاءَ النَّاسِ» قل أهل البدعة. (الأشتر) هو يفتح لهجرة والشين، وهو المَرْج والمَرْجَح، وأم (البطير) فاصلته الطنبيان عند الحق، وأم (البَدْخ) ففتح لاء والدال المعجمة، وهو بمعنى الأشتر والبطر.

(١) أخرجه جرحي ٢٨٥٦ - ومسنم ٤٨٤٩ من حديث هروية، بإسناد صحيح وهو في إسناده أحمد ١٩٣٥٤.

(٢) انظر الحديث مسنداً برقم: ٣١٢.

[٢٢٩٤] (٥٥٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرِيحٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا رُوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ. حَدَّثَنَا سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ بَذَلُ «عُقْصَاء»، «عُصْبَاء» وَقَالَ: «يَكُونُ بِهَا جَنْبُهُ وَخُفْرُهُ»، وَلَمْ يَذْكُرْ: جَيْتُهُ. [ع ٢٢٩٠ ٢٢٩٢]

٢٢٩٥. (٥٥٥) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ. حَدَّثَنَا أَبُو زُهَبٍ أَخْبَرَنِي عَنْ رُوَيْبِ الْحَارِثِ أَنَّ بَكْرًا حَدَّثَهُ عَنْ ذُكْرَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا لَمْ يَكُنْ الْمَرْءُ حَقًّا لِلَّهِ أَوْ الصَّدَقَةِ فِي إِبْلَاهِهِ» وَمَقَابِلُ أَحَدِيَّتِ بْنِ خُوَيْلِدٍ سُهَيْلٍ عَنْ أَبِيهِ. [ع ٢٢٩٠ ٢٢٩٢]

[٢٢٩٦] ٢٧ - (٩٨٨) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ - وَلِلْفُظِّ لَهْ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ صَاحِبٍ إِبِلٍ لَا يَفْعَلُ فِيهَا حَقَّهَا إِلَّا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُ مَا كَانَتْ قَطُّ، وَقَعْدَ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ تَسْتَنْ^(٥٦) عَلَيْهِ بِقَوَائِمِهَا وَأَخْفَافِهَا. وَلَا صَاحِبٍ بَقَرٍ لَا يَفْعَلُ فِيهَا حَقَّهَا إِلَّا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُ مَا

قوله ﷺ: «إِذَا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُ مَا كَانَتْ قَطُّ، وَقَعْدَ لَهَا» وكذلك في البقر والغنم، هكذا هو في الأصول بالهاء المشددة، «وقعد» بفتح القاف واعمين.

وفي «القط» لغتٌ حكاهنَّ الجوهري^(٥٦)، الفصيحة المشهورة: قَطُّ مفتوحةٌ لقافٍ مشددةٍ، لِقَاءً، قَالَ الْكِسَائِيُّ. كَانَتْ (قَطُّ) بِضَمٍّ. لِحُرُوفِ الثَّلَاثَةِ^(٥٧)، بِأَسْكَانٍ ثَلَاثِيٍّ ثُمَّ أَدْغَمَ. وَالثَّانِيَةُ. قَطُّ بِضَمٍّ لِقَافٍ، تَتَّبِعُ لِبُضْمَةِ الضَّمَّةِ، كَقَوْلِكَ: مُدِّيَ هَذَا، وَالثَّلَاثَةُ: قَطُّ بِفَتْحِ الْقَافِ وَتَخْفِيفِ الطَّاءِ، وَلِلرَّابِعَةِ: قَطُّ بِضَمٍّ الْقَافِ وَلِطَّاءٍ لِمُخَفَّفَةٍ، وَهِيَ قَلِيلَةٌ. هَذَا إِذَا كَانَتْ مَعْنَى الدَّهْرِ^(٥٨)، فَأَمَّا الَّتِي بِمَعْنَى حَسَبٍ، وَهِيَ الْإِكْتِفَاءُ، مِمَّتَوْحَةٌ مَكَّةُ الطَّاءِ، تَقُولُ: رَأَيْتُهُ مَرَّةً قَطُّ، فَإِنْ أَصْبَحْتَ قُلْتَ قَطُّكَ هَذَا الشَّيْءَ، أَيْ: حَسْبُكَ، وَقَطْنِي وَقَطْنِي رُقْعَةً وَقَطْنَةً.

(٥٦) أي: ترفع ويدها وتغريها مما على صاحبها.

(٥٧) «الصحيح» (تصح).

(٥٨) كذا وقع منه كلامه في (ج) و(ص) و(هـ). (قَطُّ) بِضَمٍّ لِحُرُوفِ الثَّلَاثَةِ قَالَ الْجَوْهَرِيُّ فِي «الصحاح». قَالَ الْكِسَائِيُّ: كَانَتْ (قَطُّ) بِضَمٍّ، فَهِيَ سُكُونُ أَحْرَفِ ثَلَاثِيٍّ لِلْإِدْغَامِ، جُصِلَ لِأَجْرِ مَحْرُوكٍ بِمَعْنَى عَرَبِيَّةٍ. قَالَ الْأَرْمَوِيُّ فِي «تَهْدِيبِ لُغَةِ» (٨/٢٢٦)، وَأَبُو مِيْسَرَةَ فِي «المتخصصين» (٤/٤٠٣) نَدَّاهُمَا كَلَامَ الْكِسَائِيِّ وَلَوْ قِيلَ فِيهِ بِضَمٍّ وَتَصَدَّقَ، لَكَانَ وَجْهُهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ

(٥٩) في (ج): «إِلْتِمَ» وَالْمَعْنَى مِنْ (هـ) و(هـ) وَهُوَ الْمَوْقُوفُ لَمْ يَكُنْ فِي «الصحاح».

كَانَتْ، وَقَعَدَ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ تَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا، وَتَطْلُوهُ بِقَوَائِمِهَا، وَلَا صَاحِبٍ لَهَا لَا يَفْعَلُ فِيهَا حَقَّهَا إِلَّا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرَ مَا كَانَتْ، وَقَعَدَ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ تَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا، وَتَطْلُوهُ بِأَغْلَافِهَا، لَيْسَ فِيهَا جَمَاءٌ وَلَا مُنْكَسِرٌ قُرُونُهَا، وَلَا صَاحِبٍ كَنْزٍ لَا يَفْعَلُ فِيهِ حَقَّهَا إِلَّا جَاءَتْ كَنْزُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعاً أَفْرَعٌ يَجْمَعُ قَائِمًا قَاءً، فَإِذَا أَمَّا، فَرَمَتْهُ، فَيَتَأَوَّبُ: خُذْ كَنْزَكَ الَّذِي خَبَأْتَهُ، فَأَنَا عَنْهُ قَبِي، فَإِذَا رَأَى أَنَّ لَا بُدَّ مِنْهُ، سَلَكَ يَدَهُ فِي فِيهِ، فَيَقْضِمُهَا فَيَضْمُ الْفَحْلُ، قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ: سَمِعْتُ عُبَيْدَ بْنَ عُمَيْرٍ يَقُولُ هَذَا الْقَوْلَ، ثُمَّ سَأَلْنَا حَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ مِثْلَ قَوْلِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، وَقَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ: سَمِعْتُ عُبَيْدَ بْنَ عُمَيْرٍ يَقُولُ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا حَقُّ الْإِبْرِ؟ قَالَ: «حَلَبُهَا عَلَى الْمَاءِ، وَإِعَارَةُ دَلْوِهَا، وَإِعَارَةُ فَحْلِهَا، وَمَتَاعُهَا، وَحَمْلُ عَلَيْهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ» (أحمد ١٧٤٤٧).

[٢٢٩٧] ٢٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ صَاحِبٍ إِبِلٍ وَلَا بَقَرٍ وَلَا غَنَمٍ لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا، إِلَّا أَفْعَدَ لَهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِقَاعٍ قَرَقَرٍ، تَطْلُوهُ ذَاتٌ لَطْلَفٍ يَطْلُمُهَا، وَتَنْطَحُهُ ذَاتُ الْقُرْنِ بِقُرُونِهَا، لَيْسَ فِيهَا يَوْمَئِذٍ جَمَاءٌ وَلَا مَكْسُورَةُ الْقُرْنِ»

قوله ﷺ: «شُجَاعاً أَفْرَعٌ» (الشُّجَاعُ): الْحَيَّةُ الذَّكْرُ، وَ(الْأَفْرَعُ): الَّذِي تَمَغَطَ شَعْرُهُ لِكَثْرَةِ سَمِّهِ، وَقِيلَ: الشُّجَاعُ الَّذِي يُوَأْتِ الرُّجُلَ وَالْفَارِسَ، وَيَقُومُ عَلَى ذَنْبِهِ، وَرَبْمَا يَلُغُ رَأْسَ الْفَارِسِ، وَيَكُونُ فِي الصُّحُورِ.

قوله ﷺ: «مِثْلُ لَهْ شُجَاعاً أَفْرَعٌ» قَالَ الْقَاضِي: طَاهِرُهُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ هَذَا الشُّجَاعَ لِعَذَابِهِ، وَمَعْنَى: «مِثْلُ» أَي: نُصِيبُ وَنُصِيرُ، بِمَعْنَى أَنَّ مِثْلَهُ يَصِيرُ عَلَى صُورَةِ الشُّجَاعِ^(١).

قوله ﷺ: «سَلَكَ يَدَهُ فِي فِيهِ، فَيَقْضِمُهَا فَيَضْمُ الْفَحْلُ» مَعْنَى «سَلَسَتْ»، أَدْخَلَ، وَ(يَقْضِمُهَا) يَفْتَحُ لُضَادَ، يَقَالُ: قَضَمْتُ الدَّابَّةَ شَعِيرَهَا بِكَسْرِ لُضَادَ، تَقْضِمُهُ يَفْتَحُهَا. إِذَا أَكَلَتْهُ.

قوله ﷺ: «لَيْسَ فِيهَا جَمَاءٌ» هِيَ الَّتِي لَا فَرْدَ لَهَا

(١) «إكمال لمعجم» (٣/١٩٩).

فَقَالَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا حَقُّهَا؟ قَالَ: «إِطْرَاقُ فَحْلِهَا، وَإِعَارَةُ ذَلِيهَا، وَفَرِيحَتُهَا، وَحَلْبُهَا عَلَى الْمَاءِ، وَحَمْلُ عَلِيَّهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ. وَلَا مِنْ صَاحِبٍ مَالٍ لَا يُؤْذِي زَكَاةَ إِلَّا تَحْوَلْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعًا أَفْرَجَ. يَتَّبِعُ صَاحِبُهُ حَيْثُمَا ذَهَبَ، وَهُوَ يَبْعَثُ مِنْهُ، وَيُقَالُ: هَذَا مَالُكَ الَّذِي كُنْتَ تَبْحَلُ بِهِ، فَإِذَا رَأَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهُ، أَدْخَلَ يَدَهُ فِيهِ، فَجَعَلَ يَفْضُمُهَا كَمَا يَفْضُمُ الْفَحْلُ».

• ۳۳۳ •

قوله: (قلنا: يا رسول الله، وما حقها؟ قال: «إطراقُ قفْلِها، وإعارةُ دلوها، ومَنبَحُها، وحلبُها على الماء، وحملُ عليها في سبيل الله») قال القاضي: قال المازني: يحتمل أن يكون هذا الحقُّ في موضعين في الموضعين (١)، قال القاضي: هذه الألفاظ صريحة في أنَّ هذا الحقَّ غيرُ الزكاة، فإنَّ رُبْعَهُ هذا كان قبل وجوب الزكاة.

وقد اختلف لسلف في معنى قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ لِّأَسْلَابٍ وَلِأَحْزَابٍ﴾ (المائدة: ٧٥-٧٦) فقال الجمهور: المراد به الزكاة، وأنه ليس في المال حق سوى الزكاة، وإنما جاء غير ذلك على وجه الندب ومكارم الأخلاق. ولأن الآية يحذر عن وصف قوم أثني عليهم بخصال كريهة، فلا يقتضي الوجوب كما لا يقتضيه قوله تعالى: ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ الَّذِينَ هُمْ يَحْشَوْنَ﴾ (التدريبات: ١٧٤)، وقال بعضهم: هي مسوخة بالزكاة وإن كان لمعظه لفظ خير، فمعناه أمرٌ قارٍ وذهب جماعة، منهم الشعبي والحسن وطائفة وعطاء ومسروق وغيرهم إلى أنها محكمة. وأن في المال حقاً سوى الزكاة، من فَيْتٍ للأسير، وطعام لمضطّر، والمواسدة في العسرة، وصلة القرية^(٢)

قوله ﷺ: **تَرْمِيحُهَا** قبل أهل النُّعْثِ: التَّيْمِيحَةُ ضَرْبَانِ:

أحدهما : أن يعطي الإنسان أحر شيئاً هبة ، وهذا النوع يكون في لحيوان والأرض والأثاث وغير ذلك .
الثاني : أن يسمح ناقة أو بقرة أو شاة يستفح بلبنها ويؤبرها وضربها وشعرها زهداً ثم يرددها ، ويقال :
مَنَحَها يَمْنَحُها ويمْنَحُها بفتح التَّوْنِ في المضارع وكسرها ، فأما حَلَبُها يرمز وِرددها ففيه رَفَقٌ بالماشية
وبالمساكين ، لأنه أهدأ على الماشية وأرفقَ بها وأوسعَ عليها من حَلَبها في المنزل ، وهو أسهلُ على
المساكين وأمكنُ في وصولهم إلى موضع الحلب لئلا سوا .

(١٤ / ٢) : اعمامه (٦)

{٧} ٤٦٥ كتاب المعجم (٣/ ٤٩٦-٤٩٨).

٧ - [باب إرضاء السعاة]

[٢٢٩٨] ٢٩ - (٩٨٩) حَدَّثَنَا أَبُو كَمَلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَعْفَرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هِلَالٍ الْعَبْسِيُّ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: جَاءَ نَاسٌ مِنَ الْأَعْرَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا: إِنَّ نَاسًا مِنَ الْمُصَدِّقِينَ يَأْتُونَكَ فَيُظْلِمُونَكَ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْضُوا مُصَدِّقِيكُمْ». [متحد: ٢٢٩٨] [نظر ٢٢٩٩].

قَالَ جَرِيرٌ: مَا صَدَرَ عَنِّي مُصَدِّقٌ مُنْذُ سَمِعْتُ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا وَهُوَ عَنِّي رَاضٍ.

[٢٢٩٩] (١٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ (ح) - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ (ح) - وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا أَبُو أَسَافَةَ، كُتِبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي إِسْمَاعِيلَ بِهَذَا لِإِسْنَادٍ نَحْوَهُ. [احمد ١٩٢٠٧].

باب إرضاء السعاة،

وهم العاملون على الصدقات

قوله (إِنَّ نَاسًا مِنَ الْمُصَدِّقِينَ يَأْتُونَكَ فَيُظْلِمُونَكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَرْضُوا مُصَدِّقِيكُمْ» (الْمُصَدِّقُونَ) بتخفيف الصاد، وهم السعاة العاملون على الصدقات وقوله ﷺ «أَرْضُوا مُصَدِّقِيكُمْ» معناه: ببذل الوجه وملاطفتهم وترك مشاققتهم، وهذا محمول على ظلم لا يُفَسَّقُ به الساعي، إذ لو فُسِّقَ لَانْعَزَلَ وَلَمْ يَجِبِ الدِّعَاءُ إِلَيْهِ، بَلْ لَا يُجْزَى، وَالظُّلْمُ قَدْ يَكُونُ بغير محصية، فإنه مجوزة الحد، ويدخل في ذلك المَكْرُوهات.



٨ - [باب تغليظ عقوبة من لا يؤدي الزكاة]

[٢٣٠٠] ٣٠ - (٩٩٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنِ الْمَعْرُورِ بْنِ شُوَيْدٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: انْتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ جَالِسٌ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ، فَلَمَّا رَأَيْتُ قَالَ: «هُمْ الْأَخْسَرُونَ وَرَبُّ الْكَعْبَةِ»، قَالَ: فَجِئْتُ حَتَّى جَلَسْتُ، فَلَمْ أَتَقَارَّ أَنْ قُمْتُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فِذَاكَ أَبِي وَأُمِّي، مَنْ هُم؟ قَالَ: «هُمْ الْأَكْثَرُونَ أَمْوَالًا، إِلَّا مَنْ قَانَ هَكَذَا وَهَكَذَا - مِنْ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَمِنْ خَلْفِهِ، وَعَنْ يَمِينِهِ، وَعَنْ شِمَالِهِ - وَقَلِيلٌ مَا هُمْ. مَا مِنْ صَاحِبِ إِبِلٍ وَلَا بَقَرٍ وَلَا غَنَمٍ لَا يُؤَدِّي زَكَّاتَهَا إِلَّا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْظَمَ مَا كَانَتْ وَأَسَمَنَهُ، تَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا، وَتَطْوُهُ بِأَظْلَافِهَا، كُلَّمَا نَفَذَتْ أَحْرَاهَا عَادَتْ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا حَتَّى يَقْضَى بَيْنَ النَّاسِ».

(أحمد ٢١٣٩٩، ٢١٤٠١، بخاري ٦٦٣٨، ١٤٦١).

[٢٣٠١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ الْمَعْرُورِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: انْتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ جَالِسٌ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ، فَذَكَرَ نَحْوَ

باب تغليظ عقوبة من لا يؤدي الزكاة

قوله: (لم أتقار) أي: لم أتمكن من القرار والتثبت.

قوله ﷺ: «هم الأخسرون ورب الكعبة» ثم فسره فقال: «هم الأكثرون أموالاً إلا من قال هكذا وهكذا وهكذا - من بين يديه، ومن خلفه، وعن يمينه، وعن شماله - وقليل ما هم».

فيه البحث على الصدقة في وجوه الحيرة، وأنه لا يقتصر على نوع من وجوه الحيرة، بل يُنفق في كل وجه من وجوه الخير يحضر. وفيه جواز الحلف بغير تغليب، بل هو مستحب إذا كان فيه مصلحة، كتوكيد أمر مهم وتحقيقه ونفي المجاز عنه، وقد كثرت الأحاديث للمصحية في حلف رسول الله ﷺ في هذا النوع لهذا المعنى.

وأما إشارته ﷺ إلى قدام وورا ولجابين، فمعناها ما ذكرنا أنه ينبغي أن يُنفق حتى حضر أمر مهم.

قوله ﷺ: «كلما نبتت أحراها عادت عليه أولاه» هكذا مبني: «نبتت» بالذال المهملة، و(نبتت) بالذال المعجمة وفتح الفاء، وكلاهما صحيح.

حديث وكيع، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا عَلَى الْأَرْضِ رَجُلٌ يَمُوتُ، فَيَدْعُ إِيلًا أَوْ
بَهْرًا أَوْ غَنَمًا لَمْ يُؤَدِّ رُكَّاتَهَا». [أحمد ٢١٤٩١] [بويعر ١٢٣١٠].

[٢٣٠٢] ٣١ - (٩٩١) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَلَامٍ الْجُمَحِيُّ: حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ - يَعْنِي ابْنَ
مُسْلِمٍ -، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا يُرْئِي أَنْ لِي أُحْدَأَ ذَهَبًا،
تَأْتِي عَلَيَّ ثَالِثَةٌ وَعِنْدِي مِنْهُ دِينَارٌ إِلَّا دِينَارٌ أَوْ صُدَّةٌ لِدَيْنٍ عَلَيَّ». [بويعر ١٢٣١٣].

[٢٣٠٣] (١٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ
مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ. [أحمد ٩٨٩٣ - ولبحي ٢٢٨٩].



٩ - [باب الترغيب في الصدقة]

[٢٣٠٤] ٣٢ - (٩٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى زَاهِدٌ بِحَرْفٍ مِنْ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ زَاهِدٌ كَرِيمٌ، كُنْهُمْ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ. قَالَ يَحْيَى أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ - عَنْ الْأَعْمَشِ - عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: كُنْتُ أَتَيْتُ نِعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حِوَّةِ الْمَدِينَةِ عِشَاءً، وَنَحْنُ نَنْظُرُ إِلَى أَحَدٍ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَبَا ذَرٍّ»، قَالَ قُلْتُ لَنَسِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ «مَا أُجِثُّ أَنْ أُحْدَأَ ذَاكَ عَجْنِي دُحْبٌ، أَمْسَى ثَالِثَةُ عَجْنِي مِنْهُ دِينَارٌ إِلَّا دِينَاراً أَرْصُدُهُ لِدَيْنٍ إِلَّا أَنْ أَقُولَ بِهِ فِي عِبَادِ اللَّهِ هَكَذَا - حَتَّى يَبْرِي يَدِي - وَهَكَذَا - عَنْ يَمِينِي - وَهَكَذَا - عَنْ شِمَالِي -» قَالَ. ثُمَّ مَشَيْتُ فَقَالَ «يَا أَبَا ذَرٍّ» قَالَ: قُلْتُ لَنَسِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «إِنَّ الْأَكْثَرِينَ هُمْ الْأَقْلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا مَنْ قَالَ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا، مِثْلَ مَا صَنَعَ فِي الْمِرَّةِ الْأُولَى، قَالَ. ثُمَّ مَشَيْتُ، قَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ، كَمَا أَنْتَ حَتَّى آتِيكَ»، قَالَ: فَأَنْطَلَقَ حَتَّى تَوَزَّى عَنِّي، قَالَ: سَمِعْتُ لَعَطًا، وَسَمِعْتُ صَوْتًا، قَالَ: فَقُلْتُ: لَعَلَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَرَضَ لَهُ، قَالَ: فَهَمَمْتُ أَنْ أَتَّبِعَهُ، قَالَ: ثُمَّ ذَكَرْتُ قَوْلَهُ: «لَا تَبْرَحَ حَتَّى آتِيكَ» قَالَ: فَانْتَضَرَّتُهُ، فَلَمَّا جَاءَ ذَكَرْتُ لَهُ الَّذِي سَمِعْتُ، قَالَ: فَقَالَ: «ذَلِكَ جَبْرِيلُ أَتَانِي فَقَالَ: مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِكَ لَا يُفْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا، دَخَلَ الْجَنَّةَ»، قَالَ: «قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ».

وغيره [٢٣٦٨].

[باب الترغيب في الصدقة]

قوله: (سَمِعْتُ لَعَطًا) هو يفتح لعين وإسكانه لعن، أي جنة وضوئاً شيراً مفهوم.

قوله ﷺ «يَا أَبَا ذَرٍّ» فيه مناداة لعالم والكبير صاحبه بكنيته إذ كان جليلاً.

قوله: (مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِكَ لَا يُفْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا، دَخَلَ الْجَنَّةَ)، قد ثبت وإن زنى وإن سرق؟ قال (وإن زنى وإن سرق) فيه دلالة لمذهب أهل الحق أنه لا يَحُدُّ أصحاب الكفر في السر، خلافاً للخوارج والمعتزلة، وَحَصَّ الزَّنى وَالسَّرِقَةَ بِالذِّكْرِ لَكُونَهُمَا مِنْ أَفْحَشِ الْكِبَايِ، وَهُوَ دَخَلَ فِي أَحَادِيثِ الرُّجَاءِ.

١٠ - اباب في الكنازين للأموال والتغليظ عليهم

[٢٣٠٦] ٣٤ - (٩٩٢) وَحَدَّثَنِي (هَبْرُ بْنُ حَوْبٍ) حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ. عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ. عَنِ الْأَخْبَثِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: قَدِشْتُ الْحَرِيَّةَ، فَبَيْنَ أَنَا فِي حَلْمَةٍ لَهَا مَلَأٌ مِنْ قُرَيْشٍ إِذْ جَاءَ رَجُلٌ أَحْسَنُ لَثَابٍ، أَحْسَنُ الْجَسَدِ، أَحْسَنُ الْوَجْهِ، فَقَامَ عَلَيْهِمْ فَقَالَ: بَشِّرِ الْكَانِزِينَ بِرَضْفٍ يُحْمَى عَلَيْهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ. فَيُوضَعُ عَلَى حَلْمَةِ تَلْدِي أَحَدِهِمْ حَتَّى يَشْرُجَ مِنْ نُغْصِ كَتِفَيْهِ، وَيُوضَعُ عَلَى نُغْصِ كَتِفَيْهِ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ حَلْمَةِ تَلْدِيهِ بِتَرْلَزُلٍ، قَالَ: فَوَضَعَ الْقَوْمُ رُؤُوسَهُمْ، فَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنْهُمْ رَجَعَ إِلَيْهِ شَيْئًا، قَالَ: فَأَذْبِرْ، وَاتَّبَعْتُهُ حَتَّى جَلَسَ إِلَى سَارِيَةٍ، فَقُلْتُ: مَا رَأَيْتُ هَؤُلَاءِ إِلَّا كَرِهُوا مَا قُلْتَ لَهُمْ، قَالَ: إِنَّ هَؤُلَاءِ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا، إِنَّ

اباب في الكنازين للأموال والتغليظ عليهم

قوله: (فبينا أنا في حلقة فيها ملأ من قريش) (الملك): الأشراف، ويقال أيضاً للجماعة. (و) (لحلقة) يسكنان للام، وحكى الجوهرى لغة رديئة في فتحها^(١). وقوله: (فبينا أن في حلقة)، أي بين أوقات عودتي في الحلقة.

قوله: (إذ جاء رجل أحسن^(٢) الثياب، أحسن لجسد، أحسن الوجه) هو بالحاء والشين المعجمتين في الألفاظ الثلاثة، ونقته المقاضي هكذا عن الجمهور، وهو من الحشونة، قال: وعند ابن الحداد في الأخير خاصة: (حسن الوجه) من الحسن، ورواه لقسى في البخاري: (حسن الشعر والثياب والهيئة) من الحسن، ولغيره: (حشين) من الحشونة، وهو أصوب^(٣).

قوله: (فقام عليهم) أي: وقف. قوله عن أبي ذؤ: (قال: بشر لكانزين برضف يحمى عليه في نار جهنم، فبوضع على حلمة تلدي أحدهم حتى يخرج من نغص كتفيه، ويوضع على نغص كتفيه حتى يخرج من حلمة تلديه بتزلزل).

(١) * لصحاح: (حق).

(٢) في (ج) - حسن.

(٣) [إكمال المعجم: (٣/٥٠٥)]

خَلِيلِي أَبَ الْقَاسِمِ ﷺ دَعَانِي فَأَجَبْتُهُ، فَقَالَ: «أَتَرَى أَحَدًا؟» فَطَرْتُ مَا عَلَيَّ مِنَ الشَّمْسِ^(٥) وَأَنَا أَظُنُّ أَنَّهُ يَبْعَثُنِي فِي حَاجَةٍ لَمْ أَقُلْتُ: أَرَاهُ، فَقَالَ: «مَا يَسْرُنِي أَنْ لِي وَنَلَهُ ذَهَبًا أَنْفَقَهُ كُلَّهُ

أما قوله (بشر لكاتبين)، فظاهره أنه أراد الاحتجاج لمذهبه في أن الكثر كل ما فضل عن حاجة الإنسان، هذا هو المعروف من مذهب أبي ذر، وزري عنه غيره، ولصحيح الذي عليه الجمهور أن لكثر هو المال الذي لم تؤد زكاته، فأما إذ أدت زكاته فليس بكثر، سواء كثر أم قل.

وقال القاضي: لصحيح أن إنكاره إنه هو على السلاطين الذين يأخذون لأنفسهم من بيت المال، ولا يُنفقونه في وجوهه^(٦). وهذا الذي قاله القاضي باطل، لأن السلاطين في زمنه لم تكن هذه صفتهم، ولم يعنوا في بيت المال، إنما كان في زمنه أبو بكر وعمر وعثمان ﷺ، وتوفي في زمن عثمان سنة ثنتين وثلاثين^(٧).

وأما قوله: (برضف) هي المحارة المُحَمَّدة. وقوله: (يُحمى عليه) أي: يُوقد عليه. وفي (جهنم) مذهب لأهل العربية:

أحدهما: أنه اسم عجمي، فلا يتصرف للعلمية والعلمية، قال لواحد: قال يونس رَأَيْتُ الشُّحُوبِينَ: هي عجمية لا يتصرف للثعريف والعجمية^(٨).

وقال آخرون: هي اسم عربي سُمِّيَتْ به لبعدها عن أهلها، ولم يُصرف للعلمية ولثانيه، قال فطرت من روبة: يقال: بنو جهنم، أي: بعيدة القعر. وقال لواحد: في موضع آخر: قال بعض أهل اللغة: هي مشتقة من الجُهومة، وهي الغلظ، يقال: جهنم الوجه، أي: غليظه، فسُمِّيَتْ جهنم لغلظ أمرها في العذب^(٩).

وقوله: (ثدي أحدهم) فيه جوار استعمال لثدي في الرجل، وهو الصحيح، ومن أهل اللغة من أنكروه وقال: لا يقال: ثدي إلا للمرأة، ويقال للرجل: ثُدَّة، وقد سبق بيان هذا مبسوطاً في كتاب

(٥) يعني كم بقي من شهاب

(٦) إكمال المعجم: (٤/٥٠٧)

(٧) قال ابن حجر: لقوله - أي قول القاضي - محسن، وهو أنه أراد من يفعل ذلك، وإن لم يوجد حينئذ من يفعله.

فتح الباري: (٣/٢٧٥).

(٨) التفسير البسيط: (٤/٨١)

(٩) المعتمد السابق: (٩/١٣٢).

إِلَّا ثَلَاثَةً قَتَائِرٌ*، ثُمَّ هُوَ لَا يَجْمَعُونَ الدُّنْبَ، لَا يَغْفُلُونَ شَيْئًا، قَالَ: قُلْتُ: مَا لَكَ وَلِإِخْوَتِكَ مِنْ قُرَيْشٍ، لَا تَغْتَرِبُهُمْ وَتُصِيبُ مِنْهُمْ، قَالَ: لَا وَرَيْكَ لَا أَسْأَلُهُمْ عَنْ دُنْيَا، وَلَا أَسْتَفْتِيهِمْ عَنْ دِينٍ، حَتَّى الْخَقَّ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ. [احمد: ٢١٤٢٥، وسيد: ١٤٠٧، ١٤٠٨]

[٢٣٠٧] ٣٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَشْهَبِ: حَدَّثَنَا خُلَيْدُ الْغَضْرِيُّ، عَنْ الْأَحْتَفِ بْنِ قَبِيْسٍ قَالَ: كُنْتُ فِي نَفَرٍ مِنْ قُرَيْشٍ، فَمَرَّ أَبُو ذَرٍّ وَهُوَ يَقُولُ: بَشِيرُ الْكَانِزِينَ بِكَيِّْ فِي ظُهُورِهِمْ يَخْرُجُ مِنْ جُنُوبِهِمْ، وَبِكَيِّْ مِنْ قَبْلِ أَفْعَدِيهِمْ يَخْرُجُ مِنْ جِبَاهِهِمْ، قَالَ: ثُمَّ تَنَحَّى فَسَعَدَ، قَالَ: قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: هَذَا أَبُو ذَرٍّ، قَالَ: فَسَعَدَ إِلَيْهِ فَقُلْتُ: مَا شَيْءٌ سَمِعْتُكَ تَقُولُ قَبِيلٌ؟ قَالَ: مَا قُلْتُ إِلَّا شَيْئًا قَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ نَبِيِّهِمْ ﷺ، قَالَ: قُلْتُ: مَا تَقُولُ فِي هَذِهِ الْعَطَاءِ؟ قَالَ: لِحُدَّةٍ فَإِنَّ فِيهِ الْيَوْمَ مَعْرُوفَةً، فَإِذَا كَانَ ثَمَنُ لَدِينِكَ نَدَعُهُ. [احمد: ٢١٤٧٠، وسيد: ١٢٣٠٦]

لإيمان في حديث لرجل الذي قتل نفسه بسيفه، فجعل دُنبه بين يديه^(١)، وسبق أن القدي يدكر ويؤث. قوله: (نُفْسُ كَتِفِهِ) هو بضمَّ اُتُون وسكون الغين لمعجمة ويعده ضدَّ معجمة، وهو العظم الرقيق الذي على طرف الكتف وقيل: هو أعلى الكتف، ويقال له أيضاً: الدَّغِصُ وقوله (يتزلزل) أي يتحرك، قال القاضي^(٢) قل معناه: أنه بسبب نُصَجِهِ يتحرك لكونه بهترئ، قال: والصواب أن الحركة والتزلزل إنما هو لدرُضَفِ أي يتحرك من نُفْسِ كَتِفِهِ حتى يخرج من حُلْمَةِ يَدَيْهِ، ووقع في التسخ، (على حُلْمَةِ يَدَيْ أَحَدِهِمْ) إلى قوله، (حتى يخرج من حُلْمَةِ يَدَيْهِ) بإفراد القدي في الأول وثنيته في الثاني، وكلاهما صحيح.

قوله: (لا تعترِبُهُمْ) أي: تأنيهِهم وتطلبُ منهم، يُقَالُ عَرَوْتُهُ وَعَتَرْتُهُ وَعَتَرْتُهُ إِذَا أَيْتَهُ تَطْلُبُ مِنْهُ حَاجَةً قوله: (لا أسألهُم من دُنْيَا، ولا استفتيهم عن دِينٍ) هكذا هو في الأصول. (عن دُنْيَا)، وفي رواية البخاري: (لا أسألهُم دُنْيَا) بحدف (عن)، وهو الأجْرَدُ، أي: لا أسألهُم شَيْئًا من دُنْيَا. قوله: (حدَّثَنَا خُلَيْدُ الْغَضْرِيُّ) هو بضمَّ الخاء لمعجمة وفتح اللام وسكون الياء، و(الغضريُّ) بفتح العين والضام المهملتين، مشبوهٌ إلى بني غَضِرٍ.

(١) الظن (٥٠٩/١)

(٢) إكمال المعجم: (٥٠٦/٣)

١١ - [باب الحث على النفقة، وتبشير المنفق بالخلف]

[٢٣٠٨] ٣٦ - (٩٩٣) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ غَيْبَةَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: يَا ابْنَ آدَمَ، أَنْفِقْ أُنْفِقْ عَلَيْكَ». وَقَالَ: «يَمِينُ اللَّهِ مَلَأَى - وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: مَلَأَن - سَخَاءً، لَا يَغِيضُهَا شَيْءٌ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ». (المعجم: ٧١٩٨، والبيهقي: ٤٦٨٤ مطولاً).

باب الحث على النفقة، وتبشير المنفق بالخلف

قوله عز وجل^(١): «أَنْفِقْ أَنْفِقْ^(٢) عَلَيْكَ» هو معنى قوله عز وجل: «وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ» (سج ٢٩)، فيتضمن الحث على الإنفاق في وجوه الخير، والتبشير بالحلف من فضل الله تعالى. قوله ﷺ: «يَمِينُ اللَّهِ مَلَأَى، وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: مَلَأَنُ» هكذا وقعت^(٣) رواية ابن نمير بالثبوت، فلو - وهو غلط منه، وصوبه - «مَلَأَى»، كما في سائر الروايات، ثم ضبطوا رواية ابن نمير من وجهين^(٤): أحدهما - سَكَنَ اللَّامَ وبعدها همزة. ولثاني - «مَلَأَنُ» بفتح اللَّام بلا همزة.

قوله ﷺ: «يَمِينُ اللَّهِ مَلَأَى سَخَاءً، لَا يَغِيضُهَا شَيْءٌ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ» ضبطوا: «سَخَاءً» بوجهين:

أحدهما: «سَخَاءً» بالثبوتين على المصدر، وهذا هو الأصح الأشهر.

ولثاني: حكه، لقاضي: «سَخَاءً» بالمد هو على الموصف^(٥)، وورنه (فَعْلَاءً) صفة للبدن، والشخ - الضبُّ الدائم.

واللَّيْلُ وَالنَّهَارُ في هذه الرواية منصوبان على الظرف.

ومعنى (لا يَغِيضُهَا شَيْءٌ) أي: لا يَنْقُصُهَا، يُقَالُ: حَاصِرُ الْمَاءِ، وَغَاضُهُ اللَّهُ، لَارَمَ وَمَتَعَدَّ. قال لقاضي - قال الإمام المازري: هَذَا مِمَّا يُتَوَلَّى، لِأَنَّ الْيَمِينَ إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى الْمَاسِئَةِ لِلشَّمَالِ لَا يُوصَفُ

(١) في (ج) قوله ﷺ

(٢) في (ج) يَنْفِقُ

(٣) بعده في (ج)، غي

(٤) في (ج) بوجهين.

(٥) إكمال المعجم: (٣/ ٥٠٩).

القبض، يرفع وَيُخَفِّضُ. [حيد، ٨١٤٠، ٨١٥٣، ٨١٦٩].

لِإِنْفَاقِهِ، وَلَا يُحْسِكُ خَشْيَةَ الْإِمْلَاقِ، جَلَّ اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ.

واحدة، ولا تختلف قوة وضعفها.

آخر کلام سناؤری (۶۷)

وَالْبُهِرُ) وَرَفَعَهُمَا، النَّصْبُ عَلَى الظَّرْفِ، وَارْتَفَعَ عَلَى أَيْدِيهِمَا.

الموجود لأكثر الرواة، قال: وهي الأشهر والمعروف

(٢٢) «المعلم» : (٢٨/٢)؛ و«كمال المعلم» : (٩/٣) - (٥٠٩).

قال. ومعنى لفيض الموت، وأما الفيض بالفداء، فالإحسان والعطاء والرزق الواسع، قال. وقد يكون بمعنى القبض باللقاف، أي: الموت، قال بيكراوي: الفيض الموت. قال القاسمي: فيس يقولون: (فأصبت نفسه) بضاد إذا مات، وطبي يقولون. (فاظلت نفسه) بالفاء وقيل: إذ ذكرت لنفسه الضاد، وهذا قيل: (فاظ) من غير ذكر النفس فبالطاء، وجاء في رواية أخرى: «ويده الميزان يخفيض ويرفع»^(١)، فقد يكون عبارة عن الرزق والمقادير، وقد يكون عبارة عن جملة المقدير ومعنى «يخفيض ويرفع» فيس. هو عبارة عن تقدير الرزق، يقتضيه على من يشاء، ويوسع على من يشاء، وقد يكون عبارة عن تصرف المقادير بالخلق بالعبادة^(٢) والذل، والله أعلم.



(١) أخرجه البخاري: ٤٦٨٤.

(٢) في (ص) و(هـ)، وسره ولمست من (ج)، وهو الموافق لما في الإكمال للمعلمة: (٣/ ٥١٠ ٥١١).

١٢ - [باب فضل النفقة على العيال والمملوك،

وإثم من ضيعهم، أو حبس نفقتهم عنهم]

[٢٣١٠] ٣٨ (٩٩٤) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الرَّهْرَائِيُّ وَثُمَّيَّةُ بْنُ سَعِيدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ حَمَّادٍ بْنِ رَافٍ - قَالَ أَبُو الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ، عَنْ قُتَيْبَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ دِينَارٍ يُنْفَقُهُ الرَّجُلُ: دِينَارٌ يُنْفَقُهُ عَلَى عِيَالِهِ، وَدِينَارٌ يُنْفَقُهُ الرَّجُلُ عَلَى ذَاتَيْهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَدِينَارٌ يُنْفَقُهُ عَلَى أَصْحَابِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: وَيَذَى بِالْعِيَالِ.

ثُمَّ قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: وَآيُ رَجُلٍ أَعْظَمُ أَجْرًا مِنْ رَجُلٍ يُنْفِقُ عَلَى عِيَالٍ صَغِيرٍ، يُعْفُهُمْ، أَوْ يَنْفَعُهُمُ اللَّهُ بِهِ وَيُعْطِيهِمْ! [الحمد ٢٢٤٥٣].

[٢٣١١] ٣٩ - (٩٩٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأُحْمَرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُزَاجِمِ بْنِ ذُفَرٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دِينَارٌ أَنْفَقْتَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَدِينَارٌ أَنْفَقْتَهُ فِي رَقَبَةٍ، وَدِينَارٌ تَصَدَّقْتَ بِهِ عَلَى مُسْكِينٍ، وَدِينَارٌ أَنْفَقْتَهُ عَلَى أَهْلِكَ، أَعْظَمُهَا أَجْرًا الَّذِي أَنْفَقْتَهُ عَلَى أَهْلِكَ». [البيهقي ٦٠١٧٩].

باب فضل النفقة على العيال والمملوك،

وإثم من ضيعهم، أو حبس نفقتهم عنهم

مقصودُ لبِّ الحديثِ على النفقة على العيال، وبيانُ عظمِ الثوابِ فيه، لأنَّ منهم من تحب نفقته بالقرية، ومنهم من تكون مندوبةً وتكون^(١) صدقةً وصيةً، ومنهم من يكون وجبةً بملكٍ لتكاحٍ أو ملكٍ اليمين، وهذا كله فصلٌ محثوثٌ عليه، وهو أفضل من صدقة التطوع، ولهذا قال ﷺ في رواية ابن أبي شيبَةَ: «أَعْظَمُهَا أَجْرًا الَّذِي أَنْفَقْتَهُ عَلَى أَهْلِكَ» مع أنه ذكر قبله للنفقة في سبيلِ الله تعالى، وفي العتق والصدقة، ورجَّح النفقة على العيال على هذا كله لما ذكره، وراده تأكيداً بقوله ﷺ في

(١) في (ها): فتكون.

[٢٣١٢] ٤٠ - (٩٩٦) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَرَمِيُّ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ
 لُبَحْرٍ الْكِنَانِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، عَنْ خَيْثَمَةَ قَالَ : كُنَّا جُلُوسًا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
 هَمْرٍو إِذْ جَاءَهُ فَهَرَمَانٌ^١، فَذَخَرَ، فَقَالَ : أُعْطِيتَ لِرَبِّيقِ قُوَّتُهُمْ؟ قَالَ : لَا، قَالَ : فَاطْلِقْ
 فَأَعْطَاهُمْ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يَحْبِسَ عَمَّنْ يَمْلِكُ قُوَّتَهُ».

الحديث الآخر : «كفى بالمرء إثماً أن يحبس عمن يملك قوته»، قد قوته (مفعول (يحبس)).

قوله : (حدثنا سعيد بن محمد الحرمي) هو بلجيم قوله : (فهَرَمَانٌ) متع. القاب وإسكان لها، وفتح
 لُء، وهو البخارن القادم^١ بحو فتح لإسكان، وهو بمعنى لوكيل، وهو بفساد الفرس.



١٣ - [باب الابتداء في النفقة بالنفس

ثم أهله ثم القرابة]

[٢٣١٣] ٤١ - (٩٩٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ج) . وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ . أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ . عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ . أَعْتَقَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عُدْرَةَ عَبْدًا لَهُ عَنْ ذُبُرٍ (١) . فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : «أَلَاكَ مَالٌ غَيْرُهُ ؟» فَقَالَ : لَا . فَقَالَ : «مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي ؟» فَأَشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَدَوِيُّ بِثَمَانٍ مِثْقَالٍ مِنْ دِرْهَمٍ ، فَجَاءَ بِهَِا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ : «أَبْدَأْ بِتَفْسِكَ فَتَصَدَّقْ عَلَيْهَا ، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ فَلِأَهْلِكَ ، فَإِنْ فَضَلَ عَنْ أَهْلِكَ شَيْءٌ فَلِإِيْدِي قَرَابَتِكَ ، فَإِنْ فَضَلَ عَنْ ذِي قَرَابَتِكَ شَيْءٌ فَهَكَذَا وَهَكَذَا» يَقُولُ : فَبَيْنَ يَدَيْكَ وَعَنْ يَمِينِكَ وَعَنْ شِمَالِكَ . [مسكوت ٤٣٣٨] [سنة ٢١٤١ هـ] [مصحف ٢٣١٤] .

باب الابتداء في النفقة (١) بالنفس

ثم الأهل ثم القرابة

فيه حديث جابر (أن رجلاً أعتق عبداً له عن ذُبُرٍ ، بلغ ذلك النبي ﷺ ، فقال : «ألك مالٌ غيره ؟» فقال لا ، فقال «من يشتريه مني ؟» فأشتراه نعيم بن عبد الله العدوي ثمان مئة درهم ، فحدها رسول الله ﷺ فدفعها إليه . ثم قال «ابدأ بنفسك فتصدق عليها ، فإن فضل شيء فلأهلك ، فإن فضل عن أهلك شيء فإيدي قرايتك ، فإن فضل عن ذي قرايتك شيء فهكذا وهكذا» يقول : فبين يديك وعن يمينك وعن شمالك) .

في هذا الحديث فوائد منها : الابتداء في النفقة بالمذكور على هذا الترتيب . ومنها : أن لحقوق و لعضائل إذا تراجعت ، فندم الأوكد فالأوكد . ومنها : أن الأفضل في صدقة التطوع أن يؤتوها في جهات الخير ووجوه ليربح حسب لمصلحة ، ولا ينحصر في جهة بعينها .

ومنها : دلالة ظاهرة لشفاعتي وموافقي في جواز بيع المدير ، وقال مالك وأصحابه : لا يجوز بيعه

(٥) أي ذبوره ، فقال له . أنت حر بعد موتي . وسُمي تديراً لأنه يحصل لعق فيه ذبُر الحياة

(١) في (ج) . بالنفقة

[٢٣١٤] (٥٥٥) وَحَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ لَدُّورَقِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ يَغْنِي بْنِ عَلِيَّةَ - عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ يَقَالُ لَهُ: أَبُو مَذْهُورٍ، أُغْتَنِقَ عُلَامًا لَهُ عَنْ ذُبُرٍ يَقَالُ لَهُ: يَعْقُوبُ، وَمِنَاقٍ لِحَدِيثٍ بِمَعْنَى حَدِيثِ اللَّبِثِ. راجع ١٤٢٧٣ [رواه ٢٣١٣].

إلا إذا كان على السيد دين فيباع فيه، وهذا لحديث صريح أو ظهر في الرد عليهم، لأن النبي ﷺ إنما دعه ليُنفقه سيده على نفسه، ولحديث صريح أو ظهر في هذا، ولهذا قال ﷺ: «أبدأ بنفسك فتصدق عليها» إلى آخره.



١٤ - [باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين والزوجة والأولاد

والوالدين ولو كانوا مشركين]

[٧٣١٥] ٤٢ - (٩٩٨) حَسَنًا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّ اللَّهَ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: كَانَ أَبِي طَلْحَةَ أَكْثَرَ أَنْصَارِيٍّ بِالْمَدِينَةِ مَالًا، وَكَانَ أَحَبُّ أَمْوَالِهِ إِلَيْهِ يَبْرَحِي، وَكَانَتْ مُسْتَقْبَلَةَ الْمَسْجِدِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا صَيِّبٌ، قَالَ أَنَسٌ: فَلَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿لَا تُلَاقُوا اللَّهَ حَتَّى تَغْتَوَّأُوا وَمَا

باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين والزوجة والأولاد والوالدين

ولو كانوا مشركين

قوله (وكان أحب أمواله إليه ببرحاء) اختلفوا في ضبط هذه اللفظة على أوجه: قال القاضي رحمه الله: رويت هذه اللفظة عن شيوخ بفتح الراء وضمتها مع كسر الباء، وفتح الباء والراء. قال الباجي: قرأت هذه النفاضة على أبي ذر نَهْرَوِيٍّ بفتح الراء على كل حال، قال، وعليه أدركت أهل العلم والحفظ بالمشرق، وقال سي لُصَوْرِيٌّ^(١): هي بالفتح، وأتقيا على أن من رفع الراء وألزمه حكم الإعراب فقد أخطأ، قال: وبالرفع قرأناه على شيوخ بالأسدلس، وهذا الموضع يُعرف بقصر بني جَبِيلَةَ قُبَيْيِ الْمَسْجِدِ. وذكر مسلم رواية حماد بن سلمة هذا الحرف. (بفتح) بفتح الباء وكسر الراء، وكله سمعناه من أبي بحر عن العُذْرِيِّ والسُّمَرْقَنْدِيِّ، وكان عند ابن سعيد عن السُّجْزِيِّ^(٢) من رواية حماد (يَبْرَحِي) بكسر الباء وفتح الراء، وصبطه الحميدي من رواية حماد (يَبْرَحِي) بفتح الباء والراء، ووقع في كتاب أبي داود: (جعلت أرضي بأريح لله)^(٣)، وأكثر رواياتهم في هذا الحرف بالقصر، ورويه عن بعض شيوخ بالوجهين، وبالمذَّ وجننه خط الأصيلي، وهو حائط يُسمى بهذا الاسم، وليس اسم بئر، والحديث يدلُّ عليه، والله أعلم. هذا آخر كلام القاضي^(٤)

(١) الصوري هو أبو عبد الله محمد بن عبي بن عبد الله بن محمد الشامي، أخذ لأعلام، مات سنة إحدى وأربعين وأربع مئة.

سير أعلام النبلاء: (١٧/٦٢٢)

(٢) في (عن) و(هـ): البجلي، وهو صحيح.

(٣) أبو داود: ١٦٨٩

(٤) إكمال المعلم: (٣/٥١٦).

يُحْسِنُونَ ﴿١٩٢﴾. قَالَ أَبُو طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿لَوْ كُنَّا نَعْلَمُ مَا فِي قُلُوبِ النَّاسِ لَخَرَجْنَا مِنْهَا كَخَرَاجِ الْغَنَاءِ﴾، وَإِنَّهَا صَلَافَةٌ لِلَّهِ، أَرْجُو بِرَّهَا وَدُخْرَهَا عِنْدَ اللَّهِ، فَضَعَفَهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ حَيْثُ شِئْتَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بِخ». ذَلِكَ مَالٌ رَابِعٌ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِعٌ، قَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ فِيهَا، وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ، فَتَقْسِمَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقْرَبِيهِ وَبَنِي عَمِّهِ. [أحمد ١١٢٤٣٨، والبيهقي ٢١٤٠١].

قوله: (قام أبو طلحة إلى رسول الله ﷺ فقال: إن الله تعالى يقول في كتابه) إلى آخره فيه دلالة للمذهب لصحيح وقول الجمهور أنه يجوز أن يقال: إن الله يقول، كما يقال: إن الله قال. وقال مطرف بن عبد الله بن الشَّحْبَرِ لَتَابَعِي لَا يَقُولُ: اللَّهُ يَقُولُ، وإنما يقال: قال الله، أو الله قال، ولا يستعمل مضارعاً. وهذا غلط، والضوابط جوزه، وقد قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾ [الأعراف ٤٤]، وقد تطهرت الأحاديث الصحيحة باستعمال ذلك، وقد أشرت إلى طرف منها في كتاب «لأذكر»^(١)، وكان من كرهه ضاً أنه يقتضي استئناف بقول، وقول الله تعالى قديم، وهذا طريق عجيب. قول المعنى مفهوماً ولا أبس فيه.

وفي هذا الحديث استحباب الإلقاء مما يُحِبُّ، ومشاورة أهل العلم والعصر في كيفية الصدقات ووجوه القاءات وغيرها.

قوله: «بخ، ذلك مال رابع، ذلك مال رابع» قال أهل اللغة: يقال: بخ، بوسكن الخاء وتوניה مكسورة. وحكى القاضي الكسر بلا تنوين، وحكى الأحمر للتشديد فيه. قال القاضي: ودوي بالرفع، فإذا كررت فلا اختيار تحريك الأول متوئلاً وإسكان الثاني. قال ابن دُرَيْدٍ: معناه تعظيم الأمر وتعظيمه، وسكنت الخاء فيه كسكون اللام في هل وبن. ومن قال: بخ، بكسره متوئلاً، فسمَّاه بالأصوات، كصو ويكو. قال ابن السكيت: بخ بخ، ويكو بة، بمعنى واحد^(٢). وقال الداودي: بخ كلمة يقال إذا حمِدَ المعلن، وقال غيره: تُقال عند الإعجاب^(٣).

وأما قوله ﷺ: «مال ربح»، فمضبطناه هنا بوجهين: بالياء لمشاء، وبالموحدة. وقال القاضي.

(١) ص ٢٨٦

(٢) انظر «الكنز اللغوي في اللمن» ص ٣٢.

(٣) الإكمال، للمعجم: (٣/٥١٧)

[٢٣١٦] ٤٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ حَدَّثَنَا بِهِرٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿لَا تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [٢٣١٦]، قَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَرَى رَجُلًا يَسْأَلُنَا عَنْ أَمْوَالِنَا، فَأُشْهِدُكَ بِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ جَعَلَتْ رُغِيصِي بِرِيحِ اللَّهِ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اجْعَلْهَا فِي قَرَابَتِكَ»، قَالَ: فَجَعَلَهَا فِي حَسَانِ بْنِ ثَابِتٍ وَأَبِي بَنْ كَعْبٍ. [تجديد: ١٤١٣٦، ربيع: ٢٣١٥].

[٢٣١٧] ٤٤ - (٩٩٩) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ أَنَّهَا أَعْطَقَتْ وَلِيدَةً فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «لَوْ أَعْطَيْتَهَا أَحْوَالَكَ، كَانَ أَكْثَمَ لِأَجْرِكَ» [تجديد: ٢٦٨٢٢، والبخاري: ٢٥٨٩٢].

روايت فيه في كتاب مسلم بالموحظة، واختلفت الرواة فيه عن مالك في البخاري والموطأ وغيرهما^(١)، فمن روى بالموحظة فمعناه ظاهر، ومن روى: «رايح» بالمشاة، فمعناه: رايح عليك أجره ونفعه في الآخرة.

وفي هذا الحديث من الموائد غير ما سبق: أَنَّ الصَّدَقَاتِ عَلَى الْأَقْرَبِ أَفْضَلُ مِنَ الْأَجَانِبِ إِذْ كُنُوا محتاجين. وفيه أَنَّ الْقَرَابَةَ يُرْعَى حَقُّهَا فِي صِلَةِ الْأَرْحَامِ وَإِنْ لَمْ يَجْتَمِعُوا إِلَّا فِي أَبِي بَعِيدٍ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَبَا طَلْحَةَ بِجَعْلِ صِدْقَتِهِ فِي الْأَقْرَبِينَ، فَجَعَلَهَا فِي أَبِي بَنْ كَعْبٍ وَحَسَانِ بْنِ ثَابِتٍ، وَإِنَّمَا يَجْتَمِعَانِ مَعَهُ فِي الْجَدِّ السَّابِعِ.

قوله ﷺ في قصة ميمونة حين أعتقت الجارية: «لَوْ أَعْطَيْتَهَا أَحْوَالًا، كَانَ أَكْثَمَ لِأَجْرِكَ» فيه فضيلة صلة الأرحام وإحسان إلى الأقارب، وأنه أَفْضَلُ مِنَ الْعَتَقِ، وهكذا وقعت هذه اللَّفْظَةُ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»: «أَحْوَالِكَ» بِاللَّامِ، وَوَقَعَتْ فِي رِوَايَةٍ غَيْرِ الْأَجِيلِيِّ فِي الْبُخَارِيِّ، وَفِي رِوَايَةِ الْأَصْبَغِيِّ: «أَحْوَالِكَ» بِالتَّاءِ قَالَ الْقَاضِي: وَلَعَلَّهُ أَصَحُّ، بِدَلِيلِ رِوَايَةِ مَالِكٍ فِي «الْمَوْطَأِ»: «أَعْطَيْتَهَا أَخْتَكَ»^(٢)، قُلْتُ: الْمَجْمُوعُ صَحِيحٌ وَلَا تَعْدِرُضَ، وَقَدْ قَالَ ﷺ ذَلِكَ كُلَّهُ.

وليه الاعتناء بأقارب الأم إكراماً لحقها، وهو زيادة في برها. وفيه جواز تبرع امرأة بعالمها بغير إذن زوجها.

زوجها

(١) إكمال المعلم: (٥١٧/٤)

(٢) المعاصر بسابق: (٥١٩/٣)، وجليل مالك في الموطأ: ١٨٦٥.

[٢٣١٨] ٤٥ - (١٠٠٠) حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَارِثِ، عَنْ زَيْنَبَ مَرْأَةِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَصَدَّقْنَ يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ، وَلَوْ مِنْ خَلِيكُنَّ» قَالَتْ: فَرَجَعْتُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ فَقُلْتُ: إِنَّكَ رَجُلٌ خَفِيفُ ذَاتِ النِّبِ، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَمَرَنَا بِالصَّدَقَةِ، فَأَتَيْتُهُ فَسَأَلْتُهُ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ يَجْزِي عَنِّي، وَإِلَّا صَرَفْتُهَا إِلَى غَيْرِكُمْ، قَالَتْ: فَقَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ: بَلَى النِّبِيُّ أَنْتِ، قَالَتْ: فَانْطَلَقْتُ، فَوَدَّ امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ بَيْتَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، حَاجَتِي حَاجَتُهَا، قَالَتْ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ أُلْقِيَ عَلَيْهِ الْمَهَابَةُ، قَالَتْ: فَخَرَجَ عَلَيَّ بِلَالٌ فَقُلْنَا لَهُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَهُ أَنَّ امْرَأَتَيْنِ يَالِبَبِ تَسْأَلَايَا: أَنْتَجِزِي الصَّدَقَةَ عَنْهُمَا عَلَى أَرْوَاحِهِمَا، وَعَلَى أَيْتَامٍ فِي حُجُورِهِمَا؟ وَلَا تُخْبِرُهُ مَنْ نَحْنُ، قَالَتْ: فَدَخَلَ بِلَالٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

قوله ﷺ: «يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ تَصَدَّقْنَ» فيه أمر ولْي الأمر رعيته بالصَّدقة وفعال النِّسَاءِ، وعطفه النِّسَاءِ إذ لم يترتب عليه فنة، والمَعْشَرُ الجماعة الذين صنفتهم واحدة. قوله ﷺ: «ولومن خليكُنَّ»^(١)، هو بفتح الحاء وإسكان اللام مقروء^(٢)، وأما الجمع فيقال بضم الحاء وكسر هاء، والألأم مكسورة فيهما والياء شديدة. قولها: (فإن كان ذلك يجزي عني) هو بفتح لياء، أي: يكفي، وكذلك قولهما^(٣) بعد: (انحزي الصدقة عنهما) بفتح الثاء.

وقولها: (أنتجزي للصدقة عنهما على أرواحهما)^(٤) هذه أفصح للغة، فقال: على زوجهما، وعلى زوجيهما، وعلى أرواحيهما، وهي أفصحهم، وبها جاء القرآن العزيز في قوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَدَقْتَ قَوْلُكَ﴾^(٥) تحريمه^(٦)، وكذا قولهما: (وعلى أيتام في حجورهما) وشبه ذلك مما يكون لكن واحد من الاثنين منه واحد.

قولهما: (ولا تخبره من نحن) ثم أحبر بهما، قد يقال: إنه إخلاف للوعده، وفشة لفسر، وجوابه أنه عارض ذلك جواب رسول الله ﷺ، وجوابه ﷺ واجب مُحْتَم لا يجوز تأخير، ولا يُقَدَّم عليه غيره، وقد تقرر أنه إذا تعارضت المصالح بُدئَ بأهمها.

(١) في (خ): حليكن.

(٢) في (خ): جفوداً.

(٣) في (ص) و(هـ): قولها.

(٤) في (خ): زوجهما، وفي (ص): زوجيهما، والمثبت من (هـ) وهو لصواب.

«مَنْ هُمَا؟» فَقَالَ: «امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ وَرَيْبٌ، فَقَدْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. «أَيُّ الرِّبَائِي؟»، قَالَ: «امْرَأَةٌ عَبْدُ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَهُمَا أَجْرَانِ: أَجْرُ الْقَرَابَةِ، وَأَجْرُ الصَّدَقَةِ».

٤٦ [٢٣١٦] - (٥٠٠) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَرْدِيُّ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنِ عِيَاذٍ : حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ حَدَّثَنِي شَقِيقٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ زَيْنَبِ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَتْ : فَذَكَرْتُ لِإِبْرَاهِيمَ، فَحَدَّثَنِي عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ زَيْنَبِ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ بِمِثْلِهِ سَوَاءً. قَالَتْ : كُنْتُ بِي الْمَسْجِدِ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ : «نَصَدَّقَنِي وَلَوْ مِنْ حُلْبُنٍ»، وَنَقَدَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ أَبِي الْأَخْوَصِ [١٤٦٦] وَبِهِ [٧٣١٨].

[٢٣٢٠] ٤٧ - (١٠٠١) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَمَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَيْبِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ لِي أَخَرُ فِي نَيِّ أَبِي سَلَمَةَ، أُنْفِقُ عَلَيْهِمْ، وَلَسْتُ بِتَارِكِهِمْ هَكَذَا وَهَكَذَا، إِنَّمَا هُمْ بَنُو؟ فَقَالَ: «نَعَمْ، لَكَ بِهِمْ أَجْرٌ مَا أَنْفَقْتَ عَلَيْهِمْ» ٩. [أحمد: ٢٦٥٠٩، وسخري: ٥٣٦٩].

[٢٣٢١] (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ (ح) - وَحَدَّثَنَاهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ
إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، جَمِيعًا عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ
فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمِثْلِهِ. [أحمد ٢١٦٤٢] [تبر ٢٣٢٠].

قوله ﷺ: «لَهُمَا أَجْرَانِ أَجْرُ الْقَرَابَةِ، وَأَجْرُ الصَّدَقَةِ» فِيهِ الْحُثُّ عَلَى الصَّدَقَةِ عَلَى الْأَقْرَابِ وَصَدَقَ
الْأَوْحَدُ، وَأَنَّ فِيهَا أَجْرَيْنِ

قوله: (فذكرت لإبراهيم، محدثي عن أبي عبيدة) القائل (ذكرت لإبراهيم) هو الأعمش، ومقصوده أنه روى عن شبحين: شقيق وأبي عبيدة. وهذا لمذكور في حديث مرأة ابن مسعود والمرأة الأنصارية من الثقة على زواجهما وأبناهما في حجرهم، ونفقة أم سمية على بنيها، المراد به كله. صنفه تلويع، وسبق الأحاديث يدل عليه.

قوله ﷺ: «إِنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا أَتَفَقَ عَلَى أَهْلِهِ شُفْعَةً بِحَسَبِهَا، كَانَتْ لَهُ صِدْقَةً» فِيهِ بَيَانٌ أَنَّ لِمُرَادِ بِالْصِدْقَةِ وَالشُّفْعَةِ الْمَطْلُوقَةِ فِي بَاقِي الْأَحَادِيثِ إِذَا احْتَسَبَهَا، وَمَعْنَاهُ: أُرِيدَ بِهِ وَجْهٌ لِلَّهِ تَعَالَى بِإِزْنِهِ ﷻ.

[٢٣٢٢] ٤٨ - (١٠٠٢) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْسَرِيُّ . حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَدِيِّ - وَهْرَ بْنِ ثَابِتٍ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرْبَدٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْبَدْرِيِّ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا أَنْفَقَ عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةً وَهُوَ يَحْتَسِبُهَا، كَانَتْ لَهُ صَدَقَةً». (سجاري ٥٥ [لو نظر: ٢٣٢٢]).

[٢٣٢٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ، كِلَاهُمَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ (ج). وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، جَوِيحًا عَنْ شُعْبَةَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ. (احمد ١٧١١ [لو نظر: ٢٣٢٢]).

[٢٣٢٤] ٤٩ - (١٠٠٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَسْمَاءَ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُمِّي قَدِمَتْ عَلَيَّ وَهِيَ رَاغِبَةٌ - أَوْ: رَهِيَّةٌ - أَفَأَصِلُهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ». (احمد ٢٦٩١٣ [لو نظر: ٢٣٢٤]).

[٢٣٢٥] ٥٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُعَمَّدُ بْنُ لَعْلَاءٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ قَالَتْ: قَدِمَتْ عَلَيَّ أُمِّي وَهِيَ مُشْرِكَةٌ فِي عَهْدِ قُرَيْشٍ إِذْ عَاهَدْتُهُمْ، فَاسْتَفْتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدِمَتْ عَلَيَّ أُمِّي وَهِيَ رَاغِبَةٌ، أَفَأَصِلُ أُمِّي؟ قَالَ: «نَعَمْ صِلِي أُمَّكِ». (سجاري ٢٦٢١ [لو نظر: ٢٣٢٤]).

أنفقها ذاهلاً، وإنما يدخل المحتسباً، وطريقه في الاحتساب أن يتذكر أنه يحب عليه الإنفاق على الزوجة وأطفال أولاده^(١) والممولى وغيرهم ممن تحب نفقته على حسب أحوالهم واختلاف العمداء فيهم، وأن غيرهم ممن يُنفق عليه مندوباً إلى الإنفاق عليهم، فينفق بية أداء ما أمر به، وقد أمر بالأحسان إليهم، والله أعلم.

قوله: (عن أسماء بنت أبي بكر قالت: قدمت عليّ أمي وهي راغبة، أو راغبة)، وفي الرواية الثانية: (راغبة) بلا شك. وفيها، (وهي مشركة، فقلت للنبي ﷺ) (أفأصل أمي؟ قال «نعم صلي أمك»).

قد القاضي - الصحيح: (راغبة) بلا شك، قدا: قيل - معناه: رغبة عن الإسلام وكرهه له، وقيل - طمعة فيما أعصبتها حريصة عليه، وفي رواية أبي داود، (قدمت عليّ أمي راغبة في عهد قريش،

وهي راضية مشركة^(١)، فالأول: (راضية) بالياء أي طامحة طالبه حباني، والدنية: بالسين، معناه كرامة للإسلام سخطته، وفيه جواز عملة القريب المشرك^(٢).

وأم أسماء اسمها قيلة، وقيل: قُتِلَ بالقاف وناء مشاة من فوق، وهي قيلة بنت عبد العزى لقرشية العامرية، واختلافه للعلاء في أنها أسبغت أم ماتت على كفرها؟ والأكترون على موتها مشركة.



(١) أبو داود: ١٦٦٨.

(٢) إجماع الجعفة (٣/٤٢٣).

١٥ - [باب وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه]

[٢٣٢٦] ٥١ - (١٠٠٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ أُمِّي أَفْتَلَتْ نَفْسَهَا وَلَمْ تُوصِرْ، وَأَظْلَمَ لَوْ تَكَلَّمْتُ تَصَدَّقْتُ، أَفَلَهَا أَجْرٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ».

[مكرر: ٤٢٢٤، لم يدرى ١٣٨٨] [نظر ١٣٢٧].

باب وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه

قوله: (يا رسول الله، إن أمي أفلتت^(١) نفسها) ضبطناه: (نفسها) و(نفسها) بفتح السين ورفعها، فالرفع على أنه مفعول ما لم يُسم فاعله، والنصب على أنه مفعول ثانٍ، قال القاضي: أكثر روايت فيه بالنصب، وقوله: (أفلتت) بالعاء، هذا هو الصواب الذي رواه أهل الحديث وغيرهم، ورواه بن قتيبة. (أفلتت نفسها) بالقاف، قل. وهي كلمة تُقال لمن مات فجأة، ويقال أيضاً لمن قتله الجُرُ والعشور، ولصوت الصاء، قلوا. ومعناه: ماتت فجأة، وكل شيء فعل بلا تمكث فقد أفلتت، ويقال: أفلتت الكلام واقتصره واقتصره^(٢): إذا ارتجله^(٣).

قوله: (أفلهما أجر إن تصدقت عنها؟ قال نعم)، فقوله: (إن تصدقت) هو بكسر الهمزة من (إن)، وهذا لا خلاف فيه، قال القاضي: هكذا الرواية فيه، قال: ولا يصح غيره، لأنه إنما سأل عما لم يفعله بعد^(٤).

وفي هذا الحديث أن الصدقة عن الميت تنفع الميت ويصله ثوابها، وهو كذلك بإجماع العلماء، وكذا أجمعوا على وصول الدعاء وقضاء الدين بالنصر في الواردة في الجميع، ويصح الحج عن الميت إذا كان حج الإسلام، وكذا إذا أوصى بحج التطوع على الأصح عند. واختلف العلماء في الصوم إذ مات وعليه صوم، فالراجح جرده عنه للأحاديث الصحيحة فيه،

(١) في (ج): أفلتت، وهي كذلك في المستخرج أبي عو ٤٨١٨، ٥٨٢٩.

(٢) في (ج): واقتصره.

(٣) [إكمال المعلم: ٥٢٤/٣]

(٤) المصدر السابق: ٥٢٥/٣

[٢٣٢٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ (ح) . وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ .
 حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ (ح) . وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ (ح) . حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ
 مُوسَى : حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ ، كُلُّهُمْ عَنْ عِثَامٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ . زُحَدُ أَبِي ذَرٍّ . ١٠٣٦٠ .
 وَفِي حَدِيثِ أَبِي أَسَمَةَ وَلَمْ تُوصِرْ ، كَمَا قَالَ ابْنُ بَشِيرٍ ، وَلَمْ يَقُلْ ذَلِكَ الْبَاقُونَ .

والمشهور في مذهبنا أن قراءة القرآن لا يصلي ثوابها ، وقال جماعة من أصحابنا - يصلي ثوابها ، ربه قال
 أحمد بن حنبل . وأما العبادة وسائر القاعات ، فلا تصلي عندنا ولا عند المشهور ، وقال أحمد . يصلي
 ثواب الجميع ، كالصحيح ، والله أعلم .



٢٠١

١٦ - [باب بيان أن اسم الصدقة يقع على

كل نوع من المعروف]

[٢٣٢٨] ٥٢ - (١٠٠٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ (ح) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ الْعَوَامِ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ رُبَيْعِ بْنِ جَرَّاشٍ، عَنْ حُدَيْفَةَ، فِي حَدِيثِ قُتَيْبَةَ قَالَ قَالَ نَبِيُّكُمْ ﷺ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ». [مسند: ٢٣٢٨٠٢].

[٢٣٢٩] ٥٣ - (١٠٠٦) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ الضَّبْعِيُّ: حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ - حَدَّثَنَا وَاصِلٌ مَوْلَى أَبِي عِيْنَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عُقَيْلٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَغْمَرَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ الدِّيلِيِّ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ أَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ بِالْأُجُورِ - يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي، وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ، وَيَصَدَّقُونَ بِفُضُولِ أَمْوَالِهِمْ، قَالَ: «أَوَلَيْسَ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ مَا تَصَدَّقُونَ؟ إِنْ يَكُلُّ تَسْبِيحَةَ صَدَقَةٍ، وَكُلَّ تَكْبِيرَةِ صَدَقَةٍ، وَكُلَّ تَحْمِيلَةِ صَدَقَةٍ، وَكُلَّ تَهْلِيلَةِ صَدَقَةٍ، وَأَمَرَ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٍ، وَنَهَى عَنْ مُنْكَرِ صَدَقَةٍ،»

باب بيان أن اسم الصدقة يقع على

كل نوع من المعروف

قوله ﷺ: «كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ» أي: له حكمها في الثواب وفيه بيان ما ذكرناه في الترجمة. وفيه أنه لا يحتقر شيئاً من المعروف، وأنه ينبغي ألا يخل به، بل يسعى أن يحضره.

قوله: (ذهب أهل الدُّثُورِ بِالْأُجُورِ) (الدُّثُورُ) بضم الدال جمع قُثْرَ يَفْتَحُهَا، وهو المال الكثير.

قوله ﷺ: «أَوَلَيْسَ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ مَا تَصَدَّقُونَ؟» إِنْ يَكُلُّ تَسْبِيحَةَ صَدَقَةٍ، وَكُلَّ تَكْبِيرَةِ صَدَقَةٍ، وَكُلَّ تَحْمِيلَةِ صَدَقَةٍ، وَكُلَّ تَهْلِيلَةِ صَدَقَةٍ، وَأَمَرَ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٍ، وَنَهَى عَنْ مُنْكَرِ صَدَقَةٍ.

أما قوله ﷺ: «مَا تَصَدَّقُونَ؟» فالرواية فيه بتشديد الصاد والدال جميعاً، ويجوز في اللغة تخفيف

وفي بضع أحَدِكُمْ صدقةً،

«وجتهون» رفع «صدقة» ونصبه، فالرفع على الاستئناف، والنصب «مطلق» على «إنَّ كُلَّ تَبِيْعَةٍ صدقة» قال القاسمي: يحمل تسميتها صدقة أنَّ لها أجراً كما تصدقة أجره، وأنَّ هذه الطاعات ثمان الصدقات في الأجور، وسماها صدقة على طريق المقابلة وتجنيس الكلام، وقيل: معناه أنها صدقة على نفسه^(١).

قوله ﷺ: «وأمر بالمعروف صدقة، وبهي عن منكر صدقة» فيه إشارة إلى ثبوت حكم الصدقة في كل فرد من أفراد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولهذا نكره، والثبوت في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أكثر منه في التسييح والتحميد والتهيل، لأنَّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض كفاية، وقد يتعین، ولا يتصور وقوعه نملاً، والتسييح والتحميد والتهيل نوافل، ومعلوم أنَّ أجر الفرض أكثر من أجر النفل، لقوله عز وجل: «وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إليَّ من أداء ما^(٢) ألغرضت عليه»، رواه البخاري من رواية أبي هريرة^(٣).

وقد قال إمام الحرمين من أصحابه من بعض العلماء: إنَّ ثواب الفرض يزيد على ثواب لفظة سبعين درجة^(٤)، واستأنسوا فيه بخديث.

قوله ﷺ: «وفي بضع أحَدِكُمْ صدقة» هو بضم لاء، ويطلق على لجماع، ويطلق على الفرع نفسه، وكلاهما صحيح إرادته هنا. وفي هذا دليل على أنَّ المباحات تصير طاعات بالسبب الصادقات، فالجماع يكون عبادة إذا تروى به قضاء حق الرُّوجة ومعاشرتها بالمعروف الذي أمر الله تعالى به، أو طيب ولو^(٥) صالح، أو عفيف^(٦) نفسه، أو إعفاف الرُّوجة، ومنعهما جميعاً من النظر إلى الحرام والفكر فيه، أو الهَمُّ به، أو غير ذلك من المقاصد الصالحة.

(١) إكمال المعجم: (٤/٣٠٦).

(٢) في (ج): أحب عبداً.

(٣) البخاري: ٦٥٠٢.

(٤) نهاية المطالب: (١٢/٧)، والحديث الذي ستأنس به فيه حديث سلمان العرسي عليه السلام: قال: خطب رسول الله ﷺ في آخر يوم من شعبان فقال: «أيها الناس، قد أظلمكم شهر عظيم، شهر مبارك» إلى أن قال: «من تقرب فيه بحسنة من الخير، كان كمن أدى فريضة خمس مراراً، ومن أدى فيه فريضة، كان كمن أدى سبعين فريضة فيما سواه» أخرجه في حريضة ١٨٨٧، وليفتي في الدعوات الكبيرة ٥٣٢-٥٣٣، قال ابن حجر في التلخيص لصغير: (٣/٢٥٤)، هو حديث ضعيف.

(٥) بعدها في (ج): به.

(٦) في (ج) هنا وفي الموضع الآتي: عفاف.

قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّنِي أَحَدُنَا شَهَوْتُهُ وَيَكُونُ لَهُ فِيهَا أَجْرٌ؟ قَالَ: «أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ، أَكَانَ عَلَيْهِ فِيهَا وَزْرٌ؟ فَكَذَلِكَ إِذَا وَضَعَهَا فِي الْحَلَالِ، كَانَ لَهُ أَجْرٌ» [٢٣٣٠-٥٤ (١٠٠٧)].

حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ - يَغْنِي ابْنَ سَلَامٍ - عَنْ زَيْدٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَلَامٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ فَرُّوخَ أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ تَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّهُ خُلِقَ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْ بَنِي آدَمَ عَلَى سِتِينَ وَثَلَاثَ مِئَةِ مَقْصِلٍ، فَمَنْ كَبَّرَ اللَّهَ، وَحَمِدَ اللَّهَ، رَهَّلَ اللَّهُ، وَسَبَّحَ اللَّهَ، وَاسْتَغْفَرَ اللَّهَ، وَعَزَلَ حَجَرًا عَنْ طَرِيقِ النَّاسِ، أَوْ شَوْكَةً أَوْ عَظْمًا عَنْ طَرِيقِ النَّاسِ، وَأَمَرَ بِمَعْرُوفٍ، أَوْ نَهَى عَنْ

قوله - (قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّنِي أَحَدُنَا شَهَوْتُهُ وَيَكُونُ لَهُ فِيهَا أَجْرٌ؟ قَالَ: «أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ، أَكَانَ عَلَيْهِ فِيهَا وَزْرٌ؟ فَكَذَلِكَ إِذَا وَضَعَهَا فِي الْحَلَالِ، كَانَ لَهُ أَجْرٌ») - فيه جواز القياس، وهو مذهب العلماء كافة، ولم يخالف فيه إلا أهل الظاهر، ولا يعتد بهم. وأما الموقوف عن التابعين ونحوهم من ذم القياس، فليس المراد به القياس الذي يعتمد عليه الفقهاء المجتهدون وهذا لقبس المذكور في الحديث هو من قياس العكس، وحنف الأصوليون في العمل به، وهذا الحديث دليل لمن عمل به، وهو الأصح.

وفي هذا الحديث قصة التمسح وسائر الأذكار، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإحصاء الثبوت في المباحث، وذكر لعالم دليلاً لبعض المسائل التي تخفى، وتبيح لمفتي على مختصر الأدلة، وجواز سؤال مستفتي عن بعض ما يخفى من الدليل إذ عدم من حال مسؤول أنه لا يكره ذلك، ولم يكن فيه سوء أدب، والله أعلم.

قوله ﷺ: «فَكَذَلِكَ إِذَا وَضَعَهَا فِي الْحَلَالِ، كَانَ لَهُ أَجْرٌ» ضبطنا «أَجْرًا» بالنصب والرفع، وهذا ظاهره.

قوله ﷺ: «خُلِقَ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْ بَنِي آدَمَ عَلَى سِتِينَ وَثَلَاثَ مِئَةِ مَقْصِلٍ» هو يفتح لميم ويكسر لنصاد.

مَنْكِرٍ، عَدَدُ تِلْكَ السَّنِينَ وَالثَّلَاثِ مِثَّةِ السَّلَامَى، فَإِنَّهُ يُمْسِي يَوْمَهُ وَقَدْ زَحَرَخَ نَفْسَهُ عَنِ النَّارِ. قَالَ أَبُو نُؤَيْثَةَ: وَرَبَّمَا قَالَ «يُمْسِي»

[٢٣٣١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَدَائِي: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانٍ: حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ أَخْبَرَنِي أَبِي زَيْدٌ هَذَا الْإِسْنَادُ مِثْمَهُ، عَنِ أَبِيهِ قَالَ: «أَوْ أَمَرَ بِمَعْرُوفٍ»، وَقَالَ: «فَإِنَّهُ يُمْسِي يَوْمَهُ».

[٢٣٣٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ دَاوُدَ الْقَبَيْدِي: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ يَحْيَى ابْنُ الْمَدَائِي: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ زَيْدِ بْنِ سَلَامٍ، عَنْ جَدِّهِ أَبِي سَلَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَرْوُحٍ أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيَّةَ تَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خُلِقَ كُلُّ إِنْسَانٍ» يَنْحُو حَدِيثُ مُعَاوِيَةَ عَنْ زَيْدٍ، وَقَالَ: «فَإِنَّهُ يُمْسِي يَوْمَهُ».

قوله ﷺ «عَدَدُ تِلْكَ السَّنِينَ وَالثَّلَاثِ مِثَّةِ السَّلَامَى» قد يقال وقع حدٌ ضامَةٌ (ثلاث) إلى (منة) مع تعريفٍ لأوَّلٍ وتنكيرٍ الدَّي، والمعروف لأهل العربية عكسه، وهو تنكيرُ الأول وتعرُّيفُ الدَّي، وقد سبق بيانُ هذا وانجواهُ عنه وكيفيةُ فوائده في كتاب الأيمان في حديث حديقه في حديث «أحْصُوا لِي كَمَ يَلْعَظُ بِالْإِسْلَامِ، فَلَنَا: أَنْخَافُ حَلْبَنَا وَنَحْنُ مَا بَيْنَ اسْتِثْنَاءٍ».

وأما «السَّلَامَى» فبضمُّ سَيْنٍ، المهملة وتخميفُ لَامٍ، وهو المُقْبَس، وجمعه سُلَامِيَّاتٌ ففتح سيم ونحقيقاً ليد.

قوله ﷺ: «زَحَرَخَ نَفْسَهُ عَنِ النَّارِ» أي: باعده.

قوله: «فَإِنَّهُ يُمْسِي يَوْمَهُ وَقَدْ زَحَرَخَ نَفْسَهُ عَنِ النَّارِ». قَالَ أَبُو نُؤَيْثَةَ وَرَبَّمَا قَالَ «يُمْسِي» (وقع لأكثر رواية مسلم لأو. (يمسي) بفتح الياء وبالضبط المعجمة، والدَّي بصمها وبالسَّين المهملة، ولبعضهم عكسه، وكلاهما صحيح).

وأما قوله بعده في رواية الدَّرمي: (وقال: «فَإِنَّهُ يُمْسِي يَوْمَهُ»)، فبالمهملة لا غير.

وأما قوله بعده في حديث^(٢) أَبِي بَكْرٍ بْنِ دَاوُدَ (وقال: «فَإِنَّهُ يُمْسِي يَوْمَهُ»)، فبالمعجمة بألفهم

(١) (٥٧٨/١).

(٢) في (خ): وأما قوله بعد حديث.

[٢٣٣٣] ٥٥ - (١٠٠٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ» قِيلَ: أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَجِدْ؟ قَالَ: «يَعْتَمِلُ بِيَدَيْهِ فَيَنْتَفِعُ نَفْسَهُ وَيَتَصَدَّقُ»، قَالَ: قِيلَ: أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ؟ قَالَ: «يُعِينُ ذَا الْحَاجَةِ الْمَلْهُوفَ»، قَالَ: قِيلَ لَهُ: أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ؟ قَالَ: «يَأْتِرُ بِالْمَعْرُوفِ أَوْ الْخَيْرِ»، قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَفْعَلْ؟ قَالَ: «يُمْسِكُ مِنَ الشَّرِّ فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ».

[بحري ١٠٢٢] [و نظر ٢٣٣٤].

[٢٣٣٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْبُوبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. [الحمد ١٩٥٣٣] [و نظر ٢٣٣٣].

[٢٣٣٥] ٥٦ - (١٠٠٩) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُتَبِّعٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَفْذَكَرَ أَحَادِيثَ، مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ سُلَامَى مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ، كُلَّ يَوْمٍ تَطْلُعُ فِيهِ الشَّمْسُ»، قَالَ: «تَعْدِلُ بَيْنَ الْإِثْنَيْنِ صَدَقَةٌ، وَتُعِينُ الرَّجُلَ فِي دَابَّتِهِ، فَتَحْمِلُهُ عَلَيْهَا أَوْ تَرْفَعُ لَهُ عَلَيْهَا مَتَاعَهُ، صَدَقَةٌ»، قَالَ: «وَالْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ خَطْوَةٍ تَمْشِيهَا إِلَى الصَّلَاةِ صَدَقَةٌ، وَتُؤَمِّطُ الْأَدَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ». [الحمد ٨١٨٣، وبحري ٢٩٨٩].

قوله ﷺ: «يُعِينُ ذَا الْحَاجَةِ الْمَلْهُوفَ» «الملهوف» عند أهل اللغة يُطلق على المتحسر وعلى المضطر وعلى المظلوم، وقولهم: يَا لَهْفَ تَصْبِي عَنِ كَذَا، كلمةٌ يُحْسَرُ بِهَا عَلَى مَا فَت، وَيُقَالُ: لَهَفَ بِكسر الهماء، يَلْهَفُ بفتحها، لَهْفًا لِمَسْكَانِهِ، أَي - حَزَنًا وَتَحَسُّرًا. وَكَذَلِكَ التَّلَهُّفُ.

قوله ﷺ: «يُمْسِكُ مِنَ الشَّرِّ» فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ» معناه: صَدَقَةٌ عَلَى نَفْسِهِ كَمَا فِي غَيْرِ هَذِهِ الرَّوَايَةِ، وَالْمُرَادُ أَنَّهُ إِذَا أَمْسَكَ عَنِ الشَّرِّ لِمَا تَعَالَى، كَانَ لَهُ أَجْرٌ عَلَى ذَلِكَ كَمَا أَنَّ الْمُسْتَدِقَّ بِالْمَالِ أَجْرًا.

قوله ﷺ: «كُلُّ سُلَامَى مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ، كُلَّ يَوْمٍ تَطْلُعُ الشَّمْسُ» قَالَ الْعُلَمَاءُ: الْمُرَادُ صَدَقَةٌ نَدَبٌ وَتَرْغِيبٌ، لَا يَسْجَابُ وَالرَّامِ قَوْلُهُ ﷺ: «تَعْدِلُ بَيْنَ الْإِثْنَيْنِ صَدَقَةٌ» أَي: تُصْلِحُ بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ.



١٧ - [باب في المنفق والممسك]

[٢٣٣٦] ٥٧ - (١٠١٠) وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّا، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلُوفٍ: حَدَّثَنِي شَيْمَانُ وَهُوَ ابْنُ يَلَالٍ، حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي مُرْزُوقٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ يَوْمٍ يُصْبِحُ الْعِبَادُ فِيهِ إِلَّا مَلَكَانُ يَنْزِلَانِ، فَيَقُولُ أَحَدُهُمَا: اللَّهُمَّ أَعْطِ مُنْفِقًا خَلْفًا، وَيَقُولُ الْآخَرُ: اللَّهُمَّ أَعْطِ مُمْسِكًا تَلْفَاءً». [تجدد ١٠٥٤ - مطبوع في بيروت].

والخازن: ١١٤٢.

[باب في المنفق والممسك]

قوله: (عن معاوية بن أبي مَرْزُوقٍ) هو بصم الميم وفتح لَزَاي وكسر الرَاء لمشددة، واسم أبي مَرْزُوقٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَسَارٍ.

قوله ﷺ: «مَا مِنْ يَوْمٍ يُصْبِحُ الْعِبَادُ فِيهِ إِلَّا مَلَكَانُ يَنْزِلَانِ، فَيَقُولُ أَحَدُهُمَا: اللَّهُمَّ أَعْطِ مُنْفِقًا خَلْفًا، وَيَقُولُ الْآخَرُ: اللَّهُمَّ أَعْطِ مُمْسِكًا تَلْفَاءً» قال العلماء: هذا في الإنفاق في الطَّدَاعَاتِ وَمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ، وَعَلَى الْعِيَالِ وَنُصَيْفَانٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ، بَحْثٌ لَا يُنْذَمُ وَلَا تُسَمَّى سَرَفًا، وَالْإِمْسَاكُ الْمَعْلُومُ هُوَ الْإِمْسَاكُ عَنْ هَذَا.



١٨ - [باب الترغيب في الصدقة

قبل ألا يوجد من يقبلها]

[٢٣٣٧] ٥٨ - (١٠١١) حَدَّثَنَا أَبُو نَكْرٍ مِنْ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو نَكْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَعْبُدِ بْنِ خَالِدٍ قَالَ: سَمِعْتُ حَارِثَةَ بْنَ وَهَبٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «تَصَدَّقُوا، فَيُوشِكُ الرَّجُلُ يَمُوتُ بِصَدَقَتِهِ، فَيَقُولُ الَّذِي أُعْطِيَهَا: لَوْ جِئْنَا بِهَا بِالْأَمْسِ قَبْلَتَهَا، فَأَمَّا الْآنَ فَلَا حَاجَةَ لِي بِهَا، فَلَا يَجِدُ مَنْ يَقْبَلُهَا».

[أحمد: ١٨٧٢٦ و ١٨٧٧٩، ابن أبي شيبة: ٢٤٤١٠]

[٢٣٣٨] ٥٩ - (١٠١٢) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرَادٍ الْأَشْجَرِيُّ وَأَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ بَعْلَاءٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:

[باب الترغيب في الصدقة

قبل ألا يوجد من يقبلها]

قوله ﷺ: «تَصَدَّقُوا، فَيُوشِكُ الرَّجُلُ يَمُوتُ بِصَدَقَتِهِ، فَيَقُولُ الَّذِي أُعْطِيَهَا: لَوْ جِئْنَا بِهَا بِالْأَمْسِ قَبْلَتَهَا، فَأَمَّا الْآنَ فَلَا حَاجَةَ لِي بِهَا، فَلَا يَجِدُ مَنْ يَقْبَلُهَا».

معنى «أعطيها»، أي: عُرِضَتْ عَلَيْهِ، وفي هذا الحديث والأحاديث بعده ممَّا ورد في كثرة المال في آخر الزمان، وأنَّ الإنسان لا يجد من يقبل صدقته، الحثُّ على المبادرة بـ«تَصَدُّقَةٍ»، واغتنام إمكانها قبل تعذرها، وقد صُرح بهذا المعنى بقوله ﷺ في أوله الحديث «تَصَدَّقُوا، فَيُوشِكُ الرَّجُلُ» إلى آخره، وسبب عدم قبولهم لـ«تَصَدُّقَةٍ» في آخر الزمان كثرة الأموال، وظهور كور الأرض، ووضع البركات فيها كما ثبت في الصحيح بعد هلاك ياجوج ومأجوج^(١)، وقلة النَّاسِ وقلة آمالهم^(٢)، وقرب الساعة، وعدم إخراجهم المال، وكثرة لـ«تَصَدِّقَاتِهِ» والله أعلم.

(١) أخرجه مسلم: ٧٣٧٣ من حديث الثَّوَالِيسِ بْنِ شَيْبَانَ ﷺ مطولاً، وفيه قوله ﷺ بعد هلاك ياجوج ومأجوج: «لَمْ يَدَلْ لِلْأَرْضِ أَنْتَبِي ثَمَرَتَكَ» وَوُذِيَ بَرَكَتُهَا، فَيُوشِكُ تَأْكُلُ لِحْصَانَهُ مِنَ الرَّمَاثَةِ، وَتَسْتَطِيقُونَ بِقُلُوبِهِمْ، وَيَبْذُلُونَ فِي الرِّسَالِ حَتَّى إِذَا اللَّفْجَةُ مِنَ الرِّسَالِ تَكْفِي الْقِيَامَ مِنَ النَّاسِ». وهو في «مسند أحمد»: ١٧٦٢٩.

(٢) في «عبد»: وكثرة آمالهم: يدل: وقلة آمالهم.

«لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَطُوفُ الرَّجُلُ فِيهِ بِالصَّدَقَةِ مِنَ الذَّهَبِ، ثُمَّ لَا يَجِدُ أَحَدًا يَأْخُذُهَا مِنْهُ، وَيُرَى الرَّجُلُ الْوَاحِدَ يَتَّبِعُهُ أَرْبَعُونَ امْرَأَةً، يُلْدَنَ بِهِ، مِنْ قَلَّةِ الرِّجَالِ وَكَثْرَةِ النِّسَاءِ».

١- سحاحي: ٤١٤.

وفي رواية ابن بَرَادٍ: «وَتُرَى الرَّجُلُ».

[٢٣٣٩] ٦٠ - (١٥٧) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي - عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَكْثُرَ الْمَالُ وَيَنْفِضَ، حَتَّى يُخْرِجَ الرَّجُلُ بِزَكَاةٍ نَالِهِ فَلَا يَجِدُ أَحَدًا يَقْبَلُهَا مِنْهُ، وَحَتَّى تَعُودَ أَرْضُ الْعَرَبِ مُرُوجًا وَأَنْهَارًا». (المكي: ١/٣٩٦، أحمد: ٩٣٩٥) [ويعبر: ٢٣٤٠].

قوله ﷺ: «يطوف الرجل صدقته من الذهب» هذا يتضمن تشبيهه عني ما سواه، لأنه إذا كان للذهب لا يقبله أحد، فكيف يظن بغيره؟ وقوله ﷺ: «يطوف» إشارة إلى أنه يركد بها بين الناس، فلا يجد من يقبلها، فتحصل المبالغة والتشبيه على عدم قبول لصدقة بثلاثة أشياء: كونه يعرضها، ويطوف بها، وهي ذهب. قوله: «يرى الرجل الواحد» ثم قال: (وفي رواية ابن بَرَادٍ «وترى») هكذا هو في جميع النسخ، الأول: يرى يضم الياء المشددة تحته، والثاني: يفتح المشددة فوق.

قوله ﷺ: «ويرى الرجل الواحد يتبعه أربعون امرأة، يُلْدَنَ بِهِ، مِنْ قَلَّةِ الرِّجَالِ وَكَثْرَةِ النِّسَاءِ» معنى «يُلْدَنَ بِهِ»، أي: يتمين إليه ليقوم بحوائجهم ويُدب عنهم، كقبيصة بقي من رجلها وخذ فقط، وبقيت نسبوا، ويُلْدَنَ بذلك الرجل ليدب عنهم، ويقوم بحوائجهم، ولا يطمع فيهم أحد بسبه. وأما سبب قلة الرجال وكثرة النساء، فهو لحروب والقتال الذي يقع في بحر الزمان ومراكم الملاحم كما قال ﷺ: «ويكثر الهرج»^(١) أي: القتل.

قوله: (حدثنا يعقوب، وهو ابن عبد الرحمن القاري) هو بتشديد الياء، منسوب إلى القارة القبيصة المعروفة، وسبق بيانه مرات^(٢).

قوله ﷺ: «وحتى تعود أرض العرب مروجاً وأنهاراً» معناه - والله أعلم - أنهم يتركونها ويعرضون

(١) أخرجه البخاري: ٤٨٥، ومسلم: ٦٧٩٢، وأحمد: ٧١٨٦ من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٢) نظر (٤٣٤/١).

[٢٣٤٠] ٦١ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي يُونُسَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَكْثُرَ فِيكُمْ إِسْقَالٌ، فَيَنْفِضُ حَتَّى يَهْمَ رَبُّ الْمَالِ مَنْ يَقْبَلُهُ مِنْهُ صَدَقَةً، وَيَدْعَى إِلَيْهِ الرَّجُلُ فَيَقُولُ: لَا أَرَبَ لِي فِيهِ». [المصري ١٠٤١٢] [رواه ٧٣٣٩]

[٢٣٤١] ٦٢ - (١٠١٣) وَحَدَّثَنَا وَصِيلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى وَأَبُو كُرَيْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الرَّقَاعِيُّ - وَالْمُقَطَّعُ الْيَاسِرِ - قَالُوا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قُضَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «تَقْيَةُ الْأَرْضِ أَفْلَاحٌ كَيْدِهَا أَمْثَالُ الْأُسْطُوَانِ مِنَ الذَّهَبِ وَابْقِصَةُ،

عَنْهَا، تَقْيُ مَهْمَلَةٌ لَا تُزْرَعُ وَلَا تُسْقَى مِنْ مِيَاهِهَا، وَذَلِكَ لِقَلَّةِ الرُّجَاءِ، وَكَثْرَةِ الْحُرُوبِ، وَتَوَارِكِ لَفْتِنِ، وَقَرَبِ السَّاعَةِ، وَقَلَّةِ الْأَمَلِ، وَعَدَمِ الْفَرَاغِ لِلذَّكَ وَالْإِهْتِمَامِ بِهِ.

قوله ﷺ: «حَتَّى يَهْمَ رَبُّ الْمَالِ مَنْ يَقْبَلُ مِنْهُ صَدَقَةً» شبه طوه يوجهين:

أحدهما وأشهرهما: «يَهْمُ» بِقَبْلِ الْبَاءِ وَكَسْرِ الْهَاءِ، وَيَكُونُ «رَبُّ الْمَالِ» مَنْصُوبًا مَفْعُولًا، وَالْمَدْعَى «مَنْ»، وَتَقْدِيرُهُ: يُحَرِّثُهُ وَيَهْمُهُ لَهُ،

والثاني «يَهْمُ» بِفَتْحِ الْبَاءِ وَصَمِّ الْهَاءِ، وَيَكُونُ «رَبُّ الْمَالِ» مَرْفُوعًا دَعَاءً، وَتَقْدِيرُهُ: يَهْمُ رَبُّ الْمَالِ مَنْ يَقْبَلُ صَدَقَتَهُ، أَيْ: يَقْبِصُهُ.

قال أهل اللغة: يُقَالُ أَهْمُهُ إِذَا أَحْرَنَهُ، وَهَمُّهُ إِذَا أَدْبَاهُ، وَمِنْ قَوْلِهِمْ: هَمُّكَ مَا أَهَمَّكَ^(١)، أَيْ: أَذْبَحَ الشَّيْءَ الَّذِي أَحْرَنْتَ فَأَذْهَبَ شَحْمَتَكَ، وَعَلَى لَوْجَةِ الثَّانِي هُوَ مَنْ هَمَّ بِهِ: بِدَقْدَقِهِ.

قوله ﷺ «لَا أَرَبَ لِي فِيهِ» بفتح لهمازة والراء، أَيْ: لَا حَاجَةَ

قوله: (محمد بن يزيد الرقاعي) منسوب إلى جد له، وهو محمد بن يزيد بن محمد بن كثير بن ربيعة بن سَمَاعَةَ، أَبُو هِشَامِ الرَّقَاعِيِّ قاضي بغداد.

قوله ﷺ: «تَخْرُجُ^(٢) الْأَرْضُ أَمْلاذَ كَيْدِهَا أَمْثَالُ الْأُسْطُوَانِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْمَقْصَةُ» قَالَ ابْنُ لُسْكَيْتٍ:

(١) لِي (ج) يَدُ

(٢) وَقَعَ لِي (ص) وَ(ع) وَنُسَخْنَا مِنْ «صَحِيحِ إِبْرَاهِيمَ»: تَقْيُ

فَيُحْيِي الْقَاتِلُ فَيَقُولُ: فِي هَذَا قَتَلْتُ، وَيُحْيِي لِقَاطِعُ فَيَقُولُ: فِي هَذَا قَطَعْتُ وَجُوهِي، وَيُحْيِي السَّارِقُ فَيَقُولُ: فِي هَذَا قَطَعْتُ يَدَيَّ، ثُمَّ يَدْعُوهُ فَلَا يَأْخُذُونَ بِهِ شَيْئًا.

الفُلْدُ المقطعة من كبد لسيّر^(١) وقال غيره هي القطعة من اللحم. ومعنى الحديث التشبيه. أي: تُخرج ما في جوفها من لقطع السفوفية فيها (والأسطوان) بضم الهمزة والطاء، وهو جمع أسطوانة، وهي لسارية والعمود، وشبهه بالأسطوان لوطئه وكثرة.



(١) إصلاح المنقول: (١٦/٢)

١٩ - [باب قبول الصدقة

من الكسب الطيب وتربيتها]

[٢٣٤٢] ٦٣ - (١٠١٤) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَصَدَّقَ أَحَدٌ بِصَدَقَةٍ مِنْ طَيِّبٍ - وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ - إِلَّا أَخَذَهَا الرَّحْمَنُ بِيَمِينِهِ، وَإِنْ كَانَتْ ثَمَرَةً، فَتَرَبُّو فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ حَتَّى تَكُونَ أَكْظَمَ مِنَ الْجَبَلِ،»

باب قبول الصدقة

من الكسب الطيب وتربيتها

قوله ﷺ: «ولا يقبل الله إلا الطيب» المراد بالطيب هنا الحلال

قوله ﷺ: «إلا أخذها الرحمن بيمينه، وإن كانت ثمرة، فتربو في كف الرحمن حتى تكون أعظم من لجبل» قال المازري: قد ذكرنا استحالة الجراحة على الله عز وجل، وأن هذا الحديث وشبهه إنما عثر به ﷺ على ما اعتادوا في خطبهم ليفهموا، فكُنِيَ هذا عن قبول الصدقة بأخذها بالكف، وعن تصفيف أجزائها بالثنية^(١).

قال الفاضل عياض: لما كان الشيء الذي يرتضى ويعرّ يُلْقَى باليمين ويؤخذ بها، استعمل في مثل هذا واستعير لقبول والرضاء، كما قال الشاعر:

تَمْلَأُهَا عَرَبٌ بِالْيَمِينِ^(٢)

قال وقيل: «غير باليمين» من جهة القبول والرضاء، إذ لُتْمَالٌ بضمه في هذا. قال وقيل:

(١) «المعجم» ٥: (٢/٢٥).

(٢) «عنه الشَّاحُحُ بْنُ تَوْرَةَ» وهو شاعر معروف، أدركت جهاهلية و الإسلام، وهذا هجر بيت، وصلته

إذ ما رآه رعب لم يجد

وهذا بيت قاله شمعون بن أوس، الأصمري، عند خروجه إلى المدينة، فسلمه عربة عن يمينه بالمدينة، فقال، أدركت أن أعتز لأهلي، فكان معه عيران، فأكرمهم وأوقرهم بعبوته تمرًا وتمرًا، وقد أوردته بن قسبة في «الشعر» «الشعر»:

(١/٣٠٧) «... بن عبد ربه في «العقد الفريد» ٥: (٤/١٤٦)، وأبو علي القاسمي في «أمازيغ» ١: (١/٧)

كَمَا يُرَبِّي أَحَدَكُمْ قُلُوءٌ أَوْ فَصِيلَةٌ. (١) ١٩٠٩٤٥ م ١٢٣٥٣ هـ .

[٢٣٤٣] ٦٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ مَعْبُودٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي - عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَتَصَدَّقُ أَحَدٌ بِتَمْرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ إِلَّا أَخَذَهَا اللَّهُ بِمِيزَانِهِ، فَبَرَّيَهَا كَمَا يُرَبِّي أَحَدَكُمْ قُلُوءٌ أَوْ قُلُوصَةٌ حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ أَوْ أَكْظَمَ». [أحمد ٩٤٣٣، وتلخيري ١١٤١٠].

[٢٣٤٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أُمِّيَّةُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ - يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ - حَدَّثَنَا زَوْجٌ مِنْ الْقَاسِمِ (ج). وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ الْأَرْدِيُّ: حَدَّثَنَا نَعْلَانُ بْنُ مُخَلَّبٍ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ - يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ -، كِلَاهُمَا عَنْ سُهَيْلٍ بِهِذَا الْإِسَادِ - فِي حَدِيثِ زَوْجٍ: «مَنْ الْكَسْبِ الطَّيِّبِ فَبَضَعُهَا فِي حَقِّهَا»، وَفِي حَدِيثِ سُلَيْمَانَ: «فَيَضَعُهَا فِي مَوْضِعِهَا». [أحمد ٩٤٣٣].

المراد بكلمة الرّحمن هـ وبمبناه^(١) كلف^(٢) الذي تدفع إليه الصدقة، وإضافتها^(٣) إلى الله تعالى إضافة يملك واختصاصه^(٤) لوضع^(٥) هذه الصدقة فيه، لله عز وجل.

قال: وقد قيل في تربيتها وتعظيمها حتى تكون أعظم من الجبل - إن المراد بذلك تعظيم أجره، وتعظيم ثوابها. قال: ويصح أن يكون على ظهره، وأن تعظم ذنتها، وأن يبارك الله تعالى فيها ويزيدها من فضله حتى تنقل في الميزان، وهذا الحديث نحوه قول الله تعالى ﴿يَتَخَوَّاهُ الْمَرْءُ وَيَرَى الْمَكَتَرِينَ﴾^(٦) [سورة ٢٧٦].

قوله ﷺ: «كَمَا يُرَبِّي أَحَدَكُمْ قُلُوءٌ أَوْ فَصِيلَةٌ» قال أهل اللغة: (الْقُلُوءُ): الْهَيْئَةُ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ قُلُوبٌ عَنْ أُمِّهِ، أَيْ: فَصْلٌ وَعُزْلٌ. (وَالْفَصِيلُ): وَلَدُ الْإِبِلِ إِذَا فَصِلَ مِنْ إِرْضَاعِ^(٧) أُمِّهِ، فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٌ، كَجَرِيحٍ وَقَتِيلٍ بِمَعْنَى مَجْرُوحٍ وَمَفْعُولٌ. وَفِي الْقُلُوءِ لَفْظَانِ فَصِيحَتَانِ: أَحَصُّهُمَا وَأَشْهَرُهُمَا: فَتَحَ الْفَاءَ وَصَمَّ اللَّامَ وَتَشْدِيدُ الْوَاوِ، وَالثَّانِيَةُ: كَسَرَ الْفَاءَ وَاسْكَنْتُ اللَّامَ وَتَحْفِيفُ الْوَاوِ.

قوله ﷺ: «قُلُوءٌ أَوْ قُلُوصَةٌ» هي منخ القاف وصم اللام، وهي لغة لثقيته، ولا يخلق على الذكر.

(١) في (ج) وبمبناه

(٢) في (ج) وأصله

(٣) في (ج) وضع

(٤) إكمال بمعجم (٣/٥٣٦-٥٣٧)

(٥) في (ج) وضع

[٢٣٤٥] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ رَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثٍ يَعْفَوْبُ عَنْ سُهَيْلٍ - [انظر: ٢٣٤٤].

[٢٣٤٦] ٦٥ - (١٠١٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ: حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ عَزْزَوَيْ: حَدَّثَنِي عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي حَارِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا، وَإِنَّ اللَّهَ أَمَرُ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ، فَقَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ كُلْ مِنْ لَطِيفَتِ وَأَعْمَلُوا صَبِيحًا فِي يَمَ تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [المؤمنون: ٥١] وَقَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [النساء: ١٧٢]، ثُمَّ ذَكَرَ «الرَّجُلُ يُطِيلُ السَّفَرَ، أَشْعَثَ أَغْبَرَ، يُمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ: يَا رَبِّ، يَا رَبِّ، وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ، وَعُذِي بِالْحَرَامِ، فَأَنَّى يُسْتَجَابَ لِذَلِكَ؟» [أحمد: ٨٣٤٨].

قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا» قال القاسمي: «الطَّيِّبُ فِي صِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى بِمَعْنَى لَمَنْزَعٍ عَنِ النَّعَاصِ، وَهُوَ بِمَعْنَى لَقْدُوسٍ، وَأَصْلُ الطَّيِّبِ الرِّكَّةُ وَالطَّهْرَةُ وَالسَّلَامَةُ مِنَ لَحَثٍ^(١)».

وهذا الحديث أحد الأحاديث التي هي قواعد لإسلام ومباني الأحكام، وقد جمعت منها أربعين حديثاً في جزء. وفيه الحث على الإنفاق من الحلال، والتهني عن الإنفاق من غيره. وفيه أن لمشروب والمأكول والملبوس وحواها ينبغي أن يكون حلالاً خالصاً لا شبهة فيه، وأن من أراد الدعاء كان أولى بالاعتناء بذلك من غيره.

قوله: (ثم ذكر الرجل يطيل السفر، أشعث أغبر، يمد يديه إلى السماء: يا رب، يا رب) إلى آخره. معناه - والله أعلم - : أنه يطيل سفره في وجوه الطاعات، كالحج، وزيارة مستحب، وصلة رحمه، وغير ذلك.

قوله ﷺ (وعُذِي بِالْحَرَامِ) هو ضم الغين وتحفيف الدال المكسورة. قوله ﷺ: «فَأَنَّى يُسْتَجَابَ لِلذَّكَ؟» أي: من أين يُسْتَجَابُ لِمَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ، وكيف يُسْتَجَابُ لَهَا؟

٢٠ - [باب الحث على الصدقة ولو بشق تمر،

أو كلمة طيبة، وأنها حجاب من النار]

[٢٣٤٧] ٦٦ - (١٠١٦) حَدَّثَنَا عَزُّ بْنُ سَلَامٍ الْكُوَيْبِيُّ: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْجُعْفِيُّ، عَنْ أَبِيهِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَسْبِيَّ عليه السلام يَقُولُ: «لَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَتِرَ مِنَ النَّارِ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ، فَلْيَفْعَلْ». [الحديث: ١٨٢٥٦، وسنن: ١٢٤١٧].

[٢٣٤٨] ٦٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ حَشْرَمٍ، قَالَ ابْنُ حُجْرٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا عِمْسَى بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ خَيْثَمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيَكَلِّمُهُ اللَّهُ، لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تَرْجُمَانٌ، فَيَنْظُرُ أَيَمَنَ مِنْهُ فَلَا يَرَى إِلَّا مَا قَدَّمَ، وَيَنْظُرُ أَشْأَمَ مِنْهُ فَلَا يَرَى إِلَّا مَا قَدَّمَ، وَيَنْظُرُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلَا يَرَى إِلَّا النَّارَ يُلْقَاءُ وَجْهَهُ، فَاتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ». [الحديث: ١٨٢٤٦، وسنن: ١٦٥٣٩].

زَادَ ابْنُ حُجْرٍ: قَالَ الْأَعْمَشُ: وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مَرْثَةَ عَنْ خَيْثَمَةَ مِثْلَهُ، وَزَادَ فِيهِ «وَلَوْ بِكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ».

باب الحث على الصدقة ولو بشق تمر،

أو كلمة طيبة، وأنها حجاب من النار

قوله ﷺ: «لَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَتِرَ مِنَ النَّارِ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ، فَلْيَفْعَلْ» شِقُّ لَتَمْرَةٍ بِكسر الشين، بصمغ وحشها. وفيه الحث على الصدقة، وأنه لا يمتنع^(١) منها بقلتها، وأن قليتها سبب للنجاة من النار.

قوله: «لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تَرْجُمَانٌ» هو بفتح التاء وضمها، وهو معبر عن لسان بلسان. قوله: «وَلَوْ بِكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ» فِيهِ أَنَّ الْكَلِمَةَ الطَّيِّبَةَ سَبَبٌ لِلنَّجَاةِ مِنَ النَّارِ، وَهِيَ الْكَلِمَةُ الَّتِي فِيهَا تَطْيِيبُ قَلْبِ إِنْسَانٍ إِذَا كَانَتْ مَبَاحَةً أَوْ طَاعَةً.

وَقَالَ إِسْحَاقُ: قَالَ الْأَعْمَشُ: عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ خَيْثَمَةَ. [مهر ٢٣٥٠].

[٢٣٤٩] ٦٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ خَيْثَمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّارَ، فَأَعْرَضَ وَأَشَاحَ، ثُمَّ قَالَ: «اتَّقُوا النَّارَ»، ثُمَّ أَعْرَضَ وَأَشَاحَ حَتَّى طَنَّنَا أَنَّهُ كَأَنَّمَا يَنْظُرُ إِلَيْهَا، ثُمَّ قَالَ: «اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ، لَعَنَ لَمْ يَجِدْ فِكْلِمَةً طَيِّبَةً». [بيهقي ٦٥٤٠] [ويعبر ٢٣٥٠]. وَلَمْ يَذْكُرْ أَبُو كُرَيْبٍ: «قَائِلًا»، وَقَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ -

[٢٣٥٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ خَيْثَمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَاتِمٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ ذَكَرَ النَّارَ فَتَعَوَّذَ مِنْهَا. وَأَشَاحَ بِوَجْهِهِ ثَلَاثَ مَرَارٍ، ثُمَّ قَالَ: «اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِكْلِمَةً طَيِّبَةً». [أحمد ١٨٢٥٣، وبيهقي ٦٠٣٣].

[٢٣٥١] ٦٩ - (١٠١٧) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، الْغَنَزِيُّ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَزْوَ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنِ الْمُثَنَّى بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي صَدْرِ النَّهْرِ، قَالَ: فَجَاءَهُ قَوْمٌ حَفَاءُ عُرَاةٌ مُجْتَابِي السَّامِرِ أَوْ الْعَبَاءِ، مُتَقَلِّدِي السُّيُوفِ،

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ خَيْثَمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَاتِمٍ) هذا الإسناد كله كوفيون، وفيه ثلاثة تابعيون بعضهم عن بعض الْأَعْمَشِ، وَعَمْرِو، وَخَيْثَمَةُ.

قوله: (فَأَعْرَضَ وَأَشَاحَ) هو بالشَّيْنِ لمعجمة ولحاءٍ لمهملة، ومعناه: قال الخليل وغيره: معناه نَحَاهُ وَعَدَنَهُ^(١). وقال الأكثرون: الْمُشِيخُ، الحليز والمجاد في الأمر، وقيل: الْمُقْبِلُ، وقيل: الْهَابِ، وقيل: لَمْ يَمُتْ، بليت لَمَاعٍ لما وراء ظهره، فاشاح هنا يَحْتَمِلُ هذه المعاني: أي حَذَرَ النَّارَ كَأَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا، أَوْ جَدَّ فِي الْإِبْصَاءِ بِاتِّقَائِهَا، أَوْ أَقْبَلَ إِلَيْكَ فِي حَطَانِهِ^(٢)، أَوْ أَعْرَضَ كَالْهَارِبِ

قوله (مُجْتَابِي السَّامِرِ أَوْ الْعَبَاءِ) (السَّامِرِ) بكسر الهمزة، جمعُ نَوْمَةٍ يَفْتَحُهَا، وهي حَيَاتٌ صَوَرٌ فِيهَا

(١) «المعين»: (٢٦٤/٣)

(٢) «في (خ)» خطيباً، ينادي في خطابه

غَامَتْهُمْ مِنْ مُضَرٍّ، بَلْ كُلُّهُمْ مِنْ مُضَرٍّ، فَتَمَعَرَّ وَجْهُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِمَا رَأَى مِنْهُمْ مِنَ الْفَاقَةِ، فَدَخَلَ ثُمَّ خَرَجَ، فَأَمَرَ بِلَا فَاذَنْ وَأَقَامَ، فَصَلَّى ثُمَّ خَطَبَ فَقَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَبًّا﴾ (الب. ١)، وَالآيَةُ الَّتِي فِي الْحَشْرِ ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَاسْتَطِرْ نَفْسًا قَدَمَتْ لِعَذَابِ وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ (الحشر ١٨)، «الضَّلَاقُ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ، مِنْ دِرْهَمِهِ، مِنْ ثَوْبِهِ، مِنْ صَاعِ بُرِّهِ، مِنْ صَاعِ تَعْرِهِ» حَتَّى قَالَ: «وَلَوْ بِشِقِّ نَمْرَةٍ»، قَالَ. فَبَدَأَ رَجُلٌ مِنْ الْأَنْصَارِ بِصُرَّةٍ كَادَتْ كَفُّهُ تَعْرِجُ عَنْهَا، بَلْ قَدْ حَبَزَتْ، قَالَ ثُمَّ تَتَابَعَ لِنَاسٍ، حَتَّى رَأَيْتُ كَوْمَيْنِ مِنْ قَعَامٍ وَثِيَابٍ. حَتَّى رَأَيْتُ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتَهَلَّلُ كَأَنَّهُ مُذْهَبَةٌ،

تتميم. و(الغباء) بالمد ويفتح لعين جمع عبادة وعادة، لعتان. وقوله. (محدثي النصار)، أي. خرقوه وقوروا وسطه.

قوله. (فتمعر وجه رسول الله ﷺ) هو بالعين لمهمله، أي. تغير. وقوله: (انصلى ثم خطب) فيه استحباب جمع الناس للأمور لهممة ووعظهم، وحثهم على مصالحهم، وتحذيرهم من لعباث.

قوله: (فقال: ﴿كَانَ النَّاسُ أَتَقُوا رَبَّكَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ (الب. ١)) سبب قراءة هذه الآية أنها أبلغ في البصيرة على المصداق عليهم، لما^(١) فيها من تأكيد^(٢) الحق بكونهم إخوة.

قوله: (رأيت كومين من طعام وثياب) هو بفتح الكاف وصمه، قال القاصي ضبطه بعضهم بالفتح، وبعضهم بالضم. قال ابن سراج: هو بالضم اسم لما ثوم، وبالفتح المرأة لوحية، قال: والكومة بالضم. الصبرة، والكوم. لعظيم من كل شيء، والكوم. لمكان المرتفع كالولاية، قال القاضي: والفتح هنا أولى، لأن مقصوده الكثرة والتشبيه بولاية^(٣).

قوله: (حتى رأيت وجه رسول الله ﷺ يتهلل كأنه مذهبة) وقوله: (يتهلل)، أي: يستنير فرحاً وسروراً. وقوله: (مذهبة) ضبطه بوجهين:

(١) في (ج): ولما.

(٢) في (ج): تأكيد.

(٣) إكمال المعلم: (٣/ ٤٤٠).

فَقَدْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً، فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْءٌ، وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً، كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهَا وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْءٌ» - [مكرر ٦٨٠٠] [تأليف ١٩١٧٤].

أحدهم - وهو لمشهور، وقد جزم لقاضي والجمهور - : (مُذْهَبٌ) بدل معجزة وتصح^(١) لهاء وبعدها بـ «مَوْحِدَةٌ»^(٢).

والثاني - ولم يذكر لُحْمِيدِي في «الجمع بين الصحيحين» غيره - : (مُذْهَبٌ) بدل مهمة وضم الهاء وبعدها نون^(٣)، وشرحه لُحْمِيدِي في كتابه «غريب الجمع بين الصحيحين» فقال هو وغيره ممن فسر هذه الرواية بِ «صَحَّتْ: الْمُتَّحَنُّ الْإِنْدُ الَّذِي يُعْمَلُ بِهِ، وَهُوَ أَيْضاً اسْمٌ لِلنَّقْرِ»^(٤) في الجبل التي يَسْتَنْقَعُ^(٥) فيها ماء لمطر، فشبه صفاء وجهه الكريم بصفاء هذا الماء، وبصفاء لُحْمِيدِي وَالدُّنْجُ

وقال القاضي في «المشارق» وغيره من الأئمة: هـ تصحيف، ولصواب بدل المعجزة والباء الموحدة^(٦)، وهو المعروف في الروايات، وعلى هذا ذكر القاضي وجهين في تفسيره أحدهما: فُضَّةٌ مُذْهَبَةٌ، فهو أبغ في حسن لوجه وإشراقه، والثاني شبهه في حسنه ونوره بالمُذْهَبَةِ من الجمود، وجمعها مذاهب، وهي شيء كاثت العرب تصنع من جلود، وتجعل فيه خطوطاً مُذْهَبَةً يُرَى بعضها إثر بعض^(٧).

وأما سبب سروره ﷺ، فمرحاً بمبادرة المسلمين إلى طاعة الله تعالى، وبذلك أموالهم لله، وامتثالهم أمر رسول الله ﷺ، ولدفع حاجة هؤلاء المحتاجين، وشفقة لمسلمين بعضهم على بعض، وتدوّنهم على البر والتقوى. وينبغي للإنسان إذا رأى شيئاً من هذا القبيح أن يفرح ويظهر السرور، ويكون فرحه لما ذكرناه.

قوله ﷺ «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً، فَلَهُ أَجْرُهَا» إلى آخره. فيه البحث على الابتداء

(١) في (ع): وهم، وهو خطأ

(٢) «مشارق لأثرار»، ١/٢٧١.

(٣) «الجمع بين الصحيحين»، ٥٠٦.

(٤) في (ع): لنقر الذي

(٥) في (ص): (هـ): يستجمع.

(٦) «مشارق لأثرار»، ١/٢٧١.

(٧) «الكمال المعجم»، ٣/٥٤٠.

[٢٣٥٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ (ح) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَسْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ لَا جَمِيعاً: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنِي عَوْنُ بْنُ أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ: سَمِعْتُ الْمُثَنَّى بْنَ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ النَّهَارِ، بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ جَعْفَرٍ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ مُعَاذٍ مِنَ الزِّيَادَةِ قَالَ: ثُمَّ صَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ خَطَبَ. (ط ١٢٣٥١).

[٢٣٥٣] ٧٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْأَمْرِيُّ قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنِ الْمُثَنَّى بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنْتُ جَالِساً عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَتَاهُ قَوْمٌ مُجَنَّبِي النَّمْرِ، وَسَاءُوا بِالْحَدِيثِ بِقَصْدِهِ، وَلَهُ - فَصَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ صَعِدَ مِثْبَراً صَغِيراً، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ فِي كِتَابِهِ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ﴾ الْآيَةَ [١٠٤] - ٩٤]. (ط ١٢٣٥١).

[٢٣٥٤] ٧١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُوسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَرِيدٍ وَأَبِي لُصْحَى، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هِلَالٍ الْقَيْسِيِّ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: جَاءَ نَاسٌ مِنَ الْأَعْرَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، عَلَيْهِمُ الصُّوْفُ، فَرَأَى سُوءَ حَالِهِمْ، فَقَدْ أَصَابَتْهُمْ حَاجَةٌ، فَذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِهِمْ. (ط ١٢٣٥٢).

بالحيوات، ورسّ الثمن الحسنات، والتَّحذِيرُ من حتراع الأبطال والمستغنيات، وسبب هذا الكلام في هذا الحديث أنه قال في أوله: (فجاء رجل بضمرة كادت كفه تعجز عنها) إلى قوله (فتتلمع الناس)، وكان الفصل العظيم لبدوي بهذا الخبر، والتدريج لباب هذا الإحسان وفي هذا الحديث تخصيص قوله ﷺ، «كُلُّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»^(١)، وَأَنَّ الْمَرْادِيَةَ^(٢) الْمُحَدَّثَاتُ، بَطْلَةٌ وَالبَدْعُ المذمومة، وقد سبق بيان هذا في كتاب صلاة الجمعة، وذكرنا هناك أَنَّ البَدْعَ خمسة أقسام: واجبة، ومندوبة، ومحرومة، ومكروهة، ومباحة^(٣) قوله: (عن عبد الرحمن بن هلال القيسي) هو والده الموحدة.

(١) قوله: (أي قوله) ليس في (ص) و(ه).

(٢) أخرجه أبو داود ٤٦٠٧، وأحمد ١٧٤٥٥ من حديث العباس بن سارية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو حديث صحيح وأخرجه مسلم.

٢٠٠٥ من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يلفظ: «أولئك لأمرهم محدثاتهن»، وكل بدعة ضلالة.

(٣) في (خ): بطل.

(٤) انظر ص ٣٨٢.

٢١ - [باب الحمل بأجرة يتصدق بها،

والنهي الشديد عن تنقيص المتصدق بقليل]

[٢٣٥٥] ٧٢- (١٠١٨) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: حَدَّثَنَا عُقْدَرُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (ح). وَحَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ - وَالْبَيْهَقِيُّ لَهُ -: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ - يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ - عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي وَثَلٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ: أَمَرْنَا بِالصَّدَقَةِ، قَالَ: كُنَّا نَحَامِلُ، قَالَ: فَتَصَدَّقَ أَبُو عَقِيلٍ بِتَضْفِ صَاعٍ، قَالَ: وَجَاءَ نَسَبٌ بِشَيْءٍ أَكْثَرَ مِنْهُ، فَقَالَ الْمُنَافِقُونَ: إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنْ صَدَقَةِ هَذَا، وَمَا فَعَلَ هَذَا الْآخِرُ إِلَّا رِيَاءً، فَتَرَلْتُ: **﴿وَالَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ﴾** ٦ - سورة ٢٧٦، وَلَمْ يَلْفِظْ بِشَرٍّ: بِالسُّطُوْعَيْنِ. (الحدود: ٢٧٣٥٥) ولله في ٤٦٦٨.

[٢٣٥٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الرَّبِيعِ (ح) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو دَاوُدَ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ بِهِذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ الرَّبِيعِ قَالَ: كُنَّا نَحَامِلُ عَلَى ظُهُورِنَا. (الموطأ: ٤٧٣٥٥).

باب الحمل بأجرة يتصدق بها،

والنهي الشديد عن تنقيص المتصدق بقليل

قوله، (كُنَّا نَحَامِلُ)، وفي الرواية لثانية: (كُنَّا نَحَامِلُ عَلَى ظُهُورِنَا) معناه: نحمل على ظهورنا بالأجرة، وتتصدق من تلك الأجرة، أو نتصدق بها كلها، ففيه التحريض على الاعتناء بالصَّدَقَةِ، وأنه إذا لم يكن له مال، يتوصل إلى تحصيل ما يتصدق به، من حمل بالأجرة، أو غيره من الأسباب المباحة



٢٢ - [باب فضل المنيحة]

[٢٣٥٧] ٧٣ - (١٠١٩) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يُلْغِي بِهِ: «أَلَا رَجُلٌ يَمْنَحُ أَهْلَ بَيْتِ نَاقَةٍ، تَغْلُو بِمُسٍّ، وَتُرْوَحُ بِمُسٍّ، وَإِنْ أَجْرَهَا لَعَظِيمٌ». [الحديث ٧٣٠١، ويحيى ٢٦٢٩، مطبوعاً].

[٢٣٥٨] ٧٤ - (١٠٢٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ عَدِيٍّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ زَيْدٍ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى، فَدَكَرَ خِصَالاً وَقَالَ: «مَنْ مَنَحَ مَنِيحَةً غَدَتْ بِصَدَقَةٍ، وَرَاحَتْ بِصَدَقَةٍ، ضَبُوحُهَا وَعَبُورُهَا». [مطبوع ٢٣٥٧].

باب فضل المنيحة

قوله ﷺ «أَلَا رَجُلٌ يَمْنَحُ أَهْلَ بَيْتِ نَاقَةٍ، تَغْلُو بِمُسٍّ، وَتُرْوَحُ بِمُسٍّ» (المُسُّ) بضم العين وتشديد السين لمهملة: هو لَفْسُ الكلب، هكذا ضبطناه، وروى: «بغشاء» بشين معجمة ممدودة، قال القاضي: وهذه رواية أكثر رواة مسلم، قال: والذي سمعناه من متقني شيوخنا: «بمُسٍّ» وهو القدرح الصنم، قال: وهذا هو الصواب المعروف، قال: وروى من رواية الحميدي في غير مسلم «بغشاء»^(١) بلسين لمهملة، وفسره الحميدي بالمُسِّ الكبير، وهو من أهل اللسان، قال: وصبطناه عن أبي مروان بن سراج بكسر العين وفتحها معاً، ولم يقيدوا الجاني وأبو الحسين^(٢) بن أبي مروان عنه ولا بالكسر وحده. هذا كلام القاضي.

ووقع في كثير من نسخ بلادنا أو أكثرها من «صحيح مسلم»: «بغشاء» سين مهملة ممدودة والعين مفتوحة.

وقوله «يمنح» بفتح النون، أي: يُعْطِيهِمْ نَاقَةً يَأْكُلُونَ لِبَها مَدَّةً، ثم يردُّونها إليه، وقد تكون المنيحة عطية للرعية بمنافعها مؤبدة، مثل الهبة.

قوله ﷺ: «مَنْ مَنَحَ مَنِيحَةً غَدَتْ بِصَدَقَةٍ، وَرَاحَتْ بِصَدَقَةٍ، ضَبُوحُهَا وَعَبُورُهَا»، وقع في بعض

(١) وقع في إكمال المعلم: (٥٤٣/٣) بمصر، وهو خطأ.

(٢) في (ص) و(هـ): «لحسن»، وهو خطأ.

النسخ. «المنيحة»، وبعضها: «المنحة» بحدف الياء قال أهل اللغة: المنحة بكسر الميم، والمنيحة بمنحهم مع زيادة الياء، هي العطية، وتكون في الحيوان وهي الثمار وغيرهما، وفي «الصحاح» أن النبي ﷺ منح أم أيمن عذاقاً^(١)، أي: نخيلاً.

ثم قد تكون المنحة عطية للرقبة بمناجعتها وهي الهبة، وقد تكون عطية للسن أو الثمرة مدة، وتكون الرقبة باقية حتى يمتك صاحبها ويرثها به، إذا انقضى لبن أو ثمر المأثور فيه.

وقوله: «صنوحها وغنوقها» (الصنوح) بفتح الصاد: لشرب أول النهار. و(الغنوق) بفتح الغين: الشرب أول الليل، والصنوح والغنوق منصوبان على لطف وقيل: القاضي عياض هذا محذورن على النبي من قوله: صدقة، قال: ويصح نصبهما على الظرف^(٢).

وقوله (عن أبي هريرة يبلغ به «ألا رجل يمنح») معناه: يبلغ به النبي ﷺ، فكانه قد. عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا رجل يمنح»، ولا فرق بين هاتين الضميتين - فقد لعلماء، والله أعلم.



(١) أخرجه البيهقي: ٢٦٣٧، ومسلم: ٦٠٢٣ من حديث أمي بن مالك رضي الله عنه.

(٢) إسناده صحيح، (٥٤٣/٣).

٢٣ - [باب مثل المنفق والبخيل]

[٢٣٥٩] ٧٥ - (١٠٢١) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الْقَافِلِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْدِ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ عَمْرُو بْنُ الْقَافِلِ: وَحَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ: وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَثَلُ الْمُنفِقِ وَالْمُتَصَدِّقِ كَمَثَلِ رَجُلٍ عَلَيْهِ حُبَّتَانِ - أَوْ: جُتْنَانِ - مِنْ لَدُنْ ثِيْبَيْهِمَا إِلَى تَرَاقِيهِمَا، فَإِذَا أَرَادَ الْمُنفِقُ - وَقَالَ الْآخَرُ: فَإِذَا أَرَادَ الْمُتَصَدِّقُ - أَنْ يَتَصَدَّقَ سَبَعَتْ عَلَيْهِ أَوْ مَرَّتْ رِإْدًا أَرَادَ الْبَخِيلُ أَنْ يُنْفِقَ،

باب مثل المنفق والبخيل

قوله (قال عمرو بن القافل) وقال ابن جريج) هكذا هو في النسخ - (وقال ابن جريج) بالواو، وهي صحيحة سليمة، وإنما أتى بالواو لأن ابن عيينة قال لعمرو: قال ابن جريج كذا، ثم روى عمرو لثاني من تلك الأحاديث أتى بالواو. لأن ابن عيينة قال في ثاني وقد بن جريج كذا، وقد سبق التشبيه على مثل هذا مراراً في أول الكتاب قوله ﷺ في حديث عمرو بن القافل: «مَثَلُ الْمُنفِقِ وَالْمُتَصَدِّقِ كَمَثَلِ رَجُلٍ عَلَيْهِ حُبَّتَانِ - أَوْ: جُتْنَانِ - مِنْ لَدُنْ ثِيْبَيْهِمَا إِلَى تَرَاقِيهِمَا» ثم قال: «فَإِذَا أَرَادَ الْمُتَصَدِّقُ أَنْ يَتَصَدَّقَ سَبَعَتْ عَلَيْهِ، وَإِذَا أَرَادَ الْبَخِيلُ أَنْ يُنْفِقَ قُلُوصًا»

هكذا وقع هذا الحديث في جميع النسخ من رواية عمرو. «مَثَلُ الْمُنفِقِ وَالْمُتَصَدِّقِ»، قال القاضي وغيره: هذا وهم، وصوابه: مَثَلُ مَنْ وَقَعَ فِي سَقَى الزَّوَامِيَةِ: «مَثَلُ الْبَخِيلِ وَالْمُتَصَدِّقِ»، وتفسيره: آخر الحديث يُبَيِّنُ هذا^(١)، وقد يحتمل أن صحة رواية عمرو هكذا أن تكون على وجهها، وفيها محذوف تقديره: «مَثَلُ الْمُنفِقِ وَالْمُتَصَدِّقِ وَفَسِيهِمَا، وَهَرِ الْبَخِيلِ، وَحَذَفَ الْبَخِيلَ لِدَلَالَةِ الْمُنفِقِ وَالْمُتَصَدِّقِ عَلَيْهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَرِبَ نَقِيصَتُكُمُ الْخَرَّ﴾» [٨٠] أي: ولعمرو، وحذف ذكر البخل لدلالة الكلام عليه.

قَلَصْتُ عَلَيْهِ وَأَخَذْتُ كُلَّ حَلْقَةٍ مَوْضِعَهَا حَتَّى تُجِنَّ بَنَانُهُ وَتَعْفُو آثَرُهُ. قَالَ: فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ:
فَقَالَ: «يُوسَعُهَا فَلَا تَنْسَعُ». [أحمد: ٧٣٣٥ مختصر والبيهقي: ٤٤٣ ج ٢].

وأما قوله: «ولمتصدق»، فوقع في بعض الأصول: «المتصدق» بالكاء، وهي بعض: «المتصدق» بحذفه وتشديد لصد، وهما صحيحان. وأما قوله: «كمثل رجل»، بهكل وقع في لأصول كلها: «كمثل رجل» بالفراد، والظاهر أنه تغيير من بعض الرواة، وصوابه: «كمثل رجلين».

وأما قوله: «جُتِنَ» أو: «جُتِنَ»، فالأول بلباء، والثاني بالنون، ووقع في بعض الأصول عكسه. وأما قوله: «لأن لئب لئبهم»، فكذا هو في كثير من النسخ المعتمدة أو أكثرها: «لئبهم» بضم اللام وبياء واحدة مشددة على الجمع، وفي بعضها: «لئبهم» بالثنية.

قال لقاضي عياض: وقع في هذا الحديث أوهاج كثيرة من الرواة، وتصحيف وتحريف وتقديم وتأخير، ويعرف صوابه من الأحاديث التي بعده لمنه «مثل المتفق ولمتصدق»، وصوابه: «المتصدق والبخيل»، ومنه: «كمثل رجل»، وصوابه: «رجلين عليهما جُتِنَ». ومنه قوله: «جُتِنَ» أو: «جُتِنَ» بالثنية، وصوابه: «جُتِنَ» بالنون بلا شدة كما في الحديث الآخر بالنون بلا شدة، ولجئة: «الدرع» ويدل عليه في الحديث نفسه قوله: «فأخذت كل حلقة موضعها»، وفي الحديث الآخر: «جُتِنَ» من جديد.

ومنه قوله: «سبخت عليه أو مررت» كذا هو في النسخ: «مررت» بالراء، قيل: إن صوابه: «سبخت» باللام بمعنى سبخت، وكذا قال في حديث الآخر: «يسبخت»، لكنه قد يصح «مررت» على نحو هذا. اسمعني. ونسبغ الكاس، وقد رواه البخاري: «مددت» بدل مخففة، من مادة مد، ورواه بعضهم: «صارت»، ومعه: «سالت عليه وامتدت»، وقال الأزهري: معه: «ترددت وذهبت وجاءت»، يعني لكما لهما.

ومنه قوله: «وإذا أراد البخيل أن ينفق، قلصت عليه وأخذت كل حلقة موضعها حتى تجن بنانه وتعفو أثره» قال: فقال أبو هريرة: «يوسعها فلا تنسع» وفي هذا كلام ختلا كثير، لأن قوله: «تجن بنانه وتعفو أثره» إما جاء في لمتصدق لا في البخيل. وهو على ص ما هو وصف البخيل من قوله

(١) البيهقي: ٥٢٩٩

(٢) التهذيب لمعه (١٥/ ٢١٣)

[٢٣٦٠] ٧٦ - (٥٥٠) حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ عَسِيدٍ اللَّهُ أَبُو أَيُّوبَ الْخَلَّالِيُّ: حَدَّثَنِي أَبُو عَمِيرٍ - يَعْطِي لِعَقِيلِي - حَدَّثَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُسَيْمٍ، عَنْ طَوْسٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: خَرَّبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَمَلَ الْبَحِيلُ وَالْمُتَصَدِّقُ كَمَلَتْ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا جُنَّتَانِ مِنْ حَلِيدٍ، قَدْ اضْطُرَّتْ آيِدِيهِمَا إِلَى نُزِيلِهِمَا وَتَرَاوَعِيهِمَا، فَجَعَلَ الْمُتَصَدِّقُ كُلَّمَا تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ انْبَسَطَتْ عَنْهُ، حَتَّى تَغْشَى أَنْوَالَهُ وَتَغْفُو أَثَرَهُ. وَجَعَلَ الْبَحِيلُ كُلَّمَا هَمَّ بِصَدَقَةٍ قَلَصَتْ، وَأَخَذَتْ كُلُّ

«قَلَصَتْ كُلُّ حَلْفَةٍ مَوْضِعَهَا»، وقوله: «يُوسَعُهَا فَلَا تَنْسَعُ»، وهذا من وصف البحيل، فأدخله في وصف المتصدق، فاختل الكلام وتناقض، وقد ذكر في الأحاديث على الصواب.

ومنه رواية بعضهم: «كُحِرُ ثِيَابُهُ بِالْحَاءِ وَالزَّيِّ، وَهُوَ وَهْمٌ، وَبِصَوَابٍ رَوَاةُ الْجُمْهُورِ: «تُجِرُ» بِالْجِيمِ وَلُثُونٌ، أَيْ تَسْتُرُ. وَمِنْهُ رَوَاةُ بَعْضِهِمْ «ثِيَابُهُ» بِالدَّاءِ لِمَثَلَتِهِ وَهُوَ وَهْمٌ، وَالصَّوْبُ «بَنَدَهُ» بِالثَّوْنِ، وَهِيَ رَوَاةُ الْجُمْهُورِ كَمَا قُلْنَا فِي الْحَدِيثِ لِأَخَرِ «أَدَمِلَهُ».

ومعنى «قَلَصَتْ»: انْقَصَتْ. ومعنى «تَغْفُو أَثَرَهُ»، أَيْ: يُغْمِى أَثَرُ مِثْلِهِ سُوءُهُ وَكَمَالُهُ، وَهُوَ مِثْلُ لِنَمَاءِ الْمَالِ بِالْمُتَصَدِّقِ وَالْإِنْفَاقِ، وَلِلْحَرِّ^(١) بِصَدِّ ذَيْتِهِ وَقِيلَ: هُوَ مِثْلُ لِكَثْرَةِ الْحُودِ وَلِلْحَرِّ، وَأَنَّ الْجَعْفِي إِذَا أُعْطِيَ انْبَسَطَتْ يَدُهُ بِالْعَصَةِ وَتَعَوَّدَ ذَلِكَ، وَإِذَا أَسْبِثَ صَارَ ذَلِكَ عَدَّةً لَهُ، وَقِيلَ: مَعْنَى «تَغْفُو» أَثَرُهُ أَيْ: تَذْهَبُ بِحَطَايِهِ وَمَحْوَرِهِ، وَقِيلَ فِي الْبَحِيلِ: قَلَصَتْ وَلَزِمَتْ كُلُّ حَلْفَةٍ مَكَانَهَا، أَيْ: يُغْمِى عَلَيْهِ يَوْمَ نَقِيَاةٍ فَيُكْوَى بِهَا، وَبِصَوَابٍ الْأَوَّلِ.

والحديث جاء على التَّمَثِيلِ لَا عَلَى الْحَبَرِ عَنْ كَثَرٍ، وَقِيلَ: ضَرْبٌ حَثَلُ بِهِمَا لِأَنَّ الْمُتَفَقَّحَ يَسْتُرُهُ اللَّهُ تَعَالَى بِتَغْفِيَّتِهِ، وَيَسْتُرُ عَوْرَتَهُ فِي الثَّيِّبِ وَالْأَحْرَةَ كَسَرُ هَذِهِ السُّجَّةِ لَا بِنِسَاءِ، وَالْبَحِيلُ كَمَنْ لَبَسَ جُبَّةً إِلَى ثَدْيِيَّةٍ، فَيَبْقَى مَكْشُوعاً بِدَوْنِ الْعَوْرَةِ مُفْضِحاً فِي الثَّيِّبِ وَالْأَحْرَةِ. هَذَا آخِرُ كَلَامِ الْقَاضِي عِيَّاضٍ^(٢).

قوله ﷺ فِي الرُّؤُوسَيْنِ الْأَخْرَسَيْنِ: «كَمَلَتْ رَجُلَيْنِ»، وَ«كَمَلَتْ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا جُنَّتَانِ» هُمَا بِالثَّوْنِ فِي هَذَيْنِ لِمَوْضِعَيْنِ بِلَا شَكٍّ وَلَا خِلَافٍ.

(١) فِي (ح): ز. سَحِيرٍ

(٢) فِي (خ) وَهَذَا: بِمَحْوَرٍ

(٣) [١٤] كِتَابُ الْمُحْصَمِ، ٥٤٧-٥٤٥/٣

حَلَقَةٍ مَكَانَهَا»، قَالَ: فَأَنَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ بِإِصْبَعِهِ فِي جَيْبِهِ، فَلَوْ رَأَيْتَهُ يُوسِّعُهَا وَلَا تَوْسِعُ. [أحمد ١٠٧٧٠، وسجري ٥٧٩٧].

[٢٣٦١] ٧٧- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو يَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيُّ، عَنْ وَهْبٍ: حَدَّثَنَا عَنْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَثَلُ الْبَخِيلِ وَالْمُتَّصِدِّ مَثَلُ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا جُنَّتَانِ مِنْ حَبِيدٍ، إِذَا هَمَّ الْمُتَّصِدُّ بِصَدَقَةٍ انْتَبَهَتْ عَلَيْهِ، حَتَّى تُعْفَى آثَرُهُ، وَإِذَا هَمَّ الْبَخِيلُ بِصَدَقَةٍ تَقَلَّصَتْ عَلَيْهِ، وَانْضَمَّتْ بِدَاهٍ إِلَى تَرَاقِيهِ، وَانْقَبَضَتْ كُلُّ حَلَقَةٍ إِلَى صَاحِبَتِهَا»، قَالَ: فَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «فَيَجْهَدُ أَنْ يُوسِّعَهَا فَلَا يَسْتَطِيعُ» [أحمد ٩٠٥٦، وسجري ١١٤٣].

قوله: (فَأَنَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ بِإِصْبَعِهِ فِي جَيْبِهِ، فَلَوْ رَأَيْتَهُ يُوسِّعُهَا وَلَا تَوْسِعُ) فقوله (رَأَيْتَهُ) بفتح الراء. وقوله (تَوْسِعُ) بفتح ثاء، وأصبعه تَوْسِعُ وفي هذا دليل على ناس الفميص، وكذا ترجمه عليه البخاري: يَابُ حَبِيبٍ لَفَمِصٍّ مِنْ عَبْدِ لَصَدْرٍ^(١)، لَأَنَّهُ لَمَفْهُومٌ مِنْ لِبَاسٍ لَنَبِيِّ ﷺ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ، مَعَ أَحَادِيثٍ صَحِيحَةٍ جَاءَتْ بِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



٢٤ - [باب ثبوت أجر المتصدق

وإن وقعت الصدقة في يد غير أهلها]

[٢٣٦٢] ٧٨ - (١٠٢٢) حَدَّثَنِي سُوفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنِي حَمْفُصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِي لَرْدَاءٍ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَالَ رَجُلٌ: لَا تُصَدِّقَنَّ اللَّيْلَةَ بِصَدَقَةٍ، فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدِ زَانِيَةٍ، فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ: تُصَدِّقُ اللَّيْلَةَ عَلَى زَانِيَةٍ، قَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، عَلَى زَانِيَةٍ، لَا تُصَدِّقَنَّ بِصَدَقَةٍ، فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدِ غَنِيٍّ، فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ: تُصَدِّقُ عَلَى غَنِيٍّ، لَا تُصَدِّقَنَّ بِصَدَقَةٍ، فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدِ سَارِقٍ، فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ: تُصَدِّقُ عَلَى سَارِقٍ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، عَلَى زَانِيَةٍ، وَعَلَى غَنِيٍّ، وَعَلَى سَارِقٍ، فَأُنِيَ قَبِيلَ لَهُ: أَمَا صَدَقْتُكَ فَقَدْ قُبِلْتُ، أَمَا الرَّايَةُ فَلَعَلَّهَا سَتَعِفُّ بِهَا عَنْ زَنَاةَا، وَلَعَلَّ الْغَنِيَّ يَغْبِرُ فَيَتَّقَى مِمَّا أُعْطَاهُ اللَّهُ، وَلَعَلَّ السَّارِقَ يَسْتَعِفُّ بِهَا عَنْ سَرِقَتِهِ». راجد ٨٣٨٧ ، بحري ١٤٢١.

باب ثبوت اجر المتصدق

وإن وقعت الصدقة في يد هاسق ونحوه

فيه حديث ممتنع على سارق وربة وغني وفيه ثبوت الثواب في الصدقة وإن كان الأجل فاسقاً أو غشياً ففي كل كيد حوى أجرٌ، وهذا في صدقة لتطوع، وأما الزكاة فلا يُجزئ دفعها إلى غني.



٢٥ - [باب اجر الخازن الأمين،

والمرأة إذا تصدقت من بيت زوجها غير مفسدة،

بإذنه الصريح أو العرفي]

[٢٣٦٣] ٧٩ - (١٠٢٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو عَامِرٍ الْأَسْعَرِيُّ وَابْنُ نُسَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ، كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ - قَالَ أَبُو عَامِرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا بُرَيْدٌ، عَنْ جَدِّهِ أَبِي بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْخَازِنَ الْمُسْلِمَ الْأَمِينَ الَّذِي يُتَّقِدُ - وَزَيْنًا قَالَ: يُعْطِي - مَا أَمَرَ بِهِ، فَيُعْطِيهِ تَامِلًا مُوقِفًا طَيِّبَةً بِوَنَفْسِهِ، فَيُدْفَعُهُ إِلَى الَّذِي أَمَرَ لَهُ بِهِ، أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ». [أحمد ١٩٥١٢، وسنن أبي داود ١٤٢٨].

[٢٣٦٤] ٨٠ - (١٠٢٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَاسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا عَنْ جَرِيرٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ - عَنْ مُصْبِرٍ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ مُسْرُوقٍ، عَنْ هَانِئَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ، كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ، وَلِزَوْجِهَا أَجْرُهُ بِمَا كَسَبَ، وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ، لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ أَجْرَ بَعْضٍ شَيْئًا». [أحمد ٢٦٣٧٠، وسنن أبي داود ١٤٢٥].

[٢٣٦٥] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا قُصَيْبُ بْنُ عِمْرَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: «لَمِنْ طَعَامِ زَوْجِهَا». [مسند أحمد ٢٣٦٤].

باب اجر الخازن الأمين،

والمرأة إذا تصدقت من بيت زوجها غير مفسدة،

بإذنه الصريح أو العرفي]

قوله ﷺ في الخازن الأمين الذي يُعْطِي مَا أَمَرَ بِهِ: «أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ»، وفي رواية: «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ، كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ، وَلِزَوْجِهَا أَجْرُهُ بِمَا كَسَبَ، وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ، لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ أَجْرَ بَعْضٍ شَيْئًا»، وفي رواية: «لَمِنْ طَعَامِ زَوْجِهَا»، وفي رواية: «لَمِنْ طَعَامِ زَوْجِهَا».

أما من ماله، موهبه، فإما «لأجر بينكما نصفان»^(١)، وفي رواية: «لا تضم المرأة ومعهما شاة»^(٢) إلا بإئنه، ولا تأخذ في بته وهو شاهد إلا بإذنه، وما أنقصت من شاة من غير امرء، فإن نصف أجره لها»^(٣)

معنى هذه الأحاديث أنَّ المشارك في القطعة مشارك في لأجر، ومعنى المشاركة: أنَّه أجر كما لصاحبه أجر، وليس معه أن يزاحمه في أجره، والمراد بالمشاركة في أصل الثوب، فيكون لهذا ثوب^(٤)، ولهذا ثوب^(٥)، وإن كن أحدهما أكثر، ولا يميز أن يكون مقدار ثوابهما سواء، بل قد يكون ثوب هذا أكثر، وقد يكون عكسه، فإذا أعطى المالك لغيره أو لامرأته أو غيره مئة درهم أو نحوها ليؤصلها إلى مستحق الصدقة على باب داره أو محرو، فأجر المالك أكثر، وإن أعطاه زمناً أو رغباً ونحوهما حيث^(٦) ليس له كثير قيمة لذهب به إلى محتاج في مسافة بعيدة، بحيث يقبل مشي الذهاب إليه بأجرة تريد على الزمناً ولزعب، فأجر الوكيل أكثر، وقد يكون عمله قدر رغب مثلاً، فيكون مقدراً للأجر سواء.

وأما قوله **﴿لأجر بينكما نصفان﴾**، فمعناه قسمان وإن كن أحدهما أكثر، كما قد استدع.

إذا وشك كان الناس نصفين^(٧)

وأشار لقاضي إلى أنه يحمل أيها أن يكون سواء، لأنَّ لأجر فضل من الله تعالى، ولا يُدرك بقبس، ولا هو بحسب لأعمال، بل ذلك^(٨) فصل الله يؤتيه من يشاء^(٩)، والمختار لأول.

وقوله **﴿لأجر بينكما﴾**، ليس معناه أنَّ الأجر الذي لأحدهم يردحون فيه، بل معناه أنَّ هذه

(١) عليه زيادات التي ذكرها، وتروى هنا وقعت في «صحيح مسلم» في هذا الباب، وفي رواية

(٢) في (خ) ثاء، يقرأ، بولاً ثواب

(٣) في (س) و(هـ) مع.

(٤) لأنه يعجز بسببه، وتضم البيت

شامت وأخر مُعْس بالذي كنت أصنع

وقد أوردته سيوطي في «الكتاب» (١٦/٧١)، وابن عس في «المسح» ج ٢٨، و ب: شجري في «المنها» (٣/١١٦)

والشاهد فيه مجيء اسم كان ضمير أشان، والجملة بعد خبره.

(٥) في (ج): وشاهد، مع، بل ذلك

(٦) إكسال، جمع.

الثَّغَّةَ وَالثَّغَّةَ لَتِي أَحْرَجَهَا الْحَدَنُ أَوْ الْمَرْأَةُ أَوْ الْمَمْلُوكُ وَتَحْوُهُمْ بِذَنْ الْمَالِ يَتَرْتَّبُ عَلَى جَمْعَتِهَا ثَوَابٌ عَلَى قَدْرِ الْمَالِ وَالْعَمَلِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ مَقْسُومًا بَيْنَهُمَا، لِهَذَا نَصِبَ مَالَهُ، وَلِهَذَا نَصِبَ بِعَمَلِهِ، فَلَمْ يُزَاحَمْ صَاحِبُ الْمَالِ الْعَمَلُ فِي نَصِيبِ عَمَلِهِ، وَلَا يُزَاحَمُ الْعَمَلُ صَاحِبَ الْمَالِ فِي نَصِيبِ مَالِهِ.

واعلم أنه لا يَدْ في العامل وهو الخازن - وفي الزوجة والمملوك من بدل المالك في ذلك، فإن لم يكن إذن أصلاً، فلا أجر لأحد من هؤلاء الثلاثة، بل عليهم وَرَرٌ بتصرفهم في مال غيرهم بغير إذنه. ولإذن صريحين:

أحدهما: لإذن الصريح في الثَّغَّةِ وَالثَّغَّةِ.

ولثاني: الإذن المفهوم من أطراف العرف والعادة، كإعطاء السائل كسرةً وحَوْضَ مما جرت العادة به، وَفَرْدَ العُرف فيه، وَعُصَمَ بالعرف رضا الزوج ولما تكتم به، فإذنه في ذلك حاصل وإن لم يتكتم، وهذا إذا عُصِمَ رصده لأطراف العرف، وَعُصِمَ أَنْ يَصْهَ كَفُومٍ غَلَبَ لِنَاسٍ فِي السَّعَةِ بِذَلِكَ وَارْتَضَى بِهِ، فَإِنْ اضْطُرَّ بِالعرف، وَشُكَّ فِي رَصْدِهِ، أَوْ كَانَ شَحِيحاً^(١) يَسْخُجُ ذَلِكَ، وَعُصِمَ مِنْ حَالِهِ ذَلِكَ، أَوْ شُكَّ فِيهِ، لَمْ يَجُزْ لِمَرْأَةٍ وَغَيْرِهَا الْكُصْلُ مِنْ مَالِهِ إِلَّا بِصَرِيحٍ إِذْنِهِ.

وأما قوله ﷺ: «وَمَنْ أَنْفَقَ مِنْ كَسْبِهِ مِنْ غَيْرِ أَمْرِهِ، فَإِنَّ نِصْفَ أَجْرِهِ لَهُ»، فمعناه: من غير أمره الصريح في ذلك انقضى المعين، ويكون معها إذن عام سابق متناول لهذا القدر وغيره، وذلك لإذن الذي قد نَبَّهَ سابقاً، بما بلصريح وإم بالعرف، ولا بد من هذا استأويل، لأنه ﷺ جعل الآخر مضافة، وفي رواية أبي داود: «أفلقها نصف أجره»^(٢)، ومعلوم أنها إذ أنفقت من غير إذن صريح ولا مخروف من العرف، فلا أجر لها، بل عليها وَرَرٌ، فَيَتَعَيَّنُ تَأْوِيلُهُ.

واعلم أن هذا كله مفروض في قدر يسير يُعَدُّ رصداً للمالك به في العادة، فإن زاد على المتعارف لم يَجُزْ، وهذا معنى قوله ﷺ: «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ»، فَأَشَارَ ﷺ إِلَى أَنَّهُ قَدَرٌ يُعْلَمُ رِضَا الزَّوْجِ بِهِ فِي الْعَادَةِ، وَنَبَّهَ بِالطَّعَامِ أَيْضاً عَلَى ذَلِكَ لِأَنَّهُ يُسَمَحُ بِهِ فِي الْعَادَةِ، بخلاف الدَّاهِمِ^(٣) والدَّالِيلِ فِي حَقِّ أَكْثَرِ نَاسٍ، وَفِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْوَالِ.

(١) في (ص) و(ج)، اشخصاً.

(٢) أبو داود: ١٦٨٧ من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) في (خ) بخلاف الدرهم والدرهم.

[٢٣٦٦] ٨٦- (١٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو يَكْرِبٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ هَائِثَةَ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ ، كَانَ لَهَا أَجْرُهَا ، وَلَهُ مِثْلُهَا بِمَا اكْتَسَبَ ، وَلَهَا بِمَا أَنْفَقَتْ . وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْئًا » . حمداً ٢٤١٧١ . دجدي ٢٤٣٧ .

[٢٣٦٧] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو حَمِيرٍ : حَدَّثَنَا أَبِي وَأَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ . (الاحمد ٢٤١٧١ ، ومقرئ ٢٣٦٦) .

و علم أنَّ المراد بنفقة المرأة والخبز والجديد والخبز الثَّقَقُ حتى عيالٍ صاحبِ الماءِ وعلفاته ومصاحبه وقاصديه من ضيف وابن سبيل ونحوهما ، وكسب صدقتهم المأذونُ فيها ، بالصريح أو المعروف ، والله أعلم .

وقوله ﷺ : « الخازن لمسلم الأمين » إلى آخره ، هذه الأوصاف شروط لحصول هذا الثوب ، فينبغي أن يُحتَني به ويُحافظ عليها .

قوله ﷺ : « أحد المتصدقين » هو بفتح الهمزة على التثنية ، ومعناه : له أجر متصدق ، ونفسيه كما سبق .

وقوله ﷺ : « إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها » أي : طعام زوجها الذي في بيتها ، كما صرح به في الرواية لأخرى

قوله ﷺ : « إذا أنفقت المرأة من بيت زوجها غير مفسدة ، كان لها أجرها ، وله مثله بما اكتسب ، ولها بما أنفقت ، وللخازن مثل ذلك ، من غير أن ينقص من أجورهم شيئاً » هكذا وقع في جميع النسخ : « شيئاً » بالتصبي ، فيقدر له ما صلب ، فيحتمل أن يكون تقديره : من غير أن ينقص الله من أجورهم شيئاً ، ويحتمل أن يُقَدَّر : من غير أن ينقص الزوج من أجر المرأة والخازن شيئاً ، وجمع صميمهما مجازاً على قول الأكثرين . إنَّ أَقْلَ الْجَمْعِ ثَلَاثَةٌ ، أو حقيقة على قول من قال : أَقْلُ لِمَجْمَعٍ ثَلَاثُونَ .



٢٦ - [باب ما أنفق العبد من مال مولاه]

[٢٣٦٨] ٨٢ - (١٠٢٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ وَرُزَيْقُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعاً عَنْ حَفْصِ بْنِ غَسَّانٍ - قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا حَفْصٌ -، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عُمَيْرِ مَوْلَى أَبِي اللُّحَمِّ قَالَ: كُنْتُ مَمْلُوكًا، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَتَصَدَّقُ مِنْ مَالِ مَوَالِيِّ بَشِيءٍ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَالْأَجْرُ بَيْنَكُمَا يَصْفَانِ».

[٢٣٦٩] ٨٣ - (١٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ - يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ - عَنْ يَزِيدَ - يَعْنِي ابْنَ أَبِي عُبَيْدٍ - قَالَ: سَمِعْتُ عُمَيْرًا مَوْلَى أَبِي اللُّحَمِّ قَالَ: أَمَرَنِي مَوْلَايَ أَنْ أَقْدُدَ لَحْمًا، فَجَاءَنِي مَسْكِينٌ، فَأَطْعَمْتُهُ مِنْهُ، فَعَلِمَ بِذَلِكَ مَوْلَايَ فَضَرَبَنِي، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَدَعَا فَقَالَ: «لَمْ ضَرَبْتَهُ؟»، فَقَالَ: يُعْطِي طَعَامِي بِغَيْرِ أَنْ أَمُرَهُ، فَقَالَ: «الْأَجْرُ بَيْنَكُمَا».

قوله: (مولى أبي اللحَم) هو بهمة ممدودة وكسر لباء، قيل: لأنه كان لا يأكل اللحم، وقيل: لا يأكل ما دُح للأصنام، وسمي أبي اللحَم: عبد الله، وقيل: خلف، وقيل: الحويرث، البقاري، وهو صحابي استشهد يوم خيبر - روى عنه عُمير مولا.

قوله: (كنت مملوكًا، فسألت رسول الله ﷺ: أتصدق من مال موالي بشيء؟ قال: نعم، والأجر بينكما يصفان) هذا محمول على ما سبق أنه استأذن في التصدق بقدر يعلم رضا سيده به.

قوله: (أمرني مولاي أن أقدّد لحماً، فجاءني مسكين فأطعمته، فعلم بذلك مولاي فضربني، فأتيت رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له، فدعا فقال: «لم ضربته؟»، فقال: يعطي طعامي بغير أن أمره، فقال: «الأجر بينكما»)،

هذا محمول على أن عُمير نصّب بشيء يظن أن مولا يوصي به، ولم يرض به مولا، فلعُمير أجر لأنه فعل شيئاً يعتقد طاعة بنته الطاعة، ومولا أجر، لأن ماله أنفق عليه ومعنى «الأجر بينكما»، أي: لكل منكما أجر، وليس المراد أن أجر نفس لمدل يتفسمنه، وقد سبق بيّن هذا

قريباً، فهذا الذي ذكرته من تأويله هو المعتمد، وقد وقع في كلام بعضهم ما لا

[٢٣٧٠] ٨٤ - (١٠٢٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ، مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا تَضُمُّ الْمَرْأَةُ وَبَعْلَهَا شَاهِدًا إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَلَا تَأْدُنُ فِي بَيْتِهِ وَهُوَ شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَمَا أَنْفَقْتَ مِنْ كَسْبِهِ مِنْ غَيْرِ أَمْرِهِ، فَإِنَّ يَصُفَّ أَجْرُهُ لَهُ».

٨١٨٨، ١٢٠٦٦

قوله ﷺ: «لَا تَضُمُّ الْمَرْأَةُ وَبَعْلَهَا شَاهِدًا إِلَّا بِإِذْنِهِ» هذا محمولٌ على صومٍ لَتَطَوُّعٍ والمندوب الذي ليس له من معين^(١)، وهذا النهي للتحریم، صرَّح به أصحابنا، وسببه أَنَّ الزَّوْجَ لَهُ حَقُّ الاستمتاع بها في كلِّ الأيام، وحَقُّه فيه واجب على الفور، فلا يَتَوَقَّع بتطوُّع ولا بواجب على التراخي.

فإن قيل: فيسفي أن يجوز لها الصَّوم بغير إذنه، فإن أراد الاستمتاع بها كان له ذلك، ويُفسد صومها. فالجواب أَنَّ صومها يمنع من الاستمتاع في عادة، لأنه يهتبه انتهاك الصَّوم بالافساد.

وقوله ﷺ «وَرَوَّجُهَا شَاهِدًا» أي: مقيمٌ في البلد، أم إذا كان مسافرًا فيها الصَّوم، لأنه لا يَتَأَثَّرُ منه الاستمتاع إذا لم تكن معه.

قوله ﷺ: «وَلَا تَأْدُنُ فِي بَيْتِهِ وَهُوَ شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ» فيه إشارةٌ إلى أنه لا يُفْتَدَى على الزَّوْجِ وغيره من ملكي لبيوت وغيرها بالإذن في أملاكهم إلا بإذنه، وهذا محمولٌ على ما لا يُعْمَرُ رضا الزَّوْجِ ونحوه به، فإنَّ حلَّمت المرأة ونحوها رضاه به جائزٌ كما سبَّل في النُّفَقَةِ.



٢٧ - [باب من جمع الصدقة وأعمال البر]

[٢٣٧١] ٨٥ - (١٠٢٧) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى التَّحِيَّي - وَاللَّفْظُ لِأَبِي الطَّاهِرِ - قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَقْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ نِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَنْفَقَ زَوْجَيْنِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، نُودِيَ فِي الْجَنَّةِ: يَا عَبْدَ اللَّهِ، هَذَا خَيْرٌ، فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّلَاةِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ

باب فضل من ضم إلى الصدقة غيرها من البر

قوله ﷺ: «مَنْ أَنْفَقَ زَوْجَيْنِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، نُودِيَ فِي الْجَنَّةِ. يَا عَبْدَ اللَّهِ، هَذَا خَيْرٌ» قال القاضي. قال الهروي في تفسير هذا الحديث: قيل: وما زوجان؟ قل: «الفرسان أو عبدان أو بعيان»^(١)، وقال ابن عرفة. ثم شيء فأن صاحبه فهو زوج، يقال: رُوِّجَتْ بَيْنَ الْإِبِلِ - إِذَا قُرِبَتْ بَعِيرًا بِبَعِيرٍ، وَقِيلَ: دَرَجُهُمْ وَدَرَجَةُ أَوْ دَرَجُهُمْ وَتَوْبٍ.

قال: وَلِزَوْجٍ يَقَعُ عَلَى لَائِنٍ وَيَقَعُ عَلَى الْوَحْدِ، وَفِيهِ. إِنَّمَا يَقَعُ عَلَى لَوَاحِدٍ إِذَا كَانَ مَعَهُ آخَرُ، وَيَقَعُ الزَّوْجُ أَيْضًا عَلَى الصَّنْفِ، وَتُسَرِّبِقُوهُ تَعَالَى ﴿وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾ [البقرة ٢٧]، وَقِيلَ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا لِعَدِيثٍ فِي جَمِيعِ أَعْمَالِ الْبِرِّ، مِنْ صَلَاتَيْنِ أَوْ صِيَامَ يَوْمَيْنِ، وَالْمَطْبُوتُ تَشْفِيعُ صَدَقَتِهِ بِأُخْرَى، وَالثَّنِيَّةُ عَلَى فَضْلِ الصَّدَقَةِ وَالْثَمَّةُ فِي الطَّاعَةِ وَالْأَسْتِكْثَارُ مِنْهَا.

وقوله: «فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، قِيلَ: هُوَ عَلَى الْعُمُومِ فِي جَمِيعِ وَجُوهِ الْخَيْرِ، وَقِيلَ: هُوَ مُخْصَصٌ بِالْجِهَادِ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ وَأَطْلَهُ. هَذَا أَخْبَرَهُ كَلَامُ الْقَاضِي^(٢).

قوله ﷺ: «نُودِيَ فِي الْجَنَّةِ: يَا عَبْدَ اللَّهِ، هَذَا خَيْرٌ» قِيلَ: مَعَهُ، لَكَ هَذَا خَيْرٌ وَثَوَابٌ وَعِبْطَةٌ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: هَذَا الْبَابُ عِيمًا بِحَقِّهِ خَيْرٌ لَكَ مِنْ غَيْرِهِ مِنَ الْإِيْوَابِ، لِكثْرَةِ ثَوَابِهِ وَبَعِيمِهِ، فَتَحَالُ فَادْخُلْ مَعَهُ، وَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ مَذْكَرِنَاهُ، أَنْ كُلُّ مَنْ دُعِيَ بِحَقِّهِ أَنْ ذَلِكَ سَبَبُ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِ.

قوله ﷺ: «مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ، دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّلَاةِ»، وَذَكَرَ مِثْلَهُ فِي الصَّدَقَةِ وَالجِهَادِ

(١) «العرب في معاني الحديث» (روح)، وهذه لقصة من حديث آخرجه أبو عوانة في «مستخرج» ٧٤٨٤، ومن

حديث ٤٦٤٣ من حديث أبي ذر ﷺ.

(٢) «كشف المعلم»: (٣/ ٥٥٤)

لِجِهَادٍ دُعِيَ مِنْ بَابِ الْجِهَادِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقَةِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّدَقَةِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصِّيَامِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الرِّيَّانِ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا عَلَيَّ أَحَدٌ يَدْعِي مِنْ فَتْحِ الْأَبْوَابِ مِنْ ضَرُورَةٍ، فَهَلْ يَدْعَى أَحَدٌ مِنْ نَتِجَةِ الْأَبْوَابِ كُلِّهَا؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ، وَأَرْجُو أَنْ تَكُونَ وَثَنَهُمْ». (مسند - ١٣٧٧).

[٢٣٧٢] (٠٠٠) حَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَالْحَسَنُ الْحَلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ - حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كَلَاهُمَا عَنِ الرَّهْرِيِّ بِإِسْنَادِ يُونُسَ وَمَعْنَى حَدِيثِهِ.

الحمد ٧٣٦٩ - (١٨٩٧).

[٢٣٧٣] ٨٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ (ح) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا شَيْبَانُ: حَدَّثَنِي شَيْبَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَنْفَقَ رَوْحَيْنِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، دَعَاهُ خَزَنَةُ الْجَنَّةِ، كُلُّ خَزَنَةٍ بَابٍ: أَيُّ قُلٍّ، هَلُمَّ». فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ذَلِكَ الَّذِي لَا تَوَى عَلَيْهِ، قَالَ

وَالصِّيَامُ قَالَ الْعُلَمَاءُ: مَعْنَاهُ: مَنْ كَانَ الْغَلَبُ عَلَيْهِ فِي عَمَلِهِ ^(١) وَطَاعَتِهِ ذَلِكَ.

قوله ﷺ في صاحب الصَّوْمِ: «دُعِيَ مِنْ بَابِ الرِّيَّانِ» قال العلماء: سُمِّيَ بَابٌ رِيَّانًا تَبِيهًا عَلَى الدُّعَاءِ لِعَطْشَانٍ يَلْطَوِمُ فِي الْهَوْرِ جَرَّ سَيْرُورٍ، وَعَدَقَتْهُ لَبَةٌ، وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ الرِّيِّ.

قوله ﷺ: «دَعَاهُ خَزَنَةُ الْجَنَّةِ، كُلُّ خَزَنَةٍ بَابٍ: أَيُّ قُلٍّ، هَلُمَّ» هكذا ضبطه: «قُلٍّ» بضم اللام، وهو المشهور، ولم يذكر القاضي وآخرون غيره، وضبطه بعضهم بـ«سكان اللام»، والأول أصوب. قال القاضي: معناه: أَيُّ قُلٍّ، مُرَحَّمٌ وَثَقْلٌ عَرَابٌ لَكُمْ عَلَى إِحْدَى الدُّعَيْنِ فِي التَّرْحِيمِ، قَالَ: وَقِيلَ: «قُلٍّ» لِقَوْلِهِ فِي قُلٍّ هَلُمَّ، وَالتَّرْدَادُ وَالْتَّرْحِيمُ ^(٢).

قوله «لَا تَوَى عَلَيْهِ» هُوَ فَتْحُ الْمَشَّةِ فَوْقَ، مَقْصُودٌ، أَيُّ: لَا هَلَكَ.

(١) فِي (نَحْ): غَلَبَهُ، وَهُوَ شَمَلًا.

(٢) إِكْمَالُ الْمَعْلَمِ: (٣/ ٥٥٥).

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. «إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ». [بخاري ٢٨٤١] [ويعرف ٢٣٧٢]

[٢٣٧٤] ٨٧ - (١٠٢٨) حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ - يَغْيِي الْقَزَارِيَّ - عَنْ يَزِيدَ - وَهُوَ ابْنُ كَيْسَانَ - عَنْ أَبِي حَازِمٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ الْيَوْمَ صَائِماً؟»، قَالَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ: «أَنَا»، قَالَ: «فَمَنْ تَبَعَ مِنْكُمْ الْيَوْمَ جَنَازَةً؟»، قَالَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ: «أَنَا»، قَالَ: «فَمَنْ أَطْعَمَ مِنْكُمْ الْيَوْمَ مِسْكِيناً؟»، قَالَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ: «أَنَا»، قَالَ: «فَمَنْ هَادَ مِنْكُمْ الْيَوْمَ مَرِيضاً؟»، قَالَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ: «أَنَا»، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا اجْتَمَعَنْ فِي شَيْءٍ إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ». [بكر ٦١٨٢]

قوله ﷺ لَأَسِي بَكَرٍ ﷺ: «إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ» فيه منقبة لأبي بكر ﷺ. وفيه حوار الشاء على الإنسان في وجهه إذ لم يُخَفِ عليه فتنة يعجاب وعيره، والله أعلم

قوله ﷺ: مَنْ بَاب كَذَا، وَمَنْ بَاب كَذَا، فَذَكَرَ بَابِ الصَّلَاةِ وَالصَّدَقَةِ وَالصَّيَامِ وَالْجِهَادِ. قَالَ الْفَاضِلُ: وَقَدْ جَاءَ ذِكْرُ بَقِيَّةِ أَبْوَابِ احْتِجَةِ الثَّمَانِيَةِ فِي حَدِيثٍ آخَرَ: بَابُ الثُّبُوتِ، وَبَابُ لِكَاطِمِينَ الْغِيْظَ وَاعَافِينَ عَنِ الدُّمَسِ، وَبَابُ الرِّاضِينَ، فَهَلْهُ سَبْعَةُ أَبْوَابٍ جَاءَتْ فِي الْأَحَادِيثِ، وَجَاءَ فِي حَدِيثِ لَسْبَعِينَ أَلْفًا الَّذِينَ يَدْخُلُونَ لِحْمَةً بِغَيْرِ حِسَابٍ أَنَّهُمْ يَدْخُلُونَ مِنْ بَابِ الْإِيْمَنِ^(١)، فَلَعَنَهُ الْبَابِ الدُّمَسِ^(٢).



(١) أخرجه البخاري: ٤٧١٢، ومسلم: ٤٨٠، وأحمد: ٩٦٢٣ من حديث أبي هُرَيْرَةَ ﷺ.

(٢) إكمال المعجم: (٣/ ٥٥٧).

٢٨ - [باب الحث على الإنفاق وكره الإحصاء]

[٢٣٧٥] ٨٨ - (١٠٢٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ - عَنْ هِشَامِ بْنِ غَزَاةٍ - عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُثَلِّبِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ نَدَتْ: «أَلَيْسَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْفَقِي - أَوْ أَنْفِجِي، أَوْ أَنْفِجِي - وَلَا تُحْصِي فَيُحْصِيَ اللَّهُ عَلَيْكَ» [ط: ٢٣٧٦].

[٢٣٧٦] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الدَّاقِقِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَارِمٍ - حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ غُرُوةَ، عَنْ عَبْدِ بْنِ حَمْرَةَ، وَعَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُثَلِّبِ، عَنْ أَسْمَاءَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «انْفِجِي - أَوْ: انْصِجِي، أَوْ: أَنْفِجِي - وَلَا تُحْصِي فَيُحْصِيَ اللَّهُ عَلَيْكَ. وَلَا تُؤْعِي فَيُؤْعِيَ اللَّهُ عَلَيْكَ».

[تجدد: ١٣٦٩٢٢ والبيضاوي: ٢٥٩١].

[٢٣٧٧] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ - حَدَّثَنَا هِشَامُ، عَنْ عَبْدِ بْنِ حَمْرَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: «لَا تُؤْعِي خَدِيَّتَهُمْ» [تجدد: ٢٦٩٣٥] [ط: ٢٣٧٨].

باب الحث على الإنفاق وكره الإحصاء

قوله ﷺ: «انْفِجِي، أَوْ انْفِجِي، أَوْ انْصِجِي»^(١) أم: «انْفِجِي» فبفتح الفاء وياء،^(٢) مهملة، وأم: «انْصِجِي» فبفتح الصاد، ومعنى انْفِجِي وانْصِجِي أعطي، والنَّفْعُ والنَّفْعُ العطء، ويُطلق النَّصْحُ أيضاً على النَّصَبِ، فلهذا المراد هنا، ويكون اللفظ من النَّصْحِ.

قوله ﷺ: «انْفِجِي - أَوْ انْصِجِي، أَوْ أَنْفِجِي»^(٣) - وَلَا تُحْصِي فَيُحْصِيَ اللَّهُ عَلَيْكَ. وَلَا تُؤْعِي فَيُؤْعِيَ اللَّهُ عَلَيْكَ»^(٤) معناه: الحث على التَّفَقُّعِ فِي الطَّاعَةِ، وَالتَّهَيُّعِ مِنَ لِمَاسِكَ وَالسَّخَرِ، وَعَنِ دُخَارِ^(٥) لِمَالٍ فِي الْوَعَاءِ.

(١) فِي (ج) وَ(ص): «انْفِجِي وَانْصِجِي»

(٢) فِي (ج): «انْفِجِي»

(٣) فِي (ج) وَ(ص): «انْفِجِي»

(٤) فِي (ج): «انْفِجِي»

[٢٣٧٨] ٨٩- (٢٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَا: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَنَّ أَبِي مُلَيْكَةَ أَنَّ عَبْدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهَا جَاءَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ يَا نَبِيَّ اللَّهِ لَيْسَ لِي شَيْءٌ إِلَّا مَا أَدْخَلَ عَلَيَّ الزُّبَيْرُ، فَهَلْ عَلَيَّ حُنَاحٌ أَنْ أَرْضَعَ مِمَّا يَدْخُلُ عَلَيَّ؟ فَقَالَ: «أَرْضِخِي مَا اسْتَطَعْتَ، وَلَا تُوعِي قُيُوعِي اللَّهِ عَلَيْكَ».

[إسناده: ٢٦٩٨٨، الصحيحين: ١٤٣٤].

قوله: (عن أسماء بنت أبي بكر أنها جاءت النبي ﷺ فقالت يا نبي الله، ليس لي شيء إلا ما أدخل علي الزبير، فهل علي حنأ أن أرضع مما يدخل علي؟ فقال: «أرضخي ما استطعت، ولا توعي قوعي الله عليك»).

هذا محمول على ما أعطاه الزبير لنفسه بسبب نفقة وغيرها، أو مما هو ملك الزبير ولا يكره لصدة منه، بل يرضى به على عادة غالب الناس، وقد سبق بين هذه المسألة قريباً وقوله ﷺ: «أرضخي ما استطعت» معناه: مما يرضى به الزبير، وتقديره: إن لك بي الرضخ مراتب مباحة بعضها فوق بعض، وكلها يرضى بها الزبير، فعلي أعلاها أو يكون معناه: ما استطعت مما هو منك لك.

وقوله ﷺ: «ولا تُحصي قُيُوعِي اللَّهِ عَلَيْكَ، وَبُوعِي عَلَيْكَ» هو من باب مقابلة سلف باللفظ متجانس، كما قال تعالى: ﴿وَمَكْرُؤًا وَّمَكْرَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٢٥]. ومعناه: ينعت كما منعت، ويقر عليك كما فترت، ويُمسدُ فصدك عنك كما أمسكتك، وقبل، معنى «لا تُحصي»، أي: لا تعديه فتستكثر به، فيكون سبباً لانتفاع إنفاث.



٢٩ - [باب الحث على الصدقة ولو بالقليل،

ولا تمتنع من القليل لاحتقاره]

[٢٣٧٩] ٩٠ - (١٠٣٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ، لَا تَحْقِرَنَّ جَارَةً لِبَارِئَتِهَا وَلَوْ فِرْسَنَ شَاةٍ». [حد - ٥٩١].

والصحيح: [٦٠١٧]

باب الحث على الصدقة ولو بالقليل،

ولا تمتنع من القليل لاحتقاره

قوله ﷺ: «لَا تَحْقِرَنَّ جَارَةً لِبَارِئَتِهَا وَلَوْ فِرْسَنَ شَاةٍ» قال أهل اللغة: هو بكر الفاء والسين، وهو الظلف، قالوا: وأصله في الإبل، وهو فيها مثل أقدام في الإنسان، قالوا: ولا يقال إلا في الإبل ومن فهم أصله مختص بالإبل، ويطلق على النعم استعارة.

وهذا النهي عن الاحتقار نهى للمعصية لنهيية، ومعناه: لا تمتنع جارة من الصدقة والهدية لجودتها لاستقلالها واحتقارها لموجودة عندها، بل تجود بها تسر وإن كان قليلاً كفر من شاة، فهو حر من العدم، وقد قال الله تعالى: «فَكَرَّ يَمْعَلُ يَشْفَكَ لِدَرٍّ خَيْرًا يُرَوِّدُ» (الزمر ٢٧)، وقال النبي ﷺ: «اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ»^(٢٦)، قال القاضي: هذا لتأويل هو الظاهر، وهو تأويل ثالث، لإدخاله هذا الحديث في باب الترغيب في الصدقة^(٢٧)، قد: ويحتمل أن يكون نهياً للمعصية عن الاحتقار^(٢٨).

قوله ﷺ: «يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ» ذكر القاضي في إعرابه ثلاثة أوجه:

أصحها وأشهرها: نصب (النساء)، وجر (لمسلمات) على الإضافة قال الباجي. وبهذا روي عن جميع شيوخنا بالمشرق، وهو من باب إضافة الشيء إلى نفسه، ولموصوف إلى صفته، ولأعم إلى

(١) في (ع) يمح

(٢) أخرجه البحري ١٤١٧، ومسلم: ٢٣٤٩، وأحمد: ١٨٢٥٣ من حديث عدي بن حاتم ؓ.

(٣) الموطأ: ١٩٣٨، ومعنى حديث الباب

(٤) إكمال المعلم: (٣/ ٥٦١)

الأخص، كمسجد الجامع، وجانب الغربي، ولدارُ الآخرة، وهو عند الكوفيّين جائزٌ على ظهريه، وعند مصرّس يُقدّرون فيه محذوفاً، أي مسجدُ لِمَكَانِ الجامع، وجانبُ المَكَنَةِ الغربيّ، ولدارُ الحَيَةِ الآخرة، ويُقدّرُ هنا يا ساءَ الأنفُسِ المسلمات، أو الجماعاتِ المؤمنات. وقيل: تقديرُه: يا فاضلاتِ المسلمات، كما يُقال هؤلاء رجلُ القوم، أي: ساداتهم وأفاضلهم.

ولو جُهِ الثَّانِي: رَفَعُ (النِّسَاءِ) وَرَفَعُ (لِلْمُسْلِمَاتِ) أَيضاً عَلَى مَعْنَى النِّدَاءِ وَالضُّفَّةِ، أَي: يَا أَيُّهَا نِسَاءُ الْمُسْلِمَاتِ، قَالِ الْيَاحِي: وَهَكَذَا يَرَوِيهِ أَهْلُ بَلَدِنَا.

وَالرَّجْعَةُ لثَلَاثُ. رَفَعُ (نِسَاءً) وَكُسِرُ النَّاءِ مِنَ (الْمُسْلِمَاتِ) عَلَى أَنَّهُ مَصُوبٌ عَلَى الضُّفَّةِ عَلَى الْمَوْضِعِ، كَمَا يَقُولُ: يَا زَيْدَ الْعَاقِلِ، يَرْفَعُ زَيْدٌ وَنَصِبَ الْعَاقِلُ^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



فهرس الموضوعات

- باب سجود التلاوة ٥
- باب صفة الجلوس في الصلاة، وكيفية وضع اليدين على الفخذين ١١
- باب السَّلاة لتحليل من الصَّلَاة عند فراغها، وكيفية ١٥
- باب الذكر بعد الصَّلَاة ١٧
- باب استحباب التعوذة من عذاب القبر، وعذاب جهنم، وفتنة المحيا والممات، وفتنة المسيح الدجال، ومن المأثم والمغرم، بين التشهد والتسليم ١٩
- باب استحباب الذكر بعد الصَّلَاة، وبيان صفة ٢٤
- باب ما يُقال بين تكبيرة الإحرام والقرعة ٣١
- باب استحباب إتيان الصَّلَاة بسكينة، والنهي عن إثباتها سعيًا ٣٣
- باب متى يقوم الناس إلى الصلاة؟ ٣٦
- باب من أدرك ركعة من الصَّلَاة فقد أدرك تلك الصَّلَاة ٣٩
- باب أوقات الصَّلوات الخمس ٤٣
- باب استحباب الإبراد بالظهر في شدة الحر لمن يمضي إلى الجماعة، وناله الحر في طريقه ٥٤
- باب استحباب تقديم الظهر في أول الوقت في غير شدة الحر ٥٨
- باب استحباب التكبير بالعصر ٦٥
- باب التخليط في تقويت صلاة العصر ٦٥
- باب لدليل لمن قال: الصَّلَاة الوسطى هي صلاة العصر ٦٧
- باب فضلي صلاتي الصُّبح والعصر، والمحافظة عليهما ٧٤
- باب بيان أن أول وقت المغرب عند غروب الشمس ٧٧
- باب وقت لعشاء وتأخيرها ٧٨
- باب استحباب التكبير بالصُّبح في أول وقتها، وهو التغييس، وبيان قُلِّد القراءة فيها ٨٥
- باب كراهة تأخير الصَّلَاة عن وقتها المختار، وما يفعله المأموم إذا أخرها الإمام ٨٩
- باب فضل صلاة الجماعة، وبيان التشديد في التخلُّف عنها، وأنها فرض كفاية ٩٣
- باب: يجب إتيان المسجد على من سمع النداء ٩٨
- باب صلاة الجماعة من سنن الهدى ٩٨

بابُ المهي عن الخروج من لمسجد إذا أذن المؤذن	١٠٠
بابُ فصل صلاة العشاء والضبح في جماعة	١٠١
بابُ الرخصة في التخلف عن الجماعة لعذر	١٠٣
بابُ جواز الجماعة في النافذة، والصلاة على عصير وخمرة وثوب وغيرها من الطاهرات	١٠٦
بابُ قبض الصلاة المكتوبة في جماعة، وفضل انتظار الصلاة، وكثرة الخطأ إلى المساجد، وفضل المشي إليها	١١١
بابُ فضل الخلوس في ثوباً، بعد الصبح، وفصل المسجد	١١٨
بابُ: من أحق بالإمامة؟	١٢٠
بابُ استحباب القنوت في جميع الصلوات إذا نزلت بالمسلمين نازلةً والعباد بالله، واستحباب في الضبح دائماً، وبيان أن محله بعد رفع الرأس من الركوع في الركعة الأخيرة، واستحباب الجهر به	١٢٤
بابُ قضاء الصلاة العائنة، واستحباب تعجيل قضائها	١٢٩
كتاب صلاة السافرين وقصرها	١٤٣
بابُ الصلاة في الرحا في لمطر	١٥٦
بابُ جواز صلاة النافذة على الدابة في السفر حيث توخعت	١٦٠
بابُ جواز الجمع بين الصلاتين في السفر	١٦٥
بابُ جواز الانصراف من الصلاة	
عن اليمن والشمال	١٧٥
بابُ استحباب يمين الإمام	١٧٧
بابُ كراهة الشروع في نافذة بعد شروع المؤذن في إقامة الصلاة، سواء السنة الرائية كسنة الضبح والظهر وغيرهما، وسواء قلیم أنه يدرك الركعة مع الإمام أو لا	١٧٨
بابُ ما يقول إذا دخل المسجد	١٨٢
بابُ استحباب تحية المسجد بركعتين، وكراهة الجنوس قبل صلاتها، وأنها مشروعة في جميع الأوقات	١٨٤
بابُ استحباب ركعتين في المسجد لمن قديم من سفر أول قدومه	١٨٦
بابُ استحباب صلاة الضحى، وأن أقلها ركعتان، وأكملها ثمان ركعات، وأوسطها أربع ركعات أو ستاً، والعت على المحافظة عليها	١٨٨

بابُ استحباب ركعتي سنة الفجر، والحث عليهما، وتحقيقهما، والمحافظة عليهما
وبيان ما يستحب أن يقرأ فيهما

- باب فضلي السنن الراتبة قبل الفرائض وبعدهن، وبيان عددهن ٢٠١
- باب جواز التافلة قائماً وقاعداً، وقيل بعض الركعة قائماً، وبعضها قاعداً ٢٠٦
- باب صلاة الليل، وعدد ركعات النبي ﷺ في الليل، وأن الوتر ركعة، وأن الركعة صلاة صحيحة ٢١٣
- باب صلاة الأوابين حين ترمض الفصال ٢٢٩
- باب صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل ٢٣٠
- باب من خاف ألا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله ٢٣٥
- باب: الفضل الصلاة طول لفتوت ٢٣٦
- باب: في الليل ساعة مستجاب فيها الدعاء ٢٣٧
- باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل، والإجابة فيه ٢٣٨
- باب الترغيب في قيام رمضان، وهو التراويح ٢٤٢
- باب التدبير الأكيد إلى قيام ليلة القدر، وبيان دليل من قال إنها ليلة سبع وعشرين ٢٤٦
- باب صلاة النبي ﷺ ودعائه بالليل ٢٤٧
- باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل ٢٦٥
- باب الحديث على صلاة الليل وإن قلت ٢٦٨
- باب استحباب صلاة التافلة في بيته وجوارها في المسجد وسواء في هذا الراتبة وغيرها،
إلا الشعائر الظاهرة، وهي العيد والكسوف والاستسقاء والتراويح،
وكذا ما لا يتأتى في غير المسجد، كتحية المسجد،
ويُندب كونه في المسجد، وهي ركعتا الطواف ٢٧٣
- باب فضيلة العمل الدائم من قيام الليل وغيره، والأمر بالاقتصاد في العبادة، وهو أن يأخذ منها
ما يطيق الدوام عليه، وأمر من كان في صلاة وفتر عنها، وليحطه مثل ونحوه، بأن يركها
حتى يزول ذلك ٢٧٧
- باب أمر من ناس في صلاته. أو استعجم عليه القرآن أو الذكر، بأن يرتد أو يفتد حتى يذهب عنه ذلك ٢٨١
- كتاب فضائل القرآن وما يتعلق به** ٢٨٣
- باب الأمر تشهد القرآن، وكراهة قول: نسيت آية كذا، وجواز قول: أنسيتها ٢٨٣
- باب استحباب تحسين الصوت بالمرآن ٢٨٧
- باب نزول السكينة لقراءة القرآن ٢٩١
- باب فضيلة حافظ القرآن ٢٩١

- باب استحباب قراءة القرآن على أهل الفضل والخُلَاف فيه، وإن كان القاري أفضل من المقرء عليه ٢٩٥
- باب فضل استماع القرآن، وطلب القراءة من حافظه للاستماع، والبكاء عند لقراءة، والتدبُّر ٢٩٧
- باب فضل قراءة القرآن في الصَّلَاة وتعمُّمه ٣٠٠
- باب فضل قراءة القرآن وسورة البقرة ٣٠١
- باب فضل العاتجة وخواتيم سورة البقرة، والبحث على قراءة الآيتين من آخر سورة البقرة ٣٠٣
- باب فضل سورة الكهف وآية الكرسي ٣٠٥
- باب فضل قراءة قل هو الله أحد ٣٠٧
- باب فضل قراءة المعوذتين ٣٠٩
- باب فضل من يقوم بالقرآن ويُعلمه، وفضل من تعلَّم حكمة من نقله أو غيره، فعمل بها وعلمها ٣١٠
- باب بيان أنَّ القرآن أنزل على سبعة أحرف، وبيان معناها ٣١٢
- باب ترتيب القراءة، واجتناب الهذَّ - وهو الإقراظ في السُّرعة - وإدخُل سورتين فأكثر في ركعة ٣١٨
- باب ما يتعلَّق بالقراءات ٣٢٢
- باب الأوقات المنهي عن الصَّلَاة فيها ٣٢٥
- باب استحباب ركعتين قبل صلاة المغرب ٣٣٩
- باب صلاة الخوف ٣٤٢
- كتاب الجمعة** ٣٤٩
- باب وجوب غسل الجُمُعة على كل بالغ من الرجال، وبيان ما أُبروا به ٣٥٢
- باب الطيب والسواك يومَ الجمعة ٣٥٤
- باب في الإنصات يومَ الجُمُعة في الخطبة ٣٥٨
- باب في الساعة التي في يوم الجمعة ٣٦٠
- باب فضل يوم الجُمُعة ٣٦٣
- باب هداية هذه الأمة ليوم الجمعة ٣٦٥
- باب فضل التَّهجير يومَ الجُمُعة ٣٦٨
- باب فضل من استمع وانصت في الخطبة ٣٧٠
- باب صلاة الجُمُعة حين تَرُول الشمس ٣٧٢
- باب ذكر الخطبتين قبل الصَّلَاة، وما فيهما من الخُلسة ٣٧٢

٣٧٦	باب في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا دُاعًا مَحَذًا﴾ أَوْ قَوْلًا مَعْرُوفًا أَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ قَائِلًا
٣٧٩	باب التغليب في ترك الجمعة
٣٨٠	باب تخفيف الصلاة والخُطبة
٣٩٢	باب التحية والإمام يخطب
٣٩٥	باب حديث التعليم في الخُطبة
٣٩٧	باب ما يقرأ في صلاة الجمعة
٣٩٩	باب ما يقرأ في يوم الجمعة
٤٠١	باب الصلاة بعد الجمعة

كتاب صلاة العيدين

٤٠٤	باب ذكر إباحة خروج النساء في العيدين إلى المصلى، وشهود الخُطبة مفارقات للرجال
٤١٤	باب ترك الصلاة قبل العيد وبعدها في المصلى
٤١٧	باب ما يقرأ به في صلاة العيدين
٤١٨	باب لرخصة في اللعب التي لا معصية فيه في أيام العيد

كتاب صلاة الاستسقاء

٤٢٥	باب رفع اليدين بالدعاء في الاستسقاء
٤٢٨	باب الدعاء في الاستسقاء
٤٣٠	باب لتعود عند رؤية الريح والغيث، والفرح بالمطر
٤٣٦	باب في ربيع الصَّحْبَا والمَلَكُور

كتاب الكسوف وصلاته

٤٣٩	باب ذكر عذاب القبر في صلاة الكسوف
٤٤٧	باب ما عُرِضَ على النبي ﷺ في صلاة كسوف من أمر الجنة والنَّار
٤٤٩	باب ذكر من قال: إنه ركع ثمان ركعات في أربع سجّدت
٤٥٧	باب ذكر انتهاء بصلاة الكسوف - الصلاة جامعة

كتاب الجنائز

٤٦٣	باب تلقين الموتى لا إله إلا لله
	باب ما يقال عند المصيبة

- ٤٦٧ باب ما يقال عند الميراث والميت
- ٤٦٨ باب في إغماض الميت، والدعاء له إذا حضر
- ٤٧٠ باب في شحوص بصر الميت يتبع نفسه
- ٤٧٩ باب الكفا على الميت
- ٤٧٤ باب في عيادة المرضى
- ٤٧٥ باب في الضرر على المصيبة عند الصدقة الأولى
- ٤٧٦ باب: الميت يعذب ببكاء أهله عليه
- ٤٨٣ باب لتشدد في النجاة
- ٤٨٧ باب نهى النساء عن اتباع الجنائز
- ٤٨٨ باب في غسل الميت
- ٤٩٢ باب في كفن الميت
- ٤٩٧ باب تسجدة الميت
- ٤٩٨ باب في تحسين كفن الميت
- ٥٠٠ باب الإسراع بالجنائز
- ٥٠٢ باب فضل الصلاة على الجنائز واتباعها
- ٥٠٧ باب: من صلى عليه مرة شفعوا فيه
- ٥١٠ باب فيمن يثنى عليه خير أو شر من الموتى
- ٥١٢ باب ما جاء في مستريح ومستراح منه
- ٥١٣ باب في التكبير على الجنائز
- ٥١٧ باب الصلاة على المير
- ٥٢٠ باب لقيام للجنائز
- ٥٢٥ باب الدعاء للميت في الصلاة
- ٥٢٧ باب: أين يقوم الإمام من الميت للصلاة عليه؟
- ٥٢٨ باب ركوب أحصلي على الجنائز إذا انصرف
- ٥٣٠ باب في اللحد ونصب اللبن على الميت

باب جعل التغطية في القبر

- باب الأمر بتسوية القبر ٥٣٣
- باب النهي عن نجس القبر والبناء عليه ٥٣٥
- باب النهي عن الجلوس على القبر والصلاة عليه ٥٣٦
- باب الصلاة على اجنزة في المسجد ٥٣٧
- باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها ٥٤٠
- باب استدعاء النبي ﷺ ربّه عزّ وجلّ في زيارة قبر أمه ٥٤٦
- باب ترك الصلاة على النافل لنفسه ٥٤٩

كتاب الزكاة

- باب ما فيه العشر، أو نصف العشر ٥٥٨
- باب لا زكاة على المسلم في عبده وفسه ٥٦٠
- باب في تقسيم الزكاة ومنهجها ٥٦٧
- باب زكاة الفطر على المسلمين من الثمر والشعير ٥٦٤
- باب الأمر بإخراج زكاة الفطر قبل الصلاة ٥٧١
- باب يثم مانع لزكاة ٥٧٢
- باب إرضاء السعاة، وهم العاملون على الصدقات ٥٨١
- باب تغليظ عقوبة من لا يؤدي الزكاة ٥٨٢
- باب الترغيب في الصدقة ٥٨٤
- باب في الكفّارين للأموال والتغليظ عليهم ٥٨٦
- باب البحث على الثقة، وتيسير المنفق بالتخفيف ٥٨٩
- باب فصل الثقة على العيان وللمملوك، وإثم من ضيعهم، أو حبس نفقتهم عنهم ٥٩٢
- باب الأبناء في الثقة بالنفس ثم الأهل ثم القرابة ٥٩٤
- باب فضل الثقة والصدقة على الأقربين والزوج والأولاد والوالدين ولو كانوا مشركين ٥٩٦
- باب وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه ٦٠٣
- باب بيان أنّ سم الصدقة يقع على كل نوح من معروف ٦٠٥
- باب في المنفق ولعمسك ٦١٠
- باب الترغيب في الصدقة قبل ألا يؤخذ من قبلها ٦١٠

- بابُ قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها ٦١٥ .
- بابُ لحد على الصدقة ولو بشئ تمر، أو كدم طيبة، وأنها حجاب من النار ٦١٨ .
- بابُ لحد بأجرة يُصدق بها، والنهي الشديد عن تنقيص المتصدق بقليل ٦٢٣ .
- بابُ فضل المنيعة ٦٢٤ .
- بابُ مثل المتفق والميخيل ٦٢٦ .
- بابُ ثبوت أجر المتصدق وإن وقعت الصدقة في يد فاسق ونحرة ٦٣١ .
- بابُ أجر الخارر الأمين، والمرأة إذا تصدقت من بيت زوجها غير مفسدة، بإذنه القريب أو العرفي ٦٣١ .
- بابُ فضل من ضم إلى الصدقة غيرها من البر ٦٣٧ .
- بابُ البحث على الإنفاق وكراهة الإحصاء ٦٤٠ .
- بابُ البحث على الصدقة ولو بالقليل، ولا تمتنع من القليل لاحتماره ٦٤٢ .
- فهرس الموضوعات ٦٤٥ .

الإخراج الفني

تهاني محمد ماركيني



الْمَدِينَةُ

شَرْحُ مَوْعِزَةِ مُسْلِمٍ بْنِ الْحَجَّاجِ

تأليف
الإمام أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي
٦٣٦-٦٧٦ هـ



حَفْظُ الْإِسْلَامِ

شَرْحُ سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ

مُؤَلِّفٌ
أَبِي إِسْمَاعِيلَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي كَفُورٍ
١٢٨٢ - ١٣٥٢ هـ

معجم المثلثين

شَرْحُ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ

تأليف
أبي سليمان جَمْدِيْن مُحَمَّدٍ الْخَطَّابِي
ت ٢٨٨ هـ



عَوْنُ الْمُعْتَبِرِ

شَرْحُ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ

تأليف
أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي
١٢٧٣ - ١٣٢٩ هـ

